المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية وآدابها
قسم الدراسات العليا العربية
اللغة والنحو والصرف



شرح الخطب النُّباتية

تأليف سريّ الدين إسماعيل بن هانئ الغرناطي الأندلسي

(٧٠٨هـ / ٧٧١هـ)

الجزء الأول

من أول الكتاب إلى نهاية الخطبة الحادية عشرة

دراسة وتحقيق

(رسالة علمية مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في النحو والصرف)

إعداد الطالب

أيمن بن مرعي غرمان العَمري

٤٣٠٧٠١٦٩

إشراف الأستاذ الدكتور

عيّاد بن عيد الثبيتي

الفصل الدراسي الثاني

(١٤٣٥هـ/ ١٤٣٦هـ)

ملخص البحث

عنوان الرسالة : شرح الخطب النُّباتية ، تأليف سريّ الدين إسماعيل بن هانئ الغرناطي الأندلسي (٧٠٨/ ٧٧١هـ) ، الجزء الأوّل ، من أول الكتاب إلى نهاية الخطبة الحادية عشرة ، تحقيق ودراسة .

الدرجة العلمية : دكتوراه في النحو والصرف .

خطة البحث : تشتمل خطة البحث على قسمين ، تسبقهما مقدمة ، **القسم الأوّل : الدراسة ، وفيها تمهيد وفصلان ، التمهيد** وفيه ثلاثة مباحث: الأوّل: ابن نُباتة الفارقي ، تعريفٌ موجزٌ ، الثاني: الخطب النُّباتية ، أهميتها وآراء العلماء حولها ، وأهم شروحها ، الثالث : المؤلِّف (ابن هانئ الأندلسي) ، وفيه: نشأته وشيوخه وتلاميذه ، ووفاته وآثاره . **الفصل الأول :** الكتاب (شرح الخطب النُّباتية) التوثيق والتعريف والمنزلة ، وفيه أربعة مباحث : الأوّل: توثيق عنوان الكتاب ونسبته ، الثاني: منهج المؤلف في الشرح ، الثالث: مصادر الكتاب ، الرابع: موازنة بينه وبين شرح العكبري . **الفصل الثاني :** الدرس اللغوي في الكتاب ، ويشمل أربعة مباحث: الأوّل: المسائل اللغوية ، الثاني: المسائل النحوية ، الثالث: المسائل الصرفية ، الرابع: المصطلحات . **القسم الثاني : التحقيق** ، ويشمل ما يأتي: وصف نسخة المخطوط ، ومنهجي في التحقيق ، ونماذج من المخطوط ، ثمّ يتلوها النصّ المحقق .

وفي نهاية البحث صنعت فهارس متنوعة بلغت تسعة عشر فِهْرِسًا تكشف عن محتوياته ، وتعين القارئ على الإفادة من هذا الكتاب .

الطالب	المشرف
أيمن بن مرعي العَمري	الأستاذ الدكتور : عيّاد بن عيد الثبيتي

Research summary

Title : Al-Nobatia speeches explanation, edited by Seri Al Din Ismail Bin Hany Al- Gharnaty Al Andalousy (708 - 771 AH), The first part, from the beginning of the book to the end of the eleventh speech, investigation and study.

Degree: PhD in Grammar.

The research plan: The research plan includes an introduction,two sections and a conclusion.

The first section: The study, it includes a preface and two chapters. The preface has three topics: the first,IbnNobata Al Farki, a brief introduction. The second: Al- Nobatia speeches, their importance and opinions of scholars around them and the most important explanations of them. The third: the author, IbnHany Al Andalousy, his upbringing, aging, students, impacts and death.
The first chapter: The book (Al-Nobatia speeches explanation) Documentation, definition and status. It includes four topics: the first Documenting the book's title and its attribution. The second: The author way and curriculum in explanation. The third: The book resources, comparison between it and Al- Okbary explanation.
The second chapter: The linguistic lesson in the book. It includes four topics: The first: The linguistic issues, the second: The grammatical issues, the third: the morphological issues, the fourth: terminology.

The second section: Investigation, it includes: a description of the manuscript copy, my way in the investigation, models of the manuscript and then the investigative text.

At the end of the research there are nineteen various indexes that reveal its contents and help the reader to benefit from the book.

The student	***supervisor***
Aiman Bin Mari Al- Amry	***Professor***/ Ayad Bin Eid AlThobaytee



إهداء

إلى من هم في نفسي ومكمن إحساسي .. إلى من أعطوني الحبَّ وغَرسُوا فـيَّ العطاء ..

إلى من فضلهم عليَّ لا يـُنسى أبدًا ..

إلى والدي العزيز ... حصيف الرأي وسديده ، وقائد الفكر ونبراسه ..

إلى والدتي الغالية ... التي غمرتني بعطفها وحنانها ، وهتفتْ لي بصالح دعائها ..

إلى زوجتي رفيقة الدرب ، التي احتملت وتحتمل ، وأسهمت ولا تزال .. وكذا ابنتي الصـغيرة (جنى) التي أرى البراءة في عينيها منارًا هاديًا ، وحافزًا مشجعًا ..

إلى إخواني وأخواتي ... الذين أعانوني بعد الله على نجاحي ، وغمروني بحبهم ووفائهم ..

إليهم وإلى كلّ محبٍّ للغة القرآن أقدّم هذا الجهد المتواضع ..

راجيًا من الله عزَّ وجلَّ لهم دوام العزّ والتوفيق ؛؛

آمين

المقدمة

إنّ الـحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهد الله فلا مضلّ له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أنْ لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أنّ محمدًا عبده ورسوله ، أرسله بين يدي الساعة بشيرًا ونذيرًا ، وداعيًا إلى الله بإذنه وسراجًا منيرًا ، أفصح العرب لسانًا ، وأعظمهم بيانًا ، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه والتابعين ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ، وسلّم تسليمًا كثيرًا .

أمّا بعد ؛؛

فإنه ليس ثمَّتَ لغةٌ في مختلَف بقاع الأرض قـيَّضَ الله لها من يخدمها خدمةً متواصلةً ، ويذود عن حياضها غير اللغة العربية ، ولا غَرْوَ في ذلك ، إذْ هي لغة القرآن الكريم الذي تكفّل الله بحفظه إلى يوم الدين ، ولاشكّ أنّ البحثَ في التراث العربي ، والكشفَ عن مكنوناته ، والتعمّقَ في أغواره واجبٌ على كلّ غيور على هذه اللغة ؛ لإخراج ما أنتجته قرائح علمائنا السابقين ، الذين لا يزال الكثير من مؤلفاتهم مخطوطًا لم تصل إليه يَدُ التحقيق بعد ، ولم يُكشف النقابُ عن مضمونه ، ورحم الله الدكتور محمود الطناحي إذْ قال : « إنّ ما ضاع من هذا التراث بسبب غفلة الناس وتفريطهم أكثرُ مما ضاع بسبب عوادي الحروب والأيام ، ولا يزال الكثير منه حبيسًا في خزائن المكتبات ، ينتظر اليدَ الحانية التي تفكُّ أسره ، وتزيل عنه غبار الزمن »[1].

ولقد كانت نفسي تَتُوق إلى المشاركة في نفض الغبار ، وإزاحة الستار عن كتاب من كتب التراث ، لأحظى بشرف خدمة هذه اللغة الشريفة ، وذلك من خلال القيام بتحقيقه ودراسته،

(١) انظر: مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي ص٢٢ ، بتصرّف .

بعد أن تناولت في تجربتي البحثية الأولى – أعني في مرحلة الماجستير – موضوعًا بعنوان :

(الاختيارات النحوية والصرفية لابن الحفيد من خلال مجموعه « الدرّ النَّضِيد ») .

ولا مناص من أنّ تحقيق التراث العربي أمرٌ ليس باليسير ، بل هو يحتاج إلى صبر وأناة على ضبط النص ، والوقوف على مشاكله ، وبخاصة النصوص اللغوية ، ولقد ظنّ بعضهم أنّ تحقيق النصوص ونشرها عمل هيّن سهل ، وما درى أنّ المحقق الأمين قد يقضي ليلة كاملة في تصحيح كلمة ، أو إقامة عبارة ، أو تخريج بيت من الشعر ، أو البحث عن علم من الأعلام في كتب التراجم والطبقات .

لهذا عقدت العزم على أن أتناول ذلك في تجربتي الثانية ، وأن يكون موضوعي في الحصول على درجة الدكتوراه تحقيقًا لمخطوط ودراسةً له ، فكان العنوان :

(شرح الـخطب النُّباتية ، تأليف سريّ الدين إسماعيل بن هانئ الغرناطي الأندلسي (٧٧١هـ) ، الجزء الأوّل ، من أوّل الكتاب إلى نهاية الخطبة الحادية عشرة ، دراسة وتحقيق) .

أمّا اختيار الموضوع فالفضل فيه يرجع إلى الله أوّلًا وآخرًا ، ثمّ إلى شيخي سعادة الأستاذ الدكتور : عيّاد بن عيد الثبيتي ، الذي عرض عليّ نسخته الخاصة من هذا الكتاب ، فأخذت أنظر في صفحاته ، وأطيل النظر فيه مدَّة ليست بالقصيرة ، حتى ارتضيته عملًا لي ، فجزاه الله خيرًا ، وجعل ذلك في موازين حسناته .

وهذا الكتاب كما هو واضح من العنوان يُعنى بشرح خطب أبي يحيى عبد الرحيم بن محمد ابن إسماعيل بن نُباتة الفارقي ، الخطيب البليغ المفوّه المشهور ، صاحب ديوان الخطب النُّباتية الذي لم يُسبق إلى مثله ، ولا يُلحق إلا أن يشاء الله شيئًا ، كما ذكر ذلك ابن كثير (١).

---

(١) انظر: البداية والنهاية ١١/ ٣٠٣ .

ولقد أكثر أهل الأدب من ذكر هذه الخطب والاستشهاد بها ، وأقبل على شرحها كثيرون كمكي بن أبي طالب وأبي البقاء العكبري وغيرهما ، وكان من بين هؤلاء أيضًا الإمام العلامة الفاضل قاضي القضاة سريّ الدين إسماعيل بن محمد بن هانئ الأندلسي ، ولقد اطّلعت على ثلاثة شروح من شروح هذه الخطب التي وقعت عليها يدي ، الأول منها متقدم على شرح ابن هانئ وهو : شرح أبي البقاء العكبري ٦١٦هـ ، والآخران متأخران عنه وهما : شرح طاهر الجزائري ١٣٣٨هـ ، وشرح ياسر المقداد (معاصر) ، وفي الحقيقة لم أرَ كشرح ابن هانئ مثيلًا ؛ إذْ لم يكن مقلِّدًا لمن سبقه ، ولم يأت مَنْ بعده بمثل ما جاء به ، ولست أبالغ في ذلك ، فقد امتاز عن غيره – وأخصّ الشروح الثلاثة السابقة ؛ لأني وقفت عليها – بأشياء لا نكاد نجدها في غيره ، من أبرزها :

- كثرة الأدلة والشواهد سواء من القرآن أو السنة أو كلام العرب شعرًا ونثرًا ، إذْ يهول الناظرَ في هذا الشرح هذا الكمُّ الهائلُ من الشواهد ، فهو لا يكاد يتجاوز مسألة من المسائل أو رأيًا أو قولًا إلا ويستشهد له ، إمّا بما يوافقه أو يخالفه ، فهو لا يمرّ عليها مرور الكرام كما يقال .
- ضمّن ابن هانئ شرحَه كلامًا نفيسًا على هذه الشواهد ، ليس من الوجهة النحوية فقط بل حتى من جهة المعنى والبلاغة ، وهذا ما يميّزه عن بقية الشروح .
- ذكر ابن هانئ في شرحه مسائل لغوية ونحوية وصرفية وبلاغية وأدبية كثيرة ، ملأت جنباتِ شرحه ، وقيمةُ هذه المسائل في كون الدارس قد لا يجدها فيما وصل إلينا من كتب العربية .
- من أبرز المظاهر التي تستوقف القارئ في هذا الشرح أنه يزخر بالمصطلحات الغريبة التي لا يجدها عند غيره .
- ينقل عن كثير من العلماء الأجلاء في مسائل كثيرة ؛ كسيبويه وأبي علي الفارسي وابن سيدة وغيرهم ، ويذكر الخلاف في تلك المسائل ويناقشها ، وكثيرًا ما يعقب

على الآراء التي يذكرها في المسألة ويرتضيها بعبارات كقوله : والصحيح ، والذي يظهر .. ونحوهما .

فجاء الكتاب حافلًا بالمباحث اللغوية والنحوية والصرفية والبلاغية ، زاخرًا بالمسائل الدقيقة مما يدلّ على غزارةِ علم هذا الرجل ، وعلوِّ كعبه في تلك المجالات ، فضلًا عن رسوخ قدمه في مجالات العلوم الأخرى وبخاصة في القراءات والتفسير والحديث والفقه والسِّيَر .

وقد حاولت جَهْدي أن أبتعد عن مدح هذا الكتاب وصاحبه ، لكنني أجدني غيرَ قادر على إخفاء الثناء على هذا الشرح ، فالكتاب متنوع الفنون ، وهذا ما شجعني على الرغبة في تحقيقه ، إذْ لم يكن قصرًا على جانب من جوانب علوم العربية ، مما يجعل الباحث يبحر في ميادين شتى لتقصّي المعلومة وتحصيلها ، ويكونُ بمنأى عن فكرةِ التخصص الضيّق والانحصارِ داخلَ فنٍّ واحدٍ لا يجيد سواه .

وكتابٌ في هذه الصورة والمنزلة ، ورجلٌ بهذا القدر والصفة قَمِنٌ أن يشتغل بهما الباحثون ، وبخاصةٍ إذا عرفنا أنّ هذه المخطوطة - فيما أعلم - نادرةٌ وحيدةٌ ، فمن الواجب العلمي تحقيقُها ونشرُها خوفًا عليها من عوادي الزمن .

أمّا الدراسات السابقة في الموضوع فإنه من خلال بحثي في أدلّة الرسائل العلمية وقوائمها، وقواعد المعلومات المتوفّرة ، وسؤال أهل الخبرة ؛ تبيّن لي أنّ أحدًا – فيما أعلم – لم ينِدُب نفسَه إلى تحقيق هذا الكتاب ، فَنَدَبْتُ نفسي لهذه المَهمَّة الصعبة . أمّا من ناحية دَرْسِ حياة الرجل ، وتحقيقِ شيءٍ من آثاره ؛ فقد صنّف المؤلف كتابًا في شرح ألفية ابن مالك تعاون على تحقيقه الباحثان : الدكتور أحمد القرشي عام ١٤١٤هـ ، والدكتور بندر الشمري عام ١٤٢٧هـ ، في رسالتيهما المقدمة لنيل درجة الدكتوراه من جامعة أم القرى في كلية اللغة العربية ، وعلى كليهما أشرف آنذاك شيخي الأستاذ الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد .

ولست أرى حاجة في بيان ما كابدته من مشقّة وعناء في سبيل إخراج هذا الكتاب ، فهذا مما توجبه أمانةُ العلم والإخلاصُ له ، وما ينبغي الإدلال بمثل هذا الجُهد ؛ فالعلم خليقٌ بأن تُشَدَّ إليه الرحال ، وتنتهيَ في سبيله الآجال .

وقد ارتأيت أنْ أجعل عملي قسمين ، تسبقهما مقدمة ، **القسم الأوّل : الدراسة** ، **وفيها تمهيدٌ وفصلان** ، أمّا **التمهيد** ففيه ثلاثة مباحث: الأوّل: ابن نُباتة الفارقي ، تعريفٌ موجزٌ ، الثاني: الخطب النُّباتية ، أهميتها وآراء العلماء حولها ، وأهم شروحها ، الثالث: المؤلِّف (ابن هانئ الأندلسي) ، وفيه: نشأته وشيوخه وتلاميذه ، ووفاته وآثاره . وأمّا **الفصل الأول :** فهو الكتاب (شرح الخطب النُّباتية) التوثيق والتعريف والمنزلة ، وفيه أربعة مباحث : الأوّل: توثيق عنوانِ الكتاب ونسبتِه ، الثاني: منهج المؤلف في الشرح ، الثالث: مصادر الكتاب ، الرابع: موازنة بينه وبين شرح العكبري . وأمّا **الفصل الثاني :** فهو الدرس اللغوي في الكتاب، ويشمل أربعة مباحث: الأوّل: المسائل اللغوية ، الثاني: المسائل النحوية ، الثالث: المسائل الصرفية ، الرابع: المصطلحات . **القسم الثاني : التحقيق** ، ويشمل ما يأتي: وصف نسخة المخطوط ، ومنهجي في التحقيق ، ونماذج من المخطوط ، ثمّ يتلوها النصّ المحقق . وفي نهاية البحث صنعت فهارس متنوعة بلغت تسعة عشر فِهْرِسًا تكشف عن محتوياته ، وتعين القارئ على الإفادة من هذا الكتاب .

وبَعْدُ ؛ فإنني أجد لزامًا عليَّ أن أذكرَ فأشكرَ فَضْلَ مَنْ لا أَفي بشكرهما على المدى ، ويقصرُ عند نداهما الندى ، كَنْزَا الهدى الدفّاق ، ونَهْرَا التقى الفيّاض ، من غَرَسَا في قلبي حبَّ العلم منذ أنْ تفتَّحتْ مداركي ، فعَلِقَتْ عيني بمطالعة الكُتُب ، وفؤادي بمصاحبة الأعلام النُّجُب ، فكانتْ لهما التوجيهاتُ السديدة ، والنصائحُ القويمة ، والدعواتُ الصادقة ، خلال مسيرتي العلمية والعملية ، إنهما والدايَ العزيزان ، فأدعو الله أن يحفظَهما ، وأن يباركَ في عمرهما ، وأن يجزيَهما عني خيرَ ما جزى والدًا عن ولده ، إنه سميعٌ مجيبٌ .

كما أنني وبحثي مدينان بالشكر والامتنان لشيخي العلم الجليل المفضال الأستاذ الدكتور : عيّاد بن عيد الثبيتي ، الذي كان له فَضْلُ اقتراح الموضوع – كما أسلفت – والإشراف عليه ، فقد تابع هذا العمل مُذْ كان فكرةً حتى استوى خُطَّةً وبدأتُ الكتابة فيه ، وكابد معي في قراءة نصِّ الكتاب ما كابد ، وجعل يطلعني على ملاحظات جيِّدة لا يَفْطُن إلى أمثالها إلا أمثالُه ممن تمرَّس بأساليب القدماء ، وخَبَرَ اصطلاحاتِ أهل الأندلس ، وطرائقِ دَرْسَهم المسائلَ العربية ، وبَذَلَ من أوقات راحتِه الكثير في سبيل إنجاز هذا البحث ، فهو نِعْم العالمُ الذي أعطى العلم كلَّ وقته ، رضيَّةً بذلك نفسُه ، منشرحًا به صدرُه ، فأفدتُ من توجيهاتِه السديدة ، وآرائه الصائبة ما أسأل اللهَ جلَّت قدرتُه أن يتولى عني به جزاءه .

كما أشكر هذا الصرح العظيم جامعة أم القرى ، وأخصّ كلية اللغة العربية ممثلة في عميد الكلية سعادة الأستاذ الدكتور : عبد الله بن ناصر القرني ، وقسمَ الدراسات العليا العربية ؛ على إتاحة فرصة مواصلة دراساتي العليا ، فقد شَرُفْتُ بطلب العلم فيها حتى وصلتُ إلى المرحلة التي أنا فيها الآن .

كما لا يفوتني أنْ أتقدّم بالشكر إلى عُضْوَيْ لجنة المناقشة : سعادة الأستاذ الدكتور حسن بن أحمد العثمان ، وسعادة الأستاذ الدكتور رفيع بن غازي السلمي ، اللَّذَيْن تفضَّلا بقراءة هذه الرسالة وتقويمها ، وتسديد ما اعوجّ منها ، وأنا على يقين بأنّ البحث سيزداد إشراقًا بما سيقدمانه من ملحوظاتٍ قيِّمة ، ورأيٍ سديد ، جعل الله ذلك في موازين حسناتهما .

كذلك أخصّ بالشكر الجزيل سعادة الدكتورة : فوزية بنت عبد الله المزروع ، عضو هيئة التدريس بكلية الآداب في جامعة الدمام ؛ التي تفضّلت عليّ بإهدائي نسخةً مصوّرة من رسالتها للدكتوراه : (شرح خطب ابن نُباتة لأبي البقاء العكبري) بعد أن عزَّ مطلبُه ، فجزاها الله خيرًا .

والشكر موصولٌ لأهل بيتي على ما تحمّلوه أثناء اشتغالي بدراستي والبحث ، فلهؤلاء جميعًا ولكلِّ من قدّم لي عونًا من الإخوة والزملاء شُكْرُ مُعْتَرِفٍ بالفضل لأهله ، سائلًا المولى سبحانه وتعالى أن يوفق الجميع للخير والصواب .

وأَخيرًا ؛ هذا جَهْدي في درس الكتاب وتحقيقه ، وأحسب أني قد أخرجتُه على أحسن صورة ترضي مؤلفَه رحمه الله ، وفي أجمل حلّة أردتُها له ، فلعلّي أكون قد وُفِّقت ، وإلا فحسبي أنني حاولت ، وبذلت وُسْعي ما استطعت ، ولا يلام المرء بعد اجتهاده ، ورحم الله القاضي عبد الرحيم البيساني إذْ قال : « إني رأيتُ أنه لا يَكْتُبُ إنسانٌ كتابًا في يومه إلا قال في غَدِه : لو غُيِّر هذا لكان أَحْسَن ، ولو زِيدَ كذا لكان يُسْتَحْسَن ، ولو قُدِّم هذا لكان أَفْضَل ، ولو تُرِكَ هذا لكان أَجْمَل ، وهذا من أعظم العِبَر ، وهو دليلٌ على استيلاء النَّقص على جملة البشر »[(١)].

أسأل الله عَزَّ وجَلَّ أن يجعل عملي هذا خالصًا لوجهه الكريم ، وأن ينفعني به يوم لا ينفع مالٌ ولا بنون ، إنه وليّ ذلك والقادر عليه ، وآخر دعوانا ﴿ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ ، وصلى الله وسلّم على نبينا محمّد وآله وصحبه أجمعين .

وعلى الله قصد السبيل ؛؛؛؛

وكتبه ؛؛

أيمن بن مرعي غرمان العَمْري

الجُمُعَة ١٠ / ٤ / ١٤٣٦هـ

مكة المكرمة – حَرَسَها الله

(١) انظر: شرح الإحياء للزبيدي ١/ ٣ .

القسم الأول: الدراسة

وفيها : تمهيدٌ ، وفصلان .

التمهيد



المبحث الأول : ابن نُباتة الفارقي ، تعريفٌ موجزٌ .

المبحث الثاني : الخطب النُّباتية ؛ أهميّتها ، وآراء العلماء حولها ، وأهم شروحها .

المبحث الثالث : المؤلِّف (ابن هانئ الأندلسي) ، وفيه :

١- نشأته وشيوخه وتلاميذه .

٢- وفاته وآثاره .

المبحث الأول :

ابن نُباتة الفارقي [(١)]

عُرف باسم (ابن نُباتة) أربعة من أعيان العربية وفضلائها : ابن نُباتة السَّعْدي ، شاعر سيف الدولة بن حمدان ، وقد عاصر الخطيب ، توفي ببغداد سنة ٤٠٥هـ . وابن نُباتة المحدِّث شمس الدين ، من ذريّة وأحفاد الخطيب ، والمتوفَّى بدمشق سنة ٧٥٠هـ . وولده ابن نُباتة المصري جمال الدين ، أمير شعراء المشرق ، وصاحب الديوان المعروف باسمه ، والمتوفَّى بالقاهرة سنة ٧٦٨هـ . وقبل هؤلاء جميعًا ابن نُباتة الفارقي الخطيب ، وهو صاحبنا الذي يعنينا ، ومَنْ عليه مدار هذا البحث :

١) اسمه ونسبه :

هو عبد الرحيم بن محمد بن إسماعيل بن نُباتة الفارقي ، ولم تزد المصادر التي تحدثت عنه عقب ذلك بعد جدّه أحدًا ، بل اقتصرت الإضافات على ذكر كنيته أو بعض ألقابه ، فهو أبو يحيى [(٢)]

---

(١) انظر في ترجمته : التذكرة الحمدونية ٢/ ٢٩٦ ، ووفيات الأعيان ٣/ ١٥٦ ، والمختصر لأبي الفداء ٢/ ١٢٤ ، وسير أعلام النبلاء ١٦/ ٣٢١ ، والعبر ٢/ ١٤٣ ، ودول الإسلام ١/ ٣٣٨ ، وتاريخ ابن الوردي ١/ ٢٩٦ ، والوافي بالوفيات ١٨/ ٢٣٦ ، ومرآة الجنان ٢/ ٣٠٢ ، والبداية والنهاية ١١/ ٣٠٣ ، وخزانة الأدب لابن حِجّة الحموي ١/ ٣٦٢ وَ ٣/ ٣٣٤ ، والنجوم الزاهرة ٤/ ١٤٦ ، وشذرات الذهب ٣/ ٨٣ . وانظر : كشف الظنون ١/ ٧١٤ ، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢/ ١٠٨ ، والأعلام ٣/ ٣٤٧ ، وهدية العارفين ١/ ٥٥٩ ، ومعجم المؤلفين ٥/ ٢١١ ، وتاريخ الأدب العربي للدكتور عمر فرّوخ ٢/ ٥٢٧ .

(٢) انظر المصادر السابقة باستثناء التذكرة الحمدونية ، والبداية والنهاية ، والنجوم الزاهرة .

الحُذَاقي [١] اللَّخْمي العَسْقَلاني [٢].

وقد شذّ حاجي خليفة عن تلك المصادر جميعها ، وخالفها في اسم جدّه ، فذكر أنّ اسمه (محمدًا) بدل (إسماعيل) ، فقال : هو عبد الرحيم بن محمد بن محمد الفارقي [٣].

وقد اختُلف في ضبط النون من (**نباتة**) جدّ الخطيب ، بين ضمٍّ وفتحٍ وكسرٍ ، والضمُّ أكثر وأثبت [٤] ، نصّ على ذلك أبو البقاء العُكْبَري [٥] ، يقول ابن خَلِّكان : « **ونُبَاتَة** : بضمّ النون ، وفتح الباء الموحدة ، وبعد الألف تاء مثناة من فوقها مفتوحة » [٦] ، ووافقه اليافعي وابن تغري بردي [٧]، وذكر الزِّرِكْلي أنه رأى نسخة قديمة في اللورنزيانة وعلى نون (النُّباتي) فيها ضمّة [٨]، وهذا ما أراه وأميل إليه .

وأمّا فتحها فقد ذكره ابن حِجّة الحموي في معرض حديثه عن (الاستخدام) [٩] ، ولو ثبت ذلك فهو « اسمٌ مرتجلٌ من النَّبْت ، وأصله : النَّماء » [١٠] ، والناظر في ديوان ابن نُباتة الشاعر يجد أنه في غير ما موطن يذكر في شعره لفظة (النَّبات) ، من ذلك قوله [١١] :

---

(١) انظر : وفيات الأعيان ٣/ ١٥٦ ، والوافي بالوفيات ١٨/ ٢٣٦ ، وخزانة الأدب لابن حِجّة ٣/ ٣٣٤ ، وتاريخ بروكلمان ٢/ ١٠٨ ، وهدية العارفين ١/ ٥٥٩ ، وتاريخ الأدب العربي للدكتور عمر فرّوخ ٢/ ٥٢٧ .

(٢) انظر : مرآة الجنان ٢/ ٣٠٢ ، وشذرات الذهب ٣/ ٨٣ .

(٣) انظر : كشف الظنون ١/ ٧١٤ .

(٤) انظر : القاموس المحيط وتاج العروس (نبت) .

(٥) انظر : شرح خطب ابن نُباتة ص٨٦ .

(٦) انظر : وفيات الأعيان ٣/ ١٥٨ .

(٧) انظر : مرآة الجنان ٢/ ٣٠٢ ، النجوم الزاهرة ١١/ ٩٥ .

(٨) انظر : الأعلام ٧/ ٣٨ .

(٩) انظر : خزانة الأدب ٢/ ٧ .

(١٠) ونُباتة (فُعَالة ؛ من النَّبْت)، يشترك معه أيضًا . انظر : الاشتقاق ص٢٤٣ ، وشرح خطب ابن نُباتة للعكبري ص٨٦ .

(١١) انظر ديوانه ص٨٠ .

وَرِثْتُ اللَّفْظَ عَنْ سَلَفِي وَأَكْرِمْ   بِآلِ نُبَاتَةَ الغُـرِّ السُّـــرَاةِ

فَـلَا عَجَبٌ لِلَفْظِي حِينَ يَحْلُــو   فَهَذَا القَطْرُ مِنْ ذَاكَ النَّبَاتِ

وقوله (١) :

قُـدُومَ الحَيَا يَرْوِي ظَمَا كُـلَّ مَنْبَتٍ   ضَعِيفٍ فَيَا بُشْرَى لِضَعْفِ نَبَاتِ

وقوله (٢) :

نَبَاتِيَّ المَنَاسِبِ كَيْفَ تَلْقَى   شِتَا شَامٍ بِهِ انْهَشَمَ النَّبَاتُ

وقوله (٣) :

أَنَـا فَـرْعٌ مِنَ النَّبَـاتِ إِذَا مَـا   هَجَرَتْهُ السُّقَاةُ خَافَ مَمَاتَهْ

أَنْبَتَتْهُ نُعْمَى الصَّفِيِّ وَأَحْيَتْ   ذِكْرَ أَسْلَافِهِ فَسَرَّتْ نَبَاتَهْ

وغيرها من المواطن ، فربما أنّ بعضهم لـمّا رأى ذلك يكثر في شعره سمّاه بذلك ونَسَبَهُ إليه واشتهر به ، فتلقّف الناس من بعده تلك التسمية وأذاعوها ، وكونه من ذريّة الخطيب وأحفاده سَرَتْ هذه التسمية على أفراد تلك الأسرة ، والله أعلم .

وأمّا الكسر فيها فلم أقف عليه سوى في صفحة الغلاف من شرح الخطب لابن هانئ الأندلسي الذي سأعمل على تحقيق جزء منه إن شاء الله تعالى ، وقد ضبطها الناسخ بالكسر ضبط قلم : (شرح الخطب النِّباتية لابن هانئ الأندلسي) ، ولعله سبق قلم أو سهوٌ منه ، والله أعلم .

---

(١) انظر ديوانه ص٧٢ .

(٢) انظر ديوانه ص٨٢ .

(٣) انظر ديوانه ص٧٢ .

٢) ولادته ونشأته :

نقل ابن خَلِّكان عن ابن الأزرق الفارقي في تاريخه أنّ ولادة ابن نُباتة كانت سنة ٣٣٥هـ(١)، وقد سار كثير من المصادر على ذلك التاريخ ونصّ عليه(٢).

وفي حين كانت بعض المصادر قد توقفت عن ذكر زمن ولادته وتحديده(٣)، نجد أنّ اليافعي قد انفرد عن غيره ونقل عن بعضهم تاريخًا لم يرد في أيّ من مصادر ترجمته، حيث ذكر أنّ الولادة كانت سنة ٣٥٠هـ(٤).

وهذا غير صحيح فقد ذكر الذهبي أنّ ابن نُباتة ابتدأ بتصنيف الخطب سنة ٣٥١هـ(٥)، يدلّ على ذلك ما وُجد في ديوان خطبه في فصل من الفصول يذكر فيه وقعة (نجا) فتى سيف الدولة بالروم، وقد ألقى هذه الخطبة عقب الانتصار عليهم، وكانت في يوم السبت لِسِتٍّ بقين من شعبان سنة إحدى وخمسين وثلاثمائة(٦)، أيْ: إنّ عمره آنذاك حوالي ست عشرة سنة !!.

أمّا بالنسبة لتحديد مكان ولادته فنرى أنّ أكثر المصادر قد ضربت صفحًا عنه، غير أننا نعثر على إشارتين متضاربتين : الأولى كانت عند اليافعي حيث ذكر أنه ولد بعَسْقلان(٧)،

---

(١) انظر : وفيات الأعيان ٣/ ١٥٧ .

(٢) انظر : المختصر لأبي الفداء ٢/ ١٢٤ ، وتاريخ ابن الوردي ١/ ٢٩٦ ، والوافي بالوفيات ١٨/ ٢٣٦ ، والبداية والنهاية ١١/ ٣٠٣ ، والنجوم الزاهرة ٤/ ١٤٦ ، وتاريخ بروكلمان ٢/ ١٠٨ ، والأعلام ٣/ ٣٤٧ ، وهدية العارفين ١/ ٥٥٩ ، ومعجم المؤلفين ٥/ ٢١١ ، وتاريخ الأدب العربي لعمر فرّوخ ٢/ ٥٢٧ .

(٣) انظر : السير للذهبي ١٦/ ٣٢١ ، والعبر ٢/ ١٤٣ ، ودول الإسلام ١/ ٣٣٨ ، وكشف الظنون ١/ ٧١٤ ، وشذرات الذهب ٣/ ٨٣ .

(٤) انظر : مرآة الجنان ٢/ ٣٠٣ .

(٥) انظر : سير أعلام النبلاء ١٦/ ٣٢٢ .

(٦) انظر : الخطب النُّباتية ل٩٨/ ب .

(٧) انظر : مرآة الجنان ٢/ ٣٠٢ .

ووافقه ابن العماد الحنبلي [١] ، والثانية عند ابن تغري بردي الذي نصّ على أنها كانت بمَيَّافارِقِين [٢] ، وتبعه في ذلك بروكلمان والزِّرِكْلي والدكتور عمر فرّوخ [٣].

هذا ما يخصّ ولادته ، أمّا نشأته فلا تكاد مظانّ ترجمته تسعفنا بشيء من ذلك ، أو تحكي طَرَفًا من أخبار طفولته وصباه ، أو بعضًا من شيوخه وتلاميذه ، وكلّ ما عثر عليه فيها أنه كان يحفظ (نهج البلاغة) المنسوب إلى الخليفة الراشد علي بن أبي طالب رضي الله عنه [٤] ، وأنه اجتمع في حلب بأبي الطيب المتنبي وسمع عليه بعض ديوانه [٥].

٣) صفاته وما قيل فيه :

تتناثر في مصادر ترجمته ألفاظ الثناء عليه ، وعبارات التقريظ لخطبه ، وفي أثناء ذلك يرد ذِكْرُ طَرَفٍ من صفاته وأخلاقه ، فمن ذلك ما جاء عند أبي البقاء العُكْبَري حيث قال : « كان رجلًا جليل القدر ، ذا دينٍ وفصاحة وبلاغة ، ولقد أتى في هذه الخطب بنظم بديع ، ومعنى لطيف » [٦] . ويقول ابن خَلِّكان : « كان إمامًا في علوم الأدب ، ورُزق السعادة في خطبه التي وقع الإجماع على أنه ما عُمِلَ مثلُها ، وفيها دلالة على غزارةِ علمه ، وجودةِ قريحته » [٧] . وقال

---

(١) انظر : شذرات الذهب ٣/ ٨٣ .

(٢) انظر : النجوم الزاهرة ٤/ ١٤٦ .

(٣) انظر : تاريخ بروكلمان ٢/ ١٠٨ ، والأعلام ٣/ ٣٤٧ ، وتاريخ الأدب العربي ٢/ ٥٢٧ .

(٤) انظر : شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١/ ١٦ ، والوافي بالوفيات ١٨/ ٢٣٦ ، والنجوم الزاهرة ٤/ ١٤٦ .

(٥) انظر : وفيات الأعيان ٣/ ١٥٦ ، والمختصر لأبي الفداء ٢/ ١٢٤ ، والسير للذهبي ١٦/ ٣٢٢ ، وتاريخ ابن الوردي ١/ ٢٩٦ ، والوافي بالوفيات ١٨/ ٢٣٦ ، ومرآة الجنان ٢/ ٣٠٣ ، وشذرات الذهب ٣/ ٨٣ ، والأعلام ٣/ ٣٤٧ ، وتاريخ الأدب العربي لعمر فرّوخ ٢/ ٥٢٧ .

(٦) انظر : شرح خطب ابن نُباتة ص٨٦ .

(٧) انظر : وفيات الأعيان ٣/ ١٥٦ .

أبو الفداء : « وكان الخطيب المذكور رجلًا صالحًا »(١) . وفيه يقول الذهبي : « الإمام البليغ الأوحد ، خطيبُ زمانه ... صاحبُ الديوان الفائق في الحمد والوعظ ... وكان فصيحًا مفوَّهًا، بديع المعاني ، جَزْل العبارة ، رُزق سعادةً تامَّةً في خطبه ، وكان فيه خيرٌ وصلاحٌ »(٢) . ويقول عنه ابن الوردي : « إمام في علوم الأدب ، ما عُمل مثل خطبه » (٣) . ويقول الصفدي : « الأستاذ البارع البليغ ... رُزق السعادة في خطبه ، وكان رجلًا صالحًا »(٤) . وقال عنه ابن كثير: « لم يُسْبق إلى مثل ديوانه هذا ، ولا يُلْحق إلا أن يشاء الله شيئًا ؛ لأنه كان فصيحًا بليغًا ديِّنًا ورعًا »(٥) . ويقول ابن تغري بردي : « كان بارعًا في الأدب »(٦) . وفيه يقول ابن العماد الحنبلي : « خطيب الخطباء ... وفي خطبه دلالة على قوّة علمه وسَعَتِه ، وقوّةِ قريحته »(٧).

٤) **أخباره :**

شحّت المصادر التي ترجمت لابن نُباتة بذكر أخبار هذا الخطيب المِصْقَع ، ولم يرد فيها سوى نُتَفٍ قليلة عنه تدلّ على زهده وتقاه ، وتفصح عن ورعه وصلاحه .

فقد جاء فيها أنه كان خطيب (حلب) ، وبها اجتمع بأبي الطيب المتنبي في خدمة سيف الدولة بن حمدان ، وكان سيف الدولة آنذاك كثير الغزوات ، ولهذا أكثر ابنُ نباتة من خطب الجهاد ؛ ليحضّ الناس عليه ، ويحثهم على نُصْرة سيف الدولة(٨).

---

(١) انظر : المختصر في أخبار البشر ٢/ ١٢٤ .

(٢) انظر : سير أعلام النبلاء ١٦/ ٣٢١ .

(٣) انظر : تاريخ ابن الوردي ١/ ٢٩٦ .

(٤) انظر : الوافي بالوفيات ١٨/ ٢٣٦ .

(٥) انظر : البداية والنهاية ١١/٣٠٣ .

(٦) انظر : النجوم الزاهرة ٤/ ١٤٦ .

(٧) انظر : شذرات الذهب ٣/ ٨٣ .

(٨) انظر : وفيات الأعيان ٣/ ١٥٦ ، السير للذهبي ١٦/ ٣٢١ ، والعبر ٢/ ١٤٣ ، وتاريخ ابن الوردي ١/ ٢٩٦ ، ومرآة =

وورد عنه أنه قال : لـمّا عملتُ (خطبة المنام) وخَطَبْتُ بها يوم الجمعة رأيت ليلة السبت في مَنَامِي كأَنِّي بظاهر مَيَّافارِقِين عند الجَبَّانَة ، ورأيت بها جَمْعًا كثيرًا بين القبور ، فقلت : ما هذا الجمع؟! ، فقال لي قائلٌ : هذا رسول الله ﷺ ومعه أصحابه ، فقصدت إليه لأسلِّم عليه ، فلمَّا دَنَوْتُ منه الْتَفَتَ إليَّ فرآني ، فقال : يا خطيب الخطباء ، كيف تقول؟ ، وأَوْمَأَ إلى القبور . قلت : « لَا يُخْبِرُونَ بِمَا إِلَيْهِ آلُوا ، وَلَوْ قَدَرُوا عَلَى المَقَالِ لَقَالُوا ، قَدْ شَرِبُوا مِنْ المَوْتِ كَأْسًا مُرَّة ، وَلَمْ يَفْقِدُوا مِنْ أَعْمَالِـهِمْ ذَرَّة ، وَآلَى عَلَيْهِمْ الدَّهْرُ أَلِيَّةً بَرَّة ، أَلَّا يَجْعَلَ لَهُمْ إِلَى دَارِ الدُّنْيَا كَرَّة ، كَأَنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا لِلعُيُونِ قُرَّة ، وَلَمْ يُعَدُّوا فِي الأَحْيَاءِ مَرَّة ، أَسْكَتَهُمْ وَالله الَّذِي أَنْطَقَهُمْ ، وَأَبَادَهُمْ الَّذِي خَلَقَهُمْ ، وَسَيُجِدُّهُمْ كَمَا أَخْلَقَهُمْ ، وَيَجْمَعُهُمْ كَمَا فَرَّقَهُمْ ، يَوْمَ يُعِيدُ اللهُ العَالَـمِينَ خَلْقًا جَدِيدا ، وَيَجْعَلُ الظَّالِـمِينَ لِنَارِ جَهَنَّمَ وَقُودا ، يَوْمَ تَكُونُونَ شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونُ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدا – وأَوْمَأْتُ عند قولي : (تَكُونُونَ شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ) إلى الصحابة ﷺ ، وبقولي : (شَهِيدا) إلى الرسول ﷺ – ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُۥٓ أَمَدًۢا بَعِيدًا﴾ (١) » (٢) ، فقال لي : أحسنت ، ادْنُ ، فدنوتُ منه ﷺ فأخذ وجهي فَقَبَّله وتَفَلَ فِي فِيَّ ، وقال لي : وفَّقك الله . قال : فانتبهتُ من النوم وبي من السرور ما يجلّ عن الوصف ، فأَخْبَرْتُ أهلي بما رأيتُ .

وروي أنه بقي بعد هذا المنام ثلاثة أيام لا يطعم طعامًا ولا يشتهيه ، ويوجد في فيه رائحة المسك ، وأنه لم يعش إلا مدّة يسيرة بعد هذا المنام ، وأنه لـمّا استيقظ من منامه كان على وجهه أثر نور وبهجة لم تكن قبل ذلك ، وأنه قصّ رؤياه على الناس ، وقال : سمّاني رسول الله ﷺ خطيبًا (٣).

= الجنان ٢/ ٣٠٣ ، والبداية والنهاية ١١/ ٣٠٣ ، وتاريخ الأدب العربي لعمر فرّوخ ٢/ ٥٢٧ .

(١) سورة آل عمران ، الآية : ٣٠ .

(٢) انظر : الخطب النباتيّة ل٣٧/ ب ، وهي جزء من الخطبة الناميّة التي أشار إليها .

(٣) انظر : التذكرة الحمدونية ٦/ ٢٩٥ ، ووفيات الأعيان ٣/ ١٥٦ ، والمختصر لأبي الفداء ٢/ ١٢٤ ، والسير للذهبي =

وتشير بعض المصادر أنّ الوزير أبا القاسم المغربي قال : رأيت الخطيب ابن نُباتة في المنام بعد موته ، فقلت له : ما فعل الله بك؟ ، فقال : دُفِعَ لي ورقة فيها سطران بالأحمر ، وهما :

قَـدْ كَانَ أَمْـنٌ لَكَ مِنْ قَبْلِ ذَا وَاليَوْمَ أَضْحَى لَكَ أَمْنَانِ

وَالصَّفْحُ لَا يَحْسُنُ عَنْ مُحْسِنٍ وَإِنَّمَا يَـحْسُنُ عَنْ جَـانِ

قال : فانتبهتُ من النوم وأنا أكرّرهما [١].

وذكر بهاء الدين العاملي أنّ الشريف الرضي كان يقرأ مع أخيه المرتضى على ابن نُباتة صاحب الخطب وهما طفلان [٢].

٥) وفاته :

ذكر ابن حمدون أنّ ابن نُباتة توفي وله دون الأربعين سنة [٣] ، وقد نصّ من جاء بعده على سنة وفاته ، فقد أشار ابن خَلِّكان إلى أنها كانت سنة ٣٧٤هـ [٤] ، وعلى هذا سار المؤرخون في مؤلفاتهم من بعده [٥] ، ويضيف الصفدي قولًا آخر في وفاته وأنها كانت قبل ٣٧٠هـ [٦].

= ١٦/ ٣٢٢ ، وتاريخ ابن الوردي ١/ ٢٩٦ ، والوافي بالوفيات ١٨/ ٢٣٦ ، ومرآة الجنان ٢/ ٣٠٣ ، والبداية والنهاية ١١/ ٣٠٣ ، وشذرات الذهب ٣/ ٨٣ ، وتاريخ الأدب العربي لعمر فرّوخ ٢/ ٥٢٧ .

(١) انظر : وفيات الأعيان ٣/ ١٥٧ ، والوافي بالوفيات ١٨/ ٣٣٧ ، ومرآة الجنان ٢/ ٣٠٣ ، وشذرات الذهب ٣/ ٨٣ .

(٢) انظر : الكشكول ص٢٣٢ .

(٣) انظر : التذكرة الحمدونية ٦/ ٢٩٧ .

(٤) انظر : وفيات الأعيان ٣/ ١٥٧ .

(٥) انظر : المختصر لأبي الفداء ٢/ ١٢٤ ، والسير للذهبي ١٦/ ٣٢١ ، والعبر ٢/ ١٤٣ ، ودول الإسلام ١/ ٣٣٨ ، وتاريخ ابن الوردي ١/ ٢٩٦ ، والوافي بالوفيات ١٨/ ٢٣٦ ، ومرآة الجنان ٢/ ٣٠٣ ، والبداية والنهاية ١١/ ٣٠٣ ، والنجوم الزاهرة ٤/ ١٤٦ ، وكشف الظنون ١/ ٧١٤ ، وشذرات الذهب ٣/ ٨٣ ، وتاريخ بروكلمان ٢/ ١٠٨ ، والأعلام ٣/ ٣٤٧ ، وهدية العارفين ١/ ٥٥٩ ، ومعجم المؤلفين ٥/ ٢١١ ، وتاريخ الأدب العربي لعمر فرّوخ ٢/ ٥٢٧ .

(٦) انظر : الوافي بالوفيات ١٨/ ٢٣٦ .

وبالنظر إلى تاريخ ولادته يظهر أنه عاش تسعًا وثلاثين سنة ، وهذا ما نصّ عليه ابن تغري بردي [١] ، لكنّ الذهبي يشكك في ذلك ؛ إذْ يقول : « لم يَلِ خطابة (حلب) إلا بعد موت سيف الدولة بن حمدان ، وبلغنا أنّ عمره لم يبلغ الأربعين ، بل عاش تسعًا وثلاثين سنة ... ولم يصحّ ذلك ؛ فإنه ابتدأ بتصنيف خطبه في سنة إحدى وخمسين وثلاثمائة ، وهو إذْ ذاك خطيب مميّز ، وجَالَسَ المتنبي ، فلعله عاش خمسين سنة أو أكثر » [٢].

أمّا مكان وفاته فقد نصَّت أغلب المصادر على أنها كانت بمَيَّافارِقِين [٣] ، وقد وهم الزركلي حينما ذكر أنه توفي بحلب [٤] ؛ إذْ ليس هناك من المؤرخين من أشار إلى هذا .

٦) آثاره :

لم تشر المصادر التي ترجمت له إلى شيء من ذلك ، لا من قريب ولا من بعيد .

****

(١) انظر : النجوم الزاهرة ٤/ ١٤٦ .

(٢) انظر : سير أعلام النبلاء ١٦/ ٣٢٢ .

(٣) انظر : المختصر لأبي الفداء ٢/ ١٢٤ ، والسير للذهبي ١٦/ ٣٢١ ، وتاريخ ابن الوردي ١/ ٢٩٦ ، والوافي بالوفيات ١٨/ ٢٣٦ ، والنجوم الزاهرة ٤/ ١٤٦ ، وشذرات الذهب ٣/ ٨٣ ، وتاريخ بروكلمان ٢/ ١٠٨ ، والأعلام ٣/ ٣٤٧ ، وهدية العارفين ١/ ٥٥٩ ، وتاريخ الأدب العربي لعمر فرّوخ ٢/ ٥٢٧ .

(٤) انظر : الأعلام ٣/ ٣٤٨ .

المبحث الثاني :

الخطب النُّباتية (١)

*** مدخل :**

قبل الشروع في الحديث عن هذه الخطب هناك سؤالٌ قد يتبادر إلى الأذهان ، هل كان ابن نُباتة يكتب هذه الخطب ثمّ يلقيها؟ ، أو أنه كان يرتجلها ارتجالًا وتجود بها قريحته في وقتها ثمّ تُدَوَّن بعد أن يخطب بها ؟.

في الواقع أنّ المصادر التي تحدثت عن ابن نُباتة وخطبه لا تحيل إلى أيّ مما سبق ، لكني أميل إلى الثاني منهما لأمرين :

الأمر الأوّل : هو ما عُرف به ابن نُباتة من قدرة خطابية مرتبطة بالارتجال أكثر من ارتباطها بالكتابة ؛ لما اشتهر به من فصاحة وبلاغة وبيان ، والشواهد على ذلك كثيرة : منها ما سبق ذكره من أنه رأى في المنام أنه يخطب أمام رسول الله ﷺ ارتجالًا ، وقد تناقلت المصادر التاريخية هذه الرؤيا وأثبتتها (٢) ، ومنها ما جاء عنه أن كان يخطب خطبة الاستسقاء ويذكر فيها احتباس

---

(١) وجدت صدفة وأنا أقلب صفحات بعض أجزاء خزانة الأدب ٩/ ٣٥٨ نصًّا للبغدادي يقول فيه – بعد أن ذكر شاهدًا نحويًّا لعمرو بن أحمر الباهلي – : « والأبيات رواها لعمرو المذكور المرزُبّانيُّ في (الموشّح) ، ورأيتها كذلك بخط ابن نُباتة السعدي البغدادي صاحب الخطب النُّباتية ، كتبها في آخر ديوان محمد بن بشير الخارجي ، ورواها عن أبي سعيد عن ابن حبيب عن ابن الأعرابي » ، وأرجح أنّ المقصود ابن نُباتة شاعر سيف الدولة المعاصر للخطيب لا الخطيب نفسه ؛ إذْ الأوّل هو الأقرب إلى الذهن بحكم اهتمامه بالشعر ، فضلًا عن أنّ الخطيب لم يؤثر عنه أنه كان يقول الشعر أو يكتبه ، كما ذكرت كتب التراجم ، بدليل أنّني لم أعثر على بيت واحد في كل الخطب التي أنشأها ، لا من قوله ولا حتى على سبيل الاقتباس والتضمين ، وسيأتي ذكر ذلك بعد قليل ، فلعلّ البغدادي قد وهم وخلط بينهما ، والله أعلم .

(٢) انظر ما سبق ص٢١ .

المطر ، ولـمَّا همّ بالفراغ منها ارتفعت سحابة وهو على المنبر فقال : « اللَّهُمَّ هَذِهِ أَمَارَاتُ رَحْمَتِك، وَمُقَدِّمَاتُ نِعْمَتِك ، وَآيَاتُ رَأْفَتِك ، وَعَلَامَاتُ إِجَابَتِك ، تَفَضُّلًا مِنْكَ عَلَى خَلِيقَتِك ، اللَّهُمَّ فَعَجِّلْ لَنَا الفَرَجَ بِإِرْسَالِ الرِّيَاح ، المُبَشِّرَاتِ بِاليُسْرِ وَالنَّجَاح ... »(١) ، ومنها ما رواه الصفدي إذْ يقول : « وهو أقدر النَّاس على الترصيع وتنزيل الآيات في كلامه ، ويقال عن المتنبي وغيره كانوا تحت منبره ، فقال : (أيها النَّاس : تجهّزوا فقد ضُرِبَ فيكم بُوقُ الرَّحيل) ، فقالوا : أُفْحِم الخطيب ، ما بَقِي يأتي بعد هذه السجعة بمثلها ، فقال : (وبرِّزوا فقد قُدِّمَتْ لكم نُوقُ التَّحْوِيل) ، فزادهم الاستعارة والترصيع »(٢).

الأمر الآخر : هو أنّ العمل الشفاهي « يترك علامات من السهل اكتشافها في أثناء تمعّن العمل ، وقد برز التكرار – على اختلاف مستوياته – بوصفه مظهرًا من مظاهر تلك الشفاهية، ذلك أنّ العملَ المكتوبَ يستغني عنه ؛ لعلم الكاتب أنّ القارئ يمكن أن يعود إلى قراءة ما لم يدركه ، وهذا ما لا يحصل مع ما يُلقى ، مما يجعل العمل الشفاهيَّ يعيد تصنيع بعض الكلمات أو الجمل وربما الفقر داخل العمل الواحد ، وهذا ما لمسناه في خطب ابن نُباتة »(٣).

ومهما يكن من أمر فإنّ الناظر في ديوان خطب ابن نُباتة يجد أنّ موضوعات تلك الخطب تدور حول التذكير بتقوى الله ﷻ وبالموت والبعث ، والحثّ على طلب رضوان الله بالعمل الصالح ، والزهد في الدنيا واحتقارها ، والسرور بالآخرة . كما يُلحظ أنّ بعض هذه الخطب تحمل مسمّيات : كالخطبة المناميّة(٤) ، والخطبة الصوفيّة(٥) ، والخطبة القَعْسَريّة(٦).

(١) انظر : الخطب النُّباتية ل٩٥/ أ.

(٢) انظر : الوافي بالوفيات ١٨/ ٢٣٧ .

(٣) انظر : (خطب ابن نُباتة الفارقي : الرؤية والفنّ) ، لخالد بن محمد الجديع ، مقالة منشورة ضمن مجلة عالم الكتب ص٤٥٨، المجلد ٢٧ ، العدد ٥-٦ ، الربيعان – الجماديان ١٤٢٧هـ .

(٤) انظر : ل٣٧/ أ.

(٥) انظر : ل٣٨/ أ.

(٦) انظر : ل١٢٠/ ب.

وقد كان ابن نُباتة يستمدّ هذه الموضوعات من الزمن الجاري ، فلكلّ أسبوع من كل شهر خطبةٌ خاصةٌ ، ولكلّ مناسبة دينية : كعاشوراء ورمضان وعيد الفطر وعيد الأضحى خطبةٌ ، بالإضافة إلى ما يحدث في أثناء السنة من الأحداث العارضة كالمعارك واستقبال الأمير وغيرها، فجاءت وفق التقسيم التالي [1] :

- خطب المعاد : وتبلغ ثماني وثلاثين خطبة ، وفيها استفاضة في الحديث عن الموت والمعاد ، وذكر تصرّف الزمان بأهله ، والقيامة وأهوالها ... إلخ [2].
- خطب المواقيت : وتحوي اثنين وأربعين خطبة ، وقد خصّها بالمناسبات الدينية كاستقبال السنة وفضل يوم عاشوراء ، وفضل شهر رمضان ووداعه ، وفضل عشر ذي الحجة ويوم عرفة ... إلخ [3].
- خطب الجهاديات : وتبلغ ثماني عشرة خطبة ، يحضّ فيها على قتال العدوّ ، ويذكر أجر المجاهدين في سبيل الله ، وما أعدّه لهم من المغفرة والرحمة ، ونحو ذلك [4].
- الخطب المختصرة : وعددها ست عشرة خطبة ، وهي متنوعة الموضوعات ، وقد جاءت مغايرة لطبيعة الخطابة المتسمة بالإطناب عند عرض ما يرغب الخطيب في إيصاله ، وأحسب أنّ ابن نُباتة كان يهدف من خلالها إلى إظهار براعته في الاختصار ، فهي أشبه بالحكم المركزة البليغة [5].
- الفصول : وفي هذا القسم سبعة فصول ، يدور غالبها حول تولي السلطة ، والتهنئة بالانتصار على الأعداء، والحثّ على شكر الله تعالى على نعمه بتحقيق الأمن والطمأنينة

---

(١) انظر : خطب ابن نُباتة الفارقي : الرؤية والفنّ ص٤٦١-٤٧١ .

(٢) في مواطن متفرقة : ل٣/ أ ، ل١١/ أ وما بعدها ، ل٦٥/ أ وما بعدها .

(٣) في مواضع مختلفة : ل٢/ أ ، ل٩/ أ وما بعدها ، ل٢٥/ ب وما بعدها ، ل١٠٨/ ب وما بعدها .

(٤) انظر : ل٤٦/ ب .

(٥) انظر : ل٨٧/ ب .

لعباده [١].

- الخطب الثواني : وهي أربع خطب ، وفيها يقدّم ابن نُباتة نماذج لما ينبغي أن يُقال في الخطبة الثانية ، وتدور هذه الخطب التي أنشأها في هذا القسم حول حمد الله ، والصلاة والسلام على رسوله ، وتتضمن الدعاء للمسلمين بالنصر والتمكين ، والدعوة لأميرهم وإمامهم [٢].
- فصول الأدعية : يقدّم ابن نُباتة في هذه الفصول تسعة عشر دعاء ، ما بين دعوة عامة للمسلمين ، ودعوة خاصة لأمير البلد ، وأهل الثغور والمجاهدين ، بالإضافة إلى بعض الأدعية التي تُقال عند التوجه إلى الحرب والدعاء على الأعداء ، وعلى الرغم من أنّ ابن نُباتة قد بذل جهدًا في محاولة تغيير صيغ الأدعية ومعانيها ، لكنها لا تكاد تخرج عن معاني الأدعية التي تضمنتها الخطب السالفة [٣].

ثمّ أُلحق بآخر الديوان [٤] خطب ولده أبي طاهر محمد بن عبد الرحيم الذي توفي سنة ٣٩٠هـ تقريبًا [٥].

وقد وَهِمَ شوقي ضيف حين ظنّ أنّ عدد خطب ابن نُباتة يساوي عدد جُمَع السنة [٦] ، ولعلّ العجلة في إطلاق الأحكام هي التي قادته إلى هذا الرأي ، والحقّ أنّ تلك الخطب المجموعة تفوق عدد أسابيع السنة بكثير ، فإذا كان عدد الأسابيع في السنة ثمانيةً وأربعين أسبوعًا ، فإنّ تلك الخطب بأجناسها المختلفة قد وصلت إلى أربعٍ وأربعين ومائة [٧].

---

(١) انظر : ل٩٧/ ب .

(٢) انظر : ل١٠٢/ أ .

(٣) انظر : ل١٠٤/ أ .

(٤) انظر : ل١٢٧/ ب .

(٥) انظر : تاريخ بروكلمان ٢/ ١٠٩ ، وتاريخ الأدب العربي لعمر فرّوخ ٢/ ٥٢٨ .

(٦) انظر : تاريخ الأدب العربي (عصر الدول والإمارات – الشام) ص٣٢٧ .

(٧) انظر : خطب ابن نُباتة الفارقي : الرؤية والفنّ ص٤٦١ .

هذا وقد امتازت خطب ابن نُباتة بألفاظها الصحيحة الأصيلة ، وعباراتها الجزلة البليغة ، الخالية من الألفاظ العامية الدخيلة ، تحمل في طيّاتها صورًا إبداعية ، وتقوم على الصنعة البديعية ، ومع هذا فقد كانت واضحة الأفكار والمعاني ، قريبة التناول في أذهان المتلقين ، ولعلّ تمرُّس ابن نُباتة وتفانيه في هذا الفنّ جعله قادرًا على إيصال ما يريد من أفكار بيسر وسهولة .

وعلى الرغم مما سبق إلا أنّ هذه الخطب لم تخل من بعض المآخذ ، أذكر منها :

- تجرّد مادة الخطب من العناية بمواضيع التوحيد والاتباع تقريبًا ، واقتصارها على مواضيع ذمّ الدنيا وذكر الموت والنشور وغير ذلك ، وهذا خلاف هديه ﷺ في خطبه التي كانت تؤكد على أصول العقيدة والتوحيد .
- خلوّها من الجانب الشعري ، فلا تكاد تعثر في تلك الخطب التي أنشأها على بيت واحد ، لا من قوله ولا حتى على سبيل الاقتباس أو التضمين ، فالشعر عادة ما يقوم بدور المثبّت للأفكار النثرية .
- اشتمالها على بعض الأخطاء العقدية المخالفة لمعتقد أهل السنة والجماعة ، من ذلك قوله عن الرسول ﷺ بعد أن أثنى عليه : « صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ مَا زَجَرَ عَائِفٌ سَانِحًا أَوْ بَارِحا »[1] ، ومعلوم أنّ زجر الطير ضربٌ من الكِهَانة ، وقد جاء الشرع بتحريم ذلك ، فربط الصلاة على النبي ﷺ بأمر محرّم مما لا يسوغ ، وهو يشبه في عدم تقبّله أن تقول : اللهم صلِّ على محمد ما سرق السارقون ، وما أذنب المجرمون!!.

ومنه أيضًا خطبة له عن الجهاد ضمّنها ذكر مقتل الدُّمُسْتُق في وطنه من قبل أنصاره ، إذْ يقول : « حَتَّى إِذَا ارْتَعَدَتْ مِنْهُ فَرَائِصُ الإِسْلَام ، وَخَامَتْ عَنْهُ

(١) انظر : الخطب النُّباتية ل٢٧/ ب .

جُيُوشُ الإِقْدَام ، وَطَاشَتْ لِفَرَقِهِ عُقُولُ الأَنَام ، وَتَقَاعَسَتْ عَنْ الفَتْكِ بِهِ صُرُوفُ اللَّيَالِي وَالأَيَّام ، وَوَقَعَ اليَأْسُ مِنْ دَفْعِه ، لَطَفَ اللهُ الكَرِيمُ لَكُمْ بِلَطِيفِ صُنْعِه ، وَأَتَاهُ مِنْ مَأْمَنِه ، وَقَتَلَهُ بِأَنْصَارِهِ فِي وَطَنِه »[1] ، فقد جعل للإسلام فرائص ترتعد من خوف الدُّمُسْتُق ، وفي هذا غلوٌّ وإغراق في القول ، بالإضافة إلى كونه يضمّ شيئًا من سوء الأدب مع الدين .

ولهذا حين سئل سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله عن هذه الخطب ، قال : « خطب ابن نُباتة فيها بعض الأخطاء ، فينبغي للخطيب أن يتحرّى الكتب الجيّدة التي وضعت في الخطب ليستفيد منها »[2].

*** الخطب النُّباتية واهتمام العلماء بها :**

إنّ المنزلة العظيمة التي تسنَّمَتْها هذه الخطب في تلك الحقبة جعلتها موضع اهتمام كثير من العلماء وعنايتهم ، حفظًا واقتباسًا وشرحًا ، وقد أشار ابن الأثير (٦٣٧هـ) إلى غرام الناس بتلك الخطب وإكبابهم عليها[3] ، فمنهم من كان يحفظها كأبي إسحاق إبراهيم بن نبهان الغنوي الرَّقِّي (٥٤٣هـ) ، الذي كان يردّ على القارئ من حفظه ولفظه وكأنما يقرأها من كفّه[4] ، وكذا أبو البقاء العُكْبَري (٦١٦هـ)[5] ، ونجم الدين الخطيب حسن بن محمد

---

(١) انظر : الخطب النُّباتية ل٤٦/ ب .

(٢) انظر : مجموع فتاوى ومقالات متنوعة ١٢/ ٤١٩ .

(٣) انظر : المثل السائر ١/ ٢١٥ .

(٤) انظر : التذكرة الحمدونية ٦/ ٢٩٦ ، والوافي بالوفيات ٦/ ٧٨ ، وشذرات الذهب ٤/ ١٣٥ .

(٥) انظر : شرح خطب ابن نُباتة ص٨٥ .

الصفدي (٧٢٣هـ) ، فقد أُثِرَ عنه أنه كان لا يخطب بغير الخطب النُّباتية [١] ، والحافظُ جمال الدين المزّي (٧٤٢هـ) [٢] ، وصلاحُ الدين الصفدي (٧٦٤هـ) [٣] وغيرهم .

كما أكثر العلماء من ذِكْر هذه الخطب في كتبهم والاقتباسِ منها ، وجُلُّ ذكرها للاستشهاد أو النقد أو الموازنة ، منهم ضياء الدين بن الأثير (٦٣٧هـ) [٤] ، وابن أبي الحديد (٦٥٦هـ) [٥] ، وشهاب الدين القرافي (٦٨٤هـ) [٦] ، وابن حِجّة الحموي (٨٣٧هـ) [٧] وغيرهم .

وقد خلط بروكلمان بين ابن نُباتة الخطيب وابن نُباتة السعدي الشاعر الذي عاصر الخطيب، وذكر أنّ الإمام عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ) قد اقتبس من خطبه وأنه ساق أقوالًا منها في أسرار البلاغة [٨].

ومنهم أيضًا من تناولها بالشرح والتعليق والمعارضة والتنبيه على بعض أخطائها ، وقد تيسّر لي التعرّف على عددٍ لا بأس به ، فمن ذلك :

١) المسترضي شرح خطب ابن نُباتة ، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي ٤٣٧هـ [٩].
٢) روضة الناصحين في شرح الخطب الأربعين ، لعبد العزيز بن عثمان النَّسَفي المتوفى سنة ٥٣٣هـ [١٠].

---

(١) انظر : الوافي بالوفيات ١٢/ ١٦٠ ، والدرر الكامنة ٢/ ٤٥ .
(٢) انظر : أعيان العصر ٥/ ٦٥٤ ، والوافي بالوفيات ٢٩/ ١٠٧ .
(٣) انظر : الوافي بالوفيات ١٨/ ٢٣٧ .
(٤) انظر : المثل السائر ١/ ١٨٣ ، ٢٧٩ وَ ٣/ ٢٠٤ .
(٥) انظر : شرح نهج البلاغة ٢/ ٢٧٣ وَ ٥/ ٩٥ وَ ٧/ ١٣٨ ، ١٥٤ وَ ١١/ ١٠٦ وَ ١٣/ ٧٥ .
(٦) فقد أشار إلى إحدى الإشكالات الواردة على الخطب ثمّ أجاب عنها . انظر : كتاب الفروق ١/ ١٤٣ .
(٧) انظر : خزانة الأدب ١/ ٣٦٢ وَ ٤/ ٣٦٤ .
(٨) انظر : تاريخ الأدب العربي ٢/ ١١٠ . وراجع : أسرار البلاغة ص٧٧، ١٣٥ ، ١٣٨ ، ٢٠٩ ، ٢٨٦ .
(٩) انظر : جامع الشروح والحواشي ٢/ ٨٦٩ ، ولم أقف عليه في غيره ولا فيما بين يدي من مصادر ترجمة مؤلفه .
(١٠) انظر : كشف الظنون ١/ ٧١٤ ، وهدية العارفين ١/ ٥٧٨ ، وجامع الشروح والحواشي ٢/ ٨٦٩ .

٣) شرح خطب ابن نُباتة ، لتاج الدين زيد بن حسن الكِنْدي ٦١٣هـ ، وفيه إشكالات أجاب عنها موفق الدين البغدادي [١].

٤) شرح خطب ابن نُباتة ، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العُكْبَري ٦١٦هـ [٢].

٥) شرح خطب ابن نُباتة ، لموفق الدين عبد اللطيف بن يوسف البغدادي ٦٢٩هـ [٣].

٦) شرح الخطب النُّباتية ، لزين الدين عبد الله بن محمد التِّلِمْسَاني ٦٤٤هـ [٤].

٧) شرح خطب ابن نُباتة ، لمحيي الدين عثمان بن يوسف القَلْيُوبي ٦٤٤هـ [٥].

٨) شرح خطب ابن نُباتة ، لنجم الدين عبد الرحيم بن إبراهيم البارزي ٦٨٣هـ [٦].

٩) شرح الخطب النُّباتية ، لسريّ الدين إسماعيل بن هانئ الأندلسي ٧٧١هـ ، وهو صاحب الشرح وموضوع الرسالة الذي سأقوم بدراسته وتحقيق جزء منه .

١٠) شرح خطب ابن نُباتة ، لطاهر بن صالح الجزائري ١٣٣٨هـ [٧].

١١) ديوان خطب ابن نُباتة ، لياسر بن محمد المقداد (معاصر) ، هكذا سمّاه ، ولكنه رتَّبه على نحو خاصٍّ ، واعتمد في شرح غريبه على شرح طاهر الجزائري [٨].

---

(١) انظر : كشف الظنون ١/ ٧١٤ ، ومعجم المؤلفين ٤/ ١٨٩ ، وجامع الشروح والحواشي ٢/ ٨٦٩ .

(٢) انظر: البلغة للفيروزآبادي ص١٦٩ ، وبغية الوعاة ٢/ ٣٩ ، وشذرات الذهب ٥/ ٦٨ ، وكشف الظنون ١/ ٧١٤ ، وتاريخ بروكلمان ٢/ ١٠٩ ، وجامع الشروح والحواشي ٢/ ٨٦٩ ، وقد حققته الدكتورة فوزية بنت عبد الله المزروع ، ونالت به درجة الدكتوراه من كلية التربية للبنات بالرياض ١٤١٣هـ .

(٣) انظر : كشف الظنون ١/ ٧١٤ ، وتاريخ بروكلمان ٢/ ١٠٩ ، وجامع الشروح والحواشي ٢/ ٨٦٩ .

(٤) انظر : حسن المحاضرة ١/ ٤١٣ ، ومعجم المؤلفين ٦/ ١٣٣ ، وجامع الشروح والحواشي ٢/ ٨٦٩ .

(٥) انظر : كشف الظنون ١/ ٧١٤ ، ومعجم المؤلفين ٦/ ٢٧٢ ، وجامع الشروح والحواشي ٢/ ٨٧٠ .

(٦) انظر : تاريخ بروكلمان ٢/ ١٠٩ ، وجامع الشروح والحواشي ٢/ ٨٧٠ .

(٧) انظر : تاريخ بروكلمان ٢/ ١١٠ ، وجامع الشروح والحواشي ٢/ ٨٧٠ ، وهو مطبوع بتحقيق أحمد فريد المزيدي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٨هـ .

(٨) وهو مطبوع في مجلة الوعي الإسلامي ، ضمن إصدارات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت ، الإصدار الحادي والثلاثون ، الطبعة الأولى ، ١٤٣٣هـ .

هذا وقد تبيّن لي بما لايدع مجالًا للشكّ أنّ ابن الشاهد وابن مشرّف – من مصادر المؤلف في شرحه – قد كتبا شرحًا لهذه الخطب ، وسيأتي بيان ذلك في موضعه [١].

ومما له بالخطب النُّباتية عُلْقَةٌ :

– الأجوبة عن الأسئلة الواردة على خطب ابن نُباتة ، لشهاب الدين القَرَافي ٦٨٤هـ [٢].

– المقال المحبَّر في مقام المنبر ، لحسن بن محمد بن قاضي العسكر ٧٤٣هـ ، عارض فيه خطبَ ابن نُباتة [٣].

- **ملحوظة :–**

ذكر ياسر المقداد في مقدمة تحقيقه لديوان خطب ابن نُباتة أنّ هناك نُسَخًا مزوَّرةً ومحرَّفةً اشتهرت في أوساط الناس [٤] ، وقد نُسبت إليه خطأً ؛ لعدة أمور من بينها : ركاكة ألفاظها وأسلوبها المبتذل ، وخلوّها من الخطب الحماسية الجهادية التي اشتهرت بها ، كما أنها لم تتضمّن خطبًا مشهورة باسمها كالمنامية والقَعْسَرِيّة والصوفية ، وإنما ذُكر فيها (خطبة النيل) يصف فيها نهر النيل بمصر ، في حين لم تذكر كتب التراجم أنّ ابن نُباتة قد دخل مصر ، كذلك وُجد فيها نقلًا عن الإمام النووي رحمه الله المتوفى سنة (٦٧٦هـ) مع أنّ ابن نُباتة كما هو معلوم توفي سنة(٣٧٤هـ) ، والأشدّ من ذلك احتواؤها على خرافاتٍ وأساطيرَ كذكر بكاء السماء على

---

(١) انظر ما سيأتي ص٨٣ .

(٢) انظر : الديباج المذهب ١/ ٢٣٨ ، وهدية العارفين ١/ ٩٩ . وقد ذكرتُ قبل في ص٣٠ أنّ القرافي أشار إلى إحدى الإشكالات الواردة على الخطب ثمّ أجاب عنها في كتابه الفروق .

(٣) انظر : إيضاح المكنون ٢/ ٥٣٤ ، ومعجم المؤلفين ٣/ ٢٨٢ .

(٤) ذَكَر منها : طبعة مطبعة النهضة ببيروت ، وهي قديمة ليس عليها تاريخ ، وطبعة المطبعة الشرفية المصرية ١٣٠٢هـ ، وطبعة المطبعة المليجية بالقاهرة ١٣٢٥هـ ، وطبعة المكتبة الثقافية ببيروت ، بدون تاريخ .

الحسين ... وغيرها ، ومؤلَّفٌ بهذا الوصف لا يمكن للعلماء الأجلاء أن يهتموا به ، أو يثنوا عليه ، أو يشهدوا له بالتميّز [١].

****

(١) انظر : ديوان خطب ابن نُباتة ص٧-١١.

المبحث الثالث :

المؤلِّف (ابن هانئ الأندلسي) (١)

١) اسمه ونسبه ، ومولده :

هو قاضي القضاة سريّ الدين (٢) أبو الوليد (٣) إسماعيل بن محمد بن محمد بن علي بن عبد الله بن هانئ اللَّخْمي الغَرناطي الأندلسي المالكي ، وقد عُرف واشتهر باسم جدّه ابن هانئ السَّبْتي (٤).

وأمّا ولادته فقد أجمعت كتب التراجم على أنها كانت في غَرناطة سنة ٧٠٨هـ ، ولم يخالف في ذلك سوى تلميذه ابن الجَزَري ، حيث ذكر أنّ ولادة شيخه كانت سنة ٧١٠هـ (٥) ، وتبعه في ذلك الداودي (٦).

---

(١) انظر في ترجمته : البداية والنهاية ١٤/ ٣٢١ ، والوفيات لابن رافع ٢/ ٣٥٢ ، والإحاطة ٣/ ١٤٣ ، وأوصاف الناس ص٨٧ ، ١٠٣ ، والكتيبة الكامنة ص١١١ ، والذيل على العبر لأبي زُرعة ٢/ ٢٩١ ، وطبقات القراء ١/ ١٥٢ وَ ٢/ ١٨٦ ، والسلوك للمقريزي ٤/ ٢٩٣ ، ٣٣٧ ، وتاريخ ابن قاضي شهبة ٣/ ٢٧٦ ، ٣٦٨ ، ٥٧٨ ، والدرر الكامنة ١/ ٣٨٠ وَ ٤/ ٩١ ، والذيل التام للسخاوي ٣/ ٢٤٤ ، وبغية الوعاة ١/ ١٩٢ ، ٤٥٦ ، وطبقات المفسرين للداودي ١/ ١١٣ ، وشذرات الذهب ٦/ ٢٢٠ . وانظر : كشف الظنون ١/ ٤٨٢ ، وهدية العارفين ١/ ٢١٥ وَ ٢/ ١٤٨ ، ومعجم المؤلفين ٢/ ٢٩٣ ، وشرح ألفية ابن مالك لسريّ الدين بن هانئ الأندلسي القسم الأول بتحقيق الدكتور أحمد القرشي ١/ ٢١-٤٦ (الدراسة) .

(٢) في طبقات القراء ١/ ١٥٢ ، والدرر الكامنة ١/ ٣٨٠ : (شرف الدين) ، وأظنّه تحريفًا .

(٣) في طبقات القراء ١/ ١٥٢ : (أبو الرشيد) .

(٤) انظر : الإحاطة ٣/ ١٤٣ .

(٥) انظر : طبقات القراء ١/ ١٥٢ .

(٦) انظر : طبقات المفسرين ١/ ١١٣ .

٢) أسرته :

ينتمي سريّ الدين بن هانئ إلى أسرة كريمة محبّة للعلم وأهله ، وأصلها من إشبيليَة [١] ، من بيت شرفٍ وعلمٍ وفضلٍ . قال عنه ابن الخطيب : « بيته شهيرُ الحسب والجلالة » [٢] ، وقال: « قريعُ حسبٍ ، جامعٌ بين موروثٍ في الفضل ومكتسَب ، تحلّى بالصيانة الضافية الجلباب ، ونشأ في اللباب ، من ذوي العكوف والإكباب » [٣].

كان جدّه أبو عبد الله محمد بن علي أستاذًا في القراءات والفقه والنحو والأدب وسائر فنون العلم والمعرفة [٤] . قال عنه ابن الخطيب : « عَلَمٌ تشير إليه الأكف ، وتعمل إلى لقائه الحوافرُ والخُفّ ، عَمَرَ الرِّيع ببلده سَبْتَة وقد قُوِّضَتْ الرِّحَال ، وأقام رَسْم العلم وقد حالت الحال ، وجاد بالوابل السَّجْم عندما عَظُم الإمحال ، ورفع للعربية رايةً لا تتأخر ، ومَرَجَ منها لُـجَّةً تزخر ، فانفسح مجال درسه ، وأثمرت أدواح غرسه ، فركض في تلك الميادين ومَرَح ، ودوّن وشرح ، وجلَّى المشكلات ، وداوى المعضلات » [٥] ، وقال : « كان رحمه الله فريد دهره ... إمامًا في علم العربية ، مبرِّزًا متقدمًا فيه ، حافظًا للأقوال ، مستوعبًا لطريق الخلاف ، مستحضِرًا لحُجَج التوجيه ، لا يُشَقُّ في ذلك غبارُه ، ريّانَ من الأدب ، بارعَ الخط ... قائمًا على القراءات ، حَسَنَ المجلس ، رائقَ البَزَّة ، بارعَ المحاضرة ، فائقَ الترسُّل ، متوسِّط النظم ، كثير الاجتهاد والعكوف ، مليحَ الخَلْق ، ظاهرَ الخشوع ، قريبَ الدمعة » [٦].

---

(١) انظر : الإحاطة ٣/ ١٤٣ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) انظر : الكتيبة الكامنة ص١١١ .

(٤) انظر : طبقات القراء ٢/ ١٨٦ ، وبغية الوعاة ١/ ١٩٢ .

(٥) انظر : أوصاف الناس ص١٠٣ .

(٦) انظر : الإحاطة ٣/ ١٤٣ .

وهو من أصحاب التصانيف المفيدة ، فقد ألّف كتبًا ذات قيمة علمية ، منها : (شرح التسهيل لابن مالك) ، وهو أجلّ كتبه ، أبدع فيه ، وتنافس الناس فيه ، وكتاب (الغرّة الطالعة في شعراء المائة السابعة) ، وكتاب (إنشاد الضَّوَال وإرشاد السُّؤَّال) في لحن العامة [١] ، وغير ذلك من التصانيف المفيدة .

توفي رحمه الله وهو يجاهد في سبيل الله أثناء محاصرة العدو لجبل الفتح ، حيث أصابه حجر المنجنيق في رأسه ، وكان استشهاده في أواخر سنة ٧٣٣هـ ، وقد رثاه جماعة من أهل عصره بقصائد مؤثرة [٢].

هذا ما يخصّ جدّه ، أمّا أبوه محمد بن محمد بن علي فلم تتعرّض له كتب التراجم بشيء ، ولعله لم يكن مشهورًا كشهرة أبيه أو ابنه سريّ الدين ، والله أعلم .

وبالنسبة لذريّة سريّ الدين فلم يشتهر منها أحدٌ إلا ابنه ناصر الدين محمد بن إسماعيل ، فقد ذكرت المصادر أنه كان سيِّء السيرة جدًّا قديمًا وحديثًا ، ولذلك نُقِمَ على أبيه سريّ الدين لكونه استنابه حينما وَلِيَ القضاء بدمشق [٣] ، وفيما عدا ولده هذا لم يشتهر أحدٌ من بقيّة أولاده ، خصوصًا إذا علمنا أنه كان يكنى بأبي الوليد مرّة وبأبي الرشيد أخرى ، مما يدلّ على أنه كان له خِلْفة في حياته ، والله أعلم .

٣) نشأته وحياته ، وما قيل عنه :

نشأ سريّ الدين بن هانئ في مسقط رأسه غَرناطة إحدى معاقل الإسلام في بلاد الأندلس،

---

(١) عمل على تحقيقه شيخي الأستاذ الدكتور عبد الكريم بن علي عوفي .

(٢) انظر في ترجمته : الإحاطة ٣/ ١٤٣ ، وأوصاف الناس ص١٠٣ ، والدرر الكامنة ٤/ ٩١ ، وبغية الوعاة ١/ ١٩٢ .

(٣) انظر : الذيل على العبر ٢/ ٢٩٢ ، والدرر الكامنة ١/ ٣٨١ ، والذيل التام ٣/ ٢٤٤ ، والضوء اللامع ٧/ ١٤٢ ، وبغية الوعاة ١/ ٤٥٦ ، وشذرات الذهب ٦/ ٢٢١ .

وكانت في حروب مستمرّة مع النصارى والنصرانية ، وعلى الرغم من ذلك كله لم تتوقف الحركة العلمية فيها ، بل استمرّت حتى سقوطِها على يد النصارى .

في وسط هذه الظروف التي تكالبت على مسلمي الأندلس وسقوط مدنهم واحدة تلو الأخرى على أيدي الظالمين ؛ نشأ ابن هانئ في بيت علم كان قد نَزَح من إشبيليَة إلى غَرْناطة ، وكان أَوَّلَ داخل إليها من أسرته جدُّه العالم الجليل محمد بن علي بن هانئ السبتي (١).

في ظلّ هذه الأسرة العلمية نشأ ابن هانئ محبًّا للعلم ، فأكبّ على طلبه ، وكان شديد الحفظ، فحفظ القرآن الكريم بقراءاته على شيخه أبي الحسن القَيْجاطي (٢) ، وحفظ الموطأ عن ظهر قلب ، وعرضه على شيخه أبي القاسم بن جُزَيّ ، وتفقه على مذهب الإمام مالك ، وهو مذهب أهل بلده وعصره ، وتبحّر فيه ، وعكف على دراسته حتى صار إمامًا فيه ، وتصدّر للإفتاء على هذا المذهب ، فكان أَوَّلَ مالكيٍّ يتولّى قضاء المالكية في حماة الشام ، وترقى في مناصب القضاء والإفتاء حتى صار قاضي القضاة في الشام سنة ٧٦٧هـ (٣).

كما أنه تعلّم العربية بكلّ فنونها ، وكان مولعًا بحفظ الأشعار والشواهد ، حتى قال عنه ابن حجر : « وكان محفوظُه من القصائد والشواهد كثيرًا جدًّا » (٤).

كذلك اهتمّ بدراسة الحوادث التاريخية ، وبخاصّةٍ ما يتعلق بسيرة الرسول ﷺ ، يقول ابن حجر : « وكان يستحضر غالب سيرة ابن هشام » (٥).

---

(١) انظر : الإحاطة ٣/ ١٥٢ .

(٢) انظر : طبقات القراء ١/ ١٥٢ ، وطبقات المفسرين ١/ ١١٣ .

(٣) انظر : البداية والنهاية ١٤/ ٣٢١ ، وتاريخ ابن قاضي شهبة ٣/ ٢٧٦ ، ٥٧٨ ، والدرر الكامنة ١/ ٣٨٠ ، وبغية الوعاة ١/ ٤٥٦ ، وشذرات الذهب ٦/ ٢٢٠ .

(٤) انظر : الدرر الكامنة ١/ ٣٨٠ .

(٥) السابق ١/ ٣٨١ .

أيضًا تعلّم الفرائض والحساب والتفسير ، وبرع فيها كما برع في العلوم الأخرى التي تعلمها ، يقول عنه تلميذه ابن الجَزَري : « واشتغل بالعلوم فبرز في النحو والفقه والفرائض والحساب والتفسير »(١).

وكان مُجيدًا للشعر ، يمتاز شعره بالقوّة والجزالة ، وقد عدَّه معاصرُه ابن الخطيب من شعراء الأندلس الذين لقيهم من شعراء المائة الثامنة ، وذَكَرَ نماذج منه (٢) ، وأثنى على شعره وشاعريته ، فقال : « شاعرٌ ينحت من طَوْد ، وماطرٌ صاب من الكلام بجَوْد ، عَدَلَ عن اللفظِ القريب ، الحوشيِّ الغريب ، فإذا أَجْهَدَ طَبْعِه ، ووَصَفَ حَيَّه ورَبْعَه ، وكَيَّفَ ظُعُنَ القِطَان ، وتغيَّرت الأَوْطان ؛ قلتَ : حجازيًّا فصيحًا ، أو تميميًّا يَنْشَقُ للبيان ريحًا ، ونجديًّا شكا بثًّا وتبريحًا »(٣) ، فمن ذلك قوله (٤) :

أَتَعْــرِفُ رَبْعًــا لِلتَّوَاصُــلِ قَاوِيًــا ... عَفَــتْ آيُــهُ إِلَّا الصُّــوَى وَالأَوَارِيَــا
تَعَــاوَرَ فِيهَــا كُــلُّ عَــاسٍ مُجَلْجِــلٍ ... وَجَــرَّتْ عَلَيْــهِ الرَّامِسَــاتُ السَّــوَافِيَا
بَكَــتْ بِرُبَــاهُ لِلسَّــحَابِ مَــدَامِعٌ ... فَلَــمَّا وَهَــتْ أَلْقَــتْ عَلَيْــهِ المَآقِيَــا
وَلَــمَّا دَعَــا دَاعِــي الفِــرَاقِ وَأَجْهَشَــتْ ... قُلُــوبٌ تَلَقَّــتْ مِــنْ يَــدِ الشَّــوْقِ فَارِيَــا
وَأَصْــبَحَ دَاعِــي الشَّــوْقِ لأْيًــا مَسِــيرُهُ ... وَدَاعِي التَّنَائِي نَاعِــبَ السِّــرْبِ ضَــاوِيَا
ظَلَلْــتَ تُرَجِّــي الوَصْــلَ مِنْــهُ وَلَمْ تَكُــنْ ... لَــهُ قَبْــلَ إِلْــمَامِ التَّفَــارُقِ رَاجِيَــا
إِذَا شِــمْتَ بَرْقًــا هِجْــتَ بِشْــرًا لَعَلَّــهُ ... أَتَــى مُوهِنًــا مِــنْ أَرْضِــهِ لَــكَ سَــارِيَا
وَإِنْ سَــمِعَتْ أُذْنَــاكَ فِي سَــبَبٍ صَــدًى ... أَصَــخْتَ رَجَــاءً أَنْ أَتَــى لَــكَ دَاعِيَــا
وَإِنْ كَــانَ وَافَى فِي الدُّجُنَّــةِ طَــارِقٌ ... تُبَــادِرْ عَسَــاهُ أَنْ يَكُــونَ المُوَافِيَــا

(١) انظر : طبقات القراء ١/ ١٥٢ .

(٢) انظر : الكتيبة الكامنة ص١١١ .

(٣) انظر : أوصاف الناس ص٨٧ .

(٤) انظر : الكتيبة الكامنة ص١١١ – ١١٣ .

لَعَلَّـــــكَ تَلْقَـــــاهُ بِعَـــــافٍ سَــــبِيلُهُ مِنَ الأَرْضَ قَدْ أَضْحَى مِنَ الأُنْسِ خَالِيَا

ومنها بعد كثير ، وقال في قصيدة :

هَوًى وَالـهَوَى يَتْلُوهُ إِثْـرَ الـهَوَى هَـوًى كَـــذَاكَ هَـــوًى حَتَّـــى أَزُورَ المَقَـــابِرَا
فَلَـوْ جِئْـتَ قَـبْرِي بَعْـدَ سَـبْعِينَ حَجَّـةً تَـزُورُ وَقَـدْ صَـارَتْ عِظَـامِي نَـوَاخِرَا
لَكَـــانَ الصَّـــدَى مَهْـــمَا أَتَيْــتَ مُسَــلِّمًا وَمُؤْتَـــمِرًا إِنْ كُنْــتَ قَـدْ جِئْــتَ آمِـرَا

كان رحمه الله كثير العبادة والصلاة ، حَسَنَ الاعتقاد على طريقة السلف [١] ، فلم يكن للمالكية بالشام مثله في سَعَة علومه [٢].

٤) رحلته إلى بلاد المشرق الإسلامي (مصر والشام) :

عندما ازدادت النكبات المتتالية على بلاد الأندلس ، وكثرت فيها الفتن والقلاقل بسبب الحروب ، وتسلُّطِ النصارى عليها ، وبدأت مدنها تسقط واحدة تلو الأخرى من أيدي المسلمين ؛ وقف الجميع مجاهدًا في سبيل الله مدافعًا عن دينه ، وكان من جملة هؤلاء سريُّ الدين بن هانئ ، فقد وقف كما وقف جدُّه من قبله ، وقاتل أعداءَ الإسلام والمسلمين ، فأصابته من ذلك ضربةٌ في رأسه نتج عنها لَثْغَةٌ في لسانه ، مما جعلته يَشُقُّ عليه التعبير في كثير من الحروف ، فلا يَعْرِفُ كلامَه إلا من أكثر ملازمته ، ولولا ذلك لنشر علمًا عظيمًا [٣].

ولـمّا اشتدّ البلاء على الأندلس وأهلِها رَحَلَ عنها كما رحل غيرُه من العلماء إلى المشرق الإسلامي ، ولم يخرج منها إلا بعد التحصيل والطلب الأصيل ، فقدم مصر والتقى فيها

(١) انظر : الذيل على العبر ٢/ ٢٩٢ ، وتاريخ ابن قاضي شهبة ٣/ ٣٦٨ .
(٢) انظر : الدرر الكامنة ١/ ٣٨١ ، والذيل التام ٣/ ٢٤٤ ، وبغية الوعاة ١/ ٤٥٦ ، وشذرات الذهب ٦/ ٢٢١ .
(٣) انظر : الذيل على العبر ٢/ ٢٩٢ ، وطبقات القراء ١/ ١٥٣ ، وتاريخ ابن قاضي شهبة ٣/ ٣٦٨ ، والدرر الكامنة ١/ ٣٨١ ، وطبقات المفسرين ١/ ١١٣ ، وبغية الوعاة ١/ ٤٥٦ ، وشذرات الذهب ٦/ ٢٢٠ .

أبا حيّان الأندلسي ، وذاكره ونقل عنه وعظّمه كثيرًا ، إلا أنه لم يطل به في مصر المقام ، فانتقل إلى الشام واتخذ من حماة الشام دارًا وقرارًا [١].

ولـمّا استقرّ بها وارتضاها عمل بالتدريس حتى ينتفع الناس مما علمه الله من علوم الدين واللغة والقراءات وغيرها ، وأقام دهرًا طويلًا بها يَشْغَلُ الناسَ في فنون من العلم [٢].

وتولى قضاء المالكية بها ، وهو أوّل مالكي يتولّى قضاء حماة ، وتصدّر للإفتاء فيها ، ثمّ تولّى قضاء دمشق سنة ٧٦٧هـ بعد عزل جمال الدين المَسَلَّاتي ، واستقرّ ابن هانئ عوضًا عنه ، وتقلّد القضاء بها وصار قاضي القضاة ، ثمّ أعيد مرة أخرى إلى القضاء في حماة [٣].

٥) شيوخه :

تلقى سريّ الدين بن هانئ علومه المختلفة من حفظ القرآن وقراءاته والتفسير والحديث والفقه والعربية وغيرها من سائر الفنون والمعارف التي كانت تدرّس في عصره على أشهر علماء زمانه ، وهم :

أ) ابن الفَخَّار الجُذَامي ٧٢٣هـ [٤].

هو محمد بن علي بن محمد بن أحمد بن الفَخَّار الجُذَامي الإلبيري ، كان متفنّنًا ، عالمًا بالفقه

---

(١) انظر : أوصاف الناس ص٨٧ ، وطبقات القراء ١/ ١٥٢ ، وطبقات المفسرين ١/ ١١٣ .

(٢) انظر : الوفيات لابن رافع ٢/ ٣٥٢ ، والكتيبة الكامنة ص١١١ ، والذيل على العبر ٢/ ٢٩٢ ، وطبقات القراء ١/ ١٥٣ ، وتاريخ ابن قاضي شهبة ٣/ ٢٦٨ ، وطبقات المفسرين ١/ ١١٤ .

(٣) انظر : البداية والنهاية ١٤/ ٣٢١ ، والوفيات لابن رافع ٢/ ٣٥٢ ، والسلوك ٤/ ٢٩٣ ، وتاريخ ابن قاضي شهبة ٣/ ٣٦٨ ، والدرر الكامنة ١/ ٣٨٠ ، وبغية الوعاة ١/ ٤٥٦ ، وشذرات الذهب ٦/ ٢٢٠ .

(٤) ورد في : طبقات القراء ٢/ ٢٠٧ . وقد صرّح به ابن هانئ في شرح الألفية القسم الأول بتحقيق الدكتور أحمد القرشي ١/ ١٩١ ، ١٩٣ .

وانظر في ترجمته : الكتيبة الكامنة ص٧٠ ، وطبقات القراء ٢/ ١٧٧ ، والدرر الكامنة ٤/ ٨١ ، وبغية الوعاة ١/ ١٨٧ ، وشذرات الذهب ٦/ ١٧٦ ، والأعلام ٦/ ٢٨٤ .

والحديث والنحو والأدب وغيرها من سائر الفنون والمعارف . كان رحمه الله خيِّرًا صالحًا ، كثير الورع ، شديد الانقباض ، قليل التصنّع ، نَجُوًّا في الصلاة .

ولد في أركش ، ولما سقطت بأيدي النصارى انتقل مع أبيه إلى شَرِيش ، وعندما سقطت أيضًا انتقل إلى الجزيرة الخضراء ، وظلّ على هذه الحالة ينتقل من مدينة لأخرى حتى انتقل إلى حاضرة غَرْناطة ، وأخيرًا استقرّ به المقام في مالقة حيث توفي بها عن نحو ثمانين عامًا . له مصنفات كثيرة في شتّى المعارف والفنون ، منها : (شرح مشكلات سيبويه) ، و(شرح قوانين الجزولية) وغيرهما .

ب) أبو الحسن القَيْجَاطي ٧٣٠هـ[١].

هو علي بن عمر بن إبراهيم بن عبد الله الكناني القَيْجاطي ، كان أستاذًا ماهرًا عالـمًا بالقراءات والعربية ، يـجلس في مسجد غرناطة ليقرئ طلاب العلم القراءات والفقه والعربية والأدب ، وكان خطيبًا فصيحًا مفوَّهًا ، وأديبًا فَكِهًا لَوْذَعِيًّا ، تولّى القضاء في غَرْناطة .

وكان رحمه الله حسن السيرة ، عظيم النفع ، أخذ عنه البعيد قبل القريب ، وله شعرٌ ومصنفات مفيدة منها : (نزهة المجالس) ، ولـمّا توفي كان الحفل في جنازته عظيمًا ، حضرها السلطان فمن دونه ، واحتمل الطلبة نعشه .

ولقد تتلمذ عليه ابن هانئ في القراءات فأخذها عنه ، وعن ابن هانئ أخذها ابن الجزري ، يقول تلميذه عنه : « وأخذ القراءات عن القَيْجاطي ... وكنت أتردد إليه ، وأسمع من فوائده ، وأنشدني من حفظه قصيدة القَيْجاطي ، وكان حُفَظَةً رواها عن الناظم »[٢].

---

(١) ورد في : طبقات القراء ١/ ١٥٢ ، وطبقات المفسرين ١/ ١١٣ .

وانظر في ترجمته : الإحاطة ٤/ ١٠٤ ، والكتيبة الكامنة ص٣٧ ، وأوصاف الناس ص٢٤ ، وطبقات القراء ١/ ٤٩٢ ، وبغية الوعاة ٢/ ١٨٠ ، والأعلام ٤/ ٣١٦ .

(٢) انظر : طبقات القراء ١/ ١٥٢ .

ج) شرف الدين البارزي ٧٣٨هـ[١].

هو أبو القاسم هبة الله بن عبد الرحيم بن إبراهيم بن هبة الله بن المسلم البارزي الجهني الحموي ، المعروف بشرف الدين بن البارزي . كان حَسَنَ الأخلاق ، كثيرَ المحاضرة ، حَسَنَ الاعتقاد في الصالحين ، حافظًا للقرآن والقراءات ، من أكابر الفقهاء الشافعية ، برع في اللغة والفقه والحديث والأصول ، وأذن لجماعة في البلد بالإفتاء ، ولي قضاء حماة مدّة طويلة بلا أجر، حتى صار قاضي القضاة ، وعين مرّات لقضاء مصر فاستعفى ولم يوافق ، ولم يؤثر عنه أنه عزّر أحدًا قط ، وكان عظيم القدر والجلالة ببلده .

ذهب بصره في آخر عمره ، ولـمّا مات أغلقت حماة لمشهده ، وشيّعه خلقٌ لا يحصون ، وهو صاحب التصانيف الكثيرة المفيدة في الفنون العديدة ، منها : (البستان في تفسير القرآن) ، و(الفريدة البارزية في حلّ الشاطبية) ، و(الأحكام على أبواب التنبيه) ، و(شرح الحاوي) وغيرها ، ومن لطيف ما صدر عنه قوله : ((سور حماة بربها محروس)) ، وهو مما لايستحيل بالانعكاس .

د) أبو القاسم بن جُزَيّ ٧٤١هـ[٢].

هو محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن يحيى بن عبد الرحمن بن يوسف بن جُزَيّ الكلبي

---

(١) لم يشر إليه الدكتور أحمد القرشي في دراسته ، وقد ذكره ابن هانئ في شرحه على الألفية القسم الثاني بتحقيق الدكتور بندر الشمري ٢/ ٣٣٥ .

وانظر في ترجمته : تاريخ ابن الوردي ٢/ ٣٠٩ ، والبداية والنهاية ١٤/ ١٨٢ ، وطبقات القراء ٢/ ٣٠٦ ، والدرر الكامنة ٤/ ٤٠١ ، والنجوم الزاهرة ٩/ ٣١٥ ، والأعلام ٨/ ٧٣.

(٢) ورد في : الوفيات لابن رافع ٢/ ٣٥٢ ، والذيل على العبر ٢/ ٢٩٢ ، وتاريخ ابن قاضي شهبة ٣/ ٣٦٨ ، والدرر الكامنة ١/ ٣٨٠ ، والبغية ١/ ٤٥٦ ، وشذرات الذهب ٦/ ٢٢٠ . وقد ذكره ابن هانئ في شرح الخطب النُّباتية ص٧٠٥ .

وانظر في ترجمته : الكتيبة الكامنة ص٤٦ ، وأوصاف الناس ص٢٧ ، والديباج المذهب ٢/ ٢٧٤ ، وطبقات القراء ٢/ ٧٥ ، والدرر الكامنة ٣/ ٣٥٦ ، ودرة الحجال ٢/ ١١٧ ، والأعلام ٥/ ٣٢٥ .

الغرناطي ، من ذوي الأصالة والنباهة ، وكان من المعتكفين على العلم والاشتغال بالتدريس والتصنيف ، وكان خطيبًا مفوَّهًا وشاعرًا ، حافظًا للفقه والتفسير ، مستوعبًا للأقوال ، جمّاعةً للكتب ، وله مصنفات عديدة منها : (تقريب الوصول إلى علم الأصول) ، و(وسيلة المسلم في تهذيب صحيح مسلم) ، و(التسهيل لعلوم التنزيل) ، و(الفوائد العامة في لحن العامة) وغيرها من مصنفات الفقه والتفسير والقراءات والعربية .

توفي رحمه الله شهيدًا في موقعة طريف من الجزيرة الخضراء وهو يحرّض الناس ، ويشدّ من أزرهم ، ويَشْحَذُ هممهم وبصائرهم ، ويثبِّتهم ضدّ أعداء الله النصارى .

عرض عليه ابن هانئ موطأ الإمام مالك بعد حفظه ، رواية يحيى بن يحيى ، حدّثه به ابن جُزَيّ عن أبي جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير [١].

هـ) أبو حيّان الأندلسي ٧٤٥هـ [٢].

هو أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيّان الغرناطي الأندلسي ، من كبار العلماء في عصره ، كان فريد دهره ، وإمام النحاة في زمانه بلا منازع ، وسيف النصرة المدافع عن أهل البصرة ، نشأ في غَرْناطة واستقرّ به المقام في مصر ودفن في القاهرة بعد أن كفّ بصره ، وكانت جنازته حافلة ، وقد رثاه الصفدي بقصيدة طويلة .

---

(١) انظر : الوفيات لابن رافع ٢/ ٣٥٢ ، والذيل على العبر ٢/ ٢٩٢ ، وتاريخ ابن قاضي شهبة ٣/ ٣٦٨ .

(٢) ورد في : طبقات القراء ١/ ١١٣ ، وتاريخ ابن قاضي شهبة ٣/ ٣٦٨ ، والدرر الكامنة ١/ ٣٨٠ ، وبغية الوعاة ١/ ٤٥٦ ، وطبقات المفسرين ١/ ١١٤ ، وشذرات الذهب ٦/ ٢٢٠ . وقد صرّح به ابن هانئ في شرح الألفية القسم الأول بتحقيق الدكتور أحمد القرشي ١/ ١٦٠ وَ ٢/ ٤٥٠ ، ٦٢٨ ، والقسم الثاني بتحقيق الدكتور بندر الشمري ١/ ١٦٢ ، ١٦٣ وَ ٢/ ٢٥٨ ، ٣٣٠ ، وكذا في شرحه هذا ص٥٥٨ من قسم التحقيق .

وانظر في ترجمته : الوافي بالوفيات ٥/ ١٧٥ ، والكتيبة الكامنة ص٨١ ، وطبقات القراء ٢/ ٢٤٩ ، والدرر الكامنة ٤/ ٣٠٢ ، وبغية الوعاة ١/ ٢٨٠ ، وشذرات الذهب ٦/ ١٤٥ ، والأعلام ٧/ ١٥٢ .

كان حافظًا للقرآن بقراءاته ، مفسِّرًا محدِّثًا ، إمامًا في النحو والتصريف واللغة وسائر الفنون العربية ، عالـمًا بتراجِم الناس وطبقاتهم ، وتواريخهم وحوادثهم ، كما كان شاعرًا وناظمًا ومؤلفًا ، وتواليفه كثيرة جدًا في سائر الفنون والمعارف ، اشتهرت مصنفاته في حياته وقرئت عليه ، من أهمّ مؤلفاته : (تفسير البحر المحيط) ، و(ارتشاف الضرب) ، و(التذييل والتكميل) وغيرها ، وقد تتلمذ على يديه خلقٌ كثير كالسمين وابن عقيل وناظر الجيش وغيرهم ، حتى صاروا أئمة وأشياخًا في حياته .

و) أبو بكر بن شِبْرِين ٧٤٧هـ[١].

هو محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الرحـمن بن علي بن شِبْرِين الجُذَامي ، من أهل الدين والفضل والعدالة ، عذب التلاوة لكتاب الله ، حسن السَّمْت، بارع الخط ، عظيم الأبّهة ، وكان قاضيًا فقيهًا ، ومؤرّخًا كاتبًا ، حفظةً للشعر ، وكان أشدّ الناس اقتدارًا على نظم الشعر ، وشعره كثير الأغراض متعدّد الأسفار .

انتقل أبوه من إشبيليَة عند تغلّب العدوّ عليها ، فنزل رُنْدَة ثمّ غَرْناطة ثمّ سَبْتَة ، وبها ولد أبو بكر ، ثمّ انتقل إلى غَرْناطة واستقرّ بها حتى توفي ودفن فيها ، ولم يعقّب من الذكور .

ز) أبو البركات البِلَّفِيقِي ٧٧١هـ[٢].

هو محمد بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن خلف بن محمد بن سليمان ،

---

(١) ذكره ابن هانئ في شرحه على الألفية القسم الأول بتحقيق الدكتور أحمد القرشي ١/ ٣٠ ، ١٦٠ .

وانظر في ترجمته : الإحاطة ٢/ ٢٣٩ ، والكتيبة الكامنة ص١٦٦ ، وأوصاف الناس ص٣٧ ، وتاريخ قضاة الأندلس ص١٥٣ ، والدرر الكامنة ٣/ ٣٤٩ .

(٢) ورد في : طبقات القراء ٢/ ٢٠٧ . وقد صرّح به ابن هانئ في شرح الألفية القسم الأول بتحقيق الدكتور أحمد القرشي ١/ ٢٩٩ ، وذكر أنه أجازه في كتبه التي صنّفها ، ومنها كتابه (ما جرت به البراعة في حديث الشفاعة) .

وانظر في ترجمته : الإحاطة ٢/ ١٤٣ ، وأوصاف الناس ص٢٨ ، والكتيبة الكامنة ص١٢٧ ، وطبقات القراء ٢/ ٢٠٧ ، والدرر الكامنة ٤/ ١٥٥ ، والأعلام ٧/ ٣٩ .

المعروف بأبي البركات ابن الحاج السلمي البِلِّفِيقِي ، يتصل نسبه بالصحابي الجليل عباس ابن مرداس ﷺ ، بيته بيت دين وفضل ، كان كثير التنقل بين مدن الأندلس وبلاد المغرب ، تولّى القضاء في عدّة مدن بالأندلس ، وهو من مشاهير القضاة ، ووصل إلى مرتبة قاضي الجماعة بحضرة غرناطة ، واشتهر بالصرامة في أحكامه ، ولهذا كان يُعزل عن القضاء ثمّ يُعاد إليه مرّة أخرى ، واستُعمل في السفارة بين الملوك فَصَحِبَه السداد .

كان كثير العبادة ، غزير العلم ، وافر الشعر ، وكان التكلّم به من أسهل الأشياء عليه ، وأمّا نثره فنمطٌ مرتفع عن مُعتاد عصره ، ومع ذا فقد اتّسم بالسهولة وعدم التكلف ، وابتعد فيه عن السجع والغريب .

صنّف كثيرًا من الكتب في الأدب والشعر والخطب ، وأحوال عصره والحوادث التاريخية ، وكراماته وانتقاداته ، ومثلها في مجال الفقه الحديث والاستدراكات ، أذكر منها : (المؤتمن على أنباء أبناء الزمن) ، و(ما اتفق لأبي البركات فيما يشبه الكرامات) ، و(قد يكبو الجواد ، في غلطة أربعين من النقاد) وغيرها ، وقد كان ابن خلدون عظيم الإجلال له ، لا يقدّم عليه أحدًا .

ز) سريّ الدين بن عبد الله النجّار ؟!.

لم يشر إليه الدكتور أحمد القرشي في دراسته ، وقد ذكره ابن قاضي شُهْبة فقال : « ومن شيوخه في العربية السريّ بن عبد الله النجار »[1] ، ولم أقف له على ترجمة فيما بين يدي من المصادر ، والله أعلم .

٦) تلاميذه :

لا شكّ أنّ سريّ الدين بن هانئ قد انتفع به كثير من الناس من طلبة العلم ، خصوصًا إذا

(١) انظر : تاريخ ابن قاضي شهبة ٣/ ٣٦٨ .

عرفنا أنه مكث مدّة طويلة بحماة يشتغل بالتدريس والإفتاء ، وكيف لا ينكبّ الناس عليه ويشتغلون بالتلمذة على يديه وابن حجر يقول عنه : « ولم يكن للمالكية بالشام مثله في سعة علومه ... روى عنه فضلاء حماة »(١).

فتخرج على يديه نخبةٌ من طلابه يعدّون من أقطاب زمانهم وفضلائهم ، منهم من يتقن القراءات ، ويحفظ الموطأ ويرويه عنه ، ومنهم من فهم اللغة والنحو والبيان ، وأجاد الفرائض والحساب ، وغيرها من سائر الفنون التي جاد الله بها عليه فبرع فيها ودرّس ، من هؤلاء :

أ) أبو المعالي بن عشائر ٧٨٩هـ(٢).

هو محمد بن علي بن محمد بن هاشم بن عبد الواحد بن أبي المكارم عبد المنعم بن أبي العشائر ، أبو المعالي ناصر الدين الحلبي . أخذ العلم عن جماعة من العلماء في حلب ودمشق وحماة وغيرها ، منهم سريّ الدين بن هانئ الغرناطي (٣) ، وكان فاضلًا عالـمًا مشاركًا في العلوم ، حافظًا متقنًا ، خطيبًا مؤرخًا ، وكان بارعًا في الفقه والحديث والأدب ، حسن الخط والمذاكرة ، جيّد الضبط .

له تعاليقُ ومجاميعُ مفيدةٌ ، وكان متسع الحال من الدنيا ، له ثروة وملك كبير ، توفي بالقاهرة غريبًا ولم يكمل الخمسين ، وقيل : إنه مات مسمومًا .

ب) علاء الدين بن القُضَامي ٨٠٩هـ(٤).

هو علي بن إبراهيم بن علي بن محمد ، أبو الحسن الحنفي بن القُضَامي . تلقى علومه على

---

(١) انظر : الدرر الكامنة ١/ ٣٨١ .

(٢) انظر في ترجمته : إنباء الغمر ١/ ٣٤٤ ، والدرر الكامنة ٤/ ٨٥ ، والنجوم الزاهرة ١١/ ٣١٤ ، وحسن المحاضرة ١/ ٣٦٢، وشذرات الذهب ٦/ ٣٠٩ .

(٣) انظر : الدرر الكامنة ١/ ٣٨١ ، وبغية الوعاة ١/ ٤٥٦ ، وشذرات الذهب ٦/ ٢٢١ .

(٤) انظر في ترجمته : إنباء الغمر ٢/ ٣٧٠ ، والضوء اللامع ٥/ ١٥٥ .

علماء عصره ، ومنهم سريّ الدين بن هانئ الذي أخذ عنه النحو [١] .

برع في الأدب ، وتولّى قضاء حماة ، وكان من أهل العلم والفضل والذكاء ، مع الدين والخير والرياسة ، وكان غاية في المعرفة بالشعر وإدراك المعاني الدقيقة فيه .

ج) الجمال خطيب المنصورية ٨٠٩هـ[٢].

هو يوسف بن الحسن بن محمد بن الحسن بن مسعود بن علي بن عبد الله ، الجمال أبو المحاسن الحموي الشافعي ، المعروف بخطيب المنصورية ، ولد في حماة ، واشتغل بها ، وتتلمذ على علماء عصره كتاج الدين السبكي وجمال الدين الشريشي .

كان عالـمًا حاذقًا ، عارفًا بالفقه وأصوله ، والبيان والتفسير ، وقد أخذ النحو واللغة والفرائض والحساب والبيان عن سريّ الدين بن هانئ الغرناطي ، وعليه سمع الموطأ [٣] .

درّس وأفتى ، وفاق أقرانه ، في العربية وغيرها من العلوم ، وإليه انتهت مشيخة العلم ببلاده ، من مصنفاته : (الاهتمام بشرح أحاديث الأحكام) ، وله شرح على ألفية ابن معط ، وآخر على ألفية ابن مالك ، وغيرها من المصنفات المفيدة .

د) ابن الجَزَري ٨٣٣هـ[٤].

هو أبو الخير شمس الدين محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف الجزري الشافعي ، شيخ القراء في زمانه ، نشأ بدمشق وحفظ القرآن ، ثمّ أخذ القراءات عن أهلها ، وابتنى فيه

---

(١) انظر : الدرر الكامنة ١/ ٣٨١ ، والضوء اللامع ٥/ ١٥٥ .

(٢) انظر في ترجمته : الضوء اللامع ١٠/ ٣٠٨ ، وبغية الوعاة ٢/ ٣٥٥ ، وكشف الظنون ١/ ١٥٣ ، ١٥٨ ، وشذرات الذهب ٧/ ٨٧ ، والبدر الطالع ٢/ ٣٥٢ ، والأعلام ٨/ ٢٢٥ ، وهدية العارفين ٢/ ٥٥٩ ، ومعجم المؤلفين ١٣/ ٢٩٢ .

(٣) انظر : الدرر الكامنة ١/ ٣٨١ ، والضوء اللامع ١٠/ ٣٠٩ ، وبغية الوعاة ١/ ٤٥٦ ، وشذرات الذهب ٦/ ٢٢١ ، والبدر الطالع ٢/ ٣٥٢ .

(٤) انظر في ترجمته : طبقات القراء ٢/ ٢١٧ ، والضوء اللامع ٩/ ٢٥٥ ، وشذرات الذهب ٧/ ٢٠٤ ، والأعلام ٧/ ٤٥ .

مدرسة سماها : (دار القرآن) ، واهتم كثيرًا بجمع أسانيد القراءات عن أهل بلده وغيرهم ، فبرع فيها وفي غيرها من علوم القرآن ، رحل إلى مصر مرارًا ، وقرأ الحديث والفقه والأصول والمعاني والبيان على كثير من شيوخها ، وقد أجاز له بالإفتاء شيخ الإسلام ابن كثير .

وكان ممن تتلمذ على يده شيخه سريّ الدين بن هانئ الذي أخذ عنه القراءات وغيرها من سائر الفنون والمعارف [(١)] . يقول عنه : « كتاب التكملة المفيدة لحافظ القصيدة ، من نظم الإمام الخطيب أبي الحسن علي بن عمر بن إبراهيم الكتاني القَيْجاطي ... قرأتها على الشيخ ... الرعيني ، وحدثني ببعضها من لفظه القاضي الإمام العلامة أبو محمد إسماعيل بن هانئ المالكي الأندلسي ، في سنة تسع وستين وسبعمائة . قالا : قرأناها على ناظمها المذكور » [(٢)].

أخذ عنه القراءات كثيرون ، وله مصنفات مفيدة جلّها في القراءات ، منها : (النشر في القراءات العشر) ، و(غاية النهاية في طبقات القراء) ، و(التمهيد في علم التجويد) وغيرها .

هـ) ناصر الدين البارزي ؟!.

لم يترجم له الدكتور أحمد القرشي ، واكتفى بقول ابن حجر في ترجمة ابن هانئ : « روى عنه فضلاء حماة ، كالكمال ... وناصر الدين البارزي » [(٣)] ، وذكر أنه لم يعرف عنه أكثر مما أورده ابن حجر هنا . وصدق !! ، فلقد سعيت جاهدًا أن أظفر بمن أفرد له ترجمة وافية فيما بين يدي من المصادر فلم أخرج بشيء ، لكن وفقني الله أن وقفت على نتف ضئيلة متفرقة من أخباره ، أوردها السخاوي في كتابه الضوء اللامع ، فأقول :

هو أبو الكمال القاضي ناصر الدين محمد بن محمد بن عثمان بن البارزي ، نسبة إلى (باب

(١) انظر : طبقات القراء ١/ ١٥٢ ، وطبقات المفسرين ١/ ١١٤ .

(٢) انظر : النشر في القراءات العشر ١/ ٩٧ .

(٣) انظر : الدرر الكامنة ١/ ٣٨١ .

ابرز) ببغداد ، وخُفِّف لكثرة دَوْرِه ، كان كاتب السر في الدولة المؤيَّدية عند المؤيَّد شيخ [١] ، درس النحو والفقه ، وحفظ المنهاج وألفية ابن مالك ، من شيوخه – غير ابن هانئ – الجمال خطيب المنصورية [٢] ، ومن تلامذته القاضي نور الدين أبو الحسن علي بن عبد الرحمن الأنصاري الذي حفظ المنهاج وتفقه على يديه ، وعلي بن عمر ابن الدُّنَيف الذي أخذ عنه النحو [٣] ، ومحمد بن عبد الله التوريزي الذي عرض عليه المنهاج والألفية ، وكذا محمد بن علي بن المرخم [٤].

ولم يذكر شيئًا عن ولادته أو وفاته ، لكني أعتقد أنه توفي بين عامي ٨٤٤هـ وَ ٨٥٠هـ ؛ لأنّ في السنة الأولى كان قد صحب أبا حامد البلبيسي إلى القاهرة [٥] ، وفي الأخرى ذكر السخاوي أنّ أبا البقاء محمد بن حجي بن النجم توفي في هذه السنة ودفن بتربة ناصر الدين بن البارزي من ساحل بولاق [٦] ، والله أعلم .

٧) وفاته :

توفي سريّ الدين بن هانئ الغرناطي رحمه الله سنة إحدى وسبعين وسبعمائة بالقاهرة ، وذلك في شهر ربيع الآخر في العشرين منه ، ودفن بالقرافة ، كما ذكر ذلك غير واحد من أصحاب كتب التراجم [٧] ، ولم يخالف في ذلك إلا الداودي إذْ قال : إنه مات في شهر ربيع

---

(١) انظر : الضوء اللامع ١/ ٢٢٥ وَ ٢/ ١٨٥ وَ ١١/ ١٧٨ ، ١٨٨ .

(٢) انظر : الضوء اللامع ١٠/ ٣٠٩ .

(٣) المصدر السابق ٥/ ٢٣٦ ، ٢٧٢ .

(٤) المصدر السابق ٨/ ١٠٩ ، ٢٠٥ .

(٥) المصدر السابق ٧/ ٢٣٥ .

(٦) المصدر السابق ٨/ ٢٤٣ .

(٧) انظر : الوفيات لابن رافع ٢/ ٣٥٢ ، والذيل على العبر لأبي زُرعة ٢/ ٢٩١ ، وتاريخ ابن قاضي شهبة ٣/ ٣٦٨ ، والدرر الكامنة ١/ ٣٨٠ ، والذيل التام للسخاوي ٣/ ٢٤٤ ، وبغية الوعاة ١/ ٤٥٦ ، وشذرات الذهب ٦/ ٢٢٠ .

الأول [١] . والمقريزي الذي ذكر أنه مات في شهر رجب [٢] . أمّا تلميذه ابن الـجزري فقد شكّ في السنة التي توفي فيها شيخه ، إذْ قال : « مات بالقاهرة سنة سبعين أو إحدى وسبعين وسبعمائة » [٣] . وقد عاش رحمه الله ثلاثًا وستين سنة قضاها في التعلم والتعليم ، والجهاد في سبيل الله ، والإفتاء وتولّي القضاء ، وغيرها من الأعمال الجليلة ، فرحمه الله رحمة واسعة وأسكنه فسيح جناته ، ونفع بعلمه الإسلام والمسلمين .

٨) مؤلفاته وآثاره :

على الرغم من اتفاق أغلب المصادر على وصف ابن هانئ الأندلسي بالتبريز في القراءات والتفسير والفقه والفرائض والحساب فضلًا عن العربية باختلاف فنونها ؛ فإنّ كتبه التي ذكرتها مصادر ترجمته أو استطعتُ الظفر بها لا تتعدّى أصابع اليد ، ومعظمها ينصب في جانب العربية ، وهذه الكتب هي :

أ) شرح التلقين في النحو لأبي البقاء العُكْبَري [٤].

ب) كتاب الهمّة . ج) كتاب العلل .

وهذان الأخيران لم يشر إليهما سوى عمر كحاله [٥] ، وأظنّه قد وَهِمَ ؛ إذْ هذان الكتابان من تأليف إسماعيل بن محمد القُمِّي النحوي ، ذكر ذلك السيوطي [٦] ، وهو العَلَم الذي يأتي مباشرة بعد ابن هانئ الأندلسي في الترجـمة عنده ، ولم يُعرف عنه شيء سوى هذين الكتابين ،

---

(١) انظر : طبقات المفسرين ١/ ١١٤ .

(٢) انظر : السلوك ٤/ ٣٣٧ .

(٣) انظر : طبقات القراء ١/ ١٥٣ .

(٤) انظر : الوفيات لابن رافع ٢/ ٣٥٢ ، والذيل على العبر لأبي زُرعة ٢/ ٢٩١ ، والسلوك للمقريزي ٤/ ٢٩٣ ، ٣٣٧ ، وتاريخ ابن قاضي شهبة ٣/ ٣٦٨ ، والدرر الكامنة ١/ ٣٨٠ ، والذيل التام ٣/ ٢٤٤ ، وبغية الوعاة ١/ ٤٥٦ ، وكشف الظنون ١/ ٤٨٢ ، وشذرات الذهب ٦/ ٢٢٠ ، وهدية العارفين ١/ ٢١٥ ، ومعجم المؤلفين ٢/ ٢٩٣ .

(٥) انظر : معجم المؤلفين ٢/ ٢٩٤ .

(٦) انظر : بغية الوعاة ١/ ٤٥٦ .

ولعلّ الخلط واللبس قد دخلا عليه من هذا الجانب حين نَقَلَ عنه ، والله أعلم .

د) شرح ألفية ابن مالك .

ولم تذكره كتب المصادر ، وقد قام بتحقيق القسم الأول منه الدكتور أحمد القرشي ١٤١٤هـ ، والقسم الثاني الدكتور بندر الشمري ١٤٢٦هـ ؛ لينالا به درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية وآدابها بجامعة أم القرى .

هـ) شرح قطعة من (التسهيل) لابن مالك [1].

وهذا الكتاب صرّح بذكره المؤلف مرتين في شرحه على الألفية ، وفي كل مرّة يذكره يقول : « أعان اللهُ على تمامه » [2].

و) شرح الخطب النُّباتية .

ولم تذكره أيضًا كتب المصادر ، وهو الكتاب موضوع الرسالة الذي سأقوم بدراسته وتحقيق جزء منه سائلًا الله عونه وتوفيقه .

ز) له جزءٌ قد وضعه على سورة الفاتحة . ولم تشر إليه مصادر ترجمته ، وقد صرّح به المؤلف في شرح الخطب النُّباتية [3].

ح) له تعليق على قصيدة أبي عبد الله بن أبي الخصال الأندلسي ، المسمّاة : (معراج المناقب ، ومنهاج الحسب الثاقب) . وهذا أيضًا لم تعرفه كتب التراجِم ، وقد ذكره المؤلف في شرح الخطب النُّباتية [4].

****

---

(١) انظر : الوفيات لابن رافع ٢/ ٣٥٢ ، والذيل على العبر ٢/ ٢٩١ ، وتاريخ ابن قاضي شهبة ٣/ ٣٦٨ ، والدرر الكامنة ١/ ٣٨٠ ، والذيل التام ٣/ ٢٤٤ ، وبغية الوعاة ١/ ٤٥٦ ، وشذرات الذهب ٦/ ٢٢٠ ، ومعجم المؤلفين ٢/ ٢٩٣ .

(٢) انظر : شرح الألفية القسم الأول بتحقيق الدكتور أحمد القرشي ١/ ٦٢ ، ٦٥ .

(٣) انظر : ص٣٥٥ .

(٤) انظر : ص٧٠٤ .

الفصل الأول

الكتاب (شرح الخطب النُّباتية) ، التوثيق والتعريف والمنزلة ، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول : توثيق عنوان الكتاب ونسبته

المبحث الثاني : منهج المؤلِّف في الشرح

المبحث الثالث : مصادر الكتاب

المبحث الرابع : موازنة بينه وبين شرح العكبري

<u>**(المبحث الأول) : توثيق عنوان الكتاب ونسبته**</u>

تعدّ نسبة الكتاب إلى المؤلف من أهم الأعمال العلمية المهمة التي ينبغي على الباحث بذل جهده فيها ؛ إذْ من المعلوم لنا جميعًا أنّ كتب التراجم – وهو الغالب فيها – لا تستوفي كل ما قام به العالم من جهود علمية وبخاصة مصنفاته ، وإنما كل واحد من المترجمين يستوفي ما وصل إليه علمه .

وبالرجوع إلى المصادر التي اهتمّت بذكر ترجمة لسريّ الدين بن هانئ نلحظ أنها لم تفصح عن ذكر هذا الشرح له ، غير أني عندما كنت أقلّب في صفحات بعض الكتب لأظفر بمسألةٍ ما ذات علاقة بموضوع بحثي وقعتْ عيني على نصٍّ لابن حِجّة الحموي يصرّح فيه بهذا الشرح، وذلك في معرض حديثه عن حسن الابتداء وبراعة الاستهلال في النثر إذْ يقول : « وأمّا براعة خطيب الخطباء أبي يحيى عبد الرحيم بن نُباتة الفارقي ، فإنها شغلتْ أفكاري مدّةً ، ولم يسعني غير السكوت والإحجام عنها ، فإنه استهلَّها في خطبة وفاة النبي ﷺ بقوله (الحَمْدُ للهِ الْمُنْتَقِمِ مِمَّنْ خَالَفَه ، الْمُهْلِكِ لِـمَنْ آسَفَه) ، ولقد اعتذر عنها جماعة من كبار العلماء . وأورد الشيخ سريّ الدين بن هانئ في شرحه الذي كتبه على ديوان الخطب عن هذه البراعة عذرًا لأبي البقاء، أرجو أن تهبَّ عليه نسمات القبول »[1].

هذا أمرٌ ، والأمر الآخر أنّ الناظر إلى صفحة العنوان في المخطوط يجد أنها تحمل اسم الكتاب ومثبتٌ بها اسم مؤلفه بخطٍّ كبير وهو (**كتاب شرح الخطب النباتية ، تأليف سريّ الدين بن هانئ الأندلسي الغرناطي رحمه الله تعالى**) ، ناهيك عن أنّ المتأمل للكتاب الذي وضعه المؤلف في شرح ألفية ابن مالك من حيث منهجه في الشرح ، ونقله عن أعلام مجهولين

(١) انظر : خزانة الأدب وغاية الأرب ١/ ٣٦٢ . وانظر أيضًا قسم التحقيق ص٧٣٧ .

كابن الشاهد وابن مشرَّف ، واستخدامه للمصطلحات الغريبة ، وتوافق بعض المباحث التي يعرضها في شرح الخطب مع ما هو موجود في شرح الألفية ، سواء في التقرير أو النقول أو الاختيارات ، وذلك بالتوافق التام حينًا ، وبالمعنى حينًا آخر ، وبالاختصار تارةً ، وبالتوسع والبسط تارةً أخرى ، كما بيّنت بعضه في حواشي الكتاب ؛ ليدرك تمامًا بما لايدع مجالًا للشك أنّ هذا الكتاب الذي بين أيدينا – خصوصًا من أَلِفَ أسلوب المؤلِّف واعتاد طريقتَه – هو أحد مؤلفات هذا العالم الجليل سريّ الدين بن هانئ .

بقي أن أشير إلى أنني أودّ أن أدفع شبهة ربما قد يقع فيها بعض الباحثين ، هذه الشبهة هي نسبة هذا الشرح إلى محمد بن علي بن هانئ (٧٣٣هـ) ، جدّ سريّ الدين ، ولعل الدافع إلى ذلك الشهرة التي أطلقت عليهما ، أعني شهرة كل منهما بابن هانئ .. وحقيقة الأمر أنّ هذا الكتاب بعيد كل البعد عن هذا العالم الجليل ، وإنما هو لحفيده سريّ الدين ؛ لما قد بينته سلفًا إضافة إلى ما سأذكره الآن :

١) ذكر سريّ الدين بن هانئ بعضًا من شيوخه في هذا الكتاب ، كأبي القاسم بن جُزَيّ (٧٤١هـ) ، وأثير الدين أبي حيّان (٧٤٥هـ) [1] ، ولم تنصّ كتب التراجم على أنّ أحدًا من هذين هو من شيوخ ابن هانئ الجدّ محمد بن علي ، مما يصرف هذا الكتاب عنه .

٢) ذكر ابن هانئ في شرح الخطب ما نصه : « وَفِي اجْتِيَازِي عَلَى القَاهِرَةِ المَحْرُوسَةِ أَوْقَعَ الشَّيْخُ الإِمَامُ عَلَّامَةُ هَذَا الفَنِّ ، وَفَرِيدُهُ فِي زَمَانِهِ، أَثِيرُ الدِّينِ أَبُو حَيَّانَ ، تَغَمَّدَهُ اللهُ بِرَحْمَتِهِ ... » [2] . ويمكن أن نخرج من هذا النصّ بأمرين : أحدهما أنه من المعلوم أنّ جدّ ابن هانئ محمد بن علي لم يرحل عن الأندلس بل توفي فيها شهيدًا كما مرّ معنا . وثانيهما أنه إذا عرفنا أنّ الجدّ قد توفي (٧٣٣هـ) ، وأنّ أبا حيّان قد توفي (٧٤٥هـ) فمن

(١) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٥٥٨ ، ٧٠٥ .

(٢) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٥٥٨ .

البدهي أنّ الأموات لا يحدثون عن الأحياء !! ، وعليه فالكتاب للحفيد لأنه حدّث عنه وترحّم عليه كما هو ظاهر .

وقد ظهر لي من نصّ ابن هانئ السابق أنّه كتب شرحه هذا في الشام بعد خروجه إليها من القاهرة ، كما أنّ هذا التأليف حصل بعد بلوغه سنّ السابعة والثلاثين ، يدلّ على ذلك أنّ شيخه أبا حيّان توفي سنة ٧٤٥هـ ، ولمّا صرّح باسمه ترحّم عليه ، وإذا علمنا أنّ ولادة ابن هانئ كانت سنة ٧٠٨هـ فإنه في سنة وفاة شيخه كان عمره (٣٧سنة) ، والله أعلم .

ومهما يكن من أمر فإني أعتقد الآن أنّ الأمر صار جليًّا وأنّ نسبته للحفيد لا للجَدِّ من الأمور التي لا شك فيها ، وبخاصةٍ أنّ الكتاب يحمل على غلافه لقب ابن هانئ الحفيد ، وهو (سريّ الدين) ، وهذا اللقب لا يُعرف للجدّ وإنما هو لقب حفيده .

أمّا بالنسبة لعنوان الكتاب فقد ارتأيت أن يكون على ضوء ما أُثْبِتَ على غلاف المخطوط – وقد ذكرته سلفًا – الذي اعتمدته في تحقيق هذا الشرح وإخراجه ، وعليه فإنّ التسمية التي ارتضيتها عنوانًا لهذا الكتاب من واقع الغلاف هي :

(شرح الخطب النُّباتية ، تأليف سريّ الدين إسماعيل بن هانئ الغَرْناطي الأندلسي)

(المبحث الثاني) : منهج المؤلف في الشرح

كان لاشتغال سريّ الدين بن هانئ بالتدريس لعلوم العربية وغيرها من سائر الفنون والمعارف الأثر الواضح الذي نلمسه في هذا الشرح ، فقد امتاز منهجه في الشرح بسهولة العبارة والبعد عن التعقيد والغموض ، بحيث لا يتوقف القارئ عند فهم عبارة أو رأي إلا فيما ندر من ذلك ، ويتضح لنا منهجه في الشرح من خلال بعض الأمور ، أهمها :

١) أنه سار في شرح الخطب على الترتيب الموجود في الديوان وبنفس عنواناتها ، وكان يتناول الخطبة جزءًا جزءًا ، ويقدم ما يساعد القارئ في الفصل بين المتن والشرح ،

فيقول : (قال رحمه الله ... إلى قوله ...) ، ثمّ يبدأ في شرح ألفاظ هذا النصّ مقدِّمًا له بعبارة (الشرح) ، حتى إذا فرغ من ذلك أعقبه بذكر ما فيه من جهة البديع والإعراب مما يتأكد ذكره .

٢) **اهتمامه بالاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته ، وبالحديث النبوي ، وبكلام العرب شعرًا ونثرًا** ؛ للتدليل على القضية التي يناقشها سواء كانت لغوية أم نحوية أم صرفية أم بلاغية وغيرها من القضايا التي أثارها في الشرح ، وكان له قدرة فائقة في الإكثار من الشواهد الشعرية على وجه الخصوص في المسائل التي يطرحها ، فكان في بعض الأحيان يستشهد للمسألة الواحدة بأكثر من شاهد مما نتج عنه كثرة في عدد الأبيات ، مع العلم أنه لم ينسب من هذا العدد الهائل سوى القليل ، واستطعت بعون الله وكرمه أن أنسب منها عددًا غير يسير ، وما تبقى من هذا الكمّ الهائل أسأل الله أن ييسر معرفة قائليها ومظانها .

٣) **كثيرًا ما يتخذ ابن هانئ في معالجته للأفكار طريقة السؤال والجواب حتى إذا لم يجد سائلًا يسأله تخيّله تخيّلًا وألقى السؤال على نفسه ليتولّى الإجابة عنه** . من ذلك قوله [(١)] :

« ... فَإِنْ قِيْلَ : فَإِنَّ (بَقِيَ) وَاقِعٌ عَلَى مَا قَامَ شَخْصُهُ ، وَ(دَثَرَ) وَاقِعٌ عَلَى مَا عَفَا شَخْصُهُ، وَذَلِكَ خَاصٌّ بِالمَحْسُوسَاتِ دُونَ المَعَانِي ، وَالمَعْنَى عَلَى التَّعْمِيمِ ؛ قِيْلَ : عَادَةُ العَرَبِ تُطْلِقُ مِثْلَ هَذَا عَلَى المَجْمُوعِ ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : (مُطِرْنَا السَّهْلُ وَالجَبَلُ) ، فَالمَعْنَى عَلَى التَّعْمِيمِ ، وَإِنْ كَانَتْ الأَخَادِيدُ خَارِجَةً عَنْ القِسْمَيْنِ – أَعْنِي السَّهْلَ وَالجَبَلَ – وَكَذَلِكَ الرَّوَابِي وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنْ الأَمَاكِنِ الَّتِي لَا تُسَمَّى سَهْلًا وَلَا جَبَلًا . وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُهُمْ: (ضُرِبَ فُلَانٌ الظَّهْرُ وَالبَطْنُ) ، فَإِنَّ المَعْنَى عَلَى المُبَالَغَةِ ، وَلَا تَتِمُّ إِلَّا بِقَصْدِ التَّعْمِيمِ » .

وهو بفعله هذا يذكرنا بمن سبقه ممن سار على هذا النهج كأبي القاسم الزجاجي ٣٣٧هـ في كتابه : (الإيضاح في علل النحو) ، وأبي البركات بن الأنباري ٥٧٧هـ في

---

(١) انظر : ص٣٠٩ .

كتابه : (أسرار العربية) . وغير ذلك من المواضع [١].

٤) **اهتمامه بالمسائل والتعريفات وذكر محترزاتها ، وهو أمرٌ واضحٌ في بعض خطب هذا الشرح** . من ذلك قوله [٢] : « ... ثُمَّ مُرَادُ مَنْ زَعَمَ أَنَّ أَصْلَ (الله) (الإِلَهُ) لَا يَخْلُو مِنْ أَحَدِ الوَجْهَيْنِ كَمَا قَدَّمْنَا ، أَحَدُهُمَا : أَنْ تَكُونَ الهَمْزَةُ حُذِفَتْ ابْتِدَاءً ثُمَّ أُدْغِمَتْ اللَّامُ فِي اللَّامِ ، وَذَلِكَ ضَعِيفٌ ؛ لِأَنَّ حَاصِلَهُ ادِّعَاءُ حَذْفٍ بِلَا سَبَبٍ ، وَلَا مُشَابَهَةِ ذِي سَبَبٍ مِنْ كَلِمَةٍ ثُلَاثِيَّةِ اللَّفْظِ .

وَقَوْلُنَا : « بِلَا سَبَبٍ » تَنْبِيهٌ عَلَى أَنَّ الفَاءَ قَدْ تُحْذَفُ لِسَبَبٍ كَحَذْفِ وَاوِ (عِدَةٍ) ، فَإِنَّهُ مَصْدَرُ (يَعِدُ) ، حُمِلَ المَصْدَرُ عَلَى الفِعْلِ فِي الحَذْفِ طَلَبًا لِلتَّشَاكُلِ .

وَقَوْلُنَا : « وَلَا مُشَابَهَةِ ذِي سَبَبٍ » تَنْبِيهٌ عَلَى (رِقَةٍ) بِمَعْنَى : (وَرِقٍ) ، فَحُذِفَتْ فَاؤُهُ لَا لِسَبَبٍ كَمَا فِي (عِدَةٍ) ، بَلْ لِشَبَهِهِ بِـ(عِدَةٍ) وَزْنًا وَاعْتِلَالًا ، وَلَوْلَا أَنَّ (رِقَةً) بِمَعْنَى : (وَرِقٍ) لَتَعَيَّنَ إِلْحَاقُهُ بِالثُّنَائِيِّ المَحْذُوفِ اللَّامِ كَـ(شِيَةٍ وثُبَةٍ) ، هَذَا مَعَ تَحَقُّقِ مَحْذُوفٍ كَكَوْنِ الاسْمِ ثُنَائِيًّا لَفْظًا كَـ(حِرٍ) ، أَوْ ثُلَاثِيًّا مَقْطُوعًا بِزِيَادَةِ بَعْضِهِ كَـ(لِثَةٍ) ، وَمَا نَحْنُ بِسَبِيلِهِ لَيْسَ ثُنَائِيًّا لَفْظًا كَـ(حِرٍ) ، أَوْ ثُلَاثِيًّا مَقْطُوعًا بِزِيَادَةِ بَعْضِهِ وَلَا مَظْنُونًا ، فَكَانَ حَذْفُ فَائِهِ أَشَدَّ اسْتِبْعَادًا » . وغير ذلك من المواضع [٣].

٥) **شرحه لبعض الكلمات الغريبة سواء في الشرح أو الشواهد التي يسوقها** . من ذلك قوله [٤] : « ... (أَلُوقَةٍ ولُوقَةٍ) ، فَإِنَّ المَادَّةَ مُخْتَلِفَةٌ – بِإِجْمَاعٍ – وَالمَعْنَى وَاحِدٌ ، فَإِنَّهُمَا مَعًا اسْمَانِ لِتَمْرٍ مَعْجُونٍ بِزُبْدٍ أَوْ سَمْنٍ » . ونحو ذلك [٥].

---

(١) انظر : ص٢٨٧ ، ٢٩٧ ، ٣١٠ ، ٣٧٦ ، ٣٨٥ ، ٤٦٣ ، ٤٦٧ ، ٤٧٤ ، ٤٧٨ ، ٤٨١ ، ٥١٠ ، ٦٠٨ ، ٧٥٥ ، ٧٥٦ ، ٨٣٧ ، ٨٤٥ .

(٢) انظر : ص٢٧٨ .

(٣) انظر : ص٢٨٥ ، ٣٥١ ، ٣٨٥ ، ٣٩٦ .

(٤) انظر : ص٢٨١ .

(٥) انظر : ص٤١٢ ، ٥٤٤ ، ٧٣٥ .

٦) **يهتمّ بضبط الكلمة بذكر وزنها وبيان حركتها** . من ذلك قوله [١] : « ... فِعْلُهُ (شَهِدَ) بِكَسْرِ العَيْنِ ، وَيَجُوزُ فِيهِ وَفِي أَمْثَالِهِ أَرْبَعُ لُغَاتٍ : الأَصْلُ ، وَالتَّخْفِيفُ مِنْهُ ، وَإِتْبَاعُ الفَاءِ لِلعَيْنِ ، وَالتَّخْفِيفُ مِنْهُ ، فَيَجِيءُ كَـ(عَلِمَ) ، وَ(نَذْر) ، وكَـ(بِلِز) ، وكَـ(عِلْمٍ) المَصْدَرِ » .
وقوله [٢] : « ... فِعْلُهُ (أَفَكَ) بِفَتْحِ الفَاءِ فِي المَاضِي ، (يَأْفِكُ) بِكَسْرِهَا فِي المُضَارِعِ ، وَ(أَفِكَ) بِكَسْرِ الفَاءِ فِي المَاضِي ، وَ(يَأْفَكُ) بِفَتْحِهَا فِي المُضَارِعِ ، عَلَى القَاعِدَةِ المُطَّرِدَةِ » .
وغير ذلك [٣].

٧) **إعرابه لبعض ألفاظ الخطبة والشواهد ونحوها** . من ذلك قوله [٤]: « وَفِيهِ مِنْ الإِعْرَابِ مَا يَتَعَلَّقُ بِـ(ذَا) الوَاقِعَةِ بَعْدَ (مَا) : يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى : [(الَّذِي) ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى :] (شَيْءٍ) جِيءَ بِهَا مُرَاعَاةً لِلمَوْضِعِ ؛ إِذْ (مَا) مُقَدَّرَةٌ بِمَعْنَى : (أَيٍّ) ، وَ(أَيٌّ) لَا بُدَّ لَهَا مِنْ الإِضَافَةِ لَفْظًا أَوْ مَعْنىً . فَعَلَى الأَوَّلِ يَكُونُ التَّقْدِيرُ : أَمْ مَا الَّذِي يَنْتَظِرُ المُقَصِّرُونَ؟ ، وَعَلَى الثَّانِي يَكُونُ التَّقْدِيرُ : أَمْ أَيُّ شَيْءٍ يَنْتَظِرُ [المُقَصِّرُونَ] ؟ ، وَقَدْ يَتَرَجَّحُ هَذَا الثَّانِي بِالمُشَاكَلَةِ كَـ(القَاضِي وَالحَادِي) ، عَلَى مَا هُوَ المُقَرَّرُ فِي كُتُبِ النَّحْوِ وَالبَيَانِ . وَ(أَمْ) فِي كِلْتَيْهِمَا عَاطِفِيَّةٌ ، وَالعَطْفُ مِنْ قَبِيلِ عَطْفِ الجُمَلِ ، وَزَعَمَ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ أَنَّ (أَمْ) لَيْسَتْ بِعَاطِفَةٍ مُطْلَقًا ، وَتَقْرِيرُ جَمِيعِ ذَلِكَ فِي كُتُبِ النَّحْوِ » .
وكقوله [٥] : « ... قَوْلُ الشَّاعِرِ :

حَرْبٌ تَرَدَّدُ بَيْنَهُمْ بِتَشَاجُرٍ   قَدْ كَفَّرَتْ آبَاؤُهَا أَبْنَاؤُهَا

---

(١) انظر : ص٣٢١ .
(٢) انظر : ص٤٥٤ .
(٣) انظر : ص٣١٠ ، ٣٢٩ ، ٣٣٤ ، ٣٧٢ ، ٤٤٠ ، ٥٢٤ ، ٦٠٦ ، ٦٦٨ ، ٦٧٢ ، ٦٧٨ ، ٧١٦ ، ٧٦٧ ، ٨٠٨ ، ٨٣٠ .
(٤) انظر : ص٨١٢ .
(٥) انظر : ص٣١٦ .

« آبَاؤُهَا » فَاعِلُ « كَفَّرَتْ » ، وَ « أَبْنَاؤُهَا » فَاعِلُ « تَشَاجُرٍ » ، وَالتَّقْدِيرُ : قَدْ كَفَّرَتْ آبَاؤُهَا، أَيْ : لَبِسَتْ لَأْمَةَ الحَرْبِ بِأَنْ تَشَاجَرَ أَبْنَاؤُهَا » . ونحو ذلك [1].

٨) **اعتراضه على المصنِّف في بعض الخطب** . من ذلك [2] : « ... وَعَلَى هَذَا لَا يُقَالُ : اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ ، بَلْ : « اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ » ، كَمَا جَاءَ عَنْهُ ﷺ فِي تَعْلِيمِهِ لَنَا لَـمَّا سَأَلَهُ بَشِيرُ بنُ سَعْدِ بنِ عُبَادَةَ ذَلِكَ ، وَعَلَى هَذَا فَقَدْ كَانَ حَقُّ الْمُصَنِّفِ أَنْ يَقُولَ : ((وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ)) ، لَكِنْ حَسَّنَ هُنَا إِضَافَتَهُ إِلَى الْمُضْمَرِ الإِتْبَاعُ لِـمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ (عَلَى) » . وأيضًا [3] : « فَهَكَذَا يَكُونُ مَا قَالَهُ الْمُصَنِّفُ تَضَمَّنَ (مَحَّصَ) مَعْنَى : مَحَقَ . وَالصَّحِيحُ أَنَّ ذَلِكَ – أَعْنِي التَّضْمِينَ – مَوْقُوفٌ ، وَفِي ذَلِكَ خِلَافٌ وَتَفْصِيلٌ ، وَتَقْرِيرُ الجَمِيعِ فِي كُتُبِ النَّحْوِ » . وغير ذلك من الاعتراضات التي اعترضها عليه [4].

٩) **تحقيقه لنسخ ديوان الخطب** ، حيث يشير إلى المواضع التي اختلفت فيها النسخ أثناء شرحه لألفاظ الخطبة ، وبعد ذلك يثبت ما اطمأنت إليه نفسه ويشرح عليه ، مما يدل على أنه على دراية بهذه النسخ وأنه وقف عليها . من ذلك قوله [5] : « ... وَقَدْ اخْتَلَفَتْ النُّسَخُ فِي هَذَا المَوْضِعِ ، فَفِي بَعْضِهَا (**الوَبِيلُ**) مَعَ (**العَذَابِ**) ، وَ(**الأَلِيمُ**) مَعَ (**العِقَابِ**)، وَفِي بَعْضِهَا بِالعَكْسِ ، وَهُوَ الأَنْسَبُ ؛ لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِ (**الأَلِيمِ**) مَعَ (**العَذَابِ**) ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿نَبِّئْ عِبَادِىٓ أَنِّىٓ أَنَا ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٤٩﴾ وَأَنَّ عَذَابِى هُوَ ٱلْعَذَابُ ٱلْأَلِيمُ﴾ ، وَكَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِى رَحْمَتِهِۦ ۚ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِـمَّا وَقَـعَ فِيهِ (**الأَلِيمُ**) مَعَ (**العَذَابِ**) ، فَـلِذَلِكَ شَرَحْنَا عَلَيْهِ » . وغير ذلك

(١) انظر : ص٢٧٠ ، ٢٨٥ ، ٣١٢ ، ٣١٦ ، ٣١٩ ، ٤٢٤ ، ٦٠٠ ، ٦٠٢ ، ٧٦٥ .

(٢) انظر : ص٣٧٧ .

(٣) انظر : ص٦٣٨ .

(٤) انظر : ص٣١١ ، ٤٢٧ ، ٥٢٠ ، ٦٤٣ ، ٦٩٩ ، ٧٠٧ ، ٧٤٤ ، ٧٤٩ ، ٧٧٠ ، ٨٣٧ .

(٥) انظر : ص٣٩٣ .

من المواضع [١].

١٠) **التنظير للمسائل التي يعالجها** ؛ حتى يقربها من ذهن القارئ ويتسنى له معرفتها . من ذلك [٢] : « وَ(الْمُنْشِئُ) مِنْ (أَنْشَأَ فَهُوَ مُنْشِئٌ) ، كَمَا تَقُولُ : (أَكْرَمَ فَهُوَ مُكْرِمٌ ، وَأَعْطَى فَهُوَ مُعْطٍ) » ، وكقوله [٣] : « وَجَمْعُ (التَّاجِرِ) (تِجَارٌ وتُجَّارٌ وتَجْرٌ) ، فَأَمَّا قَوْلُ امْرِىءِ القَيْسِ :

إِذَا ذُقْتَ فَاهَا قُلْتَ : طَعْمُ مُدَامَةٍ مُعَتَّقَةٍ ، مِمَّا تَجِيءُ بِهِ التُّجُرْ

فَقَدْ يَكُونُ جَمْعَ (تِجَارٍ) ، عَلَى أَنَّ سِيبَوَيْهِ لَا يَطْرُدُ جَمْعَ الجَمْعِ ، وَنَظِيرُهُ عِنْدَ بَعْضِهِمْ قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ : {فَرُهُنٌ مَقْبُوضَةٌ} » . وغير ذلك من المسائل الكثيرة التي نظّر لها لإيصالها إلى ذهن القارئ وفهم جوانبها [٤].

١١) **توضيحه لمحلّ الشاهد** ، إمّا لأنه يغمض على القارئ ويصعب التعرّف عليه ، أو زيادةً منه في الإيضاح والتسهيل . من ذلك [٥] : « ... وَقَلَّمَا تَجِدُ مَثَلًا إِلَّا وَقَدْ خَرَجَ لَفْظُهُ عَنْ الوَجْهِ الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يَجِيءَ عَلَيْهِ ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِـهِمْ : « شَوَى أَخُوكَ حَتَّى إِذَا أَنْضَجَ رَمَّدَ »؟ فَإِنَّ الحَذْفَ فِيهِ فِي ثَلَاثَةِ أَمَاكِنَ ، وَهِيَ : مَفْعُولُ (شَوَى) وَ(أَنْضَجَ) وَ(رَمَّدَ) . وَكَذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُهُمْ : « أَحَشَفًا وَسُوءَ كِيْلَةٍ؟ » ، التَّقْدِيرُ : أَتُعْطِينِي حَشَفًا وَسُوءَ كِيْلَةٍ؟! » . وكذلك [٦] : « ... وَقَالَ الشَّاعِرُ :

أَحَافِرَةً عَلَى صَلَعٍ وَشَيْبٍ؟ مَعَاذَ اللهِ مِنْ سَفَهٍ وَعَارِ

---

(١) انظر : ص٤١٩ ، ٤٧٢ ، ٥١٧ .

(٢) انظر : ص٢٨٩ .

(٣) انظر : ص٧٢٨ .

(٤) انظر : ص٢٨١ ، ٣٢٩ ، ٣٦٣ ، ٣٧٤ ، ٦٤١ ، ٧٢٩ ، ٧٣٤ ، ٧٤٦ ، ٨٤١ .

(٥) انظر : ص٢٨٢ .

(٦) انظر : ص٨٤١ .

أَيْ : أَأَرْجِعُ فِي صِبَايَ وَأَمْرِيَ الأَوَّلِ بَعْدَمَا شِبْتُ وَصَلِعْتُ؟! » . وغير ذلك من المواضع التي اهتمّ فيها بتوضيح الشاهد [١].

١٢) **اهتمامه بالروايات فيما يسوقه من الشواهد** . فمن ذلك [٢] : « ... وَقَدْ قَالَ ﷺ : « كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِحَمْدِ اللهِ فَهُوَ أَجْذَمُ » ، وَيُرْوَى : « فَهُوَ أَبْتَرُ » ، وَيُرْوَى : « فَهُوَ أَقْطَعُ » ، وَالمَعَانِي الثَّلَاثَةُ مُتَقَارِبَةٌ » . وأيضًا [٣] : « ... قَوْلُهُ :

إِنَّ سُلَيْمَى – وَاللهُ يَكْلَؤُهَا – ضَنَّتْ بِشَيْءٍ مَا كَانَ يَرْزَؤُهَا

يُرْوَى بِالظَّاءِ وَالضَّادِ ، فَمَنْ رَوَاهُ بِالظَّاءِ كَانَ المَعْنَى : اتُّهِمَتْ بِشَيْءٍ مَا كَانَ يُنْقِصُهَا لَوْ وَقَعَ ، وَمَنْ رَوَاهُ بِالضَّادِ كَانَ المَعْنَى : بَخِلَتْ بِشَيْءٍ مَا كَانَ يُنْقِصُها لَوْ وَقَعَ » . ونحو ذلك من الشواهد التي اهتمّ برواياتها وتوجيهها [٤].

١٣) **إحالاته على ما سبق** ، فتجده يشير إلى شواهد أو مسائل أو ألفاظ سبق أن تناولها في موضعٍ ما في شرحه ، فيكتفي بإيرادها دون تفصيل ، ويقول [٥] : « وَقَدْ تَقَدَّمَتْ الإِشَارَةُ إِلَى ذَلِكَ » ، أو [٦] : « وَقَدْ تَقَدَّمَتْ هَذِهِ اللَّفْظَةُ » ، أو [٧] : « وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي نَظِيرِهِ بِأَيِّ أَنْوَاعِ المَجَازِ يُلْحَقُ » ، أو [٨] : « وَقَدْ تَقَدَّمَ الكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ » ، أو نحوها من

---

(١) انظر : ص٢٦٩ ، ٢٧٥ ، ٢٩٤ ، ٣٠٠ ، ٣٠٥ ، ٣٠٨ ، ٣١٦ ، ٣٤٨ ، ٣٦٦ ، ٤٠٧ ، ٤٤٠ ، ٤٨٦ ، ٥١٢ ، ٥٥٧ ، ٦١٤ ، ٦٤٨ ، ٦٦٢ ، ٦٩٢ ، ٧١٣ ، ٧٧٨ ، ٧٩٢ ، ٧٩٣ ، ٨٢٣ ، ٨٤٤ .

(٢) انظر : ص٢٧٢ .

(٣) انظر : ص٦٤٦ .

(٤) انظر : ص٢٩٨ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٩ ، ٤٠١ ، ٤١٢ ، ٤٢٦ ، ٤٦٥ ، ٥٦٢ ، ٥٨٢ ، ٦٢٧ ، ٧٠٢ ، ٧١٨ ، ٧٢١ ، ٧٤٥ ، ٧٦٥ ، ٨٠٩ .

(٥) انظر : ص٤٢٠ .

(٦) انظر : ص٥٢١ .

(٧) انظر : ص٦٨٢ .

(٨) انظر : ص٨٤٢ .

العبارات ، وهي كثيرة جدًّا [١].

١٤) **اهتمامه بالجانب البلاغي** ، وهذا لا يعني أنه غير مهتم بالجوانب الأخرى ، لكنّ المسائل البلاغية في هذا الشرح قد كثرت كثرة فائقة مما يخيل للقارئ أنه يقرأ في كتاب بلاغي صِرْف ، فلا تكاد تخلو صفحة إلا وفيها شيء من ذلك ، وكثيرًا ما يحيل المسائل على علم البيان ، فيقول : « وَتَقْرِيرُ جَمِيعِ ذَلِكَ فِي عِلْمِ البَيَانِ وَحَيْثُ يَكُونُ هُوَ المَقْصُودُ » ، واللافت للنظر أنّ هذه العبارة تتكرر بلفظها كثيرًا دون زيادة أو نقصان [٢] . وسأكتفي بذكر نموذج واحد لإيضاح هذا الجانب ، يقول : « ... وَقَدْ وَقَعَ لِلمُصَنِّفِ فِي هَذَا المَوْضِعِ ضَرْبٌ مِنْ ضُرُوبِ البَدِيعِ يُسَمَّى التَّوْرِيَةُ ؛ لِأَنَّهُ وَرَّى بِذَلِكَ عَمَّا اصْطَلَحَ عَلَيْهِ النَّحْوِيُّونَ ، وَهِيَ – أَعْنِي التَّوْرِيَةَ – عَلَى أَقْسَامٍ ، وَيَرْجِعُ هَذَا مِنْهَا إِلَى التَّوْرِيَةِ المُشْعِرَةِ ، لَكِنْ يَعْتَقِبُ بِتَوَجُّهِ الحُكْمِ إِلَى غَيْرِ المَحَلِّ ؛ لِأَنَّ السَّاكِنَ الحَرْفُ لَا الحَرَكَةُ ، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ نَظِيرَهُ أَيْضًا فِي المُشْعِرِ ، فَإِنَّ السَّاكِنَ العُضْوُ لَا الحَرَكَةُ ، وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ التَّوْرِيَةَ مِنْ حَيْثُ هِيَ يُعْتَبَرُ فِيهَا التَّخَلُّفُ وَالخُلْفُ وَالاسْتِجْهَالُ ، وَتَقْرِيرُ جَمِيعِ ذَلِكَ فِي عِلْمِ البَيَانِ . وَقَدْ جَعَلَ بَعْضُ البَيَانِيِّينَ قَوْلَ أَبِي العَلَاءِ بنِ سُلَيْمَانَ المَعَرِّيِّ :

وَصَرَّفَنِي فَغَيَّرَنِي زَمَانٌ   سَيُعْقِبُنِي بِحَذْفٍ وَادِّغَامِ

---

(١) انظر : ص٣١١ ، ٣٨٢ ، ٣٩١ ، ٤٠٣ ، ٤٥٧ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٨٥ ، ٤٩٦ ، ٥١٦ ، ٥٤١ ، ٥٤٤ ، ٥٥٥ ، ٥٦٩ ، ٥٨٨ ، ٥٨٩ ، ٥٩٩ ، ٦٠٠ ، ٦٠٣ ، ٦٠٤ ، ٦٠٨ ، ٦١٧ ، ٦٢٧ ، ٦٣٩ ، ٦٤٣ ، ٦٤٤ ، ٦٤٥ ، ٦٤٨ ، ٦٥٦ ، ٦٨٤ ، ٦٨٩ ، ٦٩٣ ، ٧٠٤ ، ٤٠٦ ، ٧١٦ ، ٧٢٦ ، ٧٣٢ ، ٧٤٠ ، ٧٤٤ .

(٢) انظر ما كتبه الدكتور بندر الشمري عن هذه القضية ، في (قسم الدراسة) ١/ ٩٩-١٢٥ ، من تحقيقه لشرح ألفية ابن مالك لابن هانئ الأندلسي .

مِنْ التَّوْرِيَةِ الْمُسْتَوْفِيَةِ . قَالَ : « لِأَنَّ الْمُقْتَضِيَ لِلاصْطِلَاحِ مَوْجُودٌ فِيمَا نَحْنُ بِصَدَدِهِ ، بَلْ وَهُوَ أَحْكَمُ وَأَرْسَخُ » ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ مَا قَالَهُ الْمُصَنِّفُ أَيْضًا مِنْ التَّوْرِيَةِ الْمُسْتَوْفِيَةِ ، وَبَسْطُ ذَلِكَ وَتَقْرِيرُ أَقْسَامِ التَّوْرِيَةِ فِي عِلْمِ الْبَيَانِ .

وَقَدْ اسْتَعْمَلَ الْمُصَنِّفُ التَّوْرِيَةَ فِي مَوْضِعِ التَّفْخِيمِ وَالتَّعْظِيمِ وَإِرَادَةِ الإِيضَاحِ ، وَلَا أَذْكُرُ أَنَّ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْبَيَانِ جَوَّزَ ذَلِكَ ، بَلْ قَصَرُوهُ عَلَى أَمَاكِنِ التَّشْبِيبِ وَالْمُجُونِ وَالإِجْهَاضِ وَمَا شَاكَلَهَا ، أَوْ قَارَبَ مَعْنَاهُ مَعْنَاهَا ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَقَعْ فِي الْكِتَابِ الْعَزِيزِ وَلَا فِي السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ . قَالَ ابْنُ الشَّاهِدِ : « وَمَنْ قَالَ : إِنَّ التَّوْرِيَةَ وَقَعَتْ فِي الْكِتَابِ الْعَزِيزِ أَوْ فِي الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ فَقَدْ افْتَرَى وَتَجَرَّأَ » . قَالَ : « وَأَيْضًا فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ : إِمَّا تَوَقِّيًا ، وَحَالُ الْمُتَوَقَّى مِنْهُ أَهْلًا لِمَا هِيَ ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ؟ :

قَدْ يُنْصِفُ الْقَوْمُ فِي الأَشْيَاءِ سَيِّدَهُمْ ... وَلَوْ أَطَاقُوا بِهِ عَيْبًا أَرَابُوهُ
لَمْ يَقْدِرُوا أَنْ يُلَاقُوهُ بِسَيِّئَةٍ ... مِنَ الْكَلَامِ ، فَلَمَّا غَابَ عَابُوهُ
تَحَدَّثُوا بِمَخَازِيهِ مُكَتَّمَةً ... وَعَامَلُوهُ بِإِجْلَالٍ وَهَابُوهُ

أَوْ هَزْلًا ، وَلَيْسَ مِنْ الأَحْوَالِ الْحَمِيدَةِ ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ؟ :

مِنَ الْقَادَةِ الأَمْجَادِ لَيْسَ بِهَازِلٍ ... وَلَا يُلْتَقَى فِي حَلْقَةِ الْقَوْمِ بَاذِيَا

وَإِلَى قَوْلِهِ؟ :

مِنَ الْغُرِّ ، تَرَّاكُ الْهَوَاجِرِ ، مُعْرِضٌ ... عَنِ الْهَزْلِ ، قَذَّافُ الْجَوَاهِرِ ، مِفْضَالُ »

وَأَمَّا الاسْتِخْدَامُ [وَ] مَا يُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّوْرِيَةِ مُقَرَّرٌ فِي كُتُبِ الْبَيَانِ . قَالَ – أَعْنِي ابْنَ الشَّاهِدِ – : « وَالصَّحِيحُ أَيْضًا عَدَمُ وُقُوعِهِ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ ؛ لِمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّوْرِيَةِ مِنْ الْمُنَاسَبَةِ » . وَلَيْسَ فِيهِ مِنْ جِهَةِ الإِعْرَابِ وَلَا مِنْ جِهَةِ الْبَدِيعِ مَا

يَتَأَكَّدُ ذِكْرُهُ »[١].

١٥) **اهتمامه بلغات العرب وتبيينها في الشرح** ، كما في قوله[٢] : « ... وَهَذِهِ الأَخِيرَةُ – أَعْنِي (بَقَى بَقْيًا) كَـ(رَمَى رَمْيًا) – هِيَ لُغَةُ بَنِي الحَارِثِ بنِ كَعْبٍ » ، وقوله[٣] : « ... وَ(رَجُلٌ شَاكِي السِّلَاحِ وشَائِكُ السِّلَاحِ وشَوِكُ السِّلَاحِ) – الأُولَى عَلَى القَلْبِ ، وَالأَخِيرَةُ يَمَانِيَةٌ – : حَدِيدُهُ » ، وغير ذلك مما تعرّض له[٤].

١٦) **الاستطراد** ، حيث نجد ابن هانئ أثناء شرحه في بعض المواضع يعرّج بنا إلى قضايا أخرى ذات صلة بما سيشرحه ، حتى إنّ القارئ ليضطر أحيانًا إلى استعادة ما كان يقرؤه ، وما عمله ذلك إلا دليل منه على سعة اطلاعه وأنه غزير العلم والمعرفة . أذكر من ذلك على سبيل المثال قوله[٥] : « ... وَالقَائِلُونَ بِالتَّعَلُّقِ وَهُمْ الأَكْثَرُونَ – وَ(التَّعَلُّقُ) مَأْخُوذٌ مِنْ (عَلِقَ) ، بِمَعْنَى : نَشِبَ ، وَيَأْتِي مُتَعَدِّيًا بِنَفْسِهِ وَبِحَرْفِ الجَرِّ ، فَإِذَا تَعَدَّى بِنَفْسِهِ ضُمِّنَ مَعْنَى : أَخَذَ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

إِذَا عَلِقَتْ قِرْنًا خَطَاطِيفُ كَفِّهِ ... رَأَى المَوْتَ رَأْيَ العَيْنِ أَسْوَدَ أَحْمَرَا

وَإِذَا تَعَدَّى بِحَرْفِ الجَرِّ ضُمِّنَ مَعْنَى : نَشِبَ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الآخَرِ :

إِذَا عَلِقَتْ مَخَالِبُهُ بِقِرْنٍ ... أَصَابَ القَلْبَ أَوْ هَتَكَ الحِجَابَا

وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَالعَامِلُ هُوَ المُتَعَلِّقُ لَا المَعْمُولُ ؛ لِأَنَّ العَامِلَ هُوَ الآخِذُ وَالنَّاشِبُ ، فَيَكُونُ قَوْلُ النَّحْوِيِّينَ عَلَى القَلْبِ ، كَمَا فِي قَوْلِ أَبِي ذُؤَيْبٍ :

تَعَلَّقَهُ مِنْهَا دَلَالٌ وَمُقْلَةٌ ... تَظَلُّ لِأَصْحَابِ الشَّقَاءِ تُدِيرُهَا

---

(١) انظر : ص٦٥٣ .

(٢) انظر : ص٣١٠ .

(٣) انظر : ص٧٨٦ .

(٤) انظر : ص٢٨٣ ، ٣٥٤ ، ٤٩٨ ، ٥٢٦ ، ٥٣٩ ، ٥٦٠ ، ٦٤١ ، ٧١٢ ، ٨٣٤ .

(٥) انظر : ص٥١٢ .

– اخْتَلَفُوا : فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ ... » ، وغير ذلك من المواضع [١].

١٧) **اهتمامه بذكر القواعد وتقريرها** . كقوله [٢] : « ... لِـمَا تَقَرَّرَ مِنْ أَنَّ كُلَّ حُكْمٍ دَارَ بَيْنَ اثْنَيْنِ عَلَى جِهَةِ التَّفَاضُلِ خَلَفَهُ النَّقِيضُ ، كَمَا إِذَا قُلْتَ : (زَيْدٌ أَكْثَرُ مِنْ عَمْرٍو نَوَالًا ، وَعَمْرٌو أَكْثَرُ مِنْ زَيْدٍ جَمَالًا) ، فَإِنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ : (زَيْدٌ أَقَلُّ مِنْ عَمْرٍو جَمَالًا ، وَعَمْرٌو أَقَلُّ مِنْ زَيْدٍ نَوَالًا) » ، وقوله [٣] : « إِذَا ضَعُفَ الْمَعْنَى فِي الْمُشَبَّهِ بِهِ – إِمَّا بِالوُقُوعِ ، أَوْ بِالإِغْفَالِ ، أَوْ بِالغَلَبَةِ ، أَوْ بِالحُلُولِ – تَعَيَّنَ التَّنْصِيصُ عَلَيْهِ » ، وقوله [٤] : « ... كُلَّ لَفْظٍ كَانَ بِمَعْنَى لَفْظٍ عُمُومًا وَخُصُوصًا وَطَرْدًا وَعَكْسًا تَعَدَّى تَعَدِّيَهُ لُزُومًا أَوْ جَوَازًا » . وغير ذلك [٥].

١٨) **يذكر مذهب البصريين والكوفيين فيما يتعرض له من القضايا** [٦].

١٩) **تفرّده بذكر بعض الروايات والأقوال والقضايا ونحوها التي لم أقف عليها عند غيره،** فالقارئ حين يبحر في ثنايا هذا الشرح سيجد ذلك من غير عناء ، مما يعطي هذا الكتاب ميزة لا نظفر بها في غيره . من ذلك [٧] : ((... مِنْ قَوْلِهِ ﷺ : « الحَجُّ جِهَادُ المَسَاكِينِ »)) ، ومنه [٨] : ((وَيُرْوَى عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ – رِضْوَانُ اللهِ عَلَيْهِ – أَنَّهُ قَالَ : « مَا رَأَيْتُ شَيْئًا يَزِينُهُ الكَذِبُ وَيَشِينُهُ الصِّدْقُ إِلَّا الشِّعْرَ »)) ،

---

(١) انظر : ص٢٧٣ ، ٢٧٩ ، ٣١٧ ، ٤٥٧ ، ٥٧٠ ، ٥٧٩ ، ٧٠٤ ، ٧٣٧ ، ٧٣٩ .

(٢) انظر : ص٢٧٠ .

(٣) انظر : ص٤٥٤ .

(٤) انظر : ص٦٩٩ .

(٥) انظر : ص٢٨٥ ، ٢٩٠ ، ٣٠٣ ، ٣٢٣ ، ٣٥٣ ، ٣٥٨ ، ٣٦٠ ، ٣٧٧ ، ٣٨٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٩ ، ٥٣٥ ، ٦٥٢ ، ٦٧٤ ، ٦٨٨ ، ٧٠٧ ، ٧٨٢ ، ٧٨٦ .

(٦) انظر : ص٢٩٩ ، ٣٦٧ ، ٤٢٦ ، ٤٦٧ ، ٥٢٥ ، ٦١٨ ، ٦٥١ ، ٨٤٥ .

(٧) انظر : ص٣٦١ .

(٨) انظر : ص٤٦٤ .

وكذلك [١] : « وَإِذَا كَانَ اسْمُ التَّفْضِيلِ وَاقِعًا عَلَى مَعْنىً فَإِنَّ فِي الْتِيَاحِ التَّفْضِيلِ فِيهِ لِلنَّحْوِيِّينَ وَالبَيَانِيِّينَ وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ مُفَضَّلًا عَلَى نَفْسِهِ بِاعْتِبَارِ مُغَايِرٍ لِلمُثِيرِ أَوْ بِاعْتِبَارِ زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ مُغَايِرٍ لِزَمَانِهِ وَمَكَانِهِ حَالَةَ التَّفْضِيلِ . وَالآخَرُ أَنْ يَكُونَ التَّفْضِيلُ عَلَى كُلِّ مَا يَلْتَقِي مَعَهُ فِي الجِنْسِيَّةِ حَالَةَ إِرَادَةِ الإِحَاطَةِ ، وَتَقْرِيرُ جَمِيعِ ذَلِكَ فِي كُتُبِهِمَا ، أَعْنِي كُتُبَ النَّحْوِ وَالبَيَانِ » ، وغيرها [٢].

*** المآخذ والملحوظات :**

على الرغم من كل هذه المزايا الحسنة في هذا الشرح إلا أنه لا يخلو من بعض الهَنَات التي لا تقلل من قيمته ، شأنه في ذلك شأن جميع الشروحات في مختلف العلوم ، وإنما ذكرت ذلك اتباعًا للمنهج العلمي في إثبات المزايا والعيوب ، فمن أبرزها :

١) **نقله عن كتب السابقين التراثية دون عَزْوٍ** [٣] ، فقد اتضح لي من خلال هذا العمل أنه ينقل عن غيره سواء أشار ذلك أم لم يشر ، وقد ألتمس له العذر ؛ فظاهرة النقل كانت سمة بارزة في الكتب والشروح في ذلك الوقت ، إذْ لا يعدّ هو الأول في هذا الشأن ، فكم ممن علا شأنه في هذا العلم قد أُخِذَ عليه هذا المأخذ ، فهذا ابن يعيش (٦٤٣هـ) على سبيل المثال حين ألّف شرح المفصل – وهو أجود شروح المفصل ومن أوفاها – أفاد من غيره ونقل عنهم وبخاصة صدر الأفاضل الخوارزمي (٦١٧هـ) وكتابه :

(١) انظر : ص٥٠٠ .

(٢) انظر : ص٣٠٠ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٦ ، ٣١٦ ، ٣٢٨ ، ٣٣٦ ، ٣٤٨ ، ٣٥١ ، ٣٥٤ ، ٣٥٩ ، ٣٧٧ ، ٣٩١ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤٢٢ ، ٤٣٥ ، ٤٦٣ ، ٤٨١ ، ٤٨٣ ، ٤٩٦ ، ٥٠٣ ، ٥١٦ ، ٥٢٨ ، ٥٥٠ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٨٠ ، ٥٩٠ ، ٦٠٨ ، ٦٢٧ ، ٦٣٣ ، ٦٥٤ ، ٦٥٧ ، ٦٦٢ ، ٦٧٠ ، ٦٧٧ ، ٧٠٥ ، ٧١٥ ، ٧٤٤ ، ٧٦٦ ، ٧٧٦ ، ٧٨١ ، ٨٢١ ، ٨٣٦ .

(٣) مما ينبغي اعتباره أنّ علماء السلف كانوا يَعُدُّون الإشارة إلى المصدر في ثنايا كلامهم مرّة أو مرّتين كافيًا في العلم به ، ثمّ يَمْضون في النَّقْل بلا عَزْوٍ ثقةً بالأمانة ومنعًا للتكرار ، ولن يتطرّق لذي إنصافٍ أن يرى عالمًا يعزو لكتابٍ في موضعٍ أن يتّهمه إن ترك العزو إليه في موضعٍ آخر، ولذلك جرى في بعض كتب العلماء الثقات نقلٌ على هذه الطريقة، والله أعلم .

(التخمير) ، فقد نقل عنه نصوصًا دون الإشارة إلى ذلك [١] ، وإنما قلتُ ذلك لأبيّن أنّ المؤلف ليس بدعًا من الشراح في هذا الجانب ، وعندي أنّ هذا أمرٌ لا أرى فيه بأسًا ، فقد حفظت لنا هذه الطريقة كثيرًا من النصوص ، وأصلحت ما فيها من خلل ، وأكملت ما بها من نقص ، فالمؤلف بهذا يساعدنا في توثيق تلك الكتب وتقويم ما تحويه من نصوص ، وقد ظهر هذا جليًّا في المواضع الآتية من شرح ابن هانئ :

الأَوَّل : في معرض حديثه عن أصل اللفظ المعظم (الله) ، وخلاف العلماء في ذلك ؛ نقل عن ابن مالك قوله في شرح التسهيل فقال [٢] : « ... وَالثَّانِي : – أَعْنِي مِنْ الوَجْهَيْنِ اللَّذَيْنِ لَا يَخْلُوَا عَنْهُمَا قَوْلُ مَنْ زَعَمَ أَنَّ أَصْلَ (الله) (الإِلَهُ) – أَنْ تَكُونَ الهَمْزَةُ نُقِلَتْ حَرَكَتُهَا إِلَى اللَّامِ الأُولَى ، وَحُذِفَتْ هِيَ عَلَى نَقِيضِ النَّقْلِ القِيَاسِيِّ ، وَهَذَا أَيْضًا ضَعِيفٌ ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَلْزِمُ مُخَالَفَةَ الأَصْلِ مِنْ وُجُوهٍ : ... وَالثَّانِي : نَقْلُ حَرَكَةِ هَمْزَةٍ إِلَى مِثْلِ مَا بَعْدَهَا ، وَذَلِكَ يُوجِبُ اجْتِمَاعَ مِثْلَيْنِ مُتَحَرِّكَيْنِ ، وَهُوَ أَثْقَلُ مِنْ تَحْقِيقِ الهَمْزَةِ بَعْدَ سَاكِنٍ ؛ لِأَنَّ اجْتِنَابَهُ فِي اللَّامِ آكَدُ ، إِذْ هُوَ مُلْتَزَمٌ – أَعْنِي اجْتِنَابَ اجْتِمَاعِ مِثْلَيْنِ مُتَحَرِّكَيْنِ – فِي (عَدَّ وَبَابِهِ) » ، والذي في شرح التسهيل [٣] (أوعد وبابه) ، والصواب ما أثبته المؤلف .

الثاني : قوله عند شرحه للفظة **(الإنذار)** [٤] : « ... وَكَذَلِكَ حَكَى الزَّجَّاجُ فِي مَصْدَرِ (أَنْذَرَ) : (إِنْذَارًا ونَذِيرًا) » . فقد جاءت هذه الحكاية منسوبة في المحكم واللسان وتاج العروس إلى الزجّاجي ، وما أثبته المؤلف هو الصواب [٥].

---

(١) انظر : ما كتبه شيخي الدكتور عبد الرحمن العثيمين – رحمه الله – في تحقيقه لكتاب (التخمير) ١/ ١١١ .

(٢) انظر : ص٢٨٢ .

(٣) انظر : ١/ ١٧٨ .

(٤) انظر : ص٣٦١ .

(٥) انظر : معاني القرآن للزجاج ١/ ٣٥٢ ، والمحكم ١١/ ٥٩ ، واللسان والتاج (نذر) .

الثالث : أنه لـمّا تعرّض للفظة **(لَتَنْهَلُنَّ)** بالشرح ذكر نصًّا لثعلب نقله عن ابن سيدة فقال [(١)] : ((وَقَالَ ثَعْلَبٌ : « (المَنْهَلُ) المَوْضِعُ الَّذِي فِيهِ المَشْرَبُ ، وَ(النَّهَلُ) الشُّرْبُ »)) ، وكذا في مجالس ثعلب [(٢)] ، والمثبت في المحكم واللسان وتاج العروس : « المنهل » [(٣)] ، وهو تحريفٌ .

الرابع : أثناء شرحه للفظة **(البريّات والبريّة)** نقل كلام ابن سيدة فقال [(٤)] : « ... وَأَصْلُهَا الهَمْزُ ، وَنَظِيرُهُ (النَّبِيُّ) وَ(الذُّرِّيَّةُ) ، وَأَهْلُ مَكَّةَ يُخَالِفُونَ غَيْرَهُمْ مِنْ العَرَبِ ، يَهْمِزُونَ (النَّبِيءَ) وَ(الذُّرِّيئَةَ) ، وَذَلِكَ قَلِيلٌ . وَقَالَ اللِّحْيَانِيُّ : « اجْتَمَعَتْ العَرَبُ عَلَى تَرْكِ هَمْزِ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ » ، وَلَمْ يَسْتَثْنِ أَهْلَ مَكَّةَ » . والذي في المحكم واللسان نقلًا عنه [(٥)] : « ... يَهْمِزُونَ (البَرِيئَةَ) وَ(النَّبِيءَ) وَ(الذُّرِّيئَةَ) ، وَذَلِكَ قَلِيلٌ ... » ، والكلام بهذا التركيب فيه تعارضٌ بالنسبة لقول اللحياني واستدراك ابن سيدة ؛ بدليل أنّ المؤلف قد وضّح هذا بعده في الشرح فقال : « وَهُوَ غَلَطٌ مِنْهُ لِـمَا قَدَّمْنَا ، وَالإِجْمَاعُ إِنَّمَا هُوَ فِي تَرْكِ هَمْزِ (البَرِيَّةِ) فَقَطْ » .

٢) **أنه يحكم حكمًا قاطعًا على بعض التراكيب أنها غير مستعملة ، أو ليس لها نظير أو نحوهما ، مع أنه قد جاء ما يخالفه** . فمن ذلك قوله في معرض حديثه عن لفظة (بطن) [(٦)] : « وَلَا يُسْتَعْمَلُ مِنْهُ اسْمُ مَفْعُولٍ لَا مُطْلَقٌ وَلَا مُقَيَّدٌ بِحَرْفِ الجَرِّ » ، أقول : هذا القطع فيه نظر ؛ فقد جاء في الحديث : ((المَبْطُونُ شَهِيدٌ)) إذا مات بمرض بطنه

---

(١) انظر : ص٥٤٩ .

(٢) انظر : ١/ ٣١٣ .

(٣) انظر : المحكم ٤/ ٢٢٨ ، واللسان والتاج (نهل) .

(٤) انظر : ص٦٤١ .

(٥) انظر : المحكم ١١/ ٢٥٢ ، واللسان (برأ) .

(٦) انظر : ص٣٠٤ .

كالاستسقاء ونحوه ، وقالوا : رجلٌ مبطونٌ إذا اشتكى بطنه ، وقالوا : لحافٌ مبطونٌ ومبطَّنٌ [١].

ومن ذلك قوله [٢] : « وَيُقَالُ فِيهَا – أَعْنِي فِي (النَّاصِيَةِ) – : (نَاصَاةٌ) ... وَلَيْسَ لَهَا نَظِيرٌ إِلَّا حَرْفَيْنِ : (بَادِيَةٌ وبَادَاةٌ) ، وَ(قَارِيَةٌ وقَارَاةٌ) ، وَهِيَ الحَاضِرَةُ » . قلت : فيه نظرٌ ، فقد جاء في اللسان وغيره : (حانية وحاناة ، وناحية وناحاة ، وجارية وجاراة ، وتوصية وتوصاة ، ومتغنّية ومتغنّاة ، كلٌّ كناصية وناصاة ، وهي لغة طيء ، يقلبون الياء ألفًا طلبًا للخفّة) [٣] . وغير تلك المواضع [٤].

٣) **يذكر في بعض الأحيان أنّ في الكلام خلافًا وتفصيلات وأقوالًا ولا يبيّنها** ، كقوله [٥] : « وَ(المَشِيدُ) المَبْنِيُّ بِالشِّيْدِ وَهِيَ الحِجَارَةُ ، وَقِيْلَ : الآجُرُّ . وَقِيْلَ : هُوَ فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ ، وَأَصْلُهُ (مَشْيُودٌ) ، فَيَقَعُ الخِلَافُ فِيهِ بَيْنَ سِيبَوَيْهِ وَأَبِي الحَسَنِ ، عَلَى مَا هُوَ المُقَرَّرُ فِي كُتُبِ النَّحْوِ » . وقوله [٦] : « وَ(تَجَاوَزَ) بِمَعْنَى : لَمْ يُؤَاخِذْ ، يُقَالُ : (جَازَى اللهُ عَنْ ذَنْبِهِ وتَجَاوَزَ) ، وَحَكَى الفَارِسِيُّ : (تَجَوَّزَ) . كُلُّ ذَلِكَ بِمَعْنَى : عَدَمِ المُؤَاخَذَةِ . وَفِي جَعْلِ هَذَا المَعْنَى مُعْتَلِقًا أَوْ مُتَشَبِّثًا أَوْ مُسْتَثَارًا ، وَهَلْ ثَبَتَتْ الثَّلَاثَةُ أَوْ بَعْضُهَا؟ ، أَوْ هَذَا المَعْنَى رَاجِعٌ إِلَى أَصْلِ المَادَّةِ – وَفِي رُجُوعِهِ طُرُقٌ – ؛ أَوْجُهٌ وَبُحُوثٌ تَقْرِيرُهَا وَبَسْطُهَا فِي عِلْمِ البَيَانِ » ، وغيرها من المواضع [٧].

---

(١) انظر : إصلاح المنطق ص٣٦٩ ، والمخصص ١/ ٤٧٨ ، والنهاية لابن الأثير ١/ ١٣٦ ، واللسان (بطن) .

(٢) انظر : ص٥٨٧ .

(٣) راجع اللسان (نبض ، حنا ، غنا، نحا ، نصا ، وري) .

(٤) انظر : ص٣٢٦ ، ٤٢٢ ، ٥٤٨ ، ٥٣٩ ، ٥٦٠ ، ٨٣٢ .

(٥) انظر : ص٤١٠ .

(٦) انظر : ص٦٦٩ .

(٧) انظر : ص٢٩٦ ، ٣٢٦ ، ٣٣٦ ، ٣٥٥ ، ٤٣٥ ، ٤٤٢ ، ٤٥٤ ، ٤٨٠ ، ٥٠٠ ، ٥١٩ ، ٥٨٧ ، ٧١٧ ، ٧٤٣ ، ٧٤٤ ، ٧٤٦ ، ٧٦٦ ، ٨١٦ ، ٨٤٥ .

٤) **يفسّر الواضح بما هو غامض**، وهذا لم أقف عليه سوى في موضع واحد، وهو قوله [١]: « وَ(فَقْـدُ الشَّيْءِ) الرُّزْءُ بِهِ » ، ولهذا قال في أحد المواضع [٢] : « وَإِذَا كَانَ المَعْنَى فِي اللَّفْظَةِ ظَاهِرًا فَقَلَّ مَا يُفَسَّرُ إِلَّا بِمَا هُوَ أَغْمَضُ مِنْهُ أَوْ مُبَايِنٌ لَهُ فِي النُّقْصَانِ وَالزِّيَادَةِ » .

٥) **ردُّه أحيانًا على بعض الآراء ردًّا مقتضبًا** ، والاكتفاء بذكر أنه ضعيفٌ أو فيه بعدٌ أو فيه نظرٌ ونحوذلك ، وبخاصة إذا كان صاحب الرأي شخصية لها قيمتها العلمية ، من ذلك قوله [٣] : « ... وَقَالَ اللِّحْيَانِيُّ : « المُجْتَمَعُ عَلَيْهِ فِي (سُبُّوحٍ قُدُّوسٍ) الضَّمُّ » . قَالَ : « وَإِنْ فَتَحْتَهُ جَازَ » . وَفِي كَلَامِهِ نَظَـرٌ » ، وكقوله [٤] : « ... قَالَ الأَعْشَى :

قَدْ جَرَّبُوهُ فَمَا زَادَتْ تَجَارِبُهُمْ ... أَبَا قُدَامَةَ إِلَّا المَجْدَ وَالفَنَعَا

وَفِيهِ شَاهِدٌ عَلَى إِعْمَالِ المَصْدَرِ المَجْمُوعِ ، وَهُوَ غَرِيبٌ ، وَجَعَلَهُ أَبُو الفَتْحِ مِنْ بَابِ الإِعْمَالِ ، وَفِيهِ نَظَـرٌ » ، وحقُّ العالم المشهور عند ذكر خلاف رأيه أن يمحّص ، وأن يُحتجّ له أو عليه بما يستحقه صاحبه من اهتمام ، وألا يُكتفى بكلمتين فقط في دفع رأيه . وغير ذلك من المواضع [٥].

٦) **في بعض الأحيان يشير إلى بعض الأحكام والقواعد دون توضيحها أو ذكر أمثلة لها ،** من ذلك قوله [٦] : « وَ(المَطَرُ) هُوَ مَاءُ السَّحَابِ ، وَالجَمْعُ (أَمْطَارٌ) ، وَالمَصْدَرُ (المَطْرُ) ، وَلَا نَعْرِفُهُ جَاءَ فِي غَيْرِ الشِّعْرِ » ، وأيضًا قوله [٧] : « ... وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى قَاعِدَةٍ وَهِيَ : أَنَّهُ

---

(١) انظر : ص٨٠١ .

(٢) انظر : ص٦٦٧ .

(٣) انظر : ص٤٥٢ .

(٤) انظر : ص٤٧٠ .

(٥) انظر : ص٤٢٥ ، ٤٥١ ، ٥٥٦ ، ٦٢١ ، ٧٣٣ ، ٧٤٩ .

(٦) انظر : ص٣٠١ .

(٧) انظر : ص٣٥٨ .

مَا اسْتُعْمِلَ مُعَلَّقًا وَمُحَدَّدًا أَدَّى التَّعْلِيقُ إِلَى التَّجْرِيدِ ، وَفِي هَذَا تَفْصِيلٌ ، وَبَسْطُ هَذِهِ القَاعِدَةِ فِي عِلْمِ البَيَانِ » . ونحو ذلك (١).

٧) **لا يخلو الشرح في بعض المواضع من الغموض بسبب السقط أو الاختصار أو التواء العبارة أو استعمال كلمات مبهمة أو نحوها** ، حتى إن الناسخ في بعض الأحيان لَيُدِلُّ بهذا نتيجة عجزه عن قراءة الكلمة أو فهم العبارة (٢) ، من ذلك قوله (٣) : « ... وَإِنْ جُعِلَتْ (أَلَا) بِكَمَالِـهَا مَوْضُوعَةً بِمَعْنىً – غَيْرُ صَالِحٍ تَقْـدِيرُ مَعْنىً مَسْتَقِلٍّ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ أَحَدُ الكَافِلِينَ بِالدَّلَالَةِ – تَعَيَّنَ فِيمَا بَعْدَهَا الرَّفْعُ وَالتَّنْوِينُ » ، وقوله (٤) : « وَ(الْمُسْتَعْجِمُ) السَّاكِتُ، وَإِضَافَتُهُ [إِلَى] (الخَبَرِ) [مَجَازٌ كَقَوْلِكَ :] تَمَلَّكَنِي مَعْرُوفُكَ، وَاقْتَادَنِي عُرْفُكَ »، فما بين الأقواس المعقوفة تكملة يلتئم بها الكلام ، وغير ذلك من المواضع (٥) . وربما لو وُجِدَتْ نسخة أخرى لزال هذا الإشكال ، والله أعلم .

٨) **تكرار شرح بعض الألفاظ في الواردة في الخطب** ، ولعلّي ألتمس له العذر كون حجم هذا المؤلَّف كبيرًا جدًّا ؛ الأمر الذي يصعب معه تذكّر ما أتى عليه المؤلِّف من شرح بعض الألفاظ ، والله أعلم .

(١) انظر : ص٣٦٧ ، ٣٨٠ ، ٥٣٣ ، ٧٤١ ، ٧٧٧ ، ٧٨٤ .

(٢) انظر : ص٢٩١ ، ٦٥٩ .

(٣) انظر : ص٥٤٦ .

(٤) انظر : ص٦٥٨ .

(٥) انظر : ص٢٩٥ ، ٣٤٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٩ ، ٣٨٠ ، ٣٩٢ ، ٣٩٦ ، ٤٠٠ ، ٤٠٨ ، ٤١٦ ، ٤٣٠ ، ٤٣٦ ، ٥٢٣ ، ٥٣١ ، ٥٣٥ ، ٦٣١ ، ٦٤٢ ، ٦٦٧ ، ٦٧٧ ، ٦٨٢ ، ٦٨٤ ، ٦٨٧ ، ٦٨٩ ، ٦٩٠ ، ٧٠١ ، ٧٠٤ ، ٧٠٧ ، ٧٠٨ ، ٧١٣ ، ٧٢٠ ، ٧٥٢ ، ٧٧٢ ، ٧٩٥ ، ٨١٢ ، ٨١٦ ، ٨١٧ .

(المبحث الثالث) : مصادر الكتاب

استفاد ابن هانئ الغرناطي في شرحه للخطب النُّباتية من التراث العلمي الذي خلفه العلماء في شتى المجالات العلمية ، من كتب اللغة والنحو والصرف والأدب والبلاغة والتفسير والحديث والفقه والسيرة النبوية والتاريخ ... وغيرها .

ومن المعلوم أنّ المصادر التي يعتمد عليها المؤلف في شرح كتابٍ ما تبرهن على سعة اطلاعه وعلو ثقافته ، واستيعابه لما خلّفه سلفنا الصالح رحمهم الله ، وهذا ما فعله ابن هانئ ، لذا كان من الصعب جدًّا حصر مصادره في هذا الشرح ، غير أنه بعد النظر والتدقيق تسنى لي معرفة كثير منها بفضل الله عزّ وجل ، فقد صرّح المؤلف ببعضها ، أو بذكر أسماء أصحابها ، واكتفى في بعضها الآخر بقوله : « زَعَمَ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ » ، أو « حَكَى جَمَاعَةٌ مِنْ اللُّغَوِيِّينَ » ، أو « قَدْ قَالَ بَعْضُ البَيَانِيِّينَ » ، أو « قَالَ بَعْضُ مَشَايِخِنَا الأَنْدَلُسِيِّينَ » ، أو « قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا مِنْ المَالِكِيَّةِ » ونحوها ، وقد وُفِّقْتُ – ولله الحمد والمنّة – إلى الوقوف على شيء من ذلك .

ونظرًا لتعدد فنون وأغراض تلك المصادر فإنني ارتأيت أن أصنّفها حسب التخصص العلمي لها ، فأقول وبالله التوفيق :

أولا : مصادره في القراءات والتفسير

ابن هانئ من القراء الذين حفظوا كتاب الله تعالى بقراءاته ، وقد أخذ القراءات عن شيخه **أبي الحسن القَيْجاطي (٧٣٠هـ)** في الأندلس – كما سبق ذكره في مبحث شيوخه – فاستفاد من حفظه لها في الاستشهاد بها في هذا الشرح [١].

---

(١) انظر : ص٢٧١ ، ٢٨٩ ، ٣٩٠ ، ٤٤٠ ، ٤٩٥ ، ٤٩٧ ، ٥٥٥ ، ٥٦٧ ، ٦١١ ، ٦١٩ ، ٦٣٦ ، ٦٧١ ، ٧٢٨ ، ٧٤٩ ، ٧٦٧ ، ٧٩٣ .

أمّا في جانب التفسير فقد صرّح بالاستفادة من أقوال علماء أجلّاء **كأبي الحسن الأخفش (٢١٥هـ)** في موضع [١] . **وابن جرير الطبري (٣١٠هـ)** أيضًا في موضع [٢].

ونقل عن **أبي إسحاق الزجاج (٣١١هـ)** في أكثر من عشرين موضعًا [٣] ، كما أنه أخذ عنه في مواطن دون أن يشير إلى ذلك [٤] ، وكان النقل في أغلب هذه المواضع بواسطة ابن سيدة .

ونقل أيضًا عن **الزمخشري (٥٣٨هـ)** في موضعين [٥].

ثانيًا : مصادره في الحديث وعلومه

إنّ شرح ابن هانئ هذا يزخر بأحاديث رسول الله ﷺ والآثار ، وبالرجوع لتخريج هذه الأحاديث من مظانّها ظهر لي أنه اعتمد في الدرجة الأولى – وإن كان لم يصرّح به في الشرح – على **موطأ الإمام مالك (١٩٧هـ)** ، ولا غرابة في ذلك ؛ لأنه كما عرفنا كان يحفظه عن ظهر قلب [٦].

كذلك استفاد من غيره في الاستشهاد بالحديث ، وسأكتفي بذكر الكتب التي صرّح بالاستفادة منها ، أو التي تفرّدت برواية لم أقف عليها في غيرها ، مما يدلّ على أنه قد اطّلع عليها وأفاد منها ، من ذلك :

- **صحيح البخاري (٢٥٦هـ)** ، وقد أورد في الشرح حديثًا واحدًا بروايته [٧].

---

(١) انظر : ص٨٣٢ .

(٢) انظر : ص٧٥٢ .

(٣) انظر فهرس الأعلام ص١٠١١ .

(٤) انظر : ص٤٣٣ ، ٧٠٦ ، ٧٢٢ ، ٧٦٩ ، ٧٨٧ ، ٧٩٩ ، ٨٢٠ ، ٨٢٩ .

(٥) انظر : ص٥٢٥ ، ٦٩٠ .

(٦) انظر : ص٢٨٦ ، ٣٣٤ ، ٣٥٨ ، ٣٧٧ ، ٤٢٩ ، ٤٥٠ ، ٤٨٥ ، ٥٣٢ ، ٥٦٥ ، ٦٧٤ ، ٧١٢ ، ٧٣٨ ، ٧٥٩ .

(٧) انظر : ص٥٥٧ .

- كذلك نقل عن **صحيح مسلم (٢٦١هـ)** ، وقد صرّح بذلك [١] ، كما أورد في شرحه بروايته ثلاثة أحاديث [٢].
- وأخذ عن **ابن ماجه (٢٧٣هـ)** بروايته في موضع [٣].
- كما صرّح بالنقل عن **أبي داود (٢٧٥هـ)** في موضعين [٤].
- كذلك نقل عن **الترمذي (٢٧٩هـ)** في موضعين نصَّ عليهما [٥] ، وأورد في الشرح حديثين بروايته [٦].
- وصرّح بنقله عن **النسائي (٣٠٣هـ)** في موضع [٧] ، وأورد بروايته حديثين [٨].
- ونصّ على استفادته من **القاضي عياض (٥٤٤هـ)** في موضعين [٩].

وقد تبيّن لي أنه استفاد من غير هذه المصادر: **كمسند الشهاب للقُضاعي (٤٥٤هـ)** [١٠] ، **وابن العربي (٥٤٣هـ)** [١١] .

ثالثًا : مصادره في الفقه وأصوله

لم يذكر ابن هانئ في شرحه المصادر التي استفاد منها في الفقه المالكي عند تعرّضه للحديث

(١) انظر : ص٤٢٧ ، ٦٦٦ .

(٢) انظر : ص٢٨٧ ، ٤٢٧ ، ٥٦٤ .

(٣) انظر : ص٣٨٧ .

(٤) انظر : ص٤٢٧ ، ٧٢٩ .

(٥) انظر : ص٤٢٧ .

(٦) انظر : ص٥٦٤ ، ٥٦٧ .

(٧) انظر : ص٤٢٧ .

(٨) انظر : ص٣٨٧ ، ٤٢٩ .

(٩) انظر : ص٤٥٨ ، ٧٤٠ .

(١٠) انظر : ص٤٣٧ .

(١١) انظر : ص٤٤٧ .

عن بعض المسائل الفقهية ، غير أنني تمكنتُ من الوقوف على أحد أهمّ هذه المصادر وهو **(موطأ الإمام مالك ١٩٧هـ)** ، فقد أفاد منه في موضع واحد بنصّه في مسألة غلق الرهن [١].

كما لا أستبعد أن يكون كتاب **(التمهيد لابن عبد البر ٤٦٣هـ)** من مصادره في المذهب المالكي ؛ وبخاصة إذا علمنا أنّ الرجل له عناية فائقة بالموطأ ، فضلًا عن أنه من الأعلام المشهورين بالأندلس وكتبه نالت حظوة عند علمائها .

وأكاد أجزم أنه استفاد أيضًا في هذا المجال من **(أحكام القرآن لابن العربي ٥٤٣هـ)** ؛ كما ظهر لي من خلال الحديث عن مسألة حكم أخذ آل النبي ﷺ الصدقة [٢] ، يقوّي هذا نقله عنه حديثًا بروايته لم أقف عليه عند غيره كما ذكرتُ من قبل .

رابعًا : مصادره في اللغة

١) (ابن السكِّيت ٢٤٤هـ) :

وقد أخذ عنه في موضعين صرّح في أحدهما بالنقل عنه ، وكلا القولين في كتابه (إصلاح المنطق) [٣].

٢) (ثعلب ٢٩١هـ) :

صرّح بالنقل عنه في موضعين ، وقد وجدت ما نقله في كتابه (الفصيح) ، دون أن يشير إلى ذلك [٤].

---

(١) انظر : ص٥٩١ .

(٢) انظر : ص٣٨٠ .

(٣) انظر : ص٣١٣ ، ٤٠٩

(٤) انظر : ص٢٦٧ ، ٤٥٢ .

٣) (ابن جني ٣٩٢هـ) :

نقل عنه ابن هانئ في عشرة مواضع ، وبالرجوع إلى كتب ابن جني اتضح لي أنّ أغلب معلوماته في شرحه استقاها من كتابه (الخصائص) ، وقد صرّح بذلك في موضعين من تلك المواضع العشرة [١].

٤) (ابن سيدة ٤٥٨هـ) :

يعدّ ابن سيدة المصدر الأساسي من مصادر اللغة الذي استقى منه ابن هانئ واعتمد عليه ، ممثّلًا ذلك في كتابه (المحكم والمحيط الأعظم) ، فقد اعتمد عليه المؤلف اعتمادًا كبيرًا في شرح ألفاظ الخطب ، وينقل عنه كثيرًا بشيء من التصرّف دون إشارة أو عزو إلا ما ندر ، وهو جانب لا أجد لابن هانئ فيه عذرًا إلا القول بأنّ كثرة اطلاعه على هذا الكتاب ومداومة قراءته قد ثبّتا في ذهنه تلك المعلومات ، خصوصًا إذا علمنا أنّ ابن سيدة كان من أشهر علماء اللغة في بلاد الأندلس ، وكتبه كانت لها حظوة عند علمائها وطلبة العلم .

وقد صرّح المؤلف بالنقل عنه في اثني عشر موضعًا [٢] ، ونجده يعقّب عليه في كثير من القضايا اللغوية التي يتناولها بأسلوب العالم الفاضل المتأدب ، غير مصرّح باسمه بل رامزًا له بعبارات مثل : (حكى بعضهم) ، (وقد نقله بعضهم) ، (وتأوّل له بعضهم) ، (وذهب بعضهم) ، (نقله عنه بعض اللغويين) ، كل ذلك كان يقصد فيه ابن سيدة [٣].

٥) (أبو البقاء العُكْبَري ٦١٦هـ) :

ورد ذكر هذا العالم الجليل في ثنايا الشرح في أربعة مواضع [٤] ، ولم ينبئنا ابن هانئ بالمصدر الذي أخذ عنه هذه الآراء واستفاد منه ، لكن من خلال موازنتي بين شرحيْ الخطب لأبي

---

(١) انظر : ص٣٥٩ ، ٣٨٦ ، ٤٦٧ ، ٥٣٨ ، ٥٤٠ ، ٥٤٩ ، ٤٧١ ، ٦٣٥ ، ٦٣٧ ، ٦٩٠ .

(٢) انظر : ص٣٩٢ ، ٤١١ ، ٤١٣ ، ٥٢٢ ، ٥٤٥ ، ٦١٩ ، ٦٨٠ ، ٧٦١ ، ٧٧٢ ، ٧٧٧ ، ٧٩٩ ، ٨٣١ .

(٣) انظر : ص٤٥١ ، ٥٥٥ ، ٦٣٥ ، ٦٣٨ ، ٧١٤ ، ٧٥٢ ، ٧٦٩ ، ٧٨٣ ، ٨٢١ ، ٨٣١ .

(٤) انظر : ص٦٨٤ ، ٦٩٣ ، ٧١١ ، ٧٣٧ .

البقاء وابن هانئ تبيّن لي أنّ هذه الآراء منقولة عن شرح أبي البقاء لخطب ابن نُباتة ، بل قد ظهر لي أنه نقل عنه في أكثر من ثلاثين موضعًا دون أن يفصح عن ذلك ، مما يدلّ على أنه كان أحد مصادره اللغوية في هذا الشرح [١].

٦) (ابن الحاجب ٦٤٦هـ) :

وقد أفاد ابن هانئ منه في موضع واحدٍ فقط في مسألة الحمد والشكر [٢].

خامسًا : مصادره في النحو والصرف

١) (سيبويه ١٨٠هـ) :

يعدّ (كتاب سيبويه) مصدرًا رئيسًا للنحاة في العصور المتعاقبة ، ومن هنا نجد آراء سيبويه وأقواله وحكاياته على امتداد أغلب صفحات هذا الشرح ومسائله ، مما يبرهن على إحاطة المؤلف بـ(كتاب سيبويه) وإدراكه لقضاياه . وقد صرّح ابن هانئ بذكر سيبويه في مواضع كثيرة لا تقلّ عن ستين موضعًا [٣].

٢) (أبو العباس المبرد ٢٨٥هـ) :

أورده في شرحه في ثلاثة مواضع [٤] ، ولا أستطيع القول بأنه نقل عنه مباشرة من كتابه (المقتضب) أو غيره .

---

(١) انظر : ص٢٩١ ، ٣٩٧ ، ٤٠٥ ، ٤٢٢ ، ٤٤١ ، ٤٥٣ ، ٤٥٧ ، ٤٦٢ ، ٤٦٥ ، ٤٦٩ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٨٢ ، ٤٨٩ ، ٥٠٩ ، ٥٢٤ ، ٥٥٦ ، ٦٠٢ ، ٦٠٦ ، ٦٢١ ، ٦٢٩ ، ٦٤٦ ، ٦٤٨ ، ٦٦٨ ، ٧١٦ ، ٧١٧ ، ٧١٨ ، ٧٢٠ ، ٧٤٨ ، ٧٧١، ٧٧٤ ، ٧٩٥ ، ٧٩٦ ، ٨٠٤ ، ٨١٠ ، ٨٢٩ .

(٢) انظر : ص٢٧٤ .

(٣) انظر فهرس الأعلام ص١٠١٢ .

(٤) انظر : ص٤٢٨ ، ٦٠٢ ، ٨٢١ .

٣) (الزجاجي ٣٤٠هـ) :

وقـد صرّح ابن هانئ بذكر أبي القاسم الزجاجي وبكتابه (الـجُمَل فـي النحو) في موضع واحد [١].

٤) (أبو علي الفارسي ٣٧٧هـ) :

جاء ذكره في هذا الشرح في أكثر من خمسة عشر موضعًا [٢] ، ولم يصرّح باسم الكتب التي استفاد منها سوى كتاب (التذكرة) في موضعين [٣].

٥) (الأعلم الشنتمري ٤٧٦هـ) :

وقد ورد ذكره في الشرح مرة واحدة في مسألة إعرابية [٤].

٦) (ابن مالك ٦٧٢هـ) :

لم يصرّح ابن هانئ في شرحه بأنه استفاد من أيّ كتاب من كتب ابن مالك ، ولكن بالنظر في بعض المسائل التي تعرّض لها ابن هانئ في الشرح ؛ تبيّن لي أنه قد عوّل على آراء ابن مالك في عدة مواضع ، وبخاصة كتابه (شرح التسهيل) ، فقد كان أثره واضحًا في شرحه [٥] ، وليس مرادي هنا إحصاء الأماكن التي تأثر فيها ابن هانئ بابن مالك ؛ وإنما القصد التمثيل لا الحصر.

٧) (ابن أبي الربيع ٦٨٨هـ) :

من الأسماء التي ظهرت فـي هذا الشرح اسم ابن أبي الربيع الإشبيلي ، فقد أورده ابن هانئ

(١) انظر : ص٨١٩ .

(٢) انظر فهرس الأعلام ص١٠١٦ .

(٣) انظر : ص٤٧٧ ، ٥٦١ .

(٤) انظر : ص٢٧٠ .

(٥) انظر : ص٢٧٧ ، ٢٩١ ، ٣٢٢ ، ٣٧٦ ، ٤٢٤ ، ٤٢٦ ، ٤٧٨ ، ٤٩٥ ، ٥٠٢ ، ٥٢٥ ، ٦٠٢ .

في موضع واحد ، مصرِّحًا بالمصدر الذي استقى منه رأيه ، وهو كتاب (القوانين) ، وهو اختصار اسمه : (الملخص في ضبط قوانين العربية) [١] ، كذلك لا أستبعد أن يكون قد استفاد من كتبه الأخرى وبخاصة (البسيط في شرح جمل الزجاجي) ، فقد وقفت على مسألة في الشرح تتفق وتفصيلاتها مع ما ذكره ابن ابي الربيع فيه[٢].

٨) (أبو حيَّان ٧٤٥هـ) :

وهو من شيوخه الذين تتلمذ عليهم في مصر ، ومن البدهي أنه استفاد منه في علوم العربية وغيرها ، وقد ورد ذكره في موضع واحد في الشرح [٣].

وفي الحقيقة لم يقتصر ابن هانئ على الاستفادة منه في هذا الموضع فقط ، فمن خلال القراءة في هذا الشرح والوقوف عند مسائله اتضح لي أنه استفاد منه في غير ما موطن ، وبالرجوع إلى كتب أبي حيّان أكاد أجزم أنّ المصدر الرئيس – والله أعلم – الذي استفاد منه هو كتاب (ارتشاف الضرب) ، وهذا لا يعني أنه لم يكن على اطلاع على كتبه الأخرى الكثيرة في هذا الميدان ، غير أنّ هناك بعض المسائل من واقع الشرح تقرّب ظنِّي من كون (ارتشاف الضرب) هو مصدره ولا تقطع بذلك [٤].

سادسًا : مصادره في البلاغة

إنّ الناظر في هذا الشرح وما حواه من مسائل بلاغية كثيرة جدًّا ؛ ليخيّل له أنه يقرأ في كتاب بلاغي صِرْف [٥].

---

(١) انظر : ص٤٣٨ .

(٢) انظر : ص٣٦٠ .

(٣) انظر : ص٥٥٨ .

(٤) انظر : ص٣٨٠ ، ٥٥٠ ، ٥٦٠ ، ٨١٣ ، ٨٤٥ .

(٥) انظر فهرس المسائل البلاغية ص٩٦٨ .

وقد بذلت جهدًا واسعًا قدر استطاعتي كي أظفر بالمصادر التي استفاد منها ابن هانئ في شرحه للقضايا والمصطلحات البلاغية ، لكنّ هذا الجهد باء بالفشل ولم يُكتب له النجاح ؛ إذْ لم يصرّح ابن هانئ باسم كتاب من كتب البلاغة أو عَلَمٍ من أعلامها غير (**حازم القَرْطاجَنِّي ٦٨٤هـ**) في أربعة مواضع [1] ، ولا أدري! أكان ينقل عنه مباشرة أم بواسطة؟ ؛ لأنني لم أتمكن من الوقوف على آرائه تلك فيما بين يدي من المصادر ، ما عدا الموضع الأخير فقد منَّ الله عليَّ بالوقوف عليه في كتابه (منهاج البلغاء) .

سابعًا : مصادره في الأدب

أفاد ابن هانئ من تراث الأمة الأدبي من شعر ونثر ، ومن الكتب المؤلفة في ذلك ، فكان مولعًا بحفظ القصائد والأشعار ، والمتأمل في هذا الشرح يُبْهِرُه هذا الكمّ الهائل من الأبيات الشعرية ، مما يدلّ على سعة حفظه للأدب واطّلاعه على الشعر العربي ، كيف لا ، وقد قال عنه ابن حجر : « وكان محفوظه من القصائد والشواهد كثيرًا جدًّا » [2] ، وسأكتفي بذكر أهم المصادر التي أفاد منها في شرحه :

١) (أبو علي القالي ٣٥٦هـ) :

ولم يصرّح به ابن هانئ ، لكنني تتبعت الأماكن التي استفاد منها ابن هانئ من كتاب (الأمالي) ، فوجدتها أكثر من خمسة عشر موضعًا ، كلها تدور في فلك الشعر ، أكّد ذلك عندي تفرّده ببعض الروايات التي لم أقف عليها عندي غيره [3].

---

(١) انظر : ص٣٠٧ ، ٣٢٥ ، ٣٣٦ ، ٧٠٤ .

(٢) انظر : الدرر الكامنة ١/ ٣٨٠ .

(٣) انظر : ص٢٨٨ ، ٣٠٦ ، ٣٠٩ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٤٠٦ ، ٤٦٥ ، ٤٨٩ ، ٥١٦ ، ٥٣٥ ، ٥٧٠ ، ٥٧٧ ، ٦٤١ ، ٧١٤ ، ٧٤٤ .

٢) (أبو العلاء المعري ٤٤٩هـ) :

صرّح بذكره ابن هانئ في ثمانية مواضع [١] ، وقد أفصح في الموضع الخامس منها بديوانه (اللزوميَّات) ، باعتباره أحد مصادره الأدبية في الشرح .

والحق أنّ ابن هانئ أخذ عنه أبياتًا في مواضع كثيرة لـم يشر إليها ، وقد قمت بتخريج جزء كبير منها من ديوانه (سقط الزند) [٢].

٣) (أبو إسحاق الإلبيري ٤٦٠هـ) :

وقد ذكره في موضع واحد مستشهدًا بشعره [٣].

٤) (أبو عبد الله بن أبي الخِصَال ٥٤٠هـ) :

وقد صرّح به في موضع واحد أورد فيه بيتين من قصيدته المسمّاة (معراج المناقب ومنهاج الحسب الثاقب) [٤].

٥) (ابن الخرَّاط الأندلسي ٥٨١هـ) :

نقل عنه ابن هانئ في أربعة مواضع ولم يصرّح به [٥] ، وبالرجوع إلى كتابه (العاقبة في ذكر الموت) ، وجدت ما استشهد به ابن هانئ من أشعار فيه ، لم أتمكن من الوقوف عليها في غير هذا الكتاب ، مما يؤكد أنه أحد مصادره في هذا الميدان .

٦) (أبو عبد الله بن حُبَيْش الأندلسي ٥٨٤هـ) :

صرّح باسمه فـي موضع واحد ، نقل عنه بعض أبيات التسميط للقصيدة الـخِصَاليَّة آنفـة

---

(١) انظر : ص٣١٧ ، ٣٦١ ، ٤٣٥ ، ٤٥٩ ، ٥٧٩ ، ٥٨٣ ، ٦٥٣ .

(٢) انظر فهرس الشعر للوقوف عليها ص٨٨٦ .

(٣) انظر : ص٦١٣ .

(٤) انظر : ص٧٠٤ .

(٥) انظر : ص٣٠٧ ، ٣١٨ ، ٤٨٢ ، ٥٠٣ .

الذكر [١].

ثامنًا : مصادره في السيرة والتاريخ

مرَّ بنا أنّ ابن هانئ كان يستحضر غالب (**سيرة ابن هشام ٢١٨هـ**) فيما رواه ابن حجر ، ومع ذلك لم يصرّح ابن هانئ بابن هشام ولا بكتابه (السيرة النبوية) في شرحه ، مع أنه استفاد منه استفادة كبيرة في سرد الأحداث والأشعار ، وإن كان الأغلب في مجال الشعر ، وسوف أشير إلى بعض أرقام الصفحات التي تؤكِّد هذا [٢].

ولم تتوقف استفادته في هذا المجال على الكتاب المشار إليه ، بل تعدّته إلى كتب أخرى في استقاء المعلومة ، وقد توصلت بفضل الله إلى معرفتها بعد نظر ، ولا أظنّ أنها ستحيد عنها ؛ أقول هذا لأنني وجدت تشابهًا كبيرًا بين ما أورده ابن هانئ في الشرح وبينها ، بل إنّ بعضها قد تفرَّد برواية لم أقف عليها عند غيره ، وإليك هذه المصادر وسرد الصفحات :

(**وقعة صفين لنصر بن مزاحم ٢١٢هـ**) [٣] ، و(**الفتوح لابن أعثم الكوفي ٣١٤هـ**) [٤] ، و(**مروج الذهب للمسعودي ٣٤٦هـ**) [٥] ، و(**الاستيعاب لابن عبد البر ٤٦٣هـ**) [٦] ، و(**تاريخ دمشق لابن عساكر ٥٧٢هـ**) [٧] ، و(**الاكتفاء للكَلاعي ٦٣٤هـ**) [٨] ، و(**الإحاطة في أخبار غرناطة لابن الخطيب ٧٧٦هـ**) [٩].

---

(١) انظر : ص٧٠٥ .

(٢) انظر : ص٣٣٩-٣٤٥ ، ٣٤٧ ، ٣٥٣ ، ٣٨٥ ، ٣٩٨ ، ٤١١ ، ٤٣١ ، ٤٣٩ ، ٥٧٥ ، ٦٢٧ ، ٦٦١ ، ٧٠٢ .

(٣) انظر : ص٦٨١ .

(٤) انظر : ص٣٦٤ ، ٧٢٤ ، ٧٥٩ .

(٥) انظر : ص٤٣٣ ، ٤٩٦ .

(٦) انظر : ص٣٥٦ ، ٤٠٤ ، ٤٠٨ ، ٤٨٤ ، ٦٧٦ ، ٦٨٤ .

(٧) انظر : ص٣٤٧ ، ٣٦٤ ، ٦٦٧ ، ٨٣٤ .

(٨) انظر : ص٣٢٧ ، ٥٢٨ ، ٧٠٤ .

(٩) انظر : ص٦١٠ .

تاسعًا : أعلام مجهولون ورد ذكرهم في الشرح

١) (ابن الشاهد) :

صرّح به ابن هانئ في شرحه في اثنين وثمانين موضعًا [١] ، وقد استفاد منه ابن هانئ في مجال اللغة والنحو والصرف والبلاغة وغيرها ، مما يدلّ على أنّ الرجل يملك عقليَّة ضخمة ، والعجيب في الأمر أنّ ابن هانئ في جميع المواضع التي يستشهد فيها بكلامه وآرائه يذكره بلفظ واحد هو (ابن الشاهد) ، وكأنّ الرجل شخصية مشهورة معروفة لدينا ، كشهرة (سيبويه وابن مالك وأبي حيّان وغيرهم) .

وقد بحثت جاهدًا في كتب التراجم وسألت بعض الأساتذة المختصين واستعملت خدمة البحث الإلكترونية على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) ، لكنّ جميع هذه المحاولات فشلت فلم أظفر بشيء ولم أجد من يعرفه .

وقد أفرد الدكتور بندر الشمري في دراسته عند تحقيقه لشرح الألفية للمؤلف فصلًا عن (ابن الشاهد) ، أسهب في الحديث عنه ، وتوصّل من خلال بعض الأدلة التي ذكرها إلى الفترة الزمانية التي عاش فيها (ابن الشاهد) ، إذْ قال : « فإنّ الفترة الزمانية التي نرجِّح أنّ (ابن الشاهد) عاش فيها في قرابة الثمانين عامًا يصعب تحديد بدايتها ونهايتها ، لكنّها بالتأكيد تقع بين وفاة (ابن مالك) عام ٦٧٢هـ ، ووفاة (ابن هانئ) عام ٧٧١هـ ، والله أعلم » [٢].

هذا وقد ظهر لي أنّ ابن الشاهد يُعدُّ أحد شرّاح الخطب النُّباتية ، والذي جعلني أقول بذلك ما ينقله ابن هانئ عنه أثناء شرحه لبعض ألفاظ الخطب ، مما يدل دلالة أكيدة على أنه قد ألّف كتابًا في شرح هذه الخطب ، وإليك بعض المواضع التي تبيّن ذلك :

---

(١) انظر فهرس الأعلام ص١٠٠٠ .

(٢) انظر : شرح الألفية لابن هانئ القسم الثاني ١/ ١٣٦ .

- قال ابن هانئ : (((تَوْفِيقُ) اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَنَا هُوَ إِلْـهَامُنَا لِفِعْلِ مَا يُقَرِّبُ مِنْ رِضَاهُ وَاجْتِنَابِ مَا يُبَعِّدُ مِنْهُ ، وَهِدَايَتُنَا إِلَى ذَلِكَ ، وَالإِعَانَةُ . بِهَذِهِ الثَّلَاثَةِ فَسَّرَهُ ابْنُ الشَّاهِدِ))[١].

- وقال : ((وَ(أَقَامَ) هُنَا بِمَعْنَى : صَيَّرَ ، نَصَّ عَلَى ذَلِكَ ابْنُ الشَّاهِدِ))[٢].

- ويقول : ((وَ(الجَرَائِدُ) جَمْعُ (جَرِيدَةٍ) ... قَالَ ابْنُ الشَّاهِدِ : « (الجَرِيدَةُ) عِبَارَةٌ عَمَّا يُحْصَى فِيهِ مِنْ الصُّحُفِ وَالأَوْرَاقِ ، لَفْظٌ مُوَلَّدٌ لَا أَعْلَمُهُ عَنْ العَرَبِ ، وَاشْتِقَاقُهُ مِنْ (تَجْرِيدِ الشَّيْءِ) ، وَأَصْلُهُ : التَّقْشِيرُ ، وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ فِي الإِخْلَاصِ وَالتَّمْيِيزِ إِمَّا عَلَى جِهَةِ الإِضَافَةِ أَوْ التَّوَسُّعِ » . انْتَهَى كَلَامُهُ))[٣].

- ويقول أيضًا : ((وَ(الحَشْرَجَةُ) امْتِلَاءُ الصَّدْرِ بِمَا يَخْرُجُ عِنْدَ قَبْضِ الرُّوحِ . قَالَ ابْنُ الشَّاهِدِ : « وَأَصْلُهُ مِنْ (حَشْرَجَ) إِذَا رَدَّدَ صَوْتَ النَّفَسِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُخْرِجَهُ بِلِسَانِهِ »))[٤] . وغيرها من المواضع[٥].

٢) (ابن مشرّف) :

ورد ذكر هذا العالم في اثني عشر موضعًا[٦] ، أفاد منه ابن هانئ في مجال اللغة والنحو ، ولا أعرف عنه شيئًا سوى أنه من أهل الأندلس كما صرّح ابن هانئ في أحد المواضع ، إذْ قال :

---

(١) انظر : ص٤٣٤ .

(٢) انظر : ص٦٧٧ .

(٣) انظر : ص٦٨٤ .

(٤) انظر : ص٧٩٦ .

(٥) انظر : ص٤١١ ، ٤١٦ ، ٤٥٣ ، ٤٥٨ ، ٥١٣ ، ٥٢٠ ، ٥٢٢ ، ٥٢٤ ، ٥٢٦ ، ٥٦٧ ، ٥٦٩ ، ٥٨٨ ، ٥٩٩ ، ٦١٥ ، ٦٣٥ ، ٦٤٢ ، ٦٤٩ ، ٦٥٧ ، ٦٦٠ ، ٦٦١ ، ٦٦٩ ، ٦٧٥ ، ٦٨٧ ، ٧٠١ ، ٧١٠ ، ٧٣٣ ، ٧٤٨ ، ٧٥٠ ، ٧٥٢ ، ٧٦٦، ٧٩٤ ، ٧٩٦ ، ٧٩٩ ، ٨٠١ ، ٨١٤ ، ٨١٥ ، ٨٢٩ ، ٩٣١ ، ٨٣٣ ، ٨٣٥ ، ٨٣٨ ، ٨٤٣ ، ٨٤٦ .

(٦) انظر فهرس الأعلام ص١٠٠٢ .

« وَاخْتَارَ هَذَا الوَجْهَ ابْنُ مُشَرَّفٍ الأَنْدَلُسِيُّ »(١).

وقد تبيّن لي أيضًا من خلال الشرح أنّ ابن مشرّف قد صنّف هو الآخر كتابًا في شرح الخطب النُّباتية ، إذْ كان ابن هانئ أيضًا يذكر له أقوالًا وآراءً عند تعرّضه بالشرح لبعض ألفاظ الخطب ، وهي دلائل قويّة ساعدتني على الجزم بذلك ، فمن هذه المواضع :

- قال ابن هانئ : ((وَ(**الشُّبْهَةُ**) مَا اقْتَضَى أَمْرًا سُئِلَ عَنْهُ عِنْدَ التَّأَمُّلِ وَالتَّحْقِيقِ ... وَفَسَّرَهَا ابْنُ مُشَرَّفٍ بِالتَّخْلِيطِ . قَالَ : « وَفِعْلُهَا لَمْ يُسْتَعْمَلْ إِلَّا مَزِيدًا ، يُقَالُ : (شُبِّهَ عَلَيْهِ) إِذَا خَلَّطَ »))(٢).

- وقال : ((وَ(**النِّدُّ**) وَ(**الكُفْؤُ**) وَ(المِثْلُ) بِمَعْنًى وَاحِدٍ ، هَكَذَا قَالَ ابْنُ مُشَرَّفٍ))(٣).

- ويقول : ((وَمِمَّا يَتَعَلَّقُ بِهَذَا الفَصْلِ مِنْ الإِعْرَابِ : إِعْرَابُ مَوْضِعِ « **لَا تُشْفِقُون** » ، وَالأَظْهَرُ أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الحَالِ ... وَوَقَعَ لِابْنِ مُشَرَّفٍ أَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ الخَبَرِ المُتَعَلِّقِ بِهِ المُفْضِي إِلَى الضَّمِيرِ ، وَفِيهِ نَظَرٌ))(٤).

- ويقول أيضًا : ((وَ(**فَقْدُ** الشَّيْءِ) الرُّزْءُ بِهِ ، بِهَذَا فَسَّرَهُ ابْنُ مُشَرَّفٍ . قَالَ : « وَالرُّزْءُ بِالشَّيْءِ يَتَفَاوَتُ عَلَى حَسَبِ الحَالَاتِ وَالمَرَاتِبِ فِي النَّفْعِ أَوْ فِي الانْتِفَاعِ »))(٥) . وغير ذلك(٦).

---

(١) انظر : ص٤٧٠ .

(٢) انظر : ص٤٥٣ .

(٣) انظر : ص٥٢٠ .

(٤) انظر : ص٧٣٣ .

(٥) انظر : ص٨٠١ .

(٦) انظر : ص٧٦٦ ، ٨١٠ ، ٨٢١ ، ٨٣٧ ، ٨٤٧ .

٣) (المشبِّب اليمني) :

ذكره ابن هانئ في موضعين [١] ، والموضعان يدلّان على أنه استفاد منه في مجال اللغة من خلال الشعر ، ولا أعرف عنه شيئًا .

٤) (ابن وَثِيمة) :

لم يكن في التعرّف عليه بأحسن حظًّا من سابقيه ، وقد صرّح به في موضع واحد [٢] ، والموضع أيضًا يدلّ على أنه استفاد منه لغويًّا .

(المبحث الرابع) : موازنة بين شرح ابن هانئ وبين شرح العُكْبَري

قبل الشروع في خوض هذا المبحث رأيت أنه من الجدير أن أذكر في إشارة موجزة ترجمةً لأبي البقاء العُكْبَري تكون مدخلًا لما نحن فيه ، فأقول :

هو [٣] الإمام محبّ الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين ، أبو البقاء ، العُكْبَرِيُّ الأصل ، البغداديُّ المولد والدار ، الحنبليُّ المذهب .

ولد ببغداد في حدود سنة (٥٣٨هـ) ، وأضرّ في صباه بالجدري ، وقضّى حياته كفيفًا ، منصرفًا إلى العلم ، وقد تلقاه عن جماعة من أشهر علماء عصره الذين لهم تمكّن واطّلاع واسع في علوم متعددة ، من هؤلاء : (إبراهيم بن دينار ٥٥٦هـ) ، و(ابن الخشّاب ٥٦٧هـ) ، و(ابن عساكر ٥٧٢هـ) ، و(أبو زُرْعة طاهر بن محمد ٥٩٦هـ) وغيرهم ، كما قرأ على أبي البقاء كثير

(١) انظر : ص٤٨٣ ، ٥٨٢ .

(٢) انظر : ص٢٦٨ .

(٣) انظر في ترجمته : إنباه الرواة ٢/ ١١٦ ، ووفيات الأعيان ٣/ ١٠٠ ، وسير أعلام النبلاء ٢٢/ ٩١ ، ونكْت الهِمْيان ص١٧٨ ، وبغية الوعاة ٢/ ٣٨ ، وشذرات الذهب ٥/ ٦٧ ، والأعلام ٤/ ٨٠ .

من التلاميذ من أشهرهم : (ياقوت الحموي ٦٢٦هـ) ، و(ابن أبي الحديد ٦٥٥هـ) ، و(علي بن عَدلان ٦٦٦هـ) وغيرهم [١].

وقد اتفقت المصادر على أنه توفي سنة (٦١٦هـ) ببغداد ، مخلِّفًا وراءه ثروة طائلة من المؤلفات في مختلف صنوف العلم والمعرفة ، منها ما هو مطبوع وأفاد منه كثيرٌ من العلماء وطلبة العلم ، ومنها ما هو قابعٌ في زوايا المكتبات في أنحاء العالم ينتظر أيديًا أمينة تنفض عنه الغبار وتخرجه إلى النور ، ومنها ما هو مفقودٌ لم يصل إلى أسماعنا إلا اسم الكتاب . من أشهرها : التبيان في إعراب القرآن ، وإعراب الحديث النبويّ ، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، واللباب في علل البناء والإعراب ... وغيرها .

ومن جملة هذه المؤلفات كتابه : (شرح خطب ابن نُباتة) ، وهو الكتاب الذي سوف أتناوله في هذا المبحث لعقد موازنة بينه وبين شرح ابن هانئ في الخطب المشتركة في شرحهما ، وذلك في الجزء الذي أقوم بتحقيقه .

فقد حظيت خطب ابن نُباتة – كما مرّ في التمهيد – بشهرة واسعة في تلك الحقبة جعلتها موضع اهتمام كثير من العلماء وعنايتهم ، حفظًا واقتباسًا وشرحًا ، حتى بلغ عدد شروحها وما له عُلْقَةٌ بها فيما تيسّر لي جمعه ومعرفته خمسة عشر كتابًا ، مابين مطبوع ومخطوط ومفقود .

وحتى نتبيّن مكانة شرح ابن هانئ من هذه الشروح لا بدّ من عقد موازنة بينه وبينها ، وقد اخترت لذلك (شرح أبي البقاء العُكْبَري) ، وسبب اختياري له عدّة أمور : لم أجد من جملة تلك الشروحات سوى ثلاثة : (شرح أبي البقاء العُكْبَري ٦١٦هـ) ، و(شرح طاهر الجزائري ١٣٣٨هـ) ، و(شرح ياسر المقداد « معاصر ») .

---

(١) انظر : معجم البلدان ٤/ ١٤٢ ، ووفيات الأعيان ٧/ ٣٤٢ ، وبغية الوعاة ٢/ ١٧٩ .

أمّا الأخيران فصرفتُ نظري عنهما ؛ لأنّ الأخير ينقل عن الشرح الذي قبله ، وأمّا الثاني فلتأخر زمان مؤلِّفه ، أمرٌ آخر أنه بالرجوع إلى هذا الشرح نجده يشرح غريب الخطب بأسلوب تعليمي سهل ، اتبع فيه طريقة التعليق في الهامش أسفل الصفحة ، ويكاد يخلو من الشواهد وأقوال العلماء إلا فيما ندر ، مما جعلني أيضًا أبعده عن هذه الموازنة .

لهذا لم يتبقَّ أمامي غير الأوّل فاخترته ، وساعدني في ذلك أمران : الأوّل قرب عصر مؤلِّفه من العصر الذي عاش فيه ابن هانئ . الثاني أني وجدت ابن هانئ قد استفاد منه في مواضع كثيرة في شرحه ونقل عنه .

وللحصول على نتائج علمية دقيقة لهذه الموازنة ؛ لا بدّ من الوقوف موقف الحياد من كلا الطرفين ، وعدم التحيز إلى أحدهما ، وتتضح الموازنة بين الشرحين في النقاط الآتية :

- فقد تقيّد كلٌّ منهما بترتيب الخطب وفق ما جاءت عليه في الديوان وسار عليه في الشرح .
- افتتح أبو البقاء العُكْبَرِي شرحه بمقدمة ذكر فيها الدافع وراء تأليف هذا الشرح ، وضمّنها ذِكْر إسناده في حفظه لخطب ابن نُباتة ، ثمّ تعريفًا مقتضبًا في حدود ستة أسطر بابن نُباتة والخطب . في حين نجد أنّ ابن هانئ الأندلسي قد باشر شرح ألفاظ الخطب دون أن يحذو حذو أبي البقاء في وضع مقدمة لهذا العمل .
- أمّا من حيث النصّ فقد كانت عبارات الخطب وألفاظها ظاهرة في شرحهما ، غير أنّ ابن هانئ كان يورد جزءًا من الخطبة ، ثمّ يبدأ في شرحه متّبعًا الطريقة المألوفة في شرح المتون ، بحيث يكون المتن مفصولًا عن الشرح ومميَّزًا عنه ، وهذه منقبة حسنة تقرّب بين المتن والشرح ، حتى إذا فرغ من شرح هذا الجزء أعقبه بذكر ما فيه من جهة الإعراب والبديع مما يتأكد ذكره . في حين كان أبو البقاء يذكر الخطبة برقمها ثمّ يشرع

في شرح ألفاظها حتى ينتهي منها ، ثمّ يأتي بعد ذلك إلى الخطبة التي تليها ويصنع الأمر نفسه ... وهكذا .

- من خلال قراءتي في الشرحين وتتبّعي للألفاظ المشروحة فيهما تبيّن لي أنّ ابن هانئ قصد بشرحه تفسير كلمات ابن نُباتة في خطبه كلمة كلمة . أمّا أبو البقاء فكأنه إنما أراد الاقتصار على ما احتاج منها إلى بيان وإيضاح .
- توسّع ابن هانئ في شرحه توسّعًا كبيرًا ، فكان له طول نفس في الشرح والتحليل وذكر التقسيمات والخلافات . في حين نجد أبا البقاء جاء شرحه مختصرًا ، وقد نبّه إلى ذلك في مقدمته بقوله : « ... فإنك التمستَ مني أن أملي عليك مختصرًا في (شرح الخطب النُّباتية) ، وأن أتعرّض فيه ببيان ما أخذ عليه من الألفاظ »[1].
- وهناك فارقٌ لا بدّ من ذكره ؛ إذْ نلمس الصلة الوثيقة بين ابن هانئ وتراث السابقين ، فجاء شرحه موسوعة حافلًا بآراء العلماء وكتبهم من خلال التصريح بها وتوظيفها في الشرح . أمّا أبو البقاء فكان لا ينصّ على أصحاب الرأي أو مصادره ، بل يطلق ألفاظًا عامّة مثل : (قال بعضهم) ، (قال آخرون) ، (قيل) ... ونحو ذلك ، إلا ما قلّ وندر .
- جمع شَرْحُ ابن هانئ بين دفّتيه كثيرًا من المسائل المتنوعة في الفنون المختلفة كالفقه والسيرة واللغة والنحو والصرف والبلاغة والعروض والأدب ... إلخ ، فاستعان بثقافته في تلك العلوم لتثبيت المسائل وإقامة الحجج والبراهين ، وكأنما أراد أن يرتقي بشرحه عن الشروح الأخرى ، ويتفوّق على بقيّة شرّاح الخطب بما أتقنه من تلك العلوم . أمّا شرح أبي البقاء فكان حصرًا على جانب اللغة ، فيشرح بعض ألفاظ الخطب شرحًا لغويًّا مبيِّنًا لغات العرب : الفصيح منها والجيّد والرديء والنادر ، مع شيء يسير في النحو والصرف في بعض المواضع .

---

(١) انظر : شرح خطب ابن نُباتة ص٨٥ .

– مما لابدّ من ذكره في هذه الموازنة كثرة الشواهد في الشرحين ، ومعلوم أنّ كثرتها تقرّب المعنى وتجلّي المسألة وتقرّر القواعد ، وعلى الرغم من كثرة شواهد أبي البقاء إلا أنّ ابن هانئ فاقه في ذلك ، فقد جاءت شواهده كثيرة جدًّا ، ولعلّ تأخّر عصره الزمني قد ساعده على جمع هذا الكمّ الكبير من مختلف المصادر .

فقد بلغ مجموع الشواهد في شرح أبي البقاء (١٣١ شاهدًا) ، جاءت على النحو الآتي : (**القرآن الكريم** ١٠٦ آيات ، **والحديث الشريف** ٦ أحاديث ، **والأثر** مرة واحدة ، **والشعر** ١٨ بيتًا) . أمّا في شرح ابن هانئ فقد بلغ مجموعها (١١٢٧ شاهدًا) ، جاء توزيعها كالآتي : (**القرآن الكريم** ٢٦٧ آية ، **والحديث الشريف** ٦٠ حديثًا ، والأثر ٣٨ أثرًا ، **والشعر** ٧٦٢ بيتًا) .

ولإيضاح بعض ما سبقت الإشارة إليه سوف أكتفي بإيراد نصَّيْن اثنين من خطب ابن نُباتة الفارقي ، لنرى كيف تناولهما أبو البقاء في الشرح وما يقابلهما عند ابن هانئ ؛ حتى يتضح منهج كليهما ، فبالمثال يتبيّن المقال ، كما يقال ..

النصّ الأوّل : قال ابن نُباتة في الخطبة الثالثة [١] : « **فَيَا عَجَبَا لِغَفْلَةِ مَطْلُوبٍ لَا بُدَّ مِنْ إِدْرَاكِهِ، وَوَا رَحْمَتَا لِمُغْتَرٍّ بِالسَّلَامَةِ لَا رَيْبَ فِي هَلَاكِهِ . أَلَا أُذُنٌ تَسْمَع؟ ، أَلَا قَلْبٌ يَخْشَع؟ ، أَلَا عَيْنٌ تَدْمَع؟ ، أَلَا هَارِبٌ إِلَى اللهِ يَفْزَع؟ ، أَلَا نَادِمٌ مُقْلِع؟ ، أَلَا مُشَمِّرٌ مُزْمِع؟ . أَلَا رَاحِمٌ نَفْسَه؟ ، أَلَا ذَاكِرٌ رَمْسَه؟ . أَلَا مُرْتَادٌ لِنَفْسِهِ فِي الخَلَاص؟ ، أَلَا وَجِلٌ مِنْ هَوْلِ يَوْمِ القِصَاص؟** » .

* يقول أبو البقاء العُكْبَري في شرحه [٢] : « والأصل في (**يَا عَجَبَا**) : يا عَجَبِي ، فأُبدلت الياءُ ألفًا طلبًا لزيادة مدِّ الصوت ، وهذا مخصوصٌ بالنداء .

---

(١) انظر : الخطب النُّباتية ل٤/ ب .

(٢) انظر : شرح خطب ابن نُباتة ص١٤٢ .

و(**لَا بُدَّ**، ولا رَيْبَ ، ولا مَحَالَةَ ، ولا شَكَّ) : بمعنىً واحدٍ . و(بُدٌّ) – في الأصل – : الشيءُ اللازم .

و(**الـمُغْتَرُّ**) : الـمُنْقَاد لِـمَا يَغُرُّ ، أيْ : يحسِّن ويزيِّن ما هو قبيحٌ ، وأصل الغَرَر : الخطر .

و(**يَفْزَعُ**) : يَلْجَأُ ، وهو من تسمية المسبَّب بالسَّبَب ؛ لأنّ الفزع سببُ الالتجاء .

و(**المقلع عن الشيء**) : الرَّاجِعُ عنه ، يُقال : أَقْلَعَ عن كذا ، وأصله من القَلْع ، وهو إزالة الشيءِ عن الشيءِ .

و(**المُشَمِّرُ**) : الجادُّ في الأمر ، الحريصُ عليه ، وأصله من تَشْمِيرِ الإِزَار ، وهو تقصيرُه لئلَّا يَعُوق عن إِسْراع المَشْي .

و(**المُزْمِعُ**) : مِنْ أَزْمَعَ على الأمر إذا حَقَّقَ العزمَ عليه .

و(**الوَجِلُ**) : الخائفُ والخاشعُ ، ومنه قولُه تعالى : ﴿ **لَا تَوْجَلْ** ﴾ ، وَ: ﴿ **وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ** ﴾ ، يُقال : وَجِلَ يَوْجَلُ ويَاجَلُ غير مهموزٍ ، وبالهمز ، ويَيْجَلُ بفتح الياءِ وكَسْرِها ، وكلُّه شاذٌّ إلا يَوْجَلُ .

و(**القِصَاصُ**) : مقابلةُ السيئةِ بمثلها ، وأصله من المساواةِ والتَّتَبُّع ، ومن ذلك قولُه تعالى : ﴿ وَقَالَتْ لِأُخْتِهِۦ قُصِّيهِ ﴾ ، ويُقال : تَقَاصَّ الدَّيْنَانِ ؛ إذا تساويا فتساقطا » . انتهى

* وأمّا ابن هانئ فيقول [١] : « قَالَ رَحِمَهُ اللهُ : « **فَيَا عَجَبًا لِغَفْلَةِ** » إِلَى قَوْلِهِ : « **القِصَاص** » .

الشَّرْحُ:

(**العَجَبُ**) وَ(العُجْبُ) إِنْكَارُ مَا يَرِدُ عَلَيْكَ لِقِلَّةِ اعْتِيَادِهِ . وَقَدْ جُمِعَ (العَجَبُ) عَلَى (أَعْجَابٍ) فِي قَوْلِهِ :

---

(١) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٥٤١ .

يَا عَجَبَا لِلدَّهْرِ ذِي الأَعْجَابِ الأَحْدَبِ اليَرْبُوعِ ذِي الأَنْيَابِ

فَقِيْلَ : سَاغَ ذَلِكَ لِأَنَّ « عَجَبًا » فِيهِ بِمَعْنَى : (عَجِيبَةٍ) . وَقِيْلَ : سَاغَ ذَلِكَ لِاخْتِلَافِ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ (العَجَبُ) ، فَكَأَنَّهُ قَدْ اخْتَلَفَ وَإِنْ كَانَ حَقِيقَةً وَاحِدَةً ، وَقَدْ تَقَدَّمَ التَّنْبِيهُ عَلَى أَنَّ جَمْعَ المَصْدَرِ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ أَنْوَاعُهُ لَيْسَ بِقِيَاسٍ عَلَى الصَّحِيحِ . وَالفِعْلُ مِنْهُ (عَجِبَ وتَعَجَّبَ واسْتَعْجَبَ) ، قَالَ أَوْسُ بنُ حَجَرٍ :

وَمُسْتَعْجِبٍ مِمَّا يَرَى مِنْ أَنَاتِنَا وَلَوْ زَبَنَتْهُ الحَرْبُ لَمْ يَتَرَمْرَمِ

وَالاسْمُ (العَجِيبَةُ والأُعْجُوبَةُ) . وَ(التَّعَاجِيبُ) : العَجَائِبُ ، لَا وَاحِدَ لَهَا . وَ(أَعْجَبَهُ الأَمْرُ) حَمَلَهُ عَلَى العَجَبِ مِنْهُ ، أَنْشَدَ ثَعْلَبٌ :

يَا رُبَّ بَيْضَاءَ عَلَى مُهَشَّمَهْ أَعْجَبَهَا أَكْلُ البَعِيرِ اليَنَمَهْ

هَذِهِ امْرَأَةٌ رَأَتْ الإِبِلَ تَأْكُلُ ، فَأَعْجَبَهَا ذَلِكَ ، أَيْ : أَكْسَبَها عَجَبًا . وَكَذَلِكَ قَوْلُ ابْنِ قَيْسِ الرُّقَيَّاتِ :

رَأَتْ فِي الرَّأْسِ مِنِّي شَيْـ ـبَةً لَسْـتُ أُغَيِّبُهَا
فَقَالَتْ لِي : ابْنُ قَيْسٍ ذَا ؟! وَبَعْضُ الشَّيْبِ يُعْجِبُهَا

أَيْ : يَكْسِبُهَا التَّعَجُّبَ .

فَصْلٌ : وَالأَلِفُ فِي (**عَجَبًا**) مُنْقَلِبَةٌ عَنْ يَاءٍ ، الأَصْلُ : (يَا عَجَبِيَ) ، فَأُبْدِلَتْ اليَاءُ أَلِفًا ، فَانْفَتَحَتْ البَاءُ لَا مَحَالَةَ ؛ لِأَنَّ الأَلِفَ تُطْلَبُ بِفَتْحِ مَا قَبْلَهَا ؛ طَلَبًا لِتَكْثِيرِ الصَّوْتِ لَا لِزِيَادَةِ المَدِّ ؛ لِأَنَّ اليَاءَ يُمْكِنُ زِيَادَةُ مَدِّهَا ، وَهَذَا النَّوْعُ مُخْتَصٌّ بِالنِّدَاءِ ، وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ فِي كُتُبِ النَّحْوِ .

وَقَدْ اخْتُلِفَ فِي (**يَا**) فِي هَذَا المَوْضِعِ وَأَمْثَالِهِ ، هَلْ هِيَ لِلنِّدَاءِ أَوْ لِلتَّنْبِيهِ؟ ، فَإِنْ كَانَتْ لِلنِّدَاءِ فَلَا غِنَى عَنْ تَجَوُّزٍ ، وَتَقْرِيرُ جَمِيعِ ذَلِكَ فِي كُتُبِ النَّحْوِ .

وَ(**لَا بُدَّ**) مَعْنَاهُ : لَا مَحَالَةَ ، وَهُوَ مُخْتَصٌّ بِالنَّفْيِ . قَالَ بَعْضُهُمْ : « أَصْلُهُ مِنْ (التَّبَدُّدِ) ، أَيْ : لَا

يَفْتَرِقُ عَنْكَ شَيْءٌ مِنْ هَذَا الأَمْرِ ، بَلْ مَجْمُوعُهُ لازِمٌ لَكَ » .

وَ(**المُغْتَرُّ**) اسْمُ مَفْعُولٍ مِنْ (اغْتَرَّ) كَـ(مُنْتَابٍ)، أَيْ : يَكُونُ مُشْتَرَكًا بَيْنَ خَمْسَةٍ : اسْمِ الفَاعِلِ، وَاسْمِ المَفْعُولِ ، وَاسْمِ المَصْدَرِ ، وَاسْمِ الزَّمَانِ ، وَاسْمِ المَكَانِ ، وَإِنَّمَا تُخَلِّصُ بَعْضَ المَعَانِي مِنْ بَعْضٍ القَرَائِنُ . وَمَعْنَى : (اغْتَرَّ) قَبِلَ الغُرُورَ ، وَهُوَ الخَدِيعَةُ وَالإِطْمَاعُ بِالبَاطِلِ ، يُقَالُ : (غَرَّهُ يَغُرُّهُ غُرُورًا وغَرًّا وغِرَّةً) – الأَخِيرَةُ عَنْ اللِّحْيَانِيِّ – إِذَا خَدَعَهُ وَأَطْمَعَهُ بِالبَاطِلِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

إِنَّ امْرَأً غَرَّهُ مِنْكُنَّ وَاحِدَةٌ بَعْدِي وَبَعْدَكِ فِي الدُّنْيَا لَمَغْرُورُ

وَهُوَ مِمَّا حُذِفَ مِنْهُ مَا يَدُلُّ عَلَى التَّمَكُّنِ وَالإِبْعَادِ فِيمَا تَنْتَهِي إِلَيْهِ المَادَّةُ ؛ اتِّكَالًا عَلَى اقْتِضَاءِ الكَلَامِ ذَلِكَ .

فَإِذَنْ فَأَرَادَ : (لَمَغْرُورٌ جِدًّا) أَوْ (لَمَغْرُورٌ جِدَّ مَغْرُورٍ ، أَوْ حَقَّ مَغْرُورٍ) أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِمَّا يَقْتَضِي الإِفَادَةَ ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ فِي الكَلَامِ فَائِدَةٌ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ عُلِمَ أَنَّ كُلَّ مَنْ (غُرَّ فَهُوَ مَغْرُورٌ) .

وَ(**الرَّيْبُ**) الشَّكُّ . وَجَاءَ عَنْ الأَصْمَعِيِّ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ ، فَقَالَ : « لَا أَدْرِي ، غَيْرَ أَنَّ (الرَّيْبَ) فِي اللُّغَةِ هُوَ الشَّكُّ ؛ تَأَدُّبًا مَعَ القُرْآنِ الكَرِيمِ » .

وَ(**يَفْزَعُ**) يَلْجَأُ ، مَاضِيهِ (فَزِعَ) فَلَيْسَ لِحَرْفِ الحَلْقِ أَثَرٌ ، وَ(المَفْزَعُ والمَفْزَعَةُ) المَلْجَأُ ، وَقِيلَ : (المَفْزَعُ) هُوَ المُسْتَغَاثُ بِهِ ، وَ(المَفْزَعَةُ) الَّذِي يُفْزَعُ مِنْ أَجْلِهِ ، فَرَّقُوا بَيْنَهُمَا .

وَ(**المُقْلِعُ** عَنْ الشَّيْءِ) النَّازِعُ عَنْهُ ، يُقَالُ : (أَقْلَعَ عَنْ كَذَا) إِذَا نَزَعَ عَنْهُ . وَيُقَالُ : (أَقْلَعَ) بِمَعْنَى : انْجَلَى ، يُقَالُ : (أَقْلَعَ الغَيْمُ) إِذَا انْجَلَى ، قَالَ الشَّاعِرُ :

فَيُقْلِعُ دَجْنُهَا عَنْ عَنْقَفِيرٍ تُغَادِرُ مِنْكُمُ قَتْلَى بِقَاعِ

« العَنْقَفِيرُ » : مِنْ أَسْمَاءِ الدَّاهِيَةِ .

وَالأَظْهَرُ فِي (المُقْلِعِ) فِي الخُطْبَةِ أَنَّهُ مِنَ الأَوَّلِ ، وَقَدْ يَحْتَمِلُ الثَّانِيَ فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ : (مُقْلِعٌ عَنْهُ ذَنْبُهُ) ، أَيْ : يَنْجَلِي عَنْهُ ؛ لِأَنَّ الذَّنْبَ ظُلْمَةٌ . وَقَدْ تَقَدَّمَ نَظِيرُ ذَلِكَ وَالكَلَامُ عَلَيْهِ .

وَ(**المُزْمِعُ**) المَاضِي ، يُقَالُ : (أَزْمَعَ الأَمْرَ وبِهِ [وَ] عَلَيْهِ) مَضَى فِيهِ . فَمِنَ الأَوَّلِ قَوْلُ امْرِىءِ القَيْسِ :

أَفَاطِمَ مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّلِ وَإِنْ كُنْتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صُرْمِي فَأَجْمِلِي

وَمِنْ الثَّانِي قَوْلُ الآخَرِ :

فَأَزْمَعَ بِالأَمْرِ الَّذِي جَمَّ وَفْقُهُ وَكَانَ إِذَا مَا اخْلَوْلَجَ الأَمْرُ مَاضِيَا

وَمِنْ الثَّالِثِ قَوْلُ الآخَرِ :

فَهَلْ تُزْمِعِينَ عَلَى حَالَةٍ تَنَالِينَ مِنْهَا الَّذِي تَبْتَغِينْ

وَ(**القِصَاصُ**) وَ(القُصَاصَاءُ والقِصَاصَاءُ) القَتْلُ بِالقَتْلِ أَوْ الجَرْحُ بِالجُرْحِ . هَذَا هُوَ الأَصْلُ، وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ فِي اسْتِيفَاءِ الحَقِّ مُطْلَقًا ، وَمِنْهُ مَا حَكَى بَعْضُهُمْ : (قُوِّصَ زَيْدٌ مَا عَلَيْهِ) ، فَسَّرَهُ ابْنُ سِيدَةَ : « بِأَنَّهُ فِي مَعْنَى : حُوسِبَ بِمَا عَلَيْهِ » . ثُمَّ قَالَ : « إِلَّا أَنَّهُ عُدِّيَ بِغَيْرِ حَرْفٍ ؛ لِأَنَّ فِيهِ مَعْنَى: (أُغْرِمَ) وَنَحْوِهِ » . وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

طَلَبْتُ القِصَاصَ عَلَى بُرْدَةٍ وَذُو الفَكِّ يَتْرُكُ مَا يُسْتَلَبْ

وَسُمِّيَ يَوْمُ القِيَامَةِ (يَوْمَ القِصَاصِ) ، فَإِنْ قُلْنَا بِالعُمُومِ فِي اسْتِيفَاءِ الحَقِّ فَظَاهِرٌ ، وَإِنْ قُلْنَا بِالخُصُوصِ بِالقَتْلِ وَالجَرْحِ وَمَا كَانَ قَرِيبًا مِنْهُ كَـ(اللَّطْمَةِ) وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ وَأَنَّهُ خَاصٌّ بِالأَجْرَامِ فَلِأَنَّهَا أَخْطَرُ وَأَعْظَمُ ، وَلِهَذَا جَاءَ فِي الحَدِيثِ : « أَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ يَوْمَ القِيَامَةِ فِي الدِّمَاءِ » ، فَيَكُونُ قَدْ سُمِّيَ الشَّيْءُ بِاسْمِ أَعْظَمِ مَا يَقَعُ فِيهِ بِاعْتِبَارِ الحُقُوقِ ، وَلِهَذَا نَظَائِرُ كَثِيرَةٌ .

وَأَمَّا مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مِنْ جِهَةِ الإِعْرَابِ فَإِنَّ « **مِنْ إِدْرَاكِهِ** » وَ« **فِي هَلَاكِهِ** » فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى خَبَرِ (**لَا**) ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَتَعَلَّقَا بِـ« **بُدَّ** » وَ« **رَيْبَ** » وَيَكُونَ الخَبَرُ مَحْذُوفًا ؛ لِأَنَّهُ إِذْ ذَاكَ [يَكُونُ] شَبِيهًا بِالمُضَافِ ، فَيَتَعَيَّنُ نَصْبُهُ وَتَنْوِينُهُ .

وَإِنْ جُعِلَتْ الهَمْزَةُ المُصَاحِبَةُ لِـ(**لَا**) فِي « **أَلَا أُذُنٌ** » وَكَذَلِكَ إِلَى قَوْلِهِ : « **أَلَا وَجِلٌ** » دَاخِلَةً عَلَى ذِي نَفْيٍ عَامٍّ مُسْتَغْرِقٍ ؛ فَإِنَّ مَا بَعْدَ (**لَا**) يَكُونُ مَبْنِيًّا مَعَهَا عَلَى الفَتْحِ ، وَالأَظْهَرُ فِيهَا إِذْ ذَاكَ الاسْتِفْهَامُ . وَتَحْتَمِلُ العَرْضَ بِاعْتِبَارِ الخَبَرِ فِي غَيْرِ المُشْتَقِّ ، وَبِاعْتِبَارِ الفِعْلِ المُنْقَطِعِ مِنْهُ الوَاقِعِ فِي المُشْتَقِّ ، وَفِي ذَلِكَ خِلَافٌ ، وَتَقْرِيرُهُ فِي كُتُبِ النَّحْوِ . وَتَحْتَمِلُ أَيْضًا التَّمَنِّيَ عَلَى بُعْدٍ مِنَ المَعْنَى .

وَإِنْ جُعِلَتْ (**أَلَا**) بِكَمَالِهَا مَوْضُوعَةً بِمَعْنًى – غَيْرُ صَالِحٍ تَقْدِيرُ مَعْنًى مَسْتَقِلٍّ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ أَحَدُ الكَافِلِينَ بِالدَّلَالَةِ – تَعَيَّنَ فِيمَا بَعْدَهَا الرَّفْعُ وَالتَّنْوِينُ ، وَكَانَ مَعْنَاهَا : (التَّنْبِيهُ) ، عَلَى مَا هُوَ المُقَرَّرُ فِي كُتُبِ النَّحْوِ . وَتَصْحَبُهُ – أَعْنِي (التَّنْبِيهَ) – السَّعَةُ فِي مَجَالِ الاتِّعَاظِ ؛ لِأَجْلِ التَّعَدُّدِ وَتَنَوُّعِ المُتَعَلَّقِ ، عَلَى مَا هُوَ المُقَرَّرُ فِي عِلْمِ البَيَانِ .

وَيَتَعَلَّقُ بِهِ مِنْ جِهَةِ البَدِيعِ قَوْلُهُ : « **أَلَا أُذُنٌ** » وَكَذَلِكَ إِلَى قَوْلِهِ : « **أَلَا وَجِلٌ** » لَقَبٌ سَمَّاهُ بَعْضُهُمْ (التَّوْغِيرَ) بِالغَيْنِ المُعْجَمَةِ ، وَوَقَعَ لَنَا فِي أَيَّامِ البَحْثِ فِي هَذَا الفَنِّ فِي بَعْضِ النُّسَخِ (التَّوْعِيرُ) بِالعَيْنِ المُهْمَلَةِ بِخَطِّ رَجُلٍ مَعْدُودٍ فِي أَئِمَّةِ هَذَا الفَنِّ ، وَتَحْتَ العَيْنِ عَلَامَةُ الإِهْمَالِ .

وَهُوَ – أَعْنِي (التَّوْغِيرَ أَوْ التَّوْعِيرَ) – عِبَارَةٌ عَنْ إِفْرَاغِ الجُهْدِ فِي تَحْصِيلِ المَطْلُوبِ أَوْ اسْتِفْرَاغِهِ ، وَجُعِلَ مَنْهُ قَوْلُ بَعْضِ السَّوَادِ مِنْ العَرَبِ : (أَلَا مُتَصَدِّقٌ مِنْ فَضْلٍ؟ ، أَلَا مُوَاسٍ مِنْ كَفَافٍ؟ ، أَلَا مُؤْثِرٌ مِنْ قُوتٍ؟) ، وَيُحْكَى أَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي حَلْقَةِ الحَسَنِ بنِ أَبِي الحَسَنِ البَصْرِيِّ ، فَقَالَ : « مَا تَرَكَ لِمَانِعٍ مِنْ عُذْرٍ » .

وَأَعْلَاهُ مَا اقْتَضَى إِفْرَاغًا أَوْ اسْتِفْرَاغًا ، كَمَا فِي الخُطْبَةِ ، وَكَمَا فِي قَوْلِ السَّائِلِ ، وَاسْتِقْصَاءُ الكَلَامِ عَلَى هَذَا الفَنِّ وَأَنْوَاعِهِ فِي كُتُبِ البَدِيعِ ، وَحَيْثُ يَكُونُ هُوَ المَقْصُودُ » . انتهى

النصّ الثاني : قال ابن نُباتة في الخطبة العاشرة (١) : « **فَيَا لَـهَا مِنْ صَرْعَةٍ مَا أَضَرَّهَا ، وَجُرْعَةٍ مَا أَمَرَّهَا ، وَرِحْلَةٍ مَا أَقْرَبَهَا ، وَخُطَّةٍ مَا أَصْعَبَهَا ، فَكَيْفَ يَطْمَعُ فِي البَقَاءِ الطَّامِعُون؟ ، وَهُمْ المُصَدِّقُونَ بِمَا يَسْمَعُون ، أَمْ مَاذَا يَنْتَظِرُ المُقَصِّرُون ، وَيَتَعَلَّلُ بِهِ المَغْرُورُون؟ ، أَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مِنَ المَنُونِ مَسْتُورُون؟ ، أَمْ يَتَوَهَّمُونَ أَنَّهُمْ إِلَى الأَبَدِ مُؤَخَّرُون؟ ، سَاءَ مَا يَسْتَشْعِرُون ، ﴿ بَلْ تَأْتِيهِم بَغْتَةً فَتَبْهَتُهُمْ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ رَدَّهَا وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ ﴾** » .

* يقول أبو البقاء العُكْبَري في شرحه (٢) : « و(الخُطَّةُ) : الخَصْلَة ، ويُراد بها ههنا : الموتُ وشدائدُه .

و(الأَبَد) : الدَّهْر » . انتهى

* وأمّا ابن هانئ فيقول (٣) : « قَالَ رَحِمَهُ اللهُ : [« **فَيَا لَـهَا مِنْ صَرْعَةٍ مَا أَضَرَّهَا ، وَجُرْعَةٍ مَا أَمَرَّهَا** » إِلَى قَوْلِهِ : « ﴿**يُنظَرُونَ**﴾ »] .

الشَّرْحُ:

(**الجُرْعَةُ**) اسْمٌ لِـمَا يُتَجَرَّعُ ، أَيْ : يُبْلَعُ . قَالَ ابْنُ مُشَرَّفٍ : « وَلَا يَنْفَكُّ عَنْ كَرَاهَةٍ – أَعْنِي (الجَرْعَ) – إِمَّا فِي نَفْسِ مَا يُتَجَرَّعُ ، وَإِمَّا فِي أَمْرِ حَالٍ عِنْدَ التَّجَرُّعِ » . وَ(الجَرْعَةُ) بِالفَتْحِ كَـ(الـجُرْعَةِ) . وَقِيْلَ : (الـجَرْعَةُ) بِالفَتْحِ الـمَرَّةُ الوَاحِدَةُ ، وَ(الجُرْعَةُ) بِالضَّمِّ مَا اجْتَرَعْتَ ، الأَخِيرَةُ لِلمُهْلَةِ عَلَى مَا أَرَاهُ سِيبَوَيْهِ فِي هَذَا الضَّرْبِ .

(١) انظر : الخطب النُّباتية ل١١/أ .

(٢) انظر : شرح خطب ابن نُباتة ص١٩٢ .

(٣) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٨١٠ .

وَ(**الخُطَّةُ**) شِبْهُ القِصَّةِ ، يُقَالُ : (سُمْتُهُ خُطَّةَ خَسْفٍ) ، أَيْ : قِصَّةَ خَسْفٍ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

هُمَا خُطَّتَا : إِمَّا إِسَارٌ وَمِنَّةٌ   وَإِمَّا دَمٌ ، وَالقَتْلُ بِالحُرِّ أَجْدَرُ

وَلَا شَكَّ أَنَّ (الخُطَّةَ) عَنْ المَكْرُوهِ ، وَالمُرَادُ بِهَا – أَيْ : بِـ(الخُطَّةِ) – هَهُنَا شَدَائِدُ المَوْتِ وَغُصَصُهُ .

وَ(**تَعَلَّلَ**) بِمَعْنَى : تَشَاغَلَ ، يُقَالُ : (تَعَلَّلَ بِالأَمْرِ) ، أَيْ : تَشَاغَلَ ، قَالَ :

فَاسْتَقْبَلَتْ لَيْلَةَ خِمْسٍ حَنَّانْ   تَعْتَلُّ فِيهِ بِرَجِيعِ العِيدَانْ

أَيْ : تَشَاغَلُ بِالرَّجِيعِ الَّذِي هُوَ الجِرَّةُ تُخْرِجُهَا وَتَمْضَغُهَا ، وَ(عَلَّلَهُ بِحَدِيثٍ وَطَعَامٍ وَنَحْوِهِمَا) شَغَلَهُ بِهِمَا ، وَ(عَلَّلَتْ المَرْأَةُ صَبِيَّهَا بِشَيْءٍ مِنْ المَرَقِ وَنَحْوِهِ) لِيَجْزَأَ بِهِ عَنْ اللَّبَنِ ، قَالَ جَرِيرٌ :

تُعَلِّلُ وَهْيَ سَائِمَةٌ بَنِيهَا   بِأَنْفَاسٍ مِنَ الشَّبِمِ القَرَاحِ

وَيُرْوَى أَنَّ جَرِيرًا لَمَّا أَنْشَدَ عَبْدَ المَلِكِ بنَ مَرْوَانَ هَذَا البَيْتَ ، قَالَ لَهُ : « لَا أَرْوَى اللهُ عَيْمَتَهَا » .

وَوَقَعَ لَهُ فِي هَذَا الفَصْلِ فِي قَوْلِهِ : « **فَيَا لَهَا** » إِلَى قَوْلِهِ : « **مَا أَصْعَبَهَا** » لَقَبٌ مِنْ أَلْقَابِ البَدِيعِ سَمَّاهُ بَعْضُهُمْ بِالتَّوْذِيمِ ، وَبَعْضُهُمْ بِالإِشْمَامِ ، وَمَعْنَاهُمَا مُتَقَارِبٌ ، وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ فِي عِلْمِ البَيَانِ .

وَفِيهِ مِنْ الإِعْرَابِ مَا يَتَعَلَّقُ بِـ(**ذَا**) الوَاقِعَةِ بَعْدَ (**مَا**) : يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى : [(الَّذِي) ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى :] (شَيْءٍ) جِيءَ بِهَا مُرَاعَاةً لِلمَوْضِعِ ؛ إِذْ (**مَا**) مُقَدَّرَةٌ بِمَعْنَى : (أَيٍّ) ، وَ(أَيٌّ) لَا بُدَّ لَهَا مِنْ الإِضَافَةِ لَفْظًا أَوْ مَعْنًى . فَعَلَى الأَوَّلِ يَكُونُ التَّقْدِيرُ : أَمْ مَا الَّذِي يَنْتَظِرُ المُقَصِّرُونَ؟ ، وَعَلَى الثَّانِي يَكُونُ التَّقْدِيرُ : أَمْ أَيُّ شَيْءٍ يَنْتَظِرُ [المُقَصِّرُونَ] ؟ ، وَقَدْ يَتَرَجَّحُ هَذَا الثَّانِي بِالمُشَاكَلَةِ كَـ(القَاضِي وَالحَادِي) ، عَلَى مَا هُوَ المُقَرَّرُ فِي كُتُبِ النَّحْوِ وَالبَيَانِ . وَ(**أَمْ**) فِي

كِلْتَيْهِمَا عَاطِفَةٌ ، وَالعَطْفُ مِنْ قَبِيلِ عَطْفِ الجُمَلِ ، وَزَعَمَ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ أَنَّ (أَمْ) لَيْسَتْ بِعَاطِفَةٍ مُطْلَقًا ، وَتَقْرِيرُ جَمِيعِ ذَلِكَ فِي كُتُبِ النَّحْوِ » . انتهى

فممَّا تقدّم تتضح المنزلة الرفيعة التي يحتلّها شرح ابن هانئ ، فهو في نظري أجدر بأن يسمّى شرحًا من شرح أبي البقاء العُكْبَري ؛ وبخاصة إذا عرفنا أنّ مجموع ورقات شرح ابن هانئ لكامل الخطب النُّباتية يبلغ تقريبًا ضعف شرح أبي البقاء ، فقد جاء الشرح عند أبي البقاء في (١٧٧ ورقة ، والورقة تحوي ١٠ أسطر) ، في حين جاء الشرح عند ابن هانئ في (٣١٥ ورقة ، والورقة تحوي ٢٣ سطرًا) . أمّا في شرح الخطب المشتركة بينهما والتي أجريت الموازنة من خلالها فقد بلغت عند أبي البقاء (٥٣ ورقة) ، في حين بلغت عند ابن هانئ (١٢٠ ورقة) .

****

الفصل الثاني



المبحث الأول : (المسائل اللغوية)

المبحث الثاني : (المسائل النحوية)

المبحث الثالث : (المسائل الصرفية)

المبحث الرابع : (المصطلحات)

إنّ المتأمّل في هذا الشرح ليرى أنّ ابن هانئ في بعض الأحيان يذكر المسائل اللغوية والنحوية والصرفية ويفصّل الكلام فيها ويدلي فيها برأيه ، وتارةً يشير إليها إشارة مقتضبة دون أن يبيّن فيها وجهة نظره ، الأمر الذي دعاني إلى أن أضع هذا الفصل ومباحثه لأعرض فيه بعض تلك المسائل التي وردت في ثنايا الشرح : بذكر خلاف العلماء فيها ، وموقف ابن هانئ تجاه ذلك وترجيحاته واختياراته ، وسأقتصر على ذكر بعض المسائل في كل مبحث من هذه المباحث ؛ إذْ الغرض بيان منهجه في تناول المسائل وموقفه منها لا دراسة المسائل جميعها .. ثمّ يعقبها في المبحث الأخير الحديث عن مصطلحاته البلاغية ..

المبحث الأول : المسائل اللغوية

* الترادف *

قال ابن هانئ : « وَ(**تَرَادَفَتْ**) بِمَعْنَى : تَتَابَعَتْ وَجَاءَ بَعْضُهَا خَلْفَ بَعْضٍ ... وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ « **تَرَادَفَتْ** » مِنْ (التَّرَادُفِ) فِي اصْطِلَاحِ الأُصُولِيِّينَ ؛ لِأَنَّ الشَّدَائِدَ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ أَسْمَاؤُهَا فَإِنَّ مَعْنَاهَا وَاحِدٌ »[١].

عَرْضُ المَسْأَلَةِ وَتَحْرِيرُهَا :

الترادف في اللغة : التتابع ، وكل شيء تبع شيئًا فهو ردفه ، ومنه قوله تعالى : ﴿**أَنِّي مُمِدُّكُم بِأَلْفٍ مِّنَ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ مُرْدِفِينَ**﴾ ، أيْ : متتابعين ، فِرْقةً بعد فِرْقةٍ[٢].

(١) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٤٨٤ .

(٢) راجع : مقاييس اللغة ٢/ ٥٠٣ ، واللسان (ردف) .

وفي الاصطلاح : توالي الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد [١].

وقد وقع الخلاف بين علماء العربية في مسألة الترادف ، بين مثبت لوقوعه وبين منكر له ، ويمكن تقسيمهم على ضوء هذا إلى فريقين :

الفريق الأول : ذهب جماعة من علماء اللغة إلى القول بمنعه وإنكاره ، وتلمَّسوا فروقًا دقيقة بين معاني الكلمات المترادفة ، إلا أنّ هذه الفروق لا تخلو أحيانًا من التكلّف ، وحجتهم في ذلك أنّ في كل واحدة منها معنى ليس في الأخرى ، وأنّ القول بوقوع الترادف يتعارض مع القول بتوقيفية اللغة ، فإنكاره يدعو إلى بحث العلل في الفرق بين الألفاظ ، وهذا فيه توسيع اللغة والدقة في معرفة معانيها [٢] . من هؤلاء ابن الأعرابي ، فقد نُقِلَ عن ثعلب قولُه : « كلّ حرفين أَوْقَعَتْهما العرب على معنىً واحد ؛ في كل واحد منهما معنىً ليس في صاحبه ، ربما عَرَفْنَاه فأَخْبَرْنا به ، وربما غَمُض علينا ، فلم نُلْزِم العربَ جهله » [٣] ، وعلى هذا يكون ابن الأعرابي أوّل من ذهب إلى إنكار الترادف في اللغة .

وقد عوّل على هذا الرأي نفر من اللغويين بعده ، فقد حُكي عن ثعلب أنه كان يذهب مذهب شيخه ابن الأعرابي ويرى أنه لا يجوز أن يختلف اللفظ والمعنى واحد ، بل في كل لفظ زيادة معنىً ليس في الآخر [٤].

واختار هذا أبو بكر بن الأنباري ، وقال : « وقول ابن الأعرابي هو الذي نذهب إليه ؛ للحجة التي دلَّلْنا عليها ، والبرهان الذي أقمناه فيه » [٥].

---

(١) انظر : التعريفات ص٥٦ ، والمزهر ١/ ٤٠٢ .

(٢) انظر : الصاحبي ص١١٦ ، والترادف في اللغة لحاكم الزيادي ص٢٠٣ .

(٣) انظر : الأضداد لابن الأنباري ص٧ ، والمزهر ١/ ٣٩٩ .

(٤) انظر : الاشتقاق لابن السراج ص٣٣ ، والمخصص ٤/ ١٧٣ ، وشرح الملوكي ص٩٧ .

(٥) انظر : الأضداد ص٨ .

وهذا أبو علي الفارسي ينكر على ابن خالويه أن يكون للسيف أكثر من اسم ، فيقول : « ما أحفظ له إلا اسمًا واحدًا ؛ وهو السيف . قال ابن خالويه : فأين المهنّد والصارم وكذا وكذا؟ فقال أبو علي : هذه صفات » ، وكأنّ الشيخ لا يفرق بين الاسم والصفة (١).

وتابع ابن فارس شيخه ثعلبًا في إنكار الترادف بقوله : « وبهذا نقول ، وهو مذهب شيخنا أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب » (٢).

وعلى هذا النهج سار الراغب الأصفهاني ، يقول في مقدمة كتابه المفردات : « وأُتْبِعُ هذا الكتاب إن شاء الله تعالى ، ونَسَأَ في الأجل ؛ بكتابٍ يُنْبِىء عن تحقيق الألفاظ المترادفة على المعنى الواحد ، وما بينهما من الفروق الغامضة ... مما يَعُدُّه من لا يُحق الحق ويُبطل الباطل أنه بابٌ واحدٌ ، فيُقَدّر أنه إذا فسَّر (الحمد لله) بقوله : الشكر لله ، و(لا ريب فيه) بِـ : لا شكّ فيه ؛ فقد فسَّر القرآن ، ووفَّاه التِّبيان » (٣).

ومن اللغويين القدماء الذين أنكروا الترادف ابن درستويه ، ولم يكتف بهذا وحسب ، بل ذهب أيضًا إلى إنكار المشترك اللفظي والأضداد والقلب ، ويرى في جواز هذه الأمور إبطال حقيقة اللغة ، وإفساد الحكمة فيها ، لما في ذلك من التعمية والإلباس (٤).

وإلى مثل هذا ذهب أبو هلال العسكري الذي وضع كتابًا خاصًّا في الفروق اللغوية ، صرّح فيه بإنكار الترادف والمشترك اللفظي مستشهدًا بآراء ابن درستويه وأقواله (٥).

---

(١) انظر : المزهر ١/ ٤٠٥ .

(٢) انظر : الصاحبي ص١١٥ ، ٣٢٧ ، والمزهر ١/ ٤٠٣ .

(٣) انظر : مفردات ألفاظ القرآن (المقدمة) .

(٤) انظر : تصحيح الفصيح ص٧٠ ، والمزهر ١/ ٣٨٤ ، ٣٩٦ ، ٤٨١ .

(٥) انظر : الفروق اللغوية ص١٦ .

الفريق الثاني : وفي المقابل ذهب جماعة أخرى إلى القول بوقوع الترادف ، وحجتهم في ذلك أنّ اللغة اصطلاحية ، وأنه لو كان لكل لفظ معنىً غير الآخر لما أمكن أن نعبّر عن الشيء بغير عبارة واحدة ، وذلك أننا نقول في [لا ريب فيه] : [لا شكّ فيه] ، فلما عُبِّر عن هذا بهذا عُلِم أنّ المعنى واحدٌ ، ولوكانت العبارة خطأ لما فعلنا ذلك ، بل إننا نجد أنّ الشاعر يأتي بالاسمين المختلفين للمعنى الواحد في مكان واحد تأكيدًا ومبالغة ، كقوله [١] :

* وَهِنْدٌ أَتَى مِنْ دُونِهَا النَّأْيُ وَالبُعْدُ *

فالنأي هو البعد ، وكذا غيره من الشواهد [٢].

ويأتي في مقدمة هؤلاء سيبويه إذْ يحدّثنا عنه فيقول : « اعلم أنّ من كلامهم اختلافَ اللفظين لاختلاف المعنيين ، واختلافَ اللفظين والمعنى واحد ، واتفاقَ اللفظين واختلاف المعنيين » [٣] ، ثمّ مثّل لكلٍّ : فالأول نحو : جلس وذهب ، والثاني نحو : ذهب وانطلق ، والثالث نحو : وجدت عليه من المَوْجِدة ، ووجدت من وجدان الضالَّة .

وقد علل قطرب لوقوع ذلك عند العرب بقوله : « وكانهم إنما أرادوا باختلاف اللفظين – وإن كان واحدٌ مجزيًا – أن يوسّعوا في كلامهم وألفاظهم ، كما زاحفوا في أشعارهم ليتوسّعوا في أبنيتها ولا يلزموا أمرًا واحدًا » [٤] ، ويقول ابن سيدة : « واختلاف اللفظين والمعاني بعد واحدةً للحاجة إلى التوسّع بالألفاظ ، وبيِّنٌ أنّ هذا القسم لو لم يوجد لم يوجد من الاتساع ما يوجد بوجوده » [٥].

---

(١) عجز بيت من الطويل ، وهو للحطيئة في ديوانه ص٦٤ ، واللسان (سند ، نأي) .

(٢) انظر : الصاحبي ص١١٥ ، والمزهر ١/ ٤٠٦ .

(٣) انظر : الكتاب ١/ ٢٤ .

(٤) انظر : كتابه الأضداد ص٦٩ ، والأضداد لابن الأنباري ص٨ ، والمزهر ١/ ٤٠٠ .

(٥) انظر : المخصص ٤/ ١٧٣ .

ومن سلك هذا المذهب ابن السكيت إذْ قال : « العرب تقول : لأقيمنَّ مَيْلك ، وجَنَفَك ، ودَرْأك ، وصَغَاك ، وصَدْعك ، وقَذَلك ، وضِلَعك ، كلّه بمعنىً واحد »[١].

ويقول ابن جني في باب (استعمال الحروف بعضها مكان بعض) : « ووجدت في اللغة من هذا الفنّ شيئًا كثيرًا لا يكاد يُحاط به ... وفيه أيضًا موضعٌ يشهد على من أنكر أن يكون في اللغة لفظان بمعنىً واحد ، حتى تكلّف لذلك أن يوجِد فرقًا »[٢].

وقال ابن يعيش : « ويُحكى عن أحمد بن يحيى إنكارُ ذلك ، ومَنْعُ جوازه ، ويزعم أنّ في كل لفظ زيادة معنىً ليس في الآخر ... وهذا قولٌ ليس بالسديد »[٣].

وقد بالغ بعضهم في جَمْعِ تلك الألفاظ ، وحَشْدِ طائفة كبيرة منها ، حتى إنه كان الواحد منهم يفخر أنه يحفظ لهذا الشيء كذا وكذا اسمًا ، من هؤلاء الأصمعي ، فقد ألّف كتابًا سمّاه (ما اختلف لفظه واتفق معناه)[٤] ، وهو القائل لهارون الرشيد حين قال له : « إنّ الغريب عندك لغير غريب » ، بعد أن سأله عن شعرٍ ففسَّره ، قال : « يا أمير المؤمنين ، ألا أكون كذلك ، وقد حفظت للحجر سبعين اسمًا »[٥].

وكذا ابن خالويه الذي نُقل عنه أنه كان يحفظ للسيف خمسين اسمًا ، وألّف في هذا الباب كتابين جمع في أحدهما للأسد خمسمائة اسم ، وفي الآخر للحيّة مائتين[٦].

---

(١) انظر : المزهر ١/ ٤١١ . وانظر أيضًا : الأمالي للقالي ١/ ٢٤٤ .

(٢) انظر : الخصائص ٢/ ٣١٢ .

(٣) انظر : شرح الملوكي ص٩٧ .

(٤) انظر : إنباه الرواة ٢/ ٢٠٣ .

(٥) انظر : الصاحبي ص٢١ ، والمزهر ١/ ٣٢٥ .

(٦) انظر : الصاحبي ص٢١ ، والمزهر ١/ ٣٢٥ ، ٤٠٥ ، ٤٠٧ ، ٤٠٩ .

وقد ألّف أبو الحسن الرمّاني وابن مالك والفيروزابادي كتابًا في ذلك ، فالأوّل له كتاب (الألفاظ المترادفة) (١) ، والثاني له كتاب (الألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة) (٢) ، والأخير له كتاب (الروض المسلوف فيما له اسمان إلى ألوف) (٣).

وبَعدُ :-

فلو رجعنا إلى نصّ ابن هانئ الذي ذكره عند شرحه للفظة (ترادفت) ؛ يظهر لنا جليًّا أنه ممن يرى القول بوقوع الترادف في اللغة ، فهو بهذا يتبع ما ذهب إليه أصحاب الفريق الثاني ، وما ذِكْرُه معنى اللفظة في مفهوم الأصوليين أثناء الشرح وتعليله لذلك دون إنكار إلا دليل موافقته لهم ، وارتضاء ما ذهبوا إليه .

وعندي هو الراجح لما فيه من التوسعة على المتحدث والساجع والشاعر في طرائق التعبير ، ولو لم يُستعمل هذا لضاق المذهب ، ولما وجدت الوسائل والبدائل التي تعين على الإخبار عمّا في النفس ، والتاريخ خير شاهد على هذا ، فقد حفظ لنا أنّ واصل بن عطاء كان ألثغ في صوت الراء ، فلم يحفظ عنه أنه نطق بهذا الصوت ، ولولا المترادفات تعينه لما استطاع ذلك (٤).

« فإن قال قائل : إنّ في كل لفظة من ذلك معنىً ليس في اللفظة الأخرى ... قيل له : نحن نوجدك من اللفظين المختلفين ما لا تَجِدُ بُدًّا من أن تقول : إنه لا زيادة معنى في واحدة منهما دون الأخرى ، بل كل واحد يُفْهِم ما يُفْهِم صاحبُه ، وذلك نحو الكنايات ، ألا ترى أنّ

---

(١) لم أقف عليه في كتب التراجم ، وقد طبع بمطبعة الموسوعات بمصر سنة ١٣٢١هـ ، وقد صححه وضبط ألفاظه الشيخ محمد محمود الشنقيطي .

(٢) انظر : تاريخ آداب اللغة العربية ، لجرجي زيدان ٣/ ١٥٢ ، وقد صدر مطبوعًا بمركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، بتحقيق الدكتورة : نجاة حسن نولي .

(٣) انظر : المزهر ١/ ٤٠٧ .

(٤) انظر : البيان والتبيين ١/ ١٦ ، وشرح الملوكي ص٩٦ .

قولك: ضربتُك وما ضربت إلا إيّاك ، وجئتني وما جاءني إلا أنت ، وجاآني وما جاءني إلا هما، وقمنا وما قام إلا نحن ، وما أشبه ذلك يُفْهَم من كل لفظة ما يُفْهَم من الأخرى ؛ من الخطاب والغيبة والإضمار والموضع من الإِعراب لا زيادة في ذلك ولا مَذْهب عنه ، فإذا جاز ذلك في شيء وشيئين وثلاثة جاز فيما زاد على هذه العِدَّة وجاوزها في الكثرة »[1].

والله أعلم ؛؛

(١) انظر : المخصص ٤/ ١٧٤ .

* القلب *

قال ابن هانئ : « وَ(**مُتَلَاشِيَةٌ**) لَفْظَةٌ دَائِرَةٌ بَيْنَ عَوَامِّ النَّاسِ ، لَمْ أَقِفْ لَهَا فِي اللُّغَةِ عَلَى أَصْلٍ ، وَقَدْ تَحْتَمِلُ عَلَى بُعْدٍ أَنْ تَكُونَ مِنْ (الشِّلْوِ) وَهُوَ الجِلْدُ وَالجَسَدُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ، وَكُلُّ مَسْلُوخَةٍ أُكِلَ مِنْهَا شَيْءٌ فَبَقِيَّتُهَا (شِلْوٌ) ، وَ(الشِّلْوُ) أَيْضًا العُضْوُ ، لَكِنَّ ذَلِكَ بَعِيدٌ لِوَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا ارْتِكَابُ القَلْبِ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ عَلَى السَّمَاعِ »[(١)].

عَرْضُ المَسْأَلَةِ وَتَحْرِيرُهَا :

القلب في اللغة : تحويل الشيء عن وجهه ، وردُّه من جهة إلى جهة [(٢)] . أمّا من حيث المعنى الاصطلاحي ، فيختلف باختلاف العلم الذي ينتسب إليه كالشريعة والبلاغة ، ولا يكاد يخرج عن فلك التقديم والتأخير ، أو تغيير الحكم [(٣)].

والذي يعنيني هنا هو القلب عند علماء اللغة ، والذي يعرف بالقلب المكاني ، وقد تصدّر هذا القلب الموضوعات التي تهتم بها كتب اللغة التي تتناول أبوابًا مختلفة في اللغة ، كالمشترك اللفظي والترادف والأضداد ، ويجد هذا القلب متسعًا في مصنفات النحو والصرف في التراث القديم ، فقد عرّفه الرضي بقوله : « تقديم بعض حروف الكلمة على بعض »[(٤)] ، وهذا عامٌّ في أحرف العلة وفي غيرها ، ويقع بين أحرف الميزان الثلاثة ، لكنه في أحرف العلة والهمز أكثر ، ولذا قال بعد ذلك : « وأكثر ما يتفق القلب في المعتل والمهموز ، وقد جاء في غيرهما قليلًا ،

---

(١) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٦٢٢ .

(٢) راجع : مقاييس اللغة ٥/ ١٧ ، واللسان (قلب) .

(٣) انظر : التعريفات ص١٧٨ ، وشروح التلخيص ٤/ ٤٥٩ ، وتاج العروس (نكس) .

(٤) انظر : شرح الشافية ١/ ٢١ .

نحو : امْضَحَلَّ واكْرَهَفَّ ، في : اضْمَحَلَّ واكْفَهَرَّ » ، ثمّ أشار إلى كثرة هذا النوع من القلب بين عين الكلمة ولامها ، مثل : نأى وناء .

وهذا النوع من القلب غير مقيس ، بل هو سماعيٌّ ، قال الكسائي : « وقد سألت من له بَصَرٌ في العربية عن قلب العرب هذه الأحرف ، أَقَلَبَتْهُ على قياسٍ أم على غير قياس؟ فقال : على غير قياس »(١) ، وقد نصّ على ذلك ابن عصفور حين ذكره في باب (القلب على غير قياس)(٢).

إلا أنه نُقل عن الخليل أنه يرى قياسيّة القلب في بعض المواضع ، وذلك فيما تجتمع فيه همزتان ، قال الرضي : « وليس شيء من القلب قياسيًّا إلا ما ادّعى الخليل فيما أدّى ترك القلب فيه إلى اجتماع الهمزتين ، كـ(جاءٍ وسواءٍ) فإنه عنده قياسي »(٣).

وقد عدّ ابن جني هذا القلب كله نوعًا من أنواع الإعلال ، قال : « وهذا كله إعلال لهذا الكلم وما جرى مجراها »(٤) ، وتبعه ابن مالك بقوله : « من وجوه الإعلال تقديم حرف على حرف وتأخير آخر ، ويسمّى القلب »(٥).

ويرى ابن جني أنّ هذا النوع من القلب غير مقيس ، فيقول : « قولهم : ما أَطْيَبَه وأَيْطَبَه ، وأشياء في قول الخليل ، وقِسِيٌّ ، وقوله : (أخو اليوم اليَمِي) ، فهذا ونحوه ... موقوفٌ على السماع ، ليس لنا الإقدام عليه من طريق القياس »(٦).

---

(١) انظر : دقائق التصريف ص٢٧٣ .

(٢) انظر : الممتع ٢/ ٦١٥ .

(٣) انظر : شرح الشافية ١/ ٢٤ . وانظر أيضًا : الكتاب ٤/ ٣٧٧ .

(٤) انظر : الخصائص ١/ ٦٥ .

(٥) انظر : شرح الكافية الشافية ٤/ ٢١٧٣ .

(٦) انظر : الخصائص ٢/ ٩٠ .

ووافقه أبوحيّان في هذا ، إذْ قال : « وقد جاء منه شيء كثير ، حتى إنّ ابن السكيت ألّف فيه كتابًا ، ومع ذلك فلا يطّرد شيء منه ، إنما يحفظ حفظًا »[١].

وقد استدل البصريون على القلب المكاني بأمارات ، وكل ما جاوزها لا يعدّونه من القلب، وإنما هو بناء آخر مختلف عن شبيهه[٢].

هذا وقد أنكر ابن درستويه القلب المكاني في كتاب سمّاه (إبطال القلب) لم يصل إلينا ، قال: « في البِطِّيخ لغة أخرى (طِبِّيخ) بتقديم الطاء ، وليست عندنا على القلب كما يزعم اللغويون ، وقد بيّنا الحجة في ذلك في كتاب إبطال القلب »[٣].

وفي المقابل نجد أنّ علماء الكوفة قد توسّعوا في إطلاق القلب على كل لفظين اتّحد معناهما ، ووجد بينهما خلاف في تقديم بعض الحروف على بعض[٤] . يقول أبو جعفر النحاس : « وأمّا ما يسميه الكوفيون القلب ، نحو : جبذ وجذب ، فليس هذا بقلبٍ عند البصريين ، وإنما هما لغتان »[٥].

ووافق ابن قتيبة الكوفيين في توسعهم هذا[٦] . ونسب ابن السِّيد البطليوسي هذا القلب إلى أهل اللغة ، وأنه عند أهل التصريف لا يعدّ قلبًا ، فقال[٧] : « عوّل ابن قتيبة في القلب على مذهب أهل اللغة ، فسمّى جميع ما ضمّنه هذا الباب مقلوبًا ... وليس جميع ما ذكره مقلوبًا عند

---

(١) انظر : الهمع ٦/ ٢٧٦ . وانظر أيضًا : المبدع في التصريف ص٢٣٩ .

(٢) انظر : الممتع ٢/ ٦١٧ ، وشرح الشافية ١/ ٢٣ ، والمبدع ص٢٤٠ ، والهمع ٦/ ٢٧٨ ، وشذا العرف ص٢٢ .

(٣) انظر : المزهر ١/ ٤٨١ .

(٤) انظر : المغني في تصريف الأفعال ص٤٤ .

(٥) انظر : المزهر ١/ ٤٨١ .

(٦) انظر : أدب الكاتب ص٣٨١ .

(٧) انظر : الاقتضاب ٢/ ٢٥٧ .

أهل التصريف من النحويين » .

ومن وافقهم أيضًا ابن فارس [١] ، إذْ قال : « ومن سنن العرب القلب ، وذلك يكون في الكلمة ، ويكون في القصة ، فأمّا في الكلمة فقولهم : جذب وجبذ ... وهو كثير وقد صنفه علماء اللغة » ، ثمّ أنكر وجود القلب في القرآن الكريم قائلًا بعد ذلك : « وليس من هذا فيما أظنّ من كتاب الله جلّ ثناؤه شيءٌ » [٢].

واعترض عليه الشيخ محمد عضيمة قائلًا : « والحكم بأنّ القرآن الكريم خلا من القلب المكاني إنما يكون بعد النظر في قراءاته المختلفة ، وقد رجعت لما أحصيته من قراءات للقرآن الكريم فوجدت قراءات سبعية متواترة يتعيّن فيها القلب المكاني ، وأخرى تحتمل القلب المكاني وغيره ، أو يكون فيها قلب عند بعض الصرفيين ولا يكون عند الآخرين ، كما وجدت قراءات أخرى غير سبعية تجري هذا المجرى » [٣] ، ثمّ ذكر أمثلة لذلك .

وعليه فإنّ القلب المكاني بهذه الصورة على ما قال ابن السِّيد إنما هو موضوعٌ لغويٌّ [٤] ، ولهذا تهتمّ به المعاجم اللغوية ، يقول ابن دريد : « باب الحروف التي قلبت وزعم قومٌ من النحويين أنها لغات . قال أبو بكر : وهذا القول خلافٌ على أهل اللغة والمعرفة » [٥].

كما أنه بعرض الموضوع على الرأي الحديث في الدرس اللغوي استطاع علم الأصوات أن يضمّ هذا الموضوع إلى موضوعاته ، لذلك لا تكاد تخلو بحوث المحدثين من التعرّض لهذا

---

(١) انظر : المغني في تصريف الأفعال ص٥٦ .

(٢) انظر : الصاحبي ص٣٢٩ .

(٣) انظر : المغني في تصريف الأفعال ص٥٦ .

(٤) انظر على سبيل المثال ما أورده أبو عبيد بن سلام في : الغريب المصنف ٣/ ٦٤٧ .

(٥) انظر : جمهرة اللغة ٣/ ١٢٥٤ .

الموضوع ، وبخاصة إذا علمنا أنّ القلب المكاني من الظواهر التي تحدث في اللغات الأخرى ، وليس مقصورًا على اللغة العربية [١].

وبَعْدُ :-

فمن خلال ما سبق ذكره في هذه المسألة نستنتج أنّ القلب المكاني سماعيٌّ ، يحفظ ولا يقاس عليه ، وقد اختار ابن هانئ هذا القول وصحّحه ، ووافق بذلك قول الجمهور .

وهو عندي كذلك ؛ إذْ لا يصحّ لأحد أن يتصرف في حروف الكلمة بالتقديم والتأخير ، ثمّ يزعم أنّ هذا من قبيل القلب ، فما جاء عن العرب من ألفاظ في أصل اللغة مقلوبةٍ فإنها تحفظ ولا يجوز القياس عليها ، حتى لا يكون ذلك مدعاةً لفتح بابٍ يَلْجَأُ إليه الناسُ فيفسدون هذه اللغة بألسنتهم ، لأنّ مثل هذا يعدّ لحنًا لا قلبًا .

ومن احتجّ بمذهب الخليل في جعل القلب مقيسًا مطردًا ، فيقال له : « قد نُقل عن الخليل أنه رجع عن رأيه هذا إلى رأي جمهور البصريين » [٢].

والله أعلم ؛؛

---

(١) انظر : القلب المكاني ، لشيخي الأستاذ الدكتور محمد العُمري – رحمه الله – ، ص١٠٨ ، بحث منشور في مجلة جامعة أم القرى ، السنة السادسة ، العدد الثامن ، ١٤١٤هـ .

(٢) انظر : المغني في تصريف الأفعال ص٥٥ .

* النَّحْت *

قال ابن هانئ : « وَ(هَلَّلَ) عِبَارَةٌ عَنْ قَوْلِ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ ، وَهُوَ كَـ(حَوْقَلَ وحَيْعَلَ وبَسْمَلَ) إِذَا قَالَ : لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ ، وَحَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ ، وَبِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ . وَهَذَا النَّوْعُ مُشْتَقٌّ مِنْ كَلِمَتَيْنِ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ عَلَى السَّمَاعِ ، وَفِيهِ تَفْصِيلٌ ، وَتَقْرِيرُهُ فِي كُتُبِ النَّحْوِ »(١).

عَرْضُ المَسْأَلةِ وَتَحْرِيرُها :

النحت في اللغة : النَّشْر والبَرْي والقطع ، يقال : نحت النجّار الخشب والعود إذا براه وسوّاه(٢) ، قال الله تعالى : ﴿وَتَنْحِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا فَارِهِينَ﴾(٣) .

وفي الاصطلاح : « أخذ كلمة من كلمتين أو أكثر ، مع المناسبة بين المأخوذ والمأخوذ منه في اللفظ والمعنى معًا ؛ بأن تعمد إلى كلمتين أو أكثر فتسقط من كلّ منها أو من بعضها حرفًا أو أكثر ، وتضمّ ما بقي من أحرف كلّ كلمة إلى الأخرى ، وتؤلف منها جميعًا كلمة واحدة ، فيها بعض أحرف الكلمتين أو الأكثر ، وما تدلان عليه من معانٍ »(٤).

ولعلّ أوّل من تحدث عن النحت في اللغة الخليل بن أحمد ؛ إذْ قال : « إنّ العين لا تأتلف مع الحاء في كلمة واحدة ؛ لقرب مخرجيهما ، إلا أن يُشتقّ فِعْلٌ من جمعٍ بين كلمتين ، مثل :

---

(١) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٦٤٤ .

(٢) راجع : مقاييس اللغة ٥/ ٤٠٤ ، واللسان (نحت) .

(٣) سورة الشعراء ، الآية : ١٤٩ .

(٤) انظر : الاشتقاق لعبد الله أمين ص٣٩١ .

(حيَّ على) ، كقول الشاعر [١] : ...

أَقُولُ لَهَا وَدَمْعُ العَيْنِ جَارٍ   أَلَمْ يَحْزُنْكِ حَيْعَلَةُ الْمُنَادِي

فهذه كلمةٌ جُمعت من (حيَّ) ومن (على) ، وتقول منه : (حَيْعَلَ يُحَيْعِلُ حَيْعَلَةً) ... وهذا يشبه قولهم : (تَعَبْشَمَ الرجل وتَعَبْقَسَ) ... إذا كان من عبد شمس أو عبد قيس ، فأخذوا من كلمتين متعاقبتين كلمة ، واشتقوا فعلًا » [٢].

ثمّ أشار إليه سيبويه دون أن يسميه بقوله : « وأمّا (حيَّهَلَ) التي للأمر فمن شيئين ، يدلك على ذلك : حيّ على الصلاة ... وقد يجعلون للنسب في الإضافة اسمًا بمنزلة جعفر ، ويجعلون فيه من حروف الأول والآخر ، ولا يُخرجونه من حروفهما ليُعرف ... فمن ذلك : عَبْشَمِيٌّ وعَبْدَرِيٌّ » [٣].

ثمّ توسّع فيه ابن فارس ورأى أنّ أكثر الرباعي والخماسي منحوتٌ ، فقال : « ومعنى النحت : أن تؤخذ كلمتان وتُنحت منهما كلمةٌ تكون آخذة منهما جميعًا بحظٍّ ، والأصل في ذلك ما ذكره الخليل من قولهم : (حَيْعَلَ الرجل) إذا قال : (حيَّ على) ... » [٤] ، ويقول أيضًا : « العرب تنحت من كلمتين كلمة واحدة ، وهو جنسٌ من الاختصار ، وذلك (رجلٌ عَبْشَمِيٌّ) ، منسوبٌ إلى اسمين ... وهذا مذهبنا في أنّ الأشياء الزائدة على ثلاثة أحرف فأكثرها منحوتٌ ، مثل قول العرب للرجل الشديد : (ضِبَطْرٌ) من (ضَبَطَ) و(صَبَرَ) » [٥].

---

(١) البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة في: العين ١/ ٦٠ ، وأمالي القالي ٢/ ٢٧٠ ، واللسان (حعل ، هلل) ، والتاج (حيعل) .

(٢) انظر : العين ١/ ٦٠ .

(٣) انظر : الكتاب ٣/ ٣٠٠ ، ٣٧٦ .

(٤) انظر : مقاييس اللغة ١/ ٣٢٨ .

(٥) انظر : الصاحبي ص٤٦١ .

وكذا اهتمّ به غير هؤلاء من القدماء وأشاروا إلى بعض صيغه ، كابن السكيت إذْ يقول : « يقال : قد أكثرت من البسملة ، إذا أكثر من قوله : (بسم الله الرحمن الرحيم) ، وقد أكثرت من الهيللة ، إذا أكثرت من قول : (لا إله إلا الله) ، وقد أكثرت من الحوقلة ، إذا أكثرت من قول : (لا حول ولا قوة إلا بالله) »[١] ، ويقول ابن دريد : « العَجْمَضَى : ضربٌ من التمر ... اسمان جُعلا اسمًا واحدًا : (عَجَمٌ) وهو النَّوى ، و(ضا) وادٍ »[٢] ، وقال الجوهري : « ... وإن شئت أخذت من الأول حرفين ومن الثاني حرفين ، فرددت الاسم إلى الرباعي ثم نسبت إليه فقلت : عَبْدَرِيٌّ ، إذا نسبت إلى عبد الدار ، وإلى عبد شمس عَبْشَمِيٌّ ... وقد تَعَبْشَمَ الرجل ، كما تقول : تَعَبْقَسَ ، إذا تعلّق بسببٍ من أسباب عبد القيس إمّا بحلْف أو جوارٍ أو ولاءٍ » ، ويقول أيضًا : « وقد حَيْعَلَ المؤذِّن ، كما يقال : حَوْلَقَ وتَعَبْشَمَ ، مركبًا من كلمتين »[٣] ، وقال الثعالبي : « (البَسْمَلَة) حكاية قول : بسم الله ... ، (الحَيْعَلَة) حكاية قول المؤذِّن : حيّ على الصلاة ، حيّ على الفلاح ، (الطَّلْبَقَة) حكاية قول القائل : أطال الله بقاءك ، (الدَّمْعَزَة) حكاية قوله : أدام الله عزّك »[٤] ، وغيرهم[٥] ، ولكنه لم يأخذ مجالًا واسعًا في دراساتهم .

هذا وقد انقسم العلماء حول النحت ؛ هل هو سماعيٌّ أو قياسيٌّ ؟ ، إلى فريقين :

فريقٌ يرى أنه سماعيٌّ ، ولا يصحّ أن يقاس عليه لقلّته ، وهو قول الجمهور ، منهم :

- **سيبويه** : « وقد يجعلون للنسب في الإضافة اسمًا بمنزلة جعفر ، ويجعلون فيه من حروف الأول والآخر ، ولا يُخرجونه من حروفهما ليُعرف ... فمن ذلك عَبْشَمِيٌّ

---

(١) انظر : إصلاح المنطق ص٣٠٣ .

(٢) انظر : جمهرة اللغة ٢/ ١١٣٩ .

(٣) انظر : الصحاح (شمس ، قيس ، هلل) .

(٤) انظر : فقه اللغة ص٢١٦ .

(٥) انظر : المزهر ١/ ٤٨٢ .

وعَبْدَرِيٌّ ، وليس هذا بالقياس »[١].

- **والمبرّد** ، فيما نقله عنه ابن إياز ، إذْ قال : « حكى النحاس أنّ النسب إلى سوق وردان بمصر : (سُقُودي) . قال المبرد : وإنما فعلوا ذلك اجتنابًا للَّبس ، وهذا سماعٌ ، ولا يقاس عليه » [٢].
- **وابن يعيش** : « وقد يصوغون من حروف الاسمين ما ينسبون إليه ، فقالوا : عَبْشَمِيٌّ في عبد شمس ، وعَبْدَريٌّ في عبد الدار ، وعَبْقَسِيٌّ في عبد القيس ، كأنهم أضافوا إلى عَبْشَمَ وعَبْدَرَ وعَبْقَسَ ، وذلك ليس بقياس ، وإنما يسمع ما قالوه ، ولا يقاس عليه لقلّته » [٣].
- **وابن عصفور** : « ومن العرب من ينسب إلى المضاف وإلى المركب بأن يبني منهما اسمًا واحدًا ، فيقول في عبد شمس : عَبْشَمِيٌّ ... وفي درا بجرد : دراورديٌّ ، وذلك كله موقوف على السماع »[٤].
- **وابن مالك** في موضع : « وقد يبنون اسمًا رباعيًّا من بعض صدر المركب وبعض عجزه وينسبون إليه ، كقولهم في ... عبد شمس وعبد قيس وتيم اللات : عَبْشَمِيٌّ وعَبْقَسِيٌّ وتَيْمَلِيٌّ ، وهذا النوع مقصور على السماع »[٥].
- **والرضي** : « هذا وقد جاء شاذًّا مسموعًا في (عبد) مضافًا إلى اسم آخر ، أن يركّب من حروف المضاف والمضاف إليه اسمٌ على فَعْلَلٍ ، بأن يؤخذ من كل واحد منهما الفاء والعين ، نحو : عَبْشَمِيٍّ فـي عبد شمس ، وإن كان عين الثاني معتلًّا كُمِّل البناء بلامه ،

---

(١) انظر : الكتاب ٣/ ٣٧٦ .

(٢) انظر : المحصول في شرح الفصول ص٧٥٤ . وانظر : المقتضب ٣/ ١٤٢ .

(٣) انظر : شرح المفصل ٦/ ٩ .

(٤) انظر : شرح الجمل ٢/ ٣٢٠ .

(٥) انظر : شرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٥٣ .

نحو : عَبْقَسِيٍّ وعَبْدَرِيٍّ في عبد القيس وعبد الدار »[١].

- **وأبو حيّان** : « إنما يقال منه ما قالته العرب ، والمحفوظ : عَبْشَمِيٌّ في عبد شمس ، وعَبْدَرِيٌّ في عبد الدار ، ومَرْقَسِيٌّ في امرىء القيس ، وعَبْقَسِيٌّ في عبد القيس »[٢].
- **والسيوطي** : « وعُدّ في شواذ النسب التي تحفظ ولا يقاس عليها ... بناؤهم فَعْلَل من جزأي المركب ، كقولهم في عبد شمس عَبْشَمِيٌّ ، وفي عبد الدار عَبْدَرِيٌّ ... »[٣].
- **والأشموني** : « شذَّ بناء فَعْلَل من جزأي الإضافة منسوبًا إليه ، كما شذَّ في المركب المزجي ، والمحفوظ من ذلك : تَيْمَلِيٌّ وعَبْدَرِيٌّ ومَرْقَسِيٌّ وعَبْقَسِيٌّ وعَبْشَمِيٌّ ... وإنما فعلوا ذلك فرارًا من اللبس ، وقالوا : تَعَبْشَمَ وتَعَبْقَسَ »[٤].

وفريقٌ آخر يرى أنه قياسيٌّ غير سماعيٍّ ، فيصح أن يقاس عليه طالما أنه سمع عن العرب وورد في كلامهم ، وهو قول بعضهم ، منهم :

- **ابن فارس** ، والقول بقياسه عنده يفهم من عبارته التى ادّعى فيها أكثرية النحت فيما زاد عن ثلاثة ، ومع الكثرة تصح القياسية والاتساع ، ومن ثمَّ بنى معجمه على هذا المذهب ، يقول : « اعلم أنّ للرباعي والخماسي مذهبًا في القياس يستنبطه النَّظَرُ الدقيق ، وذلك أنّ أكثر ما تراه منه منحوتٌ ... فعلى هذا الأصل بنينا ما ذكرناه من مقاييس الرباعي »[٥] ، ويقول : « وهذا مذهبنا في أنّ الأشياء الزائدة على ثلاثة أحرف فأكثرها منحوتٌ »[٦].

---

(١) انظر : شرح الشافية ٢/ ٧٦ .

(٢) انظر : التذييل والتكميل ل٧٣٣/ ب . وانظر : ارتشاف الضرب ٢/ ٦٠٣ .

(٣) انظر : همع الهوامع ٦/ ١٧٣ .

(٤) انظر : شرحه على الألفية ٤/ ٣٣٤ .

(٥) انظر : مقاييس اللغة ١/ ٣٢٨ .

(٦) انظر : الصاحبي ص٤٦١ .

- **والجوهري** : « في النسبة إلى كل اسم مضاف ثلاثة مذاهب : إن شئت نسبت إلى الأول منهما ، كقولك : عَبْدِيٌّ إذا نسبت إلى عبد القيس ... وإن شئت نسبت إلى الثاني إذا خفت اللبس ، فقلت : شَمْسِيٌّ ، كما قلت : مُطَّلِبيٌّ إذا نسبت إلى عبد المطلب ، وإن شئت أخذت من الأول حرفين ومن الثاني حرفين ، فرددت الاسم إلى الرباعي ثم نسبت إليه فقلت : عَبْدَرِيٌّ ، إذا نسبت إلى عبد الدار ، وإلى عبد شمس عَبْشَمِيٌّ »[١].
- **والخطيب التبريزي** : « العرب تقول : بَلْعَنْبَر وبنو العنبر ، وكذلك يفعلون فيما فيه ألف ولام إذا لم يكن ثمَّ إدغام ، فيقولون : بَلْعَجْلان وبَلْحرث بن كعب »[٢].
- **وابن مالك** : « انفرد الرباعي بفَعْلَل لازمًا ومتعديًا لمعانٍ كثيرة ، وقد يصاغ من اسم رباعي لعملٍ بمسمّاه ، أو لمحاكاته ... وقد يصاغ من مركب لاختصار حكايته »[٣]. ويقول أيضًا : « وقد يُبنى من جزأي المركب فَعْلَل ، بفاء كل منهما وعينه ، فإن اعتلّت عين الثاني كُمِّل البناء بلامه أو بلام الأول ، ونسب إليه ، وربما نسب إليهما معًا مزالًا تركيبهما ، أو صيغا على زنة واحدة ، أو شبّها به فعوملا معاملته »[٤].

وقد أنكر أبو حيّان على ابن مالك هذا القول ، وردَّه بقوله : « ولا يطّرد هذا الحكم في شيء منها ، إنما يقال منه ما قالته العرب »[٥].

وبَعْدُ :-

فيخلص مما سبق عرضه أنّ العلماء الأقدمين قد انقسموا إلى قسمين حول النحت : فريقٌ

---

(١) انظر : الصحاح (شمس) .

(٢) انظر : شرح ديوان الحماسة ١/ ٥ .

(٣) انظر : تسهيل الفوائد ص١٩٨ .

(٤) المصدر السابق ص٢٦٢ .

(٥) انظر : التذييل والتكميل ل٧٣٣/ ب .

يرى أنه سماعيٌّ يحفظ ولا يقاس عليه ، والآخر يذهب إلى جواز القياس عليه طالما أنه سمع عن العرب وورد في كلامهم .

ولو تأملنا ما ذكره ابن هانئ في شرحه لوجدنا أنه قد سلك مسلك الفريق الأول القائلين بعدم القياس عليه ، وهو قول الجمهور ، إذْ قال : « وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ عَلَى السَّمَاعِ » .

والذي يظهر لي أنّ هذه الأمثلة وغيرها تصحّح أن نتخذها نبراسًا نستضيء به ، وأنه يسوغ لنا أن نقيس عليها ما لم يَرْوِهِ العلماء عن العرب ، فالنحت وسيلة من وسائل تنمية اللغة العربية ، لكن لا يلجأ إليه إلا عند الضرورة ، على أن يراعى في اللفظ المنحوت انسجام الحروف عند تأليفها ، وصياغته على وزن من أوزان العربية ، وعدم الخروج عن أبنيتها وذوقها الخاص ، وتنزيله على أحكام العربية ، وأيضًا مراعاة عدم اللبس والغموض والإبهام كالمنحوتات التي ذكرها عبد الله أمين في كتابه [١].

وبتحقيق هذه الشروط يكون النحت – كجميع أنواع الاشتقاق – وسيلة رائعة لتنمية هذه اللغة ، وتجديد أساليبها في التعبير والبيان من غير تحيّف لطبيعتها أو عدوان على نسيجها المحكم المتين [٢].

وعلى هذا انتهى مجمع اللغة العربية بالقاهرة إلى قرار يفيد « جواز النحت في العلوم والفنون للحاجة الملحّة إلى التعبير عن معانيها بألفاظ عربية موجزة » [٣].

والله أعلم ؛؛

---

(١) انظر : الاشتقاق ص٤٣٦ .

(٢) انظر : دراسات في فقه اللغه للدكتور صبحي الصالح ص٢٧٤ ، بتصرّف .

(٣) انظر : مجلة المجمع ٧/ ١٥٨ ، ٢٠٣ .

المبحث الثاني : المسائل النحوية

* دخول (أل) التعريف على (كل وبعض) *

قال ابن هانئ : « وَ(تَبَعَّضَ) بِمَعْنَى : تَفَرَّقَ ، يُقَالُ : (بَعَّضَ الشَّيْءَ فَتَبَعَّضَ) بِمَعْنَى : فَرَّقَهُ فَتَفَرَّقَ ، وَهُوَ مَأْخُوذٌ مِنْ (بَعْضِ الشَّيْءِ) الَّذِي هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ الطَّائِفَةِ مِنْهُ ، وَاسْتَعْمَلَهُ الزَّجَّاجِيُّ أَبُو القَاسِمِ صَاحِبُ الجُمَلِ بِالأَلِفِ وَاللَّامِ ، ثُمَّ قَالَ : « وَإِنَّمَا قُلْنَا : (البَعْضُ وَالكُلُّ) مَجَازًا ، وَعَلَى اسْتِعْمَالِ [الجَمَاعَةِ] لَهُ مُسَامَحَةً ، وَهُوَ فِي الحَقِيقَةِ غَيْرُ جَائِزٍ » ، أَعْنِي أَنَّ هَذَا الاسْمَ لَا يَنْفَصِلُ مِنْ الإِضَافَةِ »(١).

عَرْضُ المَسْأَلَةِ وَتَحْرِيرُهَا :

من المقرر عند علماء النحو أنّ الإضافة والتعريف لا يجتمعان ، ولذلك كانت (أل) التعريف مما يحذف لأجلها ؛ لأنّ الألف واللام للتعريف ، والإضافة تعرِّف ، فأحدهما يُغني عن الآخر(٢) ، وقد اغتفر وصل المضاف بـ(أل) التعريف في مواضع معروفة ؛ لكون الإضافة فيه على نيّة الانفصال ، وذلك فيما كانت إضافته لفظية (غير محضة)(٣).

---

(١) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٨١٩ .

(٢) انظر : التبصرة والتذكرة ١/ ٢٨٧ ، وإصلاح الخلل للبطليوسي ص٢٠٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٧٤ .

(٣) انظر مثلًا ما قاله شرّاح الألفية في باب (الإضافة) عند قول ابن مالك :

وَوَصْلُ (أَلْ) بِذَا المُضَافِ مُغْتَفَرْ ... إِنْ وُصِلَتْ بِالثَّانِي كَـ(الجَعْدِ الشَّعَرْ)

أَوْ بِالَّذِي لَـهُ أُضِيفَ الثَّانِـي ... كَـ(زَيْدٌ الضَّارِبُ رَأْسِ الـجَانِي)

وَكَوْنُهَا فِي الوَصْفِ كَافٍ إِنْ وَقَعْ ... مُثَنًّى ، اوْ جَـمْعًا سَـبِيلَهُ اتَّبِـعْ

ثمّ إنّ الأسماء من حيث إضافتها وعدم إضافتها أقسامٌ ، من بين ذلك ما لايُستعمل إلا مضافًا ، نحو : (كلّ وبعض) ، فإنهما لا يُستعملان إلا مضافين ، وإضافتهما قد تكون ملفوظًا بها أو منويّة (١) ، فمن الأوّل قوله تعالى : ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ (٢) ، والثاني قوله تعالى : ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾ (٣).

ولقد اختلف النحاة في (كلّ وبعض) إذا تجرّدتا عن الإضافة اللفظية ، أتكونان معرفتين أو نكرتين؟ وما يترتّب عليه من دخول (أل التعريف) عليهما ؛ إلى فريقين :

الفريق الأوّل : يرى أنهما معرفتان بنية الإضافة فيهما ، وعليه لا تدخل (أل) عليهما ، وهو مذهب الجمهور ؛ لأنهما لم يصحبا (أل) نقلًا ، فلا يخلوان من الإضافة لفظًا إلا وهما مضافان معنىً ، ولأجل نيّة إضافتهما لم تدخل عليهما الألف واللام إلا في كلام المتأخرين .

والدليل على مجيئهما معرفتين وإن تجردتا عن الإضافة اللفظية مجيء الحال منهما ، كقولهم : (مررت بكلٍّ قائمًا ، وببعضٍ جالسًا) ، والأصل في صاحب الحال التعريف (٤).

الفريق الثاني : يرى أنهما نكرتان ، ولذلك تدخل عليهما (أل) ، ونُسب هذا القول إلى جماعة كالأخفش والزجاجي والفارسي وابن درستويه والبطليوسي وابن الشجري وابن خروف .

---

(١) انظر : البسيط ٢/ ٨٨٣-٨٨٥ ، وشرح التسهيل ٣/ ٢٤٤ ، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨١٨ ، والمساعد ٢/ ٣٤٨ ، وشرح التصريح ٢/ ٣٥ ، والهمع ٤/ ٢٨٦ .

(٢) سورة الإسراء ، الآية : ٢١ .

(٣) سورة النمل ، الآية : ٨٧ .

(٤) انظر : الكتاب ٢/ ١١٤ ، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٣٣-٢٣٧ ، وشرح التسهيل ٣/ ٢٤٥ ، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٤٩ ، وشرح الرضي ٢/ ٢٥٩ ، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨١٨ ، والمساعد ٢/ ٣٤٨ ، وشفاء العليل ٢/ ٧١٢ ، وشرح التصريح ٢/ ٣٥ ، والهمع ٤/ ٢٨٦ ، والتاج (بعض) .

ودليلهم على ذلك ، أنهما يحملان على (نصف ونحوه كسدس وربع وثلث) ، فإنها تقع حالًا ، والأصل في الحال التنكير ، ومنه قول ذي الرمة [(١)] :

تَرَى خَلْقَهَا نِصْفًا قَنَاةً قَوِيمَةً وَنِصْفًا نَقًا يَرْتَجُّ أَوْ يَتَمَرْمَرُ

فيقولون : (مررت بهم كلًّا) ، إجراءً لها مجرى : مررت بهم جميعًا ، فإذا جاز انتصابه على ذلك فلا إشكال في جواز دخول الألف واللام عليها .

ويلزم على قولهم أنهما معرفتان أن يكون لفظ (نصف ونحوه كسدس وربع وثلث) معرفة أيضًا ؛ وهي نكرات بالإجماع وفي المعنى مضافات ، فإذا قدّرت إضافتها إلى معرفة كانت معرفةً ، وإذا قدّرت إضافتها إلى نكرة كانت نكرةً ، فتقول : (نصف دينار ، ونصف الدينار) ، و(كلّ وبعض) يجريان مجرى (نصف) ونحوه ؛ لأنه يضاف إلى ما هو نصفٌ له ، كما أنّ (كلًّا) يقتضي الإضافة إلى ما هو كلٌّ له ، و(بعضًا) يقتضي الإضافة إلى ما هو بعضٌ له ، فإذا قدّرت إضافتهما إلى المعارف كانتا معرفتين ، وإذا قدّرت إضافتهما إلى النكرات كانتا نكرتين ، فهما بمنزلتها ، ومن ثمّ جاز دخول (أل) عليهما [(٢)].

وبعد :-

فقد ظهر جليًّا من كلام ابن هانئ أنه يذهب إلى ما ذهب إليه الجمهور ، وهو عدم جواز دخول (أل) عليهما ؛ لأنهما معرفتان بنيّة الإضافة لا ينفصلان عنها .

---

(١) البيت من الطويل ، وهو في : ديوانه ص٦٢٦ ، والكتاب ٢/ ١١ ، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٢٣٣ .

(٢) انظر : الجمل ص٢٤ ، وإصلاح الخلل ص٩٥ ، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٣٣ ، ٢٣٧ ، وشرح الجمل لابن خروف ١/ ٣٤٩ ، والشوارد للصاغاني ص٢١١ ، وشرح التسهيل ٣/ ٢٤٥ ، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٤٩ ، وشرح الرضي ٢/ ٢٥٩ ، والبسيط ١/ ٤٠٠ ، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨١٩ ، وشفاء العليل ٢/ ٧١٢ ، وشرح التصريح ٢/ ٣٥ ، والهمع ٤/ ٢٨٦ ، والتاج (بعض) .

ومن خلال ما سبق عرضه يظهر لي أنّ كلا الفريقين يعتمد في الانتصار لمذهبه على القياس ، فالمانعون يرون عدم جواز ذلك لأنهما لا يخلوان من الإضافة لفظًا ومعنىً ، ومن ثمّ يكتفى بتعريفهما بالإضافة دونها ؛ حتى لا يجتمع عليهما تعريفان . والمجوّزون يحملونهما على لفظ (نصف) ونحوه ، وهي ألفاظ تدخل عليها (أل) ، وعليه يجوز فيهما ما جاز فيها .

والذي أراه هنا أنّ القول بالجواز في هذه المسألة هو الأقرب إلى الاتباع ، وأن يكون ذلك من باب المسامحة واستعمال الجماعة له – وإن كان التنوين والإضافة يقومان بالوظيفة التي تقوم بها (أل) – « وقد فعل سيبويه ذلك . قال : ((إنّ (سوى) لا تُستعمل إلا ظرفًا ، ولا يدخل عليها حرف الجر إلا في الشعر)) . ثمّ جاء في كلامه وقال : ((وهي في سوى اسم المظهر قليلٌ)) . فوَضَعَ (سوى) موضع (غير) ، فجرى في كلامه على ما وقع عليه الاستعمال ، ولم يجر على ما صحّ عنده من كلام العرب ، وإذا وُجِدَ هذا في كلام سيبويه فأن يوجد في كلام غيره أيسر ؛ لأنّ سيبويه لَـحِقَ العرب ، فكلام جيله أقربُ لكلام العرب وغيره »[1].

والله أعلم ؛؛

(١) انظر : البسيط ١/ ٤٠١ .

* أصل (لات) *

قال ابن هانئ : « وَأَمَّا (لَاتَ حِينَ) فَقِيْلَ : إِنَّ التَّاءَ مَعَ (الحِينِ) كَمَا جَاءَتْ مَعَ (الآنَ) فِي قَوْلِـهِمْ : تَلْآنَ . وَقِيلَ : إِنَّهَا مَعَ (لَا) ، وَهَؤُلَاءِ اخْتَلَفُوا فَقِيْلَ : الأَصْلُ فِي (لَاتَ) : (لَيْسَ) ، أُبْدِلَ مِنْ السِّينِ التَّاءُ ، كَمَا أُبْدِلَ مِنْهَا فِي قَوْلِهِ :

يَا قَاتَلَ اللهُ بَنِي السِّعْلَاتِ عَمْرَو بنَ يَرْبُوعٍ شِرَارَ النَّاتِ
لَيْسُوا بِأَخْيَارٍ وَلَا أَكْيَاتِ

يُرِيدُ : (النَّاسَ) وَ(أَكْيَاسَ) ، فَجَاءَتْ إِذْ ذَاكَ عَلَى لَفْظِ (لَيْتَ) الَّتِي هِيَ حَرْفُ تَمَنِّي ، فَأُبْدِلَتْ الأَلِفُ مِنْ اليَاءِ طَلَبًا لِلفَرْقِ ، وَاخْتَصَّتْ كَاخْتِصَاصِ (أَسْنَتُوا) . وَقِيْلَ : بَلْ الأَصْلُ (لَا) زِيدَتْ عَلَيْهَا التَّاءُ ، وَخَصَّصَتْهَا غَالِبًا بِـ(الحِينِ) اسْمًا وَخَبَرًا ، عَلَى مَا هُوَ الْمُقَرَّرُ فِي كُتُبِ النَّحْوِ »[١].

عَرْضُ المَسْأَلَةِ وَتَحْرِيرُهَا :

اختلف النحاة في أصل (لات) على خمسة أقوال :

القول الأوّل : أنها (لا) النافية زيدت عليها التاء ، كما زيدت في : رُبَّتَ وثُمَّتَ ، وهو قول الجمهور من النحاة [٢] . وعللوا لزيادتها بالآتي [٣] :

---

(١) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٦٣١ .

(٢) انظر : شرح السيرافي ٣/ ١٨ ، وكشف المشكلات ٢/ ١١٤٠ ، والإيضاح لابن الحاجب ١/ ٣٩٩ ، والتذييل والتكميل ٤/ ٢٨٧ ، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢١٠ ، والجنى الداني ص٤٨٥ ، ومغني اللبيب ١/ ٢٥٣ ، وشرح التصريح ١/ ١٩٩ ، والهمع ٢/ ١٢١ .

(٣) انظر : شرح السيرافي ٣/ ١٨ ، والنكت ١/ ١٩٤ ، وشرح المفصل ١/ ١٠٩ ، وشرح التسهيل ١/ ٣٧٥ ، والإيضاح لابن الحاجب ١/ ٣٩٩ ، وشرح الرضي ٢/ ١٩٦ ، والإرشاد إلى علم الإعراب ص١٦٣ ، وشرح الأشموني ١/ ٣٧٤ ، وخزانة الأدب ٤/ ١٧٠ .

- أنها تاء تأنيث زيدت ليقوى شبهها بالفعل (ليس) ؛ لأنّ تاء التأنيث المتصلة بها من خواص الفعل .
- أنها زيدت للمبالغة في النفي ، كما قالوا : علّامة ونسّابة .
- أنها زيدت لتكون شبيهة بما يجعلها على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن ، وهو ما يعبّر عنه عندهم بـ(الكَسْع) .
- أنها زيدت لتخصها بحكمٍ لا تختصّ به دونها ، وهو اختصاصها بـ(الحين) ومرادفه .

ثمّ حُرِّكت هذه التاء لالتقاء الساكنين ؛ سكونها وسكون الحرف قبلها . وبعضهم قال : بل حُرِّكت للتفريق بين لحاقها الفعل ولحاقها الحرف ، مثل : رُبَّتَ وثُمَّتَ ، فإنها فيهما متحركة مع تحرك ما قبلها [١].

القول الثاني : أنها (لا) النافية ، ولم تُزد عليها التاء ، وإنما زيدت عند بعض العرب في أوّل (حين وأوان والآن) ، فيقولون : تَحِين ، وتَأَوان ، وتَلْآن ، وعليه فهي عندهم كلمة وبعض كلمة . ونسب هذا القول إلى أبي عبيد وابن الطراوة وبعض البغداديين (الكوفيين) [٢] . واستدلوا على ذلك بالآتي :
- أنه لم يوجد في كلام العرب (لات) . وهو معارَضٌ بنقل الخليل وسيبويه وغيرهما من الأئمة ، وبما عُرف عندهم من ذِكْرٍ لها [٣].
- أنه قد وجدت في المصحف الإمام – (مصحف عثمان ﷺ) – التاء مختلطة متصلة بـ(حين) في الخط . ولا حجّة لهم في ذلك ؛ فهو بعيدٌ مخالفٌ لخطّ المصحف المجمع

(١) انظر : اللباب ١/ ١٧٩ ، والتبيان ٢/ ١٠٩٧ ، وشرح الأشموني ١/ ٣٧٤ .

(٢) انظر : الغريب المصنف ١/ ٣٥١ ، وحروف المعاني ص٧٠ ، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ١٦٩ ، والإنصاف ١/ ١٠٨ ، وشرح الرضي ٢/ ١٩٧ ، والتذييل والتكميل ٤/ ٢٨٨ ، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢١٠ ، والجنى الداني ص٤٨٦ ، ومغني اللبيب ١/ ٢٥٤ ، وشرح التصريح ١/ ٢٠٠ ، والهمع ٢/ ١٢١ ، وخزانة الأدب ٤/ ١٧٣ .

(٣) انظر : الجنى الداني ص٤٨٦ ، ٤٨٧ .

عليه فهي مفصولة فيه ، وقد وقف عليها جمهور القراء بالتاء اتّباعًا للرسم ، وكم وقعت في المصحف من أشياء خارجة عن قياس الخط [(١)].

- أنه جاء مسموعًا في قول الشاعر [(٢)] :

العَاطِفُونَ تَحِينَ مَا مِنْ عَاطِفٍ وَالْمُطْعِمُونَ زَمَانَ لَا مِنْ مُطْعِمِ

وهو مردودٌ : لأنّ البيت يُروى على أَوْجُهٍ خلاف ما استشهدوا به ، فقد رُوِي : (العاطفون ولات ما من عاطف) ، و(العاطفون ولات حين تعاطفٍ) ، ووجهه أنه أراد : (العاطفونه) ، ثمّ جعل الهاء التي للسكت تاءً في الإدراج . كذلك رُدَّ لعدم شهرة (تحين) في اللغات ، واشتهار (لات حين) ، وعليه يَضْعُف هذا الشاهد الذي استدلوا به ، ومما يؤكد ضعفه أنه اشتهر عن العرب (لات ساعة ، ولات أوان ، ولات هَنَّا) بفصل التاء من الاسم الذي يليها ، فكيف يصنعون فيما سمع عنهم؟ [(٣)].

القول الثالث : أنها فعلٌ ، وأصلها : (ليس) ، وفي مجيئها على هذه الصورة رأيان :

- أنهم قلبوها ألفًا ، وأبدلوا من السين تاءً ؛ إذْ أصل (ليس) : لَيِسَ ، فتحرّكت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا ، فصارت : لاسَ ، ثمّ أبدلت السين تاءً كما أبدلت في (سُتٍّ) ؛ إذْ أصلها : سُدْس ، فصارت (لات).

- أنّ التاء فيها عوض من السين ، ثمّ قلبت ياؤها ألفًا ؛ كراهة أن تلتبس بحرف التمني (ليت) .

---

(١) انظر : مشكل إعراب القرآن ٢/ ١٦٩ ، والكشاف ٣/ ٣٥٩ ، والجنى الداني ص٤٨٦ ، ومغني اللبيب ١/ ٢٥٤ .

(٢) البيت من الكامل ، وهو لأبي وجزة السَّعدي في : الغريب المصنف ١/ ٣٥٠ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣/ ٤٥٢ ، والأزهية ص٢٦٤ ، والإنصاف ١/ ١٠٨ ، وخزانة الأدب ٤/ ١٧٥ .

(٣) انظر : إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٤٥١ ، وشرح التسهيل ١/ ٣٧٨ ، وشرح الرضي ٢/ ١٩٨ ، والدر المصون ٩/ ٣٤٩ ، ومغني اللبيب ١/ ٢٥٤ .

وقد ذهب إلى هذا القول قومٌ من النحاة منهم ابن أبي الربيع [١] ، وقد ذكر المرادي أنّ هذا القول يَقْوَى بقول سيبويه عن (لات) : « تُضْمِرُ فيها مرفوعًا » [٢] ، أيْ : اسمها ، ولا يضمر إلا في الأفعال [٣].

وقد ضُعِّف هذا القول ؛ لأنّ فيه جمعًا بين إعلالين ، وهو مرفوضٌ في كلامهم ، ولم يجيء منه إلا (ماء وشاء) ، فضلًا عن أنّ فيه شذوذًا من حيث قلب الياء ألفًا والسين تاءً دون دليلٍ يوجب هذا القلب [٤].

أمّا ما ذكره المرادي فالحقّ أنّ سيبويه لم يرد بالإضمار هنا ما في الأفعال ، بل أراد به أمرًا آخر عبّر عنه السيرافي بقوله : « يعني تضمر بعد (لات) مرفوعًا ، ولم تعن الإضمار الذي يكون في الفعل مستكنًّا ، مثل (لَسْتَ) ، و(زيدٌ ليس قائمًا) ؛ لأنّ (لات) حرفٌ ، والحروف لا يَسْتَكِنُّ فيها ضمير المرفوع . ولكن قوله : (وتضمر فيها) يعني : تضمر في هذه الجملة بعد (لات) – في قلبك – (الحين) الذي قدّرناه غير مستكنٍّ في (لات) » [٥] ، وليس بخافٍ على سيبويه أنّ الإضمار لا يكون إلا في الأفعال ، وهو القائل بحرفيّة (لات) ، والحروف لا يضمر فيها ، ولهذا ذكر البغدادي أنّ سيبويه كثيرًا ما يطلق لفظ الإضمار على الحذف ، فكلامه حينئذ محمول على التجوّز لا على الحقيقة [٦].

---

(١) انظر : كشف المشكلات ٢/ ١١٤٠ ، والملخص ص٢٧٣ ، والبسيط ٢/ ٧٥٣ ، والإرشاد إلى علم الإعراب ص١٦٣ ، والتذييل والتكميل ٤/ ٢٨٨ ، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢١٠ ، والدر المصون ٩/ ٣٥١ ، والجنى الداني ص٤٨٥ ، وشرح التصريح ١/ ٢٠٠ ، والهمع ٢/ ١٢١ ، وخزانة الأدب ٤/ ١٧٣ .

(٢) انظر : الكتاب ١/ ٥٧ .

(٣) انظر : الجنى الداني ص٤٨٥ .

(٤) انظر : شرح الأشموني ١/ ٣٧٤ .

(٥) انظر : شرح الكتاب ٣/ ١٩ .

(٦) انظر : التبيان ٢/ ١٠٩٧ ، والإيضاح لابن الحاجب ١/ ٤٠٠ ، والتذييل والتكميل ٤/ ٢٩٠ ، وخزانة الأدب ٤/ ١٧٢ .

القول الرابع : أنها فعلٌ ماضٍ بمعنى (نَقَصَ وقَلَّ) ، من قوله تعالى : ﴿لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَٰلِكُمْ شَيْـًٔا﴾[١] ، فإنه يقال : لاتَ يَلِيتُ ، كما يقال : أَلَتَ يَأْلِتُ ، وقد قرئ بهما ، ثمّ استعملت للنفي كما أنّ (قَلَّ) كذلك . وقد نُسب هذا القول لأبي ذر الخُشَني[٢].

وقد رُدَّ هذا القول وضُعِّف بأنّ قومًا أجازوا جرَّ ما بعد (لات) ، وعليه جاءت قراءة الجر في (حين) من قوله تعالى : ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[٣] ، وهي قراءة عيسى بن عمر الثقفي ، فلو كانت فعلًا ماضيًا لم يكن للكسر وَجْهٌ[٤].

القول الخامس : أنّ (لات) حرفٌ مستقلٌّ ، ليس أصلها (ليس) ولا (لا) ، وهذا الرأي نقله البغدادي عن أبي إسحاق الشاطبي في شرح الألفية[٥].

وبَعدُ :-

فإذا نظرنا فيما نقله ابن هانئ من خلاف في هذه المسألة لوجدنا أنه قد اقتصر على ذكر ثلاثة أقوال فقط ، كما أنه لم يكن له موقف تجاهها سواء بالاختيار أو الترجيح أو الاعتراض ، وكأنني أراه يقول بسلامة هذه الآراء جميعها ، وعدم صحّة دفعها .

والذي يبدو لي أنّ القول الأول الذي ذهب إليه الجمهور من أنّ أصلها (لا) زيدت عليها التاء هو المتّجه ؛ لسلامة هذا القول من الاعتراض ، وللضعف الواضح في أقوال المخالفين .

---

(١) سورة الحجرات ، الآية : ١٤ .

(٢) انظر : ارتشاف الضرب ١/ ١٢١٠ ، ومغني اللبيب ١/ ٢٥٣ ، وخزانة الأدب ٤/ ١٧٢ .

(٣) سورة صَ ، الآية : ٣ .

(٤) انظر : إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٤٥٣ ، وكشف المشكلات ٢/ ١١٤٠ ، والتبيان ٢/ ١٠٩٧ ، والإرشاد إلى علم الإعراب ص١٦٤ ، والتذييل والتكميل ٤/ ٢٩٤ ، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢١٢ ، والبحر المحيط ٧/ ٣٨٤ ، والدر المصون ٩/ ٣٥٢ ، ومغني اللبيب ١/ ٢٥٤ ، ٢٥٥ .

(٥) انظر : خزانة الأدب ٤/ ١٧٣ ، ولم أقف عليه في كتابه المقاصد الشافية ، والله أعلم .

غير أني لا أرى زيادة هذه التاء للتأنيث ؛ لأنّ دخولها على الحرف لا يكسبه معنى التأنيث ، بعكس الفعل والاسم ، بل أرى أنّ زيادتها للمبالغة في النفي كما ذكروا ، ولتأكيد شبهها بالفعل ؛ لأنها تعمل عمله ، وهذا يبعدها من شبه الحرف « لأنّ (لا) محمولة على (ليس) ، و(ليس) تتصل بها التاء ، ومن ثمّ لم تتصل بِـ(لا) المحمولة على (إنّ) »[1].

والله أعلم ؛؛

(١) انظر : شرح التصريح ١/ ٢٠٠ .

* حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه *

قال ابن هانئ : « (الأَسَفُ) – مِنْ حَيْثُ هُوَ لَا بِاعْتِبَارِ إِضَافَتِهِ إِلَى مُقْتَضَى تَأْوِيلٍ أَوْ قَصْرٍ عَلَى أَحَدِ مَدْلُولَيْ اللَّفْظِ – يُطْلَقُ وَيُرَادُ بِهِ : نِهَايَةُ الغَضَبِ وَالحُزْنِ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَٰهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ قِيلَ : مَعْنَاهُ : أَحْزَنُوا عِبَادَنَا ، فَيَكُونُ مِنْ بَابِ حَذْفِ المُضَافِ وَإِقَامَةِ المُضَافِ إِلَيْهِ مَقَامَهُ »(١).

ويقول في موضع آخر : « وَ(رَدِفَ) بِمَعْنَى : دَهَمَ ، فَهُوَ أَيْضًا قَرِيبٌ مِنْ : قَرُبَ ، قَالَ اللهُ تَعَالَى :﴿ قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ ٱلَّذِى تَسْتَعْجِلُونَ ﴾ ، وَاللَّامُ فِي « لَكُمْ » زَائِدَةٌ لِلتَّأْكِيدِ . وَقِيلَ : هِيَ بِمَعْنَى : مِنْ ، وَيُضَمَّنُ « رَدِفَ » مَعْنَى : قَرُبَ . وقِيلَ : هِيَ سَبَبِيَّةٌ ، وَمَعْمُولُ « رَدِفَ » مَحْذُوفٌ ، وَيَكُونُ التَّقْدِيرُ : رَدِفَ قَوْمَكُمْ لِأَجْلِكُمْ ، أَيْ : لِأَجْلِ كُفْرِكُمْ وَتَبَعَتِهِمْ لَكُمْ؛ لِأَنَّ السُّوقَةَ تَبَعٌ لِلمُلُوكِ ، فَالخِطَابُ لِلمُلُوكِ . أَوْ يَكُونُ التَّقْدِيرُ : رَدِفَكُمْ لِأَجْلِ كُفْرِكُمْ ، ثُمَّ حُذِفَ المُضَافُ وَأُقِيمَ المُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ ، ثُمَّ حُذِفَ المَفْعُولُ لِئَلَّا يَكُونَ اللَّفْظُ صُورَتُهُ صُورَةُ مَا اتَّحَدَ فِيهِ العِلَّةُ وَالمَعْمُولُ ، وَاخْتَارَ هَذَا الوَجْهَ ابْنُ مُشَرَّفٍ الأَنْدَلُسِيُّ »(٢).

وقال أيضًا : « ... وَالوَجْهُ الآخَرُ – مِنْ الوَجْهَيْنِ اللَّذَيْنِ يَحْتَمِلُهُمَا (الثِّقْلُ فِي اليَوْمِ) – أَنْ يَكُونَ بِاعْتِبَارِ مَا فِيهِ مِنْ السَّرَائِرِ ، وَيَحْتَمِلُ إِذْ ذَاكَ مِنْ جِهَةِ الجَرَيَانِ وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ : (ثَقِيلًا أَمْرُهُ) ، فَحُذِفَ المُضَافُ وَأُقِيمَ المُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ وَاسْتَتَرَ الضَّمِيرُ ، وَهَذَا اخْتِيَارُ أَبِي الفَتْحِ فِي أَمْثَالِ هَذَا ، وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ فِي كُتُبِ النَّحْوِ »(٣).

---

(١) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٧٣٩ .

(٢) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٤٧٠ .

(٣) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٥٣٨ .

عَرْضُ المَسْأَلةِ وَتَحرِيرُها :

الحذف من خصائص العربية ، وهو سِمَةٌ من سمات فصاحتها وبلاغتها ، إذْ كان بيانها قائمًا على الاختصار والإيجاز ، ويجعله ابن جني من باب شجاعة العربية (١).

ومن هذا حَذْف المضاف ، وهو كثيرٌ جدًّا في اللغة ، وقد أورد سيبويه بابًا في الكتاب ترجم له بقوله : « هذا باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى ؛ لاتساعهم في الكلام ، والإيجاز والاختصار » (٢) ، ثمّ ذكر بعد ذلك أمثلة كثيرة في هذا الباب ، منها ما هو شاهد على حذف المضاف . وقال ابن جني إنّ في القرآن ما يزيد على ألف موضع كلّها على حذف المضاف ، وإنّ ما جاء منه في القرآن والشعر وفصيح الكلام في عدد الرمل سعةً (٣) . وقال ابن الشجري : « إنّ حذف المضاف في كلام العرب وأشعارها وفي الكتاب العزيز أكثر من أن يُحصى » (٤) . وذكر أبو الحسن الباقولي أنه ليس في التنزيل أكثر منه (٥).

والذي سوّغ حذف المضاف « الثقة بعلم المخاطب ؛ إذْ الغرض من اللفظ الدلالة على المعنى ، فإذا حصل المعنى بقرينة حالٍ أو لفظٍ آخر استغنى عن اللفظ الموضوع بإزائه اختصارًا » (٦) ، ولهذا كان الحذف مشروطًا بدلالة الكلام عليه ، فإن لم يدل دليل عليه لم يجز الحذف إلا في ضرورة الشعر (٧).

---

(١) انظر : الخصائص ٢/ ٣٦٢ .

(٢) انظر : الكتاب ١/ ٢١١ .

(٣) انظر : الخصائص ١/ ١٩٣ وَ ٢/ ٣٦٤ ، ٤٥٤ ، والمحتسب ١/ ١٨٨ .

(٤) انظر : أماليه ١/ ٧٨ وَ ٢/ ٦٧ .

(٥) انظر : إعراب القرآن ١/ ٤١ .

(٦) انظر : شرح المفصل ٣/ ٢٣ .

(٧) انظر : المقرب ١/ ٢١٤ ، وشرح التسهيل ٣/ ٢٦٥ ، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٣٦ ، والهمع ٤/ ٢٨٩ .

ولحذف المضاف من الكلام إذا دلّ عليه دليل وأُمِنَ اللبس حالان :

الأولى : أن يُحذف ويبقى المضاف إليه على إعرابه ، ويشترط أن يكون المحذوف معطوفًا على مضافٍ بمعناه ، وسمع حذفه من غير عطف [١].

الثانية : أن يُحذف ويقوم المضاف إليه مقامه ويخلفه في الإعراب ، وهو الغالب فيه ، وعليه مدار الحديث في هذه المسألة . يقول عنه أبو عليٍّ : « من الكثرة بحيث لا يحتاج إلى الإكثار في الاحتجاج له ؛ لتقرُّره عند المبتدئين ، فكيف من جاوزهم » [٢].

وقد ذهب جمهور النحاة إلى جواز حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في الإعراب ؛ إذا أمن اللبس [٣] ، واستدلوا ذلك بأدلّة كثيرة ، أذكر منها على سبيل المثال :

- من القرآن الكريم ، قوله تعالى : ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ [٤] ، قال سيبويه : « إنما يريد : أهل القرية ، فاختصر ، وعمل الفعل في (القرية) كما كان عاملًا في الأهل لو كان ههنا » [٥].

وقوله تعالى : ﴿ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ ﴾ [٦] ، التقدير : من أثر تراب حافر فرس الرسول [٧] .

---

(١) انظر : المقرب ١/ ٢١٤ ، وشرح التسهيل ٣/ ٢٧٠ ، وأوضح المسالك ٣/ ١٦٨ ، وشرح التصريح ٢/ ٥٦ .

(٢) انظر : المسائل الحلبيات ص٦٥ .

(٣) انظر : الكتاب ١/ ٢١٢ ، وتأويل مشكل القرآن ص٢١٠ ، والمقتضب ٣/ ٢٣٠ ، وإيضاح الشعر ص٣٦٨ ، وشرح المفصل ٣/ ٢٣ ، والإيضاح لابن الحاجب ١/ ٤٢٤ ، وشرح الرضي ٢/ ٢٥٤ ، وشرح التسهيل ٣/ ٢٦٥ ، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٣٦ ، والهمع ٤/ ٢٨٩ وغيرها .

(٤) سورة يوسف ، الآية : ٨٢ .

(٥) انظر : الكتاب ١/ ٢١٢ .

(٦) سورة طه ، الآية : ٩٦ .

(٧) إعراب القرآن للباقولي ١/ ٤٦ .

- ومن فصيح كلام العرب ، احتجّوا بقولهم : (بنو فلانٍ يطؤهم الطريقُ) ، أيْ : أهل الطريق [١] . وقولهم : (الليلة الهلال) ، والتقدير : الليلةُ ليلةُ الهلال ، في حال رفع كلمة (الليلة) . أو يكون التقدير : الليلةَ حدوثُ الهلال أو طلوعُه ، في حال نصبها [٢].

- ومما جاء في الشعر ، قول مهلهل بن ربيعة [٣] :

نُبِّئْتُ أَنَّ النَّارَ بَعْدَكَ أُوقِدَتْ وَاسْتَبَّ بَعْدَكَ يَا كُلَيْبُ المَجْلِسُ

وقول الخنساء [٤] :

تَرْتَعُ مَا رَتَعَتْ حَتَّى إِذَا ادَّكَرَتْ فَـإِنَّـمَـا هِـيَ إِقْـبَـالٌ وَإِدْبَارُ

والتقدير : أهلُ المجلس ، وذاتُ إقبال وإدبار .

وقد جعلوا هذا الحذف على قسمين : (سماعي ، وقياسي) ، **فالسماعي** : ما يصحّ استبداد القائم مقام المضاف بالإعراب في المعنى ، **والقياسي** : ما يمنع استبداده به .

ومعنى الاستبداد : أن يكون المضاف إليه صالحًا للفاعلية إن كان المضاف فاعلًا ، ولغير الفاعلية إن كان غير فاعل ، فالحذف في قوله تعالى : ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ قياسيٌّ ؛ لعدم استبداد القرية وصلاحيتها بوقوع السؤال عليها ، بخلاف مثلًا قول عمر بن أبي ربيعة [٥] :

لَا تَلُمْنِي عَتِيقُ حَسْبِي الَّذِي بِي إِنَّ بِي يَا عَتِيقُ مَا قَدْ كَفَانِي

---

(١) انظر : الكتاب ١/ ٢١٣

(٢) انظر : أمالي ابن الشجري ٢/ ٦٨ ، وشرح المفصل ٣/ ٢٤ .

(٣) البيت من الكامل ، وهو في : ديوانه ص١٢١ ، ومجالس ثعلب ١/ ٣٧ وَ ٢/ ٥٨٤ ، والأمالي للقالي ١/ ٩٥ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ٢/ ٩٢٨ ، وأمالي ابن الشجري ١/ ٧٩ ، ٢٨٣ وَ ٢/ ٦٧ .

(٤) البيت من البسيط، وهو في: ديوانها ص٣٨٣ ، والكتاب ١/ ٣٣٧، والمقتضب ٣/ ٢٣٠، وأمالي ابن الشجري ١/ ١٠٦.

(٥) البيت من الخفيف ، وهو في : ديوانه ٢/ ٣٣٣ ، والأغاني ١/ ٨١ ، وشرح التسهيل ٣/ ٢٦٧ ، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٣٧ ، وشرح التصريح ٢/ ٥٥ .

فإنّ المراد : ابن أبي عتيق ، فالقائم مقام المضاف يصحّ فيه الاستبداد . ومعنى هذا أنّ ما دلّ دليل على حذفه فهو قياسيٌّ ، وما لم يدل عليه دليل فمقصور على السماع (١).

ومع كثرة حذف المضاف فقد كان الأخفش لا يقيسه ، بل يقصره على المسموع (٢) . في حين ذهب ابن جني إلى جواز القياس مطلقًا ، فيصحّ على مذهبه : ضربتُ زيدًا ، والمراد : غلامه ، وجلستُ زيدًا ، والتقدير : جلوس زيد . وهذا الرأي الأخير معترَضٌ من قبل النحاة بأنّ المحذوف في نحو : جلستُ زيدًا ، لا يتعيّن أنه (جلوس) ؛ إذْ يحتمل كون التقدير : جلست إلى زيدٍ ، فحذف الجار ، وانتصب ما بعده (٣).

وبَعْدُ :-

فلو تأمّلنا النصوص التي نُقلت عن ابن هانئ ، لرأينا من خلال شرحه للأمثلة أنه موافقٌ لرأي جمهور النحاة ، وإنْ لم يصرّح بذلك ، فيجوز حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه إذا دلّ عليه دليل ، وهذا النوع يصحّ القياس عليه ، فإن لم يدلّ على ذلك دليل فحكمه أنه مقصور على السماع ، وأوضح أنّ ابن مشرّف الأندلسي قد اختار هذا الوجه أيضًا .

وهذا ما أميل إليه وأرجحه فهو رأيٌ وسطٌ ، يؤيده كثرة الأدلة ، أمّا رأي أبي الحسن الأخفش ففيه إهدارٌ لمسموعٍ كثيرٍ تدعو الحاجة إلى مثله ، ورأي ابن جني فيه فتحٌ للباب على مصراعيه ، ولا يؤمن فيه اللبس ، واللغة قائمة على الوضوح والإبانة .

والله أعلم ؛؛

(١) انظر : شرح التسهيل ٣/ ٢٦٦ ، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٣٦ ، وشرح التصريح ٢/ ٥٥ ، والهمع ٤/ ٢٨٩ .

(٢) انظر : الخصائص ٢/ ٣٦٤ ، ٤٥٣ ، وشرح المفصل ٣/ ٢٤ .

(٣) انظر : الخصائص ٢/ ٤٥٢ ، وشرح التسهيل ٣/ ٢٦٦ ، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٣٧ .

المبحث الثالث : المسائل الصرفية

* اشتقاق لفظ (الملائكة) *

قال ابن هانئ : « وَ(المَلَائِكَةُ) – فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ ﴾ – جَمْعُ (مَلَكٍ) ، وَأَصْلُهُ (مَأْلَكٌ) مِنْ (الأَلُوكِ) وَهُوَ الرِّسَالَةُ ، ثُمَّ قُلِبَتْ الهَمْزَةُ إِلَى مَوْضِعِ اللَّامِ لِيَخِفَّ بِنَقْلِ حَرَكَةِ هَمْزَتِهِ ، ثُمَّ خُفِّفَتْ الهَمْزَةُ بِأَنْ أُلْقِيَتْ حَرَكَتُهَا عَلَى السَّاكِنِ قَبْلَهَا ، فَقِيْلَ : (مَلَكٌ) ، وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ مُتَمَّمًا عَلَى قِلَّةٍ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

فَلَسْتَ لِإِنْسِيٍّ وَلَكِنْ لِـمَلْأَكٍ تَنَزَّلَ مِنْ جَوِّ السَّمَاءِ يَصُوبُ

وَجُمِعَ عَلَى الأَصلِ فَقِيْلَ : (مَلَائِكَةٌ) ، وَلَيْسَتْ التَّاءُ لِعُجْمَةٍ وَلَا لِعِوَضٍ وَلَا نَسَبٍ ، وَلَكِنْ لِلتَّأْنِيثِ ، عَلَى حَدِّ دُخُولِهَا فِي (القَشَاعِمَةِ وَالصَّيَاقِلَةِ) ، وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ – أَعْنِي (مَلَائِكَةً) – دُونَ تَاءٍ عَلَى قِلَّةٍ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

وَكَأَنَّ بِرْقِعَ وَالمَلَائِكَ حَوْلَهُ سَدِرٌ تَكَلَّلَهُ القَوَائِمُ أَجْرَدُ

(بِرْقِعُ) : السَّمَاءُ ، وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ : « هِيَ السَّمَاءُ السَّابِعَةُ » .

وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ (مَلَكًا) مِنْ (المُلْكِ) ، وَأَنَّ الهَمْزَةَ فِي (مَلْأَكٍ) زَائِدَةٌ ، وَهُوَ مَرْدُودٌ بِقِلَّةِ الاسْتِعْمَالِ ؛ إِذْ مَا زِيدَ عَلَيْهِ مِنْ الثُّلَاثِيِّ سَبِيلُهُ أَنْ يَكْثُرَ اسْتِعْمَالُهُ مَزِيدًا ، وَأَيْضًا فَإِنَّ المَعْنَى عَلَى (الأَلُوكَةِ) كَمَا قَدَّمْنَا . وَقَدْ حُمِلَ عَلَى الغَلَطِ قَوْلُ رُوَيْشِدٍ :

فَيَا رَبِّ فَاتْرُكْ لِي جُهَيْمَةَ أَعْصُرًا فَمَالِكُ مَوْتٍ بِالفِرَاقِ دَهَانِي

وَكَذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُهُ :

غَدَا مَالِكٌ يَبْغِي نِسَائِي كَأَنَّمَا نِسَائِي لِسَهْمَيْ مَالِكٍ غَرَضَانِ

وَكَذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُهُ :

فَأَبْلِغْ مَالِكًا أَنَّا خَطَبْنَا وَأَنَّا لَمْ نُلَائِمْ بَعْدُ أَهْلَا

وَأَنَّهُ ظَنَّ لَفْظَ : (مَلَكُ المَوْتِ) مِنْ مَادَّةِ (م ل ك) ، فَصَاغَ « مَالِكًا » مِنْ ذَلِكَ ، وَهُوَ غَلَطٌ مِنْهُ ، وَغَلِطَ بِذَلِكَ فِي غَيْرِ مَا مَوْضِعٍ مِنْ شِعْرِهِ كَمَا قَدَّمْنَا ، وَالحَامِلُ لَهُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ تَوَهَّمَ أَنَّ المِيمَ أَصْلٌ ، وَأَنَّ مِثَالَ (مَلَكٍ) فَعَلٌ كَـ(فَلَكٍ) ، وَإِنَّمَا مِثَالُ (مَلَكٍ) مَفَلٌ ، وَالعَيْنُ مَحْذُوفَةٌ ، أُلْزِمَتْ التَّخْفِيفَ إِلَّا فِي الشَّاذِّ كَمَا قَدَّمْنَا . وَاسْتِقْصَاءُ الكَلَامِ عَلَى لَفْظِ (مَلَكٍ) وَ(مَلَائِكَةٍ) فِي كُتُبِ النَّحْوِ ، وَقَدْ أَلْـمَمْنَا بِشَيْءٍ مِنْهُ »[(١)].

عَرْضُ المَسْأَلَةِ وَتَحْرِيرُهَا :

ملائكة جمع مَلَك ، وقد اختلف العلماء في أصل اشتقاق (مَلَك) على أقوال :

القول الأوّل : أنّ أصله (مَلْأَك) ، بزنة : مَفْعَل ، من (لَأَكَ) ، فاؤه لام ، وعينه همزة ، ألقوا حركة الهمزة على اللام ، ثمّ حذفوها تخفيفًا لكثرة الاستعمال ، فصارت (مَلَكْ) ، بزنة مَفَلْ ، والجمع جاء على الأصل ، فقيل : (مَلَائكة) ، بزنة : مَفَاعِلَة .

وهو قول الجمهور كسيبويه وأبي عبيد القاسم بن سلّام وابن السكيت والمازني والزجاج وابن السرّاج وابن دريد وابن جني وابن عطية والعكبري والرضي[(٢)].

---

(١) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٥٩٢ .

(٢) انظر : الكتاب ٤/ ٣٧٩ ، وإصلاح المنطق ص٧٠ ، ١٥٩ ، ومعاني القرآن ١/ ١١٢ ، والأصول في النحو ٣/ ٣٣٩ ، والاشتقاق ص٢٦ ، والمنصف ٢/ ١٠٢ ، والخصائص ٢/ ٨١ وَ ٣/ ٣٧٧ ، ومشكل إعراب القرآن ١/ ١٢٦ ، والحلل ص٣٧ ، والمحرر الوجيز ١/ ١٦٢ ، والتبيان ١/ ٤٦ ، واللباب ٢/ ٢٥٨ ، وشرح الشافية ٢/ ٣٤٧ ، والبحر المحيط ١/ ١٣٧ ، والدر المصون ١/ ٢٥٠ .

قال سيبويه : « اجتمع أكثرهم على ترك الهمزة في (مَلَك) ، وأصله الهمز »[١] ، وقال ابن السكّيت : « و(المَلَك) الواحد من الملائكة ، وأصله (مَلْأَك) بالهمز ، فتُرِك همزه »[٢] ، وقال ابن السرّاج : « ومما أُلزم حذف الهمزة لكثرة استعمالهم (مَلَك) ، إنما هو (مَلْأَك) ، فلما جمعوه وردّوه إلى أصله قالوا : ملائكة وملائك »[٣] . وقد استعمل متمَّمًا على قلّة ، ورُدَّ إلى أصله حين احتاج الشاعر إلى ذلك ، فقال[٤] :

فَلَسْتَ لِإِنْسِيٍّ وَلَكِنْ لِـمَلْأَكٍ تَنَزَّلَ مِنْ جَوِّ السَّمَاءِ يَصُوبُ

القول الثاني : أنّ أصله (مَأْلَك) ، بزنة مَفْعَل ، من (أَلَكَ) بمعنى : أرسل ، فاؤه همزة ، وعينه لام ، قال الشاعر[٥] :

وَغُلَامٍ أَرْسَلَتْهُ أُمُّهُ بِأَلُوكٍ فَبَذَلْنَا مَا سَأَلْ

وقال الآخر[٦] :

أَبْلِغِ النُّعْمَانَ عَنِّي مَأْلُكًا أَنَّهُ قَدْ طَالَ حَبْسِي وَانْتِظَارِي

(١) انظر : الكتاب ٤/ ٣٧٩ .

(٢) انظر : إصلاح المنطق ص٧٠ .

(٣) انظر : الأصول في النحو ٣/ ٣٣٩ .

(٤) البيت من الطويل ، ويُنسب لغير واحد ، فقد نُسب إلى علقمة بن عَبَدَة الفحل ، وإلى متمّم بن نويرة ، وإلى أبي وجزة السعدي ، وإلى رجل من عبد القيس . انظر : صلة ديوان علقمة ص٨٣ ، والمفضليات ص٣٩٤ ، وشرح أشعار الهذليين ١/ ٢٢٢ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/ ٣٢٩ ، وتهذيب الإصلاح للتبريزي ص١٨٩ ، والحلل للبطليوسي ص٣٥ ، والروض الأنف ٥/ ٤١٢ ، والتنبيه والإيضاح ١/ ١٠٤ ، واللسان (صوب ، ملك) ، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٠٤٦ ، وشرح شواهد الشافية ص٢٨٧ .

(٥) البيت من الرمل ، وهو للبيد بن ربيعة في : ديوانه ص١٢٣ ، والخصائص ٣/ ٢٧٨ ، والمنصف ٢/ ١٠٤ ، والجامع للقرطبي ١/ ٢٦٢ ، واللسان (ألك) ، والدر المصون ١/ ٢٥٠ .

(٦) البيت من الرمل ، وهو لعدي بن زيد في : ديوانه ص٩٣ ، والاشتقاق ص٢٦ ، والمنصف ٢/ ١٠٤ ، ومقاييس اللغة ١/ ١٣٢ ، والممتع ١/ ٧٩ ، والدر المصون ١/ ٢٥٠ ، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٥٨ .

ثمّ قلبت عينه إلى موضع الفاء ؛ ليكون طريقًا إلى حذف الهمزة ، فصار (مَلْأَك) ، بزنة : مَعْفَل ، ثمّ نُقلت حركة الفاء إلى العين قبلها ، وحذفت الهمزة تخفيفًا ؛ لأنّ الهمزة متى سكن ما قبلها جاز حذفها وإلقاء حركتها على ما قبلها ، فصار (مَلَك) ، بزنة : مَعَل ، ثمّ جُمِع بردِّها إليه ، فقيل : (ملائكة) ، بزنة : مَعَافِلَة ، على القلب ، ولو جُمع على أصله قبل القلب ، فقيل : (مآلكة) ؛ لثقلت بوقوع الهمزة قبل الألف ، فقلب فرارًا من ذلك ، فجاءت الألف سابقة على الهمزة ، وهذا أخفّ .

وهو قول بعضهم كالكسائي وأبي عبيد الهروي ومكي القيسي وأبي العلاء المعري وابن الأنباري وابن بري وابن أبي الربيع [1].

القول الثالث : أنّ أصله (مَلْأَك) ، مشتقٌّ من : مَلَكَ يَمْلِكُ ، الميم فيه أصلية ، والهمزة زائدة كما زيدت في (شَمْأَل) ، فوزنه : فَعْأَل ، ثمّ سُهِّلت الهمزة وألقيت حركتها على اللام أو العين ثمّ حُذفت ، فصار (مَلَك) ، بزنة : فَعَل ، وجاء جمعه (ملائكة) على وزن : فَعَائلة .

وهو قول ابن كيسان والزمخشري والسهيلي [2] ، قال ابن كيسان : « هو فَعْأَل من (الملك) ؛ لأنه مالك للأمور التي جعلها الله إليه » [3] ، وقال الزمخشري : « (الملائكة) جمع (مَلْأَك) على الأصل ، كـ(الشمائل) جمع (شَمْأَل) » [4] ، وقال السهيلي : « ولو قيل : إنّ لفظ (مَلَك) مأخوذٌ

---

(١) انظر : الغريب المصنف ٣/ ٦٨٤ ، والصحاح (ألك) ، والغريبين ص٩٣ ، ومشكل إعراب القرآن ١/ ١٢٥ ، ورسالة الملائكة ص٥ ، والحلل ص٣٦ ، والبيان ١/ ٧٠ ، والروض الأنف ٥/ ٤١١ ، والتنبيه والإيضاح ١/ ١٠٥ ، وشرح الشافية ٢/ ٣٤٧ ، والبسيط ٢/ ٧٣١ ، والدر المصون ١/ ٢٥٠ .

(٢) انظر : مشكل إعراب القرآن ١/ ١٢٦ ، والحلل ص٣٧ ، والكشاف ١/ ٢٧١ ، والمحرر الوجيز ١/ ١٦٣ ، والروض الأنف ٥/ ٤١١ ، والجامع للقرطبي ١/ ٢٦٣ ، وشرح الشافية ٢/ ٣٤٧ ، والبسيط ٢/ ٧٣١ ، والبحر المحيط ١/ ١٣٧، والدر المصون ١/ ٢٤٩ .

(٣) انظر : شرح الشافية ٢/ ٣٤٧ .

(٤) انظر : الكشاف ١/ ٢٧١ .

من المَلَكُوت ، فلذلك لم يُهمز ؛ لأنّ أكثر الملائكة ليسوا برُسُلٍ ، ولو أريد معنى الرسالة لقالوا : مُؤْلَكٌ ، كما تقول : مُرْسَلٌ ، ولضُمَّت الميم في الواحد ، وتكون الهمزة على هذا زائدة في الجميع كما زادوها في (شَمْأَل) ، وهي من : شَمَلَت الريح ؛ لكان هذا وجْهًا حسنًا »[1] .

وهو مردودٌ ؛ لأنه اشتقاقٌ بعيدٌ ، وفَعْأَل قليلٌ ، لا يُرتكب مثله إلا لظهور الاشتقاق ، كما في شَمْأَل[2] . ولأنّ زيادة الهمزة في غير أوّل قليلٌ ، فلا يَدْخُل في القليل ما وُجِد عنه مندوحةٌ[3].

القول الرابع : أنّ أصله (مَلَك) ، بزنة : فَعَل ، من المَلْك وهو القوّة ، ولا حذف فيه ، وإنما شذَّ جمعه على : فَعَائِلة ، وكأنهم توهموا أنه (مَلَاك) على وزن : فَعَال ، وقد جمعوا فَعَالًا على فَعَائل قليلًا .

وهو قول أبي عبيدة وأبي حيّان[4] ، قال أبو عبيدة : « الهمزة فيها مجتلبة ؛ لأنّ واحدها (مَلَك) بغير همزة »[5] . هذا وقد جاء في بعض المصادر أنّ أبا عبيدة يوافق الجمهور فيما ذهبوا إليه ، وهو تحريفٌ ؛ وإنما المقصود أبو عبيد القاسم بن سلّام ، فالتبس الأمر عليهم[6].

القول الخامس : أنّ أصله (مَلْوَك) ، بزنة : مَفْعَل ، من : لاكَهُ يَلُوكُه ، أيْ : أداره يديره ؛ لأنّ المَلَك يدير الرسالة في فيه ، ثمّ نُقلت حركت الواو إلى اللام الساكنة قبلها ، فتحركت الواو

---

(١) انظر : الروض الأنف ٥/ ٤١١ .

(٢) انظر : شرح الشافية ٢/ ٣٤٧ .

(٣) انظر : البسيط ٢/ ٧٣٢ .

(٤) انظر : مجاز القرآن ١/ ٣٥ ، والمحرر الوجيز ١/ ١٦٣ ، والتبيان ١/ ٤٧ ، واللباب ٢/ ٢٥٩ ، والبحر المحيط ١/ ١٣٧ ، والدر المصون ١/ ٢٤٩ .

(٥) انظر : مجاز القرآن ١/ ٣٥ .

(٦) انظر : الجامع للقرطبي ١/ ٢٦٢ ، وشرح الشافية ٢/ ٣٤٧ .

بحسب الأصل وانفتح ما قبلها بحسب النقل فقلبت ألفًا ، فصار (ملَاك) ، ثم حذفت الألف تخفيفًا ، فصار (مَلَك) ، بزنة : مَفَل ، وجُمِع على (ملائكة) وأصله : ملَاوِكَة ، فقلبت الواوهمزة، ولكنّ شرط قلب الواو والياء همزة بعد ألف مَفَاعِل أن تكون زائدة نحو : عجائز ورسائل ، على أنه قد جاء ذلك في الأصليّ قليلًا ، قالوا : مصائب ومنائر ، وقرئ {مَعَائِش} بالهمز [١].

القول السادس : أنه لا اشتقاق له ، وهو قول النَّضْر بن شُمَيل ، قال : « (الملك) لا تشتقُّ العرب منه ، ولا تصرّفه ، وهو مما فات علمه »[٢].

وأمّا التاء التي دخلت على الجمع (ملائكة) ، فقيل : لتأنيث الجمع ، على حدّها في : الصياقلة والقشاعمة ، وقيل : للمبالغة كعلَّامة ونسَّابة [٣].

والأكثر أن تصحبها هذه التاء ، وقد تحذف شذوذًا وعلى قلّة ، فيقال : (مَلَائك) [٤] ، ومنه قول الشاعر [٥] :

❋ أَبَا خَالِدٍ صَلَّتْ عَلَيْكَ المَلَائِكُ ❋

وقول الآخر [٦] :

وَكَأَنَّ بِرْقِعَ وَالـمَلَائِكَ حَوْلَـهُ سَدِرٌ تَكَلَّلَهُ القَوَائِمُ أَجْرَدُ

---

(١) انظر : التبيان ١/ ٤٦ ، واللباب ٢/ ٢٥٩ ، والبحر المحيط ١/ ١٣٨ ، والدر المصون ١/ ٢٥١ .

(٢) انظر : الجامع للقرطبي ١/ ٢٦٣ ، والبحر المحيط ١/ ١٣٨ ، والدر المصون ١/ ٢٥١ .

(٣) انظر : المنصف ٢/ ١٠٤ ، ومشكل إعراب القرآن ١/ ١٢٧ ، والكشاف ١/ ٢٧١ ، وأمالي ابن الشجري ٣/ ٣٤ ، والمحرر الوجيز ١/ ١٦٣ ، والجامع للقرطبي ١/ ٢٦٣ ، والبسيط ٢/ ٧٣١ ، والبحر المحيط ١/ ١٣٨ ، والدر المصون ١/ ٢٥١ .

(٤) انظر : أمالي ابن الشجري ٣/ ٣٤ ، والبحر المحيط ١/ ١٣٨ ، والدر المصون ١/ ٢٥١ .

(٥) شطر بيت من الطويل ، لم أهتد إلى تمامه ، وهو بلا نسبة في : المنصف ٢/ ١٠٣ ، والبحر المحيط ١/ ١٣٨ ، والدر المصون ١/ ٢٥١ .

(٦) البيت من الكامل ، وهو لأمية بن أبي الصَّلْت في : ديوانه ص٥٣ ، وجمهرة اللغة ٢/ ١١٢٣ ، والبدء والتاريخ ٢/ ٧ ، وشرح شواهد الإيضاح ص٣٧٩ ، واللسان (برقع ، ملك) .

وقوله (١) :

بِأَيْدِي رِجَالٍ هَاجَرُوا نَحْوَ رَبِّهِمْ وَأَنْصَارِهِ حَقًّا وَأَيْدِي المَلَائِكِ

وبَعْدُ :-

فقد اكتفى ابن هانئ في هذه المسألة بذِكْر قولين من تلك الأقوال الستة ، وهما القول الثاني والقول الثالث ، وقد اختار الأوّل منهما ، وهو رأي جماعة منهم الكسائي وأبي عبيد الهروي ومكي القيسي وأبي العلاء المعري وابن الأنباري وابن بري وابن أبي الربيع ، فخالف بذلك قول الجمهور ، وأنكر على القائلين بالرأي الآخر كابن كيسان والزمخشري والسهيلي ، إذْ قال : « وَهُوَ مَرْدُودٌ بِقِلَّةِ الاسْتِعْمَالِ ؛ إِذْ مَا زِيدَ عَلَيْهِ مِنْ الثُّلَاثِيِّ سَبِيلُهُ أَنْ يَكْثُرَ اسْتِعْمَالُهُ مَزِيدًا ، وَأَيْضًا فَإِنَّ المَعْنَى عَلَى (الأَلُوكَةِ) كَمَا قَدَّمْنَا » .

والذي يظهر لي من الأقوال الستة التي تمّ عرضها أنّ القولين الأوّل والثاني كلاهما سديدٌ ، لكني أرجّح الأوّل ، لأمرين :

الأوّل : سلامته من ارتكاب القلب الذي ذهب إليه أصحاب الفريق الآخر . الثاني : قول ابن جني : « الفاء لامٌ ، والعين همزةٌ ، واللام كافٌ ؛ لأنّ هذا هو الأكثر ، وعليه تصرُّف الفعل ... ولم نرهم استعملوا الفعل بتقديم الهمزة ، فهذا يدلّ على أنّ الفاء لام ، والعين همزة » (٢) ، « وعلى أنه قد جاء عنهم (أَلَك يأْلِك) ، من الرسالة ، إلا أنه قليلٌ » (٣) .

وعليه فهو نظري الأولى بالاتّباع ، فأصل (مَلَك) : (مَلْأَك) ، بزنة : مَفْعَل ، من (لَأَكَ) ، فاؤه لام ، وعينه همزة ، ألقوا حركة الهمزة على اللام ، ثمّ حذفوها تخفيفًا لكثرة الاستعمال ،

(١) البيت من الطويل ، وهو لحسان بن ثابت ﷺ في : ديوانه ص١٦٤ ، والسيرة لابن هشام ٢/ ٥٠ ، ٢١١ .

(٢) انظر : المنصف ٢/ ١٠٣ .

(٣) انظر : الخصائص ٣/ ٢٧٨ .

فصارت (مَلَكْ) ، بزنة مَفَلْ ، والجمع جاء على الأصل ، فقيل : (مَلَائكة) ، بزنة : مَفَاعِلَة ، والتاء دخلت على اللفظة لتأنيث الجمع لا للمبالغة ؛ إذْ الأوّل أبين ، والثاني ليس بشيء [1].

والله أعلم ؛؛

(١) انظر : المحرر الوجيز ١/ ١٦٣ ، والدر المصون ١/ ٢٥١ .

* المحذوف في اسم المفعول من الثلاثي الأجوف *

قال ابن هانئ : « وَ(**المَشِيدُ**) المَبْنِيُّ بِالشِّيْدِ وَهِيَ الحِجَارَةُ ، وَقِيْلَ : الآجُرُّ . وَقِيْلَ : هُوَ فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ ، وَأَصْلُهُ (مَشْيُودٌ) ، فَيَقَعُ الخِلَافُ فِيهِ بَيْنَ سِيبَوَيْهِ وَأَبِي الحَسَنِ ، عَلَى مَا هُوَ المُقَرَّرُ فِي كُتُبِ النَّحْوِ »[١].

عَرْضُ المَسْأَلَةِ وَتَحْرِيرُهَا :

من مسائل الخلاف المشهورة بين العلماء خلافهم في تحديد المحذوف في اسم المفعول من الثلاثي الأجوف ، نحو : مَقُول ومَبِيع ، أهو واو مفعول أو عينه؟ ؛ قولان :

القول الأوّل : أنّ المحذوف واو مفعول لا عينه ، وهو قول الخليل وسيبويه ، واختاره ابن الشجري وأبو البقاء العكبري وابن عصفور[٢] . قال سيبويه : « فتقول : مَزُورٌ ومَصُوغٌ ، وإنما كان الأصل : مَزْوُورٌ ، فأسكنوا الواو الأولى كما أسكنوا في (يَفْعَلُ) ... وحذفت واو مفعول ؛ لأنه لا يلتقي ساكنان . وتقول في الياء : مَبِيعٌ ومَهِيبٌ ، أُسكنت العين ، وأُذهبت واو مفعول ؛ لأنه لا يلتقي ساكنان ، وجُعلت الفاء تابعةً للياء حيث أسكنتها ، كما جعلتها تابعةً في (بِيضٍ) ، وكان ذلك أخفّ عليهم من الواو والضمّة »[٣].

---

(١) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٤١٠ .

(٢) انظر : الكتاب ٤/ ٣٤٨ ، والمقتضب ١/ ٢٣٨ ، والأصول ٣/ ٢٨٣ ، والمنصف ١/ ٢٨٧ ، والتبصرة ٢/ ٨٨٧ ، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣١٤ وَ ٢/ ١٩١ ، واللباب ٢/ ٣٦٠ ، وشرح المفصل ١٠/ ٦٦-٨٠ ، وشرح الملوكي ص٣٥١ ، والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٤٣٥ ، والممتع ٢/ ٤٥٤ ، وشرح الشافية ٣/ ١٤٧ ، وارتشاف الضرب ١/ ٣٠٧ ، وشرح مختصر التصريف العزّي للتفتازاني ص١٣٣ ، والهمع ٦/ ٢٧٥ ، والأشباه والنظائر ١/ ٩٨ .

(٣) انظر : الكتاب ٤/ ٣٤٨ .

وتتلخص حجّتهم في الآتي :

– أنّ حذف الزائد أولى من حذف الأصلي [١].

– أنهم قالوا : (مَشُوب ومَشِيب) من الشَّوْب ، و(مَنُول ومَنِيل) من النَّول ، فلو كانت الواو واو مفعول لما جاز أن تقلب ياءً ؛ لأنّ واو مفعول لا يجوز قلبها ياءً إلا أن تكون لام الفعل معتلّة بالياء فتُدغم فيها ، مثل : مَرْمِيّ ومَقْضِيّ [٢].

– أنه يُتخلّص من التقاء الساكنين بتحريك الثاني ، في نحو : (لم يَرُدَّ) ، فيقاس على تحريك الثاني فيه حذفُ الثاني في مفعول ؛ لأنّ العلّة فيهما واحدة ، وهي التقاء الساكنين [٣].

– قرب الواو الزائدة من الطرف ؛ إذْ الطرف محلّ التغيير [٤].

وعليه فعندهم : أنّ اسم المفعول من (قال) : (مَقْوُوْل) ، ألقيت ضمة الواو الأولى على الساكن قبلها ، فصار : (مَقُوْوْل) ، فالتقى ساكنان ، فحذفوا الواو الثانية وهي واو مفعول ، فصار : (مَقُول) ، بزنة : مَفُعْل .

وأنّ اسم المفعول من (باع) : (مَبْيُوْع) ، ألقيت ضمة الياء على الساكن قبلها ، فصار : (مَبُيْوْع) ، فالتقى ساكنان ، فحذفوا واو مفعول ، فصار : (مَبُيْع) ، ثمّ قلبت الضمة كسرةً لمناسبة الياء ، فصار : (مَبِيع) ، بزنة : مَفِعْل .

---

(١) انظر : المقتضب ١/ ٢٣٨ ، والأصول ٣/ ٢٨٣ ، والمنصف ١/ ٢٨٧ ، والتبصرة ٢/ ٨٨٧ ، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣١٥ وَ ٢/ ١٩١ ، واللباب ٢/ ٣٦٠ ، وشرح المفصل ١٠/ ٦٦ ، وشرح الملوكي ص٣٥١ ، والممتع ٢/ ٤٥٥ ، والأشباه والنظائر ١/ ٩٨ .

(٢) انظر : المنصف ١/ ٢٨٨ ، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٢٠ ، واللباب ٢/ ٣٦٠ ، وشرح المفصل ١٠/ ٧٨ ، والممتع ٢/ ٤٥٥ .

(٣) انظر : المنصف ١/ ٢٩٠ ، والممتع ٢/ ٤٥٥ .

(٤) انظر : أمالي ابن الشجري ١/ ٣١٧ ، والممتع ٢٨٤٥٧ ، والأشباه والنظائر ١/ ٩٨ .

القول الثاني : أنّ المحذوف عين مفعول لا واوه ، وهو قول أبي الحسن الأخفش ، ونُسب إلى الكسائي ، وأيّد هذا القول ابن السرّاج وابن المؤدّب [١] ، قال المازني : « وكان أبو الحسن يزعم أنّ المحذوفة عين الفعل ، والباقية واو مفعول ، فسألته عن (مَبِيع) ، فقلت : ألا ترى أنّ الباقي في (مَبِيع) الياء ، ولو كانت واو مفعول لكانت (مَبُوع)؟ ، فقال : إنهم لـمّا أسكنوا ياء (مَبْيُوع) وألقوا حركتها على الباء انضمّت الباء ، وصارت بعدها ياء ساكنة ، فأبدلت مكان الضمّة كسرةٌ للياء التي بعدها ، ثمّ حُذفت الياء بعد أن ألزمت الباء كسرةً للياء التي حَذَفْتَها ، فوافقت واو مفعول الباء مكسورة ، فانقلبت ياء للكسرة التي قبلها ، كما انقلبت واو (ميزان وميعاد) » [٢].

وتتلخص حجّتهم في الآتي :

– أنه إذا التقى ساكنان فإمّا أن يحذف الأوّل ، أو يُحرّك لالتقاء الساكنين [٣].

– أنّ واو مفعول زيدت لمعنىً ، فكانت أولى بالمحافظة عليها [٤].

– أنّ العين أُعلّت في اسم الفاعل بالإبدال كما في (قائل وبائع) ، وبالحذف كما في (شاك السلاح) ، كما أنه يلحقها الإعلال في الماضي بالقلب كما في (استقام) ، وفي المضارع بالنقل كما فـي (يقوم) ، وفي الأمر بالـحذف كما في (قُلْ وبِعْ) ؛ فكذلك أُعلّت في اسـم

---

(١) انظر : المقتضب ١/ ٢٣٨ ، والأصول ٣/ ٢٨٣ ، والمنصف ١/ ٢٨٧ ، والتبصرة ٢/ ٨٨٧ ، ودقائق التصريف ص٢٧٧ ، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣١٤ وَ ٢/ ١٩١ ، واللباب ٢/ ٣٦٠ ، وشرح المفصل ١٠/ ٦٦-٨٠ ، وشرح الملوكي ص٣٥٢ ، والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٤٣٥ ، والممتع ٢/ ٤٥٤ ، وشرح الشافية ٣/ ١٤٧ ، وارتشاف الضرب ١/ ٣٠٦ ، وشرح مختصر التصريف العزّي للتفتازاني ص١٣٣ ، والهمع ٦/ ٢٧٥ ، والأشباه والنظائر ١/ ٩٨ .

(٢) المنصف ١/ ٢٨٧. وانظر : الأصول ٣/ ٢٨٣ .

(٣) انظر : المقتضب ١/ ٢٣٨ ، والتبصرة ٢/ ٨٨٧ ، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣١٨ ، والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٤٣٥ ، والأشباه والنظائر ١/ ٩٨ .

(٤) انظر : المنصف ١/ ٢٨٩ ، أمالي ابن الشجري ١/ ٣١٥ وَ ٢/ ١٩١ ، واللباب ٢/ ٣٦١ ، والممتع ٢/ ٤٥٦ ، والهمع ٦/ ٢٧٥ ، والأشباه والنظائر ١/ ٩٨ .

المفعول بالحذف [١].

- أنّ واو مفعول لو كانت هي المحذوفة وقع بذلك لبسٌ بين اسم المفعول والمصدر الذي جاء على (مَفْعِل) كـ(المَسِير والمَبِيت) [٢].

وعليه فعندهم : أنّ اسم المفعول من (قال) : (مَقْوُوْل) ، ألقيت ضمة الواو الأولى على الساكن قبلها ، فصار : (مَقُوْوْل) ، فالتقى ساكنان ، فحذفوا الواو الأولى وهي عين مفعول ، فصار : (مَقُول) ، بزنة : مَفُول .

وأنّ اسم المفعول من (باع) : (مَبْيُوع) ، ألقيت ضمة الياء على الساكن قبلها ، فصار : (مَبُيْوْع) ، ثم قلبت الضمة كسرة لتناسب الياء ، فصار : (مَبِيْوْع) ، فالتقى ساكنان ، فحذفوا الياء وهي عين مفعول ، فصار : (مَبِوْع) ، ثمّ قلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها ، فصار : (مَبِيع) ، بزنة : مَفِيل .

وقد أجاب كلّ فريق عن أدلّة الآخر بإجابات ، عرض لبعضها ابن جني ، ولم ينته إلى ترجيح أيٍّ من المذهبين ؛ لقوّة أدلّة الفريقين .

ولهذه العلل المتكافئة قال المازني بعد أن انتهى من ذكر القولين : « وكلا الوجهين حسنٌ جميلٌ » [٣] ، قال ابن يعيش معلِّقًا على قوله : « فمذهب أبي الحسن أقيس من جهة قاعدة حذف الأوّل إذا وليه ساكن ، ومذهب الخليل وسيبويه أقلّ كلفة وعملًا » [٤].

وثمرة هذا الخلاف تظهر في تخفيف (مَسُوءٍ) وأمثاله ، فعلى مذهب الخليل وسيبويه ؛ يقال: (مَسُوٌ) بالتخفيف ، كما تقول : خَبٌ . وعلى مذهب أبي الحسن يقال : (مَسُوٌّ) بالتشديد ،

---

(١) انظر : المنصف ١/ ٢٩٠ ، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣١٨ ،

(٢) انظر : أمالي ابن الشجري ١/ ٣١٩ ، وشرح المفصل ١٠/ ٦٧ .

(٣) انظر : الأصول ٣/ ٢٨٣ ، والمنصف ١/ ٢٨٨ ، وشرح الملوكي ص٣٥٢ .

(٤) انظر : شرح الملوكي ص٣٥٢ .

كما تقول : مَقْرُوٌّ [١].

وبَعدُ :-

فيظهر من كلام جمهور العلماء في هذه المسألة استحسان المذهبين ؛ لمجموع العلل التي استحسنها كل فريق ، خلافًا لبعضهم كابن الشجري وأبي البقاء وابن عصفور الذين اختاروا مذهب الخليل وسيبويه ، وابن السرّاج وابن المؤدّب اللذين اختارا مذهب الأخفش .

غير أنني أجد ابن عصفور قد ذهب أبعد من ذلك ؛ حين حكم على مذهب أبي الحسن الأخفش بالفساد ، قال : « ومما يدلّ على صحّة مذهب سيبويه والخليل ، وفساد مذهب الأخفش ... » [٢] ، ثمّ علّل لذلك بمخالفة الأخفش لأصله ؛ فنحو (فُعْل) من البياض ، في مذهب سيبويه أنه إذا كانت الياءُ الساكنةُ بعد الضمة تلي الطرف قُلبت الضمة كسرة ، فيقال : بِيض . وفي مذهب الأخفش أنّ الياء إذا جاءت ساكنة في مفرد بعد ضمّة تقلب واوًا ، بشرط القرب من الطرف ، فيقال : بُوض ، وعليه فيلزمه هنا أن يقول : (مَبُوع) بعد حذف الياء عين مفعول وإلقاء حركتها على ما قبلها ، لكنه خالف أصله [٣] . وما استدلّ به ابن عصفور على صحّة مذهب الخليل وسيبويه وفساد مذهب الأخفش منقولٌ عن ابن جني وابن الشجري [٤].

والحقّ أنّ العلماء ذكروا أنّ كلًّا من سيبويه والأخفش في هذه المسألة قد خالفا أصليهما ؛ أمّا سيبويه فوجه مخالفته لأصله أنّ القياس عنده في الساكنين إذا التقيا أن يُحذف أوّلهما ، وهنا حذف الثاني . وأمّا الأخفش فلأنه يقلب الياء الساكنة الـمضموم ما قبلها واوًا لتسلم الضمة ،

---

(١) انظر : الممتع ٢/ ٤٥٩ ، وارتشاف الضرب ١/ ٣٠٧ .

(٢) انظر : الممتع ٢/ ٤٥٨ .

(٣) انظر : المنصف ٢/ ٢٩٧ ، وشرح المفصل ١٠/ ٨١ ، والممتع ٢/ ٤٥٨ ، وشرح الشافية ٣/ ١٣٦ .

(٤) انظر : المنصف ١/ ٢٨٨ ، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣١٤ وَ ٢/ ١٩١ .

وهنا قلب الضمة كسرة لتسلم الياء ، كما سبق ذكره [١].

ولقوّة هذين المذهبين لم أَرَ لابن هانئ رأيًا في هذه المسألة ، بل أشار إليها إشارةً سريعةً ، وكأنه بهذا سائرٌ مع ركب جمهور العلماء الذين استحسنوا المذهبين لقوّتهما .

والذي يظهر لي أنّ أدلّة الفريقين متكافئة إلى حدٍّ بعيدٍ ، وهو ما استحسنه ابن جني حين قال : « ولكل واحد من القولين أصول تجذبه ، ومقاييس تشهد له » [٢] ، وعلى ذلك فلا تقوى أدّلة ابن عصفور على ردِّ مجموع الأدلّة التي استُشْهِدَ بها للأخفش .

والله أعلم ؛؛

---

(١) انظر : شرح المفصل ١٠/ ٨١ ، وشرح الشافية ٣/ ١٤٧ .

(٢) انظر : مقدمة (المقتضب في اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين) ص١٨ ، وهي رسالة أفردها ابن جني لهذه المسألة ، وهي مطبوعة .

* تحقيق الهمزة وتخفيفها في (النبي) *

قال ابن هانئ : « وَ(النَّبِيُّ) هُوَ الْمُخْبِرُ عَنْ اللهِ تَعَالَى ... وَاخْتُلِفَ فِي اشْتِقَاقِهِ فَقِيْلَ : هُوَ مِنْ (النَّبَأِ) ، وَهُوَ الخَبَرُ ، وَعَلَى هَذَا الأَكْثَرُ ، قَالَ سِيبَوَيْهِ : « وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنْ العَرَبِ إِلَّا يَقُولُ : تَنَبَّأَ مُسَيْلَمَةُ ، وَكَانَتْ نُبُوءَتُهُ نُبَيِّئَةَ سُوءٍ » ، لَكِنَّهُ كَثُرَ فِيهِ التَّسْهِيلُ حَتَّى غَلَبَ الأَصْلَ ، وَصَارَ الهَمْزُ أَقَلَّ فِي الاسْتِعْمَالِ مِنْ غَيْرِهِ . قَالَ سِيبَوَيْهِ : « الهَمْزُ فِيهِ لُغَةٌ رَدِيئَةٌ » . يَعْنِي لِقِلَّةِ اسْتِعْمَالِهَا ، لَا أَنَّ القِيَاسَ يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِ رَسُولِ اللهِ ﷺ – وَقَدْ قِيْلَ لَهُ : (يَا نَبِيءَ اللهِ) بِالهَمْزِ فَقَالَ – : « لَسْتُ بِنَبِيءِ اللهِ ، وَلَكِنِّي نَبِيُّ اللهِ »؟ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ ﷺ أَنْكَرَ الهَمْزَ فِي اسْمِهِ فَرَدَّهُ عَلَى قَائِلِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَدْرِ بِمَا سَمَّاهُ ، فَأَشْفَقَ أَنْ يُمْسِكَ عَلَى ذَلِكَ وَفِيهِ شَيْءٌ يَتَعَلَّقُ بِالشَّرْعِ ، فَيَكُونَ بِالإِمْسَاكِ عَنْهُ مُبِيحَ مَحْظُورٍ أَوْ حَاظِرَ مُبَاحٍ . وَالجَمْعُ (أَنْبِئَاءُ ونُبَآءُ) ، قَالَ العَبَّاسُ بنُ مِرْدَاسٍ السُّلَمِيُّ :

يَا خَاتِمَ النُّبَآءِ إِنَّكَ مُرْسَلٌ ... بِالحَقِّ كُلُّ هُدَى السَّبِيلِ هُدَاكَا

وَقِيْلَ : هُوَ مِنْ (نَبَا يَنْبُو) إِذَا ارْتَفَعَ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِ مُرْتَفِعٌ بِاخْتِصَاصِ اللهِ لَهُ وَاصْطِفَائِهِ ، وَنَبِيُّنَا مُحَمَّدٌ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ سَيِّدُ أَهْلِ السَّمَاءِ وَأَهْلِ الأَرْضِ ، أَشْرَفُ كُلِّ مَخْلُوقٍ ، وَأَكْرَمُهُ عَلَى خَالِقِهِ، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَأَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا »(1).

عَرْضُ المَسْأَلةِ وَتَحْرِيرُها :

يقول سيبويه : « اعلم أنّ الهمزة تكون فيها ثلاثة أشياء : التحقيق ، والتخفيف ، والبدل ، فالتحقيق قولك : قَرَأْتُ ، ورَأْسٌ ، وسَأَل ، ولَؤُمَ ، وبِئْس ، وأشباه ذلك ، وأمّا التخفيف

(١) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٤٥٩ .

فتصير الهمزة فيه بين بين ، وتُبْدَل وتُحْذَف »[١] ، وبناء عليه فقد اختلف العلماء في أصل كلمة (النبي) على ثلاثة أقوال :

القول الأوّل : وهو قول الجمهور ، منهم الخليل وسيبويه والمبرد ومكي القيسي وابن سيدة والزمخشري والرضي وابن أبي الربيع وغيرهم[٢] ، وهو أنّ أصله الهمز ، من (أنبأ ينبئ) ، والنبأ الخبر[٣] ، قال سيبويه : « وليس من العرب أحد إلا وهو يقول : تنبّأ مسيلمة ؛ وإنما هو من أَنْبَأْتُ »[٤] ، وقال أبو عبيد : « أبو عبيدة قال : ثلاثة أحرف تركت العرب الهمز فيها وأصلها الهمز : البريّة للخلق ، وهو من برأ الله الخلق . والنبيّ أصله من النبأ ، وقد نبَّأْتُ : أخبرتُ . والخابية أصلها الهمز من خَبَأْتُ . قال : وقال يونس : أهل مكة يخالفون غيرهم من العرب ، يهمزون النبيء والبريئة ؛ وذلك لأنهم يشبعون الكلام »[٥] ، ويقول ابن أبي الربيع : « سمعناهم يقولون : تنبّأ مسيلمة الكذّاب بالهمز ، ولو كان من النَّبْوَة لقالوا : تَنَبَّى بالياء . وقالوا : مسيلمة نُبِيِّءُ سَوْء ، ولو كان من النَّبْوَة لقالوا : نُبِيُّ سَوْء بياء مشدّدة وتحذف الثالثة »[٦].

ويجوز فيه تحقيق الهمزة وتخفيفها ، لكنه كثر فيه التسهيل والتخفيف حتى غلب الأصل ، وصار الهمز مهجورًا أقلَّ في الاستعمال من غيره ، ولهذا قال سيبويه : « بلغنا أنّ قومًا من أهل

---

(١) انظر : الكتاب ٣/ ٥٤١ .

(٢) انظر : الكتاب ٣/ ٤٦٠ ، وإصلاح المنطق ص١٥٨ ، والمقتضب ١/ ٢٩٨ ، والكامل ٣/ ١٦ ، ومعاني القرآن للزجاج ١/ ١٤٥ ، والأصول ٣/ ٥٨ ، والاشتقاق ص٤٦ ، والزاهر لابن الأنباري ٢/ ١١٢ ، واشتقاق أسماء الله للزجاجي ص٢٩٣ ، والكشف ١/ ٢٤٤ ، والمخصص ٤/ ٢٠٠ ، والفائق ٣/ ٤٠٣ ، والمحرر الوجيز ١/ ٢٤٠ ، والتبيان ١/ ٦٩، وشرح المفصل ٩/ ١٠٨ ، وشرح الشافية ٣/ ٣٥ ، والبسيط ١/ ٥٥٣ ، والدر المصون ١/ ٤٠٠ .

(٣) راجع : مقاييس اللغة ٥/ ٣٨٥ .

(٤) انظر : الكتاب ٣/ ٤٦٠ .

(٥) انظر : الغريب المصنف ٣/ ٦٨٤ .

(٦) انظر : البسيط ١/ ٥٥٣ .

الحجاز من أهل التحقيق يحققون (نبيء وبريئة) ، وذلك قليلٌ رديءٌ »[١] ، وليس المقصود من هذا أنّ القياس يمنع من ذلك ، فقد بيّن ذلك ابن جني فقال : ((ألا ترى إلى قول رسول الله ﷺ – وقد قيل له : (يا نَبِيءَ الله) بالهمز ، فقال – : « لَسْتُ بِنَبِيءِ الله ، وَلَكِنِّي نَبِيُّ الله » ؟[٢] ، وذلك أنه ﷺ أنكر الهمز في اسمه فَرَدَّهُ على قائله ؛ لأنّه لَمْ يَدْرِ بما سَمَّاهُ ، فَأَشْفَقَ أن يُمْسِكَ على ذلك وفيه شيءٌ يتعلَّقُ بالشَّرْعِ ، فيكون بالإمساك عنه مُبِيحَ محظورٍ أو حَاظِرَ مُبَاحٍ))[٣].

واستدلوا على أنّ الأصل : (نبيء) بالهمز ، قراءة أهل المدينة ومنهم الإمام نافع المدني[٤] . والقصة آنفة الذكر للرجل الذي نَبَرَ اسم النبي ﷺ على السليقة والأصل فيه ، كذلك أنه سُمع في جمعه: (نُبآء) ، فعيل وفُعَلَاء ، لأنه غير معتلّ ، كما تقول: ظريف وظرفاء ، وعليم وعلماء[٥]، ومنه قول العباس بن مرداس رضي الله عنه[٦] :

يَا خَاتِمَ النُّبَآءِ إِنَّكَ مُرْسَلٌ   بِالحَقِّ كُلُّ هُدَى السَّبِيلِ هُدَاكَا

فأنشده النبيَّ ﷺ مهموزًا فلم ينكره ، ولا فرق بين الجمع والواحد ، ولو أراد العباس جمع (نبيّ) بغير همز لقال : أنبياء[٧].

فـ(النبيّ) في مذهب هؤلاء فعيلٌ بمعنى فاعل ، ولامه همزة أبدلت ياءً ، وأدغمت فيها الياء التي قبلها ، وظهور الهمزتين في البيت يدلّ على كونه من النبأ[٨].

---

(١) انظر : الكتاب ٣/ ٥٥٥ .

(٢) انظر : المستدرك للحاكم ٢/ ٢٣١ ، والنهاية لابن الأثير ٥/ ٣ .

(٣) انظر : الخصائص ١/ ٣٨٤ .

(٤) انظر : السبعة لابن مجاهد ص١٥٧ ، واشتقاق أسماء الله ص٢٩٥ ، والكشف ١/ ٢٤٣ ، والدر المصون ١/ ٤٠٠ .

(٥) انظر : الكامل ٣/ ١٦ .

(٦) البيت من الكامل ، وهو في : ديوانه ص١٢٢ ، والكتاب ٣/ ٤٦٠ ، والسيرة لابن هشام ٢/ ٤٦١ ، والكامل للمبرد ٣/ ١٦ ، والاستيعاب ٢/ ٨١٩ ، والنهاية لابن الأثير ٥/ ٤ ، والدر المصون ١/ ٤٠٠ .

(٧) انظر : اشتقاق أسماء الله للزجاجي ص٢٩٥ ، والمحرر الوجيز ١/ ٢٤٢ ، والدر المصون ١/ ٤٠١ .

(٨) انظر : اشتقاق أسماء الله ص٢٩٤ ، والدر المصون ١/ ٤٠٠ .

القول الثاني : مذهب جماعة من أهل اللغة كأبي عمر بن العلاء والأصمعي (١) ، وهو أنّ أصله التخفيف ، من (نبا ينبو) (٢) ، فليس بمهموز الأصل ، فإمّا أنه من (النباوة) وهي الرفعة والعلوّ ، ومنه قول الشاعر (٣) :

لَأَصْبَحَ رَتْمًا دُقَاقَ الحَصَى مَكَانَ النَّبِيِّ مِنَ الكَاثِبِ

فكأنه ﷺ ارتفع عن الخلق وعلا عليهم ؛ إذْ هو مفضَّل على سائر الناس برَفْع منزلته ، واختصاص الله له واصطفائه (٤).

وإمّا أنه من (النبيّ) الذي هو الطريق ، وقد جاء في اللسان : « قال أبو معاذ النحويّ : سمعت أعرابيًّا يقول : من يَدُلُّني على النَّبِيِّ ، أيْ : على الطريق » (٥) ، ومنه قول الشاعر (٦) :

لَـمَّا وَرَدْنَ نَبِيًّا وَاسْتَتَبَّ بِـهَـا مُسْحَنْفِرٌ كَخُطُوطِ السَّيْحِ مُنْسَحِلُ

فكأنّ النبي ﷺ من عند الله طريقُ الهدى والنجاة ، وبه يتوصَّلُ الخلقُ إلى معرفة خالقهم (٧).

فالهمز في (النبيّ) على هذا المذهب خطأٌ غير جائز ، واستدلّوا بقراءة الجمهورِ الأعظمِ من القرّاء على إسقاط الهمز من (النبي والأنبياء) ، وكذلك أكثر العرب (٨) ، أيضًا استدلوا

(١) انظر : إصلاح المنطق ص١٥٨ ، والمقتضب ١/ ٢٩٩ ، والكامل ٣/ ١٦ ، والاشتقاق ص٤٦٢ ، والزاهر لابن الأنباري ٢/ ١١٢ ، واشتقاق أسماء الله للزجاجي ص٢٩٤ ، والكشف ١/ ٢٤٤ ، والفائق ٣/ ٤٠٣ ، والمحرر الوجيز ١/ ٢٤٠، والتبيان ١/ ٦٩ ، وشرح الشافية ٣/ ٣٥ ، والبسيط ١/ ٥٥٣ ، والدر المصون ١/ ٤٠٠ .

(٢) راجع : مقاييس اللغة ٥/ ٣٨٤ .

(٣) البيت من المتقارب ، وهو لأوس بن حجر في : ديوانه ص١١ ، والاشتقاق ص٤٦٢ ، ومقاييس اللغة ٥/ ٣٨٥ ، واللسان (رتم ، كثب ، نبا) .

(٤) انظر : البسيط ١/ ٥٥٣ ، والدر المصون ١/ ٤٠١ .

(٥) راجع : اللسان (نبا) .

(٦) البيت من البسيط ، وهو للقطامي في : ديوانه ص٢٧ ، والزاهر لابن الأنباري ص١١٣ ، والمحكم ١٢/ ١٧٥ ، والمحرر الوجيز ١/ ٢٤١ ، واللسان (نبا) ، والدر المصون ١/ ٤٠٢ .

(٧) انظر : المحرر الوجيز ١/ ٢٤١ ، والدر المصون ١/ ٤٠٢ .

(٨) انظر : الدر المصون ١/ ٤٠٠ .

بإنكاره ﷺ على الرجل الذي همز اسمه ، فدلّ على أنّ الأصل فيه التخفيف [١] ، كذلك يستدلون بجمعه على (أنبياء) ، بزنة : أَفْعِلَاء ، كما يفعل بذوات الواو والياء ، كوَصِيّ وأوصياء، وتقيّ وأتقياء ونحوهما ، وهذا الجمع إنما هو قياس مطّرد في فَعِيل المعتلّ ؛ ولو كان أصله الهمز لسُمع في جمعه (أَنْبِئاء) ؛ لأنّ التكسير مما تُرَدُّ فيه الأشياءُ إلى أصولها ، فليس فيه شيءٌ على هذا يوجب همزه ، كما لا يجوز همز تقيّ وصفيّ وشقيّ وما أشبه ذلك [٢].

فـ(النبيّ) في مذهب هؤلاء فعيلٌ بمعنى فاعل أيْ : ظاهرٌ مرتفعٌ ، أو بمعنى مفعول أيْ : رفعه الله على خلقه ، والأصل : (نَبِيْوٌ) ، فاجتمعت الياء والواو وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياءً وأدغمت الياء الأولى فيها . وأمّا جمعه فـ(أَنْبِوَاء) ، انكسر ما قبل الواو في الجمع فقلبت ياءً [٣].

وقد رُدَّ عليهم بالآتي :

- أنّ قولهم في أصله : إنما هو من (نبا ينبو) ليس بقويّ ؛ فقد جاء ذلك عنهم مهموزًا ، قال الزجّاج : « ويجوز أن يكون من (نَبَأَ يَنْبُؤُ) إذا ارتفع » [٤] ، وقال ابن سيدة : « وَنَبَأَ نَبْأً ونُبُوءًا : ارتفع ... والنَّبِيءُ : الطريق الواضح » [٥]، ويقول الزمخشري: « في الحديث: ((لَا يُصَلَّى عَلَى النَّبِيءِ)) . هو المكان المرتفع المحدَوْدِب ، يقال : نَبَأْتُ أَنْبَأُ نَبْأً ونُبُوءًا إذا ارتفعت. وكلّ مرتفع نَابِئ ، عن أبي زيد » [٦] ، ويقول ابن عطية: « وحكى

(١) انظر : الزاهر لابن الأنباري ص١١٣ ، واشتقاق أسماء الله للزجاجي ص٢٩٤ .

(٢) انظر : اشتقاق أسماء الله للزجاجي ص٢٩٤ ، والمخصص ٤/ ٢٠٠ ، والدر المصون ١/ ٤٠٢ .

(٣) انظر : اشتقاق أسماء الله ص٢٩٤ ، والدر المصون ١/ ٤٠١ .

(٤) انظر : معاني القرآن ١/ ١٤٥ .

(٥) انظر : المحكم ١٢/ ١٤٤ .

(٦) انظر : الفائق ٣/ ٤٠٤ .

الزهراوي أنه يقال : نَبُؤَ إذا ظهر فهو نَبِيءٌ ، والطريق الظاهر نَبِيءٌ بالهمز »[١].

– أنّ احتجاجهم بقراءة الجمهور الأعظم من القرّاء لا يلزم منه ردّ قراءة أهل المدينة ؛ لأنه لا يجوز اجتماعهم على هذه القراءة إلا وهي صحيحة المعنى في الأصل[٢].

– أنّ استدلالهم بالحديث وإنكار الرسول ﷺ للأعرابي على أنّ الأصل فيه التخفيف ليس بحجّة ، فقد ذكر السمين تخريجًا جيِّدًا له يصلح أنّ يكون جوابًا عن هذا ، يقول : « أنّ أبا زيدٍ حكى : (نَبَأْتُ من أرض كذا إلى أرض كذا) ، أيْ : خرجتُ منها إليها[٣] ، فقوله : (يا نبيء الله) بالهمز يوهم : يا طريد الله الذي أخرجه من بلده إلى بلد غيره ، فنهاه عن ذلك لإيهامه ما ذكرنا ... ونظير ذلك نَهْيُه للمؤمنين عن قولهم : (راعنا) لـمّا وَجَدَتْ اليهود بذلك طريقًا إلى السبِّ به في لغتهم ، أو يكون حضًّا منه عليه السلام على تحرّي أفصح اللغات في القرآن وغيره »[٤].

– أنّ قولهم : لو كان أصله الهمز لسُمع في جمعه (أَنْبِئاء) ، لأنّ التكسير مما تُرَدُّ فيه الأشياءُ إلى أصولها ؛ قيل : إنّ هذا بدلٌ لازمٌ ؛ لأنه لـمّا تُرك همزه وهُجِر أصله جرى مجرى ذوات الواو والياء فجُمع على (أنبياء) ، على أنّ منهم من يهمز أَفْعِلَاء في الصحيح ، وهو قليل ، فقالوا : (أَنْبِئاء) ، كما قالوا : خميس وأخمساء ، ونصيب وأنصباء[٥].

القول الثالث : ذكره ابن هانئ في شرح الألفية ، ولـم أقف عليه عند غيره ، قال : « وقد ذهب بعضهم إلى أنّ له اشتقاقين : فمع تشديد الياء يكون من (نبا ينبو) إذا ارتفع ، ومع الهمز

---

(١) انظر : المحرر الوجيز ١/ ٢٤١ .

(٢) انظر : اشتقاق أسماء الله للزجاجي ص٢٩٥ .

(٣) راجع : مقاييس اللغة ٥/ ٣٨٥ .

(٤) انظر : الدر المصون ١/ ٤٠١ .

(٥) معاني القرآن للزجاج ١/ ١٤٥، و اشتقاق أسماء الله للزجاجي ص٢٩٦، والمخصص ٤/ ٢٠٠، وشرح الشافية ٣/ ٣٥ .

يكون من (النبأ) »[١].

وبَعْدُ :-

فتلك هي جملة الأقوال الواردة في هذه المسألة ، وابن هانئ في هذا الشرح لم يذكر رأيه تجاهها ، لكنه في شرح الألفية أدلى بدلوه فيها واختار الأوّل من الأقوال ، يقول : « والأظهر الأوّل ؛ لأنّا نَقْدِرُ على رجوع غير المهموز إلى المهموز من غير عكسٍ ، وبهذا أيضًا يَضْعُفُ القول الثالث ؛ لأنّ دعوى اشتقاقين لايرجع إليه إلا عند الضرورة ، كـ(سَنَةٍ) على من قال : سَنَوَاتٌ ، أو سَنَهَاتٌ ، وكـ(فَمٍّ) عند من شدّد »[٢] .

والذي يظهر لي أنّ القول ما قاله أصحاب الفريق الأوّل ، وهو أنّ الأصل فيه الهمز ، ثمّ كثر فيه التسهيل والتخفيف حتى غلب الأصلَ ، وصار الهمز مهجورًا أقلَّ في الاستعمال من غيره ؛ لأنّ وقوع اسم الإخبار عن رسول الله ﷺ أولى من وقوع اسم الرفعة ؛ لأنه للإخبار عن الله ﷻ أُرْسِلَ ، قال مكي بن أبي طالب : « وتَرْكُ الهمز في هذا الباب كلّه أحبّ إليّ ؛ لأنه أخفّ، ولإجماع القرّاء عليه ، ولِـمَا روي عن النبي عليه السلام من كراهة همز (النبيّ) ، وهو اختيار أبي عبيد »[٣].

والله أعلم ؛؛

(١) انظر : شرح الألفية القسم الأوّل بتحقيق الدكتور أحمد القرشي ١/ ١٢ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) انظر : الكشف ١/ ٢٤٥ .

المبحث الرابع : المصطلحات

لعلّ من أبرز ما يستوقف القارئ في هذا الشرح من المظاهر وَفْرَةَ المصطلحات البلاغية ، وكثرتَها بشكلٍ كبيرٍ .

وقد تردّدت أوّل الأمر في الكتابة في هذا المبحث ؛ خَشْيَةَ الخوض في ميدان قد لا أحسن الإبحار فيه فأغرق ، غير أنّ هذا الكمَّ الكبيرَ في المصطلحات – الذي لم يترك شكًّا في نفس الباحث من موسوعيّة ابن هانئ العلميّة الفذّة ، فكيف لو اطّلعنا على تلك المصطلحات التي تجيء فيما تبقّى من شرحه هذا – أغراني بالإقدام دون الإحجام .

عندها لم أجد أمامي سوى عَقْدِ العزم على تناول هذه المصطلحات التي ذكرها المؤلف في هذا القسم الذي أُعْنَى بتحقيقه ، ومحاولةِ التعرّف عليها ، وكَشْفِ بعض غوامضها ما أمكنني ذلك بما فتح الله به عليّ ويسّره ، وكُلِّي يقينٌ أنني أمام مهمّة صعبة ليست بالسهلة ، وأنّ ما سأسطّره لايعدو كونَه آراءًا واجتهاداتٍ متواضعةٍ تلامس المعنى المقصود ، وإنني لأضع ذلك بين يدي الباحثين لعلّ الله أن يجعل بينهم من يكشف الستار عن هذه المصطلحات ، ويَسْبُرُ أغوارها ، ويُشبعها بحثًا ودراسة ، فرُبَّ حامل فقهٍ إلى من هو أفقه منه ، وقد ارتأيتُ أن أرتّبها على الطريقة الألفبائية ؛ ليسهل ضَبْطُها والوصولُ إليها .. فأقول والله الموفِّق :

حرف الهمزة

* التأسيس والتأكيد *

ذكرهما ابن هانئ في موضعين ، وكان في أحدهما قد نقل فيه كلام ابن الشاهد [١] ، وهو في حديثه عنهما لا يخرج عمّا عُرِف عليه عند أهل البلاغة ، فالتأسيس كما ذكره السيوطي : « أنْ يمهّد قاعدة كلية لما يقصده ، ثمّ يرتّب عليه المقصود » [٢] ، أيْ : أنْ يبتدئ المتكلم أو الشاعر كلامه بذكر مجمل ، ثمّ يشرع في تفسيره وإيضاحه . أمّا التأكيد فقال عنه العلوي : « تمكين الشيء في النفس وتقوية أمره ، وفائدته إزالة الشكوك وإماطة الشبهات عمّا أنت بصدده » [٣] ، ثمّ ذكر بعد ذلك أنّ منه ما يكون تأكيدًا في اللفظ والمعنى جميعًا ، ومثّل له بقوله تعالى : ﴿ لِيُحِقَّ ٱلْحَقَّ وَيُبْطِلَ ٱلْبَـٰطِلَ ﴾ [٤] . ومنه ما يكون تأكيدًا في المعنى دون اللفظ ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ ﴾ [٥] ، فـ(الجبال) واردٌ على جهة التأكيد المعنويّ ، وفائدته تعظيم شأن الأمانة وتفخيم حالها .

فإذا نظرنا إلى كلام المؤلف بعد هذا وجدناه موافقًا لما قيل هنا ، ففي الموضع الأوّل يقول : « وَ(**الصَّمَّاءُ**) – لَا شَكَّ – مِنْ انْسِدَادِ الأُذُنِ وَثِقَلِ السَّمْعِ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ :

قُلْ مَا بَدَا لَكَ مِنْ زُورٍ وَمِنْ كَذِبٍ حِلْمِي أَصَمُّ وَأُذْنِي غَيْرُ صَمَّاءِ

(١) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٤٧٦ ، ٨٤٣ .

(٢) انظر : شرح عقود الجمان ص١٤١ .

(٣) انظر : الطراز ٢/ ١٧٦ .

(٤) سورة الأنفال ، الآية : ٨ .

(٥) سورة الأحزاب ، الآية : ٧٢ .

... وَهُوَ – أَعْنِي (الصَّمَّاءَ) – فِي الخُطْبَةِ اسْتِعَارَةٌ لِعَدَمِ اللِّينِ وَالرِّقَّةِ ، فَعَلَى الأَوَّلِ يَكُونَ تَأْسِيسًا، وَعَلَى الثَّانِي يَكُونُ تَأْكِيدًا ، كَـ(شُغْلٍ شَاغِلٍ و شِعْرٍ شَاعِرٍ) »[١] ، فالذي في البيت من قبيل التأسيس ، والذي في خطبة ابن نُباتة يكون من قبيل التأكيد ، وهو قوله : « **كَلَّا ! لَتَرِدُنَّ الصِّمَّةَ الصَّمَّاء** » .

وعلى هذا المعنى جاء الموضع الآخر الذي يقول فيه : « وَ(**غَشِيَهُمْ**) بِمَعْنَى : أَتَاهُمْ . قَالَ ابْنُ الشَّاهِدِ : « وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَقْتَضِي بِمُجَرَّدِهِ إِيعَابًا ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يَوْمَ يَغْشَىٰهُمُ ٱلْعَذَابُ مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ ﴾ ، فَلَوْ لَمْ نَجْعَلْهُ كَذَلِكَ لَكَانَ ﴿ مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ ﴾ تَأْكِيدًا ، وَلَا شَكَّ أَنَّ التَّأْسِيسَ أَوْلَى »[٢] . والله أعلم ؛؛

* التأسِّي والتَّابع والإلحاق *

تحدث ابن هانئ عن هذه المصطلحات مجتمعة في موضع واحد [٣] ، وذكر الأوّل منفردًا في موضع [٤] ، والأخير منفردًا في موضعين [٥].

وقد أوضح لنا المؤلف أنّ هذه المصطلحات من أنواع المجاز ، وإذا اطلعنا عليها وجدناها متقاربة في معناها ، وكأنها لشيء واحد ، ويمكن أن نجعل هذا من باب المترادفات ، ويؤيّد قولي هذا كلام ابن هانئ نفسه ؛ إذْ قال في حديثه عن لفظ (غَفَرَ) : « وَمَعْنَاهُ : السَّتْرُ ، فَإِنْ كَانَ فِي الأَجْرَامِ كَانَ حَقِيقَةً ، وَإِنْ كَانَ فِي المَعَانِي كَانَ مَجَازًا ، وَقَدْ اخْتُلِفَ بِأَيِّ أَنْوَاعِ المَجَازِ يُلْحَقُ :

---

(١) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٤٧٦ .

(٢) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٨٤٣ .

(٣) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٣٣٣ .

(٤) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٢٩٣ .

(٥) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٤١٧ ، ٤٥٧ .

أَبِالتَّأَسِّي ، أَمْ بِمَجَازِ الإِلْحَاقِ ، أَمْ بِالتَّابِعِ؟ وَالجَمِيعُ مُتَقَارِبٌ فِي المَعْنَى » [١] . فالسَّتْر في أصله أن يكون في الأجرام التي يمكن إخفاؤها ، لكن قد يأتي في المعاني فتعامل معاملتها ، ومنه الدعاء : اللهمّ اغفر ذنوبنا ، واستر عيوبنا .

والشيء إذا شابه آخر عومل معاملته وأخذ حكمه ، ولهذا قال في معنى قولهم : (أحيا الله الأرض) : « وَقِيْلَ : إِنَّمَا أَحْيَاهَا مِنْ الحَيَاةِ ، كَأَنَّهَا كَانَتْ مَيْتَةً بِالمَحْلِ فَأَحْيَاهَا بِالغَيْثِ ، فَإِمَّا أَنْ يُقَالَ : حَيَاةُ كُلِّ شَيْءٍ بِحَسَبِهِ ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ مَجَازِ التَّأَسِّي وَيَرْجِعُ إِلَى التَّشْبِيهِ » [٢] ، فصحّ إطلاق الإحياء على الأرض من باب الإلحاق والتأسّي بالمخلوقات التي تحيا وتموت عليها .

وقال في شرح لفظ (الحَيْف) : « وَ(الحَيْفُ) الجَوْرُ فِي الحُكْمِ وَالمَيْلُ ، كَأَنَّهُ أَخَذَ فِي حَافٍ – أَيْ : فِي نَاحِيَةٍ – وَلَمْ يَأْخُذْ الوَسَطَ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ مَيْلٌ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿أَمْ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ وَرَسُولُهُۥۚ بَلۡ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ ، وَيَرْجِعُ إِلَى مَجَازِ الإِلْحَاقِ ، عَلَى مَا هُوَ المُقَرَّرُ فِي عِلْمِ البَيَانِ » [٣] ، فالذي يجور في الحكم ولم يعدل فيه ، بل حاد عن ذلك كأنه مال إلى ناحية وشِقٍّ ، ولم يأخذ الوسط الذي ليس فيه مَيْل .

ومثله فيما سبق ما جاء في حديثه عن لفظ (الرَّحْمة) ، فقد أورد كلامًا لابن جني ، ثمّ عقّب عليه ، قال : ((وَقَالَ أَبُو الفَتْحِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَأَدۡخَلۡنَٰهُ فِي رَحۡمَتِنَآ﴾ : « هَذَا مَجَازٌ ، وَفِيهِ مِنْ الأَوْصَافِ ثَلَاثَةٌ : السَّعَةُ وَالتَّشْبِيهُ وَالتَّوْكِيدُ ... » . وَهَذِهِ الأَوْصَافُ الَّتِي ذَكَرَ تَتَّحِدُ بِاعْتِبَارِ التَّقْدِيرِ ، وَتَتَعَدَّدُ بِاعْتِبَارِ الأَمْرِ . فَإِذَنْ فيَرْجِعُ إِلَى مَجَازِ الإِلْحَاقِ إِنْ اعْتُبِرَ الأَوَّلُ)) [٤].

---

(١) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٣٣٣ .

(٢) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٢٩٣ .

(٣) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٤٥٧ .

(٤) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٤١٧ .

فهذه المصطلحات الثلاثة والتعبير عنها بهذه التسمية أعدُّها من إضافات المؤلف ؛ إذْ لم أجدها فيما اطلعت عليه من كتب البلاغة . والله أعلم ؛؛

* التأكيد *

وقد تقدّم الكلام فيه عند الحديث عن (التأسيس) قبل سابقه .

* التأنيس *

وسيأتي الكلام فيه عند الحديث عن (التجنيس) في حرف الجيم .

* الإيهال *

وسيأتي الكلام فيه عند الحديث عن (المداينة) في حرف الدال .

حرف الباء

* براعة الابتداء والإطلال *

وقد ذكرهما ابن هانئ في موضع واحد ، قال « ... كَبَرَاعَةِ الابْتِدَاءِ ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الكَلَامُ مُؤْذِنًا بِالأَوَّلِيَّةِ ، وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّيهِ الإِطْلَالَ ، وَتَقْرِيرُ جَمِيعِ ذَلِكَ فِي عِلْمِ البَيَانِ »[1].

---

(١) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٥٠٩ .

وهذا الذي ذكره المؤلف هو ما يعبّر عنه في البلاغة باسم (براعة الاستهلال ، أو حسن الابتداء ، أو حسن الافتتاح) ، « وهو ركنٌ من أركان البلاغة ، وحقيقته آئلة إلى أنه ينبغي لكلّ من تصدّى لمقصد من المقاصد واردًا شرحه بكلامٍ أن يكون مُفْتَتَحُ كلامه ملائمًا لذلك المقصد دالًّا عليه ... ويستحبّ التزامه في الخطب والرسائل والتصانيف ، وهكذا حال التهاني والتعازي يكون مبدؤها وتصديرها بما يناسب ذلك المعنى ؛ ليكون معلومًا من أوّل وهلة »(١).

قال السيوطي : « والعلم الأسنى في ذلك سورة الفاتحة التي هي مطلع القرآن ، فإنها مشتملة على جميع مقاصده »(٢) ، ومن أجل ذلك جُعل أكثر الابتداءات بالحمد لله ، ولهذا قال ﷺ : « كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم » ؛ لأنّ النفوس تتشوّف للثناء على الله ، وهو أدعى إلى الاستماع والإنصات(٣).

غير أنّ مصطلح الإطلال يعتبر مما تفرّد به المؤلف في هذا الشرح ؛ إذْ لم أقف عليه في كتب البلاغة بهذه التسمية . والله أعلم ؛؛

* براعة الختم والإجذام *

أوردهما المؤلف في موضع واحد كان قبل سابقهما ، يقول : « ... بَرَاعَةُ الخَتْمِ ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الكَلَامُ مُؤْذِنًا بِالتَّمَامِ وَالانْقِطَاعِ ، وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّيهِ الإِجْذَامَ »(٤) . وقد ذكر ذلك ابن هانئ لـمّا أورد خاتمة إحدى خطب ابن نُباتة التي أنهاها بقوله : « **إِنَّ أَنْفَعَ الوَعْظِ وَأَشْفَاه ، وَأَبْلَغَ**

---

(١) انظر : الطراز ٢/ ٢٦٦ .

(٢) انظر : معترك الأقران ١/ ٥٨ ، والإتقان ٣/ ٣٦٣ .

(٣) انظر فيه : الصناعتين ص٤٥١ ، وتحرير التحبير ص١٦٨ ، والإيضاح ص٤٣٩ ، والطراز ٢/ ٢٦٦ ، والمطول ص٧٣٤ ، وخزانة الأدب لابن حِجّة ١/ ٣٠٧ ، وشروح التلخيص ٤/ ٥٢٩ .

(٤) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٥٠٩ .

الإِنْذَارِ وَأَنْهَاه ، وَأَزْكَى الذِّكْرِ وَأَنْمَاه ، كَلَامُ مَنْ لَا إِلَهَ سِوَاه . قَالَ اللهُ تَعَالَى : ﴿ وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُواْ لَهُۥ وَأَنصِتُواْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ » .

وهذا ما يُعرف عند البلاغيون بـ(براعة الانتهاء ، أو حسن الختام ، أو حسن الانتهاء) ، وأوّل إشارة إليه كانت كلام شبيب بن شيبة كما نقله عنه الجاحظ : « الناس موكَّلون بتفضيل جودة الابتداء وبمدح صاحبه ، وأنا موكَّل بتفضيل جودة القطع وبمدح صاحبه »(١) ، فنلاحظ أنه سمّاه : جودة القطع ، وسمّاه غيره كالنويري : جودة المقطع ، وهو : « أن يكون آخر الكلام الذى يقف عليه المترسّل أو الخطيب أو الشاعر مستعذَبًا حسنًا ؛ لتبقى لذّته فى الأسماع »(٢).

وغاية الغايات في ذلك مقاطع الكتاب العزيز ، قال القزويني : « وجميع فواتح السور وخواتمها واردةٌ على أحسن وجوه البلاغة وأكملها ، يظهر ذلك بالتأمّل فيها »(٣) ، وإنما كان هذا كما قال ابن معصوم : « لأنها بين أدعية ووصايا وفرائض ، وتحميد وتهليل ، ومواعظ ووعد ووعيد ، إلى غير ذلك مما يناسب الاختتام »(٤) ، ثمّ ذكر بعد ذلك أنّ هذا الموضع من المواضع التي نصّ أئمة البلاغة على التأنّق فيها : « لأنه آخر ما يقرع السمع ويرتسم في النفس ، وربما حُفظ لقرب العهد به »(٥).

ولأجل هذا قال ابن رشيق : « وأمّا الانتهاء فهو قاعدة القصيدة ، وآخر ما يبقى منها في الأسماع ، وسبيله أن يكون محكمًا ، لا تمكن الزيادة عليه ، ولايأتي بعده أحسن منه ، وإذا كان

---

(١) انظر : البيان والتبيين ١/ ١١٢ .

(٢) انظر : نهاية الأرب ٧/ ١٣٥ .

(٣) انظر : الإيضاح ص٤٤٥ .

(٤) انظر : أنوار الربيع ٦/ ٣٢٤ .

(٥) المصدر نفسه .

أوّل الشعر مفتاحًا له وَجَبَ أن يكون الآخر قفلًا عليه »[١].

فبراعة الختم وحسن الانتهاء والختام الهدف منه تحريك النفس عند ختام القصيدة أو الخطبة أو نحوهما ليبقى أثرها عالقًا بالنفوس [٢] . إلا أنّ تسميته هذا المصطلح بالإجذام لم أجدها في كتب البلاغة ، ولو رجعنا إلى معنى الإجذام في اللغة ، لوجدنا أنه يعني القَطْع [٣] ، فهو بهذا مرادفٌ لما أشار إليه أهل البلاغة هنا . والله أعلم ؛؛

*** الباعث ***

أورد ابن هانئ هذا المصطلح في موضع واحد من شرحه ، وهو في قوله : « وَ(**النَّوَائِبُ**) جَمْعُ (نَائِبَةٍ) ، وَهِيَ الْمُصِيبَةُ ، اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ (نَابَ يَنُوبُ) إِذَا تَكَرَّرَ أَتْيُهُ وَإِلْـمَامُهُ ، وَيَحْتَمِلُ التَّكْرَارُ مَعْنَيَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ بِاعْتِبَارِ كُلِّ شَخْصٍ ؛ لِأَنَّهُ قَلَّ أَنْ يُوجَدَ شَخْصٌ إِلَّا وَقَدْ تَكَرَّرَتْ عَلَيْهِ (النَّوَائِبُ) ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِ الْمُشَبِّبِ اليَمَنِيِّ؟ :

فَلَا تَجْزَعْ فَكُلُّ النَّاسِ لَاقَوْا كَمَا لَاقَيْتَ يَا ابْنَ أَبِي يَزِيدِ

وَقَرِيبٌ مِنْهُ قَوْلُ الخَنْسَاءِ :

فَلَوْلَا كَثْرَةُ البَاكِينَ حَوْلِي عَلَى إِخْوَانِهِمْ لَقَتَلْتُ نَفْسِي

وَهَذَا الْمَنْحَى مِنْ التَّسَلِّي لِوُجُودِ غَيْرِهِ مِنْ جِنْسِهِ مَا وُجِدَ نَحَا أَبُو الطَّيِّبِ فِي قَوْلِهِ :

رَمَانِي الدَّهْرُ بِالأَرْزَاءِ حَتَّى فُـؤَادِي فِـي غِشَـاءٍ مِـنْ نِبَالِ

---

(١) انظر : العمدة ١/ ٢٣٩

(٢) انظر فيه : تحرير التحبير ص٦١٦ ، والإيضاح ص٤٤٤ ، والطراز ٣/ ١٨٣ ، والمطول ص٧٣٩ ، وخزانة الأدب لابن حِجّة ٤/ ٤٢٧ ، وشروح التلخيص ٤/ ٥٤٣ .

(٣) راجع : اللسان (جذم) .

فَصِرْتُ إِذَا أَصَابَتْنِي سِهَامٌ تَكَسَّرَتِ النِّصَالُ عَلَى النِّصَالِ

وَهُوَ مَنْحىً خَفِيٌّ ، وَقَدْ بَوَّبَ لَهُ بَعْضُ البَيَانِيِّينَ بَابًا سَمَّاهُ بِأَدْرَاجِ البَاعِثِ ، وَفِيهِ تَفْصِيلٌ ، وَبَعْضُ أَنْوَاعِهِ يَفُوقُ بَعْضًا ، وَتَقْرِيرُ جَمِيعِ ذَلِكَ فِي عِلْمِ البَيَانِ »[1].

وقد توقّفتُ كثيرًا أمام هذا المصطلح لأفهم مراد ابن هانئ به ؛ إذْ لم أقف عليه في كتب البلاغة ، ولا غَرْوَ في ذلك إذا عرفنا أنّ هذه التسمية أطلقها بعض البيانيين كما ذكر المؤلف ، فليست تسمية مشهورة تناقلها البلاغيون .

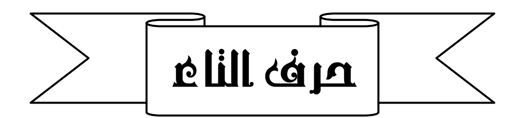
وعندما رجعت إلى كتب اللغة لأتبيّن معنى (الباعث) ، وجدت فيها معنًى له علاقة بما أورده المؤلف هنا ، إذْ جاء : « ورجلٌ بَعِثٌ : كثير الانبعاث من نَوْمِهِ . ورجلٌ بَعْثٌ وبَعِثٌ وبَعَثٌ : لا تزال هُمُومُه تؤَرِّقُه ، وتَبْعَثُه من نَوْمِه »[2].

وبناء على هذا ؛ فكلّ ما يعتري الإنسان من همٍّ أو غَمٍّ أو حَزَنٍ يقال عنه : باعث ؛ لأنه يبعثه من نومه ، أو يؤرِّقه فيمنعه إيّاه .

وهذا المعنى ظاهرٌ في كلام ابن هانئ والشواهد الشعرية التي أوردها فيه ، وهو على أنواع ودرجات متفاوتة – كما قال المؤلف – يفوق بعضها بعضًا ، بحسب قوّة النوائب والمصائب التي تُلِمُّ بصاحبها . والله أعلم ؛؛

(١) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٥٨٢ .

(٢) راجع : اللسان (بعث) .



حرف التاء

* التَّبِعات والنَّواشئ *

ذكرهما ابن هانئ في موضع واحد ، قال : « فَـ(المَحْفِلُ) اسْمُ مَكَانِ الجَمْعِ . وَأَمَّا كَوْنُهُ يَقْتَضِي التَّنْوِيهَ أَوْ التَّهْجِينَ فَلِأُمُورٍ أُخَرَ خَارِجَةٍ عَنْ اللَّفْظِ ، وَزَائِدَةٍ عَلَى تَصَوُّرِهِ ، كَمَا تَصْحَبُ غَيْرَهُ ، عَلَى مَا هُوَ المُقَرَّرُ فِي عِلْمِ البَيَانِ عِنْدَ ذِكْرِ التَّبِعَاتِ وَالنَّوَاشِئِ المُرَكَّبَةِ وَالبَسِيطَةِ »(١).

فإذا تأمّلنا كلامه هذا تبيّن أنّ مراده هو أنّ اللفظ في حقيقته يدل معنى يخصّه ويُعرف به ، لكن قد يَصْرِفُ هذا اللفظ عن المعنى الحقيقي الذي هو له إلى معانٍ أخر ؛ أمورٌ خارجةٌ عنه ، وزائدةٌ على تصوّره ، شأنه في ذلك شأن نظائره ، ويكون التوصّل إلى ذلك عن طريق التبعات والنواشئ والقرائن التي تظهر وتصحبه في الكلام ، والتي تُعرف باسم العلاقات في باب المجاز (٢) . والله أعلم ؛؛

* التَّابِع *

وقد سبق الكلام فيه عند الحديث عن (التأسِّي) في حرف الهمزة .

---

(١) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٤٩٠ .

(٢) انظر في المجاز وعلاقاته : المحصول للرازي ١/ ١٣٣ ، ونهاية السول ٢/ ١٦٢ ، والطراز ١/ ٦٩ ، والمطول ص٥٧٥، والبرهان ٢/ ٢٥٩ ، والمزهر ١/ ٣٥٩ ، وشروح التلخيص ٤/ ٢٩ .

* الإتباع *

أورده ابن هانئ في موضعين ، عبّر عنه في أحدهما بأنه نوع من أنواع المجاز ، قال : « وَالإِتْبَاعُ يُجَوِّزُ مَا لَا يَجُوزُ مَعَ غَيْرِهِ ، وَمِنْ الإِتْبَاعِ مَا جَاءَ فِي الحَدِيثِ مِنْ : « لَا دَرَيْتَ وَلَا تَلَيْتَ » ، وَلَوْ كَانَ « تَلَيْتَ » غَيْرَ تَابعٍ لِـ« دَرَيْتَ » لَقِيْلَ : (تَلَوْتَ) ؛ لِأَنَّهُ وَاوِيٌّ ، فَأُتْبِعَ الثَّانِي لِلأَوَّلِ . وَمِنْهُ أَيْضًا – أَيْ : وَمِنْ الإِتْبَاعِ – مَا جَاءَ فِي الحَدِيثِ عَنْهُ ﷺ : « ارْجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ » ، وَلَوْ كَانَ « مَأْزُورَاتٍ » غَيْرَ تَابعٍ لِـ« مَأْجُورَاتٍ » لَقِيْلَ: (مَوْزُورَاتٍ) ؛ لِأَنَّهُ أَيْضًا وَاوِيٌّ ، فَأُتْبِعَ الأَوَّلُ لِلثَّانِي ، عَكْسَ الأَوَّلِ ، وَالبَابَانِ كَثِيرٌ ، أَعْنِي إِتْبَاعَ الأَوَّلِ لِلثَّانِي ، وَإِتْبَاعَ الثَّانِي لِلأَوَّلِ . وَمِنْ إِتْبَاعِ الثَّانِي لِلأَوَّلِ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

هَتَّاكِ أَخْبِيَةٍ ، وَلَّاجِ أَبْوِبَةٍ يَخْلِطُ بِالبِرِّ مِنْهُ الجِدَّ وَاللِّينَا

وَلَوْ كَانَ « أَبْوِبَةٍ » وَحْدَهُ لَمْ يُجْمَعْ هَذَا الجَمْعِ ، وَإِنَّمَا كَانَ يُجْمَعُ عَلَى (أَبْوَابٍ) ، وَتَفْصِيلُ الإِتْبَاعِ وَالكَلَامُ عَلَى مَرَاتِبِهِ فِي عِلْمِ البَيَانِ »[(١)].

وقال في الموضع الآخر : « وَ(**الصَّمَّاءُ**) – لَا شَكَّ – مِنْ انْسِدَادِ الأُذُنِ وَثِقَلِ السَّمْعِ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ :

قُلْ مَا بَدَا لَكَ مِنْ زُورٍ وَمِنْ كَذِبٍ حِلْمِي أَصَمُّ وَأُذْنِي غَيْرُ صَمَّاءِ

وَنِسْبَةُ (الصَّمَمِ) إِلَى (الحِلْمِ) مَجَازٌ ، وَيَرْجِعُ إِلَى مَجَازِ الإِتْبَاعِ ، عَلَى مَا هُوَ المُقَرَّرُ فِي عِلْمِ البَيَانِ »[(٢)].

ففي الموضع الأوّل يقصد به ما هو معروف عند أهل اللغة باسم (المحاذاة) ، قال السيوطي : « ومن سنن العرب المحاذاة ، وذلك أن تجعل كلامًا ما بِحِذَاء كلامٍ فيؤتى به على

---

(١) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٣٧٧ .

(٢) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٤٧٥ .

وزنه لفظًا ، وإن كانا مختلفين ، فيقولون : العشايا والغدايا ، فقالوا : (الغدايا) لانضمامها إلى (العشايا) . ومثله قولهم : أعوذ بك من السامّة واللامّة ، فـ(السامّة) من قولك : سَمَّت النِّعْمة إذا خَصَّت ، و(اللامّة) أصلها من : (أَلَـمَّتْ) ، لكن لـمّا قُرنت بـ(السامّة) جُعلت في وزنها »[1] ، وكلام ابن هانئ لا يخرج عن هذا ، سوى أنه فصّل في المسألة وذكر أنّ الإتباع نوعان : إتباع الأوّل للثاني ، وإتباع الثاني للأوّل ، وكلا البابين كثيرٌ[2] .

أمّا الموضع الآخر فلا أظنه يقصد به شيئًا من هذا ، وإنما يعني به الإلحاق والتبعيّة ، بأن ينسحب الحكم على الشيء لمجاورته إيّاه ، فكأنّ (الحِلْم) لـمّا صاحب (الأُذُن) وجاورها في البيت أعطي حكمها ، وألحقت به صفة من صفاتها وهي (الصَّمَم) على سبيل الإتباع .

وقد بيّن ابن هانئ أنّ هذا نوع من أنواع المجاز ، لكنني لم أقف عليه فيما بين يدي من كتب البلاغة . والله أعلم ؛؛

* التتميم *

وسيأتي الكلام فيه عند الحديث عن (الإرساخ) في حرف الراء .



* الإجذام *

وقد سبق الكلام فيه عند الحديث عن (براعة الختم) في حرف الباء .

---

(١) انظر : المزهر ١/ ٣٣٩ .

(٢) انظر فيه : أدب الكاتب ص٤٨٥ ، والصاحبي ص٣٨٤ ، والمزهر ١/ ٣٣٩ .

* التجريد والسَّلْب *

مصطلح التجريد تكرّر في الشرح في أربعة مواضع ، منها موضع اجتمع فيه مع مصطلح السَّلْب ، فيما انفرد الأخير في موضع واحد (١).

والتجريد في معناه اللغوي : عبارة عن إزالة الشيء عن غيره في الاتصال ، كما يقال : جرَّدت السيف عن غمده ، وجرَّدت الرجل عن ثيابه (٢).

وهو في معناه البلاغي يُراد به شيئان ، الأوّل : « أن يُنتزع من أمرٍ ذي صفة أمرٌ آخر مثله في تلك الصفة ؛ مبالغةً في كمالها فيه ، وهو أقسام : منها نحو قولهم : لي من فلانٍ صديقٌ حميمٌ ، أيْ : بلغ من الصداقة مبلغًا صحّ معه أن يُسْتَخلَص منه صديقٌ آخر » (٣) . والثاني : « إخلاص الخطاب لغيرك وأنت تريد به نفسك لا المخاطَب نفسَه » (٤) ، كقول الشاعر :

أَقُولُ لَهَا وَقَدْ جَشَأَتْ وَجَاشَتْ مَكَانَكِ تُحْمَدِي أَوْتَسْتَرِيحِي

ولو تأمّلنا كلام ابن هانئ والأمثلة التي ذكرها فيه لوجدنا أنّ المعنى راجع إلى المفهوم اللغوي دون البلاغي ، لكنّ هذا يحتاج إلى تدبّر وتأمّل لصعوبة العبارة فيها ، من ذلك قوله عند الحديث عن معنى (القيام) : « وَقِيْلَ : الأَصْلُ فِي القِيَامِ الثُّبُوتُ ، وَالقِيَامُ مِنْ القُعُودِ ضَرْبٌ مِنْ الثُّبُوتِ ؛ لِأَنَّ فِيهِ اسْتِوَاءَ القَامَةِ ، وَالاسْتِوَاءُ ثُبُوتٌ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَإِذَآ أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا۟ ﴾ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ : (قَامَ عَيْنُ شَخْصِهِ) ، وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى قَاعِدَةٍ وَهِيَ : أَنَّهُ مَا اسْتُعْمِلَ مُعَلَّقًا وَمُحَدَّدًا أَدَّى التَّعْلِيقُ إِلَى التَّجْرِيدِ ، وَفِي هَذَا تَفْصِيلٌ ، وَبَسْطُ هَذِهِ القَاعِدَةِ فِي عِلْمِ البَيَانِ » (٥).

---

(١) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٣٥٨ ، ٤٢١ ، ٤٦٨ ، ٧٦٢ ، ٨٢٧ .

(٢) انظر : الطراز ٣/ ٧٢ .

(٣) انظر : الإيضاح ص٣٧٤ ، ونهاية الأرب ٧/ ١٥٦ ، وأنوار الربيع ٦/ ١٥٣ .

(٤) انظر : المثل السائر ٢/ ١٥٣ ، والطراز ٣/ ٧٢ ، وشرح عقود الجمان ص١٢١ .

(٥) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٣٥٨ .

وكذا في قول الخطيب ابن نُباتة : « **وَالعَرَبُ عَاكِفَةٌ عَلَى أَصْنَامِهَا** » ؛ قال : « وَ(**عَاكِفَةٌ**) اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ (عَكَفَ عَلَى الشَّيْءِ) إِذَا أَقْبَلَ عَلَيْهِ لَا يَنْصَرِفُ عَنْهُ ... وَيَأْتِي (عَكَفَ) بِمَعْنَى : لَزِمَ المَكَانَ ، وَمِنْهُ (العُكُوفُ فِي المَسْجِدِ) . وَتَحْتَمِلُ (عَاكِفَةٌ) فِي الخُطْبَةِ أَنْ تَكُونَ مِنْ هَذَا ، إِلَّا أَنَّ الأَوَّلَ أَظْهَرُ ، وَقَدْ يَرْجِعُ أَحَدُ هَذَيْنِ المَعْنَيَيْنِ إِلَى الآخَرِ إِمَّا بِالتَّجْرِيدِ وَإِمَّا بِعَدَمِ التَّوَجُّهِ ، وَتَقْرِيرُ جَمِيعِ ذَلِكَ فِي عِلْمِ البَيَانِ »(1).

والدليل على أنّ المؤلف لم يقصد إلا المعنى اللغوي ذاته أنه قرن بينه وبين مصطلح السَّلْب . قال : « وَ(**الشَّافِي**) عِبَارَةٌ عَنْ الصَّحِيحِ المَقْبُولِ ، وَأَصْلُهُ – أَعْنِي أَصْلَ (الشَّافِي) الأَصْلِيَّ – : عِبَارَةٌ عَنْ إِذْهَابِ الدَّاءِ ، وَالجَهْلُ دَاءٌ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

شِفَاءُ العَيَى طُولُ السُّؤَالِ وَإِنَّمَا ... تَمَادِي العَيَى طُولُ المُقَامِ عَلَى الجَهْلِ

فَكُنْ سَائِلًا عَمَّا عَنَاكَ فَإِنَّمَا ... خُلِقْتَ أَخَا عَقْلٍ لِتَبْحَثَ بِالعَقْلِ

وَمِنْهُ مَا جَاءَ فِي الحَدِيثِ : « شِفَاءُ العِيِّ السُّؤَالُ » ، وَوُرُودُ هَذَا الأَصْلِ هُنَا مُحَالٌ ، فَتَعَيَّنَ أَنَّ المُرَادَ بِهِ : الصَّحِيحُ المَقْبُولُ ، وَيَرْجِعُ إِلَى مَجَازِ السَّلْبِ وَالتَّجْرِيدِ ، وَتَقْرِيرُهُ فِي عِلْمِ البَيَانِ »(2) . وقوله: « وَوُرُودُ هَذَا الأَصْلِ هُنَا مُحَالٌ » يقصد في قول ابن نُباتة : « **وَوَجَبَ السُّؤَالُ فَأَعِدُّوا جَوَابًا شَافِيا** » ، فكونه قَرَنَهُ به دليلٌ على أنه مرادفٌ له في معناه .

وقد جاء هذا المصطلح – أعني السَّلْب – منفردًا في قوله : « ... وَبَعْضُهُمْ رَدَّهُ إِلَى السَّلْبِ ، وَرُدَّ بِأَنَّ السَّلْبَ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ لِقَائِمٍ بِالمَحَلِّ ظُهُورًا أَوْ تَقْدِيرًا ، وَلَيْسَ هَذَا النَّوْعُ كَذَلِكَ »(3) . وبَيِّنٌ أنه يريد المعنى اللغوي لا غير . وهذا المصطلح لم أَرَ غير ابن هانئ قد استعمله ، فقد حاولت أنْ أظفر به في كتب البلاغة فلم أفلح . والله أعلم ؛؛

(١) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٨٢٧ .

(٢) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٧٦٢ .

(٣) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٤٦٨ .

* الجناس المعنوي *

أورده ابن هانئ في موضع واحد وهو قوله : « وَقَدْ وَقَعَ لِلمُصَنِّفِ الجِنَاسُ المَعْنَوِيُّ ، كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :

وَمَا أَرْوَى وَإِنْ كَرُمَتْ عَلَيْنَا ... بِأَدْنَى مِنْ مُوَقَّفَةٍ حَرُونِ

لِأَنَّ (المُوَقَّفَةَ الحَرُونَ) تُسَمَّى (أَرْوَى) ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : وَمَا (أَرْوَى) الَّذِي هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ المَرْأَةِ بِأَدْنَى مِنْ (أَرْوَى) الَّذِي هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ بَقَرَةِ الوَحْشِ أَوْ عَنْ الأُنْثَى مِنْ الوَعْلِ . فَكَأَنَّ المُصَنِّفَ قَالَ بِهَذَا الاعْتِبَارِ : المُحْيِي الأَرْضَ بِحَيَا المَطَرِ »[1].

فكلامه هنا هو موافقٌ لما أثبته علماء البلاغة ، فقد عرّفه ابن معصوم قائلًا : « هو أن يُذكر أحد ركنيْ الجناس في اللفظ ، ويُشار إلى الآخر بلفظٍ يدلّ عليه من صفةٍ أو عكسٍ أو تصحيفٍ أو لفظٍ يرادفع أو نحو ذلك » ، ثمّ بيّن سبب ورود هذا النوع بقوله : « إنّ الشاعر يقصد للمجانسة بين لفظتين فلا يساعده الوزن على إبرازهما في اللفظ ، فيضمر في أحدهما ويشير إلى الثاني بما يدلّ عليه »[2] .

وأجد البلاغيين لم يهتموا به كثيرًا ؛ إمّا لأنّ الجناس أساسًا من أهمّ المحسنات اللفظية ، وإمّا لأنّ بعضهم لا يَعُدّ هذا النوع من الجناس أصلًا ؛ لأنه قلّما يوجد في كلامٍ لتوعّر مسلكه ، وضَعْف قوّة من يدرجه في سلكه ، ولهذا فهو عندهم من قبيل التعسّف والتكلّف[3] . والله أعلم ؛؛

(١) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٣٠٠ .

(٢) انظر : أنوار الربيع ١/ ٣٠٩ .

(٣) انظر فيه : الطراز ٢/ ٣٧٢ ، وجنان الجناس للصفدي ص٣٤ ، وخزانة الأدب لابن حِجّة ١/ ٤٦٣ ، وشرح عقود الجمان ص١٤٧ ، وأنوار الربيع ١/ ٣٠٩ .

*** التجنيس والتأنيس والموازنة والمماثلة ***

هذه المصطلحات أوردها ابن هانئ مجتمعة في موضع واحد عند الحديث عن الأسجاع وحكمها ، قال : « وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْمُغَايَرَةَ بَيْنَ الكَلِمَتَيْنِ الثُّلَاثِيَّتَيْنِ فِي حَرْفَيْنِ نَافِيَةٌ لِلجِنَاسِ ، فَعَلَى هَذَا لَا تَجَانُسَ بَيْنَ (العَالِـمِ والغَالِبِ) ، لَكِنْ فِيهِ الْمُوَازَنَةُ عِنْدَ مَنْ لَا يَخُصُّهَا – أَعْنِي الْمُوَازَنَةَ – بِالأَسْجَاعِ ، وَيَصِحُّ أَيْضًا عِنْدَهُ أَنْ تَكُونَ مُمَاثَلَةً ؛ لِأَنَّهُ قَدْ كَثُرَ فِيهِمَا – أَعْنِي فِي (الغَالِبِ والعَالِـمِ) – اتِّفَاقُ الحُرُوفِ ، فَصَارَ كَقَوْلِ أَبِي تَمَّامٍ :

مَهَا الوَحْشِ إِلَّا أَنَّ هَاتَا أَوَانِسٌ   قَنَا الخَطِّ إِلَّا أَنَّ تِلْكَ ذَوَابِلُ

وَمَنْ يَخُصُّ الْمُوَازَنَةَ بِالأَسْجَاعِ ، وَيُبْقِي التَّجْنِيسَ بَيْنَ اللَّفْظَتَيْنِ الثُّلَاثِيَّتَيْنِ الْمُخْتَلِفَتَيْنِ فِي حَرْفَيْنِ يُسَمِّيهِ التَّأْنِيسَ ، وَلَا بُدَّ عِنْدَهُ أَنْ يَزِيدَ الاتِّفَاقُ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ ، فَإِنْ كَانَ بَيْنَ الْمُخْتَلِفَيْنِ تَشَابُهٌ ازْدَادَ حُسْنًا ، وَذَلِكَ بِكَمَالِهِ مَوْجُودٌ فِي (العَالِـمِ والغَالِبِ) ؛ لِأَنَّ الغَيْنَ الْمُعْجَمَةَ شَبِيهَةٌ بِالعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ ، وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ بِأَسْرِهِ فِي عِلْمِ البَيَانِ »[(١)].

وخلاصة ما يريد قوله المؤلف : أنّ الكلمتين الثلاثيتين إذا اختلفتا في حرفين لا يسمّى هذا جناسٌ على الصحيح عنده . لكن يصحّ أن يسمّى مماثلةً إذا كثر فيهما اتفاق الحروف ، أو موازنةً عند من لا يخصّها بالأسجاع . فمن خصّها بها وأبقى التجنيس بين اللفظتين الثلاثيتين المختلفتين في حرفين سمّاه تأنيسًا .

وهذا الذي قاله لا يختلف عمّا قاله أهل البلاغة ، فقد عرّفوا التجنيس : بأن يورد المتكلم كلمتين تجانس كلُّ واحدة منهما صاحبتها في تأليف حروفها ، فمنه ما تكون الكلمة تجانس الأخرى لفظًا واشتقاق معنىً ، ومنه ما يجانسه في تأليف الحروف دون المعنى[(٢)].

---

(١) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٣١١ .

(٢) انظر : الصناعتين ص٣٣٠ ، والمثل السائر ١/ ٢٦٢ ، والمطول ص٦٨٢ ، وخزانة الأدب لابن حِجّة ١/ ٣٧٦ ، وشروح التلخيص ٤/ ٤١٢ .

والمماثلة من ضروب التجنيس ، ولهذا أدخلها ابن رشيق فيه وقال : « التجنيس ضروبٌ كثيرة ، منها المماثلة : وهي أن تكون اللفظة واحدة باختلاف المعنى »[١] ، ويقول فيها ابن أبي الإصبع : « أن تتماثل ألفاظ الكلام أو بعضها في الزِّنَة دون التقفية ... وقد تأتي بعض ألفاظ المماثلة مقفّاة من غير قصد ؛ لأنّ التقفية في هذا الباب غير لازمة »[٢].

ومعنى الموازنة ليس ببعيد عنها ، فهو : أن تأتي الجملة من الكلام أو البيت من الشعر متَّزن الكلمات ، متعادل اللفظات في التسجيع والتجزئة معًا في الغالب ، والفرق بينها وبين المماثلة التزام التسجيع في الموازنة وخلوّها من الثانية[٣] ، والسجع أخصّ من الموازنة ؛ فكلّ سجعة موازنة ، وليس كلّ موازنة سجعًا[٤].

أمّا مصطلح التأنيس فلم أقف عليه في كتب البلاغة ، وهو مما تفرّد به ابن هانئ ، لكني وجدت ما يقابله من تسمية عند البلاغيين ، فهم يعبّرون عنه باسم (التجنيس المضارع أو المطرّف) ، قال السكاكي : « التجنيس المضارع أو المطرّف أن يختلفا بحرفٍ أو حرفين مع تقارب المخرج »[٥] ، وكلما قوي التشابه زاده حُسْنًا ، ولذا قال ابن هانئ : « فَإِنْ كَانَ بَيْنَ المُخْتَلِفَيْنِ تَشَابُهٌ ازْدَادَ حُسْنًا ، وَذَلِكَ بِكَمَالِهِ مَوْجُودٌ فِي (العَالِـمِ والغَالِبِ) ؛ لِأَنَّ الغَيْنَ المُعْجَمَةَ شَبِيهَةٌ بِالعَيْنِ المُهْمَلَةِ » . والله أعلم ؛؛

* الاستجهال *

وسيأتي الكلام فيه عند الحديث عن (الخُلْف) في حرف الخاء .

---

(١) انظر : العمدة ١/ ٣٢١ .

(٢) انظر : تحرير التحبير ص٢٩٧ .

(٣) انظر : تحرير التحبير ص٣٨٦ .

(٤) انظر : المثل السائر ١/ ٢٩١ ، والطراز ٣/ ٣٨ .

(٥) انظر : مفتاح العلوم ص٤٢٩ . وانظر : الإيضاح ص٣٩٦ ، وشروح التلخيص ٤/ ٤٢٥ .

* التَّجاهل *

وسيأتي الكلام فيه عند الحديث عن (الاستقحام) في حرف القاف .

* المجاورة *

وسيأتي الكلام فيه عند الحديث عن (المصاحبة) في حرف الصاد .



* التحريز *

وقد أورده ابن هانئ في موضع واحد من الشرح ، قال : « وَفِي قَوْلِهِ : (**أَحْمَدُهُ حَمْدَ مَنْ**) حَذْفَانِ ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ : (حَمْدًا مِثْلَ حَمْدِ) ، فَحُذِفَ المَوْصُوفُ الَّذِي هُوَ (حَمْدٌ) ، وَأُقِيمَتْ الصِّفَةُ مَقَامَهُ الَّتِي هِيَ (مِثْلُ) ، ثُمَّ حُذِفَ المُضَافُ الَّذِي هُوَ (مِثْلُ) ، وَأُقِيمَ المُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ وَهُوَ (حَمْدٌ) الثَّابِتُ ، فَصَارَ بِهَذَا الاعْتِبَارِ كَقَوْلِ امْرِئِ القَيْسِ :

إِذَا مَا الثُّرَيَّا فِي السَّمَاءِ تَعَرَّضَتْ تَعَرُّضَ أَثْنَاءِ الوِشَاحِ المُفَصَّلِ

لَكِنَّ هَذَا أَسْهَلُ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ نَحْوِ المَعْنَى فِعْلٌ لَهُ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ مِنْ (**مَنْ أُولِيَ**)؟ ، وَيَرْجِعُ هَذَا النَّوْعُ إِلَى التَّحْرِيزِ عِنْدَ التَّحْقِيقِ »[1] .

فهذا المصطلح أتى به المؤلف في مسألة الحذف والإضمار ، وذكر أنّ في كلام الخطيب حذفًا وتقديرًا ، وهو أنّ الموصوف قد حذف وأقيمت الصفة مقامه ، ثمّ حذف المضاف وأقيم

---

(١) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٣١٣ .

المضاف إليه مقامه ، والذي ظهر لي من كلامه بعد تفكّر وتأمّل أنّ هذه التسمية راجعة إلى المعنى اللغوي ، وأنّ هذا مأخوذ من قولهم : أحرز الشيءَ فهو مُحْرَزٌ وحَرِيزٌ ، أيْ : حَازَهُ [١] ، فكأنّ هذا الذي أقيم مقام المحذوف لـمّا ناب منابه وحلّ مكانه قد حَازَ حكمه وقام بأمره ، ولم يؤثر ذلك في المعنى شيئًا ، ويكون قد أحرز ما أحرزه نظيره المحذوف . والله أعلم ؛؛

* الاحتراس *

أورده المؤلف في سياق الحديث عن إعطاء السبب غير ما يقتضيه ، في نصوص ثلاثة نقلها عن حازم القرطاجني وبعض شيوخه من المالكية ، فيقول : ((قَالَ حَازِمٌ : « وَالَّذِي مِنْهُ فِي ذِرْوَةِ السَّنَامِ مَا صَحِبَهُ مِمَّا يَقْتَضِي القُدْرَةَ عَلَى التَّوْفِيَةِ ، كَمَا فِي قَوْلِ النَّابِغَةِ الجَعْدِيِّ :

مَلَكْنَا فَلَمْ نَكْشِفْ قِنَاعًا لِحُرَّةٍ وَلَمْ نَسْتَلِبْ إِلَّا الحَدِيدَ المُسَمَّرَا

وَلَوْ أَنَّنَا شِئْنَا سِوَى ذَاكَ أَصْبَحَتْ كَرَائِمُهُمْ فِينَا تُبَاعُ وَتُشْتَرَى

فَإِنَّ فِي ذَلِكَ الاحْتِرَاسَ عَنْ العَجْزِ . أَوْ عُقِّبَ بِالتَّنْصِيصِ عَلَى المَتْرُوكِ ، كَمَا فِي قَوْلِ الآخَرِ :

يَا غَزَالًا لَهُ الحُشَاشَةُ مَرْعىً لَا خُزَامَى بِالرَّقْمَتَيْنِ وَشِيحُ

فَإِنَّ فِي ذَلِكَ الاحْتِرَاسَ عَنْ الغَفْلَةِ » .

وَقَالَ بَعْضُ المَالِكِيَّةِ : « وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ إِنَّمَا يَتَوَجَّهُ فِي حَقِّ المَخْلُوقِينَ ، لَا مَا كَانَ فِي حَقِّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ، فَإِنَّهُ القَادِرُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ ، وَالَّذِي لَا يَغْفُلُ عَنْ شَيْءٍ ، فَالعَجْزُ وَالغَفْلَةُ فِي حَقِّهِ مُحَالٌ ، فَلَا مَعْنَى لِلاحْتِرَاسِ عَنْهُمَا » .

قَالَ بَعْضُ شُيُوخِنَا : « يَكُونُ الاحْتِرَاسُ فِي مَا كَانَ فِي حَقِّ اللهِ تَعَالَى عَنْ تَوَهُّمِ نَقْصٍ فِي اعْتِقَادِ المُخْبَرِ ، أَوْ عَدَمِ إِدْرَاكٍ فِي حَقِّ السَّامِعِ ، أَوْ مُرَاعَاةٍ لِلَّفْظِ مِنْ حَيْثُ إِطْلَاقِهِ »)) [٢].

---

(١) راجع : اللسان (حرز) .

(٢) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٣٣٦ .

والاحتراس في اللغة بمعنى التحرّز والتحفّظ [١] ، وهو عند علماء البلاغة : أن يأتي المتكلّم أو الشاعر بمعنىً يتوجّه عليه دَخَلٌ أو فسادٌ ، فيفطن له ، فيأتي بما يخلصه من ذلك ، ويحترس منه [٢].

وما أورده ابن هانئ لا يختلف عمّا هو مذكور في كتب البلاغة ، سوى الخلاف في إمكانية وقوعه في حقّ الله تبارك وتعالى ، فمنهم من يرفض وقوعها في حقّ الله ؛ لأنّ الاحتراس فيه شيء من الغفلة والعجز ، ولا يصحّ نسبة ذلك إليه ، فهو القادر على كلّ شيء سبحانه ، ولا يغفل عنه شيء ، وإنما يقتصر فيه على المخلوقين .

وبعضهم يجوّز هذا ، ويُرجع سبب وقوعه وتوجّهه في حقّ الله أنه ناتج عن توهُّمٍ في اعتقاد المخبَر ، أو عدم إدراكٍ في حقّ السامع أو نحو ذلك . ولقد سعيت جاهدًا أن أتلمّس هذه المسألة في كتب البلاغة فلم أظفر بشيء . والله أعلم ؟؛

* الإحلال *

وسيأتي الكلام فيه عند الحديث عن (الإنساب) في حرف النون .

* الحَمْل *

هذا المصطلح ورد في الشرح مرّة واحدة ، وقد ذكر ابن هانئ أنه أحد أنواع المجاز ، قال : « وَ(الإِبْلَاءُ) الإِخْلَاقُ ، فَقِيْلَ بِالعُمُومِ فِيهِمَا ، أَعْنِي فِي (الإِخْلَاقِ وَالإِبْلَاءِ) ، وَفِي حَدِيثِ

---

(١) راجع : اللسان (حرس) .

(٢) انظر : العمدة ٢/ ٥٠ ، وتحرير التحبير ص٢٤٥ ، وخزانة الأدب لابن حِجّة ٢/ ٢٩٤ ، وأنوار الربيع ٦/ ٢٨٥ .

عَبْدِالله بنِ عَبَّاسٍ مَعَ عَمْرِو بنِ العَاصِ : « هَيْهَاتَ يَا أَبَا عَبْدِ الله ، أَعْطَيْتَ خَلَقًا ، وَأَخَذْتَ جَدِيدًا » ، يُرِيدُ بِـ(الخَلَقِ) سِنَّ الشَّيْخُوخَةِ . وَقَالَ عَمْرُو بنُ مَعْدِي كَرِبَ :

أَعَاذِلَ إِنَّمَا أَفْنَى شَبَابِي إِجَابَتِيَ الصَّرِيخَ إِلَى المُنَادِي
مَعَ الأَبْطَالِ حَتَّى سُلَّ جِسْمِي وَأَبْلَى عَاتِقِي حَمْلُ النِّجَادِ

وَقِيلَ : هُمَا مَعًا حَقِيقَةٌ فِي الثِّيَابِ وَمَا شَاكَلَهَا مَجَازٌ فِيمَا سِوَاهَا ؛ لِكَثْرَةِ وُقُوعِهِمَا فِيهَا ، فَيَرْجِعُ إِذْ ذَاكَ إِلَى مَجَازِ الحَمْلِ ، وَهُوَ قَوِيٌّ فِيهِ ؛ لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي المَعْنَى لِلتَّشْبِيهِ ، وَلَا يُشْتَرَطُ فِي الشَّرِكَةِ التَّسَاوِي ، عَلَى مَا هُوَ المُقَرَّرُ فِي عِلْمِ البَيَانِ »[١].

والمؤلف إنّما أراد أن يقول : إنّ (الإبلاء والإخلاق) حقيقتهما أن يقعا بشكل خاصّ في الثياب وما أشبهها ، فإن وقعا في غيرها من الأجرام والمعاني كان ذلك من قبيل المجاز ، وقد سمّاه الحَمْل ؛ فكأنّ هذا إنّما صحّ من باب حَمْل الشيء على غيره ، وتنزيله منزلته ، وقد مثّل له بحديث ابن عبّاس مع عمرو بن العاص ، وبشعر عمرو بن معديكرب . والله أعلم ؟؟

* المتحمِّل *

استعمل ابن هانئ هذا المصطلح في موضع واحد ، في معرض حديثه عن لفظ (الثِّقَل) في قول ابن نُباتة : « **وَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنَّ وَرَاءَكُمْ يَوْمًا ثَقِيلا** » ، وذكر أنّ هذا الوصف ربما قد يكون باعتبار ما فيه من السرائر ، ويحتمل حينئذ من جهة الجريان وجهين ، قال : « ... وَالثَّانِي أَنْ يَكُونَ جَرَى الوَصْفُ جَرَيَانَهُ عَلَى المُتَحَمِّلِ ؛ لِأَنَّ المُتَحَمِّلَ غَيْرُ مُنْحَازٍ عَنْهُ »[٢].

والذي بدا لي من هذا الكلام أنه استعمله بمعنى : الذي تحمَّل الـحُكم ، أيْ : قام بالفعل ،

---

(١) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٤٠٨ .

(٢) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٥٣٨ .

فكأنّ (اليوم) لـمّا وُصِف بـ(الثقل) ، أشبه الجِرْم الذي يصحّ إسناد الفعل إليه ، وقيامه به ، وتوجّه الحكم عليه ، فصحّ جريان الوصف عليه مع أنه من المعاني كما صحّ في الأجرام المتحمِّلة للحكم . والله أعلم ؛؛

* الإحالة *

وسيأتي الكلام فيه عند الحديث عن (الإخلاف) في حرف الخاء .



* الاستخدام *

وسيأتي الكلام فيه عند الحديث عن (التورية) في حرف الواو .

* التخفيف *

وسيأتي الكلام فيه عند الحديث عن (الإلقاء) في حرف اللام .

* الخَفِيّ *

هذا المصطلح أورده ابن هانئ في موضع واحد ، حين تحدّث عن لفظ (الأرض) ، وأقوال علماء اللغة في أصل اشتقاقه ، قال : « وَقَدْ اخْتُلِفَ فِي اشْتِقَاقِهِ ، فَقِيْلَ : هُوَ مَأْخُوذٌ مِنْ (أَرِضَ يَأْرَضُ أَرْضًا) إِذَا أُرْعِدَ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

لَهَا فَرَحًا فُوَيْقَ الأَرْضِ أَرْضٌ وَمِنْ تَحْتِ اللُّجَيْنِ لَهَا لُجَانُ

وَذَلِكَ لِأَنَّ سَالِكَهَا يَتَحَرَّكُ بِالْمَشْيِ فِيهَا ، وَالسَّعْيُ وَالتَّحْرِيكُ شَبِيهٌ بالرِّعْدَةِ . وَذَلِكَ ضَعِيفٌ لِوَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ فِيهِ الاشْتِقَاقَ مِنْ صِفَةِ الغَيْرِ ، وَالثَّانِي: أَنَّ التَّحَرَّكَ وَالسَّعْيَ لَيْسَ بِرِعْدَةٍ ، بَلْ هُوَ شَبِيهٌ بِهَا ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ تَصَرُّفًا فِي المَجَازِ الخَفِيِّ وَهُوَ ضَعِيفٌ ، وَقَدْ حَكَمَ جَمَاعَةٌ مِنْ البَيَانِيِّينَ بِمَنْعِهِ ، وَالاحْتِجَاجُ عَلَى الضَّعْفِ أَوْ المَنْعِ مُقَرَّرٌ فِي عِلْمِ البَيَانِ »[1].

فهذا المصطلح نوعٌ من أنواع المجاز كما بيّن المؤلف ، وقد حكم عليه بالضَّعْف ، وأهل البلاغة يمنعونه ، غير أني لم أقف على هذا المجاز في كتب البلاغة ، وكأنه يريد أن يقول : إنّ سبب ضعفه هو أنّ وجه الشبه في المسألة خفيّ على السامع ، فلا يمكن أن يعرفه ، أو أن يستدلّ عليه ، وهذا في ظنّي يرجع إلى نوع من أنواع التشبيه يسمّى : (التشبيه البعيد) ، وهو الذي يحتاج إلى تفسير ولا يقوم بنفسه ، عرّفه القزويني بقوله : « والبعيد الغريب ، وهو ما لا ينتقل فيه من المشبّه إلى المشبّه به إلا بعد فِكْرٍ ؛ لخفاء وجهه في بادئ الأمر »[2] ، قال عنه المبرّد : « وهو أخشن الكلام »[3] . والله أعلم ؟؟

* الخُلْف والتخلُّف والاستجهال *

ورد مصطلح الخُلف عند ابن هانئ في أربعة مواضع ، منها موضعٌ قَرَنَه فيه بِتَالِيَيْه : التخلُّف والاستجهال ، وحين فتَّشْتُ في كتب البلاغة لم أجد أيّ إشارة إلى هذا النوع من المجاز ، لكن يتوفّر لديّ من خلال المواضع التي ذكر الشارح ما يمكن معه أنْ أحاول التعرّف على هذا النوع من المجاز ، قال : « وَأَمَّا قَوْلُ بَعْضِ العَرَبِ : (بَارَكَ اللهُ لَنَا فِي المَوْتِ) فَمَعْنَاهُ :

---

(١) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٢٩٥ .

(٢) انظر : الإيضاح ص٢٥٨ . وانظر فيه : المثل السائر ٢/ ١٥١ ، والمطول ص٥٥٨ ، وشروح التلخيص ٣/ ٤٤٨ .

(٣) انظر : الكامل ٣/ ٩٥ .

بَارَكَ اللهُ لَنَا فِيمَا يُؤَدِّينَا إِلَيْهِ المَوْتُ . فَإِذَنْ فَهُوَ مِنْ بَابِ مَا أُطْلِقَ عَلَى السَّبَبِ حُكْمُ المُسَبَّبِ ، وَيَرْجِعُ إِلَى مَجَازِ الخُلْفِ ، عَلَى مَا هُوَ المُقَرَّرُ فِي عِلْمِ البَيَانِ »(١).

وقال : « وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ التَّوْرِيَةَ مِنْ حَيْثُ هِيَ يُعْتَبَرُ فِيهَا التَّخَلُّفُ وَالخُلْفُ وَالاسْتِجْهَالُ ، وَتَقْرِيرُ جَمِيعِ ذَلِكَ فِي عِلْمِ البَيَانِ »(٢).

ويقول أيضًا : « [وَ(التَّبْشِيرُ)] يَكُونُ فِي الخَيْرِ وَالشَّرِّ ... فَقِيْلَ : دَلَالَتُهُ فِي الخَيْرِ عَلَى جِهَةِ الأَصَالَةِ ، وَفِي الشَّرِّ مِنْ مَجَازِ الخُلْفِ ، وَيَرْجِعُ هَذَا إِلَى المُتَكَلِّمِ ، وَهُوَ الَّذِي يُسَمَّى بِالتَّهَكُّمِ »(٣).

وقال : « وَ(**الشَّافِي**) عِبَارَةٌ عَنْ الصَّحِيحِ المَقْبُولِ، وَأَصْلُهُ – أَعْنِي أَصْلَ (الشَّافِي) : الأَصْلِيَّ – عِبَارَةٌ عَنْ إِذْهَابِ الدَّاءِ ، وَالجَهْلُ دَاءٌ ... وَوُرُودُ هَذَا الأَصْلِ هُنَا مُحَالٌ ، فَتَعَيَّنَ أَنَّ المُرَادَ بِهِ : الصَّحِيحُ المَقْبُولُ ... وَبِاعْتِبَارِ القَبُولِ يَرْجِعُ إِلَى مَجَازِ الخُلْفِ ، وَتَقْرِيرُهُ أَيْضًا فِي عِلْمِ البَيَانِ »(٤).
وقوله : « وَوُرُودُ هَذَا الأَصْلِ هُنَا مُحَالٌ » يقصد في قول ابن نُباتة في الخطبة : « **وَوَجَبَ السُّؤَالُ فَأَعِدُّوا جَوَابًا شَافِيا** » .

فحين ننعم النظر في هذه النصوص السابقة يمكنني أن أقول بشيء كبير من الاطمئنان : إنّ معنى مجاز (الخُلف) : أنْ يتلفّظ المتكلم بالمقيّد ويريد به المطلق ، فهو بذلك قد تجاهل أصل الوضع ، وجاء به على خلاف ما يقتضيه حكمه وحاله ، وهذا كلّه منوطٌ بالمتكلّم ، والأمثلة التي ساقها المؤلف في شرحه خيرٌ دليل على ذلك ، وهي من الوضوح بحيث ترى ، ولهذا أورده المؤلف في موضع من المواضع السابقة مصاحبًا لمصطلحيْ : (التخلّف والاستجهال) ، فلو لم تكن هذه المصطلحات الثلاثة ترجع إلى معنًى واحد ما جاء بها متعاطفة . والله أعلم ؟؟

(١) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٥٠٦ .

(٢) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٦٥٣ .

(٣) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٧٠١ .

(٤) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٧٦٢ .

* التخلُّف *

وقد سبق الكلام فيه عند الحديث عن مصطلح (الخُلْف) قبله .

* الإخلاف والإحالة *

ذكره ابن هانئ في موضع واحد في الشرح ، قال : ((وَ(فَقْـدُ الشَّيْءِ) الرُّزْءُ بِهِ ، بِهَذَا فَسَّرَهُ ابْنُ مُشَرَّفٍ ... قال : « وَحَقِيقَتُهُ أَلَّا يَكُونَ الفَاقِدُ هُوَ المَفْقُودُ ، كَمَا أَنَّ حَقِيقَةَ العَادِمِ أَلَّا يَكُونَ هُوَ المَعْدُومُ . وَأَمَّا قَوْلُهُ :

نَدِمْتُ عَلَى مَا كَانَ مِنِّي فَقَدْتُنِي   كَـمَا يَنْدَمُ المَغْبُونُ حِينَ يَبِيعُ

وَقَوْلُهُ :

لَقَدْ كَانَ لِي عَنْ ضَرَّتَيْنِ عَدِمْتُنِي   وَعَمَّا أُقَاسِي مِنْهُمَا مُتَزَحْزَحُ

فَكَلَامُهُ مَحْمُولٌ عَلَى مَعْنَاهُ ، التَّقْدِيرُ : إِذْ مِتُّ ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِمَّا يَقْتَضِيهِ المَعْنَى وَيُنَاسِبُهُ » .

وَلِهَذَا النَّوْعِ ضَرْبٌ مِنْ ضُرُوبِ المَجَازِ يُسَمَّى الإِخْلَافُ ، وَهُوَ أَحَدُ أَقْسَامِ الإِحَالَةِ ، وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ فِي عِلْمِ البَيَانِ))[1].

فهذا المصطلح كما بيّن المؤلف نوع من أنواع المجاز ، ولم أقف عليه أو على ما يشابهه في كتب البلاغة ، ويبدو أنّ المسألة لها علاقة بالتسمية ، ففي هذين البيتين خالف (الفَقْدُ) و(العَدَمُ) حقيقتَهما ، فالأوّل حقيقته ألا يكون الفاقد هو المفقود ، والثاني حقيقته ألا يكون العادم هو المعدوم ، وهذا الذي نصّ عليه ابن مشرّف الأندلسي ، فلمّا جاء الأمر على غير الحقيقة والأصل أصبح إخلافًا ، ولهذا المعنى جعله المؤلف أحد أقسام الإحالة في علم

---

(١) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٨٠١ .

البيان ؛ فالـمُحال من الكلام : ما عُدِل به عن وجهه ، ويقال : أَحَلْتُ الكلامَ أُحِيلُهُ إحالةً ؛ إذا أفسدتَه [١] . والله أعلم ؛؛

* الإخلاف *

وهو غير سابقه ، فالأوّل نوعٌ من المجاز ، وهذا نوعٌ من البديع ، وسيأتي الكلام فيه عند الحديث عن (التكرير) في حرف الكاف .

* الإخلاء *

أورده ابن هانئ في موضع واحد ، فحين تحدّث عن لفظ (مَكَرّ) في قول الخطيب : « **وَمَكَرَّ الشُّهُورِ وَالأَعْوَام** » وأنّ معناه : الرجوع ، قال بعد ذلك : « وَنِسْبَتُهُ إِلَى الشُّهُورِ نِسْبَةٌ لَفْظِيَّةٌ لَا مَعْنَوِيَّةٌ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَمْ يَكُرَّ الزَّمَانُ وَإِنَّمَا كَرَّ الاسْمُ؟ ، وَلله دَرُّ القَائِلِ :

أَمْسِ الَّذِي مَرَّ عَلَى قُرْبِهِ ... يَعْجِزُ أَهْلُ الأَرْضِ عَنْ رَدِّهِ

فَإِذَنْ فَيَرْجِعُ إِلَى مَجَازِ الإِخْلَاءِ ، وَقُوَّتُهُ عِنْدَ تَعَذُّرِ الحَقِيقَةِ ، عَلَى مَا هُوَ الْمُقَرَّرُ فِي عِلْمِ البَيَانِ » [٢] .

وهذا المصطلح لم أقف عليه أيضًا في كتب البلاغة ، وهو من جملة إضافاته في الشرح ، ولو اطّلعنا على المعاجم لوجدنا أنّ معناه راجع إلى : التفريغ ، يقال : خلا لك الشيءُ ، وأَخْلَى إخلاءً ، بمعنى : فَرَغَ [٣] . فكأنه مشتقٌّ من هذا ، فالأيام والشهور في حقيقتها إذا ذهبت لا تعود ؛ بل كلّ ما مضى وفات لا يمكن كَرُّهُ ورجوعه ، وإنما رجوعها يكون صوريًّا فقط من

(١) راجع : اللسان (حول) .

(٢) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٤٠٥ .

(٣) راجع : اللسان (خلا) .

خلال أسمائها التي تتكرّر مع بداية كلّ عامٍ لا باعتبار زمانها ، فكأنّ هذه الأيام والشهور لـمّا فُرِّغت من معناها وبقيت ألفاظها جوفاء ؛ نُسِب (الكرّ) إليها نسبة لفظية لا معنويّة ، وبيّن المؤلف أنّ قوّة هذا المجاز تبرز عند تعذّر الحقيقة ، ومنه ما جاء في الخطبة . والله أعلم ؛؛

* التخييل والإقامة والمقاومة *

هذه المصطلحات الثلاثة قد أكثر ابن هانئ من استخدامها في شرحه ، فقد جاءت مجتمعة في أربعة مواضع [1] ، فيما أفرد الأوّل في موضعين [2] ، والأخير مثله في موضعين أيضًا [3] ، وقد اتضح لي بعد إنعام النظر في حديثه عنها أنها كلّها بمعنًى واحد ، وسأقتصر في تَبْيين هذا على المواضع التي اجتمعت فيها ، وغيرها محمولٌ عليها :

الموضع الأوّل : قوله : « **(التَّمَسُّكُ)** فِي أَصْلِ اللُّغَةِ هُوَ الاحْتِبَاسُ ، يُقَالُ : (تَمَسَّكَ بِالشَّيْءِ وتَمَاسَكَ واسْتَمْسَكَ ، ومَسَّكَ – مُضَاعَفًا – ، ومَسِكَ – بِكَسْرِ السِّينِ – ، وأَمْسَكَ) ، كُلُّ ذَلِكَ بِمَعْنَى : احْتَبَسَ ، قَالَ خَالِدُ بنُ زُهَيْرٍ :

فَكُنْ مَعْقِلًا فِي قَوْمِكَ ابْنَ خُوَيْلِدٍ وَمَسِّكْ بِأَسْبَابٍ أَضَاعَ رُعَاتُهَا

لَكِنَّهُ إِذَا تَعَلَّقَ بِالأَجْرَامِ كَانَ حَقِيقَةً ، وَإِذَا تَعَلَّقَ بِالمَعَانِي كَانَ مَجَازًا ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى مَجَازِ التَّخْيِيلِ أَوْ الإِقَامَةِ أَوْ المُقَاوَمَةِ ، عَلَى مَا هُوَ المُقَرَّرُ فِي عِلْمِ البَيَانِ ، وَيَكُونَ إِذْ ذَاكَ عِبَارَةً عَنْ المُحَافَظَةِ وَالمُثَابَرَةِ عَلَى اقْتِضَاءِ مَا تَوَجَّهَ عَلَيْهِ التَّمَسُّكُ » [4] .

---

(١) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٤١٠ ، ٤٢١ .

(٢) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٣٦٤ ، ٤٣٦ .

(٣) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٣٦١ ، ٥٠١ .

(٤) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٣٩٥ .

الموضع الثاني : قوله : « وَ(**السَّبَبُ**) مَا تُوُسِّلَ بِهِ إِلَى الشَّيْءِ عَامًّا ، لَا يَخُصُّ الحَبْلَ وَلَا غَيْرَهُ ، عَلَى هَذَا الأَكْثَرُ ؛ لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِ فِي غَيْرِهِ ، كَمَا فِي قَوْلِ زُهَيْرٍ :

وَمَنْ هَابَ أَسْبَابَ المَنِيَّةِ يَلْقَهَا وَلَوْ رَامَ أَسْبَابَ السَّمَاءِ بِسُلَّمِ

وَكَمَا فِي قَوْلِ الآخَرِ :

وَأَسْبَابُ الهَوَى أَسْبَابُ نَزْغٍ مِنَ الشَّيْطَانِ فَادَّرِكِ الإِيَابَا

وَكَمَا فِي قَوْلِ الآخَرِ :

وَأَسْبَابُ الـمُنَى أَسْبَابُ شِعْرٍ كُفِفْنَ بِعِلْمِ رَبِّكَ أَوْ قُبِضْنَهْ

وَقِيْلَ : هُوَ حَقِيقَةٌ فِي الحَبْلِ مَجَازٌ فِيمَا سِوَاهُ ، وَيَرْجِعُ إِذْ ذَاكَ إِلَى مَجَازِ التَّخْيِيلِ أَوْ الْمُقَاوَمَةِ أَوْ الإِقَامَةِ ، وَهَذَا يَنْبَنِي عَلَى اشْتِرَاطِ الغَلَبَةِ فِي الاسْتِعْمَالِ لَيْسَ إِلَّا ، أَوْ عَلَى اسْتِوَاءِ المَحَلَّيْنِ فِي القَبُولِ وَالوَضْعِ ، وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ فِي عِلْمِ البَيَانِ »(١).

الموضع الثالث : قوله : « وَ(**الهَدْمُ**) ضِدُّ البِنَاءِ ، وَاسْتِعْمَالُهُ فِي الأَجْرَامِ حَقِيقَةٌ ، وَفِي المَعَانِي مَجَازٌ ، وَيَرْجِعُ إِلَى مَجَازِ التَّخْيِيلِ أَوْ الإِقَامَةِ أَوْ الْمُقَاوَمَةِ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الأَنْوَاعَ الثَّلَاثَةَ كَثِيرًا مَا يَقَعُ فِيهَا اشْتِرَاكُ الأَلْفَاظِ »(٢).

الموضع الرابع : قوله : « وَ(**الزَّلَلُ**) الخَطَأُ ، وَيُسْتَعْمَلُ فِي المَنْطِقِ وَالرَّأْيِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

إِذَا زَلَّ فِعْلٌ مِنْ سَفِيهٍ فَإِنَّكُمْ ذَوُو الوَفْقِ عِنْدَ النَّاسِ فِي القَوْلِ وَالفِعْلِ

وَقَالَ آخَرُ :

تَبِّعَ عَمْرًا عِنْدَمَا سَدَّدَتْ وَزَلَّ رَأْيًا عِنْدَمَا وَقَّفَتْ

(١) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٣٩٥ .

(٢) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٤١٠ .

وَأَصْلُهُ مِنْ : (زَلَلِ القَدَمِ) ، وَهُوَ الزَّلَقُ ، وَقَوِيَ بِهِ لِذَلِكَ فِي هَذِهِ [الخُطْبَةِ] المَعْنَى ، كَمَا قَالَ زُهَيْرٌ :

تَدَارَكْتُمَا الأَحْلَافَ قَدْ ثُلَّ عَرْشُهَا وَذُبْيَانُ قَدْ زَلَّتْ بِأَقْدَامِهَا النَّعْلُ

وَالجَمِيعُ رَاجِعٌ إِلَى مَجَازِ التَّخْيِيلِ أَوْ الإِقَامَةِ أَوْ المُقَاوَمَةِ »[١].

التخييل : من خال الشيءَ ، بمعنى : ظنَّه ، وخُيِّل عليه : شُبِّه[٢] . والتخييل من أهمّ الفنون البلاغية ؛ لأنه يتصل بالإبداع والخَلْق الفنّي ، وقد أولاه عبد القاهر أهميّة كبيرة ، يقول فيه : « وجملة الحديث الذي أريده بالتخييل ههنا ما يُثبت فيه الشاعر أمرًا هو غير ثابتٍ أصلًا ، ويدّعي دعوى لا طريق إلى تحصيلها ، ويقول قولًا يخدع فيه نفسه ويريها ما لا ترى »[٣] . وقال العلوي : « هو اللفظ الدالّ بظاهره على معنًى ، والمراد غيره على جهة التصوير »[٤] . وذكره الزركشي وهو يتحدّث عن الاستعارة ، ولم يخرج كلامه عما ذُكِر ههنا[٥].

ولو عدنا إلى كلام ابن هانئ وشواهده التي ذكرها لاتّضح بها لا يدع مجالًا للريبة أنه يقصد هذا الذي ذكره أهل البلاغة ، إلا أنه أضاف إليه تسميتين أخريين ، هما (الإقامة والمقاومة) ، وهذه المصطلحات الثلاثة معدودة عنده من أنواع المجاز ، وهي بمعنًى واحد ، بدليل قوله : « هَذِهِ الأَنْوَاعَ الثَّلَاثَةَ كَثِيرًا مَا يَقَعُ فِيهَا اشْتِرَاكُ الأَلْفَاظِ » ، فباعتبار تصوير حقيقة الشيء حتى يُتَوَهّم أنه ذو صورة تشاهد ، وأنه مما يظهر للعيان ؛ يصحّ أن يسمّى (تَخْيِيلًا) . وباعتبار وضع المتصوَّر وإحلاله محلّ حقيقة الشيء ؛ يصحّ أن يسمّى (إِقَامَةً) . وباعتبار الصراع الدائر في

(١) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٤٢٠ .

(٢) راجع : اللسان (خيل) .

(٣) انظر : أسرار البلاغة ص٢٧٥ .

(٤) انظر : الطراز ٣/ ٥ .

(٥) انظر : البرهان ٣/ ٤٤٠ .

الذهن حول اعتقاد حقيقة الشيء أو اعتقاد صورته ومعناه المغاير ؛ يصحّ أن يسمّى (مُقَاوَمَةً) . والله أعلم ؛؛



حرف الدال

*** الاستدعاء والإشارة ***

ذكرهما ابن هانئ في موضع واحد ، عند حديثه عن قول الخطيب : « **جَعَلَنَا اللهُ وَإِيَّاكُمْ مِـمَّنْ سَابَقَ إِلَى رِضَاه** » ، وأوضح أنهما نوعان من أنواع المجاز ؛ فقال : « (**جَعَلَ**) لَفْظُهَا لَفْظُ الْمُضِيِّ وَالمَعْنَى فِيهَا عَلَى الدُّعَاءِ ، وَالأَظْهَرُ فِيهَا هُنَا أَنَّهَا بِمَعْنَى : صَيَّرَ ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ مُقْتَضَاهَا التَّحْرِيكُ وَالانْتِقَالُ مِنْ حَالَةٍ إِلَى حَالَةٍ ، وَحَقِيقَتُهَا أَنْ تُسْتَعْمَلَ فِي الأَجْرَامِ ، كَقَوْلِكَ : (جَعَلْتُ الطِّينَ خَزَفًا ، والدَّقِيقَ عَجِينًا) وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، وَاسْتِعْمَالُهَا فِي المَعَانِي مَجَازٌ ، كَقَوْلِكَ : (جَعَلْتُ السُّخْطَ رِضًا ، وَالبُؤْسَ نَعِيمًا) ، فَإِنْ تَعَلَّقَتْ بِالمَحَلِّ لَا لِقَصْدٍ بَلْ لِكَوْنِ المَقْصُودِ لَا يَتَحَيَّزُ إِلَّا بِهِ دَخَلَهُ مَجَازٌ آخَرُ ، وَيَرْجِعُ إِلَى مَجَازِ الاسْتِدْعَاءِ بِاعْتِبَارِ قَطْعِ الحُكْمِ عَنْ الجِرْمِ ، أَوْ إِلَى مَجَازِ الإِشَارَةِ بِاعْتِبَارِ قَطْعِ الحُكْمِ عَنْ المَعْنَى »[(١)].

وعندما رجعت إلى كتب البلاغة وجدت هذين المصطلحين مذكورين فيها ، أمّا الإشارة فسأتحدّث عنها بعد قليل ، وأمّا الاستدعاء فهو عندهم مصطلحٌ عروضيٌّ ، وقد ذكره قدامة ابن جعفر وعدّه من عيوب ائتلاف المعنى والقافية ، ونقله عنه ابن رشيق ، قال : « وهو ألَّا يكون للقافية فائدة إلا كونها قافية فقط ، فتخلو حينئذ من المعنى ، كقول عدي القرشي أنشده قدامة :

---

(١) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٤٤٥ .

وَوُقِيتَ الحُتُوفَ مِنْ وَارِثٍ وَا لٍ ، وَأَبْقَاكَ صَالحًا رَبُّ هُودِ

فإنه لم يأتِ لـ(هود) النبي ﷺ ههنا معنًى إلا كونه قافيةً »[١] . فما ذُكِر هنا لا ينطبق على ما أراده المؤلف في شرحه ، بل أراد أمرًا آخر له علاقة بالإشارة .

والإشارة في اللغة الإيماء[٢] ، وقد تحدّث عنها ابن رشيق أيضًا ، فقال : « والإشارة من غرائب الشعر ومِلَحُه ، وبلاغته عجيبة ، تدلّ على بعد المرمى وفَرْط المقدرة ، وليس يأتي بها إلا الشاعر المبرِّز ، والحاذق الماهر ، وهي في كلّ نوع من الكلام لمحةٌ دالّةٌ ، واختصارٌ وتلويحٌ يُعرف مجملًا ، ومعناه بعيدٌ من ظاهر لفظه »[٣] ، فكأنّ الإشارة من قبيل الكناية والتضمين .

وقد ظهر لي بعد أنْ تأمّلت كلام المؤلف أنّ هذين المصطلحين متقاربين في المعنى ، وبينهما عمومٌ وخصوصٌ ، فهذه اللفظة – أعني : جَعَل بمعنى : صيَّر – إذا استعملت في الأجرام كان استعمالها حقيقة ، وإن استعملت في المعاني كان مجازًا ، يصحّ أن يُعبَّر عن هذا بمصطلحين : الأول (مجاز الاستدعاء) باعتبار فَصْل الحكم عمّا يقع عليه في الحقيقة من الأجرام وقَطْعِه عنه ، والثاني (مجاز الإشارة) باعتبار امتناع وقوع الفعل عمّا هو من المعاني وصَرْفِه عنه ، وإنّما يُتَصَوَّر تصوُّرًا في الذِّهْن . ولا يمكنني الجزم بهذا ، فالموضع صَعْبٌ مُشْكِلٌ كما نراه . والله أعلم ؟!

* المداينة والإيهال والإغراب *

أوردها المؤلف في موضع واحد ، وذلك عندما كان يتحدّث عن مسألة إعطاء السبب ما يقتضيه أو إعطائه غير مايقتضيه ، حكم الجمع بينهما ، فقال : وَالجَمْعُ بَيْنَهُمَا – أَعْنِي بَيْنَ إِعْطَاءِ

---

(١) العمدة ٢/ ٧٣ . وانظر : نقد الشعر ص٢١٠ .

(٢) راجع : اللسان (شور) .

(٣) العمدة ١/ ٣٠٢ . وانظر : الصناعتين ص٣٥٨ ، ودلائل الإعجاز ص٣٠٦ ، وتحرير التحبير ص٢٠٠ ، ونهاية الأرب ٧/ ١٤٠ ، وخزانة الأدب لابن حِجّة ٤/ ١٥ .

السَّبَبِ مَا يَقْتَضِيهِ ، وَإِعْطَائِهِ غَيْرَ مَا يَقْتَضِيهِ – مَشْرُوطٌ بِتَقَدُّمِ إِعْطَاءِ الْمُقْتَضِي ، كَمَا فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ؛ لِأَنَّ فِي العَكْسِ العَوْدَةَ بَعْدَ الانْصِرَافِ ، وَهِيَ مَمْنُوعَةٌ عِنْدَهُمْ ، وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّيهِ الْمُدَايَنَةَ ، وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّيهِ الإِغْرَابَ ، مِنْ قَوْلِهِمْ : (أَغْرَبَتْ الدَّارُ) إِذَا سَكَنَ فِيهَا غَرِيبٌ ، وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّيهِ الإِيهَالَ ، مِنْ قَوْلِهِمْ : (آهَلَتْ الدَّارُ) إِذَا كَثُرَ أَهْلُهَا . وَمَعْنَى الكَثْرَةِ أَنَّهُ قَدْ أُعْطِيَ حُكْمَيْنِ : أَحَدُهُمَا مُقْتَضَاهُ ، فَإِنَّهُ وَإِنْ صُرِفَ عَنْهُ فِي اللَّفْظِ فَإِنَّهُ غَيْرُ مَصْرُوفٍ عَنْهُ فِي المَعْنَى . وَالآخَرُ غَيْرُ مُقْتَضَاهُ ، وَهُوَ مَلْفُوظٌ بِهِ ، وَمِمَّا جَاءَ مِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

فَأَعْطَيْنَا أَعَادِينَا أَمَانًا ... وَجَازَيْنَا الأَوِدَّا بِالوِدَادِ »[1]

فبيّن المؤلف أنه إذا جُمع بينهما في الكلام اشْتُرِط أن يتقدّم الأوّل منهما ، وهو إعطاء السبب ما يقتضيه ، وهو ما فعله ابن نُباتة في الخطبة ، إذْ قال : « **وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، تَعَالَى فَقَدَر ، وَمَلَكَ فَقَهَر ، وَعُصِيَ فَغَفَر ، وَجُوهِرَ بِالقَبِيحِ فَسَتَرَ** » ، وقد أوضح أنّ علماء البلاغة يمنعون تقدّم الثاني عليه إذا اجتمعا ؛ لأنّ ذلك يؤدي حينئذ إلى العودة بعد الانصراف ، وهي ممنوعة عندهم ، وهذا يشبه ما يسمّى فى النحو بالإتباع بعد القطع .

فإن وقع ذلك في الكلام سمّاه بعضهم بِـ(المداينة أو الإغراب أو الإيهال) ، كما ذكر هذا المؤلف ، وفي الحقيقة لم أقف على هذه التسمية في كتب البلاغة ، لكنّ المؤلف أوضح معنى الأخيرين منها ، فذكر أنّ معنى مصطلح (الإغراب) مأخوذ من قولهم : أَغْرَبَتْ الدار ؛ إذا سَكَنَها غريبٌ[2] ، ومصطلح (الإيهال) مأخوذ من قولهم : آهَلَتْ الدار ؛ إذا كَثُر أهلها[3] ، وأنّ معنى الكثرة هنا يعود إلى أنه قد أُعطي حكمين : مقتضاه وغير مقتضاه .

(١) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٣٣٧ .

(٢) في اللسان (غرب) : « أغرب الرجلُ ؛ صار غريبًا » .

(٣) في اللسان (أهل) : « وفي الحديث : (لَقَدْ أَمْسَتْ نِيرَانُ بَنِي كَعْبٍ آهِلَةً) ، أيْ : كثيرة الأَهْل » .

وأمّا مصطلح (المداينة) فلم يتحدّث عنه ابن هانئ ، إلا أنه لو تأمّلناه لعرفنا أنه مأخوذ من (الدَّيْن) ، أيْ : القَرْض ، فكأنّ كلَّ واحدٍ منهما استدان أو اقترض من الآخر مكانه وموضعه الذي من المفترض أنه يستحقه ، ثمّ حَلَّ هو فيه بدلًا عنه ، وقد استشهد المؤلف لهذه المسألة بقول الشاعر :

فَـأَعْطَيْنَا أَعَـادِيَنَا أَمَـانًا وَجَـازَيْنَا الأَوِدَّا بِالـوِدَادِ

فالشاعر قدّم غير المقتضي على المقتضي ، وخالف بهذا ما ذهب إليه علماء البلاغة ، فهذه المصطلحات الثلاثة كما ترى متقاربةٌ من نحو المعنى ، ويمكن أن نقول : إنه يجمعها معنى المخالفة . والله أعلم ؛؛



* التَّرْداد المتفرِّع *

وسيأتي الكلام فيه عند الحديث عن (التَّرْداد المنبسط) بعده .

* التَّرْداد المنبسط والتَّرْداد المتفرِّع والتفصيل والتفسير *

جاء ذِكْر هذه المصطلحات جميعًا في موضع واحد ، وقد أوردها ابن هانئ عند حديثه عن كلام الخطيب في قوله : « **وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ، أَرْسَلَهُ مَحَجَّةً لِـمَنْ اسْتَبْصَر ، وَحُجَّةً عَلَى مَنْ اسْتَكْبَر ، فَقَامَ بِأَمْرِ رَبِّهِ وَأَنْذَر ، وَجَاهَدَ فِي سَبِيلِهِ وَشَمَّر ، وَدَعَا إِلَى طَاعَةِ اللهِ وَأَمَر ، وَنَهَى عَنْ مُخَالَفَتِهِ وَزَجَر ، حَتَّى ابْلَوْلَجَ قَمَرُ الإِيمَانِ فَأَبْدَر ، وَخَبَا نَجْمُ البُهْتَانِ فَأَدْبَر** » ؛ قال :

« وَأَمَّا مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مِنْ البَيَانِ فَإِنَّ « **أَرْسَلَهُ** » إِلَى قَوْلِهِ : « **فَأَدْبَر** » يَخْتَلِفُ البَيَانِيُّونَ فِيمَا يُسَمَّى بِهِ هَذَا النَّوْعُ ، فَبَعْضُهُمْ يُسَمِّيهِ التَّرْدَادَ الْمُنْبَسِطَ ، وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّيهِ التَّرْدَادَ الْمُتَفَرِّعَ ، وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّيهِ تَفْصِيلًا ، وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّيهِ تَفْسِيرًا ، وَاسْتِقْصَاءُ ذَلِكَ فِي عِلْمِ البَيَانِ »(١).

وهذه المصطلحات بتعدّد مسمّياتها كلّها بمعنًى واحد ، وأضاف بعضهم إليها مصطلح (التبيين) ، ويراد بها : البيان والشرح والكشف ، قال ابن رشيق : « هو أن يستوفي الشاعر شَرْحَ ما ابتدأ به مجملًا »(٢) ، وقال أبو هلال العسكري : « أن يُورِدَ معاني تحتاج إلى شرح أحوالها ، فإذا شُرحت تأتي في الشرح بتلك المعاني من غير عدولٍ عنها »(٣) ، وقال العلوي : « أن يقع فى مفردات كلامك لفظٌ مبهمٌ أو عددٌ مجملٌ أو غير ذلك مما يفتقر إلى بيان ، فتأتي بما يقرّر ذلك ويكون شرحًا له من بيانٍ وكَشْفٍ »(٤) ، ولا يخرج عن هذا المعنى ما ذكره غيرهم(٥) ، إلا أنّ المصطلحين الأوّلَيْن لم أجدهما في كتب البلاغة بهذه التسمية ، وهما من إضافات ابن هانئ في هذا الشرح . والله أعلم ؛؛

* الإرداف *

وسيأتي الكلام فيه عند الحديث عن (التقعيد) في حرف القاف .

---

(١) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٣٨٢ .

(٢) انظر : العمدة ٢/ ٣٥ .

(٣) انظر : الصناعتين ص٣٥٥

(٤) انظر : الطراز ٣/ ١١٤ .

(٥) انظر : نقد الشعر ص١٤٢ ، وخزانة الأدب لابن حِجّة ٤/ ٢١٦ ، والإتقان ٣/ ٢٤٣ ، وشرح عقود الجمان ص١٣٩ ، وأنوار الربيع ٦/ ١٢٣ .

* الإرساخ والترصيص والتميم *

أوردها ابن هانئ في موضع واحد ، بعد شرح قول ابن نُباتة : « **أَيُّهَا النَّاسُ : مَا هَذِهِ السِّنَةُ وَأَنْتُمْ مُنْتَبِهُونَ؟ ، مَا هَذِهِ الحَيْرَةُ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ؟ ، مَا هَذِهِ الغَيْبَةُ وَأَنْتُمْ حَاضِرُونَ؟ ، مَا هَذِهِ السَّكْرَةُ وَأَنْتُمْ صَاحُونَ؟ ، مَا هَذِهِ الطُّمَأْنِينَةُ وَأَنْتُمْ مَطْلُوبُونَ؟ ، مَا هَذِهِ الإِقَامَةُ وَأَنْتُمْ رَاحِلُونَ؟** » ؛ إذْ قال : « وَفِيهِ أَيْضًا لَقَبٌ آخَرُ يُسَمَّى التَّرْصِيصُ ، وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّيهِ الإِرْسَاخَ ، وَهُوَ إِتْبَاعُ الشَّيْءِ بِمَا يَقْتَضِي تَمْكِينَهُ وَرُسُوخَهُ ، وَرَدَّهُ بَعْضُهُمْ إِلَى التَّتْمِيمِ ، وَرُدَّ بِأَنَّ التَّتْمِيمَ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الْمُتَمِّمُ نَوعًا لِلمُتَمَّمِ أَوْ جِنْسًا أَوْ طَالِبًا أَوْ مَطْلُوبًا ، وَلَيْسَ هَذَا النَّوْعُ كَذَلِكَ ، وَتَقْرِيرُ هَذَا كُلِّهِ فِي عِلْمِ البَيَانِ »[١].

ومصطلحا (الإرساخ والترصيص) لم أقف عليهما عندما رجعت إلى كتب البلاغة ، غير أنّ المؤلف أفصح عن معناهما بقوله : « وهو إتباع الشيء بما يقتضي تمكينه ورسوخه » . وهذا المعنى في الحقيقة منبثقٌ من معناهما اللغويّ ، قال ابن فارس : « الرّاء والسين والخاء أصلٌ واحدٌ يدلّ على الثبات » ، وقال : « الرّاء والصّاد أصلٌ واحدٌ يدلّ على انضمام الشيء إلى الشيء بقوّة وتداخل »[٢] ، فكأنّ المتكلّم حين يورد معنًى من المعاني ويرغب في تأكيده عند السامع أو المتلقّي ؛ يُتْبعه بألفاظ أخر تدور في فَلَك المعنى الأصل لزيادة تمكينها ورسوخها عنده ، كما هو بيّنٌ من ألفاظ الخطبة .

وقد أوضح المؤلف أنّ بعضهم أرجع هذا الأمر إلى (التتميم) ، وهو مردودٌ عنده ؛ إذْ ليس هذا الأمر كذلك . ولعلّ من رأى رجوعه إليه يكون نظر إليه من جهة المعنى العام ، فالتتميم من قبيل الإتباع ، وهو نوع من نعوت المعاني كما ذكر ذلك قدامة بن جعفر[٣] ، قال أبو هلال

---

(١) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٤٦٩ .

(٢) راجع : مقاييس اللغة ٢/ ٣٥٩ ، ٣٧٤ .

(٣) انظر : نقد الشعر ص١٤٤ .

العسكري عنه : « أن توفّي المعنى حظّه من الجودة ، وتعطيه نصيبه من الصحّة ، ثمّ لا تغادر معنًى يكون فيه تمامه إلا تورده ، أو لفظًا يكون فيه توكيده إلا تذكره »[١].

لكنّ علماء البلاغة يرون أنّ (التتميم) إنما هو عبارة عن تقييد الكلام بفضلةٍ لو طُرِحَتْ منه نقص حُسْن معناه ، فيجيء للمبالغة أو للصيانة والاحتراز من الخطأ أو لإقامة الوزن[٢] ، ويجعلون من ذلك مثلًا قول طرفة بن العبد[٣] :

فَسَقَى بِلَادَكَ غَيْرَ مُفْسِدِهَا ... صَوْبُ الرَّبِيعِ وَدِيمَةٌ تَهْمِي

فقوله : « غير مفسدها » تتميمٌ ، غرضه الاحتراس والاحتياط ، فهو يطلب الغيث على قدر الحاجة ؛ لأنّ الفاضل ضارٌّ ، ولو طُرح هذا لنقص المعنى ، وصار فيه إفسادٌ للبلاد التي دعا لها وهو أن تغرق بكثرة المطر .

وإذا نظرنا في كلام الخطبة مقارنةً بما ذكروه هنا نجد أنه ليس منه ، فلا يمكن اعتبار ألفاظ الخطبة فضلات لو طُرِحتْ نقص المعنى حُسْنًا ، وإنما أوردها الخطيب من باب تأكيد هذا المعنى وإرساخه وتمكينه في نفوس المتلقّين ، ومن هنا رأى المؤلف أنّ رَدَّ هذا النوع إلى (التتميم) غير صحيح . والله أعلم ؛؛

* الرَّسْف *

وسيأتي الكلام فيه عند الحديث عن (الكَسْع) في حرف الكاف .

---

(١) انظر : الصناعتين ص٤٠٤ .

(٢) انظر : العمدة ٢/ ٥٠ ، وتحرير التحبير ص١٢٧ ، ونهاية الأرب ٧/ ١١٨ ، والطراز ٣/ ١٠٤ ، والبرهان ٣/ ٧٠ ، وخزانة الأدب لابن حِجّة ٢/ ٢٩٤ .

(٣) البيت من الكامل ، وهو في : ديوانه ص١٠٤ .

* الترشيح والمرشَّح *

وهما بمعنًى واحد ، وقد أكثر ابن هانئ من إيرادهما في شرحه ، وجاءا في ستة مواضع [(١)] ، وقد عَدَّ الثاني منهما مجازًا ، على الخلاف في هذا ، قال : « وَقَدْ اخْتُلِفَ فِي المُرَشَّحِ هَلْ يَكُونُ مَجَازًا أَمْ لَا؟ ، وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ فِي عِلْمِ البَيَانِ . وَالظَّاهِرُ مِنْ [كَلَامِ] المُصَنِّفِ ارْتِكَابُ كَوْنِ المُرَشَّحِ يَكُونُ مَجَازًا » [(٢)].

وكلام المؤلف فيهما لا يخرج عمّا هو معروف عند علماء البلاغة ، وما هو مذكور في كتبهم ، قال ابن أبي الإصبع : « وهو أن يُؤتى بكلمة لا تصلح لضربٍ من الـمحاسن حتى يؤتى بلفظةٍ تؤهّلها لذلك » [(٣)] ، واستند ابن حِجّة الحموي والسيوطي والمدني في تعريفه إلى ما ذكره ؛ لأنه من أوائل الذين حددوا هذا الفنّ [(٤)] . فـ(الترشيح) عندهم من قبيل التشبيه أو الاستعارة . ويكفيني هنا أن أورد موضعين من كلام ابن هانئ في هذا لإيضاح الأمر :

الموضع الأوّل : قال ابن نُباتة في كلامه عن انقضاء السَّنَة ومُضِيِّها : « **وَالشَّقِيُّ مَنْ شَهِدَتْ عَلَيْهِ بِقَبِيحِ زَلَلِـه** » ؛ قال المؤلف في الشرح : « وَ(**الزَّلَلُ**) الخَطَأُ ، وَيُسْتَعْمَلُ فِي المَنْطِقِ وَالرَّأْيِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

إِذَا زَلَّ فِـعْلٌ مِـنْ سَفِـيهٍ فَإِنَّكُـمْ ذَوُو الوَفْقِ عِنْدَ النَّاسِ فِي القَوْلِ وَالفِعْلِ

... وَأَصْلُهُ مِنْ : (زَلَلِ القَدَمِ) ، وَهُوَ الزَّلَقُ ، وَقَوِيَ بِهِ لِذَلِكَ فِي هَذِهِ المَعْنَى ... لَكِنْ عَلَى الاسْتِعْمَالِ الأَوَّلِ يَكُونُ مُرَشَّحًا ، وَعَلَى الثَّانِي غَيْرَ مُرَشَّحٍ » [(٥)] . فإنه استعار الزَّلَل للخطأ في

---

(١) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٤٠٠ ، ٤٢١ ، ٥٠١ ، ٥٥٢ ، ٦٠٥ ، ٧٢٢ .

(٢) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٦٠٥ .

(٣) انظر : تحرير التحبير ص٢٧١ .

(٤) انظر : خزانة الأدب ٤/ ٨٥ ، وشرح عقود الجمان ص١١٦ ، وأنوار الربيع ٦/ ١٧٢ .

(٥) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٤٢٠ .

المنطق والرأي ، ثمّ رشّحه بما يلائم الزَّلَل وهو قوله : « ذَوُو الوَفْقِ عِنْدَ النَّاسِ فِي القَوْلِ وَالفِعْلِ » .

الموضع الثاني : جاء في خطبة ابن نُباتة : « **وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ القَائِمُ بِحُجَجِه ، وَرَسُولُهُ الدَّاعِي إِلَى مَنْهَجِه ، أَرْسَلَهُ إِلَى أَهْلِ خُلْفٍ وَشَتَات ، وَإِحَنٍ وَتِرَات ، فَدَعَاهُمْ بِأَوْضَحِ البَيِّنَات ، وَجَلَا عَنْ قُلُوبِهِمْ صَدَأَ الشُّبُهَات** » ؛ قال المؤلف في الشرح : « وَ(**الصَّدَأُ**) الوَسَخُ عَامًّا ، وَقِيْلَ : بَلْ هُوَ وَسَخُ الحَدِيدِ الَّذِي يَعْلُوهُ عِنْدَ عَدَمِ الصَّقْلِ، وَاسْمُهُ الخَاصُّ بِهِ : الطَّبَعُ ... فَعَلَى الأَوَّلِ هُوَ حَقِيقَةٌ ، وَعَلَى الثَّانِي مَجَازٌ ... وَإِذَا كَانَ مَجَازًا كَانَ تَرْشِيحًا لِـ« **جَلَا** » »[1] . فإنه استعار الجلاء للصَّقْل والتمحيص للقلوب ، ثمّ رشّحه بما يلائم الجلاء وهو الصدأ والطَّبَع .

وهكذا يتّضح أنّ (الترشيح) نوعٌ من أنواع التشبيه أو الاستعارة ؛ وقد قارنه المؤلف بالتجريد في أحد المواضع ، وذكر أنّ هذا الأخير قد يفوقه ، فقال : « وَلَيْسَ فِي كُلِّ الأَمَاكِنِ يَحْسُنُ التَّرْشِيحُ ، بَلْ قَدْ يَفْضُلُهُ التَّجْرِيدُ ، عَلَى مَا هُوَ الْمُقَرَّرُ فِي عِلْمِ البَيَانِ »[2] . والله أعلم ؛؛

* المرشَّح *

وقد سبق الكلام فيه عند الحديث عن مصطلح (الترشيح) قبله .

* الترصيص *

وقد سبق الكلام فيه عند الحديث عن (الإرساخ) في حرف الراء .

---

(١) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٦٠٤ .

(٢) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٤٢١ . وانظر الكلام في التجريد فيما سبق ص١٦٧ .

* الترصيع الصائر والتلميع الصائر والتنكيت الصائر *

ذكرها المؤلف مجتمعة في موضع واحد ، فقد أورد الخطيب في أوّل خطبة له في الشرح : « **الحَمْدُ للهِ مُنْشِئِ أَصْنَافِ الفِطَر ، وَمُحْيِي الأَرْضِ بِوَابِلِ المَطَر** » ، قال ابن هانئ : « وَيَجُوزُ تَسْهِيلُ الهَمْزَةِ مِنْ (مُنْشِئ) ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ [أَدَّى] إِلَى التَّرْصِيعِ الصَّائِرِ ، وَإِنْ لَمْ تُسَهَّلْ الهَمْزَةُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ فِيهَا جَائِزٌ فَهِيَ قَابِلَةٌ لِذَلِكَ ، إِذْ هِيَ بِصَدَدِ التَّسْهِيلِ ، وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّيهِ التَّلْمِيعَ الصَّائِرَ ، وَبَعْضُهُمْ أَيْضًا يُسَمِّيهِ التَّنْكِيتَ الصَّائِرَ، وَلِذَلِكَ – أَيْ : لِكَوْنِ مَا كَانَ بِصَدَدِ شَيْءٍ مَحْكُومًا لَهُ بِحُكْمِ ذَلِكَ الشَّيْءِ – جَازَ فِي عِلْمِ القَوَافِي أَنْ يُجْعَلَ مَعَ (الهَمِّ) (الصَّوْمُ) دُونَ (الهَدْمِ) ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ إِبْدَالُ أَحَدِ المُضَاعَفَيْنِ حَرْفَ عِلَّةٍ ، فَكَانَ (الهَمُّ) بِهَذَا الاعْتِبَارِ مُرْدَفًا كـ(الصَّوْمِ) »[1].

(الترصيع) في كتب البلاغة من نعوت الوزن ، وقد عرّفه قدامة بن جعفر بقوله : « هو أن يُتوخّى فيه تصيير مقاطع الأجزاء في البيت على سجع أو شبيه به أو من جنس واحد في التصريف » ، وبقوله : « أن تكون الألفاظ متساوية البناء ، متفقة الانتهاء ، سليمة من عيب الاشتباه ، وشَيْن التعسّف والاستكراه ، يتوخّى في كلّ جزأين منها متواليين أن يكون لهما جزآن متقابلان : يوافقانهما في الوزن ، ويتفقان في مقاطع السجع ، من غير استكراه ولا تعسّف »[2] ، ولا يخرج كلام من جاء بعده عن ذلك[3].

وأمّا (التنكيت) فتعريفه عندهم : أن تقصد شيئًا دون أشياء لمعنًى من المعاني ، ولولا ذلك لكان خطأً من الكلام ، وفسادًا في النقد ، وجعلوا من شواهد ذلك قوله تعالى : ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ رَبُّ

---

(١) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٢٩٢ .

(٢) انظر : نقد الشعر ص٨٠ ، وجواهر الألفاظ ص٣ .

(٣) انظر : العمدة ٢/ ٢٦ ، والمثل السائر ١/ ٢٧٧ ، والطراز ٢/ ٣٧٣ ، وخزانة الأدب لابن حِجّة ٤/ ٢٧٣ ، ومعترك الأقران ١/ ٣١٥ ، وأنوار الربيع ٦/ ١٦٢ .

ﭐلشِّعۡرَىٰ ﴾[١] ، فإنه سبحانه خصّ الشِّعْرى بالذكر دون غيرها من النجوم ؛ لأنّ من العرب من عَبَدَ الشِّعْرى ، وهو رجلٌ كان يُعرف بابن أبي كبشة ، وقد دعا خَلْقًا إلى عبادتها ، فأنزل الله عزّ وجلّ الآية تخصيصًا لها ، وفي النجوم ما هو أعظم منها[٢].

لكنّ الملاحظ من تعريف (التنكيت) أنه لا ينطبق على ما أورده المؤلف في شرحه ، وبالتالي فهو يقصد به معنًى غير هذا ولعلّه النَّقْط ، فقد جاء في اللسان : « وكلُّ نَقْطٍ في شيءٍ خالَفَ لَوْنَه : نَكْتٌ »[٣] ، وهذا ظاهرٌ في تسهيل الهمزة ونَقْطِها ياءً . وأمّا (التلميع) فلم أقف عليه في كتبهم ، وهو من إضافات المؤلف في شرحه .

ولعلّي أقول : إنّ هذه المصطلحات الثلاثة يجمعها معنى تزيين الشيء ونظمه ، وهذا هو الظاهر من كلام المؤلف ، ثمّ إنّ ابن هانئ لـمّا ذكر هذه المصطلحات الثلاثة أردفها بكلمة : (الصائر) ، فكأنّ هذه المسألة العبرة فيها باعتبار ما ستؤول إليه ، لا باعتبار ما هي عليه الآن ، ولهذا قال : « وَيَجُوزُ تَسْهِيلُ الهَمْزَةِ مِنْ (مُنْشِئ) ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ [أَدَّى] إِلَى التَّرْصِيعِ الصَّائِرِ ، وَإِنْ لَمْ تُسَهَّلْ الهَمْزَةُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ فِيهَا جَائِزٌ فَهِيَ قَابِلَةٌ لِذَلِكَ ، إِذْ هِيَ بِصَدَدِ التَّسْهِيلِ » ، ولكون ما كان بصدد شيء محكومًا له بحكم ذلك الشيء – كما قال المؤلف – جاز في علم القافية أن يجعل (الهمّ) مع (الصوم) مردفًا دون (الهدم) ؛ لأنه يجوز إبدال أحد المضاعفين حرف علّة ، فصحّ ذلك باعتبار أنّ (الهمّ): الهَوْم أو الهَيْم . والله أعلم ؛؛

* الارتياد *

وسيأتي الكلام فيه عند الحديث عن (التفويض) في حرف الفاء .

---

(١) سورة النجم ، الآية : ٤٩ .

(٢) انظر : تحرير التحبير ص٤٩٩ ، وخزانة الأدب لابن حِجّة ٤/ ٩٩ ، والإتقان ٣/ ٣٠٦ ، وأنوار الربيع ٥/ ٣٥٣ .

(٣) راجع : اللسان (نكت) .

حرف السين

* السجع المطوَّق والسجع المطلق والسجع المتَّفِق والسجع المختلِف *

أوردها ابن هانئ في موضع واحد ، فبعد أن ذكر قول ابن نُباتة : « **الحَمْدُ لله مُنْشِئِ أَصْنَافِ الفِطَر ، وَمُحْيِي الأَرْضِ بِوَابِلِ المَطَر ، الغَالِبِ عَلَى مَا بَطَنَ وَظَهَر ، وَالعَالِـمِ بِمَا بَقِيَ وَدَثَر ، أَحْمَدُهُ حَمْدَ مَنْ أُوْلِيَ جَمِيلًا فَشَكَر ، وَأُنَزِّهُهُ عَنْ قَوْلِ مَنْ جَحَدَ بِهِ وَكَفَر** » ؛ قال في الشرح : « وَالخُطَبُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الأَسْجَاعِ ، وَهَذِهِ الأَسْجَاعُ مُخْتَلِفَةُ الأَوْزَانِ – أَعْنِي (**الفِطَرَ وَالمَطَرَ**) ، وَكَذَلِكَ البَوَاقِي – وَإِنْ كَانَ أَكْثَرُهَا مُتَّفِقًا ؛ لِأَنَّهُ مَتَى كَانَ فِي بَعْضِهَا مُخَالَفَةٌ لِلآخَرِ فِي الوَزْنِ عُدَّتْ مُخْتَلِفَةً وَإِنْ كَانَ الاخْتِلَافُ فِي وَاحِدٍ . وَقَدْ اخْتُلِفَ فِي الاسْمِ الخَاصِّ بِهَذَا النَّوْعِ ، فَقِيْلَ : (السَّجْعُ المُطَوَّقُ) ، وَ(المُطَوَّقُ) الحَمَامُ ؛ لِأَنَّ غِنَاءَهَا بُكَاهَا ... وَمِنْهُمْ مَنْ سَمَّاهُ (السَّجْعَ المُطْلَقَ) ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُقَيَّدٍ بِوَزْنٍ ، وَمِنْهُمْ مَنْ سَمَّاهُ (السَّجْعَ المُتَّفِقَ) ؛ لِأَنَّهُ لَا يُتَكَلَّفُ بَلْ يُؤْتَى بِهِ كَيْفَمَا اتَّفَقَ ، وَمِنْهُمْ مَنْ سَمَّاهُ (السَّجْعَ المُخْتَلِفَ) ، وَتَفْصِيلُهُ مُقَرَّرٌ فِي عِلْمِ البَيَانِ »(١).

والسجع فنٌّ معروف في العربية ، وقد حَدَّهُ ابن الأثير بقوله : « تواطؤ الفواصل في الكلام المنثور على حرف واحد »(٢) ،

والأسجاع في النثر كالقوافي في الشعر ، وتأتي على أضرب وأنواع (٣) ، وقد ذكر المؤلف نوعًا من ذلك ، وهو أنّ الأسجاع متى ما كان في بعضها مخالفة للآخر في الوزن عُدّت مختلفة وإنْ كان الاختلاف في واحد ، وبيّن أنّ هذا النوع من السجع يطلق عليه مسمّيات كـ(المطوّق

---

(١) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٣١٧ .

(٢) انظر : المثل السائر ١/ ٢١٠ .

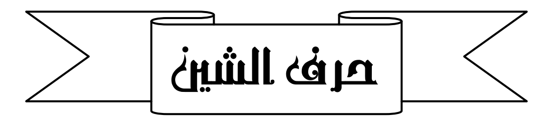
(٣) انظر : مفتاح العلوم ص٤٣١ ، والإيضاح ص٤٠٢ ، والمطول ص٦٩٥ ، وشروح التلخيص ٤/ ٤٤٥ .

والمطلق والمتّفِق والمختلف) ، وهي مصطلحات لم أقف عليها بلفظها في كتب البلاغة ، لكنه معروفٌ عند البلاغيين باسم (التسجيع المطرَّف)[١].

وقد أوضح المؤلف علّة تسمية هذا النوع بهذه المصطلحات ، ولو تأمّلنا ما قاله وجدنا أنه يندرج تحت مفهوم واحد ، وهو معنًى منظورٌ فيه إلى تعريف هذا النوع من الأسجاع ؛ فمن سمّاه (السجع المطوّق) نظر إليه من جهة أنه مأخوذٌ من هديل الحمام وغنائه ، فهو يُضرب به المثل في الإطراب والشَّجى ، ويفعل ذلك على هيئات مختلفة في النغم والوزن ، ومن سمّاه (السجع المطلق) نظر إليه من جهة أنه غير ملتزم أو مقيَّد بوزنٍ ، ومن سمّاه (السجع المتّفِق) نظر إليه من جهة أنه لا يُتكلَّف في مجيئه ، بل يؤتى به كيفما اتّفق ، ومن سمّاه (السجع المختلف) نظر إليه من جهة مخالفته لغيره في الوزن . والله أعلم ؛؛

* السَّلْب *

وقد سبق الكلام فيه عند الحديث عن (التجريد) في حرف الجيم .



* الإشارة *

وقد سبق الكلام فيه عند الحديث عن (الاستدعاء) في حرف الدال .

(١) انظر : نهاية الأرب ٧/ ١٠٥ ، والإيضاح ص٤٠٢ ، وشرح عقود الجمان ص١٥١ ، وشروح التلخيص ٤/ ٤٤٦ .

* التشبيه المُسْتَعْضِل *

جاء هذا المصطلح في موضع واحد ، ذكره المؤلف عند قول الخطيب في خطبة عن الموت : « **فَأَخْرَجَهُمْ مِنْ القُصُورِ العَالِيَة ، وَالنِّعَمِ السَّامِيَة ، إِلَى رَدْمِ قُبُورٍ وَاهِيَة** » ؛ قال : « وَ(**الوَاهِيَةُ**) اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ (وَهَى) ، وَالأَقْرَبُ فِي هَذِهِ المَادَّةِ هُنَا أَنْ تَكُونَ مَأْخُوذَةً مِنْ (الوَهْيِ) وَهُوَ الشَّقُّ فِي الشَّيْءِ ... وَأَمَّا أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى : الضَّعْفِ فَإِنَّهُ بَعِيدٌ . وَقَدْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ شَبَّهَ انْهِيَالَ التُّرَابِ بِانْصِبَابِ المَطَرِ . وَيُقَالُ لِلسَّحَابِ إِذَا انْبَثَقَ انْبِثَاقًا شَدِيدًا : (قَدْ وَهَتْ عَزَالِيهِ) ، قَالَ أَبُو ذُؤَيْبٍ :

وَهَى خَرْجُهُ وَاسْتُجِيلَ الرَّبَا ... بُ مِنْهُ وَغُرِّمَ مَاءً صَرِيحَا

وَيَرْجِعُ إِلَى التَّشْبِيهِ المُسْتَعْضِلِ ، وَهُوَ مِنْ أَضْعَفِ وُجُوهِ التَّشْبِيهِ ، وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ فِي عِلْمِ البَيَانِ »[1].

هذا المصطلح معروفٌ في كتب البلاغة ، لكن ليس بهذا الاسم وإنما يُعرف باسم (التشبيه البعيد) ، وهو التشبيه الذي لا يقوم بنفسه وإنما يحتاج إلى تفسير ، قال القزويني : « والبعيد الغريب هو ما لا ينتقل فيه من المشبّه إلى المشبّه به إلا بعد فكرٍ ؛ لخفاء وجهه في بادئ الرأي »[2] ، ولهذا قال عنه المبرّد : « وهو أخشن الكلام ... فكقوله :

بَلْ لَوْ رَأَتْنِي أُخْتُ جِيرَانِنَا ... إِذْ أَنَا فِي الدَّارِ كَأَنِّي حِمَارُ

فإنما أراد الصحّة ، فهذا بعيدٌ ؛ لأنّ السامع إنما يستدلّ عليه بغيره »[3].

ولو رجعنا إلى كتب اللغة لرأينا التسمية التي ذكرها ابن هانئ تتناسب وما جاء في التعريف السابق ، يقول ابن فارس : « العين والضاد واللام أصلٌ واحدٌ صحيحٌ يدلّ على شدّةٍ والتواءٍ

---

(١) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٦٢٢ .

(٢) انظر : الإيضاح ص٢٥٨ .

(٣) الكامل ٣/ ٩٥ . وانظر فيه : المطول ص٥٥٨ ، وشروح التلخيص ٣/ ٤٤٨ .

في الأمر »[١] ، فكأنّ المتلقّي عندما ينظر في هذا لا يعرف وجه الشبه بين المشبّه والمشبّه به إلا بعد عُسْرٍ في التفكير ، فيَعْضُل به الأمر وقد لا يهتدي لوجهه . والله أعلم ؛؛

*** التشخيص ***

وسيأتي الكلام فيه عند الحديث عن (الاتفاق) في حرف الواو .

*** الإشمام ***

وسيأتي الكلام فيه عند الحديث عن (التوذيم) في حرف الواو .

*** الإشواء والإكراء ***

أوردهما ابن هانئ في موضع واحد ، قال : « وَ(**الشَّافِي**) عِبَارَةٌ عَنْ الصَّحِيحِ المَقْبُولِ ، وَأَصْلُهُ – أَعْنِي أَصْلَ (الشَّافِي) الأَصْلِيَّ – : عِبَارَةٌ عَنْ إِذْهَابِ الدَّاءِ ... وَوُرُودُ هَذَا الأَصْلِ هُنَا مُحَالٌ ، فَتَعَيَّنَ أَنَّ المُرَادَ بِهِ : الصَّحِيحُ المَقْبُولُ ... وَقَدْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ : ((المُذْهِبُ الدَّاءَ عَنْ المَسْؤُولِ)) ، فَيَرْجِعُ إِلَى مَجَازِ الإِشْوَاءِ ، وَسَمَّاهُ ابْنُ الشَّاهِدِ مَجَازَ الإِكْرَاءِ ، وَتَقْرِيرُ جَمِيعِ ذَلِكَ فِي عِلْمِ البَيَانِ »[٢] . ومعنى قوله : « وَوُرُودُ هَذَا الأَصْلِ هُنَا مُحَالٌ » أيْ : في قول ابن نُباتة : « **وَوَجَبَ السُّؤَالُ فَأَعِدُّوا جَوَابًا شَافِيا** » .

وهذان المصطلحان لم أقف عليهما في كتب البلاغة ، خصوصًا إذا علمنا أنّ الثاني منهما

---

(١) راجع : مقاييس اللغة ٤/ ٣٤٥ .

(٢) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٧٦٢ .

نُسب إلى ابن الشاهد وهو أحد الأعلام المجهولين الذين نقل عنهم المؤلف ، ولعله إذا تعرّفنا على معناهما اللغوي ينجلي الإبهام عنهما ولو يسيرًا ، قال ابن فارس : « قال الخليل : الإِشْوَاءُ : الإِبقَاءُ أو في معناه ، حتَّى يقولَ بعضهم : تَعَشَّى فلانٌ فأَشْوَى من عَشَائِهِ ، أَيْ : أَبْقَى »[1] . وقال : « المُكارِي وهو الظِّلُّ الذي يُكَارِي الشيءَ ، أَيْ : هو معه لا يُفَارِقُه »[2].

فهذان المصطلحان يجمع بينهما معنى الملازمة والبقاء وعدم المفارقة ، فكأنّ قولَ ابن نُباتة إذا احتمل تقدير : ((المُذهِب الدّاء عن المسؤول)) ؛ لم يعد « **شَافِيا** » عبارة عن الصحيح المقبول ، وإنما رجع إلى أصله ، وهو عبارة عن إذهاب الدّاء ، وإذا كان كذلك أصبح المجاز هنا كَلَا مجاز ؛ كونه صار ملازمًا للأصل اللغوي ، وبقي على معناه ولم يفارقه . والله أعلم ؛؛



* المصاحبة والمجاورة *

أوردهما ابن هانئ في ثمانية مواضع عدّهما فيها من أنواع المجاز [3] ، وسأكتفي بذكر ثلاثة من هذه المواضع لتَبْيين معناهما ، وغيرها محمولٌ عليها :

الموضع الأوّل ، قال : « وَقَدْ اخْتُلِفَ فِي مَعْنَى قَوْلِـهِمْ : (أَحْيَا اللهُ الأَرْضَ) ، فَقِيْلَ المَعْنَى : أَخْرَجَ فِيهَا النَّبَاتَ فَحَيِيَ بِهَا الحَيَوَانُ ، أَيْ : دَامَتْ حَيَاتُهُ ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ مِنْ صَدْرِ الوُرُودِ ،

(١) راجع : مقاييس اللغة ٣/ ٢٢٥ .

(٢) راجع : مقاييس اللغة ٥/ ١٧٣ .

(٣) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٢٩٣ ، ٣٥٨ ، ٣٦٤ ، ٤٠٣ ، ٤٠٦ ، ٥٣٨ ، ٦٢٦ ، ٧٢٢ .

وَهُوَ ضَرْبٌ مِنْ مَجَازِ الْمُجَاوَرَةِ إِلَّا أَنَّهُ غَيْرُ مُصَاحِبٍ ، وَقَدْ رَدَّهُ بَعْضُهُمْ إِلَى الْمُصَاحَبَةِ بِاعْتِبَارِ وُجُودِ الْقُوَّةِ فِي الوَارِدِ وَالْمَوْرُودِ »[١].

الموضع الثاني ، قال في معرض شرحه للفظ (اللَّيْل) : « وَمَبْدَؤُهُ مِنْ غُرُوبِ الشَّمْسِ اتِّفَاقًا ، وَأَمَّا قَوْلُهُ :

دَخَلْتُ فِي اللَّيْلِ مِنَ التَّأْوِيبِ   أَمَا تَرَى الشَّمْسَ عَلَى غُرُوبِ

فَإِنَّمَا سَمَّاهُ (لَيْلًا) لِـمُقَارَبَتِهِ اللَّيْلَ ، فَيَرْجِعُ إِلَى مَجَازِ الْمُجَاوَرَةِ ، وَيَكُونُ كَقَوْلِ الآخَرِ :

طَوَى الظَّلَامُ الضَّوْءَ طَيًّا طَيًّا   فَقَدْ دَنَا اللَّيْلُ فَهَيًّا هَيًّا »[٢]

الموضع الثالث ، قال : « وَ(**الشَّهْرُ**) هُنَا عِبَارَةٌ عَمَّا بَيْنَ الهِلَالَيْنِ ، وَأَصْلُ (الشَّهْرِ) القَمَرُ ، قَالَ الرَّاجِزُ :

* لَـمَّا بَدَا الشَّهْرُ أَضَاءَ لَيْلِـي *

وَسُمِّيَ بِهِ هَذَا العَدَدُ المَعْرُوفُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْرَفُ إِلَّا بِهِ . فَإِذَنْ فَيَرْجِعُ إِلَى مَجَازِ الْمُصَاحَبَةِ ، وَهُوَ فِي مِثْلِ هَذَا أَقْوَى ؛ لِاقْتِضَائِهِ تَعْيِينَ الْمُصَاحِبِ ، وَامْتِيَازِهِ عَنْ الأَشْبَاهِ ، عَلَى مَا هُوَ الْمُقَرَّرُ فِي عِلْمِ البَيَانِ »[٣].

فلو تأمّلنا هذه المواضع وغيرها مما لم أذكره لرأينا هذين المصطلحين قريبين في معناهما ، فـ(المجاورة) يعني بها المؤلف الالتفات إلى أصل الشيء ، وكأنها عنده من الكناية ، بمعنى : أنْ يريد المتكلم ذكر شيءٍ فيترك ذكره جانبًا إلى ما جاوره ، فيقتصر عليه اكتفاء بدلالته على المعنى المقصود . وهي إحدى علاقات المجاز المرسل ، ومثالها في كتب البلاغة : خَلَتْ الرّاوية ،

---

(١) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٢٩٣ .

(٢) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٤٠٣ .

(٣) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٤٠٥ .

يريدون المزادة أو السّقاء ، وإنما الأصل في (الرّاوية) أنها تطلق على البعير الذي يحمل المزادة أو السقاء ، وقد سمّيت به لكونه حاملًا إيّاها أو مجاورًا لها عند الحمل ، ومثله : جَرَى الميزابُ [١].

وأمّا (المصاحبة) فهي أعمّ من (المجاورة) ؛ لأنّ مجاورة الشيء للشيء لا تقتضي ملازمته إيّاه ومصاحبته على الدوام ، في حين يصحّ العكس ؛ لأنّ الإصحاب يقابله التجريد بمعناه اللغوي ، وعليه فكلّ مصاحبة مجاورة ، وليس كلّ مجاورة مصاحبة ، ولهذا قال المؤلف في الموضع الأوّل : « وَهُوَ ضَرْبٌ مِنْ مَجَازِ الْمُجَاوَرَةِ إِلَّا أَنَّهُ غَيْرُ مُصَاحِبٍ » . والله أعلم ؛؛

* الإصداق *

وسيأتي الكلام فيه عند الحديث عن (الإنساب) في حرف النون .

* الصَّرْف والتَّقْديد والكَفّ *

ذكر ابن هانئ هذه المصطلحات الثلاثة في موضع واحد حين تحدّث عن مسألة إعطاء السبب غير ما يقتضيه ، فقال : « وَوَقَعَ لَهُ فِي : « **وَعُصِيَ فَغَفَر** » ، وَفِي : « **جُوهِرَ بِالقَبِيحِ فَسَتَر** » إِعْطَاءُ السَّبَبِ غَيْرَ مَا يَقْتَضِيهِ ، وَيُسَمِّيهِ بَعْضُهُمْ – أَعْنِي إِعْطَاءَ السَّبَبِ غَيْرَ مَا يَقْتَضِيهِ – الصَّرْفَ ، وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّيهِ التَّقْدِيدَ ، وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّيهِ الكَفَّ ، عَلَى نَحْوِ مَا تَقَدَّمَ فِي إِعْطَاءِ السَّبَبِ مَا [يَقْتَضِيهِ] ، وَتَفْصِيلُ ذَلِكَ وَالكَلَامُ عَلَى تَفَاوُتِ دَرَجَاتِهِ وَتَبَايُنِهَا مُقَرَّرٌ فِي عِلْمِ البَيَانِ » [٢].

---

(١) انظر : الطراز ١/ ٧٢ ، ورفع الحاجب للسبكي ١/ ٣٧٥ .

(٢) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٣٣٦ .

وهذه المصطلحات الثلاثة مترادفة من نحو المعنى ، قال ابن فارس : « الصادُ والرَّاءُ والفاءُ مُعْظَمُ بابِهِ يَدُلُّ على رَجْعِ الشيءِ » ، وقال : « القافُ والدَّالُ أَصْلٌ صحيحٌ يَدُلُّ على قَطْعِ الشيءِ » ، ويقول أيضًا : « الكافُ والفاءُ أَصْلٌ صحيحٌ يَدُلُّ على قَبْضٍ وانْقِبَاضٍ »(١).

وهذا المعنى ملموسٌ مشاهَدٌ في كلام ابن هانئ ، فكأنّ السبب لـمَّا أُعطي غير ما يقتضيه خَالَفَ أصل الباب في إعطائه ما يقتضيه ، فهو قد صُرِف عن هذا الحكم الذي يستحقّه وقُطِع عنه ومُنِع .

والذي دلّ على أنّ هذه الـمصطلحات الثلاثة مترادفات وأنه يريد بها هذا المعنى ؛ أنه قابل مصطلح (الصّرْف) بمصطلح (الإلحاق) في موضع من شرحه ، فقد أورد في حديثه عن لفظ (الرَّحْمة) كلامًا لابن جني ، ثمّ عقّب عليه ، فقال : ((وَقَالَ أَبُو الفَتْحِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَدْخَلْنَٰهُ فِي رَحْمَتِنَآ ﴾ : « هَذَا مجَازٌ ، وَفِيهِ مِنْ الأَوْصَافِ ثَلَاثَةٌ : السَّعَةُ وَالتَّشْبِيهُ وَالتَّوْكِيدُ ... » . وَهَذِهِ الأَوْصَافُ الَّتِي ذَكَرَ تَتَّحِدُ بِاعْتِبَارِ التَّقْدِيرِ ، وَتَتَعَدَّدُ بِاعْتِبَارِ الأَمْرِ . فَإِذَنْ فيَرْجِعُ إِلَى مجَازِ الإِلْحَاقِ إِنْ اعْتُبِرَ الأَوَّلُ ، وَإِلَى مجَازِ الصَّرْفِ إِنْ اعْتُبِرَ الثَّانِي))(٢).

فدلّ هذا على أنه لم يقصد غير ما ذكرته سلفًا ، وهذه المصطلحات الثلاثة لم أقف عليها في كتب البلاغة . والله أعلم ؛؛

* التصرُّف والكناية *

أوردهما ابن هانئ في موضع واحد ، قال : « وَأَمَّا (**التَّطَهُّرُ**) فَأَصْلُهُ التَّنَزُّهُ وَالكَفُّ عَنْ الإِثْمِ وَمَا لَا يَجْمُلُ ، يُقَالُ : (رَجُلٌ طَاهِرُ الخُلُقِ وطَهِرُهُ) ، وَالأُنْثَى (طَاهِرَةٌ) ، وَ(إِنَّهُ لَطَاهِرُ الثِّيَابِ) ،

---

(١) راجع : مقاييس اللغة ٣/ ٣٤٢ وَ ٥/ ٦ ، ١٢٩ .

(٢) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٤١٦ .

أَيْ : لَيْسَ بِذِي دَنَسٍ فِي الأَخْلَاقِ ، وَهُوَ مِنْ مَجَازِ التَّصَرُّفِ ، وَاسْمُهُ الخَاصُّ بِهِ الكِنَايَةُ ، وَالكِنَايَةُ : هِيَ قَصْدُ لَازِمِ المَذْكُورِ بِالحُكْمِ مَعَ إِمْكَانِ تَوَجُّهِهِ إِلَى المَذْكُورِ ، عَلَى مَا هُوَ المُقَرَّرُ فِي عِلْمِ البَيَانِ »(١) . وانفرد الأخير بالذكر في موضع قارنه المؤلف فيه بمصطلح آخر سيأتي الحديث عنه(٢).

وقد وقفت على هذين المصطلحين في كتب البلاغة ووجدت أنهما معروفان عند علمائها ، غير أنّ مصطلح (التصرّف) لا يريدون به (الكناية) كما ذهب إليه المؤلف ، بل قصدوا به معنًى آخر ، وهذا المصطلح أوّل من تكلم فيه ابن أبي الإصبع ، فقال في تعريفه : « وهو أن يأتي الشاعر إلى معنًى فيبرزه في عدّة صور ، تارةً بلفظ الاستعارة ، وطورًا بلفظ الإيجاز ، وآونةً بلفظ الإرداف ، وحينًا بلفظ الحقيقة »(٣) ، وقد نقل النويري هذا الفنّ منه ، وما أورد فيه من أمثلة ، وسمّاه بتسميته(٤).

ولا شكّ أنّ المؤلف لم يقصد هذا المعنى إطلاقًا ، فقد أوضح مراده به ، وبيّن أنه و(الكناية) بمعنًى واحد ، و(الكناية) من الفنون التي أشبع البلاغيون الكلام فيها ، فهي عندهم : الدلالة على الشيء من غير تصريح به ، بأن يريد المتكلّم إثبات معنًى من المعاني فلا يذكره باللفظ الموضوع له من اللغة ، ولكن يجيء إلى معنًى هو تاليه وردیفه في الوجود ؛ ويجعله دليلًا عليه فيدلّ على المراد(٥).

---

(١) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٣٨١ .

(٢) انظر مصطلح (الطيّ) فيما سيأتي ص٢٠٧ .

(٣) انظر : تحرير التحبير ص٥٨٢ .

(٤) انظر : نهاية الأرب ٧/ ١٧٧ .

(٥) انظر : الصناعتين ص٣٨١ ، ودلائل الإعجاز ص٧٠ ، ٣٠٦ ، والإيضاح ص٣٣٠ ، والمطول ص٦٣٠ ، والبرهان ص٣٠٠ ، وخزانة الأدب لابن حِجّة ٤/ ٢٥ ، وشرح عقود الجمان ص١٠١ ، وأنوار الربيع ٥/ ٣٠٩ ، وشروح التلخيص ٤/ ٢٣٧ .

وما ذكره ابن هانئ في تعريفها لا يخرج عمّا أورده علماء البلاغة فيها . والله أعلم ؛؛

* الصُّوري *

وسيأتي الكلام فيه عند الحديث عن (النِّسْبي) في حرف النون .



* التضادّ والمضادّة *

وسيأتي الكلام فيهما عند الحديث عن (الطِّباق والمطابقة) في حرف الطاء .

* التضمين *

وقد ذكره ابن هانئ في شرحه في موضع واحد ، فبعد أن أورد كلام الخطيب في حديثه عن انصرام السَّنَة : « **فَالذَّكِيُّ مَنْ اسْتَوْدَعَهَا صَالِحًا مِنْ عَمَلِه ، وَالشَّقِيُّ مَنْ شَهِدَتْ عَلَيْهِ بِقَبِيحِ زَلَلِـه** » ؛ قال : « وَ(**الذَّكِيُّ**) فَعِيلٌ مِنْ (الذَّكَاءِ) ، وَهُوَ سُرْعَةُ الفِطْنَةِ ... وَمَنْ رَوَاهُ « السَّعِيدُ » كَانَ فَعِيلًا مِنْ (السَّعْدِ) ، وَهُوَ ضِدُّ النَّحْسِ ، وَتَرْجِعُ الرِّوَايَةُ الأُولَى مِنْ أَلْقَابِ البَدِيعِ إِلَى التَّضْمِينِ ، وَالثَّانِيَةُ إِلَى المُطَابَقَةِ »(١).

وإذا تأمّلنا مراد المؤلف بهـذا المصطلح وجدناه لا يـخرج عن معناه المتعارف عليه في اللغة

---

(١) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٤١٩ .

والنحو ، وهو إعطاء الشيء معنى شيء آخر ، ويكون في الأسماء والأفعال والحروف [١] .
والجدير بالذكر أنّ مصطلح (التضمين) في كتب البلاغيين لم يقتصر على هذا المعنى فقط ، بل تعدّاه إلى معانٍ أخرى ، وقد لـخّصها السيوطي في أربعة أشياء :

الأوّل : إيقاع لفظٍ موقع غيره لتضمّنه معناه ، وهو نوع من المجاز .

الثاني : حصول معنى في لفظٍ من غير ذكرٍ له باسمٍ هو عبارةٌ عنه ، وهذا نوع من المجاز.

الثالث : تعلّق ما بعد الفاصلة بها .

الرابع : إدراج كلام الغير في أثناء الكلام لقصد تأكيد المعنى أو ترتيب النظم ، وهذا هو النوع البديعي [٢].

غير أنّ ابن هانئ لم يرد به إلا ما ذكرته أوّلًا ، فإذا جعل (الذكي) مقابل (الشقي) كان هذا من التضمين ، وإذا جعل (السعيد) مقابل (الشقي) كما في الرواية الأخرى للخطب كان هذا من الطباق ، وهو المصطلح الذي سيأتي الحديث عنه بعد هذا . والله أعلم ؟؟

---

(١) انظر : البرهان ٣/ ٣٣٨ ، والإتقان ٣/ ١٣٦ . وانظر المسألة في : الخصائص ٢/ ٣٠٨ ، وأحكام القرآن لابن العربي ١/ ١٧٧ ، ومغني اللبيب ٢/ ٦٨٥ ، وارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٨٩ ، والجنى الداني ص٤٦ ، وشرح التصريح ٢/ ٤ ، والكليات ٢/ ٢٤ ، وكذا النحو الوافي ٢/ ٥٦٤ ؛ إذْ أفرد بحثًا عنها ضمّنه كثيرًا من أقوال العلماء وخلافاتهم ، ورأي مجمع اللغة في التضمين .

(٢) الإتقان ٣/ ١٣٦ ، ١٨٩ ، ٣٠٩ . وانظر : الصناعتين ص٤٢ ، والعمدة ١/ ١٧١ ، والمثل السائر ٣/ ٢٠٠ ، وتحرير التحبير ص١٤٠ ، ونهاية الأرب ٧/ ١٢٦ ، والمطول ص٧٢٥ ، والمنزع البديع ص٢١٠ ، وخزانة الأدب لابن حِجّة ٤/ ١٠٦ ، وشروح التلخيص ٤/ ٥١٤ .



*** الطِّباق والمطابقة والتضادّ والمضادّة ***

وهي عند ابن هانئ بمعنًى واحد ، وقد أوردها في ثلاثة مواضع [١] ، قال في أحدها : « وَ(ظَهَرَ) فِعْلٌ مَاضٍ ... وَمَعْنَاهُ ضِدُّ مَعْنَى (بَطَنَ) ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَقَدْ وَقَعَ لِلمُصَنِّفِ فِي (بَطَنَ) لَقَبَانِ مِنْ أَلْقَابِ البَدِيعِ : أَحَدُهُمَا رَاجِعٌ إِلَى اللَّفْظِ وَهُوَ المُطَابَقَةُ ، وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّيهِ الطِّبَاقَ ، وَبَعْضُهُمْ أَيْضًا يُسَمِّيهِ التَّضَادَّ وَالمُضَادَّةَ ، وَالجَمِيعُ – أَعْنِي أَنَّ المُطَابَقَةَ وَالطِّبَاقَ وَالمُضَادَّةَ وَالتَّضَادَّ – عِبَارَةٌ عَنْ الجَمْعِ بَيْنَ مَعْنَيَيْنِ مُتَضَادَّيْنِ ، وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُ أَبِي صَخْرٍ الهُذَلِيِّ :

أَمَا وَالَّذِي أَبْكَى وَأَضْحَكَ وَالَّذِي ... أَمَاتَ وَأَحْيَا وَالَّذِي أَمْرُهُ الأَمْرُ

لَقَدْ كُنْتُ آتِيهَا وَفِي النَّفْسِ هَجْرُهَا ... بَتَاتًا لِأُخْرَى الدَّهْرِ مَا طَلَعَ الفَجْرُ

فَمَا هُوَ إِلَّا أَنْ أَرَاهَا فُجَاءَةً ... فَأُبْهَتَ لَا عُرْفٌ لَدَيَّ وَلَا نُكْرُ

وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ وَتَفْصِيلُهُ وَمَعْرِفَةُ حَسَنِهِ وَأَحْسَنِهِ فِي عِلْمِ البَيَانِ » [٢] ، وكان شَرَحَ قول ابن نُباتة في افتتاح الخطبة الأولى : « **الغَالِبِ عَلَى مَا بَطَنَ وَظَهَر** » .

وقول المؤلف في هذه المسألة واضحٌ بيِّنٌ لا يحتاج إلى إفاضة في الحديث ؛ فما ذكره في معناها هو بعينه المذكور عند البلاغيين في كتبهم [٣] . والله أعلم ؛؛

---

(١) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٣٠٥ ، ٣١١ ، ٤١٩ .

(٢) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٣٠٥ .

(٣) انظر : الصناعتين ص٣١٦ ، والمثل السائر ٣/ ١٤٣ ، وتحرير التحبير ص١١١ ، ونهاية الأرب ٧/ ٩٨ ، والطراز ٢/ ٣٧٧ ، والبرهان ٣/ ٤٥٥ ، وخزانة الأدب لابن حِجَّة ٢/ ٧١ ، والإتقان ٣/ ٣٢٥ ، وشروح التلخيص ٤/ ٢٨٦ .

* الطَّرْح *

وسيأتي الكلام فيه عند الحديث عن (الإلقاء) في حرف اللام .

* الإطلال *

وقد سبق الكلام فيه عند الحديث عن (براعة الابتداء) في حرف الباء .

* الطَّيّ *

وهو من أنواع المجاز ، وقد أورده ابن هانئ في موضع واحد ، حين شرح فيه قول الخطيب في خطبة يحثّ فيها الناس على العودة والإنابة إلى الله : « **فَإِنَّ الْمُنِيبَ إِلَيْهِ سَالِم ، وَالْمُتَخَلِّفَ عَنْهُ نَادِم** » ؛ قال : « وَ(**الْمُتَخَلِّفُ**) اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ (تَخَلَّفَ) ، وَمَعْنَاهُ : قَعَدَ فِي خَلْفٍ ، الَّذِي هُوَ بِمَعْنَى : وَرَاءٍ ، فَإِذَا اسْتُعْمِلَ فِي ذَلِكَ كَانَ حَقِيقَةً ، كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :

تَخَلَّفَ مَعْبَدٌ لَـمَّا الْتَقَيْنَا ... فَلَا يَعْدَمْ لَدَى زَحْفٍ وَرَاءَ

وَإِنْ اسْتُعْمِلَ فِي غَيْرِهِ كَانَ مَجَازًا ، كَمَا فِي قَوْلِهِ :

عَدِمْتُهُ أَسْفَعَ مَضْرُوبَ الْقَفَا ... إِذَا تَدَاعَوْا لِلنَّدَى تَخَلَّفَا

... وَقَدْ يَرْجِعُ إِلَى مَجَازِ الطَّيِّ لَكِنْ بِتَأْوِيلٍ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مَشْرُوطٌ بِتَوَجُّهِ الحَقِيقَةِ اسْتِلْزَامًا ، عَلَى مَا هُوَ الْمُقَرَّرُ فِي عِلْمِ البَيَانِ ، وَلِذَلِكَ أَدْخَلَهُ بَعْضُهُمْ فِي الكِنَايَةِ ، وَمَنْ لَمْ يُدْخِلْهُ فِيهَا فَرَّقَ بَيْنَهُمَا بِالجَوَازِ وَاللُّزُومِ ، وَتَقْرِيرُ جَمِيعِ ذَلِكَ فِي عِلْمِ البَيَانِ »[1].

وهذا الـمصطلح وقفت عليه فـي كتب البلاغة ، لكني رأيت أنّ علماءها لا يقصدون به ما

(١) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٤٤٣ .

قاله المؤلف هنا ، ويعرف عندهم مقرونًا باسم (اللّف والنشر ، أو الطيّ والنشر) ، والأخيرة هي تسمية ابن حِجّة الحموي ، ومعظم العلماء على التسمية الأولى ، وهو ذِكْر متعدّد على جهة التفصيل أو الإجمال ، ثمّ ذِكْر ما لكلّ واحد من غير تعيين ؛ ثقةً بأنّ السامع يردّه إليه [١] ، كقوله تعالى : ﴿ وَمِن رَّحْمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا۟ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ ﴾ [٢].

ولا شكّ أنّ المؤلف لا يقصد هذا كما هو الواضح من كلامه ، وإنّما أراد به ما يُفهم من معناه اللغوي ، قال ابن فارس : « الطاءُ والواوُ والياءُ أَصْلٌ صحيحٌ يَدُلُّ على إدْرَاجِ شيءٍ حتَّى يُدْرَجَ بعضُه في بعضٍ ، ثمّ يُحْمَلَ عليه تشبيهًا . يقال : طَوَيْتُ الثَّوْبَ والكتابَ طَيًّا أَطْوِيهِ » [٣] ، فكأنه عنده نوعٌ من التعريض ، ولهذا ذَكَرَ أنّ بعضهم يدخله في (الكناية) ، كما قال ابن معصوم المدني في تعريف الكناية : « ترك التصريح بذكر الشيء إلى ذكر لازمه المساوي ، لينتقل الذهن منه إلى الملزوم المطوي ذكره » [٤] ، وبعضهم يفرق بينهما بالجواز واللزوم ؛ من حيث إنّ (الطَّيّ) مشروطٌ بتوجُّه الحقيقة استلزامًا ، و(الكناية) لا يشترط فيها ذلك كما قال ، وهي عبارةٌ منغلقةٌ لم أَسْطِع معرفة المراد بها . والله أعلم ؛؛

---

(١) انظر : الكامل ١/ ١٠٧ ، والمنصف ٢/ ١١٧ ، ونهاية الأرب ٧/ ١٢٩ ، والإيضاح للقزويني ص٣٦٦ ، والطراز ٢/ ٤٠٤ ، وخزانة الأدب لابن حِجّة ٢/ ٥٨ ، وأنوار الربيع ١/ ٣٤١ ، وشروح التلخيص ٤/ ٣٢٩ .

(٢) سورة القصص ، الآية : ٧٣ .

(٣) راجع : مقاييس اللغة ٣/ ٤٢٩ .

(٤) انظر : أنوار الربيع ٥/ ٣٠٩ .

حرف العين

* الإعداد *

أورده ابن هانئ في موضع واحد ، قال : « وَ(**الانْقِضَابُ**) ... القَطْعُ وَالانْقِطَاعُ ، وَمِنْهُ سُمِّيَ السَّيْفُ (مِقْضَابًا) ، وَدَخَلَتْ المُبَالَغَةُ إِمَّا لِوُقُوعِ مُقْتَضَاهَا ، وَإِمَّا لِأَنَّ المُرَادَ حَالَةُ الصَّدْعِ ذَلِكَ ، فَيَرْجِعُ إِلَى مَجَازِ الإِعْدَادِ ، وَهُوَ قَوِيٌّ فِي مِثْلِ هَذَا ؛ لِأَنَّ المَعْنَى مُقَارِنٌ لِلإِيجَادِ ، وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ فِي عِلْمِ البَيَانِ »[(١)].

وهذا المصطلح نوعٌ من أنواع المجاز كما قال ، وبعد تأمّل في كلامه وما جاء في كتب البلاغة حول هذا وجدت أنّ هذا المعنى يقابله عند البلاغيين إحدى علاقات المجاز المرسل ، وتعرف باسم (الاستعداد) ، وهي اعتبار ما يكون ، أيْ : إطلاق اسم الشيء على ما يؤول إليه[(٢)] ، كما في قوله تعالى : ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ﴾[(٣)].

والمؤلف قطعًا لايريد به إلا هذا ؛ بدليل قوله : « لِأَنَّ المَعْنَى مُقَارِنٌ لِلإِيجَادِ » ، فكأنّ السيف إنما سمّي مِقْضَابًا باعتبار الحالة التي سيصير إليها من القطع والصدع ، وإنما يطلقون مثل هذه الألفاظ من باب المبالغة . والله أعلم ؛؛

---

(١) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٤٠٦ .

(٢) انظر : المثل السائر ٤/ ١٩٩ ، والطراز ١/ ٦٩ ، والبرهان ٢/ ٢٧٨ ، والمطول ص٥٧٧ ، والإتقان ٣/ ١٢٥ ، وشروح التلخيص ٤/ ٤٠ .

(٣) سورة يوسف ، الآية : ٣٦ .

* التَّعداد *

جاء ذكر هذا المصطلح في موضع واحد ، أورده ابن هانئ بعد قول ابن نُباتة في يوم القيامة : « **فَيَوْمَئِذٍ تَبْرُزُ الْمُخَبَّآت ، وَتَبْدُو الْمُكَتَّمَات ، وَتَظْهَرُ الفَضَائِح ، وَتَكْثُرُ الجَوَائِح ، وَتُرْعَدُ الجَوَانِح ، وَتَشْهَدُ الجَوَارِح ، وَتُبَعْثَرُ الضَّرَائِح ، وَتُعَدَّدُ القَبَائِح** » ؛ قال : « وَأَمَّا مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مِنْ جِهَةِ البَدِيعِ الْمُسْتَغْرَبِ فَـ(التَّعْدَادُ) ، وَ(التَّعْدَادُ) مِنْ حَيْثُ هُوَ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَصْحُوبًا بِمُقْتَضَيَاتٍ لَهُ – أَعْنِي لِـ(التَّعْدَادِ) – عَلَى مَا هُوَ الْمُقَرَّرُ أَيْضًا فِي عِلْمِ البَيَانِ . وَالْمُقْتَضَى لَهُ هُنَا التَّهْوِيلُ وَالحِرْصُ عَلَى قَبُولِ مَا أَوْرَدَ أَوْ يُورِدُ ، عَلَى مَا هُوَ الْمُقَرَّرُ أَيْضًا فِي عِلْمِ البَيَانِ »(١).

وهذا النوع من البديع عُرف في كتب البلاغة باسم (الأعداد أو التعديد) ، وهو « إيقاع الأعداد من الأسماء المفردة في النثر والنظم على سياقٍ واحدٍ ، فإن رُوعي فيه ازدواجٌ أو تجنيسٌ أو مطابقةٌ أو مقابلةٌ أو نحوها فذلك في غاية الحسن »(٢) ، وكلام المؤلف فيه لا يخرج عمّا قاله البلاغيون ، وهو مصطلحٌ واضحٌ . والله أعلم ؛؛

* التعدِّي *

ورد ذكره في موضع واحد ، قال ابن هانئ : « وَ(**الوُرُودُ**) حَقِيقَتُهُ أَنْ يَكُونَ فِي الْمَاءِ ، فَإِنْ جَاءَ فِي غَيْرِهِ كَانَ مَجَازًا ، فَإِنْ جُعِلَ مِنْ مَجَازِ التَّعَدِّي لَمْ يَقَعْ تَفْصِيلٌ ، وَهُوَ الاجْتِمَاعُ مَعَ الْمَعْنَى الآخَرِ فِي أَقْوَى تَأْثِيرِهِ ، لَكِنْ لَا بُدَّ مِنْ الزِّيَادَةِ وَالنَّقْصِ قَضَاءً لِـحَقِّ الحَقِيقَةِ فِي الأَوَّلِ وَالْمَجَازِ فِي الثَّانِي ، وَتَقْرِيرُ جَمِيعِ ذَلِكَ فِي عِلْمِ البَيَانِ »(٣).

---

(١) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٤٩٤ .

(٢) انظر : نهاية الإيجاز ص١٧٤ ، ونهاية الأرب ٧/ ١٣٠ ، والبرهان ٣/ ٤٧٥ ، وخزانة الأدب لابن حِجّة ٤/ ٢٤٨ ، والإتقان ٣/ ٣٠٨ ، وأنوار الربيع ٦/ ١٢٨ .

(٣) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٤٧٥ .

فهذا المصطلح كما بيّن المؤلف من أنواع المجاز ، وفي الحقيقة عَجِزْتُ عن فَهْم مراده به ، لكن الذي يظهر لي من قوله أنه يعني به : ما كان فيه المعنى المراد متجاوزًا المعنى الظاهر للفظ إلى معنى آخر ، أيْ تعدّى وقوعه في الحقيقة إلى المجاز . والله أعلم ؛؛

* الاعتراض *

أورده ابن هانئ في موضع واحد ، قال : « قَوْلُهُ :

إِنَّ سُلَيْمَى – وَاللهُ يَكْلَؤُهَا – ضَنَّتْ بِشَيْءٍ مَا كَانَ يَرْزَؤُهَا

يُرْوَى بِالظَّاءِ وَالضَّادِ ... وَفِي هَذَا الاعْتِرَاضِ هُنَا أَوْجُهٌ مِنْ ضُرُوبِ التَّحْسِينِ ، وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ فِي عِلْمِ البَيَانِ ، وَحَيْثُ يَكُونُ هُوَ المَقْصُودُ »[1].

وهذا المصطلح أحد الفنون التي تحدّث عنها المتقدّمون ، قال عنه ابن جني : « اعلم أنّ هذا القبيل من هذا العلم كثيرٌ ، قد جاء في القرآن وفصيح الشعر ومنثور الكلام ، وهو جارٍ عند العرب مجرى التأكيد »[2] ، وقالوا في تعريفه : إنه عبارة عن جملة لا محلّ لها من الإعراب ، تعترض بين الكلامين ، تفيد زيادةً في معنى غرض المتكلم ، وله أحوال وأغراضٌ[3] ، والمسألة واضحة بحيث ترى ، لا تحتاج إلى إطناب . والله أعلم ؛؛

---

(١) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٦٤٦ .

(٢) انظر : الخصائص ١/ ٣٣٦ .

(٣) انظر : الصناعتين ص٤١٠ ، ونهاية الإيجاز ص١٧٢ ، والمثل السائر ٣/ ٤٠ ، والطراز ٢/ ١٦٧ ، والبرهان ٣/ ٥٦ ، والإتقان ٣/ ٢٥٣ ، وأنوار الربيع ٥/ ١٣٦ ، وشروح التلخيص ٣/ ٢٣٧ .

* الإعراض *

أورده المؤلف في موضع واحد ، وذلك بعد قول الخطيب في خطبته عن حال أهل القبور : « **وَيَا ضَيَاعَ مَا خَلَّفُوه!** » ؛ قال: « وَ(**خَلَّفُوهُ**) بِمَعْنَى : تَرَكُوهُ ، مَأْخُوذٌ مِنْ قَوْلِكَ : (خَلَّفْتُ الشَّيْءَ) إِذَا تَرَكْتَهُ خَلْفَكَ ، وَيَرْجِعُ إِلَى مَجَازِ الإِعْرَاضِ ، عَلَى مَا هُوَ الْمُقَرَّرُ فِي عِلْمِ البَيَانِ »[(١)].

وهذا المصطلح أو المجاز لم أقف عليه في كتب البلاغة ، لكن الذي استطعت فَهْمَه من كلامه أنّ (خَلْف) في حقيقتها اللغوية بمعنى : (وراء أو غير قدّام) ، فلمّا جاء استعمالها هنا بمعنى : (التَّرْك) ، أُعْرِض عن معناها اللغوي ولم يُقْصَد ، وهذا يُعرف في كتب البلاغيين بـ(المجاز العرفي) ، وهو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له ، كاستعمال لفظ (الدابة) في كل ما يدبّ على الأرض بعد استقراره عرفًا على ذوات الأربع ، أو استعمال لفظ (الحال) في إعراب الكلمة لا فيما يكون عليه الإنسان من خيرٍ أو شرٍّ[(٢)] . والله أعلم ؛؛

* التعقيب *

وسيأتي الكلام فيه عند الحديث عن (اللاحق) في حرف اللام .

* العَقْد *

وسيأتي الكلام فيه عند الحديث عن (الاقتباس) في حرف القاف .

---

(١) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٦٩١ .

(٢) انظر : الإيضاح ص٢٧٥ ، والطراز ١/ ٩٩ ، والمطول ص٥٧٣ ، وشروح التلخيص ٤/ ٢٨ .

* عَكْس الإثارة *

أورده ابن هانئ في موضع واحد ، بعد أن قال ابن نُباتة في خطبةٍ له : « **أَيُّهَا النَّاسُ : مَا هَذِهِ السِّنَةُ وَأَنْتُمْ مُنْتَبِهُون؟ ، مَا هَذِهِ الحَيْرَةُ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُون؟ ، مَا هَذِهِ الغَيْبَةُ وَأَنْتُمْ حَاضِرُون؟ ، مَا هَذِهِ السَّكْرَةُ وَأَنْتُمْ صَاحُون؟ ، مَا هَذِهِ الطُّمَأْنِينَةُ وَأَنْتُمْ مَطْلُوبُون؟ ، مَا هَذِهِ الإِقَامَةُ وَأَنْتُمْ رَاحِلُون؟** » . قال المؤلف في الشرح : « وَوَقَعَ لَهُ مِنْ جِهَةِ البَدِيعِ عَكْسُ الإِثَارَةِ مَعَ اتِّحَادِ مُثِيرِ النَّقِيضِ ، وَهُوَ الإِتْيَانُ مَعَ الشَّيْءِ بِمَا يَقْتَضِيهِ نَقِيضُهُ أَوْ ضِدُّهُ أَوْ خِلَافُهُ ، وَهُوَ عَلَى مَرَاتِبَ مُتَفَاوِتَةٍ فِي الحُسْنِ وَالأَحْسَنِيَّةِ ، عَلَى مَا هُوَ المُقَرَّرُ فِي عِلْمِ البَيَانِ ، وَشَرْطِ وُجُودِ الصَّارِفِ عَلَى مَا هُوَ المُقَرَّرُ هُنَالِكَ أَيْضًا »[1].

ومراده بهذا المصطلح واضحٌ ، فهو – كما عرّفه في كلامه – أن يجتمع في جملة أو أكثر لفظٌ مع لفظٍ آخر هو عكسه ونقيضه ، فكأنّ المتكلم حين يقدم على مثل هذا يريد أن يقرّر حقيقة حالٍ بإثبات ما يخالفها ويضادّها ، وهذا النوع من البديع كما ترى له حلاوةٌ وعليه رونقٌ ، لكني لم أقف عليه في كتب البلاغة ، وهو من إضافات ابن هانئ . والله أعلم ؛؛

* الاعتلاق *

وسيأتي الكلام فيه عند الحديث عن (القَصْم) في حرف القاف .

* تعميم الإعلال *

ورد هذا المصطلح في موضع واحد من شرح ابن هانئ ؛ قال : « (**الجَوَائِحُ**) جَمْعُ (جَائِحَةٍ) ،

---

(١) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٤٦٨ .

وَهِيَ هُنَا عِبَارَةٌ عَنْ الْمُهْلِكَاتِ لِلنَّفْسِ ، وَاسْتِعْمَالُهَا عِنْدَ الْعَرَبِ فِي الْمُهْلِكَاتِ لِلْمَالِ ، فَاسْتَعْمَلَهُ مُجَرَّدًا عَنْ التَّقْيِيدِ ، كَمَا فَعَلَ طَرَفَةُ فِي قَوْلِهِ :

وَرِثُوا السُّؤْدَدَ عَنْ آبَائِهِمْ ثُمَّ سَادُوا سُؤْدَدًا غَيْرَ زَمِرْ

فَاسْتَعْمَلَ (الزَّمِرَ) فِي (السُّؤْدَدِ) ، وَإِنَّمَا يُسْتَعْمَلُ فِي : (الصُّوفِ) ، يُقَالُ : (شَاةٌ زَمِرَةٌ) إِذَا كَانَتْ قَلِيلَةَ الصُّوفِ ، وَيَرْجِعُ ذَلِكَ إِلَى تَعْمِيمِ الإِعْلَالِ ، وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ فِي عِلْمِ الْبَيَانِ »[1].

وكلام المؤلف هنا من الوضوح بحيث ترى ، فـ(تعميم الإعلال) أنْ تكون الكلمة أو العلّة أو الصفة في وضعها الأوّل تختصّ بشيء تكون لازمة له تُذْكَر بذكره ، ثمّ يتطوّر استخدامها فتصير عامّة في كلّ شيء يمكن أن يوصف بها ، وهو يشبه ما سمّاه ابن فارس بـ(باب الأسباب الإسلامية) ، قال : « ولم يعرفوا في (الفِسْق) إلا قولهم : فَسَقَتْ الرُّطَبَةُ ؛ إذا خرجت من قِشْرها ، وجاء الشرع بأنّ (الفِسْق) : الإفحاش في الخروج عن طاعة الله جلّ ثناؤه »[2] ، وفي ظنّي أنّ هذا المعنى لا يبعد كثيرًا عمّا عَبَّرَ عنه قَبْلُ بمصطلح (التعدّي)[3] . والله أعلم ؛؛

* التعميم المستقصي *

أورده ابن هانئ في موضع واحد ، وذلك في حديثه عن لفظتيْ : أُناس والنَّاس ، وبيّن أنّ الأوّل لم يحفظ عن العرب وروده في موضع تعميم ، بخلاف الثاني الذي لا يوضع إلا في مكان التعميم والإحاطة ، وذكر شواهد ذلك ، ثمّ استثنى قائلًا : « وَأَمَّا قَوْلُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ﴾ ، وَقَوْلُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ ٱلنَّاسَ

(١) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٤٨٦ .

(٢) انظر : الصاحبي ص٨٤ ، ١١٢ ، والمزهر ١/ ٢٩٤ ، ٤٢٩ .

(٣) انظر ما سبق ص٢١٠ .

عَلَىٰ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦ ﴾ ، وَقَوْلُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿ أَنَّ ٱلنَّاسَ كَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا لَا يُوقِنُونَ ﴾ ، وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ ، فَإِنَّهُ رَاجِعٌ إِلَى التَّعْمِيمِ الْمُسْتَقْصِي حَسْبَمَا تَقَرَّرَ فِي عِلْمِ البَيَانِ »[1].

والذي ظهر لي مما كلامه أنّ هذا المصطلح يقابله عند الأصوليين واللغويين ما يُعرف بـ(وضع العام موضع الخاص) ، **فالعام** : الذي يأتي على الجملة لا يغادر منها شيئًا ، كقوله تعالى : ﴿ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ ﴾[2] ، **والخاص** : الذي يتخلّل فيقع على شيء دون أشياء ، كقوله تعالى : ﴿وَٱمۡرَأَةٗ مُّؤۡمِنَةً إِن وَهَبَتۡ نَفۡسَهَا لِلنَّبِيِّ ﴾[3] ، وقد يقع أحدهما موقع الآخر ؛ فمن وقوع الأوّل موقع الثاني ما أورده المؤلف من شواهد ، ومثله قوله تعالى : ﴿ قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ ءَامَنَّا ﴾[4] ، وإنما قاله فريقٌ منهم ، ومن وقوع الثاني موقع الأوّل قوله تعالى : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ وَلَا تُطِعِ ٱلۡكَٰفِرِينَ وَٱلۡمُنَٰفِقِينَ ﴾[5] ، فالخطاب له ﷺ والمراد الناس جميعًا ، والمسألة بابها فسيحٌ واسعٌ ، ولست أرى ضرورةً إلى بسط الحديث عنها بأكثر من هذا[6] . والله أعلم ؛؛

---

(١) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٢٨٠ .

(٢) سورة الزمر ، الآية : ٦٢ .

(٣) سورة الأحزاب ، الآية : ٥٠ .

(٤) سورة الحجرات ، الآية : ١٤ .

(٥) سورة الأحزاب ، الآية : ١ .

(٦) انظر : الصاحبي ص٣٤٤ ، والتمهيد في أصول الفقه ٢/ ١٣١ ، والكشاف ١/ ٤٨٠ ، ٥٣٤ ، والبرهان ٢/ ٢٧٠ ، والإتقان ٣/ ٥٠ ، والمزهر ١/ ٤٢٦ .



* الإغراب *

وقد سبق الكلام فيه عند الحديث عن (المداينة) في حرف الدال .

* التغليب *

جاء ذكره في الشرح في موضع واحد ، قال ابن هانئ في الشرح : « وَ(**النَّوَاصِي**) جَمْعُ (نَاصِيَةٍ) ، وَهِيَ قُصَاصُ الشَّعْرِ ، وَتَتَمَيَّزُ بِهَا عَنْ جَمِيعِ مَا هِيَ بَعْضُهُ ، إِمَّا لِاعْتِلَاقِهِ بِهَا ، وَإِمَّا لِشَرَفِهِ بِاعْتِبَارِ مَحَلِّهِ ؛ إِذْ مَحَلُّهُ الرَّأْسُ مِنْ الإِنْسَانِ وَالرَّقَبَةُ مِنْ الفَرَسِ ، فَيَرْجِعُ إِلَى بَابِ التَّغْلِيبِ لَا إِلَى وَضْعِ البَعْضِ مَوْضِعَ الكُلِّ ؛ إِذْ شَرْطُهُ عَدَمُ التَّمْيِيزِ بِمُقْتَضٍ لِلتَّبَعِيَّةِ ، عَلَى مَا هُوَ الْمُقَرَّرُ فِي عِلْمِ البَيَانِ »(١).

التغليب : هو عبارة عن جَعْلُ الشيء تابعًا لغيره في أمرٍ مختصٍّ به ، وإعطاؤه حكمه (٢) ، وهو بابٌ واسعٌ يجري في فنون كثيرة ، والغالب فيه أن يراعى الأشرف ، قال الزركشي : « ولهذا قالوا في تثنية الأب والأم : (أبوان) ، وفي تثنية المشرق والمغرب : (المشرقان) ؛ لأنّ الشرق دالٌّ على الوجود ، والغرب دالٌّ على العدم ، والوجود لا محالة أشرف ، وكذلك (القمران) ، قال :

---

(١) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٥٨٦ .

(٢) انظر : مفتاح العلوم ص٢٤٢ ، والإيضاح للقزويني ص٩٤ ، وشرح التلخيص للبابرتي ص٢٨٤ ، والمطول ص٣٢٣ ، والبرهان ٣/ ٣٠٢ ، والإتقان ٣/ ١٣٤ ، والمزهر ٢/ ١٨٥ ، ٢٠٤ ، وشروح التلخيص ١/ ٥١ .

* لَنَا قَمَرَاهَا وَالنُّجُومُ الطَّوَالِعُ *

أراد الشمس والقمر فغلّب القمر لشرف التذكير »[١].

وقد بدا لي من كلام المؤلف أنه يرى وجود فَرْقٍ بين هذا الباب وبين (وضع البعض موضع الكل)، ولم أتبيّن حقيقته، لكن أظنه يقصد أنّ التغليب يقتضي أنّ يتميّز الشيء بأمرٍ عن جميع ما هو بعضه، بعكس الثاني الذي لا يُشترط فيه ذلك، فمتى ما وُجِد في الكلام ما يقتضي صرف المعنى عن البعض وإلحاقه بالكلّ لا يطلق عليه تغليبًا، كما في قوله تعالى: ﴿وَٱضۡرِبُواْ مِنۡهُمۡ كُلَّ بَنَانٍ﴾[٢]، والبنان الإصبع، تجوّز بها عن الأيدي والأرجل. والله أعلم؛؛

حرف الفاء

* المفرَّغ وغير المفرَّغ *

أوردهما ابن هانئ في موضع واحد، حين تعرّض لشرح لفظة (اللغات)، قال: « وَقَالَ ثَعْلَبٌ: « قَالَ أَبُو عَمْرٍو لِأَبِي خَيْرَةَ: يَا أَبَا خَيْرَةَ سَمِعْتَ لُغَاتِهِمْ؟، فَقَالَ أَبُو خَيْرَةَ: سَمِعْتُ لُغَاتَهُمْ، فَقَالَ أَبُو عَمْرٍو: يَا أَبَا خَيْرَةَ أُرِيدُ أَكْثَفَ مِنْكَ جِلْدًا، جِلْدُكَ قَدْ رَقَّ » . يُرِيدُ أَنَّ أَبَا خَيْرَةَ سَكَنَ الحَاضِرَةَ وَخَالَطَ العَجَمَ، وَمَنْ خَالَطَهُمْ مِنْ العَرَبِ لَمْ يُعْتَدَّ بِكَلَامِهِ، فَعَبَّرَ أَبُو عَمْرٍو عَنْ ذَلِكَ بِرِقَّةِ الجِلْدِ؛ إِمَّا لِأَنَّ الرَّقِيقَ قَدْ نَزَلَ عَنْ الكَثِيفِ فِي أَمَاكِنَ، وَإِمَّا لِكَوْنِ سَاكِنِ الحَاضِرَةِ – لِتَنَعُّمِهِ بِالـمَآكِلِ الدَّسِمَةِ، وَالمَشَارِبِ العَذْبَةِ، وَتَنْقِيَةِ الجِلْدِ فِي الحَمَّامَاتِ – يَرِقُّ

(١) انظر: البرهان ٣/ ٣١٢.

(٢) سورة الأنفال، الآية: ١٢.

جِلْدُهُ ... وَلَا غِنَى فِي كَلَامِ أَبِي عَمْرٍو – فِي كِلَا الوَجْهَيْنِ – مِنْ المَجَازِ ، لَكِنَّهُ يَكُونُ فِي أَحَدِهِمَا مُفَرَّغًا ، وَعَلَى الآخَرِ غَيْرَ مُفَرَّغٍ ، وَقَدْ يُرَجَّحُ المُفَرَّغُ ، وَقَدْ يُرَجَّحُ غَيْرُ المُفَرَّغِ ، عَلَى مَا هُوَ المُقَرَّرُ فِي عِلْمِ البَيَانِ »(١).

فهذان المصطلحان معدودان عنده من قبيل المجاز ، ولم أستطع الوقوف عليهما في كتب البلاغة ، والذي يتبادر لي من كلامه أنّ اللفظ إذا استعمل في حقيقته ، وكان خاليًا من معنى التشبيه ؛ يسمّى عنده (مجازًا مُفرَّغًا) ، وإن استعمل في غير حقيقته ، وكان فيه معنى التشبيه ؛ يسمّيه (مجازًا غير مفرَّغ) ، فقوله : « إِمَّا لِأَنَّ الرَّقِيقَ قَدْ نَزَلَ عَنْ الكَثِيفِ فِي أَمَاكِنَ » يرجع إلى الأوّل ، وقوله : « وَإِمَّا لِكَوْنِ سَاكِنِ الحَاضِرَةِ – لِتَنَعُّمِهِ بِالمَآكِلِ الدَّسِمَةِ ، وَالمَشَارِبِ العَذْبَةِ ، وَتَنْقِيَةِ الجِلْدِ فِي الحَمَّامَاتِ – يَرِقُّ جِلْدُهُ » يرجع إلى الثاني . والله أعلم ؛؛

* التفسير *

وقد سبق الكلام فيه عند الحديث عن (التَّرْداد المنبسط) في حرف الراء .

* التفصيل *

وقد سبق الكلام فيه عند الحديث عن (التَّرْداد المنبسط) في حرف الراء .

* التفويض والارتياد *

صرّح ابن هانئ بهذين المصطلحين في موضع واحد ، وانفرد الأوّل بالذكر في موضع ،

(١) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٤٤٩ .

قال: « وَوَقَعَ لَهُ فِي هَذَا الفَصْلِ مَا يُسْتَغْرَبُ مِنْ أَلْقَابِ البَدِيعِ فِي قَوْلِهِ : « **يَا فَرَائِسَ الأَحْدَاث ، وَيَا عَرَائِسَ الأَجْدَاث** » ؛ لَقَبٌ سَمَّاهُ بَعْضُهُمْ بِالتَّفْوِيضِ ، وَسَمَّاهُ بَعْضُهُمْ بِالارْتِيَادِ ، وَهُوَ أَنْ يُهَيَّأَ لِلفَصْلِ مَا يُحَصِّلُهُ ، وَشَرْطُهُ مُنَافَرَةُ المُهَيَّإِ لِـمَحَلِّ القَصْدِ ، فَبِاعْتِبَارِ التَّهْيِئَةِ تَصِحُّ التَّسْمِيَةُ بِالارْتِيَادِ ، وَبِاعْتِبَارِ المُنَافَرَةِ تَصِحُّ التَّسْمِيَةُ بِالتَّفْوِيضِ ، وَتَقْرِيرُ جَمِيعِ ذَلِكَ فِي عِلْمِ البَيَانِ »[1].

وقال : « وَ(**الوُرُودُ**) حَقِيقَتُهُ أَنْ يَكُونَ فِي المَاءِ ، فَإِنْ جَاءَ فِي غَيْرِهِ كَانَ مَجَازًا ... وَإِنْ جُعِلَ مِنْ مَجَازِ التَّفْوِيضِ صَحِبَه فِيمَا يُسْتَحَبُّ التَّنْوِيهُ – وَقَدْ يَكُونُ بِاعْتِبَارِ الحَالِّ وَالمَحَلِّ مَعًا ، وَقَدْ يَكُونُ بِاعْتِبَارِ أَحَدِهِمَا – وَفِيمَا لَا يُسْتَحَبُّ التَّهَكُّمُ ، عَلَى التَّفْصِيلِ المُتَقَدِّمِ ، وَتَقْرِيرُ جَمِيعِ ذَلِكَ أَيْضًا فِي عِلْمِ البَيَانِ »[2].

وهذان المصطلحان بمعنًى واحد كما بيّن المؤلف ، وهما من إضافاته في هذا الشرح ؛ إذْ لم أقف عليهما في كتب البلاغة ، والمعنى فيهما كما يتراءى لي : أنّ يُهَيَّأَ اللفظ لأَنْ يقع على لفظٍ بعده مما يستحق أن يحصّله ، ثمّ يُصْرَف عنه إلى ما ينافره ويمتنع أن يحصّله ، فلفظ (الافتراس) كان حقّه أن يقع على ما يستحقّه وهو (الأجداث) ؛ فالفَرْس يناسبه الأجرام لأنه يقع عليها ، ولفظ (العرائس) كان حقّه أن يقع على ما يستحقّه وهو (الأحداث) ؛ فالعُرْس يناسبه الأزمنة لأنه يقع فيها ، فلمّا خالف اللفظ ما يستحقّه وقُطِع عنه وفُصِل ؛ سُمِّي بذلك ؛ فـ(الارتياد) باعتبار أنه كان مهيَّأً لأَنْ يَرُودَه ويطلبَه فمُنِعَ ذلك ، و(التفويض) باعتبار أنّ كل واحدٍ منهما كان حقّه أن يردَّ ما عنده إلى صاحبه لمنافرته إيّاه ، لكن فوّض كلٌّ أمره إلى صاحبه[3].

وما ذكر هنا عن مصطلح (التفويض) ينطبق على ما أورده المؤلف في الموضع الآخر ، إلا أنه معدودٌ عنده في الموضع الأوّل من البديع ، وفي الثاني من المجاز . والله أعلم ؛؛

---

(١) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٨٣٨ .

(٢) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٤٧٥ .

(٣) راجع : مقاييس اللغة ٢/ ٤٥٧ وَ ٤/ ٤٦٠ .

حرف القاف

* الاقتباس والعَقْد *

أوردهما ابن هانئ في موضع واحد ، وقد أطال الكلام فيهما [١] ، وقد عرّف الأوّل بقوله : « عِبَارَةٌ عَنْ أَنْ يُضَمَّنَ الكَلَامُ شَيْئًا مِنْ القُرْآنِ أَوْ الحَدِيثِ لَا عَلَى أَنَّهُ مِنْهُ » ، وذكر بعد أنّ هذا الفنّ من البديع فيه خلاف بين العلماء حول جواز وقوعه في الكلام أو منعه ، ثمّ نقل رأيًا لأحد شيوخه الأندلسيين عن (العقد) ، قَالَ : « وَأَمَّا العَقْدُ فَإِنَّهُ أَقْرَبُ مِنْ الاقْتِبَاسِ ؛ لِأَنَّهُ المَعْنَى بِعَيْنِهِ ، لَكِنَّ فِيهِ التَّعَرُّض إِلَى الإِنْشَادِ بِالأَغَانِي » .

فما أورده المؤلف من حديث عن هذين المصطلحين معروفٌ مسطَّرٌ في كتب البلاغيين ، فَـ(العَقْد) : أن يُنظم شيءٌ من كلام الله أو رسوله ، أو السلف الصالح من الصحابة ومن بعدهم ، أو كلام الحكماء المشهورين ؛ بلفظه ومعناه ، أو معظم اللفظ ، فيزيد فيه أو ينقص منه ليدخل في الوزن ، فإنْ نظم المعنى دون اللفظ لم يكن عقدًا بل نوعًا من السرقة ، ومن أمثلة هذا الفنّ قول الشاعر [٢] :

أَنِلْنِي بِالَّذِي اسْتَوْجَبْتَ خَطًّا ... وَأَشْهِدْ مَعْشَرًا قَدْ شَاهَدُوهُ
فَإِنَّ اللهَ خَلَّاقَ البَرَايَا ... عَنَتْ لِجَلَالِ هَيْبَتِهِ الوُجُوهُ
يَقُولُ : إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ ... إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ

(١) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٥٩٤-٥٩٧ .

(٢) الأبيات من الوافر ، وتُنسب للحسين بن حسن الدمشقي في : معجم الأدباء ٩/ ٢٥٥ ، والإيضاح ص٤٣٣ . ونُسبت إلى الإمام الشافعي في البرهان للزركشي ١/ ٤٨٢ ، وليست في ديوانه .

أمَّا (الاقتباس) : فليس الغرض منه نظم معنى شيء من ذلك ، بل تضمين شيء منه على أنه ليس منه ، كما في قول ابن الرُّومي (١) :

لَئِنْ أَخْطَأْتُ فِي مَدْحِيـ ـكَ مَا أَخْطَأْتَ فِي مَنْعِي
لَقَدْ أَنْزَلْتُ حَاجَاتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعِ

ولهذا فإننا نجد بعض علماء البلاغة يسمّي هذا الفنّ بـ(التضمين) ، وليس هناك حاجة إلى الإكثار من القول فيهما ، إذْ المسألة ظاهرةٌ واضحةٌ (٢) . والله أعلم ؛؛

* الاستقحام والتجاهل *

ذكرهما ابن هانئ في موضع واحد ، عند شرح قول ابن نُباتة : « **فَيَا أَيُّهَا الغَفَلَةُ المُطْرِقُون ، أَمَا أَنْتُمْ بِهَذَا الحَدِيثِ مُصَدِّقُون؟ ، مَا لَكُمْ مِنْهُ لَا تُشْفِقُون؟** » ؛ فقال : « وَيَتَعَلَّقُ بِهِ لَقَبٌ مِنْ أَلْقَابِ البَدِيعِ سَمَّاهُ بَعْضُهُمْ الاسْتِقْحَامَ ، وَهُوَ قَرِيبٌ مِنْ التَّجَاهُلِ إِلَّا أَنَّ التَّجَاهُلَ يَكُونُ فِيمَا أَثَرُهُ بَادٍ ، كَمَا فِي قَوْلِ ذِي الرُّمَّةِ :

أَيَا ظَبْيَةَ الوَعْسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلٍ وَبَيْنَ النَّقَا آَأَنْتِ أَمْ أُمُّ سَالِمِ؟

وَالاسْتِقْحَامُ فِيمَا لَا يَبْدُو أَثَرُهُ إِلَّا بِتَأَمُّلٍ وَنَظَرٍ ، كَمَا فِي قَوْلِ الآخَرِ :

وَمَا هِيَ وَالسَّيْرَ فِي مَتْلَفٍ يُبَرِّحُ بِالذَّكَرِ الضَّابِطِ » (٣)

---

(١) البيتان من الهزج ، وهما في : ديوانه ٢/ ٣٩٤ ، والإيضاح ص٤٢٩ ، والمطول ص٧٢٤ ، وشرح عقود الجمان ص١٦٧ ، وشروح التلخيص ٤/ ٥١٣ .

(٢) انظر : المثل السائر ٣/ ٢٠٤ ، وتحرير التحبير ص١٤٠ ، ٤٤١ ، والإيضاح ص٤٢٦ ، ٤٣٣ ، والبرهان للزركشي ١/ ٤٨١ ، وخزانة الأدب لابن حِجّة ٤/ ٣٥٧ ، ٤٢١ ، وشرح عقود الجمان ص١٦٦ ، ١٧٠ ، وأنوار الربيع ٢/ ٢١٧ وَ ٦/ ٢٩٦ ، وشروح التلخيص ٤/ ٥٠٩ .

(٣) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٧٣٣ .

فأوضح المؤلف أنّ هذين المصطلحين قريبان في معناهما ، إلا أنّ (الاستقحام) يكون فيما لا يبدو أثره إلا بتأمّل ونظر ، و(التجاهل) يكون فيما أثره بادٍ .

ومصطلح (التجاهل) يُعرف في الكتب البلاغية باسم (تجاهل العارف) ، وهو أن يسأل المتكلّم عن شيء يعرفه سؤالَ من لا يعرفه ، ليُعلم أنّ شدّة الشبه بالمشبه به قد أحدثت عنده ذلك ، وهو كثيرٌ في أشعار العرب وخطبهم[1].

أمّا مصطلح (الاستقحام) فلم أقف عليه أو على مسمًّى يقابله في تلك الكتب ، ويبدو لي من خلال تفرقته بينهما أنّ (التجاهل) يكون الاستفهام فيه عن معنًى ظاهر يمكن أن يُدرك ، كالمدح أو الذمّ أو نحوهما ، في حين أنّ (الاستقحام) يختفي فيه ذلك ولا يظهر إلا بعد فِكْرٍ وتأمّلٍ ، وكأنّه مأخوذٌ من قولهم : اقْتَحَمَ النَّجْمُ ؛ إذا غاب وسقط[2] . والله أعلم ؛؛

* التَّقْديد *

وقد سبق الكلام فيه عند الحديث عن (الصَّرْف) في حرف الصاد .

* الاقتصاص *

صرّح به ابن هانئ في موضع واحد ، في شرح قول الخطيب عن أهوال يوم القيامة : « **وَيَا حَيْرَةَ أُولِـي التَّفْرِيطِ مِنْ زَلَازِلِ يَوْمِ الطَّامَّة** » ؛ قال : « وَالـحَذْفُ هُنَا لِلاقْتِصَاصِ ، وَهُوَ أَحَدُ مَا

(١) انظر : الصناعتين ص٤١٢ ، والبديع في نقد الشعر ص٩٣ ، ومفتاح العلوم ص٤٢٧ ، وتحرير التحبير ص١٣٥ ، والطراز ٣/ ٨٠ ، وخزانة الأدب لابن حِجّة ٢/ ٢٩٩ ، وأنوار الربيع ٥/ ١١٩ ، وشروح التلخيص ٤/ ٤٠٣ .

(٢) راجع : اللسان (قحم) .

جَاءَ مِنْ ذَلِكَ ، عَلَى مَا هُوَ الْمُقَرَّرُ فِي عِلْمِ الْبَيَانِ »(١).

وهذا المصطلح لـمّا وقفت عليه وجدت أنه يراد به معنيان : أحدهما أن يكون كلامٌ في سورة مقتصًّا من كلامٍ في سورة أخرى أو في السورة معها (٢) . وثانيهما : أن يقتصّ المتكلّم قصّة بحيث لا يغادر منها شيئًا ، في ألفاظٍ قليلة موجزة جدًّا ، بحيث لو اقتصّها غيره ممن لم يكن في مثل طبقته من البلاغة أتى بها في أكثر من تلك الألفاظ (٣).

ولا شكّ أنّ الثاني هو مراد المؤلف ، فهو بمعنى الإيجاز ، ومنه نوع يسمّى : إيجاز القصر ، وهو الكلام الذي قلّ عدد حروفه وكثر عدد معانيه ، وقد تحدّث عنه البلاغيون وأفاضوا فيه ، وعدُّوا منه نوعًا يدلّ لفظه على محتملات متعدّدة ، ولا يمكن التعبير عنه بمثل ألفاظه وفي عدّتها ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ ﴾ (٤) ، وهو أعلى طبقات الإيجاز (٥) . والله أعلم ؛؛

* القَصْم والاعتلاق *

أوردهما ابن هانئ في موضع واحد ، عندما تعرّض للحديث عن المصادر المعرّفة ، وأنه يكثر فيه الرفع ويقلّ النصب ، بعكس النكرة ؛ قال بعده : « وَرُوِيَ هَذَا الْبَيْتُ :

عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضِيَّةً وَإِقَامَتِي   فِيكُمْ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَعْجَبُ

---

(١) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٤٩٢ .

(٢) انظر : الصاحبي ص٣٩٨ ، والبرهان ٣/ ٢٩٧ ، والإتقان ٣/ ٣٠٢ .

(٣) انظر : الصناعتين ص١٥٣ ، وعيار الشعر ص٧٢ ، وتحرير التحبير ص٤٥٩ .

(٤) سورة البقرة ، الآية : ١٧٩ .

(٥) انظر : البيان والتبيين ٢/ ١٦ ، والصناعتين ص١٨١ ، ونهاية الإيجاز ص٢١٥ ، والمثل السائر ٢/ ٢٦٤ ، والطراز ٢/ ١٢٦ ، وشروح التلخيص ٣/ ١٨٣ .

وَقَدْ قَالَ بَعْضُ البَيَانِيِّينَ فِي البَيْتِ – أَعْنِي « عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضِيَّةً » – : « إِنَّهُ إِنَّمَا رُفِعَ لِيَكُونَ الافْتِتَاحُ بِمَا وَقَعَ بِهِ الاخْتِتَامُ ، وَذَلِكَ مَطْلُوبٌ فِي اتِّحَادِ المَادَّةِ وَتَمَامِ المَعْنَى » ، وَيَرْجِعُ ذَلِكَ إِلَى القَصْمِ وَالاعْتِلَاقِ ، وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ فِي عِلْمِ البَيَانِ »[١].

ولم أتبيّن مراد المؤلف بهما ، لكن إذا تأمّلنا المسألة رأينا أنّ هذين المصطلحين يأخذ كلٌّ واحدٍ بطرفٍ منها ، فـ(القَصْم) باعتبار مخالفة القاعدة ؛ إذْ المصادر المنكّرة يكثر نصبها ، ويقلّ رفعها ، و(القَصْم) في اللغة الكسر[٢] . و(الاعتلاق) باعتبار اتحاد المادة والمعنى بين اللفظتين ، فهو من إناطة الشيء بالشيء ؛ إذا عَلِق به ولزمه ، وعليه ففي ظنّي أنّ هذين المصطلحين متلازمان لا يمكن الفصل بينهما ، ولم أقف عليهما في كتب البلاغة . والله أعلم ؟؟

*** الاستقصاء والاستيفاء ***

ذكرهما ابن هانئ في موضعين ، عند شرح قول ابن نُباتة : « **الغَالِبِ عَلَى مَا بَطَنَ وَظَهَر ، وَالعَالِـمِ بِمَا بَقِيَ وَدَثَر** » ، وأوضح أنهما وقعا في (بطن وظهر) ، و(بقي ودثر) ، وهما من ألقاب البديع المعنوي ، فقال : « فَقَدْ وَقَعَ لِلمُصَنِّفِ فِي (بَطَنَ) لَقَبَانِ مِنْ أَلْقَابِ البَدِيعِ : أَحَدُهُمَا رَاجِعٌ إِلَى اللَّفْظِ وَهُوَ المُطَابَقَةُ ... وَاللَّقَبُ الثَّانِي – مِنْ اللَّقَبَيْنِ اللَّذَيْنِ وَقَعَا لِلمُصَنِّفِ – رَاجِعٌ إِلَى المَعْنَى وَهُوَ الاسْتِقْصَاءُ ، وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّيهِ الاسْتِيفَاءَ ، وَبَعْضُهُمْ يَفْرُقُ بَيْنَ [مَا] يَكُونُ بَيَانًا لِـمُجْمَلٍ أَوْ لَا ، فَإِنْ كَانَ بَيَانًا لِـمُجْمَلٍ سُمِّيَ اسْتِيفَاءً ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

وَلَـمَّا قَاتَلَتْنَا آلُ بَـكْرٍ قَتَلْنَاهُمْ مُقَاتِلَةً وَغِيدَا

يَعْنِي : رِجَالًا وَنِسَاءً . وَإِلَّا سُمِّيَ اسْتِقْصَاءً ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

---

(١) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٢٧١ .

(٢) راجع : مقاييس اللغة ٥/ ٩٣ .

صَلَّى لَهَا حَيًّا وَكَانَ وَقُودَهَا مَيْتًا وَيَصْلَاهَا مَعَ الكُفَّارِ

وَاقْتَضَى قَوْلُهُ : « مَعَ الكُفَّارِ » التَّخْلِيدَ ... وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : إِنْ يُعَقَّبْ بِمُقْتَضَى حَصْرٍ كَانَ اسْتِقْصَاءً ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

فَأَصْبَحَ مِنْهَا فِي حَصِيدٍ وَقَائِمٍ وَلِلدَّهْرِ مِنْهَا قَائِمٌ وَحَصِيدُ

وَإِلَّا كَانَ اسْتِيفَاءً كَمَا تَقَدَّمَ . وَمِنْهُمْ مَنْ قَصَرَ الاسْتِيفَاءَ عَلَى ذِكْرِ ابْتِدَاءِ الغَايَةِ وَانْتِهَائِهَا ، سَوَاءٌ كَانَ بِـ(مِنْ وإِلَى) ، كَمَا فِي قَوْلِ الرَّاجِزِ :

* أَقْبَلَ مِنْ صَنْعَا إِلَى عُمَانِ *

أَوْ بِـ(مِنْ وحَتَّى) ، كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :

بَذَلْنَا مَارِنَ الخَطِّيِّ فِيهِمْ وَكُلَّ مُهَنَّدٍ ذَكَرٍ حُسَامِ

مِنَا أَنْ ذَرَّ قَرْنُ الشَّمْسِ حَتَّى أَغَاثَ شَرِيدَهُمْ فَنَنُ الظَّلَامِ

... أَوْ بِـ(مُذْ وإِلَى) ، كَمَا فِي قَوْلِ الآخَرِ :

فَمُذْ أَيَّامِ ثَعْلَبَةَ بنِ قَيْسٍ إِلَى أَيَّامِهِ كَانَ القِتَالُ

أَوْ بِـ(مُنْذُ وحَتَّى) ، كَمَا فِي قَوْلِ الآخَرِ :

فَمُنْذُ أَنْ نَادَمْتَنِي كُنْتَ الصَّدِي حَتَّى اقْتَوَيْتُ مَازِنَ بنَ مَعْبَدِ

أَوْ كَانَ بِالمَعْنَى بِغَيْرِ أَدَاةٍ ، كَمَا فِي قَوْلِ الآخَرِ :

إِذَا نَحْنُ أَنْفَدْنَا البُكَاءَ عَشِيَّةً فَمَوْعِدُنَا قَرْنٌ مِنَ الشَّمْسِ طَالِعُ

وَمِنْهُمْ مَنْ زَادَ تَعْدَادَ أَدَاةِ الانْتِهَاءِ ، كَمَا فِي قَوْلِ الآخَرِ :

جَلَبْتُ الخَيْلَ مِنْ صَنْعَاءَ تَرْدِي بِكُلِّ مُدَجَّجٍ كَاللَّيْثِ حَامِ

إِلَى وَادِي القُرَى فَدِيَارِ كَلْبٍ إِلَى اليَرْمُوكِ فَالبَلَدِ الشَّآمِ

وَاسْتِقْصَاءُ الاسْتِقْصَاءِ بِكَافَّةِ تَفَاصِيلِهِ وَأَحْكَامِهِ مُقَرَّرٌ فِي عِلْمِ البَيَانِ ، وَهُوَ مِنْ أَكْثَرِ أَبْوَابِهِ تَعَلُّقًا وَتَفْرِيعًا ، وَقَدْ نَبَّهْنَا مِنْهُ عَلَى طَرَفٍ ... وَقَدْ وَقَعَ لِلمُصَنِّفِ فِي (بَقِيَ ودَثَرَ) مَا وَقَعَ فِي (بَطَنَ وظَهَرَ) مِنْ الْمُطَابَقَةِ وَالاسْتِقْصَاءِ أَوْ الاسْتِيفَاءِ كَمَا تَقَدَّمَ »(١).

ومصطلح (الاستقصاء) معروفٌ عند علماء البلاغة ، وقد يسمّى أيضًا (الاستيفاء) كما ذكر المؤلف ، فهما بمعنًى متقاربٌ ، غير أنني لم أقف على التسمية الأخيرة في كتبهم ، والمعنى : أن يتناول المتكلّم معنًى فيستقصيه ويستوفيه بحيث لا يترك منه شيئًا (٢) ، وهذا بعينه موجودٌ في قول ابن نُباتة : « **الغَالِبِ عَلَى مَا بَطَنَ وَظَهَر ، وَالعَالِمِ بِمَا بَقِيَ وَدَثَر** » .

وقد فرّقوا بينه وبين التتميم والتكميل ، قال ابن أبي الإصبع : « والفرق بين الاستقصاء والتتميم والتكميل ؛ كون التتميم يرد على معنًى ناقصٍ فيتمّم بعضه ، والتكميل يرد على التام فيكمّل وصفه ، والاستقصاء له مرتبة ثالثة ؛ فإنه يرد على الكامل فيستوعب كلّ ما تقع عليه الخواطر من لوازمه ، بحيث لا يترك لآخذه مجالًا لاستحقاقه من هذه الجملة »(٣).

والحقّ أنني لم أقف على تفصيل المسألة بهذه الهيئة التي أوردها ابن هانئ فيما رجعت إليه من كتب البلاغة ، مما يدلّ على موسوعيّة هذا العالم الجليل ، وعقليّته الفذّة ، وما قاله فيها بيِّنٌ لا يحتاج إلى تعليق . والله أعلم ؛؛

* الإقعاد *

صرّح به ابن هانئ في موضع واحد ، قال فيه : « وَ(أَزْكَى) اسْمُ تَفْضِيلٍ مِنْ (الزَّكَاءِ)

---

(١) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٣٠٥-٣٠٩ .

(٢) انظر : أسرار البلاغة ص١٧٦ ، وتحرير التحبير ص٥٤٠ ، ومعترك الأقران ١/ ٢٨٠ ، والإتقان ٣/ ٢٥٢ .

(٣) انظر : تحرير التحبير ص٥٤٣ .

وَ(الزَّكَاةِ) ، مُرَادٌ بِهِ النَّمَاءُ وَالتَّطْهِيرُ ... وَالنَّمَاءُ وَالتَّطْهِيرُ مَعًا حَقِيقَتُهُمَا الأَجْرَامُ ، وَاسْتِعْمَالُهُمَا فِي المَعَانِي مَجَازٌ ... وَمِنْ ذَلِكَ مَا وَرَدَ عَنْ عَلِيٍّ ﷺ فِي وَصْفِ العِلْمِ : « المَالُ تَنْقُصُهُ النَّفَقَةُ ، وَالعِلْمُ يَزْكُو عَلَى الإِنْفَاقِ » ، لَكِنْ فِي هَذَا الكَلَامِ مُقْتَضٍ لِلاسْتِعَارَةِ ، وَهُوَ مُقَابَلَتُهُ بِالنَّقْصِ ، حَيْثُ لَوْ تُرِكَ لَكَانَ إِقْعَادًا ، عَلَى مَا هُوَ المُقَرَّرُ فِي عِلْمِ البَيَانِ »[١].

لم أقف على هذا المصطلح في كتب البلاغة ، وهو من إضافات المؤلف في شرحه ، و(الإقعاد) في اللغة : داءٌ يأخذ الإبل في أوراكها ، وهو شِبْه مَيْل العَجُز إلى الأرض[٢] ، ومن هذا المعنى أُطلق على اختلاف العروض في القصيدة مصطلح (الإقعاد) ، وهو معدودٌ من عيوب الشعر[٣] . والذي ظهر لي من كلام المؤلف أنّه لولا اقتضاء الكلام الاستعارةَ في قول عليٍّ ﷺ ، وذلك بمقابلته بالنَّقْص ، لكان فيه (إقعادٌ) وعيبٌ ؛ لأنّ (يزكو) لا يتعدّى بـ(على) ، فلـمّا قابل (النَّقْص) دلّ على أنه بمعنى (الزيادة) ، فضُمِّنَ (على) معنى الباء ، وغُفِرَ له ذلك.

وقد عدَّ المؤلف هذا المصطلح نوعًا من المجاز في شرح الألفية ، قال : « في قوله :

أَتَيْتُهَا مَرَّ عَلَيْهَا عَامُ كَأَنَّمَا مَرَّ بِهَا أَعْوَامُ

(الباء) بمعنى (على) قضاءً لحقّ التأثير ؛ لأنه المراد – أعني التأثير – و(الباء) لا تقتضيه . وقد قيل : إنه من مجاز الإقعاد ، ومجاز الإقعاد من أضعف وجوه المجاز ، على ما هو المقرر في علم البيان »[٤] . والله أعلم ؛؛

(١) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٥٠١ .

(٢) راجع : اللسان (قعد) .

(٣) انظر : العمدة ١/ ١٤٣ ، والقوافي للتنوخي ص٧٩ ، والعيون الغامزة ص٢٧٣ .

(٤) انظر : شرح ألفية ابن مالك ، القسم الأول بتحقيق الدكتور أحمد القرشي ٢/ ٥٥٩ .

*** التقعيد والإرداف ***

ورد ذكرهما في موضع واحد من الشرح ، قال ابن هانئ : « وَوَقَعَ لَهُ مِنْ جِهَةِ البَدِيعِ فِي قَوْلِهِ : « **أَتَظُنُّونَ أَنَّكُمْ فِي الدُّنْيَا مُخَلَّدُون؟** » مَعَ قَوْلِهِ : « **سَاءَ مَا تَتَوَهَّمُون** » وَمَا أَشْبَهَ بِهِ لَقَبٌ مِنْ أَلْقَابِ البَدِيعِ سَمَّاهُ بَعْضُهُمْ التَّقْعِيدَ ، وَسَمَّاهُ بَعْضُهُمْ الإِرْدَافَ . وَقَالَ ابْنُ الشَّاهِدِ : « مَنْ اعْتَبَرَ الأَوَّلَ سَمَّاهُ تَقْعِيدًا ، وَمَنْ اعْتَبَرَ الثَّانِي سَمَّاهُ إِرْدَافًا » ، وَهُوَ أَنْ يَأْتِيَ بِلَفْظٍ تَحْصُلُ مِنْهُ الدَّلَالَةُ عَلَى مَا يُرِيدُ ، ثُمَّ يُتْبِعَهُ بِأَمْرٍ أَوْضَحَ مِنْهُ فِي الدَّلَالَةِ ، فَأَمَّا إِنْ اتَّفَقَا أَوْ كَانَ الأَوَّلُ أَوْضَحَ فِي الدَّلَالَةِ فَإِنَّ لَهُ اسْمًا آخَرَ ، وَفِيهِ تَفْصِيلٌ ، وَيُشْتَرَطُ بِحَسَبِهِ شُرُوطٌ ، تَقْرِيرُ الجَمِيعِ فِي عِلْمِ البَيَانِ »(١).

فهذان المصطلحان كما هو واضحٌ من الكلام قد نقلهما المؤلف عن ابن الشاهد ، وأنهما بمعنًى واحد ، ولم أقف على مصطلح (التقعيد) فيما بين يدي من كتب البلاغة حين رجعت إليها ، لكن رأيت فيها مصطلح (الإرداف) ، غير أنّ ما ذكره علماء البلاغة هناك يختلف عمّا أورده ابن هانئ هنا ، ويسمّونه أيضًا : التتبيع أو التجاوز ، قال أبو هلال العسكري : « أن يريد المتكلّم الدلالة على معنى فيترك اللفظ الدالّ عليه الخاص به ، ويأتي بلفظٍ هو ردفه وتابعٌ له ، فيجعله عبارة عن المعنى الذي أراده »(٢) ، وقال ابن رشيق : « ومن أنواع الإشارة التتبيع ، وقومٌ يسمّونه التجاوز ، وهو أن يريد الشاعر ذكر الشيء فيتجاوزه ويذكر ما يتبعه في الصفة وينوب عنه في الدلالة عليه »(٣) ، وبنحو ما ذُكِر جاء في كتب البلاغة ، ولهذا المعنى رأى بعضهم أنه والكناية شيء واحد(٤).

---

(١) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٧٦٦ .

(٢) انظر : الصناعتين ص٣٦٠ .

(٣) انظر : العمدة ١/ ٣١٣ .

(٤) انظر : نقد الشعر ص١٥٧ ، وتحرير التحبير ص٢٠٧ ، وخزانة الأدب لابن حِجّة ٤/ ١٠٣ ، والإتقان ٣/ ١٦٢ ، وأنوار الربيع ٦/ ٥٠ .

أمّا ابن هانئ فقد أوضح مراده بهما ، وهو أنْ يأتي المتكلّم بلفظٍ دالٍّ على معنًى هو ردف المعنى المراد قبله ، ومصاحبٌ له في الكلام ، غير أنه أوضح منه في الدلالة .

ثمّ بيّن أنه متى ما كان هنالك اتفاق بين المعنيين أو كان الأوّل أوضح في الدلالة من الثاني ؛ فإنّ له تسميةً أخرى ، وفيه تفصيلٌ وشروطٌ ، ولم يفصح عن شيء من ذلك .

وقد علّل لتسمية المصطلحين بما نقله عن ابن الشاهد ، فمن سمّاه (الإرداف) اعتبر المعنى الثاني ؛ لأنه جاء ردف الأوّل ، ومن سمّاه (التقعيد) اعتبر المعنى الأوّل ؛ لأنه أصل المعنى المتفرّع عنه الثاني ، فكأنه القاعدة والأسّ له . والله أعلم ؛؛

* التَّقْفِية *

وسيأتي الكلام فيه عند الحديث عن (النَّقْل) في حرف النون .

* الإقامة *

وقد سبق الكلام فيه عند الحديث عن (التخييل) في حرف الخاء .

* المقاومة *

وقد سبق الكلام فيه عند الحديث عن (التخييل) في حرف الخاء .

* المُقْوَى *

وهو نوعٌ من أنواع المجاز ، وقد صرّح به ابن هانئ في موضع واحد ، عند قول ابن نُباتة : « **وَبُلُوغِ القُلُوبِ الحَنَاجِر** » في حديثه عن أحوال الناس يوم القيامة ؛ قال : « وَيَرْجِعُ كَلامُهُ إِلَى المَجَازِ المُقْوَى ، وَهُوَ دُونَ المُرَشَّحِ ، عَلَى مَا هُوَ المُقَرَّرُ فِي عِلْمِ البَيَانِ »(١).

وكلام الخطيب فيه استعارة للتعبير عن الفزع والخوف الذي يحصل ذلك الوقت ، فكأنه من شدّة اضطراب القلب وضربانه بلغ الحنجرة وإن لم يَزُل عن مكانه ، وقد قيل : إنّ الرئة عند الخوف تنتفخ فيرتفع القلب حتى يكاد يبلغ الحنجرة(٢).

وهذا المصطلح لم أقف عليه في كتب البلاغة ، وقد قرنه المؤلف بمصطلح (المجاز المرشّح)؛ لورود معنى التشبيه والاستعارة فيهما ، ثمّ بيّن منزلته وذكر أنه دونه وأقلّ منه ، ولعلّ معرفة معنى الترشيح يساعد في الوصول إلى معنى هذا المجاز ، فقد مرَّ بنا أنّ الترشيح : هو أن يُؤتى بكلمة لا تصلح لضربٍ من المحاسن حتى يؤتى بلفظةٍ تؤهّلها لذلك ، كقوله تعالى : ﴿ أُوْلَتِٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ وَمَا كَانُواْ مُهْتَدِينَ ﴾(٣) ، فإنه استعار الشراء للاستبدال والاختيار ، ثمّ رشحه بما يلائمه ، فذكر الرِّبْح والتجارة (٤) . و(المجاز المُقْوَى) مأخوذٌ من قولهم : قَوِيَتْ الدّار ، وأَقْوَت إقواءً ؛ إذا أقفرت وخَلَتْ(٥) ، فكأنّ هذا المجاز انحطّت رتبته عن (المجاز المرشّح) ؛ لخلوّه مما يلائمه ويهيئه للمعنى . والله أعلم ؛؛

---

(١) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٥٥٢ .

(٢) انظر : الجامع للقرطبي ١٤/ ١٤٥ .

(٣) سورة البقرة ، الآية ١٦ .

(٤) انظر ما سبق ص١٩١ .

(٥) راجع : مقاييس اللغة ٥/ ٣٧ .

حرف الكاف

* التكرير والإخلاف *

أورد ابن هانئ هذين المصطلحين في موضع واحد، جاء في الخطبة النُّباتية : « **أَلَا هَارِبٌ إِلَى اللهِ يَفْزَع؟ ، أَلَا نَادِمٌ مُقْلِع؟ ، أَلَا مُشَمِّرٌ مُزْمِع؟ . أَلَا رَاحِمٌ نَفْسَه؟ ، أَلَا ذَاكِرٌ رَمْسَه؟ . أَلَا مُرْتَادٌ لِنَفْسِهِ فِي الخَلَاص؟** » ؛ قال المؤلف : « وَوَقَعَ لَهُ مِنْ جِهَةِ البَدِيعِ ... نَوْعٌ سَمَّاهُ بَعْضُهُمْ التَّكْرِيرَ ، وَبَعْضُهُمْ الإِخْلَافَ ، وَهُوَ الإِتْيَانُ بِالمَقْصُودِ فِي أَسَالِيبَ مِنْ القَوْلِ ، وَفِيهِ تَفْصِيلٌ تَقْرِيرُهُ فِي كُتُبِ البَدِيعِ ، وَحَيْثُ يَكُونُ هُوَ المَقْصُودُ »[١].

ومصطلح (التكرير) ذكره علماء البلاغة في كتبهم ، وعرّفوه بما يقارب تعريف المؤلف[٢] ، قال ابن الأثير : « وأمّا التكرير فإنه دلالة اللفظ على المعنى مكرّرًا »[٣] ، كما في قولك : أطعني ولا تعصني ، وقد أفاض في الحديث عنه ، وقسّمه إلى أنواع ، وفصّل الكلام فيها .

وأمّا مصطلح (الإخلاف) فلم يذكروه أو يشيروا إليه ، وهو من إضافات المؤلف في الشرح ، وأظنّه راجع إلى معنى المخالفة بين أساليب القول ، وتعدّدها في إيصال مقصود المتكلّم . والله أعلم ؛؛

* الإكراء *

وقد سبق الكلام فيه عند الحديث عن (الإشواء) في حرف الشين .

---

(١) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٥٥٣ .

(٢) انظر : المثل السائر ٢/ ٣٤٥ وَ ٣/ ٣ ، والمنزع البديع ص٤٧٦ .

(٣) انظر : المثل السائر ٢/ ٣٤٥ .

*** الكَسْع والرَّسْف ***

ورد ذكرهما في الشرح في موضع واحد ، يقول ابن نُباتة : « **فَانْتَبِهُوا رَحِمَكُمْ اللهُ مِنْ رَقْدَةِ الغَافِلِين** » ، قال ابن هانئ في شرحه : « وَأَصْلُ (الانْتِبَاهِ) أَنْ يَكُونَ مِنْ النَّوْمِ ... وَيُسْتَعَارُ – أَعْنِي (الانْتِبَاهَ) – لِتَرْكِ الغَفْلَةِ ، كَمَا اسْتُعِيرَ لِلغَفْلَةِ النَّوْمُ ، وَقَدْ جَمَعَهُمَا مَعًا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

إِذَا أَيْقَظَتْكَ حُرُوبُ العِدَى   فَنَبِّهْ لَهَا عُمَرًا ثُمَّ نَمْ
فَتىً لَا يَبِيتُ عَلَى ذِلَّةٍ   وَلَا يَشْرَبُ المَاءَ إِلَّا بِدَمْ

وَكَمَا فِي الخُطْبَةِ ، إِلَّا أَنَّ المُسْتَعَارَ الثَّانِيَ مَكْسُوعٌ ، وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّيهِ : مَرْسُوفًا ؛ لِإِضَافَتِهِ إِلَى مُقْتَضَى الحَقِيقَةِ ، وَهُوَ (الغَفْلَةُ) ، وَالأَكْثَرُ أَنَّ الكَسْعَ أَوْ الرَّسْفَ فِي الاسْتِعَارَةِ مِنْ مُقْتَضَيَاتِ التَّحْسِينِ ، وَجَعَلَهُ بَعْضُهُمْ مِنْ القَوَاطِعِ المَانِعَةِ عَنْ التَّتْمِيمِ ، وَتَقْرِيرُ جَمِيعِ ذَلِكَ فِي عِلْمِ البَيَانِ »[(١)].

لم أقف على هذين المصطلحين في كتب البلاغة ، ويبدو أنّ التسمية ذات علاقة بالمعنى اللغوي ، فالكَسْع في اللغة : ضرب الشيء ، والرَّسْف : مَشْيُ المقيَّد[(٢)] . فالاستعارة في قول الخطيب : « **فَانْتَبِهُوا رَحِمَكُمْ اللهُ** » لـمّا أردفها بقوله : « **مِنْ رَقْدَةِ الغَافِلِين** » ؛ جاء المستعار مضافًا إلى مقتضى الحقيقة ، وهو الغَفْلَة ، فكأنّ هذا الأمر حينئذٍ أصبح تقييدًا لهذه الاستعارة وضَرْبًا لها بإضافتها إلى مقتضى الحقيقة .

ويرى ابن هانئ أنّ (الكَسْع) أو (الرَّسْف) من مقتضيات التحسين في الاستعارة ، وبعض علماء البيان – كما ذكر – يجعل ذلك من القواطع المانعة عن التتميم[(٣)] . والله أعلم ؟!

---

(١) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٦٢٤ .

(٢) راجع : مقاييس اللغة ٢/ ٣٩٢ وَ ٥/ ١٧٧ .

(٣) انظر الحديث عن التتميم فيما سبق ص١٨٩ .

* الكَفّ *

وقد سبق الكلام فيه عند الحديث عن (الصَّرْف) في حرف الصاد .

* الكناية *

وقد سبق الكلام فيه عند الحديث عن (التصرّف) في حرف الصاد .



* الإلحاق *

وقد سبق الكلام فيه عند الحديث عن (التأسِّي) في حرف الهمزة .

* اللاحق والتعقيب *

صرّح ابن هانئ بهما أثناء شرح قول الخطيب في حضور سكرات الموت : « **وَقَلْبٍ فِي غَمَرَاتِ المَوْتِ سَابِح** » ؛ قال : « فَإِذَا الْتَمَحْنَا فِي (الغَمْرَةِ) صِفَةَ المَاءِ – وَهِيَ تَغْطِيَتُهُ كَمَا تَقَدَّمَ – كَانَ قَوْلُهُ : « **سَابِحٌ** » مِنْ تَرْشِيحِ المَجَازِ اللَّاحِقِ ، عَلَى مَا هُوَ المُقَرَّرُ فِي عِلْمِ البَيَانِ ... وَإِنْ لَمْ يُلْتَمَحْ فِي (الغَمَرَاتِ) صِفَةُ المَاءِ فَاتَ التَّرْشِيحُ جُمْلَةً ، وَرَجَعَ إِلَى مَجَازِ التَّعْقِيبِ ، عَلَى مَا هُوَ المُقَرَّرُ فِي عِلْمِ البَيَانِ »[١].

(١) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٧٢٢ .

فبيّن ابن هانئ أنّ هذين المصطلحين نوعان من أنواع المجاز ، والأوّل منهما وهو (المجاز اللاحق) له علاقة بـ(الترشيح) ، والترشيح : أن يؤتى بكلمة لا تصلح لضرب من المحاسن حتى يؤتى بلفظة تؤهّلها ، كما مرَّ بنا [1] ، فـ(الغَمْرة) في الخطبة كما أوضح المؤلف في شرحه عبارة عن مُنْهَمَك الشيء ، ولا تُستعمل إلا فيما يشتدّ ويعظم أمره ، وتشتقّ لقوّة الهمّ والموت ونحوهما ، فإذا نظرنا أنّ في اللفظة صفة الماء جُعِل قوله : « **سَابِحٌ** » ترشيحًا ، وأظنّ تسميته بـ(اللاحق) نظرًا لوقوعه في نهاية الجملة ؛ إذْ الغالب في المرشِّح – والله أعلم – أن يكون متقدِّمًا ، ثمّ يأتي بعده ما يؤهله لذلك .

وأمّا إذا لم يُلتمح في (الغَمْرة) صفة الماء ، فينتفي الترشيح بالجملة ، وينتقل إلى نوع من المجاز سمّاه المؤلف (مجاز التعقيب) ، فالإنسان إذا حضرته سكرة الموت ، وقوي عليه الهمّ ، واشتدّ كربه ؛ أصبح منهمكًا مغمورًا فيها ، ثمّ أتبعه بلفظ « **سَابِحٌ** » في عَقِب الجملة ؛ تأكيدًا لشدّة هذا الأمر وقوّته عليه ، حتى لكأنّ قلبه لـمّا غُطِّيَ بذلك صار يسبح فيه . والله أعلم ؛؛

* الإلغاز *

جاء هذا المصطلح في شرح ابن هانئ في موضع واحد ، قال : « وَ(البَطَالَةُ) الهَزْلُ ، وَفِي حَدِيثِ مَالِكٍ مَعَ بَعْضِ الفُقَهَاءِ وَقَدْ اسْتَمْحَنَهُ عَلَى طَرِيقِ الإِلْغَازِ : ((مَا كُنْتُ أُعَاشِرُ البَطَّالِينَ فَأَعْرِفَ حَدِيثَهُمْ)) » [2].

وهذا المصطلح يُعرف في كتب البلاغة أيضًا باسم (الأحاجي والمعمَّى) ، ولعلّ وضوح معناه كان سببًا في أن يترك المؤلف الحديث عنه ، وهو في اللغة : مَيْلك بالشيء عن وجهه [3].

---

(١) انظر ما سبق ص١٩١ .

(٢) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٤٢٢ .

(٣) راجع : مقاييس اللغة ٥/ ٢٥٧ .

وأمّا عند البلاغيين : فهو أن يريد المتكلّم شيئًا ، فيعبّر عنه بعبارات يدلّ ظاهرها على غيره وباطنها عليه ، وقد جعل بعضهم من ذلك ما جاء في أوائل سور القرآن من الحروف المقطعة ، ولم أجد من فرّق بين (الأحاجي والألغاز) غير ابن الشاهد ، فقد نصَّ على أنّ الأوّل مما أحدثه المولّدون اتفاقًا ، بخلاف (الألغاز) فإنها وقعت للعرب ، وقد تبعه ابن هانئ في هذا [١] ، وعلى كلٍّ فالمسألة واضحةٌ جليَّةٌ ، ويكفي الإشارة إليها بما قيل هنا [٢] . والله أعلم ؛؛

* الإلقاء والتخفيف والطَّرْح *

أوردها ابن هانئ مجتمعة في موضع واحد ، وأورد الأوّل منفردًا في موضع ، قال في شرح قول ابن نُباتة : « **إِنَّ أَحْسَنَ مَا ثَبَتَ فِي الطُّرُوس ، وَأَبْلَغَ مَا يَقَعُ فِي النُّفُوس ، كَلَامُ المَلِكِ القُدُّوس** » : « (**الطُّرُوسُ**) جَمْعُ (طِرْسٍ) ، وَالمَعْرُوفُ فِيهِ أَنَّهُ الكِتَابُ الَّذِي مُحِيَ ثُمَّ كُتِبَ ... وَالظَّاهِرُ مِنْ الخُطْبَةِ أَنَّ (الطِّرْسَ) فِيهِ عِبَارَةٌ عَنْ الكِتَابِ مِنْ حَيْثُ هُوَ ، فَإِنْ ثَبَتَ إِطْلَاقُهُ فَلَا إِشْكَالَ ، وَإِلَّا خَرَجَ عَلَى مَجَازِ الإِلْقَاءِ عِلَى جَعْلِهِ مَقِيسًا ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ عَلَى السَّمَاعِ ؛ لِنَقْصِ الدَّلَالَةِ الوَصْفِيَّةِ ، وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ فِي عِلْمِ البَيَانِ » [٣].

وقال أيضًا : « وَ(**الوَقَائِعُ**) جَمْعُ (وَقِيعَةٍ) ، وَمُقْتَضَى المَادَّةِ التَّعْمِيمُ ، لَكِنْ خَصُّوهُ بِالأَمْرِ الصَّعْبِ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : « بَلْ مُقْتَضَى المَادَّةِ التَّخْصِيصُ بِالأَمْرِ الصَّعْبِ ؛ إِذْ الوُقُوعُ عِبَارَةٌ عِنْ السُّقُوطِ ، وَالسُّقُوطُ مِنْ حَيْثُ هُوَ مِنْ الأُمُورِ المُسْتَصْعَبَاتِ » ، فَإِنْ جَاءَ فِي غَيْرِ ذَلِكَ كَانَ مَجَازًا، وَيَرْجِعُ إِلَى مَـجَازِ الإِلْقَاءِ ، وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّيهِ مَـجَازَ الطَّرْحِ، وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّيهِ مَـجَازَ التَّخْفِيفِ،

---

(١) انظر : شرحه على الألفية القسم الثاني بتحقيق الدكتور بندر الشمري ١/ ٣ .

(٢) انظر : المثل السائر ٣/ ٨٤ ، وتحرير التحبير ص٥٧٩ ، والطراز ٣/ ٦٦ ، والبرهان للزركشي ٣/ ٢٩٩ ، وخزانة الأدب لابن حِجّة ٤/ ١٦٦ ، وشرح عقود الجمان ص١٣٧ ، وأنوار الربيع ٦/ ٤٠ .

(٣) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٦٣٨ .

وَالجَمِيعُ مُتَقَارِبٌ ، وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ فِي عِلْمِ البَيَانِ »[١].

ولم أقف على هذه المصطلحات في كتب البلاغة ، لكن الذي يبدو من الشرح أنّ مقتضى مادة (وَقَعَ) وحقيقتها أن تختصّ بكلِّ أمرٍ هو صعب ، فإنْ تجاوزنا هذا الاختصاص والتقييد إلى التعميم والإطلاق كان ذلك التجاوز إلقاءً لتلك الحقيقة وطَرْحًا وتخفيفًا ، وما قلته هنا ينطبق على كلامه في لفظ (الطِّرْس) ، فهذه المصطلحات الثلاثة متقاربةٌ في المعنى كما أوضح المؤلف ، وكأنها نقيض ما مرَّ بنا من مجاز الإلحاق والتأسّي والتابع[٢] . والله أعلم ؛؛

* التلميع الصائر *

وقد سبق الكلام فيه عند الحديث عن (الترصيع الصائر) في حرف الراء .



* المماثلة *

وقد سبق الكلام فيه عند الحديث عن (التجنيس) في حرف الجيم .

* التمثيل *

ذكره ابن هانئ في ثلاثة مواضع ، منها موضع قَرَنَه مه (مجاز التخييل) ، قال : « وَ(**احْتَقِبُوا**)

---

(١) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٥٨٣ .

(٢) انظر ما سبق ص١٥٧ .

مَعْنَاهُ : ادَّخِرُوا ، قَالَ امْرُؤُ القَيْسِ :

فَاليَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ   إِثْمًا مِنَ اللهِ وَلَا وَاغِلِ

وَيَرْجِعُ إِلَى مجَازِ التَّمْثِيلِ ؛ لِأَنَّ (الحَقِيبَةَ) هِيَ الرِّفَادَةُ الَّتِي تكُونُ فِي مُؤَخَّرِ الرَّحْلِ أَوْ القَتَبِ »(١).

وقال أيضًا : « وَ(**الزَّادُ**) طَعَامُ السَّفَرِ ، وَقَدْ يَأْتِي فِي طَعَامِ الحَضَرِ ... وَكُلُّ عَمَلٍ انْقَلَبْتَ بِهِ مِنْ خَيْرٍ أَوْ شَرٍّ (زَادٌ) ، وَيُرْفَعُ إِلَى مجَازِ التَّمْثِيلِ ، وَمِنْهُ قَوْلُ جَرِيرٍ :

تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا   فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا »(٢)

وقال في موضع : « وَمَعْنَى (التَّنَاصُفِ) : إِعْطَاءُ الحَقِّ ، وَأَصْلُهُ المَعْدِلَةُ وَالتَّقْسِيمُ بَيْنَ المُتَنَاصِفَيْنِ ، كَأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ أَخَذَ نِصْفَ العَدْلِ فِي تِلْكَ القَضِيَّةِ . وَقَدْ اسْتُعْمِلَ (النِّصْفَ) عِنْدَ قَضَائِهَا تَنْبِيهًا عَلَى أَنَّهُ الأَصْلُ فِي ذَلِكَ المَعْنَى ، كَمَا قَالَ أَبُو فِرَاسٍ هَمَّامُ بنُ غَالِبٍ المُلَقَّبُ بِالفَرَزْدَقِ :

وَلَكِنَّ نَصْفًا لَوْ سَبَبْتُ وَسَبَّنِي   بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وَهَاشِمِ

ثُمَّ اسْتُعْمِلَ فِي إِعْطَاءِ الحَقِّ وَمَا يجِبُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَالِكَ (تَنْصِيفٌ) . وَقَدْ تَبَيَّنَ لَكَ بِهَذَا الاعْتِبَارِ أَنَّ فِيهِ مجَازَيْنِ : أَحَدُهُمَا رَاجِعٌ إِلَى مجَازِ التَّخْيِيلِ ، وَالآخَرُ إِلَى مجَازِ التَّمْثِيلِ ، وَتَقْرِيرُهُمَا فِي عِلْمِ البَيَانِ ، وَلَيْسَ هَذَانِ مِنْ المَجَازَيْنِ اللَّذَيْنِ يُخْتَلَفُ فِي جَوَازِهِمَا وَعَدَمِهِ ؛ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا فَرْعُ الآخَرِ ، وَتَقْرِيرُ جَمِيعِ ذَلِكَ فِي عِلْمِ البَيَانِ »(٣).

---

(١) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٧٥٨ .

(٢) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٧٥٩ .

(٣) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٤٣٦ .

وهذا المصطلح نوع من أنواع المجاز ، وهو والتشبيه بمعنًى ، قال ابن فارس : « الميم والثاء واللام أصلٌ صحيحٌ يدلّ على مناظرة الشيء للشيء »(١) ، وقد عرّفه قدامة بن جعفر بقوله : « هو أن يريد الشاعر إشارة إلى معنًى ، فيضع كلامًا يدلّ على معنًى آخر ، وذلك المعنى الآخر والكلام منبئان عمّا أراد أن يشير إليه »(٢) ، ولا يخرج من جاء بعده عن هذا التفسير(٣).

وهذا المعنى واضحٌ في الشرح ، ونلاحظ في الموضع الأخير أنّ المؤلف قد ذكره مع (مجاز التخييل) عندما شرح معنى : التناصف ، وبيّن أنّ أحدهما فرعٌ عن الآخر ، وقد مرّ بنا الحديث عن (مجاز التخييل) ، وذَكَرْتُ آنذاك أنّ المراد به تصوير حقيقة الشيء حتى يُتَوَهّم أنه ذو صورة تشاهد ، وأنه مما يظهر للعيان ، بخلاف (مجاز التمثيل)(٤) . والله أعلم ؛؛



حرف النون

*** الإنساب والإحلال والإصداق والتَّوْفية ***

أوردها ابن هانئ في موضع واحد من الشرح ، فقال : « وَقَدْ وَقَعَ لِلمُصَنِّفِ فِي : « **تَعَالَى فَقَدَر** » ، وَفِي : « **مَلَكَ فَقَهَر** » إِعْطَاءُ السَّبَبِ مَا يَقْتَضِيهِ ، وَيَقَعُ فِي ذَلِكَ فَائِدَتَانِ : إِحْدَاهُمَا رَاجِعَةٌ إِلَى السَّبَبِ ، وَذَلِكَ أَنَّ السَّبَبَ إِذَا أُعْطِيَ مُقْتَضَاهُ عَمِلَتْ قُوَّتُهُ وَشِدَّةُ وَطْأَتِهِ . وَالأُخْرَى رَاجِعَةٌ إِلَى المُسَبَّبِ ، وَذَلِكَ أَنَّ المُسَبَّبَ إِذَا كَانَ مَأْثُورًا عَمَّنْ سَبَّبَ عُلِمَ رُسُوخُهُ وَإِحْرَازُهُ المَحَلَّ .

---

(١) راجع : مقاييس اللغة ٥/ ٢٩٦ .

(٢) انظر : نقد الشعر ص١٥٩ .

(٣) انظر : الصناعتين ص٣٦٤ ، والعمدة ١/ ٢٨٠ ، ودلائل الإعجاز ص٧٠ ، وتحرير التحبير ص٢١٤ ، والطراز ٢/ ٢ ، وخزانة الأدب لابن حِجّة ٢/ ٣٤٥ .

(٤) انظر ما سبق ص١٨١ .

وَبَعْضُهُمْ سَمَّى ذَلِكَ – أَعْنِي إِعْطَاءَ السَّبَبِ مَا يَقْتَضِيهِ – الإِنْسَابَ ، مَأْخُوذٌ مِنْ : (انْسَابَتْ الحَيَّةُ) إِذَا مَشَتْ مُسْتَمِرَّةً ، وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّيهِ التَّوْفِيَةَ ، وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّيهِ الإِصْدَاقَ ، وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّيهِ الإِحْلَالَ ، وَمِمَّا جَاءَ مِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

ضَمِنْتُمْ مَالَهُ فَغَدَا عَلَيْكُمْ جَمِيعًا نَقْصُهُ وَلَهُ الوَفَاءُ » [١]

حديث المؤلف هنا يتعلّق بمسألة إعطاء السبب ما يقتضيه ، وقد ذكر أنّ المسألة يسمّيها بعضهم (التَّوفية) ، وبعضهم (الإصداق) ، وبعضهم (الإحلال) ، وهذه المصطلحات الثلاثة متقاربةٌ من نحو المعنى ، فكأنّ السبب لـمَّا أُعطي ما يقتضيه وجاء على الأصل الذي ينبغي أن تكون عليه المسألة ؛ استوفى حقّه ، وحلّ الموضع الذي يناسبه ، وصحّ أن يقع على الحكم الذي يطلبه ويَصْدُق عليه ، ولهذا سمّاها بعضهم بـ(الإنساب) من قولهم : انسابت الحيّةُ إذا مَشَتْ مستمرّة ، لأنّ السبب أُعطي ما يقتضيه ولم يُصْرَف عنه ، والنَّسيب : الطريق المستقيم ؛ لاتّصال بعضه من بعض [٢] . وقد سبق حديث المؤلف عن ضدِّ هذه المسألة ، أعني : إعطاء السبب غير ما يقتضيه ، وبيّن أنه يسمّى (الصَّرْف) ، أو (التَّقْديد) ، أو (الكَفّ) [٣] . والله أعلم ؛؛

* النِّسْبي والصُّوري *

صرّح بذكرهما ابن هانئ في موضع واحد ، إذْ جاء في خطبةٍ لابن نُباتة : « **صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ مَا لَاحَ نَجْمٌ أَوْ أَفَل** » ، قال المؤلف : « وَ(**النَّجْمُ**) الكَوْكَبُ ، هُوَ فِي الأَصْلِ مَصْدَرُ (نَجَمَ) إِذَا طَلَعَ ... وَلَا يَصِحُّ المَجَازُ النِّسْبِيُّ ؛ لِفَوَاتِ غَلَبَةِ الاسْتِعْمَالِ فِي أَحَدِ المُتَشَارِكَيْنِ ، لَكِنْ يَصِحُّ الـمَجَازُ الصُّورِيُّ ، وَيَرْجِعُ إِلَى مَا رَجَعَ إِلَيْهِ نَظِيرُهُ مِمَّا تَقَدَّمَ ، وَتَقْرِيرُ الفَرْقِ بَيْنَهُمَا – أَعْنِي

(١) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٣٣٥ .

(٢) راجع : مقاييس اللغة ٥/ ٤٢٤ .

(٣) انظر ما سبق ص٢٠١ .

بَيْنَ المَجَازِ النِّسْبِيِّ وَالصُّورِيِّ – فِي عِلْمِ البَيَانِ »[١].

فهذان المصطلحان نوعان من أنواع المجاز كما ذكر المؤلف ، فـ(المجاز النسبي) يقابله في كتب البلاغة (المجاز العقلي أو الإسنادي) ، وهو الذي تُستعمل فيه الألفاظ المفردة في موضوعها الأصلي ، ويكون المجاز عن طريق الإسناد والنسبة ، فكأنه سمّي بذلك لوقوعه في النسبة لا على ذوات الكلم المفرد ، كقولهم : أنبت الربيعُ البَقْلَ . في حين أنّ (المجاز الصوري) يقابله تسمية (المجاز الإفرادي أو المجاز المرسل) ، وهو ما كانت العلاقة بين ما استُعمل فيه وما وضع له ملابسة غير التشبيه ، كتسميتهم القدرة يدًا ، نحو قوله تعالى : ﴿ **حَتَّىٰ يُعْطُواْ ٱلْجِزْيَةَ عَن يَدٍ** ﴾[٢] ، وسمّي صوريًّا لأنّ الذهن يبادر عند إطلاقه إلى حقيقته وهو صورة كاليد الحقيقية ههنا[٣] . والله أعلم ؛؛

*** النَّوَاشِئ ***

وقد سبق الكلام فيه عند الحديث عن (التبعات) في حرف التاء .

*** النَّقْل والتَّقْفِية ***

أوردهما ابن هانئ في موضع واحد عند قول الخطيب : « **فَرَحِمَ اللهُ امْرَأً مَحَضَ نَفْسَهُ النَّصِيحَة ، وَجَنَّبَهَا العَارَ وَالفَضِيحَة ، قَبْلَ سُلُوكِ سُبُلِ الأَوَّلِين ، وَالحُصُولِ فِي جَرَائِدِ**

(١) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٥٢٨ .

(٢) سورة التوبة ، الآية : ٢٩ .

(٣) انظر مبحث المجاز وأنواعه في : دلائل الإعجاز ص٢٩٣ ، والمحصول للرازي ١/ ١١١ ، ونهاية السول ٢/ ١٦٤ ، والطراز ١/ ٦٩ وَ ٣/ ٢٥٥ ، والمطول ص٥٧٥ ، والبرهان ٢/ ٢٥٦ ، والمزهر ١/ ٣٥٩ ، وشروح التلخيص ٤/ ٣٢ .

الرَّاحِلِين » ؛ قال : « وَ(**الجَرَائِدُ**) جَمْعُ (جَرِيدَةٍ) ، قَالَ أَبُو البَقَاءِ : « وَهُوَ الكِتَابُ تُثَبَّتُ فِيهِ الأَعْمَالُ وَالأَسْمَاءُ ، وَالمَعْنَى : أَنَّهُ جُرِّدَ لِذَلِكَ وَلَمْ يُخْلَطْ بِغَيْرِهِ » . هَذَا كَلَامُهُ . قَالَ ابْنُ الشَّاهِدِ : « (الجَرِيدَةُ) عِبَارَةٌ عَمَّا يُحْصَى فِيهِ مِنْ الصُّحُفِ وَالأَوْرَاقِ ، لَفْظٌ مُوَلَّدٌ لَا أَعْلَمُهُ عَنْ العَرَبِ ، وَاشْتِقَاقُهُ مِنْ (تَجْرِيدِ الشَّيْءِ) ، وَأَصْلُهُ : التَّقْشِيرُ ، وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ فِي الإِخْلَاصِ وَالتَّمْيِيزِ إِمَّا عَلَى جِهَةِ الإِضَافَةِ أَوْ التَّوَسُّعِ » . انْتَهَى كَلَامُهُ . وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ ... فَإِنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَيْهِ كَلَامُ المُصَنِّفِ ، بَلْ يُحْمَلُ عَلَى أَنَّ (الجَرِيدَةَ) مَأْثُورٌ عَنْ قَوْلِهِمْ : (خَيْلٌ جَرِيدَةٌ) لَا رَجَّالَةَ فِيهَا ، فَكَأَنَّهُ إِذْ ذَاكَ فِي جَمَاعَةِ أَمْوَاتٍ لَا أَحْيَاءَ فِيهَا ، وَيَكُونُ عَلَى هَذَا آخِذًا بِنَوْعَيْنِ مِنْ المَجَازِ : أَحَدُهُمَا النَّقْلُ ، وَشَرْطُهُ مَوْجُودٌ ، وَهُوَ الاشْتِرَاكُ فِي المَعْنَى الطَّالِبِ بِانْفِرَادِ النَّوْعِ عَمَّا ضَمَّهُ إِلَى جِنْسِهِ مِنْ الأَحْكَامِ المُسْتَحْسَنَةِ عَلَى الشَّكْلِ الأَوَّلِ ، وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ فِي عِلْمِ البَيَانِ . وَالآخَرُ التَّقْفِيَةُ ، وَشَرْطُهُ أَيْضًا مَوْجُودٌ ، وَهُوَ التَّعْدِيَةُ عَمَّا يَكُونُ لِلأَوَّلِ بِاسْتِحْقَاقِ الذَّاتِ تَفَاؤُلًا أَوْ حُكْمًا ، وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ فِي عِلْمِ البَيَانِ »[1].

فـ(النَّقْل والتَّقْفية) نوعان من أنواع المجاز كما هو بيّن من الشرح ، ويبدو أنّ معناهما واضحٌ بعد أن شرح المؤلف المراد بهما ، وقد ذُكِر (مجاز النَّقْل) في كتب الأصوليين والبلاغيين ، وهو ما يعبّرون عنه باسم : تسمية الشيء باسم ماله به تعلُّقٌ ، من ذلك مثلًا لفظ ((الغائط)) ، فيما يخرج من الإنسان ، نُقِل عن حقيقته وهو المكان المطمئن من الأرض تُقْضى فيه الحاجة ، بحيث لا يتبادر فيه عرفًا إلا الخارج من الإنسان أو غيره[2] . أمّا (مجاز التَّقْفية) فلم أقف عليه في تلك الكتب أو غيرها ، ويظهر أنّ التسمية جاءت مما قيل في معناه ، فإنّ التعدية عمّا يكون للأوّل من المعنى يلزم منه التجاهل والتقفية والإعراض عنه ، وهذا المعنى قريبٌ من مصطلح (مجاز

(١) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٦٨٤ .

(٢) انظر : المحصول للرازي ١/ ١١٣ ، ١١٨ ، ونهاية السول ٢/ ١٧٦ ، والطراز ١/ ٥٢ ، والمطول ص٥٧٣ ، وشروح التلخيص ٤/ ٢٧ .

التعدّي) الذي مرَّ بنا سلفًا [١] . والله أعلم ؛؛

*** التنكيت الصائر ***

وقد سبق الكلام فيه عند الحديث عن (الترصيع الصائر) في حرف الراء .



*** التوذيم والإشمام ***

أوردهما ابن هانئ في موضع واحد ، فعندما وصل إلى قول الخطيب عن الموت وسكراته : « **فَيَا لَـهَا مِنْ صَرْعَةٍ مَا أَضَرَّهَا ، وَجُرْعَةٍ مَا أَمَرَّهَا ، وَرِحْلَةٍ مَا أَقْرَبَها ، وَخُطَّةٍ مَا أَصْعَبَهَا** » ؛ قال في الشرح : « وَوَقَعَ لَهُ فِي هَذَا الفَصْلِ فِي قَوْلِهِ : « **فَيَا لَـهَا** » إِلَى قَوْلِهِ : « **مَا أَصْعَبَهَا** » لَقَبٌ مِنْ أَلْقَابِ البَدِيعِ سَمَّاهُ بَعْضُهُمْ بِالتَّوْذِيمِ ، وَبَعْضُهُمْ بِالإِشْمَامِ ، وَمَعْنَاهُمَا مُتَقَارِبٌ ، وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ فِي عِلْمِ البَيَانِ » [٢].

فهذان المصطلحان كما ذكر المؤلف متقاربان في المعنى ، وإذا أردنا أن نتبيّن حقيقتهما لا بدّ من معرفة معناهما ، فقد جاء في اللسان : « وَذَّمَ مَالَه : قطَّعَه ، والوَذِيمَةُ : مَا وَذَّمَهُ مِنْهُ ، أَيْ : قطَّعَه » [٣] ، وفيه أيضًا : « وأَشَمَّ الحَجَّامُ الخِتانَ ، والخافضةُ البَظْرَ : أَخَذَا منهما قليلًا » [٤] ،

---

(١) انظر ما سبق ص٢١٠ .

(٢) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٨١٢ .

(٣) راجع : اللسان (وذم) .

(٤) راجع : اللسان (شمم) .

فهذان المصطلحان يجمعهما معنى : القَطْع ، فإذا عرفنا هذا تيسّر لنا معرفة ما يُراد بهما ، فقد رجعت بعد هذا إلى كتب البلاغة ، ووجدت أنّ هذين المصطلحين يقابلهما فيها مصطلح (التقطيع) ، وهو نوع من أنواع التقسيم ذكره ابن رشيق ، وإذا كان تقطيع الأجزاء مسجوعًا أو شبيهًا بالمسجوع فذلك هو (الترصيع) [١] ، وقد مرَّ بنا الحديث عنه [٢] . والله أعلم ؛؛

*** التَّوْرية : (المحصورة والمشعرة والمستوفية) ، والاستخدام ***

ذكرها ابن هانئ في موضع واحد ، وذلك حين تعرّض بالشرح لقول ابن نُباتة : « **فَرَحِمَ اللهُ امْرَأً قَدَّمَ الحَذَر ، وَأَنْعَمَ النَّظَرَ ... قَبْلَ الأَخْذِ بِالكَظَائِمْ ، وَالأَسَفِ عَلَى اكْتِسَابِ الجَرَائِم ، قَبْلَ نُزُولِ القَدَرِ اللَّازِم ، وَسُكُونِ الحَرَكَاتِ لِدُخُولِ الجَوَازِم** » ، وقد أطال الحديث عنها ، إذْ قال : ((وَ(الجَرِيمَةُ والجُرْمُ) الذَّنْبُ ، وَ(الجَرِيمَةُ) أَيْضًا الجِنَايَةُ ... يُقَالُ مِنْهُ : (جَرَمَ يَجْرِمُ واجْتَرَمَ) ، أَيْ : كَسَبَ ، وَ(هُوَ يَجْرِمُ لِأَهْلِهِ ويَجْتَرِمُ) ، أَيْ : يَتَكَسَّبُ وَيَتَطَلَّبُ وَيَحْتَالُ . وَإِضَافَةُ (**الاكْتِسَابِ**) إِلَيْهِ فِي الخُطْبَةِ يَمْنَعُ مِنْ أَنْ تَكُونَ (الجَرِيمَةُ) بِمَعْنَى : الكَاسِبِ أَوْ المَكْسُوبِ ، لَكِنْ يَقَعُ فِيهِ ضَرْبٌ مِنْ التَّوْرِيَةِ ، وَيَرْجِعُ إِلَى التَّوْرِيَةِ المَحْصُورَةِ ، وَهُوَ أَحَدُ أَقْسَامِهَا ، وَتَقْرِيرُ أَقْسَامِ التَّوْرِيَةِ فِي عِلْمِ البَيَانِ ، وَحَيْثُ يَكُونُ هُوَ المَقْصُودُ ... وَمُرَادُهُ بِـ(**الجَوَازِم**) هُنَا الأَمْرَاضُ ، وَبِـ(**الحَرَكَاتِ**) حَرَكَةُ الأَعْضَاءِ ، فَالأَمْرَاضُ قَطَعَتْ حَرَكَةَ الأَعْضَاءِ ، وَلَا يَكُونُ القَطْعُ إِلَّا فِيمَا كَانَ المَوْضِعُ يَسْتَحِقُّهُ لَوْ فُقِدَ القَاطِعُ ، وَلِذَلِكَ لَا يُسَمِّي النَّحْوِيُّونَ آخِرَ (مَنْ وكَمْ) وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ جَزْمًا ؛ لِأَنَّ هَذَا الحُكْمَ فِي مَوْضُوعِ الكَلِمَةِ وَأَوَّلِيَّتِهَا .

وَقَدْ وَقَعَ لِلمُصَنِّفِ فِي هَذَا المَوْضِعِ ضَرْبٌ مِنْ ضُرُوبِ البَدِيعِ يُسَمَّى التَّوْرِيَةُ ؛ لِأَنَّهُ وَرَّى بِذَلِكَ عَمَّا اصْطَلَحَ عَلَيْهِ النَّحْوِيُّونَ ، وَهِيَ – أَعْنِي التَّوْرِيَةَ – عَلَى أَقْسَامٍ ، وَيَرْجِعُ هَذَا مِنْهَا إِلَى

(١) انظر : العمدة ٢/ ٢٥ .

(٢) انظر ما سبق ص١٩٣

التَّوْرِيَةِ الْمُشْعِرَةِ ، لَكِنْ يَعْتَقِبُ بِتَوَجُّهِ الحُكْمِ إِلَى غَيْرِ المَحَلِّ ؛ لِأَنَّ السَّاكِنَ الحَرْفُ لَا الحَرَكَةُ ، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ نَظِيرَهُ أَيْضًا فِي الْمُشْعِرِ ، فَإِنَّ السَّاكِنَ العُضْوُ لَا الحَرَكَةُ ، وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ التَّوْرِيَةَ مِنْ حَيْثُ هِيَ يُعْتَبَرُ فِيهَا التَّخَلُّفُ وَالخُلْفُ وَالاسْتِجْهَالُ ، وَتَقْرِيرُ جَمِيعِ ذَلِكَ فِي عِلْمِ البَيَانِ . وَقَدْ جَعَلَ بَعْضُ البَيَانِيِّينَ قَوْلَ أَبِي العَلَاءِ بنِ سُلَيْمَانَ المَعَرِّيِّ :

وَصَرَّفَنِي فَغَيَّرَنِي زَمَانٌ   سَيُعْقِبُنِي بِحَذْفٍ وَادِّغَامِ

مِنَ التَّوْرِيَةِ الْمُسْتَوْفِيَةِ . قَالَ : « لِأَنَّ الْمُقْتَضِيَ لِلاصْطِلَاحِ مَوْجُودٌ فِيمَا نَحْنُ بِصَدَدِهِ ، بَلْ وَهُوَ أَحْكَمُ وَأَرْسَخُ » ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ مَا قَالَهُ الْمُصَنِّفُ أَيْضًا مِنَ التَّوْرِيَةِ الْمُسْتَوْفِيَةِ ، وَبَسْطُ ذَلِكَ وَتَقْرِيرُ أَقْسَامِ التَّوْرِيَةِ فِي عِلْمِ البَيَانِ .

وَقَدِ اسْتَعْمَلَ الْمُصَنِّفُ التَّوْرِيَةَ فِي مَوْضِعِ التَّفْخِيمِ وَالتَّعْظِيمِ وَإِرَادَةِ الإِيضَاحِ ، وَلَا أَذْكُرُ أَنَّ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ البَيَانِ جَوَّزَ ذَلِكَ ، بَلْ قَصَرُوهُ عَلَى أَمَاكِنِ التَّشْبِيبِ وَالْمُجُونِ وَالإِجْهَاضِ وَمَا شَاكَلَهَا ، أَوْ قَارَبَ مَعْنَاهُ مَعْنَاهَا ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَقَعْ فِي الكِتَابِ العَزِيزِ وَلَا فِي السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ . قَالَ ابْنُ الشَّاهِدِ : « وَمَنْ قَالَ : إِنَّ التَّوْرِيَةَ وَقَعَتْ فِي الكِتَابِ العَزِيزِ أَوْ فِي الحَدِيثِ النَّبَوِيِّ فَقَدِ افْتَرَى وَتَجَرَّأَ » . قَالَ : « وَأَيْضًا فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى أَحَدِ الوَجْهَيْنِ : إِمَّا تَوَقِّيًا ، وَحَالُ الْمُتَوَقَّى مِنْهُ أَهْلًا لِمَا هِيَ ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ؟ :

قَدْ يُنْصِفُ القَوْمُ فِي الأَشْيَاءِ سَيِّدَهُمْ   وَلَوْ أَطَاقُوا بِهِ عَيْبًا أَرَابُوهُ

لَمْ يَقْدِرُوا أَنْ يُلَاقُوهُ بِسَيِّئَةٍ   مِنَ الكَلَامِ ، فَلَمَّا غَابَ عَابُوهُ

تَحَدَّثُوا بِمَخَازِيهِ مُكَتَّمَةً   وَعَامَلُوهُ بِإِجْلَالٍ وَهَابُوهُ

أَوْ هَزْلًا ، وَلَيْسَ مِنَ الأَحْوَالِ الحَمِيدَةِ ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ؟ :

مِنَ القَادَةِ الأَمْجَادِ لَيْسَ بِهَازِلٍ   وَلَا يُلْتَقَى فِي حَلْقَةِ القَوْمِ بَاذِيَا

وَإِلَى قَوْلِهِ؟ :

مِنَ الغُرِّ ، تَرَّاكُ الهَوَاجِرِ ، مُعْرِضٌ   عَنِ الهَزْلِ ، قَذَّافُ الجَوَاهِرِ ، مِفْضَالُ »

وَأَمَّا الاسْتِخْدَامُ [وَ] مَا يَفْرِقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّوْرِيَةِ مُقَرَّرٌ فِي كُتُبِ البَيَانِ . قَالَ – أَعْنِي ابْنَ الشَّاهِدِ – : « وَالصَّحِيحُ أَيْضًا عَدَمُ وُقُوعِهِ فِي القُرْآنِ وَالسُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ ؛ لِمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّوْرِيَةِ مِنْ المُنَاسَبَةِ »)) [١].

إنّ مصطلح (التورية) و(الاستخدام) عُرِفا في كتب البلاغة ، وفُرِّق بينهما ، فـ(التورية) : أن يذكر المتكلّم لفظًا مفردًا له معنيان حقيقيّان ، أو حقيقة ومجاز ، أحدهما قريبٌ ودلالة اللفظ عليه ظاهرة ، والآخر بعيدٌ ودلالة اللفظ عليه خفيّة ، فيريد المتكلّم المعنى البعيد ، ويورّي عنه بالمعنى القريب . وأمّا (الاستخدام) : فهو أن يأتي المتكلّم بلفظة لها معنيان ، ثمّ يأتي بلفظتين تتوسط تلك اللفظة بينهما ، ويستخدم كلّ لفظة منهما لمعنًى من مَعْنَيَيْ تلك اللفظة المتقدّمة . والفرق بين المصطلحين أنّ (التورية) استعمال أحد المعنيين من اللفظة وإهمال الآخر ، و(الاستخدام) استعمالهما معًا بقرينتين [٢].

ونلاحظ أنّ المؤلف ذكر لنا ثلاثة أنواع لـ(التورية) : المحصورة والمشعِرة والمستوفية ، وحين رجعت إلى كتب البلاغة وجدت أنّ بعض هذه الأنواع تقابلها تسميات أخرى تُعرف بها ، وتقوم مقامها :

– فـ(التورية المشعِرة) يقابلها هناك (التورية المبيِّنة) ، وهي ما ذُكر فيها لازم الموَرَّى عنه قبل لفظ التورية ، فقول الخطيب : « **وَسُكُونِ الحَرَكَاتِ لِدُخُولِ الجَوَازِم** » ، ويحتمل الأمراض القاطعة لحركة الأعضاء ، وهو المعنى البعيد الموَرَّى عنه ، وقد تقدّم من لوازمه على جهة التبيين « **قَبْلَ نُزُولِ القَدَرِ اللَّازِم** » [٣].

---

(١) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٦٥١–٦٥٤ .

(٢) انظر : تحرير التحبير ص٢٦٨ ، ٢٧٥ ، والإيضاح ص٣٦٤ ، والمطول ص٦٥٢ ، والبرهان ٣/ ٤٤٥ ، وخزانة الأدب لابن حِجّة ٢/ ٥ وَ ٣/ ١٨٤، ومعترك الأقران ١/ ٢٨٣، وأنوار الربيع ١/ ٣٠٧ وَ ٥/ ٥، وشروح التلخيص ٤/ ٣٢٢ .

(٣) انظر : خزانة الأدب لابن حِجّة ٣/ ٥٣٩، وأنوار الربيع ٥/ ١٠ .

- و(التورية المستوفية) يقابلها (التورية المرشّحة) ، وهي التي يذكر فيها لازم المورَّى به ، فـ(الحذف والادّغام) في قول أبي العلاء المعرّي يحتمل أنهما بابان من أبواب الصرف وهو المعنى القريب المورَّى به ، وقد ذكر من لوازمه على جهة الترشيح « وَصَرَّفَنِي » ، ويحتمل تصريف الزمان وتغييره الذي عاقبته الموت ودخول القبر ، وهذا المعنى البعيد المورَّى عنه ، وهو المراد[1].
- وأمّا (التورية المحصورة) فلم أجد فيها ما يقابلها ، ومعناها واضحٌ ، فقول الخطيب : « **وَالأَسَفِ عَلَى اكْتِسَابِ الجَرَائِم** » ، لفظ (الجريمة) يحتمل معنى : الكَسْب والطَّلب ، ويحتمل معنى : الذَّنْب والجناية ، وإضافة (الاكتساب) إليه حصره في المعنى الثاني ، وصَرَفَ عنه المعنى الأوّل ، فلم يعد هناك احتمالٌ في المسألة .

هذا وقد ذكر المؤلف أنّ الخطيب استعمل (التورية) في موضع التفخيم والتعظيم وإرادة الإيضاح ، وهو بهذا خالف أهل البيان الذين قصروها على أماكن التشبيب والمجون والإجهاض أو ما في معناها ، ولهذا امتنع وقوعها في القرآن والحديث ، ومن قال بذلك فقد تجرَّأ وافترى ، وهو قول ابن الشاهد ، وألحق بها (الاستخدام) ، فقال : « وَالصَّحِيحُ أَيْضًا عَدَمُ وُقُوعِهِ فِي القُرْآنِ وَالسُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ ؛ لِـمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّوْرِيَةِ مِنْ المُنَاسَبَةِ » . وتقرير المسألة بهذه الهيئة التي ذكرها ابن هانئ لم أجده فيما اطّلعت عليه من كتب البلاغة . والله أعلم ؛؛

*** الموازنة ***

وقد سبق الكلام فيه عند الحديث عن (التجنيس) في حرف الجيم .

---

(١) انظر : الإيضاح ص٣٦٤ ، والمطول ص٦٥٢ ، وخزانة الأدب لابن حِجّة ٣/ ٥٣٦، وأنوار الربيع ٥/ ٩، وشروح التلخيص ٤/ ٣٢٤ .

* التَّوْشيح *

وسيأتي الكلام فيه عند الحديث عن مصطلح (التوطئة) بعده .

* التَّوْطئة والتَّوْشيح *

استعملهما ابن هانئ مع بعضهما في موضع ، وأفرد الأوّل بالذكر في موضع ، قال ابن نُباتة في افتتاح الخطبة الأولى : « **الحَمْدُ للهِ مُنْشِئِ أَصْنَافِ الفِطَر ، وَمُحْيِي الأَرْضِ بِوَابِلِ المَطَر** » ، قال ابن هانئ في الشرح : « وَ(قَدْ أَنْشَأَهُمُ اللهُ) إِذَا أَحْيَاهُمْ ، لَكِنْ لَـمَّا ذُكِرَ بَعْدَ هَذَا « **المُحْيِي** » عَلِمْنَا أَنَّ مُرَادَهُ بِـ(الإِنْشَاءِ) غَيْرُ (الإِحْيَاءِ) ، فَيُحْمَلُ عَلَى مَعْنَى : الابْتِدَاءِ وَالتَّصْوِيرِ ، مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ ﴾ ، وَيَجِيءُ إِذْ ذَاكَ لَقَبٌ مِنْ أَلْقَابِ البَدِيعِ يُسَمَّى التَّوْطِئَةُ ، وَهُوَ أَنْ يُذْكَرَ لَفْظٌ ثُمَّ يُعَادَ إِلَى مَعْنَاهُ بَتَكْمِيلٍ ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

بَنَتْ لَخْمٌ مِنَ العَلْيَاءِ بَيْتًا يَكِلُّ الطَّرْفُ مِنْهُ أَوْ يَحِيدُ
وَأَجْرَتْ لِلنَّدَى فِيهِ غِمَارًا يُحَاكِي البَحْرَ كُثْرًا أَوْ يَزِيدُ

وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿ قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَندَادًا ذَٰلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴿٩﴾ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِن فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ ﴿١٠﴾ ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴿١١﴾ فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ وَأَوْحَىٰ فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا وَزَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ وَحِفْظًا ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴾ ، وَشَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ اللَّفْظُ الأَوَّلُ مُحْرِزًا لِكَمَالِ مَاهِيَّةِ المَعْنَى المَعْمُودِ إِلَيْهِ بِالتَّكْمِيلِ ، عَلَى مَا هُوَ المُقَرَّرُ فِي عِلْمِ البَيَانِ »[١].

---

(١) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٢٨٩ .

فهذا المصطلح نوعٌ من أنواع البديع ، وقد عرّفه المؤلف وبيّن ما يُشترط فيه ، كما هو الواضح من كلامه ، وهذا المصطلح لم أقف عليه في كتب البلاغة ، وربما يقابله (التتميم أو التكميل) ، إلا أنّ الأخير أقرب إلى معناه الذي أوضحه المؤلف ، قال ابن حِجّة الحموي : « والفرق بين التكميل والتتميم : أنّ التتميم يرد على الناقص فيتمُّه ، والتكميل يرد على المعنى التامّ فيكمله ، إذْ الكمال أمرٌ زائدٌ على التمام »(١) . وحقيقة هذا المصطلح التمهيد والتذليل ، يُقال : وَطَّأْتُ لك الأمرَ إذا هيَّأْتُه(٢) ، فمعناه البلاغي مُنْبَثِقٌ من المعنى اللغوي .

ولما يتضمّنه هذا المصطلح من معانٍ محمودة شبهه المؤلف بمصطلح (التوشيح) في موضع آخر من شرحه ، وذلك حين شرح قول ابن نُباتة : « **حَتَّى بَسَقَتْ أَيْكَةُ الإِيمَان ، وَزَهَقَتْ شَوْكَةُ البُهْتَان** » ، فقال : « وَ(الأَيْكَةُ) هُنَا مَجَازٌ ... وَ« **بَسَقَتْ** » إِذَا لَمْ تَعُمَّ بِهِ كَانَ بِاعْتِبَارِ اسْتِعَارَةِ (الأَيْكَةِ) تَوْطِئَةً ، وَهُوَ مِثْلُ التَّوْشِيحِ ، وَعَكْسُهُ فِي التَّقْدِيمِ ، أَيْ : لِلتَّوْطِئَةِ مَرَاتِبُ مُتَفَاوِتَةٌ فِي الحُسْنِ وَالأَحْسَنِيَّةِ بِحَسَبِ قُوَّةِ التَّخْصِيصِ وَاللُّزُومِ وَإِبْدَارِ مَا يَتْلُوهَا ، وَتَقْرِيرُ جَمِيعِ ذَلِكَ فِي عِلْمِ البَيَانِ »(٣).

فـ(التوشيح) كما عبّر عنه ابن منقذ : « هو أن تريد الشيء فتعبّر عنه عبارةً حسنةً ، وإن كانت أطول منه »(٤) ، وقد أوضح المؤلف أنّ لـ(التوطئة) مراتبُ متفاوتةٌ في الحُسْن والأحسنيّة ، ولم أقف على شيء من ذلك فيما رجعت إليه من كتب البلاغة . والله أعلم ؛؛

---

(١) انظر : خزانة الأدب ٢/ ٢٩٧ .

(٢) راجع : اللسان (وطأ) .

(٣) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٦٨٦ .

(٤) انظر : البديع في نقد الشعر ص٨٩ .

* الإيعاب *

أورد ابن هانئ هذا المصطلح في موضعين :

الموضع الأوّل : في معرض حديثه عن لفظ (الثِّقَل) في قول ابن نُباتة : « **وَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنَّ وَرَاءَكُمْ يَوْمًا ثَقِيلا** » ، وذكر أنّ هذا الوصف ربما قد يكون باعتبار ما فيه من السرائر ، ويحتمل حينئذ من جهة الجريان وجهين ، قال : « ... وَالثَّانِي أَنْ يَكُونَ جَرَى الوَصْفُ جَرَيَانَهُ عَلَى المُتَحَمِّلِ ؛ لِأَنَّ المُتَحَمِّلَ غَيْرُ مُنْحَازٍ عَنْهُ ، وَاخْتُلِفَ بِأَيِّ نَوْعٍ أُلْحِقَ هَذَا مِنَ المَجَازِ : ... وَقِيْلَ : [بِـ] ـمَجَازِ الإِيعَابِ ، فَيَكُونُ كَقَوْلِـهِمْ : (زَبَدٌ أَزْرَقُ) »[١].

الموضع الثاني : في قوله : « وَ(غَشِيَهُمْ) بِمَعْنَى : أَتَاهُمْ . قَالَ ابْنُ الشَّاهِدِ : « وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَقْتَضِي بِمُجَرَّدِهِ إِيعَابًا ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يَوْمَ يَغْشَىٰهُمُ ٱلْعَذَابُ مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ ﴾ ، فَلَوْ لَمْ نَجْعَلْهُ كَذَلِكَ لَكَانَ ﴿ مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ ﴾ تَأْكِيدًا ، وَلَا شَكَّ أَنَّ التَّأْسِيسَ أَوْلَى »[٢].

هذا المصطلح نوعٌ من أنواع المجاز كما صرّح بذلك المؤلف ، وقد نقله عن ابن الشاهد كما جاء في الموضع الثاني ، وهذا المصطلح لم أقف عليه عند البلاغيين ، ويبدو أنّ مراد المؤلف به هنا له علاقة بمعناه اللغوي ، جاء في المعجم : الإيعاب والاستيعاب : الاستقصاء في كلّ شيء ، كأنه يأتي عليه كلِّه[٣] ، وهذا المعنى هو المقصود في كلام ابن الشاهد في الموضع الثاني ، وعليه التخريج والتعليل ، لأنّ التأسيس أولى من التأكيد ، وقد مرَّ بنا الحديث عنهما[٤].

---

(١) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٥٣٨ .

(٢) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٨٤٣ .

(٣) راجع : اللسان (وعب) .

(٤) انظر ما سبق ص١٥٦ .

وكذا الأمر في الموضع الثاني ، فقد صحّ وصف (الزَّبَد) بـ(الزُّرْقة) مع أنّ البحر هو المتحمِّل للحكم ؛ لأنّ (الزَّبَد) يُعدّ جزءًا منه ، فلمّا جرى الوصف عليه كجريانه على المتحمِّل ، استوعبهما جميعًا . والله أعلم ؛؛

* التَّوْغير والتَّوْعير *

ورد ذكر هذين المصطلحين في موضع واحد من الشرح ، إذْ جاء في كلام الخطيب عن الموت والمعاد : « **أَلَا أُذُنٌ تَسْمَعٍ؟ ، أَلَا قَلْبٌ يَخْشَع؟ ، أَلَا عَيْنٌ تَدْمَع؟ ، أَلَا هَارِبٌ إِلَى اللهِ يَفْزَع؟ ، أَلَا نَادِمٌ مُقْلِع؟ ، أَلَا مُشَمِّرٌ مُزْمِع؟ . أَلَا رَاحِمٌ نَفْسَه؟ ، أَلَا ذَاكِرٌ رَمْسَه؟ . أَلَا مُرْتَادٌ لِنَفْسِهِ فِي الخَلَاص؟ ، أَلَا وَجِلٌ مِنْ هَوْلِ يَوْمِ القِصَاص؟** » ؛ قال ابن هانئ في الشرح : « وَيَتَعَلَّقُ بِهِ مِنْ جِهَةِ البَدِيعِ قَوْلُهُ : « **أَلَا أُذُنٌ** » وَكَذَلِكَ إِلَى قَوْلِهِ : « **أَلَا وَجِلٌ** » لَقَبٌ سَمَّاهُ بَعْضُهُمْ (التَّوْغِيرَ) بِالغَيْنِ المُعْجَمَةِ ، وَوَقَعَ لَنَا فِي أَيَّامِ البَحْثِ فِي هَذَا الفَنِّ فِي بَعْضِ النُّسَخِ (التَّوْعِيرُ) بِالعَيْنِ المُهْمَلَةِ بِخَطِّ رَجُلٍ مَعْدُودٍ فِي أَئِمَّةِ هَذَا الفَنِّ ، وَتَحْتَ العَيْنِ عَلَامَةُ الإِهْمَالِ .

وَهُوَ – أَعْنِي (التَّوْغِيرَ أَوْ التَّوْعِيرَ) – عِبَارَةٌ عَنْ إِفْرَاغِ الجُهْدِ فِي تَحْصِيلِ المَطْلُوبِ أَوْ اسْتِفْرَاغِهِ ، وَجُعِلَ مَنْهُ قَوْلُ بَعْضِ السُّؤَّالِ مِنْ العَرَبِ : (أَلَا مُتَصَدِّقٌ مِنْ فَضْلٍ؟ ، أَلَا مُوَاسٍ مِنْ كَفَافٍ؟ ، أَلَا مُؤْثِرٌ مِنْ قُوتٍ؟) ، وَيُحْكَى أَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي حَلَقَةِ الحَسَنِ بنِ أَبِي الحَسَنِ البَصْرِيِّ ، فَقَالَ : « مَا تَرَكَ لِمَانِعٍ مِنْ عُذْرٍ » . وَأَعْلَاهُ مَا اقْتَضَى إِفْرَاغًا أَوْ اسْتِفْرَاغًا ، كَمَا فِي الخُطْبَةِ ، وَكَمَا فِي قَوْلِ السَّائِلِ ، وَاسْتِقْصَاءُ الكَلَامِ عَلَى هَذَا الفَنِّ وَأَنْوَاعِهِ فِي كُتُبِ البَدِيعِ ، وَحَيْثُ يَكُونُ هُوَ المَقْصُودُ »(١).

فهذا المصطلح – أعني التوغير – قد أوضح المؤلف معناه ، وكأنّ اشتقاقه جاء من : إيغار

---

(١) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٥٤٦ .

الخَرَاجِ ، يقال : أَوْغَرَ العاملُ الخراجَ ، أَيْ : اسْتَوْفَاهُ[1].

وهذا الفنّ معروفٌ في كتب البلاغة ، لكن ليس بهذه التسمية ، وإنما باسم (التقسيم) ، وهو استيفاء المتكلّم أقسام الشيء بالذكر ، بحيث لا يغادر شيئًا[2] . وقد ذكر المؤلف أنّ بعضهم يسميه (التوعير) ، وكأنّ ذلك على الإبدال ، قال ابن سيدة : « وَعِرَ صدرُه عليَّ : لغةٌ فِي وَغِرَ ، وزعم يعقوب أنها بدلٌ . قال : لأنّ الغين قد تُبْدَل من العين »[3] . والله أعلم ؛؛

* الوِفَاق *

استعمله ابن هانئ مرّةً واحدةً في الشرح ، قال : « (الجُنْدُ) العَسْكَرُ ، وَاسْتِعْمَالُهُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ مَجَازِ الوِفَاقِ الطَّالِبِ بِالتَّنْوِيعِ لِـمَا جُعِلَ فِيهِ حَقِيقَةً لِإِنْسَابِ المَدْلُولِ وَعَدَمِ قَصْرِهِ ، عَلَى مَا هُوَ المُقَرَّرُ فِي عِلْمِ البَيَانِ ، وَلَا بُدَّ فِي هَذَا النَّوْعِ مِنْ أَنْ يَكُونَ المَعْنَى أَحْكَمَ فِي الحَقِيقَةِ وَأَرْسَخَ ، إِمَّا كَثْرَةً وَإِمَّا قُوَّةً ، عَلَى مَا هُوَ المُقَرَّرُ أَيْضًا فِي عِلْمِ البَيَانِ »[4].

وقد تأمّلت كلام المؤلف مرارًا فلم يظهر لي شيءٌ يمكن قوله سوى أنّ هذا المصطلح نوعٌ من المجاز كما بيّن المؤلف ، وأنّ لفظ (الجند) في أصل الوضع يدلّ على العسكر ، فإن أتى في غيره كان من (مجاز الوفاق) ، الذي يقتضي التنويع في المعاني والدلائل ، وعدم قصرها على معنًى واحد ، وكأنّ هذا من قبيل المشترك اللفظي ، والعبارة منغلقة كما ترى ، وهذا ما استطعت معرفته منها . والله أعلم ؛؛

---

(١) راجع : اللسان (وغر) .

(٢) انظر : الصناعتين ص٣٥٠ ، والعمدة ٢/ ٢٠ ، والمثل السائر ٣/ ١٦٧ ، والإيضاح ص٣٧٢ ، والمطول ص ٦٦١ ، والبرهان ٣/ ٤٧١ ، وخزانة الأدب لابن حِجّة ٤/ ٣٦ ، وشروح التلخيص ٤/ ٣٤٦ .

(٣) راجع : المحكم ٢/ ٢٥٠ .

(٤) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٤٣٤ .

* الاتّفاق والتشخيص *

أوردهما ابن هانئ في موضع واحد ، يقول ابن نُباتة : « **لَقَدْ غَلَبَ عَلَى قُلُوبِكُمْ الطَّبَعُ فَتَمَلَّكَهَا** » ؛ قال المؤلف : « وَهُوَ – أَعْنِي (**الطَّبَعَ**) – عِبَارَةٌ عَنْ عَدَمِ القَبُولِ لِلخَيْرِ وَمَا يَجْرِي إِلَى رِضَا اللهِ تَعَالَى وَمَا يُؤَمِّنُ مِنْ سَخَطِهِ وَيُنَجِّي مِنْ عَذَابِهِ ، فَكَأَنَّ القَلْبَ خُتِمَ عَلَى الشَّرِّ فَلَا يَدْخُلُهُ غَيْرُهُ – نَعُوذُ بِاللهِ مِنْ ذَلِكَ – فَيَرْجِعُ إِذْ ذَاكَ إِلَى مَجَازِ الاتِّفَاقِ بِاعْتِبَارِ الدَّرْءِ وَعَدَمِ القَبُولِ ، وَإِلَى مَجَازِ التَّشْخِيصِ بِاعْتِبَارِ المَدْرُوءِ وَالحَاصِلِ ، وَتَقْرِيرُ جَمِيعِ ذَلِكَ فِي عِلْمِ البَيَانِ »[1].

فهذان المصطلحان أيضًا من أنواع المجاز ، فالأوّل وهو (مجاز الاتّفاق) ، إذْ هناك ملاءمة بين معنى الطبع في حقيقته والقلوب في تمنّعها عن قبول الخير ، فهذا المجاز المعتبَر فيه المعنى . والثاني وهو (مجاز التشخيص) ، إذْ فيه تشبيه القلب المختوم على الشرّ بالشيء الذي على سطحه دَرَنٌ وصدأٌ ، فهذا المجاز المعتبَر فيه الجِرْم ، وعلى كلٍّ فهذان المصطلحان من إضافات المؤلف في شرحه ، ولم أقف عليهما في كتب البلاغة . والله أعلم ؟؛

* التَّوْفية *

وقد سبق الكلام فيه عند الحديث عن (الإنساب) في حرف النون .

* الاستيفاء *

وقد سبق الكلام فيه عند الحديث عن (الاستقصاء) في حرف القاف .

---

(١) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٥٣٢ .

* الإيماء *

أورد ابن هانئ هذا المصطلح في موضع واحد ، حين شرح لفظ (الثِّقَل) في قول ابن نُباتة : « **وَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنَّ وَرَاءَكُمْ يَوْمًا ثَقِيلا** » ، وذكر أنّ هذا الوصف ربما قد يكون باعتبار ما فيه من السرائر ، ويحتمل حينئذ من جهة الجريان وجهين ، قال : « ... وَالثَّانِي أَنْ يَكُونَ جَرَى الوَصْفُ جَرَيَانَهُ عَلَى الُمتَحَمِّلِ ؛ لِأَنَّ الُمتَحَمَّلَ غَيْرُ مُنْحَازٍ عَنْهُ ، وَاخْتُلِفَ بِأَيِّ نَوْعٍ أُلْحِقَ هَذَا مِنْ المَجَازِ : فَقِيْلَ : يَلْتَحِقُ بِمَجَازِ الإِيمَاءِ ، فَيَكُونُ كَقَوْلِـهِمْ : (نَهَارُهُ صَائِمٌ ، وَلَيْلُهُ قَائِمٌ) »[١].

مصطلح (الإيماء) معروفٌ عند القدماء ، ويقصدون به الإشارة والتلويح [٢] ، قال ابن فارس : « العرب تشير إلى المعنى إشارة ، وتومئ إيماء دون التصريح ، فيقول القائل : لو أنّ لي من يقبل مشورتي لأشرتُ . وإنما يحثّ السامع على قبول المشورة »[٣] . وهذا المعنى الذي أراده المؤلف هنا ، إلا أنه عدَّ هذا المصطلح نوعًا من أنواع المجاز ، وهو في كتب البلاغة أحد أنواع علاقات المجاز الإسنادي أو العقلي ، أعني : علاقة الزمانية ، حيث يُسند الفعل أو الوصف إلى الزمان لوقوعه فيه ، كقوله تعالى : ﴿وَٱلضُّحَىٰ ۝١ وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ﴾ [٤] ، ومثله أيضًا ما أورده المؤلف في نصّه من قولهم : نهاره صائمٌ ، وليله قائمٌ [٥] . والله أعلم ؛؛

****

(١) انظر : شرح الخطب النُّباتية ص٥٣٨ .

(٢) انظر : الكامل ١/ ٢٧ ، والخصائص ١/ ٢٢١ ، والعمدة ١/ ٣٠٣ ، والمنزع البديع ص٢٦٨ ، وشرح عقود الجمان ص١٠٣ ، وشروح التلخيص ٤/ ٢٧٠ .

(٣) انظر : الصاحبي ص٤١٦ .

(٤) سورة الضحى ، الآيتان : ١ ، ٢ .

(٥) انظر: دلائل الإعجاز ص٢٩٣، والطراز ٣/ ٢٥٧، والإيضاح ص٢٨، والمطول ص٢٠٨، وشروح التلخيص ١/ ٢٥٣.

القسم الثاني: التحقيق

ويشمل ما يأتي :

- وصف نسخة المخطوط .
- منهجي في التحقيق .
- نماذج من المخطوط .
- النصّ المحقق .

وصف نسخة المخطوط

هي نسخة وحيدة ، لم أظفر بثانية لها مع شدّة فحصي وسؤالي ، وقد صوّرت عن نسخة محفوظة بالخزانة العامة بالرباط بالمغرب الأقصى رقم (٤٧٥٣) ، تفضَّل بها عليَّ مشكورًا شيخي الأستاذ الدكتور : عيّاد بن عيد الثبيتي ؛ لأقوم بتحقيق جزء منها ودراسته ، فجزاه الله عني خيرًا وأحسن إليه .

والنسخة أصلها محفوظ في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض ، برقم (١٣١٩٤) ، وعنوانها فيه : (شرح الخطب المباركة : شرح خطب ابن نُباتة لسريّ الدين ابن هانئ الأندلسي) ، وقد كتبت بخطٍّ نسخي حسن ؛ النص بالمداد الأسود ، وبعض الكلمات والعبارات وخطوط التنبيه بالمداد الأحمر ، وتقع في ثلاثين وستمائة صفحة (٦٣٠) ، حقَّقْتُ منها مائتين وإحدى وأربعين صفحة (٢٤١) في عملي هذا ، والصفحة تحوي ثلاثة وعشرين سطرًا (٢٣) ، في كل سطر نحو ثلاث عشرة كلمة (١٣) ، وفي بعض الصفحات تعليقات على الجوانب بخط مختلف تدل على علم كاتبها ، وقد أغمض الناسخ بعض الكلمات مما اقتضى وقتًا طويلًا في الاهتداء إلى وجه الصواب فيها ، وفي بعض الأحيان يرسمها رسمًا فلا أتبيّنها وأتركها بياضًا كما في ص٥٦ ، ٧٠ ، ٧٢ ، ١٧٩ ، ٢٢٧ من الأصل .

وفي أوّل النسخة أبيات شعر وكلام غير واضح ، وفيها ترجمة للمصنف منقولة من كتاب الكتيبة الكامنة للسان الدين بن الخطيب ، وعليها تمليكات عدّة مما يدل على أنّ الكتاب كان له حظوة عند الآخرين .

وهذه النسخة كتبت بعد وفاة المؤلف بثلاثٍ وعشرين سنة ، وقد تعاون على نسخها محمد ابن محمد بن البارزي مع ناسخ آخر لم يفصح عنه ، بواسطة نسخة كتبت من مسودة المصنف وقوبلت عليها ، حيث جاء في آخرها : « ... هذا آخر التعليق على الديوان المبارك من الخطب ،

والحمد لله أوّلًا وآخرًا ، وظاهرًا وباطنًا ، والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد ، وعلى آله وصحابته وأزواجه وذريته ، وسلم تسليما كثيرا . علقه مع مساعدة ناسخ لنفسه ، راجي عفو الله تعالى محمد بن محمد بن البارزي ، لطف الله تعالى به ، وخدمتني نسخة كتبت من مسودة المصنف وقوبلت عليها ، ووافق الفراغ منه وقت الظهر من نهار الأحد سابع عشر من شوال المبارك من شهور سنة أربع وتسعين وسبعمائة ، وحسبنا الله ونعم الوكيل » .

وعنوانها على الغلاف بخط كبير : (كتاب شرح الخطب النّباتية ، تأليف سري الدين بن هاني الأندلسي الغرناطي رحمه الله تعالى) ، وفي أوّل الصفحة الأولى قوله : « بسم الله الرحمن الرحيم ، وبه أستعين ، وصلى الله على ... قال رحمه الله : الحمد لله منشئ أصناف الفطر ، ومحيي الأرض بوابل المطر ، الغالب على ما بطن وظهر » .

ويلحظ على النسخة ما يأتي :

- أنّ في كل ورقة تحمل عقدين تقريبًا يكتب عليها (الثاني ، الثالث ، الرابع ... إلخ) ، لِـمَا يُعرف باسم : الكرّاسات ، وهي أرقامٌ لمجالس قرئت فيها المخطوطة ، أو لضبط الأوراق خوف البعثرة .
- في بعض صفحات النسخة آثار رطوبة وأرضة أثّرت عليها فانطمس بعضٌ من الكلمات .
- ومما يلحظ عليها أيضًا أنّ في بعض صفحاتها تمزّقٌ لم يكتب فيه سوى الثلث تقريبًا كما في ص١٧٨، ٢١٤ ، وأحيانًا لا يتجاوز السطرين كما في ص٥١٤ من الأصل ، ويُكتب تحتها كلمة (صح) بخط كبير ، دون أن يترتب على ذلك سقط أو إخلال .
- كما أنه حدث خطأ في الترقيم بالنسبة للنسخة في موضعين : الأوّل – وهو في الجزء الذي قمت بتحقيقه – أنه ورد بعد الصفحة (٢٠١) الصفحة (٢٠٣) ، وقد قمت بتعديل ذلك والصفحات التالية حسب التسلسل الصحيح ، ونبهت على ذلك في موضعه . الثاني أنّ الرقم (٥٤٧) تكرر في صفحتين متتاليتين متغايرتين .

- أيضًا نجد أنه من أوّل ورقة في المخطوط إلى ص١٧٨ ، ومن ص٥١٥ إلى آخره كتبت بخطٍّ واحد ، وفيما بينهما بقلم ناسخ آخر .
- توجد في حواشي صفحات الأصل عناوين جانبية لأسماء الخطب وأعدادها أو المسائل الواردة في الشرح ؛ ترشد القارئ وتعين الباحث .

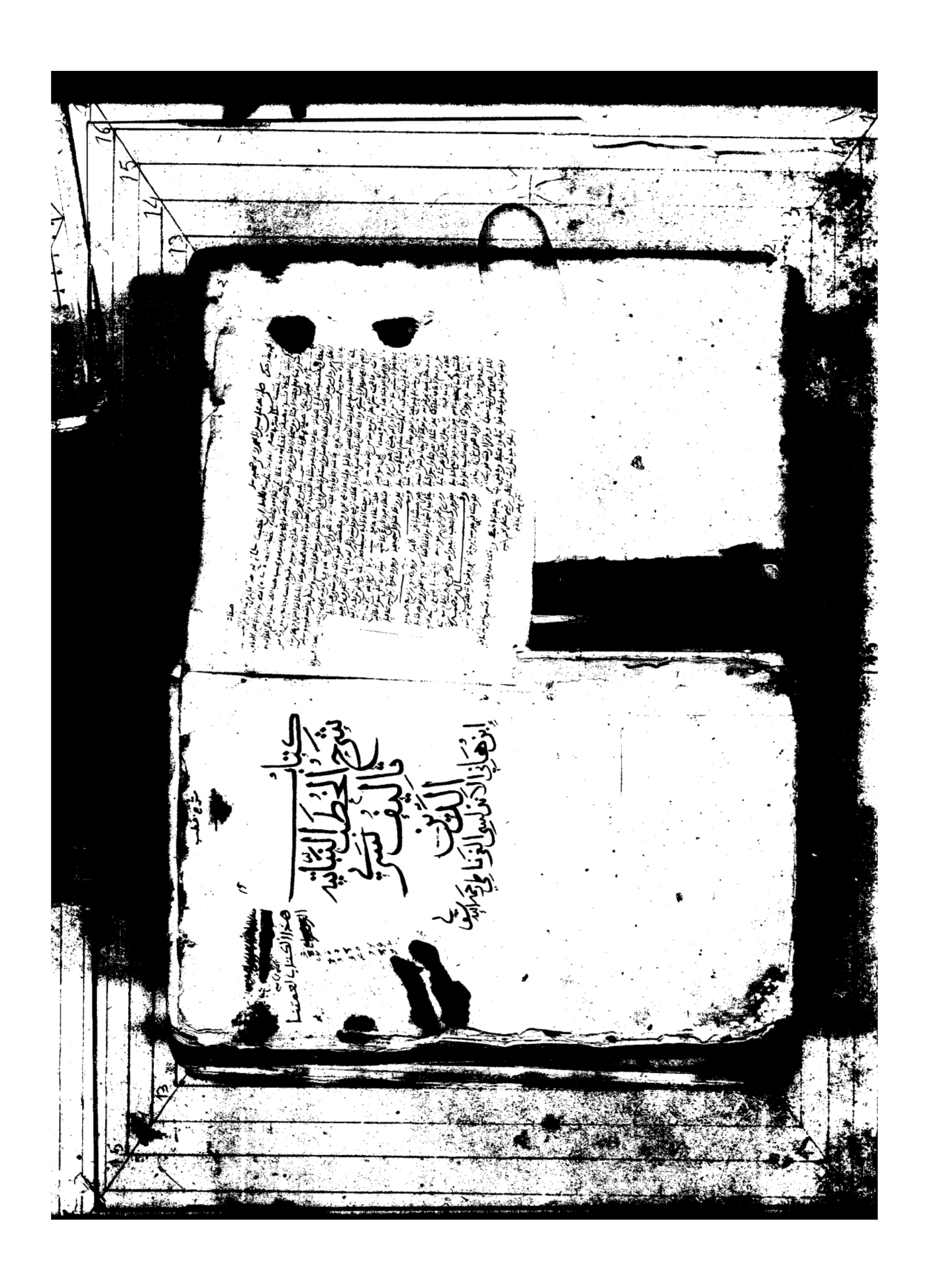
منهجي في تحقيق الكتاب

لقد حرصت على نشر الكتاب وفق قواعد التوثيق والتحقيق التي استقرت عند شيوخ هذه الصنعة ، وهو منهج يقف أمام النصوص بالمراجعة على كتب التراث العربي ، مع بذل أقصى جهد في ضبط النصّ والوصول به إلى درجة الصواب الذي يرضى عنه مؤلفه ، وبخاصة إذا كان النصّ نصًّا لغويًّا فإنه يتطلب مراجعة المعاجم وكتب اللغة وغير ذلك حتى يستقيم ، وتتضح معالم المنهج في النقاط التالية :

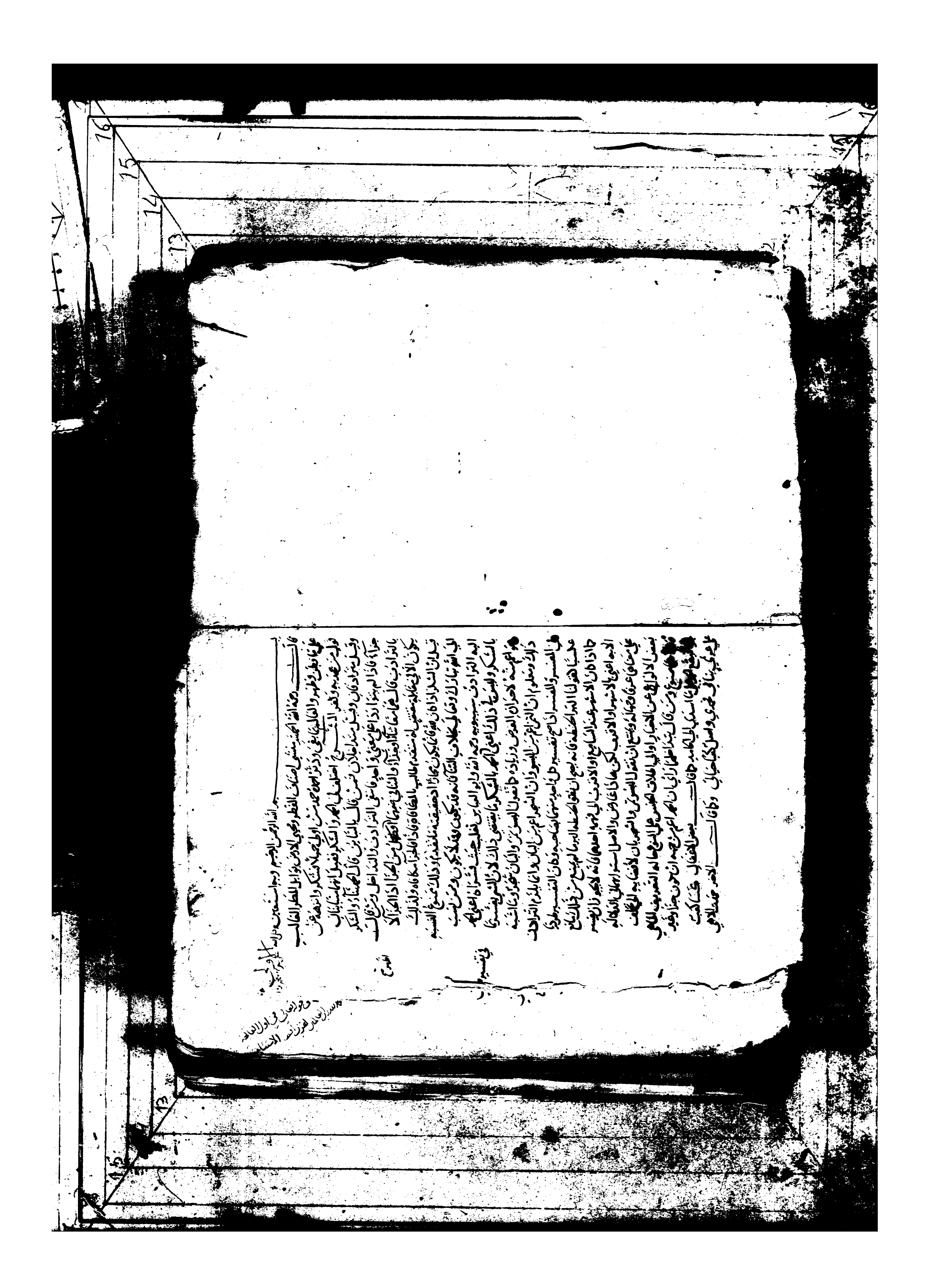
- ضبطتُ ألفاظ الكتاب ضبطًا كاملًا مع تحرير النصّ بدقة وأناة من التصحيفات والتحريفات والسقط والإقحام ونحوها وفق القواعد الإملائية المتبعة .
- أبرزتُ عناوين الخطب داخل أشكال رسومية ، ووضعتُ قبل بداية كل مقطع يشرحه المؤلف علامة ❖ ، وعند الفراغ من شرح الخطبة كاملة وتمامها ***** ؛ كل ذلك لإعانة الباحث وتسهيلًا للدرس .
- ربطتُ الشرح بأصل خطب ابن نُباتة في الهامش ، ليسهل على الباحث مقارنة الألفاظ التي يشرحها المؤلف بمتن الخطب ، وقد اعتمدتُ على النسخة الأصلية لمخطوط الخطب النُّباتية بخط محمد بن علي بن مظفر النقاش البغدادي ٥٩٩هـ الموجودة في جامعة الملك سعود تحت رقم (١٣٠) ، وهي مضبوطة ضبطًا كاملًا بخط النسخ .
- شرحتُ بعض الألفاظ الغريبة في النصّ مع الإشارة إلى مصادري في هذا الشرح .

- وَثَّقْتُ الأقوال والآراء الواردة في الكتاب – ما أمكن ذلك – وعزوتها إلى أصحابها إن لم ينصّ على أسمائهم ، وإن نصّ على ذلك تتبعتها في مؤلفاتهم إن وجدت وإلا ففي المؤلفات القريبة منها ، واستثنيتُ من ذلك أقوال بعض اللغويين كاللحياني وابن الأعرابي فلم أوثّقها ، بل اكتفيتُ بذكر مراجع اللفظة المشروحة إذْ هي فيها تفاديًا للتكرار والإطالة ، كما أنني قمتُ بتصحيح نسبة بعض الأقوال والآراء إلى أصحابها إذا ظهر خطأ المؤلف فيها .
- عزوتُ جميع الآيات القرآنية التي استشهد بها إلى سورها وذكرتُ رقم الآية ، وبالنسبة للقراءات القرآنية فقد وثّقتها من كتب القراءات والتفسير المعتمدة في هذا العلم .
- خرّجتُ الأحاديث والآثار التي أوردها المؤلف بالرجوع إلى كتب الصحاح وأمهات كتب الحديث وغريبه .
- اعتنيتُ بما أورده المؤلف في الشرح من الأقوال والحكم والأمثال ووثّقتها من الكتب المعتمدة في هذا الميدان .
- وثّقتُ كثيرًا جدًّا من الشواهد الشعرية من الدواوين وكتب الشواهد والمراجع النحوية واللغوية وكتب الأمالي والأدب والتاريخ والسير وغيرها مراعيًا في ذلك كله التسلسل التاريخي .
- وثّقتُ الكثير من المسائل العقدية والفقهية والأصولية واللغوية والنحوية والصرفية والبلاغية ومصطلحات العروض والقافية التي أوردها ابن هانئ في الشرح – بقدر استطاعتي وجهدي وما فتح الله به عليّ – وأحلتُ القارئ على الكتب والمصادر المعتمدة في تلك العلوم .
- ترجمتُ بإيجاز لبعض الأعلام الذين ورد ذكرهم في الشرح ، واستثنيتُ من ذلك المشهورين منهم ، كما عرّفتُ ببعض الأماكن والبلدان .

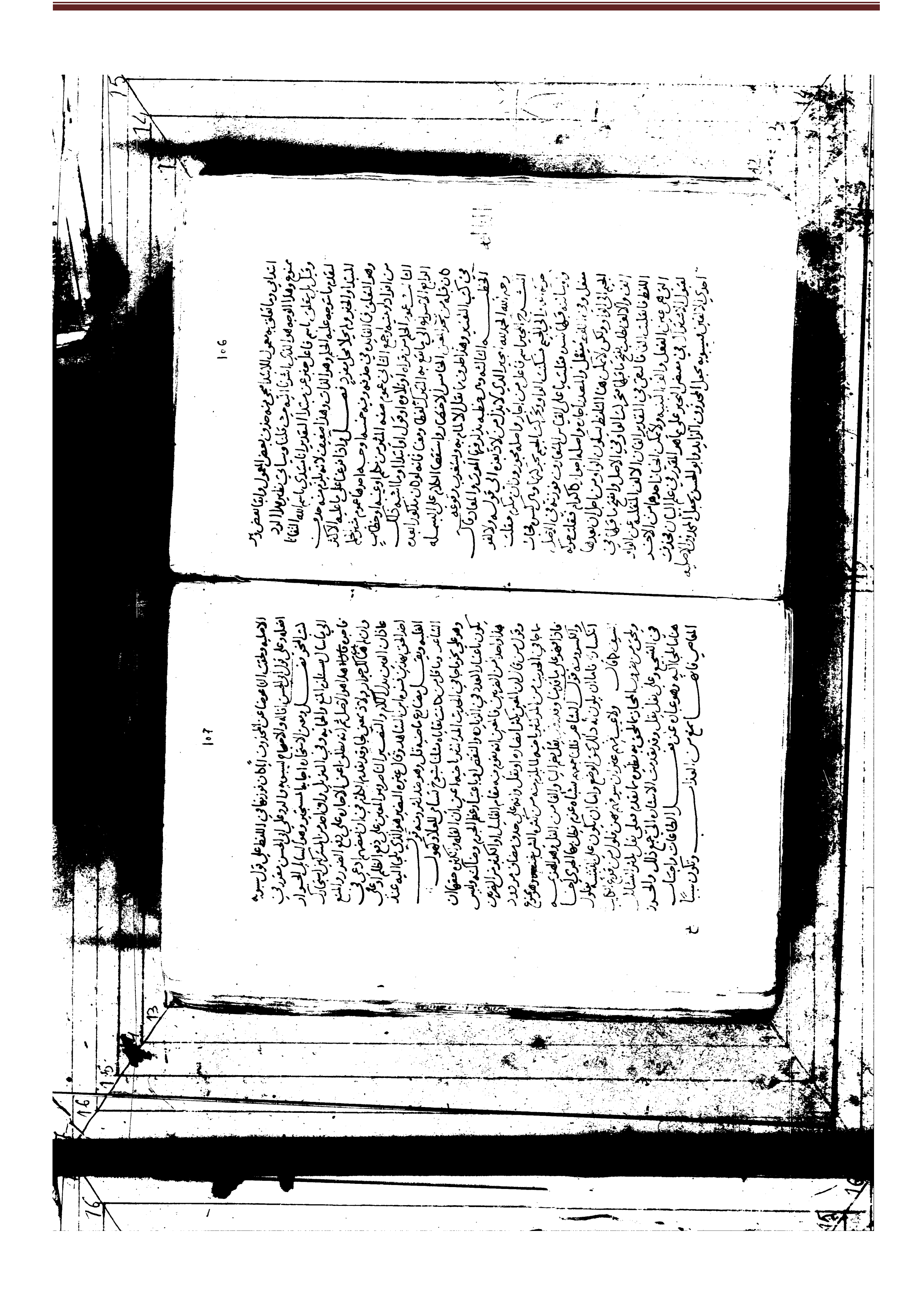
- ربطتُ فقرات الشرح ببعضها حيث تكثر إحالات المؤلف إلى مواضع أو مسائل قد تقدمت .
- علقتُ في الهامش على بعض المسائل التي استدعت التعليق ، وأوردت بعض الاستدراكات على المؤلف قُيِّدت في مواضعها .
- أثبتُّ كثيرًا من الألفاظ التي يذكرها المؤلف في الشرح على سبيل الحكاية كما هي ، دون أن أتدخل فيها بالتغيير .
- وضعتُ علامات الترقيم المتعارف عليها والتي توضح النصّ ، وحصرتُ الآيات القرآنية بين قوسين مزهرين ﴿ ﴾ ، والقراءات بين قوسين هكذا { }، والأحاديث النبوية والآثار والأقوال بين علامتي تنصيص « » ، والكلمات الساقطة أو المضافة التي يقتضيها السياق بين قوسين معقوفين [ ] ، والألفاظ التي يتعرّض لها المؤلف بالشرح بين قوسين كبيرين ( ) وميزتها بخطٍّ غامقٍ ، كما أنني أشرتُ إلى بداية صفحات النسخة بوضع خطين مائلين // مع إثبات رقم الصفحة مقابلهما .
- في نهاية البحث صنعتُ فهارس مختلفة ، بلغت تسعة عشر فهرسًا ، وهي : فهرس الآيات القرآنية وقراءاتها ، والأحاديث النبوية الشريفة والآثار ، والأمثال والأقوال والنماذج النحوية ، والأشعار والأرجاز (الأبيات وأنصاف الأبيات) ، والسيرة النبوية والأحداث التاريخية ، والمسائل العقدية والفقهية والأصولية ، والمسائل اللغوية ، والمسائل النحوية ، والمسائل الصرفية ، والمسائل البلاغية ، والعروض والقافية ، والمصطلحات ، والمواد اللغوية التي شرحها المؤلف ، والأعلام ، والقبائل والأمم والفرق والجماعات ونحوها ، والمواضع والبلدان ، والكتب الواردة في المتن ، والمصادر والمراجع ، وأخيرًا فهرس الموضوعات .



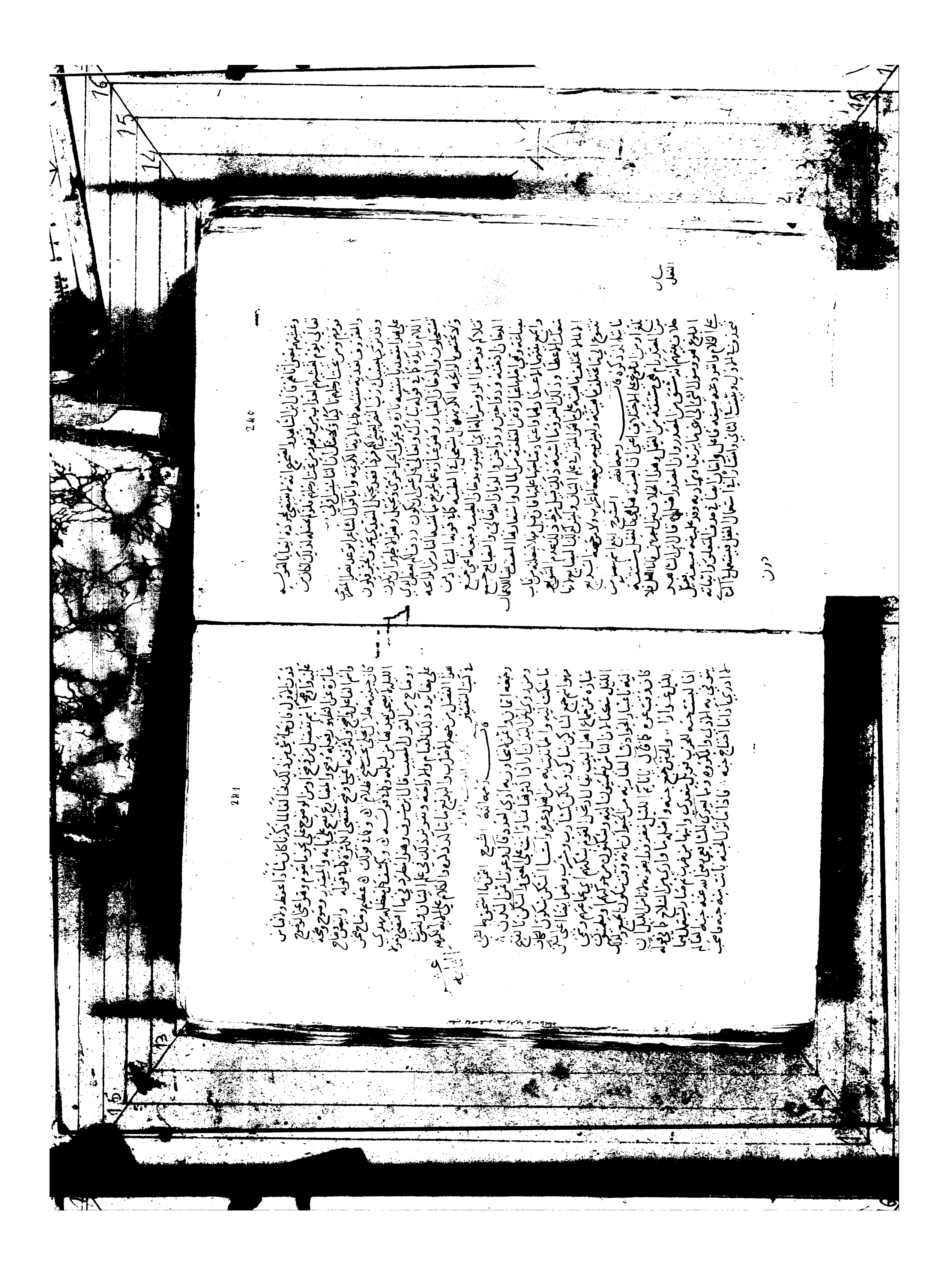
صورة عنوان الكتاب على الغلاف



صورة الصفحة الأولى

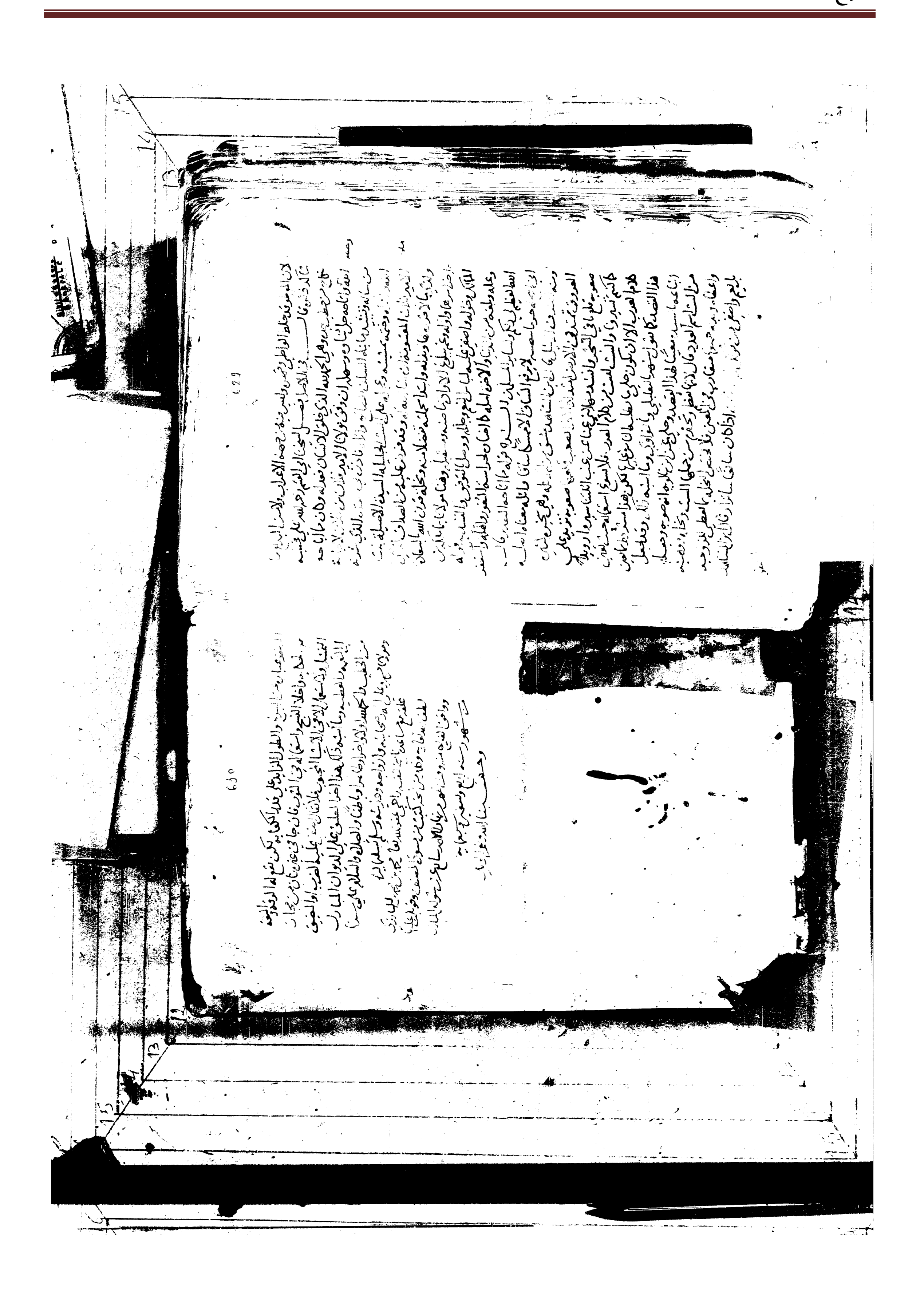


نهاية شرح الخطبة الثانية ، وبداية شرح الخطبة الثالثة



آخر شرح الخطبة الحادية عشرة

وبنهايته يتمّ الجزء الأول الذي اعتنيت بتحقيقه



صورة اللوحة الأخيرة من المخطوط

كِتَاب :
شَرْحُ الخُطَبِ النُّبَاتِيَّةِ (١)
تَأْلِيفُ سَرِيِّ الدِّينِ بنِ هَانِئٍ الأَنْدَلُسِيِّ الغَرْنَاطِيِّ
رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى

(١) ضُبطت في الأصل (النِّباتية) ، بكسر النون المشدّدة ، والوجه ما أثبتُّه . راجع : قسم الدراسة ص١٦ .

[١] بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، وَبِهِ أَسْتَعِينُ ، وَصَلَّى اللهُ عَلَى [سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ](١).

[الخُطْبَةُ الأُوْلَى :
وَهِيَ خُطْبَةٌ يُذْكَرُ فِيهَا اسْتِقْبَالُ السَّنَةِ وَفَضْلُ يَوْمِ عَاشُورَاءَ](٢).

❖ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ : « **الحَمْدُ للهِ مُنْشِئِ أَصْنَافِ الفِطَرِ ، وَمُحْيِي الأَرْضِ بِوَابِلِ المَطَرِ ، الغَالِبِ عَلَى مَا بَطَنَ وَظَهَر ، وَالعَالِمِ بِمَا بَقِيَ وَدَثَر ، أَحْمَدُهُ حَمْدَ مَنْ أُوْلِيَ جَمِيلًا فَشَكَر ، وَأُنَزِّهُهُ عَنْ قَوْلِ مَنْ جَحَدَ بِهِ وَكَفَر** »(٣).

الشَّرْحُ:

اخْتُلِفَ فِي (الحَمْدِ وَالشُّكْرِ) ، فَقِيْلَ : إِنَّهُمَا مُتَبَايِنَانِ . وَقِيْلَ : مُتَرَادِفَانِ . وَقِيْلَ : مُتَدَاخِلَانِ .

فَمَنْ قَالَ بِالتَّبَايُنِ(٤) قَالَ : (الحَمْدُ) ثَنَاءٌ وَ(الشُّكْرُ) جَزَاءٌ . فَإِذَنْ لَمْ يَتَوَارَدَا عَلَى مَعْنًى وَاحِدٍ ، فَانْتَفَى التَّرَادُفُ وَالتَّدَاخُلُ .

---

(١) ليست واضحة في الأصل ، وبمثلها يلتئم الكلام .

(٢) تكملة من المحقّق استأنست فيها بما جرت عليه عادة المؤلف في شرحه بداية كل خطبة ، وقد أثبتُّ العنوان من أصل ديوان خطب ابن نُباتة .

(٣) انظر : الخطب النُّباتية ل٢/أ .

(٤) كابن قتيبة وابن درستويه والأزهري والعسكري . انظر : أدب الكاتب ص٣١ ، وتصحيح الفصيح ص١٤١ ، وتهذيب اللغة ٤/ ٤٣٥ ، والفروق اللغوية ص٤٥ .

وَمَنْ قَالَ بِالتَّرَادُفِ (١) قَالَ : هُمَا مَعًا ثَنَاءٌ أَوْ جَزَاءٌ ، وَالثَّنَاءُ فِي ضَمِّهِمَا أَظْهَرُ مِنَ الجَزَاءِ ؛ إِذْ (٢) الجَزَاءُ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي مُقَابَلَةِ مُقْتَضٍ لَهُ ، مُتَقَدِّمٍ طَالِبٍ بِالمُكَافَأَةِ . فَإِذَنْ فَالجَزَاءُ مُكَافَأَةٌ ، وَلِذَلِكَ قِيلَ : إِنَّ (الشُّكْرَ) إِذَا كَانَ للهِ فَإِنَّمَا يَكُونُ مَجَازًا ، إِذْ حَقِيقَتُهُ مَا تَقَدَّمَ ، وَذَلِكَ مَمْنُوعُ النِّسْبَةِ إِلَى اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ، بِخِلَافِ الثَّنَاءِ فَإِنَّهُ قَدْ يَكُونُ وَقَدْ لَا يَكُونُ . وَمِـمَّنْ نُسِبَ إِلَيْهِ التَّرَادُفُ سِيبَوَيْهِ رَحِمَهُ اللهُ (٣) ، وَأَبُو العَبَّاسِ ثَعْلَبٌ (٤) ، حَيْثُ فَسَّرَاهُ – أَعْنِي (الحَمْدَ) – بِـ(الشُّكْرِ) ، وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ – أَعْنِي فِي تَفْسِيرِ (الحَمْدِ) بِـ(الشُّكْرِ) – مَا يَقْتَضِي ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ يُفَسَّرُ بِمَا هُوَ أَعَمُّ مِنْهُ ؛ لِإِحْرَازِهِ الغَرَضَ وَزِيَادَةً ، كَمَا تَقُولُ : (البُسْرُ تَمْرٌ ، والبَانُ شَجَرٌ) وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ (التَّمْرَ) أَعَمُّ مِنْ (البُسْرِ) ، وَأَنَّ (الشَّجَرَ) أَعَمُّ مِنْ (البَانِ) ، وَإِنَّمَا يَلْزَمُ التَّرَادُفُ فِي المُفَسِّرِ وَالمُفَسَّرِ إِذَا صَحَّ تَفْسِيرُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِصَاحِبِهِ ، وَكَانَ التَّفْسِيرُ طَرْدِيًّا عَكْسِيًّا ، كَقَوْلِنَا : (البُرُّ الحِنْطَةُ) ، فَإِنَّهُ يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ : (الحِنْطَةُ البُرُّ) ، مَا لَمْ يَمْنَعْ مِنْ ذَلِكَ مَانِعٌ ، كَمَا إِذَا كَانَ الأَشْهَرُ عِنْدَ السَّامِعِ أَوْ الأَقْرَبُ إِلَى فَهْمِهِ أَحَدَهُمَا فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُفَسَّرَ إِلَّا بِهِ ، أَعْنِي بِالأَشْهَرِ أَوْ الأَقْرَبِ ، لَكِنَّ هَذَا عَارِضٌ ، وَالأَصْلُ اسْتِوَاؤُهُمَا فِي الدَّلَالَةِ عَلَى مَعْنَاهُمَا عُرْفًا وَجَهَالَةً ، وَيَمْتَنِعُ أَنْ تَقُولَ : (التَّمْرُ بُسْرٌ (٥) ، والشَّجَرُ بَانٌ) ؛ لِإِفْضَائِهِ إِلَى تَخَلُّفِ بَعْضِ الأَنْوَاعِ عَنْ الأَخْبَارِ ، أَوْ إِلَى إِطْلَاقِ الجِنْسِ عَلَى النَّوْعِ حَالَةَ التَّعْرِيفِ المَاهِيِّ ، وَكِلَاهُمَا مَمْنُوعٌ .

وَمَـنْ قَـالَ بِتَدَاخُلِهِمَا (٦) رَأَى أَنَّ (الـحَمْدَ) أَعَمُّ مِنْ جِهَةِ أَنْ يَكُونَ جَزَاءً وَغَيْرَ جَزَاءٍ ، فَيَقَعَ

---

(١) كالأخفش واللحياني وأبي العباس المبرّد وابن جرير الطبري والزجاج والفيروزآبادي . انظر : تفسير الطبري ١/ ٦٠ ، ومعاني القرآن ١/ ٤٥ ، والتهذيب ٤/ ٤٣٥ ، والمحكم ٣/ ١٩٨ ، والجامع للقرطبي ١/ ١٣٣ ، والقاموس (حمد) .

(٢) في الأصل (إذا) .

(٣) جاء في الكتاب ٤/ ٦٠ : « وقالوا : حَمِدْتُهُ ، أَيْ : جزيتُه وقضيتُه حقَّه » .

(٤) في الفصيح ص٢٧٥ : (حَمِدتُ الرَّجُلَ : إذا شكرتَ له صنيعَه) . وانظر شرحه لابن هشام اللخمي ص٨٥ ، وشرحه لأبي جعفر اللَّبْلي المسمّى : لباب تحفة المجد الصريح ١/ ١٣٢ .

(٥) في الأصل (البسر تمر) ، ولعل وجهه ما هو مثبتٌ .

(٦) كابن خالويه والراغب الأصفهاني وابن الأثير وابن يعيش . انظر : إعراب ثلاثين سورة ص١٩ ، والمفردات ص١٣٠ =

(الحَمْدُ) عَلَى مَا أُسْدِيَ إِلَى الحَامِدِ ، كَمَا قَالَ بَعْضُ الأَغْفَالِ (١) :

كَسَا كَعْبٌ عَلَى عُرْيٍ بَنَاتِي فَحَمْدِي وَاصِلٌ كَعْبًا حَيَاتِي

وَكَمَا قَالَ الآخَرُ (٢) :

[٢] حَمِدْتُ إِلَهِي // إِذْ أَتَتْكَ صَحِيفَةٌ تَلُوحُ مِنَ الحَجَّاجِ يُتْلَى كِتَابُهَا

وَعَلَى صِفَةٍ قَائِمَةٍ بِالمَحْمُودِ مُقْتَضِيَةٍ لِذَلِكَ ، وَإِنْ لَمْ يَصِلْ إِلَى الحَامِدِ مِنْهَا شَيْءٌ ، كَمَا قَالَ (٣) :

سَأَحْمَدُ قَيْسًا إِذْ وَفَى لِابْنِ مَازِنٍ وَإِنْ كَانَ لَا يُرْوِيهِ (٤) إِلَّا دَمِي فَرْغَا

وَكَمَا قَالَ الآخَرُ (٥) :

الحَمْدُ للهِ مُجْرِي الخُشْبِ عَائِمَةً فِي اليَمِّ مَا إِنْ لَهَا سَاقٌ وَلَا قَدَمُ

قَالَ ابْنُ وَثِيمَةَ (٦) : « فَقَدْ يَقُولُ هَذَا مَنْ لَا يَصِلُ إِلَيْهِ مِنْ السُّفُنِ نَفْعٌ بِوَجْهٍ » .

بِخِلَافِ (الشُّكْرِ) فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا عَنْ إِسْدَاءٍ ، كَمَا قَالَ (٧) :

= والنهاية ١/ ٤٣٧ ، وشرح المفصل ١/ ٤ .

(١) البيت من الوافر ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

(٢) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في : معاني القرآن للفراء ١/ ٢١٢ ، والنقائض ١/ ١٧١ ، وغريب الحديث لابن قتيبة ٢/ ٢٣٣ ، وتفسير الطبري ٣/ ٢٥١ ، والزاهر لابن الأنباري ٢/ ١٢٨ ، والجامع للقرطبي ٤/ ٧٥ ، والبحر المحيط ١/ ٣٣ ، والدر المصون ١/ ٨٥ . ويروى :

بَشَرْتُ عِيَالِي أَنْ رَأَيْتُ صَحِيفَةً أَتَتْكَ مِنَ الحَجَّاجِ يُتْلَى كِتَابُهَا

ولا شاهد فيه حينئذ على هذه الرواية .

(٣) البيت من الطويل ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

(٤) أصابها طمسٌ في الأصل .

(٥) البيت من البسيط ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

(٦) انظر قسم الدراسة ص٨٦ ، ولم أظفر بتخريج قوله فيما بين يدي من المصادر .

(٧) البيتان من الكامل ، وينسبان إلى عبد الله بن محمد بن سليمان المنوفي ، مغربيّ الأصل ، مالكيّ المذهب ، كان عالـمًا صالحًا متقشِّفًا ، وهو صاحب مختصر المالكية ، توفي بمصر سنة ٧٤٩هـ . انظر في ترجمته : الدرر الكامنة ٢/ ٤١٩ ، وحسن =

أَوْلَيْتَنِي نِعَـــمًا أَنُوءُ بِثِقْلِهَـــا وَكَفَيْتَنِي كُلَّ الأُمُورِ بِأَسْرِهَا
فَلأَشْكُرَنَّكَ مَا حَيِيتُ وَإِنْ أَمُتْ فَلَتَشْكُرَنَّكَ أَعْظُمِي فِي قَبْرِهَا

وَلِذَلِكَ لَمْ يَأْتِ بِهِ – أَيْ : بِـ(الشُّكْرِ) – الْمُصَنِّفُ إِلَّا بَعْدَ مُقْتَضٍ لَهُ ، حَيْثُ قَالَ : « **حَمْدَ مَنْ أُوْلِيَ جَمِيلًا فَشَكَرَ** » . فَإِذَنْ فَـ(الشُّكْرُ) بِهَذَا الاعْتِبَارِ دَاخِلٌ تَحْتَ (الحَمْدِ) ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَـمَا صَحَّ لِلمُصَنِّفِ أَنْ يَجْعَلَهُ مُسْتَثَارًا (لِلحَمْدِ) عَلَى جِهَةِ الإِرْسَاءِ ، إِذْ شَرْطُهُ تَوَجُّهُ اسْمِ الْمُرْسَى عَلَيْهِ ، إِلَّا أَنْ يَقُولَ بِالتَّرَادُفِ فَيَكُونَ أَكْمَلَ ، عَلَى مَا هُوَ الْمُقَرَّرُ فِي عِلْمِ البَيَانِ . وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ صَحَّ أَنْ يَصْحَبَهُمَا [1] العُمُومُ بِاعْتِبَارِ إِضَافَةِ مُقْتَضِيهِ إِلَى (الشُّكْرِ) دُونَ اعْتِبَارِ إِضَافَةِ مُقْتَضِيهِ إِلَى (الحَمْدِ) . فَإِذَنْ فَيَصْحَبُهُ طَرْدًا لَا عَكْسًا ، فَيُقَالُ : كُلُّ شُكْرٍ حَمْدٌ ، وَلَيْسَ كُلُّ حَمْدٍ شُكْرًا ، وَأَنَّ (الشُّكْرَ) أَعَمُّ مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ يَكُونُ بِاللِّسَانِ وَاليَدِ وَالجَوَارِحِ ، وَيُنْشَدُ هَذَا البَيْتُ [2] :

أَفَادَتْكُمُ النَّعْمَاءُ مِنِّي ثَلَاثَةً يَدِي وَلِسَانِي وَالضَّمِيرَ الْمُحَجَّبَا

وَيُسْتَشْهَدُ بِهَذَا البَيْتِ عَلَى أَنَّ (الشُّكْرَ) يَكُونُ بِاللِّسَانِ وَاليَدِ وَالجَوَارِحِ ، وَإِنْ لَمْ يُتَلَفَّظْ فِيهِ بِـ(الشُّكْرِ) ؛ لِأَنَّ الإِفَادَةَ بِهَا ذُكِرَ جَزَاءٌ ، وَ(الشُّكْرُ) جَزَاءٌ ، بِخِلَافِ (الحَمْدِ) فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِاللِّسَانِ .

وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ [3] :

لَأَحْمَدَنَّ عَدِيًّا وَالرِّبَابَ عَلَى حَمْدِي بِقَتْلِ أَبِي الصَّمَّاءِ سَرَّابِ

= المحاضرة ١/ ٤٢٥ ، وطبقات المناوي الكبرى ٣/ ٢٧. والبيتان في الأخير ٣/ ٣٠ ، ولم أقف عليهما في غيره ، وصدر البيت الأول فيه :

* أوليتني نعـمًا أبوح بشكرها *

(١) في الأصل (يصحبها) ، والوجه ما أثبتُّه كما سيأتي نظيره بعد بضعة أسطر .

(٢) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في : الفروق اللغوية ص٤٥ ، والكشاف ١/ ٤٧ ، والدر المصون ١/ ٣٦ ، وروح المعاني ٥/ ١٧٩ . وقبله كما في نسخة الكشاف بحاشية ابن المنير الإسكندري المسمّاة بـ(الانتصاف) ١/ ١١١ :

وَمَا كَانَ شُكْرِي وَافِيًا بِنَوَالِكُمْ وَلَكِنَّنِي حَاوَلْتُ فِي الجُهْدِ مَذْهَبَا

(٣) البيت من البسيط ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

فَمِنْ بَابِ : ﴿فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُواْ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ (١) بِهِ . فَإِذَنْ فَـ(الحَمْدُ) دَاخِلٌ تَحْتَ (الشُّكْرِ) ؛ إِذْ (الشُّكْرُ) أَعَمُّ مِنْهُ ، فَيَصِحُّ أَنْ يَصْحَبَهُمَا بِهَذَا الاعْتِبَارِ العُمُومُ بِاعْتِبَارِ إِضَافَةِ مُقْتَضِيهِ إِلَى (الحَمْدِ) دُونَ اعْتِبَارِ إِضَافَةِ مُقْتَضِيهِ إِلَى (الشُّكْرِ) .

فَإِذَنْ فَيَصْحَبُهُ أَيْضًا طَرْدًا لَا عَكْسًا ، فَيُقَالُ : كُلُّ حَمْدٍ شُكْرٌ ، وَلَيْسَ كُلُّ شُكْرٍ حَمْدًا ، وَإِذَا صَحَّ نِسْبَةُ العُمُومِ إِلَيْهِمَا بِالطَّرْدِ عَلَى التَّرْتِيبِ المُتَقَدِّمِ صَحَّ نِسْبَةُ الخُصُوصِ إِلَيْهِمَا بِالعَكْسِ ؛ لِمَا تَقَرَّرَ مِنْ أَنَّ كُلَّ حُكْمٍ دَارَ بَيْنَ اثْنَيْنِ عَلَى جِهَةِ التَّفَاضُلِ خَلَفَهُ النَّقِيضُ ، كَمَا إِذَا قُلْتَ : (زَيْدٌ (٢) أَكْثَرُ مِنْ عَمْرٍو نَوَالًا ، وَعَمْرٌو أَكْثَرُ مِنْ زَيْدٍ جَمَالًا) ، فَإِنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ : (زَيْدٌ أَقَلُّ مِنْ عَمْرٍو جَمَالًا ، وَعَمْرٌو أَقَلُّ مِنْ زَيْدٍ نَوَالًا) ، وَيَجْرِيَانِ عِنْدَ التَّعْرِيفِ المُجَرَّدِ ، وَيَلْزَمُ أَحَدُهُمَا عِنْدَ تَقَدُّمِ مُقْتَضِيهِ .

فَإِذَنْ فَيَصِحُّ أَنْ يُقَالَ : (الحَمْدُ) أَخَصُّ مِنْ (الشُّكْرِ) // بِاعْتِبَارِ أَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِاللِّسَانِ ، بِخِلَافِ (الشُّكْرِ) فَإِنَّهُ يَكُونُ بِهِ وَبِغَيْرِهِ ، وَ(الشُّكْرُ) أَخَصُّ مِنْ (الحَمْدِ) بِاعْتِبَارِ أَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي مُقَابَلَةِ مُقْتَضٍ لَهُ ، مُتَقَدِّمٍ طَالِبٍ بِالمُكَافَأَةِ ، بِخِلَافِ (الحَمْدِ) فَإِنَّهُ قَدْ يَكُونُ وَقَدْ لَا يَكُونُ (٣). [٣]

وَارْتِفَاعُ (الحَمْدِ) عَلَى الابْتِدَاءِ . وَ(للهِ) فِي مَوْضِعِ الخَبَرِ ، أَوْ مُتَعَلِّقٌ بِـ(الحَمْدِ) مُغْنٍ عَنْ الخَبَرِ إِغْنَاءَ الفَاعِلِ عَنْهُ فِي : أَقَائِمٌ (٤) الزَّيْدَانِ؟ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي الحَجَّاجِ الأَعْلَمِ (٥) . وَالجُمْلَةُ هُنَا – أَعْنِي مِنْ المُبْتَدَإِ وَالخَبَرِ – مُسْتَقِلَّةٌ غَيْرُ مُسْتَثَارَةٍ ؛ لِبُعْدِ اقْتِضَاءِ الاسْتِثَارَةِ (٦) ، بِخِلَافِهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى فِي

---

(١) سورة البقرة ، الآية : ١٩٤ .

(٢) في الأصل (زيدًا) .

(٣) وانظر : (الحمد والمدح والشكر والثناء والرضا ، وفروقها في اللغة والتراث) ، مقالة للدكتور عبد الكريم الباقي بمجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، المجلد ٥٧ ، الجزء الرابع ، المحرم ١٤٠٣هـ ، ص٥٨٥ .

(٤) في الأصل (أَيَقُومُ) .

(٥) لم أقف على رأيه فيما بين يدي من المصادر .

(٦) في الأصل (الاستيثار) .

أَوَّلِ الفَاتِحَةِ : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾(١) ؛ لِقُرْبِ اقْتِضَاءِ الاسْتِثَارَةِ(٢) ، إِذْ المَوْضِعُ مَوْضِعُ تَعْلِيمٍ .

وَيَكْثُرُ فِي المَصَادِرِ المُعَرَّفَةِ الرَّفْعُ وَيَقِلُّ النَّصْبُ ، عَكْسَ النَّكِرَةِ(٣) ؛ وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ لِأَنَّ الرَّفْعَ لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى الابْتِدَاءِ ، وَالنَّصْبَ لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى المَصْدَرِيَّةِ ، وَالتَّعْرِيفُ طَالِبٌ لِلابْتِدَاءِ ، فَجُعِلَ التَّنْكِيرُ لِلمَصْدَرِ . أَوْ لِأَنَّ النَّصْبَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِفِعْلٍ مُقَدَّرٍ مِنْ لَفْظِهِ ، فَالمَصْدَرُ مَدْلُولُ الفِعْلِ ، وَالفِعْلُ دَالٌّ عَلَيْهِ ، وَمَدْلُولُ الأَفْعَالِ نَكِرَاتٌ . وَقَدْ قُرِئَ : {الحَمْدَ لله} بِالنَّصْبِ(٤) ، وَرُوِيَ هَذَا البَيْتُ(٥) :

عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضِيَّةً وَإِقَامَتِي   فِيكُمْ عَلَى تِلْكَ القَضِيَّةِ أَعْجَبُ

وَقَدْ قَالَ بَعْضُ البَيَانِيِّينَ فِي البَيْتِ – أَعْنِي « عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضِيَّةً » – : « إِنَّهُ إِنَّمَا رُفِعَ(٦) لِيَكُونَ الافْتِتَاحُ بِمَا وَقَعَ بِهِ الاخْتِتَامُ ، وَذَلِكَ مَطْلُوبٌ فِي اتِّحَادِ المَادَّةِ وَتَمَامِ المَعْنَى »(٧) ، وَيَرْجِعُ ذَلِكَ إِلَى

---

(١) الآية رقم : ٢ .

(٢) في الأصل (الاستيثار) .

(٣) انظر في المسألة : الكتاب ١/ ٣١٨-٣٣٠ ، وشرحه للسيرافي ٥/ ٩٢-١٠٣ ، وشرح المفصل ١/ ١١٤ ، وشرح التسهيل ٢/ ١٩٢ ، ١٩٤ ، وارتشاف الضرب ٣/ ١٣٦٧ ، والتذييل والتكميل ٧/ ٢٢٠ ، والهمع ٣/ ١٠٩ ، ١١٧ .

(٤) أيْ بفتح الدال ، وهي قراءة هارون العَتَكي ، ورؤبة ، وسفيان بن عُيينة ، وزيد بن علي ، والحسن ، وابن السَّمَيْفَع . انظر : إعراب ثلاثين سورة ص١٩ ، والمحرر الوجيز ١/ ٦٣ ، وزاد المسير ١/ ١١ ، والجامع للقرطبي ١/ ١٣٥ ، والبحر المحيط ١/ ١٨ ، والنشر في القراءات العشر ١/ ٤٨ . وانظر توجيه النصب في : الكتاب ١/ ٣٢٩ ، ومعاني القرآن للزجاج ١/ ٤٥ .

(٥) البيت من الكامل ، وقد اختلف في قائله : فهو لبعض مَذْحِجٍ في الكتاب ١/ ٣١٩ ، ولزرافة الباهلي في شرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ١/ ١٥٩ ، ولهمّام بن مرّة في الحماسة الشجرية ١/ ٢٥٦ ، ولرؤبة في شرح المفصل ١/ ١١٤ ، وللفُرْعُل الطائي في الحماسة البصرية ١/ ١٣ ، وللأَوَّلَيْن في اللسان (حيس) ، ولضمرة بن ضمرة وغيره في خزانة الأدب ٢/ ٣٨ . وقد جاءت الرواية في بعض المصادر بنصب « عجب » ، ولا شاهد حينئذ .

(٦) في الأصل (وقع) ، ولعلّ وجهه ما أثبتُّ .

(٧) قال المؤلف في شرحه على الألفية القسم الأول بتحقيق الدكتور أحمد القرشي ٢/ ٣٣٣ : « كان الأصل (عجبًا) لتنكير =

الْقَصْمِ وَالاعْتِلَاقِ ، وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ فِي عِلْمِ الْبَيَانِ .

وَابْتَدَأَ بِـ(الحَمْدِ) فِي الخُطْبَةِ – وَهِيَ السُّنَّةُ – لِأَنَّهَا مِنْ الأُمُورِ البَالِيَّةِ ، وَقَدْ قَالَ ﷺ [١] : « كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِحَمْدِ الله فَهُوَ أَجْذَمُ » ، وَيُرْوَى : « فَهُوَ أَبْتَرُ » ، وَيُرْوَى : « فَهُوَ أَقْطَعُ » ، وَالمَعَانِي الثَّلَاثَةُ مُتَقَارِبَةٌ – أَعْنِي الجَذْمَ وَالقَطْعَ وَالبَتْرَ – لِأَنَّ الجَمِيعَ رَاجِعٌ لِلقَطْعِ . أَمَّا (الجَذْمُ) فَمَعْنَى القَطْعِ فِيهِ ظَاهِرٌ ، كَمَا فِي قَوْلِ النَّابِغَةِ الذُّبْيَانِيِّ [٢] :

بَانَتْ سُعَادُ وَأَمْسَى حَبْلُهَا انْجَذَمَا ... وَاحْتَلَّتِ الشَّرْعَ فَالأَجْزَاعَ مِنْ إِضَمَا

وَأَمَّا (البَتْرُ) فَهُوَ القَطْعُ عَنْ الامْتِدَادِ ، وَأَصْلُهُ : أَنْ يَكُونَ فِيمَا يَنْمِي [٣] وَيَطُولُ ، وَلِهَذَا حَكَمَ بَعْضُهُمْ بِضَعْفِ الاقْتِبَالِ [٤] فِي تَسْمِيَةِ السَّيْفِ بِالبَاتِرِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْمُو وَلَا يَمْتَدُّ ، وَأَجَابَ بَعْضُهُمْ بِأَنَّ امْتِدَادَهُ بِخُطَى المُقَاتِلِ بِهِ ، كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ [٥] :

= المصدر ، فعدلوا عنه إلى الرفع ليناسب آخر البيت ، إلا أنّ (عجبًا) أدخل ؛ لاتحاد المادّة » .

(١) أخرجه أبو داود في سننه ، كتاب الأدب ، باب الهدي في الكلام ٤/ ٢٦١ ولفظه : « كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم » ، وابن حبّان في صحيحه ، باب ما جاء في الابتداء بحمد الله ١/ ١٧٣ ، وابن الأثير في النهاية ١/ ٩٣ . وقد ضعفه الألباني في إرواء الغليل ١/ ٣٠ . ومنه سمّيت خطبتي : زياد بن أبيه والحجاج بن يوسف بالبتراء .

(٢) البيت من البسيط ، وهو في : ديوانه ص٦١ ، ومقاييس اللغة ١/ ٤٣٩ ، واللسان وتاج العروس (جذم) .

واحتلّت : نزلت . **والشَّرع** : موضعٌ . **والأجزاع** : منعطف الوادي ومنحناه . **وإِضَم** : اسم وادٍ أو جبل . راجع شرح البيت في الديوان أعلاه .

(٣) قال ابن سيدة : « نما الشيءُ ينمُو نُمُوًّا : زاد وكثر . قال أبو عبيد : قال الكسائي : لم أسمعه إلا من أخوين من بني سُليم ، ثمّ سألتُ عنه جماعةَ بني سُليم فلم يعرفوه بالواو . هذا قول أبي عبيد ، وأمّا يعقوب فقال : يَنْمِي وينمو فسوّى بينهما » ، وقد قال المؤلف باللغتين في هذا الموضع . انظر : إصلاح المنطق ص١٣٨ ، ١٣٩ ، والمحكم ١٢/ ١٨٠ ، واللباب في شرح فصيح ثعلب لأبي جعفر اللَّبْلي ١/ ٣ .

(٤) **اقتبل الكلامَ والخطبة اقتبالًا** : ارتجلها ، وتكلّم بها من غير أن يُعِدَّهما . راجع اللسان (قبل) .

(٥) البيت من الطويل ، وهو لقيس بن الخطيم في : ديوانه ص٨٨ ، والكتاب ٣/ ٦١ ، والشعر والشعراء ١/ ٣٢١ . وجاءت الرواية الأخرى بالقافية المضمومة منسوبة لعمران بن حطّان في شعر الخوارج ص١٤٩ ، ولسهم بن مرّة في الحماسة الشجرية ١/ ١٨٦ ، وللأخنس بن شهاب في المفضليات ص٢٠٧ برواية : =

إِذَا قَصُرَتْ أَسْيَافُنَا كَانَ وَصْلُهَا   خُطَانَا إِلَى أَعْدَائِنَا فَنُضَارِبِ

وَلَيْسَ يَلْزَمُ مِنَ الامْتِدَادِ وَالنُّمُوِّ أَنْ يَكُونَ مَا امْتَدَّ (١) أَوْ نَمَا جُزْءًا لِمَا امْتَدَّ مِنْهُ أَوْ نَمَا عَنْهُ، بَلْ قَدْ يَكُونُ وَقَدْ لَا يَكُونُ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ۝١ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ ۝٢ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ﴾ (٢)، فَعَلَى مَا قَالَهُ الكُفَّارُ وَعَلَى مَا رَدَّ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَلَيْهِمْ لَيْسَ الامْتِدَادُ وَالنَّمَاءُ فِي حَالَتَيْهِ – أَعْنِي الإِثْبَاتَ وَالنَّفْيَ – جُزْءًا (٣) // لِمَا امْتَدَّ مِنْهُ أَوْ نَمَا عَنْهُ. [٤]

وَاخْتُلِفَ فِي تَعْلِيلِ شُرُوعِ (الحَمْدِ) فِي الابْتِدَاءِ فِي الأُمُورِ البَالِيَّةِ (٤) – وَخُصَّتْ البَالِيَّةُ = وَالمُرَادُ بِهَا مَا يَهْتَمُّ لَهُ الشَّخْصُ = لِأَنَّ غَيْرَهَا يَكْثُرُ، فَلَوْ طُلِبَ فِي الجَمِيعِ لَكَانَ فِي ذَلِكَ مَشَقَّةٌ، وَأَيْضًا فَلْتَقُلْ: هَهُنَا لَمْ تُعْتَبَرْ – فَقِيلَ: إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ لِأَنَّ الابْتِدَاءَ فِيمَا يَهْتَمُّ لَهُ الشَّخْصُ نِعْمَةٌ عَلَيْهِ، وَ(الحَمْدُ) شُكْرٌ فِيهِ يُرْجَى لَهُ التَّمَامُ، كَقَوْلِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ۖ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِى لَشَدِيدٌ﴾ (٥).

وَقِيلَ: إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ لِأَنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ابْتَدَأَ خَلْقَ الأَشْيَاءِ بِـ(الحَمْدِ)، فَقَالَ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ (٦)، فَلَمَّا أَفْنَى الخَلْقَ وَبَعَثَهُمْ وَحَكَمَ

وَإِنْ قَصُرَتْ أَسْيَافُنَا كَانَ وَصْلُهَا   خُطَانَا إِلَى القَوْمِ الَّذِينَ نُضَارِبُ

أمّا البغدادي فقد نسبه في خزانته مرّة لابن الخطيم، ومرّة لرُقيم أخي بني الصاردة، وأخرى للأخنس. واختار نسبته للأخير، فقال: « وهذا هو الصحيح؛ لأنه قاله قبل أن يُخلق هؤلاء بدهر ... والقصيدة مرفوعة القوافي، وأخذه قيس ابن الخطيم وجعله في قصيدة مجرورة القوافي ». انظر: ٢/ ٢٦٣ و ٧/ ٢٦-٣١.

(١) في الأصل (ممّا امتدّ).

(٢) سورة الكوثر، الآيات: ١-٣.

(٣) في الأصل (جزاءً).

(٤) السياق: « ... في الأمور الباليَّة ... فقيل: إنما كان ... ».

(٥) سورة إبراهيم، الآية: ٧.

(٦) سورة الأنعام، الآية: ١.

بَيْنَهُمْ ، وَاسْتَقَرَّ أَهْلُ الجَنَّةِ فِي الجَنَّةِ ، وَأَهْلُ النَّارِ فِي النَّارِ خَتَمَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[١].

فَأَمَّا مَنْ ابْتَدَأَ بِـ(الحَمْدِ) فِي الأُمُورِ البَالِيَّةِ فَظَاهِرٌ لِـمَا قَدَّمْنَاهُ ، وَأَمَّا مَنْ لَمْ يَبْتَدِئْ [٢] كَأَبِي عَمْرِو بنِ الحَاجِبِ – مِنْ أَصْحَابِنَا [٣] فَإِنَّهُ لَمْ يَبْدَأْ بِهِ فِي تَصَانِيفِهِ [٤] ، وَهِيَ مِنْ الأُمُورِ البَالِيَّةِ – فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ اكْتَفَى بِالبَسْمَلَةِ عَنْ (الحَمْدِ) ؛ لِأَنَّ البَسْمَلَةَ تَتَضَمَّنُ وَصْفَ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى بِالرَّحْمَةِ ، وَذَلِكَ ثَنَاءٌ عَلَيْهِ ، وَ(الحَمْدُ) ثَنَاءٌ ، فَنَابَتْ عَنْهُ [٥].

وَقَدْ قَالَ بَعْضُ شُيُوخِنَا فِي الاعْتِذَارِ عَنْهُ : « إِنَّ (الحَمْدَ) – كَمَا قَدَّمْنَا – (شُكْرٌ) ، وَ(الشُّكْرُ) مُقْتَضٍ [٦] لِلزِّيَادَةِ – كَمَا قَدَّمْنَا – فَهُوَ بِهَذَا الاعْتِبَارِ طَلَبٌ ، وَفِي البَسْمَلَةِ وَصْفُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى بِالرَّحْمَةِ ، وَالرَّاحِمُ مُعْطٍ ، فَفِي ذَلِكَ تَعْرِيضٌ بِـ(الـحَمْدِ) الْمُقْتَضِي العَطَاءَ ، فَاكْتُفِيَ بِهِ ، وَالعَرَبُ

---

(١) سورة الزمر ، الآية : ٧٥ .

(٢) في الأصل (يبتد) .

(٣) يقصد في المذهب المالكي .

(٤) أقول : هذا التعميم فيه نظر ؛ فقد ابتدأ به في بعضها كما في الشافية في الصرف : راجع شرحها للرضي ١/ ١ ، وكما في منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل ص٢ . ومنها ما لم يبدأ به كجامع الأمهات ص٣٠ ، والإيضاح ١/ ٤٧ ، والكافية في النحو : راجع شرحها للرضي ١/ ١٩ وغيرها ، ولعلّ المؤلف بنى كلامه على الغالب منها .

(٥) يقول المرابط الدلائي ١٠٨٩هـ في كتابه : نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل ١/ ١١٥: « كثير من فحول الأئمة المحققين الراسخين لا يُصدِّر كتابه بخطبة تُنبئ عن مقاصد كتابه مبدوءة بالحمد والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله ﷺ ، كما صنع البخاري وابن الحاجب وغيرهما ؛ اقتداءً بالكتاب العزيز ، وحديث : (كلّ أمرٍ ذي بالٍ لا يُبْدَأُ فيه بالحمد لله فهو أقطع) ... وقد أُجِيبَ عن البخاري وغيره بأنه لا يتعيّن النطق والكتابة بالحَمْدِ معًا ، فيُحمل على نُطقهم به حالة التصنيف اكتفاءً بكتابة البسملة المُرتّب عليها أسماء الصفات (الرحمن الرحيم) ، ولا يُعنَى بالحمد إلاَّ ذلك ؛ لأنه الوصف بالجميل على وجه التعظيم » .

(٦) في الأصل (مقتضي) .

تَسْتَحْسِنُ فِي الطَّلَبِ التَّعْرِيضَ دُونَ التَّصْرِيحِ [١] ، كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ [٢] :

أَأَذْكُرُ حَاجَتِي أَمْ قَدْ كَفَانِي ... حَيَاؤُكَ إِنَّ شِيمَتَكَ الحَيَاءُ
إِذَا أَثْنَى عَلَيْكَ المَرْءُ يَوْمًا ... فَحَسْبُكَ مِنْ تَعَرُّضِهِ الثَّنَاءُ »

وَقِيْلَ : إِنَّ طَلَبَ (الحَمْدِ) فِي الأُمُورِ البَالِيَّةِ مَنْسُوخٌ ، وَالنَّاسِخُ لَهُ مَا جَاءَ فِي حَدِيثِ غَزَاةِ الحُدَيْبِيَةِ ، مِنْ أَنَّهُ ﷺ كَتَبَ الصُّلْحَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قُرَيْشٍ – وَهُوَ أَمْرٌ ذُو بَالٍ – وَلَيْسَ فِيهِ الابْتِدَاءُ بِـ(الحَمْدِ) [٣] . وَدَخَلَ النَّسْخُ الخَبَرَ ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الحُكْمِ ، لِأَنَّ مَعْنَى الحَدِيثِ المُتَقَدِّمِ : ابْدَؤُوا فِي الأُمُورِ البَالِيَّةِ بِحَمْدِ اللهِ ، وَحَمْلُ الكَلَامِ عَلَى مَا هُوَ فِي مَعْنَاهُ كَثِيرٌ [٤] ، وَمِنْ ذَلِكَ مَا أَنْشَدَهُ سِيبَوَيْهِ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى [٥] :

وَجَدْنَا الصَّالِحِينَ لَهُمْ جَزَاءٌ ... وَجَنَّاتٍ وَعَدْنًا سَلْسَبِيلَا

فَلَا يَتَّجِهُ نَصْبُ [٦] « جَزَاءً » إِلَّا إِذَا حُمِلَ عَلَى المَعْنَى ، فَإِنَّ المَعْنَى : يُجْزَوْنَ جَزَاءً ، أَوْ يُعْطَوْنَ جَزَاءً ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ [٧] . وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ العَرَبِ : (حَسْبُكَ يَنَمِ النَّاسُ) ، فَلَا يَتَّجِهُ جَزْمُ

---

(١) انظر المسألة في : تأويل مشكل القرآن ص٢٦٣ ، ودلائل الإعجاز ص٣٠٦ ، والمثل السائر لابن الأثير ٣/ ٤٩ ، ونهاية الأرب للنويري ٧/ ٦٠ ، والطراز للعلوي ١/ ٣٨٠ ، والبرهان للزركشي ٢/ ٣١١ ، والإتقان للسيوطي ٣/ ١٥٩ .

(٢) البيتان من الوافر ، وهما لأميّة بن أبي الصَّلْت في : ديوانه ص١٧ ، وعيون الأخبار ٣/ ١٤٩ ، والاشتقاق ص١٤٣ ، والأغاني ٨/ ٢٣٥ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٤/ ١٧٨١ .

(٣) انظر القصة في : الكامل لابن الأثير ٢/ ١٣٨ ، والبداية والنهاية ٤/ ١٧٥ .

(٤) راجع على سبيل المثال : الخصائص ٢/ ٤١٣ ، والصاحبي ص٤٢٥ ، وفقه اللغة للثعالبي ص٣٣٢ ، والأشباه والنظائر ٢/ ١٠٢ .

(٥) البيت من الوافر ، وهو لعبد العزيز بن زرارة الكلابي ، قائد من الشجعان المقدمين في زمن معاوية ، وكان فيمن غزا القسطنطينية ، وأبلى في قتال الروم البلاء العجيب ، توفي سنة ٥٠هـ . انظر ترجمته في : الأعلام ٤/ ١٧ .

والبيت له في الكتاب ١/ ٢٨٨ . وبلا نسبة في : المقتضب ٣/ ٢٨٤ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ص٩٤ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٢٨٣ ، والنكت للشنتمري ١/ ١٥٢ .

(٦) في الأصل بتكرار (نصب) .

(٧) هذا الذي ذكره المؤلف هو تفسيرٌ لما عناه سيبويه في كتابه ١/ ٢٨٨ بقوله : « ولو نَصَبَ (الجزاءَ) ... لجاز » .

« يَنَمْ » إِلَّا إِذَا حُمِلَ عَلَى المَعْنَى ، فَإِنَّ المَعْنَى : اكْتَفِ يَنَمِ النَّاسُ ، أَوْ تَقَنَّعْ يَنَمِ النَّاسُ ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ (١).

وَأَمَّا اللَّفْظُ المُعَظَّمُ الَّذِي هُوَ (اللهُ) فَقِيْلَ : إِنَّ أَصْلَهُ (إِلَهٌ) ، وَالقَائِلُونَ بِذَلِكَ (٢) اخْتَلَفُوا ، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : حُذِفَتْ الهَمْزَةُ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ // وَدَخَلَتْ الأَلِفُ وَاللَّامُ وَلَزِمَتَا ؛ لِأَنَّ الكَلِمَةَ قَدْ حُذِفَ مِنْهَا شَيْءٌ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ ، وَمَا حُذِفَ مِنْهُ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ فَسَبِيلُهُ أَنْ يُعَوَّضَ مِنْهُ . [٥] وَقِيْلَ : بَلْ نُقِلَتْ حَرَكَةُ الهَمْزَةِ ، وَحُذِفَتْ هِيَ عَلَى مَا هُوَ المَعْهُودُ فِي تَسْهِيلِ (٣) الهَمْزَةِ - أَعْنِي أَنَّهَا تَسْهِيلٌ بِالنَّقْلِ وَالحَذْفِ - ثُمَّ اجْتَمَعَ مِثْلَانِ فَسَكَنَ الأَوَّلُ وَأُدْغِمَ .

وَقِيْلَ : بَلْ الأَصْلُ (وَلَهٌ) ؛ لِأَنَّ العُقُولَ تَتَوَلَّهُ فِي عَظَمَتِهِ جَلَّ وَعَزَّ ، ثُمَّ قُلِبَ فَقِيْلَ : (لَوَهٌ) ، فَتَحَرَّكَتْ الوَاوُ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا فَأُبْدِلَتْ الأَلِفُ مِنْهَا ، فَقِيْلَ : (لَاهٌ) (٤) ، ثُمَّ أُدْخِلَتْ الأَلِفُ وَاللَّامُ وَلَزِمَتْ لِلتَّعْظِيمِ (٥) ، عَلَى أَنَّهُ قَدْ يُلْفَظُ بِـ(لَاهٍ) دُونَ هَمْزَةٍ وَلَا أَلِفٍ وَلَا لَامٍ ، كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ (٦) :

---

(١) انظر : الكتاب ٣/ ١٠٠ ، والنكت للشنتمري ٢/ ٧٥٢ .

(٢) قال به جماعة كالخليل في أحد قوليه والكسائي ويونس بن حبيب وسيبويه أيضًا في أحد قوليه وقطرب والفراء والأخفش والجوهري والزمخشري وأبي الحسن الباقولي وابن الأثير . انظر : الكتاب ٢/ ١٩٥ ، ومعاني القرآن للزجاج ٥/ ١٥٢ ، وسرّ صناعة الإعراب ١/ ١١٣ ، والكشاف ١/ ٣٥ ، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٩٥ ، وكشف المعضلات ١/ ٥ ، وشرح المفصل ١/ ٣ ، وشرح الملوكي ص٣٥٦ ، وسفر السعادة ١/ ٥ ، والجامع للقرطبي ١/ ١٠٢، واللسان (أله) ، وخزانة الأدب ٢/ ٢٦٧ وَ ٧/ ١٧٦ .

(٣) في الأصل بتكرار (تسهيل) .

(٤) يُعزى هذا القول بالقلب إلى ابن خروف . انظر: شرحه على الجمل ١/ ٢٤٨ ، وعناية القاضي للشهاب الخفاجي ١/ ٥٦.

(٥) هذا رأيٌ آخر للخليل وبه قال سيبويه والمبرّد . انظر : معاني القرآن للزجاج ٥/ ١٥٢ ، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٩٦، وشرح الملوكي ص٣٦٠ ، وسفر السعادة ١/ ٨ ، والدر المصون ١/ ٢٦ ، والجامع للقرطبي ١/ ١٠٢ ، واللسان (لوه) ، وخزانة الأدب ٢/ ٢٧٦ .

(٦) البيت من مجزوء البسيط، وهو للأعشى في: ديوانه ص٢٨٣، وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٤٣٠، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٩٧، وشرح الرضي ١/ ٣٨١ ، والهمع ١/ ١٧٨، واللسان (أله) وَ(لوه)، وخزانة الأدب ٧/ ١٧٦ . ورواية =

شِنْشِنَةٌ مِنْ أَبِي قُبَيْسٍ   يَعْرِفُهَا لَاهُهُ الكُبَارُ

وَالصَّحِيحُ (١) وَالَّذِي عَلَيْهِ أَكْثَرُ المُحَقِّقِينَ أَنَّهُ – أَعْنِي هَذَا اللَّفْظَ المُعَظَّمَ الَّذِي هُوَ (اللهُ) – عَلَمٌ دَالٌّ عَلَى إِلَهِ الحَقِّ دَلَالَةً جَامِعَةً لِأَسْمَاءِ اللهِ الحُسْنَى كُلِّهَا ، مَا عُلِمَ مِنْهَا وَمَا لَمْ يُعْلَمْ ، وَلِذَلِكَ يُقَالُ فِي كُلِّ اسْمٍ – سِوَى (الله) – مِنْ الأَسْمَاءِ الكَرِيمَةِ هُوَ مِنْ أَسْمَاءِ اللهِ ، وَلَا يَنْعَكِسُ ، وَلِذَلِكَ كَانَ عِنْدَ المُحَقِّقِينَ هُوَ الاسْمُ الأَعْظَمُ ، وَلَيْسَ مُشْتَقًّا مِنْ (الوَلَهِ) بِمَعْنَى : التَّحَيُّرِ ؛ لِأَنَّ فِيهِ الاشْتِقَاقَ مِنْ صِفَةِ الغَيْرِ .

وَلَيْسَ أَيْضًا أَصْلُهُ (إِلَهٌ) كَمَا قَالَ مَنْ زَعَمَ ذَلِكَ كَمَا قَدَّمْنَا ؛ لِأَنَّ (الله) وَ(الإِلَهَ) مُخْتَلِفَانِ فِي اللَّفْظِ وَالمَعْنَى : أَمَّا فِي اللَّفْظِ فَإِنَّ أَحَدَهُمَا – فِي الظَّاهِرِ الَّذِي لَا عُدُولَ عَنْهُ دُونَ دَلِيلٍ – مُعْتَلُّ العَيْنِ ، وَالثَّانِيَ مَهْمُوزُ الفَاءِ صَحِيحُ العَيْنِ وَاللَّامِ ، فَهُمَا مِنْ مَادَّتَيْنِ ، وَرَدُّهُمَا (٢) إِلَى أَصْلٍ وَاحِدٍ تَحَكُّمٌ وَزَيْغٌ عَنْ سَبِيلِ التَّصْرِيفِ . وَأَمَّا اخْتِلَافُهُمَا فِي التَّصْرِيفِ فَلِأَنَّ (الله) خَاصٌّ بِرَبِّنَا جَلَّ وَعَلَا فِي الجَاهِلِيَّةِ وَالإِسْلَامِ ، وَلَيْسَ (الإِلَهُ) كَذَلِكَ ، بَلْ يَنْطَلِقُ عَلَى كُلِّ مَعْبُودٍ بِحَقٍّ كَانَتْ العِبَادَةُ أَوْ بِبَاطِلٍ ، وَقَدْ جَمَعَ المَعْنَيَيْنِ قَوْلُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿وَٱنظُرۡ إِلَىٰٓ إِلَٰهِكَ ٱلَّذِي ظَلۡتَ عَلَيۡهِ عَاكِفٗاۖ لَّنُحَرِّقَنَّهُۥ ثُمَّ لَنَنسِفَنَّهُۥ فِي ٱلۡيَمِّ نَسۡفًا ٩٧ إِنَّمَآ إِلَٰهُكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۚ وَسِعَ كُلَّ شَيۡءٍ عِلۡمٗا﴾ (٣) ، فَسُمِّيَ العِجْلُ إِلَهًا وَعِبَادَتُهُ بِالبَاطِلِ ، وَقَالَ تَعَالَى : ﴿إِنَّمَآ إِلَٰهُكُمُ ٱللَّهُ﴾ وَهُوَ المَعْبُودُ بِالحَقِّ سُبْحَانَهُ . فَإِذَنْ فَـ(إِلَهٌ) يُطْلَقُ عَلَى كُلِّ مَعْبُودٍ إِمَّا بِحَقٍّ كَقَوْلِنَا : اللهُ إِلَهُنَا ، وَإِمَّا بِبَاطِلٍ كَمَا يَقُولُ الكُفَّارُ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ اللَّفْظُ المُعَظَّمُ الَّذِي هُوَ (اللهُ) ﷻ ، وَلِهَذَا يُسْتَحْضَرُ بِذِكْرِ

= صدره فيها :   * كَحَلْقَةٍ مِنْ أَبِي رِيَاحٍ *

والشِّنْشِنَةُ : الطبيعة والخليقة والسجيّة . راجع اللسان (شنن) .

(١) هذا القول الذي صحّحه المؤلف واختاره هو قول ابن مالك ، فقد نقله جُلَّه حرفيًّا من شرح التسهيل ١/ ١٧٧ .

(٢) في الأصل (وردّها) .

(٣) سورة طه ، الآيتان : ٩٧ ، ٩٨ .

(اللهِ) مَدْلُولَاتُ جَمِيعِ الأَسْمَاءِ ، وَلَا يُسْتَحْضَرُ بِـ(الإِلَهِ) إِلَّا مَا يُسْتَحْضَرُ بِالمَعْبُودِ ، وَهَذَا بَيِّنٌ مِنْ قَوْلِ بَعْضِ الأَنْصَارِ رِضْوَانُ اللهِ عَلَيْهِمْ (١) :

بِاسْمِ الإِلَهِ وَبِهِ بَدِينَا   وَلَوْ عَبَدْنَا غَيْرَهُ شَقِينَا

ثُمَّ مُرَادُ مَنْ زَعَمَ أَنَّ أَصلَ (اللهِ) (الإِلَهُ) لَا يَخْلُو مِنْ أَحَدِ الوَجْهَيْنِ كَمَا قَدَّمْنَا ، أَحَدُهُمَا : أَنْ تَكُونَ الهَمْزَةُ حُذِفَتْ ابْتِدَاءً / / ثُمَّ أُدْغِمَتْ اللَّامُ فِي اللَّامِ ، وَذَلِكَ ضَعِيفٌ ؛ لِأَنَّ حَاصِلَهُ ادِّعَاءُ [٦] حَذْفٍ بِلَا سَبَبٍ ، وَلَا مُشَابَهَةِ ذِي سَبَبٍ مِنْ كَلِمَةٍ ثُلَاثِيَّةِ اللَّفْظِ .

وَقَوْلُنَا : « بِلَا سَبَبٍ » تَنْبِيهٌ عَلَى أَنَّ الفَاءَ قَدْ تُحْذَفُ لِسَبَبٍ كَحَذْفِ وَاوِ (عِدَةٍ) ، فَإِنَّهُ مَصْدَرُ (يَعِدُ) ، حُمِلَ المَصْدَرُ عَلَى الفِعْلِ فِي الحَذْفِ طَلَبًا لِلتَّشَاكُلِ .

وَقَوْلُنَا : « وَلَا مُشَابَهَةِ ذِي سَبَبٍ » تَنْبِيهٌ عَلَى (رِقَةٍ) بِمَعْنَى : (وَرِقٍ) ، فَحُذِفَتْ فَاؤُهُ لَا لِسَبَبٍ كَمَا فِي (عِدَةٍ) ، بَلْ لِشَبَهِهِ بِـ(عِدَةٍ) وَزْنًا وَاعْتِلَالًا ، وَلَوْلَا أَنَّ (رِقَةً) بِمَعْنَى : (وَرِقٍ) لَتَعَيَّنَ إِلْحَاقُهُ بِالثُّنَائِيِّ المَحْذُوفِ اللَّامِ كَـ(شِيَةٍ وثُبَةٍ) ، هَذَا مَعَ تَحَقُّقِ مَحْذُوفٍ كَكَوْنِ الاسْمِ ثُنَائِيًّا لَفْظًا كَـ(حِرٍ) ، أَوْ ثُلَاثِيًّا مَقْطُوعًا بِزِيَادَةِ بَعْضِهِ كَـ(لِثَةٍ) ، وَمَا نَحْنُ بِسَبِيلِهِ لَيْسَ ثُنَائِيًّا لَفْظًا كَـ(حِرٍ) ، أَوْ ثُلَاثِيًّا مَقْطُوعًا بِزِيَادَةِ بَعْضِهِ وَلَا مَظْنُونًا ، فَكَانَ حَذْفُ فَائِهِ أَشَدَّ اسْتِبْعَادًا .

فَإِنْ قِيلَ : فَقَدْ حُذِفَتْ الفَاءُ بِلَا سَبَبٍ وَلَا مُشَابَهَةِ ذِي سَبَبٍ فِي (النَّاسِ) فَإِنَّ أَصْلَهُ (الأُنَاسُ) ؛ قُلْنَا : لَا نُسَلِّمُ أَنَّ أَصْلَهُ (أُنَاسٌ) ، بَلْ (النَّاسُ) وَ(أُنَاسٌ) مُخْتَلِفَانِ فِي اللَّفْظِ وَالمَعْنَى (٢) : أَمَّا اخْتِلَافُهُمَا فِي اللَّفْظِ فَلِأَنَّ (أُنَاس) مِنْ مَادَّةِ «أَنَسَ» ، وَأَمَّا (النَّاسُ) فَمِنْ مَادَّةِ «نَوَسَ» إِذَا تَحَرَّكَ . وَمَعْنَاهُمَا أَيْضًا مُخْتَلِفٌ عَلَى حَسَبِ اخْتِلَافِ مَادَّتَيْهِمَا ، فَـ(أُنَاسٌ) يُطْلَقُ عَلَى

---

(١) البيتان من الرجز ، وهما لعبد الله بن رواحة ﷺ في : ديوانه ص١٤٢ ، والمقاصد النحوية ٤/ ١٥٢٥ ، والدرر ٥/ ٢٢١ ، واللسان (بدا) . وبلا نسبة في شرح التسهيل ١/ ١٧٧ .

(٢) عند سيبويه والفراء أنه محذوف الفاء ، وأمّا عند الكسائي فهما لغتان ليست إحداهما أولى من الأخرى . انظر : الكتاب ٢/ ١٩٦ ، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ١٨٧ ، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٩٣ ، وشرح الملوكي ص٣٦٢ .

طَائِفَةٍ مِنْ هَذَا الجِنْسِ الآدَمِيِّ ، لَا يَتَنَاوَلُ غَيْرَهُمْ إِلَّا عَلَى جِهَةِ البَدَلِيَّةِ أَوْ بِزِيَادَةٍ مُقْتَضِيَةٍ لِذَلِكَ ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِ امْرِئِ القَيْسِ؟ (١) :

كَأَنَّ أَبَانًا فِي أَفَانِينِ وَدْقِهِ كَبِيرُ أُنَاسٍ فِي بِجَادٍ مُزَمَّلِ

فَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا يَعْنِي إِلَّا كَبِيرَ الطَّائِفَةِ ، وَأَبْيَنُ مِنْ ذَلِكَ فِي هَذَا المَعْنَى قَوْلُ الأَشْتَرِ النَّخَعِيِّ (٢) :

إِنِّي أَنَا الأَشْتَرُ مَعْرُوفُ السِّيَرْ (٣) إِنِّي أَنَا الأَفْعَى العِرَاقِيُّ الذَّكَرْ

لَسْتُ مِنَ الحَيِّ رَبِيعٍ أَوْ مُضَرْ لَكِنَّنِي مِنْ مَذْحِجِ البِيضِ الغُرَرْ

وَأَنْتَ مِنْ أُنَاسِ حَيٍّ مِنْ نَفَرْ

وَلَمْ يُحْفَظْ عَنْ العَرَبِ وُرُودُ (أُنَاسٍ) فِي مَوْضِعِ تَعْمِيمٍ ، بِخِلَافِ (النَّاسِ) – وَإِنَّمَا قُلْنَا (النَّاسُ) بِالأَلِفِ وَاللَّامِ ؛ لِأَنَّهُمْ يَجْعَلُونَهَا عِوَضًا عَنْ الهَمْزَةِ المَحْذُوفَةِ ، وَلِذَلِكَ يَجْعَلُونَ (الأُنَاسَ) فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ (٤) :

وَأَرَى المَنَايَا يَطَّلِعْـــ ـنَ عَلَى الأُنَاسِ الآمِنِينَا

---

(١) البيت من الطويل ، وهو في : معلقته من ديوانه ص٢٨٩ ، واللسان (عقق) (زمل) (خزم) (أبن) ، ومغني اللبيب ٢/ ٥١٥ ، وتذكرة النحاة ص٣٤٦ ، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٨٣ ، وخزانة الأدب ٥/ ٩٨ . **وأبانًا** : الأبانان : جبلان متقابلان أسود وأبيض ، الأول لبني فزارة ، والثاني لبني أسد ، بينهما نهر يقال له : الرُّمَة . **والوَدْق** : المطر كلّه شديده وهيّنه . راجع اللسان (أبن ، ودق) .

(٢) هو مالك بن الحارث ، شاعر مخضرم ، وكان رئيس قومه ، ومن الشجعان الأجواد الفصحاء ، وله شعرٌ جيّدٌ ، توفي سنة ٣٧هـ . انظر ترجمته في : السير للذهبي ٤/ ٣٤ ، والأعلام ٥/ ٢٥٩ .

والأبيات من الرجز ، وهي في : وقعة صفين ص٣٩٦ ، ومروج الذهب ٢/ ٢٩٧ ، وليس فيهما البيت الأخير ، وهو محل الاستشهاد ، ولم أقف عليه فيما بين يدي من المصادر .

(٣) في الأصل (في السير) بإقحام (في) .

(٤) البيت من الكامل ، وهو لذي جَدَن الحِمْيَري في : المعمّرون لأبي حاتم السجستاني ص٣٤ ، وخزانة الأدب ٢/ ٢٨٠ . وبلا نسبة في : الخصائص ٣/ ١٥١ ، وشرح المفصل ٢/ ٩ وَ ٥/ ١٢١ ، وشرح الملوكي ص٣٦٣ ، واللسان (أنس) ، وشرح شواهد الشافية ص٢٩٦ .

شَاذًّا ؛ لِأَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ العِوَضِ وَالْمُعَوَّضِ مِنْهُ – فَإِنَّهُ = أَعْنِي (النَّاسَ) = لَا يُوضَعُ إِلَّا فِي مَكَانِ التَّعْمِيمِ وَالإِحَاطَةِ ، كَمَا فِي قَوْلِ السَّمَوْأَلِ(١) :

سَلِي إِنْ جَهِلْتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمُ فَلَيْسَ سَوَاءً عَالِمٌ وَجَهُولُ

وَقَوْلِهِ أَيْضًا(٢) :

وَنُنْكِرُ إِنْ شِئْنَا عَلَى النَّاسِ قَوْلَهُمْ وَلَا يُنْكِرُونَ القَوْلَ حِينَ نَقُولُ

وَمِنْ ذَلِكَ – أَعْنِي العُمُومَ الْمُنْسَحِبَ وَالإِحَاطَةَ الْمُدْرِكَةَ – قَوْلُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ﴾(٣) ، وَقَوْلُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ﴾(٤) ، وَقَوْلُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى / / : ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ۝١ مَلِكِ ٱلنَّاسِ ﴾(٥) إِلَى آخِرِ السُّورَةِ ، وَكَذَلِكَ حَيْثُ مَا وَقَعَ فِي القُرْآنِ الكَرِيمِ . [٧]

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ ﴾(٦) ، وَقَوْلُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿ أَمْ يَحْسُدُونَ ٱلنَّاسَ عَلَىٰ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ ﴾(٧) ، وَقَوْلُهُ تَبَارَكَ

---

(١) هو السَّمَوْأَل بن عُريض بن عادياء الأزدي ، شاعرٌ جاهليٌّ حكيمٌ ، من سكان خيبر ، وهو الذي تُنسب إليه قصة الوفاء مع امرئ القيس ، أشهر شعره لاميّته ، وهي من أجود الشعر . انظر : الأغاني ٢٢/ ٨٤ ، والأعلام ٣/ ١٤٠ .
والبيت من الطويل ، وهو له في : ديوانه ص٩٢ ، والأمالي ١/ ٢٧٠ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ١٢٣ ، وخزانة الأدب ١٠/ ٣٣١ . وله أو للجلاج الحارثي في : المقاصد النحوية ٢/ ٦٢٥ ، وتخليص الشواهد ص٢٣٧ . وبلا نسبة في : شرح عمدة الحافظ ١/ ٢٠٤ ، وشرح قطر الندى ص١٢٧ ، وشرح ابن عقيل ١/ ٢٧٣ .

(٢) البيت أيضًا من الطويل ، وهو له في : ديوانه ص٩١ ، والأمالي ١/ ٢٧٠ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ١٢٠ .

(٣) سورة الأعراف ، الآية : ١٥٨ .

(٤) سورة سبأ ، الآية : ٢٨.

(٥) سورة الناس ، الآيتان : ١ ، ٢. ولفظة (قُلْ) سقطت من الآية في الأصل ، مع أنها ثابتة في التعقيبة .

(٦) سورة آل عمران ، الآية : ١٧٣ .

(٧) سورة النساء ، الآية : ٥٤ .

وَتَعَالَى : ﴿أَنَّ ٱلنَّاسَ كَانُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا لَا يُوقِنُونَ﴾(١) ، وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ ، فَإِنَّهُ رَاجِعٌ إِلَى التَّعْمِيمِ الْمُسْتَقْصِي حَسْبَـمَا تَقَرَّرَ فِي عِلْمِ البَيَانِ(٢).

فَإِذَنْ فَـ(أُنَاسٌ) مَوْضُوعٌ لِلقِلَّةِ ، وَ(النَّاسُ) لِلكَثْرَةِ ، وِفَاقًا لِـمَادَّتَيْهِمَا ، فَإِنَّهُ لَيْسَ كُلُّ هَذَا الجِنْسِ (يَتَأَنَّسُ) ، بِخِلَافِ التَّحَرُّكِ فَإِنَّهُ حُكْمٌ مُنْسَحِبٌ عَلَى الجَمِيعِ . وَلَوْ سَلَّمْنَا أَنَّ (النَّاسَ) أَصْلُهُ «أُنَاسٌ» لَمْ نَجِدْ أَنْ يُحْمَلَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ ؛ لِأَنَّ الحَمْلَ عَلَيْهِ زِيَادَةٌ فِي الشُّذُوذِ ، وَتَكَثُّرٌ مِنْ مُخَالَفَةِ الأَصْلِ دُونَ سَبَبٍ يُلْجِئُ إِلَى ذَلِكَ . وَلَوْ سَلَّمْنَا أَنَّ المَعْنَى فِيهِمَا وَاحِدٌ لَـمَا مَنَعَ ذَلِكَ أَنْ تَكُونَ المَادَّةُ مُخْتَلِفَةً ، وَيَكُونَ ذَلِكَ نَظِيرَ (أَلُوْقَةٍ ولُوْقَةٍ) ، فَإِنَّ المَادَّةَ مُخْتَلِفَةٌ – بِإِجْمَاعٍ – وَالمَعْنَى وَاحِدٌ(٣)، فَإِنَّهُمَا مَعًا اسْمَانِ لِتَمْرٍ مَعْجُونٍ بِزُبْدٍ أَوْ سَمْنٍ(٤) ، وَأَمْثَالُ ذَلِكَ كَثِيرٌ .

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : «أَسَاءَ سَمْعًا فَسَاءَ إِجَابَةً»(٥) ، فَإِنَّهُ – وَإِنْ كَانَ الحَذْفُ فِيهِ بِلَا سَبَبٍ وَلَا مُشَابَهَةِ ذِي سَبَبٍ ، وَهُوَ = أَعْنِي الحَذْفَ = مُتَعَيِّنٌ ، فَإِنَّهُ – مَثَلٌ ، وَالأَمْثَالُ كَثِيرَةُ التَّغَيُّرِ

---

(١) سورة النمل ، الآية : ٨٢ ، وفي الأصل (يؤمنون) .

(٢) يشير المؤلف هنا إلى ما يعرف عند الأصوليين واللغويين بمسألة (وضع العام موضع الخاص) ، وبابها فسيحٌ واسعٌ . انظر مثلًا : الصاحبي ص٣٤٤ ، والتمهيد في أصول الفقه ٢/ ١٣١ ، والكشاف ١/ ٤٨٠ ، ٥٣٤ ، والبرهان ٢/ ٢٧٠ ، والإتقان ٣/ ٥٠ ، والمزهر ١/ ٤٢٦ .

(٣) قال ابن سيدة : «وقد توهم قوم أن (الأَلُوقَة) – من لُوقَةٍ – لـمّا كانت هي (اللُّوقَةُ) في المعنى وتقاربت حروفهما من لفظها ، وذلك باطل ؛ لأنها لو كانت من هذا اللفظ لوجب تصحيح عينها ، إذْ كانت الزيادة في أولها من زيادة الفعل ، والمثال مثاله ، فكان يجب على هذا أن تكون (أَلْوُقَةً) ، كما قالوا : في (أَثْوُب وأَسْوُق وأَعْيُن وأَنْيُب) بالصحة ليُفْرق بذلك بين الاسم والفعل» . انظر : المحكم ٦/ ٢٩٢ .

(٤) انظر : اللسان (ألق) وَ (لوق) .

(٥) أمثال العرب ص١٧٠ ، وجمهرة الأمثال للعسكري ١/ ٢٧ ، ومجمع الأمثال للميداني ١/ ٣٣٠ ، والمستقصى للزمخشري ١/ ١٥٣ . ورواية المثل المعروفة «أساء سمعًا فأساء جابةً» ، ولعل المؤلف توهّم أن المقصود الحذف في (أساء) ، والصحيح – والله أعلم – أن المسألة تتعلق بالحذف في (إجابة) ، يدلّ على ذلك ما أورده ابن سلّام في الأمثال ص٥٣ إذْ يقول : «هكذا تحكى هذه الكلمة (جابة) بغير ألف ؛ وذلك لأنه اسم موضوع ، يقال: أجابني فلان جابةً حسنةً ، فإذا أرادوا المصدر قالوا : أجاب إجابةً ، بالألف» . وقد أنكر ابن قتيبة في أدب الكاتب ص٢٨٦ على من يهمزها ، وبيّن =

وَالخُرُوجِ عَنْ القِيَاسِ ، إِذْ مَعْنَاهَا لَازِمُ التَّغْيِيرِ ؛ لِأَنَّهُ – أَعْنِي المَثَلَ – يَكُونُ بِمَعْنًى وَاحِدٍ ، ثُمَّ يُسْتَعْمَلُ فِي كُلِّ مَا شَابَهَ ذَلِكَ المَعْنَى وَالْتَقَى مَعَهُ فِي المَعْنَى العَامِّ ، وَلِهَذَا يُسْتَعْمَلُ : « أَسَاءَ سَمْعًا فَسَاءَ إِجَابَةً » فِي كُلِّ مَنْ وَقَعَ مِنْهُ إِفْسَادُ شَيْئَيْنِ أَحَدُهُمَا مُتَرَتِّبٌ عَلَى الآخَرِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُونَا مِنْ جِنْسِ الكَلَامِ .

وَمِثْلُ : « أَسَاءَ سَمْعًا فَسَاءَ إِجَابَةً » فِي التَّغْيِيرِ – لِكَوْنِهِ مَثَلًا – قَوْلُهُمْ : « تَحْسَبُهَا حَمْقَاءَ وَهْيَ بَاخِسٌ »[١] ، وَكَانَ القِيَاسُ إِثْبَاتَ التَّاءِ[٢] ، فَتَغْيِيرُ الأَمْثَالِ لَفْظًا لِلتَّنَاسُبِ بَيْنَهُمَا[٣] – أَعْنِي بَيْنَ اللَّفْظِ وَالمَعْنَى – لِأَنَّ الأَلْفَاظَ قَوَالِبُ المَعَانِي ، وَقَلَّمَا تَجِدُ مَثَلًا إِلَّا وَقَدْ خَرَجَ لَفْظُهُ عَنْ الوَجْهِ الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يَجِيءَ عَلَيْهِ ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِـهِمْ : « شَوَى أَخُوكَ حَتَّى إِذَا أَنْضَجَ رَمَّدَ »؟[٤] فَإِنَّ الحَذْفَ فِيهِ فِي ثَلَاثَةِ أَمَاكِنَ ، وَهِيَ : مَفْعُولُ (شَوَى) وَ(أَنْضَجَ) وَ(رَمَّدَ) . وَكَذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُهُمْ : « أَحَشَفًا وَسُوءَ كِيْلَةٍ؟ »[٥] ، التَّقْدِيرُ : أَتُعْطِينِي حَشَفًا وَسُوءَ كِيْلَةٍ؟! .

وَالثَّانِي : – أَعْنِي مِنْ الوَجْهَيْنِ اللَّذَيْنِ لَا يَخْلُوَا عَنْهُمَا قَوْلُ مَنْ زَعَمَ أَنَّ أَصْلَ (الله) (الإِلَهُ) – أَنْ تَكُونَ الهَمْزَةُ نُقِلَتْ حَرَكَتُهَا إِلَى اللَّامِ الأُولَى ، وَحُذِفَتْ هِيَ عَلَى نَقِيضِ النَّقْلِ القِيَاسِيِّ ،

= أنّ ذلك مما تفعله العوامّ . ويقول أبو أحمد العسكري في التصحيف والتحريف ١/ ٥٥ : « (أساء) ممدودًا ، وليس في أول (جابة) ألف ، هكذا المثل لا يُجَاوَزُ به ما تكلّمت العرب به » ، وعليه أبو جعفر اللَّبْلي في كتابه اللباب في شرح فصيح ثعلب ٢/ ٤١٥ . هذا ويؤيد ما سبق أنّ المؤلف قد أورده في ص٧٦٠ على الرواية المشهورة .

(١) الأمثال لابن سلّام ص١١٤ ، وجمهرة الأمثال ١/ ٢٠٩ ، ومجمع الأمثال ١/ ١٢٣ ، والمستقصى للزمخشري ٢/ ٢١ .

(٢) قال ثعلب في الفصيح ص٣١١ : « هكذا جرى المثل بغير هاء » ، في حين يقول صاحب مجمع الأمثال ١/ ١٢٣ : « ويُروى : (باخِسَة) ، فمن روى : (باخس) أراد أنها ذات بخسٍ تبخس الناسَ حقوقهم ، ومن روى : (باخسة) بناه على بَخَسَتْ فهي باخسةٌ » . وانظر : اللسان والقاموس المحيط (بخس) .

(٣) في الأصل (بينه) .

(٤) يعزى إلى عمر بن الخطاب ﷺ كما في : غريب الحديث لابن سلّام ٤/ ٢٥٨ ، ومجمع الأمثال ١/ ٣٦٠ ، والفائق ٢/ ٨٦ ، والنهاية لابن الأثير ٢/ ٢٦٢ .

(٥) انظر : فصيح ثعلب ص٣١٢ ، ومجمع الأمثال ١/ ٢٠٧ ، والمستقصى ١/ ٦٨ .

وَهَذَا أَيْضًا ضَعِيفٌ ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَلْزِمُ مُخَالَفَةَ الأَصْلِ مِنْ وُجُوهٍ : أَحَدُهَا : نَقْلُ حَرَكَةِ هَمْزَةٍ فِي كَلِمَتَيْنِ // عَلَى سَبِيلِ اللُّزُومِ وَلَا يُوجَدُ لِذَلِكَ نَظِيرٌ . وَالثَّانِي : نَقْلُ حَرَكَةِ هَمْزَةٍ إِلَى مِثْلِ مَا بَعْدَهَا ، وَذَلِكَ يُوجِبُ اجْتِمَاعَ مِثْلَيْنِ مُتَحَرِّكَيْنِ ، وَهُوَ أَثْقَلُ مِنْ تَحْقِيقِ الهَمْزَةِ بَعْدَ سَاكِنٍ ؛ لِأَنَّ اجْتِنَابَهُ فِي اللَّامِ [١] آكَدُ ، إِذْ هُوَ مُلْتَزَمٌ – أَعْنِي اجْتِنَابَ اجْتِمَاعِ مِثْلَيْنِ مُتَحَرِّكَيْنِ – فِي (عَدَّ [٢] وَبَابِهِ) ، بِخِلَافِ النَّقْلِ فَإِنَّهُ لَمْ يُلْتَزَمْ إِلَّا فِي أَفْعَالِ الرُّؤْيَةِ ، عَلَى أَنَّ بَنِي تَيْمِ اللَّاتِ [٣] لَا يَنْقُلُونَ فِي أَفْعَالِ الرُّؤْيَةِ [٤] ، وَعَلَى ذَلِكَ قَوْلُ بَعْضِهِمْ [٥] : [٨]

رَأَتْ عَيْنَايَ مَا لَمْ تَرْأَيَاهُ   كِلَانَا نَاطِقٌ بِالتُّرَّهَاتِ

الثَّالِثُ – مِنْ وَجُوهِ مُخَالَفَةِ الأَصْلِ – : تَسْكِينُ المَنْقُولِ إِلَيْهِ الحَرَكَةُ ، وَذَلِكَ يُوجِبُ كَوْنَ النَّقْلِ عَمَلًا كَلَا عَمَلٍ ؛ لِأَنَّ المَنْقُولَ إِلَيْهِ كَانَ سَاكِنًا ثُمَّ حُرِّكَ بِحَرَكَةِ الهَمْزَةِ إِبْقَاءً عَلَيْهَا وَصَوْنًا لَهَا مِنْ الحَذْفِ ، فَإِذَا سَكَنَ فَاتَ ذَلِكَ وَعَادَ الحَرْفُ [٦] إِلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ النَّقْلِ، فَكَأَنَّ النَّقْلَ لَمْ يَكُنْ .

---

(١) كذا في شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٧٨ ، وفي الأصل (الكلام) .

(٢) في شرح التسهيل ١/ ١٧٨ (أوعد) ، والصواب ما أثبته المؤلف .

(٣) هم بنو تيم اللات بن ثعلبة ، من بكر بن وائل ، ويُعرفون أيضًا بـ(تَيْم الرِّباب) . انظر : الاشتقاق ص١٨٠ ، ٣٥٣ ، وجمهرة أنساب العرب ص١٩٨ ، ٣١٥ .

(٤) انظر : اللسان (رأي) ، والبحر المحيط ٨/ ٥١٢ .

(٥) البيت من الوافر ، وهو لسراقة البارقي في : ديوانه ص٧٨ ، وأمالي الزجاجي ص٨٧ ، وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٧٧ ، والممتع في التصريف ٢/ ٦٢١ ، ومغني اللبيب ١/ ٢٧٧ ، وشرح شواهد الشافية ص٣٢٢ . وينسب لابن قيس الرُّقَيَّات في ملحق ديوانه ص١٧٨ . وبلا نسبة في : الخصائص ٣/ ١٥٥ ، وشرح الشافية ٣/ ٤١ ، وشرح التسهيل ١/ ١٧٨ . ورواية ابن سلّام والجاحظ : (ما لم تبصراه) ، وروي أيضًا : (تَرَيَاهُ) بالتخفيف عن أبي الحسن الأخفش ، ولا شاهد فيه حينئذ . انظر : طبقات فحول الشعراء ٢/ ٤٤٠ ، والمحاسن والأضداد ص١١٤ ، وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٧٧ ، وشرح الملوكي ص٣٧٢ ، واللسان (رأي) .

(٦) كذا في شرح التسهيل ١/ ١٧٩، وفي الأصل (الحذف) .

الرَّابعُ : إِدْغَامُ المَنْقُولِ إِلَيْهِ فِيمَا بَعْدَ الهَمْزَةِ ، وَذَلِكَ بِمَعْزِلٍ عَنْ القِيَاسِ ؛ لِأَنَّ الهَمْزَةَ المَنْقُولَةَ الحَرَكَةِ فِي تَقْدِيرِ الثُّبُوتِ ، فَإِدْغَامُ مَا قَبْلَهَا فِيمَا بَعْدَهَا كَإِدْغَامِ أَحَدِ المُنْفَصِلَيْنِ فِي الآخَرِ .

وَقَدْ اعْتَبَرَ أَبُو عَمْرٍو بنُ العَلَاءِ رَحِمَهُ اللهُ فِي الإِدْغَامِ الكَبِيرِ الفَصْلَ بِمَحْذُوفٍ وَاجِبِ الحَذْفِ نَحْوُ : ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ﴾ [(١)] ، وَ﴿ يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ ﴾ [(٢)] وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَلَمْ يُدْغِمْ [(٣)] ، فَلَأَنْ يُعْتَبَرَ بِمَحْذُوفٍ غَيْرِ وَاجِبِ الحَذْفِ أَحَقُّ وَأَوْلَى ، وَلِهَذَا كَانَ اعْتِبَارُهُ عِنْدَ مُحَقِّقِي أَئِمَّةِ القِرَاءَةِ فِي: ﴿ وَإِن يَكُ كَٰذِبًا ﴾ [(٤)] آكَدُ مِنْ اعْتِبَارِهِ فِي : ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ﴾ ، وَ﴿ يَخْلُ لَكُمْ ﴾ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ حَذْفَ النُّونِ لَيْسَ بِوَاجِبٍ ، أَلَا تَرَى أَنَّهَا ثَابِتَةٌ فِي : ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ ﴾ [(٥)] ، وَ﴿ لَا تَكُن فِى ضَيْقٍ ﴾ [(٦)] وَغَيْرِ ذَلِكَ؟ [(٧)] . وَلِأَجْلِ الاعْتِدَادِ بِالمَحْذُوفِ تَحْقِيقًا جَازَ أَنْ يُقَالَ فِي مِثْلِ (اغْدَوْدَنَ) مِنْ (وَأَلَ) [(٨)] : (وَوَل) بِتَصْدِيرِ وَاوَيْنِ – وَإِنْ كَانَ يَجِبُ هَمْزُ الأُولَى فِي مِثْلِ : (أَوَاصِلَ) وَبَابِهِ [(٩)] – [وَأَصْلُهُ] [(١٠)] : (اوْأَوْأَلَ) ، ثُمَّ نُقِلَتْ حَرَكَتَا الهَمْزَتَيْنِ إِلَى الوَاوَيْنِ ، وَاغْتُفِرَ تَصْدِيرُهُمَا [(١١)] دُونَ قَلْبِ أُوْلَاهُمَا هَمْزَةً ؛ لِانْفِصَالِـهِمَا بِالهَمْزَةِ تَقْدِيرًا .

---

(١) سورة آل عمران ، الآية : ٨٥ .

(٢) سورة يوسف ، الآية : ٩ .

(٣) هذا أحد وجهي القراءة عند أبي عمرو ، وثانيهما الإدغام مراعاة للفظ . انظر : الإدغام الكبير لأبي عمرو بن العلاء ص٤٩ ، ٦٣ ، ٨٦ ، وكتاب الادّغام للسيرافي ص٤١١ ، والإتحاف ١/ ١١٠ ، وحاشية الجَمَل ١/ ٢٩٤ .

(٤) سورة غافر ، الآية : ٢٨ .

(٥) سورة البينة ، الآية : ١ .

(٦) سورة النمل ، الآية : ٧٠ .

(٧) راجع مسألة (حذف النون من مضارع «كان») في : الكتاب ١/ ٢٥ وَ ٢/ ١٩٦ ، والمقتضب ٢/ ١٦٧ ، وشرح التسهيل ١/ ٣٦٦ ، والتذييل والتكميل ٤/ ٢٣٦ ، والمقاصد الشافية ٢/ ٢١١ ، وخزانة الأدب ٩/ ٣٠٤ .

(٨) في الأصل (والا) .

(٩) انظر : شرح الملوكي ص٤٨٢ ، والممتع ١/ ٣٣٢ ، وشرح الشافية ٣/ ٢٠٤ ، وعنقود الزواهر ص٣٠٢ .

(١٠) إضافة يلتئم بها الكلام من شرح التسهيل ١/ ١٧٩ .

(١١) في شرح التسهيل ١/ ١٧٩ (واعتبر بتصديرهما) .

ثُمَّ إِنَّ الَّذِي زَعَمَ أَنَّ أَصْلَ (اللهِ) (الإِلَهُ) يَقُولُ : إِنَّ الأَلِفَ وَاللَّامَ عِوَضٌ مِنْ الهَمْزَةِ ، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يُجْمَعْ بَيْنَهُمَا فِي الحَذْفِ فِي قَوْلِـهِمْ : (لَاهِ أَبُوكَ) ، يُرِيدُونَ : للهِ أَبُوكَ ؛ إِذْ لَا يُجْمَعُ فِي الحَذْفِ بَيْنَ عِوَضٍ وَمُعَوَّضٍ عَنْهُ . وَقَالُوا أَيْضًا : (لَهْيَ أَبُوكَ) ، يُرِيدُونَ : للهِ أَبُوكَ ، فَحَذَفُوا لَامَ الجَرِّ وَالأَلِفَ وَاللَّامَ ، وَقَدَّمُوا الهَاءَ وَسَكَّنُوهَا فَصَارَتْ الأَلِفُ يَاءً ، وَعُلِمَ بِذَلِكَ أَنَّ الأَلِفَ كَانَتْ مُنْقَلِبَةً عَنْهَا لِتَحَرُّكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا ، فَلَمَّا وَلِيَتْ سَاكِنًا عَادَتْ إِلَى أَصْلِهَا ، وَفَتْحَتُهَا [١] فَتْحَةُ بِنَاءٍ / / ، وَسَبَبُ البِنَاءِ تَضَمُّنُ مَعْنَى حَرْفِ التَّعْرِيفِ ، هَذَا قَوْلُ أَبِي عَلِيٍّ [٢] ، وَلَيْسَ هَذَا [٩] بِالقَوِيِّ ؛ لِأَنَّ الأَلِفَ وَاللَّامَ فِي (اللهِ) زَائِدَةٌ مَعَ التَّسْمِيَةِ ، مُسْتَغْنًى عَنْ مَعْنَاهَا بِالعَلَمِيَّةِ ، فَإِذَا حُذِفَتْ لَمْ يَبْقَ لَهَا مَعْنًى يُتَضَمَّنُ .

وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ (لَـهْيَ) مَبْنِيٌّ لِتَضَمُّنِ مَعْنَى حَرْفِ التَّعَجُّبِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُـنْ لِلتَّعَجُّبِ حَرْفٌ مَوْضُوعٌ ، كَمَا قَالَ الجُمْهُورُ فِي اسْمِ الإِشَارَةِ إِنَّهُ مَبْنِيٌّ لِتَضَمُّنِ مَعْنَى حَرْفِ الإِشَارَةِ ، وَمُرَادُهُمْ بِذَلِكَ أَنَّ الإِشَارَةَ مَعْنًى مِنْ المَعَانِي النِّسْبِيَّةِ الحَقِيقَةُ بِأَنْ يُوضَعَ لَهَا حُرُوفٌ ، فَاسْتُغْنِيَ بِاسْمِ الإِشَارَةِ عَنْ وَضْعِ حَرْفِ الإِشَارَةِ ، فَلِذَلِكَ قِيْلَ فِي حَدِّ اسْمِ الإِشَارَةِ : إِنَّهُ الاسْمُ المَوْضُوعُ لِـمُسَمًّى وَإِشَارَةٍ إِلَيْهِ [٣] ، فَكَمَا بُنِيَ اسْمُ الإِشَارَةِ لِتَضَمُّنِ مَعْنَى الإِشَارَةِ بُنِيَ (لَهْيَ) لِتَضَمُّنِ مَعْنَى التَّعَجُّبِ ، إِذْ لَا يَقَعُ (لَهْيَ [٤]) فِي غَيْرِ تَعَجُّبٍ ، كَمَا لَا يَقَعُ اسْمُ إِشَارَةٍ فِي غَيْرِ إِشَارَةٍ ، وَهُوَ مَعَ بِنَائِهِ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ بِاللَّامِ المَحْذُوفَةِ ، وَاللَّامُ وَالمَجْرُورُ بِهَا فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِمُقْتَضَى الخَبَرِيَّةِ ، وَ(أَبُوكَ) رَفْعٌ بِالابْتِدَاءِ [٥].

---

(١) في الأصل (فتحها) .

(٢) انظر : إيضاح الشعر ص ٥١ ، ٥٥ ، والحجّة ٥/ ١٢٦ ، والمسائل البصريات ٢/ ٩١٠ ، والمسائل الحلبيات ص١٠٢ ، ومختار التذكرة لابن جني ص٢٨١ .

(٣) شرح الرضي ٢/ ٤٧٣ ، والتذييل والتكميل ٣/ ١٨١ ، وشرح التصريح ١/ ١٢٦ ، والتعريفات للجرجاني ص٢٦ .

(٤) في الأصل (لهم) .

(٥) انظر : « الفصل في خلاف العلماء في اشتقاق لفظ الجلالة » ، بحث للدكتورة زينب سبّاك بمجلة الدراسات اللغوية لمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المجلد الخامس، العدد الأول، المحرم – ربيع الأول ١٤٢٤هـ، ص٤٧.

فَصْلٌ : وَقَدْ اخْتَصَّ هَذَا اللَّفْظُ الْمُعَظَّمُ – الَّذِي هُوَ (الله) جَلَّ وَعَلَا – بِأَشْيَاءَ لَا تُوجَدُ فِي غَيْرِهِ ، وَذَلِكَ فِي أَبْوَابٍ مُتَفَرِّقَةٍ ، فَمِنْ ذَلِكَ : دُخُولُ (اللَّامِ) فِي القَسَمِ مُرَادًا بِهَا التَّعَجُّبُ كَمَا قَدَّمْنَا ، فَلَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي غَيْرِ هَذَا اللَّفْظِ الْمُعَظَّمِ ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ (١) :

لله يَبْقَى عَلَى الأَيَّامِ ذُو حِيَدٍ بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الظَّيَّانُ وَالآسُ

وَمِنْ ذَلِكَ : دُخُولُ (التَّاءِ) فِي القَسَمِ ، كَمَا إِذَا قُلْتَ : تَالله لَيَقُومَنَّ زَيْدٌ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ (٢) . وَجَعْلُ (هَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ) عِوَضًا عَنْ وَاوِ القَسَمِ – وَادُّعِيَ الوَاوُ ؛ لِأَنَّهُ الأَغْلَبُ فِي القَسَمِ – فَتَقُولُ : آلله لَأَفْعَلَنَّ (٣) ، وَمِنْ ذَلِكَ مَا جَاءَ فِي حَدِيثِ أَبِي إِدْرِيسَ الخَوْلَانِيِّ مَعَ مُعَاذِ بنِ جَبَلٍ ﷺ حِينَ قَالَ لَهُ : « إِنِّي أُحِبُّكَ . فَقَالَ : آلله . فَقُلْتُ : آلله ... » الحَدِيثُ (٤) . وَجَعْلُ (هَا ، الَّتِي

---

(١) البيت من البسيط ، واختلف في قائله ، فنسب إلى أبي ذؤيب ، وإلى مالك بن خالد الخُناعي ، وإلى أميّة بن أبي عائذ الهذلي ، وإلى أبي زبيد الطائي ، وإلى عبد مناة أو مناف الهذلي ، ونقل ابن السِّيد البطليوسي أنّ أبا عمرو يرويه للفضل بن عباس ابن عتبة بن أبي لهب . انظر : الكتاب ٣/ ٤٩٧ ، وشرح أشعار الهذليين ١/ ٢٢٧ ، ٤٣٩ ، والحُلل للبطليوسي ص٦٤ ، وشرح المفصل ٩/ ٩٨ ، وخزانة الأدب ٥/ ١٧٨ . وبلا نسبة في : المقتضب ٢/ ٣٢٣ ، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٤٠ ، ومغني اللبيب ١/ ٢١٤ ، والهمع ٤/ ٢٠١ . ورواية السكري في شرح أشعار الهذليين في شعر أبي ذؤيب ، وفي شعر مالك الخُناعي :

* يا مَيُّ لا يُعجِز الأيّامَ ذو حِيَدٍ *

وكذا جاءت الرواية في ديوان أبي ذؤيب ص١٤٠ ، وفي اللسان (حيد): (تالله) بدل (لله) ، ولا شاهد حينئذ . **وذو حِيَد** : لقرونه حِيَدٌ ، الواحد حَيْدٌ ، وهو ما نَتَأَ . **والمُشْمَخِرُّ** : الجبل . **والظَّيَّان** : شجر ياسمين البَرّ . **والآس** : نُقَطٌ من العسل يقع من النحل على الحجارة ، فيستدلون به أحيانًا . راجع شرح السكري ١/ ٢٢٧ ، ٤٤٠ .

(٢) انظر : الكتاب ١/ ٥٩ وَ ٣/ ٤٩٦ ، والمقتضب ٤/ ١٧٥ ، وشرح المفصل ٨/ ٣٤ ، والإنصاف ١/ ٣٩٧ ، وشرح الرضي ٤/ ٣٠٠ ، والمغني ١/ ١١٥ ، والهمع ٤/ ٢٣٥ .

(٣) انظر : الكتاب ٣/ ٥٠٠ ، والمقتضب ٢/ ٣٢٢ ، والمخصص ٤/ ٧٣ ، وشرح الرضي ٤/ ٣٠٤ .

(٤) الموطأ : كتاب الجامع ، باب ما جاء في المتحابين في الله ﷻ ص٦٨٠ ، وصحيح ابن حبان : كتاب البر والإحسان ، باب الصحبة والمجالسة ، ذكر إيجاب محبة الله جل وعلا للمتجالسين فيه والمتزاورين فيه ٢/ ٣٣٥ ، والمستدرك للحاكم : كتاب البر والصلة ٤/ ١٦٩ .

لِلتَّنْبِيهِ) أَيْضًا عِوَضًا عَنْ وَاوِ القَسَمِ ، فَتَقُولُ : إِيْ هَا اللهِ (١) ، وَمِنْ ذَلِكَ مَا جَاءَ فِي حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ رضي الله عنه مَعَ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رِضْوَانُ اللهِ عَلَيْهِ ، حِينَ قَالَ – أَعْنِي أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ رضي الله عنه – : « لَا هَا اللهِ إِذًا ، لَا يَعْمِدُ إِلَى أَسَدٍ مِنْ أُسْدِ اللهِ ، يُقَاتِلُ عَنْ اللهِ وَرَسُولِهِ فَيُعْطِيكَ سَلَبَهُ ... » الحَدِيثُ (٢) . وَجَعْلُ (هَمْزَةِ القَطْعِ) أَيْضًا عِوَضًا عَنْ وَاوِ القَسَمِ ، فَتَقُولُ : أَفَأَللهِ لَتَفْعَلَنَّ هَذَا (٣) . وَحَذْفُ حَرْفِ الجَرِّ وَإِبْقَاءُ عَمَلِهِ ، فَتَقُولُ : اللهِ لَأُكْرِمَنَّ زَيْدًا ، بِجَرِّ الاسْمِ المُعَظَّمِ (٤) . وَدُخُولُ (يَا) عَلَيْهِ – أَعْنِي عَلَى اللَّفْظِ المُعَظَّمِ – فَتَقُولُ : يَا اللهُ ، وَجَوَازُ قَطْعِ الهَمْزَةِ إِذْ ذَاكَ ، فَتَقُولُ : يَا أَللهُ (٥) (٦).

وَتَعْوِيضُ / / المِيمِ المُشَدَّدَةِ مِنْ حَـرْفِ النِّدَاءِ ، فَتَقُـولُ : اللَّهُمَّ (٧) . وَمِنْهَا أَيْضًا : تَفْخِيمُ (اللَّامِ) [١٠]

---

(١) انظر : الكتاب ٣/ ٤٩٩ ، والمقتضب ٢/ ٣٢١ ، والمخصص ٤/ ٧٣ ، وشرح الرضي ٤/ ٣٠٢ .

(٢) انظره في : مسلم بشرح النووي ، كتاب الجهاد والسير ، باب استحقاق القاتل سَلَبَ القتيل ١٢/ ٦٠ ، والنهاية لابن الأثير ٥/ ٢٣٧ . قال : « والصواب (لا هَا اللهِ ذَا) بحذف الهمزة ، ومعناه : لا واللهِ لا يكونُ ذَا ، أَوْ لا واللهِ الأمرُ ذَا ، فحُذف تخفيفًا » . وفي ألف (هَا) عند دخولها على لفظ الجلالة مذاهب ذكرها الرضي في شرح الكافية ٤/ ٣٠٣ .

(٣) الكتاب ٣/ ٥٠٠ ، والمقتضب ٢/ ٣٢٣ ، والمخصص ٤/ ٧٣ ، وشرح الرضي ٤/ ٣٠٤ . قال : « وهمزة الاستفهام ليست عوضًا من حرف القسم ههنا ؛ للفصل بينها وبين (الله) بفاء العطف . وعند الأخفش : الفاء في (أفألله) زائدة » .

(٤) شرح الرضي ٤/ ٣٠٢ . ومذهب سيبويه والمبرّد أنك تنصب إذا حذفت من المحلوف به حرفَ الجرّ ؛ لأنّ الفعل يصل فيعمل ، فتقول : اللهَ لأفعلنّ ؛ لأنك أردت : أحلف اللهَ . انظر : الكتاب ٣/ ٤٩٧ ، والمقتضب ٢/ ٣٢٠ .

(٥) هذا هو مذهب البصريين ، وحكى ابن الأنباري عن الكوفيين أنهم يجيزون نداء مافيه (أل) عمومًا ، وقد رَدَّ عليهم . انظر : الكتاب ٢/ ١٥٩ ، والمقتضب ٤/ ٢٣٩ ، وشرح المفصل ٢/ ٨ ، وشرح الرضي ١/ ٣٨٣ ، والإنصاف ١/ ٣٣٥ ، والهمع ٣/ ٤٧ .

(٦) ذكر ابن سيدة في المحكم ٤/ ٢٥٩ ما نصّه : « وقالوا : (يا أَلله) فقطعوا ، حكاه سيبويه ، وهذا نادر . وحكى ثعلب أنهم يقولون : (يَالله) فَيَصِلُون . قال : وهما لغتان . يعني القطع والوصل » .

(٧) هذا مذهب البصريين ، وقد رَدَّ الفراء هذا ورأى « أنها كانت كلمة ضُمَّ إليها (أُمَّ) ، تريد : يا أَلله أُمَّنا بخير ، فكثرت في الكلام فاختلطت ، فالرفعة التي في الهاء من همزة (أُمَّ) لـمّا تُركت انتقلت إلى ما قبلها » ، وهو مذهب الكوفيين . انظر : الكتاب ٢/ ١٩٦ ، ومعاني الفراء ١/ ٢٠٣ ، والمقتضب ٤/ ٢٣٩ ، وشرح المفصل ٢/ ١٦ ، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٤٠ ، والإنصاف ١/ ٣٤١ ، والهمع ٣/ ٦٣ .

بَعْدَ فَتْحَةٍ ، كَمَا إِذَا قُلْتَ : قَالَ اللهُ رَبُّنَا ، أَوْ بَعْدَ ضَمَّةٍ ، كَمَا إِذَا قُلْتَ : يَقُولُ اللهُ رَبُّنَا (١) ، وَفِي التَّنْزِيلِ : ﴿ قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ (٢) ، وَفِي الحَدِيثِ : « يَقُولُ اللهُ : أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي ، وَأَنَا مَعَ عَبْدِي إِذَا ذَكَرَنِي » (٣).

فَهَذِهِ كُلُّهَا مِنْ خَصَائِصِ هَذَا الاسْمِ المُعَظَّمِ ، وَذَلِكَ لِكَثْرَتِهِ فِي كَلَامِهِمْ ، وَالقَسَمِ بِهِ وَالدُّعَاءِ بِهِ وَالتَّضَرُّعِ ، وَلِكَوْنِ كُلِّ شَيْءٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ يُذْكَرُ عِنْدَ رُؤْيَتِهِ ، وَللهِ دَرُّ القَائِلِ (٤) :

فَوَا عَجَبَا كَيْفَ يُعْصَى الإِلَـ ـهُ أَمْ كَيْفَ يَجْحَدُهُ الجَاحِدُ

وَفِي كُـــلِّ شَيْءٍ لَـــهُ آيَـــةٌ تَدُلُّ عَلَى أَنَّـــهُ وَاحِـــدُ

وَقَالُوا : (لَاهِ أَبُوكَ ، وَ لَهْيَ أَبُوكَ) كَمَا قَدَّمْنَا (٥) . وَعُوِّضَتْ مِنْهُ المِيمُ مُضَافًا إِلَيْهِ (عَبْدُ) ، كَمَا فِي قَوْلِ ضِرَارِ بنِ عَبْدِ المُطَّلِبِ عَمِّ النَّبِيِّ ﷺ يُخَاطِبُ النَّبِيَّ ﷺ (٦) :

مُحَمَّـــدَ بنَ عَـــبْدَمِ عِشْتَ بِعَيْشٍ أَنْعَمِ

وَصِـــبْيَةٍ وَمَـــغْنَمِ فِي فَرْعِ عِزٍّ أَسْنَمِ

دَامَ سَجِيسَ الأَزْلَمِ

---

(١) انظر تفخيم اللام من لفظ الجلالة وترقيقها في : التيسير للداني ص٥٨ ، والنشر لابن الجزري ٢/ ١١٥ ، والبيان لابن الأنباري ١/ ٣٣ ، وبصائر ذوي التمييز ٢/ ١٨ ، والإتحاف ١/ ٣٠٧ .

(٢) سورة المائدة ، الآية : ١١٩ .

(٣) البخاري في فتح الباري ، كتاب التوحيد ، باب قول الله تعالى : ﴿ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ ﴾ ١٣/ ٣٨٤ ، ومسلم بشرح النووي ، كتاب التوبة ١٧/ ٦٠ .

(٤) البيتان من المتقارب ، واختلف في نسبتها ، فهما لأبي العتاهية في ديوانه ص١٠٤ ، والحماسة البصرية ٤/ ١٦٧٥ ، وللبيد ابن ربيعة في ملحق ديوانه ص٢٨٠ ، ولأبي نواس في المحاسن والأضداد ص١٥٢ ، ولمحمود الورّاق في ديوانه ص٢٧٣ ، وترتيب الأمالي الخميسية للشجري ١/ ٤٤ ، ولابن المعتز في تفسير ابن كثير ١/ ٧٨ .

(٥) انظر ما سبق ص٢٨٥ .

(٦) الأبيات من الرجز ، وهي للزبير بن عبد المطلب عمّ النبي ﷺ كما في المصادر ، ولم أقف على نسبتها لضرار في المراجع التي وقفت عليها . انظر : المنمّق لابن حبيب ص٣٤٩ ، والأمالي للقالي ٢/ ١١٥ ، والروض الأنف ١/ ٤٣٧ .

أَيْ : طَوَالَ الدَّهْرِ ، لَكِنْ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ فِيهِ خُرُوجًا عَنْ اللَّفْظِ الَّذِي وَرَدَ بِهِ الشَّرْعُ (١).

وَ(**الْمُنْشِئُ**) (٢) مِنْ (أَنْشَأَ فَهُوَ مُنْشِئٌ) ، كَمَا تَقُولُ : (أَكْرَمَ فَهُوَ مُكْرِمٌ ، وَأَعْطَى فَهُوَ مُعْطٍ(٣)) ، وَهُوَ رَاجِعٌ إِلَى مَعْنَى الابْتِدَاءِ ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ : (أَنْشَأَ اللهُ الخَلْقَ) إِذَا ابْتَدَأَ خَلْقَهُمْ ، وَلَوْلَا ذِكْرُ « **الْمُحْيِي** » بَعْدَهُ لَكَانَ (أَنْشَأَ) بِمَعْنَى : أَحْيَا ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ : (نَشَأَ يَنْشَأُ نَشْأً وَنُشُوءًا وَنَشَاءً وَنَشْأَةً وَنَشَاءَةً) إِذَا حَيِيَ ، وَفِي التَّنْزِيلِ : ﴿وَأَنَّ عَلَيْهِ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْأُخْرَىٰ﴾ (٤) أَيْ : البَعْثَةَ ، وَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو {النَّشَاءَةَ} بِالمَدِّ (٥) . وَ(قَدْ أَنْشَأَهُمْ اللهُ) إِذَا أَحْيَاهُمْ ، لَكِنْ لَـمَّا ذَكَرَ بَعْدَ هَذَا « **الْمُحْيِي** » عَلِمْنَا أَنَّ مُرَادَهُ بِـ(الإِنْشَاءِ) غَيْرُ (الإِحْيَاءِ) ، فَيُحْمَلُ عَلَى مَعْنَى : الابْتِدَاءِ وَالتَّصْوِيرِ ، مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ﴾ (٦) ، وَيَجِيءُ إِذْ ذَاكَ لَقَبٌ مِنْ أَلْقَابِ البَدِيعِ يُسَمَّى التَّوْطِئَةُ ، وَهُوَ أَنْ يُذْكَرَ لَفْظٌ ثُمَّ يُعَادَ إِلَى مَعْنَاهُ بَتَكْمِيلٍ ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ (٧) :

بَنَتْ لَخْمٌ مِنَ العَلْيَاءِ بَيْتًا ... يَكِلُّ الطَّرْفُ مِنْهُ أَوْ يَحِيدُ
وَأَجْرَتْ لِلنَّدَى فِيهِ غِمَارًا ... يُحَاكِي البَحْرَ كُثْرًا أَوْ يَزِيدُ

وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَرْضَ فِى يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُۥٓ أَندَادًا ۚ ذَٰلِكَ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٩﴾ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِىَ مِن فَوْقِهَا وَبَٰرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ ﴿١٠﴾ ثُمَّ

(١) انظر خصائص أخرى للفظ المعظم في : (معنى لا إله إلا الله) للزركشي ص١٢١ ، وبصائر ذوي التمييز ٢/ ٢٠ .

(٢) راجع : المحكم ٨/ ٦٣ ، واللسان وتاج العروس (نشأ) .

(٣) في الأصل (معطي) .

(٤) سورة النجم ، الآية : ٤٧ .

(٥) وهي أيضًا قراءة ابن كثير . انظر : السبعة لابن مجاهد ص٤٩٨ ، وحجة القراءات ص٥٤٩ ، والكشف عن وجوه القراءات ٢/ ١٧٨ .

(٦) سورة الرعد ، الآية : ١٢ .

(٧) البيتان من الوافر ، ولم أقف عليهما في غير هذا الكتاب .

ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ ﴿١١﴾ فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ فِى يَوْمَيْنِ وَأَوْحَىٰ فِى كُلِّ سَمَآءٍ أَمْرَهَا وَزَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِمَصَٰبِيحَ وَحِفْظًا ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ﴾ [١] / / ، [١١]
وَشَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ اللَّفْظُ الأَوَّلُ مُحْرِزًا لِكَمَالِ مَاهِيَّةِ المَعْنَى المَعْمُودِ إِلَيْهِ بِالتَّكْمِيلِ ، عَلَى مَا هُوَ المُقَرَّرُ فِي عِلْمِ البَيَانِ .

وَ(**الأَصْنَافُ**) جَمْعُ (صِنْفٍ) بِالكَسْرِ، وَقَدْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ جَمْعَ (صَنْفٍ) بِالفَتْحِ ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ: (صِنْفٌ) بِالكَسْرِ عَلَى وَزْنِ (حِمْلٍ) ، وَ(صَنْفٌ) بِالفَتْحِ عَلَى وَزْنِ (نَسْرٍ) ، وَكِلَاهُمَا عِبَارَةٌ عَنْ الضَّرْبِ ، وَ(قَدْ صَنَّفَ الشَّيْءَ) إِذَا جَعَلَهُ ضَرْبًا وَمَيَّزَ بَعْضَهُ عَنْ بَعْضٍ ، لَكِنَّ ((فَعْل)) بِفَتْحِ الفَاءِ إِذَا كَانَ صَحِيحَ العَيْنِ لَا يُجْمَعُ فِي القِيَاسِ عَلَى ((أَفْعَالٍ)) ، بَلْ مَا جَاءَ مِنْهُ مَوْقُوفٌ عَلَى السَّمَاعِ كَـ(فَرْخٍ وأَفْرَاخٍ) ، وَ(زَنْدٍ وأَزْنَادٍ) وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، لَا سِيَّمَا وَقَدْ قَالُوا : (صُنُوفٌ) ، فَيَكُونُ (صُنُوفٌ) لِـ(صَنْفٍ) بِالفَتْحِ كَـ(نَسْرٍ ونُسُورٍ) ، وَ(أَصْنَافٌ) لِـ(صِنْفٍ) بِالكَسْرِ كَـ(حِمْلٍ وأَحْمَالٍ) [٢] ، لَكِنَّ عَيْنَهُ نُونٌ ، وَالنُّونُ حَرْفٌ أَغَنُّ ، وَالأَغَنُّ قَرِيبٌ مِنْ المُعْتَلِّ [٣] ، وَقَدْ جَعَلَ بَعْضُهُمْ [٤] الجَزْمَ فِي : ﴿لَمْ يَكُ﴾ [٥] – بِحَذْفِ النُّونِ – إِجْرَاءً لَهَا مُجْرَى المُعْتَلِّ، وَلِذَلِكَ – أَيْ: وَلِكَوْنِهَا قَرِيبَةً مِنْ المُعْتَلِّ – أُبْدِلَتْ مِنْ أَحَدِ المُضَاعَفَيْنِ فِي (خَرُّوبٍ) ، فَقِيلَ : (خُرْنُوبٌ) [٦] ،كَمَا أُبْدِلَ حَرْفُ العِلَّةِ مِنْ أَحَدِ المُضَاعَفَيْنِ فِي (يُمْلِلُ) ، فَقِيلَ : (يُمْلِي) [٧].

---

(١) سورة فصلت ، الآيات : ٩-١٢ .

(٢) انظر : شرح الشافية ٢/ ٩٠-٩٣ .

(٣) انظر : سرّ صناعة الإعراب ٢/ ٤٣٨ ، وشرح الملوكي ص١٠٣ ، ١٧٢ .

(٤) كابن جني والرضي وأبي حيّان والشاطبي . انظر : سرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٤٠ ، وشرح الرضي ٤/ ٢٠٩ ، والتذييل والتكميل ٤/ ٢٣٦ ، والمقاصد الشافية ٢/ ٢١١ .

(٥) بعض آية من سورة الأنفال : ٥٣ ، قال تعالى : ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ .

(٦) قال الجوهري: « الخَرُّوب بالتَّشديد : نَبْتٌ مَعْرُوفٌ ، والخُرْنُوب لغةٌ ، ولا تقل: الخَرْنُوب ، بالفَتْحِ » . الصحاح (خرب) .

(٧) جاء في الشرح الملوكي ص٢٥١ : « وقالوا : أمللتُ الكتاب وأمليتُه ، فالياء بدلٌ من اللام الثانية ، قال الله تعالى : ﴿فَهِىَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ ، وقال : ﴿وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ﴾ ، فجاء التنزيل باللغتين معًا » . وانظر : =

وَ(**الفِطَرُ**) [١] وَاحِدُهُ (فِطْرَةٌ) ، وَقَدْ اخْتُلِفَ فِيمَا كَانَ مِنْ هَذَا النَّوْعِ – أَعْنِي مَا يَكُونُ بَيْنَ الوَاحِدِ وَالكَثِيرِ مِنْهُ إِسْقَاطُ التَّاءِ – عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ : أَحَدُهَا : أَنَّهُ جَمْعٌ مُطْلَقًا . وَالثَّانِي : أَنَّهُ اسْمُ جِنْسٍ مُطْلَقًا . وَ[الثَّالِثُ :] [٢] التَّفْرِقَةُ بَيْنَ مَا الْتُزِمَ فِيهِ التَّأْنِيثُ كَـ(بُهَمٍ [٣] وتُخَمٍ) فَيَكُونُ جَمْعًا ؛ لِأَنَّ العَرَبَ لَا تَقُولُ إِلَّا : (هَذِهِ بُهَمٌ ، وَهِيَ التُّخَمُ) ، وَمَا لَمْ يُلْتَزَمْ فِيهِ التَّأْنِيثُ كَـ(رُطَبٍ) ؛ لِأَنَّكَ [٤] تَقُولُ : (هُوَ الرُّطَبُ ، وَالرُّطَبُ أَكَلْتُهُ) فَيَكُونُ اسْمَ جِنْسٍ . وَهَذِهِ التَّفْرِقَةُ هِيَ مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ رَحِمَهُ اللهُ [٥].

وَ(الفِطْرَةُ) هِيَ الخِلْقَةُ [٦] الأُولَى [٧] ، أَنْشَدَ أَبُو العَبَّاسِ ثَعْلَبٌ [٨] :

هَوِّنْ عَلَيْكَ فَقَدْ نَالَ الغِنَى رَجُلٌ ... فِي فِطْرَةِ الكَلْبِ لَا بِالدِّينِ وَالحَسَبِ

مَأْخُوذٌ مِنْ (فَطَرَ اللهُ الخَلْقَ يَفْطُرُهُمْ) ، بِمَعْنَى : خَلَقَهُمْ وَبَدَأَهُمْ ، وَفِي التَّنْزِيلِ : ﴿ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [٩] ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : « مَا كُنْتُ أَدْرِي فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ حَتَّى اخْتَصَمَ أَعْرَابِيَّانِ فِي بِئْرٍ ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا : أَنَا فَطَرْتُهَا » ، أَيْ : ابْتَدَأْتُهَا [١٠].

= الكتاب ٤/ ٢٣٩ ، ٤٢٤ ، والمقتضب ١/ ٢٠٠ ، وسرّ الصناعة ٢/ ٧٤٨ – ٧٦٤ ، وشرح المفصل ١٠/ ٢٤ ، وشرح الشافية ٣/ ٢١٠ .

(١) راجع : تهذيب اللغة ١٣/ ٣٢٥ ، والمحكم ٩/ ١٢٦ ، واللسان وتاج العروس (فطر) .

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام ويتضح المعنى .

(٣) علّق الناسخ في الهامش بقوله : « كذا بخطّه (كبهْمٍ) » ، وكأنها غَمُضَتْ عليه ، فلم يتبيّن مراده .

(٤) في الأصل (لأنّ) .

(٥) انظر : الكتاب ٣/ ٥٨٢ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٤/ ١٨٣٨ ، وشرح الشافية ٢/ ١٩٣ ، والهمع ٦/ ١٢٣ ، وتاج العروس (تمر) .

(٦) في الأصل (الحلّة) ، وقد علّق الناسخ في الهامش بقوله : « لعلّ صوابه : الخِلْقَة أو الجِبِلَّة » ، والوجه ما أثبتُّه .

(٧) هذا تفسير أبي البقاء العكبري . انظر : شرح خطب ابن نُباتة ص٩٠ .

(٨) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في : المحكم ٩/ ١٢٨ ، واللسان وتاج العروس (فطر) .

(٩) سورة الأنعام ، الآية : ١٤ .

(١٠) انظر : الكشاف ٣/ ٢٩٧ ، والنهاية لابن الأثير ٣/ ٤٥٧ ، والجامع للقرطبي ١٤/ ٣١٩ .

وَ(الفِطْرَةُ) أَيْضًا مَا فَطَرَ اللهُ عَلَيْهِ الخَلْقَ مِنْ مَعْرِفَتِهِمْ بِهِ ، وَمِنْهُ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ : « كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الفِطْرَةِ ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ ، كَمَا تَتَنَاتَجُ الإِبِلُ مِنْ بَهِيمَةٍ جَمْعَاءَ هَلْ تُحِسُّ مِنْ جَدْعَاءَ؟ . قَالُوا : يَا رَسُولَ اللهِ ، أَرَأَيْتَ الَّذِي يَمُوتُ وَهُوَ صَغِيرٌ؟ . قَالَ : اللهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ »(١).

وَ(**المُحْيِي**) اسْمُ فَاعِلٍ ، فِعْلُهُ (أَحْيَا) ، يُقَالُ : (أَحْيَاهُ اللهُ) جَعَلَهُ حَيًّا ، وَفِي التَّنْزِيلِ : ﴿ أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧىَ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾(٢) / / ، وَالكَلِمَةُ مُعْتَلَّةُ العَيْنِ وَاللَّامِ ، وَالغَرَضُ الآنَ اعْتِلَالُ اللَّامِ . [١٢]

وَيَجُوزُ تَسْهِيلُ الهَمْزَةِ مِنْ (مُنْشِئ) ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ [أَدَّى](٣) إِلَى التَّرْصِيعِ الصَّائِرِ ، وَإِنْ لَمْ تُسَهَّلْ الهَمْزَةُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ فِيهَا جَائِزٌ فَهِيَ قَابِلَةٌ لِذَلِكَ ، إِذْ هِيَ بِصَدَدِ التَّسْهِيلِ ، وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّيهِ التَّلْمِيعَ الصَّائِرَ ، وَبَعْضُهُمْ أَيْضًا يُسَمِّيهِ التَّنْكِيتَ الصَّائِرَ ، وَلِذَلِكَ – أَيْ : لِكَوْنِ مَا كَانَ بِصَدَدِ شَيْءٍ مَحْكُومًا لَهُ بِحُكْمِ ذَلِكَ الشَّيْءِ – جَازَ فِي عِلْمِ القَوَافِي أَنْ يُجْعَلَ مَعَ (الهَمِّ) (الصَّوْمُ) دُونَ (الـهَدْمِ) ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ إِبْدَالُ أَحَدِ المُضَاعَفَيْنِ حَرْفَ عِلَّةٍ(٤) ، فَكَانَ (الـهَمُّ) بِهَذَا الاعْتِبَارِ مُرْدَفًا كَـ(الصَّوْمِ)(٥).

---

(١) البخاري في فتح الباري ، كتاب القدر ، باب الله أعلم بما كانوا عاملين ١١/ ٤٩٣ ، ومسلم بشرح النووي ، كتاب القدر ، باب معنى : « كلّ مولود يولد على الفطرة » وحكم موتى أطفال الكفار وأطفال المسلمين ١٦/ ٢٠٧ ، والنهاية لابن الأثير ٣/ ٤٥٧ .

(٢) سورة القيامة ، الآية : ٤٠ .

(٣) تكملة يلتئم الكلام بمثلها .

(٤) انظر ما سبق ص٢٩٠ .

(٥) أَيْ كأنّ (الهَمَّ) : الهَوْمُ أو الهَيْمُ . **والرِّدْف** : هو عبارة عن حرف المدّ أو اللين الذي يكون قبل الرويّ ، ولا فاصل بينهما ، ولا يلزم اتحاده في القصيدة . انظر : القوافي للأخفش ص١٤ ، والعيون الغامزة ص١٤١ . وانظر كلام المؤلف فيه في شرحه على الألفية القسم الأول بتحقيق الدكتور أحمد القرشي ٢/ ٣٣٥ .

وَقَـدْ اخْتُلِفَ فِي مَعْنَى قَوْلِـهِمْ : (أَحْيَا اللهُ الأَرْضَ) [١] ، فَقِـيْلَ المَعْنَى : أَخْـرَجَ فِيهَا النَّبَاتَ فَحَيِيَ بِهَا الحَيَوَانُ ، أَيْ : دَامَتْ حَيَاتُهُ ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ مِنْ صَدْرِ الوُرُودِ ، وَهُوَ ضَرْبٌ مِنْ مَجَازِ المُجَاوَرَةِ إِلَّا أَنَّهُ غَيْرُ مُصَاحِبٍ ، وَقَدْ رَدَّهُ بَعْضُهُمْ إِلَى المُصَاحَبَةِ بِاعْتِبَارِ وُجُودِ القُوَّةِ فِي الوَارِدِ وَالمَوْرُودِ .

وَقِيْلَ : إِنَّمَا أَحْيَاهَا مِنْ الحَيَاةِ ، كَأَنَّهَا كَانَتْ مَيْتَةً بِالمَحْلِ [٢] فَأَحْيَاهَا بِالغَيْثِ ، فَإِمَّا أَنْ يُقَالَ : حَيَاةُ كُلِّ شَيْءٍ بِحَسَبِهِ ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ مَجَازِ التَّأَسِّي وَيَرْجِعُ إِلَى التَّشْبِيهِ ، عَلَى مَا هُوَ المُقَرَّرُ فِي عِلْمِ البَيَانِ . وَعَلَى كِلَا التَّقْدِيرَيْنِ فَالمَجَازُ لَيْسَ مُنْسَحِبًا عَلَى الطَّرَفَيْنِ ، إِنَّمَا هُوَ عَلَى الطَّرَفِ الطَّالِبِ وَهُوَ المُسْنَدُ – أَعْنِي (الإِحْيَاءَ) – مَجَازًا ؛ لِكَوْنِ (الإِحْيَاءِ) لَا يَتَوَجَّهُ عَلَيْهَا إِلَّا عَلَى أَحَدِ الوَجْهَيْنِ اللَّذَيْنِ قَدَّمْنَا قَبْلُ ، فَجُعِلَ [٣] – أَعْنِي مُتَعَلَّقَ الإِسْنَادِ – هُوَ المَجَازُ ؛ لِأَنَّهُ المُتَلَقَّى فَهُوَ مَحَلُّ التَّأْثِيرِ ، أَوْ المُتَعَلَّقُ بِهِ ، أَوْ التَّعَلُّقُ ؛ خِلَافٌ مُقَرَّرٌ فِي عِلْمِ البَيَانِ . وَالصَّحِيحُ أَنَّ المَجَازَ هُوَ المُتَعَلَّقُ بِهِ وَهُوَ المُسْنَدُ ، وَالاحْتِجَاجُ عَلَى ذَلِكَ مُقَرَّرٌ فِي عِلْمِ البَيَانِ [٤] .

وَ(**الأَرْضُ**) [٥] عِبَارَةٌ عَنْ الَّتِي عَلَيْهَا النَّاسُ ، وَهِيَ مُؤَنَّثَةٌ [٦] ، قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ ﴿٣٠﴾ أَخْرَجَ مِنْهَا مَآءَهَا وَمَرْعَىٰهَا ﴿٣١﴾ وَٱلْجِبَالَ أَرْسَىٰهَا﴾ [٧] ، وَأَمَّـا مَا أَنْشَـدَ

---

(١) راجع : المحكم لابن سيدة ٣/ ٣٠٤ ، واللسان (حيا) .

(٢) **المَحْل** : الشدّة والقَحْط وانقطاع المطر ويبس الكلأ . راجع اللسان (محل) .

(٣) في الأصل (يجعل هو) .

(٤) يشير المؤلف إلى ما يعرف بالمجاز الإسنادي أو العقلي . راجع : دلائل الإعجاز ص٢٩٣ ، والكشاف ١/ ١٩١ ، والطراز ٣/ ٢٥٧ ، والمطول ص١٩٧ ، والإتقان ٣/ ١٢٠ ، وشروح التلخيص ١/ ٢٣١ . وتقرير الخلاف حول المسألة والاحتجاج عليه لم أجده فيما بين يدي من كتب البلاغة ، والله أعلم .

(٥) راجع : تهذيب اللغة ١٢/ ٦٢ ، والمحكم ٨/ ١٤٨ ، واللسان وتاج العروس (أرض) .

(٦) انظر : المذكر والمؤنث لابن التَّسْتُرِي ص٦١ ، والبلغة لابن الأنباري ص٦٤ .

(٧) سورة النازعات ، الآيات : ٣٠-٣٢ .

سِيبَوَيْهِ رَحِمَهُ اللهُ مِنْ قَوْلِ عَامِرِ (١) بنِ جُوَيْنٍ الطَّائِيِّ (٢) :

فَلَا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا ... وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

فَإِنَّهُ ذَكَّرَ حَمْلًا عَلَى الْمُرَادِفِ وَهُوَ : الْمَوْضِعُ ، كَمَا أَنَّثَ الْمُذَكَّرَ حَمْلًا عَلَى الْمُرَادِفِ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ (٣) :

يَا أَيُّهَا الرَّاكِبُ الْمُزْجِي مَطِيَّتَهُ ... سَائِلْ بَنِي أَسَدٍ : مَا هَذِهِ الصَّوْتُ؟

فَإِنَّهُ أَنَّثَ (الصَّوْتَ) حَمْلًا عَلَى الْمُرَادِفِ وَهُوَ : الصَّيْحَةُ ، وَكَانَ هَذَا – أَعْنِي (أَبْقَلَ) – أَحْسَنَ ؛ لِأَنَّ الْمُذَكَّرَ أَصْلُ الْمُؤَنَّثِ .

وَقَدْ جُعِلَ مِنْهُ – أَعْنِي مِمَّا ذُكِّرَ حَمْلًا عَلَى الْمُرَادِفِ – قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَلَمَّا رَءَا // ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّي ﴾ (٤) ، أَيْ : هَذَا الشَّخْصُ أَوْ هَذَا الْمَرْئِيُّ أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِمَّا يَقْتَضِيهِ الْمَعْنَى وَيُنَاسِبُهُ (٥) . وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ ﴾ (٦) فَقَالَ سِيبَوَيْهِ : " كَأَنَّهُ اكْتَفَى بِذِكْرِ [١٣]

(١) في الأصل (عمرو) .

(٢) شاعر جاهلي من بني جَرْم بن عمرو بن الغوث من طيء ، عاش مائتي سنة، وكان سيّدًا فارسًا قتله بنو كلب وهو شيخٌ كبيرٌ . انظر ترجمته في : المعمّرون ص٤١ ، وخزانة الأدب ١/ ٥٣ .
والبيت من المتقارب ، وهو في : الكتاب ٢/ ٤٦ ، وشرح المفصل ٥/ ٩٤ ، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٤٣ ، وخزانة الأدب ١/ ٤٥ . ونسب إلى الأعشى في شرح القصائد السبع لابن الأنباري ص١٠٧، ٥٢٢ وليس في ديوانه . وبلا نسبة في : شرح أبيات سيبويه للنحاس ص١١٤ ، والخصائص ٢/ ٤١٣ ، وأمالي ابن الحاجب ١/ ٣٥٢ ، ومغني اللبيب ٢/ ٦٥٦ ، والهمع ٦/ ٦٥ .

(٣) البيت من البسيط ، وهو لرويشد بن كثير الطائي في : سرّ صناعة الإعراب ١/ ١١ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ١٦٦ ، وشرح المفصل ٥/ ٩٥ ، واللسان (صوت) ، والدرر ٦/ ٢٣٩ . وبلا نسبة في : الخصائص ٢/ ٤١٨ ، والإنصاف ٢/ ٧٧٣ ، والهمع ٥/ ٣٤٣ ، وخزانة الأدب ٤/ ٢٢١ .

(٤) سورة الأنعام ، الآية : ٧٨ .

(٥) راجع : البحر المحيط ٤/ ١٦٧ ، والتذييل والتكميل ٦/ ١٩٤ .

(٦) سورة البقرة ، الآية : ٢٧٥ .

(المَوْعِظَةِ) عَنْ التَّاءِ »[١] ، وَهَذَا كُلُّهُ يَقْتَضِي [٢] أَنَّ التَّذْكِيرَ فِي المُؤَنَّثِ غَيْرِ الحَقِيقِيِّ عَلَى خِلَافِ الأَصْلِ ، وَيَدْفَعُ [٣] قَوْلَ مَنْ قَالَ مِنْ مُتَأَخِّرِي النَّحْوِيِّينَ : إِنَّ الفِعْلَ إِذَا كَانَ مُسْنَدًا إِلَى ظَاهِرٍ [٤] كُنْتَ بِالخَيَارِ فِي إِثْبَاتِ التَّاءِ وَفِي إِسْقَاطِهَا [٥].

فَصْلٌ : وَيُجْمَعُ (أَرْضٌ) عَلَى (آرَاض وأُرُوض وأَرَضُونَ) ، الوَاوُ عِوَضٌ مِنْ الهَاءِ المَحْذُوفَةِ المُقَدَّرَةِ ، وَفَتَحُوا الرَّاءَ فِي الجَمْعِ ؛ لِيَدْخُلَ الكَلِمَةَ ضَرْبٌ مِنْ التَّكْسِيرِ اسْتِيحَاشًا مِنْ أَنْ يُوَفِّرُوا [٦] لَفْظَ التَّصْحِيحِ ، لِيُعْلِمُوا أَنَّ (أَرْضًا) إِنَّمَا كَانَ سَبِيلُهُ لَوْ جُمِعَ بِالأَلِفِ وَالتَّاءِ أَنْ تُفْتَحَ رَاؤُهُ [٧].

وَقَدْ اخْتُلِفَ فِي اشْتِقَاقِهِ ، فَقِيْلَ : هُوَ مَأْخُوذٌ مِنْ (أَرِضَ يَأْرَضُ أَرْضًا) إِذَا أُرْعِدَ [٨] ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ [٩] :

---

(١) الكتاب ٢/ ٤٥ .

(٢) في الأصل (نقيض) .

(٣) في الأصل (يرفع) .

(٤) أيْ : إلى ظاهرٍ مؤنثٍ غير حقيقيّ التأنيث .

(٥) في المفصل للزمخشري ص٢٣٧ : « والحقيقيّ أقوى ، ولذلك امتنع في حال السعة (جاء هندٌ) ، وجاز (طلع الشمسُ) ، وإن كان المختار : طلعتْ » . وهو قول ابن الأنباري في البلغة ص٦٤ ، وابن يعيش في شرح المفصل ٥/ ٩٣ ، والشلوبين في التوطئة ص١٦٣ ، وابن الحاجب في الإيضاح ١/ ٥٥٤ ، وابن مالك في شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٩٧ ، والرضي في شرح الكافية ٣/ ٣٤١ ، وأبي حيّان في ارتشاف الضرب ٢/ ٧٣٨ ، والتذييل والتكميل ٦/ ١٩٥ ، وغيرهم .

(٦) في سرّ صناعة الإعراب ٢/ ٦١٤ (يُوَفُّوهُ) .

(٧) فيقال : أَرَضَات . انظر : سرّ صناعة الإعراب ٢/ ٦١٤ ، ودرّة الغواص ص٢٢٣ ، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٢٦٣ ، واللسان (أرض) .

(٨) أيْ : أخذته الرِّعْدَةُ ، ومنه ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال : « أَزُلْزِلَتْ الأَرْضُ أَمْ بِي أَرْضٌ؟ » . انظر : النهاية لابن الأثير ١/ ٣٩ .

(٩) البيت من الوافر ، وهو لأبي العلاء المعري في سقط الزند ص٦٥ ، وشروح سقط الزند ١/ ١٨٤ ، وجاء فيها : (**الأرض** : الرِّعْدة . **واللِّجان** من قولهم : ناقةٌ لَجون إذا كانت بطيئة السير ، واللِّجان في الإبل كالحِرَان في الخيل . ولقد أحسن =

لَهَا فَرَحًا (١) فُوَيْقَ الأَرْضِ أَرْضٌ وَمِنْ تَحْتِ اللُّجَيْنِ لَهَا لجَانُ

وَذَلِكَ لِأَنَّ سَالِكَهَا يَتَحَرَّكُ بِالمَشْيِ فِيهَا ، وَالسَّعْيُ وَالتَّحْرِيكُ شَبِيهٌ بالرِّعْدَةِ . وَذَلِكَ ضَعِيفٌ لِوَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ فِيهِ الاشْتِقَاقَ مِنْ صِفَةِ الغَيْرِ ، وَالثَّانِي: أَنَّ التَّحَرَّكَ وَالسَّعْيَ لَيْسَ بِرِعْدَةٍ ، بَلْ هُوَ شَبِيهٌ بِهَا ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ تَصَرُّفًا فِي المَجَازِ الخَفِيِّ وَهُوَ ضَعِيفٌ ، وَقَدْ حَكَمَ جَمَاعَةٌ مِنْ البَيَانِيِّينَ بِمَنْعِهِ ، وَالاحْتِجَاجُ عَلَى الضَّعْفِ أَوْ المَنْعِ مُقَرَّرٌ فِي عِلْمِ البَيَانِ .

وَقِيلَ : هُوَ مَأْخُوذٌ مِنْ (أَرِضَتْ القَرْحَةُ (٢) أَرَضًا) إِذَا تَفَشَّتْ وَمَجِلَتْ فَفَسَدَتْ وَتَقَطَّعَتْ . وَذَلِكَ ضَعِيفٌ أَيْضًا ؛ لِأَنَّ قَائِلَ ذَلِكَ يَقُولُ : إِنَّ فَسَادَهَا وَتَقَطُّعَهَا بِاعْتِبَارِ أَخَادِيدِهَا وَأَسْرَابِهَا ، وَذَلِكَ - أَعْنِي الأَخَادِيدَ وَالأَسْرَابَ - مِمَّا حَدَثَ عَلَيْهَا بَعْدَ إِيجَادِهَا ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الاسْمُ مُتَقَدِّمًا عَلَى ذَلِكَ ، وَيَرْجِعُ تَحْقِيقُ ذَلِكَ إِلَى الوَضْعِ وَالاخْتِلَافِ فِيهِ (٣).

وَقِيلَ : هُوَ مَأْخُوذٌ مِنْ (رَضَّ) ؛ لِأَنَّ الأَقْدَامَ تَرُضُّهَا . وَتَكَلَّفَ قَائِلُ هَذَا أَنْ ادَّعَى أَنَّهُ أُبْدِلَ مِنْ أَحَدِ المُضَاعَفَيْنِ أَلِفٌ ، كَمَا أُبْدِلَتْ اليَاءُ مِنْهُ فِي (دِينَارٍ) ، ثُمَّ قُلِبَ فَهُمِزَ لِوُقُوعِهِ أَوَّلًا ؛ لِأَنَّ الأَلِفَ لَا تَكُونُ إِلَّا سَاكِنَةً وَلَا يُبْدَأُ بِالسَّاكِنِ (٤) . وَذَلِكَ ضَعِيفٌ أَيْضًا ؛ لِهَذَا التَّكَلُّفِ الَّذِي لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ ، وَلِأَنَّ فِيهِ أَيْضًا الاشْتِقَاقَ مِنْ صِفَةِ الغَيْرِ .

= في التجنيس والمطابقة بين الفوقيّة والتحتيّة ، وفي المقابلة بين الخفّة التي عليها يدلّ الفرح والثّقل الذي هو مسمّى اللِّجان) .

(١) في الأصل (برحًا) .

(٢) **القَرْح** : البَثْر إذا ترامى إلى فساد . **والبُثُور** : خُرَّاج صغار مثل الجُدَرِيِّ يَقْبُحُ على الوجه وغيره من البدن . راجع اللسان (قرح ، بثر) .

(٣) انظر : الخصائص ١/ ٤١ ، والمزهر ١/ ٨ ، ومشكلات حياتنا اللغوية لأمين الخولي ص٣١ ، ودلالة الألفاظ لإبراهيم أنيس ص١٣ .

(٤) أيْ : إنها كانت (رَضَّ) ثمّ (راضَ) ثمّ (ارَضَ) ثمّ (أَرَض) ، فيكون وزنها حينئذ (عَفَل) .

وَالصَّحِيحُ أَنَّ اشْتِقَاقَهَا مِنْ (الأَرْضِ) بِمَعْنَى : الاتِّسَاعِ ؛ لِأَنَّهُ وَصْفُهَا وَالمَوْجُودُ فِيهَا ، قَالَ الأَخْطَلُ (١) :

[١٤] وَلَقَدْ شَرِبْتُ الخَمْرَ فِي حَانُوتِهَا ... وَشَرِبْتُهَا بِأَرِيضَةٍ // مِحْلَالِ

أَيْ : بِبُقْعَةٍ وَاسِعَةٍ مُخْتَارَةٍ لِلحُلُولِ .

فَإِنْ قِيلَ : فَقَدْ وُصِفَ بِذَلِكَ بَعْضُهَا فِي قَوْلِ امْرِىءِ القَيْسِ (٢) :

بِلَادٌ عَرِيضَةٌ وَأَرْضٌ أَرِيضَةٌ ... مَوَاقِعُ غَيْثٍ فِي فَضَاءٍ عَرِيضِ

وَذَلِكَ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مَلْحُوظٍ فِيهَا الاتِّسَاعُ لِوَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَكَانَ تَكْرَارًا وَإِخْبَارًا بِمَا لَا فَائِدَةَ فِيهِ . وَالثَّانِي أَنَّ الوَصْفَ المُسْتَدْعَى لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ خَاصًّا بِمَنْ جَرَى عَلَيْهِ مُمَيِّزًا لَهُ عَنْ بَاقِي جِنْسِهِ ، عَلَى مَا هُوَ المُقَرَّرُ فِي عِلْمِ البَيَانِ ؛ قِيلَ (٣) : المُسَمَّى بِهِ يُفَارِقُ الحَدَثَ حَالَةَ التَّسْمِيَةِ لِـمَا بَيْنَهُمَا مِنْ التَّضَادِّ ؛ لِأَنَّ الاسْمَ لَفْظٌ دَالٌّ عَلَى ذَاتٍ مُجَرَّدَةٍ عَنْ الحَدَثِ حَالَةَ الدَّلَالَةِ ، وَمَا دَلَّ عَلَى الحَدَثِ لَفْظٌ دَالٌّ عَلَى مَعْنىً قَائِمٍ بِذَاتٍ ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ وَصْفُهَا بِالاتِّسَاعِ تَكْرَارًا وَلَا إِخْبَارًا بِمَا لَا فَائِدَةَ فِيهِ ، وَمِنْ ذَلِكَ – أَيْ : مِمَّا أُجْرِيَ حُكْمُ مَا لُحِظَ فِيهِ عِنْدَ التَّشْبِيهِ وَصْفًا – قَوْلُ الشَّاعِرِ (٤) :

مُحَارِبٌ مُحَارِبُ الأَبْطَالِ ... أَتَاكَ فِي جَهَابِذٍ أَقْتَالِ

---

(١) البيت من الكامل ، وهو في : ديوانه ص١١٣ ، وتهذيب اللغة ٣/ ٤٤٠ ، والمخصص ٤/ ٢١٥ ، واللسان (أرض) ، وتاج العروس (نحت) .

(٢) البيت من الطويل ، وهو في : ديوانه ص٤٦٢، وجمهرة اللغة ٣/ ١٢٥٤ ، ومقاييس اللغة ١/ ٨٠ ، واللسان (أرض) . وهو بلا نسبة في : أمالي القالي ٢/ ٢٠٩ ، والمخصص ٤/ ٢١٥ . **وأَرِيضة** : خليقة للخير ، يقال : إنّ فلانًا لأريضٌ للمعروف ؛ إذا كان خليقًا له . راجع اللسان (أرض) .

(٣) في الأصل (بل) والصواب ما أثبتُّه ؛ لأنّ ما بعده جواب الاعتراض .

(٤) البيتان من الرجز ، ولم أقف عليهما في غير هذا الكتاب .

وَيُرْوَى : (أَقْيَالِ) [١] . وَكَذَا فِي قَوْلِ الآخَرِ [٢] :

عَلِيٌّ عَلِيُّ القَدْرِ قَدْ شَيَّدَ العُلَا بِآيَةِ صِدْقٍ ثُمَّ فِعْلٍ مُسَوَّدِ

وَحَالًا فِي قَوْلِ الآخَرِ [٣] :

وَقَدْ أَتَتْكَ جَبْهَةٌ مِنْ تَغْلِبِ يَقْدُمُهَا الضَّحَّاكُ عَمْرُو ضَاحِكَا

عِنْدَ مَنْ رَوَى « عَمْرُو » غَيْرَ مُنَوَّنٍ عَلَى النِّدَاءِ . وَلِذَلِكَ عُدَّ جِنَاسًا [٤] فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ [٥] :

إِنْ تَسُدِ الحُوصَ فَلَمْ تَعْدُهُمْ وَعَـامِرٌ سَـادَ بَنِي عَـامِرِ

وَأَمَّا كَوْنُ الوَصْفِ المُسْتَدْعَى لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ خَاصًّا بِمَنْ جَرَى عَلَيْهِ مُمَيِّزًا لَهُ عَنْ بَاقِي جِنْسِهِ فَلَا مَانِعَ أَنْ يَكُونَ الاتِّسَاعُ عَلَى كَيْفِيَّةٍ لَا تُوجَدُ فِي بَاقِي الجِنْسِ ، وَأَيْضًا فَإِنَّ كُلَّ قِطْعَةٍ اقْتُطِعَتْ مِنْ الأَرْضِ صَحَّ أَنْ يُقَالَ فِيهَا : (أَرْضٌ) ، سَوَاءٌ كَانَتْ مُتَّسِعَةً أَوْ ضَيِّقَةً ، فَإِذَا وُصِفَتْ الضَّيِّقَةُ بِالاتِّسَاعِ مَيَّزَهَا ذَلِكَ عَنْ بَاقِي جِنْسِهَا الَّذِي لَيْسَ لَهُ كَذَلِكَ .

---

(١) **الأَقْتَالُ** : هم الأعداء ، الواحد (قِتْل) ، وأمّا **الأَقْيَالُ** : فهم الملوك ، الواحد (قَيْل) ، سمّي كذلك ؛ لأنه إذا قال قولًا نفذ قوله . راجع المعنيين في اللسان (قتل ، قيل) .

(٢) البيت من الطويل ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

(٣) البيت من الرجز ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

(٤) انظر : الكتاب ١/ ٢٤ ، والمقتضب ١/ ١٨٤ ، والطراز ٢/ ٣٥٥ ، والمطول ص٦٨٢ ، وخزانة الأدب لابن حِجَّة ١/ ٣٧٦ ، والإتقان ٣/ ٣١٠ ، وشروح التلخيص ٤/ ٤١٢ .

(٥) البيت من السريع ، وهو للأعشى في : ديوانه ص١٤١ ، والأغاني ١٦/ ١٩٢،٢٠١ ، والعمدة لابن رشيق ١/ ٣٣٠ ، وخزانة الأدب ٣/ ٤٠٠ . قال البغدادي : « وهذا البيت من قصيدة للأعشى ميمون قبّحه الله تعالى ، هجا بها علقمة بن عُلاثة الصحابي ﷺ ، ومدح ابن عمّه عامرًا المذكور لعنه الله تعالى ، وغلّبه عليه في الفخر ... وقد نهى النبي ﷺ عن رواية هذه القصيدة » . **والشاهد فيه** : « عَامِر » . قال ابن رشيق : « فقال الجرجاني علي بن عبد العزيز القاضي : هو مجانسة ؛ لأن أحدهما رجل والآخر قبيلة . وقال غيره : بل معناهما واحدٌ . وأنا على خلاف رأي الجرجاني ؛ لأن الشاعر قال : « بني عامر » ، وأضاف « بني » إليه ، ولو قال : (ساد عامرًا) يعني القبيلة لكان تجنيسًا » . انظر : العمدة ١/ ٣٣٠ .

وَأَمَّا (**الوَابِلُ**) فَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ المَطَرِ الشَّدِيدِ الضَّخْمِ القَطْرِ . وَيُسْتَعْمَلُ فِعْلُه مُتَعَدِّيًا وَلَازِمًا ، فَيُقَالُ : (وَبَلَتْ السَّمَاءُ الأَرْضَ وَبْلًا ، ووَبَلَتْ السَّمَاءُ وَبْلًا) (١) ، وَهَذَا عِنْدَ الكُوفِيِّينَ مِنْ النَّقْلِ بِالمَعْنَى ، وَكَأَنَّهُ يُلْحَظُ فِيهِ مُتَعَدِّيًا (سَقَتْ) وَلَازِمًا (انْهَلَّتْ) .

وَيُوضَعُ (الوَبْلُ) مَوْضِعَ (الوَابِلِ) ، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ وُضِعَ مَكَانَهُ عَلَى جِهَةِ المُبَالَغَةِ .

وَيُطْلَقُ (الوَابِلُ) عَلَى الرَّجُلِ الكَرِيمِ ، وَهُوَ أَحَدُ الوَجْهَيْنِ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ (٢) :

فَأَصْبَحَتِ المَذَاهِبُ قَدْ أَضَاعَتْ ... بِهَا الإِعْصَارَ بَعْدَ الوَابِلِينَا

فَإِمَّا أَنَّ (٣) // ذَلِكَ يَعْنِي إِطْلَاقَهُ عَلَى الرَّجُلِ ؛ لِأَنَّهُ شَبِيهٌ بِهِ فِي كَثْرَةِ النَّوَالِ ، كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ (٤) : [١٥]

وَمَا زِلْتَ غَيْثًا يُنْعِشُ النَّاسَ سَيْبُهُ ... وَسَيْفًا عَلَى الأَعْدَاءِ أَجْذَمَ قَاطِعَا

وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ اسْمَ فَاعِلٍ مِنْ (وَبَلَ) ، فَيَكُونَ التَّشْبِيهُ فِيمَا يَعُمُّ . وَالأَوَّلُ أَبْلَغُ ، وَالثَّانِي أَقْرَبُ إِلَى الحَقِيقَةِ (٥).

فَصْلٌ : وَهَذِهِ اللَّفْظَةُ مِنْ حَيْثُ هِيَ لَا تَنْفَكُّ عَنْ الشِّدَّةِ (٦) ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿فَأَخَذْنَهُ

---

(١) الصحاح وأساس البلاغة واللسان (وبل) .

(٢) البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة في : معاني الفراء ٣/ ٢٤٧ ، وجمهرة اللغة ٣/ ١٣٣٥ ، وتهذيب اللغة ٣/ ١٨٨ ، ومقاييس اللغة ٤/ ١١٦ ، وأساس البلاغة (وبل) ، واللسان (وبل ، علا) . وفي الأصل (الوابلين) بدل (الوابلينا) .

(٣) في الأصل بإقحام (يكون ذاك) بين أَنَّ واسم الإشارة .

(٤) البيت من الطويل ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

(٥) قال ابن دريد في الجمهرة ٣/ ١٣٣٥ : « وإن شئت جعلت (الوابلين) الرجال الممدوحين ، تصفهم به لسعة عطائهم . وإن شئت جعلته وَبْلًا بعد وَبْلٍ ، فكان جمعًا لم يُقصد به قصد كثرةٍ ولا قلّةٍ » .

(٦) مقاييس اللغة ٦/ ٨٢ .

أَخْذًا وَبِيلًا ﴾[١] ، أَيْ : شَدِيدًا ، وَقَوْلُهُ : ﴿ فَذَاقَتْ وَبَالَ أَمْرِهَا ﴾[٢] ، أَيْ : شِدَّةَ أَمْرِهَا . وَسُمِّيَ المَرْعَى الوَخِيمُ (وَبِيلًا)[٣] ، كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ[٤] :

وَلَكِنَّ الفَتَى حَمَلَ بنَ بَدْرٍ بَغَى وَالبَغْيُ مَرْتَعُهُ وَبِيلُ

إِمَّا لِـمَضَاضَةِ عُقْبَاهُ فَهِيَ شَدِيدَةٌ عَلَى النَّفْسِ ، أَيْ : صَعْبَةٌ ، وَإِمَّا لِشِدَّةِ وَخَمِهِ . فَعَلَى الأَوَّلِ (كُلُّ وَخِيمٍ وَبِيلٌ) ، وَعَلَى الثَّانِي (لَا يَكُونُ وَبِيلًا إِلَّا مَا اشْتَدَّتْ وَخَامَتُهُ) .

وَقَدْ وَقَعَ لِلمُصَنِّفِ الجِنَاسُ المَعْنَوِيُّ ، كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ[٥] :

وَمَا أَرْوَى وَإِنْ كَرُمَتْ عَلَيْنَا بِأَدْنَى مِنْ مُوَقَّفَةٍ[٦] حَرُونِ

لِأَنَّ (المُوَقَّفَةَ[٧] الحَرُونَ) تُسَمَّى (أَرْوَى) ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : وَمَا (أَرْوَى) الَّذِي هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ المَرْأَةِ بِأَدْنَى مِنْ (أَرْوَى) الَّذِي هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ بَقَرَةِ الوَحْشِ أَوْ عَنْ الأُنْثَى مِنْ الوَعْلِ . فَكَأَنَّ المُصَنِّفَ

---

(١) سورة المزمّل ، الآية : ١٦ .

(٢) سورة الطلاق ، الآية : ٩ .

(٣) العين ٨/ ٣٣٨ ، وتهذيب اللغة ٣/ ١٨٨ ، والصحاح وأساس البلاغة واللسان (وبل) .

(٤) البيت من الوافر، وينسب لقيس بن زهير كما صرّح بذلك المؤلف ص٤٨٣ . وهو شاعرٌ جاهليٌّ سيِّدُ عَبْس ، وكانت له ضلع كبيرة في حرب داحس ، وهو صاحب داحس . انظر : الأغاني ١٧/ ١٣٦ ، وخزانة الأدب ٨/ ٣٦٧ .
والبيت في : ديوانه ص٣٣ ، والسيرة لابن هشام ١/ ٢٨٧ ، والفاخر ص٢٢٧ ، والأمالي ١/ ٢٦١ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ٤٢٩ ، ونهاية الأرب ١٥/ ٣٦١ ، وسرح العيون لابن نُباتة ص١٤٠ . ونسب للربيع بن زياد في خزانة الأدب ٨/ ٣٧٠ . والرواية عند الجميع (وخيم) بدل (وبيل) ، ولا شاهد فيه حينئذ على هذه الرواية . والرواية التي أوردها المؤلف هنا قد نقلها عن ابن الشاهد كما أوضح ذلك ص٤٨٣ .

(٥) البيت من الوافر ، وهو للشمّاخ بن ضرار ﷺ في : ديوانه ص٣١٩ ، ومقاييس اللغة ٢/ ٤٧ ، والصحاح (حرن) ، المخصص ٢/ ٢٦٠ ، واللسان وتاج العروس (وقف ، حرن) . **والموقّفة** : هي الدابة التي في قوائمها خطوط سود ، **والحَرُون** : التي لا تبرح أعلى الجبل حذرًا من أن تُصاد . ومعنى البيت : أنّ هذه المرأة ليست بأقرب منالًا من الأُرْوِيَّة التي تعتصم بأعلى الجبل فتمتنع على الصيّاد . انظر اللسان (وقف ، حرن) .

(٦) في الأصل (موقّنة) .

(٧) في الأصل (الموقّنة) .

قَالَ بِهَذَا الاعْتِبَارِ : المُحْيِي الأَرْضَ بِحَيَا المَطَرِ . وَيُضَافُ المَطَرُ مِنْ بَابِ إِضَافَةِ الخَاصِّ إِلَى العَامِّ ؛ لِأَنَّ (الحَيَا) لَا يَكُونُ مِنَ المَطَرِ إِلَّا مَا كَانَ مِنْهُ نَافِعًا .

وَ(الحَيَا) المَطَرُ ، يُقْصَرُ وَهُوَ الأَكْثَرُ (١) ، يُقَالُ : (حَيَّاهُمُ اللهُ بِحَيًا) ، أَيْ : أَغَاثَهُمْ (٢) ، وَقَدْ يُمَدُّ (٣) ، وَمِنْهُ مَا جَاءَ فِي حَدِيثٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « عَلِيٌّ أَمِيرُ المُؤْمِنِينَ يُشْبِهُ القَمَرَ البَاهِرَ ، وَالأَسَدَ الخَادِرَ ، وَالفُرَاتَ الزَّاخِرَ ، وَالرَّبِيعَ البَاكِرَ ، أَشْبَهَ مِنَ القَمَرِ ضَوْءَهُ وَبَهَاءَهُ ، وَمِنَ الأَسَدِ شَجَاعَتَهُ وَمَضَاءَهُ ، وَمِنَ الفُرَاتِ جُودَهُ وَسَخَاءَهُ ، وَمِنَ الرَّبِيعِ خِصْبَهُ وَحَيَاءَهُ » (٤) .

وَ(**المَطَرُ**) (٥) هُوَ مَاءُ السَّحَابِ ، وَالجَمْعُ (أَمْطَارٌ) ، وَالمَصْدَرُ (٦) (المَطْرُ) ، وَلَا نَعْرِفُهُ جَاءَ فِي غَيْرِ الشِّعْرِ (٧) . وَيَأْتِي فِي فِعْلِهِ فَعَلَ وأَفْعَلَ بِمَعْنًى ، فَيُقَالُ : (مَطَرَتْهُمُ السَّمَاءُ وأَمْطَرَتْهُمْ) (٨) ، وَأَمَّا فِي العَذَابِ فَلَا يُقَالُ إِلَّا : (أَمْطَرَ) ، وَلَا يُقَالُ : (مَطَرَ) ، قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿ وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِم مَّطَرًا فَسَآءَ مَطَرُ ٱلْمُنذَرِينَ ﴾ (٩) ، وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ ﴾ (١٠) ، جُعِلَتْ الحِجَارَةُ كَـ(المَطَرِ) لِنُزُولِهَا بِإِسْرَاعٍ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ مِنْ حَيْثُ هِيَ لَا تَكَادُ تَنْفَكُّ عَنِ الإِسْرَاعِ ، وَمِنْ ذَلِكَ / / : (تَمَطَّرَتِ الخَيْلُ) إِذَا جَاءَتْ يَسْبِقُ بَعْضُهَا بَعْضًا ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ [١٦]

---

(١) قال أبو علي القالي : « يكتب بالألف وهو من الياء كراهية الجمع بين ياءين في الخط » . المقصور والممدود ص٤٣ .

(٢) كذا في الأصل ، وفي المحكم ٣/ ٣٠٤ (أعانهم) ، والأقرب إلى الصواب ما ذكره المؤلف .

(٣) المحكم ٣/ ٣٠٤ ، واللسان (حيا) ، وتاج العروس (حيي) .

(٤) المحكم ٣/ ٣٠٤ ، وربيع الأبرار ٥/ ١٠٣ ، واللسان (حيا) .

(٥) راجع : تهذيب اللغة ١٣/ ٣٤١ ، والمحكم ٩/ ١٣٧ ، واللسان وتاج العروس (مطر) .

(٦) في الأصل بإقحام (مصدر) بينهما .

(٧) جاء في المحكم ٩/ ١٣٧ : « والمَطْرُ : فِعْلُ المَطَرِ ، وأكثر ما يجيء في الشِّعْر » ، ولم أقف له على شاهد ، والله أعلم .

(٨) قال ابن قتيبة : « وأبو عبيدة يفرق بينهما » . انظر : أدب الكاتب ص٣٣٤ .

(٩) سورة الشعراء ، الآية : ١٧٣ .

(١٠) سورة الحجر ، الآية : ٧٤ .

حَسَّانَ بنِ ثَابِتٍ الأَنْصَارِيِّ [١] :

تَظَلُّ جِيَادُنَا مُتَمَطِّرَاتٍ تُطَلِّلُهُنَّ بِالخُمُرِ النِّسَاءُ

وَ[أَمَّا] [٢] (**الغَالِبُ**) [٣] فَهُوَ اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ (غَلَبَ) ، وَالمُضَارِعُ (يَغْلِبُ) ، وَالمَصْدَرُ (غَلَبًا) بِفَتْحِ اللَّامِ وَهُوَ الأَفْصَحُ ، قَالَ اللهُ تَعَالَى : ﴿الٓمٓ ۝١ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢ فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ﴾ [٤] ، وَ(غَلْبًا) بِسُكُونِ اللَّامِ وَ(غَلَبَةً ومَغْلَبًا ومَغْلَبَةً) ، قَالَ الشَّاعِرُ [٥] :

رَبَّاءُ مَرْقَبَةٍ ، مَنَّاعُ مَغْلَبَةٍ رَكَّابُ سَلْهَبَةٍ ، قَطَّاعُ أَقْرَانِ

وَ(غُلُبَّى وغِلِبَّى ، وغُلُبَّةً وغَلُبَّةً) كُلُّ ذَلِكَ بِمَعْنَى : قَهَرَ .

ثُمَّ إِنَّ هَذِهِ المَادَّةَ عَلَى أَيِّ وَجْهٍ اسْتُعْمِلَتْ لَمْ تَخْلُ عَنْ مَعْنَى : القُوَّةِ ، فَأَمَّا القَهْرُ فَظَاهِرٌ فِيهِ القُوَّةُ ، وَأَمَّا بَاقِي اسْتِعْمَالَاتِهَا فَإِنَّمَا اسْتُعْمِلَتْ عَلَى تَصَارِيفَ أَرْبَعَةٍ [٦] : أَحَدُهَا تَقْدِيمُ الغَيْنِ

---

(١) البيت من الوافر ، وهو في ديوانه ص٧٣ ، وجمهرة اللغة ٢/ ٩٢٥ ، ومقاييس اللغة ٣/ ٤١٦ ، واللسان (مطر ، طلم) . وقد نسب الشطر الأول من البيت لجهينة بن جندب في اللسان وتاج العروس (برزق) . وجاءت الرواية في تاريخ ابن عساكر ١٢/ ٤٠٢ : (متمطّيات) بدل (متمطّرات) ، ولا شاهد فيه .

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام ، بدليل ما بعدها .

(٣) راجع : تهذيب اللغة ٨/ ١٣٧ ، والمحكم ٥/ ٣١٢ ، والمخصص ٣/ ٤٠٤ ، واللسان والتاج (غلب) .

(٤) سورة الروم ، الآيات : ١-٣ .

(٥) البيت من البسيط ، وهو لأبي المثلّم الهذلي من قصيدة يرثي فيها صخرًا ، كذا في شرح أشعار الهذليين ١/ ٢٨٥ وفيه رواية للسكري عن الجمحي (دَفَّاعُ مَغْلَبَةٍ قَوَّالُ مَخْطَبَةٍ) ، والمؤتلف والمختلف ص١٨٢ ، والمحكم ٥/ ٣١٢ ، ولسان العرب وتاج العروس (غلب) . **وربّاء مرقبة** : أيْ يربأ أصحابَه ويعلو المرتفع لينظر لهم ويحفظ . **ومنّاع مغلبة** : أيْ يَمنع أن يُغلب . **وركّاب سلهبة** : أيْ الفرس الجسيمة الطويلة من الخيل . **وقطّاع أقران** : أيْ يصل ويقطع من الإخوان من كان أهلًا أن يُوصَل أو أن يُقطَع ، فلا يثبت على ما لا ينبغي عليه الثبات . راجع شرح أشعار الهذليين ١/ ٢٨٥ .

(٦) راجع مقاييس اللغة : (١/ ٢٧١ ، ٣٠١) وَ (٤/ ٣٨٨) وَ (٥/ ٢٥٦) .

وَتَوْسِيطُ (١) اللَّامِ وَتَأْخِيرُ البَاءِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ . وَالثَّانِي تَقْدِيمُ البَاءِ وَتَوْسِيطُ اللَّامِ وَتَأْخِيرُ الغَيْنِ ، وَذَلِكَ (بَلَغَ) ، وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ الوُصُولِ ، وَلَا يَكُونُ الوُصُولُ إِلَّا عَنْ قُوَّةٍ . وَالثَّالِثُ تَقْدِيمُ اللَّامِ وَتَوْسِيطُ الغَيْنِ وَتَأْخِيرُ البَاءِ ، وَذَلِكَ (لَغَبَ) ، وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ التَّعَبِ ، وَلَا يَكُونُ التَّعَبُ إِلَّا عَنْ قُوَّةِ فِعْلٍ . وَالرَّابِعُ تَقْدِيمُ البَاءِ وَتَوْسِيطُ الغَيْنِ وَتَأْخِيرُ اللَّامِ ، وَذَلِكَ (بَغَلَ) ، مِنْهُ البَغْلُ عِبَارَةٌ عَنْ هَذَا الحَيَوَانِ الشَّحَّاجِ (٢) ، وَهُوَ مِنْ أَقْوَى دَوَابِّ الارْتِحَالِ وَالعَمَلِ ، وَمِنْهُ التَّبْغِيلُ فِي قَوْلِ كَعْبِ بنِ زُهَيْرٍ (٣) :

وَلَنْ يُبَلِّغَهَا إِلَّا عُذَافِرَةٌ لَهَا عَلَى الأَيْنِ إِرْقَالٌ وَتَبْغِيلُ

وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ سَيْرٍ سَرِيعٍ ، وَلَا يَكُونُ السَّيْرُ السَّرِيعُ إِلَّا عَنْ قُوَّةٍ .

وَأَمَّا (**بطَنَ**) فَفِعْلٌ مَاضٍ ، مُضَارِعُهُ (يَبْطُنُ) وَهُوَ قِيَاسٌ فِيهِ ، أَعْنِي فِي : فَعَلَ أَنْ يَأْتِيَ مِنْهُ المُضَارِعُ عَلَى يَفْعُلُ ، وَيَأْتِيَ أَيْضًا عَلَى يَفْعِلُ كَثِيرًا كَـ(ضَرَبَ يَضْرِبُ) ، وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ – أَعْنِي فِي كَوْنِ فَعَلَ يَأْتِي مُضَارِعُهُ عَلَى يَفْعُلُ أَوْ يَفْعِلُ ، أَعْنِي بِضَمِّ العَيْنِ وَكَسْرِهَا – بَيْنَ المُتَعَدِّي وَغَيْرِ المُتَعَدِّي ، لَكِنَّهُ يُفْتَحُ لِأَجْلِ حَرْفِ الحَلْقِ (٤) ، بِشَرْطِ صِحَّةِ العَيْنِ وَعَدَمِ التَّضْعِيفِ ، عَلَى مَا هُوَ

---

(١) في الأصل (توسّط) .

(٢) كذا في الأصل ، و(**الشُّحَاجُ**) : رفع الصوت وترجيعه ، وهو بالبغل والحمار أخصّ . وقد تحتمل اللفظة (**السَّحَّاج**) : وبعيرٌ سَحَّاجٌ : يسحج الأرض بخُفِّهِ ، أيْ : يقشرها فلا يلبث أن يَحْفَى . راجع اللسان (شحج ، سحج) .

(٣) البيت من البسيط ، وهو في : ديوانه ص٩ ، اللسان (بغل ، رقل ، أين) ، وتاج العروس (عذفر) . ورواية العجز في تهذيب اللغة ٩/ ١٥٣ ، وكذا اللسان (نقل) :

* لَهُنَّ مِنْ بَعْدُ إِرْقَالٌ وَتَنْقِيلُ *

ولا شاهد فيه حينئذ . **وعذافرة** : الناقة الصُّلبة الضخمة العُنق . **والأين** : التعب والإعياء . **والإرقال والتبغيل** : ضربان من السير السريع ، فالإرقال : أن تعدو وتنفض رأسها ، والتبغيل : مَشْيٌ سريع فوق الهَمْلَجَة ودون الخَبَب ؛ كأنه مشبّهٌ بسير البغال لشدّته . انظر : شرح قصيدة كعب بن زهير ﷺ للخطيب التبريزي ص١٩ .

(٤) لا يجيء ذلك إلا فيما كانت عينه أو لامه أحد حروف الحلق ، وقد جاء شيء من هذا النحو على الأصل ، ومذهب ابن السراج أنها لغات تداخلت . انظر : شرح الملوكي ص٣٩ .

المُقَرَّرُ فِي عِلْمِ التَّصْرِيفِ (١) . وَاسْمُ الفَاعِلِ (بَاطِنٌ) ، وَلَا يُسْتَعْمَلُ مِنْهُ اسْمُ مَفْعُولٍ لَا مُطْلَقٌ وَلَا مُقَيَّدٌ بِحَرْفِ الجَرِّ ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ قَدْ أَحْرَزَهُ اسْمُ الفَاعِلِ (٢) ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ (مَاتَ وسَقَطَ) وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنْ الأَفْعَالِ الَّتِي يُحْرِزُ اسْمُ الفَاعِلِ مِنْهَا مَعْنَى اسْمِ المَفْعُولِ . وَالمَصْدَرُ (بُطُونٌ) وَهُوَ قِيَاسُهُ ، لَكِنَّ اسْتِعْمَالَهُ قَلِيلٌ (٣) ، وَقَدْ أُنْشِدَ مِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ (٤) :

عِدَاهُ قَرَعْنَا وَصِيْدَ المَلِيكُ // وَمِنَّا ظُهُورٌ وَمِنْكُمْ بُطُونُ [١٧]

وَقَدْ زَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ (الظُّهُورَ) و(البُطُونَ) جَمْعٌ لِـ(ظَهْرٍ) و(بَطْنٍ) ، وَهُوَ بَعِيدٌ ؛ لِأَنَّ المَوْضِعَ لِلافْتِخَارِ ، وَلَا يُفْتَخَرُ بِـ(الظُّهُورِ) ، وَقَدْ وَجَّهَهُ بَعْضُهُمْ بِأَنَّ المُرَادَ بِـ(الظُّهُورِ) القُوَّةُ ؛ كَقَوْلِ بَعْضِ العَرَبِ : (هُوَ ظَهْرِي) ، أَيْ : الَّذِي أَتَقَوَّى بِهِ ؛ لِأَنَّ (الظَّهْرَ) أَقْوَى مِنْ (البَطْنِ) ، قَالَ النَّابِغَةُ الذُّبْيَانِيُّ (٥) :

إِذَا حَاوَلْتَ فِي أَسَدٍ فُجُورًا فَإِنِّي لَسْتُ مِنْكَ وَلَسْتَ مِنِّي

فَهُمْ ظَهْرِي وَهُمْ رُمْحِي وَدِرْعِي عَلَى يَوْمِ النِّسَارِ ، وَهُمْ مِجَنِّي

---

(١) انظر : كتاب في التصريف للجرجاني ص٣٢ ، وشرح الملوكي ص٣٨ ، وشرح المفصل ٧/ ١٥٢ ، والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ١١٣ ، والممتع ١/ ١٧٥ ، وشرح الشافية ١/ ١١٧ .

ولم أقف على من اشترط صحّة العين وعدم التضعيف أو أشار إلى شيء من ذلك ، وهذا في رأيي قَيْدٌ جيّدٌ من المؤلف ، وعليه فإنه لا يجيء (يَفْعَل) في مثل : باع وشَعَّ ، والله أعلم .

(٢) في هذا نظر ؛ فقد جاء في الحديث : « المَبْطُونُ شَهِيدٌ » إذا مات بمرض بطنه كالاستسقاء ونحوه . وقالوا : رجلٌ مبطونٌ إذا اشتكى بطنه . وقالوا : لحافٌ مبطونٌ ومبطَّنٌ . انظر : إصلاح المنطق ص٣٦٩ ، وأدب الكاتب ص٢٥٢ ، والمخصص ١/ ٤٧٨ ، والنهاية لابن الأثير ١/ ١٣٦ ، واللسان (بطن) .

(٣) الكثير فيه : (بَطْنًا وبِطَانَةً) . انظر : تهذيب اللغة ١٣/ ٣٧٤ ، والأفعال للسَّرَقُسْطي ٤/ ٨٦ ، واللسان (بطن) .

(٤) البيت من المتقارب ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

(٥) البيتان من الوافر ، وهما في ديوانه ص١٢٧ ، ورواية صدر البيت الثاني فيه :

* فهم درعي التي استلأَمْتُ فيها *

ولا شاهد فيه حينئذ . **ويوم النِّسَار** : موضع كانت فيه وَقْعَةٌ ، والنِّسَارُ : جبال صغار ، وقيل : هو ماء لبني عامر . انظر : العقد الفريد ٥/ ٢٤٨ ، والكامل لابن الأثير ١/ ٣٧٦ ، ومعجم البلدان ٥/ ٣٨٣ ، واللسان (نسر) .

فكَأَنَّ المَعْنَى عَلَى هَذَا : وَنَحْنُ الأَقْوِيَاءُ وَأَنْتُمْ الضُّعَفَاءُ .

فَصْلٌ : وَمَعْنَى (بطَنَ) : خَفِيَ ، وَلَا تَكَادُ هَذِهِ المَادَّةُ تَنْفَكُّ عَنْ هَذَا المَعْنَى ، أَيْ : مَعْنَى : الخَفَاءِ ، وَمِنْهُ (بِطَانَةُ الرَّجُلِ) الَّذِي هُوَ بِمَعْنَى : خَاصَّتِهِ ، فَإِنَّهُ مُطَّلِعٌ عَلَى خَفِيَّاتِ أُمُورِهِ . وَمِنْهُ (فُلَانٌ مُسْتَبْطِنٌ أَمْرًا) ، أَيْ : كَاتِمٌ لَهُ وَمُخْفِيهِ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ [١] :

أَتَاكَ امْرُؤٌ مُسْتَبْطِنٌ لِيَ بِغْضَةً لَهُ مِنْ عَدُوٍّ مِثْلَ ذَلِكَ شَافِعُ

وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ (بطَنَ) بِاعْتِبَارِ المَخْلُوقَاتِ ؛ فَإِنَّ اللهَ تَعَالَى لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ .

وَ(ظَهَرَ) فِعْلٌ مَاضٍ ، وَمُضَارِعُهُ (يَظْهَرُ) ، وَكَانَ الأَصْلُ كَسْرَ العَيْنِ ، لَكِنْ فُتِحَتْ لِكَوْنِهَا حَرْفَ حَلْقٍ ، وَلَيْسَ الفِعْلُ مُعْتَلًّا وَلَا مُضَاعَفًا كَمَا تَقَدَّمَ [٢] . وَاسْمُ الفَاعِلِ (ظَاهِرٌ) ، وَاسْمُ المَفْعُولِ (مَظْهُورٌ عَلَيْهِ) ؛ لِأَنَّ اسْمَ الفَاعِلِ لَيْسَ مُحْرِزًا لِـمَعْنَى اسْمِ المَفْعُولِ . وَالمَصْدَرُ (ظُهُورٌ) وَاسْتِعْمَالُهُ كَثِيرٌ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ [٣] :

لَقَدْ ظَهَرْتَ ظُهُورًا لَيْسَ يُنْكِرُهُ فِي الخَلْقِ إِلَّا خَصِيمٌ قَلْبُهُ لَدِدُ

فَصْلٌ : وَمَعْنَاهُ ضِدُّ مَعْنَى (بطَنَ) ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَقَدْ وَقَعَ لِلْمُصَنِّفِ فِي (بطَنَ) لَقَبَانِ مِنْ أَلْقَابِ البَدِيعِ : أَحَدُهُمَا رَاجِعٌ إِلَى اللَّفْظِ وَهُوَ المُطَابَقَةُ ، وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّيهِ الطِّبَاقَ ، وَبَعْضُهُمْ أَيْضًا يُسَمِّيهِ التَّضَادَّ وَالمُضَادَّةَ ، وَالجَمِيعُ – أَعْنِي أَنَّ المُطَابَقَةَ وَالطِّبَاقَ وَالمُضَادَّةَ وَالتَّضَادَّ – عِبَارَةٌ عَنْ الجَمْعِ بَيْنَ مَعْنَيَيْنِ مُتَضَادَّيْنِ ، وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُ أَبِي صَخْرٍ الهُذَلِيِّ [٤] :

---

(١) البيت من الطويل ، وهو للنابغة الذبياني في : ديوانه ص٣٥ ، والمحكم ١/ ٢٣٣ ، واللسان (شفع) . والرواية في كتاب العين ١/ ٢٦١ : (مُسْتَعْلِنٌ شَنَآنَهُ) ، وأساس البلاغة (شفع) : (مُسْتَعْلِنٌ لِيَ بُغْضُهُ) ، ولا شاهد فيه حينئذ .

(٢) انظر ما سبق ص٣٠٣ .

(٣) البيت من البسيط ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

(٤) واسمه عبد الله بن سَلْم السهمي، شاعرٌ إسلاميٌّ، من شعراء الدولة الأموية، وكان مواليًا لبني مروان ومتعصبًا لهم. =

أَمَا وَالَّذِي أَبْكَى وَأَضْحَكَ وَالَّذِي ... أَمَاتَ وَأَحْيَا وَالَّذِي أَمْرُهُ الأَمْرُ
لَقَدْ كُنْتُ آتِيهَا وَفِي النَّفْسِ هَجْرُهَا ... بَتَاتًا لِأُخْرَى الدَّهْرِ مَا طَلَعَ الفَجْرُ
فَمَا هُوَ إِلَّا أَنْ أَرَاهَا فُجَاءَةً ... فَأُبْهَتَ لَا عُرْفٌ لَدَيَّ وَلَا نُكْرُ

وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ وَتَفْصِيلُهُ وَمَعْرِفَةُ حَسَنِهِ وَأَحْسَنِهِ فِي عِلْمِ البَيَانِ (١).

[١٨] وَاللَّقَبُ الثَّانِي – مِنْ اللَّقَبَيْنِ اللَّذَيْنِ وَقَعَا لِلمُصَنِّفِ – رَاجِعٌ إِلَى المَعْنَى وَهُوَ // الاسْتِقْصَاءُ ، وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّيهِ الاسْتِيفَاءَ ، وَبَعْضُهُمْ يَفْرُقُ بَيْنَ [مَا] (٢) يَكُونُ بَيَانًا لِـمُجْمَلٍ أَوْ لَا ، فَإِنْ كَانَ بَيَانًا لِـمُجْمَلٍ سُمِّيَ اسْتِيفَاءً ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ (٣) :

وَلَـمَّا قَاتَلَتْنَا آلُ بَـكْرٍ ... قَتَلْنَاهُمْ مُقَاتِلَةً وَغِيدَا

يَعْنِي : رِجَالًا وَنِسَاءً .

وَإِلَّا سُمِّيَ اسْتِقْصَاءً ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ (٤) :

= انظر ترجمته في : الأغاني ٢٤/ ٦٢ ، وخزانة الأدب ٣/ ٢٦١ .
والأبيات من الطويل ، والشاهد فيها الأوّل . انظر : الشعر والشعراء ٢/ ٥٦٣ ، وشرح أشعار الهذليين ٢/ ٩٥٧ ، وأمالي القالي ١/ ١٤٩ ، والأغاني ٢٤/ ٦٩ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣/ ١٢٣١ ، واللسان (رمث) ، والإيضاح للقزويني ص٣٤٨ ، وخزانة الأدب ٣/ ٢٥٨ ، وشروح التلخيص ٤/ ٢٨٨ .

(١) انظر : المثل السائر ٣/ ١٤٣ ، وتحرير التحبير ص١١١ ، ونهاية الأرب ٧/ ٩٨ ، والطراز ٢/ ٣٧٧ ، والبرهان ٣/ ٤٥٥ ، وخزانة الأدب لابن حِجَّة ٢/ ٧١ ، والإتقان ٣/ ٣٢٥ ، وشروح التلخيص ٤/ ٢٨٦ .

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٣) البيت من الوافر ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب . **والأَغْيَد** : الوسنان المائل العنق الذي يتغايد في مشيه . راجع اللسان (غيد) .

(٤) البيت من الكامل ، وهو لأبي تمام في : ديوانه ٢/ ٢٠٣ ، وأمالي المرتضى ٢/ ٢٤٧ ، وتحرير التحبير ص١٧٧ ، والإيضاح للقزويني ص٣٧٣ ، وخزانة الأدب لابن حِجَّة ٤/ ٤٠ . والرواية فيها : (ويدخلها مع الفجّار) بدل (ويصلاها مع الكفار) . **والشاهد فيه** : أن الضمير في (لها) للنّار ، و(الوقود) ما توقد به ، و(الكفار) العصاة وهم أهلها . وقد قال هذا البيت أبو تمام في رجل مجوسيّ أحرق بالنار ، فاستوفى بهذا أقسام أحواله معها .

صَلَّى لَهَا حَيًّا وَكَانَ وَقُودَهَا مَيْتًا وَيَصْلَاهَا (١) مَعَ الكُفَّارِ

وَاقْتَضَى قَوْلُهُ : « مَعَ الكُفَّارِ » التَّخْلِيدَ ، وَقَالَ حَازِمٌ (٢) : « لَوْ قَالَ : (كَافِرًا) لَكَانَ أَتَمَّ فِي الاسْتِقْصَاءِ ؛ لِأَنَّ المَعِيَّةَ لَا تَقْتَضِي زِيَادَةً عَلَى اشْتِرَاكٍ فِي الحُكْمِ الأَقْوَى ، وَهُوَ الَّذِي [سِيقَتْ أَعِنَّةُ] (٣) الكَلَامِ مِنْ أَجْلِهِ ، وَقُرِعَتْ بِهِ وَصَائِدُ (٤) أَسْمَاعِ المُتَلَقِّينَ ، وَهُوَ الصَّلَاءُ فَقَطْ » (٥) ، وَأَيْضًا فَإِنَّ مُقْتَضَى المَعِيَّةِ مُتَقَدِّمٌ عَلَى مُوجِبِ التَّخْلِيدِ ، فَلَا يَنْسَحِبُ عَلَيْهِ إِلَّا بِتَأْوِيلٍ . وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : إِنْ يُعَقَّبْ بِمُقْتَضَى حَصْرٍ كَانَ اسْتِقْصَاءً ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ (٦) :

فَأَصْبَحَ مِنْهَا فِي حَصِيدٍ وَقَائِمٍ وَلِلدَّهْرِ مِنْهَا قَائِمٌ وَحَصِيدُ

وَإِلَّا كَانَ اسْتِيفَاءً كَمَا تَقَدَّمَ . وَمِنْهُمْ مَنْ قَصَرَ الاسْتِيفَاءَ عَلَى ذِكْرِ ابْتِدَاءِ الغَايَةِ وَانْتِهَائِهَا ، سَوَاءٌ كَانَ بِـ(مِنْ وإِلَى) ، كَمَا فِي قَوْلِ الرَّاجِزِ (٧) :

* أَقْبَلَ مِنْ صَنْعَا إِلَى عُمَانِ *

أَوْ بِـ(مِنْ وحَتَّى) ، كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ (٨) :

بَذَلْنَا مَارِنَ الخَطِّيِّ فِيهِمْ وَكُلَّ مُهَنَّدٍ ذَكَرٍ حُسَامِ
مِنَا أَنْ ذَرَّ قَرْنُ الشَّمْسِ حَتَّى أَغَاثَ شَرِيدَهُمْ فَنَنُ الظَّلَامِ

---

(١) في الأصل (يصليها) .

(٢) هو حازم بن محمد القَرْطَاجَنِّي ، شيخ البلاغة والأدب ، وله دراية بلغات العرب وأشعارها وأخبارها ، من أهم كتبه : (سراج البلغاء) الذي طبع باسم : منهاج البلغاء وسراج الأدباء ، توفي سنة ٦٨٤هـ . بغية الوعاة ١/ ٤٩١ .

(٣) ما بين المعقوفين غامض في الأصل ، وما أثبتُّه اجتهادي في قراءته .

(٤) **الوصائد** : جمع وَصِيدَة ، والوصائد والرصائد مصائدُ تُعَدُّ للسِّباع . راجع اللسان (رصد) .

(٥) لم أقف على رأيه فيما بين يدي من المصادر .

(٦) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في العاقبة في ذكر الموت لابن الخرّاط ص٥١ . وفيه : (للمَرْء) بدل (للدَّهر) .

(٧) لم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

(٨) البيتان من الوافر ، ونسبا لبعض قضاعة في : البحر المحيط ١/ ٣٨ ، والتذييل والتكميل ١١/ ١١٦ ، واللسان والتاج (منن ، فنن) ، والدرر ٤/ ١٨١ . وبلا نسبة في : ارتشاف الضرب ١/ ٣٨٥ وَ ٥/ ٢٣٨٢ ، والهمع ٤/ ٢١١ . وجاءت رواية الثاني في الفَسْر لابن جني ١/ ٦٣٧ : (لَدُنْ أَنْ ذَرَّ) بدل (مِنَا أَنْ ذَرَّ) ، ولا شاهد حينئذ .

فَإِنَّ المَعْنَى : مِنْ ذُرُورِ[١] قَرْنِ الشَّمْسِ حَتَّى إِقْبَالِ فَنَنِ الظَّلَامِ ، وَ(مِنَا) بِمَعْنَى : (مِنْ)[٢].

وَاخْتُلِفَ فِي أَيِّهِمَا الأَصْلُ؟ ؛ فَقِيْلَ : الأَصْلُ (مِنَا)[٣] ، لَكِنَّهُ أَصْلٌ مَرْفُوضُ الكَثْرَةِ فِي الاسْتِعْمَالِ[٤] ، ثُمَّ خُفِّفَ بِحَذْفِ الأَلِفِ ، فَانْتَقَلَ حُكْمُهَا إِلَى مَا قَبْلَهَا مِنْ السُّكُونِ ، أَوْ سَكَنَتْ النُّونُ إِمَّا مُبَالَغَةً فِي التَّخْفِيفِ ، وَإِمَّا لِتَصِيرَ عَلَى مِثَالِ الحُرُوفِ الثُّنَائِيَّةِ كَـ(قَدْ) .

وَقِيْلَ : بَلْ الأَصْلُ (مِنْ أَنْ) ، ثُمَّ نُقِلَتْ حَرَكَةُ الهَمْزَةِ إِلَى النُّونِ ، فَكَانَ القِيَاسُ عَلَى هَذَا حَذْفَهَا ، لَكِنْ أُشْبِعَتْ حَرَكَةُ النُّونِ فَتَبَاعَدَ مَا بَيْنَ الهَمْزَةِ وَالنُّونِ ، فَتُنُوسِيَ الثِّقَلُ لِأَجْلِ البُعْدِ ، فَعَادَتْ – أَعْنِي الهَمْزَةَ – فَقِيْلَ : « مِنَا أَنْ ذَرَّ »[٥].

أَوْ بِـ(مُذْ وإِلَى) ، كَمَا فِي قَوْلِ الآخَرِ[٦] :

---

(١) في الأصل (دور) . **وذَرَّتْ الشَّمْسُ** : طَلَعَتْ وظَهَرَتْ . راجع اللسان (ذرر) .

(٢) ذكر أبو حيّان أنّ ابن جني خرّجه على أنّ (مِنَا) مصدر (مَنَى يَمْنِي) إذا قَدَّر ، استُعمل ظرفًا ، أيْ : تقديرَ أنْ ذَرَّ قرنُ الشمس إلى آخر النهار لا يزيد ولا ينقص . انظر : اللسان (منن) ، والبحر المحيط ١/ ٣٩ ، والتذييل والتكميل ١١/ ١١٦ ، والدرر ٤/ ١٨١ .

(٣) كالكسائي والفراء ، ويرى ابن مالك أنّ ذلك لغة . انظر : إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٢٠١ ، وشرح التسهيل ٣/ ١٣٠ ، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٨٢ ، والبحر المحيط ١/ ٣٨ ، والمساعد ٣/ ٢٤٥ ، واللسان (منن) ، والهمع ٤/ ٢١١ ، والدرر ٤/ ١٨١ .

(٤) قال ابن يعيش : « واعلم أنّ الحذف لكثرة الاستعمال على ثلاث مراتب : منه ما يكثر استعماله حتى يصير أغلب من الأصل ، ومنه ما يصير موازيًا للأصل ، ومنه ما ينقص عن مرتبة الأصل . فالذي يغلب على الأصل هو الذي لا يجوز استعمال الأصل معه ، بل يُهجر الأصل فيه ويُرفض ، نحو : خُذْ وكُلْ ويَدٍ ودَمٍ ، غلب الحذف على الأصل ، فلم يجز الإتمام ، فلا يقال : اؤْخُذْ ، اؤْكُلْ ، ولا يَدْيٌ ، ولا دَمَوٌ . وإن كان هو الأصل ... » . شرح الملوكي ص٣٦٦ .

(٥) للمؤلف احتمالٌ آخر ذكره في شرحه على الألفية القسم الثاني بتحقيق الدكتور بندر الشمري ١/ ١٢ إذْ يقول : « وعلى تقدير أن يكون (مِنْ) التي هي حرف الجر ، فإنه يحتمل أن تكون الألف عوضًا من الجملة ، لحقت (مِنْ) كما لحقت (بَلْ) ، قالوا : (بلى) ، وانفتح آخر (مِنْ) كما انفتح آخر (بلى) ؛ لأنّ الألف ضرورةً لا يكون قبلها إلا فتحة ، فيكون التقدير : مِنْ أنْ التقينا إلى أنْ ذَرَّ قرن الشمس . ثم حذفت : أَنْ التقينا . فعلى هذا لا تكون (مِنْ) إلا ثنائيّة » .

(٦) البيت من الوافر ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

فَمُذْ أَيَّامِ ثَعْلَبَةَ بنِ قَيْسٍ إِلَى أَيَّامِهِ كَانَ القِتَالُ

أَوْ بِـ(مُنْذُ وحَتَّى) ، كَمَا فِي قَوْلِ الآخَرِ [١] :

فَمُنْذُ أَنْ نَادَمْتَنِي كُنْتَ الصَّدِي حَتَّى اقْتَوَيْتُ مَازِنَ بنَ مَعْبَدِ

أَوْ كَانَ بِالمَعْنَى بِغَيْرِ أَدَاةٍ ، كَمَا فِي قَوْلِ الآخَرِ [٢] :

إِذَا نَحْنُ أَنْفَدْنَا البُكَاءَ عَشِيَّةً فَمَوْعِدُنَا قَرْنٌ مِنَ الشَّمْسِ طَالِعُ

وَمِنْهُمْ مَنْ زَادَ تَعْدَادَ أَدَاةِ الانْتِهَاءِ ، كَمَا فِي قَوْلِ الآخَرِ // [٣] : [١٩]

جَلَبْتُ الخَيْلَ مِنْ صَنْعَاءَ تَرْدِي بِكُلِّ مُدَجَّجٍ كَاللَّيْثِ حَامِ

إِلَى وَادِي القُرَى فَدِيَارِ كَلْبٍ إِلَى اليَرْمُوكِ فَالبَلَدِ الشَّآمِ

وَاسْتِقْصَاءُ الاسْتِقْصَاءِ بِكَافَّةِ تَفَاصِيلِهِ وَأَحْكَامِهِ مُقَرَّرٌ فِي عِلْمِ البَيَانِ ، وَهُوَ مِنْ أَكْثَرِ أَبْوَابِهِ تَعَلُّقًا وَتَفْرِيعًا ، وَقَدْ نَبَّهْنَا مِنْهُ عَلَى طَرَفٍ [٤].

وَ(**العَالِـمُ**) اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ (عَلِمَ) ، وَيَأْتِي فَعِيلٌ بِمَعْنَاهُ عِنْدَ قَصْدِ المُبَالَغَةِ . وَاكْتَفَى هُنَا بِـ(عَالِـمٍ) عَنْ (عَلِيمٍ) – وَإِنْ كَانَ (عَلِيمٌ) أَصْرَحَ فِي قَصْدِ المُبَالَغَةِ وَهِيَ مَطْلُوبَةٌ – لِأَنَّهُ تَعَالَى العَالِـمُ بِمَا كَانَ وَبِمَا يَكُونُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ – أَعْنِي المُبَالَغَةَ – مُسْتَفَادٌ بِالمُتَعَلِّقِ وَهُوَ « **بِمَا بَقِيَ** » ، وَهُوَ – أَعْنِي لَفْظَ (بَقِيَ ودَثَرَ) – مُحْتَوٍ عَلَى جَمِيعِ مَا يُعْلَمُ . فَإِنْ قِيلَ : فَإِنَّ (**بَقِيَ**) وَاقِعٌ عَلَى مَا قَامَ

---

(١) البيتان من الرجز ، ولم أقف لهما على نسبة . وانظرهما في : شرح المؤلف على الألفية القسم الثاني بتحقيق الدكتور بندر الشمري ١/ ١١ ، وفيه : (فارقتني) بدل (نادمتني) وَ(جعفر) بدل (مازن) .

(٢) البيت من الطويل ، وينسب لغير واحد ، فهو لقيس بن ذَرِيح في : ديوانه ص٦٦ ، وأمالي القالي ٢/ ٣١٦ ، وتزيين الأسواق ص٥١ . ولابن الدُّمَيْنَة في : ديوانه ص٩٠ ، والتذكرة الحمدونية ٦/ ٥٠ . وليزيد بن الطَّثْرِيَّة في : ديوانه ص٧٨ ، والحماسة البصرية ٤/ ١٧٥ .

(٣) البيتان من الوافر ، وهما لقيس بن هُبَيرة أو لغيره في : فتوح البلدان ص٣٦٤ ، ومعجم ما استعجم للبكري ٤/ ١٣٩٣ ، وتاريخ ابن عساكر ٤٩/ ٤٨٣ وفيه : (بالأبطال) بدل (من صنعاء) .

(٤) انظر : تحرير التحبير ص٥٤٠ ، ومعترك الأقران ١/ ٢٨٠ ، والإتقان ٣/ ٢٥٢ .

شَخْصُهُ ، وَ(دَثَرَ) وَاقِعٌ عَلَى مَا عَفَا شَخْصُهُ ، وَذَلِكَ خَاصٌّ بِالمَحْسُوسَاتِ دُونَ المَعَانِي ، وَالمَعْنَى عَلَى التَّعْمِيمِ ؛ قِيْلَ : عَادَةُ العَرَبِ تُطْلِقُ مِثْلَ هَذَا عَلَى المَجْمُوعِ ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : (مُطِرْنَا السَّهْلَ وَالجَبَلَ) ، فَالمَعْنَى عَلَى التَّعْمِيمِ ، وَإِنْ كَانَتْ الأَخَادِيدُ خَارِجَةً عَنْ القِسْمَيْنِ – أَعْنِي السَّهْلَ وَالجَبَلَ – وَكَذَلِكَ الرَّوَابِي وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنْ الأَمَاكِنِ الَّتِي لَا تُسَمَّى سَهْلًا وَلَا جَبَلًا . وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُهُمْ : (ضُرِبَ فُلَانٌ الظَّهْرُ وَالبَطْنُ) ، فَإِنَّ المَعْنَى عَلَى المُبَالَغَةِ ، وَلَا تَتِمُّ إِلَّا بِقَصْدِ التَّعْمِيمِ (١) ، وَأَيْضًا فَإِنَّ مِنْ العَادَةِ أَنَّ (الضَّرْبَ) يَتَعَدَّى غَيْرَ القِسْمَيْنِ – أَعْنِي الظَّهْرَ وَالبَطْنَ – وَقَدْ جُعِلَ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا ﴾ (٢) مِنْ أَجْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أُكُلُهَا دَآئِمٌ ﴾ (٣) .

فَإِنْ قِيْلَ : فَإِنَّ المَعَانِيَ مُغَايِرَةٌ لِلمَحْسُوسَاتِ الجِنْسِيَّةِ ، بِخِلَافِ (السَّهْلِ وَالجَبَلِ ، وَالظَّهْرِ وَالبَطْنِ) فَإِنَّ المَتْرُوكَ المَدْلُولَ عَلَيْهِ مِنْ جِنْسِ المَذْكُورِ الدَّالِّ ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا ﴾ ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَكَيْفَ جَازَ أَنْ يَدُلَّ جِنْسٌ عَلَى جِنْسٍ مُغَايِرٍ لَهُ؟ ؛ قِيْلَ : هُمَا بِاعْتِبَارِ العِلْمِ جِنْسٌ وَاحِدٌ ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَا مُغَايَرَةَ بَيْنَ الجِنْسَيْنِ ، وَالأَنْوَاعُ إِذَا أُفْرِدَتْ تَغَايَرَتْ ، فَإِذَا ضَمَّهَا الجِنْسُ اتَّفَقَتْ ، وَأَيْضًا فَإِنَّ المَعَانِيَ صَادِرَةٌ عَنْ الذَّوَاتِ فَحُكْمُهَا حُكْمُهَا .

وَأَمَّا (بَقِيَ) (٤) فَهِيَ أَفْصَحُ اللُّغَتَيْنِ ، يُقَالُ : (بَقِيَ بَقَاءً) ، قَالَ الشَّاعِرُ (٥) :

* بَقِيتُمْ بَقَاءَ الرَّاسِخَاتِ الشَّوَامِخِ *

---

(١) انظر : الكتاب ١/ ١٥٨ ، وشرحه للسيرافي ٤/ ٥٦ ، والبسيط ١/ ٣٦٤ ، وشرح الرضي ٢/ ٣٦٨ ، واللسان (ظهر) .

(٢) سورة مريم ، الآية : ٦٢ .

(٣) سورة الرعد ، الآية : ٣٥ .

(٤) راجع : تهذيب اللغة ٩/ ٣٤٧ ، والمحكم ٦/ ٣١٦ ، واللسان والتاج (بقى) .

(٥) شطر بيت من الطويل ، لم أقف عليه في غير هذا الكتاب ، ولا على تتمّة له .

فَهَذَا كـ(شَقِيَ شَقَاءً) . وَيُقَالُ : (بَقَى بَقْيًا) ، كَمَا قَالَ الآخَرُ [١] :

رُمِيتُمْ مِنْهُمُ بِالْمَقْلِ حَتَّى   بَقَيْتُمْ بَقْيَ سُؤْرٍ فِي إِنَاءِ

فَهَذَا كـ(رَمَى رَمْيًا) ، وَهَذِهِ الأَخِيرَةُ – أَعْنِي (بَقَى بَقْيًا) كـ(رَمَى رَمْيًا) – هِيَ لُغَةُ بَنِي الحَارِثِ ابنِ كَعْبٍ [٢] ، وَمَعْنَى الجَمِيعِ – أَعْنِي (البَقَاءَ والبَقْيَ) – / / : ضِدُّ الفَنَاءِ ، وَحَقِيقَتُهُ مَا قَدَّمْنَاهُ مِنْ أَنَّهُ عِبَارَةٌ عَمَّا قَامَ شَخْصُهُ وَثَبَتَ . [٢٠]

وَأَمَّا (دَثَرَ) فَإِنَّ مَعْنَاهُ : قَدُمَ وَدَرَسَ وَزَالَ كَمَالُ مَاهِيَّتِهِ وَشَكْلِهِ ، لَكِنْ لَا غِنَى عَنْ بَقَاءِ بَعْضِ الشَّيْءِ ، وَمُضَارِعُهُ (يَدْثُرُ) ، وَالمَصْدَرُ (دُثُورٌ) ، وَيُقَالُ : (انْدَثَرَ يَنْدَثِرُ انْدِثَارًا) ، وَهُوَ كَمَا قَدَّمْنَا خَاصٌّ بِالمَحْسُوسَاتِ ، فَلِذَلِكَ يُؤَوَّلُ قَوْلُ الشَّاعِرِ [٣] :

فِي فِتْيَةٍ رُحُبِ الأَكُفِّ مَسَامِحٍ   عِنْدَ الفِضَالِ قَدِيمُهُمْ لَمْ يَدْثُرِ

وَقَدْ وَقَعَ لِلمُصَنِّفِ فِي (بَقِيَ ودَثَرَ) مَا وَقَعَ فِي (بَطَنَ وظَهَرَ) مِنَ المُطَابَقَةِ وَالاسْتِقْصَاءِ أَوْ الاسْتِيفَاءِ كَمَا تَقَدَّمَ [٤].

وَالصَّحِيحُ أَنَّ المُغَايَرَةَ بَيْنَ الكَلِمَتَيْنِ الثُّلَاثِيَّتَيْنِ فِي حَرْفَيْنِ نَافِيَةٌ لِلجِنَاسِ ، فَعَلَى هَذَا لَا تَجَانُسَ بَيْنَ (العَالِمِ والغَالِبِ) [٥] ، لَكِنْ فِيهِ المُوَازَنَةُ عِنْدَ مَنْ لَا يَخُصُّهَا – أَعْنِي المُوَازَنَةَ –

---

(١) البيت من الوافر ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب . ومَقَلَ الشيءَ في الشيءِ يَمْقُلُه مَقْلًا : غَمَسَه وغَطَّه ، **والمَقْلَةُ** : حصاةُ القَسْمِ تُوضَع في الإناء إذا عَدِموا الماء في السَّفَرِ ، ثمّ يُصَبُّ فيه من الماء بقَدْر ما يَغْمُرُ الحَصاةَ فيُعطاها كُلُّ رَجُلٍ منهم ، شُبِّهَتْ بمُقْلَةِ العَيْنِ ؛ لأنها في وسط بياض العَيْنِ . راجع اللسان (مقل) .

(٢) وذكر الأزهري أنها لغة طيِّء ، وكذلك لغتهم في كل ياء انكسر ما قبلها ، يجعلونها ألفًا ساكنة نحو : رَضِيَ وفَنِيَ . انظر : التهذيب ٩/ ٣٤٨ ، والصحاح (بقى) .

(٣) البيت من الكامل ، وهو بلا نسبة في : المحكم ٣/ ١٥٩ ، واللسان وتاج العروس (سمح ، دثر ، بسط ، فضل) .

(٤) انظر ما سبق ص٣٠٥– ٣٠٩ .

(٥) في الأصل (العلم والغلب) .

بِالأَسْجَاعِ [١] ، وَيَصِحُّ أَيْضًا عِنْدَهُ أَنْ تَكُونَ مُمَاثَلَةً ؛ لِأَنَّهُ قَدْ كَثُرَ فِيهِمَا – أَعْنِي فِي (الغَالِبِ والعَالِـمِ) – اتِّفَاقُ الحُرُوفِ ، فَصَارَ كَقَوْلِ أَبِي تَمَّامٍ [٢] :

قَنَا الخَطِّ إِلَّا أَنَّ تِلْكَ ذَوَابِلُ   مَهَا الوَحْشِ إِلَّا أَنَّ هَاتَا أَوَانِسٌ

وَمَنْ يَخُصُّ المُوَازَنَةَ بِالأَسْجَاعِ [٣] ، وَيُبْقِي التَّجْنِيسَ بَيْنَ اللَّفْظَتَيْنِ الثُّلَاثِيَّتَيْنِ المُخْتَلِفَتَيْنِ [٤] فِي حَرْفَيْنِ يُسَمِّيهِ التَّأْنِيسَ ، وَلَا بُدَّ عِنْدَهُ أَنْ يَزِيدَ الاتِّفَاقُ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ ، فَإِنْ كَانَ بَيْنَ المُخْتَلِفَيْنِ تَشَابُهٌ ازْدَادَ حُسْنًا ، وَذَلِكَ بِكَمَالِهِ مَوْجُودٌ فِي (العَالِـمِ والغَالِبِ) ؛ لِأَنَّ الغَيْنَ المُعْجَمَةَ شَبِيهَةٌ بِالعَيْنِ المُهْمَلَةِ ، وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ بِأَسْرِهِ فِي عِلْمِ البَيَانِ .

وَالأَحْسَنُ فِي (مَنْ) مِنْ قَوْلِهِ : « **مَنْ أُوْلِيَ** » أَنْ تَكُونَ نَكِرَةً مَوْصُوفَةً لِاقْتِضَاءِ العُمُومِ ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَوْصُولَةً .

وَفِي قَوْلِهِ : (**أَحْمَدُهُ حَمْدَ مَنْ**) حَذْفَانِ ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ : (حَمْدًا مِثْلَ حَمْدِ) ، فَحُذِفَ المَوْصُوفُ الَّذِي هُوَ (حَمْدٌ) ، وَأُقِيمَتْ الصِّفَةُ مَقَامَهُ الَّتِي هِيَ (مِثْلٌ) ، ثُمَّ حُذِفَ المُضَافُ الَّذِي هُوَ (مِثْلٌ) ، وَأُقِيمَ المُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ وَهُوَ (حَمْدٌ) الثَّابِتُ ، فَصَارَ بِهَذَا الاعْتِبَارِ كَقَوْلِ امْرِىءِ القَيْسِ [٥] :

---

(١) لم أقف على من قال بذلك فيما بين يدي من كتب البلاغة سوى السبكي والبابرتي . انظر : عروس الأفراح ضمن شروح التلخيص ٤/ ٤٥٥ ، وشرح التلخيص ص٦٨١ .

(٢) البيت من الطويل ، وهو في : ديوانه ٣/ ١١٦ ، والعمدة ٢/ ٢٤٧ ، وتحرير التحبير ص٣٦٨ ، والإيضاح للقزويني ص٣٥٠ ، وخزانة الأدب لابن حِجَّة ٢/ ٤٦٣ . ونسبه النويري مرّة إلى ابن المعتز وإلى أبي تمام أخرى ، انظر : نهاية الأرب ٧/ ٩٩ ، ١٦٠ . **والقناة** : الرمح . **والخطّ** : أرض تنسب إليها الرماح الخطّية . راجع اللسان (قنا ، خطط) .

(٣) كابن رشيق وابن الأثير وابن أبي الإصبع والنويري ويحيى بن حمزة العلوي وغيرهم . انظر : العمدة ١/ ٣٢١ ، والمثل السائر ١/ ٢٩١ ، وتحرير التحبير ص٣٨٦ ، ونهاية الأرب ٧/ ١٠٥ ، والطراز ٣/ ٣٨ .

(٤) في الأصل (المختلفة) .

(٥) البيت من الطويل ، وهو في : معلقته من ديوانه ص٢٠١ ، وشرح القصائد السبع ص٥٠ ، وتهذيب اللغة ١/ ٤٦٢ ، وأساس البلاغة (ثني) ، واللسان وتاج العروس (عرض) ، وخزانة الأدب ١١/ ٤٧ .

إِذَا مَا الثُّرَيَّا فِي السَّمَاءِ تَعَرَّضَتْ   تَعَرُّضَ أَثْنَاءِ الوِشَاحِ المُفَصَّلِ

لَكِنَّ هَذَا أَسْهَلُ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ نَحْوِ المَعْنَى فِعْلٌ لَهُ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ مِنْ (مَنْ أُوْلِيَ)؟ ، وَيَرْجِعُ هَذَا النَّوْعُ إِلَى التَّحْرِيزِ عِنْدَ التَّحْقِيقِ .

وَأَمَّا (أُوْلِيَ) فَإِنَّهُ فِي الأَصْلِ دَالٌّ عَلَى التَّأَخُّرِ ، تَقُولُ : (أَوْلَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا) ، أَيْ : جَعَلْتُهُ مَتَأَخِّرًا عَنْهُ يَلِيهِ ، وَكَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ فِي النِّعَمِ ، كَمَا قَالَ [١] :

أَوْلَيْتَنِي نِعَمًا أَبُوءُ بِثِقْلِهَا   وَكَفَيْتَنِي كُلَّ الأُمُورِ بِأَسْرِهَا
فَلَأَشْكُرَنَّكَ مَا حَيِيتُ وَإِنْ أَمُتْ // فَلَتَشْكُرَنَّكَ أَعْظُمِي فِي قَبْرِهَا

[٢١] الثاني

وَأَمَّا (التَّنْزِيهُ) [٢] فَإِنَّهُ فِي أَصْلِ اللُّغَةِ عِبَارَةٌ عَنْ الإِبْعَادِ ، وَمِنْهُ قَوْلُ العَرَبِ : (خَرَجْنَا إِلَى المُنْتَزَهِ) ، يَعْنُونَ بِـ(المُنْتَزَهِ) البَرِّيَّةَ ؛ لِأَنَّهَا بَعِيدَةٌ عَنْ العِمَارَةِ . قَالَ بَعْضُ اللُّغَوِيِّينَ [٣] : « وَالعَامَّةُ تُخْطِئُ قَوْلَهُمْ : خَرَجْنَا إِلَى المُنْتَزَهِ ، يُرِيدُونَ : البَسَاتِينَ وَالمِيَاهَ » . وَ(تَنْزِيهُ اللهِ تَعَالَى) تَعْظِيمُهُ ، وَاعْتِقَادُ كَوْنِ ذَاتِهِ المُقَدَّسَةِ مُبَرَّأَةً عَنْ النَّقْصِ . قَالَ بَعْضُ شُيُوخِنَا : « وَهُوَ رَاجِعٌ إِلَى مَعْنَى : البُعْدِ ، إِلَّا أَنَّ البُعْدَ لَيْسَ بُعْدَ مَسَافَةٍ ، وَتَأْوِيلُهُ كَتَأْوِيلِ أَمْثَالِهِ » . وَلِإِشْرَابِ مَعْنَى : البُعْدِ [٤] تَعَدَّى الثَّانِيَ فِي قَوْلِ المُصَنِّفِ بِـ(عَنْ) .

وَأَمَّا (جَحَدَ) [٥] فَمُضَارِعُهُ (يَجْحَدُ) بِالفَتْحِ مِنْ أَجْلِ حَرْفِ الحَلْقِ ، وَمَصْدَرُهُ (جَحْدًا وجُحُودًا) ، وَهُوَ – أَعْنِي (جُحُودًا) – مِمَّا جَاءَ لِلمُتَعَدِّي وَهُوَ قَلِيلٌ ، إِنَّمَا بَابُهُ اللَّازِمُ نَحْوُ :

---

(١) سبق تخريجه ص٢٦٩ ، وفيه : (أنوء) بدل (أبوء) .

(٢) راجع : تهذيب اللغة ٦/ ١٥٥ ، والمحكم ٤/ ١٦٩ ، واللسان وتاج العروس (نزه) .

(٣) هو ابن السكّيت . انظر : إصلاح المنطق ص٢٨٧ ، ٣١٤ ، ومقاييس اللغة ٥/ ٤١٨ ، وتهذيب اللغة ٦/ ١٥٥ ، والصحاح (نزه) ، والمزهر ١/ ٣١٩ .

(٤) في الأصل بتكرار (البعد) .

(٥) راجع : مقاييس اللغة ١/ ٤٢٦ ، والمحكم ٣/ ٤٤ ، واللسان (جحد) .

(رُكُوعٍ وسُجُودٍ ووُقُوفٍ) وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ [١] ، وَلِذَلِكَ اسْتُدِلَّ بِـ(دُخُولٍ) عَلَى أَنَّ المَنْصُوبَ بَعْدَ (دَخَلْتُ) – مِثْلَ : دَخَلْتُ الدَّارَ – ظَرْفٌ وَلَيْسَ بِمَفْعُولٍ ؛ لِأَنَّ فُعُولًا فِي المَصْدَرِ مَبْنِيٌّ لِعَدَمِ تَعَدِّي الفِعْلِ [٢].

فَصْلٌ : وَمَعْنَى (الجَحْدِ) : الإِنْكَارُ ، وَقَدْ أَطْلَقَهُ النَّحْوِيُّونَ عَلَى (النَّفْيِ) فِي أَمَاكِنَ ؛ لِأَنَّ المُنْكِرَ نَافٍ [٣] . وَيُضَمَّنُ مَعْنَى : (الكُفْرِ) ؛ لِأَنَّ الكَافِرَ مُنْكِرٌ لِـمَا أُمِرَ بِالإِقْرَارِ بِهِ ، وَلِذَلِكَ عُدِّيَ بِالبَاءِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ﴾ [٤] ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَمَا كَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا يَجْحَدُونَ ﴾ [٥] ، أَيْ : بِكُفْرِهِمْ بِآيَاتِنَا .

وَ(**الكُفْرُ**) نَقِيضُ الإِيمَانِ ، وَفِعْلُهُ (كَفَرَ) ، وَالمُضَارِعُ (يَكْفُرُ) ، وَالمَصْدَرُ (كُفْرًا وكَفْرًا وكُفُورًا وكُفْرَانًا) ، وَأَصْلُهُ التَّعَدِّي بِالبَاءِ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ كَذَٰلِكَ أَرْسَلْنَٰكَ فِىٓ أُمَّةٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهَآ أُمَمٌ لِّتَتْلُوَا۟ عَلَيْهِمُ ٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَٰنِ ﴾ [٦] ، وَأَمْثَالُ ذَلِكَ كَثِيرٌ .

وَيُضَمَّنُ مَعْنَى : (جَحَدَ) فَيَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ ، كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ [٧] :

---

(١) انظر : الكتاب ٤/ ٥ ، والمخصص ٤/ ٢٨٢ ، وارتشاف الضرب ٢/ ٤٨٣ ، ٤٩١ ، والمساعد ٢/ ٦٢٣ .

(٢) انظر : الكتاب ١/ ٣٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٣٦ ، وشرح الرضي ١/ ٤٩٢ ، وارتشاف الضرب ٣/ ١٤٣٥، وهمع الهوامع ٣/ ١٥٣ .

(٣) من ذلك تسميتهم لام الجحود . قال ابن هشام : « يسميها أكثرهم لام الجحود ؛ لملازمتها للجَحْد ، أيْ : النفي . قال النحاس : والصواب تسميتها لام النفي ؛ لأنّ الجَحْد في اللغة إنكار ما تعرفه ، لا مطلق الإنكار » . انظر : مغني اللبيب ١/ ٢١١ .

(٤) سورة النمل ، الآية : ١٤ . وفي الأصل بإقحام (وعدوانًا) في الآية .

(٥) بعض آية من سورة الأعراف : ٥١ ، وتمامها ليستقيم تفسير المؤلف : ﴿ فَٱلْيَوْمَ نَنسَىٰهُمْ كَمَا نَسُوا۟ لِقَآءَ يَوْمِهِمْ هَٰذَا وَمَا كَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا يَجْحَدُونَ ﴾ .

(٦) سورة الرعد ، الآية : ٣٠ . وفي الأصل (في أمم) بدل (في أمّة) .

(٧) البيت من الوافر ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

كَفَرْتُمْ نِعْمَةَ الرَّحْمَنِ جَهْرًا وَبَايَنْتُمْ شِعَارَ المُسْلِمِينَا

فَإِذَا ضُمِّنَ (جَحَدَ) مَعْنَى (كَفَرَ) فَيُعَدَّى بِالبَاءِ كَمَا قَدَّمْنَا . وَيُقَالُ : (رَجُلٌ كَافِرٌ) ، أَيْ : جَاحِدٌ لِأَنْعُمِ اللهِ ، مُشْتَقٌّ مِنْ السَّتْرِ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ المَادَّةَ لَا تَنْفَكُّ عَنْ مَعْنَى : السَّتْرِ [١] . وَقِيلَ : لِأَنَّهُ مُغَطَّى عَلَى قَلْبِهِ . قَالَ أَبُو بَكْرٍ بنُ دُرَيْدٍ : « كَأَنَّهُ فَاعِلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ » [٢] ، كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ فِي: ﴿مَّآءٍ دَافِقٍ﴾ [٣] : إِنَّهُ بِمَعْنَى : مَدْفُوقٍ [٤] .

وَالجَمْعُ – أَعْنِي جَمْعَ (كَافِرٍ) – (كُفَّارٌ وكَفَرَةٌ) ، وَيُجْمَعُ عَلَى (كِفَارٍ) وَهُوَ قَلِيلٌ ، وَمِنْهُ قَوْلُ القُطَامِيِّ [٥] :

وَشُقَّ البَحْرُ عَنْ أَصْحَابِ مُوسَى وَغُرِّقَتِ الفَرَاعِنَةُ الكِفَارُ

وَيَأْتِي (كَفَّارٌ وكَفُورٌ) لِـ(كَافِرٍ) ، فَقِيلَ : عَلَى القَاعِدَةِ – أَيْ : عَلَى المُبَالَغَةِ وَالزِّيَادَةِ – وَقِيلَ : عَلَى التَّسَاوِي [٦] ، كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ [٧] // : [٢٢]

وَمَا أَنَا بِالشَّيْءِ الَّذِي لَيْسَ نَافِعِي وَيَغْضَبَ مِنْهُ صَاحِبِي بِقَؤُولِ

---

(١) انظر : مقاييس اللغة ٥/ ١٩١ .

(٢) جمهرة اللغة ٢/ ٧٨٦ .

(٣) سورة الطارق ، الآية : ٦ .

(٤) جاء في المحرر ١٦/ ٢٧٦ : « قال كثيرٌ : هو بمعنى : مدفوق . وقال الخليل وسيبويه : هو على النسب ، أيْ : ذي دَفْق ... ويصح أن يكون الماء دافقًا ؛ لأن بعضه يدفع بعضًا ، فمنه دافقٌ ومنه مدفوقٌ » .

(٥) وهو عُمير بن شُيَيْم التغلبي ، وكان نصرانيًّا ثمّ أسلم ، وهو شاعرٌ مقلٌّ مجيدٌ ، ونُقِل أنه أوّل من لُقِّب (صريع الغواني) . انظر في ترجمته : الشعر والشعراء ٢/ ٧٢٣ ، والأغاني ٢٤/ ١٣ . والبيت من الوافر ، وهو له في : ديوانه ص١٤٣ ، والمحكم ٧/ ٦ ، واللسان (كفر ، فرعن) . وبلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٥٥ .

(٦) أيْ : بمعنى : فاعِل ، فلا تكثير ولا مبالغة .

(٧) هو كعب بن سعد الغنوي ، شاعر إسلامي ، يُعرف بكعب الأمثال ؛ لكثرتها في شعره . انظر ترجمته في : معجم الشعراء ص٣٤١ ، وخزانة الأدب ٨/ ٥٧٤ . والبيت من الطويل وهو في : الكتاب ٣/ ٤٦ ، والأصمعيات ص٧٦ ، وشرح المفصل ٧/ ٣٦ ، واللسان (قول) ، وخزانة الأدب ٨/ ٥٦٩ .

وَ(قَدْ كَفَّرَ فُلَانٌ فُلَانًا) إِذَا نَسَبَهُ إِلَى الكُفْرِ ، وَكُلُّ مَنْ سَتَرَ شَيْئًا فَقَدْ (كَفَّرَهُ وكَفَرَهُ) ، وَمِنْهُ سُمِّيَ الزَّارِعُ (كَافِرًا) ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ كَمَثَلِ غَيْثٍ أَعْجَبَ ٱلْكُفَّارَ نَبَاتُهُۥ ﴾ (١) ؛ لِأَنَّهُ يَسْتُرُ البِذْرَ ، وَسُمِّيَ اللَّيْلُ (كَافِرًا) لِسَتْرِهِ كُلَّ شَيْءٍ ، يُقَالُ : (كَفَرَ اللَّيْلُ الشَّيْءَ وكَفَرَ عَلَيْهِ) إِذَا غَطَّاهُ ، وَسُمِّيَ البَحْرُ (الكَافِرَ) أَيْضًا لِسَتْرِ مَا فِيهِ ، وَسُمِّيَ اللَّابِسُ لَأْمَةَ الحَرْبِ (٢) (كَافِرًا ومُكَفِّرًا) ، فَـ(كَافِرٌ) عَلَى (كَفَرَ) ، وَ(مُكَفِّرٌ) عَلَى (كَفَّرَ) ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ (٣) :

حَرْبٌ تَرَدَّدُ بَيْنَهُمْ بِتَشَاجُرٍ قَدْ كَفَّرَتْ آبَاؤُهَا أَبْنَاؤُهَا

« آبَاؤُهَا » فَاعِلُ « كَفَّرَتْ » ، وَ « أَبْنَاؤُهَا » فَاعِلُ « تَشَاجُرٍ » (٤) ، وَالتَّقْدِيرُ : قَدْ كَفَّرَتْ آبَاؤُهَا ، أَيْ : لَبِسَتْ لَأْمَةَ الحَرْبِ بِأَنْ تَشَاجَرَ أَبْنَاؤُهَا ، وَذَلِكَ – أَعْنِي تَسْمِيَةَ لَابِسِ لَأْمَةِ الحَرْبِ بِـ(الكَافِرِ) – لِأَنَّهُ يَسْتُرُ بِهَا جَسَدَهُ عَنْ سِلَاحِ مُقَاتِلِهِ . وَ(الكَفَّارَةُ) مَا كُفِّرَ بِهِ مِنْ صَدَقَةٍ أَوْ صَوْمٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ ، قَالَ بَعْضُهُمْ : « كَأَنَّهُ غُطِّيَ عَلَيْهِ بِالكَفَّارَةِ » (٥).

فَهَـذِهِ المَادَّةُ كَمَا تَرَى لَا تَنْفَكُّ عَنْ مَعْنَى : السَّتْرِ . قَـالَ أَبُو عَلِيٍّ الفَارِسِيُّ رَحِمَهُ اللهُ : « الكُـفْرُ عَلَى ضَرْبَيْنِ : سَتْرُ نِعَمِ اللهِ ، فَهَذَا كُفْرُ النِّعْمَةِ ، وَالآخَرُ سَتْرُ هُدَاهُ وَآيَاتِهِ ، فَهَذَا الكُفْرُ هُوَ الَّذِي

---

(١) سورة الحديد ، الآية : ٢٠ .

(٢) **اللَّأْمَة** : لباس الحرب وأداتها من الدرع والسلاح . راجع اللسان (لأم) .

(٣) البيت من الكامل ، وهو للفرزدق في : شرح الكتاب للسيرافي ٢/ ٢٢٥ ، وتهذيب اللغة ١٠/ ٢٠١ ، والمسائل البصريات ٢/ ٨٨٢ ، والحماسة البصرية ١/ ٢٧٢ ، والانتخاب لابن عَدْلان ص١٨ ، وضرائر الشعر ص٢١٤ ، واللسان (كفر) ، ولم أجده في ديوانه .

(٤) هكذا فسّره البصريون محتجِّين به على الفراء الذي لا يُجوِّز أن يُلفظ بالفاعل مع المصدر المنوّن . ورُدَّ باحتمال كون « آباؤها أبناؤها » مبتدأ وخبرًا ، أيْ : مثل أبنائها في ضَعْف الحُلوم . انظر في المسألة : شرح الكتاب للسيرافي ٢/ ٢٢٨ ، والمسائل البصريات ٢/ ٨٨٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٠ ، والتذييل والتكميل ١١/ ٧٤ ، والبحر المحيط ٧/ ٣٥٢ ، والمساعد ٢/ ٢٣٢ .

(٥) راجع : تهذيب اللغة ١٠/ ١٩٣ ، والمحكم ٧/ ٥ ، واللسان وتاج العروس (كفر) .

نُسِبَ إِلَيْهِ الْمُشْرِكُونَ وَمَنْ عَانَدَ رَسُولَ اللهِ ﷺ»[١].

فَصْلٌ : وَالخُطَبُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الأَسْجَاعِ ، وَهَذِهِ الأَسْجَاعُ مُخْتَلِفَةُ الأَوْزَانِ – أَعْنِي (**الفِطَرَ وَالمَطَرَ**) ، وَكَذَلِكَ البَوَاقِي – وَإِنْ كَانَ أَكْثَرُهَا مُتَّفِقًا ؛ لِأَنَّهُ مَتَى كَانَ فِي بَعْضِهَا مُخَالَفَةٌ لِلآخَرِ فِي الوَزْنِ عُدَّتْ مُخْتَلِفَةً وَإِنْ كَانَ الاخْتِلَافُ فِي وَاحِدٍ . وَقَدْ اخْتُلِفَ فِي الاسْمِ الخَاصِّ بِهَذَا النَّوْعِ ، فَقِيْلَ : (السَّجْعُ المُطَوَّقُ) – وَ(المُطَوَّقُ) الحَمَامُ[٢] ؛ لِأَنَّ غِنَاءَهَا بُكَاهَا ، عَلَى اخْتِلَافِ الآرَاءِ فِي ذَلِكَ[٣] : فَإِنَّ مِنْهُمْ مَنْ نَسَبَهَا إِلَى الغِنَاءِ[٤] ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ[٥] :

عَجِبْتُ لَهَا أَنَّى يَكُونُ غِنَاؤُهَا[٦] فَصِيحًا وَلَمْ تَفْغَرْ[٧] بِمَنْطِقِهَا فَمَا؟

وَكَمَا قَالَ الآخَرُ – وَأَظُنُّهُ أَبَا العَلَاءِ المَعَرِّيَّ –[٨] :

---

(١) لم أقف له سوى على الضرب الأول ، انظر : المخصص٣/ ٤٢٤ . وكلامه قريبٌ مما نُقِلَ عن سعيد بن جبير . انظر : تهذيب اللغة ١٠/ ١٩٨ ، واللسان وتاج العروس (كفر) .

(٢) **المطوَّقة** : الحمامة التي في عنقها طوقٌ ، أعطاها الله تلك الزينة ، ومنحها تلك الحلية بدعاء نوح عليه السلام . وقال الثعالبي : (طوق الحمامة) يضرب مثلًا لما يَلزم ولا يَبرح ، ويُقيم ويَستديم . انظر : ثمار القلوب ص٤٦٥ ، واللسان (طوق) .

(٣) انظر : ثمار القلوب ص٤٦٧ ، وشروح سقط الزند ٣/ ٩٧٣ ، ١٢٤١ . وقد أورد المؤلف في شرحه على الألفية القسم الأول بتحقيق الدكتور أحمد القرشي ١/ ٢٤ هذه الآراء نقلًا عن ابن الشاهد .

(٤) في الأصل (إلفها) ، وما أثبتُّه أقرب إلى المعنى والسياق يحتّمه .

(٥) البيت من الطويل ، وهو لحُميد بن ثور الهلالي رضي الله عنه ، شاعرٌ مخضرمٌ مجيدٌ ، وكان كلُّ من هاجاه غلبه ، وفد على النبي ﷺ ، وعاش إلى خلافة عثمان رضي الله عنه . انظر : الشعر والشعراء ١/ ٣٩٠ ، ومعجم الأدباء ١١/ ٨ .

والبيت في : ديوانه ص٢٧ ، وكتاب الفَرْق لابن أبي ثابت ص١٨ ، وديوان المعاني ١/ ٣١٤ ، والمحكم ٥/ ٢٩٦ ، وشرح شواهد الإيضاح ص٣٣١ ، واللسان (فغر ، غنا) . وبلا نسبة في معاني الفراء ٢/ ٢٨٩ .

(٦) في الأصل (غناءها) .

(٧) في الأصل (يقعد) .

(٨) الأبيات من الطويل ، وهي له في سقط الزند ص٢٣١ ، وشروح السقط ٣/ ١٢٣٩ . **ودار سابور** : هي الدار التي بناها الوزير أبو نصر سابور بن أَردشير لأهل العلم ببغداد . **والأصائل** : جمع أصيل ، وهو العَشِيّ . **وميهال** : إمّا من الأهل ، أيْ : إنّ هذه الحمامة آهلة في هذا الوطن مستوطنة . وإمّا من الوَهَل ، أيْ : الفزع ، فكأنها تكره كونها بين الإنس فتفزع منهم . كذا في شروح السقط ٣/ ١٢٣٩ .

وَغَنَّتْ لَنَا فِي دَارِ سَابُورَ قَيْنَةٌ   مِنَ الوُرْقِ مِطْرَابُ الأَصَائِلِ مِيهَالُ
رَأَتْ زَهَرًا غَضًّا فَهَاجَتْ بِمِزْهَرٍ   مَثَانِيهِ أَحْشَاءٌ لَطُفْنَ وَأَوْصَالُ
فَقُلْتُ : تَغَنَّيْ كَيْفَ شِئْتِ فَإِنَّمَا   غِنَاؤُكِ عِنْدِي يَا حَمَامَةُ إِعْوَالُ

وَمِنْهُمْ مَنْ نَسَبَهَا إِلَى البُكَاءِ ، كَمَا فِي قَوْلِ الآخَرِ (١) :

لِمَنْ وَرْقَاءُ بِالوَادِي المُرِيعِ   تُشَبُّ بِهَا تَبَارِيحُ الضُّلُوعِ
تُرَدِّدُ صَوْتَ بَاكِيَةٍ عَلَيْهَا   رَمَاهَا الدَّهْرُ فِي الأَهْلِ الجَمِيعِ (٢)

وَمِنْهُمْ مَنْ تَوَقَّفَ وَأَشْكَلَ عَلَيْهِ الأَمْرُ ، كَمَا فِي قَوْلِ الآخَرِ (٣) :

[٢٣]

أَبَكَتْ تِلْكُمُ الحَمَامَةُ أَمْ غَنْـ // ـنَتْ عَلَى فَرْعِ غُصْنِهَا المَيَّادِ؟
وَشَبِيهٌ صَوْتُ النَّعِيِّ إِذَا قِيْـ   ـسَ بِصَوْتِ البَشِيرِ فِي كُلِّ نَادِ

وَهَذَا كَقَوْلِ أَبِي الطَّيِّبِ (٤) :

وَقَدْ يَتَقَارَبُ الوَصْفَانِ جِدًّا   وَمَوْصُوفَاهُمَا (٥) مُتَبَاعِدَانِ

---

(١) البيتان من الوافر، وهما بلا نسبة في العاقبة في ذكر الموت لابن الخرّاط ص٩٠، وشرح المؤلف على الألفية القسم الأول بتحقيق الدكتور أحمد القرشي ١/ ٢٤ . **والورقاء** : الحمامة التي لونها بين السواد والغبرة . **والتباريح** : الشدائد وتوهّج الشوق . راجع اللسان (ورق ، برح) .

(٢) العرب تزعم : أنّ الحمامة التي كانت في سفينة نوح ﷺ فقدتْ فرخًا من أفراخها ، فالحمام تبكيه إلى آخر الدهر ، وفيهنّ قال أبو العلاء :

إِيـهِ لله دَرُّكُـنَّ فَأَنْتُنَّ الـ   ـلَّوَاتِي تُحْسِـنَّ حِفْظَ الـوِدَادِ
مَا نَسِيتُنَّ هَالِكًا فِي الأَوَانِ الـ   ـخَالِ أَوْدَى مِنْ قَبْلِ هُلْكِ إِيَادِ

انظر : تهذيب اللغة ٦/ ١٩٩ ، والمحكم ٤/ ١٨٤ ، وشروح سقط الزند ٣/ ٩٨٠ ، واللسان (هدل) .

(٣) البيتان من الخفيف ، وهما لأبي العلاء في سقط الزند ص٧ ، وشروح السقط ٣/ ٩٧١ . **وفرع الغصن** : أعلاه . **والميّاد** : المنعطف . **والنادي** : المجلس . راجع شروح السقط ٣/ ٩٧١ .

(٤) البيت من الوافر ، وهو له في ديوانه بشرح العكبري ٤/ ٢٥٥ .

(٥) في الأصل (موصافاهما) .

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : « لَمْ تَخْتَلِفْ العَرَبُ فِي أَنَّهُ بُكَاءٌ ، وَإِذَا أَطْلَقَتْ عَلَيْهِ الغِنَاءَ فَإِنَّمَا تُرِيدُ الغِنَاءَ فِي البُكَاءِ ؛ لِأَنَّ الغِنَاءَ كَمَا يَكُونُ فِي الفَرَحِ كَذَلِكَ يَكُونُ فِي الحُزْنِ » ، وَاسْتَشْهَدَ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِ نَابِغَةِ بَنِي ذُبْيَانَ (١) :

بُكَاءَ حَمَامَةٍ تَدْعُو هَدِيلًا مُفَجَّعَةً عَلَى فَنَنٍ تُغَنِّي

– وَمِنْهُمْ (٢) مَنْ سَمَّاهُ (السَّجْعَ المُطْلَقَ) ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُقَيَّدٍ بِوَزْنٍ ، وَمِنْهُمْ مَنْ سَمَّاهُ (السَّجْعَ المُتَّفِقَ) ؛ لِأَنَّهُ لَا يُتَكَلَّفُ بَلْ يُؤْتَى بِهِ كَيْفَمَا اتَّفَقَ ، وَمِنْهُمْ مَنْ سَمَّاهُ (السَّجْعَ المُخْتَلِفَ) ، وَتَفْصِيلُهُ مُقَرَّرٌ فِي عِلْمِ البَيَانِ .

وَانْجِرَارُ (**مُنْشِئٍ**) عَلَى أَنَّهُ صِفَةٌ . وَإِضَافَتُهُ مَحْضَةٌ ، بِأَنْ (٣) كَانَ فِي مَدْلُولِهَا مَا يَقْتَضِي المُضِيَّ (٤) ، إِمَّا لِدَوَامِ القُوَّةِ وَإِمَّا تَغْلِيبًا لِلكَثْرَةِ بِاعْتِبَارِ الزَّمَانَيْنِ ، عَلَى مَا هُوَ المُقَرَّرُ فِي هَذَا وَأَمْثَالِهِ . وَكَذَلِكَ (**الغَالِبُ**) ، أَعْنِي أَنَّ انْجِرَارَهُ أَيْضًا عَلَى الصِّفَةِ .

وَ(**العَالِمُ**) مَعْطُوفٌ عَلَى (**الغَالِبِ**) ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ عَطْفُ الصِّفَاتِ بَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ عَلَى الأَصَحِّ (٥) ، كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ (٦) :

إِلَى المَلْكِ وَالسَّيِّدِ المُرْتَضَى وَغَيْثِ الأَنَامِ إِذَا أَقْحَلُوا

---

(١) البيت من الوافر ، وهو في ديوانه ص١٢٥ .

(٢) في الأصل (ومنه) . والسياق : « ... فقيل : (السجع المطوّق) ... ومنهم من سماه (السجع المطلق) ... » .

(٣) في الأصل (فإنْ) .

(٤) لأنّ شروط الإضافة اللفظية غير المحضة أن يكون المضاف وصفًا ، ومشبهًا للمضارع ، وبمعنى الحال أو الاستقبال ، وعاملًا الجرّ في المضاف إليه . وهنا انتقض الشرط الثالث ، فصارت إضافته معنوية محضة . راجع حاشية أوضح المسالك ٣/ ٨٧ .

(٥) وهو مذهب الجمهور . انظر : الكشاف ١/ ١٣٣ ، ونتائج الفكر ص١٨٦، وشرح الرضي ١/ ٢٦٥، والبسيط ١/٣١٨ ، وبدائع الفوائد ١/ ٣٣٠ ، والمساعد ٢/ ٤١٧ ، والهمع ٢/ ٥٣ ، وخزانة الأدب ١/ ٤٥١ وَ ٥/ ١٠٧ .

(٦) البيت من المتقارب ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

وَبَعْضُهُمْ يَفْرُقُ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ الصِّفَاتُ مَأْثُورًا بَعْضُهَا عَنْ بَعْضٍ ، نَحْوُ : (المَلِكُ المُطَاعُ) فَلَا يَجُوزُ العَطْفُ . أَوْ لَا ، نَحْوُ : (الشُّجَاعُ الكَرِيمُ) فَيَجُوزُ . وَقَدْ اخْتَارَ هَذَا جَمَاعَةٌ مِنْ البَيَانِيِّينَ (١).

وَأَمَّا القَطْعُ فِي مِثْلِ هَذَا فَقَدْ اخْتَارَهُ بَعْضُهُمْ طَلَبًا لِلتَّكْثِيرِ بِالإِضْمَارِ ؛ لِأَنَّ المَوْضِعَ مَوْضِعُ تَفْخِيمٍ وَتَعْظِيمٍ ، وَمِنْهُمْ مَنْ اشْتَرَطَ لِاخْتِيَارِهِ (٢) ، فَيَقِلُّ عَدَمُ الإِضْمَارِ رَعْيًا لِلتَّنَاسُبِ ، فَعَلَى هَذَا لَا يَجِيءُ فِي المَجْرُورِ ؛ لِأَنَّ الحَمْلَ عَلَى الإِضْمَارِ إِمَّا عَلَى إِضْمَارِ المُبْتَدَإِ ، وَإِمَّا عَلَى إِضْمَارِ النَّاصِبِ (٣).

❖ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ : « **وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ** » إِلَى قَوْلِهِ : « **فَسَتَرَ** » (٤).

الشَّرْحُ:

(**الشَّهَادَةُ**) (٥) هِيَ الإِخْبَارُ عَنْ أَمْرٍ يَتَيَقَّنُهُ المُخْبِرُ تَيَقُّنًا قَطْعِيًّا (٦) ، لَا يَدْخُلُهُ رَيْبٌ وَلَا شَكٌّ .

---

(١) راجع مبحث الوصل والفصل في : البيان والتبيين ١/ ٨٨ ، ودلائل الإعجاز ص٢٢٢ ، ومفتاح العلوم ص٢٤٨ ، والمطول ص٢٤٧ ، ٤٣٤ ، وشروح التلخيص ٣/ ٢ . فمذهب هذا الفريق : جواز عطف النعوت المتعدّدة بعضها على بعض بشرط اختلاف معانيها ؛ إذْ لو كانت ذات دلالة واحدة لأدّى إلى أن يُعطف الشيء على نفسه ، أو على آخر يُنْبئ عن الدلالة نفسها. وقد وافقهم في هذا ابن عصفور وأبو حيّان والزركشي والسيوطي. انظر: شرح الجمل١/ ٢١١، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٢٨ ، والبرهان ٢/ ٤٤٦ ، والهمع ٥/ ١٨٤ .

(٢) كالرضي والشاطبي . انظر : شرح الكافية ٢/ ٣٢٢ ، والمقاصد الشافية ٤/ ٦٧٧ .

(٣) انظر : الكتاب ٢/ ٦٢ ، ومعاني الفراء ١/ ١٠٥ ، وشرح السيرافي ٦/ ١٥٠ ، وشرح التسهيل ٣/ ٣١٩ ، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٢٦ ، وأوضح المسالك ٣/ ٣١٤ ، والمساعد ٢/ ٤١٥ ، والهمع ٥/ ١٨٤ .

(٤) الخطب النُّباتية ل٢/ أ ، وتمامه : « ... **وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، تَعَالَى فَقَدَر ، وَمَلَكَ فَقَهَر ، وَعُصِيَ فَغَفَر ، وَجُوهِرَ بِالقَبِيحِ فَسَتَر** » .

(٥) راجع : تهذيب اللغة ٦/ ٧٢ ، والمحكم ٤/ ١٣٠ ، والمخصص ٣/ ٤١١ ، واللسان (شهد) .

(٦) هذا قول العكبري في شرح خطب ابن نُباتة ص٩٣ .

فِعْلُهُ (شَهِدَ) بِكَسْرِ العَيْنِ، وَيَجُوزُ فِيهِ وَفِي أَمْثَالِهِ (١) أَرْبَعُ لُغَاتٍ (٢) : الأَصْلُ، وَالتَّخْفِيفُ مِنْهُ (٣)، وَإِتْبَاعُ الفَاءِ لِلعَيْنِ (٤) ، وَالتَّخْفِيفُ مِنْهُ ، فَيَجِيءُ كَـ(عَلِمَ) ، وَ(نَذْر) ، وكَـ(بِلِز) (٥) ، وكَـ(عِلْمٍ) المَصْدَرِ .

وَمُضَارِعُهُ – أَعْنِي مُضَارِعَ (شَهِدَ) – (يَشْهَدُ) عَلَى الأَصْلِ ، وَاسْمُ الفَاعِلِ (شَاهِدٌ) ، وَكَذَلِكَ الأُنْثَى ، لَا يُقَالُ : (شَاهِدَةٌ) ؛ لِأَنَّ الشَّهَادَةَ غُلِّبَتْ فِي الذُّكُورُ ، فَأُجْرِيَ فِيهَا المُؤَنَّثُ مُجْرَى المُذَكَّرِ // . وَالجَمْعُ – أَعْنِي جَمْعَ (الشَّاهِدِ) – (أَشْهَادٌ وشُهُودٌ) . [٢٤]

وَ(أَنْ) المُخَفَّفَةُ مِنْ الثَّقِيلَةِ ، وَلَيْسَتْ النَّاصِبَةَ لِلفِعْلِ ؛ إِذْ لَا فِعْلَ . وَأَيْضًا فَإِنَّ (أَشْهَدُ) مِمَّا قَدَّمْنَا مِنْ أَفْعَالِ اليَقِينِ ، فَيَجِبُ أَنْ يَقَعَ بَعْدَهُ مَا يُنَاسِبُ مَعْنَاهُ فِي التَّأْكِيدِ وَهُوَ المُشَدَّدَةُ ؛ لِأَنَّ وَضْعَهَا لِلتَّأْكِيدِ (٦) ، وَأَمَّا قَوْلُ جَرِيرٍ (٧) :

نَرْضَى عَنِ اللهِ إِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا ... أَنْ لَا يُدَانِيَنَا مِنْ خَلْقِهِ أَحَدُ

(١) يشير إلى القاعدة الصرفية التي تقول : إنّ كل ما كان على وزن (فَعِل) من الأسماء والأفعال ، وثانيه حرف من حروف الحلق ففيه تلك اللغات .

(٢) انظر : الكتاب ٤/ ١٠٧ ، والمقتضب ٢/ ١٣٨ ، والمخصص ٤/ ٣٣٠ ، والإنصاف ١/ ١٢٦ ، وأسرار العربية ص٩٣ ، وتاج العروس (شهد) . وقد علّل لذلك ابن سيدة فقال : « وإنما حملهم على هذا أنهم كرهوا أن يرفعوا ألسنتهم عن المفتوح إلى المكسور ، والمفتوح أخفّ عليهم ، فكرهوا أن ينتقلوا من الأخفّ إلى الأثقل » . انظر : المخصص ٤/ ٣٣٥ .

(٣) تسكين العين في (فَعِل) لغة بكر بن وائل وناس كثير من بني تميم . انظر : المخصص ٤/ ٣٣٥ ، وارتشاف الضرب ١/ ١٥٦، والمساعد ٢/ ٥٩٠ . وانظر : اللهجات في الكتاب لسيبويه ص١٣٣-١٥١ .

(٤) وهي لغة تميم ، صرّح بذلك سيبويه وابن سيدة . انظر : الكتاب ٤/ ١٠٨ ، والمخصص ٤/ ٣٣١ .

(٥) في الأصل (بلد) . **وامرأةٌ بِلِزٌ** : أيْ ضخمة مكتنزة . وقيل : القصيرة . راجع اللسان (بلز) .

(٦) مذهب الجمهور أنّ أفعال اليقين لا يقع بعدها إلا (أَنَّ) المشدّدة ، وأجاز الفراء وابن الأنباري وقوع الناصبة بعدها . انظر : الكتاب ٣/ ١٦٦ ، والإيضاح العضدي ص١٣٢ ، وشرح الرضي ٢/ ٢٣٣ ، وارتشاف الضرب ٤/ ١٦٣٩ ، وشفاء العليل ٢/ ٩٢٠ ، والمساعد ٣/ ٦٣ ، والهمع ٤/ ٨٨ .

(٧) البيت من البسيط ، وهو في : ديوانه ص١٥٧ ، والهمع ٤/ ٨٩ ، وشرح الأشموني ٣/ ٥٠٦ ، والدرر ٤/ ٥٦ .

فَشَاذٌّ [١].

وَأَمَّا (لَا) فَنَافِيَةٌ مُقْتَضِيَةٌ لِلاسْتِغْرَاقِ ، بَالِغَةٌ أَنْهَى دَرَجَاتِهَا فِي النَّفْيِ ، مُحْرِزَةٌ مَعْنَى (مِنْ) الـمُقْتَضِيَةِ عُمُـومَ انْسِحَابِهِ ، أَعْنِي انْسِحَابَ النَّفْيِ [٢] . وَقَـدْ ظَهَرَتْ – أَعْنِي (مِنْ) – فِي بَعْضِ المَوَاضِعِ ، كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ [٣] :

فَقَامَ يَذُودُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيْفِهِ ... وَقَالَ : أَلَا لَا مِنْ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدِ

وَحَذْفُهَا أَبْلَغُ فِي اقْتِضَاءِ مَعْنَاهَا وَإِحْرَازِهِ مِنْ إِثْبَاتِهَا ، فَإِنَّهَا إِذَا كَانَتْ ظَاهِرَةً كَانَ الكَلَامُ لَا يَقْتَضِي ذَلِكَ المَعْنَى إِلَّا بِإِثْبَاتِهَا [٤] ، وَإِذَا كَانَتْ مَحْذُوفَةً كَانَ اللَّفْظُ مُسْتَغْنِيًا عَنْهَا ، مُحْرِزًا لِذَلِكَ المَعْنَى بِذَاتِهِ ، مُؤْذِنًا أَنَّ المَحَلَّ لَهُ ، سَوَاءٌ وُجِدَ فِي اللَّفْظِ مَا يَقْتَضِيهِ أَمْ لَا .

وَنَظِيرُ ذَلِكَ – أَعْنِي أَنَّهُ يَكُونُ المَحْذُوفُ أَقْوَى عِنْدَ حَذْفِهِ مِنْهُ عِنْدَ إِثْبَاتِهِ – (أَيٌّ) ، فَإِنَّهَا إِذَا حُذِفَ مَا تُضَافُ إِلَيْهِ تَعَيَّنَ إِعْرَابُهَا قَوْلًا وَاحِدًا [٥] ، وَلَا مُوجِبَ لِإِعْرَابِهَا إِلَّا الإِضَافَةُ ، فَلَوْلَا أَنَّهَا عِنْدَ حَذْفِهَا أَقْوَى لَـمَا كَانَ الإِعْرَابُ مُتَعَيِّنًا عِنْدَ حَذْفِهَا ، وَبَيَانُ قُوَّتِهِ مَا قَدَّمْنَا مِنْ أَنَّهُ يَكُونُ اللَّفْظُ بِهِ أَنَّهُ – أَعْنِي لَفْظَ (أَيٍّ) – مُحْرِزٌ لِلإِضَافَةِ ، فَاكْتُفِيَ بِاقْتِضَاءِ لَفْظِهِ ذَلِكَ عَنْ التَّصْرِيحِ بِهَا [٦] .

---

(١) قال الأشموني : « إذا أُوِّل العِلْم بغيره جاز وقوع الناصبة بعده ، وكذلك أجاز سيبويه (ما علمتُ إلا أنْ تقومَ) بالنصب . قال : لأنه كلام خرج مخرج الإشارة ، فجرى مجرى قولك : أشيرُ عليك أن تقومَ » . انظر : الكتاب ٣/ ١٦٨ ، وشرح الأشموني ٣/ ٥٠٧ .

(٢) الفوائد للثمانيني ص٢٤٤ ، وشرح التسهيل ٢/ ٥٣ ، والجنى الداني ص٢٩١ ، والمغني ١/ ٢٣٧ .

(٣) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في : العين ٨/ ٣٥٢ ، وشرح التسهيل ٢/ ٥٤ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص١٨٦ ، واللسان (ألا ، لا)، والجنى الداني ص٢٩٢، وأوضح المسالك ٢/ ١٣، والمقاصد النحوية ٢/ ٧٩١، والهمع ٢/ ١٩٩.

(٤) يعني : إثبات (لا) .

(٥) انظر : شرح المفصل ٣/ ١٤٥ ، وشرح التسهيل ١/ ٢٠٩ ، وشرح الرضي ٣/ ٦٠ ، والبسيط ١/ ٢٨١ .

(٦) قال الشاطبي: « ووجه ذلك أنّ سبب الإعراب فيها إمّا للإضافة ، فإذا حذف المضاف إليه ظَهَرَ تمكّنها في الإضافة حتى استغنت بمعناها عن لفظها ، فهي في هذه الحال أقعد في الإضافة . وإمّا الحمل على (كُلٍّ وبَعْضٍ) فكذلك أيضًا ، =

وَ(إِلَهٌ) اسْمُ (لَا) ، وَمَوْضِعُهُ رَفْعٌ عَلَى الصَّحِيحِ [١] ، فَعَلَيْهِ التَّفْرِيعُ [٢].

وَ(إِلَّا) إِيجَابٌ بَعْدَ النَّفْيِ .

وَاللَّفْظُ المُعَظَّمُ مَرْفُوعٌ عَلَى أَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ اسْمِ (لَا) عَلَى المَوْضِعِ [٣] . وَقَالَ بَعْضُ النُّحَاةِ وَالأُصُولِيِّينَ وَالبَيَانِيِّينَ : لَا يُقَدَّرُ لَهَا هُنَا خَبَرٌ [٤] ؛ لِأَنَّهُ إِنْ قُدِّرَ (مَوْجُودٌ) أَوْ (فِي الوُجُودِ) أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ تَوَجَّهَ النَّفْيُ عَلَيْهِ دُونَ الذَّاتِ ، وَالمُرَادُ نَفْيُ الذَّاتِ ، وَلَا يَتَوَجَّهُ النَّفْيُ عَلَيْهَا إِلَّا إِذَا انْتَفَتْ القُيُودُ ؛ لِأَنَّ النَّفْيَ إِنَّمَا يَتَوَجَّهُ عَلَى القَيْدِ الأَخِيرِ ، فَإِذَا قُلْتَ : (مَا زَيْدٌ قَائِمًا بِالبَابِ عِنْدَ أَخِيكَ العَاقِلِ) ، فَإِنَّمَا تَوَجَّهُ النَّفْيُ عَلَى (العَاقِلِ) فَقَطْ . فَإِذَنْ فَـ(زَيْدٌ قَائِمٌ بِالبَابِ عِنْدَ أَخِيكَ غَيْرِ العَاقِلِ) ، فَلَوْ عُدِمَ القَيْدُ الأَخِيرُ تَوَجَّهَ النَّفْيُ عَلَى مَا قَبْلَهُ ، وَلَوْ عُدِمَ مَعَ مَا قَبْلَهُ تَوَجَّهَ النَّفْيُ عَلَى قَبْلِ مَا قَبْلَهُ ، وَهَكَذَا حَتَّى إِذَا لَمْ يُوجَدْ قَيْدٌ تَوَجَّهَ النَّفْيُ عَلَى الذَّاتِ .

وَقَالَ الجُمْهُورُ مِنْ الطَّوَائِفِ الثَّلَاثَةِ // : لَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرِ خَبَرٍ [٥] ؛ لِأَنَّ اسْمَ (لَا) لَا بُدَّ لَهُ مِنْ خَبَرٍ ، فَجَعْلُهُ هُنَا دُونَ خَبَرٍ مُخَالَفَةٌ لِلأُصُولِ وَلِـمَا تَقَرَّرَ مِـنْ كَلَامِ العَرَبِ ، وَلِأَنَّ الذَّوَاتَ إِذَا [٢٥]

= حيث لحقها التنوين عوضًا عن الإضافة كَـ(كُلٍّ وبَعْضٍ) ، فبذلك تمكّن الشبه بهما » . المقاصد الشافية ١/ ٥٠٤ .

(١) في الأصل (التصحيح) . وانظر المسألة في : الكتاب ٢/ ٢٧٥ ، والأصول ١/ ٣٧٩ ، والإنصاف ١/ ٣٦٦ ، والتبيين ص٣٦٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٧٦ ، وشرح التسهيل ٢/ ٥٨ ، وشرح الرضي ١/ ٢٩٠ ، والجنى الداني ص٢٩٠ ، والهمع ٢/ ١٩٩ .

(٢) العبارة في الأصل غامضة ، وما أثبتُّه اجتهادي في قراءتها ، وهو الأقرب إلى السياق .

(٣) هذا أحد وجوه الرفع فيه . قال ابن هشام في : إعراب (لا إله إلا الله) ص٤٨ : « وهذا الإعراب مشهور في كلام جماعة من أكابر هذه الصناعة . قيل : أطبق عليه المعربون من المتقدمين وأكثر المتأخرين » . وانظر : شرح المفصل ٢/ ٩١ ، والدر المصون ٢/ ١٩٧، والمغني ٢/ ٥٧٣ ، وشرح التصريح ١/ ٣٥١ ، والهمع ٢/ ٢٠٣ .

(٤) انظر : تفسير الرازي ٤/ ١٧٤ ، والاستغناء للقرافي ص٣٠٨ ، وشرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العزّ الحنفي ص١٠٩ ، ومعنى (لا إله إلا الله) للزركشي ص٧٤ .

(٥) انظر : الإيضاح العضدي ص٢٣٩ ، والمقتصد ٢/ ٨٠٠ ، ورسائل في اللغة للبطليوسي٢٩٣ ، واللباب ١/ ٢٤٥ ، وشرح المفصل ١/ ١٠٧ ، وشرح الرضي ٢/ ١١٢ ، ومعنى (لا إله إلا الله) للزركشي ص٧٤ .

قُصِدَ نَفْيُهَا نُفِيَ مَا لَا تَكُونُ إِلَّا بِهِ فَتَنْتَفِي هِيَ ضِمْنًا ، وَإِلَّا فَإِنَّ النَّفْيَ لَا يَتَوَجَّهُ إِلَّا عَلَى الْمَعَانِي .

وَأَمَّا قَوْلُ مَنْ مَنَعَ ذَلِكَ لِأَنَّ النَّفْيَ إِذْ ذَاكَ لَا يَتَوَجَّهُ إِلَّا عَلَى الْقَيْدِ وَهُوَ مَمْنُوعٌ فَغَيْرُ صَحِيحٍ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ التَّقْدِيرُ وَتَوَجَّهَ النَّفْيُ عَلَيْهِ فَقَدْ تَوَجَّهَ عَلَى الذَّاتِ ضِمْنًا ، لَا سِيَّمَا إِذَا قُلْنَا : إِنَّ الْوُجُودَ هُوَ عَيْنُ الْمَوْجُودِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ أَصْحَابِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ ﷺ[1] ؛ لِأَنَّ الذَّاتَ لَا تُتَصَوَّرُ كَيْنُونَتُهَا إِلَّا بِالْوُجُودِ ، فَإِذَا انْتَفَى الْوُجُودُ الْمَنْسُوبُ إِلَيْهَا انْتَفَتْ هِيَ ضِمْنًا ، وَبِهَذَا التَّأْوِيلِ صَحَّ قَوْلُ مَنْ قَالَ : إِنَّ الْوُجُودَ هُوَ عَيْنُ الْمَوْجُودِ[2].

وَقَالَ بَعْضُ مَشَايِخِنَا الْأَنْدَلُسِيِّينَ : « وَلَا الْتِفَاتَ إِلَى قَوْلِ مَنْ قَالَ : إِنَّ تَقْدِيرَ (فِي الْوُجَودِ) مُفْهِمٌ[3] إِثْبَاتًا فِي الذِّهْنِ ؛ لِغَيْرِ وَجْهٍ : أَمَّا أَوَّلًا فَـلِأَنَّ الْمَحْذُوفَ لَيْسَ لَهُ مَفْهُومٌ . وَأَمَّا ثَانِيًا فَـلِأَنَّ الْوُجُودِيَّ وَالذِّهْنِيَّ اصْطِلَاحٌ مُحْدَثٌ . وَأَمَّا ثَالِثًا فَـلِأَنَّ الذِّهْنِيَّ لَا بُدَّ مِنْ تَصَوُّرِهِ فِي الذِّهْنِ وَذَلِكَ وُجُودٌ لَهُ ، فَنَفْيُ الْوُجُودِ مُنْسَحِبٌ عَلَيْهِ . وَأَمَّا رَابِعًا فَإِنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ عَنْ أَحَدٍ مِنْ الْكُفَّارِ أَنَّهُ اتَّخَذَ إِلَهًا فِي الذِّهْنِ ، وَكَلِمَةُ التَّوْحِيدِ نَافِيَةٌ لِـمَنْ اتَّخَذَ إِلَهًا غَيْرَ اللهِ ، وَأَمَّا مَنْ لَمْ يَتَّخِذْ فَالْكُفَّارُ مُوَافِقُونَ لِلْمُوَحِّدِينَ فِي نَفْيِهِ » .

فَصْلٌ : وَإِنْ قُلْنَا : إِنَّهُ لَا يَتَنَاوَلُ الْمَحْسُوسَاتِ وَإِنَّمَا يَتَنَاوَلُ الْمَعَانِيَ كَغَيْرِهِ مِنْ الْمَصَادِرِ ، فَإِنَّ الْوُجُودَ لَا يَتَعَيَّنُ لِلتَّقْدِيرِ ، فَيُقَدَّرُ غَيْرُهُ بِمَا يَصِحُّ عَلَيْهِ الْمَعْنَى ، فَقِيلَ : التَّقْدِيرُ : (لَا إِلَهَ لِلعَالَمِينَ إِلَّا اللهُ) ، وَ(العَالَـمُونَ) لَفْظٌ مَوْضُوعٌ لِكُلِّ مُحْدَثٍ ، سَوَاءٌ وُجِدَ أَمْ لَمْ يُوجَدْ .

وَقِيلَ: التَّقْدِيرُ : (لَا إِلَهَ لَنَا وَلَا لِغَيْرِنَا إِلَّا اللهُ) ؛ لِأَنَّ مَا عَدَاكَ فَهُوَ غَيْرُكَ ، وَتَخْصِيصُهُ بِالعَقْلِ

---

(١) هو علي بن إسماعيل بن إسحاق ، مؤسس مذهب الأشاعرة ، ومن نسل الصحابي الجليل أبي موسى الأشعري ﷺ ، وكان من الأئمة المتكلمين المجتهدين ، تلقى مذهب المعتزلة وتقدم فيهم ، ثم رجع وجاهر بخلافهم ، من أشهر مؤلفاته : اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع ، والتبيين عن أصول الدين ، توفي سنة ٣٢٤هـ . انظر: وفيات الأعيان ٣/ ٢٨٤ .

(٢) انظر : حاشية البيجوري على جوهرة التوحيد ص١٠٧ ، وحاشية العطار على جمع الجوامع ٢/ ٢٤٩ .

(٣) في الأصل (مبهم) .

كَتَخْصِيصِ (شَيْءٍ) [١] مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ [٢] عِنْدَ مَنْ جَوَّزَ إِطْلَاقَ (الشَّيْءِ) عَلَى ذَاتِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى [٣] ، وَيَلْزَمُ إِذْ ذَاكَ تَكْرَارُ (لَا) مَعَ المَعْطُوفِ ؛ لِيُفِيدَ عُمُومَ النَّفْيِ جَمْعًا وَفَرْقًا [٤].

وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ اللَّفْظُ المُعَظَّمُ خَبَرًا ؛ لِأَنَّ اسْمَ (لَا) عَامٌّ [٥] ، وَاللَّفْظُ المُعَظَّمُ خَاصٌّ ، وَلَا يُخْبَرُ بِالخَاصِّ عَنْ العَامِّ [٦] // ، أَلَا تَرَى أَنَّ (الإِلَهَ) يَنْطَلِقُ عَلَى كُلِّ مَا عُبِدَ؟ سَوَاءٌ كَانَتْ العِبَادَةُ بِبَاطِلٍ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَٱنظُرْ إِلَىٰٓ إِلَٰهِكَ ٱلَّذِى ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا لَّنُحَرِّقَنَّهُۥ ثُمَّ لَنَنسِفَنَّهُۥ فِى ٱلْيَمِّ نَسْفًا ﴾ [٧] ، أَوْ بِحَقٍّ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّمَآ إِلَٰهُكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَسِعَ كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا ﴾ [٨]. [٢٦]

وَامْتِنَاعُ الإِخْبَارِ بِالخَاصِّ عَنْ العَامِّ إِمَّا لِأَنَّهُ يُفْضِي إِلَى تَخَلُّفِ بَعْضِ مَا انْطَلَقَ عَلَيْهِ اللَّفْظُ عَنْ الإِخْبَارِ ، وَهُوَ اخْتِيَارُ حَازِمٍ مِنْ البَيَانِيِّينَ [٩] ، وَإِمَّا لِأَنَّهُ يَلْزَمُ إِطْلَاقُ العَامِّ عَلَى الخَاصِّ حَالَةَ التَّعْرِيفِ المُعَيَّنِ وَهُوَ مَمْنُوعٌ ، وَاخْتَارَهُ أَيْضًا جَمَاعَةٌ مِنْ البَيَانِيِّينَ .

---

(١) قال المرداوي في التحبير شرح التحرير ٦/ ٢٦٣٩ : « والعقل أيضا من المخصصات المنفصلة ، العقل ضروريًّا كان أم نظريًّا ، فالضروري كقوله تعالى : ﴿ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ ، فإنّ العقل قاضٍ بالضرورة أنه لم يخلق نفسَه الكريمة ولا صفاته » . وانظر : الرسالة للشافعي ص٥٣ ، والخصائص ٢/ ٤٥٨ ، وحاشية العطار ٢/ ٦٠ .

(٢) سورة الأنعام ، الآية : ١٠١ .

(٣) انظر المسألة في : فتح الباري ، كتاب التوحيد ، باب : ﴿ قُلْ أَىُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً قُلِ ٱللَّهُ ﴾ ١٣/ ٤٠٢ ، والفتاوى لابن تيمية ٦/ ١٤٢ ، وبدائع الفوائد ١/ ٢٨٤ ، ٢٨٥ .

(٤) يقصد عند تقدير : (لا إله لنا ولا لغيرنا إلا الله) .

(٥) لأنّ اسمها نكرة ، والنكرة في سياق النفي تفيد العموم .

(٦) وأمر آخر : أنّ لفظ الجلالة معرفة ، و(لا) لا تعمل إلا في النكرات . انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٠٧ .

(٧) سورة طه ، الآية : ٩٧ .

(٨) سورة طه ، الآية : ٩٨ .

(٩) لم أقف على رأيه فيما بين يدي من كتب البلاغة ، والله أعلم .

وَيَجُوزُ العَكْسُ – أَعْنِي أَنَّهُ يُخْبَرُ بِالعَامِّ عَنْ الخَاصِّ – لِإِرْتِفَاعِ المَحْذُورَيْنِ ، فَعَلَى هَـذَا يُقَالُ : (البُسْرُ تَمْـرٌ) ، وَلَا يُقَالُ : (التَّمْرُ بُسْرٌ) (١).

وَأَمَّا (وَحْدَهُ) فَلَازِمٌ النَّصْبَ وَالإِضَافَةَ (٢) ، وَمَعْنَاهُ : مُنْفَرِدًا . وَاخْتُلِفَ فِي نَصْبِهِ ، فَقِيْلَ : النَّصْبُ عَلَى الحَالِ ، وَمَنْ اشْتَرَطَ تَنْكِيرَ الحَالِ قَـالَ : هُـوَ فِي تَقْدِيرِ النَّكِرَةِ ؛ لِأَنَّ المَعْنَى : مُنْفَرِدًا كَمَا قَدَّمْنَا (٣).

وَقِيْلَ : بَلْ هُوَ مَصْدَرٌ مَحْذُوفُ الزَّوَائِدِ ، وَنَاصِبُهُ عَلَى هَذَا إِمَّا فِعْلٌ مُقَدَّرٌ مِنْ لَفْظِهِ ، التَّقْدِيرُ : وَحَّدْتُهُ ، أَوْ مِنْ المَعْنَى ؛ لِأَنَّ مَعْنَى (لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ) : وَحَّدْتُ اللهَ (٤) ، عَلَى مَا هُو المَعْهُودُ فِي المَصْدَرِ الوَاقِعِ بَعْدَ مَا هُوَ مِنْ مَعْنَاهُ لَا مِنْ لَفْظِهِ ، نَحْوُ : (آلَيْتُ حَلِفًا) ، وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ وَتَفْصِيلُهُ وَمَا يَتَفَرَّعُ مِنْهُ مَذْكُورٌ فِي كُتُبِ النَّحْوِ (٥).

وَقِيْلَ : بَلْ هُوَ اسْمٌ مَوْضُوعٌ مَوْضِعَ المَصْدَرِ المَوْضُوعِ مَوْضِعَ الحَالِ (٦) ، فَعَلَى هَذَا كَانَ الأَصْلُ : مُتَفَرِّدًا ، ثُمَّ وُضِعَ مَكَانَ (المُتَفَرِّدِ) (تَفَرُّدٌ) ، ثُمَّ وُضِعَ مَكَانَ (تَفَرُّدٍ) (وَحْدَهُ) ، كَمَا قِيْلَ فِي قَوْلِ امْرِىءِ القَيْسِ (٧) :

---

(١) انظر : مفتاح العلوم ص١٧٨ ، والمطوّل ص٣٤٣ ، وشروح التلخيص ٢/ ٩٣ ، ٩٤ .

(٢) جاء (وحدَه) مجرورًا في مواضع متعدّدة كـ(فلان نسيج وحدِه ، وجلس على وحدِه) . انظر : الكتاب ١/ ٣٧٧ ، وليس في كلام العرب ص٢٢٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٦٢ ، وشرح الرضي ٢/ ٢٠ .

(٣) وهو مذهب جمهور البصريين . انظر : تهذيب اللغة ٥/ ١٩٩ ، وشرح ابن عقيل ١/ ٣٦٠ .

(٤) وهو مذهب جماعة من النحاة ، تبعهم فيه هشام بن معاوية الضرير في أحد قوليه . انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٦٢ ، وارتشاف الضرب ٣/ ١٥٦٧ ، والمساعد ٢/ ٣٤١ ، والهمع ٤/ ٢٠ ، والأشباه والنظائر ٧/ ١٧٤ .

(٥) راجع ما ينوب عن المصدر في : الكتاب ١/ ٢٣١ ، والمقتصد ١/ ٥٨٦ ، وشرح المفصل ١/ ١١٢ ، وشرح الرضي ١/ ٣٠٣ ، وارتشاف الضرب ٣/ ١٣٥٥ ، والمقاصد الشافية ٣/ ٢٢٨ ، والهمع ٣/ ١٠٠ .

(٦) هو قول الخليل وسيبويه . انظر : الكتاب ١/ ٣٧٧ ، وارتشاف الضرب ٣/ ١٥٦٦ ، والهمع ٤/ ٢٠ ، والأشباه والنظائر ٧/ ١٧٢ .

(٧) البيت من الطويل ، وهو في : معلقته من ديوانه ص١٧٦ ، والمنصف ٣/ ٧٥ ، واللسان (ضوع ، قرنفل) ، وخزانة =

إِذَا الْتَفَتَتْ نَحْوِي تَضَوَّعَ نَشْرُهَا نَسِيمَ الصَّبَا جَاءَتْ بِرَيَّا الْقَرَنْفُلِ

وَتَعْيِينُ هَذَا التَّرْتِيبِ مُقَرَّرٌ فِي كُتُبِ النَّحْوِ . وَقِيْلَ : بَلْ هُوَ ظَرْفٌ ، وَهُوَ مَذْهَبُ يُونُسَ (١).

وَ(**الشَّرِيكُ**) فَعِيلٌ بِمَعْنَى : مُفَاعِلٍ أَوْ مُفَاعَلٍ ؛ لِأَنَّ الشَّرِكَةَ لَا تَقَعُ إِلَّا بَيْنَ اثْنَيْنِ مُتَوَازِعَيْنِ شَيْئًا مَا ، وَأَصْلُ الشَّرِكَةِ أَنْ تَكُونَ فِي الأَعْيَانِ الْمُتَمَلَّكَةِ ، ثُمَّ تُوضَعَ فِي الأَعْيَانِ غَيْرِ الْمُتَمَلَّكَةِ ، كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ (٢) :

أَمُنْفَرِدًا عَلَيَّ الْيَوْمَ عَمْرٌو وَكُنْتُ شَرِيكَ عَمْرٍو فِي الْمـوَاسِي؟

ثُمَّ تُوضَعَ فِي الْمَعَانِي ، كَمَا فِي قَوْلِ بَعْضِ الصَّحَابَةِ ﷺ ، وَالأَغْلَبُ عَلَى ظَنِّي أَنَّهُ حَسَّانُ (٣) :

مُسَيْلِمَةُ ارْجِعْ وَلَا تَمْحَكِ فَإِنَّكَ فِي الأَمْرِ لَمْ تُشْرَكِ

كَذَبْتَ عَلَى اللهِ فِي // وَحْيِهِ هَوَاكَ هَوَى الأَحْمَقِ الأَنْوَكِ [٢٧]

فَصْلٌ : وَيَأْتِي هَذَا الوَزْنُ عَلَى مَعَانٍ (٤) : أَحَدُهَا أَنْ يَكُونَ اسْمًا كَـ(قَضِيبٍ ورَغِيفٍ) ، وَثَانِيهَا

= الأدب ٣/ ١٦٠ . ورواية صدر البيت في الجميع باستثناء اللسان :

❋ إِذَا قَامَتَا تَضَوَّعَ المِسْكُ مِنْهُمَا ❋

والتقدير في البيت : تضوّع ريحها متنسِّمًا ، ثم وضع مكان (متنسِّم) (تَنَسُّم) ، ثم وضع مكان (تنسُّم) (نَسِيم) .

(١) وكذا هشام بن معاوية في أحد قوليه . انظر : الكتاب ١/ ٣٧٧ ، وارتشاف الضرب ٣/ ١٥٦٧ ، والهمع ٤/ ٢٠ ، والأشباه والنظائر ٧/ ١٧٣ .

(٢) البيت من الوافر ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب . **والمواساة** : المساهمة والمشاركة في المعاش والرزق ، وأصلها الهمزة فقلبت واوًا تخفيفًا . راجع اللسان (أسا) .

(٣) البيتان من المتقارب ، وليسا في ديوان حسّان ﷺ ولم أجد أحدًا نسبهما إليه ، بل هما لثُمامة بن أُثَال ﷺ ، الصحابي الجليل ، أمير اليمامة ، وأحد أشراف قبيلة بني حنيفة ، وهو رائد المقاطعة الاقتصادية في الإسلام ، وأوّل من دخل مكة معتمرًا ملبّيًا ، توفي بعد حروب الردَّة . انظر : الاستيعاب ١/ ٢١٣ ، والإصابة ١/ ٢٠٤ .

والبيتان له في : الردّة للواقدي ص١١٨ ، والبدء والتاريخ للمقدسي ٥/ ١٦٣ ، والاكتفاء للكَلاعي ٣/ ٤٦ . **وتَمْحَك** : من المَحْك ، وهو اللَّجَاجة وسوء الخلق . راجع اللسان (محك) .

(٤) وانظر أيضًا حديثه عن معاني هذا الوزن في شرحه على الألفية القسم الثاني بتحقيق الدكتور بندر الشمري ٢/ ٣٢٧ .

أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا كَـ(وَجِيفٍ وصَهِيلٍ) ، وَثَالِثُهَا أَنْ يَكُونَ جَمْعًا كَـ(عَبِيدٍ وكَلِيبٍ وضَرِيسٍ) ، وَرَابِعُهَا أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى فَعَلٍ كَـ(عَجِيبٍ بِمَعْنَى : عَجَبٍ) ، وَخَامِسُهَا أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى مُفْتَعَلٍ كَـ(بَدِيعٍ بِمَعْنَى : مُبْتَدَعٍ) ، وَسَادِسُهَا أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى مُفْتَعِلٍ كَـ(قَدِيرٍ بِمَعْنَى : مُقْتَدِرٍ) ، وَسَابِعُهَا أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى فَاعِلٍ كَـ(عَلِيمٍ بِمَعْنَى : عَالِمٍ) ، وَثَامِنُهَا أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ كَـ(قَتِيلٍ بِمَعْنَى : مَقْتُولٍ) ، وَتَاسِعُهَا أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى مُفْعِلٍ كَـ(أَلِيمٍ بِمَعْنَى : مُؤْلِمٍ ، وسَمِيعٍ بِمَعْنَى : مُسْمِعٍ) ، كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ (١) :

أَمِنْ رَيْحَانَةَ الدَّاعِي السَّمِيعُ يُؤَرِّقُنِي وَإِيَّاهُ الـهُجُوعُ

وَعَاشِرُهَا أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى مُفْعَلٍ كَـ(حَبِيبٍ بِمَعْنَى : مُحَبٍّ) ، كَمَا فِي قَوْلِ عَنْتَرَةَ (٢) :

وَلَقَدْ نَزَلْتِ - فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ - مِنِّي بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ

وَكَمَا فِي قَوْلِ الآخَرِ (٣) :

* أَكْرَمْتُهُ أَهْلًا بِهِ كَرِيمَا *

وَالحَادِيَ عَشَرَ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى مُفَعِّلٍ كَـ(بَشِيرٍ بِمَعْنَى : مُبَشِّرٍ) ، وَالثَّانِيَ عَشَرَ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى مُفَعَّلٍ كَـ(مَجِيدٍ بِمَعْنَى : مُمَجَّدٍ) ، وَالثَّالِثَ عَشَرَ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى مُفَاعِلٍ كَـ(جَلِيسٍ بِمَعْنَى : مُجَالِسٍ) ، وَالرَّابِعَ عَشَرَ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى مُفَاعَلٍ كَـ(جَلِيسٍ) أَيْضًا ، فَإِنَّهُ يَصْلُحُ أَنْ يُطْلَقَ بِاعْتِبَارِ الـمَفْعُولِ ، كَـمَا يَصْلُحُ أَنْ يُطْلَقَ بِاعْتِبَارِ الفَاعِلِ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا جَالَسْتَ شَخْصًا فَقَدْ جَالَسَكَ ذَلِكَ

---

(١) البيت من الوافر ، وهو لعمرو بن مَعْدِيكَرِبَ في : ديوانه ص١٤٠ ، والأصمعيات ص١٧٢ ، والكامل ١/ ١٦٢ ، وشرح القصائد السبع ص٣٨٦ ، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٤٥ ، وخزانة الأدب ٨/ ١٧٨ . ورواية العجز فيها :

* يُؤَرِّقُنِي وَأَصْحَابِي هُجُوعُ *

(٢) البيت من الكامل ، وهو في : معلقته من ديوانه ص١٥٣ ، والاشتقاق ص٣٨ ، والخصائص ٢/ ٢١٨ ، واللسان (حبب) ، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٨٠ ، وخزانة الأدب ٣/ ٢٢٧ . **والشاهد هنا** : مجيء مُفْعَل بمعنى : مفعول ، إذْ لا شاهد فيه على مجيء فَعِيل بمعنى : مُفْعَل .

(٣) البيت من الرجز ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

الشَّخْصُ الآخَرُ . وَالخَامِسَ عَشَرَ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى فُعَالٍ كَـ(طَوِيلٍ بِمَعْنَى : طُوَالٍ)(١).

وَ(**تَعَالَى**) تَفَاعَلَ مِنْ (العُلُوِّ) ، وَهُوَ – أَعْنِي (تَعَالَى) – بِمَعْنَى : عَلَا ، كَقَوْلِهِمْ : (تَوَانَى بِمَعْنَى : وَنَى) ، وَالأَكْثَرُ فِي هَذَا الوَزْنِ – أَعْنِي تَفَاعَلَ – أَنْ يَكُونَ لِلتَّعَاطِي ، نَحْوُ : تَجَاشَعَ وتَعَاظَمَ ، وَالتَّعَاطِي تَكَلُّفٌ (٢) ، وَهُوَ مُحَالٌ فِي حَقِّ الله تَعَالَى ، فَلِذَلِكَ صُرِفَ عَنْهُ وَجُعِلَ بِمَعْنَى : عَلَا (٣) . وَيَأْتِي تَفَاعَلَ أَيْضًا بِمَعْنَى فَاعَلَ ، وَيَكُونُ مِنْ وَاحِدٍ ، كَـ(تَجَاوَزَ) فِي قَوْلِ امْرِىءِ القَيْسِ (٤) :

تَجَاوَزْتُ أَحْرَاسًا إِلَيْهَا وَمَعْشَرًا ... عَلَيَّ حِرَاصًا (٥) لَوْ يُسِرُّونَ مَقْتَلِي

وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ (تَبَارَكَ) ، وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ فِي كُتُبِ النَّحْوِ . وَذَكَرَ أَبُو عَلِيٍّ فِي تَفَاعَلَ مَعْنىً لَمْ أَرَهُ لِغَيْرِهِ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مُقْتَضِيًا إِظْهَارَ صِفَةٍ لِقَطْعِ المُعَانِدِ ، وَجَعَلَ مِنْ ذَلِكَ (تَعَالَى وتَبَارَكَ) (٦).

[٢٨] وَ(**قَدَرَ**) (٧) فِعْلٌ مَاضٍ ، وَمُضَارِعُهُ (يَقْدِرُ ويَقْدُرُ) ، كَـ(يَعْكِفُ // ويَعْكُفُ) ، وَيُقَالُ : (قَدِرَ) كَـ(عَلِمَ) ، وَالمَصْدَرُ (قُدْرَةً وقَدَارَةً وقُدُورَةً وقُدُورًا وقِدْرَانًا وقِدَارًا) ، كُلُّ ذَلِكَ بِمَعْنَى : القُوَّةِ ، وَاسْمُ المَصْدَرِ (مَقْدُرَةٌ ومَقْدَرَةٌ [وَمَقْدِرَةٌ] (٨)) ، بِضَمِّ الدَّالِ وَفَتْحِهَا وَكَسْرِهَا .

---

(١) وانظر : الأبنية لابن القطّاع ص٢٨٦ ، فقد ذكر أنّ هذا الوزن يأتي على ثلاثة وثلاثين وجهًا .

(٢) **التعاطي** : هو تناول ما لا يَحِقّ ولا يجوز تناولُه . وهو ما يعبّر عنه في الصرف باسم : (الإيهام) ، وهو أن يريك أنه في حال ليس فيها ولا موصوفًا بها في الحقيقة . راجع الممتع لابن عصفور ١/ ١٨١ ، واللسان (عطا) .

(٣) وقيل : التاء فيه للتفرّد والتخصّص لا تاء التعاطي والتكلّف . انظر : اللسان (كبر) .

(٤) البيت من الطويل ، وهو في : معلقته من ديوانه ص٢٠٠ ، وجمهرة اللغة ٢/ ٧٣٦ ، وشرح القصائد السبع ص٤٩ ، والتصحيف والتحريف ٢/ ٢٢١ ، واللسان (شرر) ، والمغني ١/ ٢٦٦ ، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٥١ ، وخزانة الأدب ١١/ ٢٣٨ . وجاءت الرواية : (يُشِرُّون) ، بمعنى : يظهرون . قال ابن منظور : وهو بالسين أجود .

(٥) في الأصل (حراص) ، على توهّم الرواية الثانية التي ذكرها المؤلف ص٤٣٦ .

(٦) لم أقف على قوله فيما بين يدي من المصادر . وانظر كلام المؤلف في معاني صيغة (تَفَاعَلَ) فيما سيأتي ص٤٣٥ .

(٧) راجع : المحكم ٦/ ١٨٥ ، واللسان وتاج العروس (قدر) .

(٨) تكملة يلتئم بها الكلام .

وَ(مَلَكَ) [١] فعَلَ ، مُضَارِعُهُ (يَمْلِكُ) بِالكَسْرِ لَا غَيْرَ ، وَالمَصْدَرُ (مَلْكًا) بِالفَتْحِ ، وَاسْمُ المَصْدَرِ (مِلْكٌ ومُلْكٌ [٢]) ، وَهُوَ غَرِيبٌ – أَعْنِي أَنْ يَكُونَ بِهَذَا المَعْنَى – وَإِنَّمَا (المُلْكُ) السُّلْطَانُ . وَيَأْتِي أَيْضًا اسْمُ المَصْدَرِ عَلَى (مَلَكَةٍ ومَمْلَكَةٍ ومَمْلُكَةٍ) ، وَكُلُّ ذَلِكَ بِمَعْنَى : الاحْتِوَاءِ عَلَى الشَّيْءِ وَالاسْتِبْدَادِ بِهِ ، وَاسْمُ الفَاعِلِ مِنْ هَذَا (مَالِكٌ) .

وَأَمَّا مِنْ (المُلْكِ بِمَعْنَى : السُّلْطَانِ) فَـ(مَلِيكٌ ومَلِكٌ ومَلْكٌ) ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ [٣] : « (المَلِيكُ والمَلِكُ) لله وَغَيْرِهِ ، وَ(المَلْكُ) لِغَيْرِ الله » ، كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ [٤] :

فَلَيْتَ [٥] لَنَا مَكَانَ المَلْكِ عَمْرٍو ... رَغُوثًا [٦] حَوْلَ قُبَّتِنَا تَخُورُ

وَلَا تَنْفَكُّ هَذِهِ المَادَّةُ عَنْ القُوَّةِ [٧] ، وَمِنْهُ : (مَلَكَ العَجِينَ) إِذَا أَحْكَمَ عَجْنَهُ ، وَفِي حَدِيثِ عُمَرَ ﷺ : « أَمْلِكُوا العَجِينَ ، فَإِنَّهُ أَحَدُ الرَّيْعَيْنِ » [٨] ، أَيْ : الزِّيَادَتَيْنِ [٩] .

---

(١) راجع : تهذيب اللغة ١٠/ ٢٦٨ ، والمحكم ٧/ ٤٤ ، واللسان وتاج العروس (ملك) .

(٢) في الأصل (ملاك) .

(٣) هو اللَّيث بن المظفّر الكناني، صاحب الخليل بن أحمد، كان من أكتب الناس في زمانه، بصيرًا بالشعر والغريب والنحو وهو الذي أكمل كتاب العين ونشره . انظر : معجم الأدباء ١٧/ ٤٣ . و انظر قوله في : تهذيب اللغة ١٠/ ٢٦٩ .

(٤) البيت من الوافر ، وهو لطرفة في : ديوانه ص١٠٨، وشرح القصائد السبع ص١٢٣ ، وتهذيب اللغة ٨/ ٩٠ ، ومجمل اللغة ٢/ ٣٨٨ ، والمخصص ٢/ ٢٢٨ ، وأساس البلاغة واللسان (رغث) . وقد أورد المؤلف عجز البيت برواية أخرى في شرحه على الألفية القسم الثاني بتحقيق الدكتور بندر الشمري ١/ ١٥٥ :

* رَغُوثًا لَا تَخُورُ وَلَا تَجُورُ *

والرَّغُوث : كل مرضعة ، خصوصًا من الضأن . راجع اللسان (رغث) .

(٥) في الأصل (ليت) .

(٦) في الأصل (رغوثة) .

(٧) انظر : مقاييس اللغة ٥/ ٣٥١ .

(٨) انظر : تهذيب اللغة ١٠/ ٢٧١ ، والنهاية ٤/ ٣٥٩ . وقد نسب إلى رسول الله ﷺ ، فأنكره ابن عدي الجرجاني في كتابه الكامل في ضعفاء الرجال ٣/ ١١٦٠ . ومعناه كما قال ابن الأثير : « أراد أنّ خُبْزَهُ يَزيد بها يحتمله من الماء ، لجَوْدَةِ العَجْن » .

(٩) في الأصل (الرقادين) ، وما أثبتُّه هنا هو الوجه وبه جاءت المصادر ، وسيورده المؤلف فيها بعد ص٥٣٣ .

وَمِنْهُ قَوْلُ قَيْسِ بنِ الخَطِيمِ (١) فِي وَصْفِ الطَّعْنَةِ (٢) :

مَلَكْتُ بِهَا كَفِّي فَأَنْهَرْتُ فَتْقَهَا يَرَى قَائِمٌ مِنْ دُونِهَا مَا وَرَاءَهَا

وَقَالَ أَوْسُ بنُ حَجَرٍ فِي وَصْفِ قَوْسٍ (٣) :

فَمَلَّكَ بِاللِّيطِ الَّتِي تَحْتَ قِشْرِهَا كَغِرْقِىءِ بَيْضٍ كَفَّهُ القَيْضُ مِنْ عَلُ

وَ(**القَهْرُ**) (٤) الغَلَبَةُ ، وَفِعْلُهُ (قَهَرَ) ، وَالمُضَارِعُ (يَقْهَرُ) مَفْتُوحٌ مِنْ أَجْلِ حَرْفِ الحَلْقِ ، وَاسْمُ الفَاعِلِ (قَاهِرٌ) ، وَاسْمُ المَفْعُولِ (مَقْهُورٌ) .

وَيُقَالُ : (أَقْهَرَ الرَّجُلَ) ، كَـ(أَيْنَعَ وأَقْطَفَ) ، أَعْنِي أَنَّ الفِعْلَ وَاقِعٌ عَلَيْهِ لَا مِنْهُ (٥) ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ (٦) :

---

(١) هو شاعرٌ جاهليٌّ من فرسان الأوس ، أدرك الإسلام ولم يسلم ، قتل قبل الهجرة بيسير . انظر في ترجمته : الأغاني ٣/ ٥ ، ومعجم الشعراء ص٣٢١ ، ومقدمة ديوانه بتحقيق الدكتور ناصر الدين الأسد .

(٢) البيت من الطويل ، وهو في : ديوانه ص٤٦ ، وتهذيب اللغة ٦/ ٢٧٧ ، وديوان المعاني ٢/ ٤٠١ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ١٨٤ ، واللسان وتاج العروس (نهر ، ملك) .

(٣) البيت من الطويل ، وقائله أوس بن حجر التميمي ، من شعراء الجاهلية وفحولها ، وكان شاعر مُضَر حتى نشأ النابغة وزهير فأخملاه . انظر في ترجمته : خزانة الأدب ٤/ ٣٧٩ . والبيت في : ديوانه ص٩٧ ، وتهذيب اللغة ١٠/ ٢٧١ ، والمخصص ١/ ٢٠٢ ، واللسان وتاج العروس (ليط ، ملك ، علا) . هذا وقد ذكر الأزهري رواية أخرى في موطن آخر من التهذيب ١٤/ ٢٥ : (فَمَنْ لَكَ) بدل (فملَّك) ، ولا شاهد فيه حينئذ .

واللِّيط : القشر . **والقَيْض** : قشر البيضة الغليظ . **والغِرْقىء** : القشر الرقيق . والمعنى : أنه ترك من القشر شيئا يتمالك به يكنّه ؛ لئلا يبدو قلب القوس ، وإلا انشقّت . راجع المعاني الكبير ٦/ ١٠٦١ .

(٤) راجع : مقاييس اللغة ٥/ ٣٥ ، والمحكم ٤/ ٨٨ ، واللسان والتاج (قهر) .

(٥) جاء في اللسان (قهر) : « وأَقْهَرَ الرَّجُلُ : صَارَ أَصحابُه مَقْهُورين . وأَقْهَرَ الرَّجُلَ : وَجَدَه مَقْهُورًا » .

(٦) البيت من الطويل ، وهو للمُخَبَّل السَّعْدي يهجو الزِّبْرِقان وقومَه ، رهطٌ من تميمٍ ، أمُّهم السعفاء بنت غَنْمَ من بني باهلة، ويقال لبنيها : الجِذَاع . انظر : ديوانه ضمن شعراء مقلّون ص٦١ ، وتهذيب اللغة ٥/ ٣٩٥ ، والمحكم ٤/ ٨٨ ، واللسان (قهر) ، وخزانة الأدب ٨/ ١٠١ .

تَمَنَّى حُصَيْنٌ أَنْ يَسُودَ جِذَاعَهُ [١] فَأَمْسَى حُصَيْنٌ قَدْ أَذَلَّ وَأَقْهَرَا [٢]

وَهُوَ أَحَدُ مَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ .

وَأَمَّا (**العِصْيَانُ**) [٣] فَإِنَّهُ ضِدُّ الطَّاعَةِ ، وَهُوَ أَجْوَدُ مِنْ تَفْسِيرِهِ بِالامْتِنَاعِ ؛ فَإِنَّ الامْتِنَاعَ قَدْ يَكُونُ طَاعَةً [٤] . وَفِعْلُهُ (عَصَى) ، وَالْمُضَارِعُ (يَعْصِي) لُزُومًا ، الْتَزَمُوا يَفْعِلُ – بِالكَسْرِ – فِي مُضَارِعِ الْمُعْتَلِّ العَيْنِ وَاللَّامِ بِاليَاءِ ، كَمَا الْتَزَمُوا يَفْعُلُ – بِالضَّمِّ – فِي مُضَارِعِ الْمُعْتَلِّ العَيْنِ وَاللَّامِ بِالوَاوِ ؛ لِأَنَّ الكَسْرَةَ مِنَ اليَاءِ ، كَمَا أَنَّ الضَّمَّةَ مِنَ الوَاوِ [٥] .

وَالمَصْدَرُ (عَصْيًا وعِصْيَانًا) ، وَ(مَعْصِيَةٌ) اسْمٌ لِلمَصْدَرِ ، وَلَيْسَتْ التَّاءُ عَلَى حَدِّهَا فِي : ضَرْبَةٍ ؛ وَإِنَّمَا دَخَلَتْ فِي هَذَا الضَّرْبِ لِتَصُونَهُ مِنَ الإِعْلَالِ ، قَالَ سِيبَوَيْهِ : « لَا يَجِيءُ هَذَا الضَّرْبُ عَلَى (مَفْعِلٍ) إِلَّا وَفِيهِ الهَاءُ ؛ لِأَنَّهُ إِنْ جَاءَ // عَلَى (مَفْعِلٍ) بِغَيْرِ هَاءٍ اعْتَلَّ [٦] ، فَعَدَلُوا إِلَى [٧] الأَخَفِّ » [٨] . [٢٩]

وَ(**غَفَرَ**) [٩] فَعَلَ ، مُضَارِعُهُ (يَغْفِرُ) بِكَسْرِ العَيْنِ عَلَى القِيَاسِ ، وَاسْمُ الفَاعِلِ (غَافِرٌ) ، وَاسْمُ المَفْعُولِ إِنْ جَرَى عَلَى الذَّنْبِ (مَغْفُورٌ) ، وَإِنْ جَرَى عَلَى صَاحِبِهِ (مَغْفُورٌ لَهُ) ، وَالمَعْنَى : ذَنْبُهُ ؛

---

(١) في الأصل (خزاعة) ، وهو تحريف .

(٢) قال الأزهري في التهذيب ٥/ ٣٩٥ : « قال أبو عبيد : ورواه الأصمعي : قد أَذَلَّ وأَقْهَرَا ، أيْ : صار أصحابه أذلَّاء مقهورين » .

(٣) راجع : المحكم ٢/ ١٥٦ ، واللسان وتاج العروس (عصا) .

(٤) المؤلف هنا يعترض على ما ذهب إليه أبو البقاء في شرح خطب ابن نُباتة ص٩٥ .

(٥) انظر : المنصف ٢/ ١١١ ، وشرح الملوكي ص٥٩ وما بعدها ، وشرح الشافية ١/ ١٢٥ .

(٦) في الأصل (واعتلّ) بإقحام الواو .

(٧) في الأصل (على) .

(٨) هذا نصّ عبارة المحكم ٢/ ١٥٦ . وانظر : الكتاب ٤/ ٩٢ ، والمخصص ٤/ ٨٠ ، واللسان (عصا) .

(٩) راجع : تهذيب اللغة ٨/ ١٠٥ ، والصحاح (غفر) ، والمحكم ٥/ ٢٩٤ ، واللسان وتاج العروس (غفر) .

لِأَنَّهُ إِذْ ذَاكَ جَارٍ عَلَى غَيْرِ مَنْ هُوَ لَهُ . وَالمَصْدَرُ (غَفْرًا) ، وَ(مَغْفِرَةٌ) اسْمٌ لَهُ – أَعْنِي لِلمَصْدَرِ – وَمَعْنَاهُ : السَّتْرُ [١] ، فَإِنْ كَانَ فِي الأَجْرَامِ كَانَ حَقِيقَةً ، وَإِنْ كَانَ فِي المَعَانِي كَانَ مَجَازًا ، وَقَدْ اخْتُلِفَ بِأَيِّ أَنْوَاعِ المَجَازِ يُلْحَقُ : أَبِالتَّأَسِّي [٢] ، أَمْ بِمَجَازِ الإِلْحَاقِ ، أَمْ بِالتَّابِعِ؟ وَالجَمِيعُ مُتَقَارِبٌ فِي المَعْنَى .

وَقَدْ يُضَمَّنُ مَعْنَى (عَفَا) أَوْ (تَجَاوَزَ) فَيَتَعَدَّى بِـ(عَنْ) ، كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ [٣] :

غَفَرَ الأَمِيرُ عَنِ المُسِيءِ وَكَادَ أَنْ ... يَلْقَاهُ [٤] مِنْ قَبْلِ الأَمِيرِ حِمَامُ

يُرْوَى : (مِنْ قَبْلِ الأَمِيرِ) ، أَيْ : مِنْ قَبْلِ رُؤْيَةِ الأَمِيرِ ، وَ(مِنْ قِبَلِ) ، أَيْ : مِنْ نَاحِيَةِ . وَقَدْ يَنْصِبُ مُثِيرُ الفِعْلِ مَفْعُولًا ، كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ [٥] :

فَغَفَرْتُ عَمْرًا وَالحَوَادِثُ جَمَّةٌ ... فَلْيَعْلَمِ الأَخْلَاقَ عَمْرُو جَمِيلَهَا [٦]

فَتَخْتَلِفُ جِهَةُ المَجَازِ ، عَلَى مَا هُوَ المُقَرَّرُ فِي عِلْمِ البَيَانِ [٧].

وَأَمَّا (جُوهِرَ) فَفِعْلٌ مَبْنِيٌّ لِلمَفْعُولِ ، وَالفَاعِلُ مَحْذُوفٌ ؛ لِلعِلْمِ بِهِ ، أَوْ لِلعُمُومِ ، أَوْ لِلاسْتِصْغَارِ ، أَوْ لِلاسْتِرْحَامِ ، عَلَى مَا هُوَ المُقَرَّرُ فِي عِلْمِ البَيَانِ [٨].

---

(١) انظر : مقاييس اللغة ٤/ ٣٨٥ .

(٢) غامضة في الأصل ، وما أثبتُّه اجتهادي في قراءتها والأقرب إلى السياق .

(٣) البيت من الكامل ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

(٤) في الأصل (تلقيه) .

(٥) البيت من الكامل ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

(٦) في الأصل (عمر حميلها) ، ولعل الوجه ما أثبتُّه .

(٧) انظر مجاز التضمين في : الإشارة إلى الإيجاز ص٥٤ ، ومعترك الأقران ١/ ١٩٨ ، والإتقان ٣/ ١٣٦ .

(٨) انظر : المثل السائر ٢/ ٢٨٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٤٥ ، وارتشاف الضرب ٣/ ١٣٢٥ ، والمطول ص٢١٢ ، والبرهان ٣/ ١٠٤ ، والهمع ٢/ ٢٦٢ ، وشروح التلخيص ١/ ٢٧٣ .

وَأَصْلُ (الْمُجَاهَرَةِ) الإِعْلَانُ وَالإِظْهَارُ ، وَهِيَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ عِبَارَةٌ عَنِ ارْتِكَابِ الْمَمْنُوعِ شَرْعًا ، سَوَاءٌ كَانَ ظَاهِرًا أَوْ خَفِيًّا ؛ لِأَنَّ اللهَ تَعَالَى لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ ﷻ ، يَعْلَمُ خَائِنَةَ الأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ ، فَالجَمِيعُ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ (جَهْرٌ) .

وَقِيلَ : (مُجَاهَرَةُ اللهِ بِالمَعَاصِي) فَعَلَ ذَلِكَ فَبَدَا فِيهِ الصَّفْحَةَ ، وَهُوَ أَعْظَمُ مِنَ الاسْتِتَارِ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : « مَنْ أَصَابَ مِنْ هَذِهِ القَاذُورَةِ شَيْئًا فَلْيَسْتَتِرْ بِسَتْرِ اللهِ ، فَإِنَّهُ مَنْ يُبْدِ لَنَا صَفْحَتَهُ نُقِمْ عَلَيْهِ كِتَابَ اللهِ »(١).

وَ(**القَبِيحُ**) ضِدُّ الحَسَنِ ، وَيَقَعُ – أَعْنِي(٢) (القُبْحَ) – فِي الأَجْرَامِ وَالمَعَانِي ، كَمَا أَنَّ الحُسْنَ يَقَعُ فِي الأَجْرَامِ وَالمَعَانِي ، فَمِنْ وُقُوعِهِ فِي الأَجْرَامِ قَوْلُ الحُطَيْئَةِ(٣) :

أَرَى لَكَ وَجْهًا قَبَّحَ اللهُ خَلْقَهُ   فَقُبِّحَ مِنْ وَجْهٍ وَقُبِّحَ حَامِلُهْ

وَمِنْ وُقُوعِهِ فِي المَعَانِي قَوْلُ الآخَرِ(٤) :

إِذَا أَبْدَى اللَّئِيمُ قَبِيحَ فِعْلٍ   رَأَيْنَا فِعْلَكَ الفِعْلَ الجَمِيلَا

وَيُرْوَى : (رَأَيْنَا فِعْلَكَ الحَسَنَ الجَمِيلَا) .

وَ(**سَتَرَ**) مَاضٍ ، مُضَارِعُهُ (يَسْتُرُ وَيَسْتِرُ) // عَلَى يَفْعُلُ وَيَفْعِلُ ، وَالمَصْدَرُ (سَتْرٌ وَسَتَرٌ) ، عَلَى مِثَالِ (ضَرْبٍ وَحَذَرٍ) ، وَنُشِدَ عَلَى (سَتَرٍ) كَـ(حَذَرٍ)(٥) : [٣٠]

---

(١) الموطأ : كتاب الحدود ، باب ما جاء فيمن اعترف على نفسه بالزنا ص٥٩٣ ، والأم ٧/ ٨٦ ، والنهاية ٤/ ٢٨ . وفي القاموس (قذر) : « القاذورة : السيِّءُ الخُلُق الغَيُورُ ، والزِّنا » .

(٢) في الأصل (يعني) .

(٣) البيت من الطويل ، وهو في : ديوانه ص٣٣٣ ، والعين ٤/ ٦٨ ، والمحكم ٣/ ١٦ ، واللسان والتاج (قبح) .

(٤) البيت من الوافر ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

(٥) البيت من الرجز ، وهو بلا نسبة في : المحكم ٨/ ٣٠٦ ، واللسان وتاج العروس (ستر) . ويُروى :

❋ ويسترون النّارَ من غير خَدَرْ ❋

ولا شاهد فيه حينئذ . انظر : تهذيب اللغة ٧/ ٢٦٥ ، ومقاييس اللغة ٢/ ١٥٩ ، واللسان والتاج (خدر) .

* وَيَسْتُرُونَ النَّاسَ مِنْ غَيْرِ سَتْرٍ *

وَاسْمُ الفَاعِلِ (سَاتِرٌ) ، وَاسْمُ المَفْعُولِ (مَسْتُورٌ) ، مُطْلَقٌ غَيْرُ مُقَيَّدٍ بِحَرْفِ جَرٍّ ؛ لِأَنَّهُ مُتَعَدٍّ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ حِجَابًا مَّسْتُورًا ﴾ (١) فَقَدْ قِيلَ فِيهِ : إِنَّهُ بِمَعْنَى : (سَاتِرٍ) ، فَيَكُونُ عَلَى هَذَا فَاعِلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ ، كَمَا قَالُوهُ أَيْضًا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّهُۥ كَانَ وَعْدُهُۥ مَأْتِيًّا ﴾ (٢) ، المَعْنَى : (آتِيًا) . قَالُوا : وَحَسَّنَ ذَلِكَ فِيهِمَا أَنَّهُمَا رَأْسَا آيَتَيْنِ ؛ لِأَنَّ بَعْضَ آيِ سُورَةِ (سُبْحَانَ) إِنَّمَا آخِرُهَا (وْرًا) [أَوْ (يْرًا)] (٣) ، وَكَذَلِكَ أَكْثَرُ آيَاتِ (كٓهيعٓصٓ) إِنَّمَا هِيَ يَاءٌ مُشَدَّدَةٌ . هَذَا قِيلٌ (٤) ، وَلَا مَانِعَ أَيْضًا مِنْ حَمْلِهِمَا – أَعْنِي (مَّسْتُورًا) وَ (مَأْتِيًّا) – عَلَى ظَاهِرِهِمَا ، فَيَكُونُ مَعْنَى (مَّسْتُورًا) : مَسْتُورًا عَنِ العِبَادَةِ وَعَنِ الإِفَادَةِ (٥) ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ بِمَا يَقْتَضِيهِ المَعْنَى وَيُنَاسِبُهُ (٦) . وَيَكُونُ مَعْنَى (مَأْتِيًّا) : مُسَاقًا (٧) إِلَيْهِ العِبَادُ ، لَا سِيَّمَا إِنْ حُمِلَ (وَعْدُهُۥ) عَلَى المَوْقِفِ أَوْ عَلَى الجَنَّةِ أَوْ النَّارِ ، فَإِنَّ ذَلِكَ المَعْنَى ظَاهِرٌ فِيهِ .

فَصْلٌ : وَقَدْ وَقَعَ لِلْمُصَنِّفِ فِي : « **تَعَالَى فَقَدَر** » ، وَفِي : « **مَلَكَ فَقَهَر** » إِعْطَاءُ السَّبَبِ مَا يَقْتَضِيهِ ، وَيَقَعُ فِي ذَلِكَ فَائِدَتَانِ : إِحْدَاهُمَا رَاجِعَةٌ إِلَى السَّبَبِ ، وَذَلِكَ أَنَّ السَّبَبَ إِذَا أُعْطِيَ مُقْتَضَاهُ عَمِلَتْ قُوَّتُهُ وَشِدَّةُ وَطْأَتِهِ . وَالأُخْرَى رَاجِعَةٌ إِلَى المُسَبَّبِ ، وَذَلِكَ أَنَّ المُسَبَّبَ إِذَا كَانَ مَأْثُورًا عَمَّنْ سَبَّبَ عُلِمَ رُسُوخُهُ وَإِحْرَازُهُ المَحَلَّ . وَبَعْضُهُمْ سَمَّى ذَلِكَ – أَعْنِي إِعْطَاءَ السَّبَبِ مَا يَقْتَضِيهِ – الإِنْسَابَ ، مَأْخُوذٌ مِنْ : (انْسَابَتِ الحَيَّةُ) إِذَا مَشَتْ مُسْتَمِرَّةً ، وَبَعْضُهُمْ

---

(١) سورة الإسراء ، الآية : ٤٥ . وفي الأصل (وجعلنا) بإقحام الواو .

(٢) سورة مريم ، الآية : ٦١ .

(٣) غامضة في الأصل ، وما أثبتُّه من المحكم ٨/ ٣٠٦ ، واللسان (ستر) .

(٤) هو قول ابن سيدة . انظر : المحكم ٨/ ٣٠٦ ، واللسان (ستر) .

(٥) غامضة في الأصل ، وما أثبتُّه اجتهادي في قراءتها .

(٦) غامضة في الأصل ، وما أثبتُّه اجتهادي في قراءتها .

(٧) في الأصل مطموس بعض حروفها ، وما أثبتُّه قريب من السياق .

يُسَمِّيهِ التَّوْفِيَةَ ، وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّيهِ الإِصْدَاقَ ، وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّيهِ الإِحْلَالَ ، وَمِمَّا جَاءَ مِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ (١) :

ضَمِنْتُمْ مَالَهُ فَغَدَا عَلَيْكُمْ   جَمِيعًا نَقْصُهُ وَلَهُ الوَفَاءُ

وَوَقَعَ لَهُ فِي : « **وَعُصِيَ فَغَفَر** » ، وَفِي : « **جُوهِرَ بِالقَبِيحِ فَسَتَر** » إِعْطَاءُ السَّبَبِ غَيْرَ مَا يَقْتَضِيهِ ، وَيُسَمِّيهِ بَعْضُهُمْ – أَعْنِي إِعْطَاءَ السَّبَبِ غَيْرَ مَا يَقْتَضِيهِ – الصَّرْفَ ، وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّيهِ التَّقْدِيدَ (٢)، وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّيهِ الكَفَّ ، عَلَى نَحْوِ مَا تَقَدَّمَ فِي إِعْطَاءِ السَّبَبِ مَا [يَقْتَضِيهِ] (٣) ، وَتَفْصِيلُ ذَلِكَ وَالكَلَامُ عَلَى تَفَاوُتِ دَرَجَاتِهِ وَتَبَايُنِهَا مُقَرَّرٌ فِي عِلْمِ البَيَانِ (٤).

[٣١] قَالَ حَازِمٌ (٥) : « وَالَّذِي مِنْهُ / / فِي ذِرْوَةِ السَّنَامِ مَا صَحِبَهُ مِمَّا (٦) يَقْتَضِي القُدْرَةَ عَلَى التَّوْفِيَةِ ، كَمَا فِي قَوْلِ النَّابِغَةِ الجَعْدِيِّ (٧) :

مَلَكْنَا فَلَمْ نَكْشِفْ قِنَاعًا لِحُرَّةٍ   وَلَمْ نَسْتَلِبْ إِلَّا الحَدِيدَ المُسَمَّرَا

وَلَوْ أَنَّنَا شِئْنَا سِوَى ذَاكَ أَصْبَحَتْ   كَرَائِمُهُمْ فِينَا تُبَاعُ وَتُشْتَرَى

فَإِنَّ فِي ذَلِكَ الاحْتِرَاسَ عَنْ العَجْزِ . أَوْ عُقِّبَ بِالتَّنْصِيصِ عَلَى المَتْرُوكِ ، كَمَا فِي قَوْلِ الآخَرِ (٨) :

---

(١) البيت من الوافر ، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص٧٧ وروايته :

ضَمِنَّا مَالَهُ فَغَدَا سَلِيمًا   عَلَيْنَا نَقْصُهُ وَلَهُ النَّمَاءُ

وهو في تاج العروس (جيأ) برواية :

ضَمِنْتُمْ مَالَهُ وَغَدَا جَمِيعًا   عَلَيْكُمْ نَقْصُهُ وَلَهُ النَّمَاءُ

(٢) غامضة في الأصل ، ورسمها قريبٌ من هذا .

(٣) في الأصل عليها طمس ، وبنحو ما أثبتُّ يتجه الكلام .

(٤) لم أقف على هذه المسألة فيما بين يدي من كتب البلاغة ، والله أعلم .

(٥) لم أقف على قوله فيما بين يدي من المصادر ، والله أعلم .

(٦) في الأصل (ما) ، ولعلّ الوجه ما أثبتُّ .

(٧) البيتان من الطويل ، وهما في : ديوانه ص٩٠ ، والاستيعاب ٤/ ١٥٢١ ، وطبقات الشافعية ١/ ٢٤٨ .

(٨) هو حسام الدين عيسى بن سنجر الحاجري ، تركي الأصل ، يُنسب إلى بلدة حاجر بالحجاز ولم يكن منها ؛ ولكنه =

يَا غَزَالًا لَهُ الحُشَاشَةُ مَرْعىً   لَا خُزَامَى بِالرَّقْمَتَيْنِ وَشِيحُ

فَإِنَّ فِي ذَلِكَ الاحْتِرَاسَ عَنْ الغَفْلَةِ » .

وَقَالَ بَعْضُ المَالِكِيَّةِ : « وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ إِنَّمَا يَتَوَجَّهُ فِي حَقِّ المَخْلُوقِينَ ، لَا مَا كَانَ فِي حَقِّهِ تَبَارَكَ [١] وَتَعَالَى ، فَإِنَّهُ القَادِرُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ ، وَالَّذِي لَا يَغْفُلُ عَنْ شَيْءٍ ، فَالعَجْزُ وَالغَفْلَةُ فِي حَقِّهِ مُحَالٌ ، فَلَا مَعْنَى لِلاحْتِرَاسِ عَنْهُمَا » .

قَالَ بَعْضُ شُيُوخِنَا : « يَكُونُ الاحْتِرَاسُ فِي مَا كَانَ فِي حَقِّ اللهِ تَعَالَى عَنْ تَوَهُّمِ نَقْصٍ فِي اعْتِقَادِ المُخْبَرِ ، أَوْ عَدَمِ إِدْرَاكٍ فِي حَقِّ السَّامِعِ ، أَوْ مُرَاعَاةٍ لِلَّفْظِ مِنْ حَيْثُ إِطْلَاقِهِ » .

وَالجَمْعُ بَيْنَهُمَا – أَعْنِي بَيْنَ إِعْطَاءِ السَّبَبِ مَا يَقْتَضِيهِ ، وَإِعْطَائِهِ غَيْرَ مَا يَقْتَضِيهِ – مَشْرُوطٌ بِتَقَدُّمِ إِعْطَاءِ المُقْتَضِي ، كَمَا فِي كَلَامِ المُصَنِّفِ ؛ لِأَنَّ فِي العَكْسِ العَوْدَةَ بَعْدَ الانْصِرَافِ ، وَهِيَ مَمْنُوعَةٌ عِنْدَهُمْ [٢] ، وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّيهِ المُدَايَنَةَ ، وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّيهِ الإِغْرَابَ ، مِنْ قَوْلِهِمْ : (أَغْرَبَتْ الدَّارُ) إِذَا سَكَنَ فِيهَا غَرِيبٌ ، وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّيهِ الإِيهَالَ ، مِنْ قَوْلِهِمْ : (آهَلَتْ الدَّارُ) إِذَا كَثُرَ أَهْلُهَا . وَمَعْنَى الكَثْرَةِ أَنَّهُ قَدْ أُعْطِيَ حُكْمَيْنِ : أَحَدُهُمَا مُقْتَضَاهُ ، فَإِنَّهُ وَإِنْ صُرِفَ عَنْهُ فِي اللَّفْظِ فَإِنَّهُ غَيْرُ مَصْرُوفٍ عَنْهُ فِي المَعْنَى . وَالآخَرُ غَيْرُ مُقْتَضَاهُ ، وَهُوَ مَلْفُوظٌ بِهِ ، وَمِمَّا جَاءَ مِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ [٣] :

= أكثر من ذكرها في شعره فنسب إليها ، كان صاحب ابن خلكان ، قتل غدرًا بإربل سنة ٦٣٢هـ . انظر في ترجمته : وفيات الأعيان ٣/ ٥٠١ . والبيت من الخفيف ، وهو في : ديوانه ص٥٨ ، والتذكرة الفخرية ص١٣٥ .

والحُشاشة : روح القلب ، ورمق حياة النفس . **والرَّقْمَتان** : روضتان إحداهما قريب من البصرة ، والأخرى بنجد . راجع اللسان (حشش ، رقم) .

(١) في الأصل (وتبارك) بإقحام الواو .

(٢) انظر : الخصائص ٢/ ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، والأشباه والنظائر ١/ ١١٥ . وهذا يشبه ما يسمّى في النحو بالإتباع بعد القطع ، انظر هذه المسألة فيما سيأتي ص٦٢٥ .

(٣) البيت من الوافر ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

فَأَعْطَيْنَا أَعَادِينَا أَمَانًا وَجَازَيْنَا الأَوِدَّا بِالوِدَادِ

وَلَيْسَ فِيهِ غَرِيبُ إِعْرَابٍ .

❖ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ : « **وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ** » إِلَى قَوْلِهِ : « **وَطَهَّر** »(١).

الشَّرْحُ:

هَذَا اللَّفْظُ الْمُعَظَّمُ الَّذِي هُوَ (**مُحَمَّدٌ**) مَنْقُولٌ مِنْ صِفَةٍ مَقْصُودٌ بِهَا الْمُبَالَغَةُ ، يُقَالُ : (رَجُلٌ مُحَمَّدٌ) ، كَمَا يُقَالُ : مُكَرَّمٌ(٢) ، قَالَ زُهَيْرٌ(٣) :

أَلَيْسَ بِفَيَّاضٍ يَدَاهُ غَمَامَةٌ ثِمَالِ اليَتَامَى فِي السِّنِينَ مُحَمَّدِ؟

أَيْ : يُحْمَدُ كَثِيرًا ؛ إِمَّا لِكَثْرَةِ اسْتِدَامَتِهِ لِـمَا يُحْمَدُ عَلَيْهِ ، وَإِمَّا لِكَثْرَةِ الصِّفَاتِ الْمُقْتَضِيَةِ لِذَلِكَ ، وَلَا أَحَدَ أَحَقُّ بِالوَجْهَيْنِ مِنْ سَيِّدِ أَهْلِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ ، أَفْضَلِ كُلِّ مَخْلُوقٍ ، وَأَكْرَمِهِ عَلَى خَالِقِهِ ، سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ // ﷺ(٤) : [٣٢]

(١) الخطب النُّباتية ل٢/أ ، وتمامه : « ... **وَرَسُولُهُ ، أَرْسَلَهُ مَحَجَّةً لِـمَنْ اسْتَبْصَر ، وَحُجَّةً عَلَى مَنْ اسْتَكْبَر ، فَقَامَ بِأَمْرِ رَبِّهِ وَأَنْذَر ، وَجَاهَدَ فِي سَبِيلِهِ وَشَمَّر ، وَدَعَا إِلَى طَاعَةِ اللهِ وَأَمَر ، وَنَهَى عَنْ مُخَالَفَتِهِ وَزَجَر ، حَتَّى ابْلَوْلَجَ قَمَرُ الإِيمَانِ فَأَبْدَر ، وَخَبَا نَجْمُ البُهْتَانِ فَأَدْبَر ، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَأَكْثَر ، كَمَا طَيَّبَ جِبِلَّتَهُمْ وَطَهَّر** » .

(٢) انظر : الاشتقاق ص٦ ، والزاهر لابن الأنباري ٢/ ١٢٢ ، والروض الأنف ٢/ ١٥٢ ، وسفر السعادة ١/ ١٥ ، وجلاء الأفهام لابن القيم ص١٢٢.

(٣) البيت من الطويل ، وهو في : ديوانه ص٢٣٣ ، والموازنة للآمدي ١/ ٢٠٧ . **وثِمَال اليتامى** : أيْ : غياثهم الذي يطعمهم ويسقيهم ويقوم بأمرهم في السنين الشداد . راجع اللسان (ثمل) .

(٤) البيت من الطويل ، وينسب إلى حسان بن ثابت ﷺ في طبقات الشافعية ٢/ ٢٨٢ ، وليس في ديوانه . وينسب أيضًا إلى أنس بن زنيم ﷺ في الإصابة ١/ ٨٢ ، وخزانة الأدب ٦/ ٤٧٤ ، وإلى سارية بن زنيم ﷺ في الإصابة ٢/ ٣ ، وإلى الأنصاري في الأزهية ص٢٢٧ .

فَمَا حَمَلَتْ مِنْ نَاقَةٍ فَوْقَ ظَهْرِهَا   أَبَرَّ وَأَوْفَى ذِمَّةً مِنْ مُحَمَّدِ

فَهُوَ ﷺ الجَامِعُ لِلخِصَالِ وَالشَّمَائِلِ الحَمِيدَةِ الَّتِي لَمْ تَجْتَمِعْ قَطُّ فِي بَشَرٍ غَيْرِهِ ، وَللهِ دَرُّ القَائِلِ (١) :

لَوْ لَمْ تَكُنْ فِيهِ آيَاتٌ مُبَيَّنَةٌ   لَكَانَ مَنْظَرُهُ يُنْبِيكَ بِالخَبَرِ

وَالْمُسْدِي الخَيْرَ وَالإِحْسَانَ إِلَى سَائِرِ النَّاسِ (٢) أَجْمَعِينَ ، كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى : ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ ﴾ (٣) ، فَهُوَ ﷺ رَحْمَةٌ لِلخَلْقِ عُمُومًا وَلَنَا خُصُوصًا ، وَأَيُّ رَحْمَةٍ أَعْظَمُ وَأَكْثَرُ مِنْ رَحْمَتِنَا بِالإِسْلَامِ الَّتِي لَا رَحْمَةَ وَلَا نِعْمَةَ تُضَاهِيهَا ، وَلَا حَلَاوَةَ فِي القَلْبِ وَلَا اللِّسَانِ تُدَانِيهَا ، فَمَا أَلَذَّ تَرْدَادَهَا فِي اللِّسَانِ ، وَتَعْدَاهَا (٤) مِنْ الجُمَانِ ، وَللهِ دَرُّ عَبْدِ اللهِ بنِ الزِّبَعْرَى السَّهْمِيِّ القَائِلِ عِنْدَمَا مَنَّ اللهُ عَلَيْهِ بِنِعْمَةِ الإِسْلَامِ ، وَفَارَقَ ظُلْمَةَ الشِّرْكِ وَالإِجْرَامِ (٥) :

آمَنَ القَلْبُ وَاللِّسَانُ لِرَبِّي (٦)   ثُمَّ جِسْمِي الشَّهِيدُ أَنْتَ النَّذِيرُ

وَهَذَا التَّرْتِيبُ ظَاهِرٌ ، فَإِنَّ الإِيمَانَ إِخْلَاصٌ بِالقَلْبِ وَقَوْلٌ بِاللِّسَانِ وَعَمَلٌ بِالجَوَارِحِ ، فَالقَلْبُ هُوَ الأَوَّلُ ، وَيَلِيهِ اللِّسَانُ ، وَتَلِيهِ الجَوَارِحُ . وَيُرْوَى :

آمَنَ الجِسْمُ وَالعِظَامُ لِرَبِّي   ثُمَّ قَلْبِي الشَّهِيدُ أَنْتَ النَّذِيرُ

---

(١) البيت من البسيط ، وهو لعبد الله بن رواحة ﷺ في ديوانه ص١٦٠ ، والإصابة ٢/ ٢٩٩ . ونُسب إلى حسان بن ثابت ﷺ في تفسير ابن كثير ٢/ ٥٠٠ ، وليس في ديوانه . ورواية العجز عندهم :

* كَانَتْ بَدِيهَتُهُ تُنْبِيكَ بِالخَبَرِ *

(٢) في هامش الأصل تعليق بخط الناسخ : (كافة الخلق) . فكأنه يرى أن إثباته أَوْلى . وانظر الحديث عن لفظة (سائر) وما دار حولها من خلاف في درّة الغواص للحريري بحاشية الشهاب الخفاجي ص٤٧ .

(٣) سورة الأنبياء ، الآية : ١٠٧ .

(٤) هكذا في الأصل .

(٥) البيت من الخفيف ، وهو في : السيرة لابن هشام ٢/ ٤١٩ ، والروض الأنف ٧/ ١١٧ ، والبداية والنهاية ٤/ ٣٠٩ . والرواية فيها :

آمَنَ اللَّحْمُ والعِظَامُ لِرَبِّي   ثُمَّ قَلْبِي الشَّهِيدُ أَنْتَ النَّذِيرُ

(٦) في الأصل (لديّ) وكذلك في البيت الذي يليه ، وهو تحريف .

وَفِيهِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ : أَحَدُهَا أَنْ يَكُونَ بِاعْتِبَارِ الْمُخْبِرِ ، فَإِنَّ الأَسْبَقَ إِلَى إِدْرَاكِهِ مَا ظَهَرَ . وَالثَّانِي أَنْ يَكُونَ قَدَّمَ مَا للهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ، ثُمَّ أَتَى بِمَا لِرَسُولِهِ ﷺ ، فَيَكُونَ نَظِيرَ كَلِمَةِ الحَقِّ: (أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ) . قَالَ بَعْضُ شُيُوخِنَا : « وَفِي هَذَا نَظَرٌ ؛ فَإِنَّ الإِيمَانَ بِاللهِ مُسْتَلْزِمٌ الإِيمَانَ بِرَسُولِ اللهِ ﷺ ، وَأَيْضًا فَإِنَّهُ أَخَّرَ مَا جُعِلَ لِلقَلْبِ ، بِخِلَافِ مَا فِي كَلِمَةِ الحَقِّ: (أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ) ، وَأَيْضًا فَإِنَّ تَقْدِيمَ مَا للهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَلَى مَا لِرَسُولِهِ ﷺ إِنَّمَا هُوَ بِاعْتِبَارِ الأَدَبِ ، وَإِلَّا فَإِنَّ الرَّسُولَ دَلِيلٌ عَلَى اللهِ تَعَالَى ، وَمَعْرِفَةُ الدَّلِيلِ قَبْلَ مَعْرِفَةِ المَدْلُولِ » . وَالثَّالِثُ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ تَرْتِيبِ الأَخْبَارِ ، كَمَا فِي قَوْلِ مُؤْمِنِ الجِنِّ الَّذِي أَقْبَلَ مِنْ أَسْفَلِ مَكَّةَ يَتَغَنَّى بِهَذَا الشِّعْرِ غِنَاءَ العَرَبِ حَتَّى خَرَجَ مِنْ أَعْلَاهَا ، وَهُوَ (١) :

[٣٣] جَزَى اللهُ رَبُّ النَّاسِ خَيْرَ جَزَائِهِ ... رَفِيقَيْنِ حَلَّا خَيْمَتَيْ أُمِّ مَعْبَدِ //

هُمَا نَزَلَا بِالبِرِّ ثُمَّ تَرَوَّحَا ... فَأَفْلَحَ مَنْ أَمْسَى رَفِيقَ مُحَمَّدِ

لِيَهْنِ بَنِي كَعْبٍ مَكَانُ فَتَاتِهِمْ ... وَمَقْعَدُهَا لِلْمُؤْمِنِينَ بِمَرْصَدِ

فَإِنَّ المُرَافَقَةَ (٢) حَاصِلَةٌ قَبْلَ التَّرْوِيحِ ، وَقَدْ قَالَ قَبْلُ :

* جَزَى اللهُ رَبُّ النَّاسِ خَيْرَ جَزَائِهِ ... رَفِيقَيْنِ ... *

وَلَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرِ : (تَرَوَّحَا رَفِيقَيْنِ) ؛ قَضَاءً لِحَقِّ الْتِفَاتِ البَاعِثِ (٣) ، عَلَى مَا هُوَ الْمُقَرَّرُ فِي عِلْمِ البَيَانِ. وَقَدْ جَعَلَ بَعْضُ البَيَانِيِّينَ التَّفْصِيلَ كَالتَّرْدَادِ – أَعْنِي مِمَّا يُتَلَذَّذُ بِهِ – وَاسْتَدَلَّ بِهَذَا البَيْتِ ، أَعْنِي قَوْلَ ابْنِ الزِّبَعْرَى :

* آمَنَ الجِسْمُ وَالعِظَامُ ... * البَيْتَ

---

(١) الأبيات من الطويل ، وهي أو بعضها في : السيرة لابن هشام ١/ ٤٨٧ ، والمعجم الكبير للطبراني ٤/ ٤٩ ، والاكتفاء للكَلاعي ١/ ٣٤١ ، والمقرب ١/ ١٤٧ ، واللسان (قيل) ، وشرح شذور الذهب ص٢٣٥ ، ومجمع الزوائد ٦/ ٦٠ .

(٢) في الأصل (الموافقة) .

(٣) رسمها قريب من هذا في الأصل .

وَهُوَ اسْتِدْلَالٌ صَحِيحٌ ؛ لِأَنَّ التَّفْصِيلَ فِي الحَقِيقَةِ تَرْدَادٌ ؛ لِأَنَّ (المُحَمَّدَ) قَدْ تَشْمَلُهُ جِهَةٌ وَاحِدَةٌ ، ثُمَّ كُرِّرَ عَلَى سَبِيلِ الانْحِيَازِ ، وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ فِي عِلْمِ البَيَانِ .

وَهُوَ – أَعْنِي هَذَا اللَّفْظَ المُعَظَّمَ (مُحَمَّدًا) – مُشْتَقٌّ مِنْ (الحَمْدِ) ، كَمَا قَالَ حَسَّانُ بنُ ثَابِتٍ [(١)] :

وَشَقَّ لَهُ مِن اسْمِهِ لِيُجِلَّهُ فَذُو العَرْشِ مَحْمُودٌ وَهَذَا مُحَمَّدُ

قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا مِنْ المَالِكِيَّةِ : « فَإِنْ قِيْلَ : فَإِنَّ (مُحَمَّدًا) دَالٌّ عَلَى المُبَالَغَةِ وَ(مَحْمُودٌ) لَيْسَ كَذَلِكَ ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ (الحَمْدَ) كُلَّهُ عَلَى اخْتِلَافِهِ وَمَبْنَى ضُرُوبِهِ وَإِضَافَتِهِ للهِ تَعَالَى فَكَانَ اسْمُهُ أَحَقَّ بِالمُبَالَغَةِ ؛ قِيْلَ : المَقْصُودُ بِالمُبَالَغَةِ اسْتِقْصَاءُ المَعْنَى ، أَوْ مَا قَارَبَهُ ، أَوْ مَا كَانَ مُمْكِنًا مِنْ نَحْوِ العَقْلِ ، وَذَلِكَ مُحَالٌ فِي جِهَةِ اللهِ تَعَالَى ، وَأَمَّا (رَحْمَنٌ ورَحِيمٌ) وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَأَلْفَاظٌ وُضِعَتْ كَذَلِكَ » . قَالَ : « وَإِنْ قُلْنَا بِجَوَازِ ادِّعَاءِ المُبَالَغَةِ فِيمَا للهِ تَعَالَى فَإِنَّهَا مُسْتَفَادَةٌ مِنْ غَيْرِ هَذَا المَوْضِعِ » .

قَالَ بَعْضُ شُيُوخِنَا : « وَقَدْ كَثُرَ تَقْدِيمُ اسْمِهِ ﷺ عَلَى وَصْفِهِ ، كَمَا فِي قَوْلِ العَبَّاسِ بنِ مِرْدَاسٍ السُّلَمِيِّ [(٢)] :

أَلَا مَنْ مُبْلِغٌ غَيْلَانَ عَنِّي وَسَوْفَ إِخَالُ يَأْتِيهِ الخَبِيرُ
بِأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدٌ رَسُولٌ لِرَبٍّ لَا يَضِلُّ وَلَا يَجُورُ
وَجَدْنَاهُ نَبِيًّا مِثْلَ مُوسَى فَكُلُّ فَتىً يُخَايِرُهُ مَـخِيرُ

---

(١) البيت من الطويل ، وهو في ديوانه ص٣٣٨ ، وتفسير البغوي ٧/ ٢٦٣ ، وتفسير ابن كثير ٤/ ٦٤١ ، وخزانة الأدب ١/ ٢٢٣ .

(٢) الأبيات من الوافر ، وهي في : ديوانه ص٦٨ ، والسيرة لابن هشام ٢/ ٤٥١ ، وتاريخ ابن عساكر ٢٦/ ٤١٧ . **ويُخايره** : يقول له : أنا خيرٌ منك . **ومَـخِير** : اسم مفعول ، أيْ : مغلوب في الخير .

وَكَمَا فِي قَوْلِ الآخَرِ (١) :

شَهِدْتُ بِأَنَّ يَوْمَ البَعْثِ حَقٌّ وَأَنَّ مُحَمَّدًا هَادٍ دَلِيلُ

وَهَذَا كَثِيرٌ ، وَمِنْ ذَلِكَ مَا فِي الأَذَانِ وَالإِقَامَةِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الأَمَاكِنِ الَّتِي جَاءَ الأَمْرُ فِيهَا كَذَلِكَ . وَلَمْ يَأْتِ بِالعَكْسِ إِلَّا قَلِيلًا ، وَلَا أَذْكُرُ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا هَذَا البَيْتَ (٢) :

شَهِدْتُ بِأَنَّ اللهَ لَا رَبَّ غَيْرُهُ وَأَنَّ رَسُولَ اللهِ حَقًّا مُحَمَّدُ

وَمَا ذَاكَ إِلَّا تَجَنُّبًا لِإِيهَامِ (٣) التَّخْصِيصِ » .

[٣٤] وَقَالَ غَيْرُهُ مِنْ شُيُوخِنَا أَيْضًا – وَقَدْ / / نَقَلَ كَلَامَهُ – : « وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّ ذَلِكَ بِحَسَبِ الحَالَاتِ وَالمَقَاصِدِ ، وَكُلُّ مَقَامٍ لَهُ مَقَالٌ ، فَرُبَّمَا كَانَ الاسْمُ أَوْقَعَ لِقَصْدٍ يَخْتَصُّ بِهِ كَالتَّلَذُّذِ بِذِكْرِهِ ، فَإِنَّ الأَلْسِنَةَ وَالأَسْمَاعَ تَتَلَذَّذُ بِذِكْرِهِ ﷺ ، أَوْ لِفَرَحِ القَلْبِ أَوْ السَّمْعِ بِمَا يَدُلُّ عَلَى الذَّاتِ صَرِيحًا ، وَذَلِكَ عِنْدَ الحَاجَةِ إِلَى الإِذْعَانِ أَوْ الامْتِنَاعِ ، كَمَا فِي قَوْلِ بَعْضِ الشُّعُوبِيَّةِ (٤) يُخَاطِبُ العَرَبَ (٥) :

---

(١) البيت من الوافر ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

(٢) البيت من الطويل ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب . وفي السيرة لابن هشام ٢/ ١٤ ، والاكتفاء للكَلاعي ٢/ ٥٣ :

شَهِدْنَا بِأَنَّ اللهَ لَا رَبَّ غَيْرُهُ وَأَنَّ رَسُولَ اللهِ بِالحَقِّ ظَاهِرُ

لكعب بن مالك ﷺ ، لكن لا شاهد فيه على هذه الرواية .

(٣) في الأصل (لإبهام) .

(٤) **الشعوبيّة** : هي حركة ظهرت بوادرها في العصر الأموي ، إلا أنها ظهرت للعيان في بدايات العصر العباسي ، وهي حركة مَنْ يرون أنه لا فضل للعرب على غيرهم من العجم ، وقد تصل إلى حدّ تفضيل العجم على العرب والانتقاص منهم ، ويعتبر الجاحظ وابن قتيبة من أبرز الذين دافعوا عن العرب ضدّ هذه الحركة . انظر : أساس البلاغة (شعب) ، وشرح المفصل ١/ ٥ ، وضحى الإسلام لأحمد أمين ١/ ٦٧ ، والفن ومذاهبه في النثر العربي لشوقي ضيف ص١٢١ .

(٥) البيت من الرجز ، وهو لأبي الحسين مِهْيَار بن مَرْزَوَيْه الكاتب الفارسي الدَّيْلَمي ، شاعرٌ مشهور ، كان مجوسيًّا فأسلم ، توفي سنة ٤٢٨هـ . انظر ترجمته في : وفيات الأعيان ٥/ ٣٥٩ . والبيت في ديوانه ٣/ ٣٣٥ ، ورواية العجز فيه :

* إذا ادَّرَعْتُمْ بِاسْمِهِ فِي جَاحِمِ *

والجاحم : الحرب وشدّة القتل فيها . راجع اللسان (جحم) .

تَخْفُقُ رَايَاتُكُمُ مَنْصُورَةً إِذَا دَعَوْتُمْ بِاسْمِهِ فِي حَاكِمِ

يُرِيدُ : بِاسْمِ النَّبِيِّ ﷺ الَّذِي هُوَ مُحَمَّدٌ ﷺ ، وَكَمَا فِي قَوْلِ الآخَرِ (١) :

لَا تَتْبَعَنْ ذَا المَالِ تَأْخُذُ مَالَهُ غَدْرًا لِتَجْعَلَ مَالَهُ مِنْ مَالِكَا (٢)

إِنْ كُنْتَ مُبْتَغِيًا شَرِيعَةَ أَحْمَدٍ فَاللهُ فَاحْمَدُ قَدْ نَهَى عَنْ ذَلِكَا (٣)

أَوْ لِيَصِلَ إِلَى المُخْبَرِ مِنْ ذَلِكَ افْتِخَارٌ ، أَوْ يَسْلُبَهُ غَيْرُهُ بِزَعْمِهِ ، كَمَا فِي قَوْلِ ضِرَارِ بنِ الخَطَّابِ بنِ مِرْدَاسٍ الفِهْرِيِّ يُخَاطِبُ الأَنْصَارَ ، وَكَانَ إِذْ ذَاكَ كَافِرًا (٤) :

فَإِنْ تَظْفَرُوا (٥) فِي يَوْمِ بَدْرٍ فَإِنَّمَا بِأَحْمَدَ أَمْسَى جَدُّكُمْ وَهْوَ ظَاهِرُ

فَإِنَّ المُتَكَلِّمَ بِذَلِكَ مِنْ قُرَيْشٍ ، وَالأَنْصَارُ لَيْسُوا مِنْ قُرَيْشٍ . أَوْ لِغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَكُونُ لِهَذَا الاسْمِ المُعَظَّمِ .

وَرُبَّمَا كَانَتْ الصِّفَةُ أَوْقَعَ لِقَصْدٍ يَخْتَصُّ بِهَا ، إِمَّا لِاقْتِضَائِهَا التَّشْرِيفَ (٦) بِمُجَرَّدِهَا ، بِخِلَافِ الاسْمِ فَإِنَّ تَشْرِيفَهُ بِالتَّوَقُّفِ عَلَيْهَا ، كَمَا فِي قَوْلِ حَسَّانَ بنِ ثَابِتٍ الأَنْصَارِيِّ (٧) :

---

(١) البيتان من الكامل ، ولم أقف لهما على نسبة . وقد أوردهما المؤلف برواية أخرى وهي :

لَا تَتْبَعَنْ ذَا المَالِ تَأْخُذُ مَالَهُ ظُلْمًا وَتَجْعَلُ مَالَهُ مِنْ مَالِكَا

إِنْ كُنْتَ مُتَّبِعًا شَرِيعَةَ أَحْمَدٍ فَاكْفُفْ فَأَحْمَدُ قَدْ نَهَى عَنْ ذَلِكَا

انظر : شرحه على الألفية القسم الثاني بتحقيق الدكتور بندر الشمري ١/ ١٣ .

(٢) في الأصل (مالك) .

(٣) في الأصل (ذلك) .

(٤) البيت من الطويل ، وهو في : ديوانه ص٦١ ، والسيرة لابن هشام ٢/ ١٤ ، والاكتفاء للكَلاعي ٣/ ٥٤ ، والبداية والنهاية ٣/ ٣٤١ . **وجَدُّكم** : حظُّكم ، والمعنى : إن تنتصروا علينا في يوم بدر فإنّ نصركم حظٌّ ظاهرٌ ، نلتموه بقرشيٍّ منّا هو محمد ﷺ .

(٥) في الأصل (تطيروا) .

(٦) في الأصل (التشريد) .

(٧) البيت من البسيط ، وهو في : ديوانه ص٢٤٢ ، والسيرة لابن هشام ٢/ ٢٠ ، والاكتفاء للكَلاعي ٣/ ٥٥ ، والبداية =

فِينَا الرَّسُولُ وَفِينَا الحَقُّ نَتْبَعُهُ   حَتَّى المَمَاتِ وَنَصْرٌ غَيْرُ مَحْدُودِ

وَإِمَّا لِاقْتِضَاءِ أَصَالَةِ الرَّأْيِ أَوْ أَفَنِهِ (١) ، كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ (٢) :

وَمَنْ يَتْبَعْ رَسُولَ اللهِ يُوجَدْ   حَمِيدَ الرَّأْيِ فِي كُلِّ الأُمُورِ

وَمَنْ يَعْصِ الرَّسُولَ يَجِدْ وَبِيلًا   يُوَجِّهْهُ إِلَى نَارِ السَّعِيرِ

وَكَمَا فِي قَوْلِ كَعْبِ بنِ مَالِكٍ (٣) :

وَفِينَا رَسُولُ اللهِ نَتْبَعُ أَمْرَهُ   إِذَا قَالَ فِينَا القَوْلَ لَا نَتَطَلَّعُ

تَدَلَّى (٤) عَلَيْهِ الرُّوحُ مِنْ عَنْدِ رَبِّهِ   يُنَزَّلُ مِنْ جَوِّ السَّمَاءِ وَيُرْفَعُ

نُشَاوِرُهُ فِيمَا نُرِيدُ وَقَصْدُنَا   إِذَا مَا اشْتَهَى أَنَّا نُطِيعُ وَنَسْمَعُ

وَقَالَ رَسُولُ اللهِ لَـمَّا بَدَوْا لَنَا   ذَرُوا عَنْكُمُ هَوْلَ المَنِيَّاتِ وَاطْمَعُوا (٥)

وَإِمَّا لِلاكْتِفَاءِ بِهَا عَنْ الإِيضَاحِ ، إِذْ لَا تَقْبَلُ غَيْرَهُ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ بِخِلَافِ الاسْمِ ، كَمَا فِي قَوْلِ بَعْضِ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم (٦) :

= والنهاية ٣/ ٣٣٦ . هذا وقد ذكر ابن هشام أنّ القصيدة والشاهد فيها يقال : إنها لعبد الله بن الحارث السهمي رضي الله عنه .

(١) **الأَفَنُ** : ضَعْفُ الرأي ونقصُه . راجع اللسان (أفن) .

(٢) البيتان من الوافر ، ولم أقف عليهما في غير هذا الكتاب .

(٣) الأبيات من الطويل ، وهي في : ديوانه ص١٨١ ، والسيرة لابن هشام ٢/ ١٣٣ ، والاكتفاء للكَلاعي ٢/ ٩٤ ، والبداية والنهاية ٤/ ٥٤ .

(٤) في الأصل (تولّى) .

(٥) في الأصل (واطمع) .

(٦) البيت من الوافر ، وهو مختلف في نسبته : فقيل : للعباس بن مرداس رضي الله عنه ، وقيل : لخُفَاف بن نُدْبة رضي الله عنه ، وقيل : للجَحّاف ابن حكيم رضي الله عنه ، وقيل : للحَرِيش بن هلال رضي الله عنه . انظر : ديوان العباس بن مرداس رضي الله عنه ص١٨٠ ، وشعر خُفَاف بن نُدْبة رضي الله عنه ص١٢٨ ، والسيرة لابن هشام ٢/ ٤٣٣ ، والعقد الفريد ١/ ١٠٧ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ١٣٩ ، والمعرب للجواليقي ص٢٢٦ ، والإصابة ١/ ٢٦٦ ، ٣٩٣ . **والحوامي** : جمع حامية ، من الحماية والمنع ، وهي حروف حوافر الخيل من عن يمينٍ وشمالٍ . راجع اللسان (حما) .

شَهِدْنَ مَعَ النَّبِيِّ مُسَوَّمَاتٍ حُنَيْنًا وَهْيَ دَامِيَةُ الحَوَامِي [١]

وَإِمَّا لِغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا تَخْتَصُّ / / بِهِ هَذِهِ الصِّفَةُ المُعَظَّمَةُ » . [٣٥]

وَهَذَا حُكْمٌ مُقَرَّرٌ فِي عِلْمِ البَيَانِ [٢] ، أَعْنِي أَنَّهُ إِذَا كَانَ التَّشَوُّفُ وَالاسْتِشْرَافُ إِلَى الصِّفَةِ قُدِّمَتْ عَلَى مَا يَدُلُّ عَلَى الذَّاتِ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَوٰةَ وَالَّذِينَ هُم بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٥٦﴾ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ ﴾ [٣] إِلَى قَوْلِهِ : ﴿ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ [٤]. وَإِذَا كَانَ الحُكْمُ الْمُقْتَضِي لِإِيثَارِ الذِّكْرِ مُتَرَتِّبًا عَلَى الصِّفَةِ تُرِكَ التَّصْرِيحُ بِمَا يَدُلُّ عَلَى الذَّاتِ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴾ [٥] ، وَكَمَا قَالَ العَبَّاسُ بنُ مِرْدَاسٍ السُّلَمِيُّ [٦] :

إِذْ مَا مَرَرْتَ عَلَى الرَّسُولِ فَقُلْ لَهُ حَقًّا عَلَيْكَ إِذَا اطْمَأَنَّ المَجْلِسُ

يَا خَيْرَ مَنْ وَطِئَ التُّرَابَ وَمَنْ مَشَى فَوْقَ النِّعَالِ إِذَا تُعَدُّ الأَنْفُسُ

إِنَّا وَفَيْنَا بِالَّذِي عَاهَدْتَنَا وَالخَيْلُ تُقْدَعُ [٧] بِالكُمَاةِ وَتُضْرَسُ [٨]

---

(١) في الأصل (الحوام) .

(٢) انظر مبحث التقديم والتأخير في : دلائل الإعجاز ص١٠٦ ، والطراز ٢/ ٥٦ ، والمطول ص٢٥٢ ، ومعترك الأقران ١/ ١٢٨ ، وشروح التلخيص ١/ ٣٨٩ .

(٣) في الأصل يوجد سقط في الآية وهو قوله تعالى : ﴿وَيُؤْتُونَ الزَّكَوٰةَ﴾ .

(٤) سورة الأعراف ، الآيتان : ١٥٦ ، ١٥٧ .

(٥) سورة البقرة ، الآية : ١٥٣ .

(٦) الأبيات من الكامل ، وهي في : ديوانه ص٨٨ ، والسيرة لابن هشام ٢/ ٤٦٧ ، وتاريخ ابن عساكر ٢٦/ ٤٢٣ ، والاكتفاء للكلاعي ٢/ ٢٥٢ ، والبداية والنهاية ٤/ ٣٤٣ ، وخزانة الأدب ٩/ ٣٠ . **وتُقْدَع** : تُكَفّ وتُضرَب بالمِقْدَعة وهي العصا . **وتُضرَس** : تُضرَب أضراسها وتُجرَح باللُّجُم . راجع اللسان (قدع ، ضرس) .

(٧) في الأصل (تُقرع) .

(٨) في الأصل (تظرس) .

وَإِذَا كَانَ القَصْدُ أَنَّ مَنْ اتَّسَمَ بِهَذِهِ السِّمَاتِ كَانَ جَدِيرًا بِهَذَا الحُكْمِ قُدِّمَتْ الصِّفَاتُ وَالمَعَانِي المُقْتَضِيَةُ لِذَلِكَ ، أَوْ مَا كَانَ مُثِيرًا لَهَا أَوْ طَالِبَهَا ، ثُمَّ تُرَى بِالتَّصْرِيحِ مَا يَدُلُّ عَلَى الذَّاتِ ، وَتُتْبَعُ بِمُقْتَضَيَاتِ الكَلَامِ المُتَقَدِّمِ ، كَمَا فِي قَوْلِ حَمْزَةَ بنِ عَبْدِ المُطَّلِبِ أَسَدِ اللهِ وَأَسَدِ رَسُولِهِ [١] :

حَمِدْتُ اللهَ حِينَ هَدَى [٢] فُؤَادِي ... إِلَى الإِسْلَامِ وَالدِّينِ الحَنِيفِ

لِدِينٍ جَاءَ مِنْ رَبٍّ عَزِيزٍ ... خَبِيرٍ بِالعِبَادِ بِهِمْ لَطِيفِ

إِذَا تُلِيَتْ رَسَائِلُهُ عَلَيْنَا ... تَحَدَّرَ دَمْعُ ذِي اللُّبِّ الحَصِيفِ

وَأَحْمَدُ مُصْطَفَى فِينَا مُطَاعٌ ... فَلَا تَغْشَوْهُ بِالقَوْلِ العَنِيفِ

فَلَا وَاللهِ نَتْرُكُهُ لِقَوْمٍ ... وَلَـمَّا نَقْضِ فِيهِمْ بِالسُّيُوفِ

وَنَتْرُكُ مِنْهُمُ قَتْلَى بِقَاعٍ ... عَلَيْهِ الطَّيْرُ كَالوِرْدِ العَكُوفِ

وَقَدْ خُبِّرْتُ مَا صَنَعَتْ ثَقِيفٌ ... بِهِ فَجَزَى القَبَائِلَ مِنْ ثَقِيفِ

إِلَهُ النَّاسِ شَرَّ جَزَاءِ قَوْمٍ ... وَلَا أَسْقَاهُمُ صَوْبَ الخَرِيفِ

وَإِذَا كَانَ التَّشَوُّفُ [٣] وَالاسْتِشْرَافُ إِلَى ذِكْرِ الذَّاتِ قُدِّمَتْ عَلَى الصِّفَةِ ، كَمَا فِي قَوْلِ عَلِيِّ بنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه [٤] :

مُحَمَّدٌ النَّبِيُّ أَخِي وَصِهْرِي ... وَحَمْزَةُ سَيِّدُ الشُّهَدَاءِ عَمِّي

وَجَعْفَرٌ الَّذِي يُمْسِي وَيُضْحِي ... يَطِيرُ مَعَ المَلَائِكَةِ ابْنُ أُمِّي [٥]

وَبِنْتُ مُحَمَّدٍ سَكَنِي وَعِرْسِي ... مَنُوطٌ لَحْمُهَا بِدَمِي وَلَحْمِي //

[٣٦]

وَسِبطَا أَحْمَدٍ نَجْلَايَ مِنْهَا ... فَأَيُّكُمُ لَهُ يَوْمٌ كَيَوْمِي؟

---

(١) الأبيات من الوافر ، وهي في : السيرة لابن إسحاق ١/ ٢١٣ ، والروض الأنف ٣/ ١٥١ .

(٢) في الأصل (هوى) .

(٣) في الأصل (التشويف) .

(٤) الأبيات من الوافر ، وهي في : ديوانه ص١٨٨ ، ومعجم الأدباء ١٤/ ٤٨ ، والبداية والنهاية ٨/ ٨ .

(٥) في الأصل (أمّ) .

وَ(السِّبْطُ وَالبِنْتُ وَالابْنُ وَالأَبُ) وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ يَجْرِي مَجْرَى الأَعْلَامِ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الذَّاتِ .

وَإِنْ كَانَ الحُكْمُ المُقْتَضِي لِإِيثَارِ الذِّكْرِ مُتَرَتِّبًا عَلَى الذَّاتِ فَإِنَّهُ مُقْتَصِرٌ عَلَى مَا يَدُلُّ عَلَيْهَا – أَعْنِي عَلَى الذَّاتِ – كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَءَامَنُواْ بِمَا نُزِّلَ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ كَفَّرَ عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ وَأَصْلَحَ بَالَهُمْ ﴾[١] ، وَكَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ﴾ إِلَى قَوْلِهِ : ﴿ وَسَيَجْزِى ٱللَّهُ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴾[٢] ، وَكَمَا فِي قَوْلِ كَعْبِ بنِ مَالِكٍ[٣] :

فَأَمَّا تَقْتُلُوا سَعْدًا سَفَاهًا ... فَإِنَّ اللهَ خَيْرُ القَادِرِينَا
سَيُدْخِلُهُ جِنَانًا طَيِّبَاتٍ ... تَكُونُ مُقَامَةً لِلصَّالِحِينَا

فَكُلُّ مَقَامٍ لَهُ حَالٌ تَخُصُّهُ وَيَأْتِي الكَلَامُ عَلَى مُقْتَضَاهَا .

كَمَا أَنَّهُ إِذَا كَانَ الخِطَابُ أَوْقَعَ لَمْ يُعْدَلْ عَنْهُ إِلَى الغَيْبَةِ ؛ إِمَّا لِتَشْرِيفِ المُخَاطَبِ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ شَٰهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴾ إِلَى قَوْلِهِ : ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا ﴾[٤] . وَإِمَّا لِتَلَذُّذٍ مِنْ المُخَاطِبِ ، كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ[٥] :

يَا رَبِّ إِنْ عَظُمَتْ ذُنُوبِيَ كَثْرَةً ... فَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ عَفْوَكَ أَعْظَمُ
أَدْعُوكَ رَبِّ كَمَا أَمَرْتَ تَضَرُّعًا ... فَإِذَا رَدَدْتَ يَدِي فَمَنْ ذَا يَرْحَمُ

---

(١) سورة محمد ، الآية : ٢ .

(٢) سورة آل عمران ، الآية : ١٤٤ . وفي الأصل ﴿وَسَنَجْزِى ٱلشَّٰكِرِينَ ﴾ ، إذْ التبس الأمر على المؤلف لأنها قد وقعتا خاتمتين لآيتين متتاليتين .

(٣) البيتان من الوافر ، وهما في : ديوانه ص٢١٦ ، والسيرة لابن هشام ٢/ ٢٥٦ .

(٤) سورة الأحزاب ، الآيات : ٤٥-٤٨ .

(٥) الأبيات من الكامل ، وهي لأبي نواس في : ديوانه ٢/ ١٧٣ ، وتاريخ ابن عساكر ١٣/ ٤٦١ ، وبهجة المجالس ٣/ ٣٧٥ ، والبداية والنهاية ١٠/ ٢٣٤ .

إِنْ كَانَ لَا يَرْجُوكَ إِلَّا مُحْسِنٌ   فَمَنِ الَّذِي يَرْجُو الْمُسِيءُ الْمُجْرِمُ
مَا لِي إِلَيْكَ وَسِيلَةٌ إِلَّا الرَّجَا   وَجَمِيلُ ظَنِّي ثُمَّ أَنِّي مُسْلِمُ

وَإِذَا كَانَتْ الغَيْبَةُ أَوْقَعَ لَمْ يُعْدَلْ عَنْهَا إِلَى الخِطَابِ ؛ إِمَّا لِعُلُوِّ شَأْنِ الْمُخْبَرِ عَنْهُ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَغْنَىٰ وَأَقْنَىٰ ﴿٤٨﴾ وَأَنَّهُۥ هُوَ رَبُّ ٱلشِّعْرَىٰ ﴿٤٩﴾ وَأَنَّهُۥٓ أَهْلَكَ عَادًا ٱلْأُولَىٰ ﴿٥٠﴾ وَثَمُودَاْ فَمَآ أَبْقَىٰ ﴾(١) . وَإِمَّا لِتَحْقِيرِ شَأْنِ الْمُخْبَرِ عَنْهُ ، كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ(٢) :

أَقُولُ لَهَا وَاللُّؤْمُ يَنْزِلُ وَسْطَهَا   تَمِيمُ تَعَلَّمْ وَاسْمَعِي وَتَنَصَّتِي
تَمِيمٌ بِطُرْقِ اللُّؤْمِ أَهْدَى مِنَ القَطَا   وَلَوْ سَلَكَتْ سُبْلَ المَكَارِمِ ضَلَّتِ
وَلَوْ أَنَّ بُرْغُوثًا عَلَى ظَهْرِ قَمْلَةٍ   يَكُرُّ عَلَى صَفَّيْ تَمِيمٍ لَوَلَّتِ
وَلَوْ جَمَعَتْ يَوْمًا تَمِيمٌ جُمُوعَهَا   عَلَى ذَرَّةٍ مَرْبُوطَةٍ لَاسْتَقَلَّتِ

وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ القَصْدُ أَنَّهُ لَوْ غَابَ الْمُخْبَرُ عَنْهُ كَانَ الحُكْمُ بِهَذِهِ الْمَثَابَةِ ، كَمَا فِي قَوْلِ بَعْضِ الشَّامِيِّينَ(٣) :

مُعَاوِيَةُ الخَلِيفَةُ لَا سِوَاهُ   فَإِنْ يَهْلِكْ فَسَائِسُنَا يَزِيدُ
فَمَنْ / / غَلَبَ الشَّقَاءُ عَلَيْهِ جَهْلًا   تَحَكَّمَ فِي مَفَارِقِهِ الحَدِيدُ [٣٧]

وَالشَّاهِدُ فِي : « مُعَاوِيَةُ » ، وَفِي : الضَّمِيرِ فِي : « يَهْلِكْ » ، فَإِنَّ العَلَمَ – عَلَى الصَّحِيحِ – إِنَّمَا وُضِعَ عَلَى الغَائِبِ ؛ لِأَنَّ الحَاضِرَ مُكْتَفٍ بِالخِطَابِ وَالإِشَارَةِ .

---

(١) سورة النجم ، الآيات : ٤٨–٥١ . وفي الأصل (الولى) بدل (الأولى) .

(٢) الأبيات من الطويل ، وهي للطرمّاح في : ديوانه ص٧٤ ، والشعر والشعراء ٢/ ٥٨٧ ، والصناعتين ص٣٧٣ ، والحماسة البصرية ٣/ ١٤١٨ . وليس فيها البيت الأول ، ولم أقف عليه فيما بين يدي من المصادر .

(٣) البيتان من الوافر ، وقائلهما رجل من ذي الكَلاع عندما أقام معاوية ﷺ الخطباء لبيعة ابنه يزيد ، فقال مشيرًا إلى معاوية : هذا أمير المؤمنين ، فإن مات فهذا – وأشار ليزيد – ، فمن أبى فهذا – وأشار إلى السيف – ، ثمّ أنشد هذين البيتين . وهما في أمالي القالي ١/ ١٦١ ، والعمدة ١/ ٣١٠ .

وَإِمَّا لِقَصْدِ سِيَاسَةِ [١] النَّفْسِ عَلَى الغَيْبَةِ ، كَمَا فِي قَوْلِ قَيْسِ بنِ ذَرِيحٍ [٢] :

كَأَنَّنِي يَوْمَ وَلَّتْ مَا تُكَلِّمُنِي أَخُو هُيَامٍ مُصَابُ القَلْبِ مَسْلُولُ

أَسْتَوْدِعُ اللهَ لُبْنَى إِذْ تُفَارِقُنِي عَنْ غَيْرِ طَوْعٍ وَأَمْرُ الشَّيْخِ مَفْعُولُ

وَهَذَا شَبِيهٌ بِقَوْلِ الآخَرِ [٣] :

وَأَهْجُرُهُمْ حَتَّى يَرَى النَّاسُ أَنَّنِي بِيَ الهَجْرُ لَا وَاللهِ مَا لِيْ بِهِمْ هَجْرُ

وَلكِنْ أَرُوضُ النَّفْسَ أَنْظُرُ هَلْ لَهَا إِذَا فَقَدَتْ مِنْ بَعْدُ أَحْبَابَهَا صَبْرُ

وَ(**العَبْدُ**) [٤] فِي الأَصْلِ مَصْدَرُ (عَبَدَ) إِذَا ذَلَّ ، وَالخَلْقُ (عَبِيدُ اللهِ) مِنْ هَذَا المَعْنَى ، وَيَنْطَلِقُ (العَبْدُ) عَلَى الإِنْسَانِ مِنْ حَيْثُ هُوَ ، حُرًّا كَانَ أَوْ رَقِيقًا ، يُذْهَبُ بِذَلِكَ إِلَى أَنَّهُ مَرْبُوبٌ لِبَارِئِهِ جَلَّ وَعَزَّ . وَلَا تَكَادُ هَذِهِ المَادَّةُ عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ – أَعْنِي عَلَى تَقْدِيمِ العَيْنِ وَتَوْسِيطِ البَاءِ وَتَأْخِيرِ الدَّالِ – تَنْفَكُّ عَنْ مَعْنَى : التَّذَلُّلِ وَالخُضُوعِ [٥] ، لَكِنْ قَدْ يَكُونُ – أَعْنِي التَّذَلُّلَ – فِيمَا [٦] جَرَى عَلَيْهِ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ [٧] :

ارْكَبْ عَلَى مُعَبَّدٍ مُعَبَّدَا فِي الأَيْنِ مِرْقَالًا خُفَافًا أَجْرَدَا

يُرِيدُ بِـ(المُعَبَّدِ) الأَوَّلِ : الطَّرِيقَ ، وَبِالثَّانِي : البَعِيرَ . وَقِيْلَ : العَكْسُ .

---

(١) غامضة في الأصل ، ورسمها في الأصل قريب من هذا ، ولعلها ما أثبتُّ .

(٢) البيتان من البسيط ، وهما في : ديوانه ص١٠٦ ، وأمالي القالي ٢/ ٧٦ ، والأغاني ٩/ ١٤٠ وليس فيه البيت الأول .

(٣) البيتان من الطويل ، وينسبان لغلام من فزارة كما في : الفاضل للمبرد ص٢٥ ، وديوان المعاني للعسكري ١/ ٢٦٣ ، وسمط اللآلي ١/ ٥٠٩ ، وزهر الآداب ٤/ ١٦٥ ، والتذكرة السعدية ص٥٠٤ .

(٤) راجع : تهذيب اللغة ٢/ ٢٢٩ ، والمحكم ٢/ ١٩ ، واللسان وتاج العروس (عبد) .

(٥) انظر : مقاييس اللغة ٤/ ٢٠٥ .

(٦) في الأصل (ممّا) ، وما أثبتُّه القياس على ما سيأتي .

(٧) البيتان من الرجز ، ولم أقف عليهما في غير هذا الكتاب . **والأَيْن** : الإعياء والتعب . **والإرقال** : ضرب من السير السريع ، بأن يعدو البعير وينفض رأسه . **والخُفاف** : الخفيف في الجسم مع توقُّد وذكاء . **والأجرد** : الذي رقّ شعره وقَصُر ، وهو من علامات المدح في الدوابّ . راجع اللسان (أين ، رقل ، خفف ، جرد) .

وَقَدْ يَكُونُ بِسَبَبِ مَا جَرَى عَلَيْهِ لَا فِيمَا جَرَى [١] عَلَيْهِ ، كَمَا فِي قَوْلِ الآخَرِ [٢] :

تَقُولُ : أَلَا تُمْسِكْ عَلَيْكَ فَإِنَّنِي أَرَى المَالَ عِنْدَ البَاخِلِينَ مُعَبَّدَا

أَيْ : مُكَرَّمًا مُذَلَّلًا لَهُ [٣] . وَ« أَلَا تُمْسِكْ » إِمَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى لُغَةِ مَنْ يُجْرِي الصَّحِيحَ مُجْرَى الْمُعْتَلِّ فِي تَقْدِيرِ الحَرَكَاتِ ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ إِجْرَاءِ الوَصْلِ مُجْرَى الوَقْفِ ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ تَشْبِيهِ الْمُنْفَصِلِ بِالْمُتَّصِلِ [٤] ؛ لِأَنَّهُ يَجِيءُ مِنْهُ مَفْقُودٌ [٥] ، كَمَا فِي قَوْلِهِ [٦] :

* قَالَتْ سُلَيْمَى : اشْتَرْ لَنَا سَوِيقَا *

أَلَا تَرَى أَنَّ الَّذِي جَاءَ مِنْهُ إِنَّمَا هُوَ مِثَالُ (كَتْفٍ)؟ [٧] ، فَمِنْ بَابِ اللَّازِمِ أَنْ يَسْكُنَ مَا يَجِيءُ مِنْهُ مِثَالٌ مَفْقُودٌ . وَالجَمِيعُ مَقُولٌ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ [٨] :

---

(١) في الأصل (جرت) .

(٢) البيت من الطويل ، وهو لحاتم الطائي في : ديوانه ص٢١٧ ، والزاهر لابن الأنباري ١/ ١٠٨ ، وتهذيب اللغة ٢/ ٢٣٣ ، واللسان وتاج العروس (عبد) . هذا وقد نسب البيت إلى معن بن أوس في ديوانه ص٨١ وفيه : (معتّدا) بدل (معبّدا) ، أيْ : يجعلونه عُدّةً للدهر . ولا شاهد فيه عندئذ .

(٣) يقصد المؤلف إلى أنّ لفظة (المعبَّد) من الأضداد ، فتكون إمّا بمعنى : مذلَّل ، أو بمعنى : مكرَّم . انظر : الأضداد لابن الأنباري ص٣٤ .

(٤) انظر المسألة في : ضرورة الشعر ص١١٨ ، والإغفال ٢/ ٣٢٢ ، والتكملة ص١٩١ ، والخصائص ٢/ ٣٤١ وَ ٣/ ٩٥ ، وشرح شواهد الإيضاح ص٢٥٨ ، وشرح الملوكي ص٤٥٩ ، وضرائر الشعر ص٨٤ ، وشرح شواهد الشافية ص٢٢٥ .

(٥) أيْ : مثالٌ وبناءٌ مفقودٌ ؛ لأنّ (فِعُلَ) لا وجود له في الأسماء ولا في الأفعال ، فإذا صحّ الإسكان في (تَرِلَـ) تشبيهًا بتسكين نحو : (كَتِف) وهو مثالٌ موجودٌ فمن باب أولى أنْ يصحّ الإسكان فيما أدّى عدم الإسكان إلى مثالٍ مفقودٍ ، يقول ابن سيدة في محكمه ٢/ ٢٠ : « سَكَّنَ آخر (تُمْسِك) ؛ لأنه توهّم (سِكُعَ) من : « تُمْسِكُ عَلَيْكَ » بناءً فيه ضمةٌ بعد كسرة ، وذلك مستثقَلٌ ، فَسَكَّنَ » .

(٦) البيت من الرجز ، وينسب للعُذافِر الكِنْدي في : نوادر أبي زيد ص١٧٠ ، والتكملة ص١٩١ ، وشرح شواهد الإيضاح ص٢٥٨ ، وشرح شواهد الشافية ص٢٢٦ ، وتاج العروس (بخس) . وقد نقل البغدادي في الشواهد عن ضالّة الأديب أنّ البيت لسُكَيْن بن نضرة عبدٍ لبَجيلة . **والسَّويق** : ما يجعل من الحنطة والشعير . راجع اللسان (سوق) .

(٧) يعني أنّ (تَرْلَـ) مشبّهٌ بقولهم : (كَتْف) ؛ لأنّ (تَرِلَـ) من (اشتَرِلَنا) بوزن : (كَتِف) . انظر : شرح الملوكي ص٤٥٩ .

(٨) البيت من البسيط، وهو لجرير في: ديوانه ص٤٤١ ، وجمهرة اللغة ٢/ ٩٦٢ ، والخصائص ١/ ٧٥ ، والمحكم ٢/ ٢١ =

سِيرُوا بَنِي العَمِّ فَالأَهْوَازُ مَوْعِدُكُمْ وَنَهْرُ تِيرَى وَلَا تَعْرِفْكُمُ العَرَبُ

وَزِيدَ : احْتِمَالُ النَّهْيِ (١).

وَقَوْلِي : (لَا تَكَادُ هَذِهِ المَادَّةُ عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ تَنْفَكُّ عَنْ مَعْنَى : التَّذَلُّلِ) مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ قَدْ // [٣٨] يُسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى : غَضِبَ وأَنِفَ (٢) ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ (٣) :

أَمِنْ جَرَّا بَنِي أَسَدٍ عَبِدْتُمْ؟ وَلَوْ شِئْتُمْ لَكَانَ لَكُمْ جِوَارُ

عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ ، وَالرِّوَايَةُ الأُخْرَى (غَضِبْتُمْ) ، فَـ(عَبِدْتُمْ) بِمَعْنَاهُ .

وَقَدْ قِيلَ (٤) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ ﴾ (٥) : إِنَّ مَعْنَاهُ : فَأَنَا أَوَّلُ الغَاضِبِينَ وَالآنِفِينَ ، وَمَنْ حَمَلَهُ عَلَى ظَاهِرِهِ جَعَلَهُ مِنْ بَابِ التَّتَابُعِ وَالتَّرَافُعِ ، عَلَى مَا هُوَ المُقَرَّرُ فِي عِلْمَيْ الأُصُولِ وَالبَيَانِ .

= وسمط اللآلي ١/ ٥٢٧ ، والمعرّب ص٨٦ ، ومعجم البلدان ٥/ ٣١٩ ، وخزانة الأدب ٤/ ٤٨٤ . وقد جاءت الرواية في: الديوان والمعجم (فلم تعرفكم) وفي السمط (فما تدريكم) بدل (ولا تعرفكم) ، وعليهما فلا شاهد فيه حينئذ .

وبنو العمّ : قبيلة نصروا الفرزدق على جرير . **والأهواز** : سبع كُوَر بين البصرة وفارس لكل كورة منها اسم ، وقد بناها أردشير ملك الفرس . **وتيرَى** : نهر بالأهواز حفره الملك . راجع معجم البلدان ٥/ ٣١٩ .

(١) أيْ : ويُزاد على تخريج التسكين في بيت جرير إضافةً إلى الأقوال الثلاثة السابقة احتمالُ أنْ تكون (لا) في البيت للنهي وليست للنفي ، فيكون الفعل مجزوما بها على الحقيقة .

(٢) قال ابن فارس : « العين والباء والدَّال أَصْلَانِ صحيحان ، كأنّهما متضادّان ، والأوّل من ذَيْنِكَ الأصلين يدلّ على لِينٍ وذُلٍّ ، والآخر على شِدَّةٍ وغِلَظٍ » . انظر : مقاييس اللغة ٤/ ٢٠٥ .

(٣) البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة في : الأضداد لابن الأنباري ص٩١ ، والمقصور والممدود للقالي ص٢٨٤ ، ودرّة الغواص ص٦٢٠ ، واللسان وتاج العروس (جرر) . والرواية فيها : (غضبتم) بدل (عبدتم) ، ولا شاهد حينئذ .

وجَرَّا : بمعنى : من أَجْل ، تُقصر وتُمدّ ، فتقول : من جرّاك ومن جرّائك . راجع اللسان (جرر) .

(٤) انظر : معاني القرآن للزجاج ٤/ ٤٢٠ .

(٥) سورة الزخرف ، الآية : ٨١ .

وَ(**الرَّسُولُ**) [١] بِمَعْنَى : الْمُرْسَلِ ، وَهُوَ أَحَدُ مَا جَاءَ مِنْ فَعُولٍ بِمَعْنَى مُفْعَلٍ [٢] ، إِذْ فِعْلُهُ (أَرْسَلَ) ، وَ(أَرْسَلَ) بِمَعْنَى : وَجَّهَ . وَيُطْلَقُ (الرَّسُولُ) وَيُرَادُ بِهِ : (الرِّسَالَةُ) ، كَمَا يُطْلَقُ (الرَّسِيلُ) أَيْضًا عَلَى (الرِّسَالَةِ) ، وَمِنَ الْمُتَعَيِّنِ مِنْهُ أَنْ يَكُونَ (رَسُولٌ) بِمَعْنَى : (رِسَالَةٍ) قَوْلُ الشَّاعِرِ [٣] :

أَنْعَمَ اللهُ بِالرَّسُولِ وَبِالْمُرْ سِلِ وَالحَامِلِ الرِّسَالَةِ عَيْنَا

وَإِلَّا فَاتَ الاسْتِيفَاءُ وَوَجَبَ التَّكْرَارُ ؛ لِأَنَّ « الحَامِلِ الرِّسَالَةِ » هُوَ : (الْمُرْسَلُ) . وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ [٤] :

أَلَا أَبْلِغْ أَبَا بَكْرٍ رَسُولًا وَسُكَّانَ الْمَدِينَةِ أَجْمَعِينَا

وَقَوْلُ الآخَرِ [٥] :

أَلَا أَبْلِغْ أَبَا حَفْصٍ رَسُولًا فِدًى لَكَ مِنْ أَخِي ثِقَةٍ إِزَارِي

---

(١) راجع : المحكم ٨/ ٣١١ ، والمخصص ٣/ ٤١٦ ، واللسان والتاج (رسل) .

(٢) انظر : الأبنية لابن القطّاع ص٢٨٦ .

(٣) البيت من الخفيف ، وهو بلا نسبة في : مجالس ثعلب ٢/ ٣٧٠ ، واللسان وتاج العروس (نعم) . وقد جاء البيت برواية أخرى لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٢/ ٢٨٣ :

نَعِمَ اللهُ بالرَّسُولِ الذي أُرْ سِلَ والمُرْسِلِ الرِّسَالةَ عَيْنا

وبرواية أخرى أيضا منسوبة لمحمد بن عبد الله السَّلَامي في ربيع الأبرار للزمخشري ٢/ ٤٤٤ :

أَنْعَمَ اللهُ بالرَّسُولِ الذي أُرْ سِلَ والحَامِلِ الرِّسَالةَ عَيْنا

فيكون (الرسول) فيهما بمعنى : المُرْسَل ، بدليل ما بعده : « الذي أُرْسِلَ » . ولا شاهد عندئذ .

(٤) البيت من الوافر ، وهو لعبد الله بن حَذَف ، أحد بني أبي بكر بن كلاب ، وممن ثبت على إسلامه في حرب المرتدين . انظر : تاريخ الطبري ٣/ ٣٠٤ ، والكامل لابن الأثير ٢/ ٢٤٩ ، والبداية والنهاية ٦/ ٣٢٧ ، والإصابة ٣/ ٨٨ .

(٥) البيت من الوافر ، وهو لأبي المنهال بُقَيلة أو نُفَيلة الأكبر الأشجعي ﷺ ، الذي أمدّ النبي ﷺ يوم أحد ، وهو صاحب خيل أشجع في ذلك اليوم . انظر : المؤتلف والمختلف للآمدي ص٦٢ . والبيت له في : المؤتلف والمختلف ص٦٣ ، واللسان وتاج العروس (أزر) . وبلا نسبة في : تأويل مشكل القرآن ص٢٦٥ ، والإيضاح العضدي ص١٨٤ ، والمقتصد ١/ ٦٤٥ ، وشرح شواهد الإيضاح ص١٦٢ ، وتحرير التحبير ص٢٠٦ .

وَقَوْلُ الآخَرِ [١] :

بَلِّغَنْ عَامِرًا وَكَعْبًا رَسُولًا أَنَّ نَفْسِي إِلَيْهِمَا مُشْتَاقَهْ

وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ فَلَا يَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِـ(الرَّسُولِ) فِيهَا (الرِّسَالَةَ) ؛ لِاحْتِمَالِ مَعْنَى : (الْمُرْسَلِ) .

وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ (الرَّسُولَ) لَا يَكُونُ إِلَّا بِمَعْنَى : (الرِّسَالَةِ) ، وَإِنْ أُطْلِقَ عَلَى الشَّخْصِ كَانَ مِنْ بَابِ : ((زَيْدٌ عَدْلٌ وَرِضىً)) ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ [٢] . قَالُوا : إِلَّا أَنَّ فَعُولًا إِذَا كَانَ صِفَةً لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ ثُلَاثِيٍّ [٣] ، وَلِذَلِكَ جَرَى عَلَى الجَمْعِ بِلَفْظِ الْمُفْرَدِ فِي قَوْلِ أَبِي ذُؤَيْبٍ [٤] :

أَلِكْنِي إِلَيْهَا وَخَيْرُ الرَّسُو لِ أَعْلَمُهُمْ بِنَوَاحِي الخَبَرْ

وَهَذَا ضَعِيفٌ ؛ لِأَنَّ فَعُولًا مِنْ أَفْعَلَ ثَابِتٌ كَـ(الحَصُورِ) مِنْ (أَحْصَرَ) [٥] ، وَجَمْعُهُ عِنْدَ إِرَادَةِ الجَمْعِ هُوَ الكَثِيرُ . وَأَمَّا قَوْلُ أَبِي ذُؤَيْبٍ فَيَكُونُ مِنْ وَضْعِ الْمُفْرَدِ مَوْضِعَ الجَمْعِ ، كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ [٦] :

---

(١) البيت من الخفيف ، وهو لسامة بن لؤي القرشي ، شاعرٌ جاهليٌّ من أهل مكة ، اختلف مع أحد إخوته فخرج هاربًا إلى عمان ، وتوفي بسبب حيّة لدغته ، فقال حين أحسّ بالموت قصيدة منها هذا البيت . انظر : السيرة لابن هشام ١/ ٩٧ ، والاكتفاء للكَلاعي ١/ ٢٥ .

(٢) انظر : الأبنية لابن القطّاع ص٢٦٥ ، ٢٦٦ .

(٣) انظر : الاقتضاب للبطليوسي ٣/ ١١٩ .

(٤) البيت من المتقارب ، وهو في : ديوانه ص١٠٢ ، وشرح أشعار الهذليين ١/ ١١٣ ، والمخصص ٣/ ٤١٦ ، واللسان (لوك ، رسل) . ومعنى : **أَلِكْنِي** : أبلغ عنّي أَلُوكي ، والأَلُوك : الرسالة . راجع : اللسان (ألك) .

(٥) انظر : ليس في كلام العرب لابن خالويه ص٣٠٩ .

(٦) البيت من الطويل ، وهو للأسود بن يَعْفُر النهشلي ، شاعرٌ جاهليٌّ فحلٌ ، كان ينادم النعمان بن المنذر ، وكان ممن يهجو قومه ، وقد كفّ بصره في كبره ، وتوفي ولا عقب له . انظر : الشعر والشعراء ١/ ٢٥٥ ، وخزانة الأدب ١/ ٤٠٥ .

والبيت له في : ديوانه ص٤٧ ، ونوادر أبي زيد ص٤٥٢ ، والمحتسب ١/ ١٨٤ ، وشرح شواهد الإيضاح ص٣٣٠ =

يُسِرُّهُمُ ذُوْ اللُّبِّ حِينَ يَرَاهُمُ بِسِيمَاهُمُ بِيضًا لِحَاهُمْ وَأَصْلَعَا

وَكَمَا فِي قَوْلِ الآخَرِ [١] :

كُلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمُ تَعِفُّوا فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيصُ

وَقَوْلُ أَبِي ذُؤَيْبٍ أَقْرَبُ لِـمَكَانِ اسْمِ التَّفْضِيلِ .

وَ(**المَحَجَّةُ**) [٢] الطَّرِيقُ ، وَقِيْلَ : (مَحَجَّةُ الطَّرِيقِ) سَنَنُهُ ، وَلَا تَكَادُ هَذِهِ المَادَّةُ تَنْفَكُّ عَنْ القَصْدِ [٣] . وَفِعْلُهَا (حَجَّ يَحُجُّ) ، قَالَ المُخَبَّلُ [٤] :

وَأَشْهَدُ [٥] مِنْ عَوْفٍ [٦] حُلُولًا كَثِيرَةً يَحُجُّونَ سِبَّ الزِّبْرِقَانِ المُزَعْفَرَا

أَيْ : يَقْصِدُونَ ، وَ((السِّبُّ)) العِمَامَةُ بِلُغَةِ / / حِمْيَرٍ [٧] . [٣٩]

= وضرائر الشعر ص٢٥١ ، والبسيط ١/ ٥٢٢ والرواية عندهم : (يُبَيِّنُهُمْ) بدل (يُسِرُّهُمُ) ، وهي الرواية الأخرى التي أثبتها المؤلف في ص٦٨٦ . ونسبه صاحب المؤتلف والمختلف ص١٢٥ للرجّال بن هند الأسدي برواية : (يُبَيِّتُهُم).
هذا وقد رواه ابن جني للأوّل في المنصف ٣/ ٤٤ : (وأصلُعا) بضم اللام على الجمع ، ولا شاهد فيه على هذه الرواية .

(١) البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة في : الكتاب ١/ ٢١٠ ، والمقتضب ٢/ ١٧٠ ، والمحتسب ٢/ ٨٧ ، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٤٨ ، وشرح المفصل ٥/ ٨ ، والهمع ١/ ١٧٢ ، وخزانة الأدب ٧/ ٥٥٩ . ويقال : (أَكَلَ في بعض بطنه) إذا كان دون الشبع ، و(أَكَلَ في بطنه) إذا امتلأ وشبع . **والخَمَص** الجوع والجدب . راجع خزانة الأدب ٧/ ٥٦٣ .

(٢) راجع : المحكم ٢/ ٣٣٧ ، واللسان وتاج العروس (حجج) .

(٣) انظر : جمهرة اللغة ١/ ٨٦ ، ومقاييس اللغة ٢/ ٢٩ .

(٤) هو المخبّل السَّعْدي ، أبو يزيد ربيعة بن مالك من بني أنف الناقة ، شاعرٌ مخضرمٌ فحلٌ مشهورٌ ، عمَّر طويلًا ، وتوفي في خلافة عثمان ﷺ . انظر في ترجمته : الأغاني ١٣/ ١٣٢ ، وخزانة الأدب ٦/ ٩٣ . والبيت من الطويل ، وهو في : ديوانه ص٦١ ضمن شعراء مقلّون ، وإصلاح المنطق ص٣٧٢ ، وتهذيب اللغة ٣/ ٣٨٨ ، والصاحبي ص٨٦ ، والمخصص ١/ ١٦٩ ، واللسان (حجج ، زبرق) ، وخزانة الأدب ٨/ ٩٨ . **والحُلُول** : الأحياء المجتمعة والقوم النُّزول ، من قولهم : حلّ بالمكان إذا نزل فيه . **والمزعفَر** : المصبوغ بالزعفران . **والزِّبرقان** : هو الزبرقان بن بدر ، واسمه : حصين ، وقد سمّي بذلك لصفرة عمامته . والمعنى : أنهم يقصدونه ويأتون إليه لسؤدده . راجع خزانة الأدب ٨/ ٩٩ .

(٥) في الأصل (وأنفذ) .

(٦) في الأصل (غيره) .

(٧) لم أقف على من صرّح بأن ذلك لغتهم فيما بين يدي من المصادر ، والله أعلم .

وَالمَصْدَرُ (الحَجُّ والحِجُّ) بِفَتْحِ الحَاءِ وَكَسْرِهَا ، قَالَ سِيبَوَيْهِ رَحِمَهُ اللهُ : « حَجَّهُ [١] يَحُجُّهُ حِجًّا، كَمَا قَالُوا : ذَكَرَهُ ذِكْرًا » [٢] . وَقَوْلُهُ [٣] :

يَوْمَ تَرَى مُرْضِعَةً خَلُوجَا وَكُلَّ أُنْثَى حَمَلَتْ خَدُوجَا

وَكُلَّ صَاحٍ ثَمِلًا مَرُوجَا وَيَسْتَخِفُّ الحَرَمَ المَحْجُوجَا

فَسَّرَهُ ثَعْلَبٌ فَقَالَ [٤] : « يَسْتَخِفُّ النَّاسُ الذَّهَابَ إِلَى هَذِهِ المَدِينَةِ ؛ لِأَنَّ الأَرْضَ دُحِيَتْ مِنْ مَكَّةَ . فَيَقُولُ : يَذْهَبُ النَّاسُ إِلَيْهَا لِأَنْ يُحْشَرُوا مِنْهَا . وَيُقَالُ : إِنَّمَا يَذْهَبُونَ إِلَى بَيْتِ المَقْدِسِ » .

وَ(اسْتَبْصَرَ) اسْتَفْعَلَ مِنْ (البَصَرِ) أَوْ مِنْ (البَصِيرَةِ) ، وَقَدْ رُجِّحَ الأَوَّلُ بِاسْتِعْمَالِ الفِعْلِ مِنْهُ ، وَرُجِّحَ الثَّانِي بِأَنَّ المُرَادَ : التَّفَكُّرُ . وَأَصْلُ اسْتَفْعَلَ الطَّلَبُ [٥] ، وَتَصْحَبُهُ – أَعْنِي الطَّلَبَ – مَعَانٍ [٦] أُخَرُ . قَالَ ابْنُ الشَّاهِدِ [٧] : « وَلَا تَنْفَكُّ صِيغَةُ اسْتَفْعَلَ عَنْ الطَّلَبِ ، لَكِنْ قَدْ يَتَعَيَّنُ وَقَدْ يُرَجَّحُ ، وَالنَّاسُ فِي تِلْكَ المَعَانِي الَّتِي تَصْحَبُ الطَّلَبَ بَيْنَ مُكْثِرٍ وَمُقْلِلٍ » ، وَبَسْطُ ذَلِكَ فِي كُتُبِ النَّحْوِ وَالبَيَانِ [٨] ، وَقَدْ أَلْـمَمْنَا بِكَثِيرٍ مِنْهَا فِي الجُزْءِ الَّذِي وَضَعْنَاهُ عَلَى الفَاتِحَةِ عِنْدَ الكَلَامِ عَلَى ﴿نَسْتَعِينُ﴾ [٩] ، فَلْيُكْشَفْ مِنْ هُنَاكَ .

---

(١) في الأصل (يحجّه) .

(٢) انظر قوله في : الكتاب ٤/ ١٠ ، والمحكم ٢/ ٣٣٧ ، والمخصص ٤/ ٥٩ ، ٢٧٩ ، واللسان (حجج) .

(٣) الأبيات من الرجز ، وهي للعجاج في ديوانه ص٢٦٩ . وبلا نسبة في المحكم ٢/ ٣٧٧ ، واللسان وتاج العروس (حجج، خدج ، خلج) . **والخلوج** : الأنثى التي فقدت ولدها فحنّت إليه ، وقلّ لذلك لبنُها . **والخدوج** : التي ألقت ولدها قبل تمامه . **والمروج** : المضطرب . راجع اللسان (خلج ، خدج ، مرج) .

(٤) انظر قوله في : المحكم ٢/ ٣٧٧ ، واللسان (حجج) . ولم أقف عليه فيما بين يدي من كتبه ، والله أعلم .

(٥) انظر : الخصائص ٢/ ١٥٥ .

(٦) في الأصل (معاني) .

(٧) انظر قسم الدراسة ص٨٣ .

(٨) انظر : المنصف ١/ ٧٧ ، وشرح الملوكي ص٨٣ ، والممتع ١/ ١٩٤ ، وشرح الشافية ١/ ١١٠ .

(٩) سورة الفاتحة ، من الآية : ٥ . قال تعالى : ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ ، ولم أقف على هذا الجزء الموضوع المشار إليه .

وَ(الحُجَّةُ) مَا دُوفِعَ بِهِ الخَصْمُ مِنْ دَلِيلٍ وَاضِحٍ ، وَرُجُوعُهَا إِلَى مَعْنَى القَصْدِ ظَاهِرٌ ؛ لِأَنَّ المُسْتَدِلَّ يَقْصِدُها وَيَفْزَعُ إِلَيْهَا . وَجَمْعُهَا (حُجَجٌ وحِجَاجٌ)(١).

وَ(قَامَ)(٢) هُنَا مِنْ قَوْلِـهِمْ : (قَامَ بِالشَّيْءِ) إِذَا نَهَضَ بِكُلْفَةٍ ، وَأَتَى بِهَا عَلَى أَحْسَنِ مَا يُرَادُ وَأَتَمِّ مَا يُقْصَدُ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ(٣) :

لِتَقُمْ أَنْتَ يَا ابْنَ خَيْرِ قُرَيْشٍ   لِتُقَضِّي حَوَائِجَ المُسْلِمِينَا

وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾(٤) ، وَعَلَى ذَلِكَ حَمَلَ ابْنُ الشَّاهِدِ قَوْلَ الشَّاعِرِ(٥) :

فَقَامَ يَذُودُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيْفِهِ   وَقَالَ : أَلَا لَا مِنْ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدِ

فَقَالَ : « المَعْنَى : نَهَضَ بِكُلْفَةِ الذَّبِّ وَالمَنْعِ ، لَا يُرِيدُ قِيَامًا مِنْ قُعُودٍ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَدْ يَفْعَلُ ذَلِكَ رَاكِبًا ، وَلَيْسَ لَازِمًا لِلمُقَاتِلِ القِيَامُ؟، وَلَـمَّا قُطِعَتْ رِجْلُ هَاشِمِ بنِ عُتْبَةَ بنِ أَبِي وَقَّاصٍ المُلَقَّبِ بِـ(المِرْقَالِ)(٦) جَعَلَ يُقَاتِلُ مَنْ دَنَا مِنْهُ وَهُوَ بَارِكٌ ، وَهُوَ يَقُولُ(٧) :

---

(١) راجع : المحكم ٢/ ٣٣٨ .

(٢) راجع : المحكم ٦/ ٣٦٧ ، واللسان (قوم) .

(٣) البيت من الخفيف ، وهو بلا نسبة في : الإنصاف ٢/ ٥٢٥ ، وتذكرة النحاة ص٦٦٦ ، والمغني ١/ ٢٢٧ ، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٠٢ ، وخزانة الأدب ٩/ ١٤ .

(٤) سورة النساء ، الآية : ٣٤ . وفي الأصل بإقحام (به) بعد لفظ الجلالة .

(٥) سبق تخريجه ص٣٢٢ .

(٦) وهو ابن أخي سعد بن أبي وقّاص ﷺ ، ومن أصحاب عليّ ﷺ ، سمّي بـ(المرقال) ؛ لأنه كان يرقل في الحرب أيْ : يسرع ، وهو ضربٌ من العَدْو ، وقد توفي آخر أيام صفين . انظر ترجمته في : السير للذهبي ٣/ ٤٨٦ ، والإصابة ٣/ ٥٦١ .

(٧) البيت من الرجز ، وهو له في : الاستيعاب ٤/ ١٥٤٧ ، وأسد الغابة ٥/ ٣٥٣ . وجاء منسوبًا في : تاريخ الطبري ٥/ ٨٧ ، وتاريخ ابن عساكر ٢٣/ ٦ ، والكامل لابن الأثير ٣/ ١٧٥ إلى شريح بن أوفى . وهو بلا نسبة في مجمع الأمثال ٢/ ٧٢ ، وشعر الخوارج ص٣٧ . **والشَّوْل** : النُّوق التي خفّ لبنها وارتفع ضرعها وأتى عليها من نَتَاجها سبعة أشهر أو ثمانية . والمعنى : أنّ الحُرّ يحتمل الأمر الجليل في حفظ حُرَمه وإن كانت به علّة . راجع مجمع الأمثال ٢/ ٧٢ .

* الفَحْلُ يَحْمِي شَوْلَهُ[١] مَعْقُولًا *

وَعَلَى ذَلِكَ حَمَلَ جَمَاعَةٌ قَوْلَهُ تَعالَى : ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ ... ﴾ الآيَةَ[٢] . المَعْنَى : إِذَا هَمَمْتُمْ بِالصَّلَاةِ وَتَوَجَّهْتُمْ إِلَيْهَا بِالعِنَايَةِ وَكُنْتُمْ غَيْرَ مُتَطَهِّرِينَ فَافْعَلُوا كَذَا . وَلَيْسَ المُرَادُ قِيَامًا مِنْ قُعُودٍ ؛ لِوَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنَّ الإِنْسَانَ قَدْ يُرِيدُ الصَّلَاةَ وَلَيْسَ بِقَاعِدٍ . الثَّانِي أَنَّ الَّذِي يَقُومُ مِنْ قُعُودٍ إِلَى شَيْءٍ ؛ لَا يَتَخَلَّلُ // بَيْنَ حَالَةِ القِيَامِ وَمُلَابَسَةِ ذَلِكَ الشَّيْءِ شَيْءٌ مَقْصُودٌ » . [٤٠]

وَيُقَدَّرُ : « غَيْرَ مُتَطَهِّرِينَ » ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ كَانَ عَلَى طُهْرٍ وَأَرَادَ الصَّلَاةَ لَمْ يَلْزَمْهُ غَسْلُ شَيْءٍ مِنْ أَعْضَائِهِ ، لَا مُرَتَّبًا وَلَا مُخَيَّرًا فِيهِ ، فَيَصِيرُ هَذَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَٱطَّهَّرُواْ﴾[٣] ، فَحُذِفَ : « غَيْرَ مُتَطَهِّرِينَ » أَوْ « مُحْدِثِينَ » لِلاخْتِصَارِ ، وَهَذَا النَّوْعُ مِنْ الاخْتِصَارِ فِي القُرْآنِ العَزِيزِ كَثِيرٌ[٤] ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ[٥] :

فَإِنْ مِتُّ فَانْعَيْنِي بِمَا أَنَا أَهْلُهُ   وَشُقِّي عَلَيَّ الجَيْبَ يَا ابْنَةَ مَعْبَدِ

المَعْنَى : فَإِنْ مِتُّ قَبْلَكِ .

فَصْلٌ : وَقَدْ اخْتُلِفَ فِي هَذَا النَّوْعِ – أَيْ: فِيمَا يُسْتَعْمَلُ فِيهِ القِيَامُ مُرَادًا بِهِ النُّهُوضُ بِالكُلَفِ، وَالإِتْيَانُ بِهَا عَلَى أَحْسَنِ مَا يُرَادُ وَأَتَمِّ مَا يُقْصَدُ – هَلْ هُوَ مَعْنىً مُغَايِرٌ لِـمَعْنَى القِيَامِ مِنْ قُعُودٍ ، أَوْ هُوَ هُوَ؟ لِأَنَّ الأَغْلَبَ فِي مِثْلِ هَذِهِ الأَحْوَالِ أَنْ يَكُونَ القَائِمُ بِهَا غَيْرَ قَاعِدٍ ، أَوْ هُوَ مِنْ مَجَازِ

(١) في الأصل (شركه) .

(٢) سورة المائدة ، الآية : ٦ .

(٣) سورة المائدة ، الآية : ٦ .

(٤) انظر : البرهان للزركشي ٣/ ١٠٢ والإتقان للسيوطي ٣/ ١٩٠ . وقد تحدث عنه ابن جني في كتابه الخصائص ٢/ ٣٦٢ تحت عنوان : « بابٌ في شجاعة العربية » .

(٥) البيت من الطويل ، وهو لطرفة بن العبد في : معلقته من ديوانه ص٥٦ ، وشرح القصائد السبع ص٢٢٣ ، والمحكم ٦/ ٣٦٧ ، واللسان (قوم) .

المُصَاحَبَةِ التَّارِكِ لِـمَتْبُوعِهِ؟ إِذْ القِيَامُ مِنْ القُعُودِ مَا لَهُ [١] حَدٌّ وَمِثَالاتٌ ؛ أَقْوَالٌ ، وَبَسْطُ ذَلِكَ فِي عِلْمِ البَيَانِ .

وَقِيْلَ : الأَصْلُ فِي القِيَامِ الثُّبُوتُ ، وَالقِيَامُ مِنْ القُعُودِ ضَرْبٌ مِنْ الثُّبُوتِ ؛ لِأَنَّ فِيهِ اسْتِوَاءَ القَامَةِ ، وَالاسْتِوَاءُ ثُبُوتٌ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَإِذَآ أَظۡلَمَ عَلَيۡهِمۡ قَامُواْ﴾ [٢] ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ : (قَامَ عَيْنُ شَخْصِهِ) ، وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى قَاعِدَةٍ وَهِيَ : أَنَّهُ مَا اسْتُعْمِلَ مُعَلَّقًا وَمُحَدَّدًا أَدَّى التَّعْلِيقُ إِلَى التَّجْرِيدِ ، وَفِي هَذَا تَفْصِيلٌ ، وَبَسْطُ هَذِهِ القَاعِدَةِ فِي عِلْمِ البَيَانِ .

فَصْلٌ : وَ(**البَاءُ**) مُحْتَمِلَةٌ لِلسَّبَبِيَّةِ وَالمُصَاحَبَةِ وَالظَّرْفِيَّةِ وَالتَّعْدِيَةِ [٣] . وَ(**أَمْرٌ**) مُحْتَمَلٌ فِي المَصْدَرِيَّةِ وَالمَفْعُولِ وَالقِيَامِ مَقَامَ المُلَابِسِ ، عَلَى حَسَبِ مَا تُؤْخَذُ عَلَيْهِ (البَاءُ) .

وَ(**الرَّبُّ**) [٤] هُوَ المَالِكُ وَالمُصْلِحُ [٥] ، وَإِذَا لَمْ تَدْخُلْ عَلَيْهِ الأَلِفُ وَاللَّامُ قِيْلَ فِي كُلِّ مَنْ تَمَلَّكَ شَيْئًا وَيَقُومُ بِمَصَالِـحِهِ ، فَيُقَالُ : (رَبُّ المَنْزِلِ ، ورَبُّ الدَّابَّةِ) ، وَفِي حَدِيثِ اللُّقَطَةِ حِينَ سُئِلَ رَسُولُ الله ﷺ عَنْ الإِبِلِ : « مَا لَكَ وَلَهَا ، تَرِدُ المَاءَ وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا » [٦] . فَإِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ الأَلِفُ وَاللَّامُ لَمْ يُقَلْ إِلَّا (لله) تَبَارَكَ وَتَعَالَى . قَالَ بَعْضُ شُيُوخِنَا : « وَلَا أَذْكُرُهُ جَاءَ فِي الشَّرِيعَةِ دَاخِلَةً عَلَيْهِ الأَلِفُ وَاللَّامُ إِلَّا (لله) ، وَقَدْ جَاءَ فِي الجَاهِلِيَّةِ مُرَادًا بِهِ غَيْرُ (الله) ، وَهُوَ قَوْلُ الحَارِثِ بنِ حِلِّزَةَ [٧] :

---

(١) في الأصل (حاله) .

(٢) سورة البقرة ، الآية : ٢٠ .

(٣) انظر معاني الباء في : رصف المباني ص١٤٢ ، والجنى الداني ص٣٦ ، ومغني اللبيب ١/ ١٠١ .

(٤) راجع : مقاييس اللغة ٢/ ٣٨١ ، والمحكم ١١/ ٢٠٦ ، واللسان وتاج العروس (ربب) .

(٥) وزاد ابن الأنباري : الرَّبُّ : السيّد المطاع ، ومنه قوله تعالى : ﴿فَيَسۡقِي رَبَّهُۥ خَمۡرٗا﴾ . انظر : تهذيب اللغة ١٥/ ١٧٧ .

(٦) الموطأ : كتاب الأقضية ، باب القضاء في اللقطة ص٥٣٧ ، والبخاري في فتح الباري ٥/ ٨٣ كتاب اللقطة ، الأبواب : ٣-٤-٩-١١ ، ومسلم بشرح النووي ، كتاب اللقطة ١٢/ ٢٠ ، والنهاية لابن الأثير ٢/ ١٧٩ .

(٧) البيت من الخفيف ، وهو في : معلقته من ديوانه ص٢٩ ، وشرح القصائد السبع ص٤٧٥ ، وشرح القصائد العشر =

وَهُوَ الرَّبُّ وَالشَّهِيدُ عَلَى يَوْ مِ الحِوَارَيْنِ وَالبَلَاءُ بَلَاءُ

[٤١] الثالث

يُرِيدُ بِـ(الرَّبِّ) : عَمْرَو بنَ هِنْدٍ ، وَلَا يُقْتَدَى بِالعَرَبِ فِي مِثْلِ هَذَا » // . وَحَكَى أَحْمَدُ بنُ يَحْيَى عَنْ العَرَبِ (١) : (لَا وَرَبْيِكَ لَا أَفْعَلُ) . قَالَ : « يُرِيدُ : (لَا وَرَبِّكَ) ، فَأَبْدَلَ البَاءَ يَاءً لِأَجْلِ التَّضْعِيفِ » . وَيُجْمَعُ عَلَى (أَرْبَابٍ ورُبُوبٍ) ، قَالَ عَلْقَمَةُ بنُ عَبَدَةَ (٢) :

وَأَنْتَ امْرُؤٌ أَفْضَتْ إِلَيْكَ رِبَابَتِي وَقَبْلَكَ رَبَّتْنِي - فَضِعْتُ - رُبُوبُ

وَاخْتُلِفَ فِي وَزْنِهِ : فَقَالَ أَبُو الفَتْحِ : « وَزْنُهُ فَعْلٌ بِسُكُونِ العَيْنِ وُقُوفًا مَعَ الظَّاهِرِ ؛ لِأَنَّ الحَرْفَ المُشَدَّدَ مِنْ حَرْفَيْنِ أَوَّلُهُمَا سَاكِنٌ . وَلَا يَعْتَرِضُ بِـ(أَرْبَابٍ) ؛ لِأَنَّهُ قَدْ جُمِعَ فَعْلٌ عَلَى أَفْعَالٍ فِيمَا كَانَ صَحِيحَ العَيْنِ كَـ(فَرْخٍ وأَفْرَاخٍ) وَ(زَنْدٍ وأَزْنَادٍ) . وَأَيْضًا فَإِنَّ الحَرْفَ (٣) المُضَاعَفَ قَدْ يُبْدَلُ فِيهِ مِنْ أَحَدِ المُضَاعَفَيْنِ حَرْفَ عِلَّةٍ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ قَدْ قَالُوا : (لَا وَرَبْيِكَ) فِيمَا ذَكَرَ عَنْهُمْ أَحْمَدُ بنُ يَحْيَى ؟ » (٤) .

= ص٣٠٧ ، ومعجم البلدان ٢/ ٣١٥ ، واللسان وتاج العروس (ربب ، حير) ، وخزانة الأدب ٤/ ٣٦٣ .

والرَّبُّ : عنى به المنذر بن ماء السماء ، وليس عمرو بن هند كما صرّح المؤلف – والله أعلم – بدليل البيت قبله :

فَمَلَكْنَا بِذَلِكَ النَّاسَ حَتَّى مَلَكَ المُنْذِرُ بنُ مَاءِ السَّمَاءِ

وماء السماء أمّه ، وهو ثالث المناذرة ملوك الحيرة ، ومن أرفعهم شأنًا وأشدهم بأسًا . وقيل : إنه صاحب يومَيْ البؤس والنعيم . **ويوم الحِوارين** : غزوة للمنذر مع بني يشكر على أهل الحِوارين ، فأبلوا بلاء حسنًا . راجع شرح القصائد السبع ص٤٧٦ ، والأعلام ٧/ ٢٩٢ .

(١) انظر : المسائل العسكرية ص١٦٩ ، والخصائص ٢/ ٢٣٣ ، وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٧٤٤ ، والممتع ١/ ٣٧٠ . زاد أبو عليّ : « قال أحمد : وهي عُمانيّةٌ » .

(٢) في الأصل (عبيدة) ، وهو تحريف . والبيت من الطويل ، وهو في : ديوانه ص٢٨ ، والمفضليات ص٣٩٤ ، وجمهرة اللغة ١/ ٦٧ ، والأضداد ص١٤٣ ، والمخصص ٥/ ٢٢٧ ، واللسان والتاج (ربب) . والمعنى : قبلك ملكتني أرباب من الملوك فضعت حتى صرت إليك فأدركت ما أحب عندك . راجع المفضليات (الحاشية) ص٣٩٤ .

(٣) في هامش الأصل علّق الناسخ هنا بقوله : (المراد بالحرف الكلمة) .

(٤) لم أقف على قوله فيما بين يدي من المصادر ، والله أعلم .

وَقِيلَ : بَلْ وَزْنُهُ فَعِلٌ بِكَسْرِ العَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ تَكُونَ العَيْنُ سَاكِنَةً – كَمَا زَعَمَ أَبُو الفَتْحِ – أَوْ مَفْتُوحَةً أَوْ مَضْمُومَةً أَوْ مَكْسُورَةً : فَبَاطِلٌ أَنْ تَكُونَ سَاكِنَةً ؛ لِـجَمْعِهِمْ لَهُ عَلَى (أَرْبَابٍ) ، وَفَعْلٌ الصَّحِيحُ العَيْنِ لَا يُجْمَعُ عَلَى أَفْعَالٍ ، وَ(أَفْرَاخٌ وأَزْنَادٌ) وَمَا أَشْبَهَهُمَا شَاذٌّ(١) . وَإِبْدَالُ أَحَدِ الْمُضَاعَفَيْنِ حَرْفَ عِلَّةٍ لَيْسَ بِقِيَاسٍ ، فَكَيْفَ يَجُوزُ اعْتِبَارُهُ مَفْقُودًا ؟!. وَبَاطِلٌ أَنْ تَكُونَ العَيْنُ مَفْتُوحَةً ؛ لِأَنَّ فَعَلًا إِذَا كَانَ اسْمًا لَا يُدْغَمُ ، كَـ(الطَّلَلِ والشَّرَرِ) (٢) . وَبَاطِلٌ أَنْ تَكُونَ العَيْنُ مَضْمُومَةً ؛ لِأَنَّ فَعُلًا لَيْسَ فِي الْمُضَاعَفِ مِنْ الأَسْمَاءِ بِوَجْهٍ ، وَلَا فِي الْمُضَاعَفِ مِنْ الأَفْعَالِ إِلَّا فِي قَوْلِـهِمْ : (لَبُبْتَ يَا هَذَا) ، وَ(شَرُرْتَ) (٣) ، وَ(حَبَّذَا) فِي أَحَدِ وَجْهَيْهِ (٤) . فَتَعَيَّنَ كَسْرُ العَيْنِ ، وَمِمَّا يُقَوِّي ذَلِكَ أَنَّهُمْ قَالُوا فِيهِ : (رَابٌّ) ، وفَاعِلٌ وفَعِلٌ يَتَرَادَفَانِ كَثِيرًا ، كَقَوْلِـهِمْ : (رَجُلٌ بَرٌّ وبَارٌّ) (٥).

وَ(**الإِنْذَارُ**) الإِعْلَامُ ، وَيَصْحَبُهُ كَثِيرًا التَّخْوِيفُ وَالتَّحْذِيرُ ، وَمِنْ اسْتِعْمَالِهِ مُجَرَّدًا عَنْ التَّخْوِيفِ وَالتَّحْذِيرِ قَوْلُ الشَّاعِرِ (٦) :

فَأَنْذَرْتُهُـمْ بِجِــفَانٍ بِــهَا ... مِنَ الخُبْزِ وَاللَّحْمِ مِثْلُ القُلَلْ

---

(١) انظر : الكتاب ٣/ ٥٦٨ ، وشرح الشافية ٢/ ٩٠ ، وشرح التصريح ٢/ ٣٠٢ .

(٢) انظر : سرّ صناعة الإعراب ١/ ٢٩ ، والممتع ٢/ ٦٤٥ ، وشرح الشافية ٣/ ٢٤٢ .

(٣) قال سيبويه : « لأنهم قد يستثقلون (فَعُلَ) والتضعيف ، فلما اجتمعا حادوا إلى غير ذلك » . انظر : الكتاب ٢/ ٢٢٦ ، والمقتضب ١/ ٣٣٤ ، ومعاني الزجاج ١/ ٣٥٢ ، وليس في كلام العرب ص٧٣ ، والأفعال للسَّرَقُسْطي ١/ ٥٧ ، وشرح الملوكي ص٤٧ ، وفتح الأقفال لبَحْرَق ص٤٤ .

(٤) انظر : اللمع ص٢٠٢ ، وأسرار العربية ص٩٨ ، وبغية الآمال لأبي جعفر اللَّبْلي ص١١٦ ، والتذييل والتكميل ١٠/ ١٥٣، والهمع ٥/ ٤٥ .

(٥) انظر: البسيط ١/ ٥٥٠. وقد حكى السمين الحلبي قولين آخرين في وزنه: « فقيل: هو على وزن (فَعَل) كقولك: نَمَّ يَنُمُّ فهو نَمٌّ . وقيل : وزنه (فَاعِل) ، وأصله : رَابٌّ ، ثم حذفت الألف لكثرة الاستعمال » . انظر : الدر المصون ١/ ٤٤ .

(٦) البيت من المتقارب ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب . **والقُلَل** : جمع قُلّة ، وهي إناء للعرب كالجرّة العظيمة . اللسان (قلل) . وتحتمل اللفظة (الفَلَل) ، أيْ : إنّ هذه الجفان بها مثل الفَلَل من كثرة ما يوضع عليها من الخبز واللحم ، وفيه كناية عن الكرم ، والله أعلم .

وَفِعْلُهُ (أَنْذَرَ يُنْذِرُ) ، وَالمَصْدَرُ (إِنْذَارٌ) . وَحَكَى كُرَاعٌ (١) : (نُذْرًا) فِي مَصْدَرِ (أَنْذَرَ) (٢) ، وَالصَّحِيحُ أَنَّ (الإِنْذَارَ) المَصْدَرُ ، وَ(النُّذْرَ) الاسْمُ . وَكَذَلِكَ حَكَى الزَّجَّاجُ (٣) فِي مَصْدَرِ (أَنْذَرَ) : (إِنْذَارًا ونَذِيرًا) ، وَالصَّحِيحُ أَنَّ (الإِنْذَارَ) المَصْدَرُ ، وَأَنَّ (النَّذِيرَ) الاسْمُ . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : الاسْمُ مِنْهُ مُجَرَّدًا عَنْ التَّخْوِيفِ وَالتَّحْذِيرِ (نُذْرٌ) كَمَا حَكَى كُرَاعٌ ، وَالاسْمُ مِنْهُ مَصْحُوبًا بِالتَّخْوِيفِ وَالتَّحْذِيرِ (نَذِيرٌ) كَمَا حَكَى الزَّجَّاجُ ، فَعَلَى هَذَا اتَّفَقَا فِي المَصْدَرِ // [٤٢] وَاخْتَلَفَا فِي الاسْمِ (٤).

وَ(الجِهَادُ) (٥) بَذْلُ الطَّاقَةِ وَالوُسْعِ ، وَكَذَلِكَ (الجُهْدُ والجَهْدُ) . وَقِيلَ : بَلْ (الجُهْدُ) بِالضَّمِّ الطَّاقَةُ ، وَبِالفَتْحِ المَشَقَّةُ . وَجِهَادُ كُلِّ شَيْءٍ بِحَسَبِهِ ، فَإِذَا أُطْلِقَ اخْتَصَّ بِقِتَالِ العَدُوِّ ، وَأَمَّا مَا جَاءَ فِي الحَدِيثِ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ : « الحَجُّ جِهَادُ المَسَاكِينِ » (٦) فَمِنْ مَجَازِ المُقَاوَمَةِ – وَهُوَ أَحَدُ ضُرُوبِ المَجَازِ ، عَلَى مَا هُوَ المُقَرَّرُ فِي عِلْمِ البَيَانِ – أَيْ : يَعْدِلُ جِهَادَ القَادِرِينَ عَلَيْهِ . وَقَدْ اعْتُرِضَ عَلَى أَبِي العَلَاءِ بنِ سُلَيْمَانَ قَوْلِهِ (٧) :

---

(١) هو أبو الحسن علي بن الحسن الهُنائيّ الأَزْدي ، ويلقب أيضا بكراع النمل ؛ لقصره ودمامته ، وهو من كبار اللغويين والنحاة ، وكثيرا ما تقف الرواية عنده في أمهات كتب اللغة ويكون هو أعلى مصدر لها تُنسب إليه ، له من الكتب : المنجَّد ، والمنضّد ، والمجرَّد ، والمصحّف ، والمنتخب وغيرها ، وعلى الرغم من أنّ القفطي ذكر أنه ملك أكثر كتبه إلا أنّ جلّها مفقود ، توفي بعد ٣٠٩هـ . انظر : إنباه الرواة ٢/ ٢٤٠ ، والأعلام ٥/ ٨ .

(٢) لم أقف عليه فيما بين يدي من كتبه .

(٣) نُسبت هذه الحكاية في المحكم ١١/ ٥٩ ، واللسان وتاج العروس (نذر) إلى الزجّاجي ، وما أثبته المؤلف هو الصواب . انظر : معاني القرآن للزجاج ١/ ٣٥٢ .

(٤) راجع : مقاييس اللغة ٥/ ٤١٤ ، والمحكم ١١/ ٥٩ ، واللسان والتاج (نذر) .

(٥) راجع : المحكم ٤/ ١١٠ ، واللسان وتاج العروس (جهد) .

(٦) لم أقف عليه بهذا اللفظ ، والمشهور : « الجمعة حج المساكين » ، وهو حديث ضعيف ، كما أورده الألباني في : ضعيف الجامع الصغير وزيادته ٣/ ٨٥ برقم : ٢٦٥٨ . ولا شاهد فيه حينئذ .

(٧) البيت من الوافر ، وهو في سقط الزند ص١٩٧ ، وشروح السقط ٢/ ٥٥٨ . **والتبلّد** : من قولهم : تبلّد الرجل ، إذا لحقته حَيْرةٌ فضرب بيده على بَلْدَة نحره ، وهي ثُغرة النحر وما حولها أو وسطها . راجع اللسان (بلد) .

نَلُومُ عَلَى تَبَلُّدِهَا قُلُوبًا تُكَابِدُ مِنْ مَعِيشَتِهَا جِهَادَا

لِكَوْنِهِ أَوْقَعَهُ مُطْلَقًا عَلَى غَيْرِ قِتَالِ العَدُوِّ . وَلَا يَتَّجِهُ هَذَا الاعْتِرَاضُ ؛ لِأَنَّهُ مُقَيَّدٌ بِقَوْلِهِ : « تُكَابِدُ مِنْ مَعِيشَتِهَا » ، وَلَعَلَّ هَذَا المُعْتَرِضَ يَخُصُّ التَّقْيِيدَ بِاللَّوَاحِقِ ، وَالصَّحِيحُ التَّعْمِيمُ ، لَكِنْ قَدْ يَفْضُلُ بَعْضُهَا بَعْضًا عَلَى حَسَبِ الحَالَاتِ وَالمَقَامَاتِ ، وَبَسْطُ ذَلِكَ فِي عِلْمِ البَيَانِ .

وَ(**السَّبِيلُ**)[1] الطَّرِيقُ وَمَا وَضَحَ مِنْهُ ، يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ[2] ، وَسَبِيلُ اللهِ طَرِيقُ الهُدَى الَّذِي دَعَا إِلَيْهِ ، وَفِي التَّنْزِيلِ : ﴿ وَإِن يَرَوْاْ سَبِيلَ ٱلرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِن يَرَوْاْ سَبِيلَ ٱلْغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا ﴾[3] ، وَفِيهِ : ﴿ قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَاْ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِي ﴾[4] ، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَعَلَى ٱللَّهِ قَصْدُ ٱلسَّبِيلِ وَمِنْهَا جَآئِرٌ ﴾[5] فَإِنَّ (السَّبِيلَ) هُنَا جِنْسٌ لِـمَكَانِ التَبْعِيضِ مِنْهَا ، وَفَسَّرَهُ ثَعْلَبٌ فَقَالَ : « عَلَى اللهِ أَنْ يَقْصِدَ السَّبِيلَ لِلمُسْلِمِينَ وَلِلدَّابَّةِ . وَ(مِنْهَا جَائِرٌ) ، أَيْ : وَمِنْ الطُّرُقِ[6] جَائِرٌ عَلَى غَيْرِ السَّبِيلِ »[7].

وَاسْتِعْمَالُ[8] (السَّبِيلُ) فِي الجِهَادِ أَكْثَرُ ؛ لِأَنَّهُ السَّبِيلُ الَّذِي يُقَاتَلُ فِيهِ عَلَى عَقْدِ الدِّينِ . وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَٱلْغَٰرِمِينَ وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ﴾[9] « ابْنُ السَّبِيلِ » : [ابْنُ][10] الطَّرِيقُ ،

---

(١) راجع : المحكم ٨/ ٣٣٢ ، واللسان وتاج العروس (سبل) .

(٢) انظر : المذكر والمؤنث لابن التَّسْتُرِي ص٨١ ، والبلغة لابن الأنباري ص٦٧ .

(٣) سورة الأعراف ، الآية : ١٤٦ .

(٤) سورة يوسف ، الآية : ١٠٨ .

(٥) سورة النحل ، الآية : ٩ .

(٦) في الأصل (الطريق) .

(٧) انظر قوله في : المحكم ٨/ ٣٣٢ .

(٨) في الأصل (واستعمل) ، ولعل ما أثبتُّه الوجه .

(٩) سورة التوبة ، الآية : ٦٠ .

(١٠) تكملة بها يلتئم الكلام .

وَتَأْوِيلُهُ : الَّذِي قُطِعَ عَلَيْهِ الطَّرِيقُ ، وَ« ابْنُ » بِمَعْنَى : ذُوْ ، كَقَوْلِهِمْ : (هُوَ ابْنُ حَرْبٍ ، وابْنُ مَالٍ) ، أَيْ : ذُوْ حَرْبٍ ، وذُوْ مَالٍ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ : (أَبْنَاءُ الدُّنْيَا) (١) ، لَكِنَّ (ذُوْ) لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ المُبَالَغَةُ وَالكَثْرَةُ ، وَ« ابْنٌ » بِهَذَا المَعْنَى يُشْتَرَطُ فِيهِ المُبَالَغَةُ وَالكَثْرَةُ (٢).

وَاشْتِقَاقُهُ بِمَعْنَى : أَرْسَلَ (٣) ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ : (أَسْبَلَتْ السَّمَاءُ المَطَرَ) ، أَيْ : أَرْسَلَتْهُ ، وَ(أَسْبَلَ زَيْدٌ دَمْعَهُ) ، أَيْ : أَرْسَلَهُ . فَإِذَنْ فَـ(سَبِيلٌ) بِمَعْنَى : مُسْبَلٍ ، كَـ(نَذِيرٍ) بِمَعْنَى : مُنْذَرٍ ، وَيَكُونُ (السَّبِيلُ) عَلَى هَذَا كَقَوْلِهِ (٤) :

أَخَذْنَا بِأَطْرَافِ // الأَحَادِيثِ بَيْنَنَا وَسَالَتْ بِأَعْنَاقِ المَطِيِّ الأَبَاطِحُ [٤٣]

وَكَقَوْلِهِ (٥) :

فَأَجْرَتِ الأَرْضُ لَهُمْ لُهَامَا لَا يَبْتَغِي لِلهَمِّ إِلَّا الهَامَا

---

(١) ينسب إلى علي بن أبي طالب ﷺ . انظر : البخاري في فتح الباري ، كتاب الرقاق ، باب في الأمل وطوله ١١/ ٢٣٥ ، ومروج الذهب ٢/ ٤٣٢ ، وشرح نهج البلاغة ٢/ ٤٢٤ وَ ١٩/ ١١٥ .

(٢) انظر : المسائل الحلبيات ص١٨-٢٢ ، ومفردات الراغب الأصفهاني ص٦٠ .

(٣) انظر : مقاييس اللغة ٣/ ١٢٩ .

(٤) البيت من الطويل ، وينسب لكثيّر عزّة في : ملحق ديوانه ص٥٢٥ ، وزهر الآداب ٢/ ٧٥ . ولابن الطَّثْرِيَّة في : ديوانه ص٦٤ ، والكافي للتبريزي ص١٧٤. ولهما في معاهد التنصيص ٢/ ١٣٤ . ولكعب بن زهير ﷺ في ديوانه ص٢٤٢ . وللمضرَّب عقبة بن كعب بن زهير في : أمالي المرتضى ١/ ٤٥٨ ، والحماسة البصرية ٣/ ١٠١٣ . ولنُصَيْبٍ أو لغيره في البديع لابن منقذ ص١٥٤ . **والشاهد فيه** كما بيّن الجرجاني : « أراد : أنها سارت سيرًا حثيثًا في غاية السرعة ، وكانت سرعةً في لينٍ وسلاسة ، حتى كأنها كانت سيولًا وقعت في تلك الأباطح فجرت بها ... ولكن الدقّة واللطف في خصوصيّة أفادها ، بأن جعل (سال) فعلًا لِـ(الأباطح) ، ثمّ عدّاه بـ(الباء) بأن أدخل (الأعناق) في البَيْنِ – يقصد بين الكلام – فقال : « بأعناق المطيّ » ، ولم يقل : (بالمطيّ) ، ولو قال : (سالت المطيّ في الأباطح) لم يكن شيئًا » . راجع : دلائل الإعجاز ص٧٤-٧٦ .

(٥) البيتان من الرجز ، ولم أقف عليهما في غير هذا الكتاب . **واللُّهَامُ** : الجيش الكثير كأنه يلتهم كلّ شيء . **والهَامُ** : جمع هامَة ، وهي أعلى الرأس ، وفيه الناصية والقُصّة ، وهما ما أقبل على الجبهة من شعر الرأس ، وفيه المَفْرَق . راجع اللسان (لهم ، هوم) .

وَيَرْجِعُ ذَلِكَ إِلَى مَجَازِ التَّخْيِيلِ ، وَرَدَّهُ ابْنُ الشَّاهِدِ إِلَى مَجَازِ الْمُجَاوَرَةِ ، وَبَسْطُ ذَلِكَ فِي عِلْمِ البَيَانِ .

وَ(شَمَّرَ) [١] فِعْلٌ مَاضٍ ، مُضَارِعُهُ (يُشَمِّرُ) ، وَالمَصْدَرُ (التَّشْمِيرُ) عَلَى القَاعِدَةِ ، يُقَالُ : (شَمَّرَ يُشَمِّرُ تَشْمِيرًا) إِذَا مَرَّ جَادًّا ، وَ(تَشَمَّرَ لِلأَمْرِ) إِذَا تَهَيَّأَ لَهُ ، وَمِنْهُ قَوْلُ بَعْضِ نِسَاءِ هَمْدَانَ تُخَاطِبُ أَخَاهَا بِصِفِّينَ [٢] :

شَمِّرْ [٣] كَفِعْلِ أَبِيكَ يَا ابْنَ عُمَارَةٍ   يَوْمَ الطِّعَانِ وَمُلْتَقَى الأَقْرَانِ

وَ(شَمَّرَ الثَّوْبَ وَنَحْوَهُ) إِذَا رَفَعَهُ ، وَلَا يَخُصُّ (الكُمَّ) كَمَا زَعَمَ بَعْضُهُمْ ، بَلْ يَكُونُ فِي غَيْرِهِ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ [٤] :

قَدْ شَمَّرَتْ عَنْ سَاقِهَا فَشُدُّوا   وَجَدَّتِ الحَرْبُ بِكُمْ فَجِدُّوا

وَ (شَمَّرَ الشَّيْءَ) أَرْسَلَهُ ، وَخَصَّ ابْنُ الأَعْرَابِيِّ [٥] بِهِ السَّفِينَةَ وَالسَّهْمَ ، قَالَ الشَّمَّاخُ [٦] :

---

(١) راجع : مقاييس اللغة ٣/ ٢١٢ ، والمحكم ٨/ ٤٦ ، واللسان وتاج العروس (شمر) .

(٢) البيت من الكامل ، وهو لسودة بنت عمارة بن الأشتر الهَمْداني ، شاعرة من شواعر العرب ، ذات فصاحة وبيان . انظر : الفتوح لابن أعثم ٣/ ٥٩ ، والعقد الفريد ٢/ ١٠٢ ، وتاريخ ابن عساكر ٦٩/ ٢٢٤ ، وأعلام النساء ٢/ ٢٧٠ .

(٣) في الأصل (تشمّر) .

(٤) البيتان من الرجز ، ولم أقف لهما على نسبة ، وقد تمثّل بهما الحجاج في خطبته المشهورة . انظر : العقد الفريد ٤/ ١٢١ ، ومروج الذهب ٣/١٠٨ ، وتاريخ ابن عساكر ١٢/ ١٣٠ ، وتفسير الرازي ٣٠/ ٩٤ . وجاءت الرواية في الجامع للقرطبي ١٨/ ٢٤٨ : (كَشَّفَتْ) بدل (شمّرت) ولا شاهد فيه حينئذ .

(٥) هو أبو عبد الله محمد بن زياد ، من موالي بني هاشم ، كان نحويًّا عالمـًا باللغة ، راويةً للأشعار حسن الحفظ لها ، وكان المفضّل الضبّي زوجَ أمّه ، وله من الكتب : النوادر ، ومعاني الشعر ، وتفسير الأمثال ... وغيرها ، توفي سنة ٢٣١هـ . انظر ترجمته في : بغية الوعاة ١/ ١٠٥ .

(٦) هو الشماخ بن ضرار ﷺ ، من الشعراء المخضرمين ، وهو أوصف الشعراء للقوس والحمير ، قال عنه الحطيئة : إنه أشعر أهل غطفان . انظر : الشعر والشعراء ١/ ٣١٥ . والبيت من الطويل ، وهو في : ملحق ديوانه ص٤٥٦ ، وتهذيب اللغة ٢/ ٦٦ وَ ٨/ ١٩٠ ، والمحكم ٨/ ٤٦ ، وأساس البلاغة (شمر) ، والتنبيه والإيضاح ١/ ٢٨٩ ، واللسان والتاج =

أَرِقْتُ لَهُ فِي القَوْمِ وَالصُّبْحُ سَاطِعٌ كَمَا سَطَعَ المِرِّيخُ شَمَّرَهُ الغَالِي

وَ(شَمَّرَ) فِي الخُطْبَةِ يَحْتَمِلُ المَعَانِيَ الأَرْبَعَةَ ، أَمَّا المُرُورُ الجَادُّ وَالتَّهَيُّؤُ [١] وَالإِرْسَالُ فَظَاهِرٌ ، وَأَمَّا (تَشْمِيرُ الثَّوْبِ) فَظَاهِرٌ أَيْضًا ؛ لِأَنَّهُ قَدْ كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ فِي العَزْمِ ، وَالأَخْذِ فِي الشَّيْءِ بِالجِدِّ ، وَعَدَمِ المُبَالَاةِ [٢] بِمَا يَعْرِضُ بِسَبَبِهِ ، وَمِنْهُ مَا أَنْشَدْنَا مِنْ قَوْلِهِ :

* قَدْ شَمَّرَتْ عَنْ سَاقِهَا فَشُدُّوا *

لَكِنْ يَخْتَلِفُ الإِعْرَابُ بِاخْتِلَافِ مَعَانِيهَا – أَعْنِي مَعَانِيَ (شَمَّرَ) – وَسَنَتَعَرَّضُ لِذَلِكَ عِنْدَ تَعَرُّضِنَا لِلإِعْرَابِ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى [٣].

وَ(دَعَا) وَاوِيٌّ ، وَلَا تَنْفَكُّ فِي جَمِيعِ مَعَانِيهِ [عَنْ الحَثِّ] [٤] وَالتَّحْضِيضِ عَلَى تَحْصِيلِ المَطْلُوبِ إِمَّا ظُهُورًا أَوْ تَقْدِيرًا ، وَإِذَا كَانَ لِغَيْرِ الدَّاعِي اخْتَصَّ بِالأَشْخَاصِ ، وَتَعَدَّى إِلَى المَدْعُوِّ لَهُ بِـ(إِلَى) إِنْ كَانَ المَقْصُودُ المُلَازَمَةَ وَالمُثَابَرَةَ – كَمَا فِي الخُطْبَةِ – أَوْ بِـ(اللَّامِ) إِنْ لَمْ يُقْصَدَا ، وَأَجَازَ بَعْضُهُمْ اسْتِعْمَالَهُ فِي المَعَانِي مُسْتَدِلًّا بِقَوْلِ الشَّاعِرِ [٥] :

دَعَوْتُ لِأُمِّ الفَضْلِ عِزًّا وَمَنْعَةً فَصَدَّتْ وَلَمْ تَقْبَلْ فَقَدْ أَقَّتَتْ رَأْيَا

وَرَدَّهُ ابْنُ الشَّاهِدِ بِأَنَّ المُرَادَ بِـ(العِزِّ وَالمَنْعَةِ) الزَّوْجُ .

= (مرخ ، شمر ، سطع) . **والمِرِّيخ** : سَهْمٌ طويلٌ له أربع قُذَذٍ يَقْتَدِرُ به الغِلاء . **والغالي** : الذي يَغْلُو به ، أَيْ : يَنْظُرُ كَمْ مَدَى ذَهَابِهِ . **وسطع السهم** : إذا رَمَى به فشَخَصَ يَلْمَعُ . راجع اللسان (مرخ ، سطع) .

(١) في الأصل (التهييء) .

(٢) في الأصل (المبالات) .

(٣) لم يتعرّض لذلك كما أشار .

(٤) تكملة بمثلها يلتئم الكلام .

(٥) البيت من الطويل ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب . **وأَقَّتَتْ** : بمعنى : أَجَّلَتْ . راجع اللسان (وقت) .

وَ(**الزَّجْرُ**) النَّهْيُ وَالانْتِهَارُ (١) ، قَالَ الشَّاعِرُ (٢) :

فَإِنْ تَزْجُرَانِي يَا ابْنَ عَفَّانَ أَزْدَجِرْ   وَإِنْ تَدَعَانِي أَحْمِ عِرْضًا مُمَنَّعَا

وَفِيهِ شَاهِدٌ عَلَى اسْتِعْمَالِ / / المُثَنَّى مَوْضِعَ المُفْرَدِ (٣). [٤٤]

وَ(**ابْلَوْلَجَ**) (٤) افْعَوْعَلَ ، مِنْ قَوْلِهِمْ : (شَيْءٌ بَلِيجٌ) إِذَا كَانَ مُشْرِقًا مُضِيئًا ، قَالَ الدَّاخِلُ بنُ حَرَامٍ الهُذَلِيُّ (٥) :

بَأَحْسَنَ مَضْحَكًا مِنْهَا وَجِيدًا   غَدَاةَ الحِجْرِ (٦) مَضْحَكُهَا بَلِيجُ

وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مِنْ (بُلُوجِ الصُّبْحِ) ، يُقَالُ : (بَلَجَ الصُّبْحُ يَبْلُجُ بُلُوجًا وانْبَلَجَ وتَبَلَّجَ) إِذَا أَسْفَرَ ، أَوْ مِنْ (تَبَلَّجَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ) إِذَا ضَحِكَ ، أَوْ مِنْ (ابْلَاجَّ الشَّيْءُ) إِذَا أَضَاءَ ، أَوْ مِنْ (أَبْلَجَتْ الشَّمْسُ) إِذَا أَضَاءَتْ ، لَكِنَّ البِنَاءَ مِنَ الثُّلَاثِيِّ أَكْثَرُ ، فَلِذَلِكَ قَدَّمْنَاهُ وَإِنْ كَانَ المَعْنَى مَوْجُودًا فِي غَيْرِهِ ، أَعْنِي فِي غَيْرِ الثُّلَاثِيِّ . وَعَلَى الجُمْلَةِ فَإِنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ هُنَا [لَا تَكَادُ تَنْفَكُّ] (٧)

---

(١) راجع : المحكم ٧/ ٢٠٥ .

(٢) البيت من الطويل ، وهو لسُوَيْد بن كُرَاع العُكْلِي في : ديوانه ص٩٥ ضمن شعراء مقلّون ، وطبقات ابن سلّام ١/ ١٧٩ ، وسمط اللآلي ٢/ ٩٤٣ ، والتنبيه والإيضاح ٢/ ٢٣٩ ، واللسان وتاج العروس (جزز) .

(٣) هذا المشهور ، غير أنّ ابن بري قد خالف ورأى أنّ المسألة على أصلها وعلل لذلك . انظر : التنبيه والإيضاح ٢/ ٢٣٩ .

(٤) راجع : المحكم ٧/ ٣١٠ ، واللسان والتاج (بلج) .

(٥) البيت من الوافر ، وهو من قصيدة نسبت للداخل بن حرام أو زهير بن حرام ، وقيل : لعمرو بن الداخل . انظر : شرح أشعار الهذليين ٢/ ٦١٢ ، والمحكم ٧/ ٣١١ ، واللسان وتاج العروس (بلج ، مشج) ، وديوان الهذليين ٣/ ٩٩ .
والمَضْحَك : موضع الأسنان التي تبدو إذا ضحكت . **والحِجْر** : الذي بالبيت عند الكعبة ، يريد أنه رآها ثَمَّ . راجع شرح أشعار الهذليين ٢/ ٦١٢ .

(٦) في الأصل (النَّحْر) .

(٧) إضافة بها يلتئم الكلام ، منظورٌ فيها إلى ما ذكره الناسخ في الهامش ، إذْ يقول : « كأنه نقص منه هنا : لا تكاد تنفك » ، ومثلها جرى في كلام المؤلف .

عَنْ مَعْنَى: الظُّهُورِ وَالوُضُوحِ [١] ، وَمِنْهُ (البُلْجَةُ) نَقَاءُ مَا بَيْنَ [الحَاجِبَيْنِ مِنْ] [٢] الشَّعَرِ ، وَ(البُلْجَةُ) مَا خَلْفَ العَارِضِ إِلَى الأُذُنِ ، وَ(البُلْجَةُ) آخِرُ اللَّيْلِ عِنْدَ انْصِدَاعِ [الفَجْرِ] [٣].

وَقَدْ بَنَى المُصَنِّفُ مِنْ هَذِهِ المَادَّةِ افْعَوْعَلَ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ قِيَاسٌ بِالشُّرُوطِ المَعْرُوفَةِ فِي مِثْلِ هَذَا [٤] ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ سِيبَوَيْهِ ، أَعْنِي القِيَاسَ [٥] . وَنَقَلَ ابْنُ الشَّاهِدِ عَنْ الكُوفِيِّينَ فِيهَا – أَعْنِي فِي صِيغَةِ افْعَوْعَلَ – السَّمَاعَ [٦] . قَالَ : « وَهُوَ المُخْتَارُ عِنْدِي لِعَدَمِ كَثْرَتِهِ » . قَالَ : « وَكَذَلِكَ مَا نَاسَبَ هَذَا مِنْ الأَبْنِيَةِ الَّتِي لَمْ تَكْثُرْ ، وَلَمْ تُحْرِزْ مَعْنىً يُضْطَرُّ إِلَيْهِ فِيهَا عَلَى جِهَةِ التَّعْيِينِ » .

فَصْلٌ : وَوَضْعُ هَذِهِ المَادَّةِ الكَثْرَةُ وَالمُبَالَغَةُ [٧] وَاسْتِيعَابُ الحُكْمِ جَمِيعَ أَجْزَاءِ مَا نُسِبَتْ إِلَيْهِ . قَالَ سِيبَوَيْهِ رَحِمَهُ اللهُ بَعْدَ قَوْلِهِ : قَالُوا : (خَشُنَ واخْشَوْشَنَ) : « وَسَأَلْتُ الخَلِيلَ ، فَقَالَ : كَأَنَّهُمْ أَرَادُوا المُبَالَغَةَ وَالتَّوْكِيدَ ، كَمَا أَنَّهُ إِذَا قَالَ : (اعْشَوْشَبَتْ الأَرْضُ) فَإِنَّمَا يُرِيدُ أَنْ يَجْعَلَ ذَلِكَ كَثِيرًا عَامًّا ، قَدْ بَالَغَ ، وَكَذَلِكَ (احْلَوْلَى) [٨] » [٩] ، هَذَا نَصُّ سِيبَوَيْهِ رَحِمَهُ اللهُ ، وَزَادَ بَعْضُ البَيَانِيِّينَ

---

(١) انظر : مقاييس اللغة ١/ ٢٩٦ .

(٢) تكملة بها يلتئم الكلام ، مذكورة في مصادر هذه اللفظة المثبتة آنفًا .

(٣) التكملة من المحكم ٧/ ٣١١ ، واللسان والتاج (بلج) .

(٤) أقول : لم أقف على شيء منها ، لكن يُفهم مما قيل حول هذا الوزن في كتب الصرفيين : أن يكون الفعل ثلاثيًّا مزيدًا بهمزة الوصل في أوّله لزامًا ، وحرفٍ من مثل عين الفعل ، ووَاوٍ بين المثلين ، مع سكون الفاء . انظر : المنصف ١/ ٨١ ، وشرح مختصر التصريف العِزّي للتفتازاني ص٤١ ، وتكملة في تصريف الأفعال لمحمد محيي الدين عبد الحميد في ذيل شرح ابن عقيل ٢/ ٥٩٨ .

(٥) انظر : الكتاب ٤/ ٧٥ ، ٢٨٥ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٤٢٨ .

(٦) لم أقف على هذه المسألة عندهم فيما بين يدي من المصادر ، والله أعلم .

(٧) انظر : دقائق التصريف ص١٧٧ .

(٨) **احْلَوْلَى الشَّيْءُ** : اشتدّت حلاوتُه . راجع اللسان (حلا) .

(٩) انظر : الكتاب ٤/ ٧٥ ، والمخصص ٤/ ٣١٣ .

فِيهَا : « أَلَّا تَكُونَ فِيمَا وَقَعَ بِهِ الحُكْمُ مِنْ غَيْرِ مُسْتَدْعٍ ». قَالَ: « فَلَا يُقَالُ : (اعْرَوْرَيْتُ [١] المُهْرَ) ؛ لِسِمَنِهِ ، وَلَا لِنَفْيٍ ، وَلَا مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ » .

فَصْلٌ : وَالأَغْلَبُ فِي هَذِهِ الزِّنَةِ اللُّزُومُ ، وَقَدْ تَأْتِي مُتَعَدِّيَةً [٢] ، أَنْشَدَ سِيبَوَيْهِ رَحِمَهُ اللهُ فِي التَّعَدِّي لِحُمَيْدِ بنِ ثَوْرٍ الهِلَالِيِّ [٣] :

فَلَمَّا أَتَى عَامَانِ بَعْدَ انْفِصَالِهِ   عَنِ الضَّرْعِ وَاحْلَوْلَى دِمَاثًا يَرُودُهَا

وَ(القَمَرُ) [٤] يَكُونُ فِي اللَّيْلَةِ الثَّالِثَةِ مِنْ الشَّهْرِ ، مُشْتَقٌّ مِنْ قَوْلِـهِمْ : (سَنَمَةٌ قَمْرَاءُ) إِذَا كَانَتْ بَيْضَاءَ ، وَالمُرَادُ بِـ(السَّنَمَةِ) أَطْرَافُ الصِّلِّيَانِ [٥] الَّتِي يُنْسِلُهَا ، أَيْ : يُلْقِيهَا . وَالجَمْعُ (أَقْمَارٌ) . وَ(أقمر) [٦] . وَهُوَ مِمَّا اسْتُغْنِيَ فِيهِ بِجَمْعِ القِلَّةِ عَنْ جَمْعِ الكَثْرَةِ . وَهُوَ هُنَا عَلَى الاسْتِعَارَةِ ، وَهِيَ

---

(١) **اعْرَوْرَى الفرسَ** : رَكِبَه عُرْيًا . راجع اللسان (عرا) .

(٢) انظر : المنصف ١/ ٨٠ ، والممتع ١/ ١٩٦ ، وشرح الشافية ١/ ١١٢ . قال ابن سيدة : « وكلُّ ما عَلَوْتَ ظهرَه فقد اقْلَوْلَيْتَهُ ، نادرٌ ؛ لأنّا لا نعرف (افْعَوْعَل) متعديةً إلا اعْرَوْرَى واحْلَوْلَى » . انظر : المحكم ٦/ ٣٤٦ .

(٣) البيت من الطويل ، وهو في : ديوانه ص٧٣ ، والكتاب ٤/ ٧٧ ، وشرح أبياته لابن السيرافي ٢/ ٣١٥ ، والاقتضاب ٣/ ٢٩٢، واللسان (حلا) وفيه : (دثارًا) بدل (دماثًا) . **والدِّماث** : جمع دَمَثٍ ، وهو السهل من الأرض الكثير النبات . **ويرودها** : يجيء فيها ويذهب للرّعي . والمعنى : أنه يذكر ولد ناقة مضى عامان بعد فصاله عن ضرع أمّه استحلى واستمرأ الرعي في هذه الدِّماث . راجع شرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ٢/ ٣١٥ .

(٤) راجع : مقاييس اللغة ٥/ ٢٥ ، والمحكم ٦/ ٢٤٧ ، واللسان والتاج (قمر) .

(٥) **الصِّلِّيان** : واحدته صِلِّيَانَةٌ ، وهو شجرٌ يَنْبُت صُعُدًا ، أضخمُه أعجازُه ، ومنابته السهول والرياض ، له سَنَمَةٌ عظيمةٌ كأنها رأس القَصَبة إذا خرجت أذنابُها تجذبها الإبل ، وهو من أطيب الكلإ ، والعرب تسمِّيه خُبْزَة الإِبل ، وله جِعْثِنةٌ – أصلٌ يابسٌ في الأرض – ووَرَقُه رَقِيقٌ . ومن أمثال العرب أنها تقول للرَّجُل يُقْدم على اليمين الكاذبة ولا يَتَتَعْتَعُ فيها ليقتَطِعَ بها مالَ الرَّجُل : « جَذَّهَا جَذَّ العَيْرِ الصِّلِّيانَة » ، وذلك أنّ العَيْر إذا كَدَمَها بِفِيه اجْتَثَّها بجِعْثِنَتِها إذا ارْتَعَاها . راجع اللسان (صلل ، صلا) .

(٦) هكذا في الأصل ، ولم أجد جمعه على (أَقْمُر) ، وإنما المذكور في معجمات اللغة كالمحكم ٦/ ٢٤٧ ، واللسان (قمر) : « وجمعُه : أقمارٌ . وأَقْمَرَ : صار قمرًا » . فلعله هكذا في الأصل ، وسقط منه ما ذكرته ، والله أعلم .

ضَرْبٌ مِنْ ضُرُوبِ المَجَازِ [١] ، [وَإِيجَادُهَا] [٢] مِنْهُ وَعَلَى كَمْ نَوْعٍ تَأْتِي مُقَرَّرٌ فِي عِلْمِ / / البَيَانِ [٣]. [٤٥]

وَ(**الإِيمَانُ**) فِي أَصْلِ اللُّغَةِ هُوَ التَّصْدِيقُ [٤] ، وَحَدَّهُ الزَّجَّاجُ فَقَالَ : « الإِيمَانُ إِظْهَارُ الخُضُوعِ وَالقَبُولِ لِلشَّرِيعَةِ وَلِـمَا أَتَى بِهِ النَّبِيُّ ﷺ ، وَاعْتِقَادُهُ وَتَصْدِيقُهُ بِالقَلْبِ ، وَمَنْ كَانَ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ مُسْلِمٌ غَيْرُ مُرْتَابٍ وَلَا شَاكٍّ ، وَهُوَ الَّذِي يَرَى أَنَّ أَدَاءَ الفَرَائِضِ وَاجِبٌ عَلَيْهِ ، لَا يَدْخُلُهُ فِي ذَلِكَ رَيْبٌ » [٥] . وَفِي التَّنْزِيلِ : ﴿مَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾ [٦] ، أَيْ : بِمُصَدِّقٍ . وَهَلْ الإِسْلَامُ وَالإِيمَانُ مُتَرَادِفَانِ أَوْ مُتَبَايِنَانِ أَوْ مُتَدَاخِلَانِ؟ ؛ خِلَافٌ مُقَرَّرٌ فِي عِلْمِ الكَلَامِ [٧].

وَ(**أَبْدَرَ**) [٨] صَارَ بَدْرًا ، الهَمْزَةُ لِلصَّيْرُورَةِ ، وَفِي كَوْنِ هَذَا مَقِيسًا ، أَوْ مَوْقُوفًا عَلَى السَّمَاعِ ، أَوْ مُفْرَقًا فِيهِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ قَدْ اسْتُعْمِلَ فِيهِ أَفْعَلَ لِغَيْرِ الصَّيْرُورَةِ أَوْ لَا؟ ؛ خِلَافٌ مُقَرَّرٌ فِي كُتُبِ النَّحْوِ [٩].

---

(١) في الأصل (المجازة) .

(٢) كلمة غامضة في الأصل ، وما أثبتُّه اجتهادي في قراءتها.

(٣) انظر: دلائل الإعجاز ص٦٧، ومفتاح العلوم ص٣٦٩، والإيضاح ص٢٨٥، والطراز ١/ ١٩٧، والمطوّل ص٥٧٨ ، والبرهان ٣/ ٤٣٢ ، وشروح التلخيص ٤/ ٤٥ .

(٤) راجع : مقاييس اللغة ١/ ١٣٣ .

(٥) انظر قوله في : معاني القرآن ٥/ ٣٨ ، والمحكم ١٢/ ١٥٠ ، واللسان (أمن) .

(٦) سورة يوسف ، الآية : ١٧ .

(٧) انظر الخلاف حول المسألة في : معاني القرآن ٥/ ٣٨ ، وتهذيب اللغة ١٥/ ٥١٣ ، ومعالم السنن للخطابي ٤/ ٣١٥ ، وكتاب الإيمان لابن منده ١/ ٣١١-٣٢٦ ، وفتاوى ابن تيمية ٧/ ٥-١٤ وَ ٣٥٨-٣٨١ ، وفتح الباري ١/ ٧٩ ، وفتاوى ابن عثيمين ٤/ ٩١ .

(٨) راجع : مقاييس اللغة ١/ ٢٠٨ ، والمحكم ١٠/ ٣٩ ، واللسان والتاج (بدر) .

(٩) انظر : الكتاب ٤/ ٥٥ ، والمخصص ٤/ ٣٣٩ ، والأبنية لابن القطّاع ص٢٨٤ ، ونتائج الفكر ص٢٥٣ ، والبسيط ١/ ٤١٦ ، وشرح الشافية ١/ ٨٣ ، وارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٩٣ ، والتذييل والتكميل ٧/ ٥٨ ، والمغني ٢/ ٥٢٣ ، والمساعد ١/ ٤٤٦ ، والهمع ٥/ ١٤ .

وَ(البَدْرُ) القَمَرُ إِذَا امْتَلأَ ؛ لِأَنَّهُ يُبَادِرُ [١] بِطُلُوعِهِ غُرُوبَ الشَّمْسِ ؛ لِأَنَّهُمَا يَتَرَاقَبَانِ [٢] فِي الأُفُقِ صُبْحًا. وَالـجَمْعُ (بُدُورٌ) ، وَيُسْتَعْمَلُ (البَدْرُ) كَثِيرًا فِي تَمَامِ غَيْرِ القَمَرِ ، وَمِنْهُ (غُلَامٌ بَدْرٌ) إِذَا كَانَ مُمْتَلِئًا عَظِيمَ الخَلْقِ ، قَالَ الشَّاعِرُ [٣] :

أَبَنَّ الغَزْوَ مُكْتَهِلًا [٤] وَبَدْرًا وَعُوِّدَ أَنْ يَسُودَ وَلَا يُسَادَا

وَيُسَمَّى السَّيِّدُ (بَدْرًا) ، قَالَ ابْنُ أَحْمَرَ [٥] :

وَقَدْ نَضْرِبُ البَدْرَ اللَّجُوجَ بِكَفِّهِ عَلَيْهِ وَنُعْطِي رَغْبَةَ المُتَوَدِّدِ

وَيُقَالُ لِلعَيْنِ القَوِيَّةِ النَّظَرِ : (حَدْرَةٌ بَدْرَةٌ) ، قَالَ امْرُؤُ القَيْسِ [٦] :

وَعَيْنٌ لَهَا حَدْرَةٌ بَدْرَةٌ شُقَّتْ مَآقِيهِمَا مِنْ أُخُرْ

وَ(خَبَا)[٧] وَاوِيٌّ ، مُضَارِعُهُ (يَخْبُو) ، وَالمَصْدَرُ (خَبْوًا وخُبُوًّا) ، يُقَالُ : (خَبَتْ النَّارُ وَالحَرْبُ

---

(١) في الأصل (لا يتبادر) ، والتصويب من المحكم .

(٢) في الأصل (لا يتقاربان) وكذا في المحكم ، والمثبت من اللسان وتاج العروس ، ولعلّه الوجه .

(٣) البيت من الوافر ، وهو لأبي العلاء في سقط الزند ص٢٠١ ، وشروح السقط ٢/ ٥٨٩ . **وأَبَنَّ** : لَزِمَ وأقام به . **والمُكْتَهِل** : الذي توسطت سنّه بين الشباب والشَّيَخ ، مأخوذ من : اكتهل النبت ، إذا أزهر . كذا في شروح السقط ٢/ ٥٩٠ .

(٤) في الأصل (العدو مكتملا) .

(٥) البيت من الطويل ، وهو لعمرو بن أحمر الباهلي ، شاعرٌ مخضرمٌ ، شارك في الفتوحات الإسلامية وفي مغازي الروم ، وتوفي في عهد عبد الملك بن مروان . انظر في ترجمته : الشعر والشعراء ١/ ٣٥٦ ، وخزانة الأدب ٦/ ٢٥٧ . والبيت في : ديوانه ص٥١ ، والمحكم ١٠/ ٣٩ ، واللسان وتاج العروس (بدر) .

(٦) البيت من المتقارب ، وهو في : ديوانه ص٦٢٦ ، وجمهرة اللغة ١/ ٥٠٠ ، ومقاييس اللغة ١/ ٢٠٨ ، والمنصف ١/ ٦٨ ، والمخصص ٥/ ١٢٤ ، وأمالي ابن الشجري ١/ ١٨٣ ، والتنبيه والإيضاح ٢/ ٧٧ ، واللسان (أخر ، بدر ، حدر) .
والحَدْرَة : الضخمة المكتنزة . **وبَدْرة** : تَبْدُرُ بالنظر . **والمآقي** : مؤخر العينين . ومعنى (شقّت من أُخُر) : يعني أنها مفتوحة متّسعة كأنها شُقّت من مؤخّرها . والبيت كما قال ابن الشجري : « استُعمل فيه الخَرْمُ – وهو حذف أوّل متحرك من الوتد المجموع – الذي يُسمّى الثَّلْم ، في أوّل النصف الثاني ، وقلّ ما يوجد الخَرْم إلا في أوّل البيت » . راجع أمالي ابن الشجري ١/ ١٨٦ ، والتنبيه والإيضاح ٢/ ٧٧ .

(٧) راجع : المحكم ٥/ ١٨٧ ، واللسان (خبا) ، وتاج العروس (خبو) .

وَالحِدَّةُ [١]) إِذَا سَكَنَتْ وَطَفِئَتْ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَٰهُمْ سَعِيرًا ﴾ [٢] قِيلَ : مَعْنَاهُ سَكَنَ لَهَبُهَا ، وَقِيلَ : مَعْنَاهُ كُلَّمَا تَمَنَّوا أَنْ تَخْبُوَ ، أَوْ أَرَادُوا أَنْ تَخْبُوَ .

وَ(النَّجْمُ) [٣] هُنَا الطَّالِعُ ، مَأْخُوذٌ مِنْ قَوْلِـهِمْ لِلنَّبَاتِ الَّذِي عَلَى غَيْرِ سَاقٍ : (نَجْمٌ) . وَوَقَعَتْ المُقَابَلَةُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ (القَمَرِ) لَفْظِيَّةً . وَصَحَّ نِسْبَةُ (الخَبْوِ [٤]) لَهُ مِنْ أَجْلِ كَوْنِ لَفْظِهِ [٥] يُوَافِقُ مَا يَصِحُّ نِسْبَةُ (الخَبْوِ) لَهُ ، وَهَذَا حُكْمٌ مُقَرَّرٌ فِي عِلْمِ البَيَانِ ، وَتَفْصِيلُهُ وَالاسْتِشْهَادُ عَلَيْهِ هُنَالِكَ [٦] .

وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ المُرَادُ بِهِ : الكَوْكَبَ ؛ لِأَنَّ الكَوْكَبَ لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي المَدْحِ ، وَمَدْحُ الكُفْرِ كُفْرٌ ، أَعَاذَنَا اللهُ مِنْ الكُفْرِ وَمُوجِبِهِ ، وَأَمَاتَنَا مُسْلِمِينَ ، لَا مُبَدِّلِينَ وَلَا مُغَيِّرِين بِجَاهِ مُحَمَّدٍ ﷺ .

وَ(البُهْتَانُ) [٧] البَاطِلُ الَّذِي يُتَحَيَّرُ مِنْ بُطْلَانِهِ ، وَيُدْهَشُ مِنْ فَظَاعَةِ أَمْرِهِ ، وَالمُرَادُ بِهِ هُنَا // [٤٦] الكُفْرُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ قَابَلَ بِهِ (الإِيمَانَ) وَطَابَقَهُ بِهِ ، فَهُوَ مِمَّا اخْتَصَّ بِالمُطَابِقِ أَوْ بِالمُقَابِلِ ، عَلَى الخِلَافِ فِي هَذِهِ التَّسْمِيَةِ ، وَاخْتِصَاصُ العَامِّ بِمُقَابِلِهِ أَوْ بِمُطَابِقِهِ حُكْمٌ مُقَرَّرٌ فِي عِلْمِ البَيَانِ ، وَلَهُ مَرَاتِبُ

---

(١) الحِدَّةُ : الغضب . راجع اللسان (حدد) .

(٢) سورة الإسراء ، الآية : ٩٧ .

(٣) راجع : المحكم ٧/ ٣٢٧ .

(٤) في الأصل (الخبوء) .

(٥) في الأصل (لفظها) .

(٦) وهو ما يعرف بالاستعارة الترشيحيّة أو المجاز المرشّح : وهي التي قُرِنَتْ بما يلائم المستعار منه ، أو بعبارة أخرى : أن تُراعي جانب المستعار منه ، وتوليَه ما يستدعيه ، وتَضُمَّ إليه ما يقتضيه . انظر : نهاية الإيجاز ص١٤٥ ، ومفتاح العلوم ص٣٨٥ ، والإيضاح ص٣٠٨ ، والطراز ١/ ٢٣٦ ، والمطول ص٦٠٢ ، والبرهان ٣/ ٤٣٨ ، وشرح عقود الجمان ص٩٧ ، وشروح التلخيص ٤/ ١٣٠ .

(٧) راجع : مقاييس اللغة ١/ ٣٠٧ ، والمحكم ٤/ ٢٠١ .

تُذْكَرُ هُنَالِكَ (١).

وَ(أَدْبَرَ) (٢) مَاضٍ ، مُضَارِعُهُ (يُدْبِرُ) – عَلَى القَاعِدَةِ – إِذَا وَلَّى ، وَالمَصْدَرُ (إِدْبَارًا) ، وَحَكَى كُرَاعٌ (٣) : (دُبْرًا) – عَلَى وَزْنِ (قُبْحٍ) – وَالصَّحِيحُ أَنَّ (الإِدْبَارَ) المَصْدَرُ ، وَ(الدُّبْرَ) الاسْمُ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾ (٤) فَحَمَلَهُ جَمَاعَةٌ عَلَى أَنَّ الحَالَ مُبَيِّنَةٌ ؛ لِأَنَّ المُوَلِّيَ قَدْ يَقْصِدُ الرُّجُوعَ ، فَرَجَعَ (٥) مُدْبِرًا ذَلِكَ . وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا مُؤَكِّدَةٌ (٦) ؛ لِأَنَّ القَاصِدَ الرُّجُوعَ يُسَمَّى (مُدْبِرًا) ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُۥٓ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ﴾ (٧).

وَمَجِيءُ الحَالِ لِلتَّأْكِيدِ مِنْ أَفْصَحِ كَلَامِ العَرَبِ ، لَا سِيَّمَا عِنْدَ قَصْدِ البَيَانِ وَالإِيضَاحِ وَتَفْخِيمِ الأَمْرِ ، إِمَّا لِأَجْلِ الامْتِنَانِ ، وَإِمَّا لِأَجْلِ التَّقْبِيحِ وَالإِنْكَارِ ، وَإِمَّا لِأَجْلِ إِقَامَةِ العُذْرِ فِي أَخْذٍ أَوْ تَرْكٍ ، عَلَى مَا هُوَ المُقَرَّرُ فِي عِلْمِ البَيَانِ . وَمِنْ وُرُودِ الحَالِ مُؤَكِّدَةً لِأَجْلِ البَيَانِ قَوْلُ سَالِمِ بنِ دَارَةَ (٨) :

---

(١) لعل مقصوده بهذا (الطباق الخفيّ) ، وهو الجمع بين معنيين يتعلّق أحدهما بما يقابل الآخر نوع تعلّق مثل السببية واللزوم ، كقوله تعالى : ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ ؛ لأن معنى القصاص : القتل ، فصار القتل سبب الحياة . انظر : الإيضاح ص٣٥٢ ، والمطول ص٦٤٢ ، ومعترك الأقران ١/ ٣١٤ ، وشروح التلخيص ٤/ ٢٨٧ .

(٢) راجع : المحكم ١٠/ ٣٤ ، واللسان وتاج العروس (دبر) .

(٣) لم أقف عليه فيما بين يدي من كتبه .

(٤) سورة التوبة ، الآية : ٢٥ .

(٥) في الأصل (فرفع) .

(٦) في الأصل (مذكّرة) .

(٧) سورة الأنفال ، الآية : ١٦ .

(٨) هو سالم بن مُسَافِع الغطفاني ، **ودارة** : لقبٌ لأمّه من بني أسد ، واسمها : سَيفاء ، لقّبت بذلك لجمالها تشبيهًا لها بدارة القمر . وقيل : إنه لقبٌ لجدّه . راجع الإصابة ٢/ ١٠٧ ، وخزانة الأدب ٣/ ٢٦٥ .

والبيت من البسيط ، وهو في : الكتاب ٢/ ٧٩ ، وشرح أبياته لابن السيرافي ١/ ٣٨٢ ، والخصائص ٢/ ٢٧٠ ، وشرح المفصل ٢/ ٦٤ ، والإصابة ٢/ ١٠٧ ، المقاصد النحوية ٣/ ١١٤٩ ، وخزانة الأدب ٣/ ٢٦٥ .

أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي   فَهَلْ بِدَارَةَ يَا لَلنَّاسِ مِنْ عَارِ؟

وَ(**الصَّلَاةُ**) [١] فِي أَصْلِ اللُّغَةِ عِبَارَةٌ عَنْ الدُّعَاءِ ، قَالَ الأَعْشَى [٢] :

أَقَامَ لَهَا وَجْهَ مُسْتَبْشِرٍ   وَصَلَّى عَلَى دَنِّهَا وَارْتَسَمْ

وَ(قَدْ صَلَّى الرَّجُلُ) إِذَا دَعَا ، وَقَدْ حُمِلَ عَلَيْهِ – أَعْنِي عَلَى الدُّعَاءِ – مَا جَاءَ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ دُعِيَ إِلَى وَلِيمَةٍ فَلْيُجِبْ وَإِلَّا فَلْيُصَلِّ » [٣] . وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ [٤] :

عَلَيْكِ مِثْلُ الَّذِي صَلَّيْتِ فَاغْتَمِضِي [٥]   نَوْمًا فَإِنَّ لِجَنْبِ المَرْءِ مُضْطَجَعَا

فَمَنْ رَوَاهُ بِنَصْبِ « مِثْل » يَكُونُ المَعْنَى عَلَى الإِغْرَاءِ بِالدُّعَاءِ لَهُ مِثْلَ دُعَائِهَا لَهُ ، أَيْ : أَعِيدِي دُعَاءَكِ [٦] لِي .

وَمَنْ رَوَاهُ بِرَفْعِ « مِثْل » يَكُونُ المَعْنَى : يَرْجِعُ عَلَيْكِ مِثْلُ دُعَائِكِ لِي . فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ المَعْنَى : أَنَّهُ يَدْعُو لَهَا مِثْلَ مَا تَدْعُو لَهُ ، كَمَا تَقُولُ : وَعَلَيْكَ السَّلَامُ ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ المَعْنَى : أَنَّهُ يَنَالُهَا مِثْلُ مَا تَدْعُو لَهُ بِهِ ، وَهَذَا المَعْنَى ثَابِتٌ فِي الشَّرِيعَةِ المُطَهَّرَةِ .

---

(١) راجع : مقاييس اللغة ٣/ ٣٠٠ ، والمحكم ٨/ ٢٤٦ ، واللسان (صلا) ، وتاج العروس (صلو) .

(٢) البيت من المتقارب ، وهو في : ديوانه ص٣٥ ، وجمهرة اللغة ١/ ١١٥ ، وتهذيب اللغة ٩/ ١٦٦، والمخصص ٤/ ٥٥ ، واللسان وتاج العروس (رسم) . ورواية صدر البيت المشهورة :

* وَقَابَلَهَا الرِّيحُ فِي دَنِّهَا *

والدَّنُّ : ما عظم من الرواقيد ، إناءٌ كبيرٌ طويل الأسفل ، يُسَيَّعُ داخلُه بالقَار ، له عُسْعسٌ فلا يَقْعُد إلا أن يُحفَر له . **وارتسَم** : كبَّر وتعوَّذ . والمعنى : أنه دعا للخمر ألا تَحْمَض ولا تَفْسُد . راجع اللسان (دنن ، رقد ، رسم ، صلا) .

(٣) انظر مع اختلاف لفظه في : مسلم بشرح النووي ، كتاب الحج ، باب زواج زينب بن جحش ونزول الحجاب وإثبات وليمة العرس ٩/ ٢٣٦ ، والنهاية لابن الأثير ٣/ ٥٠ .

(٤) البيت من البسيط ، وهو للأعشى في : ديوانه ص١٠١ ، وتهذيب اللغة ١٢/ ٢٣٦ ، ومقاييس اللغة ٣/ ٣٠٠ ، والمحكم ٨/ ٢٤٦ ، واللسان (صلا) ، وتاج العروس (ضجع) .

(٥) في الأصل (فاعتصمي) .

(٦) في الأصل (دعائك) .

وَ(صَلَاةُ اللهِ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ)(١) رَحْمَتُهُ لَهُ وَحُسْنُ ثَنَائِهِ عَلَيْهِ . وَ(الصَّلَاةُ) أَيْضًا بِمَعْنَى : الاسْتِغْفَارِ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيْهِ وَسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا ﴾(٢) فَمَنْ قَالَ(٣) بِتَعْمِيمِ اللَّفْظِ الْمُشْتَرَكِ أَوْ بِاسْتِعْمَالِ // اللَّفْظِ فِي حَقِيقَتِهِ وَمَجَازِهِ(٤) – عَلَى مَنْ يَقُولُ : إِنَّ اللَّفْظَ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الثَّلَاثَةِ = أَعْنِي بَيْنَ الدُّعَاءِ وَالاسْتِغْفَارِ وَالثَّنَاءِ = أَوْ إِنَّهُ حَقِيقَةٌ فِي الثَّنَاءِ مَجَازٌ فِيمَا سِوَاهُ ، وَلِذَلِكَ كَانَ التَّعَدِّي فِي الثَّلَاثَةِ بِـ(عَلَى) تَغْلِيبًا لِلحَقِيقَةِ وَالتِفَاتًا إِلَيْهَا – فَلَا إِشْكَالَ . وَمَنْ قَالَ بِهِمَا – أَعْنِي بِتَعْمِيمِ اللَّفْظِ الْمُشْتَرَكِ وَبِاسْتِعْمَالِ اللَّفْظِ فِي حَقِيقَتِهِ وَمَجَازِه – الشَّافِعِيُّ ﷺ . [٤٧]

وَمَنْ لَا يَرَى تَعْمِيمَ اللَّفْظِ الْمُشْتَرَكِ وَلَا اسْتِعْمَالَ اللَّفْظِ فِي حَقِيقَتِهِ وَمَجَازِه – كَـ(مَالِكٍ) ﷺ – فَإِنَّهُ لَا غِنَى عَنْ التَّأْوِيلِ ، وَقَدْ اخْتُلِفَ فِي تَأْوِيلِ ذَلِكَ عَلَى وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا أَنَّهُ يُضَمَّنُ لَفْظُ (الصَّلَاةِ) مَعْنَى : التَّعْظِيمِ . فَإِذَنْ فَالمَعْنَى : إِنَّ اللهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُعَظِّمُونَ النَّبِيَّ ، فَعَلَى هَذَا لَا تَعْمِيمَ فِي لَفْظٍ مُشْتَرَكٍ ؛ لِأَنَّ المَعْنَى كَاللَّفْظِ كِلَاهُمَا مُتَّحِدٌ .

وَالثَّانِي – وَهُوَ الأَظْهَرُ – أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ مَا حُذِفَ مِنْ الأَوَّلِ مَا أُثْبِتَ نَظِيرُهُ فِي الثَّانِي ، وَمِنْ الثَّانِي مَا أُثْبِتَ نَظِيرُهُ فِي الأَوَّلِ ، فَيَكُونَ التَّقْدِيرُ : إِنَّ اللهَ يُصَلِّي وَإِنَّ مَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ ، ثُمَّ حُذِفَ (يُصَلِّي) مِنْ الأَوَّلِ وَتُرِكَ نَظِيرُهُ فِي الثَّانِي وَهُوَ (يُصَلُّونَ) ، وَحُذِفَ (إِنَّ) مِنْ الثَّانِي وَتُرِكَ نَظِيرُهُ فِي الأَوَّلِ وَهُوَ (إِنَّ) ، وَهَذَا البَابُ مِنْ أَفْصَحِ مَا جَاءَ عَنْ العَرَبِ وَأَجْمَعِهِ ، وَأَدَلِّهِ عَلَى

---

(١) مسألة : الصلاة من الله ﷻ ومعناها وما دار حولها من خلاف قد بسط القول فيها ابن القيم في كتابه جلاء الأفهام ص١٠٩-١٢٢ ، فلتراجع هناك .

(٢) سورة الأحزاب ، الآية ٥٦ .

(٣) انظر المسألة في : المحصول للرازي ١/ ١٠١ ، ورفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب ٣/ ١٣٦ ، ونهاية السول ٢/ ١٢٣، والبحر المحيط للزركشي ٢/ ١٣٩ .

(٤) السياق : « فمن قال بتعميم اللفظ المشترك أو باستعمال اللفظ في حقيقته ومجازه ... فلا إشكال » .

المَحْذُوفِ ، وَأَكْثَرِهِ تَعَلُّقًا لِبَعْضِ الأَلْفَاظِ بِبَعْضٍ (١) . وَمِمَّا جَاءَ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً ﴾ (٢) ، التَّقْدِيرُ : وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَدَاعِيهِمْ كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِهَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً ومَدْعُوِّهِ ، ثُمَّ حُذِفَ (الدَّاعِي) لِدَلَالَةِ ﴿ ٱلَّذِى يَنْعِقُ ﴾ عَلَيْهِ ، وَحُذِفَ (المَدْعُوُّ) لِدَلَالَةِ ﴿ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾ عَلَيْهِ (٣) ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ (٤) :

وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ فَتْرَةٌ … كَمَا انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ

التَّقْدِيرُ : وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ فَتْرَةٌ وَانْتِفَاضٌ كَانْتِفَاضِ العُصْفُورِ وَفَتْرَتِهِ .

وَأَمَّا (**الآلُ**) (٥) فَقَدْ اخْتُلِفَ فِي اشْتِقَاقِهِ وَمَا أَصْلُ عَيْنِهِ : فَذَهَبَ سِيبَوَيْهِ رَحِمَهُ اللهُ إِلَى أَنَّ أَصْلَهُ (أَهْلٌ) ، ثُمَّ أُبْدِلَ مِنْ الهَاءِ هَمْزَةٌ ، فَقِيْلَ : أَأْلٌ (٦) ، ثُمَّ سُهِّلَتْ بِالإِبْدَالِ المَحْضِ عَلَى حَدِّ « آدَمَ وَآخَرَ » ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ (٧).

---

(١) وهو ما يسمّى في علم البديع (الاحتباك) ، وقد عرّفه الزركشي بقوله : « أن يجتمع في الكلام متقابلان فيُحذف من واحد منهما مقابله لدلالة الآخر عليه » ، وسمّاه : الحذف المقابلي . انظر : البرهان ٣/ ١٢٩ ، ومعترك الأقران ١/ ٢٤٢ .

(٢) سورة البقرة ، الآية : ١٧١ .

(٣) انظر : الكتاب ١/ ٢١٢ .

(٤) البيت من الطويل ، وهو لأبي صخر الهذلي ، وهو في شرح أشعار الهذليين ٢/ ٩٥٧ ، واللسان (رمث) وصدره فيهما :

* إِذَا ذُكِرَتْ يَرْتَاحُ قَلْبِي لِذِكْرِهَا *

وانظره في : أمالي القالي ١/ ١٤٩ ، والإنصاف ١/ ٢٥٣ ، والمقاصد النحوية ٣/ ١٠٥٥ ، وخزانة الأدب ٣/ ٢٥٤ . وهو بلا نسبة في : شرح المفصل ٢/ ٦٧ ، والمقرب ١/ ١٦٢ ، ورصف المباني ص٤١٩ ، والمساعد ١/ ٤٨٦ . **والفترة** : الهزَّة والنُّفْضَة . وبهما جاءت الرواية في بعض المصادر .

(٥) راجع : المحكم ٤/ ٢٥٦ ، واللسان وتاج العروس (أهل) .

(٦) في الأصل (أل) .

(٧) هذا مذهب البصريين كما هو المذكور في كتبهم . قال أبو حيّان : « ولم يذكر سيبويه أنّ الهاء تبدل همزة » ، ولم أجد من نسبه إليه سوى المؤلف هنا والشاطبي والأزهري والأشموني ، فليتأمّل . انظر المسألة في : الكتاب ٣/ ٥٥٢ ، والتكملة ص٢٣٥ ، وسرّ صناعة الإعراب ١/ ١٠٠ ، وشرح المفصل ٩/ ١١٦ ، والممتع ١/ ٣٤٨ ، وشرح الشافية =

فَإِنْ قِيلَ : مَا الحَاجَةُ إِلَى هَذَا التَّقْدِيرِ؟ وَمَا الحَامِلُ عَلَى دَعْوَى أَنَّ الهَمْزَةَ أُبْدِلَتْ مِنْ الهَاءِ ، ثُمَّ أُبْدِلَتْ / / الأَلِفُ مِنْ الهَمْزَةِ؟ ، وَهَلَّا قُلْتُمْ : إِنَّ الأَلِفَ مُبْدَلَةٌ مِنْ الهَاءِ ، وَلَا تَتَكَلَّفُونَ قَلْبًا بَعْدَ قَلْبٍ؟. [٤٨]

قُلْنَا : لَمْ يَثْبُتْ قَلْبُ الأَلِفِ مِنْ الهَاءِ فِي غَيْرِ هَذَا المَوْضِعِ حَتَّى نَدَّعِيَهِ هُنَا ، وَأَيْضًا فَإِنَّهُ لَوْ كَانَتْ الأَلِفُ بَدَلًا مِنْ الهَاءِ لَجَرَى عَلَى (آلٍ) حُكْمُ (أَهْلٍ) ، وَنَحْنُ نَجِدُ (آلًا) مَقْصُورًا عَلَى أَشْيَاءَ ، وَمَحْكُومًا لَهُ بِأَحْكَامٍ لَا تَكُونُ لِـ(أَهْلٍ) ، مِنْهَا : أَنَّهُ لَا يُضَافُ إِلَّا إِلَى الأَعْلَامِ الظَّاهِرَةِ المُعَظَّمَةِ ، كَمَا إِذَا قُلْنَا : « اللَّهُمَّ صَلِّ [١] عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ فِي العَالَمِينَ ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ » .

وَلَيْسَ المُرَادُ بِالأَعْلَامِ أَعْلَامَ الأَمَاكِنِ وَمَا شَاكَلَهَا ، فَلَا تَجُوزُ إِضَافَتُهُ إِلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ، بَلْ إِنَّمَا يُضَافُ إِلَى الأَعْلَامِ المَوْصُوفَةِ بِالعِلْمِ ، عَلَى الشَّرْطِ الَّذِي قَدَّمْنَا ، فَلَا يُقَالُ : (آلُ البَصْرَةِ) ، وَلَا (آلُ الكُوفَةِ) وَلَا مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، أَلَا تَرَى أَنَّهم لَـمَّا احْتَاجُوا ذَلِكَ فِي (مَكَّةَ) أَضَافُوا إِلَى (اللهِ تَعَالَى) دُونَهَا ؟ فَقَالُوا : (آلُ اللهِ) [٢] ، قَالَ بَعْضُ أَهْلِ مَكَّةَ [٣] :

نَحْنُ آلُ اللهِ فِي بَلْدَتِنَا   لَمْ نَزَلْ آلًا عَلَى عَهْدِ إِرَمْ

= ٣/ ٥٣ ، ٢٠٨ ، وارتشاف الضرب ١/ ٢٦٤ ، والبحر المحيط ١/ ١٨٨ ، والمقاصد الشافية ١/ ١٤ ، وشرح التصريح ١/ ١١ ، وشرح الأشموني ١/ ١٤ .

(١) في الأصل (صلّي) .

(٢) هذا رأي الأخفش ، وله رأي آخر يجيز إضافتها إلى أعلام الأماكن ، وقد أنكر الكسائي استعمالها في ذلك . انظر : معاني الأخفش ١/ ٢٦٥ ، والجامع للقرطبي ١/ ٣٨٢ ، والبحر المحيط ١/ ١٨٨ .

(٣) البيت من الرمل ، وهو لعبد المطلب جدّ النبي ﷺ في : المعرّب ص٦١ ، وسفر السعادة ١/ ١٩ ، وشرح التسهيل ٣/ ٢٤٤ ، ونهاية الأرب ١٦/ ١١٤ ، والبحر المحيط ١/ ٣٧٢ .

وَحُمِلَ عَلَى الشُّذُوذِ[١] قَوْلُ أَبِي طَالِبٍ عَمِّ النَّبِيِّ ﷺ[٢] :

لَاهُمَّ إِنَّ الْمَرْءَ يَمْـ ـنَعُ رَحْلَهُ فَامْنَعْ حِلَالَكْ
لَا يَغْلِبَنَّ صَلِيبُهُمْ وَمِحَالُهُمْ غَدْوًا مِحَالَكْ
وَانْصُرْ عَلَى آلِ الصَّلِيـ ـبِ وَعَابِدِيهِ الْيَوْمَ آلَكْ

وَعَلَى هَذَا لَا يُقَالُ : اللَّهُمَّ صَلِّ[٣] عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ ، بَلْ : « اللَّهُمَّ صَلِّ[٤] عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ » ، كَمَا جَاءَ عَنْهُ ﷺ فِي تَعْلِيمِهِ لَنَا لَـمَّا سَأَلَهُ بَشِيرُ بنُ سَعْدِ بنِ عُبَادَةَ ذَلِكَ[٥] ، وَعَلَى هَذَا فَقَدْ كَانَ حَقُّ الْمُصَنِّفِ أَنْ يَقُولَ : ((وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ)) ، لَكِنْ حَسَّنَ هُنَا إِضَافَتَهُ إِلَى الْمُضْمَرِ الإِتْبَاعُ لِـمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ (عَلَى) ، وَالإِتْبَاعُ يُجَوِّزُ مَا لَا يَجُوزُ مَعَ غَيْرِهِ ، وَمِنْ الإِتْبَاعِ مَا جَاءَ فِي الحَدِيثِ مِنْ : « لَا دَرَيْتَ وَلَا تَلَيْتَ »[٦] ، وَلَوْ كَانَ « تَلَيْتَ » غَيْرَ تَابِعٍ لِـ« دَرَيْتَ » لَقِيلَ : (تَلَوْتَ) ؛ لِأَنَّهُ وَاوِيٌّ ، فَأُتْبِعَ الثَّانِي لِلأَوَّلِ .

---

(١) يشير إلى مسألة إضافته إلى المضمر ، وهي مسألة خلافية : فقد منع ذلك الكسائي والنحاس ، وكذا الزبيدي الذي عدّه من لحن العوامّ ، ووافقهم المؤلف . أمّا جمهور النحاة فعلى أنّ الصحيح جوازه ؛ لأنّ السماع يعضّده . انظر : لحن العامة ص٤١ ، وشرح التسهيل ٣/ ٢٤٣ ، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٥٤ ، والجامع للقرطبي ١/ ٣٨٣ ، والبحر المحيط ١/ ١٨٨ ، والمقاصد الشافية ١/ ١٤ ، والهمع ٤/ ٢٨٥ ، وشرح الأشموني ١/ ١٥ .

(٢) الأبيات من مجزوء الكامل ، وتشير المصادر إلى أنّ الأبيات لجدّ النبي ﷺ عبد المطلب بن هاشم ، وليست لعمّه أبي طالب كما صرّح المؤلف . انظر : السيرة لابن هشام ١/ ٥١ ، وتاريخ الطبري ٢/ ١٣٥ ، والروض الأنف ١/ ٢٦٧ ، والاكتفاء للكَلاعي ١/ ١٠٧ . والشاهد فيها البيت الثالث وقد ورد في : شرح التسهيل ٣/ ٢٤٤ ، والجامع للقرطبي ١/ ٣٨٣ ، والبحر المحيط ١/ ١٨٨ ، والمقاصد الشافية ١/ ١٤ ، وشرح الأشموني ١/ ١٥ ، والدرر ٥/ ٣١ . **وغَدْوًا** : غدًا ، حذفت لامه . **والمِحَال** : المكر والكيد والقوّة والشدّة . راجع اللسان (غدا ، محل) .

(٣) في الأصل (صلّي) .

(٤) في الأصل (صلّي) .

(٥) انظر الحديث في : الموطأ : كتاب الصلاة ، باب ما جاء في الصلاة على النبي ﷺ ص١١٥ ، ومسلم بشرح النووي ، كتاب الصلاة ، باب الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد ٤/ ١٢٥ . وقد ذكر المؤلف نصّه قبل عدّة أسطر .

(٦) البخاري في الفتح ، كتاب الجنائز ، باب ما جاء في عذاب القبر ٣/ ٢٣٣ ، وسنن أبي داود ، كتاب السنّة ، با ب في المسألة في القبر وعذاب القبر ٤/ ٢٣٩ ، والنهاية لابن الأثير ١/ ١٩٥ .

وَمِنْهُ أَيْضًا – أَيْ : وَمِنْ الإِتْبَاعِ – مَا جَاءَ فِي الحَدِيثِ عَنْهُ ﷺ : « ارْجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ »(١) ، وَلَوْ كَانَ « مَأْزُورَاتٍ » غَيْرَ تَابِعٍ لِـ« مَأْجُورَاتٍ » لَقِيلَ: (مَوْزُورَاتٍ) ؛ لِأَنَّهُ أَيْضًا وَاوِيٌّ ، فَأُتْبِعَ الأَوَّلُ لِلثَّانِي ، عَكْسَ الأَوَّلِ ، وَالبَابَانِ كَثِيرٌ ، أَعْنِي إِتْبَاعَ الأَوَّلِ لِلثَّانِي ، وَإِتْبَاعَ الثَّانِي لِلأَوَّلِ . وَمِنْ إِتْبَاعِ الثَّانِي لِلأَوَّلِ قَوْلُ الشَّاعِرِ(٢) :

[٤٩]

هَتَّاكِ أَخْبِيَةٍ ، وَلَّاجِ أَبْوِبَةٍ يَخْلِطُ بِالبِرِّ مِنْهُ // الجِدَّ وَاللِّينَا

وَلَوْ كَانَ « أَبْوِبَةٍ » وَحْدَهُ لَمْ يُجْمَعْ هَذَا الجَمْعِ ، وَإِنَّمَا كَانَ يُجْمَعُ عَلَى (أَبْوَابٍ) ، وَتَفْصِيلُ الإِتْبَاعِ وَالكَلَامُ عَلَى مَرَاتِبِهِ فِي عِلْمِ البَيَانِ(٣) .

وَأَيْضًا فَإِنَّهُ لَوْ أَظْهَرَ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ (آلُ) لَأَوْهَمَ المُغَايَرَةَ لِـمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ (عَلَى) ، قَالَ ابْنُ الشَّاهِدِ : « وَوَضْعُ الظَّاهِرِ مَوْضِعَ المُضْمَرِ جَائِزٌ عِنْدَ قَصْدِ التَّفْخِيمِ وَالتَّعْظِيمِ ، مَا لَمْ يَكُنْ مَسْبُوقًا بِمُظْهَرٍ(٤) يُوَافِقُهُ فِي الدَّلَالَةِ فَيَتَعَيَّنُ الإِضْمَارُ مَخَافَةَ إِيهَامِ المُغَايَرَةِ » .

فَصْلٌ : وَأَشَدُّ شُذُوذًا مِنْ قَوْلِ أَبِي طَالِبٍ مَا أَنْشَدَ أَبُو العَبَّاسِ المُبَرِّدُ(٥) :

---

(١) سنن ابن ماجه ، كتاب الجنائز ، باب ما جاء في اتباع النساء الجنائز ١/ ٥٠٣ ، وسنن البيهقي الكبرى ، كتاب الجنائز ، باب ما ورد في نهي النساء عن اتباع الجنائز ٤/ ٧٧ ، والنهاية لابن الأثير ٥/ ١٧٩ ، وضعّفه الألباني في السلسلة ٦/ ٢٦٢ . وجاءت رواية أخرى عند البيهقي (موزورات) ؛ ولا شاهد حينئذ .

(٢) البيت من البسيط ، وينسب للقُلاخ بن حُبابة أو حُبابٍ أو جَنابٍ – على خلافٍ في اسم الأب بين المصادر – أو لابن مقبل . انظر: ملحق ديوان ابن مقبل ص٢٨٤ ، والصحاح (بوب) ، والاقتضاب ٣/ ٤٢٧ ، والتنبيه والإيضاح ١/ ٤٣، واللسان والتاج (بوب) . ونسبه الصغاني في التكملة (بوب) للقتّال الكلابي مع اختلاف عجزه ، وليس في ديوانه .

والأخبية : جمع خباء ، وهي بيوت الأعراب من وبر أو صوف ولا تكون من شعر . والمعنى : أنه يكثر هتك الأخبية في الغارة على الأحياء . **وولّاج أبوبة** : بمعنى : أنّه يلج أبواب الملوك والرؤساء إمّا قاهرًا وإمّا وافدًا عليهم ، فهو لجلالته إذا وقف على أبوابهم لم يُحْجَبْ عنهم . راجع الاقتضاب ٣/ ٤٢٧ ، واللسان (خبا) .

(٣) هذا ما يعرف بـ(المحاذاة) في اصطلاح اللغويين ، انظر: أدب الكاتب ص٤٨٥، والصاحبي ص٣٨٤، والمزهر ١/ ٣٣٩.

(٤) في الأصل (بمضمر) ، والوجه ما أثبتُّ والذي يحتمه السياق .

(٥) البيت من الطويل ، وهو للفرزدق في : ديوانه ١/ ١٩٨ ، وسرّ صناعة الإعراب ١/ ١٠٢ ، والمحكم ٤/ ٢٥٧ ، واللسان (أهل) . وجاءت الرواية في الكامل ٣/ ٦٦ : (نسل) بد (آل) ، ولا شاهد فيه حينئذ . **والرَّبَذ** : خفّة اليد والرجل في =

نَجَوْتَ وَلَمْ يَمْنُنْ عَلَيْكَ طَلَاقَةً (١) سِوَى رَبِذِ التَّقْرِيبِ مِنْ آلِ أَعْوَجَا

لِأَنَّهُ لَمْ يُضَفْ (آلُ) (٢) إِلَى مَوْصُوفٍ بِالعِلْمِ ، وَقَدْ وَجَّهَهُ بَعْضُهُمْ عَلَى تَقْدِيرِ مُضَافٍ مَحْذُوفٍ ، وَجَعَلَ التَّقْدِيرَ (٣) مِثْلَ [قَوْلِ] (٤) نَابِغَةِ بَنِي ذُبْيَانَ (٥) :

وَالخَيْلُ تَعْلَمُ أَنَّا فِي تَجَاوُلِهَا عِنْدَ الطِّعَانِ أُولُو بُؤْسَى وَإِنْعَامِ

وَالمُرَادُ بِـ(الخَيْلِ) رَاكِبُوهَا .

فَصْلٌ : وَ(آلُ النَّبِيِّ ﷺ) – الَّذِينَ لَا يُعْطَوْنَ مِنْ الصَّدَقَةِ أَوْ يُعْطَوْنَهَا عَلَى الخِلَافِ فِي ذَلِكَ – هُمْ مِنْ قُرَيْشٍ إِجْمَاعًا ، فَـ(بَنُو هَاشِمٍ) (آلٌ) ، وَمَا فَوْقَ (غَالِبٍ) غَيْرُ (آلٍ) ، وَفِيمَا بَيْنَهُمَا قَوْلَانِ (٦) . وَفِي مَذْهَبِ مَالِكٍ ﷺ أَرْبَعَةُ أَقْوَالٍ : المَنْعُ مِنْ الفَرْضِ وَالتَّطَوُّعِ ، وَالإِعْطَاءُ مِنْهُمَا ، وَالمَنْعُ مِنْ الفَرْضِ دُونَ التَّطَوُّعِ ، وَالمَنْعُ مِنْ التَّطَوُّعِ دُونَ الفَرْضِ . كُلُّ مَا يُمْكِنُ فِي القِسْمَةِ مَقُولٌ (٧).

= العمل والمشي . **والتقريب** : ضربٌ من العدو للفرس ، وهو إذا عدا عدوًا دون الإسراع . **وأعوج** : فرسٌ سبَّاقٌ مشهورٌ عند العرب رُكِبَ صغيرًا فاعوجّت قوائمه ، وإليه تنسب الخيل الكرام . راجع اللسان (ربذ ، قرب ، عوج) .

(١) في الأصل (طلالة) .

(٢) في الأصل (ربذ) .

(٣) في الأصل (التقريب) .

(٤) تكملة بمثلها يلتئم الكلام .

(٥) البيت من البسيط ، وهو في : ديوانه ص٨٥ ، وأساس البلاغة (جول) . **والتجاول** : الذهاب والمجيء في الحرب . **وإنعام**: نَمُنُّ على الأسير فنطلقه . راجع شرح البيت في الديوان أعلاه .

(٦) تحرير المسألة أنّ العلماء فيه على ثلاثة أقوال : **أحدها** : أنهم بنو هاشم خاصة ، وهذا مذهب أبي حنيفة وأحمد في رواية عنه واختيار ابن القاسم صاحب مالك . **والثاني** : أنهم بنو هاشم وبنو عبد المطلب ، وهذا مذهب الشافعي والرواية الأخرى عن أحمد . **والثالث** : أنهم بنو هاشم ومن فوقهم إلى غالب ، فيدخل فيهم بنو المطلب وبنو أمية وبنو نوفل ومن فوقهم إلى بني غالب ، وهو اختيار أشهب من أصحاب مالك . انظر بسط المسألة والخلاف في آل النبي ﷺ وأدلته في : جلاء الأفهام لابن القيّم ص١٥٨-١٧٣ ، والتوضيح في شرح جامع الأمهات لخليل بن إسحاق المالكي ٢/ ٣٥٣ .

(٧) قال ابن إسحاق في التوضيح ٢/ ٣٥٣ : « الإعطاء مطلقًا للأبهري ؛ لأنهم منعوا في زماننا حقهم من بيت المال ، فلو =

فَصْلٌ : وَذَهَبَ الكِسَائِيُّ إِلَى أَنَّ الأَصْلَ فِيهِ : (أَوَلَ) ، مِنْ (آلَ يَؤُولُ) إِذَا رَجَعَ وَانْتَهى ، فَتَحَرَّكَتْ الوَاوُ وَانْفَتحَ مَا قَبْلَهَا فَأُبْدِلَتْ الأَلِفُ مِنْهَا عَلَى القَاعِدَةِ المُطَّرِدَةِ [١].

وَأَمَّا (الجِبِلَّةُ) [٢] فَإِنْ كَانَ المُرَادُ بِهِ : الطَّبِيعَةَ أَوْ الخِلْقَةَ ، فَإِنَّ اللَّامَ مُخَفَّفَةٌ ، وَالجِيمَ مَضْمُومَةٌ أَوْ مَكْسُورَةٌ أَوْ مَفْتُوحَةٌ ، وَالبَاءَ سَاكِنَةٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، لَا أَعْرِفُ فِي هَذَا اللَّامِ تَشْدِيدًا .

وَإِنْ كَانَ المُرَادُ : الجَمَاعَةُ ، فَإِنَّ اللَّامَ تُشَدَّدُ . وَفِيهَا [٣] إِذْ ذَاكَ – أَعْنِي فِي هَذِهِ اللَّفْظَةِ – لُغَاتٌ ثَمَانِيَةٌ : (جِبِلَّةٌ) بِكَسْرِ الجِيمِ وَالبَاءِ وَتَشْدِيدِ اللَّامِ ، وَ(جُبْلَةٌ) بِضَمِّ الجِيمِ وَإِسْكَانِ البَاءِ وَتَخْفِيفِ اللَّامِ ، وَ(جِبْلَةٌ) بِكَسْرِ الجِيمِ وَإِسْكَانِ البَاءِ وَتَخْفِيفِ اللَّامِ ، وَ(جِبِلٌّ) كَالأُولَى بِغَيْرِ تَاءٍ ، وَ(جُبُلٌّ) كَالَّذِي قَبْلَه إِلَّا أَنَّ الجِيمَ مَضْمُومَةٌ [وَالبَاءَ كَذَلِكَ] [٤] ، وَ(جَبِيلٌ) عَلَى وَزْنِ : رَغِيفٍ ، وَ(جُبُلٌ) عَلَى وَزْنِ : عُنُقٍ ، وَ(جُبْلٌ) عَلَى وَزْنِ : قُفْلٍ . كُلٌّ // : الأُمَّةُ مِنَ الخَلْقِ وَالجَمَاعَةُ مِنْ النَّاسِ . وَعَدَّ الكُوفِيُّونَ لُغَةً تَاسِعَةً عَلَى قَاعِدَتِهِمْ فِي تَجْوِيزِ إِبْدَالِ الحُرُوفِ المُغَايِرَةِ لِحُرُوفِ الإِبْدَالِ عِنْدَ البَصْرِيِّينَ ، وَالبَصْرِيُّونَ يَجْعَلُونَ (الجِيلَ) مُدَّةً [٥] عَلَى حِيَالِهَا ، وَلِلكُوفِيِّينَ فِي مِثْلِ هَذَا تَفْصِيلٌ وَقَوَاعِدُ يَرْجِعُونَ إِلَيْهَا ، وَتَقْرِيرُ جَمِيعِ ذَلِكَ فِي كُتُبِ النَّحْوِ [٦]. [٥٠]

= لم يجز أخذهم للصدقة ضاع فقيرهم . والمنع مطلقًا لأصبغ ومطرف وابن الماجشون وابن نافع ... والجواز في التطوّع دون الواجب لابن القاسم ، ورأى أنّ معنى مارواه البخاري من قول رسول الله ﷺ : (لا تحلّ الصدقة لآل محمد) مقصور على الفريضة . ورأى في الرابع أنّ الواجب لا مِنَّة فيه بخلاف التطوّع » . وانظر المسألة في : أحكام القرآن لابن العربي ٢/ ٩٧٤ ، والمغني لابن قدامة ٢/ ٧١٠ ، والمجموع ٦/ ٢٢٦ ، والإنصاف للمرداوي ٣/ ٢٥٤ ، ومواهب الجليل ٢/ ٣٤٤ ، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١/ ٤٩٣ .

(١) وتبعه في ذلك ابن الباذِش . انظر : الإقناع في القراءات السبع ١/ ٢٢٦ ، وشرح الشافية ٣/ ٢٠٨ ، وارتشاف الضرب ١/ ٢٦٤ ، والمقاصد الشافية ١/ ١٤ ، وشرح التصريح ١/ ١١ ، وشرح الأشموني ١/ ١٤ .

(٢) راجع : المحكم ٧/ ٣٠٨ ، واللسان وتاج العروس (جبل) .

(٣) في الأصل (فيهما) .

(٤) تكملة يقتضيها السياق ؛ إذْ بدونها تؤول اللفظة إلى (جُبِلٍّ) ، وهي لم تذكر في المعاجم .

(٥) في الأصل (الجبل مرّة) ، ولعلّ ما أثبتُّه الوجه حملًا على السياق .

(٦) لعل مراده بقاعدة الكوفيين في الإبدال أنهم يجيزونه بين الحروف عمومًا، بخلاف البصريين الذين لا يجيزونه إلا في =

وَأَمَّا (**التَّطَهُّرُ**) [١] فَأَصْلُهُ التَّنَزُّهُ وَالكَفُّ عَنْ الإِثْمِ وَمَا لَا يَجْمُلُ ، يُقَالُ : (رَجُلٌ طَاهِرُ الخُلُقِ وطَهِرُهُ) ، وَالأُنْثَى (طَاهِرَةٌ [٢]) ، وَ(إِنَّهُ لَطَاهِرُ الثِّيَابِ) ، أَيْ : لَيْسَ بِذِي دَنَسٍ فِي الأَخْلَاقِ ، وَهُوَ مِنْ مَجَازِ التَّصَرُّفِ ، وَاسْمُهُ الخَاصُّ بِهِ الكِنَايَةُ ، وَالكِنَايَةُ : هِيَ قَصْدُ لَازِمِ المَذْكُورِ بِالحُكْمِ مَعَ إِمْكَانِ تَوَجُّهِهِ إِلَى المَذْكُورِ ، عَلَى مَا هُوَ المُقَرَّرُ فِي عِلْمِ البَيَانِ ، قَالَ امْرُؤُ القَيْسِ [٣] :

ثِيَابُ بَنِي عَوْفٍ طَهَارَى نَقِيَّةٌ وَأَوْجُهُهُمْ مِثْلَ المَصَابِيحِ غُرَّانُ

وَأَنْشَدَ ابْنُ الأَعْرَابِيِّ [٤] :

أَضَعْتُ المَالَ لِلأَحْسَابِ حَتَّى خَرَجْتُ مُبَرَّأً طَهِرَ الثِّيَابِ

وَاخْتُلِفَ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾ [٥] فَقِيلَ مَعْنَاهُ : وَقَلْبَكَ فَطَهِّرْ، فَيَكُونُ – عَلَى هَذَا – المُرَادُ بِـ(الثِّيَابِ) القَلْبَ . قَالُوا : وَعَلَيْهِ قَوْلُ عَنْتَرَةَ [٦] :

= الحروف المتقاربة في المخرج والصفة ، وعليه فيمكن أن أقول : إنّ اللغة التاسعة لهم في هذا هي (جِيلٌ) ، أبدلت الباء ياءً، وإبدال الياء من الباء وارد في اللغة ، يؤيّده قراءة علي ﷺ وبعض الخراسانيين قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ أَضَلَّ مِنكُمْ جِبِلًّا كَثِيرًا﴾ بجيم مكسورة وياء بعدها ، وهي شاذّة ، ومعناهما واحدٌ . قال الرضي : « إذا كان لفظان بمعنى واحد ولا فرق بينهما لفظًا إلا بحرفٍ في أحدهما يمكن أن يكون بدلا من الحرف الذي في الآخر ، فإن كان أحدهما أقلّ استعمالا من الآخر فذلك الحرف في ذلك الأقلّ استعمالا بدلٌ من الحرف الذي في مثل ذلك الموضع من الأكثر استعمالا » ، والله أعلم . انظر : سر صناعة الإعراب ٢/ ٧٤٢ ، والجامع للقرطبي ١٥/ ٤٧ ، وشرح الشافية ٣/ ١٩٧ ، والدر المصون ٩/ ٢٨٢ ، والمقاصد الشافية ٩/ ١ ، وروح المعاني ٢٣/ ٤١ . وراجع ص٤٧٢ في شرح المؤلف للفظة (الجِيل) .

(١) راجع : مقاييس اللغة ٣/ ٤٢٨ ، والمحكم ٤/ ١٧٤ ، واللسان والتاج (طهر) .

(٢) هذا إذا كان المقصود الطهارة من النجاسة ومن العيوب . قال ابن الأعرابي : « فإذا انْقَطَعَ عنها الدَّمُ قيل : طَهُرَتْ تَطْهُر ، فهي طاهرٌ ، بلا هَاءٍ ، وذلك إذا طَهُرَت من المحيض » . انظر : اللسان (طهر) .

(٣) البيت من الطويل ، وهو في : ديوانه ص٦٥١ ، وتهذيب اللغة ٦/ ١٧١ ، والمحكم ٤/ ١٧٥ ، وأساس البلاغة (سفر) ، والتنبيه والإيضاح ٢/ ١٧٧ ، واللسان وتاج العروس (ثوب ، طهر ، غرر) .

(٤) البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة في : المحكم ٤/ ١٧٥ ، واللسان وتاج العروس (طهر) . وفيه أيضًا شاهد على مجيء طَاهِرٍ وطَهِرٍ بمعنًى .

(٥) سورة المدثر ، الآية : ٤ .

(٦) البيت من الكامل، وهو في: معلقته من ديوانه ص١٧٤، وجمهرة اللغة ١/ ١٣٩، وشرح القصائد السبع ص٣٤٧ ، =

فَشَكَكْتُ بِالرُّمْحِ الطَّوِيلِ ثِيَابَهُ   لَيْسَ الكَرِيمُ عَلَى القَنَا بِمُحَرَّمِ

أَيْ : قَلْبَهُ . وَقِيْلَ مَعْنَى [١] : ﴿ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ﴾ أَيْ : نَفْسَكَ . وَقِيْلَ مَعْنَاهُ : وَثِيَابَكَ فَقَصِّرْ ؛ لِأَنَّ الثَّوْبَ إِذَا انْجَرَّ عَلَى الأَرْضِ لَمْ يُؤْمَنْ أَنْ يُصِيبَهُ شَيْءٌ [٢] يُنَجِّسُهُ ، وَقِصَرُهُ يُبْعِدُهُ مِنَ النَّجَاسَةِ .

وَأَمَّا مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مِنَ البَيَانِ فَإِنَّ « **أَرْسَلَهُ** » إِلَى قَوْلِهِ : « **فَأَدْبَر** » يَخْتَلِفُ البَيَانِيُّونَ فِيمَا يُسَمَّى بِهِ هَذَا النَّوْعُ ، فَبَعْضُهُمْ يُسَمِّيهِ التَّرْدَادَ المُنْبَسِطَ ، وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّيهِ التَّرْدَادَ المُتَفَرِّعَ ، وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّيهِ تَفْصِيلًا ، وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّيهِ تَفْسِيرًا ، وَاسْتِقْصَاءُ ذَلِكَ فِي عِلْمِ البَيَانِ . وَلَيسَ فِيهِ مِنْ جِهَةِ البَدِيعِ إِلَّا مَا تَقَدَّمَتْ الإِشَارَةُ إِلَيْهِ .

وَأَمَّا مِنْ جِهَةِ الإِعْرَابِ فَإِنَّ مَعْمُولَ هَذِهِ الأَفْعَالِ – أَعْنِي (**أَنْذَرَ وجَاهَدَ ودَعَا وأَمَرَ ونَهَى وزَجَرَ**) – مَحْذُوفٌ ، إِمَّا لِلاخْتِصَارِ ، وَإِمَّا لِإِقَامَةِ الأَسْجَاعِ ، وَإِمَّا لِلعُمُومِ ، وَإِمَّا لِلشُّهْرَةِ ، وَبَعْضُ هَذِهِ التَّعَالِيلِ يَرْجِعُ إِلَى عِلْمِ النَّحْوِ ، وَتَفْصِيلُهُ يَرْجِعُ إِلَى عِلْمِ البَيَانِ [٣]. وَأَمَّا (**سَتَرَ**) فَقَدْ يَكُونُ لَازِمًا وَلَا يُقَدَّرُ لَهُ مَفْعُولٌ ، وَمُتَعَدِّيًا فَيُقَدَّرُ لَهُ مَفْعُولٌ ، وَقَدْ قَدَّمْنَا ذَلِكَ عِنْدَ شَرْحِهِ [٤] ، وَلَيْسَ فِيهِ خَفِيُّ إِعْرَابٍ .

= والمحكم ٤/ ١٧٥ ، وأساس البلاغة (شكك) ، واللسان (طهر ، شكك) . والمعنى : أنّ الكريم ليس بمحرّم على القتل، لكنه لا يرضى أن يموت على فراشه أو حتف أنفه ، بل يقتحم الحروب حتى يُقتل . راجع شرح القصائد السبع أعلاه .

(١) في الأصل (معناه) .

(٢) في الأصل (شيئًا) .

(٣) انظر ما سبق ص٣٣٣ .

(٤) انظر ما سبق ص٣٣٤ .

[٥١]

❖ المَوْعِظَةُ ، قَالَ رَحِمَهُ اللهُ : « **أُوصِيكُمْ عِبَادَ اللهِ** » إِلَى / / قَوْلِهِ : « **العَذَاب** »(١).

الشَّرْحُ:

(**أُوصِيكُمْ**)(٢) مُضَارِعٌ ، مَاضِيهِ (أَوْصَى) ، وَيَأْتِي – أَعْنِي (أَوْصَى) – عَلَى نَوْعَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ مَقْصُودًا بِهِ تَأْكِيدَ القَوْلِ المُقْتَضِي حَثًّا ، فَيَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ : أَحَدُهُمَا بِنَفْسِهِ ، وَالآخَرُ بِالبَاءِ، وَمِنْهُ مَا فِي الخُطْبَةِ. وَالثَّانِي أَنْ يَكُونَ المُرَادُ بِهِ العَهْدَ، فَيَتَعَدَّى إِذْ ذَاكَ إِلَى مَفْعُولَيْنِ: أَحَدُهُمَا بِاللَّامِ أَوْ بِإِلَى ، وَالثَّانِي بِالبَاءِ ، وَأَمَّا قَوْلُ رُؤْبَةَ(٣) :

* أَوْصَانِيَ العَجَّاجُ فِيمَا وَصَّنِي *

فَإِنَّهُ أَسْقَطَ حَرْفَ الجَرِّ فِي المَوْضِعَيْنِ ضَرُورَةً ، كَمَا حَذَفَ الأَلِفَ فِي « وَصَّنِي » ضَرُورَةً أَيْضًا . وَالمَصْدَرُ مِنْهُ (إِيصَاءً) ، وَأَمَّا (الوَصَاةُ والوَصَايَةُ والوِصَايَةُ والوَصِيَّةُ) فَأَسْمَاءٌ لِلمَصْدَرِ ، وَتُسْتَعْمَلُ (الوَصِيَّةُ) أَيْضًا بِمَعْنَى : مَا أُوْصِيَ بِهِ ، وَأَمَّا قَوْلُ النَّابِغَةِ الذُّبْيَانِيِّ(٤) :

نَصَحْتُ بَنِي عَوْفٍ فَلَمْ يَتَقَبَّلُوا وَصَاتِي ، وَلَمْ تَنْجَحْ لَدَيْهِمْ وَسَائِلِي

فَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يَقُولَ : (نَصِيحَتِي) ؛ لِـمَا لَمْ يَكُنْ مِنْ اتِّحَادِ المَرْدُودِ وَالطَّالِبِ بِالأَخْذِ ، عَلَى مَا هُوَ المُقَرَّرُ فِي عِلْمِ البَيَانِ . وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ لِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِ ﴾(٥) فَإِنَّ مَعْنَاهُ : يَفْرِضُ عَلَيْكُمْ؛ لِأَنَّ الوَصِيَّةَ مِنْ اللهِ فَرْضٌ ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَا

---

(١) الخطب النُّباتية ل٢/ أ ، وتمامه : « ... **وَإِيَّايَ بِتَقْوَى اللهِ ، فَإِنَّ تَقْوَاهُ تُوجِبُ كَرِيمَ الـمآب ، وَجَزِيلَ الثَّوَاب ، وَإِنَّ مُخَالَفَتَهُ تُحِلُّ أَلِيمَ العِقَاب ، وَوَبِيلَ العَذَاب** » .

(٢) راجع : المحكم ٨/ ٢٦٠ ، واللسان وتاج العروس (وصي) .

(٣) البيت من الرجز ، وهو في : ديوانه ص١٨٩ ، والمحكم ٨/ ٢٦٠ ، واللسان وتاج العروس (وصي) . والرواية فيها : (وصَّاني) بدل (أوصاني) .

(٤) البيت من الطويل ، وهو رواية ديوانه ص١٤٣ . والرواية في : إصلاح المنطق ص٢٨١ ، والمحكم ٣/ ١١٣ ، واللسان وتاج العروس (نصح) : (رسولي) بدل (وصاتي) ، ولا شاهد فيه حينئذ .

(٥) سورة النساء ، الآية : ١١ .

تَقْتُلُوا۟ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾(١).

وَ(**إِيَّايَ**) ضَمِيرٌ مَنْصُوبٌ مُنْفَصِلٌ ؛ لِفَصْلِهِ مِنْ المَعْمُولِ بِمَتْبُوعٍ ، وَمِنْهُ – أَيْ : مِمَّا تَعَيَّنَ فَصْلُهُ لِكَوْنِهِ قَدْ فَصَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ المَعْمُولِ مَتْبُوعٌ – قَوْلُ الشَّاعِرِ (٢) :

مُبَرَّأٌ مِنْ عُيُوبِ النَّاسِ كُلِّهِمُ ... فَاللهُ يَرْعَى أَبَا حَرْبٍ وَإِيَّانَا

وَقَوْلُ الآخَرِ (٣) :

لَعَمْرُكَ مَا خَشِيتُ عَلَى عَدِيٍّ ... سُيُوفَ بَنِي مُقَيِّدَةِ الحِمَارِ (٤)

وَلَكِنِّي خَشِيتُ عَلَى عَدِيٍّ ... سُيُوفَ القَوْمِ أَوْ إِيَّاكَ حَارِ

وَ(**تَقْوَى**) (٥) فَعْلَى (٦) مِنْ الوِقَايَةِ ، وَهِيَ السَّتْرُ وَالمَنْعُ مِمَّا تَحْذَرُ ، فَقُلِبَتْ يَاؤُهَا وَاوًا عَلَى القَاعِدَةِ المُطَّرِدَةِ ، أَعْنِي أَنَّ فَعْلَى تُبْدَلُ فِيهِ اليَاءُ وَاوًا لِيُفْرَقَ فِيهِ بَيْنَ الاسْمِ وَالصِّفَةِ ، فَإِنْ كَانَ وَاوِيًّا بَقِيَ عَلَى حَالِهِ ؛ لِأَنَّ المَقْصُودَ الوَاوُ لَا القَلْبُ ، قَالَ سِيبَوَيْهِ رَحِمَهُ اللهُ : هَذَا « بَابُ مَا تُقْلَبُ فِيهِ اليَاءُ وَاوًا ؛ لِيُفْصَلَ بَيْنَ الصِّفَةِ وَالاسْمِ » ، وَقَدَّمَ الصِّفَةَ عَلَى الاسْمِ وَهِيَ فِي نَفْسِ الأَمْرِ مُتَأَخِّرَةٌ عَنْهُ ؛ لِأَنَّهَا مُوْجِبُ الفَرْقِ لِطُرُوئِهَا ، وَالمُتَأَخِّرُ هُوَ الطَّالِبُ بِالفَرْقِ ؛ لِاسْتِغْنَاءِ الأَوَّلِ عَنْهُ لِعَدَمِ الشَّرِكَةِ . ثُمَّ قَالَ – أَعْنِي سِيبَوَيْهِ – : « وَذَلِكَ (فَعْلَى) إِذَا كَانَتْ اسْمًا أَبْدَلُوا مَكَانَهَا الوَاوَ ،

---

(١) سورة الأنعام ، الآية : ١٥١ . وجاء في الأصل (تتقون) بدل (تعقلون) بعد طمس الثانية .

(٢) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في : الكتاب ٢/ ٣٥٦ ، وشرح المفصل ٣/ ٧٥ ، وشرح التسهيل ١/ ١٥٠ ، وتذكرة النحاة ص٧٢٥ ، والهمع ١/ ٢١٨ .

(٣) البيتان من الوافر ، وهما لفاختة بنت عديّ ، وقيل : لشاعرٍ أسديٍّ يخاطب الحارث بن أبي شَمِر الغسّاني . انظرهما في : الكتاب ٢/ ٣٥٧ ، والحيوان ٦/ ٢١٩ ، ومجالس ثعلب ٢/ ٥٧٤ ، والأغاني ١١/ ١٣٨ ، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ٢/ ١٨٥ ، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٠٣ . ومقيّدة **الحمار** : هي تماضر ، امرأة من كنانة . **وحَارِ** : أيْ : الحارث ابن أبي شَمِر على الترخيم . راجع الأغاني ١١/ ١٣٨ .

(٤) في الأصل (في مقيدة الجهار) .

(٥) راجع : مقاييس اللغة ٦/ ١٣١ ، والمحكم ٦/ ٣٧١ ، واللسان والتاج (وقي) .

(٦) في الأصل (فعل) .

نَحْوُ : الشَّرْوَى // وَالتَّقْوَى وَالدَّعْوَى وَالبَقْوَى [١] ، وَإِذَا كَانَتْ صِفَةً تَرَكُوهَا [٢] عَلَى الأَصْلِ [٥٢]
وَذَلِكَ نَحْوُ : صَدْيَا ورَيَّا وخَزْيَا [٣] ، وَلَوْ كَانَتْ ((رَيَّا)) اسْمًا لَقُلْتَ : رَوَّى ؛ لِأَنَّكَ تُبْدِلُ الوَاوَ مَوْضِعَ اللَّامِ وَتُثْبِتُ الوَاوَ الَّتِي هِيَ عَيْنٌ . فَأَمَّا (فَعْلَى) مِنْ الوَاوِ فَعَلَى الأَصْلِ ». هَذَا نَصُّهُ [٤].

فَإِنْ قِيْلَ : فَمُقْتَضَى تَعْلِيلِكَ لِتَقْدِيمِ [٥] سِيبَوَيْهِ الصِّفَةَ عَلَى الاسْمِ أَنْ يَكُونَ القَلْبُ فِي الصِّفَةِ وَلَيْسَ الأَمْرُ كَذَلِكَ ؛ قِيْلَ : لَا يَلْزَمُ أَنْ يَقْتَضِيَ الحُكْمُ مَحَلَّ الحُكْمِ ، بَلْ قَدْ يَكُونُ وَقَدْ لَا يَكُونُ ، وَإِذَا كَانَ الانْتِقَالُ فِي المُثِيرِ أَقْوَى كَانَ – أَعْنِي المُثِيرَ – فِي الأَشْرَفِ كَمَا فِي البَابِ ، وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ فِي كُتُبِ النَّحْوِ .

فَصْلٌ : وَلَـمَّا كَانَتْ المَادَّةُ مُقْتَضَاهَا فِي أَصْلِ اللُّغَةِ المَنْعَ وَالسَّتْرَ بِمَا يَكْرَهُ وَيَحْذَرُ لَمْ تُطْلَقْ فِي السَّتْرِ إِلَّا عَلَى مَا يَسْتُرُ وَيَمْنَعُ مِنْ العَذَابِ ، وَهُوَ القِيَامُ بِجَمِيعِ مَا تَقْتَضِي الشَّرِيعَةُ المُطَهَّرَةُ ، فَإِنَّهُ مَتَى أَخَلَّ بِشَيْءٍ مِنْهَا لَمْ يُؤْمَنْ عَلَيْهِ العَذَابُ ، وَلِذَلِكَ فَسَّرَهُ بَعْضُ العُلَمَاءِ بِأَنَّهَا – أَعْنِي التَّقْوَى – : اسْمٌ جَامِعٌ لِجَمِيعِ مَقَامَاتِ الإِيمَانِ ، وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِ حَسَّانَ بنِ ثَابِتٍ [٦] :

وَعَلَوْنَا يَوْمَ بَدْرٍ بِالتُّقَى   طَاعَةَ اللهِ ، وَتَصْدِيقَ الرُّسُلْ

وَلَا شَكَّ أَنَّ « طَاعَةَ اللهِ وَتَصْدِيقَ الرُّسُل » جَامِعَانِ لِجَمِيعِ مَقَامَاتِ الإِيمَانِ ، وَقَدْ فُسِّرَ بِهِمَا (التَّقِيُّ) ، فَـ(التَّقِيُّ) وَجَمِيعُ مَا كَانَ مِنْ هَذِهِ المَادَّةِ جَامِعٌ لِجَمِيعِ مَقَامَاتِ الإِيمَانِ .

---

(١) **شروى الشيء** : مثله . **والبقوى** : اسم يوضع موضع الإبقاء . راجع اللسان (شري ، بقي) .

(٢) في الأصل (تذكرها) .

(٣) **امرأةٌ صديا** : عطشى . **وامرأة خزيا** : عملت أمرًا قبيحًا فاشتدّ لذلك حياؤها . راجع اللسان (صدي ، خزا) .

(٤) الكتاب ٤/ ٣٦٤ ، ٣٨٩ . وانظر المسألة في : التكملة ص٦٠٨ ، والمنصف ٢/ ١٥٧ ، وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٨٧ ، وشرح المفصل ١٠/ ٣٢ ، وشرح الشافية ٣/ ١٧٧ ، وارتشاف الضرب ١/ ١٨٤ .

(٥) في الأصل (لتقدّم) .

(٦) البيت من الرمل ، وهو في : ديوانه ص٩٥ ، والسيرة لابن هشام ٢/ ١٣٨ ، والبداية والنهاية ٤/ ٥٦ .

فَصْلٌ : وَالتَّاءُ فِي (تَقْوَى) بَدَلٌ مِنْ وَاوٍ ؛ لِأَنَّهَا – كَمَا قَدَّمْنَا – مَأْخُوذَةٌ مِنَ الوِقَايَةِ ، وَكَانَ مُوجِبُ الإِبْدَالِ كَرَاهَةَ أَنْ يَكُونَ فِي اللَّفْظِ – لَوْ بَقِيَتْ غَيْرَ مُبْدَلَةٍ – مَا صُورَتُهُ صُورَةُ مَا فَاؤُهُ وَاوٌ وَلَامُهُ وَاوٌ ، وَلَيْسَ فِي الكَلَامِ مِثْلُ (وَعَوْتُ) إِلَّا لَفْظَةُ : « وَاوٍ » عَلَى أَحَدِ الوَجْهَيْنِ ، وَمَنْ جَعَلَهُ مِنْ بَابِ (بَبَّه) [١] خَرَجَ عَنْ هَذَا [٢] .

وَقَدْ اسْتَدَلَّ أَبُو الفَتْحِ عَلَى أَنَّ الهَمْزَةَ فِي (وَرَاءٍ) مُنْقَلِبَةٌ عَنْ يَاءٍ [٣] ؛ لِقَوْلِهِمْ : وَارَيْتُ ، وَلَيْسَ الدَّلِيلُ مِنْ لَفْظِ اليَاءِ ؛ لِأَنَّهَا قَدْ وَقَعَتْ رَابِعَةً ، فَالقَلْبُ عَنِ الوَاوِ مُمْكِنٌ ، وَإِنَّمَا الاسْتِدْلَالُ بِكَوْنِ الفَاءِ وَاوًا ، فَتَعَيَّنَ أَنْ لَا تَكُونَ اللَّامُ وَاوًا [٤].

وَ(**تُوجِبُ**) [٥] أَيْ : تَكُونُ لَهُ سَبَبًا إِلَى تَحْصِيلِ « **كَرِيمَ الـمآب ، وَجَزِيلَ الثَّوَاب** » ، وَقَدْ يَكُونُ الإِيجَابُ بِمَعْنَى : المُتَسَبِّبِ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ [٦] :

فَإِنْ تُوجِبْ لِقَتْلَتِهِمْ سَبِيلَا ... أُسَبِّبْ مِثْلَهُ لَكَ غَيْرَ وَانِ

(١) وهو حكاية صوت صبيٍّ ، وقد كانت هند بنت أبي سفيان ترقص ابنها عبد الله بن الحارث عليه وتقول :

لَأُنْكِحَنَّ بَبَّهْ ... جَارِيَةً خِدَبَّهْ
مُكْرَمَةً مُحَبَّهْ ... تَجُبُّ أَهْلَ الكَعْبَهْ

انظر : المنصف ٢/ ١٨٢ ، والخصائص ٢/ ٢١٩ ، والحماسة البصرية ٤/ ١٦٤٢ ، والمقاصد النحوية ١/ ٣٦٥ .

(٢) ذهب أبو عليّ وتلميذه ابن جني إلى أنّ أصل الألف في (واو) ياء ، واختاره الرضي. وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنّ أصلها واو ، وصححه ابن عصفور . انظر المسألة في : الكتاب ٤/ ٤٠١ ، وليس في كلام العرب لابن خالويه ص٧٧ ، والمسائل الحلبيات ص٨ ، وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٩٦-٦٠٠ ، واللباب ٢/ ٤٢٦ ، وشرح الملوكي ص٢٦٦ ، وسفر السعادة ١/ ٥١١ ، والممتع ٢/ ٥٦٠ ، وشرح الشافية ٣/ ٧٤ .

(٣) في الأصل (واو) ، والوجه ما أثبتُّه .

(٤) انظر : الخصائص ٣/ ٢٨١ .

(٥) راجع : المحكم ٧/ ٣٩٤ ، واللسان وتاج العروس (وجب) .

(٦) البيت من الوافر ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

وَقَدْ يَكُونُ مَعْنَى (تُوجِبُ) : تُحَقِّقُ أَوْ تُثْبِتُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مُحَقَّقٌ وَثَابِتٌ بِوَعْدِ اللهِ تَعَالَى ، وَلِذَلِكَ سُمِّيَتْ الكَبِيرَةُ مِنْ الخَطَايَا (مُوجِبَةً) / / ؛ لِأَنَّهَا تُحَقِّقُ العَذَابَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللهُ تَعَالَى [٥٣] المَغْفِرَةَ ، وَمِنْهُ مَا جَاءَ فِي حَدِيثِ اللِّعَانِ : « وَقِّفُوهَا [١] فَإِنَّهَا مُوجِبَةٌ ، فَتَلَكَّأَتْ حَتَّى مَا شَكَكْنَا أَنَّهَا سَتَعْتَرِفُ ، ثُمَّ قَالَتْ : لَا أَفْضَحُ قَوْمِي سَائِرَ الأَيَّامِ ، فَمَضَتْ عَلَى اليَمِينِ » [٢] . وَتَكُونُ (المُوجِبَةُ) أَيْضًا مِنْ الحَسَنَاتِ ؛ لِأَنَّهَا تُحَقِّقُ الثَّوَابَ بِوَعْدِ اللهِ ، وَفِي الحَدِيثِ : « اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مُوجِبَاتِ رَحْمَتِكَ » [٣] ، وَلَا يَصِحُّ هُنَا أَنْ يَكُونَ مَعْنَى الإِيجَابِ التِزَامَ اللهِ تَعَالَى بِشَيْءٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَى اللهِ تَعَالَى – أَعْنِي مَصَالِحَ العِبَادِ – بَلْ ذَلِكَ مِنْهُ إِنْعَامٌ وَفَضْلٌ ، إِنْ شَاءَ فَعَلَهُ وَإِنْ شَاءَ لَمْ يَفْعَلْهُ ﷻ ، هَذَا مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وَجَعَلَنَا مِنْهُمْ ، وَخَالَفَتْ المُعْتَزِلَةُ، وَالرَّدُّ عَلَيْهِمْ وَالانْفِصَالُ عَنْ شُبَهِهِمْ فِي عِلْمِ الكَلَامِ ، أَمَاتَنَا اللهُ عَلَى الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ، لَا مُبَدِّلِينَ وَلَا مُغَيِّرِينَ بِفَضْلِهِ وَكَرَمِهِ ، لَا إِلَهَ غَيْرُهُ وَلَا مَعْبُودَ سِوَاهُ [٤].

وَ(الكَرِيمُ) المُعَظَّمُ المُعَزَّزُ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ [٥] :

مَتَى تَنْزِلْ بِنَا تَنْزِلْ كَرِيمًا حَمِيدَ الرَّأْيِ مَسْرُورَ الصَّدِيقِ

وَإِطْلَاقُهُ عَلَى ضِدِّ اللَّئِيمِ كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ [٦] :

---

(١) في الأصل (قفوها) .

(٢) البخاري في الفتح ، كتاب تفسير القرآن ، باب قوله تعالى : ﴿ وَيَدْرَؤُا۟ عَنْهَا ٱلْعَذَابَ أَن تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَٰدَٰتٍۭ بِٱللَّهِ ۙ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴾ ٨/ ٤٤٩ ، وسنن النسائي ، كتاب الطلاق ، باب كيف اللعان؟ ٥/ ٢٨٠، واللفظ له .

(٣) سنن ابن ماجه ، كتاب إقامة الصلاة والسنّة فيها ، باب ما جاء في صلاة الحاجة ١/ ٤٤١ بلفظه ، وسنن الترمذي ، أبواب الوتر ، باب ما جاء في صلاة الحاجة ٢/ ٣٤٤ ، والنهاية لابن الأثير ٥/ ١٥٣ ، وضعفه الألباني في سلسلته ٦/ ٤٥٣ .

(٤) انظر المسألة بتفنيد شبههم والردّ عليها في : مفتاح دار السعادة لابن القيم ٢/ ٤٢٨ .

(٥) البيت من الوافر ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

(٦) الأبيات من الوافر ، وتُنسب لغير واحد : فقيل هي : لعيسى بن فاتك أو عاتك الخَطِّي أو الحبطي ، وقيل : لعمران بن حطّان ، وقيل : لسعيد بن مسحوح أو مسجوج أو مسحوج الشيباني ، وقيل : لمرداس بن أُدَيَّة أو أُذَيَة ، وقيل : لأبي خالد القَنَانِيِّ . انظر : أنساب الأشراف ٥/ ٤٢٣ ، والكامل للمبرد ٣/ ١٢٤ ، والأغاني ١٨/ ٨٤ ، ومعجم الشعراء =

لَقَدْ زَادَ الحَيَاةَ عَلَيَّ حُبًّا   بَنَاتِي إِنَّهُنَّ مِنَ الضِّعَافِ
مَخَافَةَ أَنْ يَرَيْنَ البُؤْسَ بَعْدِي   وَأَنْ يَشْرَبْنَ رَنْقًا بَعْدَ صَافِي
وَأَنْ يَعْرَيْنَ إِنْ كَسِيَ الجَوَارِي   فَتَنْبُو العَيْنُ عَنْ كَرَمٍ عِجَافِ

مِنْ بَابِ إِطْلَاقِ الْمُسَبَّبِ عَلَى السَّبَبِ ؛ لِأَنَّ العَيْنَ سَبَبٌ لِلتَّعْظِيمِ وَالتَّعْزِيزِ .

وَ(**المَآبُ**) [(١)] مَفْعَلٌ مِنْ (الأَوْبِ) وَهُوَ الرُّجُوعُ ، وَيَتَعَدَّى فِعْلُهُ بِـ(إِلَى) كَمَا يَتَعَدَّى (رَجَعَ) ، وَأَمَّا قَوْلُ سَاعِدَةَ بنِ العَجْلَانِ [(٢)] :

فَلَوْ أَنِّي عَرَفْتُكَ حِينَ أَرْمِي   لَآبَكَ مُرْهَفٌ مِنْهَا حَدِيدُ

فَإِنَّمَا الأَصْلُ : (لَآبَ إِلَيْكَ) ، فَحَذَفَ حَرْفَ الجَرِّ لِلضَّرُورَةِ ، وَقَدْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ضَمَّنَهُ مَعْنَى : (أَتَاكَ) فَعَدَّاهُ بِنَفْسِهِ ، وَقَدْ يُقَوِّي هَذَا كَوْنُ الرُّجُوعِ فِيهِ تَجَوُّزٌ ؛ لِأَنَّ السَّهْمَ لَمْ يَنْصَرِفْ عَنْهُ ثُمَّ رَجَعَ إِلَيْهِ .

وَالـمُضَارِعُ (يَؤُوبُ) ، وَالـمَصْدَرُ (أَوْبًا وإِيَابًا ، وأَوْبَةً وأَيْبَةً – عَلَى الـمُعَاقَبَةِ –) ، وَحَكَى اللِّحْيَانِيُّ [(٣)] : (إِيْبَةً) بِالكَسْرِ .

= ص٢٥٨ ، والحماسة البصرية ٢/ ٧٦٦ ، واللسان (عجف ، كرم ، كسا) ، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٨٦ ، وشعر الخوارج ص٥٧ . ورواية البلاذُري (عن حُرَم) ، والمبرّد (عن كُوم) ، والمرزباني (من غرّ) : بدل (عن كرم) ، ولا شاهد فيه حينئذ .

(١) راجع : مقاييس اللغة ١/ ١٥٢ ، والمحكم ١٢/ ٢٢٠ ، واللسان والتاج (أوب) .

(٢) وهو رجل من بني هذيل ، لم أظفر له بترجمة فيما بين يدي من المصادر . والبيت من الوافر ، وهو له في : شرح أشعار الهذليين ١/ ٣٣٤ ، والمحكم ١٢/ ٢٢٠ ، واللسان وتاج العروس (أوب) . **ومُرْهَفٌ** : نَصْلٌ محدَّدٌ مرقَّقٌ . **وحَدِيد** : ليس بكليل . راجع شرح السكري أعلاه .

(٣) هو أبو الحسن علي بن حازم اللحياني ، من كبار أهل اللغة ، أخذ عن أبي عبيدة وأبي زيد والأصمعي ، إلا أنّ عمدته الكسائي ، وله نوادر عنه ، وكان أحفظ الناس للنوادر . انظر : إنباه الرواة ٢/ ٢٥٥ ، ومعجم الأدباء ١٤/ ١٠٦ .

وَ(**الجَزِيلُ**) [١] الكَثِيرُ ، يُقَالُ : (عَطَاءٌ جَزْلٌ) إِذَا كَانَ كَثِيرًا ، وَكَثِيرًا مَا تُسْتَعْمَلُ هَذِهِ المَادَّةُ فِيمَا كَثُرَ وَعَظُمَ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ : (رَجُلٌ جَزْلٌ) إِذَا كَانَ كَثِيرَ العَقْلِ ، أَصِيلَ الرَّأْيِ ، وَمِنْهُ : (امْرَأَةٌ جَزْلَةٌ) إِذَا كَانَتْ عَظِيمَةَ العَجِيزَةِ ، وَمِنْهُ سُمِّيَ الحَطَبُ اليَابِسُ (جَزْلًا) ؛ لِأَنَّهُ يَكْثُرُ فِيهِ اشْتِعَالُ النَّارِ ، وَقِيلَ : (الحَطَبُ الجَزْلُ) هُوَ الغَلِيظُ ، وَقِيلَ : هُوَ مَا عَظُمَ مِنْ الحَطَبِ ، ثُمَّ كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ حَتَّى صَارَ كُلُّ مَا كَثُرَ (جَزْلًا) / / ، وَقَوْلُ امْرِئِ القَيْسِ [٢] : [٥٤]

كَأَنَّ عَلَى لَبَّاتِهَا جَمْرَ مُصْطَلٍ ... أَصَابَ غَضىً جَزْلًا وَكُفَّ بَأَجْذَالِ

يَحْتَمِلُ اليَابِسَ وَيَحْتَمِلُ الغَلِيظَ ، وَقَدْ رُجِّحَ الأَوَّلُ بِأَنَّ مُرَادَهُ التَّأَجُّجُ لَا عِظَمَ الحَطَبِ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ أَتْبَعَهُ بِمَا يُعِينُ عَلَى التَّأَجُّجِ؟ ، وَهُوَ قَوْلُهُ :

وَهَبَّتْ لَهُ رِيحٌ بِمُخْتَلَفِ الصُّوَى ... صَبًا وَشَمَالٌ فِي مَنَازِلِ قُفَّالِ

وَ(**الثَّوَابُ**) [٣] جَزَاءُ مَا يُعْمَلُ ، مَأْخُوذٌ مِنْ (ثَابَ الشَّيْءُ) إِذَا رَجَعَ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ [٤] :

---

(١) راجع : مقاييس اللغة ١/ ٤٥٣ ، والمحكم ٧/ ٢٠٧ ، واللسان والتاج (جزل) .

(٢) هذا البيت والذي يليه من الطويل ، وهما في ديوانه ص٣١٦ ، والأول في جمهرة اللغة ١/ ١٦٢ ، والثاني في اللسان (صوي) ، تاج العروس (صوو) . **ولبّاتها** : جمع لبّة ، وهي موضع القلادة من الصدر من كل شيء . **والغضى** : شجرٌ يحسن وقود حطبه ، وجمره يبقى زمنًا لا ينطفئ . **وكفّ بأجذال** : أحيط بأصول الشجر لئلا تنسِفه الريح . **والصُّوَى** : جمع صُوَّة ، وهي أعلام من حجارة منصوبة مرتفعة في الفيافي المجهولة يُستدلّ بها على الطريق . **والصَّبا** : ريحٌ معروفة مَهَبُّها من مطلع الشمس إذا استوى الليل والنهار . **والقفّال** : الراجعون من الأسفار ، إذا نزل واحدهم منزلًا أُوقدت له النار . راجع الشرح في ديوانه ص٣١٦–٣١٨ ، واللسان (لبب ، صوي ، صبا) .

(٣) راجع : مقاييس اللغة ١/ ٣٩٣ ، والمحكم ١١/ ١٩٣ .

(٤) البيت من الوافر ، ويُنسب لابن غادية السلمي في الاقتضاب ٣/ ٣٣٤ ، وضرائر الشعر ص٣٠٣ ، ولربيعة بن مقروم الضبّي في اللسان (شمعل) وليس في ديوانه . وهو بلا نسبة في : جمهرة اللغة ٣/ ١٣١٨ ، وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٢٨٦ ، والمخصص ٤/ ٢٣٧ ، ورصف المباني ص١٩٦ ، واللسان (ثوب ، وثب) . ويروى : (وِثابًا) مصدر (وثب) ، ولا شاهد فيه حينئذ على هذا المعنى . **والوزع** : الكفّ . **والهراوة** : العصا الغليظة . **وأعوج** : فرسٌ سبَّاقٌ مشهورٌ عند العرب رُكِبَ صغيرًا فاعوجّت قوائمه ، وإليه تنسب الخيل الكرام ، وقد مَرَّ ذِكْرُه . **ووَنَتْ** : تعبت وفترت . **وثاب** : جاء يجري بعد جري . راجع الشرح في الاقتضاب ٣/ ٣٣٤ .

وَزَعْتُ بِكَالهِرَاوَةِ أَعْوَجِيٍّ [١]   إِذَا وَنَتِ الرِّيَاحُ جَرَى وَثَابَا

أَيْ : رَجَعَ ؛ لِأَنَّ الثَّوَابَ يَرْجِعُ إِلَيْهِ عَنْ عَمَلِهِ ، وَيُقَالُ : (أَعْطَاهُ ثَوَابَهُ ومَثُوبَتَهُ ومَثْوَبَتَهُ) ، وَمِنْهُ القِرَاءَةُ الشَّاذَّةُ : {لَـمَثْوَبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ خَيْرٌ} [٢].

وَ(**المُخَالَفَةُ**) [٣] هِيَ المُضَادَّةُ ، فِعْلُهَا (خَالَفَ) ، وَالمَصْدَرُ (مُخَالَفَةً وخِلَافًا) ، وَفِي المَثَلِ : « إِنَّمَا أَنْتَ خِلَافَ الضَّبُعِ الرَّاكِبَ » [٤] ، أَيْ : تُخَالِفُ خِلَافَ الضَّبُعِ ؛ لِأَنَّ الضَّبُعَ إِذَا رَأَتْ الرَّاكِبَ هَرَبَتْ مِنْهُ ، حَكَاهُ ابْنُ الأَعْرَابِيِّ وَفَسَّرَهُ بِذَلِكَ . وَيُضَمَّنُ (خَالَفَ) مَعْنَى : (رَجَعَ) فَيَتَعَدَّى إِلَى المُرْتَكَبِ بِـ(إِلَى) ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يُوَافِقْ فَقَدْ رَجَعَ إِلَى غَيْرِ مَا طُلِبَ مِنْهُ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَمَآ أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَآ أَنْهَىٰكُمْ عَنْهُ﴾ [٥] ، وَالمُرَادُ بِـ(المُخَالَفَةِ) فِي الخُطْبَةِ العِصْيَانُ وَعَدَمُ الطَّاعَةِ ، وَإِلَّا فَإِنَّ مُضَادَّةَ اللهِ تَعَالَى مُحَالٌ ، تَعَالَى أَنْ يَكُونَ فِي مُلْكِهِ مَا لَا يُرِيدُ .

وَ(**تُحِلُّ**) [٦] مُضَارِعٌ ، مَاضِيهِ (أَحَلَّ) ، مِنْ قَوْلِـهِمْ : (أَحَلَّهُ المَكَانَ) إِذَا جَعَلَهُ يَحُلُّ ، أَيْ : يَنْزِلُ ، قَالَ الشَّاعِرُ [٧] :

قَدَرٌ أَحَلَّكَ ذَا النُّخَيْلِ وَقَدْ أَرَى   وَأَبِيكَ مَا لَكَ ذُو النُّخَيْلِ بِدَارِ

---

(١) في الأصل (أعرجيّ) .

(٢) سورة البقرة ، الآية : ١٠٣ ، في قراءة قَتادة وأبي السَّمَّال وعبد الله بن بُرَيْدَة . انظر : المحتسب ١/ ١٠٣ ، والمحرر ١/ ٣١٢ ، والبحر المحيط ١/ ٣٣٥ ، والدر المصون ٢/ ٥٠ .

(٣) راجع : المحكم ٥/ ١٢٣ ، واللسان وتاج العروس (خلف) .

(٤) انظر : المعاني الكبير لابن قتيبة ٢/ ٢١٩ ، ومجمع الأمثال ١/ ٢٦ .

(٥) سورة هود ، الآية : ٨٨ .

(٦) راجع : المحكم ٢/ ٣٦٧ ، واللسان وتاج العروس (حلل) .

(٧) البيت من الكامل ، وهو لـمُؤَرِّج السُّلمي ، شاعرٌ إسلاميٌّ من شعراء الدولة الأموية . انظر : خزانة الأدب ٤/ ٤٧٢ . والبيت له في : معجم ما استعجم ٢/ ٦٣٥ ، وخزانة الأدب ٤/ ٤٦٧ . وبلا نسبة في : مجالس ثعلب ٢/ ٤٧٦ ، والمحكم ٦/ ١٨٤ ، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٢٣٦ ، وشرح المفصل ٣/ ٣٦ ، وشرح التسهيل ٣/ ٢٨٤ ، واللسان (قدر) ، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٦٣ .

وَمَنْ جَعَلَهُ مِنْ (الإِحْلَالِ) الَّذِي هُوَ ضِدُّ التَّحْرِيمِ فَلَا غِنَى أَنْ يَخُصَّ (**أَلِيمَ العِقَاب ، وَوَبِيل العَذَاب**) بِمَا يَنَالُهُ فِي الدُّنْيَا مِنْ الْمُعَاقَبَةِ الشَّرْعِيَّةِ الَّتِي هِيَ حَرَامٌ لَوْ لَمْ يَفْعَلْ مَا يَسْتَحِقُّ بِهِ ذَلِكَ ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ (**العِقَابُ**) وَ(**العَذَابُ**) مَا يَقَعُ فِي الآخِرَةِ بِالعُصَاةِ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ المَسْأَلَةَ فَرْعٌ عَنْ وُجُوبِ رَعْيِ مَصَالِحِ العِبَادِ عَلَى اللهِ تَعَالَى ، وَقَدْ قَدَّمْنَا أَنَّ ذَلِكَ مَذْهَبُ الْمُعْتَزِلَةِ أَعَاذَنَا اللهُ مِنْ اعْتِقَادِهِ ، وَأَمَاتَنَا عَلَى الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ[١].

وَ(**الأَلِيمُ**)[٢] الوَجِيعُ ، قَالَ الرَّاجِزُ[٣] :

قَالَ لِي القُرْطِيُّ قَوْلًا أَفْهَمُهْ   إِذْ عَضَّهُ مَضْرُوسُ قِدٍّ يَأْلَمُهْ

أَيْ : يُوجِعُهُ ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ فَعِيلٌ عَلَى بَابِهِ مِنْ الثُّلَاثِيِّ بِمَعْنَى فَاعِلٍ ، وَمَنْ جَعَلَ فِعْلَهُ (آلَمَ)، كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ[٤] :

لَعَمْرِي لَقَدْ آلَمْتَ قَلْبِي وَسُؤْتَنِي   فَحُزْتَ بِعِصْيَانِي النَّدَامَةَ فَاصْبِرِ[٥]

كَانَ فِيهِ فَعِيلٌ بِمَعْنَى مُفْعِلٍ ، كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ[٦] :

أَمِنْ رَيْحَانَةَ الدَّاعِي السَّمِيعُ   يُؤَرِّقُنِي وَإِيَّاهُ[٧] // هُجُوعُ [٥٥]

---

(١) انظر ما سبق ص٣٨٧ .

(٢) راجع : مقاييس اللغة ١/ ١٢٦ ، والمحكم ١٢/ ٧٨ ، واللسان والتاج (ألم) .

(٣) البيت بلا نسبة في : المحكم ٦/ ١٦٤ ، واللسان وتاج العروس (قرط) . **والقُرطيّ** : ضرب من الإبل يُنسب إلى قُرْطٍ ، وهي قبيلةٌ من مَهْرة بن حَيْدان . **ومضروس قِدٍّ** : كناية عن سيور تُقَدُّ من جلْدٍ غير مدبوغ فتُشدّ بها الأقتاب والمحامل التي أصبحت كالأضراس الغليظة الخشنة . راجع اللسان (قرط ، قدد ، ضرس) .

(٤) البيت من الطويل ، وقائله أُمُّ النُّحَيْفِ سعدِ بن قُرْط ، وهو في : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٤/ ١٨٦٢ ، وشرحه أيضًا للتبريزي ٤/ ١٧٤، وخزانة الأدب ١١/ ٨٧ . والرواية فيها : (أخلفت ظنّي) بدل (آلمت قلبي) ، ولا شاهد فيه حينئذ على هذه الرواية .

(٥) في الأصل (فاصطبر) ، وهو تحريف ؛ لأنّ البيت من قصيدة رائيّة مكسورة .

(٦) سبق تخريجه ص٣٢٨ .

(٧) في هامش الأصل تعليق من الناسخ ، وهو قوله : (المحفوظ : أصحابي) ، وهو المشهور .

وقَدْ رُجِّحَ هَذَا بِمُوَافَقَتِهِ زِنَةِ الأَسْجَاعِ (١) .

وَ(**العَذَابُ**) (٢) النَّكَالُ ، قَالَ ابْنُ سِيدَةَ : « وَكَسَّرَهُ الزَّجَّاجُ عَلَى (أَعْذِبَةٍ) ، فَقَالَ (٣) فِي قَوْلِهِ : ﴿**يُضَٰعَفۡ لَهَا ٱلۡعَذَابُ ضِعۡفَيۡنِ**﴾ (٤) : [قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ :] (٥) تُعَذَّبُ ثَلَاثَةَ أَعْذِبَةٍ ، فَلَا أَدْرِي ! أَهَذَا نَصُّ قَوْلِ أَبِي عُبَيْدَةَ أَمْ الزَّجَّاجُ اسْتَعْمَلَهُ فِعْلًا؟ » . وَفِعْلُهُ (عَذَّبَ) وِزَانُ (كَرَّمَ) مُضَاعَفًا ، وَلَمْ يُسْتَعْمَلْ غَيْرَ مَزِيدٍ .

فَصْلٌ : وَإِنَّمَا يُسْتَعْمَلُ فِي ذِي الحِسِّ ، وَقَدْ اسْتَعْمَلَهُ بَعْضُ المُوَلَّدِينَ (٦) فِيمَا لَا حِسَّ لَهُ ، فَقَالَ (٧) :

لَيْسَتْ بِسَوْدَاءَ مِنْ مَيْثَاءَ مُظْلِمَةٍ وَلَمْ تُعَذَّبْ بِإِدْنَاءٍ مِنَ النَّارِ

وَلَيْسَ هَذَا مِنْ الاسْتِعَارَةِ ؛ لِفَوَاتِ قَبُولِ الأَثَرِ المُنْسَحِبِ ، عَلَى مَا هُوَ المُقَرَّرُ فِي عِلْمِ البَيَانِ .

وَ(**الوَبِيلُ**) (٨) الشَّدِيدُ ، وَفِي التَّنْزِيلِ : ﴿ فَعَصَىٰ فِرۡعَوۡنُ ٱلرَّسُولَ فَأَخَذۡنَٰهُ أَخۡذٗا وَبِيلٗا ﴾ (٩).

---

(١) في الأصل (الإيجاع) .

(٢) راجع : المحكم ٢/ ٦١ ، واللسان وتاج العروس (عذب) .

(٣) انظر : معاني القرآن ٤/ ٢٢٦ .

(٤) سورة الأحزاب ، الآية : ٣٠ .

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام مذكورة في المحكم وغيره . وانظر قول أبي عبيدة في مجاز القرآن ٢/ ١٣٦ .

(٦) عرّفهم البغدادي بأنهم الطبقة الذين جاؤوا بعد طبقة الإسلاميين إلى زماننا ، ويقال لهم : المحدَثون . وقد اختلف في الاحتجاج بهم ، والصحيح أنه لا يستشهد بكلامهم مطلقًا . انظر : العمدة لابن رشيق ١/ ٩٠ ، والمزهر ١/ ٣٠٤ ، وخزانة الأدب ١/ ٦ .

(٧) البيت من البسيط ، وهو للأخطل في ديوانه ص١٢٨ . وهو بلا نسبة في : المحكم ٢/ ٦٢ ، واللسان وتاج العروس (عذب) . والمعنى : أنه يصف الخمرة بأنها لم تُعتصر من أرض سهلة سوداء جافة ، وإنما اعتُصرت من أرض مرويّة ، كما أنها لم تُعذّب بغليانها على النار . راجع اللسان (ميث ، عذب) .

(٨) راجع حديثه عن هذه اللفظة ص٢٩٩ ، ٤٨٣ .

(٩) سورة المزمل ، الآية : ١٦ .

وَ(**العِقَابُ**) [١] الأَخْذُ بِالذَّنْبِ ، يُقَالُ : (عَاقَبَهُ بِذَنْبِهِ مُعَاقَبَةً وعِقَابًا) إِذَا أَخَذَهُ بِهِ ، وَالاسْمُ (العُقُوبَةُ) . وَقَدْ اخْتَلَفَتْ النُّسَخُ [٢] فِي هَذَا المَوْضِعِ ، فَفِي بَعْضِهَا (**الوَبِيل**) مَعَ (**العَذَاب**) ، وَ(**الأَلِيم**) مَعَ (**العِقَاب**) ، وَفِي بَعْضِهَا بِالعَكْسِ ، وَهُوَ الأَنْسَبُ ؛ لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِ (**الأَلِيم**) مَعَ (**العَذَاب**) ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿نَبِّئْ عِبَادِي أَنِّي أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴿٤٩﴾ وَأَنَّ عَذَابِي هُوَ الْعَذَابُ الْأَلِيمُ﴾ [٣] ، وَكَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿يُدْخِلُ مَن يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ ۚ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [٤] إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا وَقَعَ فِيهِ (**الأَلِيم**) مَعَ (**العَذَاب**) ، فَلِذَلِكَ شَرَحْنَا عَلَيْهِ [٥].

وَلَيْسَ فِيهِ مِنْ جِهَةِ البَيَانِ وَلَا البَدِيعِ مَا يَتَأَكَّدُ الإِلْمَامُ بِهِ . وَأَمَّا مِنْ جِهَةِ الإِعْرَابِ فَإِنَّ (**تَقْوَى**) مَصْدَرٌ مُضَافٌ إِلَى المَفْعُولِ ، وَالفَاعِلُ مَحْذُوفٌ ، وَهَذَا كَثِيرٌ ، أَعْنِي أَنَّهُ يُضَافُ المُصْدَرُ إِلَى المَفْعُولِ عِنْدَ حَذْفِ الفَاعِلِ . وَأَمَّا إِضَافَتُهُ إِلَى المَفْعُولِ وَالفَاعِلُ مَوْجُودٌ كَمَا فِي قَوْلِهِ [٦] :

أَمِنْ رَسْمِ دَارٍ مَرْبَعٌ وَمَصِيفُ ... لِعَيْنَيْكِ مِنْ مَاءِ الشُّؤُونِ وَكِيفُ؟

فَقَلِيلٌ ، وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ فِي كُتُبِ النَّحْوِ [٧].

---

(١) راجع : المحكم ١/ ١٤٤ ، واللسان وتاج العروس (عقب) .

(٢) يقصد نسخ خطب ابن نُباتة .

(٣) سورة الحجر ، الآيتان : ٤٩ ، ٥٠ .

(٤) سورة الإنسان ، الآية : ٣١ .

(٥) ونسخة الخطب التي اعتمدت عليها جاءت على الرواية الأخرى .

(٦) البيت من الطويل ، وهو للحطيئة في : ديوانه ص١٦٦ ، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١١١ ، وشرح شواهد الإيضاح ص١٣٠، وشرح المفصل ٦/ ٦٢ ، وخزانة الأدب ٨/ ١٢١ . **والشؤون** : مجاري الدمع . **ووكيف** : سَيَلان . والمعنى : أَمِنْ أجل أن أثّر في دارٍ مطرُ ربيعٍ ومطرُ صيفٍ أصبح لعينيك وكيفٌ من ماء الشؤون؟ . راجع أمالي ابن الشجري ٢/ ١١٢ ، واللسان (وكف) .

(٧) انظر المسألة في : الكتاب ١/ ١٩٠ ، وشرح التسهيل ٣/ ١١٨ ، وشرح الرضي ٣/ ٤٠٨ ، والبسيط ١/ ٤٠٤ ، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٥٨ ، وأوضح المسالك ٣/ ٢١٢ ، والمساعد ٢/ ٢٣٦ .

وَلِـ(**تُوجِبُ**) مَعْمُولَانِ : أَحَدُهُمَا « **كَرِيمَ الـمَآب** » ، وَهُوَ مِنْ بَابِ مَا أُضِيفَ فِيهِ المَوْصُوفُ إِلَى الصِّفَةِ ، فَكَانَ الأَصْلُ : (**الـمَآبَ الكَرِيمَ**) ، ثُمَّ نُكِّرَتْ الصِّفَةُ ؛ لِقَصْدِ العُمُومِ ، وَلِأَنَّ الأَلِفَ وَاللَّامَ لَا تَكُونُ فِي الأَوَّلِ مِنْ المُضَافَيْنِ إِلَّا فِي أَمَاكِنَ لَيْسَ هَذَا مِنْهَا (١) ، وَأُضِيفَ إِلَى المَوْصُوفِ . وَالآخَرُ مَجْرُورٌ مَحْذُوفٌ لِدَلَالَةِ المَعْنَى عَلَيْهِ ، التَّقْدِيرُ : **لِـمَنْ قَامَتْ بِهِ** ، أَوْ **لِـمَنْ صَدَرَتْ مِنْهُ** ، أَوْ **لِأَهْلِهَا** ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِمَّا يَقْتَضِيهِ المَعْنَى وَيُنَاسِبُهُ .

وَلِـ(**تُحِلُّ**) أَيْضًا مَعْمُولَانِ ، وَالكَلَامُ فِيهِمَا فِي الإِضَافَةِ وَالحَذْفِ كَالكَلَامِ فِي مَعْمُولَيْ (**تُوجِبُ**) .

---

(١) انظر المواضع التي يجوز فيها دخول (أل) على المضاف في : أوضح المسالك ٣/ ٩٢ ، وشرح التصريح ٢/ ٢٩ ، وشروح الألفية كابن الناظم ص٣٨٧ ، وابن عقيل ٢/ ٤٦ ، والمقاصد الشافية ٤/ ٣٧ .

[٥٦] ❖ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ : / / « **فَتَمَسَّكُوا بِأَقْوَى سَبَبٍ** » إِلَى قَوْلِهِ : « **الخَاسِرُونَ** » (١).

الشَّرْحُ:

(**التَّمَسُّكُ**) (٢) فِي أَصْلِ اللُّغَةِ هُوَ الاحْتِبَاسُ ، يُقَالُ : (تَمَسَّكَ بِالشَّيْءِ وتَمَاسَكَ واسْتَمْسَكَ ، ومَسَّكَ - مُضَاعَفًا - ، ومَسِكَ - بِكَسْرِ السِّينِ - ، وأَمْسَكَ) ، كُلُّ ذَلِكَ بِمَعْنَى : احْتَبَسَ ، قَالَ خَالِدُ بنُ زُهَيْرٍ (٣) :

فَكُنْ مَعْقِلًا فِي قَوْمِكَ ابْنَ خُوَيْلِدٍ وَمَسِّكْ بِأَسْبَابٍ أَضَاعَ رُعَاتُهَا

لَكِنَّهُ إِذَا تَعَلَّقَ بِالأَجْرَامِ كَانَ حَقِيقَةً ، وَإِذَا تَعَلَّقَ بِالمَعَانِي كَانَ مَجَازًا ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى مَجَازِ التَّخْيِيلِ أَوْ الإِقَامَةِ أَوْ المُقَاوَمَةِ ، عَلَى مَا هُوَ المُقَرَّرُ فِي عِلْمِ البَيَانِ ، وَيَكُونَ إِذْ ذَاكَ عِبَارَةً عَنْ المُحَافَظَةِ وَالمُثَابَرَةِ عَلَى اقْتِضَاءِ مَا تَوَجَّهَ عَلَيْهِ التَّمَسُّكُ .

وَ(**السَّبَبُ**) (٤) مَا تُوُسِّلَ بِهِ إِلَى الشَّيْءِ عَامًّا ، لَا يَخُصُّ الحَبْلَ وَلَا غَيْرَهُ ، عَلَى هَذَا الأَكْثَرُ ؛ لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِ فِي غَيْرِهِ ، كَمَا فِي قَوْلِ زُهَيْرٍ (٥) :

---

(١) الخطب النُّباتية ل٢/ أ ، وتمامه : « ... **مِنْ تَقْوَاه ، وَكُونُوا مِـمَّنْ يُرَاقِبُهُ وَيَخْشَاه ، وَلَا تَأْمَنُوا مَكْرَهُ فَإِنَّهُ لَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللهِ إِلَّا القَوْمُ الخَاسِرُونَ** » .

(٢) راجع : مقاييس اللغة ٥/ ٣٢٠ ، والمحكم ٦/ ٤٥٧ ، واللسان والتاج (مسك) .

(٣) هو خالد بن زهير الهذلي ابن أخت أبي ذؤيب الهذلي ، والبيت من الطويل ، وهو في : شرح أشعار الهذليين ١/ ٢٢٠ ، والمحكم ٦/ ٤٥٧ ، واللسان والتاج (مسك) .

(٤) راجع : مقاييس اللغة ٣/ ٦٤ ، والمحكم ٨/ ٢٧٩ ، واللسان والتاج (سبب) .

(٥) البيت من الطويل ، وهو في : معلقته من ديوانه ص٣٠ ، والخصائص ٣/ ٣٢٧ ، والمحكم ٨/ ٢٧٩ ، واللسان (سبب) ، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٨٦ ، وتاج العروس (سبب) .

ورواية البيت في شرح القصائد السبع ص٢٨٣ :

ومَنْ يَبْغِ أَطْرَافَ الرِّمَاحِ يَنَلْنَهُ وَلَوْ رَامَ أَنْ يَرْقَى السَّمَاءَ بِسُلَّمِ

ولا شاهد فيه حينئذ على هذه الرواية . **وأسباب السماء** : نواحيها ومراقيها . والمعنى : مَنْ اتَّقى الموتَ لَقِيَهُ . راجع شرح البيت في ديوانه .

وَمَنْ هَابَ أَسْبَابَ المَنِيَّةِ يَلْقَهَا ۝ وَلَوْ رَامَ أَسْبَابَ السَّمَاءِ بِسُلَّمِ

وَكَمَا فِي قَوْلِ الآخَرِ (١) :

وَأَسْبَابُ الهَوَى أَسْبَابُ نَزْغٍ ۝ مِنَ الشَّيْطَانِ فَادَّرِكِ الإِيَابَا

وَكَمَا فِي قَوْلِ الآخَرِ (٢) :

وَأَسْبَابُ الـمُنَى أَسْبَابُ شِعْرٍ (٣) ۝ كُفِفْنَ بِعِلْمِ رَبِّكَ أَوْ قُبِضْنَهْ

وَقِيلَ : هُوَ حَقِيقَةٌ فِي الحَبْلِ مَجَازٌ فِيمَا سِوَاهُ ، وَيَرْجِعُ إِذْ ذَاكَ إِلَى مَجَازِ التَّخْيِيلِ أَوْ الْمُقَاوَمَةِ أَوْ الإِقَامَةِ ، وَهَذَا يَنْبَنِي عَلَى اشْتِرَاطِ الغَلَبَةِ فِي الاسْتِعْمَالِ لَيْسَ إِلَّا ، أَوْ عَلَى اسْتِوَاءِ المَحَلَّيْنِ فِي القَبُولِ وَالوَضْعِ ، وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ فِي عِلْمِ البَيَانِ . وَالأَصَحُّ الأَوَّلُ ؛ لِعَدَمِ اشْتِرَاطِ التَّسْوِيَةِ ، وَأَيْضًا فَإِنَّهُ قَدْ يَكُونُ فِي الْمُفَرَّقِ أَبْلَغَ أَوْ أَحْكَمَ أَوْ أَكْثَرَ تَنَاوُلًا أَوْ أَقَلَّ صَرْفًا أَوْ أَكْثَرَ تَعَلُّقًا أَوْ أَرْسَخَ تَبِعَاتٍ ، وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ فِي عِلْمِ البَيَانِ حَيْثُ يَتَعَرَّضُ إِلَى الحَقِيقَةِ وَالمَجَازِ . وَلَوْلَا خَوْفُ التَّطْوِيلِ وَالخُرُوجِ عَنْ الغَرَضِ مِنْ الكَلَامِ عَنْ أَلْفَاظِ الكِتَابِ لَأَشْبَعْنَا الكَلَامَ فِيهِ (...) (٤) إِلَى تَمْيِيزِ الحَقِيقَةِ مِنْ المَجَازِ .

وَ(**يُرَاقِبُ**) (٥) مُضَارِعٌ ، مَاضِيهِ (رَاقَبَ) ، وَهِيَ مَأْخُوذَةٌ مِنْ (الرِّقْبَةِ) وَهِيَ الْمُحَافَظَةُ وَالفَرَقُ ، فَتَكُونُ عَلَى هَذَا مُرَاقَبَةُ اللهِ تَعَالَى الـمُحَافَظَةَ عَلَى إِتْيَانِ مَا أَمَرَ بِهِ ﷻ ، وَاجْتِنَابِ مَا نَهَى

---

(١) البيت من الوافر ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

(٢) البيت من الوافر ، وهو لأبي العلاء المعري في ديوانه اللزوميّات ٣/ ٢٣٦ . والمعنى : أنّ الأيام تمنع الإنسان أن ينال أمله على ما يريد ، كما يعرض القَبْضُ والكَفُّ لأسباب الشعر فيجيء الجزء على ما لا يجب . **والقَبْضُ** : حذف الخامس الساكن ، فيرجع – مثلًا – مفاعيلن إلى مفاعلن . **والكَفُّ** : حذف السابع الساكن ، فيرجع – مثلًا – مفاعيلن إلى مفاعيل . راجع العيون الغامزة ص٨٣ ، ٨٤ .

(٣) في الأصل (شعوى) ، وعلّق الناسخ في هامش الأصل : (لعله : شِعْرٍ) . وهو الصواب والمثبت .

(٤) كلمة غامضة في الأصل لم أتبيّنها .

(٥) راجع : المحكم ٦/ ٢٣٩ ، واللسان وتاج العروس (رقب) .

عَنْهُ ﷺ ، وَالخَوْفَ مِنْهُ جَلَّ وَعَزَّ ، وَبِذَلِكَ فَسَّرَ (المُرَاقَبَةَ) بَعْضُ شُيُوخِنَا .

وَقِيلَ : إِنَّهَا مِنْ (رَاقَبَ الشَّيْءَ) إِذَا حَرَسَهُ ، حَكَاهُ ابْنُ الأَعْرَابِيِّ وَأَنْشَدَ [١] :

* يُرَاقِبُ النَّجْمَ رِقَابَ الحُوتِ *

يَصِفُ رَفِيقًا ، يَقُولُ : يَرْتَقِبُ النَّجْمَ حِرْصًا عَلَى الرَّحِيلِ كَحِرْصِ الحُوتِ عَلَى المَاءِ . وَمِنْ هَذَا المَعْنَى (الرَّقِيبُ) ، فَيَكُونُ عَلَى هَذَا مَعْنَى مُرَاقَبَةِ اللهِ أَنْ يَحْرُسَ أَوْقَاتَهُ أَنْ تَقَعَ فِي غَيْرِ طَاعَةٍ ، أَوْ / / جَوَارِحَهُ أَنْ يَسْتَعْمِلَهَا فِي غَيْرِ طَاعَةٍ أَيْضًا . [٥٧]

وَ(**يَخْشَاهُ**) [٢] مُضَارِعُ ، مَاضِيهِ (خَشِيَ) ، وَالمَصْدَرُ (خَشْيًا وخَشْيَةً وخَشَاةً ومَخْشَاةً ومَخْشِيَةً وخِشْيَانًا) ، كُلُّ ذَلِكَ بِمَعْنَى : الخَوْفِ .

وَ(**المَكْرُ**) [٣] إِذَا كَانَ مُضَافًا للهِ تَعَالَى كَانَ مَعْنَاهُ : أَخْذَ العَاصِي [٤] فِي اسْتِدْرَاجٍ وَعَدَمِ تَيَقُّظٍ [٥] مِنْ العَاصِي لِلعِقَابِ [٦] . وَأَصْلُ (المَكْرِ) الحِيلَةُ ، قَالَ الشَّاعِرُ [٧] :

تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا فَبَالِغْ بِلُطْفٍ فِي الخَدِيعَةِ وَالمَكْرِ

---

(١) البيت من الرجز ، وهو لأبي محمد الحَذْلَمِي الفَقْعَسِي . انظر : ما تبقى من أراجيز أبي محمد الحذلمي للدكتور محمد جبار المعيبد ص٢٢ ، والتكملة للصغاني وتاج العروس (كلت) . وبلا نسبة في : كتاب الجيم ٣/ ١٦٥ ، والمحكم ٦/ ٢٤٠ ، واللسان وتاج العروس (رقب) .

(٢) راجع : مقاييس اللغة ٢/ ١٨٤ ، والمحكم ٥/ ١٤٧ .

(٣) راجع : مقاييس اللغة ٥/ ٣٤٥ ، والمحكم ٧/ ٢٧ ، واللسان والتاج (مكر) .

(٤) في الأصل (المعاصي) .

(٥) في الأصل (تيقّض) .

(٦) كذا قال أبو البقاء . انظر : شرح خطب ابن نُباتة ص١٠٥ .

(٧) هو زياد بن سيّار بن عمرو الفزاري ، شاعرٌ جاهليٌّ ، كان في زمن النعمان بن المنذر ، وصاحب النابغة الذبياني ، وهو من شعراء المفضليات ، ويُذكر في بعض المصادر باسم (زَبَّان بن سيّار) . انظر : الأغاني ١٢/ ١٣٧ ، والأعلام ٣/ ٤١ .
والبيت من الطويل ، وهو في : شرح التسهيل ٢/ ٨٠ ، والمقاصد النحوية ٢/ ٨٢٥ ، وشرح التصريح ١/ ٢٤٧ ، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٢٣ ، وخزانة الأدب ٩/ ١٢٩ .

وَقَدْ سُمِّيَ جَزَاءُ الْمَكْرِ مَكْرًا ، كَمَا سُمِّيَ جَزَاءُ الاعْتِدَاءِ اعْتِدَاءً ، وَأَمَّا قَوْلُ عَمْرِو بنِ كُلْثُومٍ [١] :

أَلَا لَا يَجْهَلَنْ أَحَدٌ عَلَيْنَا فَنَجْهَلَ فَوْقَ جَهْلِ الجَاهِلِينَا

فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ هَذَا ؛ لِاقْتِضَاءِ الزِّيَادَةِ فِي الجَزَاءِ . قَالَ ابْنُ الشَّاهِدِ : « وَقَدْ يَغْلِبُ عَلَى اللَّفْظِ الخُرُوجُ عَنْ الأَصْلِ وَرَعْيُ التَّجْدِيدِ أَوْ التَّعَلُّقُ حَتَّى يُسْتَعْمَلَ كَذَلِكَ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي اللَّفْظِ مُقْتَضَى جَزَاءٍ » . قَالَ : « وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ **أَفَأَمِنُواْ مَكْرَ ٱللَّهِۚ فَلَا يَأۡمَنُ مَكۡرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلۡخَٰسِرُونَ** ﴾[٢] » .

فَصْلٌ : وَلِهَذَا البَابِ – أَعْنِي تَسْمِيَةَ الشَّيْءِ بِاسْمِ مَا هُوَ جُزْءٌ لَهُ أَوْ مُقَابِلٌ لَهُ – مَرَاتِبُ وَتَفَاصِيلُ وَتَفَاوُتُ دَرَجَاتٍ ، وَتَقْرِيرُ جَمِيعِ ذَلِكَ فِي عِلْمِ البَيَانِ [٣].

وَ(**الأَمْنُ**) [٤] ضِدُّ الخَوْفِ ، قَالَ حَسَّانُ بنُ ثَابِتٍ يُخَاطِبُ عِكْرِمَةَ بنَ أَبِي جَهْلٍ قَبْلَ أَنْ يُسْلِمَ [٥] :

وَلَا تَأْمَنَنَّا يَا ابْنَ أُمِّ مُجَالِدٍ إِذَا احْتُلِبَتْ صِرْفًا وَأَعْصَلَ نَابُهَا

---

(١) البيت من الوافر ، وهو في : معلقته من ديوانه ص٧٨ ، وشرح القصائد السبع ص٤٢٦ ، واللسان (خدع) ، وشرح شواهد المغني ١/ ١٢٠ ، وخزانة الأدب ٦/ ٤٣٧ .

(٢) سورة الأعراف ، الآية : ٩٩ .

(٣) هذا ما يعرف باسم : (الازدواج أو التزويج أو المزاوجة) ، وهي أن تزاوج بين معنيين في الشرط والجزاء . وبعضهم سمّاه: (المشاكلة) ، وهي أن تذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته . انظر: دلائل الإعجاز ص٢٣٢ ، ومفتاح العلوم ص٤٢٤ ، ونهاية الأرب ٧/ ١٥٤ ، والمطوّل ص٦٤٨ ، والإتقان ٣/ ٣٢٢ ، وشروح التلخيص ٤/ ٣٠٩-٣١٨ .

(٤) راجع : المحكم ١٢/ ١٤٨ ، واللسان وتاج العروس (أمن) .

(٥) البيت من الطويل ، وهو في : ديوانه ص٣٣١ ، والسيرة لابن هشام ٢/ ٣٩٨ ، وتاريخ الطبري ٣/ ٤٨ .

وأمّ مُجالد : أمّ عكرمة ، وهي امرأة من بني هلال بن عامر بن صعصعة . **والصِّرْف** : هنا اللبن الخالص الذي ينصرف عن الضرع حارًّا إذا حُلب ، فإذا سكنت رغوته فهو الصَّريح . **والنّاب الأعصل** : الغليظ المُعْوَجّ . راجع الشرح في ديوانه ، واللسان (صرف) .

وَأَمَّا إِطْلَاقُهُ عَلَى البِشَارَةِ كَمَا فِي قَوْلِهِ (١) :

يُوَافِيكَ عَنْ رَبِّ العُلَا الصَّدْقُ بِالرِّضَا بَشِـيرًا ، وَتَلْقَـاكَ الأَمَـانَةُ بِالأَمْنِ

فَمِنْ بَابِ إِطْلَاقِ الْمُسَبَّبِ عَلَى السَّبَبِ .

وَ(**الْخُسْرَانُ**) (٢) الضَّلَالُ ، يُقَالُ : (خَسِرَ [وَ] (٣) خَسَرَ خَسْرًا وَخَسَرًا (٤)) سَاكِنَ السِّينِ وَمَفْتُوحَهَا ، وَ(خُسْرًا) سَاكِنَ السِّينِ وَمَضْمُومَ الخَاءِ ، وَ(خُسْرَانًا وخَسَارَةً وخَسَارًا) ، كُلُّ ذَلِكَ بِمَعْنَى : الضَّلَالِ . وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَخَسِرَ هُنَالِكَ ٱلْمُبْطِلُونَ ﴾ (٥) ، ﴿ وَخَسِرَ هُنَالِكَ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾ (٦) ؛ فَإِنَّ المَعْنَى : تَبَيَّنَ لَهُمْ خُسْرَانُهُمْ لَـمَّا رَأَوْا العَذَابَ ، وَإِلَّا فَإِنَّهُمْ كَانُوا خَاسِرِينَ فِي كُلِّ وَقْتٍ . وَإِذَا حُمِلَ عَلَى ذَلِكَ احْتَمَلَ وَجْهَيْنِ : أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ مَا قُدِّرَتْ فِيهِ مُخَالَفَةٌ مِنْ أَجْلِ مُخَالَفَةِ الحُكْمِ ، وَهُوَ مِنْ بَابِ البَيَانِ ، وَفِيهِ تَفْصِيلٌ وَمَرَاتِبُ تَقْدِيرُهَا هُنَالِكَ . وَالثَّانِي أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ حَذْفِ الصِّفَةِ لِدَلَالَةِ المَعْنَى ، فَكَأَنَّ المَعْنَى : خُسْرَانًا ظَهَرَ لَهُمْ ، فَيَكُونُ إِذْ ذَاكَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ لَيْسَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ عَلَىٰ شَيْءٍ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ لَيْسَتِ ٱلْيَهُودُ عَلَىٰ شَيْءٍ ﴾ (٧) ، وَحَذْفُ الصِّفَةِ فِي مِثْلِ هَذَا كَثِيرٌ (٨) . وَيَكُونُ (الخُسْرَانُ) بِمَعْنَى : النَّقْصِ ، وَالأَوَّلُ هُوَ // الأَنْسَبُ بِالخُطْبَةِ .

[٥٨]

---

(١) البيت من الطويل ، وهو لأبي العلاء المعري في : سقط الزند ص١٧ ، وشروح السقط ٢/ ٩٣٣ . والمعنى : ما كنت عليه في الدنيا من الصدق سيبشّرك بعفو الله عنك ورضاه ، وأمانتك ستُؤْمِنُك من عذابه الذي كنت تخشاه .

(٢) راجع : مقاييس اللغة ٢/ ١٨٢ ، والمحكم ٥/ ٤٥ ، واللسان والتاج (خسر) .

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٤) في الأصل (وخسرانا) ، وما أثبتُّه الصواب .

(٥) سورة غافر ، الآية : ٧٨ .

(٦) سورة غافر ، الآية : ٨٥ .

(٧) سورة البقرة ، الآية : ١١٣ . والتقدير : على شيءٍ يصحّ ويُعتَدُّ به . انظر : الكشاف ١/ ٣٠٥ ، والدر المصون ٢/ ٧٥ .

(٨) انظر : الخصائص ٢/ ٣٧٢ ، ومغني اللبيب ٢/ ٦٢٧ ، والبرهان ٣/ ١٥٥ .

وَلَيْسَ فِيهِ مِنْ جِهَةِ البَيَانِ وَلَا البَدِيعِ مَا يَتَأَكَّدُ ذِكْرُهُ إِلَّا التَّرْشِيحُ لِلمَجَازِ فِي قَوْلِهِ : « **بِأَقْوَى سَبَبٍ** » أَنْ جَعَلَ السَّبَبَ حَقِيقَةً فِي الحَبْلِ مَجَازًا فِي سِوَاهُ ، وَيُخْتَلَفُ إِذْ ذَاكَ فِي التَّرْشِيحِ ، فَمَنْ اشْتَرَطَ عَدَمَ التَّشَبُّثِ بِالمُرَشَّحِ لَمْ يَجْعَلْهُ تَرْشِيحًا ، وَمَنْ لَمْ يَشْتَرِطْهُ جَعَلَهُ ، وَتَقْرِيرُ جَمِيعِ ذَلِكَ فِي عِلْمِ البَيَانِ ، وَلَيْسَ فِيهِ غَرِيبُ إِعْرَابٍ .

❖ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ : « **وَاعْلَمُوا عِبَادَ الله** » إِلَى قَوْلِهِ : « **الجَلِيد** »(١).

الشَّرْحُ:

(**المَمَرُّ**)(٢) اسْمُ مَصْدَرٍ كَـ(المَضْرَبِ وَالمَقْتَلِ) ، وَأَصْلُهُ (مَكْرَرٌ)(٣) ثُمَّ نُقِلَتْ حَرَكَةُ الرَّاءِ إِلَى الكَافِ ، فَتَحَرَّكَتْ الكَافُ بِحَرَكَةِ الرَّاءِ ، وَسَكَنَتْ الرَّاءُ ، فَاجْتَمَعَ إِذْ ذَاكَ مِثْلَانِ أَوَّلُهُمَا سَاكِنٌ فَوَجَبَ الإِدْغَامُ ، وَعِلَّةُ هَذَا النَّقْلِ وَالإِدْغَامِ فِي كُتُبِ النَّحْوِ(٤).

وَهُوَ قِيَاسُ الثُّلَاثِيِّ مُطْلَقًا ، أَعْنِي أَنَّ مَفْعَلًا فِيهِ اسْمٌ لِلمَصْدَرِ سَوَاءٌ كَانَ عَلَى (فَعَلَ أَوْ فَعُلَ أَوْ فَعِلَ)(٥) . وَفِعْلُهُ (مَرَّ) ، وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِمَّا يَتَعَدَّى تَارَةً بِنَفْسِهِ وَتَارَةً بِحَرْفِ الجَرِّ ، وَقَدْ

---

(١) الخطب النُّباتية ل٢/أ ، وتمامه : « ... **أَنَّ مَـمَرَّ اللَّيَالِي وَالأَيَّام ، وَمَكَرَّ الشُّهُورِ وَالأَعْوَام ، يُنْذِرَانِ بِانْقِضَابِ الأَعْمَار ، وَيُؤْذِنَانِ بِخَرَابِ الدِّيَار ، وَيُقَرِّبَانِ البَعِيد ، وَيُبْلِيَانِ الجَدِيد ، وَيَهْدِمَانِ المَشِيد ، وَيُوهِنَانِ الجَلِيد** » .

(٢) راجع : مقاييس اللغة ٥/ ٢٧٠ ، والمحكم ١١/ ٢١٩ ، واللسان وتاج العروس (مرر) .

(٣) هكذا في الأصل ، وقد لحظ الناسخ هذا الاضطراب فقال : « **أراد الكلام على (المَمَرّ) فتكلم على (المَكَرّ) ثم رجع إلى الكلام على (مَـمَرّ)** » .

(٤) انظر : شرح الملوكي ص٤٥٠ ، والممتع ٢/ ٦٤٠ ، وشرح الشافية ٣/ ٢٤٦ . علّل لذلك ابن يعيش فقال : « وجملة الأمر أنّ اجتماع المثلين عندهم مكروه ؛ لأنهم يستثقلون أن يُميلوا ألسنتهم عن موضعٍ ثمّ يعيدوها إليه ، لما في ذلك من الكلفة على اللسان . وقد شبّه الخليل ذلك بمشي المقيَّد ؛ لأنه يرفع رجله ويضعها في موضعها أو قريبٍ منه ، لأنّ القيْد يمنعه عن الانبعاث وامتداد الخطوة » .

(٥) انظر : الكتاب ٤/ ٨٧ ، والمخصص ٤/ ٣١٨ ، والأبنية لابن القطّاع ص١٦١ ، ٢٨٢ ، والهمع ٦/ ٥٤ .

يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِمَّا حُذِفَ فِيهِ حَرْفُ الجَرِّ ضَرُورَةً ، وَعَلَى هَذَيْنِ الوَجْهَيْنِ يُحْمَلُ قَوْلُ جَرِيرٍ [١] :

تَـمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا   كَلَامُكُمُ عَلَيَّ إِذَنْ حَرَامُ

وَأَنْكَرَ بَعْضُهُمْ [٢] هَذِهِ الرِّوَايَةَ وَقَالَ: « الرِّوَايَةُ (مَرَرْتُمْ بِالدِّيَارِ) » ، وَكَأَنَّهُ فَرَّ مِنْ تَعْدِيَتِهِ بِنَفْسِهِ.

وَحَكَى ابْنُ الأَعْرَابِيِّ : (مُرَّ زَيْدًا) فِي مَعْنَى (مُرَّ بِهِ) ، لَا عَلَى الحَذْفِ ، وَلَكِنْ عَلَى التَّعَدِّي الصَّحِيحِ . قَالَ أَبُو الفَتْحِ [٣] : « لَا تَقُولُ : (مَرَرْتُ زَيْدًا) فِي لُغَةٍ مَشْهُورَةٍ إِلَّا فِي شَيْءٍ حَكَاهُ ابْنُ الأَعْرَابِيِّ » . قَالَ : « وَلَمْ يَرْوِهِ أَصْحَابُنَا » .

فَصْلٌ : وَالمَصْدَرُ (مَرًّا ومُرُورًا) ، وَمَعْنَاهُ : الذَّهَابُ وَالجَوَازُ ، وَلِذَلِكَ يُعَدَّى تَارَةً بِـ(البَاءِ) وَتَارَةً بِـ(عَلَى) ، فَيُقَالُ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، وَمَرَّتْ عَلَى زَيْدٍ سِنُونَ ، فَإِذَا لُحِظَ فِيهِ مَعْنَى الذَّهَابِ تَعَدَّى بِـ(البَاءِ) ، وَإِذَا لُحِظَ فِيهِ مَعْنَى الجَوَازِ تَعَدَّى بِـ(عَلَى) ، وَلَيْسَ المُرَادُ أَنَّ أَحَدَهُمَا – أَعْنِي الذَّهَابَ وَالجَوَازَ – يَكُونُ فِي حَالٍ وَالآخَرَ فِي أُخْرَى ، بَلْ هُمَا مَعًا مُتَلَازِمَانِ .

أَمَّا تَفْسِيرُ سِيبَوَيْهِ بِـ(جَعَلْتُ زَيْدًا عَلَى طَرِيقِي) حَيْثُ قَالَ [٤] فِي « بَابُ مَا يَكُونُ فِيهِ الاسْمُ مَبْنِيًّا عَلَى الفِعْلِ » ، وَهَذَا مِنْ بَابِ الاشْتِغَالِ أَوْ مَا أُضْمِرَ عَامِلُهُ عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ : « وَإِنْ

---

(١) البيت من الوافر ، وهو في : ديوانه ص٢٧٨ ، والكامل ١/ ٣٣ ، وشرح المفصل ٨/٨ ، والمقرب ١/ ١١٥ ، والمقاصد النحوية ٢/ ٩٩٨ ، وشرح شواهد المغني ١/ ٣١١ ، وخزانة الأدب ٩/ ١١٨ . ورواية صدره في الديوان :

* أَتَمْضُونَ الرُّسُومَ ولا تُحَيَّى *

ولا شاهد فيه حينئذ على هذه الرواية .

(٢) هو أبو العبّاس المبرّد . قال : « قرأتُ على عُمارة بن عَقيل بن بلال بن جرير:

* مَرَرْتُمْ بِالدِّيَارِ وَلَمْ تَعُوجُوا *

فهذا يدلّك على أنّ الرواية مغيَّرةٌ» . انظر : الكامل ١/ ٣٣ ، والمقاصد النحوية ٢/ ١٠٠٠ ، وخزانة الأدب ٩/ ١٢١ .

(٣) انظر رأيه في : المحكم ١١/ ٢١٩ ، واللسان وتاج العروس (مرر) . ولم أقف عليه فيما اطلعت عليه من كتبه .

(٤) انظر : الكتاب ١/ ٨٠ ، ٨٣ .

شِئْتَ قُلْتَ : زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ ، تُرِيدُ أَنْ تُفسِّرَ بِهِ مُضْمَرًا ، كَأَنَّكَ قُلْتَ إِذَا مَثَّلْتَ [ذَلِكَ] (١) : جَعَلْتُ زَيْدًا عَلَى طَرِيقِي مَرَرْتُ بِهِ » فَإِنَّمَا الْتَفَتَ إِلَى القَصْدِ وَإِثْبَاتِ مَا وَقَعَ بِهِ النَّصْبُ ، وَرَأَى أَنَّ القَصْدَ أَعَمُّ أَحْوَالِ المَادَّةِ، لَا أَنَّهُ قَصَدَ تَفْسِيرَ مَعْنًى ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَدْ قَالَ عَقِيبَ هَذِهِ المَسَائِلِ : « وَهَذَا تَمْثِيلٌ / / وَلَا يُتَكَلَّمُ بِهِ »؟ ، أَيْ : لَا يُتَكَلَّمُ بِهِ فِي هَذَا المَعْنَى . [٥٩]

وَ(**اللَّيَالِي**) (٢) جَمْعُ (لَيْلَةٍ) عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ ، أَوْ جَمْعُ (لَيْلَاةٍ) غَيْرُ مَلْفُوظٍ بِهِ ، إِمَّا رَأْسًا أَوْ مُقَاوِمًا لِلجَمْعِ فِي الاسْتِعْمَالِ عَلَى مَنْ حَكَى : (لَيْلَاةً) وَهُوَ ابْنُ الأَعْرَابِيِّ ، وَأَنْشَدَ (٣) :

فِي كُلِّ يَوْمٍ مَا وَكُلِّ لَيْلَاهْ   حَتَّى يَقُولَ كُلُّ رَاءٍ إِذْ رَآهْ :

يَا وَيْحَهُ مِنْ جَمَلٍ مَا أَشْقَاهْ !

فَإِنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَجْعَلَهُ غَيْرَ مُقَاوِمٍ لِـ(اللَّيَالِي) فِي الاسْتِعْمَالِ ، وَعَلَى هَذَيْنِ الوَجْهَيْنِ يُحْمَلُ كُلُّ مَا جَاءَ مِنْ هَذَا النَّوْعِ كَـ(مَلَامِحَ (٤) ، ومَشَابِهَ ، ومَذَاكِيرَ) وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ (٥) . وَصَغَّرُوهُ عَلَى (لُيَيْلَةٍ) (٦) إِجْرَاءً لِلتَّصْغِيرِ مُجْرَى التَّكْسِيرِ ؛ لِكَثْرَةِ اتِّفَاقِهِمَا (٧) ، وَلِهَذَا يَقُولُ سِيبَوَيْهِ : « إِنَّ التَّصْغِيرَ وَالتَّكْسِيرَ يَجْرِيَانِ مِنْ وَادٍ وَاحِدٍ » (٨) . وَقِيَاسُ تَكْسِيرِ (لَيْلَةٍ) وَتَصْغِيرِهَا (لَيَالٍ ولُيَيْلَةٌ) كَـ(قِصَاعٍ وقُصَيْعَةٍ) ، وَحَكَى الكِسَائِيُّ : (لَيَايِلَ) فِي جَمْعِ (لَيْلَةٍ) ، وَهُوَ شَاذٌّ فِي الاسْتِعْمَالِ وَالقِيَاسِ .

---

(١) تكملة يلتئم بها الكلام مذكورة في كتاب سيبويه .

(٢) راجع : المحكم ١٢/ ٥٩ ، واللسان وتاج العروس (ليل) .

(٣) الأبيات من مشطور السريع ، وهي لدَلَمٍ أبي زُغَيْبٍ في اللسان والتاج (دلم). وبلا نسبة في : الخصائص ١/ ٢٦٨، والمحكم ١٢/ ٥٩ ، وشرح شواهد الإيضاح ص٤١١ ، وشرح شواهد المغني ١/ ١٥٠، وشرح شواهد الشافية ص١٠٢.

(٤) في الأصل (ملا) .

(٥) انظر : الخصائص ١/ ٢٦٨ ، والمقاصد الشافية ٤/ ٣٧٩ ، وارتشاف الضرب ١/ ٤٦٦ ، والهمع ٦/ ١٢٠ .

(٦) في تاج العروس (ليل) : « تصغير ليلة : لُيَيْلَة ولُيَيْلِيَة . قاله ابن السكيت » .

(٧) انظر : أسرار العربية ص٢٥٤ ، وارتشاف الضرب ١/ ٣٦٦ .

(٨) الكتاب ٣/ ٤١٧ . وانظر معناه في : المسائل المنثورة للفارسي ص٢٩٠ .

وَمَبْدَؤُهُ مِنْ غُرُوبِ الشَّمْسِ اتِّفَاقًا ، وَأَمَّا قَوْلُهُ(١) :

دَخَلْتُ فِي اللَّيْلِ مِنَ التَّأْوِيبِ أَمَا تَرَى الشَّمْسَ عَلَى غُرُوبِ

فَإِنَّمَا سَمَّاهُ (لَيْلًا) لِـمُقَارَبَتِهِ اللَّيْلَ ، فَيَرْجِعُ إِلَى مَجَازِ الْمُجَاوَرَةِ ، وَيَكُونُ كَقَوْلِ الآخَرِ(٢) :

طَوَى الظَّلَامُ الضَّوْءَ طَيًّا طَيًّا فَقَدْ دَنَا اللَّيْلُ فَهَيَّا هَيَّا

وَمَا حَكَى سِيبَوَيْهِ مِنْ قَوْلِـهِمْ : (سِيرَ عَلَيْهِ لَيْلٌ) ، وَهُمْ يُرِيدُونَ : (لَيْلٌ طَوِيلٌ)(٣) ، فَمِنْ بَابِ مَا حُذِفَتْ فِيهِ الصِّفَةُ لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهَا ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الصِّفَةَ تُحْذَفُ لِدَلَالَةِ الْمَعْنَى عَلَيْهَا كَثِيرًا(٤).

وَاخْتُلِفَ فِي انْتِهَائِهِ فَقِيلَ : إِلَى طُلُوعِ الفَجْرِ ، وَقِيلَ : إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ . وَقَدْ اعْتُبِرَ الوَجْهَانِ فِي الشَّرْعِ فِي الصِّيَامِ وَالصَّلَاةِ ، فَجُعِلَ الصِّيَامُ مِنْ طُلُوعِ الفَجْرِ ، وَجُعِلَتْ صَلَاةُ الصُّبْحِ جَهْرِيَّةً كَصَلَاةِ اللَّيْلِ .

وَ(**الأَيَّامُ**)(٥) جَمْعُ قِلَّةٍ اسْتُغْنِيَ بِهِ عَنْ جَمْعِ الكَثْرَةِ ، وَأَصْلُهُ (أَيْوَامٌ) ، فَاجْتَمَعَتْ الوَاوُ وَاليَاءُ وَسَبَقَتْ إِحْدَاهُمَا بِالسُّكُونِ فَقُلِبَتْ الوَاوُ يَاءً ، وَأُدْغِمَتْ اليَاءُ فِي اليَاءِ . وَ(اليَوْمُ) مِنْ حَيْثُ هُوَ لَا يَخُصُّ النَّهَارَ ، بَلْ يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ وَعَلَى اللَّيْلِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ ٱلْمَسَاقُ ﴾(٦) ،

---

(١) البيتان من الرجز ، ولم أقف عليهما في غير هذا الكتاب .

(٢) البيتان من الرجز ، وهما لابن ميَّادة الرَّمَّاح بن أبرد الذبياني ، وميَّادة أمّه ، شاعرٌ هجَّاء ، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية ، وكان خيرًا لقومه من النابغة . انظر : الأغاني ٢/ ١٧١ ، وخزانة الأدب ١/ ١٦٠ . والبيتان في : ديوانه ص٢٣٧ ، وشرح الأبيات لابن السيرافي ١/ ١٧٧ ، والتنبيه والإيضاح (جلذ) ، وشرح المفصل ٤/ ٣٣ ، واللسان (جلذ) ، وخزانة الأدب ٩/ ٢٧٢ . وروي : (فقد دجا الليل) بدل (فقد دنا) ، ولا شاهد فيه حينئذ على هذه الرواية .

(٣) انظر : الكتاب ١/ ٢٢٠ .

(٤) انظر ما سبق ص٣٩٩ .

(٥) راجع : المحكم ١٢/ ٢٤٠ ، واللسان وتاج العروس (يوم) .

(٦) سورة القيامة ، الآية : ٣٠ .

وَالمَوْتُ قَدْ يَكُونُ فِي اللَّيْلِ ، وَقَدْ يَكُونُ فِي النَّهَارِ ، لَكِنَّهُ هُنَا (١) مُقَابِلُ اللَّيْلِ ، فَلَا غِنَى أَنْ يَخْرُجَ عَنْهُ ؛ لِأَنَّ المُقَابِلَ قَسِيمُ مُقَابِلِهِ ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ قِسْمًا مِنْهُ ؛ لِأَنَّ القَسِيمَ لَا يَكُونُ قَسِيمًا (٢) . فَإِذَنْ فَيَكُونُ مِنْ بَابِ (٣) :

وَمَا أَدْرِي وَسَوْفَ إِخَالُ أَدْرِي ... أَقَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءُ؟!

عَلَى أَحَدِ الوَجْهَيْنِ (٤) ، لَكِنَّ مُقْتَضَى الإِخْرَاجِ هُنَا مُتَأَخِّرٌ ، وَمُقْتَضَى الإِخْرَاجِ فِي الخُطْبَةِ مُتَقَدِّمٌ (٥) ، وَكَوْنُ مُقْتَضَى //الإِخْرَاجِ مُتَأَخِّرًا أَكْثَرُ مِنْ كَوْنِهِ مُتَقَدِّمًا ، وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ فِي عِلْمِ البَيَانِ (٦). [٦٠]

وَ(مَكَرٌّ) (٧) كَـ(مَـمَرٍّ) ، وَفِعْلُهُ (كَرَّ) ، وَالمُضَارِعُ (يَكُرُّ) ، وَالمَصْدَرُ (كَرًّا وكُرُورًا وتَكْرَارًا) ، وَ(الكَرَّةُ) المَرَّةُ الوَاحِدَةُ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ (٨) :

---

(١) يقصد في الخطبة .

(٢) في الأصل (القسم ... قسمًا) ، ووجهه ما هومثبتٌ .

(٣) البيت من الوافر ، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص٧٣ ، والاشتقاق ص٤٦ ، والصاحبي ص٣٠٦ ، وشرح شواهد الإيضاح ص٥٠٩ ، والحماسة البصرية ٣/ ١٤٢٨ ، وشرح التسهيل ٢/ ٣٧٧ ، وشرح شواهد المغني ١/ ١٣٠ .
ويروى : (رجالٌ آل حصن) بدل (أقومٌ آل حصن) ، ولا شاهد فيه حينئذ .

(٤) أيْ : عند إطلاق (القوم) على الرجال فقط ، لا على الرجال والنساء .

(٥) في الأصل (متأخّر) ، وفي حاشيته علّق الناسخ : (صوابه : متقدم) ، وهو الصحيح والمثبت .

(٦) انظر : باب القصر من علم المعاني في : الإيضاح للقزويني ص١٢٢ ، والمطول ص٣٨١ ، وشروح التلخيص ٢/ ١٦٦ .

(٧) راجع : مقاييس اللغة ٥/ ١٢٦ ، والمحكم ٦/ ٤٠٧ ، واللسان والتاج (كرر) .

(٨) الأبيات من الرجز ، وهي لعبد الله بن مطيع القرشي في : البرصان والعرجان للجاحظ ص٤٠ ، والعقد الفريد ١/ ١٤٩ ، والاستيعاب ٣/ ٩٩٥ ، وتاريخ ابن عساكر ٧٠/ ٢٦ ، وأسد الغابة ٣/ ٣٩١ ، والبداية والنهاية ٨/ ٣٤٥ . وقد نسبها المؤلف إلى عبد الله بن صفوان بن أمية في ص٨٣٦ ، وهو سهوٌ . **ويوم الحَرَّة** : وقعة مشهورة في أيام يزيد بن معاوية ، وتُعرف بحَرَّة واقِمٍ ، إحدى حرَّتَيْ المدينة ، وهي الشرقيّة ، سمّيت برجل من العماليق كان قد نزلها في الدهر الأول . راجع معجم البلدان ٢/ ٢٤٩ .

أَنَا الَّذِي فَرَرْتُ يَوْمَ الحَرَّهْ وَالحُرُّ لَا يَفِرُّ إِلَّا مَرَّهْ

يَا حَبَّذَا الكَرَّةُ بَعْدَ الكَرَّهْ لَأَجْزِيَنَّ كَرَّةً (١) بِكَرَّهْ

كُلُّ ذَلِكَ بِمَعْنَى : رَجَعَ ، وَلَـمَّا كَانَ (رَجَعَ) يَتَعَدَّى بِـ(إِلَى) إِذَا كَانَ مُسْتَقْبَلًا ، وَبِـ(عَنْ) إِذَا كَانَ مُسْتَدْبَرًا – فَيُقَالُ : رَجَعَ إِلَيْهِ وَرَجَعَ عَنْهُ – تَعَدَّى أَيْضًا (كَرَّ) بِـ(إِلَى) وَبِـ(عَنْ) قَضَاءً لِحَقِّ التَّرَادُفِ ، وَمِنْ تَعَدِّيهِ بِـ(إِلَى) قَوْلُهُ (٢) :

فَأَسْمَعَهُ فِي الوَغَى دَعْوَةً فَكَرَّ إِلَيْهِ بِرُمْحٍ صَقِيلِ

وَمِنْ تَعَدِّيهِ بِـ(عَنْ) قَوْلُ الآخَرِ (٣) :

* فَكَرَّ عَنْهُ لَا يُرِيدُ وِرْدَا *

فَصْلٌ : وَنِسْبَتُهُ إِلَى الشُّهُورِ نِسْبَةٌ لَفْظِيَّةٌ لَا مَعْنَوِيَّةٌ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَمْ يَكُرَّ الزَّمَانُ وَإِنَّمَا كَرَّ الاسْمُ؟ ، وَلله دَرُّ القَائِلِ (٤) :

أَمْسِ الَّذِي مَرَّ عَلَى قُرْبِهِ يَعْجِزُ أَهْلُ الأَرْضِ عَنْ رَدِّهِ

فَإِذَنْ فَيَرْجِعُ إِلَى مَجَازِ الإِخْلَاءِ ، وَقُوَّتُهُ عِنْدَ تَعَذُّرِ الحَقِيقَةِ ، عَلَى مَا هُوَ الْمُقَرَّرُ فِي عِلْمِ البَيَانِ .

وَ(**الشَّهْرُ**) هُنَا عِبَارَةٌ عَمَّا بَيْنَ الهِلَالَيْنِ (٥) ، وَأَصْلُ (الشَّهْرِ) القَمَرُ ، قَالَ الرَّاجِزُ (٦) :

* لَـمَّا بَدَا الشَّهْرُ أَضَاءَ لَيْلِـي *

---

(١) كذا في الأصل ، والأقرب إلى المعنى (فَرَّة) ، وهي الرواية التي أثبتها المؤلف في ص٨٣٧ .

(٢) البيت من المتقارب ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

(٣) البيت من الرجز ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

(٤) البيت من السريع ، وهو لأبي العلاء المعري في سقط الزند ص٢٥ ، وشروح السقط ٣/ ١٠١٦ .

(٥) هذا قول العكبري . انظر : شرح خطب ابن نُباتة ص١٠٧ .

(٦) لم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

وَسُمِّيَ بِهِ هَذَا العَدَدُ المَعْرُوفُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْرَفُ إِلَّا بِهِ . فَإِذَنْ فَيَرْجِعُ إِلَى مَجَازِ المُصَاحَبَةِ ، وَهُوَ فِي مِثْلِ هَذَا أَقْوَى ؛ لِاقْتِضَائِهِ تَعْيِينَ المُصَاحِبِ ، وَامْتِيَازِهِ عَنْ الأَشْبَاهِ ، عَلَى مَا هُوَ المُقَرَّرُ فِي عِلْمِ البَيَانِ .

وَ(**العَامُ**)[1] اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ، فَقِيْلَ : مِنْ أَيِّ الشُّهُورِ ابْتَدَأْتَ ، وَقِيلَ : لَا يُسَمَّى عَامًا إِلَّا إِذَا ابْتُدِئَ بِـ(المُحَرَّمِ) ، وَكَذَلِكَ السَّنَةُ وَالحَوْلُ . وَقِيْلَ : الحَوْلُ مِنْ أَيِّ شَهْرٍ كَانَ ، بِخِلَافِ السَّنَةِ وَالعَامِ ، وَلِذَلِكَ يُسْتَعْمَلُ فِي الزَّكَاةِ دُونَ غَيْرِهَا . وَقِيلَ : العَامُ الخِصْبُ ، بِخِلَافِ السَّنَةِ وَالحَوْلِ فَإِنَّهُ يَعُمُّ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ[2] :

وَعَامُنَا أَعْجَبَنَا مُقَدَّمُهْ   يُدْعَى أَبَا السَّمْحِ وَقَدْ صَارَ[3] سِمُهْ

قَالُوا : وَإِذَا أَرَادَتْ العَرَبُ ذَلِكَ المَعْنَى قَالُوا : عَامٌ أَعْوَمُ[4] . قَالُوا : وَلَا يَعْتَرِضُ بِقَوْلِهِ[5] :

مَا مَرَّ بِي كَمِثْلِ هَذَا العَامِ   أَرْهَنْتُ فِيهِ لِلشَّقَا خَيْتَامِ

لِأَنَّا لَمْ نُمْنَعْ إِلَّا الجَدْبَ فَقَطْ . وَيُجْمَعُ عَلَى (أَعْوَامٍ) لَا يُجْمَعُ عَلَى غَيْرِهِ ، فَإِذَنْ فَهُوَ كَـ(أَيَّامٍ) ، أَعْنِي مِمَّا اسْتُغْنِيَ فِيهِ بِجَمْعِ القِلَّةِ عَنْ جَمْعِ الكَثْرَةِ .

وَ(**الانْقِضَابُ**)[6] مَصْدَرُ فِعْلٍ مُطَاوِعٍ لِثُلَاثِيٍّ ، وَكِلَاهُمَا مُسْتَعْمَلٌ ، فَهُوَ عَلَى القِيَاسِ فِي

---

(١) راجع : المحكم ٢/ ٢٧٢ ، واللسان وتاج العروس (عوم) .

(٢) البيتان من الرجز ، وهما بلا نسبة في : تهذيب اللغة ٩/ ٣٨٥ ، والمنصف ١/ ٦٠ ، والإنصاف ١/ ١٦ ، وشرح المفصل ١/ ٢٤ ، واللسان (قرضب ، سما) .

(٣) كذا في الأصل ، والرواية المشهورة : (وقِرْضَابٌ) . **والقِرْضابُ** : الذي لا يَدَعُ شيئًا إلا أكله . راجع اللسان (قرضب) .

(٤) في الأصل (أعوام) .

(٥) البيتان من الرجز ، وهما لدُكَيْن بن رَجَاء الفُقَيْمي ، راجزٌ إسلاميٌّ ، اشتهر في العصر الأموي . انظر في ترجمته : الشعر والشعراء ١/ ٦١٠ ، ومعجم الأدباء ١١/ ١١٣ . والبيتان له في : الأمالي ١/ ٥٦ ، وسمط اللآلي ١/ ٢١٤ ، والاقتضاب ٢/ ١٦٣ ، وشرح الفصيح لابن هشام اللخمي ص٦٧ .

(٦) راجع : مقاييس اللغة ٥/ ١٠٠ ، والمحكم ٦/ ١١٢ .

[٦١] الرابع

الوَجْهَيْنِ ، أَعْنِي فِي ثُلَاثِيِّهِ الْمُطَاوِعِ وَاسْتِعْمَالِهِ / / ، وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ فِي كُتُبِ النَّحْوِ [١].

وَمَعْنَاهُ : القَطْعُ وَالانْقِطَاعُ ، وَمِنْهُ سُمِّيَ السَّيْفُ (مِقْضَابًا) ، وَدَخَلَتْ الْمُبَالَغَةُ إِمَّا لِوُقُوعِ مُقْتَضَاهَا ، وَإِمَّا لِأَنَّ الْمُرَادَ حَالَةُ الصَّدْعِ ذَلِكَ ، فَيَرْجِعُ إِلَى مَجَازِ الإِعْدَادِ ، وَهُوَ قَوِيٌّ فِي مِثْلِ هَذَا ؛ لِأَنَّ المَعْنَى مُقَارِنٌ لِلإِيجَادِ ، وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ فِي عِلْمِ البَيَانِ .

وَ(**الأَعْمَارُ**) [٢] جَمْعُ (عُمُرٍ) بِضَمِّ المِيمِ وَإِسْكَانِهَا وَفَتْحِهَا [٣] ، لَكِنْ يَنْبَغِي أَلَّا يَكُونَ الْمَفْتُوحُ ؛ لِأَنَّ فُعَلًا الصَّحِيحَ العَيْنِ لَا يُجْمَعُ فِي القِيَاسِ عَلَى أَفْعَالٍ [٤] . وَإِذَا اسْتُعْمِلَ فِي القَسَمِ لَمْ تَكُنْ عَيْنُهُ إِلَّا مَفْتُوحَةً ، وَقِيْلَ : الْمُرَادُ بِهِ إِذْ ذَاكَ الدِّينُ ، وَعَلَى أَيِّ حَالٍ كَانَ فَلَا يَكُونُ إِلَّا مَفْتُوحًا ، وَقَدْ اسْتَعْمَلَهُ أَبُو خِرَاشٍ فِي الطَّيْرِ [٥] :

لَعَمْرُ أَبِي الطَّيْرِ الْمُرِبَّةِ بُكْرَةً ... عَلَى خَالِدٍ لَقَدْ وَقَعْتِ عَلَى لَحْمِ

أَيْ : لَحْمٍ شَرِيفٍ ، وَهَذَا مِمَّا يُقَوِّي الأَوَّلَ ؛ لِأَنَّ الطَّيْرَ لَا يُوصَفُ بِالدِّينِ .

وَ(**يُؤْذِنُ**) مُضَارِعٌ ، مَاضِيهِ (آذَنَ) ، وَالمَصْدَرُ (إِيذَانٌ) عَلَى القِيَاسِ ، وَ(الأَذَانُ) اسْمُهُ ، وَفِي التَّنْزِيلِ : ﴿ وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ

---

(١) انظر : شرح الملوكي ص٧٩ ، والممتع ١/ ١٨٩ ، وشرح الشافية ١/ ١٠٨ .

(٢) راجع : المحكم ٢/ ١٠٥ ، واللسان وتاج العروس (عمر) .

(٣) لم أقف على من قال بالفتح فيما بين يدي من كتب المعاجم ، والله أعلم . وقد كتب الناسخ فوقه لفظة (كذا) تعجُّبًا .

(٤) انظر : الكتاب ٣/ ٥٧٤ ، وشرح المفصل ٥/ ٢٠ ، وشرح الشافية ٢/ ٩٩ ، وارتشاف الضرب ١/ ٤١٣ .

(٥) البيت من الطويل ، وهو في : شرح أشعار الهذليين ٣/ ١٢٢٦ ، والمحكم ٢/ ١٠٦ ، واللسان (عمر) ، وخزانة الأدب ٥/ ٧٥ . ونسبه البغدادي أيضًا لأبي ذؤيب في ٥/ ٨٥ ، وليس في ديوانه . والبيت من قصيدة يرثي بها خالد بن زهير – ابن أخت أبي ذؤيب الهذلي – ويخاطب امرأته الذي قُتِل بسببها . **والمُرِبَّة** : من أَرَبَّ بالمكان ، إذا أقام به . وأراد بـ(أبي الطير) : خالد بن زهير ؛ سمّاه به لوقوعها عليه ، كما يقال : أبو تراب ونحوه . راجع الخزانة ٥/ ٧٦ ، ٧٨ .

وأبو خراش هو خويلد بن مُرّة الهذلي ، أحد فرسان العرب وفتّاكهم ، أسلم وهو شيخ كبير وحسن إسلامه ، وقد صنّفه ابن حجر ضمن المخضرمين الذين لم يرد في خبر قطّ أنهم اجتمعوا بالنبي ﷺ . انظر في ترجمته وأخباره : الأغاني ٢١/ ١٤٧ ، والإصابة ١/ ٤٥٧ .

وَرَسُولُهُ﴾[١] ، وَمِنْهُ : (الأَذَانُ) لِلصَّلَاةِ ؛ لِأَنَّهُ إِعْلَامٌ بِوَقْتِهَا[٢].

وَ(الدِّيَارُ) جَمْعُ (دَارٍ) ، وَأَصْلُهُ الوَاوُ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ (دَارَ يَدُورُ) ، وَفِي مُوجِبِ هَذَا القَلْبِ اخْتِلَافٌ بَيْنَ النَّحْوِيِّينَ : فَقِيْلَ : بِالحَمْلِ عَلَى بَابِ « ثِيَابٍ » ،[٣] فَيُقَدَّرُ سُكُونُ الوَاوِ فِي المُفْرَدِ . وَقِيْلَ : لِأَنَّ العَيْنَ[٤] عَلَى الجُمْلَةِ قَدْ اعْتَلَّتْ فِي المُفْرَدِ ، فَعَلَى هَذَا يَتَعَيَّنُ – لِلأَوَّلَيْنِ – (جِيَادٌ) جَمْعَ (جَوَادٍ) ، وَتَقْرِيرُ جَمِيعِ ذَلِكَ فِي كُتُبِ النَّحْوِ[٥].

وَ(الإِبْلَاءُ) الإِخْلَاقُ[٦] ، فَقِيْلَ بِالعُمُومِ فِيهِمَا ، أَعْنِي فِي (الإِخْلَاقِ وَالإِبْلَاءِ) ، وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ اللهِ بنِ عَبَّاسٍ مَعَ عَمْرِو بنِ العَاصِ : « هَيْهَاتَ يَا أَبَا عَبْدِ اللهِ ، أَعْطَيْتَ خَلَقًا ، وَأَخَذْتَ جَدِيدًا »[٧] ، يُرِيدُ بِـ(الخَلَقِ) سِنَّ الشَّيْخُوخَةِ . وَقَالَ عَمْرُو بنُ مَعْدِيكَرِبَ[٨] :

أَعَاذِلَ إِنَّمَا أَفْنَى شَبَابِي إِجَابَتِيَ الصَّرِيخَ إِلَى المُنَادِي[٩]

مَعَ الأَبْطَالِ حَتَّى سُلَّ جِسْمِي وَأَبْلَى عَاتِقِي حَمْلُ النِّجَادِ

---

(١) سورة التوبة ، الآية : ٣ .

(٢) راجع : مقاييس اللغة ١/ ٧٧ ، والمحكم ١١/ ٨٩ .

(٣) في هذا الموضع من الأصل (وقيل : بل هو من باب أنصار) ، وفي نظري أنها مقحمة لا معنى لها .

(٤) في الأصل (الواو) .

(٥) تحرير المسألة : أنّ (فِعَالًا) إذا كان مصدرًا لفعلٍ معتلّ العين بالواو كَـ(قام قيامًا) ، أو كان جمعًا لمفردٍ عينُه واوٌ سكنت في المفرد كَـ(ثوب وثياب) أو اعتلّت بقلبها ألفًا كَـ(دار وديار) فإنها تقلب ياءً . انظر : المنصف ١/ ٣٤٢ ، وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٧٣٣ ، وشرح المفصل ١٠/ ٨٧ ، والممتع ٢/ ٤٩٥ ، وشرح الشافية ٣/ ١٣٨ .

(٦) راجع : مقاييس اللغة ١/ ٢٩٢ ، والمحكم ٤/ ٣٨٩ ، واللسان وتاج العروس (خلق) .

(٧) انظر : الاستيعاب ٣/ ١١٨٩ ، وتاريخ ابن عساكر ٤٦/ ١٧٨ ، والمنتظم في تاريخ الملوك والأمم لابن الجوزي ٥/ ١٩٩ .

(٨) البيتان من الوافر ، ونسبا أيضًا لدريد بن الصِّمَّة . انظر : ملحق ديوان دريد ص١٧٦ ، وديوان عمرو بن مَعْدِيكَرِبَ ص١١٢ ، والحيوان ٦/ ٤١٩ ، والعقد الفريد ١/ ١٢٠ ، والأغاني ١٠/ ٢٢ ، وبهجة المجالس ٢/ ٤٧٦ ، وأسد الغابة ٤/ ٢٦٣ . وقد جاءت الرواية فيها : (وأقرح عاتقي) بدل (وأبلى عاتقي) ، ولا شاهد فيه حينئذ . **والنِّجَاد** : ما وقع على العاتق من حمائل السيف . راجع اللسان (نجد) .

(٩) في الأصل (المناد) .

وَقِيلَ : هُمَا مَعًا حَقِيقَةٌ فِي الثِّيَابِ (١) وَمَا شَاكَلَهَا مَجَازٌ فِيمَا سِوَاهَا ؛ لِكَثْرَةِ وُقُوعِهِمَا فِيهَا (٢) ، فَيَرْجِعُ إِذْ ذَاكَ إِلَى مَجَازِ الحَمْلِ ، وَهُوَ قَوِيٌّ فِيهِ ؛ لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي المَعْنَى لِلتَّشْبِيهِ ، وَلَا يُشْتَرَطُ فِي الشَّرِكَةِ التَّسَاوِي ، عَلَى مَا هُوَ المُقَرَّرُ فِي عِلْمِ البَيَانِ (٣).

وَ(الجَدِيدُ) (٤) ضِدُّ البَالِي ، وَالصَّحِيحُ أَنَّ هَذَا المَعْنَى مُبَايِنٌ لِـمَعْنَى : القَطْعِ ، وَلِذَلِكَ اخْتُلِفَ فِي : (مِلْحَفَةٌ جَدِيدٌ) ، فَذَهَبَ سِيبَوَيْهِ إِلَى أَنَّهُ مِنْ هَذَا المَعْنَى ؛ لِقُوَّةِ اعْتِبَارِهِ فِيهِ ، وَإِسْقَاطُ التَّاءِ شَاذٌّ مِنْ نَحْوِ القِيَاسِ // غَالِبٌ فِي الاسْتِعْمَالِ ، وَإِثْبَاتُهَا بِالعَكْسِ (٥) . وَذَهَبَ ابْنُ السِّكِّيتِ إِلَى أَنَّهُ مِنْ (الجَدِّ) ، أَيْ : كَمَا قَطَعَهَا الحَائِكُ ، فَإِسْقَاطُ التَّاءِ قِيَاسٌ عِنْدَهُ (٦) . [٦٢]

وَالصَّحِيحُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سِيبَوَيْهِ ؛ لِقُوَّةِ المَعْنَى وَلِسَمَاعِ التَّاءِ ، فَلَا تَلْحَقُ التَّاءُ فَعِيلًا فِي مَعْنَى : مَفْعُولٍ (٧) . وَ(الجَدِيدَانِ) اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ ، قَالَ الشَّاعِرُ (٨) :

أَمَّا الجَدِيدَانِ مِنْ ثَوْبِي وَمِنْ جَسَدِي ... فَيَبْلَيَانِ وَلَا يَبْلَى الجَدِيدَانِ

بُرْدُ الشَّبَابِ وَبُرْدُ النَّاسِجِ ابْتُذِلَا ... وَهَلْ يَدُومُ عَلَى البَرْدَيْنِ بُرْدَانِ؟

وَالمَعْنَيَانِ فِيهِمَا مُمْكِنَانِ ، أَعْنِي ضِدَّ البَلَاءِ وَالقَطْعَ .

---

(١) في الأصل (الثبات) .

(٢) في الأصل (فيما سواه ؛ لكثرة وقوعها فيه) ، ولعلّ الوجه ما أثبتُّ .

(٣) إذ لو كان الشيئان متشابهين من جميع الوجوه ولم يقع بينهما تغيّر البتة اتّحدا ، فصار الاثنان واحدًا . انظر : نقد الشعر لقدامة بن جعفر ص١٢٤ ، والعمدة لابن رشيق ١/ ٢٨٦ .

(٤) راجع : مقاييس اللغة ١/ ٤٠٧ ، والمحكم ٧/ ١٣٥ ، واللسان وتاج العروس (جدد) .

(٥) انظر : الكتاب ١/ ٦٠ .

(٦) انظر : إصلاح المنطق ص٣٤٣ .

(٧) انظر في المسألة : الكتاب ٣/ ٦٤٧ ، ومجالس العلماء ص١٥٠ ، والمسائل البغداديات ص٥٨٥ ، والمحكم ٧/ ١٣٦ ، ١٣٧ ، والمخصص ١/ ٣٨٩ و ٥/ ١٠٤ ، وشرح الرضي ٣/ ٣٣٣ ، وشرح الشافية ٢/ ١٤١ ، والهمع ٦/ ٦٣ .

(٨) البيتان من البسيط ، وهما لأبي العلاء المعري في ديوانه اللزوميات ٣/ ٢٧٥ . **والبَرْدان والأبردان** : هما الغداة والعشيّ ، وقيل : الظلّ والفيء ، سمّيا بذلك لبردهما . راجع اللسان (برد) .

وَ(**الهَدْمُ**) ضِدُّ البِنَاءِ [١] ، وَاسْتِعْمَالُهُ فِي الأَجْرَامِ حَقِيقَةٌ ، وَفِي المَعَانِي مَجَازٌ [٢] ، وَيَرْجِعُ إِلَى مَجَازِ التَّخْيِيلِ أَوْ الإِقَامَةِ أَوْ المُقَاوَمَةِ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الأَنْوَاعَ الثَّلَاثَةَ كَثِيرًا مَا يَقَعُ فِيهَا اشْتِرَاكُ الأَلْفَاظِ .

وَ(**المَشِيدُ**) [٣] المَبْنِيُّ بِالشِّيْدِ وَهِيَ الحِجَارَةُ ، وَقِيْلَ : الآجُرُّ [٤] . وَقِيْلَ : هُوَ فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ ، وَأَصْلُهُ (مَشْيُودٌ) ، فَيَقَعُ الخِلَافُ فِيهِ بَيْنَ سِيبَوَيْهِ وَأَبِي الحَسَنِ ، عَلَى مَا هُوَ المُقَرَّرُ فِي كُتُبِ النَّحْوِ [٥] . وَاسْتِعْمَالُهُ أَيْضًا فِي الأَجْرَامِ حَقِيقَةٌ ، وَفِي المَعَانِي مَجَازٌ [٦] ، وَيَرْجِعُ إِلَى مَا قَدَّمْنَا مِنْ المَجَازِ آنِفًا ، وَكِلَاهُمَا هُنَا مُمْكِنٌ – أَعْنِي الحَقِيقَةَ وَالمَجَازَ – فَمَنْ جَوَّزَ اسْتِعْمَالَ اللَّفْظِ فِي حَقِيقَتِهِ وَمَجَازِهِ عَمَّمَ ، وَمَنْ مَنَعَ خَصَّصَ ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُحْتَمِلٌ لِلتَّرْجِيحِ [٧].

وَ(**يُوهِنُ**) [٨] مُضَارِعٌ ، مَاضِيهِ (أَوْهَنَ) ، وَالمَصْدَرُ (إِيهَانًا) ، وَمَعْنَاهُ : الضَّعْفُ ، قَالَ الشَّاعِرُ [٩] :

---

(١) راجع : مقاييس اللغة ٦/ ٤١ .

(٢) في الأصل (مجازًا) .

(٣) راجع : تهذيب اللغة ١١/ ٣٩٤ ، ومقاييس اللغة ٣/ ٢٣٤ ، والمحكم ٨/ ٦٩ ، واللسان وتاج العروس (شيد) .

(٤) فارسيٌّ معرَّبٌ ، وهو طبيخ الطين الذي يُبنى به . اللسان (أجر) .

(٥) يشير إلى مسألة الخلاف في المحذوف من اسم المفعول من الثلاثي الأجوف بين سيبويه والأخفش ، فسيبويه يرى الذاهب واو (مفعول) ، في حين يرى الأخفش أنّ الذاهب عين (مفعول) ، ولكلٍّ حجّته . انظر : الكتاب ٤/ ٣٤٨ ، والأصول ٣/ ٢٨٣ ، والمنصف ١/ ٢٨٧ ، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣١٤ وَ ٢/ ١٩١ ، واللباب ٢/ ٣٥٩ ، وشرح المفصل ١٠/ ٦٦ ، والممتع ٢/ ٤٥٤ ، وشرح الشافية ٣/ ١٤٧ ، وارتشاف الضرب ١/ ٣٠٦ . وقد أفرد ابن جني لهذه المسألة رسالة سمّاها : (المقتضب في اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين) ، وهي مطبوعة .

(٦) في الأصل (مجازًا) .

(٧) انظر المسألة فيما سبق ص٣٧٤ .

(٨) راجع : مقاييس اللغة ٦/ ١٤٩ ، والمحكم ٤/ ٣١٠ .

(٩) البيت من الكامل ، وهو للحارث بن وَعْلَة الذُّهْلِي ، شاعرٌ جاهليٌّ مشهورٌ ، وهناك شاعرٌ آخر اسمه الحارث بن وَعْلَة الجَرْمي ، يشتبه على العلماء بالأوّل ، وهذا غير ذاك . انظر : المفضليات ص١٦٤ ، والمؤتلف للآمدي ص١٩٦ ، ١٩٧ . والبيت في : المصون في الأدب لأبي أحمد العسكري ص٥ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ٢٠٤ ، وسمط اللآلي ١/ ٣٠٥ ، واللسان (جلل) ، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٦٣ .

فَلَئِنْ عَفَوْتُ لَأَعْفُوَنْ جَلَلًا وَلَئِنْ سَطَوْتُ لَأُوْهِنَنْ عَظْمِي

وَ(**الجَلِيدُ**) القَوِيُّ (١) ، وَاسْتِعْمَالُهُمَا – أَعْنِي الوَهَنَ وَالجَلِيدَ – فِي الأَجْرَامِ حَقِيقَةٌ وَفِي المَعَانِي مَجَازٌ ، وَالكَلَامُ فِيهِمَا كَالكَلَامِ فِي « **يَهْدِمَانِ المَشِيد** » .

وَلَيْسَ فِيهِ مِنْ جِهَةِ البَدِيعِ وَلَا مِنْ جِهَةِ الإِعْرَابِ مَا يَتَأَكَّدُ ذِكْرُهُ .

❖ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ : « **حِكْمَةٌ جَارِيَةٌ** » إِلَى قَوْلِهِ : « **الأَبْصَار** » (٢).

الشَّرْحُ:

(**الحِكْمَةُ**) (٣) العَدْلُ وَالعِلْمُ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ **يُؤْتِي ٱلْحِكْمَةَ مَن يَشَآءُ** ﴾ (٤) ، قَالَ ابْنُ سِيدَةَ : « فِيهِ قَوْلَانِ : قِيْلَ : هِيَ النُّبُوَّةُ ، وَقِيْلَ : القُرْآنُ ، وَكَفَى بِالقُرْآنِ حِكْمَةً ؛ لِأَنَّ الأُمَّةَ صَارَتْ بِهِ عُلَمَاءَ بَعْدَ أَنْ كَانُوا جُهَّالًا » (٥) . قَالَ ابْنُ الشَّاهِدِ : « وَلَمْ يُسْتَعْمَلْ لِـ(الحِكْمَةِ) فِعْلٌ ، وَأَمَّا (حَكَمَ وأَحْكَمَ) فَلِلقَضَاءِ وَالمَنْعِ » ، وَمِنْ المَنْعِ قَوْلُ حَسَّانَ (٦) :

لَنَا فِي كُلِّ يَوْمٍ مِنْ مَعَدٍّ قِتَالٌ أَوْ سِبَابٌ أَوْ هِجَاءُ
فَنُحْكِمُ بِالقَوَافِي مَنْ هَجَانَا وَنَضْرِبُ حِينَ تَخْتَلِطُ الدِّمَاءُ

---

(١) راجع : المحكم ٧/ ٢٣١ .

(٢) الخطب النُّباتية ل٢/ ب ، وتمامه : « ... **بِمِقْدَار ، وَسُنَّةٌ مَاضِيَةٌ عَلَى اقْتِدَار ، وَقُدْرَةٌ تَعْجِزُ عَنْ تَحْصِيلِهَا فِطَنُ أُولِي الأَفْكَار ، فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي البَصَائِرِ والأَبْصَار** » .

(٣) راجع : المحكم ٣/ ٣٦ ، واللسان وتاج العروس (حكم) .

(٤) سورة البقرة ، الآية : ٢٦٩ . وفي الأصل (يؤتِ الحكمة) .

(٥) المحكم ٣/ ٣٦ .

(٦) البيتان من الوافر ، وهما في : ديوانه ص٧٤ ، والسيرة لابن هشام ٢/ ٤٢٣ ، والاكتفاء للكلاعي ٢/ ٢٣٣ ، والثاني محل الاستشهاد في : جمهرة اللغة ١/ ٥٦٤ ، واللسان (قفا) ، وتاج العروس (قفو) .

وَقَوْلُ جَرِيرٍ [١] :

أَبَنِي حَنِيفَةَ أَحْكِمُوا سُفَهَاءَكُمْ [٢]   إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمُ أَنْ أَغْضَبَا

وَمِنْ هَذَا المَعْنَى : (حَكَمَةُ اللِّجَامِ) وَهِيَ مَا أَحَاطَ بِحَنَكَيْ الدَّابَّةِ ، وَفِيهَا العِذَارَانِ [٣] ؛ لِأَنَّهَا تَمْنَعُهُ مِنْ الجَرْيِ ، قَالَ زُهَيْرٌ [٤] :

القَائِدِ الخَيْلَ مَنْكُوبًا دَوَابِرُهَا   قَدْ أُحْكِمَتْ [٥] حَكَمَاتِ القِدِّ وَالأَبَقَا // [٦٣]

وَيُرْوَى : (مَحْكُومَةً حَكَمَاتِ) . قَالَ أَبُو الحَسَنِ : « عَدَّى (أُحْكِمَتْ) [٦] ؛ لِأَنَّ فِيهِ مَعْنَى : (قُلِّدَتْ) ، وَ(قُلِّدَتْ) مُتَعَدِّيَةٌ إِلَى مَفْعُولَيْنِ » .

وَ(**المِقْدَارُ**) مِقْيَاسُ الشَّيْءِ وَمَبْلَغُهُ ، وَسُمِّيَ المَوْتُ (مِقْدَارًا) [٧] بِاعْتِبَارِ أَنَّهُ نِهَايَةُ كُلِّ حَيٍّ مُحْدَثٍ [٨].

---

(١) البيت من الكامل ، وهو في : ديوانه ص٤٦٦ ، وتهذيب اللغة ٤/ ١١٢ ، ومقاييس اللغة ٢/ ٩١ ، والمحكم ٣/ ٣٧ ، وأساس البلاغة واللسان (حكم) .

(٢) في الأصل (سفهاؤكم) .

(٣) **عِذَار اللِّجام** : ما وقع منه على خدَّيْ الدابّة ، وقيل : السَّيران اللذان يجتمعان عند القفا . راجع اللسان (عذر) .

(٤) البيت من البسيط ، وهو في : ديوانه ص٤٩ ، وجمهرة اللغة ٢/ ١٠٢٦ ، ومقاييس اللغة ١/ ٣٩ ، والمحكم ٣/ ٣٧ ، وأساس البلاغة (حكم) ، واللسان (أبق ، حكم) . وجاءت رواية العجز في الديوان ص١٥٣ :

* منها الشَّنُونُ ومنها الزَّاهِقُ الزَّهِمُ *

ولا شاهد فيه حينئذ على هذه الرواية . **والقِدُّ** : سيور تُقَدُّ من جلْدٍ غير مدبوغ فتُشدّ بها الأقتاب والمحامل . **والأَبَق** : حبال القِنَّب ، ضربٌ من الكَتَّان . راجع اللسان (قدد ، أبق ، قنب) .

(٥) في الأصل (أحنكت) .

(٦) في الأصل (أحكمته) .

(٧) في الأصل (مقدّرًا) ، وهو تحريف .

(٨) راجع : مقاييس اللغة ٥/ ٦٢ ، والمحكم ٦/ ١٨٥ .

وَ(**سُنَّةُ** اللهِ تَعَالَى) [١] أَحْكَامُهُ وَأَمْرُهُ وَنَهْيُهُ ، بِهَذَا فَسَّرَهَا اللِّحْيَانِيُّ ، و(سَنَّهَا اللهُ لِلنَّاسِ) بَيَّنَهَا [٢] ، وَ(السُّنَّةُ) السِّيرَةُ ، حَسَنَةً كَانَتْ أَوْ قَبِيحَةً ، وَ(قَدْ سَنَنْتُهَا سَنًّا وَاسْتَنَنْتُهَا) ، أَيْ : سِرْتُهَا، وَ(السُّنَّةُ) الطَّبِيعَةُ ، وَبِهِ فَسَّرَ بَعْضُهُمْ قَوْلَ الأَعْشَى [٣] :

كَـرِيمٌ شَـمَائِلُهُ مِـنْ بَنِي مُعَاوِيَةَ الأَكْرَمِينَ السُّنَنْ

وَ(**الاقْتِدَارُ**) [٤] افْتِعَالٌ مِنْ (القُدْرَةِ) ، وَيُقَالُ فِيهَا : (القَدْرُ والمِقْدَارُ) ، كِلَاهُمَا بِمَعْنَى : القُوَّةِ كَـ(القُدْرَةِ) ، وَ(قَدَرَ عَلَيْهِ يَقْدِرُ ويَقْدُرُ) ، وَ(قَدِرَ قُدْرَةً وقَدَارَةً وقُدُورَةً وقُدُورًا وقِدْرَانًا وقِدَارًا) . قَالَ ابْنُ سِيدَةَ : « هَذِهِ عَنْ اللِّحْيَانِيِّ » [٥] . وَ(اقْتَدَرَ ، وهُوَ قَادِرٌ وقَدِيرٌ ، وأَقْدَرَهُ اللهُ عَلَيْهِ) ، وَالاسْمُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ (المَقْدَرَةُ) مُثَلَّثُ الدَّالِ .

وَ(**العَجْزُ**) نَقِيضُ القُدْرَةِ ، وَفِعْلُهُ (عَجَزَ) بِفَتْحِ الجِيمِ وَكَسْرِهَا ، وَالمَصْدَرُ (عَجْزًا) فِيهِمَا [٦].

وَ(**التَّحْصِيلُ**) [٧] هُنَا الإِدْرَاكُ ، وَأَصْلُهُ تَمْيِيزُ مَا يَحْصُلُ ، وَ(الحَاصِلُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ) مَا ثَبَتَ وَبَقِيَ وَذَهَبَ مَا سِوَاهُ ، يَكُونُ مِنْ الحِسَابِ وَالأَعْمَالِ وَنَحْوِهَا ، وَ(الحَصِيلَةُ) اسْمُهُ ، أَعْنِي اسْمَ (التَّحْصِيلِ) ، قَالَ لَبِيدٌ [٨] :

وَكُلُّ امْرِىءٍ يَوْمًا سَيَعْلَمُ سَعْيَهُ إِذَا حُصِّلَتْ عِنْدَ الإِلَهِ الحَصَائِلُ

---

(١) راجع : المحكم ٨/ ٢٧٤ ، واللسان وتاج العروس (سنن) .

(٢) في الأصل (وسنَّا اللهُ للنَاس سنًّا) ، والمثبت عبارة المحكم ، وهو ما عليه كتب المعاجم .

(٣) البيت من المتقارب ، وهو في : ديوانه ص١٩، وتهذيب اللغة ١٢/ ٣٠٦ ، والمحكم ٨/ ٢٧٥، والحماسة المغربية ١/ ١٤٢، واللسان وتاج العروس (سنن) .

(٤) راجع : المحكم ٦/ ١٨٥ ، واللسان وتاج العروس (قدر) .

(٥) المحكم ٦/ ١٨٥ .

(٦) راجع : مقاييس اللغة ٤/ ٢٣٢ ، والمحكم ١/ ١٧٩ .

(٧) راجع : المحكم ٣/ ١٠٧ ، واللسان وتاج العروس (حصل) .

(٨) البيت من الطويل ، وهو في : ديوانه ص١٤٥ ، والعين ٣/ ١١٦ ، وتهذيب اللغة ٤/ ٢٤١ ، والمحكم ٣/ ١٠٧ ، واللسان وتاج العروس (حصل) . ورواية الديوان : (المحاصل) بدل (الحصائل) ، ولا شاهد فيه حينئذ .

وَ(**الفِطْنَةُ**) [١] ضِدُّ الغَبَاوَةِ ، يُقَالُ : (رَجُلٌ فَطِنٌ) إِذَا كَانَ غَيْرَ غَبِيٍّ ، قَالَ الشَّاعِرُ [٢] :

إِذَا مَـا كُنْـتَ مَعْـنِيًّا بِأَمْـرٍ فَلَا تَقْصِدْ سِوَى الفَطِنِ اللَّبِيبِ

وَيُقَالُ أَيْضًا : (فَطِينٌ) ، كَقَوْلِهِ [٣] :

قَالَتْ - وَكُنْتُ رَجُلًا فَطِينَا - : هَذَا - لَعَمْرُ اللهِ - إِسْرَائِينَا

وَ(فَطُونٌ) ، كَقَوْلِهِ [٤] :

إِلَى خِدَبٍّ [سَبِطٍ سِتِّينِي] [٥] طَبٍّ [٦] بِذَاتِ قَرْعِهَا فَطُونِ

وَيُجْمَعُ عَلَى (فُطْنٍ) ، كَقَوْلِهِ [٧] :

لَا يَفْطُنُونَ لِعَيْبِ جَارِهِمُ وَهُمُ لِـحِفْظِ جِوَارِهِ فُطْنُ

---

(١) راجع : المحكم ٩/ ١٥٣ ، واللسان وتاج العروس (فطن) .

(٢) البيت من الوافر ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

(٣) البيتان من الرجز ، وهما بلا نسبة في : الإبدال ص٦٨ ، والأمالي ٢/ ٤٤ ، وإيضاح الشعر ص١٦٩ ، والمحكم ٩/ ١٥٤ ، وسمط اللآلي ٢/ ٦٨١ ، وشرح التسهيل ٢/ ٩٥ . وفي معاني القرآن للفرّاء ٢/ ٣٩١ ، والمعرّب ص٦٢ :

يَقُولُ أَهْلُ السُّوقِ لَـمَّا جِينَا : هَذَا وَرَبِّ البَيْتِ إِسْرَائِينَا

ولا شاهد فيه حينئذ على هذه الرواية .

(٤) البيتان من الرجز ، وهما للقُطامي في : ديوانه ص١٨٢ ، واللسان وتاج العروس (فطن) . ونسبهما الجواليقي في كتاب الجيم ٢/ ٢٧٩ إلى أبي محمّد ، وابن سيدة في المحكم ٩/ ١٥٣ إلى الحَذْلَمِي . **والخِدَبُّ** : الشيخ الضخم العظيم . **والسَّبِط** : الطويل . **والطَّبُّ** : الحاذق العالم بالشيء . **والقَرَع** : الجَرَب . راجع اللسان (خدب ، سبط ، طبب ، قرع) .

(٥) في الأصل مرسومة بطريقة لا تقرأ .

(٦) في الأصل (طيب) .

(٧) البيت من الكامل ، وقائله قيس بن عاصم المِنْقَرِيّ ﷺ ، كان سيّدًا جوادًا ، حرّم الخمر على نفسه في الجاهلية ، وقد وفد على النبي ﷺ مع بني تميم فأسلم ، واستعمله على صدقات قومه . انظر : معجم المرزباني ص٣٢٤ .

والبيت في : عيون الأخبار ١/ ٢٨٧ ، وأمالي القالي ١/ ٢٣٩ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ٤/ ١٥٨٤ ، ومجمع الأمثال ١/ ٢٢٠ ، واللسان والتاج (فطن) .

وَ(**أُولِي**) جَمْعٌ بِمَعْنَى : ذَوِي ، وَلَمْ يُنْطَقْ لَهُ بِمُفْرَدٍ مِنْ لَفْظِهِ ، وَلَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا مُضَافًا ، فَلِذَلِكَ لَا تَثْبُتُ لَهُ نُونٌ ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَثَبَتَتْ ؛ لِأَنَّ اسْتِعْمَالَهُ اسْتِعْمَالُ « الزَّيْدِينَ »(١).

وَ(**الفِكَرُ**)(٢) جَمْعُ (فِكْرَةٍ) ، وَهِيَ إِعْمَالُ الخَاطِرِ فِي الشَّيْءِ ، وَكَذَلِكَ (الفِكْرُ) ، لَكِنَّ (الفِكْرَ) لَا يُجْمَعُ ، قَالَ سِيبَوَيْهِ : « لَا تَجْمَعُ الفِكْرَ وَلَا العِلْمَ وَلَا النَّظَرَ؟ »(٣) ، وَقَدْ حَكَى ابْنُ دُرَيْدٍ فِي جَمْعِهِ : (أَفْكَارٌ)(٤) . وَالجَمْعُ بَيْنَهُمَا أَنَّ سِيبَوَيْهِ تَكَلَّمَ عَلَى القِيَاسِ ، وَابْنَ دُرَيْدٍ عَلَى السَّمَاعِ .

وَ(**اعْتَبَرَ**)(٥) قِيلَ مَعْنَاهُ : تَدَبَّرَ ، وَقِيلَ مَعْنَاهُ : تَفَكَّرَ ، وَقِيلَ مَعْنَاهُ : اتَّعَظَ ، وَقِيلَ مَعْنَاهُ : تَعَجَّبَ ، لَكِنْ لَا مِنْ لَهْوٍ وَلَا مِنْ كَذِبٍ ، وَالتَّعَجُّبُ يَعُمُّ . وَقِيلَ : تَأَمَّلَ ، وَقِيلَ : تَبَيَّنَ ، وَقِيلَ : تَفَكَّرَ وَارْتَأَى ، وَالجَمِيعُ مُتَقَارِبَاتٌ .

[٦٤] وَ(**البَصَائِرُ**)(٦) جَمْعُ (بَصِيرَةٍ) ، وَ(البَصِيرَةُ) قِيلَ : هِيَ عَقِيدَةُ القَلْبِ ، وَقِيلَ : //هِيَ اهْتِدَاؤُهُ ، وَقِيلَ : هِيَ الفِطْنَةُ ، قَالَ ابْنُ الأَعْرَابِيِّ : « تَقُولُ العَرَبُ : (أَعْمَى اللهُ بَصَائِرَهُ) ، أَيْ : فِطْنَتَهُ » . وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ مُعَاوِيَةَ لَـمَّا قَالَ لَهُمْ : « يَا بَنِي هَاشِمٍ تُصَابُونَ فِي أَبْصَارِكُمْ »، قَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ : « وَأَنْتُمْ يَا بَنِي أُمَيَّةَ تُصَابُونَ فِي بَصَائِرِكُمْ »(٧) . وَتُسْتَعْمَلُ (البَصِيرَةُ) بِمَعْنَى: العَمْدِ وَاليَقِينِ ، يُقَالُ : (فَعَلَ ذَلِكَ عَلَى بَصِيرَةٍ ، وَعَلَى غَيْرِ بَصِيرَةٍ).

---

(١) انظر : المحكم ١٢/ ٥٨ ، وشرح المفصل ٢/ ١٣٠ ، واللسان (ألل) .

(٢) راجع : العين ٥/ ٣٥٨ ، والمحكم ٧/ ٩ ، وأساس البلاغة واللسان وتاج العروس (فكر) .

(٣) الكتاب ٣/ ٦١٩ ، وفيه : « ألا ترى أنك لا تجمع ... » .

(٤) كذا قاله ابن سيدة في المحكم ٧/ ٩ ، والمخصص ٤/ ٤٩ . ولم أقف عليه فيما بين يدي من كتبه .

(٥) راجع : المحكم ٢/ ٩٣ ، واللسان وتاج العروس (عبر) .

(٦) راجع : مقاييس اللغة ١/ ٢٥٣ ، والمحكم ٨/ ٢٠٩ ، واللسان والتاج (بصر) .

(٧) انظر: عيون الأخبار ٢/ ٢١٠، وبهجة المجالس ١/ ٩٧ ، ومحاضرات الأدباء ٣/ ٢٩٠. ونُسِبَ إلى عقيل بن أبي طالب ﷺ في العقد الفريد ٤/ ٥ .

وَ(**الأَبْصَارُ**) جَمْعُ (بَصَرٍ) ، وَهُوَ حِسُّ العَيْنِ [١].

وَلَيْسَ فِيهِ مِنْ الإِعْرَابِ وَلَا مِنْ البَدِيعِ مَا يَتَأَكَّدُ ذِكْرُهُ غَيْرَ أَنَّ (**العَجْزَ**) مُطَابِقُ (**القُدْرَةِ**) عِنْدَ مَنْ عَمَّـمَ ، فَلَوْ عَمَّ [فَهُوَ] [٢] النَّقِيضُ ، وَمَنْ خَصَّصَهُ بِالانْحِيَازِ عَلَى جِهَةِ البَدَلِ وَالتَّعْوِيضِ لَمْ يَجْعَلْهُ مُطَابَقَةً ، وَالصَّحِيحُ التَّعْمِيمُ ، لَكِنَّ بَعْضَ أَمَاكِنِهِ يَفْضُلُ مِمَّا ذِكْرُهُ مِنْ الفَاضِلِ [٣] ، وَتَقْرِيرُ جَمِيعِ ذَلِكَ فِي عِلْمِ البَيَانِ .

❖ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ : « **وَقَدْ مَضَتْ – رَحِمَكُمْ اللهُ – مِنْ مُدَّةِ الحَيَاة ، سَنَةٌ** » إِلَى قَوْلِهِ : « **بَقَاؤُه** » [٤].

الشَّرْحُ:

(**الرَّحْمَةُ**) [٥] المَغْفِرَةُ ، وَ(الرَّحْمَةُ) أَيْضًا الرِّقَّةُ وَالشَّفَقَةُ . قَالَ ابْنُ الشَّاهِدِ : « (الرَّحْمَةُ) مَعْنًى بِمَنْ قَامَتْ لَهُ ، تَرْفَعُ بُؤْسًا عَمَّنْ وَقَعَتْ عَلَيْهِ ، أَوْ تُوصِلُ لَهُ نُعْمَى ، وَاسْتِعْمَالُهَا فِي الأَوَّلِ أَكْثَرُ » .

وَقَالَ أَبُو الفَتْحِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَأَدْخَلْنَـٰهُ فِي رَحْمَتِنَآ﴾ [٦] : « هَذَا مَجَازٌ ، وَفِيهِ مِنْ الأَوْصَافِ

---

(١) راجع : المحكم ٨/ ٢٠٩ .

(٢) تكملة بمثلها يلتئم الكلام .

(٣) كذا في الأصل ، والعبارة مبهمة لم أتبيّنها .

(٤) الخطب النُّباتية ل٢/ ب ، وتمامه : « ... **تُدْنِي إِلَى وُرُودِ الوَفَاة ، فَالذَّكِيُّ مَنْ اسْتَوْدَعَهَا صَالِحًا مِنْ عَمَلِه ، وَالشَّقِيُّ مَنْ شَهِدَتْ عَلَيْهِ بِقَبِيحِ زَلَلِه . وَإِنَّ امْرَءًا تَنْقَضِي بِالبَطَالَةِ أَوْقَاتُه ، وَتَمْضِي فِي الجَهَالَةِ سَاعَاتُه ، لَجَدِيرٌ أَنْ يَطُولَ عَلَى نَفْسِهِ بُكَاؤُه ، وَيَدُومَ فِي طَلَبِ التَّخَلُّصِ عَنَاؤُه ، وَيَكْثُرَ مِمَّنْ أَمْهَلَهُ حَيَاؤُه ، مَا دَامَ يُسْعِدُهُ بَقَاؤُه** » .

(٥) راجع : مقاييس اللغة ٢/ ٤٩٨ ، والمحكم ٣/ ٢٥٣ ، واللسان وتاج العروس (رحم) .

(٦) سورة الأنبياء ، الآية : ٧٥ .

ثَلَاثَةٌ : السَّعَةُ وَالتَّشْبِيهُ وَالتَّوْكِيدُ ، أَمَّا السَّعَةُ فَلِأَنَّهُ كَأَنَّهُ زَادَ فِي أَسْمَاءِ الجِهَاتِ وَالمَحَالِّ اسْمًا [١] هُوَ (الرَّحْمَةُ) . وَأَمَّا التَّشْبِيهُ فَلِأَنَّهُ شَبَّهَ (الرَّحْمَةَ) – وَإِنْ لَمْ يَصِحَّ الدُّخُولُ فِيهَا – بِمَا يَجُوزُ الدُّخُولُ فِيهِ ، فَلِذَلِكَ وَضَعَهَا مَوْضِعَهُ . وَأَمَّا التَّوْكِيدُ فَلِأَنَّهُ أَخْبَرَ عَنْ العَرَضِ بِمَا يُخْبَرُ بِهِ عَنْ الجَوْهَرِ، وَهَذَا تَغَالٍ بِالعَرَضِ وَتَفْخِيمٌ مِنْهُ إِذَا صُيِّرَ إِلَى حَيِّزِ مَا يُلْمَسُ [٢] وَيُشَاهَدُ وَيُعَايَنُ ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِ بَعْضِهِمْ فِي التَّرْغِيبِ فِي الجَمِيلِ : « وَلَوْ رَأَيْتُمْ المَعْرُوفَ رَجُلًا لَرَأَيْتُمُوهُ حَسَنًا جَمِيلًا »؟ [٣] – كَقَوْلِ الشَّاعِرِ [٤] :

وَلَمْ أَرَ كَالمَعْرُوفِ : أَمَّا مَذَاقُهُ فَحُلْوٌ ، وَأَمَّا وَجْهُهُ فَجَمِيلُ

فَجَعَلَ لَهُ مَذَاقًا وَجَوْهَرًا ، وَهَذَا إِنَّمَا يَكُونُ فِي الجَوَاهِرِ – وَإِنَّمَا يُرَغِّبُ فِيهِ ويُنَبِّهُ عَلَيْهِ وَيُعَظِّمُ مِنْ قَدْرِهِ بِأَنْ يُصَوِّرَهُ فِي النَّفْسِ عَلَى أَشْرَفِ أَحْوَالِهِ وَأَنْزَهِ صِفَاتِهِ ، وَذَلِكَ بِأَنْ يَتَخَيَّرَ شَخْصًا مُجَسَّمًا لَا عَرَضًا مُتَوَهَّمًا » [٥] . وَهَذِهِ الأَوْصَافُ الَّتِي ذَكَرَ تَتَّحِدُ بِاعْتِبَارِ التَّقْدِيرِ ، وَتَتَعَدَّدُ [٦] بِاعْتِبَارِ الأَمْرِ . فَإِذَنْ فيَرْجِعُ إِلَى مَجَازِ الإِلْحَاقِ إِنْ اعْتُبِرَ الأَوَّلُ ، وَإِلَى مَجَازِ الصَّرْفِ إِنْ اعْتُبِرَ الثَّانِي . وَفَاتَهُ

---

(١) في الأصل (اسم) .

(٢) في الأصل (يلبس) .

(٣) ينسب هذا القول في أغلب المصادر إلى خالد بن عبد الله القَسْري كما في : البصائر والذخائر ٤/ ١٦٢ ، ونثر الدر للآبي ٥/ ٥٤ ، والتذكرة الحمدونية ٦/ ٢٧٦ ، وتاريخ ابن عساكر ١٦/ ١٤١ في موضع ، ونهاية الأرب ٧/ ٢٥٥ ، والبداية والنهاية ١٠/ ١٨ ، وصبح الأعشى ١/ ٢٢٣ . ونُسب أيضًا إلى الحسين بن علي بن أبي طالب ﷺ في : نثر الدر ١/ ٢٢٨، والتذكرة الحمدونية ١/ ١٠٢ ، وسبل الهدى والرشاد للصالحي ١١/ ٥٣٨ . ونُسب كذلك إلى محمد بن علي بن أبي طالب المعروف بابن الحنفية في : شعب الإيمان للبيهقي ١٠/ ١٣٦ ، وتاريخ ابن عساكر ٥٤/ ٣٣٧ في موضع آخر .

(٤) البيت من الطويل ، ويُنسب إلى أبي العَيْناء محمد بن القاسم في : ديوانه ص١١٤ ، ومعجم الأدباء ١٨/ ٣٠٦ . وإلى مبشِّر بن هذيل في ديوان المعاني ١/ ٨٩ . وإلى هذيل بن ميسِّر الفزاري في نسخة من نسخ أمالي القالي ، انظر : الأمالي ١/ ٣٨ (الهامش) . وإلى رجل من فَزارة في شرح الحماسة للمرزوقي ٣/ ١١٨٢ . وبلا نسبة في : البيان والتبيين ٣/ ٢٤٤ ، والمحكم ٣/ ٢٥٣ ، وسمط اللآلي ١/ ١٥٩ ، واللسان (رحم) .

(٥) انظر : الخصائص ٢/ ٤٤٥ ، والمحكم ٣/ ٢٥٣ ، واللفظ لابن سيدة .

(٦) في الأصل (التصدير ، وتعدّد) ، ولعلّ وجهه ما هو مثبتٌ .

وَصْفٌ رَابعٌ وَهِيَ الإِحَاطَةُ التَّوْجِيهِيَّةُ لِـمَكَانِ (فِي) ، وَتَقْرِيرُ جَمِيعِ ذَلِكَ فِي عِلْمِ البَيَانِ .

[٦٥] وَ(**السَّنَةُ**) (١) العَامُ ، أَوْ يُفْرَقُ بَيْنَهُمَا عَلَى مَا // تَقَدَّمَ (٢) . وَهِيَ مَنْقُوصَةٌ ، وَالذَّاهِبُ مِنْهَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (هَاءً) وَأَنْ يَكُونَ (وَاوًا) ، بِدَلِيلِ قَوْلِـهِمْ فِي جَمْعِهَا : (سَنَوَاتٌ وسَنَهَاتٌ) ، وَ(السَّنَةُ) مُطْلَقَةً السَّنَةُ المُجْدِبَةُ ، أَوْقَعُوا ذَلِكَ إِكْبَارًا لَهَا وَتَشْنِيعًا (٣) وَاسْتِطَالَةً ، وَهُوَ أَحَدُ مَا يَخْتَصُّ بِالإِطْلَاقِ . وَالجَمْعُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ (سَنَهَاتٌ وسِنُونَ) ، كَسَرُوا السِّينَ لِيُعْلَمَ بِذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ أُخْرِجَ عَنْ بَابِهِ إِلَى الجَمْعِ بِالوَاوِ وَالنُّونِ (٤).

وَ(**الوَفَاةُ**) (٥) هُنَا المَوْتُ ، وَأَصْلُهُ مِنْ (تَوَفِّي المُدَّةِ) ، وَهُوَ بُلُوغُهَا وَاسْتِكْمَالُهَا . قَالَ ابْنُ الشَّاهِدِ : « وَلَا يُسْتَعْمَلُ الفِعْلُ مُسْنَدًا إِلَى المُتَوَفَّى – وَإِنْ كَانَ أَصْلُ المَادَّةِ يَقْتَضِي ذَلِكَ ؛ لِقَوْلِـهِمْ: (تَوَفَّى فُلَانٌ المُدَّةَ) إِذَا بَلَغَهَا وَاسْتَكْمَلَهَا – إِمَّا لِعَدَمِ الإِرَادَةِ مِنْهُ ، وَإِمَّا أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ أَفْعَالِ الآدَمِيِّينَ ، وَأَمَّا القَتْلُ فَإِنَّهُ سَبَبٌ لِلمَوْتِ لَا المَوْتُ ، فَلِذَلِكَ قَالُوا : (تُوُفِّيَ فُلَانٌ ، وتَوَفَّاهُ اللهُ) ، وَأَمَّا قَوْلُهُ (٦) :

لَيْتَ القِيَامَةَ يَوْمَ تُوْفِيَ مُصْعَبٌ قَامَتْ عَلَى مُضَرٍ وَحُقَّ قِيَامُهَا

فَالصَّحِيحُ أَنَّ الأَصْلَ (وُوْفِيَ) ، ثُمَّ أُبْدِلَتْ الوَاوُ تَاءً (٧) كَـ(تَوْلَجٍ) ، وَقَدْ حَكَى أَبُو الفَتْحِ : (وَافَاهُ حِمَامُهُ) (٨) » .

---

(١) راجع : مقاييس اللغة ٣/ ١٠٣ ، والمحكم ٤/ ١٥٧ ، والنهاية لابن الأثير ٢/ ٤١٤ ، واللسان والتاج (سنه) .

(٢) انظر ما سبق ص٤٠٦ .

(٣) في الأصل (إكثارًا لها وتشبيهًا) ، والمثبت من المحكم .

(٤) انظر : الكتاب ٣/ ٥٩٨ ، وشرح المفصل ٥/ ٥ ، والمساعد ١/ ٥٣ ، وشرح الأشموني ١/ ٩٣ .

(٥) راجع : مقاييس اللغة ٦/ ١٢٩ ، والمحكم ١٢/ ٢٠٣ ، واللسان والتاج (وفي) .

(٦) البيت من الكامل ، وهو بلا نسبة في المحكم ١٢/ ٢٠٥ ، واللسان (وفي) .

(٧) في الأصل (أبدلت التاء واوًا) ، والصواب المثبت .

(٨) لم أقف عليه فيما بين يدي من المصادر ، والله أعلم .

وَ(**الذَّكِيُّ**) فَعِيلٌ مِنْ (الذَّكَاءِ) ، وَهُوَ سُرْعَةُ الفِطْنَةِ [١] ، قَالَ زُهَيْرٌ [٢] :

يُفَضِّلُهُ إِذَا اجْتَمَعَا عَلَيْهِ تَمَامُ السِّنِّ مِنْهُ وَالذَّكَاءُ

وَمَنْ رَوَاهُ « السَّعِيدُ » [٣] كَانَ فَعِيلًا مِنْ (السَّعْدِ) ، وَهُوَ ضِدُّ النَّحْسِ ، وَتَرْجِعُ الرِّوَايَةُ الأُولَى مِنْ أَلْقَابِ البَدِيعِ إِلَى التَّضْمِينِ ، وَالثَّانِيَةُ إِلَى المُطَابَقَةِ ، ثُمَّ إِنْ جُعِلَ (**الشَّقَاءُ ضِدَّ السَّعَادَةِ**) – وَهُوَ الأَظْهَرُ – كَانَتْ المُطَابَقَةُ قَوِيَّةً ؛ لِوُجُودِ التَّضَادِّ وَضْعًا ، وَإِنْ جُعِلَ (**الشَّقَاءُ ضِدَّ الرَّاحَةِ**) كَانَتْ ضَعِيفَةً ؛ لِعَدَمِ التَّضَادِّ وَضْعًا ، عَلَى مَا هُوَ المُقَرَّرُ فِي عِلْمِ البَيَانِ . فَإِذَنْ فَـ(الذَّكِيُّ) يُقَابِلُ (الشَّقِيَّ) لَفْظًا ، وَ(السَّعِيدُ) يُقَابِلُهُ مَعْنىً .

وَقَدْ تُلْتَمَحُ أَيْضًا مُقَابَلَةُ (الذَّكِيِّ) أَيْضًا لِـ(الشَّقِيِّ) مَعْنىً ، لَكِنْ يَزْدَادُ الضَّعْفُ فِيهِ عَلَى ضَعْفِ المُقَابَلَةِ فِي (السَّعِيدِ) لِـ(الشَّقِيِّ) إِذَا جُعِلَ (**الشَّقَاءُ ضِدَّ الرَّاحَةِ**) ؛ لِكَثْرَةِ التَّنَاوُلِ وَ عَنْ قَضَاءِ [٤] التَّضَادِّ وَضْعًا ، وَتَقْرِيرُ جَمِيعِ ذَلِكَ فِي عِلْمِ البَيَانِ .

وَ(**اسْتَوْدَعَ**) [٥] اسْتَفْعَلَ مِنْ (الوَدِيعَةِ) ، وَهُوَ هَهُنَا بِمَعْنَى : (أَوْدَعَ) ، وَإِلَّا فَإِنَّهُ لَا يَسْعَدُ وَلَا يَكُونُ ذَكِيًّا بِمُجَرَّدِ طَلَبِ (الإِيدَاعِ) . وَقَدْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَلَى بَابِهِ ، وَيَكُونَ كَقَوْلِ عَمْرِو بنِ كُلْثُومٍ [٦] :

---

(١) راجع : مقاييس اللغة ٢/ ٣٥٨ ، والمحكم ٧/ ٩٨ .

(٢) البيت من الوافر ، وهو في : ديوانه ص٦٩ ، وتهذيب اللغة ١٠/ ٣٣٨ ، وأساس البلاغة وتاج العروس (ذكي) .

(٣) يقصد على الرواية الأخرى للخطب .

(٤) هكذا في الأصل ، ولم أتبيّن مراده .

(٥) راجع : المحكم ٢/ ٢٣٩ ، واللسان وتاج العروس (ودع) .

(٦) البيت من الوافر ، وهو في : معلقته من ديوانه ص٦٤ ، وشرح القصائد السبع ص٣٧٢ ، والخصائص ١/ ٢٩٠ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ١٨٨ ، واللسان (حصص ، سخن) ، وخزانة الأدب ٣/ ١٧٨ . **والمُشَعْشَعَة** : الرقيقة من العصر والمزج . **والحُصُّ** : نبتٌ أصفر يكون باليمن يشبه الزعفران . **والسَّخِين** : الماء الحارّ ، ومن عادة العرب أنهم يسخّنون الماء ثم يمزجون به الخمرة في فصل الشتاء . راجع : الخزانة ٣/ ١٧٨ .

مُشَعْشَعَةً كَأَنَّ الحُصَّ فِيهَا   إِذَا مَا المَاءُ خَالَطَهَا سَخِينَا

عِنْدَ مَنْ جَعَلَ « سَخِينَا » فِعْلًا مُسْنَدًا إِلَى فَاعِلِهِ ، وَهُوَ أَضْعَفُ الوَجْهَيْنِ [١] ؛ لِكَثْرَةِ الحَذْفِ ، وَلِعَدَمِ تَرْكِهِ الحُكْمَ // عَلَى النَّافِي . [٦٦]

وَ(**الصَّالِحُ**) مِنْ العَمَلِ هُوَ مَا وَافَقَ الشَّرِيعَةَ فَرْضًا وَنَدْبًا . فِعْلُهُ (صَلَحَ) بِفَتْحِ اللَّامِ ، وَقَدْ حُكِيَ الضَّمُّ [٢] ، وَضَعَّفَهُ ابْنُ دُرَيْدٍ ، وَقَالَ : « لَا يَثْبُتُ » [٣].

وَ(**الشَّقِيُّ**) [٤] فَعِيلٌ مِنْ (الشَّقَاءِ) ، وَهُوَ ضِدُّ السَّعَادَةِ ، فِعْلُهُ (شَقِيَ) ، وَأَصْلُهُ الوَاوُ ؛ لِظُهُورِهَا فِي (شَقَاوَةٍ) ، وَإِنَّمَا صَارَتْ يَاءً فِي (شَقِيَ) لِأَجْلِ الكَسْرَةِ . وَقِيلَ : (الشَّقَاءُ) التَّعَبُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَتْ الإِشَارَةُ إِلَى ذَلِكَ وَإِلَى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ (الذَّكِيِّ أَوْ السَّعِيدِ) مِنْ أَلْقَابِ البَدِيعِ [٥].

وَ(**الزَّلَلُ**) [٦] الخَطَأُ ، وَيُسْتَعْمَلُ فِي المَنْطِقِ وَالرَّأْيِ ، قَالَ الشَّاعِرُ [٧] :

إِذَا زَلَّ فِعْلٌ مِنْ سَفِيهٍ فَإِنَّكُمْ   ذَوُو الوَفْقِ عِنْدَ النَّاسِ فِي القَوْلِ وَالفِعْلِ

وَقَالَ آخَرُ [٨] :

---

(١) المعنى : شَرِبْنا فَسَخِينا ، أيْ : جُدْنا وكنَّا أسخياء . هذا وَجْهٌ ، ويرى بعضهم أنه وصفٌ من السخونة ، فيكون حالا من (الماء) . راجع شرح القصائد السبع ص٣٧٢ .

(٢) وهي حكاية الفرّاء عن بعض أصحابه ، وكذلك ابن السكّيت ، وعليها قراءة ابن أبي عبلة قوله تعالى : ﴿ جَنَّٰتُ عَدۡنٖ يَدۡخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ مِنۡ ءَابَآئِهِمۡ وَأَزۡوَٰجِهِمۡ وَذُرِّيَّٰتِهِمۡ ﴾ . انظر : إصلاح المنطق ص٢٠٧ ، والصحاح (صلح) ، ومقاييس اللغة ٣/ ٣٠٣ ، والكشاف ٢/ ٣٥٨ ، والبحر المحيط ٥/ ٣٨٧ .

(٣) راجع : المحكم ٣/ ١٠٩ ، واللسان وتاج العروس (صلح) . وقد أورده في الجمهرة ولم يضعّفه ١/ ٥٤٢ .

(٤) راجع : مقاييس اللغة ٣/ ٢٠٢ ، والمحكم ٦/ ٣١٨ .

(٥) انظر ما سبق ص٤١٩ .

(٦) راجع : مقاييس اللغة ٣/ ٤ ، والمحكم ٩/ ٩ .

(٧) البيت من الطويل ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

(٨) البيت من السريع ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

تَبَّعَ عَمْرًا عِنْدَمَا سَدَّدَتْ وَزَلَّ رَأْيًا عِنْدَمَا وَقَّفَتْ

وَأَصْلُهُ مِنْ : (زَلَلِ القَدَمِ) ، وَهُوَ الزَّلَقُ ، وَقَوِيَ بِهِ لِذَلِكَ فِي هَذِهِ (١) المَعْنَى ، كَمَا قَالَ زُهَيْرٌ (٢) :

تَدَارَكْتُمَا (٣) الأَحْلَافَ قَدْ ثُلَّ (٤) عَرْشُهَا وَذُبْيَانُ قَدْ زَلَّتْ بِأَقْدَامِهَا النَّعْلُ

وَالجَمِيعُ رَاجِعٌ إِلَى مَجَازِ التَّخْيِيلِ أَوْ الإِقَامَةِ أَوْ المُقَاوَمَةِ ، لَكِنْ عَلَى الاسْتِعْمَالِ الأَوَّلِ يَكُونُ مُرَشَّحًا ، وَعَلَى الثَّانِي غَيْرَ مُرَشَّحٍ ، وَلَيْسَ فِي كُلِّ الأَمَاكِنِ يَحْسُنُ التَّرْشِيحُ ، بَلْ قَدْ (٥) يَفْضُلُهُ التَّجْرِيدُ ، عَلَى مَا هُوَ المُقَرَّرُ فِي عِلْمِ البَيَانِ .

وَ(**امْرُؤٌ**) (٦) بِمَعْنَى : إِنْسَانٍ ، وَأَصْلُهُ (مَرْءٌ) ، فَسَكَّنُوا المِيمَ طَلَبًا لِلتَّكْثِيرِ بِهَمْزَةِ الوَصْلِ ، وَأُتْبِعَ فِيهِ مَا قَبْلَ الآخِرِ الآخِرَ ؛ لِأَنَّ الهَمْزَةَ قَدْ سُهِّلَتْ فِي هَذِهِ المَادَّةِ بِالنَّقْلِ وَالحَذْفِ ، فَقَالُوا : (مَرَةٌ) فَضَعُفَ احْتِمَالُهَا لِلحَرَكَاتِ ، فَحُرِّكَ مَا قَبْلَهَا بِحَرَكَتِهَا مُطْلَقًا (٧) ، وَهَذَا تَعْلِيلُ سَمَاعٍ لَا مُقْتَضٍ قِيَاسًا ، كَمَا قَالَ سِيبَوَيْهِ : « قِفْ حَيْثُ وَقَفُوا ، ثُمَّ فَسِّرْ » (٨) .

وَالأَعْرَفُ اخْتِصَاصُهُ بِالذَّكَرِ ، وَقَدْ حَكَى ابْنُ الأَعْرَابِيِّ أَنَّهُ يُقَالُ لِلمَرْأَةِ : (إِنَّهَا لَامْرُؤُ صِدْقٍ) ، كَالرَّجُلِ ، وَهَذَا نَادِرٌ . وَلَا يُجْمَعُ هَذَا اللَّفْظُ لَا جَمْعَ سَلَامَةٍ وَلَا جَمْعَ تَكْسِيرٍ ، كَأَنَّهُمْ

---

(١) يقصد في الخطبة .

(٢) البيت من الطويل ، وهو في : ديوانه ص١٠٩ ، وكتاب العين ١/ ٢٤٩ ، وجمهرة اللغة ١/ ٨٤ ، والأضداد لابن الأنباري ص٣٨٧ ، ومقاييس اللغة ١/ ٣٦٩ ، واللسان وتاج العروس (حلف ، ثلل) .

(٣) في الأصل (تداركها) .

(٤) في الأصل (زلّ) .

(٥) في الأصل (قصد) .

(٦) راجع : مقاييس اللغة ٥/ ٣١٥ ، والمحكم ١١/ ٢٥٩ ، واللسان وتاج العروس (مرأ) .

(٧) شبهوا الراء بالخاء في (أخ) ، فأتبعوا عينها حركة لامها ، فقالوا : هذا امْرُؤٌ ، ورأيت امْرَأً ، ومررت بامْرِئٍ ، كما تقول : هذا أَخُوك ، ورأيت أَخَاك ، ومررت بأَخِيك . انظر : المنصف ١/ ٦٢ ، وشرح المفصل ٩/ ١٣٤ .

(٨) انظر : الكتاب ١/ ٢٦٦ .

حَافَظُوا عَلَى بَقَاءِ لَفْظِهِ ، أَوْ لِأَنَّ الجَمْعَ – مِنْ حَيْثُ هُوَ – تَغْيِيرُ الْمُفْرَدِ ، فَكَرِهُوا كَثْرَةَ التَّغْيِيرِ ، وَقَدْ لَحَظُوا فِيهِ مَعْنَى المَصْدَرِ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَسْتَعْمِلُونَهُ فِي الكَامِلِ مِنْ الرِّجَالِ (١).

وَ(**يَنْقَضِي**) (٢) مُضَارِعٌ ، مَاضِيهِ (انْقَضَى) ، وَالمَصْدَرُ (انْقَضَاءً) عَلَى القِيَاسِ ، وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ الفَنَاءِ وَالانْصِرَامِ ، وَكَذَلِكَ (التَّقَضِّي) ، قَالَ (٣) :

وَقَدَّمُوا لِلبَيْنِ وَالتَّقَضِّي مِنْ كُلِّ عَجَّاجٍ تَرَى لِلغَرْضِ

خَلْفَ رَحَى حَيْزُومِهِ كَالغَمْضِ

وَ(**البَطَالَةُ**) (٤) الهَزْلُ ، وَفِي حَدِيثِ مَالِكٍ مَعَ بَعْضِ الفُقَهَاءِ وَقَدْ اسْتَمْحَنَهُ عَلَى طَرِيقِ الإِلْغَازِ (٥) : « مَا كُنْتُ أُعَاشِرُ البَطَّالِينَ فَأَعْرِفَ حَدِيثَهُمْ » (٦) .

وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ // (البَطَالَةُ) وَيُرَادُ بِهَا تَرْكُ العَمَلِ (٧) ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ (٨) : [٦٧]

إِذَا قَعَدَتْ بَطَالَتُهُمْ بِقَوْمٍ سَمَتْ أَعْمَالُكُمْ نَحْوَ السَّمَاءِ

---

(١) ورد في حديث الحَسَن : « أَحْسِنُوا مَلَأَكُمْ أيّها المَرْؤُونَ » ، وقول رُؤْبَةَ لطائفةٍ رآهم : « أين يريد المَرْؤُونَ؟ » . قال ابن الأثير : هو جمع المَرْءِ ، وهو الرَّجل . انظر : النهاية ٤/ ٣١٤ .

(٢) راجع : المحكم ٦/ ٢٩٩ ، واللسان وتاج العروس (قضي) .

(٣) الأبيات من الرجز ، وتُنسب لأبي محمد الحَذْلَمِي الفَقْعَسي . انظر : ما تبقى من أراجيز أبي محمد الحذلمي ص٦٠ ، واللسان (عجج) . وبلا نسبة في : المحكم ١/ ٢٤ ، واللسان وتاج العروس (قضي) . **والعجَّاج** : البعير الذي يردّد صوته ويكرّره . **والغَرْض** : حزام الرَّحل . **والغَمْض** : المطمئنُّ المنخفض من الأرض ، فيقول : ترى للغَرْض في جَنْبه أثرًا عظيمًا كبطن الوادي . راجع اللسان (عجج ، غرض ، غمض ، قضي) .

(٤) راجع : المحكم ٩/ ١٤٧ ، واللسان وتاج العروس (بطل).

(٥) **الإلغاز** : هو الأحجيّة ، وهو ميلك بالشيء عن وجهه . انظر مصطلح (الأحاجي والألغاز) في : المثل السائر ٣/ ٨٤ ، وتحرير التحبير ص٥٧٩ ، والطراز ٣/ ٦٦ ، والبرهان للزركشي ٣/ ٢٩٩ ، وأنوار الربيع ٦/ ٤٠ .

(٦) لم أقف عليه فيما بين يدي من المصادر ، والله أعلم .

(٧) بهذا فسّرها أبو البقاء في شرح خطب ابن نُباتة ص١١١ . وانظر : اللباب في شرح كتاب الفصيح ١/ ٢١٣ .

(٨) البيت من الوافر ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

وَ(البَطَالَةُ) فِي الخُطْبَةِ تَحْتَمِلُ المَعْنَـيَيْنِ .

وَالأَلِفُ فِي (**السَّاعَةِ**) [١] بَدَلٌ مِنْ وَاوٍ ، لِقَوْلِـهِمْ : (سَاوَعْتُهُ) إِذَا أَتَيْتَهُ سَاعَةً وَأَتَاكَ أُخْرَى ، وَيُجْمَعُ عَلَى (سَاعَاتٍ) ، وَ(سَاعٌ) جِنْسٌ عَلَى القِيَاسِ .

وَ(**الجَدِيرُ**) [٢] الخَلِيقُ ، وَالجَمْعُ (جَدِيرونَ وجُدَرَاءُ) ، وَالأُنْثَى (جَدِيرَةٌ) ، وَحَكَى اللِّحْيَانِيُّ [٣] : (إِنَّهُ لَـمَـجْدُورٌ أَنْ يَفْعَلَ كَذَا) ، وَهَذَا نَادِرٌ ؛ لِأَنَّهُ جَاءَ عَلَى لَفْظِ المَفْعُولِ وَلَمْ يُسْمَعْ لَهُ فِعْلٌ .

وَ(**البُكَاءُ**) [٤] يُمَدُّ وَيُقْصَرُ [٥] ، قَالَ الخَلِيلُ : « مَنْ قَصَرَهُ ذَهَبَ بِهِ إِلَى مَعْنَى : الحَزَنِ ، وَمَنْ مَدَّهُ ذَهَبَ بِهِ إِلَى مَعْنَى : الصَّوْتِ » [٦] . فَلَمْ يُبَالِ اخْتِلَافَ الحَرَكَةِ الَّتِي هِيَ بَيْنَ (بَاءِ [٧] البُكَى) وَ(حَاءِ الحَزَنِ) ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ القَدْرِ [٨] يَسِيرٌ .

وَ(**العَنَاءُ**) [٩] هُنَا إِتْعَابُ النَّفْسِ فِي العِبَادَةِ ، وَاسْتِدْرَاكُ مَا عَسَى أَنَّهُ فَاتَ ، وَيُقَالُ : (عَنَاءٌ عَانٍ) عَلَى المُبَالَغَةِ ، مِثْلُ : شِعْرٌ شَاعِرٌ ، قَالَ الشَّاعِرُ [١٠] :

---

(١) راجع : مقاييس اللغة ٣/ ١١٦ ، والمحكم ٢/ ٢١٩ ، واللسان والتاج (سوع) .

(٢) راجع : مقاييس اللغة ١/ ٤٣١ ، والمحكم ٧/ ٢١٨ ، واللسان والتاج (جدر) .

(٣) حكاه عن أبي جعفر الرُّؤاسي ، كذا في المحكم وغيره .

(٤) راجع : مقاييس اللغة ١/ ٢٨٥ ، والمحكم ٧/ ٨٦ ، واللسان (بكا) ، وتاج العروس (بكي) .

(٥) انظر : المقصور والممدود لأبي علي القالي ص٢٨٩ .

(٦) انظر : العين ٥/ ٤١٧ ، والكتاب ٣/ ٥٤٠ .

(٧) في الأصل (ياء) .

(٨) كذا في الأصل ، وعبارة المحكم واللسان (الخَطَر) .

(٩) راجع : مقاييس اللغة ٤/ ١٤٦ ، والمحكم ٢/ ١٧٨ ، واللسان (عنا) ، وتاج العروس (عني) .

(١٠) البيت من الطويل ، وهو لابن مقبل في : ديوانه ص٢٤٠ ، والمحكم ٢/ ١٧٨ ، ومعجم ما استعجم ٢/ ٣٦٣ ، ومعجم البلدان ٢/ ٣٢٧ ، واللسان (عنا) . **وجَنَّان** : اسم موضع . راجع معجم البلدان ٢/ ١٦٧ .

تَحَمَّلْنَ مِنْ جَنَّانَ بَعْدَ إِقَامَةٍ وَبَعْدَ عَنَاءٍ مِنْ فُؤَادِكَ عَانِ

وَ(عَنَاءٌ مُعَنٍّ) عَلَى المُبَالَغَةِ أَيْضًا ، لَكِنْ يُفَارِقُ الأَوَّلَ بِالتَّجَاوُزِ وَاقْتِضَاءِ المَحَلِّ لَفْظًا ، قَالَ الأَعْشَى (١) :

لَعَمْرُكَ مَا طُولُ هَذَا الزَّمَنْ عَلَى المَرْءِ إِلَّا عَنَاءٌ مُعَنّ

وَ(مَا) فِي قَوْلِهِ : « مَا دَامَ » ظَرْفِيَّةٌ مَصْدَرِيَّةٌ مُقَدَّرَةٌ ، فَالظَّرْفُ مُضَافٌ (٢) إِلَى المَصْدَرِ ، التَّقْدِيرُ: (مُدَّةُ دَوَامٍ) (٣) . فَإِذَنْ فَهِيَ مَوْصُولَةٌ ؛ لِأَنَّ (مَا) المَصْدَرِيَّةَ مَوْصُولَةٌ ، وَأَكْثَرُ مَجِيئِهَا – أَعْنِي مَجِيءَ صِلَتِهَا – بِالجُمْلَةِ الفِعْلِيَّةِ ، وَقَدْ تَأْتِي بِالجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ (٤) ، كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ (٥) :

وَاصِلْ خَلِيلَكَ مَا التَّوَاصُلُ مُمْكِنٌ فَلَأَنْتَ أَوْ هُوَ عَنْ قَرِيبٍ تَرْحَلُ

وَهِيَ مِنْ أَخَوَاتِ (كَانَ) ، وَتُفَارِقُ البَابَ عُمُومًا فِي اقْتِضَائِهَا كَلَامًا مُتَقَدِّمًا لِمَكَانِ الظَّرْفِيَّةِ ، وَلَا يَتَأَخَّرُ عَنْهَا إِلَّا إِنْ أُشْرِبَتْ مَعْنَى الشَّرْطِ ، وَتُفَارِقُه – إِلَّا (لَيْسَ) – فِي عَدَمِ التَّصَرُّفِ ، وَتَقْرِيرُ جَمِيعِ ذَلِكَ فِي كُتُبِ النَّحْوِ (٦) .

وَلَيْسَ فِيهِ مِنْ جِهَةِ البَدِيعِ وَلَا مِنْ جِهَةِ الإِعْرَابِ مَا يَتَأَكَّدُ ذِكْرُهُ .

---

(١) البيت من المتقارب ، وهو في : ديوانه ص١٥ ، والمحكم ٢/ ١٧٨ ، واللسان (عنا) .

(٢) في الأصل بتكرار (مضاف) .

(٣) انظر : أمالي ابن الشجري ١/ ٢٨٤ ، ورصف المباني ص٣١٣ ، والجنى الداني ص٣٣٠ ، ومغني اللبيب ١/ ٣٠٤ .

(٤) مذهب الجمهور أنّ (ما) المصدرية لا توصل إلا بالفعل ، وذهبت طائفة منهم السيرافي وأبو الحجاج الأعلم وابن مالك وابن هشام إلى جواز وصلها بالجملة الاسمية . انظر : شرح الكتاب للسيرافي ١/ ٧٩ ، والنكت ١/ ١٠٠ ، ٢٥٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٨٢ ، وشرح التسهيل ١/ ٢٢٨ ، والتذييل والتكميل ٣/ ١٥٦ ، وارتشاف الضرب ٢/ ٩٥٥ ، والمغني ١/ ٣١٠ ، والهمع ١/ ٢٨١ .

(٥) البيت من الكامل ، وهو بلا نسبة في : شرح التسهيل ١/ ٢٢٧ ، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٠٦ ، والتذييل والتكميل ٣/ ١٥٦ ، وارتشاف الضرب ٢/ ٩٩٥ .

(٦) انظر : المقدمة الجزولية ص١٠٤ ، وشرح المفصل ٧/ ١١١ ، وشرح الرضي ٤/ ١٩٨ .

❖ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ : « **وَقَدْ اسْتَقْبَلْتُمْ** » إِلَى قَوْلِهِ : « **الـحَلَال** »[١].

الشَّرْحُ:

(**المُحَرَّمُ**)[٢] شَهْرُ اللهِ ، سَمَّتْهُ العَرَبُ بِهَذَا الاسْمِ ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا لَا يَسْتَحِلُّونَ فِيهِ القِتَالَ ، وَأُضِيفَ إِلَى اللهِ تَعَالَى إِعْظَامًا لَهُ ، كَمَا قِيلَ لِلكَعْبَةِ : بَيْتُ اللهِ . وَقِيلَ : إِنَّمَا سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ مِنَ الأَشْهُرِ الحُرُمِ ، وَفِيهِ نَظَرٌ . وَالأَشْهُرُ الحُرُمُ أَرْبَعَةٌ : ثَلَاثَةٌ سَرْدٌ وَوَاحِدٌ فَرْدٌ ، فَالسَّرْدُ ذُو القَعْدَةِ وَذُو الحِجَّةِ وَالمُحَرَّمُ ، وَالفَرْدُ رَجَبٌ .

وَ(**الحَمِيدُ**) إِشَارَةٌ إِلَى مَا وَرَدَ فِي فَضْلِهِ ، وَسَيَأْتِي ذِكْرُ فَضَائِلِهِ // قَرِيبًا إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى[٣]. [٦٨]

وَ(**أَوَّلُ**) عِنْدَ البَصْرِيِّينَ مِمَّا فَاؤُهُ وَعَيْنُهُ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ ، وَهَمْزَتُهُ زَائِدَةٌ ، وَإِنْ كَانَ صِفَةً أُلْحِقَ بِـ(أَسْبَقَ)[٤] مُطْلَقًا ، أَيْ : فِي جَمِيعِ مَا لِـ(أَسْبَقَ) مِنَ الأَحْكَامِ المُقَرَّرَةِ فِي اسْمِ التَّفْضِيلِ ، وَإِنَّمَا أَلْحَقْنَاهُ بِـ(أَسْبَقَ) دُونَ غَيْرِهِ مِنْ أَسْمَاءِ التَّفْضِيلِ – وَإِنْ كَانَ غَيْرُهُ يُحْرِزُ ذَلِكَ المَعْنَى – الْتِفَاتًا إِلَى طِبَاقِ المَعْنَى . وَإِنْ نُوِيَتْ إِضَافَتُهُ بُنِيَ عَلَى الضَّمِّ ، هَذَا هُوَ الأَكْثَرُ ، وَقَدْ يُعْطَى مَعَ النِّيَّةِ – أَعْنِي نِيَّةَ الإِضَافَةِ – مَا لَهُ مَعَ وُجُودِهَا ، أَعْنِي مَعَ وُجُودِ الإِضَافَةِ . وَإِنْ تَجَرَّدَ عَنِ الوَصْفِ أُجْرِيَ مُجْرَى (أَفْكَلٍ)[٥] ، وَتَقْرِيرُ جَمِيعِ ذَلِكَ فِي كُتُبِ النَّحْوِ .

---

(١) الخطب النُّباتية ل٢/ ب ، وتمامه : « ... – رَحِمَكُمْ اللهُ – عَامًا جَدِيدا ، وَافْتَتَحْتُمْ شَهْرًا مُحَرَّمًا حَمِيدا ، أَوَّلُ شُهُورِ السَّنَةِ فِي التَّحْرِيم ، وَأَحَقُّهَا بِالتَّفْضِيلِ وَالتَّقْدِيم ، خَصَّهُ اللهُ فِي اليَوْمِ العَاشِر ، بِثَوَابٍ جَزِيلٍ وَافِر ، أَتَتْ بِفَضْلِهِ الأَنْبَاء ، وَصَامَهُ الصَّالِحُونَ وَالعُلَمَاء ، فَمَنْ رَغِبَ فِي اغْتِنَامِه ، وَقَدَّمَ النِّيَّةَ فِي صِيَامِه ، فَلْيَصُمْ التَّاسِعَ وَالعَاشِرَ اسْتِظْهَارا ، وَلَا تُعْرِضُوا عَنْ تَعْظِيمِهِ اسْتِكْبَارا ، فَإِنَّ صِيَامَ عَاشُورَاءَ يَعْدِلُ صِيَامَ سَنَةٍ مَقْبُولَة ، وَالتَّوْسِعَةَ فِيهِ عَلَى العِيَالِ سُنَّةٌ غَيْرُ مَجْهُولَة ، فَأَوْسِعُوا فِيهِ عَلَى العِيَال ، مِنْ فَضْلِ اللهِ الـحَلَال » .

(٢) راجع : المحكم ٣/ ٢٤٥ ، واللسان وتاج العروس (حرم) .

(٣) انظر فيما سيأتي ص٤٢٦ .

(٤) في الأصل (ممّا سبق) .

(٥) **الأفكل** : الرِّعْدَة ، وأبو بَطْنٍ من العرب . راجع الاشتقاق ص٣٢٥ ، واللسان (فكل) .

وَعَنْ الكُوفِيِّينَ فِيهِ وَجْهَانِ : أَحَدُهُمَا أَنَّهُ كَـ(بَقَّمٍ) [١] ، وَالثَّانِي أَنَّهُ كَـ(جَوْهَرٍ) ثُمَّ قُلِبَ ، وَالرَّدُّ عَلَيْهِمْ وَالانْتِصَارُ لِـمَذْهَبِ البَصْرِيِّينَ مُقَرَّرٌ فِي كُتُبِ النَّحْوِ [٢].

وَنِسْبَةُ الأَوَّلِيَّةِ لِهَذَا الشَّهْرِ فِي التَّحْرِيمِ تَقْتَضِي أَنَّ ثَمَّ أَشْهُرًا أُخَرَ حُرِّمَ فِيهَا القِتَالُ قَضَاءً لِحَقِّ الأَوَّلِيَّةِ ، وَقَدْ قَالَ ابْنُ الشَّاهِدِ فِي قَوْلِهِ [٣] :

قَدْ طَرَدَتْ أُمُّ الحَدِيدِ كَهْدَلَا [٤] وَابْتَدَرَ البَابَ فَكَانَ الأَوَّلَا

إِنَّ التَّقْدِيرَ : « (مَعَ مَنْ طَرَدَتْ) » . ثُمَّ قَالَ : « قَضَاءً لِحَقِّ الأَوَّلِيَّةِ » .

وَلَا يَبْعُدُ أَنْ تَكُونَ العَرَبُ قَدْ حَرَّمَتْ القِتَالَ فِي أَشْهُرٍ هَذَا الشَّهْرُ أَوَّلُهَا ، لَكِنْ لَا بُدَّ مِنْ حَذْفِ الصِّفَةِ فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ : (أَوَّلُ شُهُورِ السَّنَةِ الحُرُمِ) ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تُحَرِّمْ القِتَالَ فِي جَمِيعِ أَشْهُرِ السَّنَةِ . وَإِنْ جُعِلَ التَّحْرِيمُ مُشْتَقًّا مِنْ (الحُرُمِ) الَّذِي هُوَ صِفَةٌ لِلأَشْهُرِ فَإِنَّ شَرِكَةَ الغَيْرِ لَهُ ، لَكِنْ يَفُوتُ السَّرْدُ لِلثَّلَاثَةِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : « **<u>وَأَحَقُّهَا بِالتَّفْضِيلِ وَالتَّقْدِيم</u>** » فَتَنْبِيهٌ عَلَى فَضِيلَةِ الشَّهْرِ ، وَقَدْ جَاءَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ﵁ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ : « أَفْضَلُ الصِّيَامِ بَعْدَ شَهْرِ رَمَضَانَ شَهْرُ اللهِ المُحَرَّمِ ، وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ بَعْدَ المَكْتُوبَةِ صَلَاةُ اللَّيلِ » ، وَفِي رِوَايَةٍ قَالَ : « سُئِلَ أَيُّ الصَّلَاةِ أَفْضَلُ بَعْدَ المَكْتُوبَةِ ، وَأَيُّ الصِّيَامِ أَفْضَلُ بَعْدَ شَهْرِ رَمَضَانَ؟ . قَالَ : أَفْضَلُ الصَّلَاةِ بَعْدَ المَكْتُوبَةِ الصَّلَاةُ

---

(١) ذكره سيبويه ، وهو شجرٌ يُصبغ به ، فارسيٌّ معرَّبٌ . وليس في كلامهم اسمٌ على (فَعَّل) إلا أحرفٌ ، هذا أحدها . انظر : الكتاب ٣/ ٢٢٩ ، وليس في كلام العرب لابن خالويه ص٢٨٩ ، والمعرّب ص١٠٧ ، واللسان (بقم) .

(٢) انظر المسالة في : الكتاب ٣/ ٢٨٨ ، والمقتضب ١/ ٢٦٤ ، ٢٨٩ وَ ٣/ ٣٤٠ ، والمسائل البغداديات ص٨٧ ، والمسائل الشيرازيات ١/ ٣ ، والمنصف ٢/ ٢٠١ ، وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٦٠٠ ، وشرح المفصل ٦/ ٣٤ ، ٩٧ ، وشرح التسهيل ٣/ ٦٢، وشرح الرضي على الكافية ٣/ ٤٦٠، وشرحه على الشافية ٢/ ٣٤٠، والتذييل والتكميل ١٠/ ٢٨١.

(٣) البيتان من الرجز ، وهما لكَهْدَلٍ في المحكم ٢/ ٣٥٥ ، واللسان وتاج العروس(حدد ، كهدل) . **وأمّ الحديد** : امرأة كَهْدَلٍ الراجز ، وإيّاها عنى بقوله البيتين . راجع اللسان (حدد ، كهدل) .

(٤) في الأصل (كمولا) .

فِي جَوْفِ اللَّيلِ ، وَأَفْضَلُ الصِّيَامِ بَعْدَ شَهْرِ رَمَضَانَ صِيَامُ شَهْرِ الْمُحَرَّمِ » ، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ (١) ، وَأَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ الأُولَى (٢).

وَعَنْ عَلِيٍّ ﷺ : أَنَّ رَجُلًا سَأَلَهُ فَقَالَ : أَيُّ شَهْرٍ تَأْمُرُنِي أَنْ أَصُومَ بَعْدَ شَهْرِ رَمَضَانَ؟ فَقَالَ : مَا سَمِعْتُ أَحَدًا يَسْأَلُ عَنْ هَذَا إِلَّا رَجُلًا سَمِعْتُهُ يَسْأَلُ رَسُولَ اللهِ ﷺ // وَأَنَا قَاعِدٌ عِنْدَهُ ، [٦٩] فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللهِ أَيُّ شَهْرٍ تَأْمُرُنِي أَنْ أَصُومَ بَعْدَ شَهْرِ رَمَضَانَ؟ قَالَ : « إِنْ كُنْتَ صَائِمًا بَعْدَ شَهْرِ رَمَضَانَ فَصُمْ الْمُحَرَّمَ ، فَإِنَّهُ شَهْرُ اللهِ ، فِيهِ يَوْمٌ تَابَ اللهُ فِيهِ عَلَى قَوْمٍ ، وَيَتُوبُ فِيهِ عَلَى قَوْمٍ آخَرِينَ » ، أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٣).

فَإِنْ كَانَ صَاحِبُ الْخُطْبَةِ وَقَفَ مَعَ ظَاهِرِ هَذَيْنِ الحَدِيثَيْنِ فَفَضْلُهُ عَلَى بَاقِي الأَشْهُرِ ، وَقَدْ قَدَّمْنَا أَنَّهُ لَا غِنَى عَنْ التَّخْصِيصِ بِصِفَةٍ مُفْرَدَةٍ (٤) ، فَيَكُونُ اسْمُ التَّفْضِيلِ عَلَى ظَاهِرِهِ .

وَإِنْ كَانَ قَدْ قَصَدَ إِثْبَاتَ فَضْلٍ لَا تَفْضِيلٍ يَكُونُ (أَحَقُّ) بِمَعْنَى : حَقِيقٍ ، وَكَوْنُ أَفْعَلَ بِمَعْنَى فَعِيلٍ ، كَمَا فِي قَوْلِ جَرِيرٍ فِي أَحَدِ الوَجْهَيْنِ (٥) :

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا ... بَيْتًا قَوَاعِدُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ

أَوْ بِمَعْنَى فَاعِلٍ ، كَمَا فِي قَوْلِ الآخَرِ (٦) :

---

(١) مسلم بشرح النووي ، كتاب الصيام ، باب فضل صوم المحرّم ٨/ ٥٥ . ولم أقف عليه عند أبي داود كما أشار المؤلف .

(٢) سنن الترمذي ، أبواب الصلاة ، باب ما جاء في فضل صلاة الليل ٢/ ٣٠١ ، وكتاب الصوم ، باب ما جاء في صوم المحرّم ٣/ ١٠٨ ، وسنن النسائي ، كتاب قيام الليل وتطوّع النهار ، باب فضل صلاة الليل ٢/ ١٢٠ .

(٣) سنن الترمذي ، أبواب الصوم ، باب ما جاء في صوم المحرّم ٣/ ١٠٨ ، ولم يخرّجه أحد من أصحاب الكتب الستة سواه . وقد ضعّفه الألباني . انظر : ضعيف سنن الترمذي ص٨٦ .

(٤) انظر ما سبق ص٤٢٦ .

(٥) البيت من الكامل ، وهو للفرزدق كما تذكر المصادر وليس لجرير كما قال المؤلف . انظر : ديوان الفرزدق ٢/ ٣١٨ ، والنقائض ١/ ٣٥٤ ، والصاحبي ص٤٣٤ ، وشرح المفصل ٦/ ٩٧ ، والمقاصد النحوية ٤/ ١٥٣٨ ، والأشباه والنظائر ٦/ ٥٠ ، وخزانة الأدب ٨/ ٢٤٢ .

(٦) هو الأحوص بن محمد الأنصاري ، شاعرٌ إسلاميٌّ أمويٌّ هجَّاءٌ ، كان معاصرًا لجرير والفرزدق ، لقِّب بالأحوص =

إِنِّي لَأَمْنَحُكَ الصُّدُودَ وَإِنَّنِي قَسَمًا إِلَيْكَ مَعَ الصُّدُودِ لَأَمْيَلُ [١]

مَقِيسٌ عِنْدَ الْمُبَرِّدِ مَوْقُوفٌ عَلَى السَّمَاعِ عِنْدَ غَيْرِهِ [٢] . فَيَكُونُ الْمُصَنِّفُ قَدْ ارْتَكَبَ فِي ذَلِكَ مَذْهَبَ الْمُبَرِّدِ ، لَكِنْ يُضَعِّفُهُ وَجْهَانِ : أَحَدُهُمَا أَنَّهُ قَدْ صَرَّحَ بِالتَّفْضِيلِ ، وَالثَّانِي أَنَّ أَفْعَلَ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يُضَفْ ، وَلِذَلِكَ فَيُؤَوَّلُ بِقَوْلِهِمْ : (الأَشَجُّ وَالنَّاقِصُ [٣] أَعْدَلَا بَنِي مَرْوَانَ) ؛ الرُّجُوعَ إِلَى الأَصْلِ ، وَتَقْرِيرُ جَمِيعِ ذَلِكَ فِي كُتُبِ النَّحْوِ [٤].

وَ(**الأَنْبَاءُ**) جَمْعُ (نَبَإٍ) عَلَى القِيَاسِ ، وَ(النَّبَأُ) الخَبَرُ ، وَهُوَ مِمَّا اسْتُغْنِيَ فِيهِ بِجَمْعِ القِلَّةِ عَنْ جَمْعِ الكَثْرَةِ [٥].

وَيُقَالُ : (**عَاشُورَاءُ**) [٦] وَ(عَشُورَاءُ) عَنْ اليَوْمِ العَاشِرِ مِنْ الْمُحَرَّمِ ، وَقِيْلَ : التَّاسِعُ ، فَإِنْ كَانَ العَاشِرَ فَيَكُونُ مُشْتَقًّا مِنْ (العِشْرِ) ، وَيَكُونُ ذَلِكَ وَجْهُ التَّسْمِيَةِ ، وَإِنْ كَانَ التَّاسِعَ فَيَكُونُ وَجْهُ

= لضيقٍ في عينه. انظر : الشعر والشعراء ١/ ٥١٨ ، والأغاني ٤/ ١٦١ . والبيت من الكامل ، وهو في : ديوانه ص٢٠٩ ، والكتاب ١/ ٣٨٠ ، وثمار القلوب ص٣١٦ ، وسمط اللآلي ١/ ٢٥٩ ، وشرح المفصل ١/ ١١٦ ، والحماسة البصرية ٣/ ١٢٤٧ ، وخزانة الأدب ٢/ ٤٨ وَ ٨/ ٢٤٣ .

(١) في الأصل (أميل) .

(٢) انظر : المقتضب ٣/ ٢٤٧ ، والكامل ٢/ ٢٢٦ ، ومشكل إعراب القرآن ١/ ١٢٤ ، والروض الأنف ١/ ١٩٧ ، وشرح المفصل ٦/ ١٠٣ ، وشرح التسهيل ٣/ ٦٠ ، وشرح الرضي ٣/ ٤٥٩ ، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٢٥ ، والتذييل والتكميل ١٠/ ٢٦٦ ، والبحر المحيط ١/ ١٤٤ . وقد صرّح المؤلف في شرح الألفية القسم الثاني بتحقيق الدكتور بندر الشمري ٢/ ٤٢١ بأنّ مذهب سيبويه الوقوف على السماع ، لا يقال منه إلا ما قالت العرب . غير أني لم أجد هذا الرأي لسيبويه ولم أقف عليه .

(٣) **الأشجّ** : هو عمر بن عبد العزيز بن مروان ، سمّي بذلك لشجّةٍ أصابته من ضرب الدابّة . **والناقص** : هو يزيد بن الوليد ابن عبد الملك بن مروان ، سمّي بذلك لنقصه أرزاق الجند . راجع البداية والنهاية ٦/ ٢٣٩ وَ ١٠/ ١١ .

(٤) انظر (باب أفعل التفضيل) – مثلًا – في شروح الألفية عند قول ابن مالك :

هَذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى (مِنْ) ، وَإِنْ لَمْ تَنْوِ فَهْوَ طِبْقُ مَا بِهِ قُرِنْ

(٥) راجع : مقاييس اللغة ٥/ ٣٨٥ .

(٦) راجع : اللسان وتاج العروس (عشر) .

التَّسْمِيَةِ غَيْرَ هَذَا . فَإِذَنْ فَيَنْبَغِي صِيَامُ العَاشِرِ وَالتَّاسِعِ كَمَا قَالَ صَاحِبُ الخُطْبَةِ ، وَقَدْ وَرَدَ الخَبَرُ بِذَلِكَ ، أَعْنِي بِالنَّدْبِ إِلَى صِيَامِ التَّاسِعِ وَالعَاشِرِ .

فَصْلٌ : وَيُسْتَحَبُّ – كَمَا قَدَّمْنَا – صِيَامُ يَوْمِ عَاشُورَاءَ . وَكَانَ وَاجِبًا صِيَامُهُ قَبْلَ فَرْضِ صِيَامِ رَمَضَانَ ، فَلَمَّا فُرِضَ صِيَامُ رَمَضَانَ نَسَخَ فَرْضُ صِيَامِهِ فَرْضَ صِيَامِ عَاشُورَاءَ وَبَقِيَ النَّدْبُ ، وَعَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا مِنْ حَدِيثِ هِشَامِ بنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ : « كَانَ يَوْمُ عَاشُورَاءَ يَوْمًا تَصُومُهُ قُرَيْشٌ فِي الجَاهِلِيَّةِ ، وَكَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَصُومُهُ فِي الجَاهِلِيَّةِ ، فَلَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ المَدِينَةَ صَامَهُ وَأَمَرَ بِصِيَامِهِ ، فَلَمَّا فُرِضَ رَمَضَانُ كَانَ هُوَ الفَرِيضَةُ // ، وَتُرِكَ يَوْمُ عَاشُورَاءَ ، فَمَنْ شَاءَ صَامَهُ وَمَنْ شَاءَ تَرَكَهُ »(١) . [٧٠]

وَفِي حَدِيثِ مُعَاوِيَةَ بنِ أَبِي سُفْيَانَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ شِهَابٍ (٢) عَنْ حُمَيْدِ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ عَوْفٍ عَنْهُ : أَنَّهُ سَمِعَهُ يَوْمَ عَاشُورَاءَ عَامَ حَجَّ وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ يَقُولُ : يَا أَهْلَ المَدِينَةِ أَيْنَ عُلَمَاؤُكُمْ؟ ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ لِهَذَا اليَوْمِ : « هَذَا يَوْمُ عَاشُورَاءَ ، وَلَمْ يُكْتَبْ عَلَيْكُمْ صِيَامُهُ ، وَأَنَا صَائِمٌ ، فَمَنْ شَاءَ فَلْيَصُمْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُفْطِرْ »(٣) . وَجَاءَ فِي الحَدِيثِ الصَّحِيحِ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ : « صَوْمُ عَاشُورَاءَ كَفَّارَةُ سَنَةٍ »(٤) . وَأَرْسَلَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ ﷺ إِلَى الحَارِثِ بنِ هِشَامٍ أَنَّ غَدًا يَوْمَ عَاشُورَاءَ ، فَصُمْ وَأْمُرْ أَهْلَكَ أَنْ يَصُومُوا(٥).

---

(١) الموطأ : كتاب الصيام ، باب صيام يوم عاشوراء ص٢٠٢ ، والبخاري في الفتح ، كتاب الصوم ، باب صيام يوم عاشوراء ٤/ ٢٤٤ ، ومسلم بشرح النووي ، كتاب الصيام ، باب صوم يوم عاشوراء ٨/ ٤ .

(٢) في الأصل (شيبان) ، وهو تحريف .

(٣) الموطأ : كتاب الصيام ، باب صيام يوم عاشوراء ص٢٠٢ ، والبخاري في الفتح ، كتاب الصوم ، باب صيام يوم عاشوراء ٤/ ٢٤٤ ، ومسلم بشرح النووي ، كتاب الصيام ، باب صوم يوم عاشوراء ٨/ ٨ .

(٤) مسلم بشرح النووي ، كتاب الصيام ، باب استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر وعرفة وعاشوراء ٨/ ٥٠ ، وسنن أبي داود ، كتاب الصوم ، باب في صوم الدهر تطوّعًا ٢/ ٣٢٢ ، وسنن النسائي ، كتاب الصيام ، باب صوم يوم عرفة والفضل في ذلك ٣/ ٢٢٢ واللفظ له .

(٥) الموطأ : كتاب الصيام ، باب صيام يوم عاشوراء ص٢٠٣ ، وتهذيب الآثار للطبري ١/ ٢١٧ . وأخرجه =

وَأَمَّا مَا يَتَعَلَّقُ مِنْ جِهَةِ التَّوْسِعَةِ عَلَى العِيَالِ فَقَدْ جَاءَ عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ مَسْعُودٍ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : « مَنْ وَسَّعَ عَلَى عِيَالِهِ فِي النَّفَقَةِ يَوْمَ عَاشُورَاءَ وَسَّعَ اللهُ عَلَيْهِ سَائِرَ سَنَتِهِ » ، وَقَالَ سُفْيَانُ [١] : « إِنَّا جَرَّبْنَاهُ فَوَجَدْنَاهُ كَذَلِكَ » [٢].

وَلَيْسَ فِيهِ مِنْ جِهَةِ الإِعْرَابِ وَلَا مِنْ جِهَةِ البَدِيعِ مَا يَتَأَكَّدُ ذِكْرُهُ إِلَّا أَنَّ وَصْفَ الشَّهْرِ بِالمُحَرَّمِ – إِذَا حُمِلَ اشْتِقَاقُهُ مِنْ تَحْرِيمِ القِتَالِ فِيهِ – وَصْفٌ بِسَبَبِيٍّ ، فَكَانَ الأَصْلُ وُرُودَ الضَّمِيرِ وَإِسْنَادَهُ إِلَى قَرِينِهِ المُتَعَلِّقِ ، لَكِنْ تُرِكَ ؛ لِأَنَّهُ اسْتُعْمِلَ اسْتِعْمَالَ (...) [٣].

❖ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ : « **وَاسْتَقِيلُوا اللهَ عَثَرَاتِكُم** » إِلَى قَوْلِهِ : « **وَجُنُودِه** » [٤].

الشَّرْحُ:

(<u>**اسْتَقِيلُوا**</u>) [٥] مَعْنَاهُ : اطْلُبُوا الإِقَالَةَ مِنَ اللهِ ، وَأَصْلُ (الإِقَالَةِ) أَنْ تُسْتَعْمَلَ فِي الغَبْنِ ، وَكَثُرَ

= عبد الرزاق في المصنّف ٤/ ٢٨٧ قريبًا من هذا .

(١) هو أبو محمد سفيان بن عُيَيْنة بن ميمون الهلالي الكوفي ، محدّث الحرم المكي ، كان حافظًا ثقةً ، واسع العلم كبير القدر . قال الشافعي : لولا مالك وسفيان لذهب علم الحجاز . له الجامع في الحديث ، وكتاب في التفسير ، توفي بمكة سنة ١٩٨هـ . انظر : الأعلام للزركلي ٣/ ١٠٥ .

(٢) مسائل الإمام أحمد للنيسابوري ١/ ١٣٦ ، ولطائف المعارف لابن رجب ص١٣٧ ، وفيض القدير للمناوي ٦/ ٢٣٥ . وقد تتابع العلماء في الجزم بضعف الحديث ، وأنه مكذوب موضوع . قال شيخ الإسلام في اقتضاء الصراط المستقيم ص٢٩٩ : « والأشبه أن هذا وُضِعَ لـمّا ظهرت العصبية بين الناصبة والرافضة ، فإنّ هؤلاء اتخذوا يوم عاشوراء مأتـمًا ، فوضع أولئك فيه آثارًا تقتضي التوسّع فيه واتخاذه عيدًا ، وكلاهما باطلٌ » . وانظر ما ذكره محقق لطائف ابن رجب في هامش التحقيق من كلام العلماء حوله ، فقد بسط القول فيه .

(٣) غامضة في الأصل لم أتبيّنها ، ورسمها فيه : (المسا) .

(٤) الخطب النُّباتية ل٢/ ب ، وتمامه : « ... ، **وَاسْتَغْفِرُوهُ لِسَيِّئَاتِكُم ، وَاسْأَلُوهُ أَنْ يُوَفِّرَ مِنْ بَرَكَةِ سَنَتِكُمْ أَقْسَامَكُم ، وَيُطَهِّرَ بِهَا قُلُوبَكُمْ وَأَجْسَامَكُم ، وَأَنْ يُدِيلَ لَكُمْ مِنْ أَعْدَائِكُمْ بِتَأْيِيدِه ، وَيُمِدَّكُمْ بِنَصْرِهِ وَجُنُودِه** » .

(٥) راجع : المحكم ٦/ ٣١١ ، واللسان وتاج العروس (قيل) .

اسْتِعْمَالُهَا فِي البَيْعِ حَتَّى صَارَتْ تُسْتَعْمَلُ – وَإِنْ لَمْ [يَكُنْ] (١) هُنَالِكَ غَبْنٌ – عَلَى أَحَدِ المُتَبَايِعَيْنِ ، وَفِي الحَدِيثِ : « مَنْ أَقَالَ نَادِمًا بَيْعَتَهُ أَقَالَهُ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَوْمَ القِيَامَةِ عَثْرَتَهُ » (٢) . وَ(الإِقَالَةُ مِنْ اللهِ) المَغْفِرَةُ وَعَدَمُ المُؤَاخَذَةِ بِالذُّنُوبِ .

وَ(**القِسْمُ**) (٣) هُنَا الحَظُّ وَالنَّصِيبُ ، وَأَصْلُهُ أَنْ يَكُونَ فِي الجُزْءِ المُنْقَطِعِ ، كَمَا قَالَ (٤) :

إِنْ تُقَسِّمْ سَدُّهُمْ أَسْيَافُنَا   فَقِسْمُ سَيْفِي رَأْسُهُ وَالمَفْرِقُ

وَيُرْوَى : (حَدُّهُ وَالمَفْرِقُ) .

وَ(**يُدِيلُ**) (٥) مُضَارِعُ ، مَاضِيهِ (أَدَالَ) إِذَا جُعِلَ لَهُ الدُّوْلَةُ ، وَالدُّوْلَةُ : العُقْبَةُ فِي المَالِ ، وَبِالفَتْحِ فِي الحَرْبِ . وَقِيْلَ : هُمَا سَوَاءٌ فِيهِمَا ، يُضَمَّانِ وَيُفْتَحَانِ (٦) . وَقِيْلَ : بِالضَّمِّ فِي الآخِرَةِ ، وَبِالفَتْحِ فِي الدُّنْيَا . يُقَالُ : (دَالَتْ الدُّوْلَةُ وَالدَّائِلَةُ) إِذَا رَجَعَتْ ، قَالَ كَعْبُ بنُ مَالِكٍ (٧) :

أَلَا مَنْ مُبْلِغٌ عَنِّي لُؤَيًّا   فَبَعْدَ اليَوْمِ دَائِلَةٌ تَدُولُ

وَ(أَدَالَهَا اللهُ تَعَالَى) ، قَالَ الشَّاعِرُ (٨) :

---

(١) تكملة يلتئم الكلام بمثلها .

(٢) سنن أبي داود ، كتاب البيوع ، باب في فضل الإقالة ٣/ ٢٧٤ ، وصحيح ابن حبّان ، كتاب البيوع ، باب الإقالة ، ذكر إقالة الله جل وعلا في القيامة عثرة من أقال نادمًا بيعته ١١/ ٤٠٤ ، وسنن البيهقي الكبرى ، كتاب البيوع ، باب مَنْ أقال المسلم إليه بعض السلم وقبل بعضًا ٦/ ٢٧ .

(٣) راجع : مقاييس اللغة ٥/ ٨٦ ، واللسان وتاج العروس (قسم) .

(٤) البيت من الرمل ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب . **والسَّدُّ** : إغلاق الخَلَل ورَدْم الثَّلْم ، ومنه **سِدَاد الثَّغْر** إذا سُدَّ بالخيل والرجال ، وهو المقصود في البيت . راجع اللسان (سدد) .

(٥) راجع : مقاييس اللغة ٢/ ٣١٤ ، والمحكم ١٠/ ١٢٩ ، واللسان وتاج العروس (دول) .

(٦) يُنسب القول الأول إلى أبي عمرو بن العلاء ، والثاني إلى عيسى بن عمر . انظر : إصلاح المنطق ص١١٥ .

(٧) البيت من الوافر ، وهو في : ديوانه ص٢٠٠ ، والسيرة لابن هشام ٢/ ١٦٢ ، والبداية والنهاية ٤/ ٥٩ . ويُنسب في الأخيرين أيضًا إلى عبد الله بن رواحة ﷺ ، وهو في ديوانه ص١٣٢ .

(٨) البيت من الوافر ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

فَلَا تَذْعَنْ إِلَى الأَعْدَاءِ وَامْنَعْ   لَعَلَّ اللهَ يَوْمًا أَنْ يُدِيلَا

وَ(**الأَعْدَاءُ**) [١] جَمْعُ (عَدُوٍّ) ، وَ(أَعَادٍ) // جَمْعُ الجَمْعِ ، وَقِيْلَ : جَارٍ عَلَى غَيْرِ مَلْفُوظٍ بِهِ ؛ [٧١] لِقِلَّةِ جَمْعِ الجَمْعِ ، وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ فِي كُتُبِ النَّحْوِ [٢] . وَقَدْ كُسِّرَ عَلَى (عُدَاةٍ) ، الْتُمِحَ فِيهِ (عَادٍ) . وَ(العُدَى) بِضَمِّ العَيْنِ وَكَسْرِهَا اسْمَانِ لِلجَمْعِ ، قَالَ سِيبَوَيْهِ : « وَلَمْ يُكَسَّرْ عَلَى (فُعُلٍ) – وَإِنْ كَانَ كَـ(صَبُورٍ) – كَرَاهِيَةَ الإِخْلَالِ وَالاعْتِلَالِ ، وَلَمْ يُكَسَّرْ عَلَى (فِعْلَانٍ) كَرَاهِيَةَ الكَسْرَةِ قَبْلَ الوَاوِ ؛ لِأَنَّ السَّاكِنَ لَيْسَ بِحَاجِزٍ حَصِينٍ » [٣].

فَصْلٌ : وَيَقَعُ (العَدُوُّ) لِلوَاحِدِ وَالاثْنَيْنِ وَالجَمَاعَةِ وَالْمُذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ [٤] ، وَفِي التَّنْزِيلِ : ﴿ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّيٓ ﴾ [٥] . قَالَ سِيبَوَيْهِ : « (عَدُوٌّ) صِفَةٌ ، وَلَكِنَّهُ ضَارَعَ الاسْمَ » [٦] . وَقَدْ يُثَنَّى وَيُجْمَعُ وَيُؤَنَّثُ ، فَيُقَالُ : (عَدُوَّانِ وعَدُوُّونَ وعَدُوَّةٌ) [٧] . وَسُمِعَ فِي جَمْعِ (عَدُوَّةٍ) (عَدَايَا) كَـ(مَطَايَا) ، الْتُمِحَ فِيهِ (عَدِيَّةٌ) .

وَ(**التَّأْيِيدُ**) [٨] مَصْدَرُ (أَيَّدَ) ، مُشْتَقٌّ مِنْ (الأَيْدِ) وَهُوَ القُوَّةُ ، وَفِي التَّنْزِيلِ : ﴿ وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ﴾ [٩].

---

(١) راجع : مقاييس اللغة ٤/ ٢٥٢ ، والمحكم ٢/ ٢٢٩ ، واللسان (عدا) ، وتاج العروس (عدو) .

(٢) انظر في المسألة ما سيأتي ص٤٩٧ .

(٣) انظر : الكتاب ٣/ ٦٠٨ .

(٤) انظر : المخصص ٣/ ٤١٧ .

(٥) سورة الشعراء ، الآية : ٧٧ .

(٦) انظر : الكتاب ٣/ ٦٠٨ .

(٧) يقول سيبويه : « وقالوا : عَدُوٌّ وعَدُوَّةٌ ، شبّهوه بـ(صديقٍ وصديقةٍ) ، كما وافقه حيث قالوا للجميع : عَدُوٌّ وصديقٌ ، فأُجري مُجرى ضدِّه » . قال ابن السكيت : (فَعُولٌ) إذا كان في تأويل (فَاعِلٍ) كان مؤنثه بغير هاء ، إلا حرفًا واحدًا جاء نادرًا ، قالوا : هذه عدوّةٌ لله . انظر : الكتاب ٣/ ٦٣٨ ، والصحاح (عدا) .

(٨) راجع : مقاييس اللغة ١/ ١٦٣ ، والمحكم ١٠/ ١٤٧ ، واللسان وتاج العروس (أيد) .

(٩) سورة الذاريات ، الآية ٤٧ .

وَاخْتُلِفَ فِي تَفْسِيرِ (الأَيْدِ) المَنْسُوبِ إِلَى دَاوُدَ [ﷺ] (١) ، فَقِيلَ (٢) : (الأَيْدُ) قُوَّتُهُ عَلَى العِبَادَةِ ، كَانَ ﷺ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا ، وَذَلِكَ أَشَدُّ الصَّوْمِ ، وَكَانَ يُصَلِّي نِصْفَ اللَّيْلِ . وَقِيلَ : (أَيْدُهُ) قُوَّتُهُ عَلَى إِلَانَةِ (٣) الحَدِيدِ بِإِذْنِ اللهِ تَعَالَى وَتَقْوِيَتِهِ إِيَّاهُ .

وَ(**الإِمْدَادُ**) (٤) الإِعَانَةُ ، وَفِي التَّنْزِيلِ : ﴿وَأَمْدَدْنَٰكُم بِأَمْوَٰلٍ وَبَنِينَ﴾ (٥) ، وَحَكَى اللِّحْيَانِيُّ : (أَمَدَّ الأَمِيرُ جُنْدَهُ بِالخَيْلِ وَالرِّجَالِ) أَعَانَهُمْ ، وَ(أَمَدَّ بِمَالٍ كَثِيرٍ) أَغَاثَهُمْ (٦) . قَالَ : « وَقَالَ بَعْضُهُمْ : أَعْطَاهُمْ » ، وَالأَوَّلُ أَكْثَرُ ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَٱسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُم بِأَلْفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُرْدِفِينَ﴾ (٧) ، وَلَا شَكَّ أَنَّ المَعْنَى عَلَى الإِعَانَةِ .

وَ(**الجُنْدُ**) (٨) مَا يُدْفَعُ بِهِ العَدُوُّ قَتْلًا أَوْ دَرْءًا ، فَقِيلَ بِعُمُومِ ذَلِكَ فِي أَصْلِ الوَضْعِ ، وَقَدْ قَالَ مُعَاوِيَةُ عِنْدَمَا بَلَغَهُ قَتْلُ مَالِكِ بنِ الحَارِثِ الأَشْتَرِ : « إِنَّ للهِ جُنُودًا مِنْ عَسَلٍ » (٩) . وَقَالَ ابْنُ الشَّاهِدِ : فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا﴾ (١٠) : « إِنَّ المَعْنَى : - وَاللهُ أَعْلَمُ

---

(١) إضافة من المحقق استحسنتها .

(٢) هو قول الزجاج في معاني القرآن ٤/ ٣٢٣ .

(٣) في الأصل (الآلة) .

(٤) راجع : المحكم ١٠/ ١٥ ، واللسان وتاج العروس (مدد) .

(٥) سورة الإسراء ، الآية : ٦ .

(٦) كذا في المحكم واللسان والتاج .

(٧) سورة الأنفال ، الآية : ٩ .

(٨) راجع : المحكم ٧/ ٢٣٥ ، واللسان وتاج العروس (جند) .

(٩) مروج الذهب ٢/ ٣١٨ ، والبدء والتاريخ ١/ ١٧١ ، والتمثيل والمحاضرة ص٤٠ ، والمستقصى ١/ ٤١٣ ، والأنساب للسمعاني ١٢/ ٦٥ وكان الأشتر أحد المؤلِّبين على عثمان ﷺ ، ودُسَّ له سُمٌّ في عسل فهَلَك . هذا وقد جاء في بعض المصادر أنّ القائل هو عمرو بن العاص ﷺ . انظر : المصنّف لعبد الرزاق ٥/ ٤٦٠ ، وتهذيب الكمال ١٧/ ٣٩٣ ، والسير للذهبي ٤/ ٣٥ . وقال الطبري في تاريخه ٤/ ١٣٣ : إنّ المسلمين عامّة هم من قالوا ذلك في معركتهم مع الفرس في نِهاوند عندما قُتِل الفَيْرُزان بعد أن حَبَسَتْه دوابٌّ على ثنيّة همذان كانت محمّلة بالعسل .

(١٠) سورة الأحزاب ، الآية ٩ .

– وَجُنُودًا أُخَرَ » . وَقِيلَ : (الجُنْدُ) العَسْكَرُ ، وَاسْتِعْمَالُهُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ مَجَازِ الوِفَاقِ الطَّالِبِ بِالتَّنْوِيعِ لِمَا جُعِلَ فِيهِ حَقِيقَةً لِإِنْسَابِ المَدْلُولِ وَعَدَمِ قَصْرِهِ ، عَلَى مَا هُوَ المُقَرَّرُ فِي عِلْمِ البَيَانِ ، وَلَا بُدَّ فِي هَذَا النَّوْعِ مِنْ أَنْ يَكُونَ المَعْنَى أَحْكَمَ فِي الحَقِيقَةِ وَأَرْسَخَ (١) ، إِمَّا كَثْرَةً وَإِمَّا قُوَّةً ، عَلَى مَا هُوَ المُقَرَّرُ أَيْضًا فِي عِلْمِ البَيَانِ .

وَلَيْسَ فِيهِ مِنْ جِهَةِ الإِعْرَابِ وَلَا البَدِيعِ مَا يَتَأَكَّدُ ذِكْرُهُ .

❖ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ : « **وَأَنْ يُوَفِّقَكُمْ** » إِلَى قَوْلِهِ « **نَادِمِ** » (٢).

الشَّرْحُ:

(**تَوْفِيقُ**) (٣) اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَنَا هُوَ إِلْهَامُنَا لِفِعْلِ مَا يُقَرِّبُ مِنْ رِضَاهُ وَاجْتِنَابِ مَا يُبَعِّدُ مِنْهُ ، وَهِدَايَتُنَا إِلَى ذَلِكَ ، وَالإِعَانَةُ . بِهَذِهِ الثَّلَاثَةِ فَسَّرَهُ ابْنُ الشَّاهِدِ . وَفِي الحَدِيثِ : « لَا يَتَوَفَّقُ (٤) عَبْدٌ حَتَّى يُوَفِّقَهُ اللهُ » (٥).

[٧٢] وَ(**التَّنَاصُفُ**) مَصْدَرُ (تَنَاصَفَ) ، وَلَيْسَتْ //– أَعْنِي بِنْيَةَ (تَفَاعَلَ) – بِنْيَةً قَائِمَةً عَلَى التَّاءِ دَاخِلَةً عَلَى (فَاعَلَ) . قَالَ سِيبَوَيْهِ : « وَتَلْحَقُ التَّاءُ (فَاعَلَ) أَوَّلًا فَيَكُونُ عَلَى (تَفَاعَلَ يَتَفَاعَلُ) » ،

---

(١) في الأصل (وأرشح) .

(٢) الخطب النُّباتية ل٢/ ب ، وتمامه : « ... **لِلتَّنَاصُفِ وَالتَّرَاحُمِ ، وَالخُرُوجِ مِنْ الغُصُوبِ وَالمَظَالِمِ ، وَأَنْ يَعُمَّكُمْ بِرَأْفَةِ وُلَاتِكُم ، وَعَدْلِ حُكَّامِكُمْ وَقُضَاتِكُم ، وَيَهْدِيَكُمْ لِمَرْضَاتِهِ ، وَيُجْرِيَكُمْ عَلَى أَجْمَلِ عَادَاتِه ، فَإِنَّ المُنِيبَ إِلَيْهِ سَالِم ، وَالمُتَخَلِّفَ عَنْهُ نَادِم** » .

(٣) راجع : المحكم ٦/ ٣٦٢ ، واللسان وتاج العروس (وفق) .

(٤) في الأصل (يتوبنّ) ، وما أثبتُّه هو ما عليه المصادر ، ولعلّه تحريف .

(٥) لم أقف عليه في كتب الحديث ، وهو في : تهذيب اللغة ٩/ ٣٤٢ ، والمحكم ٦/ ٣٦٢ ، واللسان (وفق) . وانظر : تحفة المحتاج في شرح المنهاج لابن حجر الهيثمي بحاشيتي الشرواني والعبادي ١/ ١٩ .

ثُمَّ قَالَ – أَعْنِي سِيبَوَيْهِ – : « وَذَلِكَ قَوْلُكَ : تَغَافَلَ يَتَغَافَلُ »(١) ، فَمَثَّلَ(٢) بِغَيْرِ مُقْتَضِي الشَّرِكَةِ ، فَمِنْ بَابِ اللَّازِمِ أَنْ تَكُونَ فِي مُقْتَضِيهَا دَاخِلَةً عَلَى (فَاعَلَ) . وَفِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ : أَحَدُهَا العُمُومُ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ وَالَّذِي نَصَّ عَلَيْهِ سِيبَوَيْهِ ، وَالثَّانِي الاسْتِقْلَالُ وَالبِنَاءُ إِمَّا مِنْ المَصْدَرِ أَوْ مِنْ الفِعْلِ ، عَلَى الخِلَافِ المُقَرَّرِ فِي ذَلِكَ بَيْنَ البَصْرِيِّينَ ، وَالثَّالِثُ التَّفْرِقَةُ بَيْنَ مُقْتَضِي الشَّرِكَةِ وَغَيْرِهَا ، وَتَقْرِيرُ جَمِيعِ ذَلِكَ فِي كُتُبِ النَّحْوِ(٣).

فَصْلٌ : وَتَأْتِي هَذِهِ البِنْيَةُ لِـمَعَانٍ أَغْلَبُهَا فِيهَا الشَّرِكَةُ ، وَتَنْقُصُ عَنْ (فَاعَلَ) مَفْعُولًا مُطْلَقًا . وَلِإِظْهَارِ الأَمْرِ عَلَى خِلَافِ مَا قَامَ بِمُظْهِرِهِ كَمَا فِي مِثَالِ سِيبَوَيْهِ ، وَكَمَا فِي قَوْلِ عُمَرَ بنِ أَبِي رَبِيعَةَ(٤) :

أَجُهَّالًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَا

وَمِنْهُ قَوْلُ أَبِي العَلَاءِ بنِ سُلَيْمَانَ المَعَرِّيِّ(٥) :

وَلَـمَّا رَأَيْتُ الجَهْلَ فِي النَّاسِ فَاشِيًا تَـجَاهَلْتُ حَتَّى ظُـنَّ أَنِّي جَـاهِلُ

وَلِـمُطَاوَعَةِ (فَاعَلَ) كَقَوْلِكَ : بَاعَدْتُهُ فَتَبَاعَدَ . وَبِمَعْنَى (فَعَلَ(٦)) كَقَوْلِكَ : تَجَاوَزْتُ مَكَانَ الحَذْفِ ، وَمِنْهُ قَوْلُ امْرِئِ القَيْسِ(٧) :

---

(١) انظر : الكتاب ٤/ ٢٨٢ .

(٢) في الأصل (ممثّل) .

(٣) لم أجد تقرير المسألة بهذه الهيئة فيما بين يدي من كتب النحو ، والله أعلم .

(٤) البيت من الوافر، ويُنسب إلى الكميت الأسدي في: ملحق ديوانه ٢/ ٣٩، والكتاب ١/ ١٢٣، وشرح أبياته لابن السيرافي ١/ ٩١ ، وشرح المفصل ٧/ ٧٩ ، وشرح التصريح ١/ ٢٦٣ ، وخزانة الأدب ٩/ ١٨٣ . وليس لعمر بن أبي ربيعة كما صرّح المؤلف هنا وفي شرحه على الألفية القسم الأول بتحقيق الدكتور أحمد القرشي ١/ ٣٠٢ ، ولعلّه سهوٌ منه .

(٥) البيت من الطويل ، وهو في : سقط الزند ص١٩٤ ، وشروح السقط ٢/ ٥٢٨ .

(٦) ذكر المؤلف فيما سبق ص٣٢٩ في بيت امرئ القيس نفسه أنّ (تجاوز) بمعنى : فَاعَلَ .

(٧) سبق تخريجه ص٣٢٩ .

تَجَاوَزْتُ أَحْرَاسًا وأَهْوَالَ مَعْشَرٍ		عَلَيَّ حِرَاصٍ لَوْ يُسِرُّونَ مَقْتَلِي

[وَ] (١) فِي مَعَانٍ أُخَرَ اسْتِقْصَاؤُهَا فِي عِلْمِ النَّحْوِ وَالبَيَانِ (٢).

فَصْلٌ : وَمَعْنَى (التَّنَاصُفِ) (٣) : إِعْطَاءُ الحَقِّ ، وَأَصْلُهُ المَعْدِلَةُ وَالتَّقْسِيمُ بَيْنَ المُتَنَاصِفَيْنِ ، كَأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ أَخَذَ نِصْفَ العَدْلِ فِي تِلْكَ القَضِيَّةِ . وَقَدْ اسْتُعْمِلَ (النِّصْفَ) عِنْدَ قَضَائِهَا تَنْبِيهًا عَلَى أَنَّهُ الأَصْلُ فِي ذَلِكَ المَعْنَى ، كَمَا قَالَ أَبُو فِرَاسٍ هَمَّامُ بنُ غَالِبٍ المُلَقَّبُ بِالفَرَزْدَقِ (٤) :

وَلَكِنَّ نَصْفًا لَوْ سَبَبْتُ وَسَبَّنِي		بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وَهَاشِمِ

ثُمَّ اسْتُعْمِلَ فِي إِعْطَاءِ الحَقِّ وَمَا يَجِبُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَالِكَ (تَنْصِيفٌ) . وَقَدْ تَبَيَّنَ لَكَ بِهَذَا الاعْتِبَارِ أَنَّ فِيهِ مَجَازَيْنِ : أَحَدُهُمَا رَاجِعٌ إِلَى مَجَازِ التَّخْيِيلِ ، وَالآخَرُ إِلَى مَجَازِ التَّمْثِيلِ ، وَتَقْرِيرُهُمَا فِي عِلْمِ البَيَانِ ، وَلَيْسَ هَذَانِ مِنْ المَجَازَيْنِ اللَّذَيْنِ يُخْتَلَفُ فِي جَوَازِهِمَا وَعَدَمِهِ ؛ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا فَرْعُ الآخَرِ ، وَتَقْرِيرُ جَمِيعِ ذَلِكَ فِي عِلْمِ البَيَانِ .

وَ(**التَّرَاحُمُ**) (٥) مِنْ جِهَةِ البِنْيَةِ كَـ(التَّنَاصُفِ) ، وَأَمَّا مِنْ جِهَةِ المَعْنَى فَإِنَّ (الرَّحْمَةَ) هُنَا بِمَعْنَى : الشَّفَقَةِ وَالرِّقَّةِ وَ(...) (٦) . وَ(التَّرَاحُمُ) مَا لَحِقَ المَرْحُومَ حَتَّى كَأَنَّهُ لَاحِقٌ بِالرَّاحِمِ ، كَمَا جَاءَ فِي الحَدِيثِ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « مَثَلُ المُؤْمِنِينَ فِي تَوَادِّهِمْ وَتَرَاحُمِهِمْ كَمَثَلِ الجَسَدِ ، إِذَا اشْتَكَى

---

(١) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٢) انظر : الكتاب ٤/ ٦٩ ، وأدب الكاتب ص٣٥٨ ، والمسائل الشيرازيات ٢/ ٥٠٩ ، والشرح الملوكي ص٧٧ ، والممتع ١/ ١٨١ ، وشرح الشافية ١/ ٩٩ ، وارتشاف الضرب ١/ ١٧٢ .

(٣) راجع : مقاييس اللغة ٥/ ٤٣١ ، والمحكم ٨/ ٢٢٦ .

(٤) البيت من الطويل ، وهو في : ديوانه ٢/ ٥٢٣ ، والكتاب ١/ ٧٧ ، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ١/ ١٣٢ ، والإنصاف ١/ ٨٧ ، وشرح المفصل ١/ ٧٨ ، وتذكرة النحاة ص٣٤٥ ، واللسان (نصف) . ورواية الديوان : (ولكنّ عَدْلًا) بدل (ولكنّ نَصْفًا) ، ولا شاهد فيه حينئذ على هذه الرواية .

(٥) راجع : مقاييس اللغة ٢/ ٤٩٨ ، والمحكم ٣/ ٢٥٣ .

(٦) غامضة في الأصل لم أتبيّنها .

[٧٣] بَعْضُهُ / / تَدَاعَى سَائِرُهُ بِالسَّهَرِ وَالحُمَّى »[١].

وَ(**الغَصْبُ**)[٢] يَكُونُ عَلَى نَوْعَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى : أَخْذِ الشَّيْءِ ظُلْمًا ، وَيَتَعَدَّى فِعْلُهُ إِلَى مَفْعُولَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ نَقِيضُ (أَعْطَى) ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ[٣] :

غَصَبْتَ الإِبْلَ مَالِكَهَا فَأَبْشِرْ بِهُونٍ يَوْمَ يَنْتَصِفُ العِبَادُ

وَالآخَرُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى : الحَمْلِ عَلَى الشَّيْءِ قَهْرًا ، وَيَتَعَدَّى إِذْ ذَاكَ إِلَى مَفْعُولَيْنِ : أَحَدُهُمَا بِنَفْسِهِ ، وَالآخَرُ بِـ(عَلَى) ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ[٤] :

وَلَقَدْ غَصَبْتَ عَلَى النِّكَاحِ عُوَيْمِرًا وَبَخِلْتَ حِينَ دَعَاكَ كَالمَلْهُوفِ

وَيَحْتَمِلُ المَعْنَيَيْنِ هُنَا ، لَكِنَّهُ فِي الأَوَّلِ أَظْهَرُ .

وَأَمَّا جَمْعُهُ[٥] فَإِنَّ ذَلِكَ كَـ([ثَوْبٌ][٦] نَسْجَ اليَمَنِ ، ودِرْهَمٌ ضَرْبَ الأَمِيرِ) ، فَالْتُمِحَ فِيهِ زِنَةُ المَرْفُوعِ بِهِ ، وَإِنْ أُخِذَ عَلَى بَابِهِ وَتُكُلِّفَ حَذْفُ مُضَافٍ فَجَمْعٌ ؛ لِاخْتِلَافِ الأَنْوَاعِ ، كَـ(الأَحْلَامِ) فِي قَوْلِ حَسَّانَ[٧] :

---

(١) البخاري في الفتح ، كتاب الأدب ، باب رحمة الناس والبهائم ١٠/ ٤٣٨ ، ومسلم بشرح النووي ، كتاب البر والصلة والآداب ، باب تراحم المؤمنين وتعاطفهم وتعاضدهم ١٦/ ١٤٠ ، ومسند الشهاب للقضاعي ٢/ ٢٨٣ واللفظ له .

(٢) راجع : المحكم ٥/ ٢٥٣ ، واللسان وتاج العروس (غصب) .

(٣) البيت من الوافر ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

(٤) البيت من الكامل ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

(٥) يقصد ما جاء في الخطبة .

(٦) تكملة بها يلتئم الكلام .

(٧) البيت من البسيط ، وهو في : ديوانه ص١٧٨ ، والكتاب ٢/ ٧٣ ، والمقتضب ٤/ ٢٣٣ ، والحلل ص١٦٣ ، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٠٢ ، وخزانة الأدب ٤/ ٧٢ . وبلا نسبة في : الأصول ١/ ٣٩٦ ، وشرح المفصل ٢/ ١٠٢ .

وحَارِ : ترخيم حارث ، والمقصود بنو الحارث بن كعب رهط النجاشي الشاعر الذين هجاهم حسّان ﷺ بهذه القصيدة .

والجُوف : جمع أجوف ، وهو الواسع الجوف ، كناية عن الذي لا رأي له ولا حزم . **والجماخير** : جمع جُمْخُور ، وهو العظيم الجسم ، القليل العقل والقوّة . راجع الحلل ص١٦٦ ، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٠٢ .

حَارِ بنَ كَعْبٍ أَلَا أَحْلَامَ تَزْجُرُكُمْ عَنَّا وَأَنْتُمْ مِنَ الجُوفِ الجَمَاخِيرِ (١)

وَفِي قِيَاسِ ذَلِكَ أَوْ كَوْنِهِ مَوْقُوفًا عَلَى السَّمَاعِ خِلَافٌ مُقَرَّرٌ بَيْنَ النَّحْوِيِّينَ (٢) . قَالَ الأُسْتَاذُ أَبُو الحُسَيْنِ (٣) بنُ أَبِي الرَّبِيعِ فِي قَوَانِينِهِ (٤) : « وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ عَلَى السَّمَاعِ ، وَإِلَى ذَلِكَ كَانَ الأُسْتَاذُ أَبُو عَلِيٍّ – يُرِيدُ الشَّلُوبِينَ – يَذْهَبُ » (٥).

وَ(**المَظَالِمُ**) (٦) جَمْعُ (مَظْلِمَةٍ) ، وَهِيَ اسْمٌ لِمَا ظُلِمَ لَا مَصْدَرٌ ، قَالَ سِيبَوَيْهِ رَحِمَهُ اللهُ : « أَمَّا (المَظْلِمَةُ) فَهِيَ اسْمُ مَا أُخِذَ مِنْكَ » (٧). قَالَ ابْنُ الشَّاهِدِ : « وَأَصْلُ (الظُّلْمِ) وَضْعُ الشَّيْءِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ ، وَلَا يَصِحُّ : ((بِالأَخْذِ عَلَى جِهَةِ العُدْوانِ)) ؛ لِتَنَاوُلِهِ مَا لَا يَأْخُذُ الظَّالِمُ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى مُنْبِئًا عَنْ لُقْمَانَ : ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ (٨) ، لَكِنْ يَصِحُّ تَفْسِيرُ بَعْضِ أَنْوَاعِهِ بِالأَخْذِ عَلَى جِهَةِ العُدْوانِ » .

فَصْلٌ : وَالصَّحِيحُ فِي الأَسْجَاعِ أَنَّهَا جَارِيَةٌ مَجْرَى القَوَافِي فِيمَا يَجُوزُ وَيَمْتَنِعُ ، وَيَحْسُنُ وَيَقْبُحُ (٩) ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَقَدْ وَقَعَ لَهُ عَيْبٌ ، وَهُوَ اخْتِلَافُ حَرَكَةِ مَا قَبْلَ المِيمِ ، فَإِنَّهَا فِي

---

(١) في الأصل (الخور الجماهير) .

(٢) يشير إلى مسألة الخلاف بين العلماء في حكم تثنية المصدر وجمعه إذا جاء لغير توكيد . انظر : الكتاب ٣/ ٦١٩ ، والمسائل المنثورة للفارسي ص٣ ، واللمع ص١٠٢ ، ونتائج الفكر ص٢٨٣ ، والبسيط في شرح الجمل ١/ ٤٧٢ ، والتذييل والتكميل ٧/ ١٥٠ ، وأوضح المسالك ٢/ ٢١٥ ، والمقاصد الشافية ٣/ ٢٣٠ ، وهمع الهوامع ٣/ ٩٦ .

(٣) في الأصل (أبو الحسن) .

(٤) واسمه : الملخّص في ضبط قوانين العربية ، وهل هما كتابان أو كتاب واحد؟ انظر ما قاله الدكتور علي الحكمي محقّق الكتاب ص٥٧ ، وكذا شيخي الأستاذ الدكتور عيّاد الثبيتي في مقدّمة تحقيقه لكتاب : البسيط في شرح الجمل ١/ ٧٥ .

(٥) شرح المقدمة الجزولية ١/ ٣٠٠ ، والملخّص ص٣٥٦ ، والبسيط في شرح الجمل ١/ ٤٧٢-٤٧٦ . وهو اختيار المؤلف في شرحه على الألفية القسم الأول بتحقيق الدكتور أحمد القرشي ٢/ ٣٩٤ ، في معرض حديثه عن المسألة .

(٦) راجع : مقاييس اللغة ٣/ ٤٦٨ ، والمحكم ١١/ ٢٥ ، واللسان وتاج العروس (ظلم) .

(٧) انظر : الكتاب ٤/ ٩١ .

(٨) سورة لقمان ، الآية : ١٣ .

(٩) انظر : مفتاح العلوم ص٤٣١ ، والإيضاح للقزويني ص٤٠٢ ، والمطول ص٦٩٥ ، وشروح التلخيص ٤/ ٤٤٥ .

(التَّرَاحُمِ) ضَمَّةٌ ، وَفِي **(المَظَالِمِ)** كَسْرَةٌ ، وَهَذَا الحَرْفُ [١] فِي القَوَافِي يُسَمَّى الدَّخِيلُ [٢] ، وَاخْتِلَافُ حَرَكَتِهِ بِالضَّمِّ وَالكَسْرِ تَضَادٌّ ، وَمَا جَاءَ مِنْهُ فِي الشِّعْرِ قَوْلُ النَّابِغَةِ الذُّبْيَانِيِّ فِي قَصِيدَتِهِ الَّتِي أَوَّلُهَا [٣] :

عَفَا ذُو حُسًى مِنْ فَرْتَنَى فَالفَوَارِعُ فَجَنْبَا أَرِيـكٍ فَالتِّـلَاعُ الدَّوَافِـعُ

ثُمَّ قَالَ فِيهَا :

* يَزُرْنَ إِلَالًا سَيْرُهُنَّ التَّتَابُعُ *

وَكَمَا فِي قَصِيدَةِ أَبِي طَالِبٍ عَمِّ النَّبِيِّ ﷺ [٤] :

فَوَاللهِ لَوْلَا أَنْ أَجِـيءَ بِسُــبَّةٍ تَـمُرُّ عَلَى أَشْيَاخِنَا فِي المَحَـــافِلِ

لَكُنَّا اتَّبَعْنَاهُ عَلَى كُـلِّ حَالَـةٍ مِنَ الدَّهْرِ جِدًّا غَيْرَ قَوْلِ التَّهَازُلِ

وَمَنَعَ بَعْضُهُمْ أَنْ يَقَعَ الفَتْحُ مَعَ ضَمٍّ أَوْ كَسْرٍ ، وَالصَّحِيحُ جَوَازُهُ [٥] ، وَمِنْهُ قَوْلُ حَسَّانَ [٦] // : [٧٤]

---

(١) في الأصل (الحذف) .

(٢) **الدَّخِيل** هو : حرف متحرك يكون بين ألف التأسيس وحرف الرويّ ، واختلاف حركته يسمّى : **سناد الإِشْباع** . انظر : القوافي للأخفش ص٢٢ ، ٣٧ ، والكافي للتبريزي ص١٥٦ ، ١٥٨ ، والعيون الغامزة ص٢٦١ .

(٣) أبيات القصيدة من الطويل . انظر : ديوانه ص٣٠ للبيت الأول ، وص٣٦ لشطر البيت الثاني الذي صدره :

* بِمُصْطَحَبَاتٍ مِنْ لَصَافٍ وَثَبْرَةٍ *

وذو حُسًى : موضع في ديار مُرّة . **وفَرْتَنَى** : يريد منازل فَرْتَنَى . **والفوارع** : مواضع مرتفعة . **وأَرِيك** : موضع أو وادٍ . **والتلاع** : مجاري المياه إلى الأودية . **ومصطحبات** : يعني الإبل ؛ لأنها تُصْطَحب في السير إلى الحجّ . **ولصاف وثبرة** : موضعان في بلاد بني تميم . **وإلالٌ** : جبلٌ عن يمين الحاجّ إذا وقف بعرفة . راجع شرح البيتين في ديوانه .

(٤) البيتان من الطويل ، وهما في ديوانه ص٨٤ ، ١٩٨ ، والسيرة لابن هشام ١/ ٢٨٠ ، والاكتفاء للكَلاعي ١/ ٢٢٢ ، والبداية والنهاية ٣/ ٥٧ ، وخزانة الأدب ٢/ ٥٦ ، والقصيدة أوردها البغدادي منتخبة مشروحة بشرح يوفي المعنى .

(٥) منع ذلك الأخفش ، وجوّزه الخليل . انظر : القوافي للأخفش ص٣٨ .

(٦) البيتان من الطويل ، وهما كما تذكر المصادر لكعب بن مالك ﷺ من شعر له في حصر نقباء العقبة لا لحسّان ﷺ كما صرّح المؤلف . انظر : ديوان كعب بن مالك ﷺ ص١٧٨ ، والسيرة لابن هشام ١/ ٤٤٥ ، والبداية والنهاية ٣/ ١٦٢ . ويقصد في البيتين: البراء بن معرور، وعبد الله بن عمرو بن حرام، وأسعد بن زرارة، ورافع بن مالك بن العجلان ﷺ .

وَذَلِكَ فَاعْلَمْ أَنَّ نَقْضَ عُهُودِنَا أَبَاهُ عَلَيْكَ الرَّهْطُ حِينَ تَتَابَعُوا (١)

أَبَاهُ البَرَاءُ وَابْنُ عَمْرٍو كِلاهُمَا وَأَسْعَدُ (٢) يَأْبَاهُ عَلَيْكَ وَرَافِعُ

وَ(**الرَّأْفَةُ**) (٣) الرَّحْمَةُ ، وَفِعْلُهُ (رَأَفَ) بِفَتْحِ العَيْنِ وَكَسْرِهَا ، وَالْمُضَارِعُ عَلَى (يَرْأَفُ) بِفَتْحِ العَيْنِ فِيهِمَا جَمِيعًا ؛ لِـمَكَانِ حَرْفِ الحَلْقِ ، وَحَكَى بَعْضُهُمْ : (رَؤُفَ) وِزَانَ (ظَرُفَ (٤)) ، فَيَكُونُ عَلَى هَذَا مُثَلَّثَ العَيْنِ ، وَمُضَارِعُ هَذَا عَلَى (يَفْعُلُ) ؛ لِأَنَّ الضَّمَّ لَا يُغَيَّرُ مِنْ أَجْلِ حَرْفِ الحَلْقِ .

وَالمَصْدَرُ (رَأْفَةٌ) بِسُكُونِ العَيْنِ ، وَ(رَأَفَةٌ) بِتَحْرِيكِهَا ، وَ(رَآفَةٌ) بِالتَّحْرِيكِ وَالمَدِّ ، وَقَدْ قُرِئَ فِي سُورَةِ النُّورِ فِي السَّبْعِ بِالوَجْهَيْنِ الأَوَّلَيْنِ (٥) . وَمَا دَلَّ مِنْ هَذِهِ المَادَّةِ عَلَى الفَاعِلِ يَكُونُ عَلَى (فَعُولٍ وفَعُلٍ وفَعْلٍ) ، فَيُقَالُ : (رَؤُفٌ ورَؤُوفٌ ورَأْفٌ) ، وَأَمَّا قَوْلُهُ (٦) :

* وَكَانَ ذُو العَرْشِ بِنَا أَرَافِي *

فَإِنَّمَا أَرَادَ : (أَرْأَفِيًّا) ، وَاليَاءُ لِلمُبَالَغَةِ عَلَى حَدِّهَا فِي (أَحْمَرِيٍّ) ، فَأَبْدَلَ وَسَكَّنَهُ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ (٧) :

---

(١) في الأصل (تتابع) .

(٢) في الأصل (وآمنة) .

(٣) راجع : مقاييس اللغة ٢/ ٤٧١ ، والمحكم ١١/ ٢٤٨ ، واللسان وتاج العروس (رأف) .

(٤) في الأصل (صرف) .

(٥) يقصد قوله تعالى : ﴿وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ ٱللَّهِ﴾ ، وهي الآية : ٧ . وقراءة الجمهور على الوجه الأول بسكون العين ، وعلى الوجه الثاني بتحريكها هي قراءة ابن كثير ، وقد قرأ ابن جريج بالوجه الثالث بالتحريك والمدّ ، وقرأ جماعة منهم أبو عمرو بتسهيل الهمزة (رافة) . انظر : السبعة لابن مجاهد ص٤٥٢ ، وإعراب القراءات السبع وعللها ٢/ ٩٩ ، والكشف ٢/ ١٣٣ ، والبحر المحيط ٦/ ٤٢٩ ، والدر المصون ٥/ ٢٠٨ ، والإتحاف ٢/ ٢٩٢ .

(٦) البيت من الرجز ، وهو بلا نسبة في المحكم ١١/ ٢٤٨ ، والمخصص ٤/ ٢٠٢ ، واللسان (رأف) ، وقبله :

* يُرِيدُ أَنْ يَأْخُذَ بِالجِزَافِ *

(٧) عجز بيت من المتقارب ، وصدره :

* إِلَى المَرْءِ قَيْسٍ أُطِيلُ السُّرَى *

وهو للأعشى في : ديوانه ص٣٧ ، والخصائص ٢/ ٩٩ ، والمحكم ١١/ ٢٤٩ ، وشرح المفصل ٩/ ٧٠ ، واللسان (رأف) ، وشرح شواهد الشافية ص١٩١ ، وخزانة الأدب ٤/ ٤٤٥ . والتنظير به في أنه وقف على المنصوب =

* وَآخُذُ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عُصُمْ *

وَقَوْلِهِ (١) :

شَئِزٌ جَنْبِي كَأَنِّي مُهْدَأٌ جَعَلَ القَيْنُ عَلَى الدَّفِّ إِبَرْ

وَأَمَّا (**القَضَاءُ**) وَ(**الحُكْمُ**) فَقَدْ جَعَلَ العُرْفُ بَيْنَهُمَا عُمُومًا وَخُصُوصًا ، فَـ(القَاضِي) هُوَ المُنْتَصِبُ لِلفَصْلِ بَيْنَ الخُصُومِ بِالأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ ، وَ(الحَاكِمُ) الَّذِي يُثْبِتُ الحُكْمَ مُطْلَقًا ، فَعَلَى هَذَا كُلُّ قَاضٍ حَاكِمٌ ، وَلَيْسَ كُلُّ حَاكِمٍ قَاضِيًا (٢).

وَأَمَّا فِي أَصْلِ اللُّغَةِ فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَقَعُ مَوْقِعَ الآخَرِ ، وَقِيْلَ : (القَضَاءُ) لَا يَكُونُ إِلَّا عَنْ بَيِّنَةٍ ، وَ(الحُكْمُ) عَامٌّ ، وَهُوَ قَرِيبٌ مِنْ الأَوَّلِ (٣).

وَ(**مَرْضَاةٌ**) (٤) مَفْعَلَةٌ كَـ(الرِّضْوَانِ) ، أَصْلُهُ (مَرْضَيَةٌ) ، تَحَرَّكَتْ اليَاءُ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا فَصَارَتْ أَلِفًا عَلَى القَاعِدَةِ المُطَّرِدَةِ ، وَإِنَّمَا قُلْنَا : أَصْلُهَا (مَرْضَيَةٌ) ؛ لِأَنَّ الوَاوَ وَقَعَتْ رَابِعَةً فَصُيِّرَ إِلَى اليَاءِ عَلَى القَاعِدَةِ المُطَّرِدَةِ .

= المنون بالسكون ولم يبدل تنوينه ألفًا . **والعُصُم** : جمع عِصَام ، وعصام القِرْبة : وكاؤها ورباطها الذي تُشدّ به ، يعني أنه يأخذ من كل قبيلة إلى أخرى عهدًا ؛ لأن له في كل حيٍّ أعداء ممن هجاهم فيخشى القتل أو غيره . راجع اللسان (عصم) ، وخزانة الأدب ٤/ ٤٤٨ .

(١) البيت من الرمل ، وهو لعدي بن زيد العِبَادي في : ديوانه ص٥٩ ، وإصلاح المنطق ص١٥٦ ، واللسان والتاج (هدأ) . وبلا نسبة في : الخصائص ٢/ ٩٩ ، وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٤٧٧ ، ٦٧٦ ، وشرح المفصل ٩/ ٦٩ ، والمقرب ٢/ ٢٥ . **وشَئِز** : قَلِقٌ . **ومُهْدأ** : هو الصبي المعلّل لينام . **والدَّف** : الجنب . **والقَيْن** : الحدّاد . يقول : إنّ الهموم غشيته فهو قلق كأنه صبيّ يتعاصى على النوم فهو يعلّل لينام ، وكأنما كوى الحدّاد جنبه بالإبر المحماة . راجع حاشية الخصائص ٢/ ٩٩ . ووجه التنظير به كالبيت الذي قبله .

(٢) نقل المؤلف هذا الكلام عن أبي البقاء العكبري . انظر : شرح خطب ابن نُباتة ص١١٧ .

(٣) راجع : مقاييس اللغة ٢/ ٩١ وَ ٥/ ٩٩ ، والمحكم ٣/ ٣٥ وَ ٦/ ٢٩٨ ، واللسان وتاج العروس (حكم ، قضي) .

(٤) راجع : مقاييس اللغة ٢/ ٤٠٢ ، والمحكم ٨/ ١٦٢ ، واللسان وتاج العروس (رضي) .

فَصْلٌ : وَ(الْمَرْضَاةُ) – كَمَا قُلْنَا – مَصْدَرُ (رَضِيَ) كَـ(الرِّضْوَانِ) ، يُقَالُ : (رَضِيَ رِضًا) عَلَى وَزْنِ (مِعًى [١]) ، وَ(رُضًا) عَلَى وَزْنِ (هُدًى) ، وَ(رِضْوَانٌ) عَلَى وَزْنِ (غِلْمَانٍ) ، وَحَكَى سِيبَوَيْهِ : (رُضْوَانٌ) بِضَمِّ الرَّاءِ ، وَنَظِيرُهُ (شُكْرَانٌ ورُجْحَانٌ) [٢].

وَ(**العَادَةُ**) [٣] مَا تَكَرَّرَ وَإِنْ لَمْ يَقَعْ التَّكَرُّرُ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً ، وَالكَثِيرُ (عَادٌ) ، كَمَا قَالَ [٤] :

صَحِبْتِ كَرَانَا وَالرِّكَابُ سَفَائِنٌ كَعَـادِكِ فِينَا وَالرَّكَائِبُ أَجْمَـالُ

وَ(عَادَاتٌ) مُسَلَّمٌ [٥].

وَ(**مُنِيبٌ**) [٦] اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ (أَنَابَ) ، وَالمَصْدَرُ (إِنَابَةٌ) كَـ(إِقَامَةٍ) ، وَفِيهَا مِنَ الكَلَامِ مَا فِي (إِقَامَةٍ) [٧]. وَ(الإِنَابَةُ) هِيَ الرُّجُوعُ إِلَى اللهِ تَعَالَى، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مُنِيبِينَ إِلَيْهِ // وَٱتَّقُوهُ﴾ [٨] [٧٥] فَإِنَّهُ مِنْ وَضْعِ اسْمِ الفَاعِلِ مَوْضِعَ فِعْلِ الأَمْرِ ، وَالمَعْنَى : أَنِيبُوا إِلَيْهِ . وَوَضْعُ اسْمِ الفَاعِلِ مَوْضِعَ فِعْلِ الأَمْرِ مَشْرُوطٌ بِعَطْفِ مُمَاثِلٍ وُضِعَ مَوْضِعَهُ ، عَلَى مَا هُوَ المُقَرَّرُ فِي كُتُبِ النَّحْوِ [٩] .

---

(١) **المِعَى والمَعَى** : واحد الأمعاء ، وهي المصارين . راجع اللسان (معي) .

(٢) انظر : الكتاب ٤/ ١١ .

(٣) راجع : المحكم ٢/ ٢٣١ ، واللسان وتاج العروس (عود) .

(٤) البيت من الطويل ، وهو لأبي العلاء المعري في : سقط الزند ص٢٢٩ ، وشروح السقط ٣/ ١٢٢٠ . وفيها أنّ المعنى : زُرْتِنا في النوم ونحن في البحر نركب السفن ، كما جرت عادتكِ أن تطرقينا في البرّ ونحن نركب الإبل . يريد أنّ خيالها يصحبه أينما ذهب .

(٥) أيْ جُمِعَ جمع سلامة .

(٦) راجع : مقاييس اللغة ٥/ ٣٦٧ ، والمحكم ١٢/ ١٧٦ ، واللسان وتاج العروس (نوب) .

(٧) يشير إلى مسألة الخلاف بين سيبويه وأبي الحسن الأخفش في المحذوف من مصدر الفعل الأجوف على وزن (أَفْعَلَ) ، وقد تحدث عنها في ص٥١٥ .

(٨) سورة الروم ، الآية : ٣١ .

(٩) الذي يظهر لي أنه يشير هنا إلى مسألة عطف الفعل على الاسم والعكس . انظر : أمالي ابن الشجري ٢/ ٤٣٧ ، وشرح التسهيل ٣/ ٣٨٣ ، وشرح الرضي ٢/ ٣٥٣ ، وارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٢٢ ، وانظر ما قاله شرّاح الألفية في باب عطف النسق عند قول ابن مالك : =

مِنْهَا : الاسْتِيعَابُ لِلأَحْوَالِ ، وَيُشْتَرَطُ إِذْ ذَاكَ فِي المَعْطُوفِ التَّرَادُفُ وَضْعًا أَوْ عُرْفًا أَوْ إِطْلَاقًا أَوْ تَقْيِيدًا أَوْ اسْتِلْزَامًا وَنَتِيجَةً ، أَوْ المُلَاقَاةُ فِي المَعْنَى العَامِّ المُتَوَجِّهِ ، وَتَقْرِيرُ جَمِيعِ ذَلِكَ وَاسْتِقْصَاؤُهُ فِي عِلْمِ البَيَانِ .

وَ(**السَّالِمُ**) [(١)] النَّاجِي ، فِعْلُهُ (سَلِمَ) ، وَالمَصْدَرُ (سَلَامَةٌ) ، قَالَ الشَّاعِرُ [(٢)] :

تُحَيِّي بِالسَّلَامَةِ أُمُّ بَكْرٍ وَهَلْ لَكِ بَعْدَ قَوْمِكِ مِنْ سَلَامِ؟

أَرَادَ : (مِنْ سَلَامَةٍ) ، فَحَذَفَ ضَرُورَةً .

وَ(**المُتَخَلِّفُ**) [(٣)] اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ (تَخَلَّفَ) ، وَمَعْنَاهُ : قَعَدَ فِي خَلْفٍ ، الَّذِي هُوَ بِمَعْنَى : وَرَاءٍ ، فَإِذَا اسْتُعْمِلَ فِي ذَلِكَ كَانَ حَقِيقَةً ، كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ [(٤)] :

تَخَلَّفَ مَعْبَدٌ لَـمَّا الْتَقَيْنَا فَلَا يَعْدَمْ لَدَى زَحْفٍ وَرَاءَ

وَإِنْ اسْتُعْمِلَ فِي غَيْرِهِ كَانَ مَجَازًا ، كَمَا فِي قَوْلِهِ [(٥)] :

عَدِمْتُهُ أَسْفَعَ مَضْرُوبَ القَفَا إِذَا تَدَاعَوْا لِلنَّدَى تَخَلَّفَا

وَيَرْجِعُ إِلَى مَا قَدَّمْنَاهُ مِنْ المَجَازِ ، وَقَدْ يَرْجِعُ إِلَى مَجَازِ الطَّيِّ لَكِنْ بِتَأْوِيلٍ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مَشْرُوطٌ

= وَاعْطِفْ عَلَى اسْمٍ شِبْهِ فِعْلٍ فِعْلَا وَعَكْسًا اسْتَعْمِلْ تَجِدْهُ سَهْلَا

(١) راجع : المحكم ٨/ ٣٣٦ .

(٢) البيت من الوافر ، ويُنسب إلى أبي بكر بن شَعُوب الكِلابي ، واسمه شداد بن الأسود ، أمَّا شَعُوب فهي أمّه وهي خزاعيّة. وهذا البيت كما تقول عائشة رضي الله عنها من قصيدة نحلها الناس أبا بكر ﷺ ، وكان قد تزوج امرأة من بني كلاب يقال لها : أمّ بكر ، فطلّقها لـمّا هاجر ، فتزوجها ابن عمها قائل أبيات هذه القصيدة . انظر : البخاري في الفتح ، كتاب المناقب ، باب هجرة النبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة ٧/ ٢٥٧ ، وأحاديث الشعر للمقدسي ص٦٨ ، والإصابة ٤/ ٢٣. وهو بلا نسبة في : المحكم ٨/ ٣٣٦ ، والمخصص ٣/ ٤٦٨ ، واللسان وتاج العروس (سلم) .

(٣) راجع : مقاييس اللغة ٢/ ٢١٢ ، واللسان وتاج العروس (خلف) .

(٤) البيت من الوافر ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

(٥) البيتان من الرجز ، ولم أقف عليهما في غير هذا الكتاب .

بِتَوَجُّهِ الحَقِيقَةِ اسْتِلْزَامًا ، عَلَى مَا هُوَ الْمُقَرَّرُ فِي عِلْمِ البَيَانِ ، وَلِذَلِكَ أَدْخَلَهُ بَعْضُهُمْ فِي الكِنَايَةِ ، وَمَنْ لَمْ يُدْخِلْهُ فِيهَا فَرَّقَ بَيْنَهُمَا بِالجَوَازِ وَاللُّزُومِ ، وَتَقْرِيرُ جَمِيعِ ذَلِكَ فِي عِلْمِ البَيَانِ . وَلَا بُدَّ فِي الخُطْبَةِ مِنْ حَذْفِ مُضَافٍ أَوْ تَجَوُّزٍ ؛ لِاسْتِحَالَةِ قِيَامِ الحُكْمِ بِالظَّاهِرِ .

وَ(**النَّدَامَةُ**)(١) الأَسَفُ ، وَحَقِيقَتُهَا أَنْ تَكُونَ مِنَ الْمُقْتَدِرِ ، كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ وَهُوَ الكُسَعِيُّ(٢) :

نَدِمْتُ نَدَامَةً لَوْ أَنَّ نَفْسِي ... تُطَاوِعُنِي إِذَنْ لَقَطَعْتُ خَمْسِي

تَبَيَّنَ لِي سَفَاهُ الرَّأْيِ مِنِّي ... لَعَمْرُ اللهِ حِينَ كَسَرْتُ قَوْسِي

وَبِذَلِكَ تُفَارِقُ (الأَسَفَ) ؛ فَإِنَّ (الأَسَفَ) عَامٌّ . وَقَدْ تَأْتِي مِنْ غَيْرِ الْمُقْتَدِرِ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ(٣) :

نَدِمْتُ وَقَدْ فَازَ العَيِيُّ بِحُجَّةٍ ... وَفَكَّ أَخِي أُمِّي وَجِيرَ فَقِيرُ

وَلِتَزِيدَهُ أَتْبَعُوا مَنْ قَامَ بِهِ عِنْدَ قَضَاءِ الْمُبَالَغَةِ بِـ(سَادِمٍ)(٤) ، فَقَالُوا : (نَادِمٌ سَادِمٌ ، ونَدْمَانُ سَدْمَانُ) ، وَ(قَوْمٌ نُدَّامٌ سُدَّامٌ ، ونِدَامٌ سِدَامٌ ، ونَدَامَى سَدَامَى) .

وَلَيْسَ فِيهِ مِنْ جِهَةِ الإِعْرَابِ وَلَا مِنَ البَدِيعِ مَا يَتَأَكَّدُ ذِكْرُهُ .

---

(١) راجع : مقاييس اللغة ٥/ ٤١١ ، والمحكم ١٠/ ٧١ ، واللسان وتاج العروس (ندم) .

(٢) البيتان من الوافر ، وقائلهما محارب بن قيس من بني كُسَيْعَة أو بني الكُسَع ، بطنٌ من حِمْيَر ، يُضْرَبُ به المثل في النَّدامة ، وهو رَجُلٌ رامٍ ، رَمَى بعدما أَسْدَفَ الليلُ عَيْرًا فأصابه وظَنَّ أنه أَخْطَأَه فَكَسَرَ قَوْسَه ، وقيل : قَطَعَ إِصْبَعَه ثُمَّ نَدِمَ من الغَدِ حين نظر إلى العَيْر مَقْتُولًا وسَهْمُه فيه . انظر البيتين وخبر صاحبهما في : المحاسن والمساوئ ص٣٣٩ ، والمحكم ١/ ١٥٥ ، ومحاضرات الأدباء ١/ ٢٣ ، ومجمع الأمثال ٢/ ٣٤٨ ، واللسان وتاج العروس (كسع) .

(٣) البيت من الطويل ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

(٤) **السَّدَم** : هَمٌّ وغَيْظٌ مع حُزْنٍ ونَدَمٍ ، وقلّما يُفرد السَّدَم من النَّدَم . راجع اللسان (سدم) .

❖ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ : « **جَعَلَنَا اللهُ وَإِيَّاكُمْ** » إِلَى قَوْلِهِ : « ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ »(١).

الشَّرْحُ:

(**جَعَلَ**) (٢) لَفْظُهَا لَفْظُ المُضِيِّ وَالمَعْنَى فِيهَا عَلَى الدُّعَاءِ ، وَالأَظْهَرُ فِيهَا هُنَا أَنَّهَا بِمَعْنَى : صَيَّرَ ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ مُقْتَضَاهَا التَّحْرِيكُ وَالانْتِقَالُ مِنْ حَالَةٍ إِلَى حَالَةٍ ، وَحَقِيقَتُهَا // أَنْ [٧٦] تُسْتَعْمَلَ فِي الأَجْرَامِ ، كَقَوْلِكَ : (جَعَلْتُ الطِّينَ خَزَفًا ، والدَّقِيقَ عَجِينًا) وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، وَاسْتِعْمَالُهَا فِي المَعَانِي مَجَازٌ ، كَقَوْلِكَ : (جَعَلْتُ السُّخْطَ رِضًا ، وَالبُؤْسَ نَعِيمًا) ، فَإِنْ تَعَلَّقَتْ بِالمَحَلِّ لَا لِقَصْدٍ بَلْ لِكَوْنِ المَقْصُودِ لَا يَتَحَيَّزُ إِلَّا بِهِ دَخَلَهُ مَجَازٌ آخَرُ ، وَيَرْجِعُ إِلَى مَجَازِ الاسْتِدْعَاءِ بِاعْتِبَارِ قَطْعِ الحُكْمِ عَنْ الجِرْمِ ، أَوْ إِلَى مَجَازِ الإِشَارَةِ بِاعْتِبَارِ قَطْعِ الحُكْمِ عَنْ المَعْنَى .

وَ(**جَنَى** الذَّنْبَ) بِمَعْنَى : جَرَّهُ(٣) ، قَالَ أَبُو حَيَّةَ النُّمَيْرِيُّ(٤) :

وَإِنَّ دَمًا لَوْ تَعْلَمِينَ جَنَيْتِهِ ... عَلَى الحَيِّ جَانِي مِثْلِهِ غَيْرُ سَالِمِ

وَ(**يُؤْثِرُ**) (٥) مُضَارِعُ ، مَاضِيهِ (آثَرَ) . يُقَالُ: (أَثِرَ أَنْ يَفْعَلَ كَذَا) بِوَزْنِ: عَلِمَ ، وَ(أَثَرَ) بِوَزْنِ: ضَرَبَ ، وَ(آثَرَ) ، كُلُّ ذَلِكَ بِمَعْنَى : قَدَّمَ ، وَمِنْ الأَوَّلَيْنِ قَوْلُهُمْ : (افْعَلْ ذَلِكَ آثِرًا مَا) ، أَيْ :

---

(١) الخطب النُّباتية ل٣/ أ ، وتمامه : « ... **مِمَّنْ سَابَقَ إِلَى رِضَاه ، وَاسْتَقَالَهُ مِمَّا جَنَاه ، وَلَمْ يُؤْثِرْ عَلَى لُزُومِ طَاعَتِهِ شَيْئًا سِوَاه . إِنَّ أَحْسَنَ مَا نَطَقَ بِهِ مُتَكَلِّم ، وَأَبْلَغَ مَا أَصْغَى إِلَيْهِ مُتَفَهِّم ، كَلَامُ مَنْ لَا يَقَعُ بِهِ تَوَهُّم . وَتَقْرَأُ :** ﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ﴾ **إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى :** ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ » .

(٢) راجع : المحكم ١/ ١٩٨ .

(٣) راجع : مقاييس اللغة ١/ ٤٨٢ ، والمحكم ٧/ ٣٥٣ .

(٤) واسمه الهيثم بن الربيع ، شاعرٌ مجيدٌ ، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية ، كان يوصف بالجبن والبخل والكذب ، وله سيفٌ ليس بينه وبين الخشب فرقٌ يسمّيه : لُعَاب المنيّة . انظر : الأغاني ١٦/ ٢١٠ . والبيت من الطويل ، وهو في : ديوانه ص٨٩ ، والكامل للمبرد ١/ ٦٢ ، وأمالي المرتضى ١/ ٤٤٣ ، وزهر الآداب ١/ ٣٩ ، والمحكم ٧/ ٣٥٣ ، وسمط اللآلي ٢/ ٩٢٥ ، والحماسة البصرية ٣/ ٩٧١ ، واللسان وتاج العروس (جني) .

(٥) راجع : المحكم ١١/ ١٥٨ ، واللسان وتاج العروس (أثر) .

أَوَّلَ شَيْءٍ[١].

وَ(**الإِصْغَاءُ**)[٢] الإِمَالَةُ ، يُقَالُ : (أَصْغَى إِلَيْهِ سَمْعَهُ) ، أَيْ : أَمَالَهُ ، وَهُوَ مِمَّا يَتَعَدَّى بِالنَّقْلِ . وَفِعْلُهُ الثُّلَاثِيُّ (صَغَا) ، يُقَالُ : (صَغَا إِلَيْهِ) إِذَا مَالَ ، وَ(صَاغِيَةُ الرَّجُلِ) الَّذِينَ[٣] يَمِيلُونَ إِلَيْهِ وَيَأْتُونَ إِلَيْهِ ، أُنِّثُوا عَلَى مَعْنَى : الجَمَاعَةِ . وَالمُضَارِعُ (يَصْغَى) عَلَى يَفْعَلُ مَفْتُوحًا ؛ لِأَجْلِ حَرْفِ الحَلْقِ ، [أَوْ][٤] عَلَى (يَصْغُو) . وَالمَصْدَرُ (صَغْوًا وصُغُوًّا وصَغًا) ، وَيُقَالُ : (صَغْوُهُ مَعَكَ وصِغْوُهُ وصَغَاهُ) ، أَيْ : مَيْلُهُ .

وَ(**التَّوَهُّمُ**)[٥] تَخَيُّلُ الشَّيْءِ ، سَوَاءٌ كَانَ فِي الوُجُودِ ، كَقَوْلِ نَابِغَةَ بَنِي ذُبْيَانَ[٦] :

تَوَهَّمْتُ آيَاتٍ لَهَا فَعَرَفْتُهَا لِسِتَّةِ أَعْوَامٍ وَذَا العَامُ سَابِعُ

أَوْ لَمْ يَكُنْ ، كَقَوْلِ الآخَرِ[٧] :

تَوَهَّمْتُ الصَّبَاحَ مَعِينَ مَاءٍ فَجَاءَتْ لَيْسَ يَثْنِيهَا زِمَامُ

وَلِهَذِهِ المَادَّةِ مَعَانٍ مِنْهَا : الإِعْمَالُ ، كَمَا فِيمَا نَحْنُ بِصَدَدِهِ ، وَلَا يَكُونُ فِي مُنْفَصِلٍ عَنْ المُعْمَلِ ، وَالأَصَحُّ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ عَلَى السَّمَاعِ ، فَلَا يُقَالُ : تَوَهَّمَهُ وَلَا تَيَقَّنَهُ ، وَتَقْرِيرُ جَمِيعِ ذَلِكَ فِي كُتُبِ النَّحْوِ وَالبَيَانِ .

---

(١) انظر : فصيح ثعلب ص٣١٣ ، والفاخر ص٢٨ ، وجمهرة الأمثال ١/ ١٣٣ .

(٢) راجع : مقاييس اللغة ٣/ ٢٨٩ ، والمحكم ٦/ ٢٤ ، واللسان (صغا) ، وتاج العروس (صغو) .

(٣) في الأصل (الذي) .

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٥) راجع : المحكم ٤/ ٣٢١ ، واللسان وتاج العروس (وهم) .

(٦) البيت من الطويل ، وهو في : ديوانه ص٣٠ ، والكتاب ٢/ ٨٦ ، والصاحبي ص١٤٩ ، واللسان (عشر) ، والمقاصد النحوية ٤/ ١٩٨٦ ، وخزانة الأدب ٢/ ٤٥٣ .

(٧) البيت من الوافر ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب . **والصَّبَاحة** : الجمال ووضاءة الوجه . راجع اللسان (صبح) .

وَتُقْرَأُ هَذِهِ الآيَةُ الكَرِيمَةُ مَعَ خُطْبَةِ أَوَّلِ السَّنَةِ ؛ لِـمَا فِيهَا مِنْ عِدَّةِ الشُّهُورِ ، وَالإِعْلَامِ بِالحُرُمِ مِنْهَا ، وَأَنَّهَا أَتَتْ بِتَرْتِيبِ الشُّهُورِ عَلَى وَضْعِهَا الَّتِي وَضَعَهَا اللهُ تَعَالَى ، وَأَنَّ الحُرُمَ مِنْهَا لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُهَا عَنْ مَوْضِعِهَا كَمَا كَانَتْ العَرَبُ تَفْعَلُ ، فَإِنَّهَا كَانَتْ تَحْتَاجُ إِلَى الغَارَاتِ وَالتَّصَيُّدِ ، فَإِذَا نَابَهَا ذَلِكَ فِي شَهْرِ الْمُحَرَّمِ أَخَّرُوا تَحْرِيمَهُ إِلَى صَفَرَ ، فَإِنْ نَابَهَا فِي صَفَرَ أَخَّرُوا ذَلِكَ إِلَى رَبِيعٍ وَهَكَذَا ، حَتَّى إِنَّهُ رُبَّمَا أَتَى التَّحْرِيمُ عَلَى جَمِيعِ شُهُورِ السَّنَةِ ، وَهُوَ النَّسِيءُ الَّذِي أَخْبَرَ اللهُ تَعَالَى فِي قَوْلِهِ : ﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِىٓءُ زِيَادَةٌ ... ﴾ إِلَى / / آخِرِ الآيَةِ الكَرِيمَةِ (١) ، فَأَتَتْ الآيَةُ الكَرِيمَةُ بِوَضْعِ كُلِّ شَهْرٍ فِي مَوْضِعِهِ . [٧٧]

وَاسْتَدَارَ الزَّمَانُ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ خَلَقَ اللهُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ ، كَمَا جَاءَ فِي الحَدِيثِ الصَّحِيحِ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ عَامَ حَجَّةِ الوَدَاعِ فِي خُطْبَتِهِ الَّتِي بَيَّنَ فِيهَا مَا بَيَّنَ : « أَمَّا بَعْدُ ، أَيُّهَا النَّاسُ : فَإِنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ يَئِسَ مِنْ أَنْ يُعْبَدَ بِأَرْضِكُمْ هَذِهِ أَبَدًا ، وَلَكِنَّهُ إِنْ يُطَعْ فِيمَا سِوَى ذَلِكَ فَقَدْ رَضِيَ بِهِ مِمَّا تَحْقِرُونَ مِنْ أَعْمَالِكُمْ ، فَاحْذَرُوهُ عَلَى دِينِكُمْ . أَيُّهَا النَّاسُ : ﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِىٓءُ زِيَادَةٌ فِى ٱلْكُفْرِ يُضَلُّ بِهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يُحِلُّونَهُۥ عَامًا وَيُحَرِّمُونَهُۥ عَامًا لِّيُوَاطِـُٔوا۟ عِدَّةَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ﴾ (٢). وَإِنَّ الزَّمَانَ قَدْ اسْتَدَارَ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ خَلَقَ اللهُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ ، وَإِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ، مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ، ذَلِكَ الدِّينُ القَيِّمُ ، ثَلَاثَةٌ مُتَوَالِيَاتٌ ، وَرَجَبُ مُضَرَ الَّذِي بَيْنَ جُمَادَى وَشَعْبَانَ » (٣) . وَاسْتِقْصَاءُ الكَلَامِ عَلَى الآيَةِ الكَرِيمَةِ فِي كُتُبِ التَّفْسِيرِ (٤).

****

---

(١) سورة التوبة ، الآية : ٣٧ .

(٢) في الأصل بإقحام (ويحرّموا ما أحلّ الله) ، وليست في الآية أو من نصّ الحديث .

(٣) البخاري في الفتح ، كتاب المغازي ، باب حجة الوداع ٨/ ١٠٨ ، ومسلم بشرح النووي ، كتاب القسامة ، باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال ١١/ ١٦٧ ، وأحكام القرآن لابن العربي ٢/ ٩٤٣ واللفظ له .

(٤) انظر مثلًا : الكشاف ٢/ ١٨٨ ، والجامع للقرطبي ٨/ ١٣٢ ، والدرّ المصون ٦/ ٤٤ .

الخُطْبَةُ الثَّانِيَةُ :
وَهِيَ خُطْبَةٌ يُذْكَرُ فِيهَا المَوْتُ وَالقِيَامَةُ .

❖ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ : « **الحَمْدُ للهِ المُسَبَّحِ بِاللُّغَاتِ المُخْتَلِفَة** » إِلَى قَوْلِهِ : « **لَا يَحِيف** »[1].

الشَّرْحُ:

(**التَّسْبِيحُ**)[2] مَصْدَرُ (سَبَّحَ) اتِّفَاقًا ، وَاخْتُلِفَ فِي (سُبْحَانَ) هَلْ هُوَ مَصْدَرُ (سَبَّحَ) أَمْ لَا؟ ، وَسَيَأْتِي الكَلَامُ عَلَى (سُبْحَانَ) فِي مَوْضِعِهِ[3].

وَمَعْنَى (سَبَّحَ) : قَالَ : سُبْحَانَ اللهِ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ[4] :

للهِ دَرُّ الغَانِيَاتِ الـمُدَّهِ ... سَبَّحْنَ وَاسْتَرْجَعْنَ مِنْ تَأَلُّهِي

أَرَادَ : (المُدَّحِ) ، فَقَلَبَ الحَاءَ هَاءً .

---

(١) الخطب النُّباتية ل٣/ أ ، وتمامه : « ... **المَعْرُوفِ بِإِتْقَانِ صَنَائِعِهِ المُؤْتَلِفَة ، المَنْعُوتِ بِمَا نَعَتَ بِهِ نَفْسَه ، المَوْصُوفِ بِمَا عَظَّمَ بِهِ قُدْسَه . أَحْمَدُهُ حَمْدًا يَقُومُ بِشُكْرِه ، وَيُؤْمِنُ مِنْ سَطَوَاتِهِ وَمَكْرِه ، وَيَقُودُ إِلَى عَفْوِهِ وَغَفْرِه ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ شَهَادَةً سَالِـمَةً مِنْ غَوَائِلِ الشَّك ، خَالِصَةً مِنْ شُبَهِ البَاطِلِ وَالإِفْك ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ الشَّرِيف ، وَرَسُولُهُ المُنِيف ، وَأَمِينُهُ الَّذِي كَانَ عَدْلًا لَا يَحِيف** » .

(٢) راجع : المحكم ٣/ ١٥٤ ، واللسان وتاج العروس (سبح) .

(٣) انظر الأصل المخطوط من شرح الخطب (الخطبة السابعة والثلاثون ل٤٤٥) .

(٤) البيتان من الرجز ، وهما لرؤبة بن العجاج في : ديوانه ص١٦٥ ، وجمهرة اللغة ١/ ٤٣ ، وتهذيب اللغة ٦/ ٢٣٠ ، ومقاييس اللغة ١/ ١٢٧ ، وخزانة الأدب ٦/ ٣٩٧ .

وَ(**اللُّغَاتُ**) (١) جَمْعُ (لُغَةٍ) ، وَالكَثِيرُ إِجْرَاؤُهُ مُجْرَى : الهِنْدَاتِ ؛ لِأَنَّهُ أَحَدُ مَا فِي البَابِ ، وَسُمِعَ مِنْ العَرَبِ : (سَمِعْتُ لُغَاتَهُمْ) بِالفَتْحِ . وَقَالَ ثَعْلَبٌ : « قَالَ أَبُو عَمْرٍو لِأَبِي خَيْرَةَ (٢) : يَا أَبَا خَيْرَةَ سَمِعْتَ لُغَاتِهِمْ؟ ، فَقَالَ أُبُو خَيْرَةَ : سَمِعْتُ لُغَاتَهُمْ ، فَقَالَ أَبُو عَمْرٍو : يَا أَبَا خَيْرَةَ أُرِيدُ أَكْثَفَ مِنْكَ جِلْدًا ، جِلْدُكَ قَدْ رَقَّ » (٣) . يُرِيدُ أَنَّ أَبَا خَيْرَةَ سَكَنَ (٤) الحَاضِرَةَ وَخَالَطَ العَجَمَ ، وَمَنْ خَالَطَهُمْ مِنْ العَرَبِ لَمْ يُعْتَدَّ بِكَلَامِهِ ، فَعَبَّرَ أَبُو عَمْرٍو عَنْ ذَلِكَ بِرِقَّةِ الجِلْدِ ؛ إِمَّا لِأَنَّ الرَّقِيقَ قَدْ نَزَلَ عَنْ الكَثِيفِ فِي أَمَاكِنَ ، وَإِمَّا لِكَوْنِ سَاكِنِ الحَاضِرَةِ – لِتَنَعُّمِهِ بِالـمَآكِلِ الدَّسِمَةِ ، وَالمَشَارِبِ العَذْبَةِ ، وَتَنْقِيَةِ الجِلْدِ فِي الحَمَّامَاتِ – يَرِقُّ جِلْدُهُ . وَقَدْ جَاءَ عَنْ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ ﷺ: أَنَّهُ وَضَعَ يَدَهُ يَوْمًا عَلَى عَاتِقِ مُعَاوِيَةَ بنِ أَبِي سُفْيَانَ ثُمَّ رَفَعَهَا ، فَبَقِيَ أَثَرُ أَصَابِعِهِ // فِي عَاتِقِهِ ، [٧٨] فَقَالَ : « ذَلِكَ – وَاللهِ – مِنْ شُغْلِكَ بِالحَمَّامَاتِ ، وَوُقُوفِ ذَوِي الحَاجَةِ عَلَى بَابِكَ » (٥) . وَلَا غِنَى فِي كَلَامِ أَبِي عَمْرٍو – فِي كِلَا الوَجْهَيْنِ – مِنْ المَجَازِ ، لَكِنَّهُ يَكُونُ فِي أَحَدِهِمَا مُفَرَّغًا ، وَعَلَى الآخَرِ غَيْرَ مُفَرَّغٍ ، وَقَدْ يُرَجَّحُ المُفَرَّغُ ، وَقَدْ يُرَجَّحُ غَيْرُ المُفَرَّغِ ، عَلَى مَا هُوَ المُقَرَّرُ فِي عِلْمِ البَيَانِ (٦) .

فَصْلٌ : وَقَدْ ثَبَتَ (سَمِعْتُ لُغَاتَهُمْ) عَنْ غَيْرِ أَبِي خَيْرَةَ ، لَكِنَّ أَبَا عَمْرٍو لَمْ يَكُنْ قَدْ سَمِعَهُ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّ ذَلِكَ لُغَةٌ لِبَعْضِ العَرَبِ (٧) .

---

(١) راجع : تهذيب اللغة ٨/ ١٩٧ ، والمحكم ٦/ ٤٠ ، واللسان (لغا) ، وتاج العروس (لغو) .

(٢) هو نهشل بن زيد ، أعرابيٌّ بدويٌّ ، دخل الحاضرة ، وله من الكتب : كتاب الحشرات . انظر : الفهرست ص٦٨ ، والوافي بالوفيات ٢٧/ ١٠٥ .

(٣) المحكم ٣/ ١٥٤ . وانظر القصة في : مجالس العلماء ص٦ ، والتصحيف والتحريف ١/ ١١٢، والخصائص ١/ ٣٨٥ ، والوافي بالوفيات ٢٧/ ١٠٥ .

(٤) في الأصل (ما سكن) بإقحام (ما) .

(٥) تاريخ ابن عساكر ٥٩/ ١١٤ ، والسير للذهبي ٣/ ١٣٤ ، والبداية والنهاية ٨/ ١٢٥ ، والإصابة ٣/ ٤١٣ .

(٦) انظر كتب البلاغة التي تحدثت عن التشبيه ومراتبه ، مثل : مفتاح العلوم ص٣٥٥ ، وتحرير التحبير ص١٥٩ ، والمطول ص٥٦٣ ، وشروح التلخيص ٣/ ٤٦٩ .

(٧) قال ابن جني : « ثمّ رواها فيها بعد أبو عمرو بالنصب والجر ، فإمّا أن يكون سمع النصب من غير أبي خيرة ممن يَرضى عربيَّته ، وإمّا أن يكون قوي في نفسه ما سمعه من أبي خيرة مِنْ نَصْبِها » . الخصائص ١/ ٣٨٥ .

وَذَهَبَ أَبُو عَلِيٍّ إِلَى أَنَّهُ وَاحِدٌ مَرْدُودُ اللَّامِ [١] . وَنَقَلَ ابْنُ الشَّاهِدِ أَنَّ بَعْضَ النَّحْوِيِّينَ رَآهُ مُشْبَعًا ، وَرُجِّحَ الإِشْبَاعُ هُنَا عَلَيْهِ فِي مِثْلِ [٢] :

* أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ العَقْرَابِ *

بِحَذْفِ اللَّامِ ، وَمَا سُمِعَ عَنِ العَرَبِ مِنْ قَوْلِـهِمْ : (رَأَيْتُ بَنَاتَكَ) يُبْطِلُ التَّعْلِيلَيْنِ [٣] ، وَسُمِعَ أَيْضًا فِي جَمْعِ (لُغَةٍ) : (لُغُونَ) ، وَهُوَ كَثِيرٌ فِي هَذَا البَابِ كَـ((ثُبُونَ)) [٤].

فَصْلٌ : وَ(اللُّغَةُ) أَصْوَاتٌ يُعَبِّرُ بِهَا كُلَّ قَوْمٍ عَنْ أَغْرَاضِهِمْ [٥] . وَاشْتِقَاقُهَا مِنْ (لَغَا يَلْغُو) إِذَا تَكَلَّمَ ، وَقَدْ جُعِلَ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ ﷺ : « إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ أَنْصِتْ وَالإِمَامُ يَخْطُبُ يَوْمَ الجُمُعَةِ فَقَدْ لَغَوْتَ » [٦] ، أَيْ : تَكَلَّمْتَ . وَأَصْلُهَا (لُغْوَةٌ) وِزَانُ : غُرْفَةٍ ، فَحُذِفَتْ الوَاوُ تَخْفِيفًا كَـ(كُرَةٍ وقُلَةٍ وثُبَةٍ [٧]) ، كُلُّهَا لَامَاتُهَا مَحْذُوفَاتٌ ، وَهِيَ كُلُّهَا وَاوَاتٌ [٨] . وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ [٩] إِلَى أَنَّهَا مَأْخُوذَةٌ مِنْ (اللَّغْوِ) وَهُوَ الإِبْطَالُ [١٠] ، كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ [١١] :

---

(١) انظر رأيه في شرح الرضي ٣/ ٣٩١ .

(٢) البيت من الرجز ، وهو بلا نسبة في : شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٢١ ، ورصف المباني ص١٢ ، واللسان (سبسب) ، ومغني اللبيب ٢/ ٣٧٢ ، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٩٥ .

(٣) انظر : اللسان (عرق ، بني) .

(٤) انظر : الخصائص ١/ ٣٤ .

(٥) هكذا حدّها ابن جني في كتابه الخصائص ١/ ٣٤ .

(٦) الموطأ : كتاب الصلاة ، باب ما جاء في الإنصات يوم الجمعة والإمام يخطب ص٧٨ واللفظ له ، والبخاري في الفتح ، كتاب الجمعة ، باب الإنصات يوم الجمعة والإمام يخطب ٢/ ٤١٤ ، ومسلم بشرح النووي ، كتاب الجمعة ٦/ ١٣٧ .

(٧) **القُلَة** : الخشبة الصغيرة وهي قدر ذراع تنصب ليلعب بها الصبيان . **والثُّبَة** : الجماعة من الناس وغيرهم . راجع اللسان (قلا ، ثبا) .

(٨) انظر : سرّ صناعة الإعراب ٢/ ٦٠١ ، والخصائص ١/ ٣٤ ، وشرح الملوكي ص٤٠٦ ، والممتع ٢/ ٦٢٣ .

(٩) كالأصمعي والأزهري وابن سيدة . انظر : تهذيب اللغة ٨/ ١٩٧ ، ١٩٨ ، والمحكم ٦/ ٤٠ .

(١٠) في الأصل (الإيغال) وهو تحريف ، ووجهه ما هو مثبتٌ .

(١١) البيت من الوافر ، وهو لذي الرُّمَّة في : ديوانه ص١٩٦ ، والعمدة لابن رشيق ٢/ ٢٨٦ ، وشرح المفصل ٦/ ٨ ، واللسان (لغا) . **والمَرْئِيّ** : يقصد به هشام بن قيس المرئي ، أحد بني امرئ القيس بن زيد مناة . **والحُوَار** : ولد الناقة =

وَيَهْلِكُ وَسْطَهَا المَرْئِيُّ لَغْوًا كَمَا أَلْغَيْتَ فِي الدِّيَةِ الحُوَارَا

عَمِلَهُ [١] جَرِيرٌ لِذِي الرُّمَّةِ ، ثُمَّ لَقِيَ الفَرَزْدَقُ ذَا الرُّمَّةِ فَقَالَ : « أَنْشِدْنِي شِعْرَكَ فِي المَرْئِيِّ » ، فَأَنْشَدَهُ ، فَلَمَّا بَلَغَ هَذَا البَيْتَ قَالَ لَهُ الفَرَزْدَقُ : « حَسِّ [٢] ، أَعِدْ عَلَيَّ » ، فَأَعَادَ ، فَقَالَ : « لَاكَهَا [٣] وَاللهِ مَنْ هُوَ أَشَدُّ فَكَّيْنِ مِنْكَ » [٤] ؛ قَالُوا : لِأَنَّ الكَلِمَةَ إِذَا تُكُلِّمَ بِهَا فَقَدْ أَهْمَلَهَا عَنْ التَّأَمُّلِ وَإِعْمَالِ اللِّسَانِ .

وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ [٥] إِلَى أَنَّهُ مَأْخُوذٌ مِنْ (اللَّغْوِ) وَهُوَ السَّقَطُ وَالخَطَأُ ؛ قَالُوا : لِأَنَّ أَكْثَرَ الكَلَامِ كَذَلِكَ ، وَهُوَ مَنْ بَابِ تَغْلِيبِ الأَكْثَرِ لَا الأَشْرَفِ ، وَفِيهِ نَظَرٌ .

وَ(**الإِتْقَانُ**) [٦] الإِحْكَامُ ، وَ(قَدْ أَتْقَنَ الشَّيْءَ) إِذَا أَحْكَمَهُ ، وَفِي التَّنْزِيلِ : ﴿ صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ ﴾ [٧] .

وَ(**الصَّنَائِعُ**) [٨] جَمْعُ (صَنِيعٍ) ، فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ ، أَوْ جَمْعُ (صَنِيعَةٍ) ، وَهِيَ مَا يَسُوقُ [٩] مِنْ الخَيْرِ . وَلَيْسَ بِصِفَةٍ ، إِذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ تَلْحَقْ التَّاءُ ؛ لِأَنَّ فَعِيلًا فِي مَعْنَى : مَفْعُولٍ يَسْتَوِي فِيهِ المُذَكَّرُ وَالمُؤَنَّثُ [١٠] .

= حين تضعه أمّه ، وهو لا يؤخذ في الدية ولا يُعد . راجع اللسان (لغا ، حور) .

(١) في الأصل (تحمله) .

(٢) في الأصل (حين) . وحَسِّ : كلمة تقال عند التعجب ، مثل أَوَّه . راجع اللسان (حسس) .

(٣) في الأصل (لَكَنَها) .

(٤) انظر : العمدة لابن رشيق ٢/ ٢٨٦ ، واللسان (لغا) ، وتاج العروس (لغو) .

(٥) هو ابن سيدة في محكمه ٦/ ٤٠ .

(٦) راجع : مقاييس اللغة ١/ ٣٥٠ ، والمحكم ٦/ ٢٠٧ .

(٧) سورة النمل ، الآية : ٨٨ .

(٨) راجع : مقاييس اللغة ٣/ ٣١٣ ، والمحكم ١/ ٢٧٥ .

(٩) غامضة في الأصل ، ورسمها قريبٌ من هذا .

(١٠) انظر ما سبق ص٤٠٩ .

وَ(**الْمُؤْتَلِفُ**) (١) اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ (ائْتَلَفَ) ، وَالْمَصْدَرُ (الائْتِلَافُ) ، وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ التَّجَمُّعِ عَلَى وَجْهٍ مَا مِنْ التَّنَاسُبِ ، وَلَا يُشْتَرَطُ اسْتِوَاءُ الطَّلَبِ فِيهِ ، وَلَا الإِيثَارُ ، وَلَا تُخَصُّ حَقِيقَتُهُ بِالجَوَاهِرِ ؛ لِاتِّفَاقِ الجَوَاهِرِ وَالأَعْرَاضِ فِي المَعْنَى / / الطَّالِبِ بِإِبْرَازِ الدَّلِيلِ ، عَلَى مَا هُوَ الْمُقَرَّرُ فِي عِلْمِ البَيَانِ . [٧٩]

وَاخْتُلِفَ فِي (**النَّعْتِ**) وَ(**الوَصْفِ**) هَلْ بَيْنَهُمَا فَرْقٌ أَمْ لَا؟ ، فَقِيْلَ : هُمَا بِمَعْنًى وَاحِدٍ ، وَقِيْلَ : (النَّعْتُ) مَا دَلَّ عَلَى الذَّاتِ ، وَ(الوَصْفُ) يَعُمُّ الذَّاتَ وَالفِعْلَ . وَقِيْلَ : (النَّعْتُ) لِمَا بِآدَمِيٍّ ، وَ(الوَصْفُ) يَعُمُّ . وَقِيْلَ : (النَّعْتُ) لِمَا تَعَيَّنَ ، وَ(الوَصْفُ) يَعُمُّ . وَقِيْلَ : يَخُصُّ البَاقِيَ . وَعَلَى هَذَا القَوْلِ الأَخِيرِ أَنْ يُطْلَقَ (النَّعْتُ) عَلَى صِفَاتِ اللهِ تَعَالَى (٢).

وَقَوْلُهُ : « **الْمَنْعُوتِ بِمَا نَعَتَ بِهِ نَفْسَه ، الْمَوْصُوفِ بِمَا عَظَّمَ بِهِ قُدْسَه** » ، أَيْ : لَا يَجُوزُ وَصْفُ اللهِ تَعَالَى إِلَّا بِمَا جَاءَ فِي القُرْآنِ الكَرِيمِ وَالسُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ .

وَ(**القُدْسُ**) (٣) مِنْ (التَّقْدِيسِ) ، وَهُوَ تَنْزِيهُ اللهِ تَعَالَى ، وَهُوَ (الْمُتَقَدِّسُ القُدُّوسُ) ، وَيُقَالُ : (القَدُّوسُ) . قَالَ أَبُو العَبَّاسِ ثَعْلَبٌ : « وَكُلُّ اسْمٍ عَلَى فَعُّولٍ فَإِنَّهُ مَفْتُوحُ الأَوَّلِ إِلَّا (السُّبُّوحَ القُدُّوسَ) ، فَإِنَّ الضَّمَّ فِيهِمَا أَكْثَرُ ، وَقَدْ يُفْتَحَانِ » (٤) . وَقَالَ اللِّحْيَانِيُّ : « الْمُجْتَمَعُ عَلَيْهِ فِي (سُبُّوحٍ قُدُّوسٍ) الضَّمُّ » . قَالَ : « وَإِنْ فَتَحْتَهُ جَازَ » . وَفِي كَلَامِهِ نَظَرٌ (٥).

وَ(**السَّطْوَةُ**) (٦) مَصْدَرُ (سَطَا) ، يُقَالُ: (سَطَا يَسْطُو سَطْوًا وسَطْوَةً)، وَلَيْسَتْ التَّاءُ لِلوَحْدَةِ ؛

---

(١) راجع : مقاييس اللغة ١/ ١٣١ ، واللسان وتاج العروس (ألف) .

(٢) انظر : الصاحبي ص٩٨ ، والفروق اللغوية ص٢٥ ، والنهاية لابن الأثير ٥/ ٧٩ ، وشرح المفصل ٣/ ٤٧ ، وشرح اللمحة البدرية ٢/ ٢٧٦ ، وشرح التصريح ٢/ ١٠٧ .

(٣) راجع : مقاييس اللغة ٥/ ٦٣ ، والمحكم ٦/ ١٣٨ ، واللسان وتاج العروس (قدس) .

(٤) انظر : الفصيح ص٢٩٢ ، وشرحه اللباب لأبي جعفر اللَّبلي ٢/ ٢٧٧ .

(٥) وانظر أيضًا : الكتاب ٤/ ٢٧٥ ، وما تلحن فيه العامة ص١١٢ ، وإصلاح المنطق ص١٣٢ ، وأدب الكاتب ص٤٧٧ .

(٦) راجع : المحكم ٨/ ٣٩٢ ، واللسان (سطا) ، وتاج العروس (سطو) .

لِعَدَمِ التَّثْنِيَةِ وَالجَمْعِ الَّذِي عَلَى حَدِّهَا ، فَإِنْ قُصِدَتْ كَانَ اللَّفْظُ اللَّفْظَ ، وَثُنِّيَ وَجُمِعَ عَلَى حَدِّهَا .

فَصْلٌ : وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ الأَخْذِ بِقُوَّةٍ [١] ، وَبِمَعْنَاهُ : الصَّوْلَةُ [٢].

وَ(**الغَوَائِلُ**) [٣] جَمْعُ (غَائِلَةٍ) ، وَهِيَ المُهْلِكَةُ ، يُقَالُ : (غَالَتْهُ الغَوَائِلُ) ، أَيْ : أَهْلَكَتْهُ ، قَالَ الشَّاعِرُ [٤] :

سَتُلْفِيهَا غَوَائِلُ لَيْسَ تُبْقِي   عَلَى أَحَدٍ إِذَا أَبْقَى الشَّقِيقُ

وَ(**الشَّكُّ**) [٥] التَّرَدُّدُ مِنْ غَيْرِ تَرْجِيحٍ لِأَحَدِ الدَّاعِيَيْنِ [٦] عَلَى الآخَرِ ، فَإِنْ تَرَجَّحَ كَانَ الرَّاجِحُ ظَنًّا وَالمَرْجُوحُ وَهْمًا .

وَ(**الشُّبْهَةُ**) [٧] مَا اقْتَضَى أَمْرًا سُئِلَ عَنْهُ عِنْدَ التَّأَمُّلِ وَالتَّحْقِيقِ ، هَكَذَا فَسَّرَهَا ابْنُ الشَّاهِدِ ، وَفَسَّرَهَا ابْنُ مُشَرَّفٍ [٨] بِالتَّخْلِيطِ . قَالَ : « وَفِعْلُهَا لَمْ يُسْتَعْمَلْ إِلَّا مَزِيدًا ، يُقَالُ : (شُبِّهَ عَلَيْهِ) إِذَا خَلَّطَ » . قَالَ : « وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ [٩] :

وَاعْلَمْ بِأَنَّكَ فِي زَمَا   نِ مُشَبَّهَاتٍ هُنَّ هُنَّهْ »

---

(١) انظر : مقاييس اللغة ٣/ ٧١ .

(٢) كذا عند العكبري في شرح خطب ابن نُباتة ص١١٨ .

(٣) راجع : المحكم ٦/ ٣٨ ، واللسان وتاج العروس (غول) .

(٤) البيت من الوافر ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

(٥) راجع : مقاييس اللغة ٣/ ١٧٣ ، واللسان وتاج العروس (شكك) .

(٦) في الأصل (الداعين) ، ولعلّ وجهه المثبت .

(٧) راجع : مقاييس اللغة ٣/ ٢٤٣ ، والمحكم ٤/ ١٣٨ ، واللسان وتاج العروس (شبه) .

(٨) انظر قسم الدراسة ص٨٤ .

(٩) البيت من مجزوء الكامل ، وهو لأبي العتاهية في ديوانه ص٤٠٤ ، وبلا نسبة في : العين ٣/ ٤٠٤ ، والمحكم ٤/ ١٣٨ ، والمخصص ٣/ ٣٦٦ ، واللسان وتاج العروس (شبه) .

وَالجَمِيعُ رَاجِعٌ إِلَى مَعْنَى : الشَّبَهِ ؛ لِأَنَّ مَنْ أَشْبَهَ شَيْئًا فِي شَيْءٍ فَقَدْ اخْتَلَطَ مَعَهُ ، وَعَلَى تَفْسِيرِ ابْنِ الشَّاهِدِ أَيْضًا فَإِنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الأَمْرِ الَّذِي اقْتَضَتْهُ شَبَهٌ ، لَكِنَّ الشَّبَهَ يَقْوَى وَيَضْعُفُ حَتَّى يَقَعَ بِأَدْنَى شَيْءٍ ، وَلِذَلِكَ إِذَا ضَعُفَ المَعْنَى فِي المُشَبَّهِ بِهِ – إِمَّا بِالوُقُوعِ ، أَوْ بِالإِغْفَالِ ، أَوْ بِالغَلَبَةِ ، أَوْ بِالحُلُولِ – تَعَيَّنَ التَّنْصِيصُ عَلَيْهِ ، وَتَقْرِيرُ جَمِيعِ ذَلِكَ فِي عِلْمِ البَيَانِ (١).

[٨٠] وَ(**الإِفْكُ**) (٢) الكَذِبُ //، فِعْلُهُ (أَفَكَ) بِفَتْحِ الفَاءِ فِي المَاضِي ، (يَأْفِكُ) بِكَسْرِهَا فِي المُضَارِعِ ، وَ(أَفِكَ) بِكَسْرِ الفَاءِ فِي المَاضِي ، وَ(يَأْفَكُ) بِفَتْحِهَا فِي المُضَارِعِ ، عَلَى القَاعِدَةِ المُطَّرِدَةِ ، وَالمَصْدَرُ (أُفُوكٌ) وَ(أَفَكًا) ، الأَوَّلُ لِلأَوَّلِ وَالثَّانِي لِلثَّانِي ، وَأَمَّا (الإِفْكُ) فَاسْمٌ لِلمَصْدَرِ ، وَلَيْسَ بِهِ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَفَصْلُهُ مِنْهُ – أَيْ : الاسْمِ مِنْ المَصْدَرِ – مُقَرَّرٌ فِي كُتُبِ النَّحْوِ (٣).

وَقَدْ اسْتُعْمِلَ هَذَا الفِعْلُ مُضَاعَفًا ، وَهُوَ أَحَدُ مَا سَاوَى فِيهِ المُضَاعَفُ غَيْرَهُ ؛ لِاقْتِضَائِهِ غَيْرَ مُضَاعَفٍ مِنْ التَّكْثِيرِ مَا يَقْتَضِيهِ مُضَاعَفًا ، فَيُقَالُ : (أَفَّكَ تَأْفِيكًا) ، وَمِنْهُ قَوْلُ رُؤْبَةَ (٤) :

لَا يَأْخُذُ التَّأْفِيكُ وَالتَّحَزِّي فِينَا ، وَلَا قَوْلُ العِدَى ذُو الأَزِّ

وَ(أَفَّاكٌ) يَحْتَمِلُهُ وَيَحْتَمِلُ الأَوَّلَ ، وَفِي ذَلِكَ خِلَافٌ وَتَفْصِيلٌ مُقَرَّرٌ فِي كُتُبِ النَّحْوِ (٥).

---

(١) هذه المسألة تعرّض لها المؤلف بشيء من الإيضاح في شرحه على الألفية القسم الثاني بتحقيق الدكتور بندر الشمري ٢/ ٢٥٠ ، ولم أقف عليها فيما بين يدي من كتب البلاغة ، والله أعلم .

(٢) راجع : المحكم ٧/ ٧٣ ، واللسان وتاج العروس (أفك) .

(٣) انظر : أمالي ابن الحاجب ٢/ ٨٥٠ ، وشرح التسهيل ٣/ ١٢٢ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص٤١٦ ، وشرحها لابن عقيل ٢/ ٩٨ ، والمقاصد الشافية ٤/ ٢٣٨ ، والأشباه والنظائر ٤/ ٤٥ .

(٤) البيتان من الرجز ، وهما في : ديوانه ص٦٤ ، وتهذيب اللغة ١٣/ ٢٨٠ ، والمحكم ٧/ ٧٣ ، واللسان (أزز ، أفك) .

(٥) يقصد أنّ غالب تحويل أبنية المبالغة من الثلاثي المجرد، وقد تأتي من غيره. انظر في المسألة: الأبنية لابن القطّاع ص٢٧٣ ، وشرح التسهيل ٣/ ٨٢ ، وشرح الرضي ٣/ ٤٢١ ، والتذييل والتكميل ١٠/ ٣١٩ ، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٨١ .

وَيُقَالُ : (أَفَكَهُ عَنْ الشَّيْءِ يَأْفِكُهُ) إِذَا صَرَفَهُ مُطْلَقًا ، وَقِيلَ : يُفِيدُ أَنْ يَكُونَ الصَّرْفُ بِالأَوَّلِ ، قَالَ الشَّاعِرُ (١) :

إِنْ تَكُ عَنْ أَحْسَنِ الْمُرُوءَةِ مَأْ فُوكًا ، فَفِي آخَرِينَ قَدْ أُفِكُوا

وَ(الْمُؤْتَفِكَاتُ) مَدَائِنُ لُوطٍ ﷺ ؛ سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِانْقِلَابِهَا بِالخَسْفِ ، قَالَ اللهُ تَعَالَى : ﴿وَالْمُؤْتَفِكَةَ أَهْوَىٰ﴾ (٢) ، وَ(الْمُؤْتَفِكَاتُ) الرِّيَاحُ الَّتِي تَقْلِبُ الأَرْضَ ، يُقَالُ : (إِذَا كَثُرَتْ الْمُؤْتَفِكَاتُ زَكَتْ الأَرْضُ) ، أَيْ : زَكَا زَرْعُهَا . فَإِذَنْ فَهَذِهِ المَادَّةُ مِنْ حَيْثُ هِيَ لَا تَنْفَكُّ عَنْ مَعْنَى : الصَّرْفِ (٣) ، إِمَّا ظَاهِرًا أَوْ خَفِيًّا ، وَمِنْهَا : (رَجُلٌ مَأْفُوكٌ) إِذَا كَانَ مَصْرُوفًا عَنْ رَأْيِهِ .

وَ(**الشَّرِيفُ**) (٤) قِيلَ : هُوَ الحَسِيبُ بِالآبَاءِ . وَقِيلَ : هُوَ العَظِيمُ القَدْرِ. وَقِيلَ : هُوَ الْمُطَهَّرُ مِنْ الأَدْنَاسِ ، كَأَنَّهُ فِي مَكَانٍ عَالٍ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ . وَقِيلَ : هُوَ الَّذِي يَأْبَى الدَّنَايَا . وَالجَمِيعُ مُتَقَارِبُ المَعْنَى .

وَ(**الْمُنِيفُ**) (٥) الْمُرْتَفِعُ عَلَى غَيْرِهِ ، الزَّائِدُ فَضْلُهُ ، يُقَالُ : (نَافَ الشَّيْءُ نَوْفًا) ارْتَفَعَ وَعَلَا وَزَادَ فَضْلُهُ ، وَكَذَلِكَ (أَنَافَ) ، قَالَ طَرَفَةُ بنُ العَبْدِ (٦) :

---

(١) البيت من المنسرح ، وهو لأبي عامر عروة بن أُذَيْنَة الليثي ، شاعر غزلٍ من أهل المدينة ، وهو معدود من الفقهاء والمحدِّثين أيضًا . انظر في ترجمته : الأغاني ١٨/ ٢٣٤ . والبيت في : ديوانه ص٣٤٣ ، وإصلاح المنطق ص٢٣ ، والصحاح وأساس البلاغة (أفك) ، والمحكم ٧/ ٧٣ ، واللسان وتاج العروس (أفك) . وبلا نسبة في مقاييس اللغة ١/ ١١٨ ، والمخصص ٣/ ٣٤٣ . وجاءت النسبة في المحكم واللسان إلى عمرو بن أذينة ، وهو تحريف . والمعنى : إنْ لم تُوفّق للإحسان فأنت في قومٍ قد صُرفوا عن ذلك أيضًا . راجع الصحاح (أفك) .

(٢) سورة النجم ، الآية : ٥٣ .

(٣) انظر : إصلاح المنطق ص٢٣ ، ومقاييس اللغة ١/ ١١٨ .

(٤) راجع : مقاييس اللغة ٣/ ٢٦٣ ، والمحكم ٨/ ٣٣ ، واللسان وتاج العروس (شرف) .

(٥) راجع : مقاييس اللغة ٥/ ٣٧١ ، ٣٧٤ ، والمحكم ١٢/ ١٧٣ ، واللسان وتاج العروس (نوف) .

(٦) البيت من الرمل، وهو في: ديوانه ص٧٨، وتهذيب اللغة ١٥/ ٤٧٧، والمحكم ١٢/ ١٧٣، واللسان والتاج (نوف). =

وَأَنَافَــتْ بِهَــوَادٍ تُــلُعٍ (١) كَجُذُوعٍ شُذِّبَتْ عَنْهَا القُشُرْ

وَمِنْهُ : (النَّـيِّفُ) عِبَارَةٌ عَمَّا بَيْنَ العَقْدَيْنِ ؛ لِأَنَّ القَدْرَ قَدْ زَادَ بِهِ وَعَلَا وَارْتَفَعَ ، يُقَالُ : (لَهُ عَشَرَةٌ وَنَيِّفٌ) ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ العُقُودِ . قَالَ اللِّحْيَانِيُّ : « يُقَالُ : (عِشْرُونَ وَنَيِّفٌ ، وَمَائَةٌ وَنَيِّفٌ ، وَأَلْفٌ وَنَيِّفٌ) ، وَلَا يُقَالُ : نَيِّفٌ إِلَّا بَعْدَ عَقْدٍ » . قَالَ : « وَإِنَّمَا قِيلَ : (نَيِّفٌ) ؛ لِأَنَّهُ زَادَ بِهِ العَدَدُ وَفَضَلَ » .

وَ(**الأَمِينُ**) (٢) مِنْ (الأَمَانَةِ) ، وَهِيَ ضِدُّ الخِيَانَةِ ، فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ ، وَيَأْتِي هَذَا النَّوْعُ – أَعْنِي فَعِيلًا بِمَعْنَى مَفْعُولٍ – عَلَى نَوْعَيْنِ : أَحَدُهُمَا مُسْتَبِدٌّ ، وَالآخَرُ مُشَارِكٌ ، أَعْنِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُسْتَعْمَلَ فِي مَكَانِهِ (مَفْعُولٌ) ، وَجَائِزٌ أَنْ يُسْتَعْمَلَ فِي مَكَانِهِ (مَفْعُولٌ) ، وَهَذَا مِنَ الَّذِي / / يَجُوزُ أَنْ يُسْتَعْمَلَ فِي مَكَانِهِ (مَفْعُولٌ) . وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ (أَمِينٌ) بِمُوقِعِ الفِعْلِ ، كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ (٣) :

[٨١] الخامس

وَرُبَّ أَمِينٍ جَاءَ يَوْمًا بِمَالِهِ (٤) لِيُودِعَنِي مِنْهُ طَرِيفًا وَتَالِدَا

وَ(**الحَيْفُ**) (٥) الجَوْرُ فِي الحُكْمِ وَالمَيْلُ ، كَأَنَّهُ أَخَذَ فِي حَافٍ – أَيْ : فِي نَاحِيَةٍ – وَلَمْ يَأْخُذِ الوَسَطَ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ مَيْلٌ ، وَمِنْهُ (٦) قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿أَمْ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُۥ ۚ بَلْ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ

= **والهوادي** : الأعناق ، سميت كذلك لأنها تتقدم الجسد ، وكل متقدّم هادٍ . **والأتلع** : طويل العنق . والمعنى : أنه يصف الخيل وقد أشرفت برؤوسها مادّة أعناقها الطويلة ، كأنها جذوع نُزعت عنها قشورها فغدت ملساء ممشوقة . راجع اللسان (هدي ، تلع) .

(١) في الأصل (بسواد قلع) ، وهو تحريف .

(٢) راجع : مقاييس اللغة ١/ ١٣٣ .

(٣) البيت من الطويل ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب . **والطَّرِيفُ** : المستحدَث من المال ، وعكسه **التَّالِدُ** : وهو ما وُرِثَ عن الآباء قديمًا . راجع اللسان (طرف) .

(٤) في الأصل (بما به) ، ولعلّ ما أثبتُّه الوجه .

(٥) راجع : مقاييس اللغة ٢/ ١٢٥ ، والمحكم ٣/ ٣٤٦ ، واللسان وتاج العروس (حيف) .

(٦) في الأصل (ومن) .

ﱡﭐﱖﱠ[١] ، وَيَرْجِعُ إِلَى مَجَازِ الإِلْحَاقِ ، عَلَى مَا هُوَ الْمُقَرَّرُ فِي عِلْمِ البَيَانِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي الخُطْبَةِ : « **الَّذِي كَانَ عَدْلًا لَا يَحِيف** » ، وَأَمْثَالُهُ مِمَّا جَاءَتْ فِيهِ الصِّفَةُ – وَلَيْسَ مُرَادِي بِالصِّفَةِ مَا اصْطَلَحَ عَلَيْهِ النَّحْوِيُّونَ ، بَلْ كُلُّ مَا اقْتَضَى مَعْنىً قَائِمًا بِذَاتٍ – بِمَعْنَى مَا بَعْدَهَا مُغَايِرَةً لَهُ فِي الإِثْبَاتِ فَقَدْ اخْتُلِفَ فِيهِ ، هَلْ يَكُونُ تَوْكِيدًا أَوْ تَفْسِيرًا؟ ، وَيَأْتِي عَلَى أَنْوَاعٍ ، وَتَقْرِيرُ جَمِيعِ ذَلِكَ فِي عِلْمِ البَيَانِ[٢].

وَلَيْسَ فِيهِ مِنْ جِهَةِ البَدِيعِ وَلَا مِنْ جِهَةِ الإِعْرَابِ مَا يَتَأَكَّدُ ذِكْرُهُ .

❖ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ : « **أَرْسَلَهُ**[٣] **بِالرَّأْفَةِ** » إِلَى قَوْلِهِ : « **الظُّلْمَة** »[٤].

الشَرح:

(**الثَّبَاتُ**)[٥] مَصْدَرُ (ثَبَتَ) ، يُقَالُ : (ثَبَتَ ثَبَاتًا وثُبُوتًا) ، وَاسْمُ الفَاعِلِ (ثَابِتٌ وثَبِيتٌ) ، كُلُّ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَتَزَلْزَلْ[٦] . وَاسْتِعْمَالُهُ فِي الأَجْرَامِ حَقِيقَةٌ وَفِي المَعَانِي الْمُفْرَدَةِ مَجَازٌ ، وَإِذَا كَانَتْ المَعَانِي غَيْرَ مُرَادَةٍ إِلَّا بِمَا قَامَتْ بِهِ فَالنِّسْبَةُ إِلَيْهَا مَجَازٌ أَيْضًا ، لَكِنْ تَخْتَلِفُ جِهَةُ المَجَازِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَتْ الإِشَارَةُ إِلَى مِثْلِ ذَلِكَ[٧].

---

(١) سورة النور ، الآية : ٥٠ .

(٢) مراده أنّ كلا اللفظين يؤديان معنى واحد أحدهما بالإثبات والآخر بضدّه ، فلا يتعيّن الزائد في الكلام ، وهو ما يعرف في كتب البلاغة بمصطلح التكرار ، وقد فصّل القول فيه وأشبعه بحثًا ابن الأثير في كتابه المثل السائر ٣/ ٣-٤٠ ، فليرجع إليه هناك .

(٣) في الأصل (أرساله) ، وهو تحريف .

(٤) الخطب النُّباتية ل٣/ أ ، وتمامه : « **... وَالرَّحْمَة ، وَأَيَّدَهُ بِالثَّبَاتِ وَالعِصْمَة ، وَكَشَفَ بِهِ غَيَايَةَ الغُمَّة ، فَهُوَ خَيْرُ نَبِيٍّ بُعِثَ إِلَى خَيْرِ أُمَّة ، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ صَلَاةً يُبَلِّغُهُمْ بِهَا نِهَايَةَ الْمُرَادِ وَالهِمَّة ، وَيُبَيِّضُ بِهَا وُجُوهَ أَوْلِيَائِهِمْ يَوْمَ القَتَرِ وَالظُّلْمَة** » .

(٥) راجع : مقاييس اللغة ١/ ٣٩٩ ، والمحكم ١٠/ ١٦٧ .

(٦) انظر : شرح خطب ابن نُباتة للعكبري ص١٢٠ .

(٧) انظر ما سبق ص٤١٠ .

وَ(**العِصْمَةُ**) (١) الوِقَايَةُ وَالمَنْعُ مِنْ وُصُولِ الأَشْيَاءِ المَكْرُوهَةِ إِلَى المَعْصُومِ ، فِعْلُهَا (عَصَمَ يَعْصِمُهُ) ، وَالمَصْدَرُ (عَصْمٌ) ، وَ(العِصْمَةُ) اسْمٌ لَهُ . وَالنَّبِيُّ ﷺ وَشَرَّفَ وَجَمِيعُ الأَنْبِيَاءِ صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِمْ مَعْصُومُونَ مِنَ الكَبَائِرِ وَالصَّغَائِرِ مُطْلَقًا ، وَتَقْرِيرُ الرَّدِّ عَلَى مُجَوِّزِ الصَّغَائِرِ المَوْصُوفَةِ بِعَدَمِ التَّكْرَارِ وَالحِسِّيَّةِ فِي عِلْمِ الكَلَامِ ، وَقَدْ بَيَّنَ ذَلِكَ أَحْسَنَ تَبْيِينٍ ، وَقَرَّرَهُ أَحْسَنَ تَقْرِيرٍ القَاضِي أَبُو الفَضْلِ عِيَاضُ بنُ مُوسَى فِي كِتَابِ : (الشِّفَا) (٢) ، أَمَاتَنَا اللهُ عَلَى الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ .

وَ(**الغَيَايَةُ**) (٣) هُنَا الغِطَاءُ ، وَأَصْلُهُ الظِّلُّ ، يُقَالُ لِظِلِّ الشَّمْسِ بِالغَدَاةِ وَالعَشِيِّ : (غَيَايَةٌ) ، وَكُلُّ مَا أَظَلَّكَ فَهُوَ (غَيَايَةٌ) . وَفِي الحَدِيثِ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « تَجِيءُ البَقَرَةُ وَآلُ عِمْرَانَ يَوْمَ القِيَامَةِ كَأَنَّهُمَا غَمَامَتَانِ أَوْ غَيَايَتَانِ » (٤) . وَ(الغَيَايَةُ) أَيْضًا السَّحَابَةُ المُنْفَرِدَةُ ، وَقِيلَ : الوَاقِفَةُ . قَالَ ابْنُ الشَّاهِدِ : « وَتُسْتَعَارُ لِلأَمْرِ مَرُومٌ دَفْعُهُ ، كَمَا فِي قَوْلِ بَعْضِ العَلَوِيِّينَ أَوْ الزُّبَيْرِيِّينَ – وَقَدْ سَلَّمَتْ عَلَيْهِ جَارِيَةٌ بِالخِلَافَةِ – : (رُوَيْدَكِ حَتَّى تَنْجَلِيَ هَذِهِ الغَيَايَةُ) (٥) » ، فَقَدْ يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ (الغَيَايَةُ) فِي / / الخُطْبَةِ مِنْ هَذِهِ . [٨٢]

---

(١) راجع : مقاييس اللغة ٤/ ٣٣١ ، والمحكم ١/ ٢٨٤ .

(٢) هو القاضي أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليَحْصُبي السبتي ، عالم المغرب ، وإمام وقته في الحديث وعلومه والنحو واللغة ، وكان من أعلم الناس بكلام العرب وأنسابهم وأيامهم ، ولي قضاء سبته ، من تصانيفه : الشفا بتعريف حقوق المصطفى ، وترتيب المدارك وتقريب المسالك في معرفة أعلام مذهب الإمام مالك ، ومشارق الأنوار ... وغيرها من المصنفات ، توفي بمراكش سنة ٥٤٤هـ . انظر : وفيات الأعيان ٣/ ٤٨٣ ، والأعلام ٥/ ٩٩ . وانظر الكلام في مسألة عصمة الأنبياء صلوات الله عليهم في كتابه المشار إليه : ٢/ ٦٩٤-٨٥١ . وكذا : عصمة الأنبياء للإمام الرازي ص٣٩ وما بعدها ، ومجموع الفتاوى ٤/ ٣١٩ وَ ١٠/ ٢٨٩ .

(٣) راجع : مقاييس اللغة ٤/ ٣٧٨ ، والمحكم ٥/ ٣٢٢ ، واللسان (غيا) ، وتاج العروس (غيي) .

(٤) مسلم بشرح النووي ، كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب فضل قراءة القرآن في الصلاة وسورة البقرة ٦/ ٩٠ ، وصحيح ابن حبان ، كتاب العلم ، باب الزجر عن كِتْبَة المرء السنن مخافة أن يتّكل عليها دون الحفظ لها ، ذكر الحث على تعليم كتاب الله وإن لم يتعلم الإنسان بالتمام ١/ ٣٢١ .

(٥) قال ابن الأثير : يحكى أنّ امرأة وقفت لعبد الملك بن مروان وهو سائر إلى قتال مصعب بن الزبير ، فقالت : يا أمير المؤمنين . فقال : =

وَالمَعْرُوفُ فِيهَا (غَيَايَةٌ) بِفَتْحِ الغَيْنِ المُعْجَمَةِ ، تَلِيهِ يَاءٌ آخِرُ الحُرُوفِ مُشْبَعَةٌ ، بَعْدَهَا مِثْلُهَا ، مُتْبَعًا بِتَاءِ التَّأْنِيثِ المُبْدَلَةِ فِي الوَقْفِ هَاءً . وَنَقَلَ بَعْضُهُمْ فِي الغَيْنِ الكَسْرَةَ [١] . قَالَ ابْنُ الشَّاهِدِ : « وَلَا أَرَاهُ يَثْبُتُ » .

وَ(**الغُمَّةُ**) [٢] هُنَا اللَّبْسُ ، وَهِيَ عَرَبِيَّةٌ ، يُقَالُ : (إِنَّهُ لَفِي غُمَّةٍ مِنْ أَمْرِهِ) ، أَيْ : فِي لَبْسٍ ، وَمِنْهُ قَوْلُ طَرَفَةَ [٣] :

لَعَمْرُكَ مَا أَمْرِي عَلَيَّ بِغُمَّةٍ نَهَارِي ، وَلَا لَيْلِي عَلَيَّ بِمَرْصَدِ

وَيَرْجِعُ إِلَى (الغُمَّةِ) بِمَعْنَى : الكَرْبِ ؛ إِمَّا لِأَنَّ ذَلِكَ فِيهِ ، وَإِمَّا لِأَنَّهُ يَؤُولُ إِلَيْهِ ، فَتَخْتَلِفُ إِذْ ذَاكَ جِهَةُ المَجَازِ . وَقِيلَ : (الغُمَّةُ) شَيْءٌ يَمْنَعُ القَلْبَ مِنْ وُصُولِ القُوَّةِ المُفْرِحَةِ إِلَيْهِ . وَقِيلَ : هُوَ حَائِلٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا . وَقِيلَ : هُوَ سَوَادٌ دُخَانِيٌّ يَمْنَعُ مِنِ انْتِشَارِ أَشِعَّتِهِ ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا عَنْ هَمٍّ وَحُزْنٍ . وَالجَمِيعُ مُتَقَارِبُ المَعْنَى .

وَ(**النَّبِيُّ**) [٤] هُوَ المُخْبِرُ عَنِ اللهِ تَعَالَى ، وَلَا يَجُوزُ إِطْلَاقُهُ عَلَى غَيْرِهِ ، وَمِمَّا عُدَّ مِنْ سَقَطَاتِ المَعَرِّيِّ بنِ سُلَيْمَانَ وَحِدَّتِهِ وَاسْتِغْبَائِهِ [٥] وَضَلَالِهِ – نَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الخُذْلَانِ – قَوْلُهُ [٦] :

نَبِيٌّ مِنَ الغِرْبَانِ [٧] لَيْسَ عَلَى شَرْعِ يُخَبِّرُنَا أَنَّ الشُّعُوبَ إِلَى صَدْعِ

رُوَيْدَكِ حَتَّى تَنْظُرِي عَمَّ تَنْجَلِي عَمَايَةُ هَذَا العَارِضِ المُتَأَلِّقِ

هكذا مذكور في المثل السائر ٢/ ٩٩ . وانظر : العاقبة في ذكر الموت لابن الخراط ص١٧٥ ، ولا شاهد فيه حينئذ .

(١) لم أقف عليه فيما بين يدي من المصادر ، والله أعلم .

(٢) راجع : المحكم ٥/ ٢٢٦ ، واللسان وتاج العروس (غمم) .

(٣) البيت من الطويل ، وهو في : معلقته من ديوانه ص٥٧ ، وشرح القصائد السبع ص٢٢٨ ، وشرح القصائد العشر ص١٢٢ ، واللسان وتاج العروس (غمم) .

(٤) راجع : المحكم ١٢/ ١٤٢ ، ١٧٥ ، واللسان (نبأ ، نبا) ، وتاج العروس (نبأ ، نبو) .

(٥) في الأصل (استغباؤه) .

(٦) البيت من الطويل ، وهو في : سقط الزند ص٢٣٤ ، وشروح السقط ٣/ ١٣٣٢ .

(٧) في الأصل (القربان) ، وهو تحريف .

وَاخْتُلِفَ فِي اشْتِقَاقِهِ : فَقِيْلَ: هُوَ مِنْ (النَّبَأ) ، وَهُوَ الخَبَرُ ، وَعَلَى هَذَا الأَكْثَرُ [١] ، قَالَ سِيبَوَيْهِ: « وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنْ العَرَبِ إِلَّا يَقُولُ : تَنَبَّأَ مُسَيْلِمَةُ ، وَكَانَتْ نُبُوءَتُهُ نُبَيِّئَةَ سُوءٍ » [٢] ، لَكِنَّهُ كَثُرَ فِيهِ التَّسْهِيلُ حَتَّى غَلَبَ الأَصْلَ ، وَصَارَ الهَمْزُ أَقَلَّ فِي الاسْتِعْمَالِ مِنْ غَيْرِهِ [٣] . قَالَ سِيبَوَيْهِ : « الهَمْزُ فِيهِ لُغَةٌ رَدِيئَةٌ » [٤] . يَعْنِي لِقِلَّةِ اسْتِعْمَالِهَا ، لَا أَنَّ القِيَاسَ يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ ، ((أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِ رَسُولِ اللهِ ﷺ – وَقَدْ قِيْلَ لَهُ : (يَا نَبِيءَ اللهِ) بِالهَمْزِ فَقَالَ – : « لَسْتُ بِنَبِيءِ اللهِ ، وَلَكِنِّي نَبِيُّ اللهِ »؟ [٥] ، وَذَلِكَ أَنَّهُ ﷺ أَنْكَرَ الهَمْزَ فِي اسْمِهِ فَرَدَّهُ عَلَى قَائِلِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَدْرِ بِمَا سَمَّاهُ ، فَأَشْفَقَ أَنْ يُمْسِكَ عَلَى ذَلِكَ وَفِيهِ شَيْءٌ يَتَعَلَّقُ بِالشَّرْعِ ، فَيَكُونَ بِالإِمْسَاكِ عَنْهُ مُبِيحَ مَحْظُورٍ أَوْ حَاظِرَ [٦] مُبَاحٍ)) [٧]. وَالجَمْعُ (أَنْبِئَاءُ ونُبَآءُ) ، قَالَ العَبَّاسُ بنُ مِرْدَاسٍ السُّلَمِيُّ [٨] :

يَا خَاتِمَ النُّبَآءِ إِنَّكَ مُرْسَلٌ بِالحَقِّ كُلُّ هُدَى السَّبِيلِ هُدَاكَا

وَقِيْلَ : هُـوَ مِنْ (نَبَا يَنْبُو) إِذَا ارْتَفَعَ [٩] ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِ مُرْتَفِعٌ بِاخْتِصَاصِ اللهِ

---

(١) انظر : الكتاب ٣/ ٤٦٠ ، وإصلاح المنطق ص١٥٨ ، والاشتقاق ص٤٦٢ ، والزاهر لابن الأنباري ٢/ ١١٢ ، واشتقاق أسماء الله للزجاجي ص٢٩٣ ، ومقاييس اللغة ٥/ ٣٨٥ ، والبسيط في شرح الجمل ١/ ٥٥٢ ، وشرح الشافية ٣/ ٣٥ ، والدر المصون ١/ ٤٠٠ . وهو اختيار المؤلف في شرحه على الألفية القسم الأول بتحقيق الدكتور أحمد القرشي ١/ ١٢ .

(٢) انظر : الكتاب ٣/ ٤٦٠ .

(٣) سبق الحديث عن هذه المسألة ص٣٠٨ .

(٤) انظر : الكتاب ٣/ ٥٥٥ .

(٥) أخرجه الحاكم في المستدرك ٢/ ٢٣١ ، وقال : « صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرّجاه » . وانظر أيضًا النهاية لابن الأثير ٥/ ٣ .

(٦) في الأصل (محضور أو حاضر) .

(٧) هذا نصّ كلام ابن جني في الخصائص ١/ ٣٨٤ .

(٨) البيت من الكامل ، وهو في : ديوانه ص١٢٢ ، والكتاب ٣/ ٤٦٠ ، والسيرة لابن هشام ٢/ ٤٦١ ، والكامل للمبرد ٣/ ١٦ ، والاستيعاب ٢/ ٨١٩ ، والنهاية لابن الأثير ٥/ ٤ ، والدر المصون ١/ ٤٠٠ .

(٩) هذا مذهب جماعة من أهل اللغة منهم أبو عمرو بن العلاء والأصمعي . انظر : اشتقاق أسماء الله للزجاجي ص٢٩٤ ، والفائق ٣/ ٤٠٣ .

لَهُ وَاصْطِفَائِهِ ، وَنَبِيُّنَا مُحَمَّدٌ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ سَيِّدُ أَهْلِ السَّمَاءِ وَأَهْلِ الأَرْضِ ، أَشْرَفُ كُلِّ مَخْلُوقٍ ، وَأَكْرَمُهُ عَلَى خَالِقِهِ ، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَأَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا .

وَ(**الأُمَّةُ**) [١] الجَمَاعَةُ ، وَقِيلَ : القِطْعَةُ مِنْ الشَّيْءِ لَا يُخَصُّ بِهِ إِنْسَانٌ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿**وَٱدَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ**﴾ [٢] ، أَيْ : بَعْدَ قِطْعَةٍ مِنْ الزَّمَانِ ، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِّلَّهِ﴾ [٣] // ، أَيْ : مُقْتَطَعًا مِنْ قَوْمِهِ لِلإِيمَانِ وَالرِّسَالَةِ . [٨٣]

ومَنْ جَعَلَهُ فِي الأَنَاسِيِّ مُرَادًا بِهِ الجَمَاعَةُ جَعَلَهُ لَفْظًا مُشْتَرَكًا ، وَيَنْبَنِي ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ هَلْ يُشْتَرَطُ فِي اللَّفْظِ المُشْتَرَكِ مُبَايِنَةُ الأَوْضَاعِ مُثِيرًا وَإِيثَارًا ، أَمْ لَا يُشْتَرَطُ إِلَا التَّمْيِيزُ فَقَطْ؟ ، فَمَنْ اشْتَرَطَهُمَا مَنَعَ الاشْتِرَاكَ ، وَرَدَّ الجَمِيعَ إِلَى مَعْنىً وَاحِدٍ ، وَمَنْ لَمْ يَشْتَرِطْ إِلَّا التَّمْيِيزَ فَقَطْ جَعَلَهُ مُشْتَرَكًا ، وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ فِي عِلْمِ الأُصُولِ وَالبَيَانِ [٤].

وَأُمَّةُ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَشْرَفُ الأُمَمِ ؛ لإِحْسَابِهَا [٥] رَسُولَ اللهِ ﷺ ، جَعَلَنَا اللهُ مِنْ خِيَارِ أُمَّتِهِ القَائِمِينَ بِالكِتَابِ المُنَزَّلِ عَلَيْهِ وَسُنَّتِهِ .

وَ(**الهِمَّةُ**) مَا يُهَمُّ بِهِ مِنْ أَمْرٍ لِيُفْعَلَ ، وَ(الهَمُّ) العَزْمُ [٦].

وَ(**الوَلِيُّ**) هُنَا بِمَعْنَى : الصَّدِيقِ وَالنَّصِيرِ [٧].

---

(١) راجع : تأويل مشكل القرآن ص٤٤٥ ، ومقاييس اللغة ١/ ٢٧ ، والمحكم ١٢/ ٢٢٦ ، واللسان وتاج العروس (أمم) .

(٢) سورة يوسف ، الآية : ٤٥ .

(٣) سورة النحل ، الآية : ١٢٠ .

(٤) انظر المسألة في : المعتمد ١/ ١٧ ، والتمهيد في أصول الفقه ١/ ٨٧ ، والمحصول ١/ ١٠٠ ، ونهاية السول ٢/ ١٢١ .

(٥) في اللسان (حسب) : أَحْسَبْتُ الرجلَ : أعطيتُه ما يرضى .

(٦) راجع : مقاييس اللغة ٦/ ١٣ .

(٧) المصدر السابق ٦/ ١٤١ .

وَ(**القَتَرَةُ**) سَوَادٌ يَعْلُو الغُبَارَ [١] . وَالإِشَارَةُ بِذَلِكَ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ ، يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهُ المُؤْمِنِينَ وَتَسْوَدُّ وُجُوهُ الكَافِرِينَ [٢].

وَلَيْسَ فِيهِ مِنْ جِهَةِ الإِعْرَابِ وَلَا مِنْ جِهَةِ البَدِيعِ مَا يَتَأَكَّدُ ذِكْرُهُ أَوْ يَغْمُضُ إِدْرَاكُهُ .

❖ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ : « **أَيُّهَا النَّاسُ : مَا هَذِهِ السِّنَةُ** » إِلَى قَوْلِهِ : « **رَاحِلُون** » [٣].

الشَّرْحُ:

(**مَا**) فِي هَذِهِ المَوَاضِعِ اسْتِفْهَامِيَّةٌ ، وَالاسْتِفْهَامُ هُنَا لَيْسَ عَلَى حَقِيقَةِ وَضْعِهِ مِنْ الإِخْبَارِ وَطَلَبِ إِيصَالِ الشَّيْءِ إِلَى الفَهْمِ . وَاخْتُلِفَ فِي هَذَا النَّوْعِ إِلَى مَا يَخْرُجُ ، فَقِيْلَ : إِلَى التَّخَبُّرِ ، وَاخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ البَيَانِ . قَالُوا : لِأَنَّ فِيهِ إِبْقَاءٌ لِأَصْلِهِ ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ : تَأَمَّلْ وَانْظُرْ مَا تَفْهَمُ وَتَخَبَّرْ بِهِ عَلَى وَجْهٍ تَعْتَذِرُ بِهِ عَنْ نَفْسِكَ ، فَإِنَّهُ لَا تَجِدُهُ وَتَعْجَزُ عَنْهُ . قَالُوا : وَيَصْحَبُهُ الإِنْكَارُ وَالتَّوْبِيخُ ضِمْنًا لَا قَصْدًا . وَقِيْلَ : هُوَ عَلَى وَجْهِ الإِنْكَارِ . وَقِيْلَ : هُوَ عَلَى وَجْهِ التَّوْبِيخِ . وَقَدْ تَصَرَّفَتْ العَرَبُ فِي الاسْتِفْهَامِ تَصَرُّفًا كَثِيرًا ، وَأَبْرَزَتْهُ فِي أَسَالِيبَ مُخْتَلِفَةٍ مُبَايِنَةٍ لِطَلَبِ الإِفْهَامِ أَوْ بَعِيدَةِ التَّشَبُّثِ بِهِ ، وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ وَاسْتِقْصَاؤُهُ فِي عِلْمِ البَيَانِ [٤].

وَ(**السِّنَةُ**) [٥] أَصْلُهَا (وَسْنَةٌ) ، وَفِعْلُهَا (وَسِنَ) ، وَكَانَ قِيَاسُ المُضَارِعِ أَنْ يَأْتِيَ عَلَى (يَوْسَنُ) ؛

---

(١) راجع : مقاييس اللغة ٥/ ٥٥ .

(٢) كذا مذكور في شرح خطب ابن نُباتة للعكبري ص١٢١ .

(٣) الخطب النُّباتية ل٣/ أ ، وتمامه : « ... **وَأَنْتُمْ مُنْتَبِهُون؟ ، مَا هَذِهِ الحَيْرَةُ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُون؟ ، مَا هَذِهِ الغَيْبَةُ وَأَنْتُمْ حَاضِرُون؟ ، مَا هَذِهِ السَّكْرَةُ وَأَنْتُمْ صَاحُون؟ ، مَا هَذِهِ الطُّمَأْنِينَةُ وَأَنْتُمْ مَطْلُوبُون؟ ، مَا هَذِهِ الإِقَامَةُ وَأَنْتُمْ رَاحِلُون؟** » .

(٤) انظر باب الاستفهام ومباحثه في : الصاحبي ص٢٩٢ ، ودلائل الإعجاز ص١١١ ، والمطول ص٤٠٩ ، والبرهان ٢/ ٣٢٦ ، وشروح التلخيص ٢/ ٢٤٦ .

(٥) راجع : مقاييس اللغة ٦/ ١١١ ، والمحكم ٨/ ٤٠٨ ، واللسان وتاج العروس (وسن) .

لِأَنَّ المَاضِيَ (فَعِلَ) بِكَسْرِ العَيْنِ ، فَالْمُضَارِعُ (يَفْعَلُ) بِفَتْحِهَا ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَا مُوجِبَ لِحَذْفِ الوَاوِ ؛ لِأَنَّهَا إِذْ ذَاكَ وَاقِعَةٌ بَيْنَ يَاءٍ وَفَتْحَةٍ ، لَيْسَتْ وَاقِعَةً بَيْنَ مُتَنَاسِبَيْنِ ، إِذْ الفَتْحَةُ لَا تُنَاسِبُ اليَاءَ وَلَا تُجَانِسُهَا ، لَكِنَّ العَرَبَ رَفَضَتْ فَتْحَ العَيْنِ فِي الْمُضَارِعِ فِي هَذَا البَابِ فِي الأَكْثَرِ ؛ حِرْصًا عَلَى حَذْفِ الوَاوِ [1] . وَيُقَالُ فِيهَا : (وَسْنَةٌ ووَسَنَةٌ [2]) عَلَى الأَصْلِ .

[٨٤] وَاخْتُلِفَ فِيهَا – أَعْنِي فِي // (السِّنَةِ) – فَقِيلَ : هِيَ عِبَارَةٌ عَنْ ثِقَلِ النَّوْمِ ، وَقِيلَ : عَنْ النُّعَاسِ ، وَعَلَى هَذَيْنِ لَا إِشْكَالَ فِي مُنَاسَبَتِهَا المَحَلَّ فِي الخُطْبَةِ . وَقِيلَ : هِيَ عِبَارَةٌ عَنْ خِفَّةِ النَّوْمِ ، وَقِيلَ : عَنْ أَوَّلِهِ . [فَإِنْ قِيلَ :] [3] فَعَلَى هَذَا يُقَالُ : الأَنْسَبُ الثِّقَلُ ؛ لِأَنَّهُ أَبْلَغُ فِي الإِنْكَارِ، وَآكَدُ فِيمَا يُرَادُ مِنْ التَّوْبِيخِ ؛ فَالجَوَابُ أَنْ يُقَالَ : (السِّنَةُ) أَقْرَبُ إِلَى الحَقِيقَةِ فَهِيَ الأَنْسَبُ ؛ لِأَنَّ الأَصْلَ فِي اللَّفْظِ أَنْ يَكُونَ دَالًّا عَلَى مَا وُضِعَ لَهُ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَعَلَى مَا كَانَ قَرِيبًا مِنْهُ ، وَعَلَى هَذَا تُكْرَهُ المُبَالَغَةُ . وَهِيَ مَسْأَلَةُ خِلَافٍ بَيْنَ البَيَانِيِّينَ ، أَعْنِي أَنَّ مِنْهُمْ مَنْ يَكْرَهُ المُبَالَغَةَ ، وَيَقُولُ مَا قَدَّمْنَا ، وَيَسْتَدِلُّ بِأَنَّ العَرَبَ حَيْثُ تُبَالِغُ تَأْتِي بِمَا يُسَهِّلُهَا وَيُقَرِّبُ مَسَاغَهَا ، كَمَا فِي قَوْلِ امْرِئِ القَيْسِ [4] :

أَلَا إِنْ لَا تَكُنْ إِبْلٌ فَمِعْزَى كَأَنَّ قُرُونَ جِلَّتِهَا العِصِيُّ

لَـمَّا شَبَّهَهَا بِـ(العِصِيِّ) – وَذَلِكَ مُبَالَغَةٌ – جَاءَ بِمَا يُسَهِّلُ مَسَاغَهَا وَيُقَرِّبُهُ ، وَهُوَ أَنَّ المُشَبَّهَ (مَا جِلَّ مِنْهَا) ، وَلَوْ لَـمْ يُسَهِّلْهَا لَقَالَ : (كَأَنَّ قُرُونَهَا) ، وَلَوْ زَادَ فِي المُبَالَغَةِ لَقَالَ : (كَأَنَّ قُرُونَ الضَّفَارِ [5]

---

(١) قال أبو جعفر اللَّبْلي في بغية الآمال ص٨٥ : « والأجود في هذه الأفعال ثبوت الواو في المضارع » . وانظر المسألة في : المنصف ١/ ١٨٤ ، وشرح الملوكي ص٥٠ ، والممتع ٢/ ٤٣٢ ، وشرح الشافية ٣/ ٨٧ .

(٢) هكذا مضبوطة في الأصل ، ولم أقف عليها بهذه الصورة ، والمذكور في المصادر (وَسَنٌ) بدون التاء ، والله أعلم .

(٣) تكملة يلتئم الكلام بمثلها .

(٤) البيت من الوافر ، وهو في : ديوانه ص٥٧٩ ، وعيون الأخبار ٢/ ٧٦ ، وبهجة المجالس ١/ ١٢٨ ، وأساس البلاغة (جلل) ، واللسان وتاج العروس (سوق) . **والجِلَّة** : المَسَانُّ من الإبل والغنم ، وقد قال هذا البيت لـمّا ذهبت إبله وبقيت غنمه وكانت معزى . راجع الشرح في ديوانه أعلاه .

(٥) **الضَّفَار** : ما شَدَدْتَ به البعير من الشَّعْر المضفور . راجع اللسان (ضفر) .

مِنْهَا) أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَحْسِنُهَا ؛ لِأَنَّ المَعْنَى مَعْلُومٌ ، وَفِيهَا تَعْظِيمُ المَعْنَى وَتَفْخِيمُهُ [(١)] ، وَأَيْضًا فَإِنَّ بَعْضَهُ خَارِجٌ لَا مَحَالَةَ ، فَيَكْثُرُ رَجَاءَ أَنْ لَا يَسْتَوْعِبَ الإِخْرَاجُ مَا يَطْلُبُ ، وَقَدْ جَاءَ مِنْهَا عَنْ العَرَبِ كَثِيرٌ ، كَمَا فِي قَوْلِ امْرِىءِ القَيْسِ أَيْضًا [(٢)] :

كَأَنَّ عَلَى لَبَّاتِهَا جَمْرَ مُصْطَلٍ ... أَصَابَ غَضىً جَزْلًا وَكُفَّ بِأَجْزَالِ

وَهَبَّتْ لَهُ رِيحٌ بِمُخْتَلَفِ الصُّوَى ... صَبًا وَشَمَالٌ فِي مَنَازِلِ قُفَّالِ [(٣)]

وَيُرْوَى عَنْ أَمِيرِ المُؤْمِنِينَ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ – رِضْوَانُ الله عَلَيْهِ – أَنَّهُ قَالَ : « مَا رَأَيْتُ شَيْئًا يَزِينُهُ الكَذِبُ وَيَشِينُهُ الصِّدْقُ إِلَّا الشِّعْرَ » [(٤)] . ثُمَّ حَسُنَ قَوْلُ القَائِلِ مِنْ نَحْوِ الشِّعْرِ [(٥)] :

أَلِفَ السُّقْمُ جِسْمَهُ وَالأَنِينُ ... وَبَرَاهُ الهَوَى فَمَا [(٦)] يَسْتَبِينُ

مَا تَرَاهُ العُيُونُ إِلَّا خَيَالًا ... وَهْوَ أَخْفَى مِنْ أَنْ تَرَاهُ العُيُونُ

قَدْ سَمِعْتُمْ أَنِينَهُ مِنْ قَرِيبٍ ... فَاطْلُبُوا الشَّخْصَ حَيْثُ كَانَ الأَنِينُ

لَمْ يَعِشْ أَنَّهُ جَلِيدٌ وَلَكِنْ ... ذَابَ شَوْقًا فَلَمْ تَجِدْهُ المَنُونُ

---

(١) في الأصل (وتفخمه) .

(٢) سبق تخريجها ص٣٨٩ .

(٣) في الأصل (مقّال) ، وهو تحريف .

(٤) لم أقف عليه فيما بين يدي من المصادر ، والله أعلم .

(٥) الأبيات من الخفيف ، وتُنسب إلى عبد السلام بن رَغْبَان الحمصي المعروف بـ(ديك الجنّ) . انظر ترجمته وأخباره في : الأغاني ١٤/ ٣٣ ، وتاريخ ابن عساكر ٣٦/ ٢٠١ ، والسير للذهبي ١١/ ١٦٣ .

والأبيات كلها أو بعضها مذكورة في ديوانه ص٢٣٢ ، وديوان المعاني ١/ ٢٦١ ، والحماسة المغربية ٢/ ٩٨٤ ، ونهاية الأرب ٢/ ٢٦٠ ، وخزانة الأدب لابن حِجّة ٣/ ١٤٥ .

(٦) في الأصل (بها) .

وَالصَّحِيحُ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ مَكْرُوهًا وَلَا مُسْتَحْسَنًا عَلَى الإِطْلَاقِ ، وَقَدْ يَمْتَنِعُ فِي أَمَاكِنَ ، وَتَقْرِيرُ جَمِيعِ ذَلِكَ فِي عِلْمِ البَيَانِ (١) . وَأَيْضًا فَإِنَّ (ذَا السِّنَةِ) عَلَى هَذَا الوَجْهِ أَنْسَبُ بِالغَافِلِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الغَافِلَ يَقْظَانُ العَيْنِ نَائِمُ القَلْبِ ، كَـ(الوَسْنَانِ) عَلَى هَذَا الوَجْهِ ، فَإِنَّ عَيْنَيْهِ لَمْ تُطِيقَا النَّوْمَ ، وَأَيْضًا فَإِنَّهُ قَدْ يَكُونُ أَبْلَغَ فِي الإِنْكَارِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يَقْدِرُ عَلَى دَفْعِهِ ، بِخِلَافِ الْمُطِيقِ نَوْمًا فَإِنَّهُ لَا يَقْدِرُ / / عَلَى دَفْعِهِ (٢). [٨٥]

وَ(الحَيْرَةُ) (٣) عَدَمُ الاهْتِدَاءِ إِلَى سَبِيلِ مَا يُرَادُ ، فَقَدْ يَكُونُ لِأَمْرٍ مُتَّصِلٍ بِصَاحِبِهَا ، وَقَدْ يَكُونُ لِأَمْرٍ مُنْفَصِلٍ . وَهِيَ حَقِيقَةٌ مِمَّنْ تَصِحُّ مِنْهُ الإِرَادَةُ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ (٤) :

يَا لُبَيْنَى أَوْقِدِي النَّارَا ... إِنَّ مَنْ تَهْدِينَ قَدْ حَارَا

عَلَى مَنْ رَوَاهُ بِالحَاءِ الْمُهْمَلَةِ ، وَقَالَ إِشَارَةً إِلَيْهِ (٥) :

كَأَنِّي حِينَ أَنْشُدُهَا عَدِيٌّ ... يُنَادِي مِنْ تَحَيُّرِهِ لُبَيْنَا

مَجَازٌ فِيمَا لَا تَصِحُّ مِنْهُ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ (٦) :

وَقَفْنَا وَالعُيُونُ مُشَغَّلَاتٌ ... يُغَالِبُ دَمْعَهَا نَظَرٌ كَلِيلُ
نَهَتْهُ رِقْبَةُ الوَاشِينَ حَتَّى ... تَوَقَّفَ لَا يَغِيضُ وَلَا يَسِيلُ

---

(١) انظر المسألة في : تحرير التحبير ص١٤٧ ، والطراز ٣/ ١١٦ ، والبرهان ٣/ ٥٥ ، وخزانة الأدب لابن حِجّة ٣/ ١٣٣ ، وشروح التلخيص ٤/ ٣٥٧ .

(٢) كذا في شرح خطب ابن نُباتة لأبي البقاء العكبري ص١٢٢ .

(٣) راجع : مقاييس اللغة ٢/ ١٢٣ ، والمحكم ٣/ ٣٣٤ ، واللسان وتاج العروس (حير) .

(٤) البيت من المديد ، وهو لعدي بن زيد في : ديوانه ص١٠٠ ، والأغاني ٢/ ٩٤ ، وسمط اللآلي ١/ ٢٢١، وشروح سقط الزند ٤/ ١٥٥٥ . وجاءت رواية البيت في إيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٢٩٧ : (قد جارا) بدل (قد حارا) ، ولا شاهد فيه حينئذ .

(٥) البيت من الوافر ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

(٦) البيتان من الوافر ، وهما للبحتري في : ديوانه ١/ ٣٣٩ ، والتذكرة الحمدونية ٦/ ٩٤ ، وأمالي القالي ١/ ٢٠٩ ، وديوان المعاني ١/ ٢٤٧ ، وسمط اللآلي ١/ ٤٩٦ .

وَإِنْ جُعِلَ المُرَادُ مُثِيرَهُ لَمْ تَنْتَقِلْ إِلَى الحَقِيقَةِ ، لَكِنْ تَخْتَلِفُ جِهَةُ المَجَازِ . وَفِعْلُهَا (حَارَ يَحَارُ) مِثْلُ (هَابَ يَهَابُ) ، وَيُقَالُ : (اسْتَحَارَ وتَحَيَّرَ) بِالمَعْنَى المُتَقَدِّمِ .

وَ(**الطُّمَأْنِينَةُ**) [١] السُّكُونُ ، وَنِسْبَتُهَا إِلَى الأَجْرَامِ حَقِيقَةٌ ، كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ يَصِفُ حَجَرَ المَنْجَنِيقِ [٢] :

فَاطْمَأَنَّتْ مِنَ الجِوَاءِ بِبَهْوٍ فِيهِ لَعْبٌ فَكَانَ كَالأَمْسِ كَأْفَا

وَفِي المَعَانِي مَجَازٌ [٣] ، كَمَا فِي قَوْلِهِ [٤] :

فَاطْمَأَنَّتْ عُقُولُهُمْ بَعْدَ لَأْيٍ وَكَذَا الغِرُّ بَعْدَ لَأْيٍ يَفِيقُ

وَيَحْتَمِلُ الوَجْهَيْنِ قَوْلُهُ [٥] :

* سِيرِي عَلَى رِسْلِكِ وَاطْمَئِنِّي *

وَكَذَا (الطُّمَأْنِينَةُ) فِي الخُطْبَةِ .

فَصْلٌ : وَفِعْلُ (الطُّمَأْنِينَةِ) (اطْمَأَنَّ) ، « وَذَهَبَ سِيبَوَيْهِ إِلَى أَنَّهُ – أَعْنِي (اطْمَأَنَّ) – مَقْلُوبٌ ، وَأَنَّ أَصْلَهُ مِنْ (طَأْمَنَ) ، وَخَالَفَهُ أَبُو عُمَرَ [٦] فَرَأَى ضِدَّ ذَلِكَ ، وَحُجَّةُ [٧] سِيبَوَيْهِ أَنَّ (طَأْمَنَ)

---

(١) راجع : مقاييس اللغة ٣/ ٤٢٢ ، واللسان وتاج العروس (طمن) .

(٢) البيت من الخفيف ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب . **والجواء** : جمع الجَوّ . **والبَهْو** : البيت المقدّم أمام البيوت ، أو هو المكان الواسع من الأرض الذي ليس فيه جبال . **والكَأْفُ** : من أَكْأَفَت النخلةُ : إذا انقلعت من أصلها . اللسان (جوا ، بها ، كأف) .

(٣) في الأصل (مجازًا) .

(٤) البيت من الخفيف ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب . **واللَّأْيُ** : الجهد والمشقّة . **والغِرُّ** : الجاهل الذي لم يجرّب الأمور . راجع اللسان (لأي ، غرر) .

(٥) البيت من الرجز ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

(٦) في الأصل (عمرو) وكذا ما بعده من نظائره ، وهو خطأ ، والمقصود الجرمي صالح بن إسحاق ٢٢٥هـ كما ذكرت المصادر ، وهو ما صرّح به المؤلف لاحقًا .

(٧) في الأصل (ورجحه) .

غَيْرُ ذِي زِيَادَةٍ ، وَأَنَّ (اطْمَأَنَّ) ذُو زِيَادَةٍ ، وَالزِّيَادَةُ إِذَا لَحِقَتْ الكَلِمَةَ لَحِقَهَا ضَرْبٌ مَنْ الوَهْنِ لِذَلِكَ ؛ وَذَلِكَ أَنَّ مُخَالَطَتَهَا لِشَيْءٍ لَيْسَ مِنْ أَصْلِهَا مُزَاحَمَةٌ لَهَا ، وَتَسْوِيَةٌ فِي الْتِزَامِهِ [١] بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ ، وَهُوَ وَإِنْ لَمْ تَبْلُغْ الزِّيَادَةُ عَلَى الأُصُولِ فُحْشَ الحَذْفِ مِنْهَا ، فَإِنَّهُ – عَلَى كُلِّ حَالٍ – عَلَى صَدَدٍ مِنْ التَّوْهِينِ لَهَا ، إِذْ كَانَ زِيَادَةً عَلَيْهَا تَحْتَاجُ إِلَى تَحَمُّلِهَا كَمَا يُتَحَامَلُ بِحَذْفِ مَا حُذِفَ مِنْهَا ، وَإِذَا كَانَ فِي الزِّيَادَةِ طَرَفٌ [٢] مِنْ الإِعْلَالِ لِلأَصْلِ كَانَ أَنْ يَكُونَ القَلْبُ مَعَ الزِّيَادَةِ أَوْلَى ، وَذَلِكَ أَنَّ الكَلِمَةَ إِذَا لَحِقَهَا ضَرْبٌ مِنْ الضَّعْفِ أَسْرَعَ فِيهَا ضَعْفٌ [٣] آخَرُ ، وَذَلِكَ كَحَذْفِهِمْ يَاءَ (حَنِيفَة) فِي الإِضَافَةِ إِلَيْهَا لِحَذْفِ تَائِهَا فِي قَوْلِهِمْ : (حَنَفِيٌّ) ، وَلَـمَّا لَمْ يَكُنْ فِي (حَنِيفٍ) تَاءٌ تُحْذَفُ فَيُحْذَفُ يَاؤُهَا جَاءَ فِي الإِضَافَةِ إِلَيْهِ عَلَى أَصْلِهِ فَقَالُوا : (حَنِيفِيٌّ) . فَإِنْ قَالَ أَبُو عُمَرَ : جَرْيُ المَصْدَرِ عَلَى (اطْمَأَنَّ) يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ هُوَ الأَصْلُ ، وَذَلِكَ قَوْلُـهُمْ : (الاطْمِئْنَانُ) ؛ قِيْلَ : قَوْلُـهُمْ : (الطَّأْمَنَةُ) بِإِزَاءِ قَوْلِـهِمْ : (الاطْمِئْنَانُ) //، فَمَصْدَرٌ بِمَصْدَرٍ ، وَبَقِيَ عَلَى أَبِي عُمَرَ أَنَّ الزِّيَادَةَ جَرَتْ فِي المَصْدَرِ جَرْيَهَا فِي الفِعْلِ ، فَالعِلَّةُ فِي المَوْضِعَيْنِ وَاحِدَةٌ ، وَكَذَلِكَ (الطُّمَأْنِينَةُ) ذَاتُ زِيَادَةٍ ، فَهِيَ إِلَى الاعْتِلَالِ أَقْرَبُ . وَلَمْ يُقْنِعْ [٤] أَبَا عُمَرَ أَنْ يَقُولَ : هُمَا أَصْلَانِ لَيْسَ أَحَدُهُمَا رَاجِعًا إِلَى الآخَرِ كـ(سَبِطٍ وسِبَطْرٍ) وَ(دَمِثٍ ودِمَثْرٍ)[٥] وَ(جَذَبَ وجَبَذَ) كَمَا زَعَمَ غَيْرُهُ ، حَتَّى مَكَّنَ خِلَافَ الإِمَامِ بِأَنْ عَكَسَ عَلَيْهِ الأَمْرَ » [٦] ، عَلَى أَنَّ الكُوفِيِّينَ يُخَالِفُونَ فِي مِثْلِ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَقْصُرُونَ الزِّيَادَةَ عَلَى حُرُوفِ ((سَأَلْتُمُونِيهَا)) [٧] ، وَلَا يَشْتَرِطُونَ فِي الـمَقْلُوبِ

[٨٦]

---

(١) في الأصل (التزامها) .

(٢) في اللسان (حرف) .

(٣) في الأصل (ضعفًا) .

(٤) في الأصل (ينفع) .

(٥) هذان المثالان ليسا في اللسان . **والسَّبِطُ والسِّبَطْرُ** : الطويل والممتد . **والدَّمِثُ والدِّمَثْرُ** : السهل والليّن . راجع اللسان (سبطر ، سبط ، دمث ، دمثر) .

(٦) ما بين علامتي التنصيص جُلُّه مذكور بلفظه في الخصائص ٢/ ٧٦ ، واللسان (طمن) .

(٧) وافقهم في ذلك كراعٌ وبعض المحدَثين . انظر : المنتخب ٢/ ٧٠٠ ، واللغة العربية معناها ومبناها للدكتور تمام حسان ص١٦١ .

نُقْصَانَ التَّصَرُّفِ عَـمَّا قُلِبَ [١].

وَالحَاصِلُ أَنَّ فِي (اطْمَأَنَّ) وَ(طَأْمَنَ [٢]) ثَلَاثَةَ مَذَاهِبَ : جَعْلُ (طَأْمَنَ) أَصْلًا لِـ(اطْمَأَنَّ) ، وَهُوَ مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ [٣] . وَجَعْلُ (اطْمَأَنَّ) أَصْلًا لِـ(طَأْمَنَ) ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي عُمَرَ الجَرْمِيِّ [٤] . وَجَعْلُهُمَا أَصْلَيْنِ [٥] لَيْسَ أَحَدُهُمَا فَرْعًا عَلَى الآخَرِ ، وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ جَمَاعَةٌ [٦].

وَقَدْ وَقَعَ فِي هَذَا الفَصْلِ مِنْ جِهَةِ الإِعْرَابِ : هَلْ لِلجُمْلَةِ المَتْبُوعُ بِهَا الاسْتِفْهَامُ مَحَلٌّ مِنْ الإِعْرَابِ أَوْ لَا؟ ، فَإِنْ جُعِلَتْ حَالِيَّةً فَمَوْضِعُهَا النَّصْبُ ، وَإِنْ جُعِلَتْ إِخْبَارِيَّةً فَلَيْسَ لِمَوْضِعِهَا مَحَلٌّ مِنْ الإِعْرَابِ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَقَدْ يَتَرَجَّحُ الإِخْبَارُ بِاتِّسَاعِ زَمَانِهِ ، وَكَوْنِهِ إِذْ ذَاكَ يَكُونُ غَيْرَ مُدْرِكٍ لِمَطْلُوبِ الإِخْبَارِ .

وَوَقَعَ لَهُ مِنْ جِهَةِ البَدِيعِ عَكْسُ الإِثَارَةِ مَعَ اتِّحَادِ مُثِيرِ النَّقِيضِ ، وَهُوَ الإِتْيَانُ مَعَ الشَّيْءِ بِمَا يَقْتَضِيهِ نَقِيضُهُ أَوْ ضِدُّهُ أَوْ خِلَافُهُ ، وَهُوَ عَلَى مَرَاتِبَ مُتَفَاوِتَةٍ فِي الحُسْنِ وَالأَحْسَنِيَّةِ ، عَلَى مَا هُوَ المُقَرَّرُ فِي عِلْمِ البَيَانِ ، وَشَرْطِ وُجُودِ الصَّارِفِ عَلَى مَا هُوَ المُقَرَّرُ هُنَالِكَ أَيْضًا . وَبَعْضُهُمْ رَدَّهُ إِلَى السَّلْبِ ، وَرُدَّ بِأَنَّ السَّلْبَ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ لِقَائِمٍ بِالمَحَلِّ ظُهُورًا أَوْ تَقْدِيرًا ، وَلَيْسَ هَذَا النَّوْعُ كَذَلِكَ ، وَتَقْرِيرُ جَمِيعِ ذَلِكَ كُلِّهِ فِي عِلْمِ البَيَانِ .

---

(١) انظر : المزهر ١/ ٤٨١ ، والمغني في تصريف الأفعال ص٤٤ .

(٢) في الأصل (طمأن) ، وهو تحريف .

(٣) ووافقه في ذلك المبرد والخطابي والقرطبي وأبو حيّان . انظر : الكامل ٢/ ١٨٩ ، وغريب الحديث ٢/ ٥١٤ ، والجامع لأحكام القرآن ٨/ ٣١٢ ، والبحر المحيط ٨/ ٤٣٣ .

(٤) واختاره ابن عصفور وصححه . انظر : الممتع ٢/ ٦١٧ .

(٥) في الأصل (أصلان) .

(٦) منهم أبو البقاء العكبري في التبيان ١/ ٢١١ . قال : « والهمزة في (يَطْمَئِنُّ) أصلٌ ، ووزنه : يَفْعَلِلُّ ، ولذلك جاء ﴿فَإِذَا ٱطْمَأْنَنتُمْ﴾ مثل : اقْشَعْرَرْتُم » ، فظاهر كلامه أنهما مادتان مستقلتان ، وليس أحدهما مقلوبًا عن الآخر . وانظر المسألة في: الكتاب ٣/ ٤٦٧ وَ ٤/ ٣٨١ ، والمنصف ٢/ ١٠٤ ، والخصائص ٢/ ٧٦ ، والروض الأنف ٢/ ٣٧٠ ، وشرح الشافية ١/ ٢٢ ، والدر المصون ٢/ ٥٧٤ .

وَفِيهِ أَيْضًا لَقَبٌ آخَرُ يُسَمَّى التَّرْصِيصُ ، وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّيهِ الإِرْسَاخَ ، وَهُوَ إِتْبَاعُ الشَّيْءِ بِمَا يَقْتَضِي تَمْكِينَهُ وَرُسُوخَهُ ، وَرَدَّهُ بَعْضُهُمْ إِلَى التَّتْمِيمِ ، وَرُدَّ بِأَنَّ التَّتْمِيمَ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الْمُتَمِّمُ نوعًا لِلمُتَمَّمِ أَوْ جِنْسًا أَوْ طَالِبًا أَوْ مَطْلُوبًا ، وَلَيْسَ هَذَا النَّوْعُ كَذَلِكَ ، وَتَقْرِيرُ هَذَا كُلِّهِ فِي عِلْمِ البَيَانِ .

❖ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ : « **أَمَا آنَ لِأَهْلِ الرَّقْدَةِ**(١) » إِلَى قَوْلِهِ : « **بَعْدِ جِيْل** »(٢).

الشَّرْحُ:

لَيْسَتْ الهَمْزَةُ فِي (آنَ) بَدَلًا مِنْ حَاءٍ ، وَلَا الحَاءُ فِي (حَانَ) بَدَلًا مِنْ هَمْزَةٍ ، كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُهُمْ ، وَإِنْ كَانَ مَعْنَاهُمَا وَاحِدًا(٣) ؛ لِتَسَاوِي الاسْتِعْمَالَيْنِ ، وَلِعَدَمِ ثُبُوتِ قَلْبِ الهَمْزَةِ مِنْ الحَاءِ أَوْ الحَاءِ مِنْ الهَمْزَةِ(٤) //. وَالْمُضَارِعُ (يَئِينُ ويَحِينُ) ، (يَفْعِلُ) فِي الأَصْلِ ، وَ(يفعْلُ) فِي اللَّفْظِ ، عَلَى القَاعِدَةِ الْمُطَّرِدَةِ ، وَالمَصْدَرُ (أَيْنٌ وحِيْنٌ) ، وَتُبْدَلُ اليَاءُ فِي (أَيْنٍ) أَلِفًا ، فَيُقَالُ : (آنٌ)(٥). [٨٧]

وَ(أَزِفَ) أَيْضًا بِمَعْنَى : قَرُبَ ، وَالمَصْدَرُ (أَزَفًا وأُزُوفًا) . وَ(الآزِفَةُ) القِيَامَةُ ؛ لِقُرْبِهَا وَإِنْ اسْتَبْعَدَ النَّاسُ مَدَاهَا(٦).

---

(١) الرواية في ديوان الخطب (حان لأبناء الغفلة) .

(٢) الخطب النُّباتية ل٣/ ب ، وتمامه : « ... **حَانَ لِأَبْنَاءِ الغَفْلَةِ أَنْ يَتَّعِظُوا؟ ، أَمَا أَزِفَ لِأُولِي العُقُولِ أَنْ يَتَفَكَّرُوا؟ ، أَمَا رَدِفَ لِذَوِي التَّجَارِبِ أَنْ يَعْتَبِرُوا؟ . لَقَدْ صَدَقَكُمْ المَوْتُ عَنْ الخَبَرِ ، وَأَرَاكُمْ تَصَارِيفَ الغِيَرِ ، وَآذَنَكُمْ بِالرَّحِيل ، وَقَدَّمَكُمْ جِيلًا بَعْدَ جِيل** » .

(٣) يقصد أبا البقاء العكبري . انظر : شرح خطب ابن نُباتة ص١٢٣ .

(٤) قال الراغب : « قال أبو العبّاس : قال قوم : آن يئين أَيْنًا ، الهمزة مقلوبة فيه عن الحاء ، وأصله حان يحين حِينًا . قال : وأصل الكلمة من الحين » . انظر مفردات ألفاظ القرآن ص٣٠ .

(٥) راجع : اللسان وتاج العروس (أين ، حين) .

(٦) راجع : مقاييس اللغة ١/ ٩٤ ، واللسان وتاج العروس (أزف) .

وَ(**رَدِفَ**) [١] بِمَعْنَى : دَهَمَ ، فَهُوَ أَيْضًا قَرِيبٌ مِنْ : قَرُبَ ، قَالَ اللهُ تَعَالَى : ﴿ قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ ٱلَّذِى تَسْتَعْجِلُونَ ﴾ [٢] ، وَاللَّامُ فِي « لَكُمْ » زَائِدَةٌ لِلتَّأْكِيدِ . وَقِيْلَ : هِيَ بِمَعْنَى : مِنْ ، وَيُضَمَّنُ « رَدِفَ » مَعْنَى : قَرُبَ [٣] . وقِيْلَ : هِيَ سَبَبِيَّةٌ ، وَمَعْمُولُ « رَدِفَ » مَحْذُوفٌ ، وَيَكُونُ التَّقْدِيرُ : رَدِفَ قَوْمَكُمْ لِأَجْلِكُمْ ، أَيْ : لِأَجْلِ كُفْرِكُمْ وَتَبِعَتِهِمْ لَكُمْ ؛ لِأَنَّ السُّوقَةَ تَبَعٌ لِلمُلُوكِ ، فَالخِطَابُ لِلمُلُوكِ . أَوْ يَكُونُ التَّقْدِيرُ : رَدِفَكُمْ لِأَجْلِ كُفْرِكُمْ ، ثُمَّ حُذِفَ المُضَافُ وَأُقِيمَ المُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ ، ثُمَّ حُذِفَ المَفْعُولُ لِئَلَّا يَكُونَ اللَّفْظُ صُورَتُهُ صُورَةُ مَا اتَّحَدَ فِيهِ العِلَّةُ وَالمَعْمُولُ ، وَاخْتَارَ هَذَا الوَجْهَ ابْنُ مُشَرَّفٍ الأَنْدَلُسِيُّ [٤].

وَ(**التَّجَارِبُ**) [٥] جَمْعُ (تَجْرِبَةٍ) ، وَهِيَ عِبَارَةٌ عَمَّا عُرِفَ بِالتَّكْرَارِ ، وَقِيْلَ : مَعْنَاهَا الاخْتِبَارُ ، يُقَالُ : (جَرَّبَ الرَّجُلَ) إِذَا اخْتَبَرَهُ ، وَ(التَّجَارِبُ) مَسْمُوعٌ عَنْ العَرَبِ ، أَعْنِي أَنَّ (تَجْرِبَةً) مِنْ المَصَادِرِ المَجْمُوعَةِ سَمَاعًا ، قَالَ الأَعْشَى [٦] :

قَدْ جَرَّبُوهُ فَمَا زَادَتْ تَجَارِبُهُمْ أَبَا قُدَامَةَ إِلَّا المَجْدَ وَالفَنَعَا [٧]

---

(١) راجع : مقاييس اللغة ٢/ ٥٠٣ ، والمحكم ١٠/ ٢٨ ، واللسان وتاج العروس (ردف) .

(٢) سورة النمل ، الآية : ٧٢ .

(٣) هذا رأي المبرّد ومن وافقه منهم المؤلف ، ومنع ذلك ابن أبي الربيع ورأى أنّ الفعل على التضمين ، واللام صلة له لا زائدة ، وتبعه في ذلك ابن هشام . انظر : المقتضب ٢/ ٣٦ ، والبسيط ١/ ٤٦٥ وَ ٢/ ٨٥٨ ، وارتشاف الضرب ٤/ ١٧٠٩ ، والبحر المحيط ٧/ ٩٥ ، ومغني اللبيب ١/ ٢١٥ ، وأوضح المسالك ٣/ ٣١ .

(٤) وانظر : البحر المحيط ٧/ ٩٥ ، والدر المصون ٨/ ٦٣٩ .

(٥) راجع : المحكم ٧/ ٢٨١ ، واللسان وتاج العروس (جرب) .

(٦) البيت من البسيط ، وهو في : ديوانه ص١٠٩ ، والمحكم ٧/ ٢٨١ ، وشرح عمدة الحافظ ٢/ ٦٩٤ ، واللسان (جرب ، فنع) ، وتذكرة النحاة ص٤٦٣ . وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٢١٠ ، والأشباه والنظائر ٢/ ٣٩٤ . **والفَنَع** : الكرم والعطاء والجود الواسع والفضل الكثير . راجع اللسان (فنع) .

(٧) في الأصل (الفعنا) .

وَفِيهِ شَاهِدٌ عَلَى إِعْمَالِ المَصْدَرِ المَجْمُوعِ ، وَهُوَ غَرِيبٌ ، وَجَعَلَهُ أَبُو الفَتْحِ مِنْ بَابِ الإِعْمَالِ ، وَفِيهِ نَظَرٌ [١].

وَ(**التَّصَارِيفُ**) [٢] جَمْعُ (تَصْرِيفٍ) ، وَلَا أَذْكُرُهُ مَسْمُوعًا عَنْ العَرَبِ ، لَكِنْ جَمَعَهُ لِاخْتِلَافِ أَنْوَاعِهِ [٣] ، وَقَدْ تَقَدَّمَتْ الإِشَارَةُ إِلَى أَنَّهُ هَلْ ذَلِكَ مَقِيسٌ أَوْ مَوْقُوفٌ عَلَى السَّمَاعِ؟ [٤].

فَصْلٌ : وَ(التَّصْرِيفُ) عِبَارَةٌ عَنْ إِعْمَالِ الشَّيْءِ فِي غَيْرِ وَجْهٍ ، كَأَنَّهُ يَصْرِفُهُ مِنْ وَجْهٍ إِلَى وَجْهٍ ، وَمِنْهُ قَوْلُ بَعْضِهِمْ [٥] :

وَصَرَّفَنِي فَغَيَّرَنِي زَمَانٌ سَيُعْقِبُنِي بَحَذْفٍ وَادِّغَامِ

وَيُرْوَى (**الغِيَرُ**) [٦] بِالغَيْنِ المُعْجَمَةِ وَاليَاءِ آخِرِ الحُرُوفِ [٧] ، وَهِيَ عِبَارَةٌ عَنْ أَحْدَاثِ الدَّهْرِ المُغَيِّرَةِ ، وَهِيَ مِنْ الجُمُوعِ الَّتِي لَمْ يُنْطَقْ لَهَا بِوَاحِدٍ ؛ لِأَنَّ الفِعْلَ بِهَذَا المَعْنَى لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا زَائِدًا ، وَأَمَّا قَوْلُهُ [٨] :

* إِذْ أَنَا مَغْلُوبٌ قَلِيلُ الغَيْرِ *

فَـ(الغَيْرُ) عِبَارَةٌ عَنْ النَّاصِرِ ، إِذْ لَيْسَ يُقْدِمُ مَعِيَ غَيْرِي .

---

(١) تبع ابنَ جني في هذه المسألة جماعةٌ من المتأخرين منهم : ابن هشام اللخمي وابن عصفور وابن مالك . انظر : الخصائص ٢/ ٢١١ ، والمقرّب ١/ ١٣١ ، وشرح الشافية الكافية ٢/ ١٠١٥ ، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٥٧ .

(٢) راجع : المحكم ٨/ ٢٠٠ ، واللسان وتاج العروس (صرف) .

(٣) علل أبو البقاء لذلك فقال : « لأن الآدمي تختلف جهاته في التقلب » . انظر : شرح خطب ابن نُباتة ص١٢٣ .

(٤) انظر حديثه عن ذلك فيما سبق ص٤٣٧ .

(٥) البيت من الوافر ، وهو لأبي العلاء المعري في : سقط الزند ص٤١ ، وشروح السقط ٤/ ١٤٣٣ . والمعنى كما جاء فيها : أنه شبه تصريف الزمان وتغييره له بالعمى والشيخوخة وغيرهما بالتصريف المستعمل في صناعة النحو ، فعاقبته الموت ودخول القبر ، فيكون بمنزلة حرفٍ أدغم في حرفٍ آخر فذهبت صورته وصارت معدومة .

(٦) راجع : المحكم ٦/ ١١ ، واللسان وتاج العروس (غير) .

(٧) ونسخة الخطب التي اعتمدت عليها جاءت على هذه الرواية .

(٨) البيت من الرجز، أنشده أبو شِبْل العقيلي في الأمالي ١/ ٥٩ ، وهو بلا نسبة في: المحكم ٦/ ١١ ، واللسان (غير ، رير) .

وَيُرْوَى (**العِبَرُ**) (١) بِالعَيْنِ المُهْمَلَةِ وَالبَاءِ تَالِيَةِ الأَلِفِ ، وَهُوَ جَمْعُ (عِبْرَةٍ) ، عَمَّا أَفَادَكَ اعْتِبَارًا ، وَقِيْلَ : هِيَ عِبَارَةٌ عَمَّا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ تَعْتَبِرَ لَهُ وَإِنْ لَمْ يُوجِدْ بِهِ اعْتِبَارًا .

وَ(**الجِيْلُ**) (٢) / / عِبَارَةٌ عَنْ الأُمَّةِ مِنْ الخَلْقِ وَالجَمَاعَةِ مِنْ النَّاسِ ، وَيَاؤُهُ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ وَاوٍ ، وَاشْتِقَاقُهُ مِنْ (جَالَ يَجُولُ) إِذَا ذَهَبَ . وَقِيْلَ : إِنَّ اليَاءَ بَدَلٌ مِنْ بَاءٍ ، وَأَنَّ أَصْلَهُ (الجِبْلَ) بِالبَاءِ التَّالِيَةِ الأَلِفَ ، وَقَدْ تَقَدَّمَتْ الإِشَارَةُ إِلَى ذَلِكَ (٣). [٨٨]

وَلَيْسَ فِيهِ مِنْ جِهَةِ الإِعْرَابِ وَلَا مِنْ جِهَةِ البَدِيعِ مَا يَتَأَكَّدُ ذِكْرُهُ .

❖ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ : « **فَمَا لِلْقُلُوبِ لَا تَتَصَدَّعُ** » إِلَى قَوْلِهِ : « **شُهُودُهَا** » (٤).

الشَّرْحُ:

(**مَا**) : الاسْتِفْهَامُ هُنَا عَلَى جِهَةِ الحَثِّ وَالتَّحْضِيضِ ، وَهُوَ أَحَدُ مَا خَرَجَ بِهِ الاسْتِفْهَامُ عَنْ وَضْعِهِ (٥).

وَ(**التَّصَدُّعُ**) (٦) التَّشَقُّقُ مَا كَانَ ، أَيْ : لَا يُخَصُّ بِالفَاحِشِ وَلَا بِالكَثِيرِ ، وَاسْتِعْمَالُهُ فِي

---

(١) راجع : اللسان (عبر) .

(٢) راجع : مقاييس اللغة ١/ ٤٩٩ ، والمحكم ٧/ ٣٥٣ ، واللسان وتاج العروس (جيل) .

(٣) وهي لغةٌ للكوفيين كما ذكر المؤلف . انظر ما سبق ص٣٨٠ .

(٤) الخطب النُّباتية ل٣/ ب ، وتمامه : « ... **خُشُوعا؟ ، وَمَا لِلعُيُونِ لَا تَجْرِي بَدَلَ الدُّمُوعِ نَجِيعا؟ . أَتَحْسَبُونَ أَنَّ الأَمْرَ صَغِير؟ ، أَمْ تَتَوَهَّمُونَ أَنَّ الخَطْبَ يَسِير؟ ، كَلَّا ! لَتَرِدُنَّ الصِّمَّةَ الصَّمَّاء ، وَالدَّاهِيَةَ الدَّهْيَاء ، المُكْفَهِرَّةَ الشَّنْعَاء ، المُدْلَهِمَّةَ الدَّهْمَاء ، الَّتِي لَا يُنَادَى وَلِيدُهَا ، وَلَا تُكَذَّبُ شُهُودُهَا** » .

(٥) انظر ما سبق ص٤٦٢ .

(٦) راجع : مقاييس اللغة ٣/ ٣٣٧ .

الأَجْرَامِ حَقِيقَةٌ وَفِي المَعَانِي مَجَازٌ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ [١] :

تَشَقَّقَ أَمْرُ كَعْبٍ بَعْدَ جَمْعٍ وَآلَى لَا يَكُونُ لَهُ اجْتِمَاعُ

وَتَقَدَّمَ فِي نَظِيرِهِ بِمَاذَا يُلْحَقُ مِنْ أَوْجُهِ المَجَازِ ، وَالأَظْهَرُ فِي الخُطْبَةِ الحَقِيقَةُ [٢].

وَ(**الخُشُوعُ**) [٣] مَصْدَرُ (خَشَعَ) ، وَهُوَ – أَعْنِي (الخُشُوعَ) – عِبَارَةٌ عَنْ الرَّمْيِ بِالبَصَرِ نَحْوَ الأَرْضِ وَخَفْضِ الصَّوْتِ . وَقِيلَ : (الخُشُوعُ) أَقْرَبُ مِنْ (الخُضُوعِ) إِلَّا أَنَّ (الخُضُوعَ) فِي البَدَنِ وَ(الخُشُوعَ) فِي الصَّوْتِ وَالبَصَرِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿**خَٰشِعَةً أَبۡصَٰرُهُمۡ**﴾ [٤] ، ﴿**وَخَشَعَتِ ٱلۡأَصۡوَاتُ لِلرَّحۡمَٰنِ**﴾ [٥].

وَ(**النَّجِيعُ**) [٦] الدَّمُ الطَّرِيُّ ، قَالَ عَنْتَرَةُ [٧] :

تَرَكْتُ جُبَيْلَةَ بنَ أَبِي عَدِيٍّ يَبُلُّ ثِيَابَهُ عَلَقٌ نَجِيعُ

وَمِنْهُ قَوْلُ أَبِي الطَّيِّبِ [٨] :

عَلِيٌّ لَيْسَ يَمْنَعُ مِنْ مَجِيءٍ مُبَارِزَهُ وَيَمْنَعُهُ الرُّجُوعَا

عَلِيٌّ قَاتِلُ البَطَلِ المُفَدَّى وَمُبْدِلُهُ مِنَ الزَّرَدِ النَّجِيعَا

---

(١) البيت من الوافر ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب ، ولا شاهد فيه على هذا ، وكان الأصل أن يقول : (تَصَدَّعَ أَمْرُ كَعْبٍ) ، ولا تأثير في استقامة الوزن .

(٢) انظر ما سبق ص٤١٠ ، ٤٥٧ ، ٤٦٦ .

(٣) راجع : مقاييس اللغة ٢/ ١٨٢ .

(٤) سورة القلم ، الآية : ٤٣ .

(٥) سورة طه ، الآية : ١٠٨ .

(٦) راجع : مقاييس اللغة ٥/ ٣٩٥ ، واللسان وتاج العروس (نجع) .

(٧) البيت من الوافر ، وهو في : ديوانه ص٩٣ ، وشرح الأشعار الستة الجاهلية للوزير البطليوسي ٢/ ٣١٦ ، وطبقات الشافعية الكبرى ١٠/ ٤٢٢ .

(٨) البيتان من الوافر ، وهما في : ديوانه ٢/ ٢٥٥ . **والزَّرَدُ** : الدّرع . راجع اللسان (زرد) .

وَ(الخَطْبُ) [١] فِي أَصْلِهِ مَصْدَرٌ ، فِعْلُهُ (خَطَبَ) ، وَيُوضَعُ عَلَى الأَمْرِ العَظِيمِ وَالنَّازِلِ المُهِمِّ ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَخْطُبُ فِيهِمْ بَعْضُهُمْ بَعْضًا ، إِمَّا لِدَفْعِهِ وَإِمَّا لِبَثِّهِ ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ ، أَوْ مُنَزَّلًا مَنْزِلَتَهُ مُبَالَغَةً ، عَلَى مَا تَقَرَّرَ فِي أَمْثَالِهِ ، لَكِنْ يُرَجِّحُ هُنَا التَّنْزِيلُ مَنْزِلَتَهُ ؛ لِعَدَمِ سَبْقِ الحَدَثِ – الَّذِي هُوَ المَصْدَرُ – إِلَى الذِّهْنِ أَوَّلَ وَهْلَةٍ عِنْدَ ذِكْرِهِ ، بِخِلَافِ : (زَيْدٌ عَدْلٌ) .

وَاخْتُلِفَ فِي (كَلَّا) فَالنَّحْوِيُّونَ يَجْعَلُونَهَا حَرْفَ رَدْعٍ وَزَجْرٍ [٢] ، فَإِذَا قُلْتَ : (كَلَّا لَيَقُومَنَّ زَيْدٌ) ، فَإِنَّ مَعْنَاهُ : ارْتَدِعْ وَانْزَجِرْ لَيَقُومَنَّ زَيْدٌ . فَإِذَنْ فَيَقْتَضِي كَلَامًا مُتَقَدِّمًا ، فَإِنْ [٣] قِيلَ : فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَهَلَّا جَعَلْتُمُوهَا اسْمَ فِعْلٍ كَـ(نَزَالِ وَبَابِهِ)؟ ؛ قِيلَ : لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَسُمِعَ تَنْوِينُهَا فِي حَالِ التَّنْكِيرِ ، كَمَا قَدْ سُمِعَ فِي (نَزَالِ وَبَابِهِ) . وَوَقَعَ فِي كَلَامِ بَعْضِهِمْ أَنَّهَا بِمَعْنَى : حَقًّا [٤] ؛ لِاسْتِلْزَامِهِ الاسْمِيَّةَ ، وَلَا قَائِلَ بِذَلِكَ ، لَكِنْ لَهُ أَنْ يَقُولَ : أَرَدْتُ المَعْنَى العَامَّ ، كَمَا يُقَالُ فِي (مِنْ) مِنْ قَوْلِكَ // : أَكَلْتُ مِنْ الرَّغِيفِ ؛ إِنَّهَا بِمَعْنَى : بَعْضٍ . وَوَقَعَ فِي كَلَامِ بَعْضِهِمْ [أَنَّهَا] [٥] حَرْفُ (عَزْمٍ) . وَوَقَعَ فِي كَلَامِ بَعْضِ البَيَانِيِّينَ أَنَّهَا حَرْفُ (أَخْذٍ وتَرْكٍ) [٦] . وَوَقَعَ أَيْضًا فِي كَلَامِ بَعْضِهِمْ أَنَّهَا حَرْفُ (فَصْلٍ) ، وَالجَمِيعُ مُتَقَارِبٌ مِنْ نَحْوِ المَعْنَى [٧]. [٨٩]

---

(١) راجع : مقاييس اللغة ٢/ ١٩٨ ، واللسان وتاج العروس (خطب) .

(٢) هذا مذهب جمهور البصريين كالخليل وسيبويه والأخفش والمبرد والزجاج ، كما هو المذكور فيما سيأتي من المصادر .

(٣) في الأصل (فإذا) ، وما أثبتُّه هو ما جرت عليه عادة المؤلف في الشرح .

(٤) وهو قول الكسائي وتلميذه نُصير بن يوسف و محمد بن واصل وأبي بكر بن الأنباري والجرجاني وابن الأثير ، كما هو مذكور في المصادر أدناه .

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٦) أظنّه يقصد أبا البقاء ؛ إذْ قال : « (كَلَّا) حرفٌ معناه الردُّ للكلام الذي قبله ، والأخذ في كلام يخالفه ، ومنه قوله تعالى : ﴿أَيْنَ الْمَفَرُّ ﴿١٠﴾ كَلَّا لَا وَزَرَ﴾ » . انظر : شرح خطب ابن نُباتة ص١٢٤ .

(٧) انظر في (كَلَّا) وما فيها من المذاهب : تفسير الرازي ٣٢/ ١٨ ، والنهاية لابن الأثير ٤/ ١٩٩ ، والجنى الداني ص٥٧٧ ، والدر المصون ٧/ ٦٣٧ ، ومغني اللبيب ١/ ١٨٨ ، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٧٠ .

وَ(**الوُرُودُ**) حَقِيقَتُهُ أَنْ يَكُونَ فِي المَاءِ [١] ، فَإِنْ جَاءَ فِي غَيْرِهِ كَانَ مَجَازًا ، فَإِنْ جُعِلَ مِنْ مَجَازِ التَّعَدِّي لَمْ يَقَعْ تَفْصِيلٌ ، وَهُوَ الاجْتِمَاعُ مَعَ المَعْنَى الآخَرِ فِي أَقْوَى تَأْثِيرِهِ ، لَكِنْ لَا بُدَّ مِنْ الزِّيَادَةِ وَالنَّقْصِ قَضَاءً لِحَقِّ الحَقِيقَةِ فِي الأَوَّلِ وَالمَجَازِ فِي الثَّانِي ، وَتَقْرِيرُ جَمِيعِ ذَلِكَ فِي عِلْمِ البَيَانِ .

وَإِنْ جُعِلَ مِنْ مَجَازِ التَّفْوِيضِ صَحِبَه فِيمَا يُسْتَحَبُّ التَّنْوِيهُ – وَقَدْ يَكُونُ بِاعْتِبَارِ الحَالِّ وَالمَحَلِّ مَعًا ، وَقَدْ يَكُونُ بِاعْتِبَارِ أَحَدِهِمَا – وَفِيمَا لَا يُسْتَحَبُّ التَّهَكُّمُ ، عَلَى التَّفْصِيلِ المُتَقَدِّمِ ، وَتَقْرِيرُ جَمِيعِ ذَلِكَ أَيْضًا فِي عِلْمِ البَيَانِ .

وَ(**الصِّمَّةُ**) [٢] – بِكَسْرِ الصَّادِ – هُنَا عِبَارَةٌ عَنْ الشِّدَّةِ وَالأَمْرِ المَخُوفِ . مُسْتَعَارٌ مِنْ صِفَةِ الرَّجُلِ الشُّجَاعِ ، يُقَالُ : (رَجُلٌ صِمَّةٌ) إِذَا كَانَ شُجَاعًا ، أَوْ مِنْ (الصِّمَّةِ) الَّذِي هُوَ اسْمٌ لِلأَسَدِ ، وَالأَظْهَرُ فِي اشْتِقَاقِهِ [٣] أَنَّهُ مِنْ (الحَجَرِ الأَصَمِّ) الَّذِي لَا يَتَكَسَّرُ ، كَأَنَّهُ فِي مَنْزِلِهِ فِي تَأْثِيرِ مَنْ طَلَبَهُ بِهِ ، وَذَلِكَ عِبَارَةٌ عَنْ العَجْزِ عَنْ دَفْعِهِ ، وَوَجْهُ العَلَاقَةِ ظَاهِرٌ ، وَفِي اسْتِعَارَةِ الصِّفَةِ الغَالِبَةِ وَالجَارِيَةِ مَجْرَى الأَسْمَاءِ لِغَيْرِ مَنْ قَامَتْ بِهِ خِلَافٌ وَتَفْصِيلٌ ، وَتَقْرِيرُ الجَمِيعِ فِي عِلْمِ البَيَانِ . وَقِيلَ : هُوَ مِنْ (أَصَمَّهُ) إِذَا أَذْهَلَهُ بِشِدَّتِهِ عَنْ سَمَاعِ غَيْرِهِ ؛ لِعَدَمِ الزِّيَادَةِ فِي المُشْتَقِّ ، وَوُجُودِهَا فِي المُشْتَقِّ مِنْهُ .

وَ(**الصَّمَّاءُ**) [٤] – لَا شَكَّ – مِنْ انْسِدَادِ الأُذُنِ وَثِقَلِ السَّمْعِ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ [٥] :

قُلْ مَا بَدَا لَكَ مِنْ زُورٍ وَمِنْ كَذِبٍ ... حِلْمِي [٦] أَصَمُّ وَأُذْنِي غَيْرُ صَمَّاءِ

---

(١) راجع : مقاييس اللغة ٦/ ١٠٥ .

(٢) راجع : مقاييس اللغة ٣/ ٢٧٧ ، والمحكم ٨/ ١٨٤ ، واللسان وتاج العروس (صمم) .

(٣) الوجهان المذكوران في اشتقاقه هنا نقلهما المؤلف عن العكبري في شرح خطب ابن نُباتة ص١٢٥ .

(٤) راجع مصادر اللفظة السابقة .

(٥) البيت من البسيط ، وهو لبشار بن برد في : ديوانه ١/ ١٥٠ ، وجمهرة الأمثال ١/ ١١٥ . وبلا نسبة في : الحيوان ٤/ ٣٩٠ ، ومجالس ثعلب ٢/ ٣٧٨ ، والمحكم ٨/ ١٨٤ ، واللسان وتاج العروس (صمم) .

(٦) في الأصل (حكمي) ، وهو تحريف .

وَنِسْبَةُ (الصَّمَمِ) إِلَى (الحِلْمِ [١]) مَجَازٌ، وَيَرْجِعُ إِلَى مَجَازِ الإِتْبَاعِ، عَلَى مَا هُوَ الْمُقَرَّرُ فِي عِلْمِ البَيَانِ .

وَهُوَ – أَعْنِي (الصَّمَّاءَ) – فِي الخُطْبَةِ اسْتِعَارَةٌ لِعَدَمِ اللِّينِ وَالرِّقَّةِ ، فَعَلَى الأَوَّلِ يَكُونَ تَأْسِيسًا، وَعَلَى الثَّانِي يَكُونُ تَأْكِيدًا ، كَـ(شُغْلٍ شَاغِلٍ و شِعْرٍ شَاعِرٍ) .

وَ(**الدَّاهِيَةُ**) الأَمْرُ الْمُنْكَرُ [٢].

وَ(**دَهْيَاءُ**) [٣] كَـ(شِعْرٍ شَاعِرٍ) ، وَقَدْ أَتْبَعُوهُ أَيْضًا بِـ(دُهْوِيَّةٍ) ، كَمَا فِي قَوْلِ العَجَّاجِ [٤] :

بَيْنَا الفَتَى يَسْعَى إِلَى أُمْنِيَّهْ يَحْسَبُ أَنَّ الدَّهْرَ سُرْجُوجِيَّهْ

إِذْ عَرَضَتْ دَاهِيَةٌ دُهْوِيَّهْ

وَكَوْنُ اللَّامِ فِي (دَاهِيَةٍ) يَاءً بِدَلِيلِ (دَهْيَاءَ) [٥] – وَ(دُهْوِيَّةٌ) مِنْ شُذُوذِ النَّسَبِ ، نَاسَبَ شُذُوذُ اللَّفْظِ شُذُوذَ المَعْنَى ، أَوْ قُلِبَتْ فِرَارًا مِنْ اجْتِمَاعِ الأَمْثَالِ ، وَذَلِكَ تَعْلِيلٌ // بَعْدَ السَّمَاعِ ، إِذْ لَا [٩٠] يُقَالُ : (دَمَوِيٌّ) فِي النَّسَبِ إِلَى (دُمْيَةٍ) – أَوْ وَاوًا [٦] بِدَلِيلِ (دُهْوِيَّةٍ) فِي قَوْلِ العَجَّاجِ – وَ(دَهْيَاءُ) شَاذٌّ ، وَكَانَ الأَصْلُ (دَهْوَاءَ) كَـ(قَنْوَاءَ [٧] وعَشْوَاءَ) – خِلَافٌ مُقَرَّرٌ فِي عِلْمِ التَّصْرِيفِ . وَهَذَا

---

(١) في الأصل (الحكم) ، وهو تحريف .

(٢) راجع : مقاييس اللغة ٢/ ٣٠٥ ، والمخصص ٣/ ٣٦٦ .

(٣) راجع : إصلاح المنطق ص١٣٩ ، وتهذيب اللغة ٦/ ٣٨٥ ، والمحكم ٤/ ٢٧١ ، ٢٩٨ ، واللسان (دها) ، وتاج العروس (دهو ، دهي) .

(٤) الأبيات من الرجز ، وهي في : ديوانه ص٣٤٦ ، وتاج العروس (شغزب) . وبلا نسبة في : تهذيب اللغة ٨/ ٢٢٧ ، والمخصص ٣/ ٣٦٦ ، واللسان (شغزب) . **والسُّرْجُوجَةُ** : الخُلُق والطبيعة والطريقة . قال الأصمعي : إذا استوت أخلاق القوم فهم على سُرْجُوجَةٍ واحدة . راجع اللسان (سرج) .

(٥) السياق : (وكون اللام في **داهية** ياءً بدليل « دَهْيَاء » ... أو واوًا بدليل « دُهْوِيَّة » في قول العجاج ... خلافٌ مقرر في علم التصريف) .

(٦) في الأصل (وَاوٌ) .

(٧) جاء في اللسان (قنا) : **شجرةٌ قَنْوَاءُ** أيْ طويلةٌ .

الثَّانِي اخْتِيَارُ أَبِي عَلِيٍّ . قال فِي تَذْكِرَتِهِ : « فَاللَّامُ فِي (دُهْوِيَّةٍ) قَدْ ثَبَتَ أَنَّهَا وَاوٌ . كَانَتْ (دُهْوِيَّةٌ) : فُعْلِيَّةً أَوْ فُعْلُوَّةً »(١).

وَ(**الْمُكْفَهِرَّةُ**)(٢) اسْتِعَارَةٌ أَيْضًا كَنَحْوِ مَا تَقَدَّمَ ، إِمَّا مِنْ (السَّحَابِ الْمُكْفَهِرِّ) ، وَهُوَ الَّذِي يَغْلُظُ وَيَرْكَبُ بَعْضُهُ بَعْضًا ، أَوْ مِنْ (وَجْهٍ مُكْفَهِرٍّ) . وَقِيْلَ : هُوَ العَبُوسُ . وَقِيْلَ : هُوَ القَلِيلُ اللَّحْمِ الغَلِيظُ الجِلْدِ ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا يَسْتَحْيِي . وَلَيْسَتْ الاسْتِعَارَةُ هُنَا كَالاسْتِعَارَةِ فِي (الصِّمَّةِ) ؛ لِجَرَيَانِهَا هُنَا وَوُقُوفِهَا هُنَالِكَ ، وَجَرَيَانُ الشَّيْءِ يُسَهِّلُ إِخْرَاجَهُ عَنْ وَضْعِهِ ، عَلَى مَا هُوَ الْمُقَرَّرُ فِي عِلْمِ البَيَانِ .

وَ(**الشَّنْعَاءُ**)(٣) فَعْلَاءُ ، صِفَةٌ كَـ(حَمْرَاءَ) ، مِنْ (شَنُعَ الأَمْرُ) إِذَا قَبُحَ ، وَيُقَالُ فِي مَصْدَرِهِ : (شَنَاعَةً وشُنُوعًا وشُنْعًا وشَنَعًا) ، وَأَمَّا قَوْلُ عَاتِكَةَ بِنْتِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ(٤) :

سَائِلْ بِنَا فِي قَوْمِنَا وَلْيَكْفِ مِنْ شَرٍّ سَمَاعُهْ

قَيْسًا وَمَا جَمَعُوا لَنَا فِي مَجْمَعٍ بَاقٍ شَنَاعُهْ

فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ مَصَادِرِ (شَنُعَ) ، كَـ(سَقَامًا) لِـ(سَقُمَ) ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ : (شَنَاعَتَهُ(٥)) ، فَحُذِفَتْ التَّاءُ ضَرُورَةً ، كَمَا حُذِفَتْ فِي قَوْلِ أَبِي ذُؤَيْبٍ(٦) :

---

(١) لم أقف عليه ؛ وهو أحد مؤلفاته التي لم تصل إلينا ، ويقع هذا الكتاب في عشرين مجلدًا ويعالج موضوع اللغة العربية . انظر : الفهرست لابن النديم ص٨٨ ، والأعلام للزركلي ٢/ ١٨٠ . وانظر نحو كلامه هذا في كتابه مقاييس المقصور والممدود ص٦٨ .

(٢) راجع : المحكم ٤/ ٣٣٦ ، واللسان وتاج العروس (كفهر) .

(٣) راجع : مقاييس اللغة ٣/ ٢١٨ ، والمحكم ١/ ٢٣١ ، واللسان وتاج العروس (شنع) .

(٤) البيتان من مجزوء الكامل ، وهما في : شرح الحماسة للمرزوقي ٢/ ٧٤١ ، والمحكم ١/ ٢٣١ ، واللسان وتاج العروس (شنع) . وفي بلاغات النساء لطيفور ص١٩١ أنها لعاتكة ، وقيل : لصفيّة .

(٥) في الأصل (شناعه) .

(٦) البيت من الطويل ، وهو في : ديوانه ص١٣٦ ، وشرح أشعار الهذليين ١/ ٢١٧ ، والمحكم ١/ ٢٣١ ، واللسان (شنع) .

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ تَنَظَّرَ خَالِدٌ عِيَادِي عَلَى الهِجْرَانِ أَمْ هُوَ يَائِسُ؟

عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ : (عِيَادَتِي) . وَقَدْ عَدَّهَا بَعْضُهُمْ فِيمَا يُحْذَفُ لِلإِضَافَةِ ، وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ فِي كُتُبِ النَّحْوِ [١].

وَ(**المُدْلَهِمَّةُ**) [٢] مِنْ (ادْلَهَمَّ الظَّلَامُ) إِذَا كَثُفَ وَاسْوَدَّ ، وَوَصَفُوا بِهِ (أَسْوَدَ) لِلمُبَالَغَةِ ، قَالُوا : (سَوَادٌ مُدْلَهِمٌّ) ، حَكَاهُ اللِّحْيَانِيُّ . وَعَلَى هَذَا لَا فَضِيلَةَ لِـ(مُدْلَهِمٍّ) عَلَى (أَسْوَدَ) ؛ لِأَنَّ هَذَا النَّوْعَ مِنَ المُبَالَغَةِ إِنَّمَا يَكُونُ فِي المُتَجَزِّىءِ لِلمَعْنَى ، وَتُكْتَسَبُ المُبَالَغَةُ مِنَ المَجْمُوعِ ، عَلَى مَا هُوَ المُقَرَّرُ فِي عِلْمِ البَيَانِ .

فَإِنْ قِيلَ : فَإِنَّ المُصَنِّفَ قَدْ عَكَسَ فَجَعَلَ المَتْبُوعَ تَابِعًا ؛ قِيلَ : ذَلِكَ مُغْتَفَرٌ مِنْ أَجْلِ الأَسْجَاعِ ، وَتَغْيِيرُ المَعْنَى مِنْ أَجْلِ الأَسْجَاعِ أَوْ القَوَافِي مُبَاحٌ كَاللَّفْظِ ، لَكِنْ يُشْتَرَطُ اتِّفَاقُ اللَّفْظَيْنِ فِي أَصْلِ الوَضْعِ ، وَطُرُوءِ مُقْتَضَيَاتِ البَيْنُونَةِ ، أَوْ اسْتِلْزَامُ أَحَدِهِمَا الآخَرَ مَعْنًى أَوْ شَكْلًا ، وَلِذَلِكَ عُدَّ مِنَ الجَائِزِ قَوْلُهُ [٣] :

لَوْ كَانَ حَيٌّ مُدْرِكَ الفَلَاحِ لَنَالَهُ مُلَاعِبُ الرِّمَاحِ

يُرِيدُ : (مُلَاعِبُ الأَسِنَّةِ) .

---

(١) هذا مذهب الفراء وتبعه ابن مالك في ذلك . انظر : معاني القرآن ٢/ ٢٥٤ ، وشرح التسهيل ٣/ ٢٢٤ ، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٠١ ، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٠١ ، وشفاء العليل ٢/ ٧٠٢ . وقد بسط المؤلف الحديث عن هذه المسألة في أوّل باب الإضافة في شرحه على الألفية القسم الثاني بتحقيق الدكتور بندر الشمري ١/ ١٤٢-١٥١. وانظر أيضًا ما قاله عن ذلك فيما سيأتي ص٧٤٩ .

(٢) راجع : المحكم ٤/ ٣٥٠ ، واللسان وتاج العروس (دلهم) .

(٣) البيتان من الرجز ، وهما للبيد بن ربيعة في : ديوانه ص٦٠ ، واللسان وتاج العروس (لعب) . من قصيدة يرثي بها عمّه عامر بن مالك بن جعفر . قال ابن السكيت : « العامران في قيس : عامر بن مالك بن جعفر ، وهو ملاعب الأسنّة ، وهو أبو براء . وعامر بن الطفيل بن مالك بن جعفر » . انظر : إصلاح المنطق ص٤٠٤ ، وتهذيب اللغة ٢/ ٣٨٧ ، والمحكم ٢/ ١٢٢ . **والشاهد فيه** : أنه سمّاه (ملاعب الرماح) لضرورة القافية ، ولقبه المشهور : (ملاعب الأسنّة) .

وَعُدَّ مِنْ الغَلَطِ قَوْلُ زُهَيْرٍ (١) :

فَتُنْتَجْ لَكُمْ غِلْمَانَ أَشْأَمَ كُلُّهُمْ   كَأَحْمَرِ عَادٍ ثُمَّ تُرْضِعْ فَتَفْطِمِ

وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ وَاسْتِقْصَاؤُهُ فِي عِلْمِ البَيَانِ .

أَوْ تَكُونُ « **السَّوْدَاء** » عَلَى إِضْمَارٍ (٢) ، فَعَلَى هَذَا يَخْرُجُ عَنْ الأَوَّلِ ، وَلَيْسَ مِمَّا لَمْ يُسْتَعْمَلْ إِلَّا تَابِعًا فَيَمْتَنِعُ فِيهِ الخُرُوجُ // .

[٩١]

وَ(**الوَلِيدُ**) فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ ، يَسْتَوِي فِيهِ المُؤَنَّثُ وَالمُذَكَّرُ ، وَقَدْ يُجْعَلُ مِنْ قَبِيلِ الأَسْمَاءِ فَتَدْخُلُ التَّاءُ فِي المُؤَنَّثِ (٣) . وَأَمَّا (الوَلِيدَةُ) بِمَعْنَى : (الأَمَةِ) فَلَيْسَ مِنْ هَذَا . وَقَوْلُهُ : « **لَا يُنَادَى وَلِيدُهَا** » اسْتِعَارَةٌ كَنَحْوِ مَا تَقَدَّمَ ، أَيْ : لِشِدَّتِهَا وَلِعَظَمَتِهَا لَا يُدْعَى لَهَا الوَلِيدُ الَّذِي مِنْ شَأْنِهِ عَدَمُ التَّجْرِبَةِ ، وَإِنَّمَا يُدْعَى لَهَا الشَّيْخُ الَّذِي مِنْ شَأْنِهِ التَّجْرِبَةُ ، فَهُوَ كَقَوْلِهِ (٤) :

فَاحْذَرُوا مُعْضِلَاتِ خَطْبٍ شَنِيعٍ   لَيْسَ يُدْعَى لَهَا اللَّعُوبُ الجَهُولُ

وَلَيْسَ فِيهِ مِنْ جِهَةِ البَدِيعِ وَلَا مِنْ جِهَةِ الإِعْرَابِ مَا يَتَأَكَّدُ ذِكْرُهُ .

---

(١) البيت من الطويل ، وهو في : معلقته من ديوانه ص٢٠ ، وشرح القصائد السبع ص٢٦٩ . **والشاهد فيه** : أنّه أراد أحمر ثمود فقال : أحمر عاد فغلط . على أنّ أبا العباس المبرّد قد اعتذر له فقال : هذا ليس بغلط ؛ لأنّ ثمود يقال لها (عاد الأخيرة) ، ويقال لقوم هود (عاد الأولى) . انظر شرح القصائد العشر للتبريزي ص١٤٢ .

(٢) يقصد لفظة (السوداء) في الخطبة من قوله : « المدلهمّة السوداء » . والرواية في نسخة الخطب النُّباتية التي اعتمدت عليها (الدَّهْماء) بدل (السوداء) .

(٣) انظر ما قيل حول هذه المسألة ص٤٠٩ ، ٤٥١ .

(٤) البيت من الخفيف ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

❖ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ : « **فَكَأَنَّكُمْ بِالسَّاعَةِ** » إِلَى قَوْلِهِ : « ﴿**مَا لَهَا**﴾ »(١).

الشَّرْحُ:

اخْتُلِفَ فِي (كَأَنَّ) فِي أَمْثَالِ هَذَا الْمَوْضِعِ(٢) : فَقِيْلَ(٣) : الكَافُ حَرْفُ خِطَابٍ ، وَالبَاءُ زَائِدَةٌ فِي الاسْمِ ، وَمَا بَعْدَهَا هُوَ الخَبَرُ ، [وَالمَعْنَى :](٤) (فَكَأَنَّ السَّاعَةَ قَدْ رَجَفَ زِلْزَالُهَا) ، وَمِثْلُهُ مَا يُحْكَى مِنْ كَلَامِ الحَسَنِ بنِ أَبِي الحَسَنِ البَصْرِيِّ : « كَأَنَّكَ بِالدُّنْيَا لَمْ تَكُنْ ، وَكَأَنَّكَ بِالآخِرَةِ لَمْ تَزَلْ »(٥) ، وَالَّذِي يُقَوِّي هَذَا الوَجْهَ عَدَمُ سَمَاعِهِ مُسْنَدًا إِلَى ظَاهِرٍ . وَالوَجْهُ الآخَرُ أَنَّ الكَافَ اسْمٌ ، وَالبَاءَ بِمَعْنَى : (فِي) مُتَعَلِّقَةٌ بِالخَبَرِ ، التَّقْدِيرُ : (كَأَنَّكُمْ فِي السَّاعَةِ) . وَقِيْلَ : هُوَ كَلَامٌ عَلَى مَعْنَاهُ ، وَالمَعْنَى : (كَأَنَّ السَّاعَةَ قَدْ حَضَرَتْ فَرَجَفَ زِلْزَالُهَا) ، كَمَا قِيْلَ فِي قَوْلِهِمْ : (أَنْشُدُكَ اللهَ إِلَّا فَعَلْتَ) ، المَعْنَى : (أَنْشُدُكَ اللهَ لَتَفْعَلَنَّ ، أَوْ مَا أَسْأَلُكَ إِلَّا فِعْلَكَ) . وَهَلْ يُشْتَرَطُ فِي الكَلَامِ المَحْمُولِ عَلَى مَعْنَاهُ صَوْغُ لَفْظِهِ إِلَى لَفْظٍ يَجْمَعُهَا أَمْ لا؟ ؛ خِلَافٌ مُقَرَّرٌ فِي كُتُبِ النَّحْوِ وَالبَيَانِ .

وَ(رَجَفَ)(٦) بِمَعْنَى : اضْطَرَبَ ، يُقَالُ مِنْهُ : (رَجَفَ يَرْجُفُ رَجَفَانًا) ، وَهُوَ قِيَاسُهُ – أَعْنِي (فَعَلَانًا) – لِكُلِّ مَا اقْتَضَى حَرَكَةً وَاضْطِرَابًا ، كَـ(الغَلَيَانِ والخَفَقَانِ) وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ . وَأَمَّا (المَوَتَانُ) فَلِأَنَّهُ نَقِيضُهُ ، وَالشَّيْءُ يُحْمَلُ عَلَى نَقِيضِهِ كَمَا يُحْمَلُ عَلَى نَظِيرِهِ(٧).

---

(١) الخطب النُّباتية ل٣/ ب ، وتمامه : « ... **قَدْ رَجَفَ زِلْزَالُـهَا ، وَاشْمَخَرَّ وَبَالُـهَا ، وَاقْمَطَرَّ نَكَالُـهَا ، وَتَرَادَفَتْ أَهْوَالُـهَا ، وَتَحَقَّقَتْ أَوْجَالُـهَا ، وَكَشَفَ العِيَانُ أَحْوَالَـهَا ، ﴿وَقَالَ ٱلْإِنسَٰنُ مَا لَهَا﴾** » .

(٢) انظر هذه الأقوال وغيرها حول هذه المسألة في : الجنى الداني ص٥٧٣ ، والمغني ١/ ١٩٣ .

(٣) هو قول أبي علي الفارسي . انظر : الجنى الداني ص٥٧٣ ، والمغني ١/ ١٩٣ .

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٥) انظر : البيان والتبيين ٣/ ١٣٨ ، والجنى الداني ص٥٧٣ ، والأشباه والنظائر ٥/ ٢٩٩ . ونسبه ابن قتيبة في الشعر والشعراء ٢/ ٨٦٨ إلى الخليفة عمر بن عبد العزيز رحمه الله .

(٦) راجع : مقاييس اللغة ٢/ ٤٩١ ، والمحكم ٧/ ٢٧٤ .

(٧) انظر : أدب الكاتب ص٤٦٦ ، والأبنية لابن القطاع ص٢٨١ ، ومفتاح العلوم ص٣٩ ، والأشباه والنظائر ٢/ ١٢٣ .
وانظر : (الحمل على النقيض في الاستعمال العربي) ، مقالة للدكتورة خديجة مفتي بمجلة جامعة أم القرى لعلوم =

وَ(**الزِّلْزَالُ**) (١) – بِالكَسْرِ – مَصْدَرُ (زَلْزَلَ) ، وَهُوَ بِمَعْنَى : حَرَّكَ ، وَهُوَ قِيَاسُهُ ، أَعْنِي أَنَّ (فَعْلَلَ) قِيَاسُهُ مَعَ (فِعْلَالٍ) (فَعْلَلَةٌ) . وَقَدْ تُفْتَحُ الزَّايُ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ (٢) :

وَلَوْ رَامَهَا أَحَدٌ غَيْرُهُ   لَزُلْزِلَتِ الأَرْضُ زَلْزَالَهَا

وَقَدْ قِيْلَ : بِأَنَّ كَسْرَ الفَاءِ فِي مِثْلِ هَذَا أَوْ فَتْحِهَا مُطَّرِدٌ . وَ(الزَّلْزَالُ) اسْمُ المَصْدَرِ ، وَإِنَّمَا قَضَيْنَا بِأَنَّ (الزَّلْزَالَ) فِي البَيْتِ مَصْدَرٌ لَا اسْمٌ لَهُ لِذِكْرِ الفِعْلِ مَعَهُ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّ اسْمَ المَصْدَرِ لَا يُذْكَرُ مَعَهُ الفِعْلُ ، وَتَعْيِينُ ذَلِكَ وَتَعْلِيلُهُ مُقَرَّرٌ فِي كُتُبِ النَّحْوِ (٣) .

[٩٢] وَ« تَزَلْزَلُ » فِي قَوْلِ أَبِي ذُؤَيْبٍ (٤) // :

وَقَالُوا : تَرَكْنَاهُ تَزَلْزَلُ نَفْسُهُ   وَقَدْ أَسْنَدُونِي ، أَوْ كَذَا غَيْرَ سَانِدِ

مَعْنَاهُ : تَرْجُفُ نَفْسُهُ عِنْدَ المَوْتِ ، وَهُوَ رَاجِعٌ لِـمَعْنَى : التَّحَرِّي ، مُطَاوِعٌ لِـ(زَلْزَلَ) عَلَى القَاعِدَةِ . وَ« كَذَا » فِي البَيْتِ مَنْصُوبُ المَوْضِعِ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ ، التَّقْدِيرُ : أَوْ تَرَكُونِي كَذَا مُضْجَعًا ، وَهُوَ أَحَدُ مَا حُذِفَ لِدَلَالَةِ نَقِيضِهِ عَلَيْهِ ، وَهُوَ نَادِرٌ ، فَلِذَلِكَ نَبَّهْنَا عَلَيْهِ (٥) .

فَإِنْ قِيْلَ : فَإِذَا فَسَّرْتُمْ « تَزَلْزَلُ » فِي البَيْتِ بِـ(تَرْجُفُ) فَكَأَنَّ المُصَنِّفَ قَالَ : رَجَفَ رَجَفَانُهَا أَوْ تَزَلْزَلُ زِلْزَالُهَا ، وَيَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ الفَاعِلُ هُوَ الفِعْلُ ، وَذَلِكَ مَمْنُوعٌ ؛ لِـمَا يَلْزَمُ مِنْهُ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ سَبَبًا فِي إِيجَادِ نَفْسِهِ ، وَإِنَّمَا الفَاعِلُ مُثِيرُ الفِعْلِ لا الفِعْلُ – وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : قَامَتْ

= الشريعة واللغة العربية وآدابها ، المجلد ١٨ ، العدد ٣٠ ، جمادى الأولى ١٤٢٥هـ ، ص٣٣٣ .

(١) راجع : مقاييس اللغة ٣/ ٤ ، والمحكم ٩/ ١٠ ، واللسان وتاج العروس (زلل) .

(٢) البيت من المتقارب ، وهو لأبي العتاهية في : ديوانه ص٦١٢ ، والشعر والشعراء ٢/ ٧٩٤ ، والأغاني ٤/ ٢٩ ، وديوان المعاني ١/ ٧١ ، وصبح الأعشى ٢/ ٢١١ .

(٣) لم أقف على المسألة فيما بين يدي من كتب النحو ، والله أعلم .

(٤) البيت من الطويل ، وهو في : ديوانه ص٩٨ ، وشرح أشعار الهذليين ١/ ١٩١ ، والمحكم ٩/ ١١ ، واللسان وتاج العروس (زلل) .

(٥) انظر المسألة في : الخصائص ٢/ ٤٣٣ ، والمحكم ٩/ ١١ ، والجامع للقرطبي ١٨/ ٢٠ ، والدر المصون ٦/ ٢٤١ .

القِيَامَةُ ، وَكَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ [١] :

خَرَجْتُ مِنَ الدُّنْيَا وَقَامَتْ قِيَامَتِي غَدَاةَ أَقَلَّ الحَامِلُونَ جَنَازَتِي

فَإِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ لِأَنَّ القِيَامَةَ فِي مَعْنَى : السَّاعَةِ ، أَوْ فِي مَعْنَى : الجَزَاءِ – ؛ قِيْلَ : لَيْسَ (الزِّلْزَالُ والرَّجَفَانُ) مُتَّحِدَيْ الدَّلَالَةِ ، وَتَفْسِيرُنَا لَهُ مِنْ بَابِ تَفْسِيرِ النَّوْعِ بِالجِنْسِ ؛ لِاشْتِمَالِهِ عَلَيْهِ ، وَذَلِكَ جَائِزٌ إِذَا كَانَ المَقْصُودُ تَبْيِينَ المَاهِيَّةِ دُونَ الانْحِيَازِ ، عَلَى مَا هُوَ المُقَرَّرُ فِي عِلْمِ البَيَانِ .

فَإِذَنْ فَـ(الرَّجَفَانُ) يَلْزَمُ مِنْهُ عَكْسُ الآخَرِ فِي وَجْهٍ وَاحِدٍ ، بِخِلَافِ (الزَّلْزَلَةِ) فَإِنَّهَا قَدْ تَكُونُ وَقَدْ لَا تَكُونُ ، فَإِنْ كَانَتْ صَحَّ تَفْسِيرُهَا بِهِ ، وَإِلَّا فَلَا .

وَأَيْضًا فَإِنَّهُ لَا يَبْعُدُ أَنْ يُقَالَ مِثْلُ : (قَامَ قِيَامُهُ) عِلَى جِهَةِ المُبَالَغَةِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ قِيْلَ فِي المَفْعُولِ القَائِمِ مَقَامَ الفَاعِلِ ، وَهُوَ أَبْعَدُ فِي ذَلِكَ مِنْ الفَاعِلِ ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِمْ : (جُنَّ جُنُونُهُ)؟ [٢] ، قَالَ [٣] :

تَعَاطَتْ نُهًى حَتَّى إِذَا مَا تَعَرَّضَتْ لَهَا هَضَبَاتُ [٤] الشَّامِ جُنَّ جُنُونُهَا

وَهِيَ فِي قَوْلِ المُصَنِّفِ آكَدُ ؛ لِاخْتِلَافِ اللَّفْظَيْنِ [٥] .

وَ(**اشْمَخَرَّ**) [٦] بِمَعْنَى : عَلَا ، وَكَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ فِي : (الجِبَالِ) ، كَمَا قَالَ [٧] :

---

(١) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في العاقبة في ذكر الموت لابن الخرّاط ص١٢٢ .

(٢) في اللسان (ضلل) : « يقال : ضَلَّ ضَلَالُهُ ، كما يقال : جُنَّ جُنُونُهُ » .

(٣) البيت من الطويل ، وهو لأبي العلاء المعري في : سقط الزند ص١٤٤ ، وشروح السقط ٢/ ٨٩٤ . والمعنى كما جاء فيها : يصف الناقة بأنه كان بها شيء من النُّهْيَة والعقل وبقيّة من المُسْكة ، فلمّا عَرَضَتْ لها جبال الشام ودّعتها تلك البقيّة وتبدّلت بجنون مُصْمَت .

(٤) في الأصل (عصبات) ، وهو تحريف .

(٥) نقل المؤلف هذا الاعتراض وجوابه عن العكبري وتصرّف فيه . انظر : شرح خطب ابن نُباتة ص١٢٨ .

(٦) راجع : اللسان وتاج العروس (شمخر) .

(٧) سبق تخريجه ص٢٨٦ .

تَاللهِ يَبْقَى عَلَى الأَيَّامِ ذُو حِيَدٍ بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الظَّيَّانُ وَالآسُ

وَ(**الوَبَالُ**) (١) الشِّدَّةُ وَالثِّقَلُ ، وَفِي التَّنْزِيلِ : ﴿ **فَذَاقَتْ وَبَالَ أَمْرِهَا** ﴾ (٢) ، ﴿ **فَأَخَذْنَٰهُ أَخْذًا وَبِيلًا** ﴾ (٣) ، أَيْ : شَدِيدًا . وَقِيلَ فِي (الوَبَالِ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ **فَذَاقَتْ وَبَالَ أَمْرِهَا** ﴾ : إِنَّ (الوَبَالَ) هُنَا : المَرْتَعُ الوَخِيمُ ، اسْتِعَارَةٌ لِلعَذَابِ لِـمَكَانِ « ذَاقَتْ » . وَ(الوَبِيلُ) عِبَارَةٌ عَنْ المَرْتَعِ الوَخِيمِ ، مَعْرُوفٌ ، وَكَذَلِكَ (الوَبَالُ) ، قَالَ قَيْسُ بنُ زُهَيْرٍ (٤) :

أَلَمْ تَرَ أَنَّ خَيْرَ النَّاسِ أَضْحَى بِقَفْرٍ لَا يَنَالُ وَلَا يُنِيلُ

ثُمَّ قَالَ :

وَلَكِنَّ الفَتَى حَمَلَ بنَ بَدْرٍ بَغَى ، وَالبَغْيُ مَرْتَعُهُ وَبِيلُ

هَكَذَا أَنْشَدَهُ ابْنُ // الشَّاهِدِ . وَقَالَ المُشَبِّبُ اليَمَنِيُّ (٥) : [٩٣]

تَرَبَّعَتِ السَّبَاسِبَ وَالمَوَامِي مَخَافَةَ أَنْ يَضُرَّ بِهَا الوَبَالُ

وَ(**اقْمَطَرَّ**) (٦) يَكُونُ بِمَعْنَى : انْتَشَرَ ، وَهُوَ الأَظْهَرُ فِي الخُطْبَةِ ، وَيَكُونُ بِمَعْنَى : تَقَبَّضَ ، فَكَأَنَّهُ ضِدُّهُ ، وَيَكُونُ بِمَعْنَى : تَزَاحَمَ ، وَبِمَعْنَى : تَهَيَّأَ لِلشَّرِّ .

وَ(**النَّكَالُ**) (٧) العُقُوبَةُ ، وَ(قَدْ نَكَلَهُ) إِذَا عَاقَبَهُ ، وَ(نَكَلَ بِهِ) أَيْضًا ، وَهُوَ أَحَدُ مَا خَالَفَ فِيهِ المُرَادِفُ لِـمَا رَادَفَهُ فِي التَّعَدِّي ، كَـ(أَحْبَبْتُهُ ورَغِبْتُ فِيهِ) . وَيَرْجِعُ إِلَى مَعْنَى : (النُّكُولِ) ، وَهُوَ

---

(١) راجع : مقاييس اللغة ٦/ ٨٢ ، والمحكم ١٢/ ٩٦ ، واللسان وتاج العروس (وبل) .

(٢) سورة الطلاق ، الآية : ٩ .

(٣) سورة المزمل ، الآية : ١٦ .

(٤) البيتان من الوافر ، وقد سبق تخريج الثاني منهما ص٣٠٠ .

(٥) انظر قسم الدراسة ص٨٦ . والبيت من الوافر ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب . **والسباسب** : جمع سَبْسَبٍ ، وهي الأرض القفر البعيدة . **والموامي** : جمع مَوْمَاةٍ ، وهي الفلاة التي لا ماء بها ولا أنيس . راجع اللسان (سبسب ، موم) .

(٦) راجع : المحكم ٦/ ٣٨٧ ، واللسان وتاج العروس (قمطر) .

(٧) راجع : مقاييس اللغة ٥/ ٤٧٣ ، واللسان وتاج العروس (نكل) .

التَّوَقُّفُ عَنْ الشَّيْءِ ؛ لِأَنَّ العُقُوبَةَ مِنْ حَيْثُ هِيَ تَقْتَضِي التَّوَقُّفَ عَمَّا وَقَعَ عَلَيْهِ العِقَابُ . هَذَا هُوَ الأَصْلُ ، ثُمَّ تُسْتَعْمَلُ حَيْثُ لَا يُمْكِنُ العَوْدُ ، فَيَرْجِعُ إِلَى مَا أُغْفِلَ فِيهِ البَاعِثُ ، عَلَى مَا هُوَ الْمُقَرَّرُ فِي عِلْمِ البَيَانِ .

وَ(**تَرَادَفَتْ**) [١] بِمَعْنَى : تَتَابَعَتْ وَجَاءَ بَعْضُهَا خَلْفَ بَعْضٍ ، مَأْخُوذٌ مِنْ (رَدِفَ الشَّيْءَ) إِذَا جَعَلَهُ خَلْفَهُ ، وَمِنْهُ : (الرَّدِيفُ عَلَى كِفْلِ الدَّابَّةِ [٢]) ؛ لِأَنَّهُ خَلْفُ الرَّاكِبِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ « **تَرَادَفَتْ** » مِنْ (التَّرَادُفِ) فِي اصْطِلَاحِ الأُصُولِيِّينَ ؛ لِأَنَّ الشَّدَائِدَ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ أَسْمَاؤُهَا فَإِنَّ مَعْنَاهَا وَاحِدٌ [٣].

وَ(**الأَهْوَالُ**) [٤] جَمْعُ (هَوْلٍ) ، وَهُوَ الفَزَعُ ، قَالَ بَعْضُ وَلَدِ الخَنْسَاءِ [٥] :

لَسْتُ لِخَنْسَاءَ وَلَا لِلأَخْرَمِ   وَلَا لِعَمْرٍو ذِي السَّنَاءِ الأَقْوَمِ
إِنْ لَمْ أَرِدْ فِي الجَيْشِ جَيْشِ الأَعْجَمِ   مَاضٍ عَلَى الهَوْلِ خِضَمٍّ خِضْرِمِ

فَصْلٌ : وَ(الهَوْلُ) يُسْتَعْمَلُ اسْمًا وَمَصْدَرًا ، وَهُوَ أَحَدُ مَا اسْتُعْمِلَ فِيهِ اسْمُ المَصْدَرِ بِلَفْظِهِ . وَقِيْلَ : بَلْ هُوَ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَصْدَرًا بِمَعْنَى : (هَائِلٍ) ، وَقَعَ فِيهِ (فَعْلٌ) بِمَعْنَى فَاعِلٍ ، كَمَا وَقَعَ فِي (نَسْجِ اليَمَنِ) بِمَعْنَى مَفْعُولٍ ، فَعَلَى هَذَا إِنْ قُدِّرَ اسْمًا أَوْ بِمَعْنَى فَاعِلٍ فَلَا إِشْكَالَ فِي جَمْعِهِ ، وَإِنْ

---

(١) راجع : مقاييس اللغة ٢/ ٥٠٣ ، واللسان وتاج العروس (ردف) .

(٢) **الكِفْلُ** : من مراكب الرِّجَال ، وهو كِسَاءٌ يُؤْخذ فيُعْقَدُ طَرَفَاهُ ، ثمّ يُلقَى مُقَدَّمُه على الكاهل ، ومُؤَخَّرُه مِمّا يلي العَجُز ، سمّي بذلك لأنّه يوضع على كَفَلِ الدَّابة وهو عَجُزُها . راجع اللسان (كفل) .

(٣) مفهوم الترادف عندهم: تسمية الشيء الواحد بأسماء متعددة. انظر: المحصول للرازي ١/ ٩٣، والإحكام للآمدي ١/ ٢٣ ، ونهاية السول ٢/ ١٠٤ ، والمزهر للسيوطي ١/ ٤٠٢ . وانظر بسط الكلام فيه وخلاف العلماء في جواز وقوعه في : فصول في فقه اللغة للدكتور رمضان عبد التواب ص٣٠٨-٣٢٤ .

(٤) راجع : مقاييس اللغة ٦/ ٢٠ .

(٥) الأبيات من الرجز ، وهي في : الاستيعاب ٤/ ١٨٢٩ ، ونهاية الأرب ١٩/ ٢١٧ ، وأعلام النساء ١/ ٣٧٠ .

قُدِّرَ مَصْدَرًا فَالكَلَامُ فِيهِ عَلَى نَحْوِ مَا تَقَدَّمَ [١].

وَ(**الأَوْجَالُ**) [٢] جَمْعُ (وَجَلٍ) ، وَ(الوَجَلُ) الخَوْفُ ، يَكُونُ أَيْضًا مَصْدَرًا وَيَكُونُ اسْمًا ، فَالكَلَامُ فِيهِ كَالكَلَامِ فِي (**الأَهْوَالِ**) .

وَفِعْلُهُ (وَجِلَ) ، وَالمُضَارِعُ (يَوْجَلُ) عَلَى الأَصْلِ ، وَلَمْ يُسْلَكْ بِهِ سَبِيلَ (وَرِثَ) ، وَتَقْرِيرُ جَمِيعِ ذَلِكَ فِي كُتُبِ النَّحْوِ [٣] ، وَقَدْ تَقَدَّمَتْ الإِشَارَةُ إِلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ [٤].

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَقَالَ ٱلْإِنسَـٰنُ مَا لَهَا ﴾ [٥] فَالظَّاهِرُ فِي (مَا) الاسْتِفْهَامُ ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَإِنَّ فِيهِ وَجْهَيْنِ [٦] : أَحَدُهُمَا أَنَّهُ عَلَى ظَاهِرِهِ ، وَالاسْتِفْهَامُ سُؤَالٌ عَنْ المُقْتَضَى ، أَهُوَ مِمَّا يُمْكِنُ إِدْرَاكُهُ وَالتَّعْبِيرُ عَنْهُ أَمْ لَا؟ . وَقِيلَ : الاسْتِفْهَامُ عَنْ وَجْهِ الصَّارِفِ ، أَيْ : هِيَ حَقِيقَةٌ بِذَلِكَ ، وَقَدْ جُعِلَ مِنْ هَذَا قَوْلُهُ ﷺ فِي حَدِيثِ جَابِرِ بنِ عَبْدِ اللهِ عَنْ الرَّاعِي وَقَدْ لَبِسَ الثَّوْبَيْنِ : « مَا لَهُ؟ ضَرَبَ اللهُ عُنُقَهُ ، أَلَيْسَ هَذَا خَيْرًا؟! » [٧] . وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ [٨] :

فَإِنْ أَكُ قَدْ أَثْرَيْتُ مِنْ بَعْدِ فَاقَةٍ   فَمَا لِيَ لَا أُثْرِي وَأَنْتَ مَلِيكُ // [٩٤]

فَيَكُونُ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرُ : مَا لَهَا لَا تَتَزَلْزَلُ ، ثُمَّ حُذِفَ مَحَلُّ الاسْتِفْهَامِ لِيُنَاسِبَ رُؤُوسَ الآيِ .

---

(١) انظر حديث المؤلف عن هذه المسألة فيما سبق ص٧٣ ، ٨٧ .

(٢) راجع : اللسان وتاج العروس (وجل) .

(٣) انظر المسألة في : الكتاب ٤/ ١١١ ، والمنصف ١/ ٢٠٢ ، والمخصص ٤/ ٣٣٣ ، واللباب ٢/ ٣٥٦ ، وشرح الملوكي ص٤٩ ، ٣٣٤ ، والممتع ٢/ ٤٣٢ ، وشرح الشافية ١/ ٩٣ ، وبغية الآمال لأبي جعفر اللَّبْلي ص٨٦ .

(٤) انظر ما سبق ص٤٦٢ .

(٥) سورة الزلزلة ، الآية : ٣ .

(٦) في الأصل (وجهان) .

(٧) الموطأ : كتاب الجامع ، باب ما جاء في لُبْس الثياب للجمال بها ص٦٥٤ ، وصحيح ابن حبان ، كتاب اللباس وآدابه ، ذكر الاستحباب للمرء أن تُرَى عليه أثر نعمة الله ١٢/ ٢٣٦ ، والتمهيد لابن عبد البر ٣/ ٢٥٢ .

(٨) البيت من الطويل ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

وَقِيْلَ : بَلْ هُوَ نَفْيٌ ، وَيَجْرِي عَلَى نَحْوِ المَعْنَيَيْنِ المُتَقَدِّمَيْنِ ، فَعَلَى الأَوَّلِ يَكُونُ التَّقْدِيرُ : مَا لَهَا مُوجِبٌ ، وَعَلَى الثَّانِي يَكُونُ التَّقْدِيرُ : مَا لَهَا مَانِعٌ .

وَلَيْسَ فِيهِ مِنْ غَرِيبِ الإِعْرَابِ – غَيْرَ مَا تَقَدَّمَ – وَلَا مِنْ جِهَةِ البَدِيعِ مَا يَتَأَكَّدُ ذِكْرُهُ .

❖ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ : « **فَيَوْمَئِذٍ تَبْرُزُ** » إِلَى قَوْلِهِ : « **الكَرَامَة** »(١).

الشَّرْحُ :

(**الجَوَائِحُ**)(٢) جَمْعُ (جَائِحَةٍ) ، وَهِيَ هُنَا عِبَارَةٌ عَنْ المُهْلِكَاتِ لِلنَّفْسِ ، وَاسْتِعْمَالُهَا عِنْدَ العَرَبِ فِي المُهْلِكَاتِ لِلمَالِ ، فَاسْتَعْمَلَهُ مُجَرَّدًا عَنْ التَّقْيِيدِ ، كَمَا فَعَلَ طَرَفَةُ فِي قَوْلِهِ(٣) :

وَرِثُوا السُّؤْدَدَ عَنْ آبَائِهِمْ ثُمَّ سَادُوا سُؤْدَدًا غَيْرَ زَمِرْ

فَاسْتَعْمَلَ (الزَّمِرَ) فِي (السُّؤْدَدِ) ، وَإِنَّمَا يُسْتَعْمَلُ فِي : (الصُّوفِ) ، يُقَالُ : (شَاةٌ زَمِرَةٌ) إِذَا كَانَتْ قَلِيلَةَ الصُّوفِ(٤) ، وَيَرْجِعُ ذَلِكَ إِلَى تَعْمِيمِ الإِعْلَالِ ، وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ فِي عِلْمِ البَيَانِ .

فَصْلٌ : وَالأَكْثَرُ فِي اسْتِعْمَالِ فِعْلِهَا أَنْ يَكُونَ عَلَى (أَفْعَلَ) ، وَيَأْتِي عَلَى (فَعَلَ) ، فَيُقَالُ : (أَجَاحَتْهُمْ وجَاحَتْهُمْ) . وَالأَكْثَرُ فِي اسْمِ فَاعِلِهِ أَنْ يَكُونَ مِنْ المَكْثُورِ ، وَقَدْ يَأْتِي مِنْ الكَاثِرِ ، وَلِذَلِكَ نَظَائِرُ فِي كَلَامِ العَرَبِ تُعْرَفُ بِالاسْتِقْصَاءِ .

---

(١) الخطب النُّباتية ل٣/ ب ، وتمامه : « ... **المُخَبَّآت ، وَتَبْدُو المُكَتَّمَات ، وَتَظْهَرُ الفَضَائِح ، وَتَكْثُرُ الجَوَائِح ، وَتُرْعَدُ الجَوَانِح ، وَتَشْهَدُ الجَوَارِح ، وَتُبَعْثَرُ الضَّرَائِح ، وَتُعَدَّدُ القَبَائِح . فَيَا خَجَلَ المُقَصِّرِينَ مِنْ التَّوْبِيخِ فِي مَحْفِلِ القِيَامَة ، وَيَا حَيْرَةَ أُولِي التَّفْرِيطِ مِنْ زَلَازِلِ يَوْمِ الطَّامَّة ، وَيَا سُوءَ مُنْقَلَبِ الظَّالِمِينَ عِنْدَ حُلُولِ النَّدَامَة ، وَيَا حَسَرَاتِ الهَالِكِينَ إِذَا عَايَنُوا أَهْلَ السَّلَامَة ، وَيَا هَوَانَ المُتَكَبِّرِينَ إِذَا حُرِمُوا دَارَ الكَرَامَة** » .

(٢) راجع : المحكم ٣/ ٣٥٥ ، واللسان وتاج العروس (جوح) .

(٣) البيت من الرمل ، وهو في : ديوانه ص٧٤ ، وشرح الأشعار الستة الجاهلية ٢/ ٤٦٥ .

(٤) انظر : اللسان (زمر) .

وَ(**تُرْعَدُ**) (١) مِنْ (الرِّعْدَةِ) ، وَهِيَ النَّافِضُ يَكُونُ مِنَ الفَزَعِ وَغَيْرِهِ ، وَهِيَ هُنَا مِنَ الفَزَعِ ، وَالمَعْرُوفُ (٢) فِي فِعْلِهَا المُوقَعِ البِنَاءُ لِلمَفْعُولِ ، تَقُولُ : (أُرْعِدَ فَارْتَعَدَ) ، وَ(يُرْعَدُ) أَيْضًا .

وَاخْتُلِفَ فِي (**الجَوَانِحِ**) (٣) : فَقِيْلَ : هِيَ أَوَائِلُ الضُّلُوعِ مِمَّا يَلِي الصَّدْرَ ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِجُنُوحِهَا عَلَى القَلْبِ . وَقِيْلَ : (الجَوَانِحُ) الضُّلُوعُ القِصَارُ الَّتِي فِي مُقَدَّمِ الصَّدْرِ ، الوَاحِدَةُ (جَانِحَةٌ) . وَقِيْلَ : (الجَوَانِحُ) مِنَ البَعِيرِ وَالدَّابَّةِ مَا وَقَعَتْ عَلَيْهِ الكَتِفُ ، وَهِيَ مِنَ الإِنْسَانِ الدَّأْيُ (٤) ، وَهُنَّ مَا كَانَ مِنْ قِبَلِ الظَّهْرِ ، وَهُنَّ سِتٌّ : ثَلَاثٌ عَنْ يَمِينِكَ ، وَثَلَاثٌ عَنْ يَسَارِكَ .

وَ(**الجَوَارِحُ**) (٥) مِنْ الإِنْسَانِ عَوَامِلُ جَسَدِهِ ، كَـ(يَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ) ، وَاحِدَتُهَا (جَارِحَةٌ) ؛ لِأَنَّهُنَّ يَجْرَحْنَ الخَيْرَ أَوْ الشَّرَّ ، أَيْ : يَكْتَسِبْنَهُ ، وَمِنْهُ قِيْلَ لِلكَلْبِ وَالصَّقْرِ وَغَيْرِهِمَا مِنْ الصَّوَائِدِ : (جَارِحٌ) . وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ (الجَوَارِحِ) الَّتِي لِلإِنْسَانِ إِذَا كَسَبَتْ الذَّنْبَ ، وَأَنْكَرَ الإِنْسَانُ يَوْمَ القِيَامَةِ بِلِسَانِهِ شَهِدَتْ عَلَيْهِ جَوَارِحُهُ ، قَالَ اللهُ تَعَالَى : ﴿ ٱلْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَىٰٓ أَفْوَٰهِهِمْ وَتُكَلِّمُنَآ أَيْدِيهِمْ وَتَشْهَدُ أَرْجُلُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴾ (٦) . وَقِيْلَ : (الجَوَارِحُ) الأَعْضَاءُ كُلُّهَا .

وَ(**تُبَعْثَرُ**) مُضَارِعٌ ، مَاضِيهِ (بَعْثَرَ) ، وَمَعْنَاهُ : قَلَبَ ، يُقَالُ : (بَعْثَرَ المَتَاعَ وَالتُّرَابَ) إِذَا قَلَبَ أَعْلَاهُ عَلَى أَسْفَلِهِ (٧) // . [٩٥]

---

(١) راجع : مقاييس اللغة ٢/ ٤١١ ، والمحكم ٢/ ٦ .

(٢) غامضة في الأصل ، وبنحو ما أثبتُّ يتجه الكلام .

(٣) راجع : المحكم ٣/ ٦٢ ، واللسان وتاج العروس (جنح) .

(٤) أيْ : تُسمّى كذلك ، وانظر : اللسان (دأي) .

(٥) راجع : مقاييس اللغة ١/ ٤٥١ ، والمحكم ٣/ ٥٣ ، واللسان وتاج العروس (جرح) .

(٦) سورة يس ، الآية : ٦٥ .

(٧) المحكم ٢/ ٣٢٥ ، وفيه : « وزعم يعقوب أنّ عينها بدلٌ من غين (بغثر) ، أو غينَ (بغثر) بدلٌ منها » .

وَاخْتُلِفَ فِي (**الضَّرِيحِ**) [١] : فَقِيْلَ : هُوَ الشَّقُّ فِي وَسَطِ القَبْرِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَا شُقَّ فَقَدْ (ضُرِحَ) . وَقِيْلَ : (الضَّرِيحُ) القَبْرُ كُلُّهُ ، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ [٢] :

فَقَدْ بَلَغَ الضُّرَاحَ وَسَاكِنِيهِ ... نَثَاكَ ، وَزَارَ مَنْ سَكَنَ الضَّرِيحَا

وَقِيْلَ : هُوَ قَبْرٌ بِلَا لَحْدٍ . وَقِيْلَ : (الضَّرِيحُ) البَعِيدُ ؛ سُمِّيَ بِهِ القَبْرُ لِبُعْدِ مَحَلِّهِ ، وَالقَبْرُ يُوصَفُ بِالبُعْدِ ، كَمَا قَالَ [٣] :

هَنِيئًا لَكَ البَيْتُ الجَدِيدُ [٤] مُوَسَّدًا ... يَمِينَكَ فِيهِ بِالسَّعَادَةِ وَاليُمْنِ

مُجَاوِرَ سَكْنٍ فِي دِيَارٍ بَعِيدَةٍ ... مِنَ الحَيِّ سَقْيًا لِلدِّيَارِ وَلِلسَّكْنِ

وَ(**الخَجَلُ**) [٥] يَكُونُ بِمَعَانٍ مِنْهَا : الاسْتِحْيَاءُ ، يُقَالُ : (خَجِلَ الرَّجُلُ خَجَلًا) إِذَا فَعَلَ فِعْلًا فَاسْتَحْيَا مِنْهُ وَدَهِشَ ، وَمِنْهَا : التَّحَيُّرُ ، يُقَالُ : (خَجِلَ البَعِيرُ) إِذَا صَارَ فِي الطِّينِ فَبَقِيَ فِيهِ مُتَحَيِّرًا ، وَمِنْهَا : الْتِبَاسُ الأَمْرِ ، يُقَالُ : (خَجِلَ الرَّجُلُ فِي وَاقِعَةِ كَذَا) إِذَا الْتَبَسَ عَلَيْهِ الأَمْرُ فِيهَا ، وَمِنْهَا : العَيُّ ، يُقَالُ : (خَجِلَ الرَّجُلُ بِكَذَا) إِذَا عَيَّ بِهِ . وَهَذِهِ المَعَانِي كُلُّهَا يَحْتَمِلُهَا مَا فِي الخُطْبَةِ .

ويَقَعُ (الخَجَلُ) بِمَعْنَى : سُوءِ احْتِمَالِ الغِنَى ، كَأَنْ يَأْشَرَ وَيَبْطَرَ عِنْدَ الغِنَى . وَقِيْلَ : هُوَ التَّخَرُّقُ فِي الغِنَى ، يُقَالُ مِنْهُ : (خَجِلَ خَجَلًا) ، وَفِي الحَدِيثِ : « إِنَّكُنَّ إِذَا جُعْتُنَّ دَقِعْتُنَّ ، وَإِذَا

---

(١) راجع : المحكم ٣/ ٩٠ ، واللسان وتاج العروس (ضرح) .

(٢) البيت من الوافر ، وهو لأبي العلاء المعري في : سقط الزند ص٧٨ ، والفائق للزمخشري ٢/ ٣٣٦ ، وشروح السقط ١/ ٢٦٩ ، وفيها : **الضُّرَاح** : هو البيت المعمور في السماء السابعة ، واشتقاقه من المُضَارَحة بمعنى المقابلة ؛ لكونه مقابلًا للكعبة . وجاء في بعض الآثار عن عليٍّ ﷺ أنه اسمٌ للسماء السابعة . **والنَّثَا** : الخبر المنتشر في الناس حَسَنًا كان أو قبيحًا ، فإن قُدِّمَتْ الثاء على النون كان مخصوصًا بالخير لا يكاد يستعمل في غيره .

(٣) البيتان من الطويل ، وهما لأبي العلاء المعري أيضًا في : سقط الزند ص١٥ ، وشروح السقط ٢/ ٩٢٤ .

(٤) في الأصل (الحرير) ، وهو تحريف .

(٥) راجع : مقاييس اللغة ٢/ ٢٤٧ ، والمحكم ٥/ ٥ ، واللسان وتاج العروس (خجل) .

شَبِعْتُنَّ خَجِلْتُنَّ »[١] ، وَمِنْهُ قَوْلُ الكُمَيْتِ[٢] :

وَلَمْ يَدْقَعُوا عِنْدَمَا نَابَهُمْ لِصَرْفِ زَمَانٍ وَلَمْ يَخْجَلُوا

وَيَقَعُ (الخَجَلُ) بِمَعْنَى : التَّوَانِي عَنْ طَلَبِ الرِّزْقِ وَالكَسَلِ ، وَقَدْ يَحْتَمِلُ هَذَا المَعْنَى ؛ لِـمُنَاسَبَتِهِ .

وَ(**التَّقْصِيرُ**) وَ(المُقَصِّرُ) هُنَا هُوَ المُتَوَانِي الكَسِلُ فِي أَفْعَالِ الطَّاعَةِ المُقْتَضِيَةِ تَحْصِيلَ الثَّوَابِ ، وَيُسْتَعْمَلُ (التَّقْصِيرُ) بِمَعْنَى: العَجْزِ وَعَدَمِ القُدْرَةِ[٣]. وَأَمَّا (الإِقْصَارُ) فَيَكُونُ بِمَعْنَى: الكَفِّ ، إِمَّا عَنْ الشَّيْءِ رَأْسًا ، وَإِمَّا عَنْ تَـمَامِهِ[٤] . فَعَلَى هَذَا المُقَصِّرُ غَيْرُ قَادِرٍ ، وَالمُقْصِرُ قَادِرٌ ، وَمِنْ شِعْرِ بَعْضِهِمْ – وَأَظُنُّهُ ابْنَ دُرَيْدٍ –[٥] :

لَيْسَ المُقَصِّرُ وَانِيًا كَالمُقْصِرِ حُكْمُ المُعَذِّرِ غَيْرُ حُكْمِ المُعْذِرِ[٦]
لَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ أَنَّ لَحْظَكِ قَاتِـلِي لَحَذِرْتُ مِنْ عَيْنَيْكِ مَا لَمْ أَحْذَرِ

---

(١) لم أهتد إليه في كتاب من كتب الصحاح أو السنن التي وقفت عليها ، وهو في : غريب الحديث لابن سلّام ٣/ ١٢٢ ، والنهاية لابن الأثير ٢/ ١١ ، ١٢٧ ، وكنز العمّال ٦/ ٣٧٧ . **والدَّقْعُ** : الخضوع في طلب الحاجة ، مأخوذ من الدقعاء وهو التراب ، أيْ : لصقتنّ بالأرض من الفقر والخضوع . راجع اللسان (دقع) .

(٢) هو الكميت بن زيد الأسدي ، اشتهر في العصر الأموي ، وكان عالمًا بآداب العرب ولغاتها وأخبارها وأنسابها ، أشهر قصائده (الهاشميات) ؛ لأنه كان منحازًا إلى بني هاشم كثير المدح لهم . انظر : الأغاني ١٧/ ٨ .

والبيت من الوافر ، وهو في : ديوانه ص١/ ٣٢٥ ، وإصلاح المنطق ص٣١٨ ، وجمهرة اللغة ٣/ ١٢٨٦ ، والأضداد لابن الأنباري ص١٥٢ ، والأفعال للسَّرَقُسْطي ١/ ٤٩٩ .

(٣) راجع : مقاييس اللغة ٥/ ٩٦ ، واللسان وتاج العروس (قصر) .

(٤) هكذا قال أبو البقاء العكبري . انظر : شرح خطب ابن نُباتة ص١٣١ .

(٥) البيتان من الكامل ، وهما له في : ديوانه ص٦٨ ، وأمالي القالي ٢/ ١١٣ .

(٦) في الأصل (المُقَدَّر ، المُقْدِر) على التوالي ، وهو تصحيف . **والمُعَذِّر** : هو الذي لا عذر له ولكنّه يتكلّفه . **والمُعْذِر** : هو الذي له العذر . راجع اللسان (عذر) .

وَ(**التَّوْبِيخُ**) [١] التَّعْنِيفُ عَلَى ارْتِكَابِ مَا أَسْخَطَ الْمُعَنِّفَ ، فَعَلَى هَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى شَيْءٍ فَرَطَ . وَقِيْلَ : هُوَ التَّعْنِيفُ مُطْلَقًا ، فَعَلَى هَذَا يَقَعُ بِمَعْنَى : التَّهْدِيدِ . وَقِيْلَ : (التَّوْبِيخُ) هُوَ تَقْبِيحُ مَا ارْتَكَبَهُ الْمُوَبَّخُ ، وَهُوَ قَرِيبٌ مِنْ الأَوَّلِ .

وَ(**المَحْفِلُ**) [٢] – كَـ(المَضْرِبِ) – اسْمُ المَكَانِ مِنْ (حَفَلَ) إِذَا جَمَعَ ، وَمِنْهُ سُمِّيَ النَّهْرُ الكَثِيرُ المَاءِ (حُفَالًا) [٣] ؛ لِأَنَّهُ قَدْ جَمَعَ مَاءً كَثِيرًا ، وَالضَّرْعُ الكَثِيرُ اللَّبَنِ (حُفَالًا) [٤] ، وَالعَيْنُ الكَثِيرَةُ [٥] الدَّمْعِ (حُفَالًا) [٦] ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ [٧] :

إِذَا قُلْتُ مَهْلًا غَارَتِ العَيْنُ بِالبُكَا   غِرَاءً ، وَمَدَّتْهَا مَدَامِعُ حُفَّلُ // [٩٦]

فَإِذَنْ فَـ(المَحْفِلُ) اسْمُ مَكَانِ الجَمْعِ . وَأَمَّا كَوْنُهُ يَقْتَضِي التَّنْوِيهَ أَوْ التَّهْجِينَ فَلِأُمُورٍ أُخَرَ خَارِجَةٍ عَنْ اللَّفْظِ ، وَزَائِدَةٍ عَلَى تَصَوُّرِهِ ، كَمَا تَصْحَبُ غَيْرَهُ ، عَلَى مَا هُوَ الْمُقَرَّرُ فِي عِلْمِ البَيَانِ عِنْدَ ذِكْرِ التَّبِعَاتِ وَالنَّوَاشِئِ الْمُرَكَّبَةِ وَالبَسِيطَةِ .

وَ(**القِيَامَةُ**) [٨] البَعْثُ ، فِعَالَةٌ مِنْ (القِيَامِ) ؛ لِأَنَّ النَّاسَ يَقُومُونَ فِيهِ لِرَبِّ العَالَمِينَ ، أَوْ لِأَنَّهُمْ يَقُومُونَ فِيهِ مِنْ قُبُورِهِمْ . وَأَمَّا قَوْلُهُ [٩] :

---

(١) راجع : اللسان وتاج العروس (وبخ) .

(٢) راجع : مقاييس اللغة ٢/ ٨١ ، والمحكم ٣/ ٢٦١ ، واللسان وتاج العروس (حفل) .

(٣) في الأصل (حلافًا) ، وهو تحريف .

(٤) في الأصل (حلافًا) ، وهو تحريف .

(٥) في الأصل (الكثير) .

(٦) في الأصل (حلافًا) ، وهو تحريف .

(٧) البيت من الطويل ، وهو لكثيّر عزّة في : ديوانه ص١٥٩ ، وأمالي القالي ١/ ٦٠ ، والمحكم ٣/ ٢٦٢ ، وسمط اللالي ١/ ٢٢٣ ، واللسان (حفل ، غرا) . قال البكري : « ورواية اليزيدي عن محمد بن حبيب : (وآدَتْهَا مَدَامِعُ بُهَّلُ) » ، ولا شاهد فيه حينئذ على هذه الرواية .

(٨) راجع : اللسان وتاج العروس (قوم) .

(٩) الأبيات من الرجز، وهي بلا نسبة في: جمهرة اللغة ٣/ ١٣١٠، والمخصص ٤/ ٥٩ ، ٦٢، واللسان والتاج (توب ، قوم) .

قَدْ صُمْتُ رَبِّي فَتَقَبَّلْ صَامَتِي وَقُمْتُ لَيْلِي فَتَقَبَّلْ قَامَتِي

أَدْعُوكَ يَا رَبِّ مِنَ النَّارِ الَّتِي أَعْدَدْتَ لِلْكُفَّارِ فِي القِيَامَةِ

فَعَبَّرَ « فِي القِيَامَةِ » عَنْ الـمَآلِ . وَقِيْلَ : هُوَ عَلَى ظَاهِرِهِ ؛ لِأَنَّ النَّارَ لَهَا صَوْلَةٌ فِي ذَلِكَ اليَوْمِ ، كَمَا جَاءَ فِي الحَدِيثِ عَنْهُ ﷺ (١) . وَفِي هَذِهِ الأَبْيَاتِ مِنْ نَحْوِ التَّصْرِيفِ وَعِلْمِ القَوَافِي بَحْثٌ تَقْرِيرُهُ فِيهِمَا (٢) . وَيُسَمَّى (يَوْمُ الجُمُعَةِ) : (يَوْمَ القِيَامَةِ) ؛ لِأَنَّ السَّاعَةَ تَقُومُ فِيهِ – أَعْنِي فِي (يَوْمِ الجُمُعَةِ) – كَمَا جَاءَ فِي الحَدِيثِ الصَّحِيحِ (٣).

وَ(**التَّفْرِيطُ**) (٤) التَّضْيِيعُ لِشَيْءٍ تَقَدَّمَ ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا مَعَ القُدْرَةِ وَإِمْكَانِ التَّحْصِيلِ ، وَقَدْ يَكُونُ مَعَ العَجْزِ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ (٥) :

فَإِنْ أَكُ قَدْ فَرَّطْتُ فِي يَوْمِ لَابِسٍ فَلَا لَوْمَ إِنَّ اللهَ يَعْذُرُ بِالعَجْزِ

وَ(**الطَّامَّةُ**) (٦) فَاعِلَةٌ ، مِنْ (طَمَّ الشَّيْءُ) إِذَا زَادَ عَلَى غَيْرِهِ ، جُعِلَ عِبَارَةً عَـنْ الْمُصِيبَةِ العَظِيمَةِ

---

(١) في اللسان (صول) : **الصَّوْلَة** : الوثبة والاستطالة والسطوة . وأظنّه يشير إلى حديثه ﷺ عن وضع الصراط يوم القيامة وأحوال الناس في المرور عليه يومئذ ، إذْ يقول : « وَفِي جَهَنَّمَ كَلَالِيبُ مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ ، هَلْ رَأَيْتُمُ السَّعْدَانَ؟ قَالُوا : نَعَمْ يَا رَسُولَ اللهِ . قَالَ : فَإِنَّهَا مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ مَا قَدْرُ عِظَمِهَا إِلَّا اللهُ ، تَخْطَفُ النَّاسَ بِأَعْمَالِـهِمْ ، فَمِنْهُمُ الْمُؤْمِنُ بَقِيَ بِعَمَلِهِ ، وَمِنْهُمُ الْمُجَازَى حَتَّى يُنَجَّى » . انظر : البخاري في الفتح ، كتاب الرقاق ، باب الصراط جسر جهنم ١١/ ٤٤٥ ، ومسلم بشرح النووي ، كتاب الإيمان ، باب صفة الصراط ٣/ ٢١ . والله أعلم .

(٢) جاء في اللسان (توب ، قوم) : قال بعضهم : إنما أراد صَوْمَتِي وقَوْمَتِي ، فأَبْدَلَ الواوَ ألفًا لِضَرْبٍ من الخِفّة ؛ لأنّ هذه الأبيات جاءت مؤسَّسَةً وغيرَ مُؤَسَّسَةٍ . ألا ترى أنه جاء بـ(الَّتِي) وليس فيها ألفُ تَأْسِيسٍ؟.

(٣) روى مسلم والترمذي من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أنّ رسول الله ﷺ قال : « خَيْرُ يَوْمٍ طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ يَوْمُ الجُمُعَةِ ، فِيهِ خُلِقَ آدَمُ ، وَفِيهِ أُدْخِلَ الجَنَّةَ ، وَفِيهِ أُخْرِجَ مِنْهَا ، وَلَا تَقُومُ السَّاعَةُ إِلَّا فِي يَوْمِ الجُمُعَةِ » . انظر : كتاب الجمعة ، باب فضل يوم الجمعة في : مسلم بشرح النووي ٦/ ١٤١ ، وسنن الترمذي ٢/ ٣٥٩ .

(٤) راجع : المحكم ٩/ ١٣٠ ، واللسان وتاج العروس (فرط) .

(٥) البيت من الطويل ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

(٦) راجع : مقاييس اللغة ٣/ ٤٠٦ ، والمحكم ٩/ ١١٥ .

الَّتِي زَادَتْ عَلَى غَيْرِهَا ، وَالأَظْهَرُ أَنَّهُ مِنْ جِنْسِهَا ، وَقَدْ يَحْتَمِلُ العُمُومَ ، وَفِي ذَلِكَ تَفْصِيلٌ ، وَتَقْرِيرُهُ فِي عِلْمِ البَيَانِ .

وَالحَذْفُ هُنَا لِلاقْتِصَاصِ ، وَهُوَ أَحَدُ مَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ ، عَلَى مَا هُوَ المُقَرَّرُ فِي عِلْمِ البَيَانِ أَيْضًا (١).

وَ(**المُنْقَلَبُ**) (٢) مِنْ (القَلْبِ) بِمَعْنَى : رَجَعَ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ اسْمًا لِلمَصْدَرِ وَالزَّمَانِ وَالمَكَانِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثَةِ كَانَ مِنْهُ الثَّلَاثَةُ عَلَى زِنَةِ اسْمِ المَفْعُولِ ، وَالأَظْهَرُ هُنَا فِيهِ أَنَّهُ اسْمٌ لِلمَصْدَرِ .

وَأَصْلُ (الانْقِلَابِ) أَنْ يَكُونَ لِـمَا مُنْصَرِفٌ عَنْهُ ، وَيُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ المُنْصَرِفِ عَنْهُ ، وَمِنْ الأَوَّلِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَإِذَا ٱنقَلَبُوٓاْ إِلَىٰٓ أَهۡلِهِمُ ٱنقَلَبُواْ فَكِهِينَ ﴾ (٣) ، وَمِنْ الثَّانِي قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَسَيَعۡلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٖ يَنقَلِبُونَ ﴾ (٤) ، وَمِنْهُ مَا فِي الخُطْبَةِ .

وَ(**الحُلُولُ**) مَصْدَرُ (حَلَّ بِالمَكَانِ) إِذَا نَزَلَ (٥) ، وَفِي مِثْلِ هَذَا النَّوْعِ خِلَافٌ فِي تَنَاوُلِهِ المَعَانِيَ ، هَلْ هُوَ عَلَى جِهَةِ الحَقِيقَةِ أَوْ عَلَى جِهَةِ المَجَازِ؟ ، وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ فِي عِلْمِ البَيَانِ .

وَ(**الحَسَرَاتُ**) جَمْعُ (حَسْرَةٍ) ، وَهِيَ أَنْ يَرْكَبَ الإِنْسَانَ مِنْ النَّدَمِ مَا لَا نِهَايَةَ بَعْدَهُ (٦).

---

(١) انظر أغراض الحذف فيما سبق ص٣٣٣ .

(٢) راجع : اللسان وتاج العروس (قلب) .

(٣) سورة المطففين ، الآية: ٣١ . وفي الأصل (فاكهين) ، وهي قراءة السبعة غير حفص . انظر: السبعة لابن مجاهد ص٦٧٦ ، وحجة القراءات ص٧٥٥ ، والبحر المحيط ٨/ ٤٤٣ ، والدر المصون ١٠/ ٧٢٧ .

(٤) سورة الشعراء ، الآية : ٢٢٧ .

(٥) راجع : مقاييس اللغة ٢/ ٢٠ .

(٦) راجع : المحكم ٣/ ١٣٠ .

[٩٧] السادس

وَ(عَايَنَ / / الشَّيْءَ) إِذَا رَآهُ بِعَيْنِهِ (١) ، وَهُوَ أَحَدُ مَا اشْتُقَّ فِيهِ الفِعْلُ مِنْ الاسْمِ عَلَى الأَظْهَرِ ؛ لِأَنَّ فِي دَعْوَى الفِعْلِ تَكَلُّفًا (٢).

وَ(الهَوَانُ) ضِدُّ العِزِّ ، وَكَذَلِكَ (الهَوْنُ) . وَفِعْلُهَا (هَانَ يَهُونُ) (٣).

وَ(المُتَكَبِّرُ) اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ (تَكَبَّرَ) ، وَالمَصْدَرُ (التَّكَبُّرُ) ، وَهُوَ ضِدُّ التَّوَاضُعِ (٤) . وَتَأْتِي هَذِهِ البِنْيَةُ لِـمَعَانٍ مِنْهَا (٥) : تَكَلُّفُ الشَّيْءِ وَتَعَاطِيهِ ، وَهُوَ المَقْصُودُ هُنَا ، وَتَأْتِي هَذِهِ المَادَّةُ أَيْضًا بِمَعْنَى: التَّفَرُّدِ وَكَوْنِ ذَلِكَ المَعْنَى لِـمَنْ دَلَّتْ عَلَيْهِ عَلَى جِهَةِ التَّمَامِ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ : (تَمَلَّكَ فُلَانٌ) إِذَا انْفَرَدَ بِالمُلْكِ عَلَى جِهَةِ التَّمَامِ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ (٦) :

تَمَلَّكَ مَعْمَرٌ مِنْ دُونِ كَلْبٍ وَلَـحَّتْ فِي طِلَابِ المُلْكِ كَلْبُ

وَعَلَى هَذَا المَعْنَى حُمِلَ قَوْلُهُ تَعَالَى :﴿ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ﴾ (٧).

وَ(حُرِمَ) بِمَعْنَى : مُنِعَ ، وَ(الحِرْمَانُ) المَنْعُ ، وَلَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِيمَا يُشْتَهَى وَيُرَادُ ، وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ (٨) :

حُرِمْتُ بِعَادَهَا وَمُنِحْتُ وَصْلًا وَبِتُّ بِلَيْلَـةٍ تُنْسِي اللَّيَالِـي

---

(١) راجع : المحكم ٢/ ١٧٩ .

(٢) في الأصل (تكلف) .

(٣) راجع : المحكم ٤/ ٣٠٩ .

(٤) راجع : المحكم ٧/ ١٣ .

(٥) انظر : أدب الكاتب ص٣٥٩ ، والمسائل الشيرازيات ٢/ ٥١٢ ، والشرح الملوكي ص٧٤ ، والممتع ١/ ١٨٣ ، وشرح الشافية ١/ ١٠٤ ، وارتشاف الضرب ١/ ١٧٢ ، ودروس التصريف لمحمد محيي الدين عبد الحميد ص٧٧ . وانظر أيضًا حديث المؤلف عن هذه البنية فيما يأتي ص٧٧٣ .

(٦) البيت من الوافر ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

(٧) سورة الحشر ، الآية : ٢٣ .

(٨) البيت من الوافر ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

فَإِنْ كَانَ عَرَبِيًّا فَإِنَّمَا أَرَاهُ اسْتَعْمَلَهُ لِـمُطَابَقَةِ (المَنْحِ) .

وَ(**دَارُ الكَرَامَةِ**) الجَنَّةُ ، وَ(الكَرَامَةُ) اسْمٌ لِـ(الإِكْرَامِ) (١) ، وَ(الإِكْرَامُ) الإِعْزَازُ وَالتَّنْزِيهُ وَالإِتْحَافُ ، بِهَذِهِ الثَّلَاثَةِ فُسِّرَ (إِكْرَامُ الضَّيْفِ) ، وَكُلُّ ذَلِكَ فِي الجَنَّةِ ، مَعَ مَا يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ بِمَا لَا تَصِلُ إِلَيْهِ عُقُولُنَا ، جَعَلَنَا اللهُ مِنْ سَاكِنِيهَا بِجَاهِ سَيِّدِ الأَوَّلِينَ وَالآخِرِينَ مُحَمَّدٍ ﷺ .

وَأَمَّا مَا يَتَعَلَّقُ مِنْ جِهَةِ الإِعْرَابِ بِهَذَا الفَصْلِ فَإِنَّ (**يَا**) فِي هَذِهِ الأَمَاكِنِ مُخْتَلَفٌ فِيهَا ، هَلْ هِيَ تَنْبِيهٌ أَوْ نِدَاءٌ؟ فَعَلَى الأَوَّلِ مَا بَعْدَهَا مَحْمُولٌ عَلَى إِضْمَارِ مَفْعُولٍ إِنْ قُدِّرَ المُضْمَرُ مِنْ غَيْرِ لَفْظِهِ، وَمَصْدَرٍ أَوْ اسْمِهِ إِنْ قُدِّرَ مَنْ لَفْظِهِ ، وَالأَوَّلُ أَظْهَرُ . وَعَلَى الثَّانِي فَقِيْلَ : المُنَادَى مَحْذُوفٌ ، وَيَجْرِي فِيمَا بَعْدَهَا لَفْظًا مَا تَقَدَّمَ ، وَقِيْلَ : بَلْ هُوَ المُنَادَى عَلَى جِهَةِ الاتِّسَاعِ .

وَأَمَّا مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مِنْ جِهَةِ البَدِيعِ المُسْتَغْرَبِ فَـ(التَّعْدَادُ) ، وَ(التَّعْدَادُ) مِنْ حَيْثُ هُوَ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَصْحُوبًا بِمُقْتَضَيَاتٍ لَهُ – أَعْنِي لِـ(التَّعْدَادِ) – عَلَى مَا هُوَ المُقَرَّرُ أَيْضًا فِي عِلْمِ البَيَانِ . وَالمُقْتَضَى لَهُ هُنَا التَّهْوِيلُ وَالحِرْصُ عَلَى قَبُولِ مَا أَوْرَدَ أَوْ يُورِدُ ، عَلَى مَا هُوَ المُقَرَّرُ أَيْضًا فِي عِلْمِ البَيَانِ .

❖ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ : « **هُنَالِكَ** » إِلَى قَوْلِهِ : « **مِنْ العَمَلِ** » (٢).

الشَّرْحُ:

(**هُنَالِكَ**) مِنْ أَسْمَاءِ الإِشَارَةِ ، وَإِذَا كَانَ – أَعْنِي (هُنَالِكَ) – مُجَرَّدًا عَنْ حَرْفِ الخِطَابِ وَمُؤَكِّدُهُ مُخَفَّفًا لَمْ يُسْتَعْمَلْ إِلَّا فِي القَرِيبِ حَقِيقَةً أَوْ حُكْمًا . فَإِنْ اتَّصَلَا بِهِ ، أَوْ الخِطَابُ وَحْدَهُ ،

---

(١) انظر : تهذيب اللغة ١٠/ ٢٣٦ .

(٢) الخطب النُّباتية ل٣/ ب ، وتمامه : « ... **سُدَّتْ عَلَى الهَارِبِينَ مَذَاهِبُ السُّبُل ، وَضَاقَتْ عَلَى المُحْتَالِينَ وُجُوهُ الحِيَل ، وَخَابَتْ مِنْ الآمِلِينَ أَضَالِيلُ الأَمَل ، وَحَصَلَ كُلٌّ عَلَى مَا قَدَّمَ مَنْ العَمَل** » .

أَوْ شُدِّدَتْ / / النُّونُ – وَلَا بُدَّ إِذْ ذَاكَ مِنْ فَتْحِ الهَاءِ أَوْ كَسْرِهَا – لَمْ يُسْتَعْمَلْ إِلَّا لِلبَعِيدِ حَقِيقَةً أَوْ حُكْمًا . وَلَيْسَ لِلمُتَوَسِّطِ شَيْءٌ يَخُصُّهُ مِنْ أَسْمَاءِ الإِشَارَةِ ، بَلْ هُوَ دَاخِلٌ فِيمَا كَانَ أَقْرَبَ إِلَيْهِ مِنَ الطَّرَفَيْنِ – أَعْنِي القُرْبَ وَالبُعْدَ – عَلَى الصَّحِيحِ (١) . وَالمَعْرُوفُ الإِشَارَةُ بِهِ إِلَى المَكَانِ ، وَنَقَلَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ يُشَارُ بِهِ إِلَى الزَّمَانِ (٢). [٩٨]

وَ(سُدَّتْ) (٣) فِعْلٌ مَبْنِيٌّ لِـمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ، وَأَصْلُهُ (سُدِدَتْ) ؛ لِتَجْرِيَ مَجْرَى بَابِهِ مِنَ المَاضِي المَبْنِيِّ لِلمَفْعُولِ فِي كَسْرِ مَا قَبْلَ الآخِرِ .

وَ(السَّدُّ) فِي أَصْلِهِ إِغْلَاقُ الخَلَلِ وَرَدْمُ الثَّلْمِ ، يُقَالُ : (سَدَّهُ يَسُدُّهُ سَدًّا فانْسَدَّ واسْتَدَّ) ، وَالاسْمُ (السُّدُّ) . وَحَكَى الزَّجَّاجُ (٤) : أَنَّهُ مَا كَانَ مَسْدُودًا خِلْقَةً فَهُوَ (سُدٌّ) بِالضَّمِّ ، وَمَا كَانَ مِنْ عَمَلِ النَّاسِ فَهُوَ (سَدٌّ) بِالفَتْحِ ، وَعَلَى ذَلِكَ وَجَّهَ القِرَاءَتَيْنِ (٥) . وَيُسْتَعَارُ لِـمَا لَا يُدْرَكُ مِنَ المَعَانِي ، كَمَا فِي الخُطْبَةِ ، وَمِنْهُ : تَشْبِيهُ ذَهَابِ البَصَرِ (سُدًّا) ، أَعَاذَنَا اللهُ مِنْهُ ، وَمَتَّعَنَا بِأَسْمَاعِنَا وَأَبْصَارِنَا وَقُوَانَا فِي سَبِيلِهِ .

---

(١) مذهب كثير من النحاة في المسألة إثبات مرتبة التوسط ، فـ(هنا) للقريب ، و(هناك) للتوسط ، و(هنالك) للبعيد . انظر : التوطئة ص١٩٤ ، والمقاصد الشافية ١/ ٤٢٠ ، وشرح الرضي ٢/ ٤٨٠ ، ٤٨٤ ، والتذييل والتكميل ٣/ ٢١٠ ، وارتشاف الضرب ٢/ ٩٨٢ ، والهمع ١/ ٢٦٨ .

(٢) هو رأي المفضل الضبي ، وعليه العكبري وابن مالك . انظر : التبيان ١/ ٢٥٦ ، وشرح خطب ابن نُباتة ص١٣٢ ، وشرح التسهيل١/ ٢٥٠ ، والتذييل والتكميل ٣/ ٢١٠ ، وارتشاف الضرب ٢/ ٩٨٢ ، والهمع ١/ ٢٦٨ .

(٣) راجع : مقاييس اللغة ٣/ ٦٦ ، والمحكم ٨/ ٢٥٦ ، واللسان وتاج العروس (سدد) .

(٤) في الأصل (الزجّاجي) ، وتصويبه من المحكم وغيره .

(٥) يقصد قوله تعالى في سورة الكهف ، الآية ٩٣ : ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ بَيۡنَ ٱلسَّدَّيۡنِ﴾ ، فعلى الفتح قراءة ابن كثير وأبي عمرو وحفص ، وعلى الضم قراءة الباقين كالأخوين حمزة والكسائي . انظر : معاني القرآن ٣/ ٣١٠ ، والسبعة ص٣٩٩ ، وحجة القراءات ص٤٣٠ ، والبحر المحيط ٦/ ١٦٣ ، والنشر ٢/ ٣١٥ . وإلى نحو ما حكى الزجّاج ذهب عكرمة وأبو عمرو ابن العلاء والكسائي وأبو عبيدة والأخفش . قال السمين : « وهو مردودٌ : بأنّ السَّدَّيْن في هذه السورة جبلان ، سَدَّ ذو القرنين بينهما بسَدٍّ ، فهما من فِعْل الله ، والسَّدُّ الذي فعله ذو القرنين من فِعْل المخلوق » . انظر : مجاز القرآن ١/ ٤١٤ ، وتهذيب اللغة ١٢/ ٢٧٦ ، والبحر المحيط ٦/ ١٦٣ ، والدر المصون ٧/ ٥٤٤ .

وَ(الهَرَبُ) الفِرَارُ [١] . وَقِيلَ : بَلْ هُوَ نَوْعٌ مِنْهُ ؛ لِأَنَّ الهَرَبَ لَا يَكُونُ إِلَّا إِلَى مَلْجَإٍ . وَ(الفُرَارُ) نَعَمٌ [٢].

وَ(المَذَاهِبُ) جَمْعُ (مَذْهَبٍ) ، وَمِنْ نَحْوِ اللَّفْظِ يَكُونُ اسْمًا لِلزَّمَانِ وَالمَكَانِ وَالمَصْدَرِ ، وَهُوَ هُنَا اسْمٌ لِلمَكَانِ قَضَاءً لِلعَلَاقَةِ ، إِذْ [هِيَ] [٣] (السَّدُّ) كَمَا قَدَّمْنَا .

وَ(السُّبُلُ) جَمْعُ (سَبِيلٍ) ، وَهِيَ الطَّرِيقُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ [٤].

وَ(الحِيَلُ) [٥] جَمْعُ (حِيلَةٍ) ، وَاليَاءُ فِيهِمَا – أَعْنِي فِي (حِيلَةٍ) وَفِي (الحِيَلِ) – مُنْقَلِبَةٌ عَنْ وَاوٍ ، وَيُقَالُ بِمَعْنَاهَا – أَيْ : بِمَعْنَى : (الحِيلَةِ) – : (حَوْلٌ وحَيْلٌ وحِوَلٌ وحَوِيلٌ ومَحَالَةٌ واحْتِيَالٌ وتَحَوُّلٌ وتَحَيُّلٌ) ، كُلُّ ذَلِكَ بِمَعْنَى : (الحِيلَةِ) ، عِبَارَةٌ عَنْ الحِذْقِ وَجَوْدَةِ النَّظَرِ وَالقُدْرَةِ عَلَى دِقَّةِ التَّصَرُّفِ .

فَصْلٌ : وَجَمْعُ (الحِيلَةِ) عَلَى (حِيَلٍ) وَعَلَى (حِوَلٍ) . وَفِي أَخْبَارِ صِفِّينَ أَنَّ مُعَاوِيَةَ قَالَ لعَمْرِو ابْنِ العَاصِ : « هَلُمَّ [٦] حِوَلَكَ يَا ابْنَ العَاصِ فَقَدْ هَلَكْنَا » [٧].

وَ(الخَيْبَةُ) هِيَ عِبَارَةٌ عَنْ إِخْلَافِ المَأْمُولِ وَعَدَمِ الظَّفَرِ بِهِ [٨].

---

(١) انظر : مقاييس اللغة ٦/ ٤٩ .

(٢) في المحكم ١١/ ٢٠٥ : « الفَرِيرُ والفُرَارُ : ولد النعجة والماعزة والبقرة . والأنثى : فُرَارَةٌ » .

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٤) انظر ما سبق ص٣٦٢ .

(٥) راجع : المحكم ٤/ ٥ ، واللسان وتاج العروس (حول) .

(٦) في الأصل (نعلم) ، وهو تحريف .

(٧) لم أقف على هذه المقولة فيما بين يدي من المصادر سوى في مروج الذهب ٢/ ٣٠٣ ، والرواية عنده : (هلمّ مخبّآتك) ، ولا شاهد فيه حينئذ .

(٨) راجع : الصحاح (خيب) .

وَ(**الأَضَالِيلُ**) (١) جَمْعُ (أُضْلُولَةٍ) ، أُفْعُولَةٌ مِنْ (الضَّلَالِ) ، مِثْلُ : (أُغْلُوطَةٍ وأَغَالِيطَ) ، وَلَا يَكُونُ جَمْعَ الجَمْعِ (٢) ؛ لِنُدْرَةِ جَمْعِ الجَمْعِ وَقِلَّتِهِ ، وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ فِي كُتُبِ النَّحْوِ (٣).

فَصْلٌ : وَ(الضَّلَالُ) ضِدُّ الهُدَى ، وَكَذَلِكَ (الضَّلَالَةُ) ، يُقَالُ : (ضَلِلْتَ تَضَلُّ ، وضَلَلْتَ تَضِلُّ) (٤) ، وَقَدْ قُرِئَ بِهِمَا جَمِيعًا : ﴿ قُلْ إِن ضَلَلْتُ ﴾ ، وَ{ضَلِلْتُ} (٥) . وَ(الضَّلَالُ) وَ(الضَّلَالَةُ) لَهُمَا مَعًا ، أَعْنِي لِـ(فَعِلَ وفَعَلَ) .

وَلَيْسَ فِيهِ مِنْ جِهَةِ الإِعْرَابِ وَلَا مِنْ جِهَةِ البَدِيعِ مَا يَتَأَكَّدُ ذِكْرُهُ .

❖ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ : « **جَعَلَنَا اللهُ** » إِلَى / / قَوْلِهِ : « **رَمْسِه** » (٦). [٩٩]

الشَّرْحُ :

(**أَحْسَنَ**) كَـ(أَكْمَلَ) ، أَعْنِي أَنَّهُ فِعْلٌ مُقْتَضٍ (٧) الاسْتِيعَابَ ، وَهُوَ أَحَدُ مَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ ، وَإِنْ وَقَعَ مَعْنَاهُ عَلَى جِرْمٍ أَوْ مُنَزَّلٍ مَنْزِلَتَهُ تَعَدَّى بِنَفْسِهِ ، وَإِنْ وَقَعَ عَلَى مَعْنًى مَحْضٍ تَعَدَّى

---

(١) راجع : مقاييس اللغة ٣/ ٣٥٦ ، والمحكم ٨/ ١٠٤ ، واللسان وتاج العروس (ضلل) .

(٢) في هذا إشارة إلى مخالفته لما قال به أبو البقاء في شرح خطب ابن نُباتة ص١٣٣ .

(٣) انظر المسألة في : الكتاب ٣/ ٦١٨ ، والمخصص ٤/ ٢٧٢ ، وشرح المفصل ٥/ ٧٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٥٦٠ ، وشرح الشافية ٢/ ٢٠٨ ، وارتشاف الضرب ١/ ٤٧٣ ، والهمع ٦/ ١٢٣ .

(٤) ذكر اللحياني أنّ الأولى لغة أهل الحجاز ، والثانية لغة أهل نجد . قال الجوهري : ولغة نجد هي الفصيحة . راجع اللسان (ضلل) .

(٥) سورة سبأ ، الآية : ٥٠ . وقراءة الجمهور بفتح اللام ، وقرأ الحسن البصري ويحيى بن وثّاب وغيرهما بكسرها . انظر : المحرر ١٣/ ١٥٠ ، والجامع للقرطبي ١٤/ ٣١٣ ، والبحر المحيط ٧/ ٢٩٢ ، والدر المصون ٩/ ٢٠٢ .

(٦) الخطب النُّباتية ل٣/ب ، وتمامه : « ... **وَإِيَّاكُمْ مِـمَّنْ أَحْسَنَ الارْتِيَادَ لِنَفْسِه ، وَاسْتَعْبَرَ بَاكِيًا عَلَى مَا فَرَّطَ فِي يَوْمِهِ وَأَمْسِه ، وَأَطَابَ الزَّادَ لِـحُلُولِ رَمْسِه** » .

(٧) في الأصل (مقتضي) .

بِحَرْفِ الجَرِّ ، وَهُوَ أَيْضًا أَحَدُ مَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ ، أَعْنِي أَنَّهُ نَاسَبَ الأَقْوَى قُوَّةُ الوُصُولِ ، وَالأَضْعَفَ ضَعْفُ الوُصُولِ ، وَتَقْرِيرُ جَمِيعِ ذَلِكَ فِي عِلْمِ البَيَانِ .

وَ(**الارْتِيَادُ**) [١] مَصْدَرُ (ارْتَادَ) ، وَهُوَ وَاوِيٌّ ، وَ(الارْتِيَادُ) طَلَبُ النُّجْعَةِ [٢] ، يُقَالُ : (رَادَ يَرُودُ فَهُوَ رَائِدٌ) ، أَنْشَدَ سِيبَوَيْهِ [٣] :

وَقَالَ رَائِدُهُمْ أَرْسُوا نُزَاوِلُهَا فَكُلُّ حَتْفِ امْرِىءٍ يَجْرِي لِـمِرْصَادِ

وَفِي شِعْرِ هُذَيْلٍ (رَادُهُمْ) ، أَيْ : رَائِدُهُمْ ، وَنَحْوُ هَذَا كَثِيرٌ فِي لُغَتِهِمْ ، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ (فَاعِلًا) ذَهَبَتْ عَيْنُهُ ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ (فَعَلًا) . إِلَّا أَنَّهُ [٤] إِذَا كَانَ (فَعَلًا) فَإِنَّمَا هُوَ عَلَى النَّسَبِ لَا عَلَى الفِعْلِ ، قَالَ أَبُو ذُؤَيْبٍ [٥] :

فَبَاتَ بِجَمْعٍ ، ثُمَّ تَمَّ إِلَى مِنىً فَأَصْبَحَ رَادًا يَبْتَغِي المِزْجَ [٦] بِالسَّحْلِ

أَيْ : طَالِبًا .

وَ(ارْتَادَ يَرْتَادُ فَهُوَ مُرْتَادٌ) ، وَتَحْتَمِلُ اللَّفْظَ مَعَانٍ خَمْسَةٌ ، عَلَى مَا هُوَ المُقَرَّرُ فِي مِثْلِهِ ، لَكِنْ يَخْتَلِفُ التَّقْدِيرُ بَيْنَ وَاحِدٍ مِنْهَا وَبَيْنَ الأَرْبَعَةِ [٧] . وَالمَصْدَرُ (ارْتِيَادٌ) ، كَمَا قَالَ [٨] :

---

(١) راجع : المحكم ١٠/ ١٢٣ ، واللسان وتاج العروس (رود) .

(٢) أيْ : طَلَبُ الكلأ ومساقط الغيث . راجع اللسان (نجع) .

(٣) البيت من البسيط ، وهو للأخطل في : ديوانه ص٥٤٩ ، والكتاب ٣/ ٩٦ ، وشرح المفصل ٧/ ٥١ ، وخزانة الأدب ٩/ ٨٧ . قال البغدادي : « وراجعت ديوانه مرارًا فلم أظفر به فيه » .

(٤) في الأصل (له لا أنه) ، ولا تستقيم العبارة عندئذ . وتصويبه من المحكم واللسان .

(٥) البيت من الطويل ، وهو في : ديوانه ص١٨٩ ، وشرح أشعار الهذليين ١/ ٩٥ ، والمحكم ١٠/ ١٢٣ ، واللسان (رود) . **والمِزْج** : العَسَل . **والسَّحْل** : النَّقْدُ ، أيْ : يَنْقُدُ الدراهم . راجع شرح السكري أعلاه .

(٦) في الأصل (المسح) ، وهو تحريف .

(٧) يقصد أنّ هذا اللفظ يكون مشترَكًا بين خمسة معانٍ : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، واسم المصدر ، واسم الزمان ، واسم المكان ، وإنّما تخَلِّصُ بعضَ المعاني من بَعْضٍ القرائنُ . بهذا فسّره المؤلف كما سيأتي ص٥٤٣ .

(٨) البيتان من الوافر ، وهما لأبي العلاء المعري في : سقط الزند ص١٩٨ ، وشروح السقط ٢/ ٥٦٢ .

فَأَيُّ النَّاسِ أَجْعَلُهُ صَدِيقًا؟ وَأَيُّ الأَرْضِ أَسْلُكُهَا ارْتِيَادَا؟
وَلَوْ أَنَّ النُّجُومَ لَدَيَّ مَـالٌ نَفَـتْ [1] كَفَّايَ أَكْثَرَهَا انْتِقَادَا

وَ(**اسْتَعْبَرَ**) طَلَبَ العَبْرَةَ ، وَهِيَ الدَّمْعَةُ ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ (الاسْتِعْبَارِ) البُكَاءُ ؛ لِأَنَّ الطَّلَبَ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ الحُصُولُ ، فَلِذَلِكَ أَتْبَعَه بِـ(**بَاكِيًا**) [2].

وَ(**الرَّمْسُ**) [3] القَبْرُ ، وَأَصْلُهُ الطَّمْسُ وَالتَّعْفِيَةُ ، وَلِذَلِكَ سُمِّيَتْ الرِّيَاحُ (رَوَامِسَ ورَامِسَاتٍ) ، كَمَا قَالَ النَّابِغَةُ الذُّبْيَانِيُّ [4] :

كَأَنَّ مَجَـرَّ الرَّامِسَاتِ ذُيُولَهَا عَلَيْهِ حَصِيرٌ نَمَّقَتْهُ الصَّوَانِعُ

لِأَنَّهَا تَطْمِسُ الآثَارَ وَتُعَفِّيهَا ، لَا سِيَّمَا فِي الرَّمْلِ ، وَهِيَ أَكْثَرُ مَنَازِلِ العَرَبِ ، فَسُمِّيَ القَبْرُ (رَمْسًا) عَنْ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ يُعَفِّي أَثَرَ المَيِّتِ وَيَطْمِسُهُ .

وَلَيْسَ فِيهِ مِنْ جِهَةِ البَدِيعِ وَلَا مِنْ جِهَةِ الإِعْرَابِ مَا يَتَأَكَّدُ ذِكْرُهُ .

---

(١) في الأصل (رَمَتْ) .

(٢) راجع : المحكم ٢/ ٩٤ .

(٣) راجع : مقاييس اللغة ٢/ ٤٣٩ ، والمحكم ٨/ ٣٢٥ ، واللسان وتاج العروس (رمس) .

(٤) البيت من الطويل ، وهو في : ديوانه ص٣١ ، وجمهرة اللغة ٢/ ٩٧٧ ، وشرح شواهد الإيضاح ص١٧٤ ، وشرح المفصل ٦/ ١١٠ ، واللسان (نمق ، ذيل ، قضم) ، وخزانة الأدب ٢/ ٤٥٣ .

❖ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ : « إِنَّ أَنْفَعَ الوَعْظِ » إِلَى قَوْلِهِ : « وَكَذَلِكَ القَوْلُ فِي آخِرِ كُلِّ خُطْبَةٍ »(١).

الشَّرْحُ:

(أَنْفَعُ) اسْمُ تَفْضِيلٍ مِنْ (النَّفْعِ) ، وَهُوَ ضِدُّ الضُّرِّ ، وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ (النَّفْعُ) بِمَعْنَى : الشِّفَاءِ ، وَهُوَ قَرِيبٌ مِنْهُ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ(٢) :

وَيَنْفَعُنِي مِنْ دَاءِ عَزَّةَ قُبْلَةٌ ... لَوْ أَنْفَقَتْ يَوْمًا وَجَادَ بِهَا الدَّهْرُ

فَهَذَا كَقَوْلِ الآخَرِ(٣) :

هِيَ الشِّفَاءُ لِدَاتِي(٤) // لَوْ ظَفِرْتُ بِهَا ... وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْذُولُ [١٠٠]

وَإِذَا كَانَ اسْمُ التَّفْضِيلِ وَاقِعًا عَلَى مَعْنًى فَإِنَّ فِي الْتِمَاحِ التَّفْضِيلِ فِيهِ لِلنَّحْوِيِّينَ وَالبَيَانِيِّينَ وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ مُفَضَّلًا عَلَى نَفْسِهِ بِاعْتِبَارِ مُغَايِرٍ لِلْمُثِيرِ أَوْ بِاعْتِبَارِ زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ مُغَايِرٍ لِزَمَانِهِ وَمَكَانِهِ حَالَةَ التَّفْضِيلِ . وَالآخَرُ أَنْ يَكُونَ التَّفْضِيلُ عَلَى كُلِّ مَا يَلْتَقِي مَعَهُ فِي الجِنْسِيَّةِ حَالَةَ إِرَادَةِ الإِحَاطَةِ ، وَتَقْرِيرُ جَمِيعِ ذَلِكَ فِي كُتُبِهِمَا ، أَعْنِي كُتُبَ النَّحْوِ وَالبَيَانِ(٥).

---

(١) الخطب النُّباتية ل٤/ أ ، وتمامه : « ... وَأَشْفَاه ، وَأَبْلَغَ الإِنْذَارِ وَأَنْهَاه ، وَأَزْكَى الذِّكْرِ وَأَنْمَاه ، كَلَامُ مَنْ لَا إِلَهَ سِوَاه . قَالَ اللهُ تَعَالَى : ﴿ وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥ وَأَنصِتُوا۟ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ . أَعُوذُ بِاللهِ مِنْ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ، بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ : ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ...﴾ إِلَى آخِرِهَا . ثُمَّ تَقُولُ : بَارَكَ اللهُ لَنَا وَلَكُمْ فِي القُرْآنِ العَظِيمِ ، وَنَفَعَنَا وَإِيَّاكُمْ بِالآيَاتِ وَالذِّكْرِ الحَكِيمِ ، وَأَسْتَغْفِرُ اللهَ العَظِيمَ لِي وَلَكُمْ وَلِسَائِرِ المُسْلِمِينَ . وَكَذَلِكَ القَوْلُ فِي آخِرِ كُلِّ خُطْبَةٍ » .

(٢) البيت من الطويل ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

(٣) البيت من البسيط ، ويُنسب إلى هشام بن عقبة أخي ذي الرُّمَّة في : الكتاب ١/ ٧١ ، ١٤٧ ، ومجالس العلماء ص٢٤١ ، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٠٤ . وبلا نسبة في : شرح المفصل ٣/ ١١٦ ، ومغني اللبيب ١/ ٢٩٥ .

(٤) كذا في الأصل ، ورواية المصادر (لدائي) .

(٥) لم أقف على المسألة بهذه الهيئة فيما بين يدي من المصادر ، والله أعلم .

وَ(**الوَعْظُ**) هُوَ مَا اقْتَضَى مِنْ الكَلَامِ تَنْبِيهًا لِحَالَةٍ مُحَذَّرٍ مِنْهَا [١] ، فَإِنْ جَاءَ بَيَانًا لِحَالَةٍ مُرَغَّبٍ فِيهَا [٢] فَإِنَّمَا يَكُونُ بِاعْتِبَارِ التَّرْكِ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ [٣] :

وَعَظْتُكَ بِالجِنَانِ وَسَاكِنِيهِ   وَدَارِ الخُلْدِ وَالفَوْزِ العَظِيمِ

لِأَنَّ تَرْكَ الإِقْبَالِ عَلَى ذِكْرٍ مُوجِبٌ لِحُلُولِ المُحَذَّرِ مِنْهُ ، وَلَا يُوجَدُ هَذَا النَّوْعُ إِلَّا فِيمَا يَكُونُ فِي تَرْكِهِ وَالإِقْبَالِ عَلَى غَيْرِهِ تَحْذِيرٌ .

وَ(**أَشْفَاهُ**) اسْمُ تَفْضِيلٍ مِنْ (الشِّفَاءِ) ، وَيَجْرِي عَلَى الوَجْهَيْنِ المُتَقَدِّمَيْنِ . وَأَصْلُ (الشِّفَاءِ) إِذْهَابُ المَرَضِ ، فَإِنْ اسْتُعِيرَ لِـمَا تَوَجَّهَ عَلَيْهِ المَرَضُ كَانَ (الشِّفَاءُ) تَرْشِيحًا ، وَإِلَّا كَانَ مِنْ مَجَازِ المُقَاوَمَةِ . وَقَدْ رُجِّحَ هَذَا الأَخِيرُ ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ [٤] :

شِفَاءُ العَيَى [٥] طُولُ السُّؤَالِ وَإِنَّمَا   تَمَادِي العَيَى طُولُ المُقَامِ عَلَى الجَهْلِ

فَكُنْ سَائِلًا عَمَّا عَنَاكَ فَإِنَّمَا   خُلِقْتَ أَخَا عَقْلٍ لِتَبْحَثَ بِالعَقْلِ

وَ(**أَنْهَاهُ**) اسْمُ تَفْضِيلٍ مِنْ (النَّهْيِ) ، وَيَجْرِي أَيْضًا عَلَى الوَجْهَيْنِ المُتَقَدِّمَيْنِ .

وَ(**أَزْكَى**) اسْمُ تَفْضِيلٍ مِنْ (الزَّكَاءِ) وَ(الزَّكَاةِ) ، مُرَادٌ بِهِ النَّمَاءُ وَالتَّطْهِيرُ [٦] ، وَقَدْ يُرَجَّحُ الثَّانِي بِعَطْفِ مَا يَقْتَضِي النَّمَاءُ عَلَيْهِ ، وَالأَصْلُ فِي العَطْفِ المُغَايَرَةُ ، لَكِنَّ المَتْبُوعَ عَلَى الأَوَّلِ لَفْظٌ

---

(١) في الأصل (منه) .

(٢) في الأصل (فيه) .

(٣) البيت من الوافر ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

(٤) البيتان من الطويل ، وهما لبشار بن برد في : ديوانه ص٤٠٣ ، وأدب الدنيا والدين للماوردي ص٦٧ . ونُسب إلى ابن نَجْدَة الطبري في معجم الأدباء ١٨/ ١٨٨ . وبلا نسبة في أمالي المرتضى ١/ ٤٩٨ ، ورواية صدر الأول فيه :

* لَيْسَ العَمَى طُولُ السُّؤَالِ وَإِنَّمَا *

ولا شاهد فيه حينئذ على هذه الرواية .

(٥) رواية المصادر (العَمَى) في الموطنين .

(٦) انظر : مقاييس اللغة ٣/ ١٧ .

مُشْتَرَكٌ بِالعَطْفِ ، فَتَعْيِينُ المُرَادِ مُخْرِجٌ لَهُ عَنْ الإِبْهَامِ فَلَا يَضْعُفُ ، بِخِلَافِ (أَقْفَرَ) [١] فِي قَوْلِ عَنْتَرَةَ [٢] :

حُيِّيْتَ مِنْ طَلَلٍ تَقَادَمَ عَهْدُهُ أَقْوَى وَأَقْفَرَ بَعْدَ أُمِّ الهَيْثَمِ

وَهُوَ أَحَدُ المُخَلِّصَاتِ ، عَلَى مَا هُوَ المُقَرَّرُ فِي عِلْمِ البَيَانِ [٣].

فَصْلٌ : وَالنَّمَاءُ وَالتَّطْهِيرُ مَعًا حَقِيقَتُهُمَا الأَجْرَامُ ، وَاسْتِعْمَالُهُمَا [٤] فِي المَعَانِي مَجَازٌ ، وَيَرْجِعُ إِلَى مَا قَدَّمْنَا مِنْ المَجَازِ فِي مِثْلِهِ [٥] ، وَمِنْ ذَلِكَ مَا وَرَدَ عَنْ عَلِيٍّ ﷺ فِي وَصْفِ العِلْمِ : « المَالُ تَنْقُصُهُ النَّفَقَةُ ، وَالعِلْمُ يَزْكُو عَلَى الإِنْفَاقِ » [٦] ، لَكِنْ فِي هَذَا الكَلَامِ مُقْتَضٍ لِلاسْتِعَارَةِ ، وَهُوَ مُقَابَلَتُهُ بِالنَّقْصِ ، حَيْثُ لَوْ تُرِكَ لَكَانَ إِقْعَادًا ، عَلَى مَا هُوَ المُقَرَّرُ فِي عِلْمِ البَيَانِ // . [١٠١]

وَالأَظْهَرُ فِي (سِوَى) هُنَا أَنَّهَا بِمَعْنَى : (غَيْرٍ) ، وَتَحْتَمِلُ (الظَّرْفِيَّةَ) ، وَهُوَ المُتَعَيِّنُ لَهَا عِنْدَ سِيبَوَيْهِ ، وَبَسْطُ ذَلِكَ فِي كُتُبِ النَّحْوِ [٧].

---

(١) في الأصل (أفقر) .

(٢) البيت من الكامل ، وهو في : معلقته من ديوانه ص١٥٠ ، وشرح القصائد السبع ص٢٩٨ ، وتهذيب اللغة ١/ ٤٢٤ ، وشرح القصائد العشر ص٢١٢ ، واللسان وتاج العروس (شرع) . **والشاهد فيه** كما ذكر الأزهري : « فمعنى (أَقْوَى وأَقْفَرَ) واحدٌ يدلّ على الخَلْوَة ، إلا أنّ اللفظين أَوْكَدُ في الخَلْوَةِ » .

(٣) انظر ما سيأتي ص٦٤٢ .

(٤) في الأصل (استعمالها) .

(٥) انظر ما سبق ص٤١٠ ، ٤٥٧ ، ٤٦٦ ، ٤٧٣ .

(٦) انظر : المحكم ٧/ ٩٤ ، وحلية الأولياء ١/ ٨٠ ، وشرح نهج البلاغة ١٨/ ٣٧٧ ، واللسان (زكا) .

(٧) مذهب الكوفيين أنها اسم بمعنى (غير) ، وقد وافقهم في ذلك الزجاجي وابن مالك ، ومذهب أكثر النحاة كسيبويه والفراء أنها لازمةُ الظرفية لا تتصرف ، وذهب بعضهم كالرماني والعكبري إلى أنها تستعمل ظرفًا كثيرًا ، وغير ظرف قليلًا . انظر : الكتاب ١/ ٣١ ، والإنصاف ١/ ٢٩٣ ، واللباب ١/ ٣٠٩ ، وشرح التسهيل ٢/ ٣١٤-٣١٦ ، وشرح الرضي ٢/ ١٣١ ، وارتشاف الضرب ٣/ ١٥٤٦ ، والتذييل والتكميل ٨/ ٣٥١ ، وشرح التصريح ١/ ٣٦٢ ، والمساعد ١/ ٥٩٤ ، والهمع ٣/ ١٥٦ .

وَ(**الإِنْصَاتُ**) [١] مَصْدَرُ (أَنْصَتَ) إِذَا سَكَتَ عَلَى وَجْهِ الإِعْظَامِ وَالإِجْلَالِ ، هَذِهِ اللُّغَةُ الفَصِيحَةُ وَالَّتِي وَرَدَ بِهَا القُرْآنُ [٢] ، وَيُقَالُ : (نَصَتَ يَنْصِتُ نَصْتًا) ، وَ(النُّصْتَةُ) الاسْمُ مِنْ (الإِنْصَاتِ) أَوْ مِنْ (النَّصْتِ) ، وَمِنْهُ قَوْلُ عُثْمَانَ ﷺ لِأُمِّ سَلَمَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا : « لَكِ عَلَيَّ حَقُّ النُّصْتَةِ » [٣].

وَ(**أَعُوذُ**) [٤] يُفَسَّرُ بِـ(أَعْتَصِمُ) وَبِـ(أَلْجَأُ) وَبِـ(أَلُوذُ) ، حَتَّى نُقِلَ عَنْ بَعْضِ الكُوفِيِّينَ أَنَّ العَيْنَ بَدَلٌ مِنْ اللَّامِ [٥] . وَيُقَالُ : (أَعُوذُ بِاللهِ ، وأَسْتَعِيذُ بِاللهِ ، وأَتَعَوَّذُ بِاللهِ ، وعِيَاذٌ بِاللهِ) ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ [٦] :

وَعِيَاذًا بِكَ يَا مَوْلَايَ أَنْ ... يَلْتَوِي فِي يَدِهِ [٧] حَبْلُ الرَّجَا

وَ(عَائِذًا) ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ أَنْشَدَهُ سِيبَوَيْهِ [٨] :

أَلْحِقْ عَذَابَكَ بِالقَوْمِ الَّذِينَ طَغَوْا ... وَعَائِذًا بِكَ أَنْ يَعْلُوا فَيُطْغُونِي

وَ(عَوْذٌ) ، وَمِنْهُ قَوْلُ الآخَرِ [٩] :

---

(١) راجع : مقاييس اللغة ٥/ ٤٣٤ ، والمحكم ٨/ ١٩٦ ، واللسان وتاج العروس (نصت) .

(٢) وقد جاءت في موضعين : الأول في سورة الأعراف الآية : ٢٠٤ ، والثاني في سورة الأحقاف الآية : ٢٩ .

(٣) انظر : أمالي الزجاجي ص١٩٨ ، والمحكم ٨/ ١٩٦ ، ومجمع الأمثال ٢/ ٣٩٩ . والرواية فيها : (لِي عَلَيْكِ) .

(٤) راجع : مقاييس اللغة ٤/ ١٨٣ ، والمحكم ٢/ ٢٤١ ، واللسان وتاج العروس (عوذ) .

(٥) لم أقف عليه فيما بين يدي من المصادر ، والله أعلم .

(٦) البيت من الرمل ، وهو بلا نسبة في العاقبة في ذكر الموت لابن الخرّاط ص١٩٨ .

(٧) في الأصل (برّه) .

(٨) البيت من البسيط ، وهو لعبد الله بن الحارث السَّهْمي ﷺ في : الكتاب ١/ ٣٤٢ ، والسيرة لابن هشام ١/ ٣٣١ ، والمحكم ٢/ ٢٤١ ، والاكتفاء للكَلاعي ١/ ٢٤١ ، واللسان (عوذ) . وبلا نسبة في : شرح الأبيات لابن السيرافي ١/ ٢٥٢ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٤٧٥ ، وشرح المفصل ١/ ١٢٣ .

(٩) البيتان من الرجز ، وهما بلا نسبة في : تهذيب اللغة ٣/ ١٤٧ ، والمحكم ٢/ ٢٤١ ، وأساس البلاغة (عوذ) ، واللسان (عوذ ، حجر) . **والحُجْرُ** : الدَّفْعُ والمَنْعُ . راجع اللسان (حجر) .

قَالَتْ وَفِيهَا حَيْرَةٌ[١] وَذُعْرُ : عَوْذٌ بِرَبِّي مِنْكُمُ وَحُجْرُ

وَتَقْتَضِي – أَعْنِي (الاسْتِعَاذَةَ) – (مُسْتَعِيذٌ ومُسْتَعَاذٌ بِهِ ومُسْتَعَاذٌ[٢] مِنْهُ) ، فَـ(الْمُسْتَعِيذُ) هُنَا هُوَ الْمُتَكَلِّمُ ، وَ(الْمُسْتَعَاذُ بِهِ) هُوَ اللهُ تَعَالَى ، وَ(الْمُسْتَعَاذُ مِنْهُ) هُوَ (**الشَّيْطَانُ**) . وَفِي اشْتِقَاقِهِ عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ وَجْهَانِ : أَحَدُهُمَا أَنَّهُ مِنْ (شَاطَ) ، إِمَّا[٣] بِمَعْنَى : احْتَرَقَ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ[٤] :

* كَشَائِطِ الرُّبِّ[٥] عَلَيْهِ الأَشْكَلِ *

وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يُخَصُّ بِهِ الزَّيْتُ وَالرُّبُّ . وَإِمَّا بِمَعْنَى : هَلَكَ ، كَقَوْلِ الأَعْشَى[٦] :

قَدْ نَخْضِبُ القَرْنَ مِنْ مَكْنُونِ فَائِلِهِ وَقَدْ يَشِيطُ عَلَى أَرْمَاحِنَا البَطَلُ

وَالآخَرُ أَنَّهُ مِنْ (شَطَنَ) ، إِمَّا بِمَعْنَى : بَعُدَ ، كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ[٧] :

لَئِنْ شَطَنَتْ دَارٌ لِسَلْمَى لَرُبَّمَا غَنِينَا بِوَصْلٍ لَا يُكَدِّرُهُ هَجْرُ

وَإِمَّا بِمَعْنَى : خَبُثَ ، كَمَا فِي قَوْلِ الآخَرِ[٨] :

---

(١) كذا في الأصل ، والرواية : (حَيْدَةٌ) ، بمعنى : المَيَلانِ والعدول . راجع اللسان (حيد) .

(٢) في الأصل (مستعيذ) .

(٣) في الأصل بإقحام (من) في هذا الموضع .

(٤) البيت من الرجز ، وهو لأبي النجم الفضل بن قدامة العِجْلي ، من رجَّاز الإسلام الفحول ، نبغ في العصر الأموي ، وكان أبلغ من العجاج في النعت كما ذكر أبو عمرو بن العلاء . انظر في ترجمته : الأغاني ١٠/ ١٢٠ .
والبيت له في : ديوانه ص٣٤٥ ، والعين ٦/ ٢٧٦ ، وجمهرة اللغة ٢/ ٨٦٨ ، ٨٧٧ . وبلا نسبة في اللسان (ربب ، شيط ، شكل) . قال ابن دريد : « يصف فَحْلًا من الإبل قد جَسِدَ ولَبِدَ خَطْرُه على فخذيه ، فشبّهه برُبِّ السمن الذي قد نالت منه النار فاسوادّ » . انظر : الجمهرة ٢/ ٨٦٧ .

(٥) في الأصل (الدبّ) ، وهو تحريف . **والرُّبُّ** : ثُفْلُ الزيتِ والسَّمْنِ الأسودُ . راجع اللسان (ربب) .

(٦) البيت من البسيط ، وهو في : معلقته من ديوانه ص٦٣ ، وشرح القصائد العشر ص٣٤٨ ، وشرح المفصل ٥/ ٦٤ ، والجامع للقرطبي ١/ ٩٠ . **والفَائِلُ** : عرق يجري من الجوف إلى الفخذ ، ليس حواليه عظم ، ومكنونه الدم . راجع شرح التبريزي أعلاه ، واللسان (فيل) .

(٧) البيت من الطويل ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

(٨) البيت من الوافر ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

لَئِنْ شَطَنَتْ لَنَا النِّيَّاتُ مِنْكُمْ لَيَعْلَــمُ رَبُّــنَا إِنَّا وِقَــاءُ

فَعَلَى الأَوَّلِ وَزْنُهُ (فَعْلَانٌ) ، وَعَلَى الثَّانِي وَزْنُهُ (فَيْعَالٌ) [١].

وَ(**الرَّجِيمُ**) فَعِيلٌ مِنْ (الرَّجْمِ) ، وَهُوَ الرَّمْيُ ، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ ؛ لِأَنَّهُ (مَرْجُومٌ) بِالطَّرْدِ وَالإِبْعَادِ أَوْ بِاللَّعْنَةِ ، فَيَكُونُ ((الرَّمْيُ)) عَلَى هَذَا مَجَازًا [٢] ؛ لِأَنَّ حَقِيقَتَهُ الأَجْرَامُ . أَوْ بِالشُّهُبِ ، فَيَكُونُ ((الرَّمْيُ)) عَلَى هَذَا حَقِيقَةً [٣].

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى فَاعِلٍ ؛ لِأَنَّهُ (يَرْجُمُ) النَّاسَ بِالتَّزْيِينِ وَالإِغْوَاءِ . وَاسْتِقْصَاءُ الكَلَامِ عَلَى الاسْتِعَاذَةِ وَالبَسْمَلَةِ فِي كُتُبِ التَّفْسِيرِ [٤].

وَ(**بَارَكَ اللهُ**) [٥] فِي الشَّيْءِ وَعَلَيْهِ – وَ(بَارَكَهُ) أَيْضًا – بِمَعْنَى : وَضَعَ فِيهِ البَرَكَةَ ، وَهِيَ النَّمَاءُ وَالزِّيَادَةُ ، وَتَخْتَصُّ // بِالخَيْرِ دُونَهُمَا – أَعْنِي النَّمَاءَ وَالزِّيَادَةَ – فَإِنَّهُمَا يَعُمَّانِ ، وَفِي التَّنْزِيلِ : ﴿أَنْ بُورِكَ مَن فِي ٱلنَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾ [٦] . قَالَ ابْنُ الشَّاهِدِ : « وَمَعْنَاهُ – وَاللهُ أَعْلَمُ – زِيْدَ فِي النَّارِ الخَيْرَ وَفِي مَنْ حَوْلَهَا ، وَوَقَعَ فِيهِ النَّمَاءُ » . قَالَ : « وَلَا يَلْزَمُ مِنْ الزِّيَادَةِ وَلَا مِنَ النَّمَاءِ الوُرُودُ عَلَى فَاقِدٍ لَهُمَا ، بَلْ قَدْ يَكُونَانِ وَقَدْ لَا يَكُونَانِ » . أَعْنِي الزِّيَادَةَ وَالنَّمَاءَ بِمَعْنَى : الكَثْرَةِ وَالفَضْلِ عَلَى غَيْرِهِمَا فِي غَيْرِ ذَلِكَ المَحَلِّ . وَقَالَ أَبُو طَالِبٍ عَمُّ النَّبِيِّ ﷺ [٧] : [١٠٢]

---

(١) الأول مذهب الكوفيين وعليه فالنون زائدة ، والثاني مذهب البصريين والنون أصليّة . انظر : الكتاب ٣/ ٢١٧ وَ ٤/ ٣٢١ ، وتهذيب اللغة ١١/ ٣١٢ ، والمنصف ١/ ١٠٩ ، ومقاييس اللغة ٣/ ١٨٤ ، والمحكم ٨/ ١٦ ، والجامع للقرطبي ١/ ٩٠ ، واللسان (شطن ، شيط) ، والدر المصون ١/ ١٠ ، وائتلاف النصرة للزبيدي ص٩٢ .

(٢) في الأصل (مجاز) .

(٣) انظر : مقاييس اللغة ٢/ ٤٩٣ .

(٤) انظر مثلًا : الجامع للقرطبي ١/ ٨٦-١٠٧ ، والدر المصون ١/ ٧-٣٥ ، وتفسير ابن كثير ١/ ٢١-٣١ .

(٥) راجع : المحكم ٧/ ٢١ ، واللسان وتاج العروس (برك) .

(٦) سورة النمل ، الآية : ٨ .

(٧) البيت من الخفيف ، وهو في : ديوانه ص١٠٤ ، ٢٦٣ ، والأغاني ٩/ ٣٩ ، والمحكم ٧/ ٢١ ، واللسان (برك) ، والبحر المحيط ٦/ ٤٥٧ ، وخزانة الأدب ١٠/ ٤٦٧ . ونسبه السهيلي في الروض الأنف ٢/ ١٢٩ إلى أبي سفيان .

بُورِكَ المَيِّتُ الغَرِيبُ كَمَا بُـو   رِكَ نَضْحُ الرُّمَّانِ وَالزَّيْتُونُ

فِـي قَصِيدَتِهِ الَّتِي رَثَى فِيهَا مُسَافِرَ بنَ أَبِـي عَمْرٍو [١] ، وَفِـي التَّنْزِيلِ : ﴿ وَبَٰرَكۡنَا عَلَيۡهِ وَعَلَىٰٓ إِسۡحَٰقَ ﴾ [٢].

وَأَمَّا قَوْلُ بَعْضِ العَرَبِ : (بَارَكَ اللهُ لَنَا فِي المَوْتِ) فَمَعْنَاهُ : بَارَكَ اللهُ لَنَا فِيمَا يُؤَدِّينَا إِلَيْهِ المَوْتُ [٣] . فَإِذَنْ فَهُوَ مِنْ بَابِ مَا أُطْلِقَ عَلَى السَّبَبِ حُكْمُ المُسَبَّبِ ، وَيَرْجِعُ إِلَى مَجَازِ الخُلْفِ ، عَلَى مَا هُوَ المُقَرَّرُ فِي عِلْمِ البَيَانِ . وَأَمَّا قَوْلُهُ [٤] :

رُبَّ عَجُوزٍ عِرْمِسٍ زَبُونِ   سَرِيعَةَ الرَّدِّ عَلَى المِسْكِينِ

تَحْسَبُ أَنَّ بُورِكًا يَكْفِيـنِي   إِذَا غَدَوْتُ بَاسِطًا يَمِينِي

فَإِنَّهُ جَعَلَ « بُورِكًا » اسْمًا وَأَعْرَبَهُ ؛ لَا أَنَّهُ مُغَايِرٌ لِلمَعْنَى المُتَقَدِّمِ فِي هَذِهِ المَادَّةِ ، خِلَافًا لِزَاعِمِ ذَلِكَ، وَنَحْوٌ مِنْهُ قَوْلُهُمْ : (مِنْ شُبٍّ إِلَى دُبٍّ) ، فِيمَنْ نَوَّنَهُ وَأَجْرَاهُ كَـ(دُرٍّ وبُرٍّ) [٥].

(١) هو مسافر بن أبي عمرو بن أمية ، كان سيّدًا جوادًا ، وهو أحد أزواد الركب ، وكان يهوى هندًا بنت عتبة ، وخطبها بعد فراقها الفَاكِهَ بن المغيرة فَرُدَّ لفقره ، فذهب إلى النعمان يستعينه ، فتزوجت هندٌ أبا سفيان في غيبته ، وكان أبو سفيان أوّل من قابل مسافرًا بالحيرة وأخبره فشقّ عليه ذلك ، واستسقى بطنه فعاد إلى مكة فمات بمكان يقال له : هُبالة ، ودفن به . انظر : المنمق لابن حبيب ص٣٦٩ ، والأغاني ٩/ ٣٨ .

(٢) سورة الصافات ، الآية : ١١٣ .

(٣) انظر : المحكم ٧/ ٢١ .

(٤) الأبيات من الرجز ، وتُنسب لأبي فرعون السَّاسي أو الشَّاشي ، شاعرٌ عباسيٌّ ، أعرابيٌّ فصيح اللسان ، وأغراض شعره لا تخرج عن ذكر الفقر وتصاريفه . انظر : طبقات الشعراء لابن المعتز ص٣٧٥ ، وشعراء عباسيون منسيُّون ٣/ ٧٥ . والأبيات في : شعره ضمن شعراء عباسيون منسيُّون ٣/ ٨٦ ، والمحكم ٧/ ٢١ ، واللسان وتاج العروس (برك) . **والعِرْمِس** : الصخرة ، شبّهها بها في شدّتها . **والزَّبُون** : من الزَّبْنِ ، وهو المَنْع أو دَفْع الشيء عن الشيء . راجع اللسان (عرمس ، زبن) .

(٥) ومن لم ينوّنه أبقاه على صورة الفعل المبني للمجهول ، والمعنى : من لدن شَبَبْتُ إلى أن دَبَبْتُ على العصا . انظر : المحكم ٧/ ٢١، ومجمع الأمثال٢/ ٧، والمستقصى١/ ٢٥٧، وشرح التسهيل٢/ ٢٢٠، وشرح الشافية١/ ٣٧، واللسان (شبب).

وَأَمَّا قَوْلُهُ (١) :

لَـمَّا رَأَيْتُ أَمْرَهَا فِي حُطِّي وَأَخَّرَتْ فِي كَـرَبٍ وَلَـطِّ (٢)
أَخَـذْتُ مِنْهَا بِقُرُونٍ شُمْطِ حَتَّى عَلَا الرَّأْسَ دَمٌ يُغَطِّي

فَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ (اليَاءُ) فِيهِ – أَعْنِي (حُطِّي) – (يَاءَ) الْمُؤَنَّثِ ، فَيَكُونَ حِكَايَةً (٣) . وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ (يَاءَ) الإِطْلَاقِ عَلَى مَا هُوَ الْمُقَرَّرُ فِي عِلْمِ القَوَافِي (٤) ، فَيَكُونَ كَالأَوَّلِ .

وَ(**الآيَاتُ**) (٥) جَمْعُ (آيَةٍ) ، وَهِيَ فِي الأَصْلِ عِبَارَةٌ عَنْ (العِبْرَةِ) ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ﴾ (٦) ، وَعَنْ (العَلَامَةِ) ، كَمَا قَالَ (٧) :

بِآيَةِ تُقْدِمُونَ الخَيْلَ شُوْسًا كَأَنَّ عَلَى سَنَابِكِهَا مُدَامَا

أَيْ : بِـ(عَلَامَةِ) . قَـالَ ابْنُ الشَّاهِدِ : « وَجُعِلَتْ (الآيَةُ) عِبَارَةً عَنْ قَـدْرٍ مِنْ القُرْآنِ مَعْلُومٍ ، إِمَّـا

---

(١) الأبيات من الرجز ، ونُسبت إلى بعض بني أَسَد في : معاني القرآن للفراء ١/ ٣٦٩ ، وتفسير الطبري ١/ ٨٩ . وبلا نسبة في : أمالي القالي ٢/ ٢٠٠ ، وتهذيب اللغة ١٠/ ٢٨١ ، والمحكم ٧/ ٥١ ، واللسان والتاج (فنك) . **واللَّطُّ** : سَتْر الخبر وكتمانه . **والقرون الشُّمْط** : خصل شعر الرأس المختلط فيه السواد والبياض . راجع اللسان (لطط ، شمط) .

(٢) في الأصل (كَطِّ) ، وهو تحريف .

(٣) كأنه يتحدث عن امرأة لا يرضى خلقها ، حاول إصلاحها فلم تنقد له ولم تتقدم ، كأنها تستمر في أول وسائل تعلمها ، كالصبي لا يعدو في تعلمه حروف الهجاء . فاكتفى بـ(حُطِّي) من (أبي جاد) عن ذلك ، ولو قال : هي في (هوّز) ، أو (كلمن) لكفى ذلك منه . انظر : معاني الفراء ١/ ٣٦٩ وكذا (هامش التحقيق) ، وتفسير الطبري ١/ ٨٩ .

(٤) **القافية المطلقة** : هي ما كانت محركة الروي ، أيْ : يكون بعده وصلٌ بإشباعٍ ضمًّا أو فتحًا أو كسرًا . راجع : القوافي للأخفش ص١٠ ، ٨٦ .

(٥) راجع : مقاييس اللغة ١/ ١٦٨ ، والمحكم ١٢/ ٢٤٤ ، واللسان (أيا) ، وتاج العروس (أيي) .

(٦) سورة الشعراء ، الآية : ٨ .

(٧) البيت من الوافر ، وهو للأعشى في الكتاب ٣/ ١١٨ وليس في ديوانه . وبلا نسبة في : شرح المفصل ٣/ ١٨ ، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨١١ ، وخزانة الأدب ٦/ ٥١٢ . قال البغدادي : ولم أره منسوبًا إلى الأعشى إلا في كتاب سيبويه .
والشَّوَسُ : النظر بمؤخر العين تكبّرًا أو تغيّظًا . **والسنابك** : جمع سُنْبُكٍ ، وهو طرف الحافر وجانباه من قُدُم . **والمدام** : الخمر ، شبّه سيلان عرقها الممتزج بالدم على سنابكها بالخمر . راجع اللسان (شوس ، سنبك ، دوم) .

لِأَنَّهَا عَلَامَةٌ عَلَى صِدْقِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ﷺ ، فَإِنَّ القُرْآنَ كُلَّهُ وَبَعْضَهُ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ ، وَإِذَا دَلَّ البَعْضُ فَمِنْ بَابِ اللَّازِمِ أَنْ يَدُلَّ الكُلُّ . وَإِمَّا لِأَنَّهَا عِبْرَةٌ لِلمُعْتَبِرِ وَعِظَةٌ لِلمُتَّعِظِ ، وَالقُرْآنُ بَعْضُهُ وَكُلُّهُ كَذَلِكَ ، وَإِذَا كَانَ البَعْضُ كَذَلِكَ فَمِنْ بَابِ اللَّازِمِ أَنْ يَكُونَ الكُلُّ ، وَشَرْطُ الاسْتِلْزَامِ مَوْجُودٌ // وَهُوَ الانْسِحَابُ ، أَوْ كَوْنُ المُسْتَفَادِ ذَاتِيًّا ، لَا بِاعْتِبَارِ انْضِمَامٍ وَلَا تَقْرِيرٍ تَمَامٍ » . [١٠٣]

فَصْلٌ : وَاخْتُلِفَ فِي وَزْنِ (آيَةٍ) (١) فَقِيلَ (٢) : (فَعَلَةٌ) ، وَالقَلْبُ إِلَى الأَلِفِ عَلَى [هَذَا] (٣) ظَاهِرٌ (٤) ، لَكِنْ فِيهِ شَيْءٌ آخَرُ وَهُوَ كَوْنُ القِيَاسِ فِي مِثْلِ هَذَا قَلْبَ الأَخِيرِ ، كَـ(طَوَى) وَبَابِهِ ، وَقَدْ وُجِدَ هَذَا القَوْلُ بِالتَّحَصُّنِ ثَابِتًا كَـ(تَرْقُوَةٍ) ، وَبَسْطُ ذَلِكَ فِي كُتُبِ النَّحْوِ (٥) .

وَقِيلَ (٦) : بَلْ وَزْنُهَا (فَعْلَةٌ) ، وَقُلِبَتْ اليَاءُ كَمَا قُلِبَتْ فِي (طَائِيٍّ) . وَقِيلَ (٧) : بَلْ وَزْنُهَا (فَاعِلَةٌ) ، فَحُذِفَتْ العَيْنُ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ ، فَعَلَى هَذَا وَزْنُهَا فِي اللَّفْظِ ((فَالَةٌ)) . وَقِيلَ : بَلْ حُذِفَتْ اللَّامُ لِأَنَّهَا طَرَفٌ ، فَهِيَ أَحَقُّ بِالحَذْفِ ، وَانْفَتَحَتْ العَيْنُ مِنْ أَجْلِ التَّاءِ ، فَوَزْنُهَا عَلَى هَذَا فِي اللَّفْظِ ((فَاعَةٌ)) .

فَصْلٌ : وَتُجْمَعُ (آيَةٌ) عَلَى (آيَاتٍ وَآيٍ) ، وَأَمَّا (آيَاءٌ) فِي قَوْلِهِ (٨) :

---

(١) انظر هذه الأقوال وغيرها في : اللباب ٢/ ٤٢٢ ، والممتع ٢/ ٥٨٢ ، وشرح الشافية ٣/ ١١٨ ، الدر المصون ١/ ٣٠٨ ، وخزانة الأدب ٦/ ٥١٧ .

(٢) هو قول الخليل وسيبويه . انظر : الكتاب ٤/ ٣٩٨ ، والممتع ٢/ ٥٨٢ ، والدر المصون ١/ ٣٠٨ ، وخزانة الأدب ٦/ ٥١٧ .

(٣) إضافة يلتئم الكلام بمثلها .

(٤) أيْ : إنّ أصلها (أَيَيَة) ، تحركت الياء الأولى وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا ، وهو شاذٌّ كما بيّن .

(٥) انظر : الممتع ٢/ ٥٦٨ ، وشرح الشافية ٣/ ١١٢ .

(٦) هو قول الفراء وجماعة من المتقدمين ، واختاره أبو البقاء وابن مالك . انظر : التبيان ١/ ٥٦ ، والممتع ٢/ ٥٨٣ ، وشرح الشافية ٣/ ١١٨ ، والدر المصون ١/ ٣٠٨ ، وخزانة الأدب ٦/ ٥١٧ .

(٧) هو قول الكسائي . انظر: الممتع ١/ ٥٨٣ ، وشرح الشافية ٣/ ١١٨ ، والدر المصون ١/ ٣٠٨ ، وخزانة الأدب ٦/ ٥١٨.

(٨) البيتان من الرجز ، وهما لأبي النجم العِجْلي في ديوانه ص٦٠ . وبلا نسبة في : جمهرة اللغة ٢/ ٦٣٩ ، وسرّ صناعة =

لَمْ يُبْقِ هَذَا الدَّهْرُ مِنْ آيَائِهِ غَـيْرَ أَثَـافِيهِ وَأَرْمِـدَائِهِ

فَجَمْعُ الجَمْعِ ، وَهُوَ نَادِرٌ (١).

وَيُسَمَّى القُرْآنُ (**ذِكْرًا**) (٢) ، فَقِيْلَ : هُوَ مِنْ الشَّرَفِ ، مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ **وَإِنَّهُۥ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ** ﴾ (٣) ، أَيْ : شَرَفٌ . وَقِيْلَ : « لِأَنَّهُ كُلَّهُ ذِكْرُ اللهِ وَمَا شَرَعَهُ وَوَعَدَ بِهِ وَأَخْبَرَ عَنْهُ » (٤).

وَيَتَعَلَّقُ بِهِ مِنْ جِهَةِ البَدِيعِ بَرَاعَةُ الخَتْمِ ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الكَلَامُ مُؤْذِنًا بِالتَّمَامِ وَالانْقِطَاعِ ، وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّيهِ الإِجْذَامَ . وَهُوَ كَبَرَاعَةِ الابْتِدَاءِ ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الكَلَامُ مُؤْذِنًا بِالأَوَّلِيَّةِ ، وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّيهِ الإِطْلَالَ ، وَتَقْرِيرُ جَمِيعِ ذَلِكَ فِي عِلْمِ البَيَانِ (٥).

وَيَتَعَلَّقُ بِهِ مِنْ جِهَةِ الإِعْرَابِ أَنَّ (**سِوَى**) إِنْ كَانَ بِمَعْنَى : (غَيْرٍ) كَانَ هُوَ خَبَرَ (لَا) ، وَإِنْ كَانَ ظَرْفًا كَانَ مُتَعَلِّقًا بِالخَبَرِ . وَالكَلَامُ عَلَى وَجْهِ إِلْحَاقِ (سِوَى) بِالظُّرُوفِ فِي كُتُبِ النَّحْوِ (٦).

وَأَمَّا (**البَاءُ**) فِي (بِسْمِ اللهِ) فَقَدْ اخْتُلِفَ هَلْ تَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ أَمْ لَا؟ ، وَالقَائِلُونَ بِعَدَمِ التَّعَلُّقِ اخْتَلَفُوا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ : أَحَدُهَا أَنَّ البَسْمَلَةَ عَلَى سَبِيلِ الحِكَايَةِ ، وَأَنَّهَا مَأْثُورَةٌ عَنْ قَوْلٍ مُقَدَّرٍ ،

= الإعراب ٢/ ٦٦٠، والمحكم ١٢/ ٢٤٥، واللسان (أيا)، وتاج العروس (أيي). والرواية في تهذيب اللغة ١٥/ ١١٥ ، واللسان (رمد ، ثرا) ، وتاج العروس (ثرى) : (مِنْ ثَرْيَائِهِ) بدل (مِنْ آيَائِهِ) ، ولا شاهد فيه حينئذ . **والأرمداء** : الرّماد . **والأثافي** : أحجار توضع تحت القدر عند الطبخ . راجع اللسان (رمد ، ثفا) .

(١) انظر المسألة فيما سبق ص٤٩٧ .

(٢) راجع : مقاييس اللغة ٢/ ٣٥٨ ، والمحكم ٦/ ٤٩٠ .

(٣) سورة الزخرف ، الآية : ٤٤ .

(٤) هذا قول أبي البقاء العكبري . انظر : شرح خطب ابن نُباتة ص١٣٦ .

(٥) انظر : تحرير التحبير ص١٦٨ ، ٦١٦ ، والإيضاح ص٤٣٩ ، والطراز ٢/ ٢٦٦ وَ ٣/ ١٨٣ ، والمطول ص٧٣٤ ، وخزانة الأدب لابن حِجّة ١/ ٣٠٧ وَ ٤/ ٤٢٧ ، وشروح التلخيص ٤/ ٥٢٩ .

(٦) انظر ما سبق ص٥٠٢ .

التَّقْدِيرُ : (قُولُوا : بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) ، أَيْ : (قُولُوا : هَذَا الكَلامَ) ، فَعَلَى هَذَا لَا تَعَلُّقَ لِلبَاءِ .

فَإِنْ قِيْلَ : هَلَّا تَتَعَلَّقُ بِالقَوْلِ المُقَدَّرِ؟ ؛ قِيْلَ : لَا يَصِحُّ ذَلِكَ لِوَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنَّهُ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ القَوْلُ مِنْ تَمَامِ الحِكَايَةِ ، وَذَلِكَ لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ (١) المَحْكِيَّ مَا بَعْدَهُ لَا هُوَ ، وَإِلَّا لَزِمَ اتِّحَادُ الأَدَاةِ وَمَا جُعِلَتْ لَهُ ، وَهُوَ مُحَالٌ ؛ لِأَنَّهَا وَمَا جُعِلَتْ لَهُ جَارِيَةٌ مَجْرَى الوِعَاءِ وَالمُوْعَى . وَالثَّانِي أَنَّ المُتَعَلِّقَ بِالشَّيْءِ مَعْمُولٌ عَلَى جِهَةِ الانْحِيَازِ وَالانْفِرَادِ عَمَّا يَتْلُوهُ ، وَإِذَا كَانَ / / كَذَلِكَ لَمْ يَصِحَّ؛ [١٠٤] لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى أَحَدِ وَجْهَيْنِ وَكِلَاهُمَا بَاطِلٌ : أَحَدُهُمَا أَنْ تَجْعَلَ الجَمِيعَ مَعْمُولًا لِلبَاءِ ، وَذَلِكَ بَاطِلٌ . وَالثَّانِي أَنْ تَجْعَلَ (بِسْمِ) أَوْ مَا بَعْدَهُ غَيْرَ مَقُولٍ ، وَهُوَ أَيْضًا بَاطِلٌ .

فَإِنْ قِيْلَ : فَهَلَّا تَتَعَلَّقُ بِمَحْذُوفٍ خَارِجٍ عَنْ القَوْلِ المُقَدَّرِ وَيَكُونُ التَّقْدِيرُ : (قُولُوا نَقْرَأُ بِسْمِ اللهِ ، أَوْ بِسْمِ اللهِ نَقْرَأُ) ، عَلَى أَنْ يَكُونَ المُتَعَلَّقُ بِهِ قَبْلُ أَوْ بَعْدُ؟ ؛ قِيْلَ : ذَلِكَ لَا يَصِحُّ لِأَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ : أَحَدُهَا (٢) أَنَّ الحَذْفَ يُنَافِي الحِكَايَةَ ؛ لِأَنَّ المُرَادَ بِالحِكَايَةِ الإِتْيَانُ بِالشَّيْءِ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ ، وَمَا كَانَ مَحْذُوفًا لَمْ يَتَقَدَّرْ لَهُ حَالٌ فَيُحْكَى . وَالثَّانِي أَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ حَذْفُ بَعْضِ المَعْمُولِ وَإِبْقَاءُ بَعْضٍ ، وَهُوَ مَمْنُوعٌ ، وَسَيَأْتِي نَظِيرُ هَذَا الوَجْهِ عَلَى بَعْضِ مَنْ قَالَ : إِنَّهَا تَتَعَلَّقُ ، إِنْ شَاءَ اللهُ (٣) . وَالثَّالِثُ أَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ حَذْفُ العَامِلِ وَالمَعْمُولِ مَعًا ، وَهُوَ أَيْضًا مَمْنُوعٌ . وَالرَّابِعُ كَثْرَةُ الحَذْفِ ، وَلْيُتَأَمَّلْ الفَرْقُ بَيْنَ هَذَا القَوْلِ وَبَيْنَ الَّذِي قَبْلَهُ ، فَإِنَّ كَثْرَةَ الحَذْفِ مِنْ حَيْثُ هِيَ مُؤْذِنَةٌ بِعَدَمِ الارْتِكَابِ لَا تُفِيدُ تَعَلُّقًا (٤) بِشَيْءٍ .

---

(١) في الأصل (أنّ) .

(٢) في الأصل (أحدهما) .

(٣) انظر ص٥١٤ .

(٤) في الأصل (تعلّق) .

فَإِنْ قِيْلَ : فَقَدْ ادُّعِيَ كَثْرَةُ الحَذْفِ وَلَمْ تُسْتَبْعَدْ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ﴾ (١) ؟ ؛ قِيْلَ التَّقْدِيرُ : (فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ حَافِرِ فَرَسِ الرَّسُولِ) (٢) ، وَكَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ (٣) :

فَلَا تَدْفِنُونِي إِنَّ دَفْنِي مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ وَلَكِنْ خَامِرِي أُمَّ عَامِرِ

فَإِنَّ التَّقْدِيرَ : (وَلَكِنْ أَلْقُونِي إِلَى الَّتِي يُقَالُ لَهَا إِذَا أُرِيدَ صَيْدُهَا : خَامِرِي أُمَّ عَامِرِ) ، فَإِنَّ ادِّعَاءَ هَذَا الحَذْفِ إِنَّمَا هُوَ مِنْ نَحْوِ بَيَانِ المَعْنَى ، لَا أَنَّ فِي اللَّفْظِ مَا يَقْتَضِيهِ ، بِخِلَافِ مَا نَحْنُ بِصَدَدِهِ ، كَمَا قِيْلَ فِي قَوْلِ أَبِي عَلِيٍّ فِي قَوْلِ الفَرَزْدَقِ (٤) :

وَقَدْ عَلِمَ الأَقْوَامُ أَنَّ قُدُورَنَا ضَوَامِنُ لِلأَرْزَاقِ (٥) وَالرِّيحُ زَفْزَفُ

حَيْثُ قَالَ : « إِنَّ الأَلِفَ وَاللَّامَ عِوَضٌ عَنْ الضَّمِيرِ » (٦) . وَلَا شَكَّ أَنَّ حَذْفَ مَا يَطْلُبُهُ اللَّفْظُ أَصْعَبُ مِنْ حَذْفِ مَا لَا يَطْلُبُهُ ، وَحَذْفَ العَامِلِ وَالمَعْمُولِ أَيْضًا مُؤْذِنٌ بِعَدَمِ الارْتِكَابِ ، لَا

---

(١) سورة طه ، الآية : ٩٦ .

(٢) انظر : الخصائص ٢/ ٣٦٤ .

(٣) البيت من الطويل ، وهو للشنفرى في ديوانه ص٤٨ ، والشعر والشعراء ١/ ٨٠ ، والأغاني ٢١/ ١٣٠ ، والصناعتين ص١٨٩ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢/ ٤٨٧ ، والحماسة البصرية ١/ ٢٩٢ ، وخزانة الأدب ٣/ ٣٤٧ . ونُسب إلى تأبّط شرًّا في : الحيوان ٦/ ٤٥٠ ، وأمالي المرتضى ٢/ ٧٣ وليس في ديوانه . **وأمّ عامر** : كنية الضَّبُع . **وخامري** : استتري وتغطّي . وهو من أمثال العرب ، يضرب مثلًا للأحمق يجيء بالباطل والكذب الذي لا يخفى بطلانه على أحد ، أو لـمن يُخْدَعُ بِلِينِ الكلام . راجع جمهرة الأمثال ١/ ٣٣٦ ، ومجمع الأمثال ١/ ٢٣٨ ، واللسان (عمر) .

(٤) البيت من الطويل ، وهو في : ديوانه ٢/ ١٢١ ، والتذكرة الحمدونية ٥/ ٤٢٥ . **وزَفَّت الريحُ** : هَبَّت هُبُوبًا شديدًا ، ولها حنينٌ وصوتٌ في الشجر . راجع اللسان (زفف) .

(٥) في الأصل (الأرزاق) .

(٦) المسائل البصريات ١/ ٥٦٢ . وانظر حديث المؤلف عن هذه المسألة في شرحه على الألفية القسم الثاني بتحقيق الدكتور بندر الشمري ١/ ٧٦ . والمعنى : أنّ بعض النحويين يرى أنّ (أل) التعريف في « لِلأَرْزَاقِ » خلف عن الضمير ، والتقدير : لأرزاقهم . غير أنّ أبا عليٍّ يرى أنّ الكلام غير محتاج له ، ولو قدّر لجاز ، لكنّ الأجود في المعنى والأبلغ إبقاؤه على إطلاقه من غير تقييد حتى يكون أنسب في الكرم للجيران وغيرهم .

يُفِيدُ تَعَلُّقًا (١) بِكَثْرَةٍ ، وَقَدْ رُدَّ عَلَى مَنْ قَالَ فِي قَوْلِ الرَّاجِزِ (٢) :

* حَدِيثَ عَمْرٍو قَلْصُهُ مُقَامُ *

إِنَّ المَعْنَى : (صَهْ عَنْ حَدِيثٍ) ، مَعَ أَنَّ المَحْذُوفَ مِنْ العَامِلِ وَالمَعْمُولِ أَرْبَعَةُ أَحْرُفٍ : اثْنَانِ سَاكِنَانِ ، وَاثْنَانِ مَفْتُوحَانِ ، وَالسُّكُونُ مُقْلِلٌ ، وَالفَتْحُ أَيْضًا مُقْلِلٌ .

وَالثَّانِي مِنْ الأَقْوَالِ الثَّلَاثَةِ // الَّتِي لِلقَائِلِينَ بِعَدَمِ التَّعَلُّقِ : أَنَّ المَعْنَى عَلَى الإِطْلَاقِ ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَصِحَّ تَقْدِيرُ مُتَعَلَّقٍ ؛ لِأَنَّ المُتَعَلَّقَ إِذْ ذَاكَ يَقْصُرُهُ عَلَيْهِ ، كَمَا قِيلَ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ (٣) : [١٠٥]

غَيْظُ حُسَّادِهِ وَكَبْتُ عِدَاهُ أَنْ يَرَى مُبْصِرٌ وَيَسْمَعَ وَاعِ

فَلَا يَجُوزُ تَقْدِيرُ مَفْعُولٍ ؛ لِأَنَّهُ إِذْ ذَاكَ يَتَقَيَّدُ بِهِ ، وَالمَعْنَى عَلَى الإِطْلَاقِ . وَالقَوْلُ الثَّالِثُ لَهُمْ – أَعْنِي القَائِلِينَ بِعَدَمِ التَّعَلُّقِ – : إِنَّ البَاءَ زَائِدَةٌ .

وَالقَائِلُونَ بِالتَّعَلُّقِ وَهُمْ الأَكْثَرُونَ – وَ(التَّعَلُّقُ) (٤) مَأْخُوذٌ مِنْ (عَلِقَ) ، بِمَعْنَى : نَشِبَ ، وَيَأْتِي مُتَعَدِّيًا بِنَفْسِهِ وَبِحَرْفِ الجَرِّ ، فَإِذَا تَعَدَّى بِنَفْسِهِ ضُمِّنَ مَعْنَى : أَخَذَ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ (٥) :

---

(١) في الأصل (تعلّق) .

(٢) لم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

(٣) البيت من الخفيف ، وهو للبحتري في : ديوانه ١/ ١٥١ ، ودلائل الإعجاز ص١٥٦ ، والإيضاح ص١٠٧ ، والطراز ٣/ ٣٠٤ ، وشروح التلخيص ٢/ ١٢٨ . **والشاهد البلاغي فيه** : أنه حذف متعلّق المفعول للعموم ، والتقدير : يرى مبصرٌ آثارَه ، ويسمع واعٍ أخبارَه ، أو نحو ذلك ، والمقدّر كالثابت ، وبهذا يكون المتعدي بقي على أصله متعدٍّ ، في حين أنّ القزويني يرى أنّ الفعل بدون مفعوله كناية عن نفسه متعلق بمفعول ، وعليه يكون المتعدّي منزّلًا منزلة اللازم . والأوّل أدقّ حتى تذهب النفس فيه كلّ مذهب ، ولأجله أورده المؤلف .

(٤) راجع اللسان (علق) .

(٥) البيت من الطويل ، وهو لأبي زُبيد حَرْمَلة بن المنذر الطائي ، شاعرٌ جاهليٌّ ، وهو من المعمّرين ، أدرك الإسلام فأسلم ، وكان صديقًا حميمًا للوليد بن عقبة بن أبي معيط ، وقد دفنا بجوار بعضهما بعد موتهما بوصيّة منهما . انظر في ترجمته وأخباره : الأغاني ١٢/ ٨٦ . والبيت في : ديوانه ضمن شعراء إسلاميون ص٦١٩ ، وتهذيب اللغة ٥/ ٥٧ ، ومجمع =

إِذَا عَلِقَتْ قِرْنًا خَطَاطِيفُ [١] كَفِّهِ ... رَأَى المَوْتَ رَأْيَ العَيْنِ أَسْوَدَ أَحْمَرَا

وَإِذَا تَعَدَّى بِحَرْفِ الجَرِّ ضُمِّنَ مَعْنَى : نَشِبَ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الآخَرِ [٢] :

إِذَا عَلِقَتْ مَخَالِبُهُ بِقِرْنٍ ... أَصَابَ القَلْبَ أَوْ هَتَكَ الحِجَابَا

وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَالعَامِلُ هُوَ المُتَعَلِّقُ لَا المَعْمُولُ ؛ لِأَنَّ العَامِلَ هُوَ الآخِذُ وَالنَّاشِبُ ، فَيَكُونُ قَوْلُ النَّحْوِيِّينَ عَلَى القَلْبِ ، كَمَا فِي قَوْلِ أَبِي ذُؤَيْبٍ [٣] :

تَعَلَّقَهُ مِنْهَا دَلَالٌ وَمُقْلَةٌ ... تَظَلُّ لِأَصْحَابِ الشَّقَاءِ تُدِيرُهَا

–اخْتَلَفُوا : فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : تَتَعَلَّقُ بِفِعْلٍ ، وَهَؤُلَاءِ اخْتَلَفُوا : فَقَالُوا : يُقَدَّرُ قَبْلُ ؛ لِأَنَّهُ الأَصْلُ ، وَعَلَى هَذَا الكَثِيرُ . وَقِيلَ : يُقَدَّرُ بَعْدُ ؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّ تَقْدِيمَ المَعْمُولِ هَلْ يَقْتَضِي اخْتِصَاصًا أَمْ لَا؟. وَهِيَ مَسْأَلَةُ خِلَافٍ ، وَأَكْثَرُ البَيَانِيِّينَ عَلَى اقْتِضَائِهِ الاخْتِصَاصَ ، وَأَكْثَرُ النَّحْوِيِّينَ عَلَى عَدَمِ اقْتِضَائِهِ الاخْتِصَاصَ ، وَلَا بُدَّ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْ الطَّائِفَتَيْنِ مِنْ تَأْوِيلٍ ، وَقَدْ تَعَرَّضَ لِهَذِهِ المَسْأَلَةِ ابْنُ الشَّاهِدِ وَبَسَطَ القَوْلَ فِيهَا وَأَكْثَرَ .

وَقَالَ آخَرُ أَوْ الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ : إِنَّ الخِلَافَ لَا يَتَّجِهُ إِلَّا عِنْدَ التَّجْرِيدِ عَنْ القَرَائِنِ المُقْتَضِيَةِ لِأَحَدِ المَذْهَبَيْنِ ، وَإِلَّا فَقَدْ جَاءَتْ القَرَائِنُ بِهَذَا وَبِهَذَا [٤].

= الأمثال ٢/ ٣٠٣ ، وأساس البلاغة (علق) ، واللسان وتاج العروس (حمر ، خطف ، علق) . **والقِرْنُ** : كفؤك والمقاوم لك في شدّة البأس . **والخطاطيف** : جمع خُطَّافٍ ، وهو الحديدة المعوجّة يُختطف بها ، وقد شبّه بها براثن الأسد لحُجْنتها . راجع اللسان (قرن ، خطف) .

(١) في الأصل (حظائظ) ، وهو تحريف .

(٢) البيت من الوافر ، وهو لجرير في : ديوانه ص٨١٩ ، والعين ١/ ١٦٢ ، ومقاييس اللغة ٤/ ١٢٦ ، وأساس البلاغة واللسان وتاج العروس (علق) .

(٣) البيت من الطويل ، وهو في : ديوانه ص١٣١ ، وشرح أشعار الهذليين ١/ ٢١١ ، واللسان وتاج العروس (علق) .

(٤) انظر المسألة في : دلائل الإعجاز ص١٠٦ ، والكشاف ١/ ٦١ ، والإيضاح لابن الحاجب ١/ ٤٧ ، والإيضاح للقزويني ص١١٥ ، والجامع للقرطبي ١/ ١٤٥ ، والبحر المحيط ١/ ١٦ ، ٣٤ ، والطراز ٢/ ٦٦ ، والمطول ص٣٧٥ ، والهمع ٣/ ١٢ ، والإتقان ٣/ ١٧٤ ، والتحرير والتنوير لابن عاشور ١/ ١٨٣ .

وَقِيْلَ : بَلْ تَتَعَلَّقُ بِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ ، التَّقْدِيرُ : (ابْتِدَائِي بِسْمِ اللهِ) ، وَهَؤُلَاءِ اخْتَلَفُوا : فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : وَيَكْتَفِي المَصْدَرُ المُقَدَّرُ عَنْ الخَبَرِ بِالمَعْمُولِ ؛ فِرَارًا مِنْ كَثْرَةِ الحَذْفِ . وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : التَّقْدِيرُ : (ابْتِدَائِي بِسْمِ اللهِ ثَابِتٌ) ، قَضَاءً لِحَقِّ الابْتِدَاءِ مِنْ الخَبَرِيَّةِ ، وَهَؤُلَاءِ يَلْزَمُهُمْ تَقْدِيمُ المُتَعَلَّقِ ؛ لِأَنَّ المَصْدَرَ وَمَا عَمِلَ فِيهِ حُكْمُهُ [1] حُكْمُ المَوْصُولِ وَالصِّلَةِ ، وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الصِّلَةِ عَلَى المَوْصُولِ . وَيَضْعُفُ بِأَنَّ الجَمِيعَ – أَعْنِي // (ابْتِدَائِي) وَمَا تَعَلَّقَ بِهِ – مَعْمُولٌ لِلابْتِدَاءِ ، فَيَجِيءُ مِنْهُ حَذْفُ بَعْضِ المَعْمُولِ وَإِبْقَاءُ بَعْضٍ ، وَهُوَ مَمْنُوعٌ ، وَهَذَا الوَجْهُ هُوَ الَّذِي أَشَرْنَا إِلَيْهِ حَيْثُ قُلْنَا : « وَسَيَأْتِي نَظِيرُ هَذَا الرَّدِّ » . [١٠٦]

وَقِيْلَ : بَلْ تَتَعَلَّقُ بِاسْمِ فَاعِلٍ خَبَرٍ عَنْ مُبْتَدَإٍ ، التَّقْدِيرُ : (أَنَا مُبْتَدِئٌ بِسْمِ اللهِ) ؛ الْتِفَاتًا لِتَقَدُّمِ مَا يَتَوَجَّهُ عَلَيْهِ الحُكْمُ وَهُوَ الذَّاتُ ، وَهَذَا ضَعِيفٌ ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ حَذْفُ المُبْتَدَإِ وَالخَبَرِ وَلَمْ يَحُلَّا مَحَلَّ مُفْرَدٍ .

فَصْلٌ : وَإِذَا فَرَّعْنَا عَلَى مَا عَلَيْهِ الأَكْثَرُ – وَهُوَ التَّعَلُّقُ – فَمَا الفَائِدَةُ فِي حَذْفِهِ؟ ، وَفِيهِ خَمْسَةُ أَوْجُهٍ : أَحَدُهَا عُمُومُ مُثِيرِ الحُكْمِ مِنْ إِفْرَادٍ أَوْ تَثْنِيَةٍ أَوْ جَمْعٍ . الثَّانِي عُمُومُ صِفَةِ المُثِيرِ مِنْ تَكَلُّمٍ أَوْ غَيْبَةٍ أَوْ خِطَابٍ . الثَّالِثُ عُمُومُ الحُكْمِ مِنْ قِرَاءَةٍ أَوْ تِلَاوَةٍ أَوْ قَوْلٍ أَوْ ابْتِدَاءٍ أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ . الرَّابِعُ الإِسْرَاعُ إِلَى مَا يَقَعُ بِهِ التَّبَرُّكُ لَفْظًا وَمَعْنًى ، فَإِنَّهُ لَوْ كَانَ مَذْكُورًا بَعْدَهُ كَانَ قَبْلَهُ مِنْ نَحْوِ المَعْنَى . الخَامِسُ الاخْتِصَارُ . وَاسْتِقْصَاءُ الكَلَامِ عَلَى البَسْمَلَةِ فِي كُتُبِ التَّفْسِيرِ [2] ، وَهَذَا طَرَفٌ مِمَّا يَقِلُّ الإِلْمَامُ بِهِ وَيُسْتَغْرَبُ وُقُوعُهُ .

****

(١) في الأصل (حكم) .

(٢) انظر : إعراب القرآن للنحاس ١/ ١٦٦ ، ومشكل إعراب القرآن ١/ ١٠٤ ، والبيان لابن الأنباري ١/ ٣١ ، والتبيان ١/ ٣ ، والجامع للقرطبي ١/ ٩٩ ، والبحر المحيط ١/ ١٦ ، والدر المصون ١/ ٢٢ .

الخُطْبَةُ الثَّالِثَةُ :

وَهِيَ خُطْبَةٌ يُذْكَرُ فِيهَا المَوْتُ وَالمَعَادُ .

❖ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ : « **الحَمْدُ للهِ المُجِيرِ الَّذِي لَا يَذِلُّ مَنْ لَاذَ بِعِزِّه** » إِلَى قَوْلِهِ : « **وَلَا كُفْؤ** »(١).

الشَّرْحُ:

(المُجِيرُ) اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ (أَجَارَ) ، وَأَصْلُهُ (مُجْوِرٌ) وِزَانُ (مُكْرِمٍ) ، فَنُقِلَتْ حَرَكَةُ الوَاوِ إِلَى الجِيمِ ، فَسَكَنَتْ الوَاوُ وَتَحَرَّكَتْ الجِيمُ بِحَرَكَتِهَا ، وَهِيَ كَسْرَةٌ ، فَجَاءَتْ وَاوٌ سَاكِنَةٌ قَبْلَهَا كَسْرَةٌ ، فَقُلِبَتْ يَاءً عَلَى القِيَاسِ المُتَعَارَفِ ، فَوَزْنُهُ فِي الأَصْلِ (مُفْعِلٌ) ، وَفِي اللَّفْظِ (مُفِعْلٌ) . وَالمَصْدَرُ (إِجَارَةٌ) ، وَأَصْلُهُ (إِجْوَارٌ) كَـ(إِكْرَامٍ) ، فَنُقِلَتْ حَرَكَةُ الجِيمِ إِلَى الوَاوِ ، وَلَكِنْ لَا يُمْكِنُ هُنَا التَّلَفُّظُ بِسُكُونِ الوَاوِ ؛ مِنْ أَجْلِ أَنَّ بَعْدَهَا أَلِفًا (٢) ، وَالأَلِفُ تُطْلَبُ بِفَتْحِ مَا قَبْلَهَا ، فَتَحَرَّكَتْ الوَاوُ فِي الأَصْلِ ، وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا فِي اللَّفْظِ فَانْقَلَبَتْ أَلِفًا ، فَالْتَقَى فِي التَّقْدِيرِ أَلِفَانِ ، الأَلِفُ المُنْقَلِبَةُ عَنْ الوَاوِ الَّتِي هِيَ عَيْنُ الفِعْلِ ، وَأَلِفُ البِنْيَةِ ، وَلَا يُمْكِنُ انْحِيَازُ أَحَدِهِمَا مِنْ الآخَرِ ؛ لِقَبُولِ الاشْتِرَاكِ فِي مُقْتَضَى التَّحَيُّزِ – عَلَى مَا هُوَ المُقَرَّرُ فِي عِلْمِ البَيَانِ – فَحُذِفَتْ إِحْدَى الأَلِفَيْنِ . فَسِيبَوَيْهِ يَجْعَلُ المَحْذُوفَ الزَّائِدَ ، وَأَبُو الحَسَنِ يَجْعَلُ المَحْذُوفَ الأَصْلِيَّةَ // ، [١٠٧] وَلَحِقَتْ التَّاءُ عِوَضًا عَنْ المَحْذُوفِ أَيًّا كَانَ ، فَوَزْنُهَا فِي اللَّفْظِ عَلَى قَوْلِ سِيبَوَيْهِ : (إِفْعَلَةٌ) ، وَعَلَى قَوْلِ أَبِي

---

(١) الخطب النُّباتية ل٤/أ ، وتمامه : « ... ، **النَّصِيرِ الَّذِي لَا يَقِلُّ مَنْ عَاذَ بِحِرْزِه ، المُطَّلِعِ عَلَى سَرَائِرِ القُلُوب ، المُتَجَاوِزِ عَنْ كَبَائِرِ الذُّنُوب ، الَّذِي لَا يَنْقُصُ خَزَائِنَ مُلْكِهِ العَفْو ، وَلَا لَهُ نِدٌّ وَلَا كُفْؤ** » .

(٢) في الأصل (ألف) .

الحَسَنِ : (إِفَالَةٌ) ، وَالاحْتِجَاجُ لِسِيبَوَيْهِ وَالرَّدُّ عَلَى أَبِي الحَسَنِ مُقَرَّرٌ فِي كُتُبِ النَّحْوِ [١].

فَصْلٌ : وَمَعْنَى (الاسْتِجَارَةِ) : إِجَابَةُ المُسْتَجِيرِ – وَهُوَ السَّائِلُ الجِوَارَ – إِلَى مَا سَأَلَ ، يَسْتَلْزِمُ المَنْعَ وَالحِمَايَةَ ، وَفِي التَّنْزِيلِ : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾ [٢] ، هَذَا هُوَ الأَصْلُ ، ثُمَّ إِنَّهُ يُطْلَقُ – أَعْنِي (الإِجَارَةَ) – عَلَى دَفْعِ الضَّرَرِ وَالمَنْعِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَالِكَ (جِوَارٌ) [٣].

وَ(لَاذَ) بِمَعْنَى : لَجَأَ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الكَلَامُ فِي أَنَّ بَعْضَهُمْ ادَّعَى فِي (عَاذَ) أَنَّ العَيْنَ بَدَلُ اللَّامِ [٤] .

وَ(النَّصِيرُ) النَّاصِرُ ، وَهُوَ المُعِينُ عَلَى دَفْعِ الظُّلْمِ أَوْ عَلَى أَخْذِ الحَقِّ . بِهَذَيْنِ فَسَّرَهُ ابْنُ الشَّاهِدِ . وَقَالَ غَيْرُهُ : « (النَّصِيرُ) هُوَ الَّذِي يُلْجَأُ إِلَيْهِ عِنْدَ الغَلَبَةِ » [٥].

وَ(يَقِلُّ) مُضَارِعٌ ، مَاضِيهِ (قَلَّ) ، وَهُوَ ضِدُّ : كَثُرَ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ [٦] :

وَمَا قَلَّ مَنْ كَانَتْ بَقَايَاهُ مِثْلَنَا   شُيُوخٌ تَسَامَى لِلعُلَا وَكُهُولُ

وَهُوَ عَلَى نَحْوِ مَا جَاءَ فِي الحَدِيثِ : « المَرْءُ كَثِيرٌ بِأَخِيهِ » [٧] ، أَعْنِي أَنَّ القِلَّةَ وَالكَثْرَةَ حَقُّهَا أَنْ تَكُونَ بِاعْتِبَارِ العَدَدِ فِي الزِّيَادَةِ وَالنَّقْصِ ، أَوْ بِاعْتِبَارِ عِظَمِ الجِرْمِ وَضَآلَتِهِ ، وَلَيْسَ هَذَا وَاحِدًا مِنْ

---

(١) انظر المسألة في : الكتاب ٤/ ٣٥٤ ، والمقتضب ١/ ٢٤٢ ، والمنصف ١/ ٢٩١ ، واللباب ٢/ ٣٦١ ، والممتع ٢/ ٤٩٠ ، وشرح الشافية ١/ ١٦٥ وَ ٣/ ١٥١ ، وارتشاف الضرب ١/ ٣٠٨ ، والمقاصد الشافية ٤/ ٣٤٦ ، ٣٤٨ .

(٢) سورة التوبة ، الآية : ٦ .

(٣) راجع : المحكم ٧/ ٣٧٧ ، واللسان (جور) .

(٤) نسب المؤلف هذا القول إلى بعض الكوفيين . انظر ما سبق ص٥٠٣ .

(٥) راجع : اللسان (نصر) .

(٦) البيت من الطويل ، وهو للسَّمَوْأَل في : ديوانه ص٩٠ ، والأمالي ١/ ٢٦٩ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ١١٢ .

(٧) انظر : الكامل في الضعفاء ٣/ ١٠٩٩ ، وميزان الاعتدال ٢/ ٢١٧ ، والسلسلة الضعيفة ٤/ ٣٦٩ .

الضَّرْبَيْنِ ، فَالمَعْنَى : أَنَّهُ يَقُومُ فِيهِ مَقَامَ القَلِيلِ أَوْ الكَثِيرِ مِنْ الضَّرْبَيْنِ . وَقَوْلُ مَنْ قَالَ : (إِنَّ المَعْنَى : يَكْثُرُ أَنْصَارُهُ أَوْ يَقِلُّ ، وَأَنَّهُ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ) مَرْدُودٌ بِمَا جَاءَ فِي الحَدِيثِ مِنْ : « المَرْءُ كَثِيرٌ بِأَخِيهِ » ؛ لِمَا يَلْزَمُ مِنْهُ مِنْ كَثْرَةِ الشَّيْءِ بِنَفْسِهِ ، وَهَذَا مَمْنُوعٌ . فَإِذَنْ فَهُوَ عَلَى مَا قَدَّمْنَا .

وَقَدْ رُوِيَ [١] (**يُفَلُّ**) بِضَمِّ اليَاءِ ، وَالفَاءِ ، مِنْ (الفَلِّ) وَهُوَ الهَزِيمَةُ وَالكَسْرُ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ [٢] :

فَلَلْنَا جَمْعَهُمْ بِشَبَاةِ عَزْمٍ يَظَلُّ بِهَا الجَرِيءُ أَخَا انْكِسَارِ

فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ ذَلِكَ بِحَقِّ الوَضْعِ ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى التَّشْبِيهِ بِـ(فُلُولِ السَّيْفِ) ، كَمَا قَالَ [٣] :

وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سُيُوفَهُمْ بِهِنَّ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الكَتَائِبِ

وَيَلْحَقُ مِنْ ضُرُوبِ المَجَازِ بِمَا يُلْحَقُ بِهِ نَظِيرُهُ مِمَّا [٤] تَقَدَّمَ ، فَعَلَى (**يَقِلُّ**) يَكْثُرُ التَّشَاكُلُ فِي التَّسْجِيعِ ، وَعَلَى (**يُفَلُّ**) يَقِلُّ . وَقَدْ تَقَدَّمَتْ الإِشَارَةُ إِلَى جَمِيعِ ذَلِكَ [٥].

وَ(**الحِرْزُ**) هُنَا مَا يُلْجَأُ إِلَيْهِ ، وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ فِعْلِ الطَّاعَاتِ وَاجْتِنَابِ المَعَاصِي ، فَإِنَّهَا تَمْنَعُ مِنْ العَذَابِ ، وَتَكُونُ سَبَبًا / / فِي الرَّحْمَةِ [٦].

[١٠٨] السابع

وَ(**السَّرَائِرُ**) [٧] جَمْعُ (سَرِيرَةٍ) ، وَهِيَ عِبَارَةٌ عَمَّا أُخْفِيَ ، كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ [٨] :

---

(١) أيْ : على الرواية الأخرى للخطب .

(٢) البيت من الوافر ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب . **والشَّبَاة** : طرف السيف وحدُّه . راجع اللسان (شبا) .

(٣) البيت من الطويل ، وهو للنابغة الذبياني في : ديوانه ص٤٤ ، والكتاب ٢/ ٣٢٦ ، وإصلاح المنطق ص٢٤ ، والأغاني ١١/ ١٥ ، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٤٩ ، وخزانة الأدب ٣/ ٣٢٧ .

(٤) في الأصل (بها) .

(٥) انظر ما سبق ص٤٧٨ .

(٦) راجع : مقاييس اللغة ٢/ ٣٨ ، واللسان (حرز) .

(٧) راجع : المحكم ٨/ ٢٦٧ ، واللسان (سرر) .

(٨) البيت من الوافر ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

إِذَا نُبِشَتْ سَرَائِرُ كُلِّ شَخْصٍ رَأَيْتَ سَرَائِرِي كَرَمًا وَخَيْرَا

وَيُرْوَى مُفْرَدًا [(١)] ، وَمِنْهُ مَا فِي الخُطْبَةِ . وَقَدْ تَأْتِي بِمَعْنَى : (مَا يَظْهَرُ) ، وَمِنْهُ قَوْلُ الآخَرِ [(٢)] :

تُجَاهِرُنَا بِنَقْصٍ يَا ابْنَ حَرْبٍ وَهَلْ تَخْفَى السَّرَائِرُ عَنْ بَصِيرِ

فَإِذَنْ فَيَكُونُ مِنَ الأَضْدَادِ ، يَنْطَلِقُ عَلَى مَا أُخْفِيَ ، وَيَنْطَلِقُ عَلَى مَا أُظْهِرَ [(٣)] ، وَفِي التَّنْزِيلِ : ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّدَامَةَ﴾ [(٤)] ، أَيْ : أَظْهَرُوهَا ، عَلَى أَنَّ ثَعْلَبًا رَدَّهَا إِلَى مَعْنَى : الإِخْفَاءِ ، فَقَالَ : « أَسَرُّوهَا مِنْ رُؤَسَائِهِمْ » [(٥)] . وَالأَوَّلُ أَصَحُّ .

وَ(**القَلْبُ**) الجَارِحَةُ ، وَهِيَ أَشْرَفُ عُضْوٍ فِي الإِنْسَانِ ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِشَرَفِهَا ؛ لِأَنَّ (قَلْبَ) كُلِّ شَيْءٍ مَحْضُهُ [(٦)] ، وَفِي الحَدِيثِ : « لِكُلِّ شَيْءٍ قَلْبٌ ، وَقَلْبُ القُرْآنِ يس » [(٧)] ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ : (رَجُلٌ قَلْبٌ) إِذَا كَانَ مَحْضَ النَّسَبِ خَالِصَهُ . وَيُجْمَعُ (القَلْبُ) عَلَى (قُلُوبٍ) ، لَا يُجْمَعُ عَلَى غَيْرِهِ ، وَهُوَ مِمَّا اكْتَفَى بِجَمْعِ الكَثْرَةِ عَنْ جَمْعِ القِلَّةِ [(٨)] .

وَ(**المُتَجَاوِزُ**) [(٩)] اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ (تَجَاوَزَ عَنْ الشَّيْءِ) إِذَا لَمْ يُؤَاخِذْ بِهِ وَسَامَحَ فِيهِ . وَالأَكْثَرُ بِنَاءُ هَذَا النَّوْعِ عَلَى (تَفَاعَلَ) ، وَقَدْ يَأْتِي عَلَى (تَفَعَّلَ) ، وَاخْتُلِفَ فِي هَذَا المَعْنَى ، فَقِيلَ : يَوْضَعُ اللَّفْظُ

---

(١) أيْ : (إِذَا نُبِشَتْ سَرِيرَةُ ... رَأَيْتَ سَرِيرَتِي ...) .

(٢) البيت من الوافر ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

(٣) انظر : الأضداد لابن الأنباري ص٤٥ .

(٤) سورة يونس ، الآية : ٥٤ .

(٥) انظر : مجالس ثعلب ١/ ٢٣١ .

(٦) انظر : مقاييس اللغة ٥/ ١٧ .

(٧) سنن الترمذي ، أبواب فضائل القرآن عن رسول الله ﷺ ، باب ما جاء في فضل يس ٥/ ١٦٢ ، ومعجم الطبراني الكبير ٢٠/ ٢٢٠ ، وميزان الاعتدال ٤/ ٢٨٨ ، وضعّفه الألباني في السلسلة ١/ ٢٠٢ .

(٨) روي عن اللحياني أنه يُجمع أيضًا على (أَقْلُب) . انظر : المحكم ٦/ ٢٦٠ ، واللسان (قلب) .

(٩) راجع : مقاييس اللغة ١/ ٤٩٤ ، والمحكم ٧/ ٣٦٢ ، واللسان (جوز) .

عَلَى سَبِيلِ الاسْتِقْلَالِ فِي المَعْنَى وَالاشْتِرَاكِ فِي اللَّفْظِ . وَقِيْلَ : بَلْ يَرْجِعُ إِلَى مَعْنَى : التَّقْدِيمِ وَالإِنْفَاذِ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ [١] :

وَلَا يَرِيمُونَ لِلتَّعْرِيفِ مَوْضِعَهُمْ ... حَتَّى يُقَالَ : أَجِيزُوا آلَ صَفْوَانَا

يَمْدَحُهُمْ بِأَنَّهُمْ يُجِيزُونَ الحَاجَّ ، أَيْ : أَنْفِذُوهُمْ .

وَقِيْلَ : بَلْ يَرْجِعُ إِلَى مَعْنَى : التَّرْكِ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ [٢] :

تَجَاوَزْ ذَا وَخُذْ هَذَا وَقَدِّمْ ... لِنَفْسِكَ مَا يَسُرُّكَ فِي القِيَامَهْ

وَ(**الكَبَائِرُ**) [٣] جَمْعُ (كَبِيرَةٍ) ، وَهِيَ عِبَارَةٌ عَنْ المَعْصِيَةِ الَّتِي عَظُمَ قَدْرُهَا وَجَلَّ خَطْبُهَا . وَاخْتَلَفُوا فِي التَّاءِ الَّتِي فِي آخِرِهَا : فَقِيْلَ : هِيَ لِلتَّأْنِيثِ ؛ لِأَنَّهَا بِمَعْنَى : المَعْصِيَةِ أَوْ الفِعْلَةِ . وَقِيلَ : بَلْ التَّاءُ لِلمُبَالَغَةِ ، وَأَنَّهَا بِمَعْنَى : الإِثْمِ المُسْتَبْشَعِ ، كَـ(الكِبْرِ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَالَّذِي تَوَلَّىٰ كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [٤] . وَقَدْ اخْتُلِفَ فِي (الكَبَائِرِ) هَلْ تُعَدُّ أَوْ تُحَدُّ؟ ، وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ فِي كُتُبِ الفِقْهِ وَالأَثَرِ [٥].

وَ(**الذُّنُوبُ**) [٦] جَمْعُ (ذَنْبٍ) ، وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ الإِثْمِ ، وَكِلَاهُمَا – أَعْنِي (الإِثْمَ وَالذَّنْبَ) – لَا يُخَصَّانِ بِالكَبَائِرِ عَلَى الصَّحِيحِ ، فَعَلَى هَذَا (كَبَائِرُ الذُّنُوبِ) مِنْ بَابِ إِضَافَةِ الخَاصِّ إِلَى العَامِّ .

---

(١) البيت من البسيط ، وهو لأوس بن مَغْرَاء السعدي ، شاعرٌ مخضرمٌ ، شهد الفتوح وبقي إلى أيام معاوية بن أبي سفيان ﷺ ، وقد كان يهاجي النابغة الجعدي . انظر : الشعر والشعراء ٢/ ٦٨٧ ، والإصابة ١/ ١٢٢ . والبيت في : تهذيب اللغة ١١/ ١٤٨ ، ومقاييس اللغة ١/ ٤٩٤ ، والمحكم ٧/ ٣٦١ ، واللسان (جوز ، صوف) .

(٢) البيت من الوافر ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

(٣) راجع : المحكم ٧/ ١٣ ، واللسان وتاج العروس (كبر)

(٤) سورة النور ، الآية : ١١ .

(٥) انظر المسألة في : روضة الطالبين ١١/ ٢٢٢ ، وفتاوى ابن تيمية ١١/ ٦٥٠ ، والكبائر للذهبي ص٥٥١ ، والجواب الكافي ص٢٩١ ، ومدارج السالكين ١/ ٣١٦ ، ٣٢٠ ، والبحر المحيط للزركشي ٤/ ٢٧٦ .

(٦) راجع : المحكم ١١/ ٧٤ ، واللسان (ذنب) .

وَسُمِعَ فِي جَمْعِ جَمْعِهِ (ذُنُوبَاتٌ) ، وَهُوَ أَسْهَلُ مِنْ : « حَمَامَاتٍ » وَ « فُرْسَانُونَ » ؛ لِأَنَّ جَمْعَ مَا لَا يَعْقِلُ يَجْرِي مَجْرَى الوَاحِدَةِ المُؤَنَّثَةِ (١).

وَ(**يَنْقُصُ**) مُضَارِعٌ ، مَاضِيهِ (نَقَصَ) ، وَيُسْتَعْمَلُ مُتَعَدِّيًا وَغَيْرَ مُتَعَدٍّ ، وَيُسْتَعْمَلُ فِي المُتَعَدِّي مِنْهُ (أَنْقَصَ) ، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ كَـ(سَقَى وأَسْقَى) ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ كَـ(قَامَ وأَقَامَ) .

وَ(**الخَزَائِنُ**) جَمْعُ (خِزَانَةٍ) ، كَـ(رِسَالَةٍ ورَسَائِلَ) ، وَهِيَ فِي الأَصْلِ عِبَارَةٌ عَمَّا يُخْزَنُ فِيهِ الشَّيْءُ ، أَيْ : يُحْرَزُ (٢) . وَأَمَّا فِي الآيَةِ الكَرِيمَةِ (٣) وَفِي الخُطْبَةِ – وَاللهُ أَعْلَمُ – عِبَارَةٌ عَنْ مُقَدَّرَاتِ اللهِ مِنْ الرِّزْقِ ، وَمَا يَقْتَضِيهِ عَلَى العِبَادِ مِنْ العَطَايَا وَالمِنَحِ ، فَعَلَى هَذَا كَانَ الأَنْسَبُ أَنْ يَقُولَ : // « خَزَائِنَ مُلْكِهِ المَنْحُ أَوْ الإِعْطَاءُ » أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ . قَالَ ابْنُ الشَّاهِدِ : « لَا أَعْلَمُ خَزَائِنَ اللهِ إِلَّا مَا قُدِّرَ مِمَّا يَقْتَضِيهِ عَلَى العِبَادِ مِنْ الأَرْزَاقِ وَالعَطَايَا » . [١٠٩]

وَ(**العَفْوُ**) (٤) يُطْلَقُ وَيُرَادُ بِهِ : الصَّفْحُ عَنْ الذَّنْبِ ، وَيُطْلَقُ وَيُرَادُ بِهِ : الفَضْلُ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ إِلَّآ أَن يَعۡفُونَ أَوۡ يَعۡفُوَاْ ٱلَّذِي بِيَدِهِۦ عُقۡدَةُ ٱلنِّكَاحِۚ وَأَن تَعۡفُوٓاْ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۚ وَلَا تَنسَوُاْ ٱلۡفَضۡلَ بَيۡنَكُمۡ ﴾ (٥) ، وَعَلَيْهِ حُمِلَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي شَأْنِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رضي الله عنه وَمِسْطَحِ بنِ أُثَاثَةَ رضي الله عنه : ﴿ وَلۡيَعۡفُواْ وَلۡيَصۡفَحُوٓاْ ﴾ (٦) بِعَطْفِ (الصَّفْحِ) عَلَيْهِ .

وَ(**النِّدُّ**) وَ(**الكُفْؤُ**) وَ(المِثْلُ) بِمَعْنىً وَاحِدٍ (٧) ، هَكَذَا قَالَ ابْنُ مُشَرَّفٍ . وَقَالَ ابْنُ الشَّاهِدِ :

---

(١) انظر: شرح الرضي ٣/ ٣٨٨، والتذييل والتكميل ٢/ ٩٩، والهمع ١/ ٧٠ .

(٢) راجع : مقاييس اللغة ٢/ ١٧٨ ، والمحكم ٥/ ٦٢ ، واللسان (خزن) .

(٣) يشير إلى قوله تعالى : ﴿ وَإِن مِّن شَيۡءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ ﴾ في سورة الحجر ، الآية : ٢١ .

(٤) راجع : مقاييس اللغة ٤/ ٥٦ ، والمحكم ٢/ ٢٦٧ .

(٥) سورة البقرة ، الآية : ٢٣٧ .

(٦) سورة النور ، الآية : ٢٢ .

(٧) راجع : اللسان (كفأ ، ندد ، مثل) .

« (النِّدُّ) المُماثِلُ فِي الشَّرَفِ ، وَ(الكُفُؤُ) المُماثِلُ فِي القُوَّةِ » .

وَلَيْسَ فِيهِ مِنْ جِهَةِ الإِعْرَابِ وَلَا مِنْ جِهَةِ البَدِيعِ مَا يَتَأَكَّدُ ذِكْرُهُ .

❖ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ : « **أَحْمَدُهُ حَمْدَ مُعْتَرِفٍ بِالتَّقْصِيرِ** » إِلَى قَوْلِهِ : « **إِلَى كَافَّةِ خَلْقِه** »[١].

الشَّرْحُ:

(القِيَامُ بِالشَّيْءِ) هُوَ الإِتْيَانُ بِهِ عَلَى الوَجْهِ المَطْلُوبِ مِنْ غَيْرِ إِخْلَالٍ بِشَيْءٍ مِنْهُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَتْ هَذِهِ اللَّفْظَةُ[٢].

وَ(يُرْغَمُ)[٣] (يَذِلُّ) ، يُقَالُ : (رَغِمَ ورَغَمَ [ورَغُمَ][٤]) مُثَلَّثَ العَيْنِ[٥] ، وَالمُضَارِعُ (يَرْغَمُ ويَرْغُمُ) ، كُلُّ ذَلِكَ إِذَا ذَلَّ عَنْ كُرْهٍ ، وَ(قَدْ أَرْغَمَهُ الذُّلُّ) ، وَفِي الحَدِيثِ : « إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيُلْزِمْ جَبْهَتَهُ وَأَنْفَهُ الأَرْضَ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْهُ الرَّغْمُ »[٦] ، قَالُوا : مَعْنَاهُ : حَتَّى يَخْضَعَ وَيَذِلَّ ،

---

(١) الخطب النُّباتية ل٤/ أ ، وتمامه : « ... **عَنْ شُكْرِه ، وَأَسْأَلُهُ التَّوْفِيقَ لِلقِيَامِ بِنَهْيِهِ وَأَمْرِه . وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ شَهَادَةً يُرْغَمُ بِهَا المُنَافِقُ الجَاحِد ، وَيُعَظَّمُ بِهَا الخَالِقُ الوَاحِد ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ القَائِمُ بِحَقِّه ، وَنَبِيُّهُ المُرْسَلُ إِلَى كَافَّةِ خَلْقِه** » .

(٢) انظر ما سبق ص٣٥٦ .

(٣) راجع : مقاييس اللغة ٢/ ٤١٣ ، والمحكم ٥/ ٣٠٧ ، واللسان وتاج العروس (رغم) .

(٤) تكملة من المحقق استحسنتها .

(٥) رواية الضمّ جاءت عن أبي عليّ الهَجَري كما ذكرت كتب المعاجم ، وانظر كتابه : التعليقات والنوادر ١/ ١١٢٨ .
وأبو عليّ الهَجَري هو هارون بن زكريا ، عالم بالأدب وببلدان الجزيرة العربية ، ويرجح أنه من (هجر) الأحساء ، وقد سكن مكة واجتمع فيها ببعض علماء الأندلس ، روى عنه القاسم بن ثابت السَّرَقُسْطِي وغيره ، له كتاب التعليقات والنوادر ، ويسمّى النوادر المفيدة ، توفي سنة ٣٠٠هـ . انظر ترجمته في : معجم الأدباء ١٩/ ٢٦٢ ، وبغية الوعاة ٢/ ٣١٩ ، والأعلام ٨/ ٦٠ .

(٦) انظر : النهاية لابن الأثير ٢/ ٢٣٩ ، ولم أقف عليه في غيره من كتب الحديث والأثر ، والله أعلم .

وَيَخْرُجَ مِنْهُ كِبْرُ الشَّيْطَانِ . وَفِي هَذِه المَادَّةِ – أَعْنِي فِي (رَغِمَ) مُرَادًا بِهَا الذُّلُّ – لِأَهْلِ البَيَانِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ : أَحَدُهَا الاسْتِقْلَالُ بِمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ . وَالثَّانِي أَنَّهَا رَاجِعَةٌ إِلَى (الرَّغَامِ) وَهُوَ التُّرَابُ اللَّيِّنُ ، وَيَكُونُ مِمَّا أُهْمِلَ فِيهِ التَّابعُ حَالَةَ التَّجَاوُزِ ، عَلَى مَا هُوَ المُقَرَّرُ فِي عِلْمِ البَيَانِ . وَالثَّالِثُ التَّفْرِقَةُ بَيْنَ إِسْنَادِهِ إِلَى (الأَنْفِ) أَوْ التَّعْمِيمِ ، فَإِنْ عَمَّ اسْتَقَلَّ ، وَإِنْ أُسْنِدَ إِلَى (الأَنْفِ) رَجَعَ إِلَى التُّرَابِ ، فَيَكُونُ كَقَوْلِهِمْ : تَرِبَتْ يَدَاكَ ؛ لِأَنَّ الذُّلَّ بِالتُّرَابِ لَا يَكُونُ فِي جَمِيعِ البَدَنِ ، وَإِنَّمَا يَكُونُ بِـ(الأَنْفِ) ؛ لِأَنَّهُ مَحَلُّ الصَّوْنِ ، وَأَيُّ شَيْءٍ لَحِقَهُ مِمَّا تَقَعُ بِهِ المَهَانَةُ أَوْ يُكْرَهُ ذَلَّ لَهُ الرَّجُلُ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ [1] :

يَرُدُّ مَعَاطِسَ الفِتْيَانِ سُحْمًا ... وَإِنْ ثُنِيَ اللِّثَامُ عَلَى اللِّثَامِ

وَإِذَا ذَلَّ جَمِيعُ البَدَنِ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ [2] :

وَيَنْفُثُ فِي فَمِ الحَيَّاتِ [3] سُمًّا ... وَيَمْلَأُ ذِلَّةً أَنْفَ المُصِنِّ

كَمَا أَنَّ وُصُولَ بَاقِي الجَوَارِحِ – غَيْرَ (اليَدِ) – إِلَى التُّرَابِ لَا يَقْتَضِي الفَقْرَ .

وَ(**المُنَافِقُ**) [4] اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ (نَافَقَ) ، وَالمَصْدَرُ (النِّفَاقُ) . قَالَ ابْنُ الشَّاهِدِ : « وَهُوَ إِظْهَارُ الإِسْلَامِ وَإِسْرَارُ الكُفْرِ » . وَقَالَ ابْنُ سِيدَةَ : « (النِّفَاقُ) : الدُّخُولُ فِي الإِسْلَامِ مِنْ وَجْهٍ ، وَالخُرُوجُ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ ، مُشْتَقٌّ مِنْ (نَافِقَاءِ اليَرْبُوعِ) ، إِسْلَامِيَّةٌ [5] » [6].

---

(١) البيت من الوافر ، وهو لأبي العلاء المعري في : سقط الزند ص٤٣ ، وشروح السقط ٤/ ١٤٥٨ . والمعنى عندهم : أنه يصف حرّ الهاجرة الشديد ، وكيف أنه جاز ثيابه وصيّر الأنوف سوداء وإن ثُنِيَ اللثام على اللثام .

(٢) البيت من الوافر ، وهو أيضًا لأبي العلاء المعري في ديوانه اللزوميات ٣/ ٢٨٣ .

(٣) في الأصل (الجبار) ، وهو تحريف . **والمُصِنُّ** : الشامخ بأنفه تكبّرًا أو غضبًا . راجع اللسان (صنن) .

(٤) راجع : مقاييس اللغة ٥/ ٤٥٥ ، والمحكم ٦/ ٢٧٥ ، واللسان وتاج العروس (نفق) .

(٥) انظر : تفسير غريب القرآن لابن قتيبة ص٢٩ ، والصاحبي ص٨٤ .

(٦) انظر : المحكم ٦/ ٢٧٥ .

فَصْلٌ : وَ(النَّافِقَاءُ) وَكَذَلِكَ (النُّفَقَةُ) جُحْرُ الضَّبِّ وَاليَرْبُوعِ . وَقِيلَ : (النَّافِقَاءُ) وَ(النُّفَقَةُ) مَوْضِعٌ يُرَقِّقُهُ اليَرْبُوعُ مِنْ جُحْرِهِ ، فَإِذَا أُتِيَ مِنْ (القَاصِعَاءِ) [١] ضَرَبَ (النَّافِقَاءَ) بِرَأْسِهِ فخَرَجَ . وَهَذَا أَقْرَبُ إِلَى اشْتِقَاقِ (المُنَافِقِ) مِنْ / / الأَوَّلِ . [١١٠]

وَيُقَالُ : (نَفِقَ اليَرْبُوعُ ونَفَقَ وانْتَفَقَ ونَفَّقَ) إِذَا خَرَجَ مِنْهُ . وَ(تَنَفَّقَهُ الحَارِشُ [٢] وانْتَفَقَهُ) اسْتَخْرَجَهُ مِنْ (نَافِقَائِهِ) ، وَاسْتَعَارَهُ بَعْضُهُمْ لِلشَّيْطَانِ ، فَقَالَ [٣] :

إِذَا الشَّيْطَانُ قَصَّعَ فِي قَفَاهَا تَنَفَّقْنَاهُ [٤] بِالحَبْلِ التُّؤَامِ

أَيْ : اسْتَخْرَجْنَاهُ اسْتِخْرَاجَ الضَّبِّ مِنْ (نَافِقَائِهِ) .

وَ(الجَاحِدُ) [٥] اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ (جَحَدَ يَجْحَدُ) ، وَالمَصْدَرُ (الجَحْدُ) ، وَهُوَ نَقِيضُ الإِقْرَارِ ، وَأَصْلُهُ التَّعَدِّي بِنَفْسِهِ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَجَحَدُوا بِهَا﴾ [٦] فَإِنَّمَا عُدِّيَ بِالبَاءِ ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى : كَفَرُوا ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ : ﴿وَمَا كَانُوا بِآيَاتِنَا يَجْحَدُونَ﴾ [٧] ، أَيْ : بِكُفْرِهِمْ بِآيَاتِنَا .

---

(١) ذكر ابن قتيبة أنّ لليربوع أربعة جِحَرَةٍ يتخذها عُدَدًا له ، فإذا أخذ عليه بعضها خرج من بعض : **النافقاء**: وهو المذكور ، **والقاصعاء**: وسمّي بذلك لأنه يُخرج تراب الجحر ثمّ يُقَصِّع ببعضه كأنّه يسدّ به فم الجحر ، **والدَّامَّاء** : وسمّي بذلك لأنه يُخرج التراب من فم الجحر ثمّ يَدُمُّ به فم الآخركأنّه يَطْلِيه به ، **والراهطاء** : ولم يذكر اشتقاقه . راجع غريب الحديث ١/ ٢٤٩ .

(٢) **الحارش للضبّ** : صائده ، وهو أنْ يحرّك يده على جحره ليظنّه حيّةً فيُخرج ذنبَه ليضربها فيأخذه . اللسان (حرش) .

(٣) البيت من الوافر ، وهو لأوس بن حجر في ديوانه ص١٢٦ . وبلا نسبة في : تهذيب اللغة ٩/ ١٩٣ ، والمحكم ٦/ ٢٧٥ ، وأساس البلاغة (قصع) ، واللسان والتاج (قصع ، نفق) . **والحبل التُّؤَام** : المزدوج . راجع اللسان (تأم) .

(٤) في الأصل (تفقناناه) ، وهو خطأ .

(٥) في الأصل (الجاحجد) ، وهو خطأ . وانظر حديث المؤلف عن هذه اللفظة ومصادرَها فيما سبق ص٣١٣ .

(٦) سورة النمل ، الآية : ١٤ .

(٧) بعض آية من سورة الأعراف : ٥١ ، وقبلها ليستقيم تفسير المؤلف : ﴿فَالْيَوْمَ نَنسَاهُمْ كَمَا نَسُوا لِقَاءَ يَوْمِهِمْ هَذَا وَمَا كَانُوا بِآيَاتِنَا يَجْحَدُونَ﴾ .

وَلَا تَكَادُ هَذِهِ المَادَّةُ عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ تُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِيمَا لَا يُرْضَى وَيُذَمُّ ، مِنْ ذَلِكَ (الجُحْدُ) عَلَى وَزْنِ (قُفْلٍ) ، وَ(الجَحَدُ) عَلَى (جَمَلٍ) ، وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ قِلَّةِ الخَيْرِ ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : (أَرْضٌ جَحْدَةٌ) إِذَا كَانَتْ يَابِسَةً لَا خَيْرَ فِيهَا ، وَمِنْ ذَلِكَ (جَحِدَ النَّبْتُ) إِذَا قَلَّ وَنَكِدَ .

وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ [(١)] إِلَى رُجُوعِ (الجَحْدِ) – بِمَعْنَى : ضِدِّ الإِقْرَارِ – إِلَى (جَحْدِ النَّبْتِ) ؛ لِأَنَّ (الجاحِدَ) إِمَّا مُنْكِرٌ لِلحَقِّ وَإِمَّا مُقْلِلٌ لَهُ [(٢)] ، وَهُوَ بَعِيدٌ ؛ لِفَوَاتِ أَحَدِ النَّوْعَيْنِ وَهُوَ الإِنْكَارُ ، وَلِقِلَّةِ اسْتِعْمَالِ الأَصْلِ عِنْدَهُ .

وَ(**الخَالِقُ**) وَ(الخَلَّاقُ) اللهُ جَلَّ وَعَلَا ، وَفِي التَّنْزِيلِ : ﴿ هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ ﴾ [(٣)] ، وَفِيهِ : ﴿ بَلَىٰ وَهُوَ ٱلْخَلَّٰقُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ [(٤)] . وَ(خَلَقَ اللهُ الشَّيْءَ يَخْلُقُهُ) أَحْدَثَهُ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ . وَيُطْلَقُ (الخَلْقُ) وَيُرَادُ بِهِ : التَّقْدِيرُ [(٥)] ، وَمِنْهُ قَوْلُ زُهَيْرٍ [(٦)] :

وَلَأَنْتَ تَفْرِي مَا خَلَقْتَ وَبَعْـ ـضُ القَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْرِي

وَ(**الوَاحِدُ**) هُنَا الَّذِي لَا شَبِيهَ لَهُ . قَالَ ابْنُ الشَّاهِدِ : « وَقِيْلَ : لَا فِعْلَ لَهُ . وَقِيْلَ : بَلْ هُوَ جَارٍ عَلَى (تَوَحَّدَ) ، أَيْ : تَفَرَّدَ بِالوَحْدَانِيَّةِ » ، عَلَى نَحْوِ مَا تَقَدَّمَ فِي (تَكَبَّرَ) [(٧)].

---

(١) هو أبو البقاء العكبري . انظر : شرح خطب ابن نُباتة ص١٣٨ .

(٢) في الأصل (منكرًا ... مقللًا) ، ولعل وجهه ما أثبتُّ .

(٣) سورة الحشر ، الآية : ٢٤ .

(٤) سورة يسٓ ، الآية : ٨١ .

(٥) راجع : تهذيب اللغة ٧/ ٢٦ ، ومقاييس اللغة ٢/ ٢١٣ .

(٦) البيت من الكامل ، وهو في ديوانه ص٩٤ ، والأضداد لابن الأنباري ص١٥٩ ، وتهذيب اللغة ٧/ ٢٦ ، ومقاييس اللغة ٢/ ٢١٤ ، والمخصص ١/ ٤٠٩ ، واللسان (خلق ، فرا). قال الأزهري في معناه: « أنت إذا قدّرت أمرًا قطعته وأمضيته، وغيرك يقدّر ما لا يقطعه » .

(٧) انظر ما سبق ص٤٩٣ .

وَ(**الكَافَّةُ**) الجَمَاعَةُ ، مَأْخُوذٌ مِنْ قَوْلِكَ : (كَفَّ الشَّيْءَ كَفًّا) إِذَا جَمَعَهُ ، وَفِي حَدِيثِ الحَسَنِ : « أَنَّ رَجُلًا كَانَتْ بِهِ جِرَاحَةٌ ، فَسَأَلَهُ : كَيْفَ يَتَوَضَّأُ؟ ، فَقَالَ : كُفَّهُ بِخِرْقَةٍ »[١] ، أَيْ : اجْمَعْهَا حَوْلَهُ[٢].

فَصْلٌ : وَلَـمْ يَأْتِ (كَافَّةٌ) عَنْ العَرَبِ إِلَّا مُنَكَّرًا مُطْلَقَ التَّنْكِيرِ ، مَنْصُوبًا عَلَى الحَالِ ، وَلِذَلِكَ رُدَّ عَلَى الزَّمَخْشَرِيِّ قَوْلُهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ﴾[٣] : « إِنَّ التَّقْدِيرَ : إِرْسَالًا كَافَّةً »[٤] ، وَرُجِّحَ مَذْهَبُ الكُوفِيِّينَ .

أَوْ أَنْ يَكُونَ مِنْ (الكَفِّ عَنْ الضَّلَالِ) ، حَالًا مِنْ الكَافِ فِي : ﴿ أَرْسَلْنَٰكَ ﴾ ، وَالتَّاءُ لِلمُبَالَغَةِ ، وَبَسْطُ ذَلِكَ فِي كُتُبِ النَّحْوِ[٥].

وَ(**الخَلْقُ**) يَكُونُ المَصْدَرَ وَيَكُونُ المَفْعُولَ ، فَإِنْ كَانَ المَفْعُولَ فَلَا إِشْكَالَ ، وَهُوَ الظَّاهِرُ ، وَإِنْ كَانَ المَصْدَرَ يُحْمَلُ عَلَى مَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ نَظِيرُهُ مِنْ التَّأْوِيلِ[٦].

وَلَيْسَ فِيهِ مِنْ جِهَةِ البَدِيعِ وَلَا مِنْ جِهَةِ الإِعْرَابِ مَا يَتَأَكَّدُ ذِكْرُهُ .

---

(١) انظر : جمهرة اللغة ١/ ١٦٢ ، وجمهرة الأمثال ٢/ ١٧١ ، والمحكم ٦/ ٤١٣ ، واللسان (كفف) .

(٢) راجع : مقاييس اللغة ٥/ ١٢٩ ، والمحكم ٦/ ٤١٣ .

(٣) سورة سبأ ، الآية : ٢٨ .

(٤) انظر : الكشاف ٣/ ٢٩٠ .

(٥) انظر المسألة في : شرح اللمع ١/ ١٣٨ ، ودرّة الغواص ص٢٠٠ ، وشرح المفصل ١/ ١٧ ، وشرح التسهيل ٢/ ٣٣٧ ، وشرح الرضي ٢/ ٥٢ ، والبحر المحيط ٧/ ٢٨١ ، والدر المصون ٩/ ١٨٥ . وانظر حديث المؤلف عنها في شرحه على الألفية القسم الأول بتحقيق الدكتور أحمد القرشي ٢/ ٥٠٦ .

(٦) انظر ما سبق ص٤٣٧ ، ٤٧١ ، ٤٨٤ .

❖ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ : « **أَرْسَلَهُ عَلَى** » إِلَى قَوْلِهِ : « **أَوْ أَفَل** »(١).

الشَّرْحُ:

[١١١] (**الفَتْرَةُ**)(٢) مَا بَيْنَ الرَّسُولَيْنِ ، قَالَ ابْنُ الشَّاهِدِ : « هُوَ مِنْ (فَتَرَ الشَّيْءُ / / يَفْتُرُ ويَفْتِرُ فُتُورًا وفُتَارًا) إِذَا سَكَنَ بَعْدَ حِدَّةٍ ، وَلَانَ بَعْدَ شِدَّةٍ » . قَالَ سَاعِدَةُ بنُ جُؤَيَّةَ الهُذَلِيُّ(٣) :

أَشَامَ بَرْقًا مَتَى حَابٍ لَهُ زَجَلٌ إِذَا يُفَتِّرُ مِنْ تَوْمَاضِهِ(٤) حَلَجَا

يُرِيدُ : مِنْ سَحَابٍ حَابٍ . وَ« مَتَى » بِمَعْنَى : مِنْ ، وَهِيَ كَثِيرَةٌ فِي لُغَةِ هُذَيْلٍ(٥) ، كَمَا فِي قَوْلِ بَعْضِهِمْ(٦) :

شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ

---

(١) الخطب النُّباتية ل٤/ أ ، وتمامه : « ... **حِينِ فَتْرَةٍ مِنْ الرُّسُل ، وَنَسَخَ بِمِلَّتِهِ جَمِيعَ المِلَل ، حَتَّى اسْتَقَامَ الحَقُّ وَاعْتَدَل ، وَخَامَ البَاطِلُ وَبَطَل ، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ مَا لَاحَ نَجْمٌ أَوْ أَفَل** » .

(٢) راجع : مقاييس اللغة ٤/ ٤٧٠ ، والمحكم ١٠/ ١٧٠ ، واللسان وتاج العروس (فتر) .

(٣) شاعرٌ مخضرمٌ ، أسلم وليست له صحبة ، وشعره محشوٌّ بالغريب والمعاني الغامضة . انظر في ترجمته : المؤتلف والمختلف ص٨٣ ، وخزانة الأدب ٣/ ٨٦ . والبيت من البسيط ، وهو في ديوانه ص١٧٨ ، وشرح أشعار الهذليين ٣/ ١١٧٣ ، والمحكم ١٠/ ١٧٠ ، واللسان (حلج ، فتر ، ومض) ، والمغني ١/ ٣٣٤ ، وشرح شواهده للسيوطي ٢/ ٧٤٩ . **وشَامَ البرقَ** : نظر إليه أين يقصد وأين يمطر . **والحابي** : السحاب المرتفع . **والزَّجَل** : ذو رَعْدٍ وصوت . **والتَّوْماض** : اللمع الضعيف من البرق . **وحَلَجَ** : أَمْطَرَ ، وأصله المطر الضعيف الخفيف . راجع شرح السكري أعلاه ، واللسان (شيم) .

(٤) في الأصل (ترماضه) ، وهو تحريف .

(٥) ذكر ابن هشام أنّ ابن سيدة يذهب إلى أنها بمعنى (في) ، وقال غيره : هي بمعنى وسط . انظر : المغني ١/ ٣٣٤ .

(٦) البيت من الطويل ، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في : ديوانه ص٤٧ ، وشرح أشعار الهذليين ١/ ١٢٩ ، والخصائص ٢/ ٨٧ ، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٦١٣ ، والمغني ١/ ٣٣٥ ، واللسان (مخر ، متى) ، وخزانة الأدب ٧/ ٩٧ . ورواية الديوان :

تَرَوَّتْ بِمَاءِ البَحْرِ ثُمَّ تَنَصَّبَتْ عَلَى حَبَشِيَّاتٍ لَهُنَّ نَئِيجُ

ولا شاهد فيه حينئذ على هذه الرواية . والبيت يصف فيه سحابًا تستقي من البحر ثمّ تصعد في الجو ولها مَرٌّ سريعٌ مع صوتٍ ، والعرب تجعل كل أخضر أسود ؛ لأنّ الخضرة إذا اشتدّت صارت سوادًا . راجع الاقتضاب ٣/ ٣٧٢ .

أَيْ : (مِنْ لُجَجٍ) ، وَقَوْلِ بَعْضِهِمْ : « أَخْرَجَهَا مَتَى كُمِّهِ »[١] ، أَيْ : مِنْ كُمِّهِ[٢].

وَ(النَّسْخُ)[٣] إِبْطَالُ الشَّيْءِ وَإِقَامَةُ الشَّيْءِ مَقَامَهُ ، وَفِي التَّنْزِيلِ : ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ ۗ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[٤] ، وَ(نَسَخَ الشَّيْءَ بِالشَّيْءِ يَنْسَخُهُ نَسْخًا وانْتَسَخَهُ) أَزَالَهُ وَأَدَالَهُ ، وَ(الشَّيْءُ يَنْسَخُ الشَّيْءَ نَسْخًا) ، أَيْ : يُزِيلُهُ وَيَكُونُ مَكَانَهُ ، وَ(الأَشْيَاءُ تَنَاسَخُ) تَدَاوَلُ فَيَكُونُ بَعْضُهَا مَكَانَ بَعْضٍ كـ(الدُّوَلِ) .

وَ(المِلَلُ) جَمْعُ (مِلَّةٍ) ، وَهِيَ الشَّرِيعَةُ ، وَ(قَدْ تَمَلَّلَ الرَّجُلُ وامْتَلَّ) إِذَا دَخَلَ فِي المِلَّةِ[٥].

وَ(خَامَ)[٦] بِمَعْنَى : جَبُنَ وَنَكَصَ ، يُسْتَعْمَلُ فِي القِتَالِ وَالكَيْدِ ، وَالمُضَارِعُ (يَخِيمُ) ، وَالمَصْدَرُ (خَيْمًا وخَيَمَانًا وخُيُومًا وخِيَامًا) ، وَيَتَعَدَّى بِـ(عَنْ) فَيُقَالُ : (خَامَ عَنْ القِتَالِ) إِذَا جَبُنَ عَنْهُ ، وَكَذَلِكَ (خَامَ عَنْ زَيْدٍ) إِذَا كَادَهُ فَرَجَعَ عَلَيْهِ ، وَأَمَّا قَوْلُ جُنَادَةَ بنِ عَامِرٍ الهُذَلِيِّ[٧] :

لَعَمْرُكَ مَا وَنَى ابْنُ أَبِي أُنَيْسٍ   وَلَا خَامَ القِتَالَ وَلَا أَضَاعَا

---

(١) قال الرضي في شرح الكافية ٣/ ٢٠٤ : « حكاه أبو زيد » .

(٢) انظر : شرح التسهيل ٣/ ١٨٦ ، وشرح الرضي ٣/ ٢٠٤ ، وارتشاف الضرب ٤/ ١٧٥١ ، والجنى الداني ص٥٠٥ . قال المؤلف في شرح الألفية : « وأمّا الجر بـ(متى) ، فقد أثبت ذلك بعضهم ، ونفاه أيضًا بعضهم ... وزعم النافي أنّ هذا لم يؤخذ باللفظ ، وإنما أُخذ عن مكتوب ، فتصحّف على الناقل (مِنَا) بـ(متى) ، و(مِنَا) لغةٌ في (مِنْ) قويّةٌ لا تُدفع » .
انظر : شرحه على الألفية القسم الثاني بتحقيق الدكتور بندر الشمري ١/ ٥٨ ، بتصرّف .

(٣) راجع : مقاييس اللغة ٥/ ٤٢٤ ، والمحكم ٥/ ٥٢ ، واللسان (نسخ) .

(٤) سورة البقرة ، الآية : ١٠٦ . وفي الأصل (أو نُنْسِيها) ، وهو خطأ .

(٥) راجع : المحكم ١٢/ ٤٤ .

(٦) راجع : المحكم ٥/ ١٦٦ ، واللسان وتاج العروس (خيم) .

(٧) البيت من الوافر ، وهو في : شرح أشعار الهذليين ١/ ٢٣١ ، والمحكم ٥/ ١٦٦ ، واللسان والتاج (خيم) .
وجُنادة هذا أحد بني الدَّرْعَاء ، حيٌّ من عَدْوان بن فهم بن عمرو بن قيس عيلان ، وهم حلفاء في بني سهم من بني هذيل . انظر حاشية التحقيق في شرح السكري أعلاه .

فَمَنْصُوبٌ عَلَى إِسْقَاطِ حَرْفِ الجَرِّ ضَرُورَةً . وَجَعَلَ أَبُو الفَتْحِ (خَامَ) – الْمُتَقَدِّمَ – مِنْ (الخَيْمَةِ) عَلَى قَاعِدَةٍ فِي الاشْتِقَاقِ الأَكْبَرِ (١) . قَالَ : « ذَلِكَ أَنَّ (الخَيْمَةَ) تُعْطَفُ وَتُثْنَى عَلَى مَا تَحْتَهَا لِتَقِيَهُ وَتَحْفَظَهُ ، فَهِيَ مِنْ مَعْنَى : القَصْرِ وَالثَّنْيِ ، وَهَذَا هُوَ مَعْنَى : (خَامَ) ؛ لِأَنَّهُ انْكَسَرَ وَتَرَاجَعَ وَانْثَنَى ، أَلَا تَرَاهُمْ قَالُوا لِـجَانِبِ (الخِبَاءِ) : كِسْرٌ ؟ » (٢).

وَ(النَّجْمُ) الكَوْكَبُ ، هُوَ فِي الأَصْلِ مَصْدَرُ (نَجَمَ) إِذَا طَلَعَ (٣) ، وَلَا يَخْتَصُّ بِالأَشْخَاصِ عَلَى الأَصَحِّ ، وَفِي حَدِيثِ خَالِدِ بنِ الوَلِيدِ مَعَ البَرَاءِ بنِ مَالِكٍ : « لَاتَ حِينَ عِتَابٍ ، أَلَا تَرَى مَا نَجَمَ مِنْ الأَمْرِ ؟ » (٤) . وَلَا يَصِحُّ المَجَازُ النِّسْبِيُّ (٥) ؛ لِفَوَاتِ غَلَبَةِ الاسْتِعْمَالِ فِي أَحَدِ الْمُتَشَارِكَيْنِ، لَكِنْ يَصِحُّ المَجَازُ الصُّورِيُّ ، وَيَرْجِعُ إِلَى مَا رَجَعَ إِلَيْهِ نَظِيرُهُ مِمَّا تَقَدَّمَ (٦) ، وَتَقْرِيرُ الفَرْقِ بَيْنَهُمَا – أَعْنِي بَيْنَ المَجَازِ النِّسْبِيِّ وَالصُّورِيِّ – فِي عِلْمِ البَيَانِ (٧).

فَصْلٌ : وَسُمِّيَ بِذَلِكَ – أَعْنِي بِـ(النَّجْمِ) الكَوْكَبَ – لِكَثْرَةِ ذَلِكَ مِنْهُ ، أَوْ لِأَنَّ ذَاتَهُ لَا تُدْرَكُ إِلَّا بِهِ ، فَتَخْتَلِفُ إِذْ ذَاكَ جِهَةُ النَّقْلِ ، وَتَقْرِيرُ الفَرْقِ بَيْنَهُمَا فِي عِلْمِ البَيَانِ .

وَ(أَفَلَ) بِمَعْنَى : غَرَبَ ، يَكُونُ لِلشَّمْسِ وَالقَمَرِ وَالكَوْكَبِ . وَالْمُضَارِعُ عَلَى (يَأْفِلُ ويَأْفُلُ) ، وَالمَصْدَرُ (أَفْلًا وأُفُولًا) (٨). وَلَيْسَ فِيهِ مِنْ جِهَةِ الإِعْرَابِ وَلَا مِنْ جِهَةِ البَدِيعِ مَا يَتَأَكَّدُ ذِكْرُهُ .

---

(١) انظر : الخصائص ٢/ ١٣٥ .

(٢) انظر قوله في المحكم ٥/ ١٦٦ ، ولم أقف عليه فيما بين يدي من مؤلفاته ، والله أعلم .

(٣) راجع : مقاييس اللغة ٥/ ٣٩٦ ، والمحكم ٧/ ٣٢٧ . وانظر ما قاله عن هذه اللفظة فيما سبق ص٣٧١ .

(٤) انظر : كتاب الغزوات لابن حبيش ص١٢٩ ، والاكتفاء للكَلاعي ٣/ ٥٨ . والرواية فيهما : (مَا لَحَمَ من الأمر) ، فإمّا أن يكون أصابها تصحيفٌ ، أو لا شاهد فيه حينئذ .

(٥) في الأصل (السببي) ، وهو تصحيف .

(٦) انظر ما سبق ص٣٩٥ .

(٧) انظر مبحث المجاز وأنواعه في : دلائل الإعجاز ص٢٩٣ ، والمحصول للرازي ١/ ١١١ ، ونهاية السول ٢/ ١٦٤ ، والطراز ١/ ٦٩ وَ ٣/ ٢٥٥ ، والمطول ص٥٧٥ ، والبرهان ٢/ ٢٥٦ ، والمزهر ١/ ٣٥٩ ، وشروح التلخيص ٤/ ٣٢ .

(٨) راجع : مقاييس اللغة ١/ ١١٩ ، والمحكم ١٢/ ٦٨ .

[١١٢]

❖ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ : « أَيُّهَا النَّاسُ : مَا أَعْظَمَ » إِلَى قَوْلِهِ : « جَلِيلا »[١] // .

الشَّرْحُ:

(الْمُصِيبَةُ)[٢] كُلُّ مَا أَصَابَ الإِنْسَانَ مِنْ مَكْرُوهٍ جَلَّ الخَطْبُ فِيهَا أَوْ لَمْ يَجِلَّ ، وَيُعْرَفُ مَا جَلَّ مِمَّا لَمْ يَجِلَّ بِالقَرَائِنِ ، وَكَثِيرًا مَا يَكُونُ فِيهَا التَّجْرِيدُ عَلَامَةً عَلَى العِظَمِ وَالبَرَاحَةِ ، وَهَذَا أَحَدُ مَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ ، وَقَدْ اسْتَدَلَّ بَعْضُهُمْ بِذَلِكَ عَلَى أَنَّ اللَّفْظَ الْمُطْلَقَ حَقِيقَتُهُ تَنَاوُلُ جَمِيعَ مَا يَنْدَرِجُ تَحْتَ لَفْظِهِ . وَقَالَ : « اللَّفْظُ مَتَى أُطْلِقَ حُمِلَ عَلَى أَنْهَى دَرَجَاتِهِ فِي التَّنَاوُلِ » .

فَصْلٌ : وَالأَصْلُ فِيهَا – أَعْنِي فِي (الْمُصِيبَةِ) – التَّعْمِيمُ فِي الخَيْرِ وَالشَّرِّ ؛ لِأَنَّ الجَمِيعَ مُصِيبٌ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ ﴾[٣]؟ ، ثُمَّ اخْتَصَّ بِالشَّرِّ وَالمَكْرُوهِ ، إِمَّا لِقُوَّةِ التَّأْثِيرِ بِالمَكْرُوهِ ، وَإِمَّا لِلعُمُومِ وَكَثْرَةِ التَّتَبُّعِ ، وَهَذَا أَحَدُ مَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ بِهَذَا المَعْنَى أَيْضًا . وَقِيلَ : لَا يَكُونُ (أَصَابَ) إِلَّا فِي المَكْرُوهِ ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِن تُصِبْكَ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِن تُصِبْكَ مُصِيبَةٌ يَقُولُواْ قَدْ أَخَذْنَآ أَمْرَنَا مِن قَبْلُ وَيَتَوَلَّواْ وَّهُمْ فَرِحُونَ ﴾[٤] . وَقِيلَ : قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ﴾ : عَلَى الْمُقَابَلَةِ .

---

(١) الخطب النُّباتية ل٤/ أ ، وتمامه : « ... الْمُصِيبَةَ عَلَى مَنْ فَقَدَ قَلْبًا وَاعِيا ، وَأَسْرَعَ العُقُوبَةَ إِلَى مَنْ عَدِمَ طَرْفًا بَاكِيا . لَقَدْ غَلَبَ عَلَى قُلُوبِكُمْ الطَّبْعُ فَتَمَلَّكَهَا ، وَاسْتَحْوَذَ عَلَى نُفُوسِكُمْ الطَّمَعُ فَأَهْلَكَهَا ، وَأَنْتُمْ عَمَّا يُرَادُ بِكُمْ غَافِلُون ، وَبِخِلَافِ مَا قَدْ عَلِمْتُمُوهُ عَامِلُون ، كَأَنَّكُمْ بِمَا قَدْ تَحَقَّقْتُمُوهُ جَاهِلُون ، فَلَا الوَعْظُ يَشْفِي مِنْكُمْ غَلِيلا ، وَلَا الإِنْذَارُ يَجِدُ إِلَى قُلُوبِكُمْ سَبِيلا ، وَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنَّ وَرَاءَكُمْ يَوْمًا ثَقِيلا ، وَأَمَامَكُمْ مِنْ المَوْتِ خَطْبًا جَلِيلا » .

(٢) راجع : المحكم ٨/ ٢٥٥ ، واللسان وتاج العروس (صوب) .

(٣) سورة النساء ، الآية : ٧٩ .

(٤) سورة التوبة ، الآية: ٥٠ . وفي الأصل (إنْ تَمَسَسْكَ حسنة) وهو خطأ. وعليه فلا وجه للاستشهاد بالآية هنا على كلامه ، وأظنّه أراد قوله تعالى : ﴿ إِن تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِن تُصِبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُواْ بِهَا ﴾ من سورة آل عمران ، الآية : ١٢٠ .

وَأَصْلُهَا الوَاوُ ، وَحَكَى ابْنُ الأَعْرَابِيِّ (١) : إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِآخَرَ : (أَنْتَ مُصَابٌ) ، قَالَ : (أَنْتَ أَصْوَبُ مِنِّي) . وَمِنْهُ صَوْغُ اسْمِ التَّفْضِيلِ لِلمَفْعُولِ وَمِنْ فِعْلٍ رُبَاعِيٍّ ، وَكِلَاهُمَا قَلِيلٌ ، وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ فِي كُتُبِ النَّحْوِ (٢) . فَإِذَنْ فَأَصْلُهَا (مُصْوِبَةٌ) ، نُقِلَتْ حَرَكَةُ الوَاوِ إِلَى الصَّادِ ، فَتَحَرَّكَتْ الصَّادُ بِحَرَكَةِ الوَاوِ وَسَكَنَتْ الوَاوُ ، فَجَاءَتْ وَاوٌ سَاكِنَةٌ قَبْلَهَا كَسْرَةٌ فَقُلِبَتْ يَاءً ، عَلَى القِيَاسِ الْمُتَعَارَفِ . وَتُجْمَعُ عَلَى (مَصَاوِبَ) وَهُوَ القِيَاسُ – لَكِنَّهُ مَفُوقٌ فِي الاسْتِعْمَالِ – وَعَلَى (مَصَائِبَ) وَهُوَ غَيْرُ قِيَاسٍ ؛ لِأَنَّ الَّذِي يُقْلَبُ فِي مِثْلِ هَذَا هَمْزَةً إِنَّمَا هُوَ الزَّائِدُ لَا الأَصْلِيُّ – وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ فِي كُتُبِ النَّحْوِ – فَتَوَهَّمُوا (مُفْعِلَةً) (فَعِيلَةً) الَّتِي لَيْسَ لَهَا فِي اليَاءِ وَلَا الوَاوِ أَصْلٌ ، لَكِنَّهُ فَائِقٌ فِي الاسْتِعْمَالِ (٣).

وَ(**الوَاعِي**) (٤) اسْمُ فَاعِلٍ بِمَعْنَى : حَفِظَ وَقَبِلَ (٥) ، وَهِيَ اللُّغَةُ الفُصْحَى ، وَيُقَالُ : (أَوْعَى) بِهَذَا الْمَعْنَى ، وَالكَثِيرُ اسْتِعْمَالُهُ بِمَعْنَى : الجَمْعِ فِي الوِعَاءِ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَجَمَعَ فَأَوْعَىٰ﴾ (٦).

فَصْلٌ: وَالكَثِيرُ اسْتِعْمَالُهُ فِي المَعَانِي، وَقَدْ جَاءَ مُسْتَعْمَلًا فِي الأَجْرَامِ، وَمِنْهُ قَوْلُ الأَخْطَلِ (٧) :

وَعَاهَا مِنْ سَوَاعِدِ بَيْتِ رَأْسٍ ... شَوَارِفُ لَاحَهَا مَدَرٌ وَغَارُ

---

(١) ذكر الأزهري أنّ الفراء حكاه عن أعرابيٍّ . راجع التهذيب ١١/ ٢١٩ .

(٢) انظر : شرح التسهيل ٣/ ٥١ ، وشرح الرضي ٣/ ٤٥١ ، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٣١٩ ، وشرح التصريح ٢/ ١٠١ .

(٣) انظر : الكتاب ٤/ ٣٤٩ ، ٣٥٥ ، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٣٧٣ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢/ ٥١٢ ، ومعاني القرآن للزجاج ٢/ ٣٢٠ ، وتهذيب اللغة ١٢/ ٢٥٣ ، والمنصف ١/ ٣٠٧ ، والخصائص ٣/ ١٤٦ ، والجامع للقرطبي ٧/ ١٦٧، وشرح الشافية ١/ ٢٩ وَ ٣/ ١٣٤ ، والدر المصون ٥/ ٢٥٧ .

(٤) راجع : المحكم ٢/ ٢٧٦ ، واللسان (وعي) .

(٥) في الأصل (وقيل) ، وهو تصحيف .

(٦) سورة المعارج ، الآية : ١٨ .

(٧) البيت من الوافر ، وهو في : ديوانه ص٥٣٩ ، والمحكم ٢/ ٢٧٦ ، واللسان وتاج العروس (وعي) . قال ابن سيدة في معناه : « أيْ : حفظ هذه الخَمْرَ . وعنى بـ(الشَّوَارِف) : الخوابيَ القديمة » .

وَ(**الطَّرْفُ**) [١] العَيْنُ ، وَقَدْ اخْتُلِفَ فِي : (طَرَفَتْ العَيْنُ وتَطْرِفُ) ، فَقِيْلَ : هُوَ عَلَى القِيَاسِ وَالأَكْثَرِ . وَ(الطَّرْفُ) فِي أَصْلِهَا مَصْدَرٌ ، وَلِذَلِكَ لَمْ تُجْمَعْ [٢] ، [وَمَا] [٣] فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿**لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ**﴾ [٤] مِنْ بَابِ وَضْعِ الْمُفْرَدِ مَوْضِعَ الجَمْعِ تَنْبِيهًا عَلَى التَّعْلِيلِ // فِي الإِيثَارِ وَالضَّعْفِ [١١٣] ، وَأَنَّ هَذَا الجَمْعَ لِقِلَّةِ إِيثَارِهِ لِلمَعْهُودِ فِي نَظِيرِهِ وَضَعْفِهِ صَارَ كَالْمُفْرَدِ ، وَمِنْهُ [٥] :

كُلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمُ تَعِفُّوا فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَـنٌ خَـمِيصُ

وَهُوَ – أَعْنِي التَّنْبِيهَ عَلَى التَّعْلِيلِ فِي الإِيثَارِ وَالضَّعْفِ – أَحَدُ الْمُقْتَضَيَاتِ لِإِفْرَادِ الجَمْعِ ، عَلَى مَا هُوَ الْمُقَرَّرُ فِي عِلْمِ البَيَانِ . وَقِيْلَ : هُوَ مَصْدَرٌ جَارٍ عَلَى الفِعْلِ الْمُشْتَقِّ مِنْ الاسْمِ .

وَ(**الطَّبَعُ**) [٦] فِي أَصْلِهِ عِبَارَةٌ عَنْ الدَّرَنِ وَالصَّدَإِ ، يُقَالُ : (ثَوْبٌ طَبِـعٌ) إِذَا كَانَ دَرِنًا مُتَّسِخًا ، وَ(سَيْفٌ طَبِـعٌ) إِذَا كَانَ صَدِئًا غَيْرَ مَصْقُولٍ ، وَمِنْهُ قَوْلُ جَرِيرٍ [٧] :

وَإِذَا هُزِزْتُ قَطَعْتُ كُلَّ ضَرِيبَةٍ وَخَرَجْتُ لَا طَبِعًا وَلَا مَبْهُورَا

---

(١) راجع : تهذيب اللغة ١٣/ ٣١٨ ، ومقاييس اللغة ٣/ ٤٤٩ ، والمحكم ٩/ ١٢٢ .

(٢) انظر : الفائق ٢/ ١٧٠ ، والنهاية لابن الأثير ٣/ ١٢٠ . وانظر كذلك المسألة فيما سبق ص٤٣٧ ، ٤٧١ ، ٤٨٤ ، ٥٢٥ .

(٣) في الأصل (كما) ، وما أثبتُّه هو ما يقتضيه السياق .

(٤) سورة إبراهيم ، الآية : ٤٣ .

(٥) سبق تخريجه ص٣٥٤ .

(٦) راجع : مقاييس اللغة ٣/ ٤٣٨ ، والمحكم ١/ ٣٤٩ ، واللسان وتاج العروس (طبع) .

(٧) البيت من الكامل ، وهو في : ديوانه ص٢٢٩ ، والنقائض لأبي تمام ص١٧٩، وتهذيب اللغة ١٢/ ١٩ ، والمحكم ١/ ٣٤٩ ، واللسان وتاج العروس (طبع) . وجاءت رواية عجزه في : العين ٧/ ٣٣ ، والتهذيب ١٢/ ١٩ ، واللسان والتاج (ضرب) :

* وَمَضَيْتَ لَا كَزِمًا وَلَا مَبْهُورَا *

ولا شاهد فيه حينئذ . **والضَّرِيبَةُ** : كلُّ شيءٍ ضربتَه بسيفك من حيٍّ أو ميِّتٍ . **والكَزِمُ** : الخائف . **والمبهور** : المقهور والمغلوب . راجع اللسان (ضرب ، كزم ، بهر) .

وَ(الطَّبَعُ) [١] فِي الإِنْسَانِ عِبَارَةٌ عَنْ الخُلُقِ الَّذِي لَا يَسْتَحِيي مِنْ سَوْأَةٍ ، قَالَ ثَابِتُ قُطْنَة [٢] :

لَا خَيْرَ فِي طَمَعٍ يَهْدِي إِلَى طَبَعٍ وَغُفَّةٌ مِنْ قَوَامِ العَيْشِ تَكْفِينِي

وَأَمَّا مَا جَاءَ فِي الحَدِيثِ : « اسْتَعِيذُوا بِاللهِ مِنْ طَمَعٍ يَهْدِي إِلَى طَبْعٍ » [٣] فَقِيْلَ : هُوَ عَلَى نَحْوٍ مِنْ قَوْلِ [ثَابِتٍ] [٤] قُطْنَة . وَقِيْلَ : هُوَ مَصْدَرُ (طَبَعَ) إِذَا خَتَمَ ، كَمَا فِي الحَدِيثِ : « مَنْ تَرَكَ الجُمُعَةَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ وَلَا عِلَّةٍ طَبَعَ [٥] اللهُ عَلَى قَلْبِهِ » [٦].

وَهُوَ – أَعْنِي (**الطَّبَعَ**) – عِبَارَةٌ عَنْ عَدَمِ القَبُولِ لِلخَيْرِ وَمَا يَجْرِي إِلَى رِضَا اللهِ تَعَالَى وَمَا يُؤَمِّنُ مِنْ سَخَطِهِ وَيُنَجِّي مِنْ عَذَابِهِ ، فَكَأَنَّ القَلْبَ خُتِمَ عَلَى الشَّرِّ فَلَا يَدْخُلُهُ غَيْرُهُ – نَعُوذُ بِاللهِ مِنْ ذَلِكَ – فَيَرْجِعُ إِذْ ذَاكَ إِلَى مَجَازِ الاتِّفَاقِ بِاعْتِبَارِ الدَّرْءِ وَعَدَمِ القَبُولِ ، وَإِلَى مَجَازِ التَّشْخِيصِ بِاعْتِبَارِ المَدْرُوءِ وَالحَاصِلِ ، وَتَقْرِيرُ جَمِيعِ ذَلِكَ فِي عِلْمِ البَيَانِ .

---

(١) في الأصل (الطمع) ، وهو تحريف .

(٢) في الأصل (قطنة بن ثابت) ، وهو تحريف ، وصوابه ما أثبتُّ . وهو ثابت بن كعب العَتَكيّ ، أخو بني أسد بن الحارث بن العتيك ، وقيل : بل هو مولىً لهم ، وهو شاعر فارس من شعراء الدولة الأموية ومن أصحاب يزيد بن المهلب ، ولقّب قطنة لأنّ سهمًا أصاب إحدى عينيه فذهب بها في بعض حروب الترك ، فكان يحشوها قطنة ، توفي سنة ١١٠هـ . انظر في ترجمته : الأغاني ١٤/ ١٦٧ ، ووفيات الأعيان ٦/ ٣٠٨ ، وخزانة الأدب ٩/ ٥٧٨ .

والبيت من البسيط ، وقد تردّدت المصادر في نسبته بينه وبين عروة بن أُذَيْنَة . انظر : ديوان ثابت قطنة ص٦٥ ، وديوان ابن أُذَيْنَة ص٣٨٦ ، والحماسة للبحتري ص٢٧٩ ، وأمالي الزجاجي ص٢٠٢ ، وأمالي المرتضى ١/ ٢٣٧ ، ٤٠٨ ، والمحكم ١/ ٣٤٩ ، واللسان (طبع) ، والتاج (طبع ، غفف) . ويُروى صدره :

* لَاخَيْرَ فِي طَمَعٍ يُدْنِي لِـمَنْقَصَةٍ *

ولا شاهد فيه حينئذ على هذه الرواية . **والغُفَّةُ** : البُلْغَة من العيش والقليل منه . راجع اللسان (غفف) .

(٣) انظر : النهاية لابن الأثير ٣/ ١١٢ ، ومجمع الزوائد ١٠/ ١٤٧، ٢٥٢ ، والسلسلة الضعيفة ٣/ ٥٥٢ .

(٤) إضافة يلتم بها الكلام .

(٥) في الأصل (ختم) ، وأظنه خطأ ؛ لأني لم أقف عليه بهذه الرواية ، فينتفي اعتباره شاهدًا حينئذ على ما ذكر .

(٦) انظر : الموطأ ، كتاب الصلاة ، باب القراءة في صلاة الجمعة ومن تركها من غير عذر ص٨٤ ، والتمهيد لابن عبد البر ١٦/ ٢٣٩ ، والنهاية لابن الأثير ٣/ ١١٢ .

وَقَدْ وَقَعَ فِي القُرْآنِ كَثِيرًا ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَطُبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ ﴾ (١) ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ ، فَيَكُونُ الأَصْلُ عَلَى هَذَا التَّسْكِينَ ، ثُمَّ حُرِّكَ إِتْبَاعًا لِـ« **الطَّمَعِ** » ، وَالإِتْبَاعُ قَدْ يُسَوِّغُ لِكَلِمَاتٍ غَيْرَ مَا لَهُنَّ ، وَمِنْهُ مَا جَاءَ فِي الحَدِيثِ : « لَا دَرَيْتَ وَلَا تَلَيْتَ » (٢) ، الأَصْلُ : (تَلَوْتَ) . وَمِنْهُ مَا جَاءَ فِي بَعْضِ الأَدْعِيَةِ المَأْثُورَةِ : « اللَّهُمَّ رَبَّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَمَا أَظْلَلْنَ ، وَرَبَّ الأَرَضِينَ السَّبْعِ وَمَا أَقْلَلْنَ ، وَرَبَّ الشَّيَاطِينِ وَمَنْ أَضْلَلْنَ » (٣) ، الأَصْلُ : (وَمَنْ أَضَلَّتْ) ؛ لِقَاعِدَةٍ تُذْكَرُ فِي كُتُبِ النَّحْوِ وَتَقْرِيرُهَا هُنَالِكَ (٤) . وَ(**الطَّبَعُ**) فِي الخُطْبَةِ مُحْتَمِلٌ لِلوَجْهَيْنِ ، وَاللهُ أَعْلَمُ .

وَ(**تَمَلَّكَهَا**) (٥) المَعْنَى : تَعَاطَى مُلْكَهَا وَادَّعَاهُ ، عَلَى الأَكْثَرِ فِي هَذِهِ الصِّيغَةِ (٦) ، وَلَا يُتَعَاطَى الشَّيْءُ وَيُدْعَى بِهِ فِي الأَكْثَرِ إِلَّا حَيْثُ تَمَكَّنَ هُوَ أَوْ نَظِيرُهُ بِمَا تَلَبَّسَ بِهِ ، وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى القُوَّةِ وَعَلَى الاحْتِوَاءِ ، وَالأَصْلُ فِي (المُلْكِ) الاحْتِوَاءُ عَلَى الشَّيْءِ وَالقُدْرَةُ عَلَى الاسْتِبْدَادِ بِهِ ، وَمِنْهُ قَوْلُ عُمَرَ رضي الله عنه : « أَمْلِكُوا العَجِينَ ، فَإِنَّهُ أَحَدُ الرَّيْعَيْنِ » (٧) ، أَيْ : الزِّيَادَتَيْنِ ، يَقُولُ : أَعْطُوا العَجِينَ قُوَّةً تُنَعِّمُ عَجْنَهُ وَتُجِيدُهُ ، فَإِنَّ ذَلِكَ يُنَمِّيهِ وَيَزِيدُ فِيهِ // ، وَمِنْهُ قَوْلُ أَوْسِ بنِ حَجَرٍ (٨) : [١١٤]

---

(١) سورة المنافقون ، الآية : ٣ .

(٢) سبق تخريجه ص٣٧٧ .

(٣) انظر : صحيح ابن حبان ، كتاب الصلاة ، باب المسافر ، ذكر ما يقول المسافر إذا رأى قرية يريد دخولها ٦/ ٤٢٥ ، والمستدرك للحاكم ١/ ٤٤٦ و ٢/ ١٠٠ ، والتمهيد لابن عبد البر ٢٤/ ١٨٧ بلفظه .

(٤) علّق المؤلف على ذلك في شرحه على الألفية فقال : « فكان القياس على القاعدة أن يكون (ومن أضلّت) ، أو (ومن أضلّوا) ؛ لأنه – أعني الشياطين – جمع كثرة ، لكن عارض هذه القاعدةَ المناسبةُ ، فعاد عليه ضمير جماعة الإناث » .
انظر : شرح الألفية القسم الثاني بتحقيق الدكتور بندر الشمري ١/ ٢٤ .

(٥) انظر حديث المؤلف عن هذه اللفظة ومصادرها فيما سبق ص٣٣٠ .

(٦) انظر ما سبق ص٤٩٣ .

(٧) سبق تخريجه ص٣٣٠ .

(٨) سبق تخريجه ص٣٣١ .

تَمَلَّكَ بِاللِّيطِ الَّذِي تَحْتَ قِشْرِهَا كَغِرْقِىءِ بَيْضٍ كَنَّهُ القَيْضُ مِنْ عَلُ

يَعْنِي : أَنَّهُ تَرَكَ شَيْئًا مِنَ القِشْرِ عَلَى قَلْبِ القَوْسِ (١) يَتَمَالَكُ بِهِ ، أَيْ : يَتَقَوَّى فَيَصُونُهَا ، يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ تَشْبِيهُهُ إِيَّاهُ بِالقَيْضِ [وَ] (٢) الغِرْقِىءِ .

وَ(مُلُكُ الدَّابَّةِ) قَوَائِمُهَا وَهَادِيهَا ، وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ مَا حُكِيَ عَنْ الكِسَائِيِّ مِنْ قَوْلِ بَعْضِ الأَعْرَابِ : « ارْحَمُوا هَذَا الشَّيْخَ الَّذِي لَيْسَ لَهُ مُلُكٌ وَلَا بَصَرٌ » ، أَيْ : يَدَانِ وَلَا رِجْلَانِ وَلَا بَصَرٌ ، وَأَصْلُهُ مِنْ : قَوَائِمِ الدَّابَّةِ ، فَاسْتَعَارَهُ الشَّيْخُ لِنَفْسِهِ . وَفَسَّرَهُ اللِّحْيَانِيُّ فَقَالَ : « (لَيْسَ لَهُ مُلُكٌ) ، أَيْ : لَيْسَ لَهُ شَيْءٌ » (٣) . وَهَذَا خَطَأٌ فِي عِلْمِ البَيَانِ ؛ لِأَنَّ الفِعْلَ المَتْبُوعَ بِصِفَةٍ فِي مَحَلِّهِ يُشْتَرَطُ إِيثَارُهَا لِلنَّقْلِ طَلَبًا لَا وُجُودًا ، وَلَيْسَ عَدَمُ (المُلْكِ) مُثِيرًا لِـ(الرَّحْمَةِ) .

وَ(**اسْتَحْوَذَ**) (٤) غَلَبَ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَٰنُ فَأَنسَىٰهُمْ ذِكْرَ ٱللَّهِ ﴾ (٥) ، وَلَوْ سُلِكَ بِهِ نَظِيرُهُ لَكَانَ (اسْتَحَاذَ) ، وَحَكَى جَمَاعَةٌ مِنَ اللُّغَوِيِّينَ : (اسْتَحَاذَ) ، لَكِنَّهُ مَفُوقٌ (٦) ، وَظَاهِرُ كَلَامِ أَبِي الفَتْحِ أَنَّهُ لَا يُقَالُ : (اسْتَحَاذَ) ، فَإِنَّهُ قَالَ : « امْتَنَعُوا مِنْ اسْتِعْمَالِ (اسْتَحْوَذَ) مُعْتَلًّا ، وَإِنْ كَانَ القِيَاسُ دَاعِيًا إِلَى ذَلِكَ مُؤْذِنًا بِهِ ، لَكِنْ عَارَضَ فِيهِ إِجْمَاعُهُمْ عَلَى إِخْرَاجِهِ مُصَحَّحًا لِيَكُونَ دَلِيلًا عَلَى أُصُولِ مَا غُيِّرَ مِنْ نَحْوِهِ كَـ(اسْتَقَامَ وَاسْتَعَانَ) » (٧).

---

(١) في الأصل (الفرس) ، وهو تحريف .

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٣) انظر : تهذيب اللغة ١٠/ ٢٧٠ ، والمحكم ٧/ ٤٧ .

(٤) راجع : مقاييس اللغة ٢/ ١١٥ ، والمحكم ٣/ ٣٨٢ .

(٥) سورة المجادلة ، الآية : ١٩ .

(٦) كأبي زيد والأصمعي وابن سيدة . قال السمين : « وقد أخرجه عمر ﷺ على القياس فقرأ : {استحاذ} كاستقام » . انظر : المحكم ٣/ ٣٨٢ ، والمخصص ٤/ ٥٠ ، والبحر المحيط ٨/ ٢٣٨ ، والدر المصون ١٠/ ٢٧٤ ، وتاج العروس (حوذ) .

(٧) الخصائص ١/ ١١٨ . وانظر المسألة في : المنصف ١/ ٢٧٦ ، وشرح الملوكي ص٢٢٦ ، والممتع ٢/ ٤٨٢ ، وشرح الشافية ٣/ ٩٦ ، وارتشاف الضرب ١/ ٣٠٩ .

وَأَصْلُ (**الغَلِيلِ**)[(١)] العَطَشُ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ[(٢)] :

صَرَمْتُ حِبَالَهُمْ عَنْ [غَيْرِ عِلْمٍ][(٣)] وَقَدْ يَخْفَى عَلَى العَطِشِ النُّهُولُ
وَيَعْتَقِدُ السَّرَابَ مَعِينَ مَاءٍ فَلَا يُشْفَى لَهُ مِنْهُ غَلِيلُ

وَيُطْلَقُ عَلَى : الحِقْدِ ، كَمَا فِي قَوْلِ الآخَرِ[(٤)] :

شَفَيْتُ النَّفْسَ مِنْ حَمَلِ بنِ بَدْرٍ وَسَيْفِي مِنْ حُذَيْفَةَ قَدْ شَفَانِي
فَإِذْ أَكُ قَدْ شَفَيْتُ بِهِمْ غَلِيلِي فَلَمْ أَقْطَعْ بِهِمْ إِلَّا بَنَانِي

وَعَلَى : المَرَضِ ، كَمَا فِي قَوْلِ الآخَرِ[(٥)] :

نَوَاظِرُهَا لَهَا فِينَا صِيَالٌ وَفَوْقَ جُفُونِهَا أَثَرُ الغَلِيلِ

أَيْ : المَرَضِ وَالسَّقَامِ ، وَمِنْ هَذَا مَا فِي الخُطْبَةِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُعَبَّرُ[(٦)] بِالـمَرَضِ عَنْ عَدَمِ القَبُولِ لِلرُّشْدِ .

وَالهَمْزَةُ فِي (**وَرَاءٍ**) مُنْقَلِبَةٌ عَنْ يَاءٍ ، بِدَلِيلِ (وَارَيْتُ) ، وَلَيْسَ الدَّلِيلُ بِظُهُورِهَا ؛ لِأَنَّ الوَاوَ فِي مِثْلِ هَذَا تُقْلَبُ يَاءً ، وَإِنَّمَا الدَّلِيلُ بِكَوْنِ الفَاءِ وَاوًا ، فَتَعَيَّنَ أَنَّ اللَّامَ لَا تَكُونُ وَاوًا ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الكَلَامِ مِثْلُ : (وَعَوْتُ)[(٧)].

---

(١) راجع : مقاييس اللغة ٤/ ٣٧٦ ، والمحكم ٥/ ٢٢١ ، واللسان وتاج العروس (غلل) .

(٢) البيتان من الوافر ، ولم أقف عليهما في غير هذا الكتاب .

(٣) في الأصل غامضة ومرسومة بطريقة لا تقرأ ، والمثبت من تصويب الناسخ في الحاشية .

(٤) البيتان من الوافر ، وهما لقيس بن زهير في : ديوانه ص٤٩ ، وعيون الأخبار ٣/ ٨٨ ، والأمالي ١/ ٢٦٢ ، ومعجم الشعراء ص٣٢٣ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٢٠٣ ، وسمط اللآلي ١/ ٣٠٥ ، ٥٨٣ . ورواية البيت الثاني – وهو محل الاستشهاد – عند المرزباني : (قلبي) بدل (غليلي) ، ولا شاهد فيه حينئذ .

(٥) البيت من الوافر ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

(٦) غامضة في الأصل ، وبنحو ما أثبتُّ يتّجه الكلام .

(٧) انظر ما سبق ص٣٨٦ .

وَاخْتُلِفَ فِي (وَرَاءٍ) هُنَا وَفِي أَمْثَالِهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ : أَحَدُهَا أَنَّهُ بِمَعْنَى : القَهْرِ وَالغَلَبَةِ ، كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ (١) :

فَإِنَّ وَرَاءَكَ المَلِكَ ابْنَ يَحْيَى فَلَا تَظْلِمْ فَتَرْتَادَ الوَبِيلَا

وَعَلَيْهِ حُمِلَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَٱللَّهُ مِن وَرَآئِهِم مُّحِيطٌۢ﴾ (٢).

وَالثَّانِي – مِنْ الأَوْجُهِ المَقُولَةِ فِي مِثْلِ مَا وَقَعَ فِي الخُطْبَةِ – أَنَّهُ بِمَعْنَى : أَمَامٍ ؛ لِأَنَّ اليَوْمَ عِبَارَةٌ عَنْ السَّاعَةِ أَوْ القِيَامَةِ أَوْ البَعْثِ ، الجَمِيعُ وَاحِدٌ ، وَالنَّاسُ قَادِمُونَ إِلَيْهِ مَارُّونَ عَلَيْهِ ، فَهُوَ أَمَامَهُمْ ، فَيَكُونُ عَلَى هَذَا (وَرَاءٌ) مِنْ الأَضْدَادِ ، كَـ(عَفَا) وَ(كُلٍّ) فِي أَحَدِ الوَجْهَيْنِ (٣) ، وَقَدْ قِيلَ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ (٤) ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ عَلَى ظَاهِرِهِ كَانُوا قَدْ // فَاتُوهُ فَلَا يَخَافُونَهُ . [١١٥]

وَالثَّالِثُ أَنَّهُ بِمَعْنَى : خَلْفٍ ، وَاخْتُلِفَ فِي ذَلِكَ : فَقِيلَ : هُوَ مِنْ بَابِ ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلْأَعْرَافِ﴾ (٥) ، أَعْنِي : أَنَّهُ مِمَّا جُعِلَ فِيهِ غَيْرُ الوَاقِعِ وَاقِعًا ؛ لِلقَطْعِ بِوُقُوعِهِ . وَالثَّانِي أَنَّ الخَلْقَ بَيْنَ يَدَيْ السَّاعَةِ ، أَيْ : قُدَّامَهَا فَهِيَ خَلْفَهُمْ .

وَيَحْتَمِلُ وَجْهًا آخَرَ قِيلَ فِي الآيَةِ الكَرِيمَةِ – أَعْنِي : قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ يُحِبُّونَ ٱلْعَاجِلَةَ وَيَذَرُونَ وَرَآءَهُمْ يَوْمًا ثَقِيلًا﴾ (٦) – وَهُوَ أَنَّهُمْ لَـمَّا كَانُوا غَيْرَ مُعْتَدِّينَ لَهُ أَخْبَرَ عَنْهُمْ بِأَنَّهُ وَرَاءَهُمْ ، أَيْ:

---

(١) البيت من الوافر ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

(٢) سورة البروج ، الآية : ٢٠ .

(٣) قال ابن الأنباري : « (وعَفَا) حرفٌ من الأضداد . يقال : عَفَا الشيءُ إذا نقص ودرس ، وعَفَا إذا زاد » . ويقول ابن الأثير: « وموضع (كُلٍّ) الإحاطة بالجميع ، وقد تُستعمل في معنى البعض » . انظر : تأويل مشكل القرآن ص١٨٩ ، والأضداد لابن الأنباري ص٨٦ ، والنهاية لابن الأثير ١٩٨ ، واللسان (عفا ، كلل) .

(٤) سورة الكهف ، الآية : ٧٩ .

(٥) سورة الأعراف ، الآية ٤٨ .

(٦) سورة الإنسان ، الآية : ٢٧ .

لَا يُبَالُونَ بِهِ ؛ لِأَنَّ مَا كَانَ وَرَاءَ الشَّخْصِ مَتْرُوكٌ (١) ، فَيَكُونُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَنَبَذُوهُ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ ﴾ (٢) ، لَكِنَّ هَذَا الْمَعْنَى فِي الآيَةِ أَظْهَرُ مِنْهُ فِي الخُطْبَةِ ؛ لِأَجْلِ « يَذَرُونَ » ، لِأَنَّهَا مُؤْذِنَةٌ بِالتَّرْكِ .

وَ(**الثِّقَلُ**) يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ عِبَارَةً عَنْ عِظَمِ القَدْرِ ، كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ (٣) :

فَإِنْ تُلْمِمْ بِنَعْلَيْهِ تَجِدْهُ ثَقِيلًا لَا يُزَحْزَحُ إِنْ أُرِيدَا

فَيَكُونَ كَقَوْلِ الآخَرِ (٤) :

وَدُمْتَ لَنَا مَدَى الأَيَّامِ طَوْدًا نُصَافِحُ مِنْكَ أُحْدًا أَوْ عَسِيبَا

قَالَ ابْنُ الشَّاهِدِ : « وَذَلِكَ مَصْرُوفٌ لِلمَعْنَى لَا لِلجُثَّةِ ، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ بِاعْتِبَارِ ثُبُوتِهِ عِنْدَ النَّوَازِلِ ، كَمَا فِي قَوْلِ بَعْضِهِمْ (٥) :

حَسِبْتُكَ لَوْ (٦) تُوَازِنُ بِي ثَبِيرًا وَرَضْوَى فِي المَكَارِمِ (٧) لَمْ تَزِنِّي

وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ بِاعْتِبَارِ الأَعْدَاءِ (٨) ، كَمَا فِي قَوْلِ الآخَرِ (٩) :

وَثِقْلٌ عَلَى الأَعْدَاءِ لَا يَضْعُونَهُ وَبَحْرٌ عَلَى ذِي الوُدِّ مُلْتَطِمُ المَوْجِ

---

(١) في الأصل (متروكًا) .

(٢) سورة آل عمران ، الآية : ١٨٧ . وفي الأصل (فنبذوهم) ، وهو تحريف .

(٣) البيت من الوافر ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

(٤) البيت من الوافر ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب . و**عَسِيب** : اسم جبل لهذيل . راجع معجم البلدان ٤/ ١٢٤ .

(٥) البيت من الوافر ، وهو لأبي العلاء المعري في ديوانه اللزوميات ٣/ ٢٨٥ .

(٦) في الأصل (لـم) ، وهو تحريف .

(٧) في الأصل (المكاره) ، وهو تحريف .

(٨) في الأصل (الأعداد) .

(٩) البيت من الطويل ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب . وقد رأيت صدره مذكورًا في قصيدة لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص٢٣٣ ، وتتمّته فيها :

* وَحَمَّالُ أَثْقَالٍ وَمَأْوَى المُطَرَّدِ *

وَأَمَّا (الثِّقَلُ) بِاعْتِبَارِ الجُثَّةِ فَإِنَّهُ ذَمٌّ ، كَمَا فِي قَوْلِ بَعْضِهِمْ [١] :

وَمَا الفِيلُ تَحْمِلُهُ مَيِّتًا   بِأَثْقَلَ مِنْ بَعْضِ جُلَّاسِنَا

وَكَمَا فِي قَوْلِ الآخَرِ [٢] :

كَيْفَ لَمْ تَحْمِلِ الأَمَانَةَ أَرْضٌ   حَمَلَتْ فَوْقَهَا أَبَا سُفْيَانِ »

وَالوَجْهُ الآخَرُ – مِنْ الوَجْهَيْنِ اللَّذَيْنِ يَحْتَمِلُهُمَا (الثِّقَلُ فِي اليَوْمِ) – أَنْ يَكُونَ بِاعْتِبَارِ مَا فِيهِ مِنْ السَّرَائِرِ ، وَيَحْتَمِلُ إِذْ ذَاكَ مِنْ جِهَةِ الجَرَيَانِ وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ : (ثَقِيلًا أَمْرُهُ) ، فَحُذِفَ المُضَافُ وَأُقِيمَ المُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ وَاسْتَتَرَ الضَّمِيرُ ، وَهَذَا اخْتِيَارُ أَبِي الفَتْحِ فِي أَمْثَالِ هَذَا ، وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ فِي كُتُبِ النَّحْوِ [٣].

وَالثَّانِي أَنْ يَكُونَ جَرَى الوَصْفُ جَرَيَانَهُ عَلَى المُتَحَمِّلِ ؛ لِأَنَّ المُتَحَمِّلَ غَيْرُ مُنْحَازٍ عَنْهُ ، وَاخْتُلِفَ بِأَيِّ نَوْعٍ أُلْحِقَ هَذَا مِنْ المَجَازِ : فَقِيلَ : يَلْتَحِقُ بِمَجَازِ الإِيمَاءِ ، فَيَكُونُ كَقَوْلِهِمْ : (نَهَارُهُ صَائِمٌ ، وَلَيْلُهُ قَائِمٌ) . وَقِيلَ : [بِـ] [٤] ـمَجَازِ الإِيعَابِ ، فَيَكُونُ كَقَوْلِهِمْ : (زَبَدٌ أَزْرَقُ) . وَقِيلَ : بِمَجَازِ المُجَاوَرَةِ ذَاتِ المُمَاسَّةِ ، فَيَكُونُ كَقَوْلِهِمْ : (جَرَى المِيزَابُ) ، وَتَقْرِيرُ جَمِيعِ ذَلِكَ فِي عِلْمِ البَيَانِ [٥].

---

(١) البيت من المتقارب، وهو بلا نسبة في: عيون الأخبار ١/ ٣٠٩، والعقد الفريد ٢/ ٢٩٦، وبهجة المجالس ٢/ ٧٣٤ . ويُروى أنّ أبا حنيفة والأعمش كانا يتمثلان به إذا حضر مجلسهما ثقيلٌ .

(٢) البيت من الخفيف ، وهو لبشار بن برد في : ديوانه ص٤١٨ ، وعيون الأخبار ١/ ٣١٠ ، والعقد الفريد ٢/ ٢٩٦ ، والأغاني ٣/ ١٢٩ .

(٣) انظر : الخصائص ١/ ١٩٣ وَ ٢/ ٤٥٤ وَ ٣/ ٢٢٤ ، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٢١٤ ، وبدائع الفوائد ٣/ ٩٣٢ ، والمغني ٢/ ٦٨٤ ، وخزانة الأدب ٥/ ٨٨ .

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٥) انظر مبحث المجاز العقلي أو الإسنادي في : دلائل الإعجاز ص٢٩٣ ، والكشاف ١/ ١٩١ ، والطراز ٣/ ٢٥٧ ، والمطول ص١٩٧ ، والإتقان ٣/ ١٢٠ ، وشروح التلخيص ١/ ٢٣١ .

وَ(المَوْتُ) (١) – وَكَذَلِكَ (المَوَتَانُ) – ضِدُّ الحَيَاةِ ، وَالفِعْلُ المَاضِي مِنْهُ (مَاتَ) ، وَالمُضَارِعُ (يَمُوتُ و يَمَاتُ) الأَخِيرَةُ طَائِيَّةٌ (٢) ، قَالَ بَعْضُهُمْ ، أَعْنِي: بَعْضَ طَيْءٍ (٣) :

بُنَيَّ يَا سَيِّدَةَ البَنَاتِ عِيشِي وَلَا يُؤْمَنُ أَنْ تَمَاتِي

وَقَالُوا : (مِتَّ تَمُوتُ) ، وَلَا نَظِيرَ لَهَا مِنْ المُعْتَلِّ (٤) . قَالَ سِيبَوَيْهِ رَحِمَهُ اللهُ : « وَنَظِيرُهَا مِنْ الصَّحِيحِ (فَضِلَ يَفْضُلُ) ، وَلَمْ يَجِئْ عَلَى مَا كَثُرَ //، وَاطَّرَدَ فِي : فَعِلَ » (٥) . وَقَالَ كُرَاعٌ : [١١٦] « (مَاتَ يَمُوتُ) الأَصْلُ فِيهِ : (مَوِتَ) بِالكَسْرِ (يَمُوتُ) » . قَالَ : « وَنَظِيرُهُ : (دِمْتَ تَدُومُ) ، إِنَّمَا هُوَ (دَوِمَ) » (٦) . وَالاسْمُ مِنْ كُلِّ ذَلِكَ (المَيْتُ) . وَ(رَجُلٌ مَيِّتٌ ومَيْتٌ) . وَقِيْلَ : (المَيْتُ) الَّذِي مَاتَ ، وَ(المَيِّتُ والمَائِتُ) الَّذِي لَمْ يَمُتْ بَعْدُ . وَالجَمْعُ (أَمْوَاتٌ) . قَالَ سِيبَوَيْهِ : « كَانَ بَابُهُ الجَمْعَ بِالوَاوِ وَالنُّونِ – يَعْنِي لُزُومًا ، وَإِلَّا فَقَدْ جُمِعَ جَوَازًا – لِأَنَّ الهَاءَ تَدْخُلُ فِي أُنْثَاهُ كَثِيرًا ، لَكِنَّ (فَيْعَلًا) (٧) لَـمَّا طَابَقَ (فَاعِلًا) فِي العِدَّةِ (٨) وَالحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ كَسَّرُوهُ عَلَى مَا قَدْ يُكَسَّرُ عَلَيْهِ (فَاعِلٌ) كَـ(شَاهِدٍ وأَشْهَادٍ) » (٩) . وَالقَوْلُ فِي (مَيْتٍ) كَالقَوْلِ فِي (مَيِّتٍ) ؛ لِأَنَّهُ مُخَفَّفٌ مِنْهُ .

---

(١) راجع : مقاييس اللغة ٥/ ٢٨٣ ، والمحكم ١٠/ ٢٢٥ ، واللسان وتاج العروس (موت) .

(٢) قال ابن دريد : « ويقولون : مِتُّ ومُتُّ ، ودِمْتُ ودُمْتُ . فمن قال : مِتُّ ، قال : يَمَات ... ومن قال : دِمْتُ ، قال : تَدَام ». راجع جمهرة اللغة ٣/ ١٣٠٧ .

(٣) البيتان من الرجز ، وهما بلا نسبة في : جمهرة اللغة ٣/ ١٣٠٧ ، والخصائص ١/ ٣٨٢ ، والمحكم ١٠/ ٢٢٥ ، وشرح الشافية ١/ ١٣٧ ، واللسان (موت) ، وشرح شواهد الشافية ص٥٧ .

(٤) جَزْمُ المؤلف هنا بعدم النظير فيه نظرٌ ؛ خصوصًا وأنه نقل النظير عن كراع ، ولم يتنبَّه لذلك !!.

(٥) انظر : الكتاب ٤/ ٣٤٣ .

(٦) المنتخب ٢/ ٥٦١ . وانظر : الكتاب ٤/ ٤٠ ، وليس في كلام العرب ص٩٥ ، والخصائص ١/ ٣٨٢ ، وشرح الملوكي ص٤٣ ، والممتع ١/ ١٧٧ ، وشرح الشافية ١/ ١٣٧ ، واللسان (موت) .

(٧) في الأصل (فَعِيلًا) ، وهو تحريف ، وتصويبه من الكتاب ٣/ ٦٤٢ .

(٨) في الأصل (القوّة) ، وهو تحريف ، والمثبت من المحكم واللسان .

(٩) انظر : الكتاب ٣/ ٦٤٢ ، والعبارة لابن سيدة في المحكم .

وَالأُنْثَى (مَيِّتَةٌ ومَيْتَةٌ ومَيْتٌ)، وَالجَمْعُ كَالجَمْعِ. قَالَ سِيبَوَيْهِ: «وَافَقَ المُذَكَّرَ كَمَا وَافَقَهُ فِي بَعْضِ مَا مَضَى». قَالَ: «كَأَنَّهُ كُسِّرَ (مَيْتٌ)»(١).

وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿لِّنُحْـِۧىَ بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا﴾(٢)، وَقَالَ الزَّجَّاجُ: «قَالَ: (مَّيْتًا)؛ لِأَنَّ مَعْنَى (البَلْدَةِ) وَ(البَلَدِ) وَاحِدٌ»(٣).

وَ(**الجَلِيلُ**)(٤) وَ(الجَلَالُ) العَظِيمُ، وَكَذَلِكَ (الجَلُّ)، يُقَالُ: (جَلَّ الشَّيْءُ يَجِلُّ جَلَالًا وجَلَالَةً)، وَ(هُوَ جِلٌّ وجَلِيلٌ وجُلَالٌ)، كُلُّ ذَلِكَ بِمَعْنَى: عَظُمَ. وَ(التَّجِلَّةُ) اسْمٌ لِـ(الجَلَالَةِ)، أَنْشَدَ أَبُو الفَتْحِ فِي خَصَائِصِهِ –فِي قَصِيدَةٍ جَاءَ بِهَا أَبُو الفَتْحِ عَلَى لُزُومِ مَا لَا يَلْزَمُ–(٥):

وَمَعْشَرٍ صِيدٍ ذَوِي تَجِلَّهْ ... تَرَى عَلَيْهِمْ لِلنَّدَى أَدِلَّهْ

سَمَاؤُهُمْ بِالخَيْرِ مُسْتَهِلَّهْ

وَلَيْسَ فِيهِ مِنْ جِهَةِ الإِعْرَابِ وَلَا مِنْ جِهَةِ البَدِيعِ مَا يَتَأَكَّدُ ذِكْرُهُ.

---

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٦٤٢.

(٢) سورة الفرقان، الآية: ٤٩.

(٣) انظر: معاني القرآن ٤/ ٧١.

(٤) راجع: مقاييس اللغة ١/ ٤١٧، والمحكم ٧/ ١٤٨، واللسان وتاج العروس (جلل).

(٥) الأبيات من الرجز، وتُنسب لأبي العالية في الخصائص ٢/ ٢٤٧. وبلا نسبة في: البيان والتبيين ١/ ٧٨، والمحكم ٧/ ١٤٩، وربيع الأبرار ٤/ ٣٧٣، واللسان (جلل).

❖ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ : « **فَيَا عَجَبَا لِغَفْلَةِ** » إِلَى قَوْلِهِ : « **القِصَاص** »[(١)].

الشَّرْحُ:

(**العَجَبُ**)[(٢)] وَ(العُجْبُ) إِنْكَارُ مَا يَرِدُ عَلَيْكَ لِقِلَّةِ[(٣)] اعْتِيَادِهِ . وَقَدْ جُمِعَ (العَجَبُ) عَلَى (أَعْجَابٍ) فِي قَوْلِهِ[(٤)] :

يَا عَجَبَا لِلدَّهْرِ ذِي الأَعْجَابِ   الأَحْدَبِ اليَرْبُوعِ ذِي الأَنْيَابِ

فَقِيْلَ : سَاغَ ذَلِكَ لِأَنَّ « عَجَبًا » فِيهِ بِمَعْنَى : (عَجِيبَةٍ) . وَقِيْلَ : سَاغَ ذَلِكَ لِاخْتِلَافِ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ (العَجَبُ) ، فَكَأَنَّهُ قَدْ اخْتَلَفَ وَإِنْ كَانَ حَقِيقَةً وَاحِدَةً ، وَقَدْ تَقَدَّمَ التَّنْبِيهُ عَلَى أَنَّ جَمْعَ المَصْدَرِ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ أَنْوَاعُهُ لَيْسَ بِقِيَاسٍ عَلَى الصَّحِيحِ[(٥)] . وَالفِعْلُ مِنْهُ (عَجِبَ وتَعَجَّبَ واسْتَعْجَبَ) ، قَالَ أَوْسُ بنُ حَجَرٍ[(٦)] :

وَمُسْتَعْجِبٍ مِمَّا يَرَى مِنْ أَنَاتِنَا   وَلَوْ زَبَنَتْهُ الحَرْبُ لَمْ يَتَرَمْرَمِ

وَالاسْمُ (العَجِيبَةُ والأُعْجُوبَةُ) . وَ(التَّعَاجِيبُ) : العَجَائِبُ ، لَا وَاحِدَ لَهَا . وَ(أَعْجَبَهُ الأَمْرُ) حَمَلَهُ عَلَى العَجَبِ مِنْهُ ، أَنْشَدَ ثَعْلَبٌ[(٧)] :

---

(١) الخطب النُّباتية ل٤/ ب ، وتمامه : « ... **مَطْلُوبٍ لَا بُدَّ مِنْ إِدْرَاكِه ، وَوَا رَحْمَتَا لِمُغْتَرٍّ بِالسَّلَامَةِ لَا رَيْبَ فِي هَلَاكِه . أَلَا أُذُنٌ تَسْمَع؟ ، أَلَا قَلْبٌ يَخْشَع؟ ، أَلَا عَيْنٌ تَدْمَع؟ ، أَلَا هَارِبٌ إِلَى اللهِ يَفْزَع؟ ، أَلَا نَادِمٌ مُقْلِع؟ ، أَلَا مُشَمِّرٌ مُزْمِع؟ . أَلَا رَاحِمٌ نَفْسَه؟ ، أَلَا ذَاكِرٌ رَمْسَه؟ . أَلَا مُرْتَادٌ لِنَفْسِهِ فِي الخَلَاص؟ ، أَلَا وَجِلٌ مِنْ هَوْلِ يَوْمِ القِصَاص؟** » .

(٢) راجع : مقاييس اللغة ٤/ ٢٤٣ ، والمحكم ١/ ٢٠٥ ، واللسان وتاج العروس (عجب) .

(٣) في الأصل (لغة) ، والتصويب من المحكم وغيره .

(٤) البيتان من الرجز ، وهما بلا نسبة في : المحكم ١/ ٢٠٥ ، واللسان والتاج (عجب) .

(٥) انظر المسألة فيما سبق ص٤٣٧ ، ٤٧١ ، ٤٨٤ ، ٥٢٥ ، ٥٣١ .

(٦) البيت من الطويل ، وهو في : ديوانه ص١٢١ ، والكامل ٣/ ٢٧٤ ، ومقاييس اللغة ٤/ ٢٤٤، والمحكم ١/ ٢٠٥ ، وأساس البلاغة (زبن ، عجب) ، واللسان (رمم) . **وزَبَنَ** : دَفَعَ . **وتَرَمْرَمَ** : تحرَّك . راجع اللسان (زبن ، رمم) .

(٧) البيتان من الرجز ، وهما بلا نسبة في : المحكم ١/ ٢٠٥ ، واللسان والتاج (عجب ، هشم ، ينم) . **ومُهَشَّمَةُ** : موضعٌ . **واليَنَمَة** : عشبةٌ إذا رعتها الماشية كثرت رغوة ألبانها في قلّة . راجع اللسان (هشم ، ينم) .

يَا رُبَّ بَيْضَاءَ عَلَى مُهَشَّمَهْ[(١)] أَعْجَبَهَا أَكْلُ البَعِيرِ اليَنَمَهْ

هَذِهِ امْرَأَةٌ رَأَتْ الإِبِلَ تَأْكُلُ ، فَأَعْجَبَهَا ذَلِكَ ، أَيْ : أَكْسَبَهَا عَجَبًا . وَكَذَلِكَ قَوْلُ ابْنِ قَيْسِ الرُّقَيَّاتِ[(٢)] :

رَأَتْ فِي الرَّأْسِ مِنِّي شَيْـ ـبَةً لَسْـتُ أُغَيِّبُهَا

فَقَالَتْ لِي : ابْنُ قَيْسٍ ذَا ؟! وَبَعْضُ الشَّيْبِ يُعْجِبُهَا

أَيْ : يَكْسِبُهَا التَّعَجُّبَ .

فَصْلٌ : وَالأَلِفُ فِي **(عَجَبًا)** مُنْقَلِبَةٌ عَنْ يَاءٍ ، الأَصْلُ : (يَا عَجَبِيَ) ، فَأُبْدِلَتْ اليَاءُ أَلِفًا ، فَانْفَتَحَتْ البَاءُ[(٣)] لَا مَحَالَةَ ؛ لِأَنَّ الأَلِفَ // تُطْلَبُ بِفَتْحِ مَا قَبْلَهَا ؛ طَلَبًا لِتَكْثِيرِ الصَّوْتِ لَا لِزِيَادَةِ المَدِّ ؛ لِأَنَّ اليَاءَ يُمْكِنُ زِيَادَةُ مَدِّهَا ، وَهَذَا النَّوْعُ مُخْتَصٌّ بِالنِّدَاءِ ، وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ فِي كُتُبِ النَّحْوِ[(٤)]. [١١٧]

وَقَدْ اخْتُلِفَ فِي **(يَا)** فِي هَذَا المَوْضِعِ وَأَمْثَالِهِ ، هَلْ هِيَ لِلنِّدَاءِ أَوْ لِلتَّنْبِيهِ؟ ، فَإِنْ كَانَتْ لِلنِّدَاءِ فَلَا غِنَى عَنْ تَجَوُّزٍ ، وَتَقْرِيرُ جَمِيعِ ذَلِكَ فِي كُتُبِ النَّحْوِ[(٥)].

وَ**(لَا بُدَّ)** مَعْنَاهُ : لَا مَحَالَةَ ، وَهُوَ مُخْتَصٌّ بِالنَّفْيِ . قَالَ بَعْضُهُمْ : « أَصْلُهُ مِنْ (التَّبَدُّدِ) ، أَيْ : لَا يَفْتَرِقُ عَنْكَ شَيْءٌ مِنْ هَذَا الأَمْرِ ، بَلْ مَجْمُوعُهُ لَازِمٌ لَكَ »[(٦)].

---

(١) في الأصل (معشبه) ، وتصويبه من مصادر البيت أعلاه .

(٢) البيتان من مجزوء الوافر ، وهما في : ديوانه ص١٢١ ، والكامل ٢/ ١٩٠ ، والأغاني ٢١/ ١٤١ ، والمحكم ١/ ٢٠٥ ، واللسان والتاج (عجب) .

(٣) في الأصل (الياء) ، وهو تصحيف .

(٤) انظر أحكام المنادى المضاف إلى ياء المتكلم – مثلًا – في : شرح ابن يعيش ٢/ ١٠ ، وشرح الرضي ١/ ٣٨٩ ، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٥١ ، وشرح التصريح ٢/ ١٧٧ ، والهمع ٤/ ٣٠٠ .

(٥) انظر : شرح التسهيل ٣/ ٣٨٩ ، والمغني ٢/ ٣٧٣ ، والجنى الداني ص٣٥٥ .

(٦) راجع : مقاييس اللغة ١/ ١٧٦ ، واللسان (بدد) .

وَ(**المُغْتَرُّ**) [١] اسْمُ مَفْعُولٍ مِنْ (اغْتَرَّ) كَـ(مُنْتَابٍ) ، أَيْ : يَكُونُ مُشْتَرَكًا بَيْنَ خَمْسَةٍ : اسْمِ الفَاعِلِ ، وَاسْمِ المَفْعُولِ ، وَاسْمِ المَصْدَرِ ، وَاسْمِ الزَّمَانِ ، وَاسْمِ المَكَانِ ، وَإِنَّمَا تُخَلِّصُ بَعْضَ المَعَانِي مِنْ بَعْضٍ القَرَائِنُ . وَمَعْنَى : (اغْتَرَّ) قَبِلَ الغُرُورَ ، وَهُوَ الخَدِيعَةُ وَالإِطْمَاعُ بِالبَاطِلِ ، يُقَالُ : (غَرَّهُ يَغُرُّهُ غُرُورًا وغَرًّا وغِرَّةً) – الأَخِيرَةُ عَنْ اللِّحْيَانِيِّ – إِذَا خَدَعَهُ وَأَطْمَعَهُ بِالبَاطِلِ ، قَالَ الشَّاعِرُ [٢] :

إِنَّ امْرَأً غَرَّهُ مِنْكُنَّ وَاحِدَةٌ ⁂ بَعْدِي وَبَعْدَكِ فِي الدُّنْيَا لَمَغْرُورُ

وَهُوَ مِمَّا حُذِفَ مِنْهُ مَا يَدُلُّ عَلَى التَّمَكُّنِ وَالإِبْعَادِ فِيمَا تَنْتَهِي إِلَيْهِ المَادَّةُ ؛ اتِّكَالًا عَلَى اقْتِضَاءِ الكَلَامِ ذَلِكَ .

فَإِذَنْ فَأَرَادَ : (لَمَغْرُورٌ جِدًّا) أَوْ (لَمَغْرُورٌ جِدَّ مَغْرُورٍ ، أَوْ حَقَّ مَغْرُورٍ) أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِمَّا يَقْتَضِي الإِفَادَةَ ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ فِي الكَلَامِ فَائِدَةٌ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ عُلِمَ أَنَّ كُلَّ مَنْ (غُرَّ فَهُوَ مَغْرُورٌ) .

وَ(**الرَّيْبُ**) الشَّكُّ [٣] . وَجَاءَ عَنْ الأَصْمَعِيِّ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ [٤] ، فَقَالَ : « لَا أَدْرِي ، غَيْرَ أَنَّ (الرَّيْبَ) فِي اللُّغَةِ هُوَ الشَّكُّ ؛ تَأَدُّبًا مَعَ القُرْآنِ الكَرِيمِ » [٥] .

وَ(**يَفْزَعُ**) يَلْجَأُ ، مَاضِيهِ (فَزِعَ) فَلَيْسَ لِحَرْفِ الحَلْقِ أَثَرٌ ، وَ(المَفْزَعُ والمَفْزَعَةُ) المَلْجَأُ ، وَقِيلَ : (المَفْزَعُ) هُوَ المُسْتَغَاثُ بِهِ ، وَ(المَفْزَعَةُ) الَّذِي يُفْزَعُ مِنْ أَجْلِهِ ، فَرَّقُوا بَيْنَهُمَا [٦] .

---

(١) راجع : المحكم ٥/ ٢١٦ ، واللسان وتاج العروس (غرر) .

(٢) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في : الخصائص ٢/ ٤١٦ ، والمحكم ٥/ ٢١٧ ، والإنصاف ١/ ١٧٤ ، وشرح المفصل ٥/ ٩٣ ، واللسان (غرر) ، والمقاصد النحوية ٢/ ٩٤٠ .

(٣) راجع : مقاييس اللغة ٢/ ٤٦٣ .

(٤) سورة البقرة ، الآية : ٢ .

(٥) انظر : أخبار النحويين للسيرافي ص٧٦ ، وتاريخ ابن عساكر ٣٧/ ٨١ ، والمعنى قريبٌ منه .

(٦) راجع : مقاييس اللغة ٤/ ٥٠١ ، والمحكم ١/ ٣٣٠ .

وَ(**المُقْلِعُ** عَنْ الشَّيْءِ) [١] النَّازِعُ عَنْهُ ، يُقَالُ : (أَقْلَعَ عَنْ كَذَا) إِذَا نَزَعَ عَنْهُ . وَيُقَالُ : (أَقْلَعَ) بِمَعْنَى : انْجَلَى ، يُقَالُ : (أَقْلَعَ الغَيْمُ) إِذَا انْجَلَى ، قَالَ الشَّاعِرُ [٢] :

فَيُقْلِعُ دَجْنُهَا عَنْ عَنْقَفِيرٍ تُغَادِرُ مِنْكُمُ قَتْلَى بِقَاعِ

« العَنْقَفِيرُ » : مِنْ أَسْمَاءِ الدَّاهِيَةِ [٣].

وَالأَظْهَرُ فِي (المُقْلِعِ) فِي الخُطْبَةِ أَنَّهُ مِنْ الأَوَّلِ ، وَقَدْ يَحْتَمِلُ الثَّانِيَ فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ : (مُقْلِعٌ عَنْهُ ذَنْبُهُ) ، أَيْ : يَنْجَلِي عَنْهُ ؛ لِأَنَّ الذَّنْبَ ظُلْمَةٌ . وَقَدْ تَقَدَّمَ نَظِيرُ ذَلِكَ وَالكَلَامُ عَلَيْهِ [٤].

وَ(**المُزْمِعُ**) المَاضِي ، يُقَالُ : (أَزْمَعَ الأَمْرَ وبِهِ [وَ] [٥] عَلَيْهِ) مَضَى فِيهِ [٦] . فَمِنْ الأَوَّلِ قَوْلُ امْرِىءِ القَيْسِ [٧] :

أَفَاطِمَ مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّلِ وَإِنْ كُنْتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صُرْمِي فَأَجْمِلِي

وَمِنْ الثَّانِي قَوْلُ الآخَرِ [٨] :

فَأَزْمَعَ بِالأَمْرِ الَّذِي جَمَّ وَفْقُهُ وَكَانَ إِذَا مَا اخْلَوْلَجَ الأَمْرُ مَاضِيَا

---

(١) راجع : مقاييس اللغة ٥/ ٢١ ، والمحكم ١/ ١٢٨ .

(٢) البيت من الوافر ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

(٣) راجع : اللسان (عقفر) .

(٤) يقصد في حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ثمّ استتار الضمير بعد ارتفاعه . انظر ما سبق ص٥٣٨ .

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٦) راجع : المحكم ١/ ٣٣٦ .

(٧) البيت من الطويل ، وهو في : معلقته من ديوانه ص١٩٢ ، وشرح القصائد السبع ص٤٢ ، والمقاصد النحوية ٤/ ١٧٦٤، وشرح شواهد المغني ١/ ٢٠ ، وتاج العروس (زمع ، دلل) . **والصُّرْمُ** : القطيعة . راجع اللسان (صرم) .

(٨) البيت من الطويل ، وهو لزهير بن أبي سلمى في : ديوانه ص٢٩٢ ، وشرح الأشعار الستة الجاهلية ٢/ ١٨٦ ، ومختارات شعراء العرب لابن الشجري ص٢٢٦ ، وخزانة الأدب ٨/ ٤٩٤ . ورواية صدره فيها :

❊ وَأَجْمَعَ أَمْرًا كَانَ مَا بَعْدَهُ لَهُ ❊

ولا شاهد فيه حينئذ على هذه الرواية . **واخْلَوْلَجَ الأمرُ** : اختلف ولم يستقم . راجع شرح البيت في ديوانه أعلاه .

وَمِنْ الثَّالِثِ قَوْلُ الآخَرِ (١) :

فَهَلْ تُزْمِعِينَ عَلَى حَالَةٍ تَنَالِينَ مِنْهَا الَّذِي تَبْتَغِينْ

[١١٨] وَ(**الْقِصَاصُ**) (٢) وَ(الْقُصَاصَاءُ والقِصَاصَاءُ) // الْقَتْلُ بِالقَتْلِ أَوْ الجَرْحُ بِالجُرْحِ . هَذَا هُوَ الأَصْلُ ، وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ فِي اسْتِيفَاءِ الحَقِّ مُطْلَقًا ، وَمِنْهُ مَا حَكَى بَعْضُهُمْ : (قُوِّصَ زَيْدٌ مَا عَلَيْهِ) ، فَسَّرَهُ ابْنُ سِيدَةَ : « بِأَنَّهُ فِي مَعْنَى : حُوسِبَ بِمَا عَلَيْهِ » . ثُمَّ قَالَ : « إِلَّا أَنَّهُ عُدِّيَ بِغَيْرِ حَرْفٍ ؛ لِأَنَّ فِيهِ مَعْنَى : (أُغْرِمَ) وَنَحْوِهِ » (٣) . وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ (٤) :

طَلَبْتُ القِصَاصَ عَلَى بُرْدَةٍ وَذُو الفَكِّ يَتْرُكُ مَا يُسْتَلَبْ

وَسُمِّيَ يَوْمُ القِيَامَةِ (يَوْمَ القِصَاصِ) ، فَإِنْ قُلْنَا بِالعُمُومِ فِي اسْتِيفَاءِ الحَقِّ فَظَاهِرٌ ، وَإِنْ قُلْنَا بِالخُصُوصِ بِالقَتْلِ وَالجَرْحِ وَمَا كَانَ قَرِيبًا مِنْهُ كَـ(اللَّطْمَةِ) وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ وَأَنَّهُ خَاصٌّ بِالأَجْرَامِ فَلِأَنَّهَا أَخْطَرُ وَأَعْظَمُ ، وَلِهَذَا جَاءَ فِي الحَدِيثِ : « أَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ يَوْمَ القِيَامَةِ فِي الدِّمَاءِ » (٥) ، فَيَكُونُ قَدْ سُمِّيَ الشَّيْءُ بِاسْمِ أَعْظَمِ مَا يَقَعُ فِيهِ بِاعْتِبَارِ الحُقُوقِ ، وَلِهَذَا نَظَائِرُ كَثِيرَةٌ .

وَأَمَّا مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مِنْ جِهَةِ الإِعْرَابِ فَإِنَّ « **مِنْ إِدْرَاكِهِ** » وَ« **فِي هَلَاكِهِ** » فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى خَبَرِ (**لَا**) ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَتَعَلَّقَا بِـ« **بُدَّ** » وَ« **رَيْبَ** » وَيَكُونَ الخَبَرُ مَحْذُوفًا ؛ لِأَنَّهُ إِذْ ذَاكَ [يَكُونُ] (٦)

---

(١) البيت من المتقارب ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

(٢) راجع : مقاييس اللغة ٥/ ١١ ، والمحكم ٦/ ٦٦ ، واللسان وتاج العروس (قصص) .

(٣) انظر : المحكم ٦/ ٦٦ .

(٤) البيت من المتقارب ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب . **وذُو الفَكِّ** : الأحمق بالغ الحمق ، ضعيف الرأي . راجع اللسان (فكك) .

(٥) انظر : مسلم بشرح النووي ، كتاب القسامة ، باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال ١١/ ١٦٧ ، وسنن النسائي، كتاب تحريم الدم ، باب تعظيم الدم ٣/ ٤١٨ .

(٦) تكملة يلتئم بها الكلام .

شَبِيهًا بِالْمُضَافِ ، فَيَتَعَيَّنُ نَصْبُهُ وَتَنْوِينُهُ .

وَإِنْ جُعِلَتْ الهَمْزَةُ الْمُصَاحِبَةُ لِـ(لَا) فِي « **أَلَا أُذُنٌ** » وَكَذَلِكَ إِلَى قَوْلِهِ : « **أَلَا وَجِلٌ** » دَاخِلَةً عَلَى ذِي نَفْيٍ عَامٍّ مُسْتَغْرِقٍ ؛ فَإِنَّ مَا بَعْدَ (لَا) يَكُونُ مَبْنِيًّا مَعَهَا عَلَى الفَتْحِ ، وَالأَظْهَرُ فِيهَا إِذْ ذَاكَ الاسْتِفْهَامُ . وَتَحْتَمِلُ العَرْضَ بِاعْتِبَارِ الخَبَرِ فِي غَيْرِ الْمُشْتَقِّ ، وَبِاعْتِبَارِ الفِعْلِ الْمُنْقَطِعِ مِنْهُ الوَاقِعِ فِي الْمُشْتَقِّ ، وَفِي ذَلِكَ خِلَافٌ ، وَتَقْرِيرُهُ فِي كُتُبِ النَّحْوِ . وَتَحْتَمِلُ أَيْضًا التَّمَنِّيَ عَلَى بُعْدٍ مِنْ المَعْنَى .

وَإِنْ جُعِلَتْ (أَلَا) بِكَمَالِهَا مَوْضُوعَةً بِمَعْنًى – غَيْرُ صَالِحٍ تَقْدِيرُ مَعْنًى مَسْتَقِلٍّ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ أَحَدُ الكَافِلِينَ بِالدَّلَالَةِ [1] – تَعَيَّنَ فِيمَا [2] بَعْدَهَا الرَّفْعُ وَالتَّنْوِينُ ، وَكَانَ مَعْنَاهَا : (التَّنْبِيهُ) ، عَلَى مَا هُوَ الْمُقَرَّرُ فِي كُتُبِ النَّحْوِ [3] . وَتَصْحَبُهُ – أَعْنِي (التَّنْبِيهَ) – السَّعَةُ [4] فِي مَجَالِ الاتِّعَاظِ ؛ لِأَجْلِ التَّعَدُّدِ وَتَنَوُّعِ الْمُتَعَلَّقِ ، عَلَى مَا هُوَ الْمُقَرَّرُ فِي عِلْمِ البَيَانِ .

وَيَتَعَلَّقُ بِهِ مِنْ جِهَةِ البَدِيعِ قَوْلُهُ : « **أَلَا أُذُنٌ** » وَكَذَلِكَ إِلَى قَوْلِهِ : « **أَلَا وَجِلٌ** » لَقَبٌ سَمَّاهُ بَعْضُهُمْ (التَّوْغِيرَ) بِالغَيْنِ الْمُعْجَمَةِ ، وَوَقَعَ لَنَا فِي أَيَّامِ البَحْثِ فِي هَذَا الفَنِّ فِي بَعْضِ النُّسَخِ (التَّوْعِيرُ) بِالعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ بِخَطِّ رَجُلٍ مَعْدُودٍ فِي أَئِمَّةِ هَذَا الفَنِّ ، وَتَحْتَ العَيْنِ عَلَامَةُ الإِهْمَالِ .

وَهُوَ – أَعْنِي (التَّوْغِيرَ أَوْ التَّوْعِيرَ) – عِبَارَةٌ عَنْ إِفْرَاغِ الجُهْدِ فِي تَحْصِيلِ المَطْلُوبِ أَوْ اسْتِفْرَاغِهِ ، وَجُعِلَ مَنْهُ قَوْلُ بَعْضِ السُّؤَّالِ [5] مِنْ العَرَبِ : (أَلَا مُتَصَدِّقٌ مِنْ فَضْلٍ؟ ، أَلَا مُوَاسٍ

---

(١) كذا العبارة في الأصل ، ولم أتبيّن مراده .

(٢) في الأصل (فيها) .

(٣) انظر المسألة في : الكتاب ٢/ ٣٠٦ ، وشرح التسهيل ٢/ ٧٠ ، وشرح الرضي ٢/ ١٧٠ ، وارتشاف الضرب ٣/ ١٣١٥ ، والجنى الداني ص٣٨١ ، والمغني ١/ ٦٨ . وانظر ما قاله شرّاح الألفية في باب (لا النافية للجنس) عند قول ابن مالك :

وَأَعْطِ (لَا) مَعْ هَمْزَةِ اسْتِفْهَامِ ... مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الِاسْتِفْهَامِ

(٤) في الأصل (والسعة) بإقحام الواو .

(٥) في الأصل (السواد) .

مِنْ كَفَافٍ؟ ، أَلَا مُؤْثِرٌ مِنْ قُوتٍ؟) ، وَيُحْكَى أَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي حَلْقَةِ الحَسَنِ بنِ أَبِي الحَسَنِ البَصْرِيِّ ، فَقَالَ : « مَا تَرَكَ لِمَانِعٍ مِنْ عُذْرٍ »[١] .

وَأَعْلَاهُ مَا اقْتَضَى إِفْرَاغًا أَوْ اسْتِفْرَاغًا ، كَمَا فِي الخُطْبَةِ ، وَكَمَا فِي قَوْلِ السَّائِلِ / / ، وَاسْتِقْصَاءُ [١١٩] الكَلَامِ عَلَى هَذَا الفَنِّ[٢] وَأَنْوَاعِهِ فِي كُتُبِ البَدِيعِ ، وَحَيْثُ يَكُونُ هُوَ المَقْصُودُ[٣].

❖ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ : « **أَتَظُنُّونَ أَنَّكُمْ** » إِلَى قَوْلِهِ : « **وَلَا فَكَاكا** »[٤].

الشَّرْحُ:

(**وَشِيكًا**)[٥] أَيْ : سَرِيعًا ، قَالَ الشَّاعِرُ[٦] :

فَلَا تَعْجَلْ فَرُبَّ وَشِيكِ أَمْرٍ ... سَتَعْقُبُهُ النَّدَامَةُ وَالفُضُوحُ

فِعْلُهُ (وَشُكَ) ، وَالمَصْدَرُ (وَشَاكَةٌ) . وَيُقَالُ : (وَشَكَ) كَـ(ضَرَبَ) ، وَ(أَوْشَكَ) . قَالَ بَعْضُهُمْ : « (يُوشِكُ أَنْ يَكُونَ الأَمْرُ) ، وَ(يُوشِكُ الأَمْرُ أَنْ يَكُونَ) ، وَلَا يُقَالُ: (وُشِكَ) ، وَلَا (يُوشَكُ) ».

---

(١) انظر : البيان والتبيين ٣/ ٢٧٠ ، ونثر الدرّ للآبي ٦/ ٥١ ، والعمدة لابن رشيق ٢/ ٢٢ ، ونهاية الأرب ٧/ ١٣٦ ، والإيضاح ص٣٧٣ ، وخزانة الأدب لابن حِجّة ٤/ ٣٩ .

(٢) غامضة في الأصل ، وبنحو ما أثبتُّ يتجه الكلام .

(٣) وهو ما يُعَبَّر عنه بِـ(التقسيم) عندهم . انظر : الصناعتين ص٣٥٠ ، والعمدة ٢/ ٢٠ ، والمثل السائر ٣/ ١٦٧ ، والإيضاح ص٣٧٢ ، والمطول ص٦٦١ ، والبرهان ٣/ ٤٧١ ، وخزانة الأدب لابن حِجّة ٤/ ٣٦ ، وشروح التلخيص ٤/ ٣٤٦ .

(٤) الخطب النُّباتية ل٤/ ب ، وتمامه : « ... **لِلدُّنْيَا عُمَّار؟ ، أَمْ تَحْسَبُونَ أَنَّهَا لَكُمْ دَار؟ . كَلَّا! لَتَرِدُنَّ وَشِيكًا مَوْرِدًا لَا صَدَرَ لَكُمْ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ عَنْه ، وَلَتَنْهَلُنَّ مَنْهَلًا مُرَّ المَذَاقَةِ لَا بُدَّ لَكُمْ مِنْه . فَدَرَاكِ دَرَاك ، قَبْلَ حُلُولِ الهَلَاك ، قَبْلَ هُجُومِ مَا لَا يُدْفَع ، وَذَهَابِ مَا لَا يَرْجِع ، وَالنَّدَمِ حِينَ لَا يَنْفَع ، وَالاعْتِذَارِ بِمَا لَا يُسْمَع ، قَبْلَ شُخُوصِ الأَبْصَارِ فِي المَحَاجِر ، وَبُلُوغِ القُلُوبِ إِلَى الحَنَاجِر ، قَبْلَ أَنْ لَا يَسْتَطِيعَ أَحَدُكُمْ حَرَاكا ، وَلَا يَمْلِكُ لِأَسْرِهِ فِدَاءً وَلَا فَكَاكا** » .

(٥) راجع : مقاييس اللغة ٦/ ١١٣ ، والمحكم ٧/ ٩٠ ، واللسان وتاج العروس (وشك) .

(٦) البيت من الوافر ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

وَقَالَ بَعْضُهُمْ : « (أَوْشَكَ الأَمْرُ أَنْ يَكُونَ) » ، أَنْشَدَ ثَعْلَبٌ [(١)] :

وَلَوْ تَسْأَلُ النَّاسَ التُّرَابَ لَأَوْشَكُوا   إِذَا قُلْتَ : هَاتُوا ، أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا

وَأَمَّا مَا أَنْشَدَهُ أَبُو الفَتْحِ مِنْ قَوْلِهِ [(٢)] :

* مَا كُنْتُ أَخْشَى أَنْ يَبِينُوا أُشْكَ ذَا *

فَإِنَّمَا أَرَادُوا: (وُشْكَ [(٣)] ذَا)، فَأَبْدَلُوا الوَاوَ هَمْزَةً . وَقَالُوا: (وَشْكَانَ مَا يَكُونُ ذَلِكَ) ، وَ(وِشْكَانَ ووُشْكَانَ) ، أَيْ : سَرُعَ ، كُلُّ ذَلِكَ اسْمٌ لِلفِعْلِ كَـ(هَيْهَاتَ) . وَ(وَشْكُ الفِرَاقِ ، ووِشْكُهُ ووَشْكَانُهُ ووُشْكَانُهُ) سُرْعَتُهُ . وَقَالُوا : (وَشْكَانَ ذَا خُرُوجًا) ، وَ(قَدْ أَوْشَكَ الخُرُوجُ) ، كُلُّ ذَلِكَ بِمَعْنَى : الإِسْرَاعِ .

وَ(**الصَّدَرُ**) ضِدُّ الوُرُودِ ، وَهُوَ الانْصِرَافُ ، وَأَصْلُهُمَا أَنْ يَكُونَا فِي المَاءِ ، وَقَدْ يُسْتَعْمَلَانِ فِي غَيْرِهِ [(٤)] ، وَمِنْهُ قَوْلُ نَابِغَةَ بَنِي ذُبْيَانَ فِي وَصْفِ امْرَأَةٍ [(٥)] :

لَا وَارِدٌ مِنْهَا يَحُورُ لِـمَصْدَرٍ   عَنْهَا وَلَا صَدِرٌ يَحُورُ لِـمَوْرِدِ

وَيُخْتَلَفُ فِي هَذَا النَّوْعِ ، هَلْ هُوَ عَلَى جِهَةِ الأَصَالَةِ أَوْ عَلَى جِهَةِ الاسْتِعَارَةِ؟ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ نَظِيرُ ذَلِكَ [(٦)] ، وَتَقْرِيرُهُ وَالاحْتِجَاجُ لِكُلٍّ فِي عِلْمِ البَيَانِ .

---

(١) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في : مجالس ثعلب ٢/ ٣٦٥ ، وأمالي الزجاجي ص١٩٧ ، والمحكم ٧/ ٩٠ ، وشرح التسهيل ١/ ٣٩٢ ، واللسان (وشك) ، والمقاصد النحوية ٢/ ٦٩٠ ، وشرح التصريح ١/ ٢٠٦ ، والهمع ٢/ ١٤٠ .

(٢) البيت من الرجز ، وهو بلا نسبة في : سرّ صناعة الإعراب ١/ ٩٨ ، والمحكم ٧/ ٩٠ ، واللسان والتاج (وشك) .

(٣) في الأصل (شك) ، وهو تحريف .

(٤) راجع : مقاييس اللغة ٣/ ٣٣٧ ، والمحكم ٨/ ١٨٨ .

(٥) البيت من الكامل ، وهو في : ديوانه ص٩٧ ، وشرح الأشعار الستة الجاهلية ١/ ٣٢٥ .

(٦) انظر ما سبق ص٤٧٥ .

وَ(لَتَنْهَلُنَّ) [١] أَيْ : لَتَشْرَبُنَّ ، وَ(النَّهَلُ) الشُّرْبُ الأَوَّلُ ، يُقَالُ مِنْهُ : (نَهِلَ) ، وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ الشُّرْبِ ، أَنْشَدَ أَبُو الفَتْحِ فِي خَصَائِصِهِ فِي قَصِيدَةٍ أَنْشَدَهَا عَلَى لُزُومِ مَا لَا يَلْزَمُ [٢] :

يَا رَبِّ رَبَّ الحَجِّ إِذْ أَهَلَّا مُحْرِمُهُ مُلَبِّيًا وَصَلَّى

ثُمَّ انْثَنَى مِنْ بَعْدِ ذَا فَصَلَّى عَلَى النَّبِيِّ نَهَلًا وَعَلَّا

وَيَجْرِي فِيهِ مَا تَقَدَّمَ إِلَّا أَنَّ الاسْتِعَارَةَ هُنَا أَرْجَحُ مِنْ الأَصَالَةِ ؛ لِعِلَّةٍ تَقْرِيرُهَا فِي عِلْمِ البَيَانِ .

وَ(النَّهَلُ) الرِّيُّ وَالعَطَشُ ، ضِدٌّ [٣] ، وَالفِعْلُ كَالفِعْلِ . وَ(المَنْهَلُ) المَشْرَبُ ، ثُمَّ كَثُرَ حَتَّى سُمِّيَتْ (مَنَازِلُ [٤] السُّفَّارِ) : مَنَاهِلَ . وَقَالَ ثَعْلَبٌ : « (المَنْهَلُ) المَوْضِعُ الَّذِي فِيهِ المَشْرَبُ ، وَ(النَّهَلُ [٥]) الشُّرْبُ » [٦] . وَهَذَا الأَخِيرُ يَتَّجِهُ أَنْ يَكُونَ اسْمَ مَصْدَرٍ [٧] لِـ(نَهِلَ) ، وَقَدْ كَانَ حَقُّهُ أَلَّا يَذْكُرَهُ ؛ لِأَنَّ هَذَا مُطَّرِدٌ ، عَلَى مَا هُوَ المُقَرَّرُ فِي كُتُبِ النَّحْوِ .

وَ(المَذَاقُ) وَ(المَذَاقَةُ) طَعْمُ الشَّيْءِ ، وَأَصْلُهُ فِيمَا يُدْرَكُ بِحَاسَّةِ اللِّسَانِ [٨] ، وَاسْتِعْمَالُهُ فِي غَيْرِهِ عَلَى نَحْوِ مَا تَقَدَّمَ . وَالاسْتِعَارَةُ هُنَا أَيْضًا أَرْجَحُ مِنْ الأَصَالَةِ .

وَ(دَرَاكِ) كَـ(نَزَالِ) اسْمٌ لِلأَمْرِ بِمَعْنَى : أَدْرِكْ . وَالأَصَحُّ فِي مِثْلِ هَذَا – أَعْنِي المَصُوغَ مِنْ الرُّبَاعِيِّ – أَنَّهُ مَوْقُوفٌ عَلَى السَّمَاعِ ، وَإِنَّمَا قِيَاسُهُ فِي الثُّلَاثِيِّ //، هَذَا هُوَ المَعْرُوفُ عَنْ [١٢٠]

---

(١) راجع : مقاييس اللغة ٥/ ٣٦٤ ، والمحكم ٤/ ٢٢٨ ، واللسان وتاج العروس (نهل) .

(٢) الأبيات من الرجز ، وهي بلا نسبة في الخصائص ٢/ ٢٤٤ ، ٢٤٦ ، واللسان وتاج العروس (علل ، نهل) . **وَعَلَّا** : العَلَل الشُّرْب الثاني بعد النَّهَل . راجع اللسان (علل) .

(٣) انظر : مجالس ثعلب ١/ ١١٨ ، ٣١٣ ، والأضداد لابن الأنباري ص١١٦ .

(٤) في الأصل (مناهل) ، وهو تحريف .

(٥) كذا في الأصل ومجالس ثعلب . في حين أنّ في المحكم واللسان والتاج : « المَنْهَل » ، وهو تحريف .

(٦) مجالس ثعلب ١/ ٣١٣ .

(٧) كذا في الأصل ، والذي في المحكم واللسان والتاج (مصدر) ، ولعلّ الوجه ما ذكر المؤلف .

(٨) راجع : مقاييس اللغة ٢/ ٣٦٤ .

سِيبَوَيْهِ [١] ، وَقَدْ قَدَحَ [٢] عَلَيْهِ بَعْضُهُمْ [٣] مِنَ التَّعَجُّبِ وَأَفْعَلِ التَّفْضِيلِ أَنْ يَكُونَ صَوْغُ اسْمِ الفِعْلِ المُرَادِ بِهِ الأَمْرُ مِنْ (أَفْعَلَ) كَالثُّلَاثِيِّ ، وَبَسْطُ ذَلِكَ وَتَقْرِيرُهُ فِي كُتُبِ النَّحْوِ [٤].

وَ(**الهُجُومُ**) الإِتْيَانُ بَغْتَةً ، وَأَصْلُهُ فِي الأَجْرَامِ ، وَيُسْتَعْمَلُ لِلمَعَانِي [٥] ، وَالكَلَامُ فِيهِ عَلَى نَحْوِ مَا تَقَدَّمَ ، وَالأَرْجَحُ فِيهِ الاسْتِعَارَةُ ، وَمِنْهُ قَوْلُ عَلِيٍّ ﷺ : « هَجَمَ بِهِمْ العِلْمُ عَلَى حَقَائِقِ الأُمُورِ فَبَاشَرُوا رَوْحَ اليَقِينِ » [٦].

وَالأَعْرَفُ فِي (هَجَمَ) اللُّزُومُ ، وَقَدْ يَتَعَدَّى ، أَنْشَدَ سِيبَوَيْهِ رَحِمَهُ اللهُ [٧] :

هَجُومٌ عَلَيْهَا نَفْسَهُ غَيْرَ أَنَّهُ ... مَتَى يُرْمَ فِي عَيْنَيْهِ بِالشِّيحِ [٨] يَنْهَضِ

فَإِنْ لَمْ يُسْمَعْ فِي مَصْدَرِهِ (هَجْمٌ) ، فَيَكُونُ (هُجُومٌ) قَلِيلًا فِيهِ ؛ إِذْ وَضْعُهُ لِغَيْرِ المُتَعَدِّي .

وَ(**الاعْتِذَارُ**) ذِكْرُ العُذْرِ ، وَهُوَ المُقْتَضِي صَفْحًا عَمَّا فُعِلَ مِمَّا كَانَ يَنْبَغِي أَوْ يَجِبُ تَرْكُهُ ، أَوْ تُرِكَ مِمَّا كَانَ يَنْبَغِي أَوْ يَجِبُ فِعْلُهُ ، وَلَا يُسْمَعُ فِي هَذَا النَّوْعِ وَأَشْبَاهِهِ مَا يَتَعَيَّنُ السَّمَاعُ . قَالَ ابْنُ الشَّاهِدِ : « هُوَ مِمَّا أُجْرِيَ عَلَى السَّبَبَ حُكْمُ المُسَبَّبِ » . يُرِيدُ أَنَّ السَّبَبَ حَقُّهُ أَلَّا يَرْتَفِعَ عِنْدَ

---

(١) انظر : الكتاب ٣/ ٢٨٠ .

(٢) كذا مرسومة في الأصل ، يقال : « **قَدَحَ الشيءُ في صدري** : أَثَّرَ . **واقْتَدَحَ الأَمْرَ** : دَبَّرَه ونَظَرَ فيه » . راجع اللسان (قدح) .

(٣) كابن طلحة ، وهو أبو بكر محمد بن طلحة بن محمد الأموي الإشبيلي ، كان إمامًا في صناعة العربية ، موصوفًا بالعقل والذكاء ، وكان يميل في النحو إلى مذهب ابن الطراوة ويثني عليه ، توفي بإشبيلية سنة ٦١٨هـ . راجع ترجمته في بغية الوعاة ١/ ١٢١ . وانظر رأيه في : ارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٩٠ ، وشرح التصريح ٢/ ١٩٦ .

(٤) انظر المسألة في : شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٩٢ ، وشرح المفصل ٤/ ٤٩ ، وشرح الرضي ٣/ ١٠٧ ، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٩٠ ، والمساعد ٢/ ٦٥٦ ، وشرح التصريح ٢/ ١٩٦ .

(٥) راجع : مقاييس اللغة ٦/ ٣٧ ، والمحكم ٤/ ١٢٦ .

(٦) انظر : المحكم ٤/ ١٢٦ ، وحلية الأولياء ١/ ٨٠ ، وشرح نهج البلاغة ١٨/ ٣٧٧ ، واللسان (هجم) .

(٧) البيت من الطويل ، وهو لذي الرُّمَّة في : ديوانه ص٣٢٤ ، والكتاب ١/ ١١٠ ، وخزانة الأدب ٨/ ١٥٧ . وبلا نسبة في : الحيوان ٤/ ٣٤٧ ، والمحكم ٤/ ١٢٦ ، واللسان والتاج (هجم) . **والشِّيحُ** : نباتٌ سُهْلِيٌّ يُتَّخَذُ من بعضه المكانِسُ ، له رائحةٌ طَيِّبَةٌ وطَعْمٌ مُرٌّ ، وهو مَرْعىً للخَيْلِ والنَّعَم ، ومنابتُه القِيعانُ والرِّياض . راجع اللسان (شيح) .

(٨) كذا في الأصل ، والرواية المشهورة للمصادر (بالشَّبْح) ، أيْ : الشخص ، فإذا رآه فَرَّ وهَزَّ . راجع اللسان (شبح) .

ارْتِفَاعِ الْمُسَبَّبِ ؛ لِأَنَّ الإِيثَارَ غَيْرُ لَازِمٍ ؛ بِخِلَافِ الْمُسَبَّبِ فَإِنَّهُ يَرْتَفِعُ عِنْدَ ارْتِفَاعِ السَّبَبِ ، فَأُطْلِقَ هُنَا عَلَى السَّبَبِ حُكْمُ الْمُسَبَّبِ ، أَيْ : لَـمَّا ارْتَفَعَ الْمُسَبَّبُ جُعِلَ السَّبَبُ كَأَنَّهُ مُرْتَفِعٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ ، وَهَذَا الَّذِي قَالَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي السَّبَبِ إِذَا كَانَ الإِيثَارُ غَيْرَ مُتَعَيِّنٍ ، وَفِي الْمُسَبَّبِ إِذَا كَانَ السَّبَبُ مُتَّحِدًا ، وَتَقْرِيرُ جَمِيعِ ذَلِكَ فِي عِلْمِ البَيَانِ .

وَحَاصِلُ كَلَامِهِ أَنَّهُ لَـمَّا فُقِدَ (الاشْتِقَاقُ) جُعِلَ (السَّمَاعُ) كَأَنَّهُ مَفْقُودٌ . وَقَالَ غَيْرُهُ : « (السَّمَاعُ) فِي مِثْلِ هَذَا بِمَعْنَى : (الاشْتِقَاقِ وَالقَبُولِ) » ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْمَعْنَى عَلَى هَذَا ، فَقَدْ يَرْجِعُ القَوْلَانِ إِلَى وَاحِدٍ .

وَ(**الشُّخُوصُ**) [1] مَصْدَرُ (شَخَصَ الرَّجُلُ بِبَصَرِهِ عِنْدَ الْمَوْتِ يَشْخَصُ) إِذَا رَفَعَهُ فَلَمْ يَطْرِفْ [2] ، وَأَصْلُهُ فِي السَّهْمِ ، يُقَالُ : (شَخَصَ السَّهْمُ يَشْخَصُ شُخُوصًا) إِذَا عَلَا الهَدَفَ وَارْتَفَعَ عَنْهُ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ [3] :

لَهَا أَسْهُمٌ لَا قَاصِرَاتٌ عَنِ الحَشَا وَلَا شَاخِصَاتٌ عَنْ فُؤَادِي طَوَالِعُ

وَ(**البَصَرُ**) هُنَا العَيْنُ لَا النَّظَرُ .

وَ(**الْمَحَاجِرُ**) [4] جَمْعُ (مَحْجِرٍ) ، وَتُفْتَحُ المِيمُ وَتُكْسَرُ ، وَكَذَلِكَ الجِيمُ ، وَاخْتُلِفَ فِيهِ : فَقِيلَ : هُوَ مَا دَارَ بِالعَيْنِ وَبَدَا مِنْ البُرْقُعِ مِنْ جَمِيعِ العَيْنِ . وَقِيلَ : هُوَ مَا يَظْهَرُ مِنْ نِقَابِ الْمَرْأَةِ وَعِمَامَةِ

---

(١) راجع : مقاييس اللغة ٢/ ٢٥٤ ، والمحكم ٥/ ١٢ .

(٢) في الأصل (يطرق) ، وهو تصحيف .

(٣) قائله المَرَّار بن سعيد بن حبيب الفَقْعَسي ، نسبة إلى أحد أجداده ، من بني أسد بن خزيمة ، شاعر إسلامي من مخضرمي الدولتين ، وقيل : إنه أدرك الدولة العباسية وليس في أخباره ما يثبت ذلك ، وكان من لصوص العرب . انظر ترجمته في: الأغاني ١٠/٢٤٦ ، وخزانة الأدب ٤/٢٨٨ . والبيت من الطويل في : مجالس ثعلب ١/٢٠٩ ، وتهذيب اللغة ٢/ ١٧٢ ، ومعجم الشعراء ص٤٠٩ ، والمحكم ٥/ ١٢ ، والحماسة الشجرية ١/ ٥٣٢ ، واللسان والتاج (طلع) .

(٤) راجع : مقاييس اللغة ٢/ ١٣٨ ، والمحكم ٣/ ٤٨ ، واللسان وتاج العروس (حجر) .

الرَّجُلِ إِذَا اعْتَمَّ . وَقِيْلَ : هُوَ مَا دَارَ بِالعَيْنِ مِنْ العَظْمِ الَّذِي فِي أَسْفَلِ الجَفْنِ . وَقَدْ سُمِعَ فِيهِ (حَجْرٌ) ، قَالُ الشَّاعِرُ (١) :

وَيُصْبِحُ كَالخُفَّاشِ يَدْلُكُ عَيْنَهُ   فَقُبِّحَ مِنْ وَجْهٍ لَئِيمٍ وَمِنْ حَجْرِ

فَسَّرَهُ ابْنُ الأَعْرَابِيِّ فَقَالَ : « أَرَادَ : (مَحْجِرَ العَيْنِ) » .

وَ(الحَنَاجِرُ) (٢) جَمْعُ (حَنْجَرَةٍ) ، وَاخْتُلِفَ فِيهَا : فَقِيْلَ : هِيَ طَبَقَانِ مِنْ أَطْبَاقِ الحُلْقُومِ مِمَّا (٣) يَلِي الغَلْصَمَةَ (٤) . وَقِيْلَ : هِيَ رَأْسُ الغَلْصَمَةِ حَيْثُ يُحَدَّدُ ، وَقِيْلَ : هِيَ // جَوْفُ (٥) الحُلْقُومِ . [١٢١] وَلَا تَكُونُ إِلَّا مِنْ الحَيَوَانِ ، وَأَمَّا قَوْلُ النَّابِغَةِ فِي وَصْفِ النَّخْلِ (٦) :

مِنَ الوَارِدَاتِ المَاءَ بِالقَاعِ تَسْتَقِي   بِأَعْجَازِهَا قَبْلَ اسْتِقَاءِ الحَنَاجِرِ

فَإِنَّمَا جَعَلَ لَهَا (حَنَاجِرَ) (٧) عَلَى التَّشْبِيهِ بِالحَيَوَانِ . وَيَرْجِعُ كَلَامُهُ إِلَى المَجَازِ المُقْوَى ، وَهُوَ دُونَ المُرَشَّحِ ، عَلَى مَا هُوَ المُقَرَّرُ فِي عِلْمِ البَيَانِ .

وَ(الحَرَاكُ) بِمَعْنَى : الحَرَكَةِ ، وَأَكْثَرُ مَا يُسْتَعْمَلُ فِي النَّفْيِ ، يُقَالُ : (مَا بِهِ حَرَاكٌ) ، أَيْ : حَرَكَةٌ (٨) ، وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ فِي الإِثْبَاتِ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ (٩) :

---

(١) البيت من الطويل ، وهو للأخطل في : ديوانه ص١٣٨ ، والمحكم ٣/ ٤٨ ، واللسان والتاج (حجر) .

(٢) راجع : المحكم ٤/ ٤٠ ، واللسان وتاج العروس (حنجر) .

(٣) في الأصل (وممّا) بإقحام الواو .

(٤) **الغَلْصَمَة** : الموضع الناتئ في الحلق . وقيل : هي اللحم الذي بين الرأس والعنق . وقيل : هي العُجْرة التي على ملتقى اللَّهَاة والمريء . راجع اللسان (غلصم) .

(٥) في الأصل (قرب) ، وأظنّه تحريفًا ، والمثبت من المحكم واللسان .

(٦) البيت من الطويل ، وهو في : ديوانه ص٩٩ ، والعين ٢/ ١٥٠ ، وتهذيب اللغة ٥/ ٣٠٩ ، والمحكم ٤/ ٤٠ ، والمخصص ٣/ ٢١٧ ، واللسان (حنجر) .

(٧) في الأصل (أعجازًا) ، وهو تحريف ، وتصويبه من المحكم واللسان .

(٨) راجع : المحكم ٣/ ٢٧ .

(٩) البيت من الطويل ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

تُرِكْتُ حَرَاكًا وَالحِمَامُ يَنُوشُهَا وَبَعْضُ الَّذِي قَدْ قُلْتُهُ يُبْرِئُ الصَّدْرَا

وَ(**الأَسْرُ**)(١) مَصْدَرُ (أَسَرَهُ يَأْسِرُهُ) إِذَا شَدَّهُ ، وَيَأْتِي أَيْضًا – أَعْنِي المَصْدَرَ – عَلَى (إِسَارَةٍ) ، وَ(الإِسَارُ) أَيْضًا مَا شُدَّ بِهِ . وَ(الأَسِيرُ) الأَخِيذُ ، وَأَصْلُهُ مِنْ ذَلِكَ ، وَكُلُّ مَحْبُوسٍ فِي قَيْدٍ(٢) أَوْ سِجْنٍ (أَسِيرٌ) . وَ(الأَسِيرُ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَيُطْعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا﴾(٣) المَسْجُونُ ، بِذَلِكَ فَسَّرَهُ مُجَاهِدٌ(٤) .

وَ(**الفِدَاءُ**) مَا يُفْتَدَى بِهِ ، أَيْ : يُخَلَّصُ بِهِ مِنْ مَكْرُوهٍ ، سَوَاءٌ أَتَوَجَّهَ المَكْرُوهُ إِلَيْهِ أَمْ لَا ، خِلَافًا لِـمَنْ خَصَّهُ بِتَوَجُّهِ المَكْرُوهِ ، بَلْ الأَكْثَرُ فِيهِ عَدَمُ التَّوَجُّهِ ؛ لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِ فِي المَالِ وَمَا يُنَاسِبُهُ(٥).

وَ(**فَكَاكُ** الرَّهْنِ وفِكَاكُهُ) مَا يُفَكُّ بِهِ ، أَيْ : يُفْصَلُ مِنْ مُحْرِزِهِ ، وَ(الفَكُّ) الفَصْلُ(٦).

وَوَقَعَ لَهُ مِنْ جِهَةِ البَدِيعِ فِي : « **مُرْتَادٌ** » – قَبْلُ(٧) – نَوْعٌ سَمَّاهُ بَعْضُهُمْ التَّكْرِيرَ ، وَبَعْضُهُمْ الإِخْلَافَ ، وَهُوَ الإِتْيَانُ بِالمَقْصُودِ فِي أَسَالِيبَ مِنْ القَوْلِ ، وَفِيهِ تَفْصِيلٌ تَقْرِيرُهُ فِي كُتُبِ البَدِيعِ ، وَحَيْثُ يَكُونُ هُوَ المَقْصُودُ .

وَلَيْسَ فِيهِ مِنْ جِهَةِ الإِعْرَابِ مَا يَتَأَكَّدُ ذِكْرُهُ .

---

(١) راجع : مقاييس اللغة ١/ ١٠٧ ، والمحكم ٨/ ٣٥٧ ، واللسان وتاج العروس (أسر) .

(٢) كذا في الأصل ، والذي في المحكم وغيره (في قِدٍّ) . **والقِدُّ** : سيور تُقَدُّ من جلْدٍ غير مدبوغ فتُشدّ بها الأقتاب والمحامل . راجع اللسان (قدد) .

(٣) سورة الإنسان ، الآية : ٨ .

(٤) انظر : تفسير الطبري ١٤/ ٢١٠ ، والمحكم ٨/ ٣٥٧ ، والبحر المحيط ٨/ ٣٩٥ .

(٥) راجع : اللسان (فدي) .

(٦) راجع : مقاييس اللغة ٤/ ٤٣٣ .

(٧) يقصد في قوله : « أَلَا هَارِبٌ إِلَى اللهِ يَفْزَع؟ ، أَلَا نَادِمٌ مُقْلِع؟ ، أَلَا مُشَمِّرٌ مُزْمِع؟ . أَلَا رَاحِمٌ نَفْسَه؟ ، أَلَا ذَاكِرٌ رَمْسَه؟ . أَلَا مُرْتَادٌ لِنَفْسِهِ فِي الخَلَاص؟ » . انظر ما سبق ص١١٦ . وإن كنت أرى أنّ الأنسب لهذا التعليق أن يلحق بما قاله في الشرح هنالك ، قبل أن يشرع في شرح هذا الجزء من الخطبة ، كما جرت عليه عادته في ذلك ، والله أعلم .

❖ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ : « **هُنَالِكَ يَبْرَقُ البَصَر** » إِلَى قَوْلِهِ : « **وَإِمَّا إِلَى نَارِهَا** »[١].

الشَّرْحُ:

(يَبْرَقُ ويَبْرُقُ) مُضَارِعُ (بَرِقَ البَصَـرُ وبَرَقَ) إِذَا دَهِشَ فَلَمْ يُبْصِرْ[٢]. وَقَدْ قُرِئَ بِالوَجْهَيْنِ – أَعْنِي بِكَسْرِ الرَّاءِ وَفَتْحِهَا – قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَإِذَا بَرِقَ ٱلْبَصَرُ ﴾[٣].

وَ(المَفَرُّ)[٤] اسْمُ المَصْدَرِ مِنْ (فَرَّ) ، وَالمَصْدَرُ (الفِرَارُ والفَرُّ) ، وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ الرَّوَغَانِ وَالهَرَبِ ، وَأَمَّا قَوْلُ أَبِي ذُؤَيْبٍ[٥] :

فَرَمَى لِيُنْفِذَ فَرَّهَا فَهَوَى لَهُ سَهْمٌ فَأَنْفَذَ طُرَّتَيْهِ المِنْزَعُ

فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ (الفَرُّ) فِيهِ مَصْدَرًا ، وَأَنْ يَكُونَ اسْمَ جَمْعٍ كـ(شَرْبٍ) . وَأَرَادَ : (فَأَنْفَذَ طُرَّتَيْهِ السَّهْمُ) ، فَلَـمَّا لَمْ يَسْتَقِمْ لَهُ قَالَ : « المِنْزَعُ » ، وَهَذَا النَّوْعُ ضَرْبٌ مِنْ الضَّرَائِرِ مَعْرُوفٌ ، وَتَقْرِيرُهُ

---

(١) الخطب النُّباتية ل٤/ ب ، وتمامه : « ... ، **وَيَنْزِلُ القَدَر ، وَيَتَحَقَّقُ الحَذَر** ، وَ ﴿ يَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ ٱلْمَفَرُّ ﴾ ، **أَلَا إِنَّ السَّاعَةَ أَدْهَى وَأَمَرّ** ، ﴿ فَإِنَّمَا هِيَ زَجْرَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴾ ، ﴿ فَإِذَا هُم بِٱلسَّاهِرَةِ ﴾ ، **جُثِيًّا عَلَى الرُّكَب ، بُكِيًّا مِنْ فَضَائِحِ مَا سُطِّرَ فِي الكُتُب . تَرْتَجُّ بِهِمْ الأَرْضُ بِأَقْطَارِهَا ، وَتَرْمِيهِمْ النَّارُ بِشَرَارِهَا ، وَتُعْرَضُ الخَلِيقَةُ عَلَى جَبَّارِهَا ، فَيُحَاسِبُهَا بِأَعْلَانِهَا وَأَسْرَارِهَا ، وَيُنَبِّئُهَا بِاكْتِسَابِهَا فِي سَالِفِ أَعْمَارِهَا ، فَإِمَّا إِلَى جَنَّتِهَا وَإِمَّا إِلَى نَارِهَا** » .

(٢) راجع : مقاييس اللغة ١/ ٢٢٤ ، والمحكم ٦/ ٢٤٤ .

(٣) سورة القيامة ، الآية : ٧ . وبفتح الراء قرأ زيد بن ثابت ونصر بن عاصم وابن أبي إسحاق ونافع وغيرهم ، وقراءة الجمهور بكسرها . انظر : السبعة لابن مجاهد ص٦٦١ ، ومجالس العلماء ص١٨٨ ، وحجة القراءات ص٧٣٦ ، والبحر المحيط ٨/ ٣٨٥ ، والدر المصون ١٠/ ٥٦٧ .

(٤) راجع : مقاييس اللغة ٤/ ٤٣٩ ، والمحكم ١١/ ٢٠٤ ، واللسان وتاج العروس (فرر) .

(٥) البيت من الكامل ، وهو في : ديوانه ص١٥٩ ، والمفضليات ص٤٢٧ ، وجمهرة اللغة ١/ ١٢٤ ، وتهذيب اللغة ١٥/ ١٧٣ ، وشرح أشعار الهذليين ١/ ٣١ ، والمحكم ١١/ ٢٠٤ ، واللسان (فرر) . وجاءت الرواية في : تهذيب اللغة ١٣/ ٢٩٣ ، واللسان (طرر) :

* فَرَمَى فَأَنْفَذَ مِنْ نُحُوصٍ عَائِطٍ *

ولا شاهد حينئذ على هذه الرواية .

فِي كُتُبِ النَّحْوِ وَالبَيَانِ (١) . وَمِثْلُهُ قَوْلُ بَعْضِهِمْ : « مُلَاعِبُ الرِّمَاحِ » فِي : (مُلَاعِبِ الأَسِنَّةِ) ، قَالَ (٢) :

لَوْ كَانَ حَيٌّ مُدْرِكَ الفَلَاحِ لَنَالَهُ مُلَاعِبُ الرِّمَاحِ

و(المَفِرُّ) بِالكَسْرِ مَوْضِعُ الفِرَارِ ، وَقُرِئَ شَاذًّا : {يَقُولُ الإِنْسَانُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ المَفِرُّ} (٣) ، بِكَسْرِ الفَاءِ (٤) . قَالَ الزَّجَّاجُ : « أَيْ : أَيْنَ مَوْضِعُ الفِرارِ؟ » (٥) .

وَ(أَدْهَى) اسْمُ تَفْضِيلٍ مِنْ (دَهَا) ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الكَلَامُ عَلَى (الدَّاهِيَةِ) (٦) // . [١٢٢]

وَ(أَمَرُّ) (٧) اسْمُ تَفْضِيلٍ مِنْ (مَرَّ الشَّيْءُ يَمَرُّ) إِذَا كَانَ صَعْبَ المَذَاقِ كَرِهًا . وَهَذَا أَوْلَى مِنَ التَّفْسِيرِ بِـ(ضِدِّ الحُلْوِ) ؛ لِأَنَّ الحَامِضَ ضِدُّ الحُلْوِ أَيْضًا (٨) . وَقَالَ ثَعْلَبٌ : « يَمُرُّ – بِضَمِّ المِيمِ (٩) – مَرَارَةً » (١٠) ، وَأَنْشَدَ (١١) :

---

(١) انظر حديث المؤلف عن هذا فيما سبق ص٤٧٨ .

(٢) سبق تخريجه ص٤٧٨ .

(٣) سورة القيامة ، الآية : ١٠ .

(٤) قراءة الجمهور بفتح الميم والفاء ولا يستجيز الطبري غيرها ، وأمّا القراءة بفتح الميم وكسر الفاء فهي لابن عباس ﷺ وعكرمة والحسن البصري ومجاهد وغيرهم . انظر : تفسير الطبري ١٤/ ١٨٠ ، وإعراب القراءات السبع ٢/ ٤١٥ ، والمحتسب ٢/ ٣٤١ ، والجامع للقرطبي ١٩/ ٩٧ ، والبحر المحيط ٨/ ٣٨٦ ، والدر المصون ١٠/ ٥٦٩ .

(٥) معاني القرآن ٥/ ٢٥٢ .

(٦) انظر ما سبق ص٤٧٦ .

(٧) راجع : مقاييس اللغة ٥/ ٢٧٠ ، والمحكم ١١/ ٢٢٠ ، واللسان وتاج العروس (مرر) .

(٨) المقصود بالاعتراض هنا ابن سيدة ؛ إذْ هو صاحب هذا التفسير في محكمه .

(٩) كذا جاء في الأصل ، والذي في المحكم واللسان والتاج بالفتح . قال أبو جعفر اللَّبلي : « مَرَّ – بغير ألف – يَمَرُّ ، بفتح الميم وضمها وكسرها ، ثلاث لغات » . انظر : اللباب في شرح الفصيح ١/ ١٥٤ .

(١٠) انظر قوله في المحكم وغيره .

(١١) البيت من الطويل ، وهو للطرمّاح في : ديوانه ص٩٤ ، وتهذيب اللغة ١٥/ ١٩٧ ، ومعجم ما استعجم ١/ ٢٧٩ . وبلا نسبة في : المحكم ١١/ ٢٢٠ ، واللسان والتاج (مرر) . **وكَرْمَان** : بلدٌ معروف ، سمِّي بِكَرْمان بن فَلُّوج ، من ولد =

لَئِنْ [١] مَرَّ فِي كَرْمَانَ لَيْلِي [٢] لَطَالَـمَا حَلَا بَيْنَ شَطَّيْ بَابِلٍ فَالْمُضَيَّحِ

وَأَنْشَدَ اللِّحْيَانِيُّ [٣] :

لِتَأْكُلَنِي فَمَرَّ [٤] لَهُنَّ لَحْمِي فَأَذْرَقَ مِنْ حِذَارِي أَوْ أَتَاعَا

وَ(أَمَرَّ) كَـ(مَرَّ) . وَقَالَ ثَعْلَبٌ : « هِيَ بِالأَلِفِ أَكْثَرُ » ، وَأَنْشَدَ [٥] :

تُـمِرُّ عَلَيْنَا الأَرْضُ مِنْ أَنْ يُرَى بِهَا أَنِيسًا ، وَيَحْلَوْلِي لَنَا البَلَدُ القَفْرُ

عَدَّاهُ بِـ(عَلَى) ؛ لِأَنَّ فِيهِ مَعْنَى : تَضِيقُ . قَالَ : « وَلَمْ يَعْرِفْ الكِسَائِيُّ (مَرَّ اللَّحْمُ) بِغَيْرِ أَلِفٍ » [٦]. وَيَضْعُفُ جَعْلُهُ – أَعْنِي (أَمَرَّ) – مِنْ (أَمْرَرْتُ الحَبْلَ) إِذَا أَحْكَمْتَ فَتْلَهُ [٧] ، لِغَيْرِ [٨] وَجْهٍ ، وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ فِي كُتُبِ النَّحْوِ وَالبَيَانِ .

وَاخْتُلِفَ فِي (**السَّاهِرَةِ**) [٩] : فَقِيلَ : هِيَ الأَرْضُ . وَقِيلَ : وَجْهُهَا . وَقِيلَ : (السَّاهِرَةُ) الفَلَاةُ ، قَالَ أَبُو كَبِيرٍ [١٠] :

= لِنْطَى بن يافث بن نوح عليه السلام . **والمُضَيَّح** : جبل في ناحية الكوفة . راجع معجم البكري ١/ ٢٧٩ وَ ٤/ ١١٢٥ .

(١) في الأصل (بين) .

(٢) في الأصل (ببلى) .

(٣) البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة في : المعاني الكبير ٥/ ٨٦٧ ، وتهذيب اللغة ١٥/ ١٩٧ ، والمحكم ١١/ ٢٢١ ، واللسان والتاج (مرر ، ذرق ، فرق) . **وأَذْرَقَ** : سَلَح . **وأَتَاعَ** : أيْ قَاءَ . راجع اللسان (ذرق ، تيع) .

(٤) في الأصل (مرّ) بإسقاط الفاء .

(٥) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في : المحكم ١١/ ٢٢١ ، واللسان والتاج (مرر) .

(٦) انظر قوله في المحكم ١١/ ٢٢١ . وحكاه الأزهري عن اللحياني في تهذيب اللغة ١٥/ ١٩٧ .

(٧) بهذا قال أبو البقاء العكبري ، والمؤلف يضعّفه . انظر : شرح خطب ابن نُباتة ص١٤٧ .

(٨) في الأصل (بغير) .

(٩) راجع : مقاييس اللغة ٣/ ١٠٨ ، والمحكم ٤/ ١٥٤ .

(١٠) في الأصل (ابن كثير) ، وهو تحريف . واسمه عامر بن الحليس الهذلي رضي الله عنه ، شاعرٌ مخضرمٌ فحلٌ من شعراء الحماسة ، ويروى أنه تزوّج أم تأبّط شرًّا ، وله معه خبر طريف عندما كان غلامًا . انظر في ترجمته : أسد الغابة ٦/ ٢٥٧ ، والإصابة ٤/ ١٦٥ ، وخزانة الأدب ٨/ ١٩٤ . =

يَرْتَدْنَ سَاهِرَةً كَأَنَّ جَمِيمَهَا وَعَشِيبَهَا أَسْدَافُ لَيْلٍ مُظْلِمِ

وَقِيلَ : هِيَ الأَرْضُ الَّتِي لَمْ تُوطَأْ . وَقِيلَ : هِيَ أَرْضٌ يُجَدِّدُهَا اللهُ يَوْمَ القِيَامَةِ .

وَ(جُثِيٌّ) (١) جَمْعُ (جَاثٍ) ، اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ (جَثَا يَجْثُو) إِذَا جَلَسَ عَلَى رُكْبَتَيْهِ لِأَمْرٍ مُفْصِلٍ خُصُومَةً أَوْ غَيْرَهَا ، وَفِي حَدِيثِ عَلِيٍّ ﷺ : « أَنَا أَوَّلُ مَنْ يَجْثُو بَيْنَ يَدَيْ الرَّحْمَنِ لِلْخُصُومَةِ » (٢) ، وَأَنْشَدَ ابْنُ الأَعْرَابِيِّ (٣) :

إِنَّا أُنَاسٌ مَعَدِّيُّونَ عَادَتُنَا عِنْدَ الصِّيَاحِ جُثِيُّ المَوْتِ لِلرُّكَبِ

وَهَذَا مِنْ بَابِ القَلْبِ ، وَالأَصْلُ : (جُثِيُّ الرُّكَبِ لِلمَوْتِ) فَقَلَبَ ، وَالقَلْبُ فِي كَلَامِ العَرَبِ كَثِيرٌ (٤).

فَصْلٌ : وَ(جُثِيٌّ) فِي الخُطْبَةِ جَمْعُ (جَاثٍ) كَـ(قَاعِدٍ – فِي الصَّحِيحِ – وقُعُودٍ) ، وَ(جَالِسٍ وجُلُوسٍ) . وَأَصْلُهُ (جُثُوْوٌ) بِوَاوَيْنِ ، وَلَا الْتِفَاتَ إِلَى قَلْبِهَا فِي المُفْرَدِ ؛ لِـمَكَانِ الجَمْعِيَّةِ ، فَاسْتُثْقِلَ مَجِيءُ وَاوَيْنِ فِي جَمْعٍ ، فَقُلِبَتْ الأَخِيرَةُ يَاءً ، وَقُلِبَتْ (٥) الوَاوُ الأُولَى يَاءً ، وَأُدْغِمَتْ اليَاءُ المُنْقَلِبَةُ لِأَجْلِ القَلْبِ فِي اليَاءِ المُنْقَلِبَةِ لِأَجْلِ الثِّقَلِ ، [ثُمَّ كُسِرَ مَا قَبْلَ اليَاءِ لِلمُنَاسَبَةِ] (٦) ، وَتَقْرِيرُ

= والبيت من الكامل ، وهو في : شرح أشعار الهذليين ٣/ ١٠٩٠ ، وجمهرة اللغة ٢/ ٧٢٤ ، والمحكم ٤/ ١٥٤ ، واللسان والتاج (سهر ، سدف) . **والجميم** : النبت الذي ارتفع قليلًا ولم يَتِمَّ كلَّ التمام . **والعشيب** : كثيرالعُشْب بيّن العَشَابة . **والسَّدَفُ** : ظلمة الليل . راجع اللسان (جمم ، عشب ، سدف) .

(١) راجع : المحكم ٧/ ٣٧٤ ، واللسان (جثا) .

(٢) البخاري في الفتح : كتاب المغازي ، باب قتل أبي جهل ٧/ ٢٩٦ ، وكتاب التفسير ، باب ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ﴾ ٨/ ٤٤٣ ، والنهاية لابن الأثير ١/ ٢٣٩ .

(٣) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في : المحكم ٧/ ٣٧٤ ، واللسان (جثا) .

(٤) انظر : تأويل مشكل القرآن ص١٩٣ ، والصاحبي ص٣٢٩ ، والمغني ٢/ ٦٩٥ ، والبرهان ٣/ ٢٨٨ ، والمزهر ١/ ٤٧٦ .

(٥) في الأصل (فقلبت) .

(٦) إضافة استحسنتها لتتمّ بها القاعدة الصرفية .

ذَلِكَ فِي كُتُبِ النَّحْوِ . وَبَعْضُهُمْ يَكْرَهُ فِي مِثْلِ هَذَا الخُرُوجَ مِنْ ضَمٍّ إِلَى كَسْرٍ ، فَيَكْسِرُ الأَوَّلَ إِتْبَاعًا . وَأَمَّا المَصْدَرُ فِي مِثْلِ هَذَا فَأَكْثَرُ العَرَبِ عَلَى عَدَمِ القَلْبِ ؛ لِأَنَّ المُفْرَدَ لَيْسَ فِي الثِّقَلِ كَالجَمْعِ ، فَيَقُولُونَ : (جُثُوًّا) ، وَبَعْضُهُمْ يَقْلِبُ فَيَقُولُ : (جُثِيًّا) (١) ، وَمِنْهُ البَيْتُ الَّذِي أَنْشَدْنَا :

إِنَّا أُنَاسٌ مَعَدِّيُّونَ عَادَتُنَا عِنْدَ الصِّيَاحِ جُثِيُّ المَوْتِ لِلرُّكَبِ

وَفِي اجْتِيَازِي عَلَى القَاهِرَةِ المَحْرُوسَةِ أَوْقَعَ الشَّيْخُ الإِمَامُ عَلَّامَةُ هَذَا الفَنِّ ، وَفَرِيدُهُ فِي زَمَانِهِ ، أَثِيرُ الدِّينِ أَبُو حَيَّانَ ، تَغَمَّدَهُ اللهُ بِرَحْمَتِهِ ، [سُؤَالًا] (٢) قَصَدَنِي بِهِ وَلَمْ يَعْرِضْهُ عَلَيَّ ، فَقَالَ – وَأَنَا حَاضِرٌ – لِبَعْضِ تَلَامِيذِهِ : « كَيْفَ تَبْنِي مِنْ (غَزَا) مِثْلَ (خَيْسَفُوجٍ) (٣)؟ » ، فَقُلْتُ : غَيْزَوُوٌّ (٤) . وَقَالَ بَعْضُهُمْ بَعْدَ رَأْيٍ // وَفِكْرَةٍ : غَيْزَوِيٌّ . وَمَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللهُ إِلَى قَوْلِ تِلْمِيذِهِ مِنْ غَيْرِ إِفْصَاحٍ ، فَإِنَّهُ قَالَ : « يَجِيءُ عَلَى لَفْظِ المَنْسُوبِ » . وَمَالَ جَمَاعَةٌ مِنْ تَلَامِيذِهِ وَغَيْرِهِمْ – مِمَّنْ كَانَ حَاضِرًا أَوْ بَلَغَهُ – إِلَى قَوْلِي . [١٢٣]

وَبَيَانُ المَسْأَلَةِ : أَنَّ مَنْ قَالَ : (جُثُوًّا وعُتُوًّا) – وَهُوَ الأَكْثَرُ – قَالَ : غَيْزَاوٌّ أَوْ غَيْزَوُوٌّ (٥) ، عَلَى الخِلَافِ فِي اعْتِبَارِ السَّاكِنِ هُنَا وَعَنْ اعْتِقَادِهِ ، عَلَى مَا هُوَ المُقَرَّرُ فِي كُتُبِ النَّحْوِ . وَمَنْ قَالَ : (جُثِيٌّ وعُتِيٌّ) فِي (جُثُوٍّ وعُتُوٍّ) – وَهُوَ الأَقَلُّ – قَالَ : غَيْزَوِيٌّ .

إِلَّا أَنَّ تَفْرِيعَ المَسَائِلِ أَوْ التَّمْرِينَ إِنَّمَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ عَلَى الأَكْثَرِ لَا عَلَى الأَقَلِّ ، لَا سِيَّمَا فِي مِثْلِ هَذِهِ المَسَائِلِ الَّتِي لَمْ تَتَكَلَّمْ بِهَا العَرَبُ ، وَإِنَّمَا وُضِعَتْ لِتَشْحِيذِ الذِّهْنِ ، وَمَعْرِفَةِ الاطِّلَاعِ

---

(١) انظر المسألة في : المنصف ٢/ ١٢٣ ، وشرح الملوكي ص٤٧٩ ، والممتع ٢/ ٥٥١ ، وشرح الشافية ٣/ ١٧١ ، ١٧٣ ، والدر المصون ٧/ ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٦٠٩ ، ٦٢٠ ، ٦٢٥ .

(٢) تكملة يلتئم الكلام بمثلها .

(٣) غامضة في الأصل ، ورسمها قريبٌ من هذا . **والخَيْسَفُوجُ** : حبّ القطن . راجع اللسان (خسفج) .

(٤) في الأصل (غيزو) .

(٥) في الأصل (غيزو) .

عَلَى قَوَاعِدِ الفَنِّ ، وَالاسْتِحْضَارِ لِأَبْوَابِهِ . وَفِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ بَحْثٌ غَيْرُ هَذَا ، تَقْرِيرُهُ حَيْثُ يَكُونُ. يَعْنِي المَقْصُودَ(١).

وَ(**البُكِيُّ**) جَمْعُ (بَاكٍ) كَـ(جَاثٍ) ، إِلَّا أَنَّ (بُكِيًّا) يَائِيٌّ ، فَلَيْسَ فِيهِ مِنَ القَلْبِ مَا فِي (جُثِيٍّ)(٢).

وَ(**الفَضَائِحُ**)(٣) جَمْعُ (فَضِيحَةٍ) ، وَهِيَ عِبَارَةٌ عَنِ الشُّهْرَةِ مِنْ حَيْثُ هِيَ ، يُقَالُ : (فَضَحَهُ يَفْضَحُهُ فَضْحًا فَافْتَضَحَ) ، وَالاسْمُ (الفَضَاحَةُ والفُضُوحَةُ والفُضُوحُ والفَضِيحَةُ) ، لَكِنْ غَلَبَ [اسْتِعْمَالُ](٤) (الفَضِيحَةِ) فِي كَشْفِ مَسَاوِئِ الإِنْسَانِ . قَالَ بَعْضُهُمْ : « وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ فِي التَّغْطِيَةِ وَالسَّتْرِ ، لَكِنْ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الْمُغَطَّى مَحْمُودًا ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ : (فَضَحَ القَمَرُ النُّجُومَ) إِذَا غَلَبَ ضَوْءُهُ ضَوْءَهَا فَلَمْ تَتَبَيَّنْ » .

وَ(**تَرْتَجُّ**) تَتَحَرَّكُ وَتَضْطَرِبُ ، يُقَالُ : (رَجَّهُ يَرُجُّهُ رَجًّا) ، فـَ(رَجَّ يَرُجُّ رَجًّا) ، الْمُطَاوِعُ كَالْمُسْتَدْعِي ، وَ(ارْتَجَّ) مُخَالِفًا ، وَ(رَجْرَجَهُ فَتَرَجْرَجَ) ، مُظْهَرُ التَّضْعِيفِ فِي الجِيمِ ؛ لِـمَكَانِ الفَصْلِ بِتَضْعِيفِ الرَّاءِ(٥).

وَ(**الأَقْطَارُ**) جَمْعُ (قُطْرٍ) ، هُوَ عِبَارَةٌ عَنِ النَّاحِيَةِ وَالجَانِبِ ، وَيُقَالُ : (قَوْمُكَ أَقْطَارَ البِلَادِ) عَلَى الظَّرْفِ . وَهِيَ مِنَ الحُرُوفِ الَّتِي عَزَلَهَا سِيبَوَيْهِ ؛ لِتَفْسِيرِ مَعَانِيهَا ، وَلِأَنَّهَا غَرَائِبُ(٦).

---

(١) كذا العبارة في الأصل ، ولعلها من إضافة الناسخ ، والله أعلم .

(٢) انظر الحديث عنها في الدر المصون ٧/ ٦٠٩ .

(٣) راجع : مقاييس اللغة ٤/ ٥٠٩ ، والمحكم ٣/ ٩٦ .

(٤) تكملة بها يلتئم الكلام .

(٥) راجع : مقاييس اللغة ٢/ ٣٨٤ ، والمحكم ٧/ ١٤٨ . وانظر في المسألة : الأصول ٣/ ١٢٦ ، والمنصف ١/ ٧٣ ، ٩٣ ، وشرح الشافية ١/ ١١٣ .

(٦) راجع : الكتاب ١/ ٤١١ ، ومقاييس اللغة ٥/ ١٠٥ ، والمحكم ٦/ ١٦٣ .

وَ(الجَبَّارُ)[١] المُتَكَبِّرُ ، يُقَالُ : (جَبَّارٌ بَيِّنُ الجَبَرِيَّةِ ، والجِبِرِيَّةِ – بِكَسْرِ الجِيمِ وَالبَاءِ – ، والجَبْرِيَّةِ ، والجَبْرُوَّةِ ، والجُبُرُوتِ ، والجَبَرُوتِ ، والجُبُورَةِ ، والجَبُّورَةِ ، والجِبْرِيَاءِ ، والتَّجْبَارِ) ، وَ(الجَبَّارُ مِنَ المُلُوكِ) العَاتِي . وَقِيلَ : كُلُّ عَاتٍ (جَبَّارٌ وجِبِّيرٌ) ، وَ(قَلْبٌ جَبَّارٌ) لَا تَدْخُلُهُ الرَّحْمَةُ ، وَ(رَجُلٌ جَبَّارٌ) مُتَسَلِّطٌ قَاهِرٌ ، قَالَ اللهُ ﷻ : ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيۡهِم بِجَبَّارٍ﴾[٢] ، وَ(الجَبَّارُ) القَتَّالُ فِي غَيْرِ حَقٍّ ، قَالَ اللهُ تَعَالَى : ﴿وَإِذَا بَطَشۡتُم بَطَشۡتُمۡ جَبَّارِينَ﴾[٣] ، وَ(الجَبَّارُ) العَظِيمُ القَوِيُّ الطَّوِيلُ ، عَنْ اللِّحْيَانِيِّ . وَ(نَخْلَةٌ[٤] جَبَّارَةٌ) فَتِيَّةٌ قَدْ بَلَغَتْ غَايَةَ الطُّولِ وَحَمَلَتْ ، وَقِيلَ : هِيَ الَّتِي فَاتَتْ اليَدَ . وَالجَمْعُ (جَبَّارٌ) ، قَالَ الشَّاعِرُ[٥] :

فَاخِرَاتٌ ضُرُوعُهَا فِي ذُرَاهَا // وَأَنَاضَ العَيْدَانُ وَالجَبَّارُ [١٢٤]

وَ(إِمَّـا) حَرْفُ تَفْصِيلٍ[٦] . وَجُمْهُورُ العَرَبِ عَلَى كَسْرِهَا ، وَفَتْحُهَا لُغَةٌ تَمِيمِيَّةٌ[٧] ، وَمُخْتَصٌّ بِهَا – أَيْ : بِالمَفْتُوحَةِ الهَمْزَةِ – إِبْدَالُ أَحَدِ المُضَاعَفَيْنِ حَرْفَ عَلَّةٍ[٨] ، وَقَدْ جُعِلَ مِنْهُ قَوْلُ عُمَرَ بنِ أَبِي رَبِيعَةَ[٩] :

---

(١) راجع : مقاييس اللغة ١/ ٥٠١ ، والمحكم ٧/ ٢٨٣ ، واللسان والتاج (جبر) .

(٢) سورة قٓ ، الآية : ٤٥ .

(٣) سورة الشعراء ، الآية : ١٣٠ .

(٤) في الأصل (لحقة) ، وهو تحريف ، وتصويبه من المحكم وغيره .

(٥) البيت من الخفيف ، وهو للبيد بن ربيعة في : ديوانه ص٧٧ ، وكتاب الجيم ٢/ ٣٤١ ، وتهذيب اللغة ١٢/ ٧٠ ، واللسان وتاج العروس (نوض) . وبلا نسبة في : المحكم ٧/ ٢٨٤ ، واللسان والتاج (جبر) . **وفاخرات** : كريمات . **وضروعها** : حمل النخل في رؤوسها . **وأناض** : أثمر . **والعَيْدان** : طوال النخل . راجع الشرح في الديوان أعلاه .

(٦) انظر (إمَّا) ومعانيها في : الأزهيّة ص١٣٩ ، وأمالي ابن الشجري ٣/ ١٢٥ ، والجنى الداني ص٥٢٨ ، والمغني ١/ ٥٩ .

(٧) وكذا لغة قيس وأسد . انظر : ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٩٢ ، والجنى الداني ص٥٣٥ ، وشرح التصريح ٢/ ١٤٦ .

(٨) أقول : قد ورد عنهم الإبدال مع المكسورة ، والرضي يجعله لغة فيها . انظر : شرح الرضي ٤/ ٤٠٢ ، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٩٢ ، والجنى الداني ص٥٣٥ .

(٩) البيت من الطويل ، وهو في : ديوانه ١/ ٢٤٤ ، والكامل في موضع ١/ ٦١ ، والأغاني ١/ ٦٨ ، ٧٣ ، والأزهيّة ص١٤٨ ، والممتع ١/ ٣٧٥ ، ومغني اللبيب ١/ ٥٦ ، وشرح شواهده للسيوطي ١/ ١٧٤ ، وخزانة الأدب ١١/ ٣٦٧ . =

رَأَتْ رَجُلًا أَيْمَا إِذَا الشَّمْسُ عَارَضَتْ فَيَضْحَى ، وَأَيْمَا بِالعَشِيِّ فَيَخْصَرُ

حَمْلًا لَهَا عَلَى رِوَايَةِ الكَسْرِ ، وَالأَصَحُّ أَنَّ (أَمَّا) هُنَا – أَعْنِي فِي قَوْلِ عُمَرَ بنِ أَبِي رَبِيعَةَ – هِيَ الَّتِي يَدْخُلُهَا مَعْنَى الشَّرْطِ . فَإِذَنْ فَهَمْزَتُهَا مَفْتُوحَةٌ . وَقَالَ ابْنُ الشَّاهِدِ بِكَسْرِ الَّتِي فِيهَا مَعْنَى الشَّرْطِ حَمْلًا عَلَى الوَاقِعَةِ فِي النَّسَقِ ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ عَلَى رِوَايَةِ الكَسْرِ الَّتِي فِيهَا مَعْنَى الشَّرْطِ ، وَتُفْتَحُ الوَاقِعَةُ فِي النَّسَقِ حَمْلًا عَلَى الَّتِي فِيهَا مَعْنَى الشَّرْطِ . وَالأَصْلُ فِي (إِمَّا) : (إِنْ مَا) ، وَقَدْ يُقْتَصَرُ عَلَى (إِنْ) [١].

وَ(يُنَبِّئُهَا) بِمَعْنَى : يُخْبِرُهَا ، وَتَجْرِي مَجْرَى (أَعْلَمَ) فَتَتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةِ مَفَاعِيلَ ، وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ فِي كُتُبِ النَّحْوِ [٢].

وَ(الجَنَّةُ) هُنَا مَا أَعَدَّهُ اللهُ لِأَوْلِيَائِهِ عِنْدَ فِرَاقِ الدُّنْيَا ، وَصِفَاتُهَا فِي الكِتَابِ العَزِيزِ وَالسُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ ، جَعَلَنَا اللهُ مِنْ سَاكِنِيهَا ، بِجَاهِ سَيِّدِ الأَوَّلِينَ وَالآخِرِينَ مُحَمَّدٍ ﷺ .

وَأَمَّا (الجَنَّةُ) مِنْ نَحْوِ اللُّغَةِ فَهِيَ الحَدِيقَةُ ذَاتُ الشَّجَرِ وَالنَّخْلِ ، وَجَمْعُهَا (جِنَانٌ) [٣] . قَالَ أَبُو عَلِيٍّ فِي التَّذْكِرَةِ : « لَا تَكُونُ (الجَنَّةُ) فِي كَلَامِ العَرَبِ إِلَّا وَفِيهَا نَخِيلٌ وَعِنَبٌ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا ذَلِكَ وَكَانَتْ ذَاتَ شَجَرٍ فَهِيَ حَدِيقَةٌ وَلَيْسَتْ بِـ(جَنَّةٍ) » [٤].

= وجاءت الرواية في الديوان وعند المبرّد في الكامل ١/ ٢٣٣ وَ ٣/ ١٦٨ : (أَمَّا) في الموضعين بدل (أَيْمَا) بلا إبدال ، وعليه فلا شاهد حينئذ . **ويَضْحَى** : أيْ يَخْتَرُّ بحرارتها ويعرق . **ويَخْصَر** : يَبْرُد . راجع اللسان (ضحا ، خصر) .

(١) هذا مذهب سيبويه إذْ يرى تركيبها منها ، ومذهب غيره العكس ، واختاره أبو حيّان لأنّ الأصل البساطة لا التركيب . انظر : الكتاب ١/ ٢٦٧ ، وشرح الرضي ٤/ ٤٠٢ ، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٩٣ ، والجنى الداني ص٥٣٣ ، ومغني اللبيب ١/ ٥٩ .

(٢) انظر مثلًا شروح الألفية في (باب أَعْلَمَ وأَرَى) عند قول ابن مالك :

وَكَـ(أَرَى) السَّابِقِ (نَبَّا) (أَخْبَرَا) (حَدَّثَ) (أَنْبَأَ) كَذَاكَ (خَبَّرَا)

(٣) راجع : مقاييس اللغة ١/ ٤٢١ ، واللسان (جنن) .

(٤) انظر قوله في : المحكم ٧/ ١٥٨ ، والمخصص ٣/ ٢١٨ .

وَ(**النَّارُ**) هُنَا مَا أَعَدَّهُ اللهُ لِأَعْدَائِهِ عِنْدَ فِرَاقِ الدُّنْيَا ، وَوَصَفَهَا اللهُ تَعَالَى فِي الكِتَابِ العَزِيزِ وَفِي السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ ، أَعَاذَنَا اللهُ مِنْهَا بِجَاهِ سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ ﷺ .

وَ(النَّارُ) وَاوِيَّةٌ ، أَصْلُهَا : (نَوَرٌ) ، فَاعْتَلَّتْ عَلَى القَاعِدَةِ الْمُطَّرِدَةِ . وَهِيَ مُؤَنَّثَةٌ [1] . وَفِي التَّنْزِيلِ : ﴿أَنۢ بُورِكَ مَن فِي ٱلنَّارِ وَمَنۡ حَوۡلَهَا﴾ [2] . قَالَ الزَّجَّاجُ : « جَاءَ فِي التَّفْسِيرِ أَنَّ (**مَنْ فِي النَّارِ**) هُنَا نُورُ اللهِ ، وَ(**مَنْ حَوْلَـهَا**) قِيلَ : الْمَلَائِكَةُ ، وَقِيلَ : نُورُ اللهِ أَيْضًا » [3] . وَحَكَى أَبُو حَنِيفَةَ [4] فِيهَا التَّذْكِيرَ ، وَأَنْشَدَ [5] :

فَمَنْ يَأْتِنَا يُلْمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا   يَجِدْ أَثَرًا دَعْسًا وَنَارًا تَأَجَّجَا

وَرِوَايَةُ سِيبَوَيْهِ رَحِمَهُ اللهُ [6] :

* يَجِدْ حَطَبًا جَزْلًا وَنَارًا تَأَجَّجَا *

وَلَيْسَ فِيهِ مِنْ جِهَةِ الإِعْرَابِ وَلَا مِنْ جِهَةِ البَدِيعِ مَا يَتَأَكَّدُ ذِكْرُهُ .

---

(١) انظر : المذكر والمؤنث لابن التُّسْتُرِي ص١٠٦ ، والبلغة لابن الأنباري ص٦٨ .

(٢) سورة النمل ، الآية : ٨ .

(٣) معاني القرآن ٤/ ١٠٩ .

(٤) هو أحمد بن داود الدِّينوري ، كان نحويًا لغويًا راويةً ثقةً ، أخذ عن البصريين والكوفيين ، وأكثر عن ابن السكيت ، وكان من نوادر الرجال ؛ ممن جمع بين آداب العرب وحكم الفلاسفة ، من تصانيفه : لحن العامة ، وكتاب الباء ، والشعر والشعراء ، وتفسير القرآن ... وغيرها ، توفي سنة ٢٨١هـ . انظر ترجمته في بغية الوعاة ١/ ٣٠٦ . وانظر ما حكاه في : كتابه النبات ص١٤٤ ، والمحكم ١١/ ٢٨١ ، والمخصص ٥/ ١٣٢ .

(٥) البيت من الطويل ، وهو لعبيد الله بن الحُرّ الجُعْفي . انظر في ترجمته : خزانة الأدب ٢/ ١٥٥ . والبيت له في : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/ ٧٧ ، وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٦٧٨ ، وشرح المفصل ٧/ ٥٣ ، وخزانة الأدب ٩/ ٩٠ . وبلا نسبة في : المحكم ١١/ ٢٨١ ، واللسان والتاج (نور) . **وأَثَرًا دَعْسًا** : أيْ طريقًا دعستْه القوائم ووطئته ، وكثرت فيه الآثار . كناية عن كثرة ضيوفه وكرمه وجوده . راجع اللسان (دعس) .

(٦) انظر : الكتاب ٣/ ٨٦ .

❖ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ : « زَحْزَحَنَا اللهُ » إِلَى قَوْلِهِ فِي الآيَةِ : « ﴿ مَتَـٰعُ ٱلْغُرُورِ ﴾ »(١).

الشَّرْحُ:

(زَحْزَحَ) بِمَعْنَى : نَحَّى وَبَاعَدَ ، يُقَالُ : (زَحْزَحَهُ فَتَزَحْزَحَ) ، أَيْ : نَحَّاهُ عَنْ مَوْضِعِهِ فَتَنَحَّى ، وَأَمَّا قَوْلُهُ(٢) :

* يُوعِدُ خَيْرًا وَهْوَ بِالزَّحْزَاحِ *

فَقَدْ قِيْلَ : (الزَّحْزَاحُ) مَوْضِعٌ . وَقِيْلَ : هُوَ اسْمٌ مِنْ (التَّزَحْزُحِ) ، أَيْ : التَّبَاعُدِ وَالتَّنَحِّي(٣).

(البَوَارُ)(٤) الـهَلَاكُ ، يُقَـالُ : (بَارَ يَبُورُ بَوْرًا وبَوَارًا) إِذَا هَلَـكَ ، وَ(أَبَارَهُمْ اللهُ ﷻ) ، أَيْ : أَهْلَكَهُمْ // ، وَ(رَجُلٌ بُورٌ) ، أَيْ : هَالِكٌ ، قَالَ عَبْدُ اللهِ بنُ الزِّبَعْرَى السَّهْمِيُّ عِنْدَمَا أَسْلَمَ(٥) : [١٢٥]

يَا رَسُولَ المَلِيكِ إِنَّ لِسَانِي ... رَاتِقٌ مَا فَتَقْتُ إِذْ أَنَا بُورُ
آمَنَ اللَّحْمُ وَالعِظَامُ لِرَبِّي(٦) ... ثُمَّ قَلْبِي الشَّهِيدُ أَنْتَ النَّذِيرُ

---

(١) الخطب النُّباتية ل٤/ب ، وتمامه : « ... وَإِيَّاكُمْ عَنْ دَارِ البَوَار ، وَأَحَلَّنَا وَإِيَّاكُمْ دَارَ القَرَار ، وَحَمَانَا وَإِيَّاكُمْ مِنْ حُطَامِ هَذِهِ الدَّار . إِنَّ أَنْفَسَ المَغَانِمِ وَالفَوَائِد ، وَأَوْضَحَ الدَّلَائِلِ وَالمَرَاشِد ، كَلَامُ العَزِيزِ الوَاحِد . وَتَقْرَأُ : ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدْخِلَ ٱلْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا مَتَـٰعُ ٱلْغُرُورِ ﴾ » .

(٢) البيت من الرجز ، وهو بلا نسبة في : المحكم ٢/ ٣٥١ ، ومعجم ما استعجم ٢/ ٦٨٠ ، واللسان والتاج (زحح ، نسح) .

(٣) راجع : مقاييس اللغة ٣/ ٧ ، والمحكم ٢/ ٣٥١ .

(٤) راجع : مقاييس اللغة ١/ ٣١٦ ، والمحكم ١١/ ٢٩٠ ، واللسان والتاج (بور) .

(٥) البيتان من الخفيف ، وقد سبق تخريج الثاني منهما ص٣٢ . والبيت الأول وهو الشاهد – فَضْلًا عن تلك المصادر – في : جمهرة اللغة ٢/ ١٠٢٠ ، والصحاح (بور) ، ومقاييس اللغة ١/ ٣١٦ ، والمحكم ١١/ ٢٩٠ ، وسمط اللآلي ١/ ٣٨٨ وَ ٢/ ٨٣٣ ، وتاج العروس (ملك) . ونُسب أيضًا إلى عبد الله بن رواحة ﷺ في : ديوانه ص١٦١ ، وتاج العروس (بور) .

(٦) في الأصل (الديّ) .

وَكَذَلِكَ الاثْنَانِ وَالجَمْعُ وَالمُؤَنَّثُ ، وَفِي التَّنْزِيلِ : ﴿ وَكُنتُمْ قَوْمًا بُورًا ﴾[١] ، وَقَدْ يَكُونُ (بُورًا) هُنَا جَمْعَ (بَائِرٍ) . وَ(دَارُ البَوَارِ) دَارُ الهَلَاكِ .

وَ(حَمِي) بِمَعْنَى : مَنَعَ[٢] ، وَمِنْهُ مَا جَاءَ فِي الحَدِيثِ : « إِذَا أَحَبَّ اللهُ عَبْدًا حَمَاهُ الدُّنْيَا ، كَمَا يَظَلُّ أَحَدُكُمْ يَحْمِي سَقِيمَهُ المَاءَ »[٣] .

وَ(الحِمَى) المَكَانُ المَحْمِيُّ أَوْ مَا كَانَ مِثْلَهُ فِي المَنْعِ ، وَمِنْهُ مَا جَاءَ فِي الحَدِيثِ : « أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمىً وَإِنَّ حِمَى اللهِ مَحَارِمُهُ »[٤] ، وَجَاءَ مِنْ حَدِيثِ زَيْدِ بنِ أَسْلَمَ – مَوْلَى عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ – عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ اسْتَعْمَلَ مَوْلىً لَهُ يُدْعَى (هُنَيًّا[٥]) عَلَى الحِمَى ، فَقَالَ : « يَا (هُنَيُّ) اضْمُمْ جَنَاحَكَ[٦] عَنْ النَّاسِ ، وَاتَّقِ دَعْوَةَ المَظْلُومِ ، فَإِنَّ دَعْوَةَ المَظْلُومِ مُجَابَةٌ، وَأَدْخِلْ رَبَّ الصُّرَيْمَةِ وَالغُنَيْمَةِ[٧] ، وَإِيَّاكَ وَنَعَمَ ابْنِ عَفَّانَ وَابْنِ عَوْفٍ ، فَإِنَّهُمَا إِنْ تَهْلِكْ مَاشِيَتُهُمَا يَرْجِعَانِ إِلَى المَدِينَةِ إِلَى زَرْعٍ وَنَخْلٍ ، وَإِنَّ رَبَّ الصُّرَيْمَةِ وَالغُنَيْمَةِ إِنْ تَهْلِكْ مَاشِيَتُهُ يَأْتِنِي[٨] بِبَنِيهِ ، فَيَقُولُ : يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ[٩] . أَفَتَارِكُهُمْ أَنَا ، لَا أَبَا لَكَ؟ فَالمَاءُ وَالكَلَأُ أَيْسَرُ عَلَيَّ مِنْ الذَّهَبِ وَالوَرِقِ . وَايْمُ

---

(١) سورة الفتح ، الآية : ١٢ .

(٢) راجع : اللسان (حما) .

(٣) سنن الترمذي ، أبواب الطّب ، باب ما جاء في الحِمْيَة ٤/ ٣٨١ ، وصحيح ابن حبّان ، كتاب الرقائق ، باب الفقر والزهد والقناعة ، ذكر البيان بأنّ الله جلّ وعلا إذا أحبّ عبده حماه الدنيا ٢/ ٤٤٣ .

(٤) البخاري في الفتح ، كتاب الإيمان ، باب فضل من استبرأ لدينه ١/ ١٢٦ ، ومسلم بشرح النووي ، كتاب المساقاة والمزارعة ، باب أَخْذ الحلال وترك الشبهات ١١/ ٢٧ واللفظ له .

(٥) في الأصل رسمها الناسخ بحيث يصعب تبيُّنها ، ومثلها نظيرتها بعدها .

(٦) في الأصل (جناحيك) ، وهو تحريف .

(٧) **الصُّرَيْمَة** : تصغير الصِّرْمَةِ ، وهي القطيع من الإبل والغنم . قيل : هي من العشرين إلى الثلاثين والأربعين ، كأنّها إذا بَلَغَتْ هذا القَدْرَ تستقلُّ بنفسها فيقطعُها صاحبُها عن معظم إبله وغنمه . راجع اللسان (صرم) .

(٨) في الأصل (يأتيني) .

(٩) قال ابن حجر : « حذف المقول لدلالة السياق عليه ، ولأنه لا يتعيّن في لفظٍ ، والتقدير : يا أمير المؤمنين أنا فقير ، يا أمير المؤمنين أنا أحقّ ونحو ذلك » . انظر فتح الباري ٦/ ١٧٧ .

اللهِ إِنَّهُمْ لَيَرَوْنَ أَنْ قَدْ ظَلَمْتُهُمْ . إِنَّهَا لَبِلَادُهُمْ وَمِيَاهُهُمْ ، قَاتَلُوا عَلَيْهَا [فِي] (١) الجَاهِلِيَّةِ ، وَأَسْلَمُوا عَلَيْهَا فِي الإِسْلَامِ ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْلَا المَالُ الَّذِي أَحْمِلُ عَلَيْهِ فِي سَبِيلِ اللهِ مَا حَمَيْتُ عَلَيْهِمْ مِنْ بِلَادِهِمْ شِبْرًا »(٢).

وَأَمَّا (الحَمِي) فِيمَا أَنْشَدَهُ سِيبَوَيْهِ رَحِمَهُ اللهُ مِنْ قَوْلِهِ(٣) :

* قَوَاطِنًا مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الحَمِي *

قِيْلَ : إِنَّهُ فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ مِنْ (حَمَى) ، وَخُفِّفَ ضَرُورَةً ، فَعَلَى هَذَا تَكُونُ الصِّفَةُ فِيهِ قَائِمَةً مَقَامَ المَوْصُوفِ . وَقِيْلَ : بَلْ أَصْلُهُ (الحَمَامُ) ، فَقَصَرَ ضَرُورَةً عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ(٤) :

* وَكَحَّلَ العَيْنَيْنِ بِالعَوَاوِرِ *

فَبَقِيَ (الحَمَمُ) ، ثُمَّ أُبْدِلَ مِنْ أَحَدِ المُضَاعَفَيْنِ حَرْفَ عِلَّةٍ فَبَقِيَ (الحَمَيْ) ، ثُمَّ كُسِرَتْ المِيمُ مِنْ أَجْلِ اليَاءِ ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ مِنْ إِضَافَةِ الصِّفَةِ إِلَى المَوْصُوفِ(٥).

---

(١) تكملة يلتئم بها الكلام ، مذكورة في المراجع أدناه .

(٢) الموطأ : كتاب الجامع ، باب ما يُتَّقى من دعوة المظلوم ص٧٠٧ ، والبخاري في الفتح ، كتاب الجهاد والسير ، باب إذا أسلم قومٌ في دار الحرب ولهم مالٌ وأرضون فهي لهم ٦/ ١٧٥ .

(٣) البيت من الرجز ، وهو للعجاج في : ديوانه ص٢٣٧ ، والكتاب ١/ ٢٦ ، ١١٠ ، وتهذيب اللغة ١٥/ ٣٨١ ، والمحكم ٢/ ٣٨٨ ، واللسان (ألف ، حمم ، قطن) ، والمقاصد النحوية ٣/ ١٤٣٣ .

(٤) البيت من الرجز ، وهو لجَنْدَل بن المثنى الطُّهَوِيّ في : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/ ٣٦٥ ، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٠٩٥ ، وشرح التصريح ٢/ ٣٦٩ ، وشرح شواهد الشافية ص٣٧٤ . ويُنسب إلى العجّاج في : ديوانه ص٣٩٩ ، والخصائص ٣/ ٣٢٩ ، وضرائر الشعر ص١٣١ . وهو بلا نسبة في : الكتاب ٤/ ٣٧٠ ، والمنصف ٢/ ٤٩ ، وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٧٧١ ، وشرح الملوكي ص٤٨٧ ، والممتع ١/ ٣٣٩ ، واللسان والتاج (عور) .

والشاهد فيه : تصحيح الواو الثانية من (العواور) ؛ لأنه ينوي الياء المحذوفة ، ولو لم يكن كذلك للزم همز الواو ؛لأنها إذا وقعت في هذا الموضع تهمز ؛ لبُعدها عن الطرف الذي هو أحقّ بالتغيير والاعتلال ، على حدّها في (أوائل) جمع أوّل ، والأصل (أواول) . **والعَوَاوِيرُ** : جمع عُوّار ، وهو وجع العين . يريد أنّ الدهر أفسد بصره . راجع شرح الأبيات لابن السيرافي أعلاه .

(٥) وانظر في المسألة : المسائل العسكرية ص١٦٧ ، والمحتسب ١/ ٧٨ ، والنكت للشنتمري ١/ ١٤٢ .

وَ(الحَطْمُ)(١) الكَسْرُ فِي أَيِّ وَجْهٍ كَانَ . وَقِيْلَ : هُوَ كَسْرُ اليَابِسِ خَاصَّةً ، وَ(الحُطَامُ) مَا يُحْطَمُ مِنْ ذَلِكَ ، هَذَا هُوَ الأَصْلُ فِيهِ . وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى الْمُسْتَرْذَلِ وَالْمُسْتَهْجَنِ ، وَمِنْهُ تَسْمِيَةُ قِشْرِ البَيْضِ (حُطَامًا) ، قَالَ الطِّرِمَّاحُ(٢) :

كَأَنَّ حُطَامَ قَيْضِ الصَّيْفِ فِيهِ فَرَاشُ صَمِيمِ أَقْحَافِ الشُّؤُونِ

وَعَلَى ذَلِكَ حُمِلَ قَوْلُ بَعْضِهِمْ(٣) :

رَأَيْتُ بَنِي النَّضِيرِ مِنَ آلِ مُوْسَى أَعَادَهُمُ الشَّقَاءُ حُطَامَ ثِنٍّ(٤)

وَعَلَى هَذَا الْمَعْنَى يُؤْخَذُ مَا فِي الخُطْبَةِ .

وَقَدْ يُحْمَلُ عَلَى الأَوَّلِ ؛ لِأَنَّ (الأَوْزَارَ) أَحْمَالٌ ، فَشَبَّهَهَا بِأَحْمَالِ (الحَطَبِ) ؛ لِأَنَّهَا أَثْقَلُ الأَحْمَالِ / / ، وَأَكْثَرُهَا تَعَبًا ، وَأَقْرَبُهَا لِلزِّيَادَةِ . [١٢٦]

وَقَدْ وَقَعَ لِلعَرَبِ تَشْبِيهُ الاجْتِرَامِ بِـ(الاحْتِطَابِ) ، كَمَا قَالَ(٥) :

دُونَكَ فَاحْمِلْ مَا احْتَطَبْتَ دَعْدُ إِنَّ القَبِيحَ لِلقَبِيحِ نِدُّ

وَلَا يَرِدُ عَلَيْنَا كَوْنُ الـمَشَبَّهِ بِهِ أَنْقَصَ ؛ لِعَدَمِ قَصْدِ الغُلُوِّ وَطَلَبِ التَّنْظِيرِ(٦) ، فَيَكُونُ إِذْ ذَاكَ

---

(١) راجع : مقاييس اللغة ٢/ ٧٨ ، والمحكم ٣/ ١٨٤ .

(٢) البيت من الوافر ، وهو في : ديوانه ص٢٨٦ ، والعين ٣/ ١٧٥ ، وتهذيب اللغة ٤/ ٣٩٩ ، والمحكم ٣/ ١٨٤ ، واللسان والتاج (حطم) . **والفَرَاشُ** : عظام رقاق تلي قِحْف الرأس . **والقِحْفُ** : العظم الذي فوق الدماغ من الجمجمة . **والشُّؤون** : مواصل عظم الرأس ، أربعة شؤونٍ بعضها فوق بعض . والمعنى أنه يشبه قشور البيض وحطامها في رسم الدار بعظام الجماجم . راجع اللسان (فرش ، قحف ، شأن) .

(٣) البيت من الوافر ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب . **والثِّنُّ** : ما تكسَّر من اليَبِيس والعيدان وركب بعضه بعضًا . راجع اللسان (ثنن) .

(٤) في الأصل (تِنٍّ) ، وهو تصحيف .

(٥) البيتان من الرجز ، ولم أقف عليهما في غير هذا الكتاب .

(٦) في الأصل (التنضير) .

كَقَوْلِهِ[١] :

وَبَدَا لَهُ مِنْ بَعْدِ مَا انْدَمَلَ الهَوَى بَرْقٌ تَأَلَّقَ مَوْهِنًا لَمَعَانُهُ
يَبْدُو كَحَاشِيَةِ الرِّدَاءِ وَدُونَهُ صَعْبُ الذُّرَى مُتَمَنِّعٌ أَرْكَانُهُ

وَتَقْرِيرُ هَذَا النَّوْعِ فِي عِلْمِ البَيَانِ[٢].

وَ(**أَنْفَسُ**)[٣] اسْمُ تَفْضِيلٍ مِنْ (نَفُسَ الشَّيْءُ نَفَاسَةً) إِذَا عَظُمَ وَجَلَّ ، وَلَمْ يُشَنْ بِعَابٍ وَلَا ذَامٍ[٤] ، وَتَطَهَّرَ جَوْهَرُهُ وَكَرُمَتْ ذَاتُهُ . هَكَذَا فَسَّرَهُ ابْنُ الشَّاهِدِ . قَالَ : « وَقَدْ قُرِئَ شَاذًّا : {لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفَسِكُمْ}[٥] » .

وَ(**المَغَانِمُ**)[٦] جَمْعُ (مَغْنَمٍ) ، وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ الغِنَى ، هَذَا هُوَ الأَصْلُ فِيهِ ، ثُمَّ إِنَّهُ يُطْلَقُ عَلَى مَا يَحْظَى بِهِ الإِنْسَانُ وَيَفُوزُ بِهِ ، وَمِنْهُ مَا جَاءَ فِي الحَدِيثِ : « الصَّوْمُ فِي الشِّتَاءِ الغَنِيمَةُ البَارِدَةُ »[٧] ، وَعَلَى هَذَا يُحْمَلُ مَا فِي الخُطْبَةِ .

---

(١) البيتان من الكامل ، وينسبان إلى محمد بن صالح العَلَوِيّ ، كان راوية أديبًا شاعرًا ، ولي المدينة للواثق العباسي ، ثمّ عزله المتوكل فيها بعد فخرج عليه مع جماعة ، فلم يزل المتوكل يحتال عليه حتى أمسكه وسجنه بسامراء ، ثمّ أطلقه بعد ثلاث سنين فأقام فيها إلى أن توفي سنة ٢٤٨هـ . انظر ترجمته في : الأغاني ١٦/ ٢٤٧ ، ومعجم المرزباني ص٤٣٤ .
والبيتان في : الأغاني ١٦/ ٢٤٨ ، ووفيات الأعيان ٥/ ٣٣٨ . وبلا نسبة في : تاريخ ابن عساكر ٥٤/ ١٥٥ ، والبداية والنهاية ١١/ ٢٩٣ .

(٢) انظر ما سيأتي ص٧٠٣ .

(٣) راجع : اللسان (نفس) .

(٤) **الذَّامُ** : العيب ، وقد يُهمز فيقال : الذَّأْم . راجع اللسان (ذأم) .

(٥) سورة التوبة ، الآية : ١٢٨ . وهي قراءة ابن عباس ﷺ وابن محيصن وعبد الله بن قُسيط المكيّ وغيرهم ، ورُويت عن الرسول ﷺ وفاطمة وعائشة رضي الله عنهما . انظر : المحتسب ١/ ٣٠٦ ، والكشاف ٢/ ٢٢٣ ، والمحرر ٨/ ٣٠٦ ، والجامع للقرطبي ٨/ ٣٠١ ، والبحر المحيط ٥/ ١١٨ ، والدر المصون ٦/ ١٤١ .

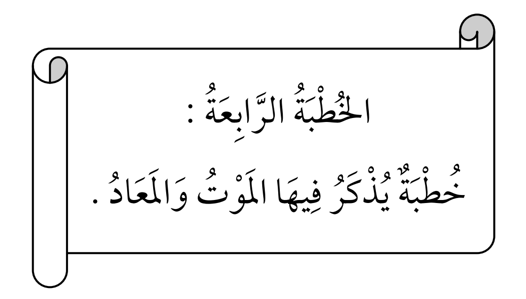
(٦) راجع : مقاييس اللغة ٤/ ٣٩٧ .

(٧) سنن الترمذي ، أبواب الصوم ، باب ما جاء في صوم الشتاء ٣/ ١٥٣ ، وسنن البيهقي الكبرى ، كتاب الصيام ، باب ما ورد في صيام الشتاء ٤/ ٢٩٧ .

وَلَيْسَ فِيهِ مِنْ جِهَةِ الإِعْرَابِ وَلَا مِنْ جِهَةِ البَدِيعِ مَا يَتَأَكَّدُ ذِكْرُهُ . وَالكَلَامُ عَلَى الآيَةِ الكَرِيمَةِ فِي كُتُبِ التَّفْسِيرِ [١].

****

(١) انظر مثلًا : الكشاف ١/ ٤٨٥ ، والجامع للقرطبي ٤/ ٢٩٧ ، والدرّ المصون ٣/ ٥١٩ .



الخُطْبَةُ الرَّابِعَةُ :
خُطْبَةٌ يُذْكَرُ فِيهَا المَوْتُ وَالمَعَادُ .

❖ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ : « **الحَمْدُ للهِ السَّرِيعِ حِسَابُه** » إِلَى قَوْلِهِ : « **النَّاس** »[١].

الشَّرْحُ:

(**الوَبِيلُ**) الشَّدِيدُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الكَلَامُ عَلَيْهِ[٢].

وَ(**التَّمْثِيلُ**)، قَالَ ابْنُ الشَّاهِدِ: «هُوَ طَلَبُ إِدْرَاكِ الشَّيْءِ بِعَرْضِ المِثْلِ، وَاللهُ تَعَالَى لَا مِثْلَ لَهُ».

وَ(**القِيَاسُ**) مَصْدَرُ (قَاسَ) إِذَا قَدَّرَ ، يُقَالُ : (قَاسَ الشَّيْءَ قَيْسًا وقِيَاسًا ، واقْتَاسَهُ وقَيَّسَهُ)[٣] ، قَالَ[٤] :

فَهُنَّ بِالأَيْدِي مُقَيِّسَاتُهْ مُقَــدِّرَاتٍ وَمُـخَيِّطَاتُهْ

وَ(**الحَوَاسُّ**)[٥] جَمْعُ (حَاسَّةٍ) ، وَأَصْلُهُ : (حَوَاسِسُ) ، وَأَصْلُ (حَاسَّةٍ) : (حَاسِسَةٌ) ، وَهِيَ عِبَارَةٌ عَمَّا يُدْرَكُ بِهِ الشَّيْءُ وَيُشْعَرُ بِهِ ، وَهِيَ : البَصَرُ وَالسَّمْعُ وَالذَّوْقُ وَالشَّمُّ وَاللَّمْسُ ،

---

(١) الخطب النُّباتية ل٥/ أ ، وتمامه : « ... ، **المَنِيعِ حِجَابُه ، الوَبِيلِ عِقَابُه ، الجَزِيلِ ثَوَابُه ، الَّذِي جَلَّ عَنْ تَمْثِيلِ القِيَاس ، وَعَظُمَ عَنْ إِدْرَاكِ الحَوَاسّ ، وَتَعَالَى عَنْ الأَنْوَاعِ وَالأَجْنَاس ، وَعَمَّ بِفَضْلِهِ كَافَّةَ الجِنَّةِ وَالنَّاس** » .

(٢) انظر ما سبق ص٢٩٩ ، ٤٨٣ .

(٣) راجع : المحكم ٦/ ٣٠١ .

(٤) البيتان من الرجز ، وهما بلا نسبة في : المحكم ٥/ ١٥٢ وَ ٦/ ١٠٣ ، واللسان (قيس ، خيط) ، والتاج (خيط) .

(٥) راجع : مقاييس اللغة ٢/ ٩ ، واللسان والتاج (حسس) .

خَمْسُ حَوَاسٍّ ، وَهِيَ الْمُرَادُ بِـ(الخَمْسِ) مِنْ قَوْلِـهِمْ : « فُلَانٌ لَا يَدْرِي مَا ضَرْبُ أَخْمَاسٍ فِي أَسْدَاسٍ »[١] ، وَأَمَّا (أَسْدَاسٌ) فَهِيَ الجِهَاتُ السِّتُّ ، جَعَلُوا ذَلِكَ عِبَارَةً عَنْ عَدَمِ الإِدْرَاكِ جُمْلَةً ؛ إِذْ الحَوَاسُّ الخَمْسُ لَازِمَةٌ لَهُ ، وَالجِهَاتُ السِّتُّ لَازِمَةٌ لَهُ أَيْضًا ، فَإِذَا كَانَ لَا يَدْرِي ضَرْبَ مَا يُلَازِمُهُ مِنْ ضَرْبٍ – أَيْ : نَوْعٍ[٢] ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِـ(الضَّرْبِ) مَا اصْطَلَحَ عَلَيْهِ أَهْلُ الحِسَابِ ، بَلْ النَّوْعُ ، كَمَا فِي قَوْلِ بَعْضِهِمْ[٣] :

قَالَتْ : وَقُلْتُ : تَعَطَّفِي وَصِـلِي   حَبْلَ امْرِىءٍ بِوِصَالِكُمْ صَبِّ
صَاحِبْ إِذَنْ بَعْلِي ، فَقُلْتُ لَـهَا :   الغَدْرُ شَيْءٌ لَيْسَ مِنْ ضَرْبِي[٤]

أَيْ : (مِنْ نَوْعِي) – فَمِنْ بَابِ اللَّازِمِ أَلَّا يَدْرِي مَا لَا يُلَازِمُهُ . وَمِمَّا وَقَعَ لِلعَرَبِ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ – وَيُعْزَى لِعَبْدِ اللهِ بنِ عَمْرِو بنِ العَاصِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا –[٥] // : [١٢٧]

لَوْ كَانَ لِلقَوْمِ رَأْيٌ يَلْجَؤُونَ بِـــهِ   عِنْدَ الخُطُوبِ رَمَوْكُمْ بِابْنِ عَبَّاسِ
لَكِنْ رَمَوْكُمْ بِوَغْدٍ مِنْ ذَوِي يَمَنٍ   لَمْ يَدْرِ مَا ضَرْبُ أَخْمَاسٍ لِأَسْدَاسِ

---

(١) انظر : جمهرة الأمثال ٢/ ٤ ، ومجمع الأمثال ١/ ٤١٨ ، والمستقصى ٢/ ١٤٥ ، واللسان والتاج (خمس) . وقصّة المثل فيها مخالفة عمّا بيّنه المؤلف في شرحه .

(٢) في الأصل (نوعه) ، ولعل الوجه ما أثبتُّه .

(٣) البيتان من الكامل ، وهما للأحوص في : ديوانه ص١٠١ ، وأمالي القالي ١/ ٤٦ ، والأغاني ٤/ ١٨٦ . ويروى في معجم الأدباء ١٥/ ١٧٨ :

* الغَدْرُ أَمْرٌ لَيْسَ مِنْ طِبِّي *

ولا شاهد فيه حينئذ .

(٤) في الأصل (ضَرْبِ) .

(٥) البيتان من البسيط ، وليسا لعبد الله بن عمرو كما أشار المؤلف ، بل هما لخُرَيم بن فاتك الأَسَدي ﷺ كما تذكر المصادر ، وهو صحابي جليل ، كنيته أبو يحيى ، وقيل : أبو أيمن ، شهد بدرًا وغيرها . انظر في ترجمته : أسد الغابة ٢/ ١٦٧ ، والإصابة ١/ ٤٢٣ . والبيتان في : جمهرة الأمثال ٢/ ٤ ، والتنبيه والإيضاح ٢/ ٢٧١ ، واللسان والتاج (خمس) . ونسبا إلى ابنه أيمن في وقعة صفين ص٥٠٢ ، ومروج الذهب ٢/ ٣١٠ .

وَ(**تَعَالَى**) تَفَاعَلَ ، مِنْ (العُلُوِّ) ، لَكِنْ تَصِيرُ الوَاوُ يَاءً لِوُقُوعِهَا رَابِعَةً ؛ لِأَنَّهَا فِي الأَغْلَبِ تَتَعَيَّنُ صَيْرُورَتُهَا يَاءً فِي المُضَارِعِ لِكَسْرِ مَا قَبْلَهَا ، نَحْوُ : (عَادَى) فَإِنَّ المُضَارِعَ (يُعَادِي) ، وَ(انْتَمَى) فَإِنَّ المُضَارِعَ (يَنْتَمِي) . وَأَمَّا فِي مِثْلِ (تَعَادَى وتَسَامَى) فَإِنَّهَا دَخَلَتْ عَلَى (عَادَى وسَامَى) فَاعْتُبِرَ فِيهَا الأَصْلُ ، وَمِنْ ذَلِكَ (تَعَالَى) ، وَبِهَذَا أَجَابَ الخَلِيلُ سِيبَوَيْهِ رَحِمَهُمَا اللهُ لَـمَّا قَالَ لَهُ : « فَمَا بَالُهُمْ قَلَبُوهَا فِي (تَعَاطَيْنَا)؟ » ، فَقَالَ لَهُ : « اعْتُبِرَ فِيهَا (عَاطَى) »[١] .

وَالمُضَارِعُ مِنْ (تَعَالَى) (يَتَعَالَى) ، وَالمَصْدَرُ (تَعَالِيًا) كـ(تَضَارُبٍ) ، فَكُسِرتْ اللَّامُ لِأَجْلِ اليَاءِ[٢].

وَ(**النَّوْعُ**)[٣] الضَّرْبُ مِنْ الشَّيْءِ ، وَلَهُ تَحْدِيدٌ مَنْطِقِيٌّ لَا يَلِيقُ ذِكْرُهُ هُنَا[٤] ، وَحَدَّهُ بَعْضُ البَيَانِيِّينَ فَقَالَ : « (النَّوْعُ) مَا فَارَقَ دَلِيلَ عُمُومٍ إِلَى دَلِيلِ خُصُوصٍ ، وَتَبَايَنَتْ فِيهِ الدَّلَالَتَانِ تَبَايُنًا شَكْلِيًّا لَا تَبَايُنًا مَعْنَوِيًّا » .

وَ(**الجِنْسُ**)[٥] أَيْضًا الضَّرْبُ مِنْ الشَّيْءِ ، لَا تَفْرُقُ بَيْنَهُمَا العَرَبُ ، وَلَهُ تَحْدِيدٌ أَيْضًا مَنْطِقِيٌّ لَا يَلِيقُ ذِكْرُهُ هُنَا[٦] ، وَحَدَّهُ أَيْضًا بَعْضُ البَيَانِيِّينَ فَقَالَ : « (الجِنْسُ) مَا اقْتَضَى خَارِجًا عَنْهُ بِمُفَارَقَةِ بَعْضِ أَشْكَالِ مَا احْتَوَى عَلَيْهِ المَخْرُوجُ عَنْهُ » .

فَصْلٌ : وَجَمْعُ (الجِنْسِ) (أَجْنَاسٌ وجُنُوسٌ) ، قَالَ الشَّاعِرُ[٧] :

---

(١) لم أقف عليه في الكتاب المطبوع .

(٢) وانظر حديث المؤلف عن هذه اللفظة فيما سبق ص٣٢٩ .

(٣) راجع : مقاييس اللغة ٥/ ٣٧١ ، والمحكم ٢/ ٢٦٦ .

(٤) انظر : الكليات للكفوي ٤/ ٣٣١ .

(٥) راجع : مقاييس اللغة ١/ ٤٨٦ ، والمحكم ٧/ ١٩٦ .

(٦) انظر : الكليات للكفوي ٢/ ١٤٩ .

(٧) البيت من المتقارب ، ويُنسب إلى الأنصاري في : المحكم ٧/ ١٩٦ ، واللسان وتاج العروس (جنس) . وبلا نسبة في المخصص ٣/ ٢٢٧ .

تَخَيَّرْتُهَا صَالِحَاتِ الـجُنُو سِ لَا أَسْتَمِيلُ وَلَا أَسْتَقِيلُ [١]

وَكَانَ الأَصْمَعِيُّ يَدْفَعُ [٢] قَوْلَ العَامَّةِ : (هَذَا مُجَانِسٌ لِـهَذَا) إِذَا كَانَ مِنْ شَكْلِهِ ، وَيَقُولُ : « لَيْسَ بِعَرَبِيٍّ صَحِيحٍ » . وَقَوْلُ المُتَكَلِّمِينَ : (الأَنْوَاعُ مَجْنُوسَةٌ [٣] لِلأَجْنَاسِ) كَلَامٌ مُوَلَّدٌ ؛ لِأَنَّ مِثْلَ هَذَا لَيْسَ مِنْ كَلَامِ العَرَبِ. وَقَوْلُ المُتَكَلِّمِينَ : (تَجَانَسَ الشَّيْئَانِ) لَيْسَ بِعَرَبِيٍّ أَيْضًا إِنَّمَا هُوَ تَوَسُّعٌ [٤].

وَلَيْسَ فِيهِ مِنْ جِهَةِ الإِعْرَابِ وَلَا مِنْ جِهَةِ البَدِيعِ مَا يَتَأَكَّدُ ذِكْرُهُ .

❖ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ [٥] : « **وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ** » إِلَى قَوْلِهِ : « **الأَخْيَار** » [٦].

الشَّرْحُ:

(**اللَّغْوُ**) [٧] وَ(اللَّغَا) السَّقْطُ ، وَمَا لَا يُعْتَدُّ بِهِ مِنْ كَلَامٍ وَغَيْرِهِ ، وَلَا يَحْصُلُ مِنْهُ عَلَى فَائِدَةٍ وَلَا نَفْعٍ [٨] ، وَكُلُّ مَا أُسْقِطَ فَلَمْ يُعْتَدَّ بِهِ (مُلْغىً) ، قَالَ ذُو الرُّمَّةِ [٩] :

---

(١) في الأصل (أستميد/ أستفيد) على الترتيب ، وهو تحريف .

(٢) في الأصل (يرفع) .

(٣) في الأصل (محبوسة) ، وهو تصحيف .

(٤) انظر : المحكم ٧/ ١٩٦ ، واللسان والتاج (جنس) .

(٥) قبل هذا الجزء من الخطبة الذي سيشرع في شرحه جزءٌ تجاوزه ولم يعلّق عليه وهو قوله : « **أَحْمَدُهُ وَالحَمْدُ مِنْ نِعَمِه ، وَأَسْتَزِيدُهُ مِنْ فَضْلِهِ وَكَرَمِه** » .

(٦) الخطب النُّباتية ل٥/ أ ، وتمامه : « **... وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، شَهَادَةً لَا لَغْوَ فِي مَقَالِـهَا ، وَلَا انْفِصَالَ لِاتِّصَالِـهَا ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ، بَعَثَهُ بِأَنْوَرِ مَنَار ، وَأَشْهَرِ شِعَار ، وَأَكْثَرِ فَخَار ، مِنْ أَطْهَرِ بَيْتٍ فِي مُضَرَ بنِ نِزَار ، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ فِي آنَاءِ اللَّيْلِ وَأَطْرَافِ النَّهَار ، وَعَلَى آلِهِ المُصْطَفَيْنَ الأَخْيَار** » .

(٧) انظر حديث المؤلف عن هذه اللفظة ومصادرَها فيما سبق ص٤٤٩ .

(٨) في الأصل (ولا يقع) ، وهو تصحيف .

(٩) سبق تخريج بيت ذي الرُّمَّة وقصته ص٤٥١ .

وَيَهْلِكُ وَسْطَهَا المَرْئِيُّ لَغْوًا ... كَمَا أَلْغَيْتَ فِي الدِّيَةِ الحُوَارَا (١)

عَمِلَهُ لَهُ جَرِيرٌ ، ثُمَّ لَقِيَ الفَرَزْدَقُ ذَا الرُّمَّةِ فَقَالَ : « أَنْشِدْنِي شِعْرَكَ فِي المَرْئِيِّ » ، فَأَنْشَدَهُ ، فَلَمَّا بَلَغَ هَذَا البَيْتَ قَالَ لَهُ الفَرَزْدَقُ : « حَسْبِي (٢) ، أَعِدْ عَلَيَّ » ، فَأَعَادَ ، فَقَالَ : « لَاكَهَا وَاللهِ مَنْ هُوَ أَشَدُّ فَكَّيْنِ مِنْكَ » .

وَ(**أَنْوَرُ**) (٣) اسْمُ تَفْضِيلٍ مِنْ (النُّورِ) ، وَ(النُّورُ) الضَّوْءُ أَيًّا كَانَ ، وَقِيلَ : هُوَ شُعَاعُهُ وَسُطُوعُهُ . وَالجَمْعُ (أَنْوَارٌ ونِيرَانٌ) ، عَنْ ثَعْلَبٍ ، وَقَدْ (نَارَ نَوْرًا وأَنَارَ واسْتَنَارَ ونَوَّرَ) ، الأَخِيرَةُ عَنْ اللِّحْيَانِيِّ //. [وَ] (٤) قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ﴾ (٥) قِيلَ : (النُّورُ) هَهُنَا نَبِيُّنَا مُحَمَّدٌ ﷺ . وَقَدْ قِيلَ : إِنَّ مُوسَى عليه السلام قَالَ – وَقَدْ سُئِلَ عَنْ شَيْءٍ – : « سَيَأْتِيكُمْ (النُّورُ) » (٦).

[١٢٨] الثامن

وَ(**المَنَارُ**) مَوْضِعُ النُّورِ ، وَ(المَنَارُ) العَلَمُ ، وَمَا يُوضَعُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ مِنَ الحُدُودِ ، وَ(المَنَارُ) مَحَجَّةُ الطَّرِيقِ (٧) . وَ(المَنَارُ) فِي الخُطْبَةِ يَحْتَمِلُ الثَّلَاثَةَ ، لَكِنْ يَفُوقُ بَعْضُهَا بَعْضًا عَلَى حَسَبِ القُرْبِ مِنَ الوَضْعِ وَتَمْكِينِ المَعْنَى المُسْتَثَارُ مِنْ أَجْلِهِ اللَّفظُ ، عَلَى مَا هُوَ المُقَرَّرُ فِي عِلْمِ البَيَانِ .

وَ(**الشِّعَارُ**) (٨) هُنَا العَلَامَةُ ، وَيَكُونُ فِي الحَرْبِ وَغَيْرِهَا ، وَ(قَدْ أَشْعَرَ القَوْمُ) نَادَوْا بِشِعَارِهِمْ فِي الحَرْبِ ، وَ(أَشْعَرَ القَوْمُ فِي سَفَرِهِمْ) جَعَلُوا لِأَنْفُسِهِمْ شِعَارًا . وَأَصْلُ جَمِيعِ ذَلِكَ مِنْ

---

(١) في الأصل (الديت الحورا) ، وهو تحريف .

(٢) وفي رواية أخرى (حسّ) ، ذكرها المؤلف فيما مضى ص٤٥١ .

(٣) راجع : مقاييس اللغة ٥/ ٣٦٨ ، والمحكم ١١/ ٢٨٠ ، واللسان والتاج (نور) .

(٤) سقطت في الأصل ، مع أنها ثابتة في التعقيبة .

(٥) سورة المائدة ، الآية : ١٥ .

(٦) انظر : معاني القرآن للزجاج ٢/ ١٦١ ، والمحكم ١١/ ٢٨١ ، والبحر المحيط ٣/ ٤٤٨ .

(٧) راجع : تهذيب اللغة ١٥/ ٢٣٠ ، ومقاييس اللغة ٥/ ٣٦٨ ، والمحكم ١١/ ٢٨١ .

(٨) راجع : مقاييس اللغة ٣/ ١٩٤ ، والمحكم ١/ ٢٢٥ .

(الشُّعُورِ) إِلَّا أَنَّ الرَّاجِعَ يَزِيدُ مَعْنَاهُ عَلَى مَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّ (الشُّعُورَ) مِنْ حَيْثُ هُوَ إِدْرَاكُ خَفِيٍّ ، وَأَكْثَرُ أَحْوَالِ الْمُدْرَكِ أَيْضًا الخَفَاءُ ، وَ(الشِّعَارُ) مَوْضِعُ الشُّهْرَةِ ، وَمُبَايِنُهُ الخَفَاءُ . فَإِذَنْ مَعْنَاه يَزِيدُ عَلَى مَعْنَى مَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ ، وَهُوَ أَحَدُ مَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ ، وَتَقْرِيرُ الجَمِيعِ فِي عِلْمِ البَيَانِ .

وَ(**الفَخَارُ**) [١] وَ(الفَخَارَةُ والفَخْرُ والفَخَرُ والفِخِّيرَى والفِخِّيرَاءُ) التَّمَدُّحُ بِالخِصَالِ الَّتِي يَعْظُمُ بِهَا قَدْرُ الإِنْسَانِ ، وَ(الفِخَارُ) بِالكَسْرِ مَصْدَرُ (فَاخَرَ) إِذَا عَارَضَ بِـ(الفَخْرِ) ، أَنْشَدَ ثَعْلَبٌ [٢] :

فَأَصْمَتُّ [٣] عَمْرًا وَأَعْمَيْتُهُ عَنِ الجُودِ وَالفَخْرِ يَوْمَ الفِخَارِ

هَكَذَا أَنْشَدَهُ بِالكَسْرِ [٤].

وَ(**مُضَرُ**) فِي نَسَبِ النَّبِيِّ ﷺ . وَهُوَ أَبُو إِلْيَاسَ ، قِيْلَ : سُمِّيَ بِهِ لِأَنَّهُ كَانَ مُولَعًا بِشُرْبِ اللَّبَنِ المَاضِرِ ، وَهُوَ مَا حَمُضَ مِنْ اللَّبَنِ وَاشْتَدَّ بَيَاضُهُ . وَقِيْلَ : سُمِّيَ بِهِ لِبَيَاضِهِ [٥] . وَهُوَ مَمْنُوعُ الصَّرْفِ لِلعَلَمِيَّةِ وَالعَدْلِ ، عَلَى مَا هُوَ الْمُقَرَّرُ فِي كُتُبِ النَّحْوِ .

وَ(**نِزَارٌ**) أَبُو مُضَرَ ، قِيلَ : سُمِّيَ بِذَلِكَ لِعِظَمِ قَدْرِهِ وَشَرَفِهِ ؛ فَإِنَّ العَظِيمَ القَدْرِ الشَّرِيفَ يَقِلُّ مِثْلُهُ ، وَ(النَّزْرُ) القَلِيلُ . وَقِيْلَ : سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّ أَبَاهُ لَمْ يُولِدْ غَيْرَهُ ، وَلَمْ يُولِدْ هُوَ غَيْرَ (مُضَرَ) ، فَقَدْ يَكُونُ التَّقْلِيلُ بِهِمَا أَوْ بِأَحَدِهِمَا [٦].

---

(١) راجع : مقاييس اللغة ٤/ ٤٨٠ ، والمحكم ٥/ ١٠٦ ، واللسان والتاج (فخر) .

(٢) البيت من المتقارب ، وهو بلا نسبة في : مقاييس اللغة ٤/ ١٣٤ ، والمحكم ٥/ ١٠٦ ، واللسان والتاج (فخر) .

(٣) في الأصل (خاصميت) ، وهو تحريف .

(٤) وقال : « لا يجوز (الفَخَارُ) بالفتح ؛ لأنه مولَّدٌ » . انظر : التكملة للصغاني ٣/ ١٥٠ ، وتاج العروس (فخر) .

(٥) انظر : الاشتقاق ص٣٠ ، ومقاييس اللغة ٥/ ٣٣١ ، والمحكم ٨/ ١٣٧ .

(٦) انظر : الاشتقاق ص٣٠ ، والزاهر لابن الأنباري ٢/ ١٢٥ ، ومقاييس اللغة ٥/ ٤١٨ .

وَالنَّبِيُّ ﷺ وَشَرَّفَ وَكَرَّمَ هُوَ مُحَمَّدُ ﷺ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ بنِ هَاشِمِ بنِ عَبْدِ مَنَافِ بنِ قُصَيِّ بنِ كِلَابِ بنِ مُرَّةَ بنِ كَعْبِ بنِ لُؤَيِّ بنِ غَالِبِ بنِ فِهْرِ بنِ مَالِكِ بنِ النَّضْرِ بنِ كِنَانَةَ ابْنِ خُزَيْمَةَ بنِ مُدْرِكَةَ // بنِ إِلْيَاسَ بنِ مُضَرَ بنِ نِزَارِ بنِ مَعَدِّ بنِ عَدْنَانَ بنِ أُدَدَ بنِ مُقَوِّمِ بنِ نَاخُورَ بنِ تَيْرَحَ بنِ يَعْرُبَ بنِ يَشْجُبَ بنِ نَابِتِ بنِ إِسْمَاعِيلَ بنِ إِبْرَاهِيمَ – خَلِيلَ الرَّحْمَنِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى جَمِيعِ الأَنْبِيَاءِ – بنِ تَارِحَ – وَهُوَ آزَرُ – بنِ نَاخُورَ بنِ سَارُوخَ بنِ رَاعُو بنِ فَالَخَ بنِ عَيْبَرَ بنِ شَالَخَ [١] بنِ أَرْفَخْشَذَ بنِ سَامَ بنِ نُوحٍ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى جَمِيعِ الأَنْبِيَاءِ – بنِ لَامَكَ بنِ مَتُّوشَلَخَ بنِ أَخْنُوخَ [٢] – وَهُوَ إِدْرِيسُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ – بنِ يَرْدَ بنِ مَهْلَيِلَ بنِ قَيْنَنَ بنِ يَانِشَ بنِ شَيْثَ بنِ آدَمَ صَلَّى اللهُ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَيْهِ وَعَلَى جَمِيعِ الأَنْبِيَاءِ [٣]. [١٢٩]

وَ(**الإِنْيُ**) [٤] وَ(الإِنَى) الوَهَنُ ، أَوْ السَّاعَةُ مِنْ اللَّيْلِ . وَقِيْلَ : السَّاعَةُ مِنْهُ [٥] ، أَيَّ سَاعَةٍ كَانَتْ ، وَحَكَى الفَارِسِيُّ عَنْ ثَعْلَبٍ : (إِنْوٌ) فِي هَذَا المَعْنَى . قَالَ : « وَهُوَ مِنْ بَابِ (أَشَاوَى) » [٦] . وَالجَمْعُ (آنَاءٌ – كَمَا فِي الخُطْبَةِ ، وَهُوَ الكَثِيرُ – وأُنِيٌّ) ، وَلِـ(أُنِيٍّ) [٧] قَالَ [٨] :

يَا لَيْتَ لِيْ مِثْلَ شَرِيبِي مِنْ غَنِيّ وَهْوَ شَرِيبُ الصِّدْقِ ضَحَّاكُ الأُنِيّ

---

(١) في الأصل (شانخ) .

(٢) في الأصل (خنوخ) .

(٣) انظر في نسبه ﷺ : السيرة لابن هشام ١/ ١ ، والمعارف لابن قتيبة ص١١٧ وَ ص٦٣ ، والاشتقاق ص٨-٣٢ ، والزاهر لابن الأنباري ٢/ ١٢٢ ، ومروج الذهب ٢/ ٢١٠ .

(٤) راجع : مقاييس اللغة ١/ ١٤٢ ، والمحكم ١٢/ ١٨٦ ، واللسان والتاج (أني) .

(٥) في الأصل (من) .

(٦) أيْ : إنّ الياء قد أبدلت فيه واوًا ، كما حصل في (أَشَاوَى) ؛ إذْ القياس في جمع (أشياء) : أَشَايَا ؛ لظهور الياء فيها ، فوقع الإبدال . انظر : المنصف ٢/ ٩٩ ، والمحكم ١٢/ ١٨٦ ، والمخصص ٤/ ٤٤٣ ، واللسان (أني) .

(٧) في الأصل (والجمعُ (آنَاءٌ) – كما في الخطبة وهو الكثير – وَلِـ(أُنِيٍّ وأُنِيٍّ) قال : ...) ، ولا تستقيم العبارة ، ولعلّ الوجه ما هو مثبتٌ .

(٨) البيتان من الرجز ، وهما بلا نسبة في : مقاييس اللغة ١/ ١٤٢ ، والمحكم ١٢/ ١٨٦ ، واللسان والتاج (أني) .

يَقُولُ : فِي أَيِّ سَاعَةٍ جِئْتَهُ مِنَ اللَّيْلِ وَجَدْتَهُ يَضْحَكُ .

وَ(**أَطْرَافُ النَّهَارِ**) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَمِنْ ءَانَآيِٕ ٱلَّيْلِ فَسَبِّحْ وَأَطْرَافَ ٱلنَّهَارِ لَعَلَّكَ تَرْضَىٰ﴾ (١) قَالَ الزَّجَّاجُ : « (أَطْرَافُ النَّهَارِ) الظُّهْرُ وَالعَصْرُ » (٢). فَعَلَى هَذَا (النَّهَارُ) جِنْسٌ ، وَ(أَطْرَافٌ) مَحْمُولٌ عَلَى إِضْمَارٍ ، التَّقْدِيرُ : (وَسَبِّحْ) .

وَلَيْسَ فِي هَذَا الفَصْلِ مِنْ جِهَةِ الإِعْرَابِ وَلَا مِنْ جِهَةِ البَدِيعِ مَا يَتَأَكَّدُ ذِكْرُهُ .

❖ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ : « **أَيُّهَا النَّاسُ : مَنْ أَسْوَأُ حَالًا** » إِلَى قَوْلِهِ : « **الفَجَائِع** » (٣).

الشَّرْحُ:

(**أَسْوَأُ**) (٤) اسْمُ تَفْضِيلٍ مِنْ (سَاءَ الشَّيْءُ سَوْءًا) قَبُحَ ، وَ(رَجُلٌ أَسْوَأُ) قَبِيحٌ ، وَالأُنْثَى (سَوْآءُ) . وَقِيلَ : فَعْلَاءُ لَا أَفْعَلَ لَهَا ، وَفِي الحَدِيثِ : « سَوْآءُ وَلُودٌ خَيْرٌ مِنْ حَسْنَاءَ عَقِيمٍ » (٥) ، وَكُلُّ كَلِمَةٍ قَبِيحَةٍ أَوْ فِعْلَةٍ قَبِيحَةٍ (سَوْآءُ) ، قَالَ أَبُو زُبَيْدٍ فِي رَجُلٍ مِنْ طَيْءٍ نَزَلَ بِهِ رَجُلٌ مِنْ شَيْبَانَ ، فَأَضَافَهُ الطَّائِيُّ وَأَحْسَنَ إِلَيْهِ وَسَقَاهُ ، فَلَمَّا أَسْرَعَ الشَّرَابُ فِي الطَّائِيِّ افْتَخَرَ وَمَدَّ يَدَهُ ،

---

(١) سورة طه ، الآية : ١٣٠ .

(٢) معاني القرآن ٣/ ٣٨٠ .

(٣) الخطب النُّباتية ل٥/ أ ، وتمامه : « ... مِمَّنْ اسْتَعْبَدَهُ هَوَاه؟ ، أَمْ مَنْ أَكْسَفُ بَالًا مِمَّنْ أَبْعَدَهُ مَالِكُهُ وَمَوْلَاه؟ ، أَمْ مَنْ أَخْسَرُ صَفْقَةً مِمَّنْ بَاعَ آخِرَتَهُ بِدُنْيَاه؟ ، أَمْ مَنْ أَكْبَرُ حَسْرَةً مِمَّنْ كَانَتْ النَّارُ مُنْقَلَبَهُ وَمَثْوَاه؟ . فَمَا لِلغَفْلَةِ قَدْ شَمِلَتْ قُلُوبَكُمْ؟ ، وَمَا لِلغِرَّةِ قَدْ سَتَرَتْ عَنْكُمْ عُيُوبَكُمْ؟ ، وَمَا لِلطَّمَعِ قَدْ صَغَّرَ عِنْدَكُمْ ذُنُوبَكُمْ؟ ، وَمَا لِلأَمَلِ قَدْ مَلَكَ شُبَّانَكُمْ وَشِيبَكُمْ؟ . يَا سُؤْرَ النَّوَائِبِ ، وَيَا غَرَضَ المَصَائِبِ ، وَيَا نَصْبَ الوَقَائِعِ ، وَيَا نَهْبَ الفَجَائِعِ » .

(٤) راجع : مقاييس اللغة ٣/ ١١٣ ، والمحكم ٨/ ٤٢١ ، واللسان والتاج (سوأ) .

(٥) لم أهتد إلى الحديث بهذه الرواية في كتاب من كتب الصحاح والسنن التي رجعت إليها ، وانظره في : المصنف لعبد الرزاق ٦/ ١٦١ ، وغريب الحديث لابن سلّام ٣/ ١٩١ ، والفائق ٢/ ٢٠٥ ، والنهاية لابن الأثير ٢/ ٤١٦ .

فَوَثَبَ عَلَيْهِ الشَّيْبَانِيُّ فَقَطَعَ يَدَهُ ، فَقَالَ أَبُو زُبَيْدٍ (١) :

ظَلَّ ضَيْفًا أَخُوكُمُ لِأَخِينَا (٢) فِي شَرَابٍ وَنَعْمَةٍ وَشِوَاءِ

لَمْ يَهَبْ حُرْمَةَ النَّدِيمِ وَحُقَّتْ يَا لَقَوْمِي لِلسَّوْأَةِ السَّوْآءِ

وَ(اسْتَعْبَدَ) اسْتَفْعَلَ ، وَمَعْنَاهُ : اتَّخَذَهُ عَبْدًا ، وَاخْتُلِفَ فِي هَذِهِ الصِّيغَةِ – أَعْنِي صِيغَةَ (اسْتَفْعَلَ) – إِذَا كَانَ مُرَادًا بِهَا الحُصُولُ ؛ فَقِيْلَ : المَعْنَى عَلَى حَذْفِ المُطَاوِعِ ، وَقِيْلَ : بَلْ هِيَ // [١٣٠] بِمَعْنَى مَا صِيغَ مِنَ المَادَّةِ مُقْتَضِيًا لِلحُصُولِ ، سَوَاءٌ كَانَ مُجَرَّدًا أَوْ لَا ، وَاخْتُلِفَ فِي تَرْجِيحِ المُجَرَّدِ أَوْ المُحْتَمِلِ ، عَلَى مَا هُوَ المُقَرَّرُ فِي عِلْمِ البَيَانِ .

وَ(الهَوَى) – مَقْصُورًا – مَصْدَرُ (هَوِيَ يَهْوَى) إِذَا مَالَ إِلَى الشَّيْءِ أَيًّا كَانَ (٣) ، فَإِنْ تَجَرَّدَ عَنْ القَوَاصِرِ وَالقَرَائِنِ لَمْ يُسْتَعْمَلْ غَالِبًا إِلَّا فِيمَا يُذَمُّ ، وَمِنْهُ قَوْلُ عُمَرَ بنِ عَبْدِ العَزِيزِ بنِ مَرْوَانَ أَمِيرِ المُؤْمِنِينَ رضي الله عنه (٤) :

إِنْهَ الفُؤَادَ عَنِ الصِّبَا وَعَنِ انْقِيَادٍ لِلهَوَى

وَ(أَكْسَفُ) (٥) اسْمُ تَفْضِيلٍ مِنْ (كَسَفَ) ، وَأَصْلُهُ فِي الشَّمْسِ وَالقَمَرِ ، يُقَالُ : (كَسَفَتْ الشَّمْسُ تَكْسِفُ كُسُوفًا) إِذَا ذَهَبَ ضَوْؤُهَا وَاسْوَدَّتْ ، وَ(قَدْ كَسَفَهَا اللهُ) ، هَذَا هُوَ الكَثِيرُ – أَعْنِي أَنَّهُ تَكُونُ صِيغَةُ التَّعَدِّي كَصِيغَةِ اللَّازِمِ – وَيُقَالُ : (أَكْسَفَهَا) ، وَالقَمَرُ فِي كُلِّ ذَلِكَ

---

(١) البيتان من الخفيف ، وهما له في : ديوانه ضمن شعراء إسلاميون ص٥٨١ ، والغريب لابن سلّام ٣/ ١٩٢ ، والمعاني الكبير ٣/ ٤٦٢ ، وتهذيب اللغة ١٣/ ١٣١ ، والمحكم ٨/ ٤٢١ ، واللسان (سوأ) ، وتخليص الشواهد ص٣٠٣ ، وخزانة الأدب ٤/ ١٨٩ .

(٢) في الأصل (لاحتباء) ، وهو تحريف .

(٣) راجع : مقاييس اللغة ٦/ ١٦ ، والمحكم ٤/ ٣٢٧ .

(٤) البيت من مجزوء الكامل ، وهو في : أمالي القالي ٢/ ٤٥ ، وتاريخ الخلفاء للسيوطي ص١٩٣ .

(٥) راجع : مقاييس اللغة ٥/ ١٧٧ ، والمحكم ٦/ ٤٥١ .

كَالشَّمْسِ ، ثُمَّ يُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِهَا عَلَى سَبِيلِ المَجَازِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ نَظِيرُهُ فِي المَجَازِ ، وَتَسْمِيَةُ [١] النَّوْعِ الَّذِي يُلْحَقُ بِهِ [٢] ، وَأَجْوَدُهُ مَا صَحَّ فِيهِ تَشْبِيهُ الحَالَيْنِ بِالحَالَيْنِ ، وَمِنْ ذَلِكَ **(البَالُ)** كَمَا فِي الخُطْبَةِ ، وَكَمَا فِي قَوْلِهِ [٣] :

لَيْسَ مَنْ مَاتَ فَاسْتَرَاحَ بِمَيْتٍ ... إِنَّمَا المَيْتُ مَيِّتُ الأَحْيَاءِ
إِنَّمَا المَيْتُ مَنْ يَعِيشُ كَئِيبًا ... كَاسِفًا بَالُهُ قَلِيلَ الرَّجَاءِ

فَإِنَّ تَنَعُّمَ (البَالِ) يُوصَفُ بِـ(الضَّوْءِ) عَلَى جِهَةِ التَّشْبِيهِ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ [٤] :

فَظَلَّ بِحَالٍ كَالشَّبِيبَةِ نَعْمَةً ... وَبَاتَ بِبَالٍ نُورُهُ يَتَشَعْشَعُ

وَأَدْنَاهُ مَا فِيهِ تَشْبِيهُ الحَالِ العَارِضَةِ دُونَ الذَّاتِيَّةِ ؛ لِفَوَاتِ الاسْتِقْرَارِ الْمُقْتَضِي لِلإِلْحَاقِ وَالإِفَاضَةِ ، عَلَى مَا هُوَ الْمُقَرَّرُ فِي عِلْمِ البَيَانِ .

وَ(**البَالُ**) قِيْلَ : هُوَ الحَالُ ، وَقِيْلَ : هُوَ الخَاطِرُ [٥] ، وَهُوَ أَنْسَبُ بِالخُطْبَةِ ؛ لِتَقَدُّمِ الحَالِ .

وَ(**الصَّفْقَةُ**) [٦] المَرَّةُ الوَاحِدَةُ مِنْ (صَفَقَ يَدَهُ عَلَى يَدِهِ صَفْقًا) ، وَالمَرَّةُ الوَاحِدَةُ (صَفْقَةٌ) ، وَذَلِكَ إِذَا ضَرَبَ بِيَدِهِ عَلَى يَدِهِ ، وَكَانَتْ العَرَبُ تَفْعَلُ ذَلِكَ عِنْدَ وُجُوبِ البَيْعِ ، وَكَثُرَ حَتَّى صَارَ

---

(١) في الأصل (وتسميته) .

(٢) انظر ما سبق ص٤٠٨ ، ٤٢٠ ، ٤٥٧ ، ٤٧٥ ، ٤٩٥ ، ٥٤٨ .

(٣) البيتان من الخفيف ، وهما لعديّ بن الرَّعْلاء الغسّاني في : الأصمعيّات ص١٥٢ ، ومعجم المرزباني ص٢٥٢ ، وسمط اللآلي ١/ ٨ ، والحماسة الشجرية ١/ ١٩٥ ، واللسان (موت) ، وخزانة الأدب ٩/ ٥٨٣ . وقد نُسبا إلى صالح بن عبد القدوس في : حماسة البحتري ص٤٢٠ ، ومعجم الأدباء ١٢/ ٩ . والرواية في الأصمعيّات :

* سَيِّئًا بَالُهُ قَلِيلَ الرَّجَاءِ *

ولا شاهد فيه حينئذ على هذه الرواية .

(٤) البيت من الطويل ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

(٥) راجع : مقاييس اللغة ١/ ٣٢١ ، والمحكم ١٢/ ٩٥ .

(٦) راجع : مقاييس اللغة ٣/ ٢٩٠ ، والمحكم ٦/ ١٣١ .

يُطْلَقُ عَلَى البَيْعِ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ [١] :

وَإِنِّي إِذْ صَرَمْتُ حِبَالَ قَيْسٍ وَحَالَفْتُ المَزُونَ عَلَى تَمِيمِ

لَأَخْسَرُ صَفْقَةً مِنْ شَيْخِ مَهْوٍ وَأَجْوَرُ [٢] فِي الحُكُومَةِ مِنْ سَدُومِ

وَكَمَا فِي قَوْلِ الآخَرِ [٣] :

وَا مَنْ رَأَى كَصَفْقَةِ ابْنِ بَيْدَرَهْ مِنْ صَفْقَةٍ خَاسِرَةٍ مُخَسِّرَهْ

المُشْتَرِي العَارَ بِبُرْدَيْ حِبَرَهْ

وَابْنُ بَيْدَرَةَ هَذَا هُوَ شَيْخُ مَهْوٍ ، وَاسْمُهُ عَبْدُ اللهِ ، وَكَانَ مِنْ حَدِيثِهِ [٤] : أَنَّ إِيَادًا كَانَتْ تُعَابُ بِكَثْرَةِ الفَسْوِ ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ : « أَنَا أُزِيلُ عَنْكُمْ هَذَا العَارَ » ، فَأَخَذَ بُرْدَيْنِ فَانْطَلَقَ إِلَى سُوقِ // [١٣١] عُكَاظٍ ، فَقَالَ : « مَنْ يَشْتَرِي مِنِّي فَسْوَ إِيَادٍ بِهَذَيْنِ البُرْدَيْنِ؟ » ، فَقَالَ عَبْدُ اللهِ بنُ بَيْدَرَةَ : « أَنَا » ، فَأَعْطَاهُ البُرْدَيْنِ عَلَى أَنْ يُنْسَبَ إِلَيْهِ فَسْوُ إِيَادٍ ، وَيَرْتَفِعَ العَارُ عَنْهَا بِزَعْمِهَا ، وَهَذَا مِنْ تَأْصِيلِ العَرَبِ ، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ أَبُو العَلَاءِ بنُ سُلَيْمَانَ بِقَوْلِهِ فِي لُزُومِيَّاتِهِ [٥] :

---

(١) البيتان من الوافر ، وهما لعمرو بن دَرَّاك العبدي في : الحيوان ٦/ ١٥٧ ، ومعجم المرزباني ص٢١٧ ، واللسان والتاج (سدم) . ونُسبا إلى ابن دارة في فصل المقال للبكري ص٥٠٣ ، وكذا في اللسان والتاج (سدم) عن الكسائي . هذا وقد جاءت الرواية في صدر البيت الثاني : * لَأَعْظَمُ فَجْرَةً مِنَ ابِي رِغَالٍ *

وَ * لَأَخْسَرُ خُطَّةً مِنَ ابِي رِغَالٍ *

ولا شاهد حينئذ . **والمَزُون** : اسم من أسماء عمان ، وأهلها من الأَزْد ، وهم رهط المهلَّب بن أبي صُفْرة . **ومَهْوٌ** : بطنٌ من عبد القيس . **وسَدُوم** : مدينة من مدائن قوم لوط ، وورد ذكرها في التوراة . ونُقِل عن أهل الأخبار : كان سدوم ملكًا ، فسُمِّيت المدينة باسمه، وكان من أَجْوَر الملوك. راجع معجم البلدان ٣/ ٢٠٠ وَ ٥/ ١٢٥، واللسان (مزن، سدم، مها).

(٢) في الأصل (أحذر) ، وهو تحريف .

(٣) الأبيات من الرجز ، وهي بلا نسبة في : جمهرة اللغة ١/ ٦٢ ، ٢٧٥ ، وجمهرة الأمثال ١/ ٣١٢ ، وفصل المقال ص٥٠٢ ، ومجمع الأمثال ١/ ٢٥٣ ، والمستقصى ١/ ٨٢ ، واللسان (فسا) .

(٤) انظر خبره وقصته في المصادر السابقة .

(٥) البيتان من الوافر ، وهما في ديوانه اللزوميات ٤/ ١٧١ . وبلا نسبة في شرح المؤلف على الألفية القسم الأول بتحقيق الدكتور أحمد القرشي ١/ ٢٥١ .

كَأَنَّكَ بَعْدَ سَبْعِينَ اسْتَقَلَّتْ لِـمَوْلِدِكَ البِنَاءُ دَنَا لِيَهْوِي
وَإِنَّكَ إِنْ تَزَوَّجْ بِنْتَ عَشْرٍ لَأَخْسَرُ صَفْقَةً مِنْ شَيْخٍ مَهْوِ [١]

وَ(عُقْبَى الشَّيْءِ) [٢] ، وَ(عُقْبَانُهُ وعَاقِبَتُهُ وعَاقِبُهُ وعُقْبَتُهُ وعَقِبُهُ وعَقْبُهُ) آخِرُهُ ، قَالَ خَالِدُ بنُ زُهَيْرٍ الهُذَلِيُّ [٣] :

فَإِنْ كُنْتَ تَشْكُو مِنْ خَلِيلٍ مَخَانَةً فَتِلْكَ الجَوَازِي عَقْبُهَا وَنُصُورُهَا

وَفِي التَّنْزِيلِ : ﴿ وَلَا يَخَافُ عُقْبَـٰهَا ﴾ [٤] ، قَالَ ثَعْلَبٌ : « مَعْنَاهُ : لَا يَخَافُ اللهُ ﷻ عَاقِبَةَ مَا عَمِلَ ، أَيْ : أَنْ يُرْجَعَ عَلَيْهِ فِي العَاقِبَةِ كَمَا نَخَافُ نَحْنُ » [٥].

وَ(شَمِلَ) [٦] بِمَعْنَى : عَمَّ ، وَمِيمُهُ مُثَلَّثَةٌ إِلَّا أَنَّ الأَفْصَحَ كَسْرُهَا ، وَمِمَّا جَاءَ عَلَى الضَّمِّ أَوْ عَلَى الفَتْحِ – لِاشْتِرَاكِ المُضَارِعِ فِي ذَلِكَ – قَوْلُ مَالِكِ بنِ الحَارِثِ النَّخَعِيِّ المُلَقَّبِ بِالأَشْتَرِ [٧] :

كَيْفَ نَوْمِي عَلَى الفِرَاشِ وَلَـمَّا تَشْمَلِ الشَّامَ غَارَةٌ شَعْوَاءُ؟

---

(١) في الأصل (مهوي) .

(٢) راجع : مقاييس اللغة ٤/ ٧٧ ، والمحكم ١/ ١٤٠ .

(٣) البيت من الطويل ، وهو له في : شرح أشعار الهذليين ١/ ٢١٣ ، والمحكم ١/ ١٤٠ ، واللسان والتاج (عقب) . ونُسب إلى أبي ذؤيب في : تهذيب اللغة ١١/ ١٤٧ ، واللسان والتاج (جزي) . وإلى خِدَاش بن زُهير في : المحكم ٨/ ١٩٨ ، واللسان والتاج (نصر) .

(٤) سورة الشمس ، الآية : ١٥ .

(٥) انظر قوله في : المحكم ١/ ١٤٠ ، واللسان وتاج العروس (عقب) .

(٦) راجع : إصلاح المنطق ص٢١١ ، ومقاييس اللغة ٣/ ٢١٥ ، والمحكم ٨/ ٥٢ .

(٧) البيت من الخفيف ، ولم أقف على من نسبه إلى الأشتر غير المؤلف ، والذي تذكره المصادر أنه يُنسب إلى ابن قيس الرُّقَيَّات في : ديوانه ص٩٥ ، والشعر والشعراء ١/ ٥٣٩ ، والأغاني ٥/ ٥١ ، والمحكم ٨/ ٥٢ ، وسمط اللآلي ١/ ٢٩٤ ، واللسان (شمل ، شعا) ، وخزانة الأدب ٧/ ٢٨٧ وَ ١١/ ٣٧٧ . ونسبه المرزباني إلى محمد بن الجهم صاحب الفراء في معجم الشعراء ص٤٥٠ .

وَ(**الغِرَّةُ**) مِنْ الغُرُورِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الكَلَامُ عَلَيْهِ [١].

وَ(**الشِّيْبُ**) [٢] جَمْعُ (أَشْيَبَ) ، وَأَصْلُهُ: (شُيْبٌ) وِزَانُ (حُمْرٍ)، فَكُسِرَتْ الشِّينُ مِنْ أَجْلِ اليَاءِ. وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ الَّذِي غَلَبَهُ (الشَّيْبُ) وَفَشَا حَيْثُ يَلُمُّ ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا عِنْدَ كِبَرِ السِّنِّ وَعُلُوِّهِ . فَإِنْ لَمْ يَكُنْ الأَمْرُ كَذَلِكَ قِيْلَ : (شَائِبٌ) ؛ لِأَنَّ أَفْعَلَ مِنْ صِيَغِ الكَثْرَةِ [٣] .

وَأَصْلُ (الشَّيْبِ) مُخَالَطَةُ البَيَاضِ لِلسَّوَادِ . وَيَاؤُهُ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ وَاوٍ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ (شَابَ يَشُوبُ) ، ثُمَّ كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ فِي البَيَاضِ المَحْضِ [٤].

وَ(**السُّؤْرُ**) [٥] – بِالهَمْزِ – بَقِيَّةُ الشَّيْءِ ، وَأَكْثَرُ مَا يُسْتَعْمَلُ فِي المَطْعُومَاتِ ، وَجَمْعُهُ (أَسْآرٌ) ، وَأَمَّا قَوْلُهُ [٦] :

إِنَّا لَنَضْرِبُ جَعْفَرًا بِسُيُوفِنَا ضَرْبَ الغَرِيبَةِ تَرْكَبُ الآسَارَا

فَالأَصْلُ : (أَسْآرٌ) ، ثُمَّ قُلِبَ كَـ(الآبَارِ وَالآرَامِ) فِي جَمْعِ (بِئْرٍ وَرِئْمٍ) ، وَجَاءَ (أَسْأَرَ [٧]) . قَالَ ابْنُ الشَّاهِدِ : « هُوَ [٨] كَـ(اسْتَحْجَرَ) » ، يَعْنِي أَنَّهُ مِنْ بَابِ الاشْتِقَاقِ مِنْ الأَسْمَاءِ غَيْرِ المَصَادِرِ ، يُقَالُ: (أَسْأَرَ مِنْهُ شَيْئًا) أَبْقَى ، وَ(رَجُلٌ سَأَّارٌ) يُسْئِرُ فِي الإِنَاءِ مِنْ الشَّرَابِ ، وَهُوَ أَحَدُ مَا جَاءَ مِنْ أَفْعَلَ عَلَى فَعَّالٍ [٩] ، وَرَوَى بَعْضُهُمْ بَيْتَ الأَخْطَلِ [١٠] :

---

(١) انظر ما سبق ص٥٤٣ .

(٢) راجع : مقاييس اللغة ٣/ ٢٣٢ ، والمحكم ٨/ ٧٤ .

(٣) انظر كتاب الأبنية لابن القطّاع ص٢٨٤ .

(٤) علق الناسخ في هامش الأصل فقال : « فيه نظر بالنسبة إلى (الشِّيب والأشْيَبِ) ، وبالنسبة إلى أول كلامه » .

(٥) راجع : المحكم ٨/ ٣٥٧ ، واللسان والتاج (سأر) .

(٦) البيت من الكامل ، وهو بلا نسبة في : المحكم ٨/ ٣٥٧ ، واللسان وتاج العروس (سأر) .

(٧) في الأصل (أسآر) ، وهو تحريف .

(٨) في الأصل بإقحام (مِن) بعد (هو) .

(٩) انظر : مجالس ثعلب ١/ ٣١٥ ، والمزهر ٢/ ٧٧ .

(١٠) البيت من البسيط ، وهو في : ديوانه ص١٢٧ ، وإصلاح المنطق ص١٤٢ ، ومجالس ثعلب ١/ ٣١٥ ، وتهذيب =

وَشَارِبٍ مُرْبِحٍ بِالكَأْسِ نَادَمَنِي لَا بِالحَصُورِ وَلَا فِيهَا بِسَأَّارِ

وَالرِّوَايَةُ المَشْهُورَةُ : (بِسَوَّارِ) ، أَيْ : مُعَرْبِدٍ .

وَ(**النَّوَائِبُ**) (١) / / جَمْعُ (نَائِبَةٍ) ، وَهِيَ المُصِيبَةُ ، اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ (نَابَ يَنُوبُ) إِذَا تَكَرَّرَ أَتْيُهُ وَإِلْمَامُهُ ، وَيَحْتَمِلُ التَّكْرَارُ مَعْنَيَيْنِ (٢) : أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ بِاعْتِبَارِ كُلِّ شَخْصٍ ؛ لِأَنَّهُ قَلَّ أَنْ يُوجَدَ شَخْصٌ إِلَّا وَقَدْ تَكَرَّرَتْ عَلَيْهِ (النَّوَائِبُ) ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِ المُشَبِّبِ اليَمَنِيِّ؟ (٣) : [١٣٢]

فَلَا تَجْزَعْ فَكُلُّ النَّاسِ لَاقَوْا كَمَا لَاقَيْتَ يَا ابْنَ أَبِي يَزِيدِ

وَقَرِيبٌ مِنْهُ قَوْلُ الخَنْسَاءِ (٤) :

فَلَوْلَا كَثْرَةُ البَاكِينَ حَوْلِي عَلَى إِخْوَانِهِمْ لَقَتَلْتُ نَفْسِي

وَهَذَا المَنْحَى مِنْ التَّسَلِّي – لِوُجُودِ غَيْرِهِ مِنْ جِنْسِهِ مَا وُجِدَ – نَحَا أَبُو الطَّيِّبِ فِي قَوْلِهِ (٥) :

رَمَانِي الدَّهْرُ بِالأَرْزَاءِ حَتَّى فُؤَادِيَ فِي غِشَاءٍ مِنْ نِبَالِ

فَصِرْتُ إِذَا أَصَابَتْنِي سِهَامٌ تَكَسَّرَتِ النِّصَالُ عَلَى النِّصَالِ

وَهُوَ مَنْحىً خَفِيٌّ ، وَقَدْ بَوَّبَ لَهُ بَعْضُ البَيَانِيِّينَ بَابًا سَمَّاهُ بِأَدْرَاجِ البَاعِثِ ، وَفِيهِ تَفْصِيلٌ ، وَبَعْضُ أَنْوَاعِهِ يَفُوقُ بَعْضًا ، وَتَقْرِيرُ جَمِيعِ ذَلِكَ فِي عِلْمِ البَيَانِ .

= اللغة ١٣/ ٤٧ ، والمحكم ٨/ ٣٥٧ ، واللسان (حصر ، سأر ، سور) ، وبغية الوعاة ١/ ١٠٥ .

(١) راجع : مقاييس اللغة ٥/ ٣٦٧ ، واللسان والتاج (نوب) .

(٢) لم يشر إلى المعنى الثاني .

(٣) البيت من الوافر ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

(٤) البيت من الوافر ، وهو في : ديوانها ص٣٢٦ ، والكامل ١/ ١٦ ، والأمالي للقالي ٢/ ١٦٣ ، وسمط اللآلي ١/ ١٤٥ ، ونهاية الأرب ٥/ ١٧٩ .

(٥) البيتان من الوافر ، وهما في : ديوانه ٣/ ٩ ، وأمالي ابن الشجري ٣/ ٢٤٢ .

وَ(**الغَرَضُ**) [١] هُنَا الهَدَفُ الَّذِي يُقْصَدُ بِالسِّهَامِ عِنْدَ الْمُنَاضَلَةِ ، قَالَ الشَّاعِرُ [٢] :

رُبَّ رَامٍ لَمْ يَكُنْ مِنْ ثُعَلٍ قَدْ رَمَانِي فَأَصَابَ الغَرَضَا

وَيُطْلَقُ عَلَى القَصْدِ الْمُجَرَّدِ كَثِيرًا ، وَمِنْهُ قَوْلُ أَبِي العَلَاءِ بنِ سُلَيْمَانَ [٣] :

جَرَّبْتُ دَهْرِي وَأَهْلِيهِ فَمَا تَرَكَتْ لِيَ التَّجَارِبُ فِي وُدِّ امْرِىءٍ غَرَضَا

فَقِيْلَ : هُوَ الأَصْلُ ، ثُمَّ خُصِّصَ بِـ(الهَدَفِ) ؛ لِاسْتِحْكَامِ القَصْدِ فِيهِ وَقُوَّتِهِ . وَقِيْلَ : بَلْ الأَصْلُ (الهَدَفُ) ، ثُمَّ عُمِّمَ لِوُجُودِ مُقْتَضَى الحَمْلِ وَهُوَ النَّصْلُ [٤] . وَالأَظْهَرُ الأَوَّلُ ، وَتَقْرِيرُ جَمِيعِ ذَلِكَ فِي عِلْمِ البَيَانِ .

وَ(**النَّصْبُ** والنُّصُبُ [٥]) [٦] العَلَمُ الْمَنْصُوبُ ، وَفِي التَّنْزِيلِ : ﴿كَأَنَّهُمْ إِلَىٰ نُصُبٍ يُوفِضُونَ﴾ [٧] ، قُرِئَ بِهِمَا جَمِيعًا [٨] . وَقِيْلَ : (النَّصْبُ) الغَايَةُ . وَالأَوَّلُ أَصَحُّ .

وَ(**الوَقَائِعُ**) جَمْعُ (وَقِيعَةٍ) ، وَمُقْتَضَى الْمَادَّةِ التَّعْمِيمُ ، لَكِنْ خَصُّوهُ بِالأَمْرِ الصَّعْبِ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : « بَلْ مُقْتَضَى الْمَادَّةِ التَّخْصِيصُ بِالأَمْرِ الصَّعْبِ ؛ إِذْ الوُقُوعُ عِبَارَةٌ عِنْ السُّقُوطِ ، وَالسُّقُوطُ مِنْ حَيْثُ هُوَ مِنْ الأُمُورِ الْمُسْتَصْعَبَاتِ » ، فَإِنْ جَاءَ فِي غَيْرِ ذَلِكَ كَانَ مَجَازًا ، وَيَرْجِعُ

---

(١) راجع : المحكم ٥/ ٢٤٢ ، واللسان (غرض) .

(٢) البيت من الرمل ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

(٣) البيت من البسيط ، وهو في : سقط الزند ص٢٠٨ ، وشروح السقط ٢/ ٦٥٦ .

(٤) في الأصل (الفصل) ، وهو تحريف .

(٥) في الأصل (التنصّب) ، وهو تحريف .

(٦) راجع : المحكم ٨/ ٢٢٧ ، واللسان وتاج العروس (نصب) .

(٧) سورة المعارج ، الآية : ٤٣ .

(٨) قرأ ابن عامر وحفص عن عاصم (نُصُب) بضمّ النون والصاد . وقراءة الجمهور (نَصْب) بفتح فسكون . انظر : السبعة لابن مجاهد ص٦٥١ ، وحجة القراءات ص٧٢٤ ، والكشف عن وجوه القراءات ٢/ ٣٣٦ ، والبحر المحيط ٨/ ٣٣٦ ، والدر المصون ١٠/ ٤٦٤ ، والنشر ٢/ ٣٩١ .

إِلَى مَجَازِ الإِلْقَاءِ ، وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّيهِ مَجَازَ الطَّرْحِ ، وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّيهِ مَجَازَ التَّخْفِيفِ ، وَالجَمِيعُ مُتَقَارِبٌ ، وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ فِي عِلْمِ البَيَانِ .

وَ(**النَّهْبُ**) [١] الأَخْذُ عَلَى وَجْهِ الاسْتِعْجَالِ ، وَيَأْتِي كَثِيرًا بِمَعْنَى : (الـمَنْهُوبِ) ، وَعَلَى هَذَا حُمِلَ جَمْعُهُ عَلَى (نِهَابٍ) ، أَعْنِي أَنَّ الجَمْعَ إِنَّمَا جَاءَ بِاعْتِبَارِ المَفْعُولِ ، وَ(النُّهْبَةُ والنُّهَيْبَى والنُّهْبَى) // كُلُّهُ (الانْتِهَابُ والنَّهْبُ) . وَقَالَ اللِّحْيَانِيُّ : « (النَّهْبُ) مَا انْتُهِبَ ، وَ(النُّهْبَةُ والنُّهْبَى) اسْمُ (الانْتِهَابِ) » . [١٣٣]

وَ(**الفَجِيعَةُ**) [٢] الرَّزِيَّةُ بِمَا يَكْرُمُ ، وَ(الفَاجِعُ) الغُرَابُ ، صِفَةٌ غَالِبَةٌ ؛ لِأَنَّهُ يَفْجَعُ لِنَعِيبِهِ [٣] بِالبَيْنِ .

وَلَيْسَ فِيهِ مِنْ جِهَةِ الإِعْرَابِ وَلَا مِنْ جِهَةِ البَدِيعِ مَا يَتَأَكَّدُ ذِكْرُهُ .

---

(١) راجع : مقاييس اللغة ٥/ ٣٦٠ ، والمحكم ٤/ ٢٣٨ ، واللسان والتاج (نهب) .

(٢) راجع : مقاييس اللغة ٤/ ٤٧٦ ، والمحكم ١/ ٢٠٥ .

(٣) في الأصل (لنعيه) ، وهو تحريف ، وتصويبه من المحكم .

❖ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ : « **أَمَا تَرَوْنَ صَوَارِمَ المَوْتِ** » إِلَى قَوْلِهِ : « **لَا يُبْقِي [مِنْكُمْ]** (١) **عَلَى أَحَد** » (٢).

الشَّرْحُ:

(**الصَّرْمُ**) القَطْعُ ، وَ(الصَّوَارِمُ) السُّيُوفُ ، صِفَةٌ غَالِبَةٌ ؛ لِاسْتِحْكَامِ مَدْلُولِ اللَّفْظِ الأَوَّلِ فِيهَا وَقُوَّتِهِ (٣).

وَ(**لَامِعَةٌ**) (٤) اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ (لَـمَعَتْ) إِذَا بَرَقَتْ ، يُقَالُ : (لَـمَعَ الشَّيْءُ يَلْمَعُ لَـمْعًا ولَـمَعَانًا ولُـمُوعًا ولَـمِيعًا وتَلْمَاعًا (٥) ، وتَلَمَّعَ) كُلُّهُ بَرَق ، قَالَ أُمَيَّةُ بنُ أَبِي عَائِذٍ (٦) يَصِفُ سَحَابًا (٧) :

ذَوَاهِبُ تَلْمَاعًا بِزَأْرٍ كَأَنَّهُ ... تَهَدُّمُ طَوْدٍ صَخْرُهُ يَتَكَلَّلُ

وَقَالَ الطِّرِمَّاحُ (٨) :

حَتَّى تَرَكْتَ جَنَابَهُمْ ذَا بَهْجَةٍ ... وَرْدَ الثَّرَى مُتَلَمِّعَ الثُّمَّارِ

---

(١) تكملة مستمدّة من أصل الخطب النُّباتية .

(٢) الخطب النُّباتية ل٥/ أ ، وتمامه : « ... **بَيْنَكُمْ لَامِعَة؟ ، وَقَوَارِعَهُ بِكُمْ وَاقِعَة؟ ، وَطَلَائِعَهُ عَلَيْكُمْ طَالِعَة؟ ، وَفَجَائِعَهُ لِعُذْرِكُمْ قَاطِعَة؟ ، وَسِهَامَهُ فِيكُمْ نَافِذَة؟ ، وَأَحْكَامَهُ بِنَوَاصِيكُمْ آخِذَة؟ . فَحَتَّامَ وَإِلَام؟ ، وَعَلَامَ التَّخَلُّفُ وَالمُقَام؟ . أَتَطْمَعُونَ فِي بَقَاءِ الأَبَد؟ ، كَلَّا!! وَالوَاحِدِ الصَّمَد ، إِنَّ المَوْتَ لَبِالرَّصَد ، لَا يُبْقِي مِنْكُمْ عَلَى أَحَد** » .

(٣) راجع : مقاييس اللغة ٣/ ٣٤٤ .

(٤) راجع : مقاييس اللغة ٥/ ٢١١ ، والمحكم ٢/ ١٢٩ ، واللسان والتاج (لمع) .

(٥) كذا الضبط في المحكم ، وفي اللسان والتاج (تِلِمَّاعًا) كـ(تِكِلَّام) مصدر (تكلّم) .

(٦) في الأصل (عامر) ، وهو تحريف . وهو أميّة بن أبي عائذ الهذليّ ، شاعرٌ إسلاميٌّ مخضرمٌ ، من شعراء الدولة الأمويّة ، وكان أحد مدّاحي بني مروان . انظر في ترجمته : الأغاني ٢٤/ ٧ ، وخزانة الأدب ٢/ ٤٣٥ .

(٧) البيت من الطويل ، وهو في : كتاب الجيم ٣/ ١٥٤ ، وشرح أشعار الهذليين ٢/ ٥٣٣ ، والمحكم ٢/ ١٢٩ ، واللسان وتاج العروس (لمع) . ويُروى صدره :

❊ وَأَعْفَتْ تِلِمَّاعًا بِزَأْرٍ كَأَنَّهُ ❊

(٨) البيت من الكامل ، وهو في : ديوانه ص١٦١ ، والمحكم ٢/ ١٢٩ ، والمخصص ٣/ ١٥١ ، واللسان والتاج (ثمر) .

وَ(**القَوَارِعُ**)[١] جَمْعُ (قَارِعَةٍ) وَهِيَ النَّازِلَةُ الشَّدِيدَةُ تَنْزِلُ بِأَمْرٍ عَظِيمٍ ، قَالَ رُؤْبَةُ[٢] :

* وَخَافَ صَقْعَ القَارِعَاتِ الكُدَّهِ *

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَا يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ تُصِيبُهُم بِمَا صَنَعُواْ قَارِعَةٌ ﴾[٣] فَقِيلَ : (القَارِعَةُ) هُنَا السَّرِيَّةُ ، وَقِيلَ : (القَارِعَةُ) النَّازِلَةُ الشَّدِيدَةُ تَنْزِلُ بِأَمْرٍ عَظِيمٍ . وَيَرْجِعُ مَعْنَى الجَمِيعِ إِلَى (الضَّرْبِ) ؛ لِأَنَّ (القَرْعَ) أَصْلُهُ : (الضَّرْبُ) ، وَاقْتَضَى الشِّدَّةَ لِإِطْلَاقِهِ ، إِمَّا لِأَنَّهُ الحَقِيقُ بِإِحْرَازِ المَعْنَى وَاقْتَضَى الإِطْلَاقُ ذَلِكَ ؛ إِذْ مَا قُيِّدَ بِشَيْءٍ فَقَدْ ضَعُفَ بِاعْتِبَارِ إِخْرَاجِهِ عَمَّا يَتَوَجَّهُ إِلَيْهِ .

وَإِمَّا لِكَوْنِهِ لَـمَّا بَلَغَ الغَايَةَ فِي مَعْنَاهُ لَمْ يَتَحَمَّلْهُ تَقْيِيدٌ ؛ إِذْ المُقَيِّدُ مَانِعٌ وَحَاكِمٌ . وَإِمَّا بِصِدْقِ التَّوَجُّهِ إِلَى كُلِّ مَا يُمْكِنُ بِهِ التَّقْيِيدُ ، وَتَقْرِيرُ الجَمِيعِ فِي عِلْمِ البَيَانِ .

وَ(**الطَّلَائِعُ**)[٤] جَمْعُ (طَلِيعَةٍ) ، وَهُوَ مَا يَتَقَدَّمُ مِنْ العَسْكَرِ لِـمُطَالَعَةِ خَبَرِ العَدُوِّ ، الوَاحِدُ وَالجَمِيعُ فِيهِ سَوَاءٌ ، وَفِي الحَدِيثِ : « خَيْرُ الرُّفَقَاءِ أَرْبَعَةٌ ، وَخَيْرُ الطَّلَائِعِ أَرْبَعُمِائَةٍ[٥] ، وَخَيْرُ الجُيُوشِ أَرْبَعَةُ آلَافٍ »[٦].

وَ(**النَّوَاصِي**)[٧] جَـمْعُ (نَاصِيَةٍ) ، وَهِيَ قُصَاصُ الشَّعْرِ ، وَتَتَمَيَّزُ بِهَا عَنْ جَمِيعِ مَا هِيَ بَعْضُهُ ،

---

(١) راجع : مقاييس اللغة ٥/ ٧٢ ، والمحكم ١/ ١١٥ ، واللسان وتاج العروس (قرع) .

(٢) البيت من الرجز ، وهو في : ديوانه ص١٦٦ ، والعين ١/ ١٠٣ ، وتهذيب اللغة ٦/ ٩ ، والمحكم ١/ ١١٥، والمخصص ٤/ ١٨٥ ، واللسان والتاج (قرع ، كده) . **والكَدْهُ** : صَكَّةٌ بحجر ونحوه يؤثّر أثرًا شديدًا . راجع اللسان (كده) .

(٣) سورة الرعد ، الآية : ٣١ .

(٤) راجع : مقاييس اللغة ٣/ ٤٢٠ ، والمحكم ١/ ٣٤٢ .

(٥) كذا في الأصل ، والذي في المصادر أدناه : « وخير الطلائع أربعون ، وخير السرايا أربعمائة ... » . فلعلّه تحريفٌ ، أو حصل فيه سقطٌ ، والله أعلم .

(٦) سنن ابن ماجه ، كتاب الجهاد ، باب السرايا ٢/ ٩٤٤ ، وسنن البيهقي الكبرى ، كتاب السير ، باب ما يستحبّ من الجيوش والسرايا ٩/ ١٥٧ ، وتهذيب الكمال ٢١/ ٢٧٦ ، وضعّفه الألباني في ضعيف الجامع ٦/ ٩٨ . وانظر : تاريخ ابن عساكر ١٥/ ١١ ، ١٢ وَ ٦٧/ ٣٨ .

(٧) راجع : مقاييس اللغة ٥/ ٤٣٣ ، والمحكم ٨/ ٢٥٠ ، واللسان (نصا) ، والتاج (نصو) .

إِمَّا لِاعْتِلَاقِهِ بِهَا ، وَإِمَّا لِشَرَفِهِ بِاعْتِبَارِ مَحَلِّهِ ؛ إِذْ مَحَلُّهُ الرَّأْسُ مِنَ الإِنْسَانِ وَالرَّقَبَةُ مِنَ الفَرَسِ ، فَيَرْجِعُ إِلَى بَابِ التَّغْلِيبِ لَا إِلَى وَضْعِ البَعْضِ مَوْضِعَ الكُلِّ ؛ إِذْ شَرْطُهُ عَدَمُ التَّمْيِيزِ بِمُقْتَضٍ لِلتَّبَعِيَّةِ ، عَلَى مَا هُوَ المُقَرَّرُ فِي عِلْمِ البَيَانِ (١).

وَيُقَالُ فِيهَا – أَعْنِي فِي (النَّاصِيَةِ) – : (نَاصَاةٌ) ، قَالَ (٢) :

لَقَدْ آذَنَتْ أَهْلَ اليَمَامَةِ (٣) طَيِّءٌ بِحَرْبٍ كَنَاصَاةِ الحِصَانِ // المُشَهَّرِ [١٣٤]

وَلَيْسَ لَهَا نَظِيرٌ إِلَّا حَرْفَيْنِ : (بَادِيَةٌ وبَادَاةٌ) ، وَ(قَارِيَةٌ وقَارَاةٌ) ، وَهِيَ الحَاضِرَةُ (٤).

وَ(**حَتَّامَ** ، **وإِلَامَ** ، **وعَلَامَ**) : (مَا) فِي الثَّلَاثَةِ اسْتِفْهَامٌ ، حُذِفَتْ أَلِفُهَا مَعَ حَرْفِ الجَرِّ فَرْقًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ المَوْصُولَةِ ، وَهَذَا الحَذْفُ مُسْتَمِرٌّ مَا لَمْ يَقَعْ بَعْدَهَا (ذَا) ، كَقَوْلِكَ : عَمَّاذَا تَسْأَلُ؟ ، فَإِنَّ الأَلِفَ تَرْجِعُ ؛ لِأَنَّ المَوْصُولَةَ لَا تَقَعُ هُنَا (٥) . وَلَهَا فِي الوَقْفِ عَلَيْهَا مِنْ جِهَةِ لَحَاقِ (هَاءِ) السَّكْتِ وَالتَّجْرِيدِ حُكْمٌ وَتَفْصِيلٌ تَقْرِيرُهُ فِي كُتُبِ النَّحْوِ (٦).

---

(١) انظر : مفتاح العلوم ص٢٤٢ ، والإيضاح للقزويني ص٩٤ ، وشرح التلخيص للبابرتي ص٢٨٤ ، والمطول ص٣٢٣ ، والبرهان ٣/ ٣٠٢ ، والإتقان ٣/ ١٣٤ ، والمزهر ٢/ ١٨٥ ، ٢٠٤ ، وشروح التلخيص ١/ ٥١ .

(٢) البيت من الطويل ، وهو لحُرَيْث بن عَنَّاب الطائي ، شاعرٌ إسلاميٌّ من شعراء الدولة الأموية ، وليس بمذكور من الشعراء ؛ لأنه كان بدويًّا مُقِلًّا غير متصدٍّ بالشعر للناس في مدح ولا هجاء ، ولا يعدو شعرُه أَمْرَ ما يخصّه . انظر ترجمته في : المؤتلف للآمدي ص١٦١ ، والأغاني ١٤/ ٢٤٩ ، وخزانة الأدب ١١/ ٤٤٩ . والبيت له في : المعاني الكبير لابن قتيبة ٦/ ١٠٤٨ ، واللسان (نصا) ، والتاج (نصو) . وبلا نسبة في : الفصول والغايات لأبي العلاء المعري ص٤٣٥ ، والمحكم ٨/ ٢٥٠ ، والمخصص ١/ ٨١ .

(٣) في الأصل (التهامة) ، وهو تحريف .

(٤) أقول : فيه نظرٌ ، فقد جاء في اللسان وغيره : (حانية وحاناة ، وناحية وناحاة ، وجارية وجاراة ، وتوصية وتوصاة ، ومتغنّية ومتغنّاة ، كلٌّ كناصية وناصاة ، وهي لغة طيء ، يقلبون الياء ألفًا طلبًا للخفّة) . راجع اللسان (نبض ، حنا ، غنا، نحا ، نصا ، وري)

(٥) انظر : الكتاب ٢/ ٤١٦ ، وأدب الكاتب ص١٩٨ ، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٥٤٥ ، واللباب ٢/ ٤٩٠ ، وشرح المفصل ٣/ ١٥٠ ، وارتشاف الضرب ٢/ ١٠٠٨ ، ١٠٣٠ ، وشرح التصريح ١/ ١٣٩ .

(٦) انظر : الكتاب ٤/ ١٦٤ ، وشرح المفصل ٩/ ٤٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٤٨ ، والمقرب ٢/ ٣١ ، وشرح =

وَ(**المُقَامُ**) الإِقَامَةُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الكَلَامُ عَلَى هَذِهِ المَادَّةِ [١].

وَ(**الأَبَدُ**) الدَّهْرُ ، وَالجَمْعُ (آبَادٌ وأُبُودٌ) ، وَقَالُوا : (أَبَدٌ أَبِيدٌ) ، كَمَا قَالُوا : دَهْرٌ دَهِيرٌ [٢].

وَ(**الصَّمَدُ**) [٣] مِنْ صِفَاتِ اللهِ تَعَالَى ؛ لِأَنَّهُ أُصْمِدَتْ إِلَيْهِ الأُمُورُ ، أَيْ : قُصِدَ بِهَا ، وَ(الصَّمْدُ) القَصْدُ ، فَلَمْ يَقْضِ فِيهَا غَيْرُهُ . وَقِيْلَ : (الصَّمَدُ) الَّذِي لَا يَطْعَمُ . وَقِيْلَ : (الصَّمَدُ) السَّيِّدُ الَّذِي يَنْتَهِي إِلَيْهِ السُّؤْدَدُ . قَالَ ابْنُ الشَّاهِدِ : « وَلَا نَعْلَمُ (الصَّمَدَ) وَاقِعًا فِي الشَّرِيعَةِ إِلَّا عَلَى اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ، وَأَمَّا قَوْلُهُ [٤] :

أَلَا بَكَّرَ النَّاعِي بِخَيْرَيْ بَنِي أَسَدْ   بِعَمْرِو بنِ مَسْعُودٍ وَبِالسَّيِّدِ الصَّمَدْ

فَمِنْ نَعْتِ الجَاهِلِيَّةِ » . وَقِيْلَ : (الصَّمَدُ) الدَّائِمُ . وَقِيْلَ : (الصَّمَدُ) البَاقِي بَعْدَ فَنَاءِ خَلْقِهِ . وَيَأْتِي (الصَّمَدُ) عِبَارَةً عَنْ المُصْمَتِ الَّذِي لَا جَوْفَ لَهُ .

وَ(**الرَّصَدُ**) [٥] التَّرَقُّبُ ، (رَصَدَهُ بِالـخَيْرِ وَغَيْرِهِ يَرْصُدُهُ رَصْدًا) ، وَ(رَصَدَهُ [٦] بِالـمُكَافَـأَةِ)

= الكافية الشافية ٤/ ١٩٩٩ ، وشرح الشافية ٢/ ٢٩٦ ، وارتشاف الضرب ٢/ ٨٢٠ ، والمساعد ٤/ ٣٢٤ ، وشرح التصريح ٢/ ٣٤٤ ، والهمع ٦/ ٢١٨ .

(١) انظر ما سبق ص٣٥٦ ، ٤٩٠ .

(٢) راجع : مقاييس اللغة ١/ ٣٤ ، والمحكم ١٠/ ٩٥ .

(٣) راجع : مقاييس اللغة ٣/ ٣٠٩ ، والمحكم ٨/ ١٩٤ ، واللسان والتاج (صمد) .

(٤) البيت من الطويل، ويُنسب إلى هند بنت مَعْبَد بن نَضْلَة، تبكي عمرو بن مسعود وخالد بن نَضْلَة، عمَّيها الأَسَدِيَّين ، وهما اللذان قتل النُّعْمانُ بن المنذر ، وبني الغَرِيَّين عليهما ، وهما موضع بالكوفة كان النُّعْمان يُغَرِّيهما بدم مَنْ يقتله في يوم بؤسه. انظر: السيرة لابن هشام ١/ ٥٧٢ ، والبيان والتبيين ١/ ١٠٨ ، ومعجم ما استعجم ٣/ ٩٩٦ ، وخزانة الأدب ١١/ ٢٦٩ . ونُسب إلى سَبْرة بن عمرو الأسدي في : سمط اللآلي ٢/ ٩٣٢ ، وتهذيب الإصلاح للتبريزي ص١٣٩ ، والتنبيه والإيضاح ٢/ ١١٩ . وبلا نسبة في : إصلاح المنطق ص٤٩ ، وجمهرة اللغة ٢/ ٦٥٧ ، وأمالي القالي ٢/ ٢٨٨ ، وتهذيب اللغة ١٢/ ١٥٠ ، والمحكم ٨/ ١٩٥ ، واللسان (صمد ، خير) .

(٥) راجع : مقاييس اللغة ٢/ ٤٠٠ ، والمحكم ٨/ ١٨٩ ، واللسان والتاج (رصد) .

(٦) في الأصل (ورَصْدَةً) ، وهو تصحيف .

كَذَلِكَ . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : « أَرْصَدَ لَهُ بِالخَيْرِ وَالشَّرِّ ، لَا يُقَالُ إِلَّا بِالأَلِفِ » . وَقِيلَ : (تَرَصَّدَهُ [١]) تَرَقَّبَهُ . وَ(أَرْصَدَ لَهُ الأَمْرَ) أَعَدَّهُ . وَ(الرَّصَدُ) المُرْتَصِدُونَ ، وَهُوَ اسْمٌ لِلجَمْعِ ، وَفِي التَّنْزِيلِ : ﴿ فَإِنَّهُۥ يَسۡلُكُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَمِنۡ خَلۡفِهِۦ رَصَدٗا ﴾ [٢] ، أَيْ : إِذَا نَزَلَ المَلَكُ بِالوَحْيِ أَرْسَلَ اللهُ مَعَهُ (رَصَدًا) يَحْفَظُونَ المَلَكَ مِنْ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدٌ مِنَ الجِنِّ ، فَيَسْتَمِعَ الوَحْيَ ، فَيُخْبِرَ بِهِ الكَهَنَةَ وَيُخْبِرُوا بِهِ النَّاسَ ، فَيُسَاوُوا الأَنْبِيَاءَ .

وَلَيْسَ فِيهِ مِنْ جِهَةِ الإِعْرَابِ وَلَا مِنْ جِهَةِ البَدِيعِ مَا يَتَأَكَّدُ ذِكْرُهُ .

❖ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ : « **فَكَأَنْ قَدْ دَارَتْ** » إِلَى قَوْلِهِ : « **الحَسَرَات** » [٣].

الشَّرْحُ:

(**دَارَتْ**) بِمَعْنَى : أَحَاطَتْ ، يُقَالُ : (دَارَ عَلَى المَلِكِ الجَيْشُ) أَحَاطَ بِهِ [٤] ، وَحَقِيقَتُهُ الأَجْرَامُ، وَفِي غَيْرِهَا يَكُونُ مَجَازًا ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الكَلَامُ عَلَى نَظِيرِهِ بِأَيِّ أَنْوَاعِ المَجَازِ يُلْحَقُ [٥].

وَ(**الدَّوَائِرُ**) جَمْعُ (دَائِرَةٍ) ، وَ(الدَّائِرَةُ) المُحِيطَةُ ، فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَقَدْ لَزِمَ إِحْدَى [٦] // جُزْأَيْ الجُمْلَةِ مُسْتَغْنًى عَنْهُ ، وَذَلِكَ بَاطِلٌ ، وَلِذَلِكَ لَمْ يُجِيزُوا : « أَحَقُّ النَّاسِ بِمَالِ [١٣٥]

---

(١) في الأصل (رصده) ، وهو تحريف ، وتصويبه من المحكم وغيره .

(٢) سورة الجن ، الآية : ٢٧ .

(٣) الخطب النُّباتية ل٥/ ب ، وتمامه : « ... **عَلَيْكُمْ دَوَائِرُه ، وَدَهَمَتْكُمْ عَسَاكِرُه ، وَكُشِفَتْ لَكُمْ سَرَائِرُه ، وَنَزَلَ بِكُلِّ امْرِىءٍ مِنْكُمْ مَا يُحَاذِرُه ، فَسَدَّ مِنْكُمْ مَجَارِيَ الأَنْفَاس ، وَأَسْكَنَكُمْ ظُلَمَ الأَرْمَاس ، وَمَضَتْ الحَيَاةُ وَحَصَلَتْ التَّبِعَات ، وَتَرَادَفَتْ المُفْظِعَات ، وَتَضَاعَفَتْ الحَسَرَات** » .

(٤) راجع : مقاييس اللغة ٢/ ٣١٠ ، والمحكم ١٠/ ١٢٠ .

(٥) انظر ما سبق ص٤١٠ ، ٤٥٧ ، ٤٦٦ ، ٤٧٣ ، ٥٠٢ .

(٦) كذا في الأصل ، والوجه (أحد) .

ابْنِهِ أَبُوهُ»؟ [١] ؛ قِيْلَ : (الدَّوَائِرُ) مُخْتَصَّةٌ بِالدَّوَاهِي ، وَمَا لَا يُوَافِقُ الإِنْسَانَ ، بِخِلَافِ (دَارَ) فَإِنَّهُ يَعُمُّ ، وَأَيْضًا فَإِنَّهُ قَدْ اخْتَصَّ بِالإِضَافَةِ ، وَقَدْ جَعَلَ بَعْضُهُمْ الإِطْلَاقَ فِي مِثْلِ هَذَا مُؤْذِنًا بِالْمُبَالَغَةِ وَالإِبْعَادِ فِي إِحْرَازِ المَعْنَى المَوْضُوعِ لِلثَّلَاثَةِ ، فَعَلَى مُقْتَضَى كَلَامِهِ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ : قَامَ قائِمٌ ، وقَالَ قَائِلٌ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ التَّنْبِيهُ عَلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ [٢] ، وَنُصُوصُ النَّحْوِيِّينَ وَالبَيَانِيِّينَ عَلَى المَنْعِ إِلَّا أَنْ تَقْتَرِنَ فَائِدَةٌ ، أَيَّ فَائِدَةٍ كَانَتْ [٣].

(دَهِمَ) بِمَعْنَى : غَشِيَ ، لَا تَخُصُّ جِرْمًا وَلَا مَعْنىً ، بَلْ كُلُّ مَا غَشِيَكَ فَقَدْ (دَهِمَكَ) ، وَيَأْتِي فِعْلُهُ عَلَى (فَعِلَ) وَعَلَى (فَعَلَ) ، وَالمُضَارِعُ (يَدْهَمُ) بِالفَتْحِ فِيهِمَا ؛ مِنْ أَجْلِ حَرْفِ الحَلْقِ [٤].

وَ(**التَّبِعَاتُ**) جَمْعُ (تبِعَةٍ) ، وَ(التَّبِعَةُ) – وَكَذَلِكَ (التَّبَاعَةُ [٥]) – مَا أَتْبَعْتَ بِهِ صَاحِبَكَ مِنْ ظُلَامَةٍ وَغَيْرِهَا . وَ(التَّبِعَةُ) – وَ(التَّبَاعَةُ) أَيْضًا – مَا فِيهِ إِثْمٌ يُتَّبَعُ بِهِ . وَيَرْجِعُ المَعْنَيَانِ بِاعْتِبَارِ التَّجْرِيدِ عَنْ الإِيثَارِ إِلَى مَعْنىً وَاحِدٍ [٦].

وَ(**المُفْظِعَاتُ**) جَمْعُ (مُفْظِعَةٍ) ، اسْمُ فَاعِلٍ مُؤَنَّثٍ مِنْ (أَفْظَعَ) إِذَا اشْتَدَّ وَبَرَّحَ ، وَيُقَالُ فِيهِ : (فَظُعَ) ، وَهُوَ أَحَدُ مَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ ، أَعْنِي مِمَّا كَانَ فِيهِ فَعُلَ وأَفْعَلَ بِمَعْنىً [٧].

وَ(**تَضَاعَفَتْ**) بِمَعْنَى : كَثُرَتْ ، وَ(الضِّعْفُ) المِثْلُ مُلْحَقًا بِمِثْلِهِ . فَإِذَنْ فَمَعْنَى (تَضَاعَفَتْ) :

---

(١) كذا في الأصل ، والمشهور : (أَحَقُّ النَّاسِ بِمَالِ أَبِيهِ ابْنُهُ) ، كما هو مذكور في المصادر أدناه .

(٢) انظر ما سبق ص٤٨٢ .

(٣) انظر المسألة في : الخصائص ٣/ ٣٣٩ ، وعناية القاضي للشهاب ٤/ ١٩٩ وَ ٧/ ٣٩٧ ، وحاشية البغدادي على شرح (بانت سعاد) لابن هشام ١/ ٧٠٥ . وقد أعاد المؤلف الحديث عنها أيضًا ص٧٦٤ .

(٤) راجع : مقاييس اللغة ٢/ ٣٠٧ ، والأفعال للسَّرَقُسْطي ٣/ ٣٢٨ ، والمحكم ٤/ ١٩٥ .

(٥) في المحكم بفتح التاء في الموضعين ، وفي اللسان بكسرها .

(٦) راجع : المحكم ٢/ ٤٣ ، واللسان وتاج العروس (تبع) .

(٧) راجع : مقاييس اللغة ٤/ ٥١١ ، والمحكم ٢/ ٥٠ .

صَارَتْ أَضْعَافًا [١].

وَلَيْسَ فِيهِ مِنْ جِهَةِ الإِعْرَابِ وَلَا مِنْ جِهَةِ البَدِيعِ مَا يَتَأَكَّدُ ذِكْرُهُ .

❖ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ : « **فَمَا أَغْفَلَ مَنْ هَذِهِ سَبِيلُهُ** » إِلَى قَوْلِهِ : « ﴿**أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ** ...﴾ [٢] الآيَةَ » [٣].

الشَّرْحُ:

(**غَلِقَ الرَّهْنُ**) جَارٍ مَجْرَى الأَمْثَالِ فِي الإِخْرَاجِ عَنْ وَضْعِهِ الأَصْلِيِّ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ فِي أَصْلِهِ عِبَارَةٌ عَنْ « أَنْ يَرْهَنَ الرَّجُلُ الرَّهْنَ عِنْدَ الرَّجُلِ ، وَفِي الرَّهْنِ فَضْلٌ عَمَّا رُهِنَ بِهِ ، فَيَقُولُ : إِنْ جِئْتُكَ بِحَقِّكَ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى وَإِلَّا فَالرَّهْنُ لَكَ بِمَا فِيهِ » [٤] . ثُمَّ صَارَ يُسْتَعْمَلُ فِي كُلِّ أَمْرٍ تَحَتَّمَ وَفَاتَ التَّمَكُّنُ مِنْ تَدَارُكِهِ بِإِزَالَةٍ أَوْ إِثْبَاتٍ . وَهَذِهِ المَادَّةُ مِنْ حَيْثُ هِيَ – أَعْنِي (غَلِقَ) ؛ الغَيْنَ وَاللَّامَ وَالقَافَ – لَا تَكَادُ تَنْفَكُّ عَنْ الانْسِدَادِ وَعَدَمِ الوُلُوجِ ، فَمَعْنَى (**غَلِقَ الرَّهْنُ**) انْسَدَّتِ الأَبْوَابُ عَنْ فَكَاكِهِ [٥].

---

(١) راجع : مقاييس اللغة ٣/ ٣٦٢ .

(٢) في الأصل (ويأتي ربك) ، وهو تحريف .

(٣) الخطب النُّباتية ل٥/ ب ، وتمامه : « ... **عَنْ الاسْتِعْدَاد! ، وَمَا أَجْهَلَ مَنْ قَصَّرَ فِي الزَّادِ لِيَوْمِ المَعَاد! ، فَخُذُوا رَحِمَكُمُ اللهُ مِنْ شَبَابٍ إِنْ فَاتَ أَعْجَزَكُمْ لَحَاقُه ، وَمِنْ مَشِيبٍ فِرَاقُ حَيَاتِكُمْ فِرَاقُه ، وَبَادِرُوا وَالقَوْلُ يُسْمَع ، وَالمَعْذِرَةُ تَنْفَع ، وَفِي الخَلَاصِ مَطْمَع ، وَفِي العُمْرِ مُسْتَمْتَع ، قَبْلَ أَنْ يَغْلَقَ الرَّهْنُ بِمَا فِيه ،** ﴿يَوْمَ يَفِرُّ ٱلْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ ۝٣٤ وَأُمِّهِۦ وَأَبِيهِ ۝٣٥ وَصَٰحِبَتِهِۦ وَبَنِيهِ ۝٣٦ لِكُلِّ ٱمْرِيٍٕ مِّنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ ۝٣٧﴾ . **جَعَلَنَا اللهُ وَإِيَّاكُمْ مِمَّنْ آثَرَ الدَّارَ الأُخْرَى ، وَاسْتَقْصَرَ عُمْرَ الحَيَاةِ الدُّنْيَا ، وَأَحْسَنَ الاسْتِعْدَادَ لِلمَعَادِ وَالرُّجْعَى . إِنَّ أَجْلَى المَوَاعِظِ لِدَرَنِ القُلُوب، وَأَمْحَى الإِنْذَارِ لِمُسَطَّرَاتِ الذُّنُوب، كَلَامُ عَلَّامِ الغُيُوب . وَتَقْرَأُ :** ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ ...﴾ **الآيَةَ** » .

(٤) كذا فسّره الإمام مالك . انظر : الموطأ ، كتاب الأقضية ، باب ما لا يجوز من غلق الرهن ص٥١٦ .

(٥) راجع : مقاييس اللغة ٤/ ٣٩٠ .

وَ(اسْتَعَدَّ) بِمَعْنَى : اتَّخَذَ عُدَّةً ، وَهُوَ أَحَدُ مَا جَاءَ مِنْ هَذِهِ المَادَّةِ بِهَذَا المَعْنَى – أَيْ : بِمَعْنَى أَفْعَلَ – لِأَنَّهُ إِذَا اتَّخَذَ / / عُدَّةً فَقَدْ أَعَدَّهَا (١). [١٣٦]

وَ(أَمْحَى) (٢) اسْمُ تَفْضِيلٍ مِنْ (المَحْوِ) ، وَهُوَ ضِدُّ الإِثْبَاتِ . وَقِيْلَ هُوَ : إِذْهَابُ الأَثَرِ . وَقِيْلَ: هُوَ الإِطْمَاسُ وَالتَّعْفِيَةُ ، وَالجَمِيعُ مُتَقَارِبَةٌ مِنْ نَحْوِ المَعْنَى . وَهَذِهِ الكَلِمَةُ وَاوِيَّةٌ وَيَائِيَّةٌ ، يُقَالُ : (مَحَا الشَّيْءَ يَمْحُوهُ مَحْوًا) ، وَ(مَحَاهُ يَمْحَاهُ (٣) مَحْيًا) ، وَ(المَاحِي) مِنْ أَسْمَاءِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ﷺ ؛ لِأَنَّهُ يَمْحُو الكُفْرَ بِإِذْنِ اللهِ تَعَالَى .

وَ(المَلَائِكَةُ) – فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ (٤) – جَمْعُ (مَلَكٍ) ، وَأَصْلُهُ (مَأْلَكٌ) مِنْ (الأَلُوكِ) وَهُوَ الرِّسَالَةُ (٥) ، ثُمَّ قُلِبَتْ الهَمْزَةُ إِلَى مَوْضِعِ اللَّامِ لِيَخِفَّ بِنَقْلِ حَرَكَةِ هَمْزَتِهِ ، ثُمَّ خُفِّفَتْ الهَمْزَةُ بِأَنْ أُلْقِيَتْ حَرَكَتُهَا عَلَى السَّاكِنِ قَبْلَهَا ، فَقِيْلَ : (مَلَكٌ) ، وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ مُتَمَّمًا عَلَى قِلَّةٍ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ (٦) :

فَلَسْتَ لِإِنْسِيٍّ وَلَكِنْ لِـمَلْأَكٍ تَنَزَّلَ مِنْ جَوِّ السَّمَاءِ يَصُوبُ

وَجُـمِعَ عَلَى الأَصْلِ فَقِيْلَ: (مَلَائِكَةٌ) ، وَلَيْسَتْ التَّاءُ لِعُجْمَةٍ وَلَا لِعِوَضٍ وَلَا نَسَبٍ ، وَلَكِنْ

---

(١) انظر : أدب الكاتب ص٣٦٠ ، وشرح الملوكي ص٨٣ ، والممتع ١/ ١٩٥ ، وشرح الشافية ١/ ١١١ .

(٢) راجع : مقاييس اللغة ٥/ ٣٠٢ ، والمحكم ٣/ ٣٤٩ وَ ٤/ ٢٤ ، واللسان (محا) .

(٣) وزاد الجوهري (يمحيه) . انظر : الصحاح (محا) .

(٤) سورة الأنعام ، الآية : ١٥٨ .

(٥) راجع : مقاييس اللغة ١/ ١٣٢ .

(٦) البيت من الطويل ، ويُنسب لغير واحد ، فقد نُسب إلى علقمة بن عَبَدَة الفحل ، وإلى متمّم بن نويرة ، وإلى أبي وجزة السعدي ، وإلى رجل من عبد القيس . انظر : صلة ديوان علقمة ص٨٣ ، والمفضليات ص٣٩٤ ، وشرح أشعار الهذليين ١/ ٢٢٢ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/ ٣٢٩ ، وتهذيب الإصلاح للتبريزي ص١٨٩ ، والحلل للبطليوسي ص٣٥ ، والروض الأنف ٥/ ٤١٢ ، والتنبيه والإيضاح ١/ ١٠٤ ، واللسان (صوب ، ملك) ، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٠٤٦ ، وشرح شواهد الشافية ص٢٨٧ .

لِلتَّأْنِيثِ ، عَلَى حَدِّ دُخُولِهَا فِي (القَشَاعِمَةِ وَالصَّيَاقِلَةِ [١]) ، وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ – أَعْنِي (مَلَائِكَةً) – دُونَ تَاءٍ عَلَى قِلَّةٍ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ [٢] :

وَكَأَنَّ بِرْقِعَ وَالمَلَائِكَ حَوْلَهُ سَدِرٌ تَكَلَّلَهُ [٣] القَوَائِمُ أَجْرَدُ

(بِرْقِعُ) : السَّمَاءُ ، وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ : « هِيَ السَّمَاءُ السَّابِعَةُ » [٤].

وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ (مَلَكًا) مِنْ (المَلْكِ) ، وَأَنَّ الهَمْزَةَ فِي (مَلْأَكٍ) زَائِدَةٌ [٥] ، وَهُوَ مَرْدُودٌ بِقِلَّةِ الاسْتِعْمَالِ ؛ إِذْ مَا زِيدَ عَلَيْهِ مِنْ الثُّلَاثِيِّ سَبِيلُهُ أَنْ يَكْثُرَ اسْتِعْمَالُهُ مَزِيدًا ، وَأَيْضًا فَإِنَّ المَعْنَى عَلَى (الأَلُوكَةِ) كَمَا قَدَّمْنَا . وَقَدْ حُمِلَ عَلَى الغَلَطِ قَوْلُ رُوَيْشِدٍ [٦] :

فَيَا رَبِّ فَاتْرُكْ لِي جُهَيْمَةَ أَعْصُرًا فَمَالِكُ [٧] مَوْتٍ بِالفِرَاقِ دَهَانِي

---

(١) في الأصل (القثاعمة) ، والصواب ما أثبتُّه وهو المذكور في : المحكم ٧/ ٦٩ ، واللسان (ألك) . **والقَشْعَم** : هو الضخم المُسِنُّ من كلّ شيءٍ كالرجال والنّسور . **والصَّيْقَل** : شحّاذ السيوف وجلّاؤها . راجع اللسان (قشعم ، صقل) .

(٢) البيت من الكامل ، وهو لأمية بن أبي الصَّلْت في : ديوانه ص٥٣ ، وجمهرة اللغة ٢/ ١١٢٣ ، والبدء والتاريخ ٢/ ٧ ، وشرح شواهد الإيضاح ص٣٧٩ ، واللسان (برقع ، ملك) . **والسَّدِرُ** : صفة للبحر عند سكونه وعدم الموج فيه . **والتَّكَلُّل** : الإحاطة والاستدارة . **والقوائم** : الخدم والنواتية الذين يقومون بخدمته . **وأَجْرَد** : أملس لا موج فيه . راجع شرح شواهد الإيضاح ص٣٨٠ ، واللسان (كلل) .

(٣) كذا في الأصل ، وهي رواية المحكم ٢/ ٢٩٢ ، ورواية المصادر الأخرى : (تَوَاكَلَهُ) .

(٤) انظر : التكملة ص٣٣٨ ، واللسان (برقع) .

(٥) كابن كيسان والزمخشري والسهيلي ، إذْ يرون زيادة الهمزة فيها كما زيدت في (شمأل) ، ووزن جمعه : (فَعَائِلَة) . انظر : مشكل إعراب القرآن ١/ ١٢٦ ، والحلل ص٣٧ ، والكشاف ١/ ٢٧١ ، والمحرر الوجيز ١/ ١٦٣ ، والروض الأنف ٥/ ٤١١ ، والجامع للقرطبي ١/ ٢٦٣ ، وشرح الشافية ٢/ ٣٤٧ ، والبسيط ٢/ ٧٣١ ، والبحر المحيط ١/ ١٣٧ ، والدر المصون ١/ ٢٤٩ .

(٦) هو رويشد بن كثير الطائي ، والبيت من الطويل ، وهو له في : المحكم ٧/ ٦٩ ، واللسان (لأك) . وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٨١ وَ ٣/ ٢٧٦ .

(٧) في الأصل (فيا لك) ، وهو تحريف .

وَكَذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُهُ[١] :

غَدَا مَالِكٌ يَبْغِي نِسَائِي كَأَنَّمَا نِسَائِي لِسَهْمَيْ[٢] مَالِكٍ غَرَضَانِ

وَكَذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُهُ[٣] :

فَأَبْلِغْ مَالِكًا أَنَّا خَطَبْنَا وَأَنَّا لَمْ نُلَائِمْ بَعْدُ أَهْلَا

وَأَنَّهُ ظَنَّ لَفْظَ : (مَلَكُ المَوْتِ) مِنْ مَادَّةِ (م ل ك) ، فَصَاغَ « مَالِكًا »[٤] مِنْ ذَلِكَ ، وَهُوَ غَلَطٌ مِنْهُ ، وَغَلِطَ بِذَلِكَ فِي غَيْرِ مَا مَوْضِعٍ مِنْ شِعْرِهِ كَمَا قَدَّمْنَا ، وَالحَامِلُ لَهُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ تَوَهَّمَ أَنَّ المِيمَ أَصْلٌ ، وَأَنَّ مِثَالَ (مَلَكٍ) فَعَلٌ كَـ(فَلَكٍ) ، وَإِنَّمَا مِثَالُ (مَلَكٍ) مَفَلٌ ، وَالعَيْنُ مَحْذُوفَةٌ ، أُلْزِمَتْ التَّخْفِيفَ إِلَّا فِي الشَّاذِّ كَمَا قَدَّمْنَا[٥] . وَاسْتِقْصَاءُ الكَلَامِ عَلَى لَفْظِ (مَلَكٍ) وَ(مَلَائِكَةٍ) فِي كُتُبِ النَّحْوِ ، وَقَدْ أَلْـمَمْنَا بِشَيْءٍ مِنْهُ[٦] . وَاسْتِقْصَاءُ الكَلَامِ عَلَى الآيَةِ الكَرِيمَةِ فِي كُتُبِ التَّفْسِيرِ[٧] .

[١٣٧] وَمِمَّا يَتَعَلَّقُ لِلمُصَنِّفِ //بِهَذَا الفَصْلِ مِنْ أَلْقَابِ البَدِيعِ الاقْتِبَاسُ[٨] ، وَهُوَ – أَعْنِي الاقْتِبَاسَ – عِبَارَةٌ عَنْ أَنْ يُضَمَّنَ الكَلَامُ شَيْئًا مِنَ القُرْآنِ أَوْ الحَدِيثِ لَا عَلَى أَنَّهُ مِنْهُ ، وَقَدْ

---

(١) البيت من الطويل ، وهو له أيضًا في : المحكم ٧/ ٦٩ ، واللسان (لأك) . وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٨١ وَ ٣/ ٢٧٦ .

(٢) في الأصل (بسهمي) ، والمثبت من المحكم .

(٣) البيت من الوافر ، وهو له أيضًا في : المحكم ٧/ ٦٩ ، واللسان (لأك) .

(٤) في الأصل (ملكا) ، وهو تحريف .

(٥) انظر : الخصائص ٢/ ٨٠ وَ ٣/ ٢٧٧ ، والمحكم ٧/ ٦٨ ، ٦٩ ، واللسان والتاج (ألك ، لأك ، ملك) .

(٦) انظر : المنصف ٢/ ١٠٢ ، ومشكل إعراب القرآن ١/ ١٢٥ ، ورسالة الملائكة للمعري ص٥ ، وأمالي ابن الشجري ٣/ ٣٥ ، والروض الأنف ٥/ ٤١٠ ، واللباب ٢/ ٢٥٨ ، والبسيط لابن أبي الربيع ٢/ ٧٣١ ، والبحر المحيط ١/ ١٣٧ ، والدر المصون ١/ ٢٤٩ .

(٧) انظر مثلًا : الكشاف ٢/ ٦٣ ، والجامع للقرطبي ٧/ ١٤٤ ، والدر المصون ٥/ ٢٣١ .

(٨) انظر المسألة وما يندرج تحتها من خلاف ، والفرق بين (الاقتباس) و(العقد) في : المثل السائر ٣/ ٢٠٤ ، وتحرير التحبير ص١٤٠ ، ٤٤١ ، والإيضاح ص٤٢٦ ، ٤٣٣ ، والبرهان للزركشي ١/ ٤٨١ ، وخزانة الأدب لابن حِجّة ٤/ ٣٥٧ ، ٤٢١ ، والحاوي للفتاوي ١/ ٢٥٩ ، وشرح عقود الجمان ص١٦٦ ، ١٧٠ ، وأنوار الربيع ٢/ ٢١٧ وَ ٦/ ٢٩٦ ، وشروح التلخيص ٤/ ٥٠٩ .

وَقَعَ ذَلِكَ لِابْنِ نُبَاتَةَ فِي أَمَاكِنَ مُتَعَدِّدَةٍ ، مِنْهَا مَا فِي هَذَا الفَصْلِ ، وَمِنْهَا قَوْلُهُ فِي خُطْبَةٍ أُخْرَى : « **فَيَا أَيُّهَا الغَفَلَةُ المُطْرِقُون ، أَمَا أَنْتُمْ بِهَذَا الحَدِيثِ مُصَدِّقُون؟ ، مَا لَكُمْ مِنْهُ لَا تُشْفِقُون؟** ، ﴿ فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾ (١) » (٢) ، وَمِنْهَا قَوْلُهُ أَيْضًا فِي خُطْبَةٍ أُخْرَى ، ذَكَرَ فِيهَا القِيَامَةَ : « **هُنَالِكَ يُرْفَعُ الحِجَاب ، وَيُوضَعُ الكِتَاب ، وَيُجْمَعُ مَنْ وَجَبَ لَهُ الثَّوَاب ، وَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ العِقَاب** ، ﴿فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ لَّهُۥ بَابٌۢ ﴾ ، ﴿بَاطِنُهُۥ فِيهِ ٱلرَّحْمَةُ وَظَٰهِرُهُۥ مِن قِبَلِهِ ٱلْعَذَابُ ﴾ (٣) » (٤) ، وَسَيَأْتِي الجَمِيعُ فِي مَوْضِعِهِ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى (٥).

وَهَذَا النَّوْعُ فِيهِ تَفْصِيلٌ لِلبَيَانِيِّينَ ، وَاخْتِلَافٌ فِي جَوَازِهِ لِلفُقَهَاءِ ، وَرَأَيْتُ جَمَاعَةً مِنْ شُيُوخِنَا رَحِمَهُمُ اللهُ يَمِيلُونَ إِلَى تَرْجِيحِ المَنْعِ مُطْلَقًا (٦) ، وَأَقْرَبُهُ لِلجَوَازِ ، وَأَفْضَلُهُ فِي عِلْمِ البَدِيعِ مَا لَمْ يُغَيِّرْ مَعْنَى الآيَةِ أَوْ الحَدِيثِ كَمَا فِي الخُطْبَةِ ، وَيَلِيهِ مَا يَرْجِعُ إِلَى وَجْهٍ شَرْعِيٍّ ، كَمَا فِي قَوْلِ الفَاضِلِ (٧) وَقَدْ ذَكَرَ الفِرِنْجَ : « وَغَضِبُوا زَادَهُمُ اللهُ غَضَبا ، وَأَوْقَدُوا نَارًا لِلحَرْبِ جَعَلَهُمُ اللهُ

---

(١) سورة الذاريات ، الآية : ٢٣ .

(٢) انظر : الخطب النُّباتية **ل ٩/ أ**.

(٣) سورة الحديد ، الآية : ١٣ .

(٤) انظر : الخطب النُّباتية **ل ٧٢/ ب** .

(٥) انظر الموضع الأوّل فيما سيأتي من الخطبة الثامنة ص٧٣٢ ، والثاني في الأصل المخطوط من شرح الخطب (الخطبة الثالثة والسبعون **ل٥٣٠**) .

(٦) قال السيوطي : « فأمّا المالكية فإنهم يبالغون في تحريمه ، ويشددون النكير على فاعله ، حتى إني أنشدت شيخنا قاضي القضاة محيي الدين بن أبي القاسم الأنصاري عالم الحجاز قولَ شيخنا الشهاب الحجازي ... وقلت له : ما تقول في هذا؟ . فقال لي : هذا كفرٌ عندنا » . انظر : شرح عقود الجمان ص١٦٨ .

(٧) هو أبو علي عبد الرحيم بن علي اللخمي العسقلاني ، المعروف بالقاضي الفاضل ، أحد الأئمة الكتّاب ، كان وزير السلطان صلاح الدين الأيوبي لبلاغته وفصاحته ؛ إذْ برز في صناعة الإنشاء ، وفاق المتقدمين ، وله فيه الغرائب مع الإكثار ، توفي سنة ٥٩٦هـ في القاهرة ، ودفن بسفح المقطَّم . انظر في ترجمته : وفيات الأعيان ٣/ ١٥٨ ، والسير للذهبي ٢١/ ٣٣٨ .

لَهَا حطَبا »[١] . وَأَقْرَبُهُ إِلَى المَنْعِ ، وَأَقَلُّهُ فَضِيلَةً فِي عِلْمِ البَدِيعِ مَا غَيَّرَ المَعْنَى وَلَمْ يَرْجِعْ إِلَى وَجْهٍ شَرْعِيٍّ ، وَبِحَسَبِ تَبَاعُدِهِ عَنْ المَعْنَى وَعَنْ الوَجْهِ الشَّرْعِيِّ يَتَأَكَّدُ مَنْعُهُ وَيَقِلُّ فَضْلُهُ فِي عِلْمِ البَيَانِ ، كَمَا فِي قَوْلُ ابْنِ الرُّومِيِّ[٢] :

لَئِنْ أَخْطَأْتُ فِي مَدْحِيـ ـكَ[٣] مَا أَخْطَأْتَ فِي مَنْعِي
لَقَدْ أَنْزَلْتُ حَاجَاتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعِ

وَكَمَا فِي قَوْلِ ابْنِ عَبَّادٍ[٤] :

قَالَ لِي : إِنَّ رَقِيبِي سَيِّءُ الخُلْقِ فَدَارِهْ
قُلْتُ : دَعْنِي وَجْهُهُ[٥] الجَنْـ ـنَةُ حُفَّتْ بِالمَكَارِهْ

عَلَى أَنَّ ابْنَ الرُّومِيِّ فِي هَذَا البَابِ قَدْ أَسَاءَ الأَدَبَ غَايَةً ، وَارْتَكَبَ مِنْهُ أَمْرًا صَعْبًا ، نَعُوذُ بِاللهِ مِنْ عَدَمِ التَّأَدُّبِ بِآدَابِ الشَّرِيعَةِ ، وَلَوْلَا كَرَاهِيَةُ التَّصْرِيحِ بِمَا ذَكَرَ لَأَوْرَدْتُ مِنْ ذَلِكَ بَعْضَ مَا ارْتَكَبَ وَمَا أَقْدَمَ عَلَيْهِ ، نَعُوذُ بِاللهِ مِنْ الإِتْيَانِ بِمَا يُفْضِي إِلَى عَدَمِ تَعْظِيمِ مَا عَظَّمَ اللهُ .

---

(١) انظر : الروضتين في أخبار الدولتين لأبي شامة ٤/ ٣٢ ، والإيضاح ص٤٢٦ ، وشروح التلخيص ٤/ ٥١٠ .

(٢) البيتان من الهزج ، وهما في : ديوانه ٢/ ٣٩٤ ، والإيضاح ص٤٢٩ ، والمطول ص٧٢٤ ، وشرح عقود الجمان ص١٦٧ ، وشروح التلخيص ٤/ ٥١٣ .

(٣) في الأصل (مدحك) ، وهو تحريف ولا يستقيم على إثره الوزن .

(٤) هو إسماعيل بن عبّاد بن العباس ، أبو القاسم الطَّالَقَاني ، المشهور بالصاحب بن عبّاد ، وزيرٌ غلب عليه الأدب ، فكان من نوادر الدهر علمًا وفضلًا وتدبيرًا وجودة رأي ، استوزره مؤيد الدولة ابن بويه ، ولقّب بالصاحب لصحبته إياه من صباه ، وكان يدعوه به ، وله تصانيف جليلة منها : المحيط في اللغة ، والكشف عن مساوئ شعر المتنبي وغيرهما ، وله ديوان شعر ، وتواقيعه آية الإبداع في الإنشاء ، توفي سنة ٣٨٥هـ . انظر في ترجمته : معجم الأدباء ٦/ ١٦٨ ، والأعلام ١/ ٣١٦ . والبيتان من مجزوء الرمل ، وهما في : ديوانه ص٢٣٠ ، والإيضاح ص٤٢٨ ، والمطول ص٧٢٤ ، وشرح عقود الجمان ص١٦٨ ، وشروح التلخيص ٤/ ٥١١ .

(٥) كذا في الأصل ، والمشهور : (وجهك) .

وَقَدْ صَنَّفَ بَعْضُ شُيُوخِنَا الأَنْدَلُسِيِّينَ فِي هَذَا البَابِ كِتَابًا (١) ، وَاحْتَفَلَ فِيهِ وَأَبْدَعَ ، وَصَرَّحَ بِالمَنْعِ مِنْ جَمِيعِ ذَلِكَ ، وَاحْتَجَّ عَلَى ذَلِكَ بِحُجَجٍ بَعْضُهَا مُقَرَّبٌ مِنْ القَطْعِ //، وَفِي إِيرَادِهَا [١٣٨] طُولٌ ، وَحَاصِلُ كَلَامِهِ المَنْعُ . قَالَ : « وَأَمَّا العَقْدُ فَإِنَّهُ أَقْرَبُ مِنْ الاقْتِبَاسِ ؛ لِأَنَّهُ المَعْنَى بِعَيْنِهِ ، لَكِنَّ فِيهِ التَّعَرُّضَ إِلَى الإِنْشَادِ بِالأَغَانِي ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ (٢) :

أَنِلْنِي بِالَّذِي اسْتَوْجَبْتَ خَطًّا وَأَشْهِدْ مَعْشَرًا قَدْ شَاهَدُوهُ

فَإِنَّ اللهَ خَلَّاقَ البَرَايَا عَنَتْ لِجَلَالِ هَيْبَتِهِ الوُجُوهُ

يَقُولُ : إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ

وَأَقْرَبُ مِنْهُ عَقْدُ الحَدِيثِ لِجَوَازِ نَقْلِهِ بِالمَعْنَى ، كَمَا يُعْزَى لِلشَّافِعِيِّ ﷺ (٣) :

عُمْدَةُ الخَيْرِ عِنْدَنَا كَلِمَاتٌ أَرْبَعٌ قَالَهُنَّ خَيْرُ البَرِيَّهْ :

اتَّقِ الشُّبْهَاتِ ، وَازْهَدْ ، وَدَعْ مَا لَيْسَ يَعْنِيكَ ، وَاعْمَلَنَّ بِنِيَّهْ »

وَلَيْسَ فِيهِ مِنْ جِهَةِ الإِعْرَابِ مَا يَتَأَكَّدُ ذِكْرُهُ .

****

(١) لم أوفق إلى الوقوف عليه .

(٢) الأبيات من الوافر ، وتُنسب للحسين بن حسن الدمشقي في : معجم الأدباء ٩/ ٢٥٥ ، والإيضاح ص٤٣٣ . ونُسبت إلى الإمام الشافعي في البرهان للزركشي ١/ ٤٨٢ ، وليست في ديوانه .

(٣) البيتان من الخفيف ، وقد نسبا إلى الإمام الشافعي في : الإيضاح ص٤٣٣ ، والمطول ص٧٢٩ ، وشروح التلخيص ٤/ ٥٢١ ، وليسا في ديوانه . ونسبا إلى الحافظ أبي الحسن طاهر بن مفوّز الأندلسي في : جامع العلوم والحكم ص٣٤ ، وشرح عقود الجمان ص١٧٠ ، والفتوحات الربّانية لابن علان ١/ ٦٤ . قال السيوطي : « ومن نسبه إلى الشافعي فقد غلط » .

الخُطْبَةُ الخَامِسَةُ :
خُطْبَةٌ يُذْكَرُ فِيهَا المَوْتُ وَالمَعَادُ .

❖ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ : « **الحَمْدُ للهِ المُؤَمَّلِ** » إِلَى قَوْلِهِ : « **التَّحِيَّات** »(١).

الشَّرْحُ:

(**المُؤَمَّلُ**) الَّذِي تَعَلَّقَ بِهِ الأَمَلُ ، وَ(الأَمَلُ) الرَّجَاءُ(٢) ، وَقَدْ كَثُرَ فِيهِمَا – أَعْنِي فِي المُؤَمَّلِ وَالمَرْجُوِّ – التَّعَلُّقُ بِالمُتَعَلَّقِ ، فَالجَارِي عَلَيْهِ الوَصْفُ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ(٣) :

رُبَّمَا الجَامِلُ المُؤَمَّلُ فِيهِمْ وَعَنَاجِيجُ بَيْنَهُنَّ المِهَارُ

وَكَمَا فِي قَوْلِ الآخَرِ(٤) :

فِيهِمْ لِبَاغِي نَصْرِهِمْ مُلْتَجَأُ وَفِيهِمُ المَرْجُوُّ وَالمَسْؤُولُ

(١) الخطب النُّباتية ل٥/ ب ، وتمامه : « ... **لِكَشْفِ الشَّدَائِد ، المُتَفَضِّلِ بِتُحَفِ النِّعَمِ وَالفَوَائِد ، الَّذِي كَرَّمَنَا بِتَوْحِيدِه ، وَجَعَلَنَا مِنْ خَيْرِ عَبِيدِه ، أَحْمَدُهُ حَمْدًا قَاضِيًا لِحَقِّه ، ضَامِنًا لِرِزْقِه ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، كَلِمَةً أُؤْمِنُ بِهَا إِقْرَارا ، وَأَشْهَدُ بِهَا إِعْلَانًا وَإِسْرَارا ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ القَائِمُ بِحُجَجِه ، وَرَسُولُهُ الدَّاعِي إِلَى مَنْهَجِه ، أَرْسَلَهُ إِلَى أَهْلِ خُلْفٍ وَشَتَات ، وَإِحَنٍ وَتِرَات ، فَدَعَاهُمْ بِأَوْضَحِ البَيِّنَات ، وَجَلَا عَنْ قُلُوبِهِمْ صَدَأَ الشُّبُهَات ، وَأَرَاهُمْ مُعْجِزَاتِ الآيَات ، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ أَفْضَلَ الصَّلَوَات ، وَحَيَّاهُمْ بِأَطْيَبِ التَّحِيَّات** » .

(٢) راجع : مقاييس اللغة ١/ ١٤٠ .

(٣) البيت من الخفيف ، وهو لأبي دؤاد الإيادي في : شرح المفصل ٨/ ٢٩ ، ومغني اللبيب ١/ ١٣٧ ، والمقاصد النحوية ٣/ ١٢٦٠ ، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٠٥ ، وخزانة الأدب ٩/ ٥٨٦ . والرواية المشهورة : (المُؤَبَّل) بدل (المُؤَمَّل) ، ولا شاهد حينئذ . **والجامل** : القطيع من الإبل مع رعاته وأربابه . **والعناجيج** : الخيول الطوال الأعناق . راجع اللسان (جمل ، عنج) .

(٤) البيت من الرجز ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

وَالصَّحِيحُ فِي مِثْلِ هَذَا عَدَمُ إِرَادَةِ الْمُتَعَلَّقِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أُرِيدَ تَعَيَّنَ ذِكْرُهُ أَوْ ذِكْرُ ضِدِّهِ ، وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ فِي كُتُبِ النَّحْوِ وَالبَيَانِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَتْ الإِشَارَةُ إِلَى شَيْءٍ مِنْهُ (١).

(**التُّحَفُ**) (٢) جَمْعُ (تُحْفَةٍ) ، وَهِيَ الطُّرْفَةُ . قَالَ ابْنُ الشَّاهِدِ : « وَأَكْثَرُ مَا تَكُونُ مِنْ الفَاكِهَةِ ، كَمَا قَالَ (٣) :

نُبِذَتْ مَفَاتِيحُ الجِنَانِ وَإِنَّمَا رَاضُونَ بَيْنَ يَدَيْهِ لِلإِتْحَافِ

وَقَدْ تَكُونُ فِي غَيْرِ الفَاكِهَةِ ، كَمَا فِي قَوْلِ ابْنِ هَرْمَةَ (٤) :

وَاسْتَيْقَنَتْ أَنَّهَا مُثَابِرَةٌ وَأَنَّهَا بِالنَّجَاحِ مُتَّحِفَهْ »

وَيَبْعُدُ هُنَا دَعْوَى الْمَجَازِ ؛ لِأَنَّ العَلَاقَةَ فِي العَرَضِيِّ الْمُلِمِّ ، عَلَى مَا هُوَ الْمُقَرَّرُ فِي عِلْمِ البَيَانِ .

وَالجُمْهُورُ عَلَى أَصَالَةِ التَّاءِ ، وَذَهَبَ صَاحِبُ العَيْنِ إِلَى أَنَّهَا مُبْدَلَةٌ مِنْ وَاوٍ ، وَأَنَّ أَصْلَهُ (وَحْفَةٌ) ، إِلَّا أَنَّ التَّاءَ لَازِمَةٌ لِجَمِيعِ تَصَارِيفِ فِعْلِهَا إِلَّا فِي : يَتَفَعَّلُ ، يُقَالُ : (أَتْحَفْتُ الرَّجُلَ ، وَهُوَ يَتَوَحَّفُ) (٥) ، وَكَأَنَّهُمْ كَرِهُوا لُزُومَ البَدَلِ هُنَا ؛ لِاجْتِمَاعِ المِثْلَيْنِ ، فَرَدُّوهُ إِلَى الأَصْلِ ، إِلَّا أَنَّ كِتَابَ العَيْنِ لَا يُعْتَمَدُ عَلَى مَا انْفَرَدَ بِهِ ، وَلِذَلِكَ فَاقَهُ مُخْتَصَرُهُ (٦) ، وَالقَدْحُ فِيهِ – أَعْنِي فِي كِتَابِ العَيْنِ – مَعْرُوفٌ بَيْنَ عُلَمَاءِ اللِّسَانِ (٧).

---

(١) انظر حديثه عن التعلّق فيما سبق ص٥١٢ .

(٢) راجع : المحكم ٣/ ٢٠٤ ، واللسان وتاج العروس (تحف) .

(٣) البيت من الكامل ، وهو لأبي العلاء المعري في : سقط الزند ص٣٤ ، وشروح السقط ٣/ ١٢٨٩ .

(٤) البيت من المنسرح ، وهو في : ديوانه ص١٤٧ ، والمحكم ٣/ ٢٠٤ ، واللسان والتاج (تحف) .

(٥) انظر : العين ٣/ ١٩٣ .

(٦) يقصد المختصر الذي صنعه أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي المتوفى سنة ٣٧٩هـ ، وهو أشهر مؤلفاته وأبعدها صيتًا . وإلا فإنّ هناك مختصرات أخرى مثل : مختصر أبي الحسين علي الحوفي سنة ٤٣٠هـ ، ومختصر أبي الفيض مرتضى الزبيدي سنة ١٢٠٥هـ . انظر : جامع الشروح والحواشي ٢/ ١٢٥٢ .

(٧) انظر تفصيل القضية في : المزهر ١/ ٨٧ ، والمعجم العربي للدكتور حسين نصار ١/ ٢١٩ .

[١٣٩] وَ(**الضَّامِنُ**) هُوَ المُتَكَفِّلُ [١] //، وَكَانَ (الحَمْدُ) (ضَامِنًا) لِلرِّزْقِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ **وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ** ﴾[٢]، وَالزِّيَادَةُ – لَا بُدَّ – مُقْتَضِيَةٌ لِثُبُوتِ المَزِيدِ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا يَكُونُ الأَمْرُ هَكَذَا إِذَا كَانَ (الحَمْدُ وَالشُّكْرُ) مُتَرَادِفَيْنِ، أَوْ كَانَ (الحَمْدُ) أَعَمَّ، فَأَمَّا عَلَى التَّبَايُنِ أَوْ عَلَى عُمُومِ (الشُّكْرِ) فَلَا، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ الشَّرْحِ الكَلَامُ فِي (الحَمْدِ وَالشُّكْرِ)[٣].

وَ(**الرِّزْقُ**)[٤] مَصْدَرُ (رَزَقَ)، يُقَالُ: (رَزَقَهُ اللهُ رِزْقًا حَسَنًا)، أَيْ: نَعَشَهُ، وَيَأْتِي (الرِّزْقُ) – عَلَى لَفْظِ المَصْدَرِ – عِبَارَةً عَمَّا رُزِقَ الإِنْسَانُ[٥]، وَقَدْ قِيلَ الوَجْهَانِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ **وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا** ﴾[٦]، فَقِيلَ: (رِزْقٌ) هَهُنَا مَصْدَرٌ، فَيَكُونُ «شَيْئًا» عَلَى هَذَا مَنْصُوبًا بِـ(رِزْقٍ). وَقِيلَ: بَلْ هُوَ اسْمٌ، فَـ«شَيْئًا» عَلَى هَذَا بَدَلٌ مِنْ (رِزْقٍ).

وَ(**كَلِمَةٌ**) هُنَا وَاقِعَةٌ مَوْقِعَ الكَلِمِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ **قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ** ﴾؛ لِأَنَّهَا[٧] فِي الآيَةِ الكَرِيمَةِ مُفَسَّرَةٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ **أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ** ﴾[٨]، وَالمُفَسَّرُ نَفْسُ المُفَسِّرِ، وَهِيَ فِي الـخُطْبَةِ عِبَارَةٌ عَنْ: «**أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ**»، وَالعِبَارَةُ عَنْ الشَّيْءِ مُتَكَفِّلَةٌ

---

(١) راجع: مقاييس اللغة ٣/ ٣٧٢.

(٢) سورة إبراهيم، الآية: ٧.

(٣) انظر ما سبق ص٢٦٦.

(٤) راجع: مقاييس اللغة ٢/ ٣٨٨، والمحكم ٦/ ١٥٦، واللسان والتاج (رزق).

(٥) في اللسان (رزق): (فالرَّزْقُ بفتح الراء، هو المصدر الحقيقيّ، والرِّزْقُ الاسم، ويجوز أن يوضع موضع المصدر).

(٦) سورة النحل، الآية: ٧٣.

(٧) في الأصل (أنها).

(٨) سورة آل عمران، الآية: ٦٤.

بِإِقْرَارِ الدَّلَالَةِ عَلَيْهِ وَضْعًا أَوْ اسْتِدْعَاءً أَوْ قَصْرًا أَوْ تَنْبِيهًا (١) ، عَلَى مَا هُوَ الْمُقَرَّرُ فِي عِلْمِ البَيَانِ .

وَشَرْطُ وُقُوعِ الكَلِمَةِ مَوْقِعَ الكَلَامِ كَوْنُ الكَلَامِ عِبَارَةً عَنْ مَعْنًى وَاحِدٍ ، وَلَا يَتِمُّ إِلَّا بِتَمَامِ أَجْزَاءِ الكَلَامِ ، كَمَا فِي الآيَةِ الكَرِيمَةِ ، وَكَمَا فِي الخُطْبَةِ ، فَأَشْبَهَ بِذَلِكَ الكَلِمَةَ الَّتِي لَا يَتِمُّ مَعْنَاهَا إِلَّا بِتَمَامِ حُرُوفِهَا ، وَلِهَذَا يُطْلَقُ عَلَى القَصِيدَةِ (**كَلِمَةٌ**) ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهَا لَا يَتِمُّ إِلَّا بِتَمَامِ حُرُوفِهَا . قَالَ ابْنُ الشَّاهِدِ : ((وَلَا أَعْلَمُ ذَلِكَ عَنْ العَرَبِ فِيمَا احْتَوَى عَلَى مَعْنَيَيْنِ كَالغَزَلِ وَالمَدْحِ ، أَوْ الوَصْفِ وَالرِّثَاءِ ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنْ مَعَانِي الشِّعْرِ السِّتَّةِ أَوْ الثَّمَانِيَةِ ، عَلَى مَا هُوَ الْمُقَرَّرُ فِي عِلْمِ البَيَانِ ، بَلْ إِنَّمَا جَاءَ مِنْ القَصَائِدِ فِيمَا احْتَوَى عَلَى مَعْنًى وَاحِدٍ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ ﷺ : « أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَتْهَا العَرَبُ كَلِمَةُ لَبِيدٍ (٢) :

* أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللهَ بَاطِلُ * » (٣)

وَهُوَ مِنْ بَابِ تَغْلِيبِ الفَاضِلِ عَلَى المَفْضُولِ ، وَهُوَ مِنْ أَفْصَحِ كَلَامِ العَرَبِ ، وَإِلَّا فَإِنَّ مِنْ القَصِيدَةِ مَا لَيْسَ بِصِدْقٍ ، وَهُوَ قَوْلُهُ // : [١٤٠]

* وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلُ *

فَإِنَّ نَعِيمَ الجَنَّةِ لَيْسَ بِزَائِلٍ ، وَلِذَلِكَ قَالَ لَهُ عُثْمَانُ بنُ مَظْعُونٍ ﷺ : « كَذَبْتَ ، إِنَّ نَعِيمَ الجَنَّةِ لَيْسَ بِزَائِلٍ » ، فِي حِكَايَتِهِ المَشْهُورَةِ (٤) . وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ زُهَيْرٍ (٥) :

---

(١) في الأصل غامضة لا تقرأ ، والمثبت من حاشية الأصل بخط الناسخ .

(٢) صدر بيت من الطويل ، وعجزه مذكور بعده في الشرح ، وهو للبيد بن ربيعة في : ديوانه ص١٤٥ ، وديوان المعاني ١/ ١١٥ ، وسمط اللآلي ١/ ٢٥٣ ، والمقاصد النحوية ١/ ١١١ ، وخزانة الأدب ٢/ ٢٥٣ .

(٣) البخاري في الفتح ، كتاب مناقب الأنصار ، باب أيام الجاهلية ٧/ ١٤٩ ، ومسلم بشرح النووي ، كتاب الشعر ١٥/ ١٢، وسنن الترمذي ، أبواب الأدب ، باب ما جاء في إنشاد الشعر ٥/ ١٤٠ .

(٤) انظر القصة في : السيرة لابن هشام ١/ ٣٧٠ ، والأغاني ١٥/ ٢٥٥ ، والاكتفاء للكلاعي ١/ ٢٦٦ ، وخزانة الأدب ٢/ ٢٥٥ .

(٥) البيتان من الكامل ، وهما في : ديوانه ص٧٨ ، وشرح الأشعار الستة الجاهلية ٢/ ١٥٥ . **واللِّحَاء** : الشَّتْم . **ومِلَاء** : أيْ مملوءةٌ شرًّا . راجع الشرح في الديوان أعلاه .

وَلَوْلَا أَنْ يَنَالَ أَبَا طَرِيفٍ إِسَارٌ مِنْ مَلِيكٍ أَوْ لِحَاءُ
لَقَدْ زَارَتْ بُيُوتَ بَنِي عُلَيْمٍ مِنَ الكَلِمَاتِ آنِيَةٌ مِلَاءُ

يُرِيدُ : مِنْ قَصَائِدِ الهَجْوِ)) .

وَيَجُوزُ فِيهَا – أَعْنِي فِي (كَلِمَةٍ) الوَاقِعَةِ فِي الخُطْبَةِ – الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ ، فَأَمَّا الرَّفْعُ فَعَلَى مُبْتَدَإٍ مَحْذُوفٍ خَارِجٍ مَخْرَجَ البَيَانِ بِالتَّفْسِيرِ وَعَرْضِ المُسْتَدْعَيَاتِ ، وَفِي هَذَا النَّوْعِ خِلَافٌ بَيْنَ البَيَانِيِّينَ فِي جَعْلِهِ فَائِقًا أَوْ مَفُوقًا ، وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ فِي عِلْمِ البَيَانِ .

وَأَمَّا النَّصْبُ فَيَحْتَمِلُ أَوْجُهًا مِنْهَا (١) : أَنْ تَكُونَ الكَلِمَةُ وَاقِعَةً مَوْقِعَ الكَلَامِ ، وَيَتَرَجَّحُ هَذَا المَوْضِعُ فِي مِثْلِ هَذَا لِعَدَمِ جَرَيَانِ الكَلَامِ عَلَى (تَكَلَّمَ) . فَإِذَنْ فَتَكُونُ مَصْدَرًا ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ النَّصْبُ إِمَّا بِفِعْلٍ مُقَدَّرٍ مِنْ لَفْظِهَا ، وَإِمَّا بِـ« **أَشْهَدُ** » ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى : (أَتَكَلَّمُ) ، عَلَى الخِلَافِ المُقَرَّرِ بَيْنَ سِيبَوَيْهِ وَأَبِي العَبَّاسِ المُبَرِّدِ ، وَقَدْ نَقَلَ بَعْضُ المُتَأَخِّرِينَ (٢) أَنَّ أَبَا العَبَّاسِ لَا يُخَالِفُ فِي مِثْلِ هَذَا سِيبَوَيْهِ ، وَإِنَّمَا يُخَالِفُهُ فِي المُرَادِفِ ، وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ فِي كُتُبِ النَّحْوِ (٣) .

وَمِنْهَا : أَنْ تَكُونَ حَالًا مُوَطِّئَةً لِمَا بَعْدَهَا ، وَمَا بَعْدَهَا صِفَةٌ لَهَا ، وَهُوَ المَقْصُودُ بِالحَالِيَّةِ ، عَلَى مَا هُوَ المُقَرَّرُ فِي كُتُبِ النَّحْوِ فِي هَذَا النَّوْعِ مِنْ الحَالِ (٤) . وَمِنْهَا : أَنْ يَكُونَ النَّصْبُ فِيهَا عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ ، التَّقْدِيرُ : أَذْكُرُ كَلِمَةً .

---

(١) انظر هذه الأوجه مختصرة في شرح خطب ابن نُباتة للعكبري ص١٥٦ .

(٢) هو ابن مالك . انظر : شرح التسهيل ٢/ ١٨٣ ، والتذييل والتكميل ٧/ ١٤٦ .

(٣) انظر في المسألة : الكتاب ١/ ٣٥٧ ، وشرحه للسيرافي ٥/ ١٣١ ، وشرح المفصل ١/ ١١٢ ، وشرح التسهيل ٢/ ١٨٢ ، وشرح الرضي ١/ ٣٠٣ ، وارتشاف الضرب ٣/ ١٣٥٥ ، والتذييل والتكميل ٧/ ١٤٣ ، والمساعد ١/ ٤٦٧ ، والمقاصد الشافية ٣/ ٢٢٩ ، وشرح التصريح ١/ ٣٢٧ ، والهمع ٣/ ٩٩ . وانظر كلام المؤلف في شرحه على الألفية القسم الأول بتحقيق الدكتور أحمد القرشي ٢/ ٣٨٩ .

(٤) انظر مثلًا : أمالي ابن الشجري ٣/ ٢٢٣ ، وشرح الرضي ٢/ ٣٢ ، وشرح التصريح ١/ ٣٧١ ، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم لمحمد عضيمة ١٠/ ٢٩ .

وَ(**أُؤْمِنُ**) أُصَدِّقُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الكَلَامُ عَلَى هَذِهِ المَادَّةِ (١).

وَ(**الإِقْرَارُ**) الاعْتِرَافُ (٢) ، وَنَصْبُهُ عَلَى نَحْوِ نَصْبِ (**كَلِمَةٍ**) ، إِذَا جَعَلْنَاهَا مَوْضُوعَةً مَوْضِعَ الكَلَامِ .

وَ(**الإِعْلَانُ**) مَصْدَرُ (أَعْلَنَ بِالشَّيْءِ) إِذَا جَاهَرَ بِهِ ، أَنْشَدَ أَبُو العَبَّاسِ ثَعْلَبٌ (٣) :

حَتَّى يَشُكَّ وُشَاةٌ قَدْ رَمَوْكَ بِنَا ... وَأَعْلَنُوا بِكَ فِينَا أَيَّ إِعْلَانِ

وَكَذَلِكَ (العِلَانُ والمُعَالَنَةُ) (٤).

وَ(**الإِسْرَارُ**) مَصْدَرٌ بِمَعْنَى : كَتَمَ ، وَيَأْتِي بِمَعْنَى : أَظْهَرَ ، فَيَكُونُ ضِدًّا ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الكَلَامُ عَلَى هَذِهِ المَادَّةِ (٥) . وَالأَظْهَرُ فِي اقْتِضَائِهِمَا – أَعْنِي « **إِعْلَانًا وَإِسْرَارًا** » – أَنَّهُ مِنْ بَابِ : (جِئْتُكَ رَكْضًا ، وَأَتَيْتُكَ سَعْيًا) ، فَيَكُونَانِ مَصْدَرَيْنِ فِي مَوْضِعِ الحَالِ //، وَقَدْ يَحْتَمِلَانِ المَصْدَرِيَّةَ الرَّاسِخَةَ وَالتَّعْلِيلَ . [١٤١]

وَ(**المَنْهَجُ**) (٦) الطَّرِيقُ الوَاضِحُ ، وَ(قَدْ نَهَجَ الطَّرِيقُ وأَنْهَجَ) إِذَا وَضَحَ ، أَنْشَدَ يَعْقُوبُ (٧) :

وَلَقَدْ أَضَاءَ لَكَ الطَّرِيقُ وَأَنْهَجَتْ ... سُبُلُ المَكَارِمِ وَالهُدَى بَعْدِي

---

(١) انظر ما سبق ص٣٦٩ .

(٢) راجع : مقاييس اللغة ٥/ ٨ .

(٣) البيت من البسيط ، ويُنسب إلى يعقوب بن إسحاق الرَّبَعي المخزومي ، شاعر من أهل المدينة ، كذا في الأغاني ٩/ ٢٠٦ . وهو بلا نسبة في : المحكم ٢/ ١١٢ ، واللسان وتاج العروس (علن) .

(٤) راجع : مقاييس اللغة ٤/ ١١١ ، والمحكم ٢/ ١١٢ .

(٥) انظر ما سبق ص٥١٧ .

(٦) راجع : مقاييس اللغة ٥/ ٣٦١ ، والمحكم ٤/ ١٢٣ .

(٧) البيت من الكامل ، وهو ليزيد بن الخَذَّاق أو حَذَّاق الشَّنِّي العَبْدي في : الإبدال لابن السكيت ص٨٤ ، والأمالي ٢/ ٧٨ ، وسمط اللآلي ٢/ ٧١٣ ، وأساس البلاغة (نهج) ، واللسان والتاج (نهج ، هدي) . وهو بلا نسبة في : المحكم ٤/ ١٢٣ .

(**الخُلْفُ**) الاخْتِلَافُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الكَلَامُ عَلَى هَذِهِ المَادَّةِ (١) .

(**الشَّتَاتُ**) (٢) التَّفَرُّقُ ، يُقَالُ : (شَتَّ شَعْبُهُمْ (٣) يَشِتُّ شَتًّا وشَتَاتًا) ، قَالَ (٤) :

تَصَرَّمَ حَبْلُ عَامِلَةٍ وَقَيْسٍ		لَقَدْ أَفْضَى الجَمِيعُ إِلَى الشَّتَاتِ

وَ(**الإِحَنُ**) جَمْعُ (إِحْنَةٍ) ، وَهِيَ الضَّغِينَةُ وَالحِقْدُ (٥) ، وَقَدْ رُوِيَ هَذَا البَيْتُ (٦) :

لَقَدْ جَرَتْ عِبَرٌ ، صُرُوفُهَا غِيَرٌ		فَأَحْدَثَتْ إِحَنًا ، مُذْ غُيِّرَتْ دُوَلَا

وَ(**التِّرَةُ** والوَتْرُ والوِتْرُ والوَتِيرَةُ) (٧) الظُّلْمُ فِي الذَّحْلِ (٨) . وَقِيْلَ : هُوَ الذَّحْلُ عَامَّةً . وَالتَّاءُ فِي (وَتِيرَةٍ) لِلتَّأْنِيثِ ، وَهِيَ فِي (تِرَةٍ) عَلَى حَدِّهَا فِي (عِدَةٍ) .

وَ(**الصَّدَأُ**) (٩) الوَسَخُ عَامًّا ، وَقِيْلَ : بَلْ هُوَ وَسَخُ الحَدِيدِ الَّذِي يَعْلُوهُ عِنْدَ عَدَمِ الصَّقْلِ ، وَاسْمُهُ الخَاصُّ بِهِ : الطَّبَعُ ، قَالَ نَابِغَةُ بَنِي ذُبْيَانَ (١٠) :

سَهِكِينَ مِنْ صَدَإِ الحَدِيدِ كَأَنَّهُمْ		تَحْتَ السَّنَوَّرِ جِنَّةُ البَقَّارِ

---

(١) انظر ما سبق ص٤٤٣ .

(٢) راجع : مقاييس اللغة ٣/ ٧٣ ، والمحكم ٧/ ٤٢٠ .

(٣) في الأصل (سعيهم) ، وهو تصحيف ، وتصويبه من المحكم .

(٤) البيت من الوافر ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

(٥) راجع : مقاييس اللغة ١/ ٦٧ ، والمحكم ٣/ ٣١٤ .

(٦) البيت من البسيط ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

(٧) راجع : مقاييس اللغة ٦/ ٨٤ ، والمحكم ١٠/ ٢١٦ .

(٨) **الذَّحْل** : الثَّأر ، وطلب المكافأة بجنايةٍ جُنيت عليك أو عداوةٍ أُتيت إليك . راجع اللسان (ذحل) .

(٩) راجع : مقاييس اللغة ٣/ ٣٤١ ، والمحكم ٨/ ٢٣١ .

(١٠) البيت من الكامل ، وهو في : ديوانه ص٥٦ ، والحيوان ٦/ ١٨٩ ، والكامل ١/ ٢٩٤ ، وجمهرة اللغة ٣/ ١٣٢٢ ، وتهذيب اللغة ٦/ ٨ ، وسمط اللآلي ١/ ١٨٣ ، وأساس البلاغة (سنر) ، واللسان والتاج (سهك) . **والسَّهَك** : ريح صدإ الحديد . **والسَّنَوَّر** : جملة السلاح وخصّ به بعضهم الدروع . **والبَقَّار** : اسم رملٍ كثير الجنّ ، وهو من أدنى بلاد طيّء إلى بني فزارة ، وشبَّههم بالجنّ لنفوذهم في الحرب . راجع الشرح في الديوان أعلاه .

فَعَلَى الأَوَّلِ هُوَ حَقِيقَةٌ ، وَعَلَى الثَّانِي مَجَازٌ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ نَظِيرُهُ بِأَيِّ نَوْعٍ يُلْحَقُ مِنْ أَنْوَاعِ المَجَازِ [١] ، وَإِذَا كَانَ مَجَازًا كَانَ تَرْشِيحًا لِـ« جَلَا » ، وَقَدْ اخْتُلِفَ فِي المُرَشَّحِ هَلْ يَكُونُ مَجَازًا أَمْ لَا؟ ، وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ فِي عِلْمِ البَيَانِ [٢] . وَالظَّاهِرُ مِنْ [كَلَامِ] [٣] المُصَنِّفِ ارْتِكَابُ كَوْنِ المُرَشَّحِ يَكُونُ مَجَازًا ، وَأَنَّ (الصَّدَأَ) [٤] بِمَعْنَى : الطَّبَعِ ، وَلَوْ كَانَ بِمَعْنَى : الوَسَخِ لَكَانَ الأَرْسَخَ فِي الإِزَالَةِ الغُسْلُ ، كَمَا فِي قَوْلِ بَعْضِ أَصْحَابِنَا الأَنْدَلُسِيِّينَ [٥] :

مَا العِلْمُ إِلَّا كِتَابُ اللهِ أَوْ أَثَرٌ ... يَجْلُو بِنُورِ هُدَاهُ كُلَّ مُلْتَبِسِ
نُورٌ لِمُقْتَبِسٍ خَيْرٌ لِمُلْتَمِسٍ ... حِمىً لِمُحْتَرِسٍ نُعْمَى لِمُبْتَئِسِ
فَاعْكُفْ بِبَابِهِمَا عَلَى طِلَّابِهَا [٦] ... تَمْحُو العَمَى بِهِمَا عَنْ كُلِّ مُلْتَمِسِ [٧]
وَرِدْ بِقَلْبِكَ عَذْبًا مِنْ حِيَاضِهِمَا ... تَغْسِلْ بِمَاءِ الهُدَى مَا فِيهِ مِنْ دَنَسِ

الشَّرْحُ [٨] : (**الشُّبُهَاتُ**) جَمْعُ (شُبْهَةٍ) ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الكَلَامُ عَلَى هَذِهِ المَادَّةِ [٩] .

(**المُعْجِزَاتُ**) جَمْعُ (مُعْجِزَةٍ) ، وَهِيَ هُنَا عِبَارَةٌ عَمَّا يُؤَيَّدُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ دَلِيلًا عَلَى صِدْقِهِ بِمَا يَعْجِزُ

---

(١) انظر ما سبق ص٥٣١ .

(٢) في الأصل (في كتب النحو) ، ولعلّ صوابه ما أثبتُّ ؛ إذْ هو المقصود وعليه جرت عادة المؤلف في الشرح .

(٣) إضافة يلتئم بها الكلام .

(٤) في الأصل (الصدى) .

(٥) الأبيات من البسيط ، وهي لأبي بكر أحمد بن أبي محمد بن الحسن الأنصاري الأندلسي ، المعروف بحميد القرطبي ، كان بديع النظم حسن الخط والضبط ، رحل من الأندلس ومات بمصر سنة ٦٥٢هـ . انظر : الوافي بالوفيات ١٣/ ١٢٢ .
والأبيات في : إرشاد الساري للقسطلاني ١/ ٥ ، ومقدمة تحفة الأحوذي ١/ ٢١ .

(٦) في الأصل (نبايعها ، طلابها) على الترتيب ، وهو تحريف .

(٧) في الأصل (ملتبس) ، وهو تحريف .

(٨) كذا في الأصل ، وعندي أنّ هذه الكلمة زيدت سهوًا في المتن ، أو أنّ المؤلف جاء بها تنبيهًا إلى العودة إلى استكمال شرح الألفاظ ، والله أعلم .

(٩) انظر ما سبق ص٤٥٣ .

البَشَرُ عَنْ الإِتْيَانِ بِمِثْلِهِ [١].

(حَيَّاهُمْ) سَلَّمَ عَلَيْهِمْ . وَمَعْنَى (التَّحِيَّاتِ) بِمَعْنَى : سَلَّمَ عَلَيْهِمْ ، وَ(التَّحِيَّةُ) السَّلَامُ ، وَأَصْلُهَا (تَحْيِيَةٌ) وِزَانُ (تَكْرِمَةٍ) ، وَنَسَبَتْ إِلَيْهَا العَرَبُ //(تَحَوِيٌّ) مِنْ بَابِ التَّشْبِيهِ [١٤٢] اللَّفْظِيِّ ، كَمَا جَمَعُوا (مَكَانًا) عَلَى (أَمْكِنَةٍ) [٢] ، وَ(مَسِيلًا [٣]) عَلَى (مُسْلَانٍ) ، وَ(مَصِيرًا [٤]) عَلَى (مُصْرَانٍ) [٥] ، وَكَمَا أَبْدَلُوا مِنْ الكَافِ الأَصْلِيَّةِ المَكْسُورَةِ شِيْنًا ؛ إِذْ لَفْظُهَا لَفْظُ كَافِ المُؤَنَّثِ ، قَالَ بَعْضُهُمْ [٦] :

عَلَيَّ فِيمَا أَبْتَغِي أُبْغِيشِ بَيْضَاءَ تُرْضِينِي وَلَا تُرْضِيشِ [٧]
وَإِنْ نَأَيْتِ جَعَلَتْ تُدْنِيشِ وَإِنْ تَكَلَّمْتِ حَثَتْ فِي فِيشِ
حَتَّى تَنِقِّي كَنَقِيقِ الدِّيشِ

أَبْدَلَ مِنْ كَافِ الكَلِمَةِ [٨] المُؤَنَّثِ شِينًا فِي ذَلِكَ ، وَشَبَّهَ كَافَ « الدِّيكِ » لِكَسْرَتِهَا بِكَافِ المُؤَنَّثِ .

وَ(التَّحِيَّةُ) البَقَاءُ ، وَ(التَّحِيَّةُ) أَيْضًا المُلْكُ ، وَقَوْلُ زُهَيْرِ بنِ جَنَابٍ [٩] :

---

(١) هذا نصّ قول أبي البقاء العكبري في شرح خطب ابن نُباتة ص١٥٧ .

(٢) لأنّ وزن (أَفْعِلَة) يطّرد في اسم مذكر رباعي بمدّة زائدة كـ(طعام وأطعمة) ، وأمّا (مكان) فألفه منقلبة عن أصل . انظر : شرح الشافية ٢/ ١٢٥ ، وارتشاف الضرب ١/ ٤١٦ .

(٣) في الأصل (مسيل) .

(٤) في الأصل (مصير) .

(٥) لأنّ وزن (فُعْلان) يكون لاسم على فَعِيلٍ كـ(رغيف ورُغفان) ، وأمّا (مسيل ومصير) فوزنهما مَفْعِل . انظر : شرح الشافية ١/ ٦٨ ، وارتشاف الضرب ١/ ٤٤٨ .

(٦) الأبيات من الرجز ، وهي بلا نسبة في : مجالس ثعلب ١/ ١١٦ ، وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٢٠٧ ، والمحكم ٦/ ٣٩٨ ، واللسان (كشش) ، وخزانة الأدب ١١/ ٤٦١ .

(٧) في الأصل (ترضيشي) .

(٨) غامضة في الأصل ، وبنحو ما أثبتُّه يتجه الكلام .

(٩) هو زهير بن جناب الكلبي، أحد أمراء العرب وشجعانهم المشهورين في الجاهلية، وخطيب قضاعة وسيّدها ووافدها =

وَلَكُلُّ مَا نَالَ الفَتَى قَدْ نِلْتُهُ إِلَّا التَّحِيَّهْ

قِيْلَ : أَرَادَ (المُلْكَ) ، وَقَالَ ابْنُ الأَعْرَابِيِّ : أَرَادَ (البَقَاءَ) ؛ لِأَنَّهُ كَانَ مَلِكًا فِي قَوْمِهِ . قَالَ سِيبَوَيْهِ : « (تَحِيَّةٌ) تَفْعِلَةٌ ، وَالمُضَاعَفُ مِنْ اليَاءِ قَلِيلٌ ؛ لِأَنَّ اليَاءَ قَدْ تَثْقُلُ وَحْدَهَا لَامًا ، فَإِذَا كَانَ قَبْلَهَا يَاءٌ كَانَ أَثْقَلَ لَهَا »[1] . وَقَوْلُ العَرَبِ : (حَيَّاكَ اللهُ وَبَيَّاكَ) ، قِيْلَ : (حَيَّاكَ) مَلَّكَكَ ، وَقِيلَ : أَبْقَاكَ ، وَ(بَيَّاكَ) اعْتَمَدَكَ بِالمُلْكِ ، وَقِيْلَ : أَضْحَكَكَ[2].

وَلَيْسَ فِيهِ مِنْ جِهَةِ الإِعْرَابِ وَلَا مِنْ جِهَةِ البَدِيعِ مَا يَتَأَكَّدُ ذِكْرُهُ .

❖ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ : « **أَيُّهَا النَّاسُ : أَعْذِبُوا** » إِلَى قَوْلِهِ : « **بَاقِيَة** »[3].

الشَّرْحُ:

(**أَعْذِبُوا**)[4] بِمَعْنَى : طَيِّبُوا ، وَأَصْلُ (الشَّيْءِ العَذْبِ) السَّهْلُ ، عِنْدَ مَنْ عَمَّمَ ، وَالأَظْهَرُ —

= إلى الملوك ، وكان من المعمّرين ، عاش حوالي أربعمائة سنة ، وقيل : إنه أحد النفر الثلاثة الذين شربوا الخمر صِرْفًا حتى قتلتهم . انظر في ترجمته : المعمّرون ص٢٤ ، والشعر والشعراء ١/ ٣٧٩ ، والأغاني ١٩/ ١٥ .

والبيت من مجزوء الكامل ، وهو في: إصلاح المنطق ص٣١٦ ، والشعر والشعراء ١/ ٣٧٩ ، والمؤتلف ص١٣٠ ، والأغاني ١٩/ ١٩ ، والمحكم ٣/ ٣٠٤ ، واللسان (حيا) .

(١) انظر : الكتاب ٤/ ٣٩٧ .

(٢) راجع : تهذيب اللغة ٥/ ٢٨٩ ، والمحكم ٣/ ٣٠٤ ، واللسان (حيا) ، وتاج العروس (حيي) .

(٣) الخطب النُّباتية ل٦/ أ ، وتمامه : « ... **أَعْذِبُوا أَلْسِنَتَكُمْ بِحَقَائِقِ الذِّكْر ، وَذَلِّلُوا أَسْمَاعَكُمْ لِـمَوَاقِعِ الزَّجْر ، وَأَنِيرُوا قُلُوبَكُمْ بِمَصَابِيحِ الفِكْر ، وَأَكْبِرُوا نُفُوسَكُمْ عَنْ صَرَعَاتِ الكِبْر ، فَإِنَّكُمْ مِنْ الدُّنْيَا عَلَى رَحِيلٍ عَاجِل ، وَمِنْ المَوْتِ عَلَى خَطْبٍ فَظِيعٍ شَامِل ، مَنْصُوبَةً لَكُمْ حَبَائِلُه ، مُطِيقَةً بِكُمْ غَوَائِلُه ، لَا يُبْقِي وَلَا يَذَر ، وَلَا مَلْجَأَ مِنْهُ وَلَا وَزَر ، هُوَ مُوتِمُ الأَبْنَاء ، وَمُثْكِلُ الأُمَّهَاتِ وَالآبَاء ، وَهَادِمُ اللَّذَّات ، وَمُفَرِّقُ الجَمَاعَات ، شَدِيدٌ عَلَى الأَرْوَاحِ بَأْسُه ، كَرِيهٌ مُرُّ المَذَاقَةِ كَأْسُه ، أَدَارَهَا عَلَى الأُمَمِ الخَالِيَة ، وَجَرَّعَهَا سَالِفَ القُرُونِ المَاضِيَة ، فَأَخْرَجَهُمْ مِنَ القُصُورِ العَالِيَة ، وَالنِّعَمِ السَّامِيَة ، إِلَى رَدْمِ قُبُورٍ وَاهِيَة ، تَشْتَمِلُ مِنْهُمْ عَلَى رِمَمِ عِظَامٍ بَالِيَة ، وَبَقَايَا جُسُومٍ مُتَلَاشِيَة ، لَا تُحَسُّ مِنْهُمْ حَاسَّة ، وَلَا تُرَى لَـهُمْ مِنْ بَاقِيَة** » .

(٤) راجع : تهذيب اللغة ٢/ ٣٢١ ، ومقاييس اللغة ٤/ ٢٥٩ ، والمحكم ٢/ ٦٠ ، واللسان والتاج (عذب) .

وَالَّذِي عَلَيْهِ الأَكْثَرُ – اخْتِصَاصُهُ بِالمَاءِ ، وَهُوَ عِبَارَةٌ عَمَّا كَانَ مِنْهُ مُسْتَسَاغًا ، يُقَالُ : (مَاءٌ عَذْبٌ ، ورَكِيَّةٌ [عَذْبَةٌ] (١)) ، وَفِي التَّنْزِيلِ : ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ﴾ (٢) ، وَيُقَالُ : (عَذُبَ المَاءُ عُذُوبَةً) ، وَ(أَعْذَبَهُ اللهُ) جَعَلَهُ عَذْبًا ، عَنْ كُرَاعٍ (٣) ، وَ(أَعْذَبَ القَوْمُ) عَذُبَ مَاؤُهُمْ ، وَ(اسْتَعْذَبُوا) اسْتَقَوْا وَشَرِبُوا مَاءً عَذْبًا ، وَ(اسْتَعْذَبَ لِأَهْلِهِ) طَلَبَ لَهُمْ (٤) مَاءً عَذْبًا . فَهَذَا كُلُّهُ كَمَا تَرَى لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي المَاءِ ، وَأَمَّا اسْتِعْمَالُهُ فِي (الرِّيقِ) فَعَلَى طَرِيقِ التَّشْبِيهِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي نَظِيرِهِ بِأَيِّ الأَنْوَاعِ يُلْحَقُ مِنَ المَجَازِ (٥) ، وَمِنْهُ قَوْلُ أَبِي أَبْتَرَ (٦) :

إِذَا تَظَنَّيْتَ بَعْدَ النَّوْمِ عِلَّتَهَا نَبَّهْتَ طَيِّبَةَ العِلَّاتِ مِعْذَابَا

وَأَمَّا (الأَعْذَبَانِ) فَقِيلَ : هُمَا الخَمْرُ وَالرِّيقُ ، فَهُوَ كَمَا فِي البَيْتِ . وَقِيلَ : النِّكَاحُ وَالطَّعَامُ ، فَهُمَا (٧) أَيْضًا كَمَا فِي البَيْتِ إِلَّا أَنَّ العَلَاقَةَ عَرَضِيَّةٌ ، كُسِبَتْ طَالِبَةً مُمَاثَلَةَ المُؤَثِّرِ لَا بِمِثْلِيَّتِهِ // [١٤٣] فَضَعُفَتْ ، عَلَى مَا هُوَ المُقَرَّرُ فِي عِلْمِ البَيَانِ ، بِخِلَافِهَا فِي البَيْتِ فَإِنَّهَا ذَاتِيَّةٌ ، فَتَسْتَدْعِي لَازِمًا مُمَاثَلَةَ المُثَارِ أَوْ مِثْلِيَّتَهُ ، عَلَى مَا هُوَ المُقَرَّرُ فِي عِلْمِ البَيَانِ أَيْضًا .

فَإِنْ قِيلَ : فَهَلَّا جَعَلْتُمْ قَوْلَهُ فِي الخُطْبَةِ : « **أَعْذِبُوا** » بِمَعْنَى : أَسْهِلُوا أَوْ اسْتَسِيغُوا؟ ؛ قِيلَ : إِذَا فَارَقَ المُلْحَقُ ذَاتَ مَا أُلْحِقَ بِهِ جِنْسًا أَوْ شَكْلًا لَمْ يُجْعَلْ مُوجِبُ الإِلْحَاقِ إِلَّا فِيمَا يَتَوَجَّهُ عَلَى

---

(١) إضافة يلتئم الكلام بها ، وهي مذكورة في المعجمات .

(٢) سورة فاطر ، الآية : ١٢ ، وفي الأصل سقطت كلمة (فرات) من الآية .

(٣) انظر : المنجَّد ص١٢٧ .

(٤) في الأصل (منهم) ، وهو تحريف ، والمثبت من المحكم .

(٥) انظر ما سبق ص٤٠٨ ، ٤٢٠ ، ٤٥٧ ، ٤٧٥ ، ٤٩٥ ، ٥٤٨ ، ٥٧٨ .

(٦) البيت من البسيط ، وهو لأبي زُبيد الطائي كما تشير المصادر ، لا كما ذكر المؤلف . انظر : ديوانه ضمن شعراء إسلاميون ص٥٨٩ ، والمحكم ٢/ ٦١ ، واللسان وتاج العروس (عذب) . ولم أظفر بمن يكنى بذلك من الأعلام فيما بين يدي من المصادر ، ولعله تحريفٌ ، والله أعلم .

(٧) في الأصل (فيهما) .

المُلْحَقِ أَصَالَةً أَوْ وَارِدًا وُرُودَ كَثْرَةٍ ، عَلَى مَا هُوَ المُقَرَّرُ فِي عِلْمِ البَيَانِ . غَايَةُ مَا فِي البَابِ اشْتِرَاطُ تَوَجُّهِ المُوجِبِ عَلَى المُلْحَقِ تَوَجُّهًا لَا يُنَافِي اعْتِبَارَ صِفَتِهِ الذَّاتِيَّةِ ، عَلَى مَا هُوَ المُقَرَّرُ فِي عِلْمِ البيَانِ، وَذَلِكَ مَوْجُودٌ ، وَبَسْطُ جَمِيعِ هَذَا وَتَقْرِيرُهُ فِي عِلْمِ البَيَانِ ، وَحَيْثُ يَكُونُ هُوَ المَقْصُودُ بِالذِّكْرِ .

وَ(**اللِّسَانُ**) يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ [(١)] ، فَمَنْ ذَكَّرَ جَمَعَهُ عَلَى (أَلْسِنَةٍ) كَمَا فِي الخُطْبَةِ ، وَهِيَ اللُّغَةُ المَشْهُورَةُ – أَعْنِي تَذْكِيرَ (اللِّسَانِ) – وَمَنْ أَنَّثَ جَمَعَهُ عَلَى (أَلْسُنٍ) ، وَعَلَيْهِ جَاءَ [(٢)] :

فَإِذَا أَرَدْتَ مِنَ العُلُومِ أَجَلَّهَا فَأَجَلُّهَا عِنْدِي مُقِيمُ الأَلْسُنِ

وَ(**الذِّكْرُ**) هُنَا الشَّيْءُ يَجْرِي عَلَى اللِّسَانِ ، وَالدَّالُ المُهْمَلَةُ لُغَةٌ ، يُقَالُ : (ذَكَرَهُ يَذْكُرُهُ ذِكْرًا وذُكْرًا) ، الأَخِيرَةُ عَنْ سِيبَوَيْهِ [(٣)].

وَ(**أَكْبِرُوا**) هُنَا بِمَعْنَى : امْنَعُوا ، مِنْ قَوْلِكَ : (أَكْبَرْتُ زَيْدًا عَنْ الشَّتْمِ) إِذَا مَنَعْتَهُ مِنْهُ ، وَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ المُكْبَرُ عَنْهُ مَظَنَّةً حَسْبُ ؛ الْتِفَاتًا إِلَى أَصْلِ المَادَّةِ مِنْ التَّعْظِيمِ .

وَ(**الحَبَائِلُ**) جَمْعُ (أُحْبُولَةٍ) ، وَهِيَ عِبَارَةٌ عَنْ المِصْيَدَةِ مِمَّا كَانَتْ [(٤)] ، قَالَ الشَّاعِرُ [(٥)] :

إِذَا هِيَ لَمْ تُبْرِمْ حَبَائِلَ صَيْدِهَا أَضَاعَتْ وَمَرَّ الصَّيْدُ لَمْ يَلْقَ صَائِدَا

---

(١) انظر : المذكر والمؤنث لابن التَّسْتُري ص٤٩ ، ١٠١ ، والبلغة لابن الأنباري ص٨١ .

(٢) البيت من الكامل ، وينسب إلى إسحاق بن خلف البهراني في : الكامل ٢/ ١٩ ، وزهر الآداب ٣/ ١٥٧ ، والوافي بالوفيات ٨/ ٢٦٧ . وإلى إبراهيم بن خلف البهراني في : ربيع الأبرار ٤/ ٧٠ . وإلى أبي حاطب في جامع بيان العلم لابن عبد البر ١/ ٢٤٥ . وبلا نسبة في : عيون الأخبار ١/ ١٥٧ ، والعقد الفريد ٢/ ٤٨٠ ، والتمثيل والمحاضرة ص١٦١ ، وبهجة المجالس ١/ ٦٦ .

(٣) راجع : الكتاب ٤/ ٧ ، والمحكم ٦/ ٤٨٩ ، واللسان وتاج العروس (ذكر) .

(٤) راجع : المحكم ٣/ ٢٧١ .

(٥) البيت من الطويل ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

وَيُسْتَعَارُ كَثِيرًا لِلسَّبَبِ ، وَمِنْ أَجْوَدِ اسْتِعَارَاتِهِ مَا أَفْضَى السَّبَبُ إِلَى إِحَاطَةٍ وَأَسْرٍ ، كَمَا فِي قَوْلِ بَعْضِ الأَنْدَلُسِيِّينَ يُخَاطِبُ بَعْضَ المُلُوكِ ، وَقَدْ أَسَرَ (١) الفِرِنْجُ – خَذَلَهُمْ اللهُ وَنَكَّسَ أَعْلَامَهُمْ – بَنِيهِ (٢) :

نَصَبَ العَدُوُّ حَبَائِلًا لِحَبَائِبِي ... وَعَلِقْتُ فِي اسْتِخْلَاصِهِمْ بِحِبَالِكَا (٣)

أَوْ مَا أَفْضَى إِلَى تَخَيُّلٍ وَاسْتِدْرَاجٍ ، كَقَوْلِ أَبِي العَلَاءِ المَعَرِّيِّ (٤) :

وَجُنْحٍ يَمْلَأُ الفَوْدَيْنِ شَيْبًا ... وَلَكِنْ يَجْعَلُ الصَّحْرَاءَ خَالَا

أَرَدْنَا أَنْ نَصِيدَ بِهِ مَهَاةً ... فَقَطَّعَتِ الحَبَائِلَ وَالحِبَالَا

وَنَمَّ بِطَيْفِهَا السَّارِي جَوَادٌ ... فَجَنَّبَنَا (٥) الزِّيَارَةَ وَالوِصَالَا

وَأَيْقَظَ بِالصَّهِيلِ الرَّكْبَ حَتَّى ... ظَنَنْتُ صَهِيلَهُ قِيلًا وَقَالَا

وَ(**مُطِيفَةٌ**) اسْمُ فَاعِلٍ // مِنْ (أَطَافَ) ، وَمَعْنَاهُ : اسْتَدَارَتْ وَجَاءَتْ مِنْ نَوَاحِيهِ ، وَالكَلِمَةُ – أَعْنِي (أَطَافَتْ) – وَاوِيَّةٌ وَيَائِيَّةٌ (٦). [١٤٤]

وَ(**المَلْجَأُ**) المَفْزَعُ ، أَيْ : المَكَانُ الَّذِي (٧) يُفْزَعُ إِلَيْهِ ، وَيُعْتَصَمُ بِهِ ، وَيُجْعَلُ مَعْقِلًا (٨).

---

(١) في الأصل (أسره) بزيادة الهاء .

(٢) البيت من الكامل ، وهو للحسين بن عتيق التغلبي ، كان شاعرًا مُفْلِقًا ، متبحِّرًا في التاريخ ، وله اختراعات عجيبة ، من مؤلفاته : الكتاب الكبير في التاريخ ، والتلخيص المسمّى بِـ(ميزان العمل) ، وكانت وفاته بعد ٦٧٤هـ . انظر في ترجمته والبيت : الإحاطة في أخبار غرناطة ١/ ٤٧٢-٤٧٦ .

(٣) في الأصل (بحبالك) .

(٤) الأبيات من الوافر ، وهي في : سقط الزند ص٥٠ ، وشروح السقط ١/ ٧٢ .

(٥) في الأصل (فحيّينا) ، وهو تصحيف .

(٦) راجع : مقاييس اللغة ٣/ ٤٣٢ ، والمحكم ٩/ ١٩٨ .

(٧) في الأصل (إليه) .

(٨) راجع : مقاييس اللغة ٥/ ٢٣٥ .

وَ(**الوَزَرُ**) كَـ(المَلْجَإِ) فِي المَعْنَى ، وَأَصْلُهُ : الجَبَلُ المَنِيعُ ، ثُمَّ إِنَّهُ صَارَ يُسْتَعْمَلُ فِي كُلِّ مَعْقِلٍ [١].

(**المُوتِمُ**) اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ (أَيْتَمَ) ، وَأَصْلُهُ : (مُؤَيْتِمٌ) ، كَنَظَائِرِهِ [٢] مِنَ الصَّحِيحِ ، ثُمَّ حُذِفَتْ الهَمْزَةُ كَمَا تُحْذَفُ مِنْ نَظِيرِهِ مِنَ الصَّحِيحِ ، فَجَاءَتْ يَاءٌ بَعْدَ [٣] ضَمَّةٍ فَقُلِبَتْ اليَاءُ وَاوًا ، وَاخْتُرِمَتْ الضَمَّةُ دُونَهَا ، بِخِلَافِهَا فِي « بِيضٍ » وَنَحْوِهِ ؛ لِمَكَانِ الجَمْعِيَّةِ ، أَوْ حِرْصًا عَلَى إِبْقَاءِ مَا يَدُلُّ عَلَى البِنْيَةِ ، عَلَى مَا هُوَ المُقَرَّرُ فِي عِلْمِ التَّصْرِيفِ [٤].

وَهَمْزُهَا كَهَمْزِ « مُؤْقِنٍ » ، وَهُوَ إِمَّا لِحُلُولِهَا مَحَلَّ المَهْمُوزِ ، وَإِمَّا لِأَنَّ الحَرَكَةَ بَعْدَ الحَرْفِ [٥] ، فَيَصِيرُ هَمْزُهَا بِهَذَا الاعْتِبَارِ إِلَى « وُجُوهٍ » [٦] ، وَيَتَعَيَّنُ هَذَا الوَجْهُ الأَخِيرُ فِي هَمْزِ: {لُؤْلَى} ، فِي قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَهُ بِالهَمْزِ [٧] ، وَفِي قَوْلِ الشَّاعِرِ [٨] :

---

(١) راجع : مقاييس اللغة ٦/ ١٠٨ ، والمحكم ٩/ ٨٧ .

(٢) في الأصل (كبصائر) ، وهو تحريف ، وما أثبتُّه هو الذي يتجه إليه الكلام .

(٣) في الأصل (بعدها) ، وهو تحريف .

(٤) انظر : الكتاب ٣/ ٥٩٢ ، وأدب الكاتب ص٤٨٨ ، والمنصف ١/ ٣٤٠ ، والخصائص ٢/ ١٠٧ ، والممتع ٢/ ٤٦٨ ، وشرح الشافية ٢٢/ ١٢٨ .

(٥) في الأصل (الحذف) ، وهو تحريف .

(٦) أيْ : إنّ هذه الواو الساكنة يجوز إبدالها همزة ؛ فتُقَدَّر ضمّة الميم قبلها عليها ، لأنَّ الحركة في النيَّة بعد الحرف ، فأُجْرِيَتْ الواو الساكنة المضموم ما قبلها مُجرى المضمومة نفسها فهُمزت ، كما قيل في (وُجُوه) : أُجُوه .

(٧) يقصد في قوله تعالى : ﴿وَأَنَّهُۥٓ أَهۡلَكَ عَادًا ٱلۡأُولَىٰ﴾ في سورة النجم ، الآية : ٥٠ . وهي قراءة الحسن البصري وقالون . انظر: السبعة لابن مجاهد ص٦١٥ ، والكشف عن وجوه القراءات ٢/ ٢٩٦ ، والجامع للقرطبي ١٧/ ١٢٠ والبحر المحيط ٨/ ١٦٩ ، والدر المصون ١٠/ ١٠٨ .

(٨) البيت من الوافر ، وهو لجرير في : ديوانه ص٢٨٨ ، والمحتسب ١/ ٤٧ ، والخصائص ٢/ ١٧٧ وَ ٣/ ١٤٨ ، ١٥١ ، ٢٢٢ ، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٦٢ ، وشرح شواهد الشافية ص٤٢٩ . وبلا نسبة في : الكشاف ١/ ١٣٨ ، والبحر المحيط ١/ ٤٢ . ورواية صدره في الديوان :

* لَحَبَّ الوَاقِدَانِ إِلَيَّ مُوسَى *

ولا شاهد فيه حينئذ على هذه الرواية .

أَحَبُّ المُؤْقِدِينَ إِلَيَّ مُؤْسَى وَجَعْدَةُ لَوْ أَضَاءَهُمَا الوَقُودُ

وَتَقْرِيرُ جَمِيعِ ذَلِكَ فِي كُتُبِ النَّحْوِ فِي عِلْمِ التَّصْرِيفِ[١].

فَصْلٌ : وَ(اليُتْمُ)[٢] الانْفِرَادُ ، وَ(اليَتِيمُ) الفَرْدُ ، وَ(اليُتْمُ واليَتَمُ) فِقْدَانُ الأَبِ مِنْ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ يَبْقَى الوَلَدُ فَرْدًا مِنْ أَبِيهِ . قَالَ ابْنُ السِّكِّيتِ : « (اليُتْمُ) فِي النَّاسِ مِنْ قِبَلِ الأَبِ ، وَفِي البَهَائِمِ مِنْ قِبَلِ الأُمِّ »[٣] ، وَلَا يُقَالُ لِمَنْ فَقَدَ الأُمَّ مِنَ النَّاسِ : (يَتِيمٌ) ، وَلَكِنْ : مُقْطَعٌ ، وَ(اليُتْمُ) انْتِهَاؤُهُ بُلُوغَ الحُلُمِ ، ثُمَّ لَا (يُتْمَ) ، وَقَدْ جَاءَ فِي الحَدِيثِ عَنْهُ ﷺ : « لَا يُتْمَ بَعْدَ حُلُمٍ »[٤] ، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَءَاتُواْ ٱلْيَتَٰمَىٰٓ أَمْوَٰلَهُمْ﴾[٥] فَلَا[٦] يُؤْتَوْنَ أَمْوَالَهُمْ إِلَّا بَعْدَ إِينَاسِ الرُّشْدِ مِنْهُمْ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَٱبْتَلُواْ ٱلْيَتَٰمَىٰ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغُواْ ٱلنِّكَاحَ فَإِنْ ءَانَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا فَٱدْفَعُوٓاْ إِلَيْهِمْ أَمْوَٰلَهُمْ﴾[٧] ، وَلَا يَكُونُ إِينَاسُ الرُّشْدِ إِلَّا مِنْ بَعْدِ الحُلُمِ ، فَإِنَّمَا سُمُّوا (يَتَامَى) بَعْدَ أَنْ أُونِسَ مِنْهُمُ الرُّشْدُ بِالاسْمِ الأَوَّلِ الَّذِي كَانَ لَهُمْ قَبْلَ إِينَاسِهِ . وَهُوَ فِي مِثْلِ هَذَا قَوِيٌّ – أَعْنِي إِطْلَاقَ اللَّفْظِ المُنْفَصِلِ – وَلَا بُدَّ إِذْ ذَاكَ مِنْ أَخْذِهِ جُزْءًا مِنَ الحَالَةِ الثَّانِيَةِ لِإِمْكَانِ التَّحَقُّقِ ، وَبَسْطُ هَذَا النَّوْعِ وَتَفْصِيلُهُ وَتَقْرِيرُهُ فِي عِلْمِ البَيَانِ[٨].

---

(١) انظر المسألة في : المنصف ١/ ٣١١ وَ ٢/ ٢٠٣ ، وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٧٩ ، وشرح الملوكي ص٢٧٠ ، والممتع ١/ ٣٤١ وَ ٢/ ٥٦٥ ، والدر المصون ١/ ١٠١ ، والمغني ٢/ ٦٨٤ ، وشرح شواهد الشافية ص٤٢٩ .

(٢) راجع : تهذيب اللغة ١٤/ ٣٣٩ ، ومقاييس اللغة ٦/ ١٥٤ ، والمحكم ١٠/ ٢١٣ ، واللسان والتاج (يتم) .

(٣) انظر : إصلاح المنطق ص٣٧٣ . وأورده الأزهري في التهذيب عن الأصمعي .

(٤) انظر : المصنف لعبد الرزاق ٦/ ٤١٦ ، والكامل في الضعفاء ٧/ ٢٧١٦ ، والاستذكار لابن عبد البر ١٨/ ١٢٥ ، ومجمع الزوائد ٤/ ٢٢٩ .

(٥) سورة النساء ، الآية : ٢ .

(٦) في الأصل (ولا) ، ولا تستقيم العبارة .

(٧) سورة النساء ، الآية : ٦ .

(٨) يشير إلى مبحث وجوه المجاز المرسل وعلاقاته ، ويقصد هنا علاقة السَّبْق ، أيْ : تسمية الشيء باسم ما كان عليه . انظر فيه : المطول ص٥٧٧ ، والبرهان للزركشي ٢/ ٢٨٠ ، وشرح عقود الجمان ص٩٣ ، وشروح التلخيص ٤/ ٤٠ .

وَ(**الأُمَّهَاتُ**) جَمْعٌ ، وَاحِدُهُ (١) (أُمٌّ) ، وَاخْتُلِفَ فِي الهَاءِ فَقِيْلَ : هِيَ زَائِدَةٌ لِتَخْصِيصِ // [١٤٥] العَاقِلِ (٢) ؛ إِذْ (أُمَّاتٌ) إِمَّا خَاصٌّ بغَيْرِ العَاقِلِ ، أَوْ عَامٌّ فِي العَاقِلِ وَغَيْرِهِ ، وَأَمَّا (أُمَّهَاتٌ) فَخَاصٌّ بِالعَاقِلِ ، وَعَلَى التَّعْمِيمِ فِي (أُمَّاتٍ) قَوْلُ بَعْضِ مَشَايِخِ أَهْلِ الأَنْدَلُسِ الزُّهَّادِ ، وَهُوَ أَبُو إِسْحَاقَ الإِلْبِيرِيُّ ﷺ (٣) :

فَرْضٌ عَلَيْنَا بِرُّنَا أُمَّاتِنَا وَعُقُوقُهُنَّ مُحَرَّمٌ إِلَّاكِ

وَقِيْلَ : بَلْ الهَاءُ عِوَضٌ مِنْ تَاءِ التَّأْنِيثِ الَّذِي كَانَ حَقُّهَا أَنْ تَلْحَقَ فِي الْمُفْرَدِ ، إِذْ هُوَ ثُلَاثِيٌّ دَالٌّ عَلَى مُؤَنَّثٍ ، فَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يَكُونَ بِالتَّاءِ ، كَمَا قِيْلَ فِي الوَاوِ وَالنُّونِ فِي (أَرَضِينَ) عَلَى بَعْضِ الأَقْوَالِ (٤) .

وَقِيْلَ : بَلْ الهَاءُ أَصْلِيَّةٌ (٥) ، وَالكَلِمَةُ مِنْ (تَأَمَّهْتُ) ، وَأَصْلُ (أُمٍّ) (أُمَّهَةٌ) لَكِنْ حُذِفَتْ الهَاءُ مِنْ الْمُفْرَدِ إِلَّا قَلِيلًا ، كَمَا فِي قَوْلِهِ (٦) :

* أُمَّهَتِي خِنْدِفُ وَالْيَاسُ أَبِي *

فَرَدَّ الـجَمْعُ فِي (أُمَّهَاتٍ) الْمُفْرَدَ إِلَى أَصْلِهِ . وَبَسْطُ هَذِهِ الأَقْوَالِ وَتَقْوِيَةُ مَا يَقْوَى مِنْهَا وَتَضْعِيفُ

---

(١) في الأصل (واحد) بدون الهاء ، وهو تحريف .

(٢) وهو قول الجمهور من أرباب هذا العلم . انظر المصادر المذكورة في نهاية المسألة .

(٣) البيت من الكامل، وقائله أبو إسحاق إبراهيم بن مسعود الإلبيري، شاعرٌ أندلسيٌّ، اشتهر بغرناطة، وأنكر على مَلِكها كونه استوزر ابن نَغْزِلَّة اليهودي ، فنفي إلى إلبيرة ، وقال شعرًا في ذلك ، فثارت صنهاجة على اليهودي وقتلوه . له ديوان شعر كله حكم ومواعظ ، توفي سنة ٤٦٠هـ . انظر في ترجمته : التكملة لكتاب الصلة لابن الأبَّار ١/ ١١٨ ، والمُغْرب لابن سعيد ٢/ ١٣٢ ، والأعلام ١/ ٧٣ . والبيت في ديوانه ص٤٢ ، ولم أقف عليه في غيره .

(٤) انظر ما سبق ص٢٩٥ .

(٥) وهو قول أبي بكر بن السراج . انظر : سرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٦٤ ، وشرح الملوكي ص٢٠٣ .

(٦) البيت من الرجز ، وهو لقصيّ بن كلاب في : سمط اللآلي ٢/ ٩٥٠ ، واللسان (أمم ، أمه) ، وخزانة الأدب ٧/ ٣٧٩ ، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٠٨٥ ، وشرح شواهد الشافية ص٣٠١ .

مَا يَضْعُفُ فِي كُتُبِ النَّحْوِ [١].

وَ(البَأْسُ) أَصْلُهُ : الحَرْبُ ، ثُمَّ كَثُرَ حَتَّى قِيْلَ : (لَا بَأْسَ عَلَيْكَ ، وَلَا بَأْسَ بِكَ) ، أَيْ : لَا خَوْفَ [٢] ، قَالَ قَيْسُ بنُ الخَطِيمِ [٣] :

يَقُولُ لِيَ الحَدَّادُ وَهْوَ يَقُودُنِي   إِلَى السِّجْنِ لَا تَجْزَعْ فَمَا بِكَ مِنْ بَاسِ

أَرَادَ : (فَمَا بِكَ مِنْ بَأْسِ) ، فَخَفَّفَ تَخْفِيفًا قِيَاسِيًّا [لَا بَدَلِيًّا] [٤] – وَالفَرْقُ بَيْنَ تَخْفِيفِ الهَمْزَةِ وَإِبْدَالِهَا [٥] مُقَرَّرٌ فِي كُتُبِ النَّحْوِ [٦] – وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ خَفَّفَ وَلَمْ يُبْدِلْ قَوْلُهُ فِيهَا :

* وَتَتْرُكُ عُذْرِي وَهْوَ أَضْحَى مِنَ الشَّمْسِ *

فَلَوْ أَنَّ قَوْلَهُ : « مِنْ بَاسِ » فِي حُكْمِ قَوْلِهِ : (مِنْ بَأْسٍ) مَهْمُوزًا لَـمَا جَازَ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ (بَاسٍ) هُنَا مُخَفَّفًا وَبَيْنَ قَوْلِهِ : « مِنَ الشَّمْسِ » ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَكُونُ أَحَدُ الضَّرْبَيْنِ مُرْدَفًا وَالثَّانِي غَيْرَ مُرْدَفٍ ، وَهَذَا أَحْسَنُ مِنْ (العَأْلَـمِ) مَعَ (السَّمْسَمِ) [٧] ؛ لِأَصَالَةِ الـهَمْزِ هُنَا وَعَدَمِهِ هُنَالِكَ ، وَتَقْرِيرُ هَذَا

---

(١) انظر : المنصف ١/ ٢٦ ، وشرح المفصل ١٠/ ٣ ، وشرح الملوكي ص٢٠١ ، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٦٣ ، والممتع ١/ ٢١٧ ، واللسان (أمم ، أمه) .

(٢) راجع : مقاييس اللغة ١/ ٣٢٨ ، والمحكم ٨/ ٣٧٠ .

(٣) البيت من الطويل ، وهو في : ديوانه ص٢٣٤ ، والمحكم ٨/ ٣٧٠ ، واللسان والتاج (بأس) .

(٤) إضافة يلتئم بها الكلام ، وهي مذكورة في المحكم .

(٥) في الأصل (وإبداله) .

(٦) انظر : الكتاب ٣/ ٥٤١ ، وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٦٩ ، والكشف عن وجوه القراءات ١/ ١٠٢ ، والتتمة في التصريف ص١٦٢ ، والممتع ٢/ ٦١٩ ، وشرح الشافية ٣/ ٣٠ ، والإتقان للسيوطي ١/ ٣٤٠ .

(٧) يشير إلى قول العجاج في أرجوزته :

* بِسَمْسَمٍ أَوْ عَنْ يَمِينِ سَمْسَمِ *

وبعده بأبيات : * فَخِنْـدِفٌ هَـامَةُ هَـذَا العَأْلَـمِ *

انظر : ديوانه ص٢٣٤ ، ٢٤٠ ، وجمهرة اللغة ٢/ ٦٤٩ ، وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٩٠ ، والمحكم ٢/ ١٢٦ ، وشرح المفصل ١٠/ ١٣ ، ورصف المباني ص٥٦ ، وشرح شواهد الشافية ص٤٢٨ . **وسَمْسَمٌ** : بلدٌ من شقِّ بلاد تميم . راجع ديوانه أعلاه ، ومعجم البلدان ٣/ ٢٥٠ .

فِي عِلْمِ القَوَافِي [١].

وَمِنْهُ – أَيْ : وَمِنْ البَأْسِ بِمَعْنَى : (الخَوْفِ) – مَا فِي الخُطْبَةِ ، وَقَدْ يَحْتَمِلُ أَنْ يُتَجَوَّزَ فِيهِ فَيَخْرُجَ إِلَى (الفَظَاعَةِ [٢] أَوْ المَرَارَةِ) ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنْ الصِّفَاتِ اللَّازِمَةِ لَهُ حَالَ وَضْعِهِ ، وَيَتَجَسَّرُ عَلَى ذَلِكَ بِإِخْرَاجِهِ لَهُ عَنْ الوَضْعِ [٣] فِي اسْتِعْمَالِهِ بِمَعْنَى : الخَوْفِ ، فَيُحْمَلُ عَلَى ذَلِكَ مَا فِي الخُطْبَةِ ، وَتَقْرِيرُ جَوَازِ هَذَا أَوْ مَنْعِهِ فِي عِلْمِ البَيَانِ .

وَأَمَّا (**الشِّدَّةُ**) فَالمُسْتَعْمَلُ فِيهَا مِنْ هَذِهِ المَادَّةِ (البُؤْسُ) [٤].

وَ(**كَرِيهٌ**) فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ ، أَيْ : (مَكْرُوهٌ) // ، وَ(الكَرَاهَةُ) عِبَارَةٌ عَنْ مُنَافَرَةِ الطَّبْعِ لِلمُلَابِسِ ، بِهَذَا فَسَّرَهُ ابْنُ الشَّاهِدِ . [١٤٦]

وَ(**الكَأْسُ**) [٥] فِي أَصْلِهَا عِبَارَةٌ عَنْ الإِنَاءِ يَكُونُ فِيهِ الخَمْرُ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ [٦] :

حُبَابٌ تَحْسَبُ النَّفَيَانَ مِنْهُ ... حَبَابًا طَارَ عَنْ جَنَبَاتِ جَامِ

تَطَلَّعَ مِنْ جِدَارِ الكَأْسِ كَيْمَا ... يُحَيِّي أَوْجُهَ الشَّرْبِ الكِرَامِ

ثُمَّ كَثُرَ حَتَّى صَارَ يُسْتَعْمَلُ عِبَارَةً عَنْ الخَمْرِ نَفْسِهَا ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ [٧] :

---

(١) انظر ما سبق ص٢٩٢ .

(٢) في الأصل (الفضاعة) .

(٣) في الأصل (الوضح) ، والوجه ما أثبتُّه .

(٤) راجع : مقاييس اللغة ٣/ ١٧٩ .

(٥) راجع : تهذيب اللغة ١٠/ ٣١٤ ، والمحكم ٧/ ٦١ ، واللسان وتاج العروس (كأس) .

(٦) البيتان من الوافر ، وهما لأبي العلاء المعري في : سقط الزند ص٤٢ ، وشروح السقط ٤/ ١٤٤٤ . **والحُبَاب** : نوع من الحيّات . **والنَّفَيَان** : ما تطاير من الشيء وسقط منه ، وأراد هنا لعاب الحيّة وما تنفيه من السمّ . **والحَبَاب** : ما يطفو فوق الماء من الفقاقيع التي ترتفع عليه . **والجام** : الكأس . راجع شروح السقط أعلاه .

(٧) البيت من الطويل ، وهو للأعشى في : ديوانه ص٢٠٣ ، والعين ٣/ ٢٠ ، وتهذيب اللغة ٣/ ٤٢٠ ، والمقاييس ٢/ ٤ ، والمحكم ٧/ ٦١ ، والتنبيه والإيضاح ٢/ ١٧ ، واللسان والتاج (كأس) .

وَكَأْسٍ كَعَيْنِ الدِّيكِ بَاكَرْتُ حَرَّهَا بِفِتْيَانِ صِدْقٍ وَالنَّوَاقِيسُ تُضْرَبُ

وَقَوْلُ الآخَرِ (١) :

كَأْسُ عَزِيزٍ مِنَ الأَعْنَابِ عَتَّقَهَا لِبَعْضِ أَرْبَابِهَا حَانِيَّةٌ حُومُ (٢)

وَقَوْلُ الآخَرِ (٣) :

وَكَأْسٍ قَدْ شَرِبْتُ بِبَعْلَبَكٍّ وَأُخْرَى فِي بَلَاصَ وَقَاصِرِينَا

وَقَدْ جُعِلَ مِنْ ذَلِكَ – أَيْ : مِنْ (الكَأْسِ) مُرَادًا بِهَا الخَمْرُ – فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يُطَافُ عَلَيْهِم بِكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ﴿٤٥﴾ بَيْضَآءَ لَذَّةٍ لِّلشَّٰرِبِينَ ﴿٤٦﴾ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴾ (٤).

وَيُسْتَعَارُ (الكَأْسُ) فِي ضُرُوبِ المَكَارِهِ ، كَمَا فِي قَوْلِ طَرَفَةَ (٥) :

وَهُمُ مَا هُمْ إِذَا مَا لَبِسُوا نَسْجَ دَاوُدٍ لِبَأْسٍ مُحْتَضِرْ

وَتَسَاقَى القَوْمُ كَأْسًا مُرَّةً وَعَلَا الخَيْلَ دِمَاءٌ كَالشَّقِرْ

وَكَمَا فِي قَوْلِ أُمَيَّةَ بنِ [أَبِي] (٦) الصَّلْتِ ، وَقِيلَ : هُوَ لِبَعْضِ الحَرَوْرِيَّةِ (٧) :

---

(١) البيت من البسيط ، وهو لعلقمة الفحل في : ديوانه ص٤٥ ، والمفضليات ص٤٠٢ ، والكتاب ٣/ ٣٤١ ، وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٦٧٠ ، والمحكم ٧/ ٦١ ، واللسان والتاج (كأس) . وأراد **بالعزيز** : ملكًا من ملوك الفرس أو الروم . **وحانيَّةٌ حومٌ** : قومٌ خمّارون نسبوا إلى الحوانيت أو الحانة يحومون حولها ويطوفون بها . راجع الشرح في ديوانه .

(٢) في الأصل (لوم) .

(٣) البيت من الوافر ، وهو لعمرو بن كلثوم في : معلقته ضمن ديوانه ص٦٦ ، وجمهرة أشعار العرب ص٢٧٣ .

(٤) سورة الصافات ، الآيات : ٤٥-٤٧ .

(٥) البيتان من الرمل ، وهما في : ديوانه ص٧٢ ، ومختارات ابن الشجري ص١٥٣ ، والبيت الثاني وهو الشاهد في : المحكم ٦/ ٩٩ ، واللسان (شقر ، سقي ، علا) . ورواية ابن الشجري : (سُمًّا نَاقِعًا) بدل (كَأْسًا مُرَّةً) ، ولا شاهد حينئذ . **والشَّقِر** : نبتٌ أحمر ، واحدتها شَقِرَةٌ . راجع اللسان (شقر) .

(٦) تكملة بها يلتئم الكلام .

(٧) البيت من المنسرح، وهو لأمية بن أبي الصَّلْت في: ديوانه ص١٧٢، والعين ٢/ ٢١، وعيون الأخبار ٢/ ٣٧٥، وجمهرة =

مَنْ لَمْ [يَمُتْ] [١] عَبْطَةً يَمُتْ هَرَمًا   المَوْتُ كَأْسٌ وَالمَرْءُ ذَائِقُهَا

وَقَدْ أَوْضَحَ ذَلِكَ – أَعْنِي الاسْتِعَارَةَ – عَنْتَرَةُ بِقَوْلِهِ [٢] :

فَأَجَبْتُهَا : إِنَّ المَنِيَّةَ مَنْهَلٌ   لَا بُدَّ أَنْ أُسْقَى بِكَأْسِ المَنْهَلِ

وَأَصْلُ (الكَأْسِ) فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهَا مُؤَنَّثَةٌ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ [٣] .

وَيُجْمَعُ فِي القِلَّةِ عَلَى (أَكْؤُسٍ) ، وَفِي الكَثْرَةِ عَلَى (كُؤُوسٍ ، وكِئَاسٍ) ، قَالَ الأَخْطَلُ [٤] :

خَضِلُ الكُؤُوسِ [٥] إِذَا تَنَشَّى لَمْ يَكُنْ   خُلُفًا مَوَاعِدُهُ كَبَرْقِ الخُلَّبِ

وَحَكَى أَبُو حَنِيفَةَ : (كِيَاسٌ) بِغَيْرِ هَمْزٍ ، فَإِنْ صَحَّ ذَلِكَ فَهُوَ عَلَى البَدَلِ ، قَلَبَ الهَمْزَةَ فِي (كَأْسٍ) أَلِفًا فِي نِيَّةِ الوَاوِ ، فَقَالَ : (كَاسٌ) كَـ(نَارٍ) ، ثُمَّ جَمَعَ (كَاسًا) عَلَى (كِيَاسٍ) ، وَالأَصْلُ : (كِوَاسٌ) ، فَقُلِبَتْ الوَاوُ يَاءً عَلَى مَا هُوَ المَعْهُودُ فِي هَذَا الضَّرْبِ [٦].

= اللغة ١/ ٣٥٧ ، والمحكم ٧/ ٦١ ، وشرح شواهد الإيضاح ص٤٧٠ ، واللسان (كأس ، عبط) . ونُسب إلى عمران بن حطّان في شعر الخوارج ص١٩٩ . وإلى رجل من الخوارج قتله الحجاج في الكامل ١/ ٦٢ . **والحَرَوْرِيَّة** : هم الخوارج الذين خرجوا على عليٍّ ﷺ حينما قَبِلَ التحكيم بينه وبين معاوية ﷺ ، فنزلوا واجتمعوا بحَرَوْرَاء ، وهي بلد قرب الكوفة، وسُمُّوا بذلك نسبةً إليها . **وعَبْطَةً** : أيْ شابًّا صحيحًا . راجع معجم البلدان ٢/ ٢٤٥ ، واللسان (عبط) .

(١) ساقطة في الأصل .

(٢) البيت من الكامل، وهو في: ديوانه ص١٢٨، والبيان والتبيين ٣/ ١٨٣، والعقد الفريد ١/ ١٠٦، والأغاني ٨/ ١٧٠، والحماسة المغربية ١/ ٥٨٦ . في حين جاءت رواية عجزه في : التذكرة الحمدونية ٣/ ٤٠٤ ، واللسان (قنا) :

* لَا بُدَّ أَنْ أُسْقَى بِذَاكَ المَنْهَلِ *

ولا شاهد فيه على هذه الرواية حينئذ .

(٣) يقصد فيما مرّ من الشواهد . وانظر : المذكر والمؤنث لابن التَّسْتُري ص٩٩ ، والبلغة لابن الأنباري ص٦٧ .

(٤) البيت من الكامل ، وهو في : ديوانه ص٧٤ ، والمحكم ٧/ ٦١ ، والتذكرة الحمدونية ٨/ ٣٤٦ ، واللسان والتاج (كأس). **والخَضِل** : النديّ . **وبَرْق الخُلَّب** : الذي لا غيث فيه ، كأنه خادعٌ يُومِض ، حتى تطمعَ بمطره ، ثمّ يُخْلِفَك . راجع اللسان (خضل ، خلب) .

(٥) كذا في الأصل والتذكرة الحمدونية ، والرواية المشهورة : (الكئاس) ، وعليها جاء التوجيه لحكاية أبي حنيفة بغير همز .

(٦) أقول : في كلامه نظرٌ ، ولعل الوجه أن يكون ذاك من قبيل تخفيف الهمزة ، والله أعلم .

وَ(**الخَالِيَةُ**) (١) اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ (خَلَا) إِذَا مَرَّ ، وَالمُضَارِعُ (يَخْلُو) ، وَالمَصْدَرُ مِنْ هَذَا (خُلُوٌّ) لَا غَيْرَ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ (٢) :

وَتُعِيدُ قَوْلًا قَدْ خَلَا مِنْ قَبْلِ ذَا وَجَعَلْتُهُ فِي أَوَّلِ التَّسْطِيرِ

وَ(**جَرَّعَ**) مَاضٍ ، مُضَارِعُهُ (يُجَرِّعُ) ، وَمَعْنَاهُ : سَقَاهُ المَاءَ جَرْعَةً جَرْعَةً ، وَ(الجُرْعَةُ) الشَّيْءُ اليَسِيرُ مِنَ المَاءِ ، هَذَا هُوَ // الأَصْلُ فِيهِ ، ثُمَّ كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ فِي حُلُولِ النَّوَائِبِ وَإِحْلَالِهَا ، عَلَى نَحْوِ مَا تَقَدَّمَ فِي (الكَأْسِ) ، وَكَانَ هَذَا أَكْثَرَ فِي ذَلِكَ وَأَرْسَخَ ؛ لِأَنَّ قِلَّةَ المَاءِ مِنْ حَيْثُ هِيَ تَصْحَبُهَا الشِّدَّةُ ؛ لِأَنَّهَا إِمَّا عَنْ قِلَّةٍ وَإِمَّا عَنْ عَدَمِ قَبُولٍ ، وَكِلَاهُمَا مِنَ الشَّدَائِدِ (٣). [١٤٧]

وَ(**السَّالِفُ**) المُتَقَدِّمُ ، فِعْلُهُ (سَلَفَ يَسْلُفُ) ، وَالمَصْدَرُ (سَلَفٌ وسُلُوفٌ) ، لَا يُعْرَفُ فِي فِعْلِهِ غَيْرُ فَتْحِ عَيْنِهِ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ (٤) :

وَمَا كُلُّ مُبْتَاعٍ وَلَوْ سَلْفَ صَفْقُهُ بِرَاجِعِ مَـــا قَــدْ فَـــاتَهُ بِـــرَدَادِ

فَهُوَ دَلِيلٌ لِلكُوفِيِّينَ ؛ لِأَنَّهُمْ يُجَوِّزُونَ فِي مِثْلِ (جَهِلَ) : جَهْلَ ، وَإِنَّمَا أَرَادَ فِي البَيْتِ (سَلَفَ) فَأَسْكَنَ لِلضَّرُورَةِ ، وَهَذَا إِنَّمَا يُجِيزُهُ البَصْرِيُّونَ فِي المَكْسُورِ وَالمَضْمُومِ ، كَقَوْلِهِ (٥) :

عَلْمَ رَبِّي بِأَنَّ يَوْمِي فَقِيرٌ مَا أَنَالَ (٦) الفَقِيرَ مَا كَانَ يَبْغِي

وَفِي هَذَا البَيْتِ كَلَامٌ كَثِيرٌ مِنْ جِهَةِ البَيَانِ ، تَقْرِيرُهُ حَيْثُ يَكُونُ هُوَ المَقْصُودُ بِالذِّكْرِ .

---

(١) راجع : مقاييس اللغة ٢/ ٢٠٤ ، والمحكم ٥/ ١٨١ .

(٢) البيت من الكامل ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

(٣) راجع : مقاييس اللغة ١/ ٤٤٤ ، والمحكم ١/ ١٩٠ .

(٤) البيت من الطويل ، وهو للأخطل في : ديوانه ص١٣٢ ، وأدب الكاتب ص٤٣٢ ، والمنصف ١/ ٢١ ، واللسان (ردد) ، وشرح شواهد الشافية ص١٨ .

(٥) البيت من الخفيف ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

(٦) في الأصل (ما نال) ، ولا يستقيم البيت .

وَكَقَوْلِهِ [(١)] :

قَدْ حَلَفَتْ بِاللهِ : لَا أُحِبُّهْ إِنْ طَالَ خُصْيَاهُ وَقَصْرَ زُبُّهْ

فَأَمَّا فِي المَفْتُوحِ فَلَا يَجُوزُ عِنْدَهُمْ . قَالَ سِيبَوَيْهِ : « أَلَا تَرَى أَنَّ الَّذِي يَقُولُ فِي (كَبِدٍ) : كَبْدٌ ، وَفِي (عَضُدٍ) : عَضْدٌ ، لَا يَقُولُ فِي (جَمَلٍ) : جَمْلٌ؟ » [(٢)] ، وَأَجَازَ الكُوفِيُّونَ ذَلِكَ ، وَاسْتَظْهَرُوا بِهَذَا البَيْتِ الَّذِي تَقَدَّمَ إِنْشَادُنَا إِيَّاهُ وَأَمْثَالِهِ [(٣)].

فَصْلٌ : وَ(السَّلَفُ والسَّلِيفُ والسُّلْفَةُ) الجَمَاعَةُ المُتَقَدِّمُونَ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿فَجَعَلْنَاهُمْ سَلَفًا وَمَثَلًا لِلْآخِرِينَ﴾ [(٤)] ، وَيُقْرَأُ : {سُلُفًا} وَ{سُلَفًا} [(٥)] . قَالَ الزَّجَّاجُ : « (سُلُفًا) جَمْعُ (سَلِيفٍ) ، أَيْ : جَمْعٌ قَدْ مَضَى . وَمَنْ قَرَأَ (سُلَفًا) فَهُوَ جَمْعُ (سُلْفَةٍ) ، أَيْ : عُصْبَةً قَدْ مَضَتْ » [(٦)] . وَأَمَّا (السَّلَفُ) فَهُمْ الجَمَاعَةُ السَّابِقُونَ [(٧)].

وَ(القَرْنُ) [(٨)] الأُمَّةُ تَأْتِي بَعْدَ الأُمَّةِ ، قِيْلَ : مُدَّتُهُ عَشْرُ سِنِينَ . وَقِيْلَ : عِشْرُونَ سَنَةً . وَقِيْلَ : ثَلَاثُونَ سَنَةً . وَقِيْلَ : سِتُّونَ سَنَةً . وَقِيْلَ : سَبْعُونَ . قَالَ ابْنُ سِيدَةَ : « وَهُوَ – وَاللهُ أَعْلَمُ –

---

(١) البيتان من الرجز ، وهما بلا نسبة في : أدب الكاتب ص٣١٧ ، وجمهرة اللغة ١/ ٦٩ ، واللسان (زبب ، خصا) ، وخزانة الأدب ٧/ ٤٠٤ ، ٥٢٧ .

(٢) الكتاب ٤/ ٣٧ ، ١١٣ ، ١٩٣ ، ٢٠٤ . قال سيبويه : « وهي لغة بكر بن وائل ، وأناسٍ كثير من بني تميم » .

(٣) انظر المسألة في: الكتاب ٤/ ١١٣، وأدب الكاتب ص٤٣١، والخصائص ٢/ ٣٤٠، وشرح الملوكي ص٣١، وشرح المفصل ٧/ ١٥٢ ، وشرح الشافية ١/ ٣٩ . وانظر ما سبق ص٣٢١ .

(٤) سورة الزخرف ، الآية : ٥٦ ، وفي الأصل (فَجَعَلَهم) ، وهو تحريف .

(٥) قرأ (سُلُفًا) بضمتين عبد الله بن مسعود ﷺ والأخوان حمزة والكسائي وغيرهم ، وقرأ (سُلَفًا) بضمٍّ ففتح علي بن أبي طالب ﷺ والأعرج ومجاهد وغيرهم . انظر : إعراب القراءات السبع وعللها ٢/ ٣٠١ ، والجامع للقرطبي ١٦/ ١٠٢ ، والبحر المحيط ٨/ ٢٣ ، والدر المصون ٩/ ٥٩٩ .

(٦) معاني القرآن ٤/ ٤١٦ .

(٧) راجع : مقاييس اللغة ٣/ ٩٥ ، والمحكم ٨/ ٣٢٨ ، واللسان والتاج (سلف) .

(٨) راجع : مقاييس اللغة ٥/ ٧٧ ، والمحكم ٦/ ٢٢٢ ، واللسان والتاج (قرن) .

مِقْدَارُ التَّوَسُّطِ فِي أَعْمَارِ أَهْلِ الزَّمَانِ ، فَـ(القَرْنُ) فِي قَوْمِ نَوْحٍ عَلَى قَدْرِ أَعْمَارِهِمْ ، وَفِي قَوْمِ مُوسَى وَعِيسَى وَعَادٍ وَثَمُودَ عَلَى قَدْرِ أَعْمَارِهِمْ (١) » (٢) . وَقِيلَ : (القَرْنُ) أَرْبُعونَ سَنَةً ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِ النَّابِغَةِ الجَعْدِيِّ (٣) :

ثَلَاثَةَ أَهْلِينَ أَفْنَيْتُهُمْ وَكَانَ الإِلَهُ هُوَ المُسْتَآسَا

[١٤٨] التاسع

وَقَالَ هَذَا وَهُوَ ابْنُ مِائَةٍ وَعِشْرِينَ / / سَنَةً .

وَ(**السَّامِيَةُ**) اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ (سَمَتْ) بِمَعْنَى : ارْتَفَعَتْ وَعَلَتْهُ ، وَمِنْهُ قَوْلُ امْرِىءِ القَيْسِ (٤) :

سَمَوْتُ إِلَيْهَا بَعْدَمَا نَامَ أَهْلُهَا سُمُوَّ حَبَابِ المَاءِ حَالًا عَلَى حَالِ

وَالمُضَارِعُ (يَسْمُو) ، وَاسْمُ الفَاعِلِ (سَامٍ) ، وَاسْمُ المَفْعُولِ (مَسْمُوٌّ عَلَيْهِ) أَوْ (مَسْمِيٌّ عَلَيْهِ) – لَا بُدَّ مِنْ حَرْفِ الجَرِّ لِقِصَرِ الفِعْلِ – وَالمَصْدَرُ(سُمُوٌّ) (٥) .

وَ(**الرَّدْمُ**) (٦) فِي الأَصْلِ مَصْدَرُ (رَدَمَ) بِمَعْنَى : سَدَّ . وَقِيلَ : بَلْ (الرَّدْمُ) أَكْثَرُ مِنْ (السَّدِّ) ؛ لِأَنَّ (الرَّدْمَ) مَا جُعِلَ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ . وَكَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ بِمَعْنَى المَفْعُولِ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى حِكَايَةً عَنْ ذِي القَرْنَيْنِ : ﴿فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ أَجْعَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْمًا﴾ (٧) .

---

(١) في الأصل (أعمالهم) ، وهو تحريف .

(٢) المحكم ٦/ ٢٢٢ .

(٣) البيت من المتقارب ، وهو في : ديوانه ص٩٨ ، والمعاني الكبير لابن قتيبة ٧/ ١٢٠٩ ، والمحكم ٦/ ٢٢٢ ، وسمط اللآلي ١/ ٢٤٨ ، واللسان (أوس ، قرن) ، وخزانة الأدب ٣/ ١٦٧ . **والمُسْتآس** : أيْ المُسْتَعَاض ، يريد : يُسأل الأَوْس وهو العِوَض . راجع اللسان (أوس) .

(٤) البيت من الطويل ، وهو في : ديوانه ص٣٣٢ ، والشعر والشعراء ١/ ١٣٦ ، والصناعتين ص٢٥٥ ، وسمط اللآلي ١/ ٢٧٤ ، والحماسة البصرية ١/ ١٥٨ ، والتذكرة الفخرية ص١٢١ ، وخزانة الأدب ١٠/ ٤٤ .

(٥) راجع : مقاييس اللغة ٣/ ٩٨ ، والمحكم ٨/ ٤١١ .

(٦) راجع : مقاييس اللغة ٢/ ٥٠٤ ، والمحكم ١٠/ ٤٦ ، واللسان والتاج (ردم) .

(٧) سورة الكهف ، الآية : ٩٥ .

وَقِيْلَ [١] : بَلْ هُوَ الاسْمُ ، وَهُوَ مِمَّا اتَّفَقَ فِيهِ لَفْظُ المَصْدَرِ وَلَفْظُ الاسْمِ . وَيُجْمَعُ عَلَى الوَجْهَيْنِ – أَعْنِي عَلَى الاسْمِ أَوْ عَلَى نِيَّةِ المَفْعُولِ – عَلَى (رُدُومٍ) .

وَ(الرَّدْمُ) أَيْضًا مَا يَسْقُطُ مِنْ الجِدَارِ إِذَا انْهَدَمَ ، وَكُلُّ مَا لُصِّقَ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ فَقَدْ (رُدِمَ) ، وَيَحْتَمِلُ المَعْنَيَيْنِ مَا فِي الخُطْبَةِ .

وَ(**القُبُورُ**) [٢] جَمْعٌ ، وَاحِدُهُ (قَبْرٌ) ، وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ مَدْفَنِ الإِنْسَانِ ، وَ(المَقْبَرَةُ والمَقْبُرَةُ) مَوْضِعُ القُبُورِ ، وَالنِّسْبَةُ إِلَيْهَا (مَقْبَرِيٌّ ومَقْبُرِيٌّ) ، وَمِنْهُ سَعِيدُ بنُ [أَبِي] [٣] سَعِيدٍ المَقْبُرِيُّ ﵁ مِنْ أَكَابِرِ التَّابِعِينَ ، فِي نِسْبَتِهِ ضَمُّ البَاءِ وَفَتْحُهَا عَلَى مَا قَدَّمْنَا [٤] ، فَعَلَى الفَتْحِ فِي (مَقْبَرَةٍ) يَحْتَمِلُ قَصْرَ الهَاءِ وَعَدَمَ القَصْرِ ، وَأَمَّا عَلَى الضَّمِّ فَلَا ؛ لِأَنَّ هَذِهِ البِنْيَةَ لَا تَكُونُ جَارِيَةً عَلَى الفِعْلِ . قَالَ سِيبَوَيْهِ : « (المَقْبُرَةُ) لَيْسَ عَلَى الفِعْلِ وَلَكِنَّهُ اسْمٌ » [٥] .

وَ(**الوَاهِيَةُ**) [٦] اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ (وَهَى) ، وَالأَقْرَبُ فِي هَذِهِ المَادَّةِ هُنَا أَنْ تَكُونَ مَأْخُوذَةً مِنْ (الوَهْيِ) وَهُوَ الشَّقُّ فِي الشَّيْءِ . وَقَدْ قِيْلَ : فِي (وُهِيٍّ) إِنَّهُ جَمْعُ (وَهْيٍ) . وَقِيْلَ : بَلْ هُوَ مَصْدَرٌ مَبْنِيٌّ عَلَى فُعُولٍ ، فَعَلَى هَذَا فِعْلُهُ (وَهِيَ) . وَأَمَّا أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى : الضَّعْفِ فَإِنَّهُ [٧] بَعِيدٌ [٨] .

---

(١) ممن قال بذلك الإمام القرطبي . انظر : الجامع لأحكام القرآن ١١/ ٥٩ .

(٢) راجع : مقاييس اللغة ٥/ ٤٧ ، والمحكم ٦/ ٢٣٩ .

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٤) هو الإمام المحدّث أبو سعد سعيد بن أبي سعيد كيسانَ الليثي المقبري المدني ، تابعي ثقة ، كان من الموالي ، وكان منزله بمقبرة البقيع فاشتهر بذلك ، وقيل : لأنه ولي النظر في حفر القبور ، توفي سنة ١٢٥هـ تقريبًا . انظر في ترجمته : تهذيب الكمال ٧/ ٢١٠ ، والسير للذهبي ٥/ ٢١٦ ، والأعلام ٥/ ٢٣٧ .

(٥) انظر : الكتاب ٤/ ٩١ ، ٢٧٣ .

(٦) راجع : مقاييس اللغة ٦/ ١٤٦ ، والمحكم ٤/ ٣٢٨ ، واللسان والتاج (وهي) .

(٧) في الأصل (بأنه) ، وهو تحريف .

(٨) يشير إلى ما ذهب إليه العكبري . انظر : شرح خطب ابن نُباتة ص١٦٠ .

وَقَدْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ شَبَّهَ انْهِيَالَ التُّرَابِ بِانْصِبَابِ المَطَرِ . وَيُقَالُ لِلسَّحَابِ إِذَا انْبَثَقَ انْبِثَاقًا شَدِيدًا : (قَدْ [١] وَهَتْ عَزَالِيهِ [٢]) ، قَالَ أَبُو ذُؤَيْبٍ [٣] :

وَهَى خَرْجُهُ وَاسْتُجِيلَ الرَّبَا ... بُ مِنْهُ وَغُرِّمَ مَاءً صَرِيحَا

وَيَرْجِعُ إِلَى التَّشْبِيهِ المُسْتَعْضِلِ ، وَهُوَ مِنْ أَضْعَفِ وُجُوهِ التَّشْبِيهِ ، وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ فِي عِلْمِ البَيَانِ // . [١٤٩]

وَ(**الرِّمَمُ**) جَمْعُ (رِمَّةٍ) وَهُوَ العَظْمُ البَالِي ، يُقَالُ : (رَمَّ العَظْمُ يَرِمُّ رَمًّا ورَمِيمًا وأَرَمَّ) صَارَ (رِمَّةً) ، فَـ(الرَّمِيمُ) الخَلَقُ البَالِي مِنْ كُلِّ شَيْءٍ [٤].

وَ(**مُتَلَاشِيَةٌ**) لَفْظَةٌ دَائِرَةٌ بَيْنَ عَوَامِّ النَّاسِ ، لَمْ أَقِفْ لَهَا فِي اللُّغَةِ عَلَى أَصْلٍ ، وَقَدْ تَحْتَمِلُ عَلَى بُعْدٍ أَنْ تَكُونَ مِنْ (الشِّلْوِ) وَهُوَ الجِلْدُ وَالجَسَدُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ، وَكُلُّ مَسْلُوخَةٍ أُكِلَ مِنْهَا شَيْءٌ فَبَقِيَّتُهَا (شِلْوٌ) ، وَ(الشِّلْوُ) أَيْضًا العُضْوُ [٥] ، لَكِنَّ ذَلِكَ بَعِيدٌ لِوَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا ارْتِكَابُ القَلْبِ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ عَلَى السَّمَاعِ ، وَالثَّانِي اشْتِقَاقُ الأَفْعَالِ مِنْ الأَسْمَاءِ ، وَالصَّحِيحُ أَيْضًا أَنَّهُ مَوْقُوفٌ عَلَى السَّمَاعِ [٦] ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ قَدْ بُنِيَ مِنْ (الشِّلْوِ) :

---

(١) في الأصل (وقد) بإقحام الواو .

(٢) **العَزَالِي** : جمع عَزْلَاء ، وهي مصبّ الماء ومخرجه . راجع اللسان (عزل) .

(٣) البيت من المتقارب ، وهو في : ديوانه ص٥٩ ، وشرح أشعار الهذليين ١/ ١٩٨ ، والمحكم ٤/ ٣٢٨ ، والمخصص ٢/ ٤٣٦ ، واللسان (جول ، غرم ، وهي) . وقد جاءت روايته :

ثَلَاثًا ، فَلَمَّا اسْتُجِيلَ الجَهَا ... مُ عِنْهُ وَغُرِّمَ مَاءً صَرِيحَا

ولا شاهد فيه حينئذ . والمعنى : أنّ الريح كشفت السحاب عن الماء الذي سال منه ، فذهب وبقي ماؤه ، فكأنه غُرِّمَهُ . راجع شرح السكري أعلاه .

(٤) راجع : مقاييس اللغة ٢/ ٣٧٩ ، والمحكم ١١/ ٢١٧ ، وسيأتي شرحها كذلك ص٧٦٨ .

(٥) راجع : مقاييس اللغة ٣/ ٢٠٩ .

(٦) انظر : الصاحبي ص٥٧ ، والمزهر ١/ ٣٤٥ ، وفصول في فقه اللغة ص٢٩١ .

تَفَاعَلَ مَقْلُوبًا ، وَصَرَّفُوهُ تَصْرِيفَ الأَفْعَالِ ، وَفِيهِ مَا قَدَّمْنَا . وَمُرَادُهُمْ بِهِ : الاضْمِحْلَالُ وَالقِلَّةُ (١).

وَقَدْ يَحْتَمِلُ – وَهُوَ أَبْعَدُ مِنْ الأَوَّلِ – أَنْ يَكُونَ بُنِيَ مِنْ (لَاشَى) : تَفَاعَلَ ، وَالْتُزِمَ تَسْهِيلُهُ أَوْ تَسْهِيلُ اسْمِ فَاعِلِهِ ، فَيَكُونُ كَمَا قِيْلَ فِي : (حَبَّذَهُ) إِذَا قَالَ لَهُ : (حَبَّذَا) (٢) ، وَيُتَكَلَّفُ بِهِ وَجْهُ التَّصْرِيفِ ، وَعَلَى الجُمْلَةِ فَإِنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ مُسْتَنْكَرَةٌ فِي العَرَبِيَّةِ (٣).

وَ(يُحِسُّ) مُضَارِعٌ مِنْ (أَحَسَّ) إِذَا آنَسَ الحِسَّ ، وَالمَعْنَى : لَا تُدْرِكُ لَهُمْ حِسًّا ، وَيَحْتَمِلُ فِي الفِعْلَيْنِ – أَعْنِي (تُحِسُّ) وَ(تُرَى) – بِنَاؤُهُمَا مَعًا لِلفَاعِلِ ، أَوْ بِنَاؤُهُمَا مَعًا لِلمَفْعُولِ ، أَوْ بِنَاءُ أَحَدِهِمَا لِلفَاعِلِ وَالآخَرِ لِلمَفْعُولِ ، وَقَدْ يَتَرَجَّحُ بَعْضُهَا بِأَشْيَاءَ تَقْرِيرُهَا فِي عِلْمِ البَيَانِ (٤).

❖ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ : « **فَانْتَبِهُوا رَحِمَكُمْ اللهُ** » إِلَى قَوْلِهِ : « ﴿يُسْتَعْتَبُونَ﴾ » (٥).

---

(١) انظر : تاج العروس (لوش ، لشو) .

(٢) انظر : تاج العروس (حبذ) .

(٣) قال الخليل : « ليس في كلام العرب شين بعد لام ، ولكن كلها قبل اللام » . ونقل الجاحظ عن بعض الخطباء قوله : « ثمّ إنّ الله بعد أن نشأ الخلقَ وسوّاهم ومكّن لهم لاشاهم فتلاشوا » ، أيْ : أفناهم ، فكأنه جعلهم كلا شيء . انظر : العين ١/ ٢٥٦ ، والبيان والتبيين ١/ ١٤٠ ، والتهذيب ١/ ٤٢٩ .

(٤) جرت عادة المؤلف في مثل هذا أن يختم الشرح بما يتعلق بالإعراب أو البديع ، أو يشير إلى أنه ليس فيه ما يتأكد ذكره منهما ، لكنه لم يفعل ذلك هنا .

(٥) الخطب النُّباتية ل٦/ أ ، وتمامه : « ... **مِنْ رَقْدَةِ الغَافِلِين ، وَتَأَهَّبُوا لِلعَرْضِ عَلَى أَسْرَعِ الحَاسِبِين ، فِي يَوْمٍ تُنْسَفُ فِيهِ الجِبَال ، وَتَكِعُّ مِنْهُ الرِّجَال ، وَتُخْرِجُ الأَرْضُ مَا فِيهَا ، وَتُهْطِعُ الأَمْوَاتُ لِدَاعِيهَا ، فَهُنَالِكَ أَزِفَتْ الآزِفَة ، وَرَجَفَتْ الرَّاجِفَة ، وَتَطَايَرَتْ الكُتُب ، وَكُشِفَتْ الحُجُب ، وَتَشَقَّقَتْ السَّمَاء ، وَأَشْفَقَتْ الأَنْبِيَاء ، وَانْتَثَرَتْ الكَوَاكِب ، وَعَظُمَتْ المَصَائِب ، وَبَدَتْ العَوْرَات ، وَانْسَكَبَتْ العَبَرَات ، وَخَشَعَتْ الأَصْوَات ، وَعُدِّدَتْ الجِنَايَات ، وَاشْتَدَّ اللِّزَام ، وَاحْتَدَّ الخِصَام ، وَطَاشَتْ الأَلْبَاب ، وَخَضَعَتْ الرِّقَاب ، وَوُضِعَ الكِتَاب ، وَحُرِّرَ الحِسَاب ، وَاسْتَوَى فِيهِ العَبِيدُ وَالأَرْبَاب ، وَحُشِرَ العَالَمُ فِي صَعِيد ، وَقَالَتْ جَهَنَّمُ : هَلْ مِنْ مَزِيد؟ ، وَتَعَلَّقَ المَظْلُومُونَ بِالظَّالِمِين ، وَقَامَ النَّاسُ لِرَبِّ العَالَمِين ، ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يَنفَعُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَعْذِرَتُهُمْ وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ﴾** » .

الشَّرْحُ:

(تَأَهَّبُوا) وَ(انْتَبِهُوا) أَمْرٌ عَلَى جِهَةِ التَّنْبِيهِ ، وَهُوَ – أَعْنِي التَّنْبِيهَ – أَحَدُ مَا أُخْرِجَ إِلَيْهِ الأَمْرُ عَلَى ظَاهِرِهِ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ (١) :

خُذُوا حِذْرَكُمْ وَاسْتَعْصِمُوا بِبِقَاعِكُمْ فَلِلخَيْلِ فِيكُمْ جَوْلَةٌ بَعْدَ جَوْلَةِ

وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى تَخْصِيصٍ وَلَا تَهْدِيدٍ إِلَّا بِقَرِينَةٍ ، وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ فِي عِلْمِ البَيَانِ (٢).

فَصْلٌ : وَأَصْلُ (الانْتِبَاهِ) (٣) أَنْ يَكُونَ مِنْ النَّوْمِ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ (٤) :

أَنَا شَمَاطِيطُ الَّذِي حُدِّثْتَ بِهْ مَتَى أُنَبَّهْ لِلغَدَاءِ أَنْتَبِهْ

ثُمَّ أُنَزِّ حَوْلَهُ وَأَحْتَبِهْ حَتَّى يُقَالُ : سَيِّدٌ ، وَلَسْتُ بِهْ

وَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يَقُولَ : (أَتَنَبَّهُ) ؛ لِأَنَّهُ قَدْ قَالَ : « أُنَبَّهْ » ، وَمُطَاوِعُ فَعَّلَ إِنَّمَا هُوَ تَفَعَّلَ ، لَكِنْ لَـمَّا كَانَ « أُنَبَّهْ » فِي مَعْنَى // : (أُنْبَهْ) جَاءَ بِالْمُطَاوِعِ عَلَيْهِ . [وَقَوْلُهُ : « ثُمَّ أُنَزِّ » مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ : « أَنْتَبِهْ »] (٥) ، احْتَمَلَ الخَبْنَ (٦) فِي قَوْلِهِ: « زِ حَوْلَهُ » (٧) ؛ لِأَنَّ الأَعْرَابِيَّ البَدَوِيَّ لَا يُبَالِي الزِّحَافَ ، [١٥٠]

(١) البيت من الطويل ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

(٢) انظر في الأمر وأغراضه: الطراز ٣/ ٢٨١، والمطول ص٤٢٤، وشرح عقود الجمان ص٥٥، وشروح التلخيص ٢/ ٣٠٨.

(٣) راجع : مقاييس اللغة ٥/ ٣٨٤ ، والمحكم ٤/ ٢٣٩ ، واللسان وتاج العروس (نبه) .

(٤) الأبيات من الرجز ، وتنسب لإسحاق بن إبراهيم الموصلي ، أبو محمد بن النديم ، كان عالمًا باللغة راوية للشعر حافظًا للأخبار، وله يدٌ طولى في الحديث والفقه وعلم الكلام، وكان من أشهر ندماء الخلفاء العباسيين . قال ثعلب: رأيت لإسحاق الموصلي ألف جزء من لغات العرب كلها بسماعه ، توفي سنة ٢٣٥هـ . انظر في ترجمته : الأغاني ٥/ ١٧٣ ، ومعجم الأدباء ٦/ ٥ ، ووفيات الأعيان ١/ ٢٠٢ .

والأبيات له في : الأغاني ٢/ ١٧٣ وَ ١٥/ ١٦٩ . وبلا نسبة في : المحكم ٤/ ٢٣٩ ، واللسان والتاج (شمط ، نبه) .

(٥) في الأصل (أَوْ لَـمَّا كَانَ (أَنْتَبِهْ) فِي مَعْنَى : أَتَنَبَّهْ) ، ولا تستقيم العبارة ، والصواب ما أثبتُّه وهو المذكور في المحكم .

(٦) في الأصل (الخبر) ، وهو تحريف . **والخَبْنُ** : حذف الثاني الساكن من التفعيلة . راجع العيون الغامزة ص٨١ .

(٧) في الأصل (أنزّ حوله) ، وما أثبتُّه هو المذكور في المحكم .

وَلَوْ قَالَ : (زِيْ حَوْلَهُ) (١) لَكَمُلَ الوَزْنُ (٢) وَلَمْ يَكُنْ هُنَالِكَ زِحَافٌ ، إِلَّا أَنَّهُ مِنْ بَابِ الضَّرُورَاتِ .

وَلَا يَجُوزُ القَطْعُ فِي (أُنَزِّي) مِنْ بَابِ السَّعَةِ وَالاخْتِيَارِ (٣) ؛ لِأَنَّ بَعْدَهُ مَجْزُومًا وَهُوَ قَوْلُهُ : « أَحْتَبِهْ » . وَهَذِهِ المَسْأَلَةُ تَنْبَنِي عَلَى جَوَازِ الإِتْبَاعِ بَعْدَ القَطْعِ ، وَالجُمْهُورُ عَلَى المَنْعِ ، وَقَدْ جَوَّزَهُ بَعْضُهُمْ وَصَحَّحَهُ (٤) ، وَتَقْرِيرُ هَذِهِ المَسْأَلَةِ فِي كُتُبِ النَّحْوِ ، وَحَيْثُ يَكُونُ هُوَ المَقْصُودُ (٥) .

فَصْلٌ : وَيُسْتَعَارُ – أَعْنِي (الانْتِبَاه) – لِتَرْكِ الغَفْلَةِ ، كَمَا اسْتُعِيرَ لِلغَفْلَةِ النَّوْمُ ، وَقَدْ جَمَعَهُمَا مَعًا قَوْلُ الشَّاعِرِ (٦) :

إِذَا أَيْقَظَتْكَ حُرُوبُ العِدَى فَنَبِّهْ لَهَا عُمَرًا ثُمَّ نَمْ
فَتىً لَا يَبِيتُ عَلَى ذِلَّةٍ وَلَا يَشْرَبُ المَاءَ إِلَّا بِدَمْ

وَكَمَا فِي الخُطْبَةِ ، إِلَّا أَنَّ المُسْتَعَارَ الثَّانِيَ مَكْسُوعٌ ، وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّيهِ : مَرْسُوفًا (٧) ؛ لِإِضَافَتِهِ إِلَى مُقْتَضَى الحَقِيقَةِ ، وَهُوَ (الغَفْلَةُ) ، وَالأَكْثَرُ أَنَّ الكَسْعَ أَوْ الرَّسْفَ فِي الاسْتِعَارَةِ مِنْ مُقْتَضَيَاتِ التَّحْسِينِ ، وَجَعَلَهُ بَعْضُهُمْ مِنَ القَوَاطِعِ المَانِعَةِ عَنْ التَّتْمِيمِ ، وَتَقْرِيرُ جَمِيعِ ذَلِكَ فِي عِلْمِ البَيَانِ .

وَ(تَأَهَّبُوا) أَمْرٌ مِنْ (تَأَهَّبَ) بِمَعْنَى : أَخَذَ (الأُهْبَةَ) ، وَهِيَ الاسْتِعْدَادُ لِلشَّيْءِ وَالتَّهَيُّءُ لَهُ (٨) .

---

(١) في الأصل (أنزّي حوله) ، والمثبت عبارة المحكم .

(٢) في الأصل (البيت) ، والوجه ما أثبتُّه من المحكم .

(٣) في الأصل (والإخبار) .

(٤) كابن أبي الربيع الإشبيلي . انظر : البسيط في شرح الجمل ١/ ٣١٦ ، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٢٧ .

(٥) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢١٠ ، وشرح الرضي ٢/ ٣٢٣ ، والبسيط في شرح الجمل ١/ ٣١٦ ، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٢٧ ، وشرح التصريح ٢/ ١١٦ ، وهمع الهوامع ٥/ ١٨٣ .

(٦) البيتان من المتقارب ، وهما لبشار بن برد في : ديوانه ٤/ ١٦٠ ، وعيون الأخبار ٣/ ١٣٤ ، والأغاني ٣/ ١٣٤ ، وديوان المعاني ١/ ٦٠ ، وزهر الآداب ٢/ ٥٢ ، ومحاضرات الأدباء ١/ ١٨٤ .

(٧) في الأصل (مرسوف) .

(٨) راجع : مقاييس اللغة ١/ ١٥٠ ، والمحكم ٤/ ٢٦١ .

وَ(تُنْسَفُ) مُضَارِعُ (نُسِفَ) ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ لِلمَفْعُولِ ، وَالفَاعِلُ مَحْذُوفٌ لِلعِلْمِ بِهِ ، وَالتَّقْدِيرُ : الرِّيحُ ؛ لِأَنَّ هَذَا المَعْنَى لَا يُعْرَفُ إِلَّا لِلرِّيحِ ، وَلَا مُوجِبَ لِدَعْوَى مَجَازٍ . وَهُوَ – أَعْنِي حَذْفَ الفَاعِلِ لِلعِلْمِ بِهِ – أَحَدُ المُسَوِّغَاتِ لِحَذْفِ الفَاعِلِ وَبِنَاءِ الفِعْلِ لِلمَفْعُولِ ، وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ وَتَعْدَادُهَا – أَعْنِي تَعْدَادَ المُسَوِّغَاتِ – فِي عِلْمِ النَّحْوِ وَالبَيَانِ (١) . وَقَدْ قِيلَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَإِذَا ٱلْجِبَالُ نُسِفَتْ﴾ (٢) : إِنَّهُ عَلَى ظَاهِرِهِ ، وَأَنَّ الرِّيحَ نَسَفَتْهَا ، أَيْ : تَسْفِيهَا (٣) . وَقِيلَ : هِيَ (المِنْسَفُ)؛ فَإِنَّهَا تُدَكُّ حَتَّى تَصِيرَ تُرَابًا مُدَّةَ مَهَابِّ الرِّيحِ (٤) . فَإِذَنْ فَيَرْجِعُ إِلَى مَجَازِ المُصَاحَبَةِ وَالسَّعَةِ المُؤَثِّرِ ، وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ فِي عِلْمِ البَيَانِ .

وَ(يَكِعُّ وَيَكَعُّ) بِكَسْرِ الكَافِ وَفَتْحِهَا مُضَارِعُ (كَعَّ) إِذَا تَرَكَ الشَّيْءَ بَعْدَ أَنْ أَرَادَهُ هَيْبَةً لَهُ (٥) ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ (٦) :

يَا رَبَّ دَمِّرْ ذَا (٧) سِلَاحٍ بُهْمَهْ قَدْ أَمَّنِي وَالجَهْلُ يَبْغِي أَمَّهْ
فَكَعَّ بَعْدَ طَلَبٍ وَهِمَّهْ

وَ(تُهْطِعُ) مُضَارِعٌ // ، مَاضِيهِ (أَهْطَعَ) ، وَيَأْتِي بِمَعْنَاهُ : (هَطَعَ) ، وَهُوَ مِمَّا جَاءَ فِيهِ (أَفْعَلَ) وَ(فَعَلَ) بِمَعْنًى . وَمَعْنَاهُ : الإِقْبَالُ عَلَى الشَّيْءِ بِالبَصَرِ وَعَدَمُ رَفْعِهِ عَنْهُ ، وَبِذَلِكَ فُسِّرَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مُهْطِعِينَ مُقْنِعِي رُءُوسِهِمْ﴾ (٨). [١٥١]

---

(١) انظر ما سبق ص٣٣٣ .

(٢) سورة المرسلات ، الآية : ١٠ .

(٣) سَفَتْ الريحُ الترابَ : ذَرَتْهُ وحملته . راجع تاج العروس (سفي) .

(٤) بعدها في الأصل (نسفتها تسفيها) ، ولا وجه لها هنا ؛ إذْ لا تستقيم العبارة .

(٥) راجع : مقاييس اللغة ٥/ ١٢٩ ، والمحكم ١/ ٢٣ . وحكى أبو زيد الضمّ . انظر : النوادر ص٥٦٤ .

(٦) الأبيات من الرجز ، ولم أقف عليها في غير هذا الكتاب .

(٧) في الأصل (ذي) .

(٨) سورة إبراهيم ، الآية : ٤٣ .

وَيَأْتِي أَيْضًا بِمَعْنَى : الإِقْبَالِ بِسُرْعَةٍ وَخَوْفٍ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ (١) :

بِدِجْلَةَ أَهْلُهَا وَلَقَدْ أَرَاهُمْ (٢) بِدِجْلَةَ مُهْطِعِينَ إِلَى السَّمَاعِ

وَقَوْلُهُ تَعَالَى : {مُهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِي}(٣) ، فُسِّرَ بِالوَجْهَيْنِ جَمِيعًا (٤).

وَ(أَزِفَ) بِمَعْنَى : قَرُبَ . وَ(الآزِفَةُ) القِيَامَةُ لِقُرْبِهَا وَتَحَقُّقِ وُقُوعِهَا ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الكَلَامُ عَلَى هَذِهِ المَادَّةِ (٥).

وَ(طَاشَ) بِمَعْنَى : خَفَّ (٦) ، وَقَدْ رُوِيَ بِالوَجْهَيْنِ قَوْلُ حَسَّانَ ﷺ (٧) :

وَقُرَيْشٌ تَفِرُّ مِنَّا لِوَاذًا أَنْ يُقِيمُوا وَطَاشَ مِنْهَا الحُلُومُ

وَيُرْوَى : (وَخَفَّ مِنْهَا الحُلُومُ) (٨).

---

(١) قائله يزيد بن مفرِّغ الحِمْيَري ، من أصل يمني من قبيلة (يَحْصُب) ، وكانت أسرته في حلف مع قريش ، وكان نديمًا لسعيد ابن عثمان بن عفان ، اشتهر بشعره الساخر من عبَّاد وعبيد الله ابنيْ زياد بن أبيه . انظر في ترجمته : الأغاني ١٨/ ١٨٦ ، وخزانة الأدب ٤/ ٣٢٥ . والبيت من الوافر ، وهو له في : ديوانه ص١٦٧ ، ومجاز القرآن ١/ ٣٤٣ ، والتاج (هطع) . وبلا نسبة في : معاني القرآن للزجاج ٣/ ١٦٦ ، والمحكم ١/ ٦٢ ، والجامع للقرطبي ٩/ ٣٧٦ ، واللسان (هطع) .

(٢) في الأصل (أرقهم) ، وهو تحريف .

(٣) سورة القمر ، الآية : ٨ . وفي الأصل كذا بإثبات الياء ، وهي قراءة ابن كثير ونافع وغيرهما . انظر : السبعة لابن مجاهد ص٦١٧ ، وحجة القراءات ص٦٨٩ ، والكشف عن وجوه القراءات ٢/ ٢٩٨ ، والنشر ٢/ ٣٨٠ .

(٤) راجع : مقاييس اللغة ٦/ ٥٦ ، والمحكم ١/ ٦٢ .

(٥) انظر ما سبق ص٤٦٩ .

(٦) راجع : مقاييس اللغة ٣/ ٤٣٧ .

(٧) البيت من الخفيف ، وهو في : ديوانه ص٩٢ ، والسيرة لابن هشام ٢/ ١٥٠ ، والجامع للقرطبي ١٢/ ٣٢٢ .

(٨) وهي الرواية التي أثبتتها المصادر أعلاه ولم تذكر غيرها ، ولا شاهد في البيت حينئذ على هذه الرواية .

وَ(**الأَلْبَابُ**)[١] جَمْعُ (لُبٍّ)[٢]، وَهُوَ العَقْلُ، وَقَدْ يُجْمَعُ عَلَى (أَلُبٍّ)، وَمِنْهُ قَوْلُ الكُمَيْتِ[٣]:

إِلَيْكُمْ ذَوِي آلِ النَّبِيِّ تَطَلَّعَتْ نَوَازِعُ مِنْ قَلْبِي ظِمَاءٌ وَأَلْبُبُ[٤]

فَهَذَا (أَلُبٌّ)، لَكِنْ فُكَّ[٥] الإِدْغَامُ لِلضَّرُورَةِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ[٦]:

* الحَمْدُ للهِ العَلِيِّ الأَجْلَلِ *

وَ(**خَضَعَ**)[٧] إِنْ كَانَتْ ضَادُهُ مَفْتُوحَةً فَمَعْنَاهُ: ذَلَّتْ، يُقَالُ: (خَضَعَ يَخْضَعُ خَضْعًا وخُضُوعًا) ذَلَّ، وَ(رَجُلٌ خَيْضَعٌ وأَخْضَعُ[٨])، قَالَ العَجَّاجُ[٩]:

وَصِرْتُ عَبْدًا لِلبَعُوضِ أَخْضَعَا يَمُصُّنِي مَصَّ الصَّبِيِّ المُرْضِعَا

وَإِنْ كَانَ مَكْسُورَ الضَّادِ فَمَعْنَاهُ: أَصَابَهَا (الخَضَعُ)، وَهُوَ - أَعْنِي (الخَضَعَ) - تَطَامُنٌ فِي العُنُقِ وَدُنُوٌّ مِنْ الرَّأْسِ إِلَى الأَرْضِ، يُقَالُ مِنْهُ: (خَضِعَ خَضَعًا فَهُوَ أَخْضَعُ)، وَالأُنْثَى (خَضْعَاءُ)، وَالمَعْنَيَانِ مُتَقَارِبَانِ، لَكِنْ عَلَى الأَوَّلِ يَكُونُ كَقَوْلِهِ[١٠]:

---

(١) راجع: مقاييس اللغة ٥/ ٢٠٠، والمحكم ١٢/ ٣٣، واللسان والتاج (لبب).

(٢) في الأصل (لبَّة)، وهو تحريفٌ.

(٣) البيت من الطويل، وهو في: ديوانه ٢/ ١٨٥، والخصائص ٣/ ٢٩، والمحكم ١٢/ ٣٣، وشرح المفصل ٣/ ١٢، واللسان (ظمأ، لبب)، والمقاصد النحوية ٣/ ١٠٩٠، وخزانة الأدب ٤/ ٣٠٧.

(٤) في الأصل (أَلْبُبَا)، وهو تحريف؛ إذْ أبيات القصيدة رويُّها مضموم.

(٥) في الأصل (فكك).

(٦) البيت من أرجوزة طويلة لأبي النجم العِجْلي، سمِّيت بأمّ الرجز. انظر: ديوانه ص٣٣٧، واللسان (جلل)، والمقاصد النحوية ٤/ ٢١٣٤، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٤٩، وخزانة الأدب ٢/ ٣٩٠.

(٧) راجع: مقاييس اللغة ٢/ ١٨٩، والمحكم ١/ ٦٩، واللسان والتاج (خضع).

(٨) في الأصل (خَضِعٌ واخْتَضَعَ)، وهو تحريف، وتصويبه من المحكم، وعليه جاء شاهد الرجز.

(٩) البيتان من الرجز، وهما له في: ديوانه ص٤٠٥، ومقاييس اللغة ٢/ ١٩٠، والمحكم ١/ ٦٩، وأساس البلاغة واللسان وتاج العروس (خضع).

(١٠) البيت من الطويل، وهو للنابغة الذبياني في: ديوانه ص٧١، وتهذيب اللغة ٤/ ٢٦٥، واللسان والتاج (صبح).

وَصَبَّحَهُ فَلْجٌ وَلَا زَالَ كَعْبُهُ عَلَى كُلِّ مَنْ عَادَى مِنَ النَّاسِ ظَاهِرَا

أَعْنِي مِنْ بَابِ إِطْلَاقِ البَعْضِ عَلَى الكُلِّ . وَعَلَى الثَّانِي يَكُونُ كَقَوْلِهِ (١) :

عَقَرْتُ كَعْبًا وَالهُمَامَ الأَصْيَدَا ذَا البَأْسِ وَالنَّجْدَةِ فِيهِمْ وَاليَدَا

أَعْنِي مِنْ بَابِ مَا جُعِلَ فِيهِ مُقْتَضِيًا لِلشَّكْلِ مَا اقْتَضَى شَكْلَهُ ، وَشَرْطُ هَذَا النَّوْعِ تَسَاوِي الشَّكْلَيْنِ فِي الصُّورَةِ وَالمَحَلِّ ، وَتَقْرِيرُ جَمِيعِ ذَلِكَ فِي عِلْمِ البَيَانِ (٢).

وَ(**حُرِّرَ الحِسَابُ**) أَيْ : حُقِّقَ وَأُخْلِصَ ، وَأَصْلُ (التَّحْرِيرِ) التَّهْذِيبُ (٣) ، وَيَرْجِعُ إِلَى مَعْنَى : الحُرِّيَّةِ ، فَإِنَّ الحُرِّيَّةَ إِخْلَاصٌ .

وَ(**الصَّعِيدُ**) المُرْتَفِعُ مِنْ الأَرْضِ . وَقِيلَ: الأَرْضُ المُرْتَفِعَةُ مِنْ الأَرْضِ المُنْخَفِضَةِ (٤) . وَقِيلَ: هُوَ - أَعْنِي (الصَّعِيدَ) - مَا لَمْ يُخَالِطْهُ رَمْلٌ وَلَا سَبَخَةٌ . وَقِيلَ : هُوَ وَجْهُ الأَرْضِ . وَقِيلَ : هِيَ الأَرْضُ الطَّيِّبَةُ . وَقِيلَ : هُوَ كُلُّ تُرَابٍ طَيِّبٍ (٥).

[١٥٢] وَ(**هَلْ مِنْ** / / **مَزِيدٍ؟**) كَلِمَةٌ تُقَالُ عِنْدَ طَلَبِ الزِّيَادَةِ ، وَمِنْهُ قَوْلُ بَعْضِ الخَوَارِجِ وَقَدْ سَبَوْا امْرَأَةً مِنْ الإِجْمَاعِيِّينَ جَمِيلَةً ، فَهَامُوا بِحُسْنِهَا ، فَقَتَلَهَا رَجُلٌ مِنْهُمْ يُقَالُ لَهُ : أَبُو الحَدِيدِ (٦) ؛ خَشْيَةَ مِنْ أَنْ يَفْتَتِنُوا فَيَقْتُلَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا (٧) :

---

(١) البيتان من الرجز ، ولم أقف عليهما في غير هذا الكتاب .

(٢) يقصد - والله أعلم - أنّ (كعبًا) لـمّا كان شكله شكل (كلب) في صورته اللفظية ساغ له إسناد (العَقْر) إليه .

(٣) كذا قال أبو البقاء في شرح خطب ابن نُباتة ص١٦٢ .

(٤) في الأصل (المنخفظة) .

(٥) راجع : مقاييس اللغة ٣/ ٢٨٧ ، والمحكم ١/ ٢٦٢ .

(٦) هو أبو الحديد العبديّ رجلٌ من الحروريّة ، والمرأة المقتولة هي أمّ حفص بنت المنذر بن الجارود ، وزوجها عبد العزيز أخو خالد بن عبد الله بن أسيد . راجع ما قيل في المصادر أدناه .

(٧) البيتان من الوافر ، وهما بلا نسبة في : أنساب الأشراف ٧/ ٤١٦ ، والكامل للمبرد ٣/ ٢٥٤ ، والمحكم ٢/ ٣٥٥ ، وشرح نهج البلاغة ٤/ ٣٣٣ ، واللسان والتاج (حدد) ، وشعر الخوارج ص١٣٧ .

أَهَابَ الْمُسْلِمُونَ بِهَا وَقَالُوا عَلَى فَرْطِ الهَوَى : هَلْ مِنْ مَزِيدِ؟

فَزَادَ أَبُو الحَدِيدِ بِنَصْلِ سَيْفٍ صَقِيلِ الحَدِّ فِعْلَ فَتىً رَشِيدِ

وَ(**الاسْتِعْتَابُ**) كـ(الإِعْتَابِ) ، كِلَاهُمَا إِعْطَاءُ العُتْبَى ، وَهِيَ الرِّضَا [١] ، وَهُوَ أَحَدُ مَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ ، أَعْنِي مَا جَاءَ فِيهِ اسْتَفْعَلَ بِمَعْنَى أَفْعَلَ ، وَيَأْتِي (اسْتَعْتَبَ) عَلَى بَابِهِ – أَيْ : مُقْتَضِيًا طَلَبَ العُتْبَى – وَقَدْ فُسِّرَ بِالمَعْنَيَيْنِ جَمِيعًا قَوْلُهُ [٢] :

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ وَلَا ذَاكِرَ اللهَ إِلَّا قَلِيلَا

وَكَذَلِكَ أَيْضًا فَسَّرَ ابْنُ الشَّاهِدِ قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿ فَٱلْيَوْمَ لَا يُخْرَجُونَ مِنْهَا وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ ﴾ [٣] . قَالَ – أَعْنِي ابْنَ الشَّاهِدِ ، وَقَدْ ذَكَرَ الأَوَّلَ ، أَعْنِي كَوْنَ اسْتَفْعَلَ فِيهِ بِمَعْنَى أَفْعَلَ – : « وَقَدْ يَحْتَمِلُ السَّائِغَ فِي الصِّيغَةِ وَالغَالِبَ ، فَيَكُونُ المَعْنَى : (وَلَا يُطْلَبُ مِنْهُمْ رِضىً) ، فَهُوَ فِي قُوَّةِ : (وَلَا يُعْتَذَرُ إِلَيْهِمْ) » . هَذَا نَصُّهُ .

وَلَيْسَ فِيهِ مِنْ جِهَةِ البَدِيعِ وَلَا مِنْ جِهَةِ الإِعْرَابِ مَا يَتَأَكَّدُ ذِكْرُهُ .

❖ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ : « **فَمَا حِيلَتُكَ أَيُّهَا الظَّالِمُ** » إِلَى قَوْلِهِ : « **إِلَّا مَنْ رَحِم** » [٤].

الشَّرْحُ:

(**الخَلَاصُ**) النَّجَاءُ ، يُقَالُ : (خَلَصَ الشَّيْءُ يَخْلُصُ خُلُوصًا وخَلَاصًا) إِذَا نَجَا [٥].

---

(١) راجع : المحكم ٢/ ٤٠ .

(٢) البيت من المتقارب ، وهو لأبي الأسود الدؤلي في : ديوانه ص٥٤ ، والكتاب ١/ ١٦٩ ، والأغاني ١٢/ ٢٢٥ ، ومقاييس اللغة ٤/ ٢٢٧ ، والمحكم ٢/ ٤١ ، وخزانة الأدب ١/ ٢٨٤ وَ ١١/ ٣٧٤ .

(٣) سورة الجاثية ، الآية : ٣٥ . وفي الأصل (فيومئذ لا يخرجون منها ولا يستعتبون) ، وهو تحريف .

(٤) الخطب النُّباتية ل٦/ ب ، وتمامه : « ... **لِنَفْسِه؟ ، بِتَفْرِيطِهِ فِي يَوْمِهِ وَأَمْسِه ، وَأَنَّى لَكَ بِالخَلَاص؟ ، وَلَاتَ حِينَ مَنَاص ، هَيْهَاتَ!! وَجَبَ الحَقُّ فَلَزِم ، وَقَلَّ النَّصِيرُ فَعُدِم ، وَحَكَمَ اللهُ فِي خَلْقِهِ بِمَا عَلِم ، فَلَا نَاجٍ مِنْ عَذَابِهِ إِلَّا مَنْ رَحِم** » .

(٥) راجع : المحكم ٥/ ٣٧ .

وَأَمَّا (لَاتَ حِينَ) فَقِيْلَ [١] : إِنَّ التَّاءَ مَعَ (الحِينِ) كَمَا جَاءَتْ مَعَ (الآنَ) فِي قَوْلِـهِمْ : تَلْآنَ . وَقِيْلَ : إِنَّهَا مَعَ (لَا) ، وَهَؤُلَاءِ اخْتَلَفُوا فَقِيْلَ [٢] : الأَصْلُ فِي (لَاتَ) : (لَيْسَ) ، أُبْدِلَ مِنْ السِّينِ التَّاءُ ، كَمَا أُبْدِلَ مِنْهَا فِي قَوْلِهِ [٣] :

يَا قَاتَلَ اللهُ بَنِي السِّعْلَاتِ [٤] عَمْرَو بنَ يَرْبُوعٍ شِرَارَ النَّاتِ

لَيْسُوا بِأَخْيَارٍ وَلَا أَكْيَاتِ

يُرِيدُ : (النَّاسَ) وَ(أَكْيَاسَ) [٥] ، فَجَاءَتْ إِذْ ذَاكَ عَلَى لَفْظِ (لَيْتَ) الَّتِي هِيَ حَرْفُ تَمَنِّي ، فَأُبْدِلَتْ الأَلِفُ مِنْ اليَاءِ طَلَبًا لِلفَرْقِ ، وَاخْتَصَّتْ كَاخْتِصَاصِ (أَسْنَتُوا) . وَقِيْلَ [٦] : بَلْ الأَصْلُ (لَا) زِيدَتْ عَلَيْهَا التَّاءُ، وَخَصَّصَتْهَا غَالِبًا بِـ(الحِينِ) اسْمًا وَخَبَرًا، عَلَى مَا هُوَ الْمُقَرَّرُ فِي كُتُبِ النَّحْوِ [٧].

---

(١) هذا مذهب أبي عبيد القاسم بن سلّام وتابعه في ذلك ابن الطراوة . انظر : الغريب المصنف ١/ ٣٥١ ، والتذييل والتكميل ٤/ ٢٨٨ ، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢١٠ ، والجنى الداني ص٤٨٦ ، ومغني اللبيب ١/ ٢٥٤ ، وشرح التصريح ١/ ٢٠٠ ، والهمع ٢/ ١٢١ .

(٢) هذا مذهب ابن أبي الربيع الإشبيلي . انظر : الملخص ص٢٧٣ ، والبسيط ٢/ ٧٥٣ ، والتذييل والتكميل ٤/ ٢٨٨ ، والجنى الداني ص٤٨٥ ، وشرح التصريح ١/ ٢٠٠ ، والهمع ٢/ ١٢١ .

(٣) الأبيات من الرجز ، وهي لعِلْبَاءَ بن أَرْقَمَ بن عوف اليشكري ، شاعرٌ جاهليٌّ ، كان معاصرًا للنعمان بن المنذر . انظر في ترجمته : الأصمعيات ص١٥٧ (الحاشية) ، ومعجم المرزباني ص٣٠٤ ، وخزانة الأدب ١٠/ ٤١٤-٤١٨ .

والأبيات له في : نوادر أبي زيد ص٣٤٥ ، وسمط اللآلي ٢/ ٧٠٣ ، واللسان (نوت ، عسل) ، وشرح شواهد الشافية ص٤٦٩ . وبلا نسبة في : الإبدال لابن السكيت ص١٠٤ ، والحيوان ١/ ١٨٧ وَ ٦/ ١٦١ ، وجمهرة اللغة ٢/ ٨٤٢ ، وسرّ صناعة الإعراب ١/ ١٥٥ ، والصاحبي ص١٣٩ ، وشرح المفصل ١٠/ ٣٦ ، والممتع ١/ ٣٨٩ .

(٤) **السِّعْلَاة** : الغول أو ساحرة الجنّ . راجع اللسان (سعل) . وقد كتبت بالتاء المفتوحة لمجانسة (النات ، وأكيات) ، وجاءت في بعض المصادر على الأصل .

(٥) قلب السين تاءً لغة من لغات أهل اليمن تسمَّى : الوَتْم . انظر : المزهر ١/ ٢٢٢ ، والاقتراح ص١٢٨ .

(٦) هذا مذهب الجمهور . انظر : التذييل والتكميل ٤/ ٢٨٧ ، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢١٠ ، والجنى الداني ص٤٨٥ ، ومغني اللبيب ١/ ٢٥٣ ، والهمع ٢/ ١٢١ .

(٧) قال المؤلف : « والضمّ في الثاني والتغيير في الأول مقتضٍ لعدم الانبساط والسعة ، فلذلك لم تعمل عمومًا ... وممّا جاء فيه عدم الانبساط والسعة (أَسْنَتُوا) ، خصّوها بالجدبة حين أبدلوا الواو تاءً ، وإن كان معنى (السنة) موجودًا في =

وَلِهَذَا المَعْنَى – أَيْ : لِلتَّخْصِيصِ – سَمَّاهَا بَعْضُهُمْ : كَاسِعَةً (١) ، مَأْخُوذٌ مِنْ (الكَسْعِ) الَّذِي هُوَ الضَّرْبُ عَلَى الدُّبُرِ ، وَكَأَنَّهُ جُعِلَ التَّخْصِيصُ ضَرْبًا لَهَا ؛ لِأَنَّهُ صَارَ لَهَا عَمَّا كَانَ حَقُّهَا أَنْ تَتَنَاوَلَهُ ، وَجُعِلَ الآخِرُ كَـ(الدُّبُرِ) ، هَكَذَا قَالَ ابْنُ مَشَرَّفٍ فِي (الكَسْعِ) فِي هَذَا المَوْضِعِ .

وَقَالَ // غَيْرُه : بَلْ (الكَسْعُ) مِنْ قَوْلِكَ : (كَسَعْتُ النَّاقَةَ) إِذَا صَبَبْتَ عَلَى ضَرْعِهَا المَاءَ البَارِدَ لِيَجِفَّ لَبَنُهَا ، فَيَكُونَ أَقْوَى لَهَا عَلَى الجَدْبِ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ (٢) : [١٥٣]

لَا تَكْسَعِ الشَّوْلَ بِأَغْبَارِهَا إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَنِ النَّاتِجُ

فَكَأَنَّ (لَا) أُبْقِيَ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ عَمَلِهَا لِأَجْلِ التَّخْصِيصِ . وَقِيلَ فِي (الكَسْعِ) غَيْرُ ذَلِكَ (٣) . وَلِـ(**لَاتَ**) أَحْكَامٌ أُخَرُ مَذْكُورَةٌ فِي كُتُبِ النَّحْوِ (٤) .

(**مَنَاصٌ**) مَفْعَلٌ مِنْ (نَاصَ) بِمَعْنَى : نَجَا ، يُقَالُ : (نَاصَ يَنُوصُ مَنَاصًا) بِمَعْنَى : نَجَا (٥) . وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ – أَعْنِي (المَنَاصَ) – غَيْرُ مُخْتَصٍّ بِـ(**لَاتَ حِينَ**) كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُهُمْ (٦) .

= الوجهين . هذا كلام ابن الشاهد » . انظر : شرحه على الألفية القسم الأول بتحقيق الدكتور أحمد القرشي ١/ ٢٢٧ .

(١) ممّن قال بذلك الزمخشري وابن مالك والرضي والشاطبي . انظر : المفصّل ص١٠٣ ، وشرحه لابن يعيش ٢/ ١١٦ ، وشرح التسهيل ١/ ٣٧٤ ، وشرح الكافية ٢/ ١٩٧ ، والمقاصد الشافية ٢/ ٢٦٠ وَ ٥/ ٣١٧ .

(٢) البيت من السريع ، وهو للحارث بن حِلِّزَة في : ديوانه ص٦٥ ، والبيان والتبيين ٣/ ٣٠٤ ، والمعاني الكبير ٣/ ٤٠٠ ، والكامل ١/ ٢٥٩ ، وأمالي القالي ٢/ ٧ ، واللسان (نتج ، كسع ، شول) .

(٣) انظر : مقاييس اللغة ٥/ ١٧٧ ، والمحكم ١/ ١٥٥ ، واللسان وتاج العروس (كسع) .

(٤) انظر في (**لات**) وأحكامها : الكتاب ١/ ٥٧ ، والإيضاح لابن الحاجب ١/ ٣٩٩ ، وشرح الرضي ٢/ ١٩٦ ، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢١٠ ، والجنى الداني ص٤٨٥ ، والمغني ١/ ٢٥٣ ، وشرح التصريح ١/ ١٩٩ ، والهمع ٢/ ١٢٠ ، وخزانة الأدب ٤/ ١٦٨ .

(٥) راجع : مقاييس اللغة ٥/ ٣٦٩ .

(٦) لم أوفّق في الوقوف عليه فيما اطلعت عليه من المصادر .

(هَيْهَاتَ) [١] وَ(هَيْهَاتِ) كَلِمَةٌ مَعْنَاهَا : البُعْدُ ، قَالَ الشَّاعِرُ [٢] :

فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ العَقِيقُ وَأَهْلُهُ وَهَيْهَاتَ خِلٌّ بِالعَقِيقِ تُوَاصِلُهْ

وَحَكَى اللِّحْيَانِيُّ : (هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ) ، وَ(هَيْهَاتِ هَيْهَاتِ) ، وَ(أَيْهَاتَ أَيْهَاتَ) ، وَ(أَيْهَاتِ أَيْهَاتِ) . وَقَالَ الكِسَائِيُّ : « مَنْ نَصَبَهَا وَقَفَ عَلَيْهَا بِالهَاءِ ، وَمَنْ خَفَضَهَا وَقَفَ بِالتَّاءِ » [٣].

وَيُقَالُ : (أَيْهَاتَ أَيْهَا) فَتُلْقِي بَعْضَ الثَّانِي ، قَالَ الشَّاعِرُ [٤] :

* وَكُتْمَانُ أَيْهَا مَا أَشَطَّ وَأَبْعَدَا *

وَيُقَالُ أَيْضًا : (أَيْهَاتَ وأَيْهَانَ) ، يُجْعَلُ مَكَانَ التَّاءِ نُونٌ ، قَالَ [٥] :

* أَيْهَاتَ مِنْكَ الحَيَاةُ أَيْهَانَا [٦] *

وَحُكِيَ : (هَيْهَاتٌ مِنْكَ الشَّامُ) مُنَوَّنٌ ، أَيْ : بَعُدَ مِنْكَ الشَّامُ . وَقَالَ ثَعْلَبٌ : « مَنْ قَالَ : (هَيْهَاتَ) شَبَّهَهَا بِـ(لَيْتَ ولَعَلَّ) ، وَكَأَنَّ التَّاءَ هَاءٌ ، وَمَنْ قَالَ : (هَيْهَاتِ) شَبَّهَهَا بِـ(دَرَاكِ) ،

---

(١) انظر في المسألة : شرح الكتاب للسيرافي ١١/ ٢١٢ ، والمسائل العضديات ص١٣٨ ، والخصائص ٣/ ٤٣ ، وتهذيب اللغة ٦/ ٤٨٤ ، والمحكم ٤/ ٢٤٥ ، والمخصص ٥/ ٨٠ ، وشرح المفصل ٤/ ٦٥ ، والجامع للقرطبي ١٢/ ١٢٢ ، وشرح الرضي ٣/ ١٠٢ ، واللسان (هيه) ، والدر المصون ٨/ ٣٣٧ ، وتاج العروس (هيه) .

(٢) البيت من الطويل ، وهو لجرير في : ديوانه ص٩٦٥ ، والنقائض ٣/ ٧٨٤ ، والخصائص ٣/ ٤٤ ، وشرح شواهد الإيضاح ص١٤٣ ، والمقاصد النحوية ٣/ ١٠١٢ ، وشرح التصريح ٢/ ١٩٩ .

(٣) وهو أيضًا قول سيبويه وابن جني . انظر : الكتاب ٣/ ٢٩١ ، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٢٣٦ ، والمسائل العضديات ص١٣٩ ، والمسائل العسكرية ص١١٤ ، والخصائص ٣/ ٤٣ ، وارتشاف الضرب ٢/ ٨١٨ .

(٤) شطر بيت من الطويل ، وصدره :

* وَمِنْ دُونِيَ الأَعْرَاضُ وَالقِنْعُ كُلُّهُ *

وهو بلا نسبة في : تهذيب اللغة ٦/ ٤٨٥ ، والمحكم ٤/ ٢٤٥ ، واللسان والتاج (هيه) . **وكُتْمَان** : اسم بلد أو جبل أو وادٍ . راجع معجم البلدان ٤/ ٤٣٦ .

(٥) شطر بيت من المنسرح لم أقف له على تتمّة ، وهو بلا نسبة في : شرح الكتاب للسيرافي ١١/ ٢١٤ ، والمحكم ٤/ ٢٤٥ ، واللسان والتاج (هيه) .

(٦) كذا ضبطه في الأصل ، وقد جاء في اللسان (هيه) بروايتي التاء والنون في الموضعين ، دون أن يزاوج بينهما كما هو الحال هنا .

وَمَنْ قَالَ : (هَيْهَاتُ) شَبَّهَهَا بِـ(تَاءِ الجَمْعِ) »(١) . وَقَالَ ابْنُ جِنِّي : « كَانَ أَبُو عَلِيٍّ يَقُولُ فِي (هَيْهَاتَ) : أَنَا أُفْتِي مَرَّةً بِكَوْنِهَا اسْمًا سُمِّيَ بِهِ الفِعْلُ ؛ كَـ(صَهْ ومَهْ) ، وَأُفْتِي مَرَّةً بِكَوْنِهَا ظَرْفًا عَلَى مَا يَحْضُرُنِي فِي الحَالِ » . قَالَ : « وَقَالَ مَرَّةً أُخْرَى : إِنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ ظَرْفًا فَغَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ تَكُونَ مَعَ ذَلِكَ اسْمًا سُمِّيَ بِهِ الفِعْلُ ؛ كَـ(عِنْدَكَ ودُونَكَ) »(٢) . وَقَالَ ابْنُ جِنِّي مَرَّةً : « (هَيْهَاتٍ وهَيْهَاتِ) – مَصْرُوفَةً وَغَيْرَ مَصْرُوفَةٍ – جَمْعُ (هَيْهَاةٍ) » . قَالَ : « وَ(هَيْهَاتَ) عِنْدَنَا رُبَاعِيَّةٌ مُكَرَّرَةٌ ، فَاؤُهَا وَلَامُهَا الأُولَى هَاءٌ ، وَعَيْنُهَا وَلَامُهَا الثَّانِيَةُ يَاءٌ ، فَهِيَ لِذَلِكَ مِنْ بَابِ (صِيصِيَةٍ)(٣) ، وَعَكْسُهَا (يَلْيَلُ)(٤) وَ(يَهْيَاهُ)(٥) ، مِنْ مُضَعَّفِ(٦) اليَاءِ بِمَنْزِلَةِ : (المَرْمَرَةِ والقَرْقَرَةِ) »(٧) .

وَقَالَ بَعْضُ اللُّغَوِيِّينَ(٨) : « (أَيْهَاتَ) لُغَةٌ فِي (هَيْهَاتَ) ، كَأَنَّ الهَمْزَةَ(٩) بَدَلٌ مِنْ الهَاءِ » ، كَمَا أُبْدِلَتْ الهَاءُ مِنْهَا – أَعْنِي مِنْ الهَمْزَةِ – فِي (هِيَّاكَ) . وَالأَظْهَرُ أَنَّ // إِحْدَاهُمَا(١٠) لَيْسَتْ بِدَلًا مِنْ الأُخْرَى، إِنَّمَا هُمَا لُغَتَانِ ؛ لِعَدَمِ ثُبُوتِ إِبْدَالِ(١١) الهَمْزَةِ مِنْ الهَاءِ وَاسْتِعْمَالِهِ. وَقَوْلِي: « وَاسْتِعْمَالِهِ » [١٥٤]

---

(١) انظر قوله في : المحكم ٤/ ٢٤٥ .

(٢) انظر : الخصائص ١/ ٢٠٧ ، والمحكم ٤/ ٢٤٦ . وانظر رأي أبي عليٍّ في : المسائل العضديات ص١٣٨ ، والمسائل العسكرية ص١١٧ .

(٣) **الصِّيصِيَةُ** : قرن الحيوان ، أو كلّ ما يُمتنع به كالحصون . راجع اللسان (صيا) .

(٤) **يَلْيَلُ** : اسم جبل في البادية ، أو هو وادي يَنْبُع الذي يصبّ في البحر . راجع معجم البلدان ٥/ ٤٤١ ، واللسان (يلل) .

(٥) **يَهْيَاهُ** : صوت الاستجابة ، يدعو الرجل صاحبه فيقول : يَاهِ ، أيْ : أَقْبِلْ واسْتَجِبْ ، فيقول صاحبه : يَاهِ يَاهِ أو يَهْيَاهِ ، أيْ : استجبتُ واستمعتُ . راجع اللسان (يهيه) .

(٦) في الأصل بتكرار (من مضعّف) .

(٧) انظر : الخصائص ٢/ ٢٩٩ وَ ٣/ ٤٣ ، والمحكم ٤/ ٢٤٦ .

(٨) هو الجوهري . انظر : الصحاح (هيه) .

(٩) في الأصل (الهمز) ، والوجه ما أثبتُّه وهو ما يقتضيه السياق .

(١٠) في الأصل (إحديها) .

(١١) في الأصل (إثبات) ، ولعلّ وجهه ما هو مثبتٌ .

تَحَرَّزٌ مِنْ (آلٍ) عَلَى قَوْلِ سِيبَوَيْهِ (١).

وَحَكَى بَعْضُهُمْ (٢) : أَنَّ أَبَا الفَتْحِ أَنْشَدَ (٣) :

* هَيْهَاتَ مِنْ مُنْخَرِقٍ هَيْهَاؤُهُ *

قَالَ الحَاكِي : « وَلَمْ يُفَسِّرْهُ – يَعْنِي (٤) أَبَا الفَتْحِ – ، وَلَا أَدْرِي – يُرِيدُ نَفْسَهُ – مَا (هَيْهَاؤُهُ)؟ » (٥).

وَ(لَزِمَ) فَسَّرَه ابْنُ الشَّاهِدِ فَقَالَ : « هُوَ بِمَعْنَى : لَصِقَ » . قَالَ : « وَحَقِيقَتُهُ الأَقْدَامُ » . وَقَالَ غَيْرُهُ : « (لَزِمَ الشَّيْءُ) إِذَا أَتَى فَلَمْ يُمْكِنْ دَفْعُهُ » ، وَهُوَ قَرِيبٌ مِنْ تَفْسِيرِ ابْنِ الشَّاهِدِ ، لَكِنْ تَخْتَلِفُ جِهَةُ المَجَازِ فِي القُرْبِ مِنْ الحَقِيقَةِ وَعَدَمِ القُرْبِ . وَقَدْ فَسَّرَهُ بَعْضُهُمْ بِعَدَمِ الْمُفَارَقَةِ ، وَهُوَ أَيْضًا قَرِيبٌ مِنْ الأَوَّلِ ، وَفِي المَجَازِ كَالثَّانِي ، وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ فِي عِلْمِ البَيَانِ .

فَصْلٌ : وَالْمُضَارِعُ مِنْ (لَزِمَ) (يَلْزَمُ) عَلَى القَاعِدَةِ ، وَالمَصْدَرُ (لَزْمًا ولُزُومًا) ، وَجَاءَ فِيهِ : فَاعَلَ مُقْتَضِيًا وَاحِدًا بِاعْتِبَارِ الطَّلَبِ ، مُقْتَضِيًا اثْنَيْنِ بِاعْتِبَارِ الوُقُوعِ . فَإِذَنْ فَيَكُونُ مُتَوَسِّطًا بَيْنَ : سَافَرَ (٦) وضَارَبَ ، وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ فِي عِلْمِ النَّحْوِ وَالبَيَانِ (٧) ، فَيُقَالُ : (لَازَمَهُ مُلَازَمَةً ولِزَامًا) ،

---

(١) انظر ما سبق ص٣٧٥ .

(٢) هو ابن سيدة . انظر : المحكم ٤/ ٢٤٦ .

(٣) البيت من الرجز ، وهو لرؤبة بن العجّاج في : ديوانه ص٤ ، والمحتسب ٢/ ٩٣ ، وشرح المفصل ٤/ ٦٨ . ونسب إلى العجّاج في : تهذيب اللغة ٦/ ٤٨٣ ، واللسان (هيه) ، ولم أقف عليه في ديوانه .

(٤) في الأصل بتكرار (يعني) .

(٥) أقول : قد فسّره ابن جني فقال : « فكأنه قال : بَعُدَ بُعْدُهُ ، وهو كقولهم : جُنَّ جُنُونُه ، وضَلَّ ضلالُه ، وقولهم : مَوْتٌ مائتٌ ، وشِعْرٌ شاعرٌ على طريق المبالغة . و(هَيْهَاؤُهُ) إذن : فَعْلَالُهُ ، كَـ(زَلْزالِه ، وقَلْقالِه) » . انظر : المحتسب ٢/ ٩٣ ، والخصائص ٣/ ٤٥ .

(٦) في الأصل (مسافر) ، وهو تحريف .

(٧) انظر : الكتاب ٤/ ٦٨ ، وأدب الكاتب ص٣٥٧ ، وشرح الملوكي ص٧٣ ، والممتع ١/ ١٨٨ ، وشرح الشافية ١/ ٩٦ ، وارتشاف الضرب ١/ ١٧٤ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَقَدْ كَذَّبْتُمْ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا﴾ [١] فَقَالَ الزَّجَّاجُ فِيهِ : « قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ [٢]: (لِزَامًا) فَيْصَلًا » . قَالَ : « وَجَاءَ فِي التَّفْسِيرِ عَنْ الجَمَاعَةِ أَنَّهُ يُعْنَى بِهِ : يَوْمُ بَدْرٍ ، وَأَنَّهُ (لُوزِمَ) بَيْنَ القَتْلَى [٣] (لِزَامًا) ، أَيْ : فُصِلَ ، وَأَنْشَدَ أَبُو عُبَيْدَةَ لِصَخْرِ الغَيِّ [٤] :

فَإِمَّا يَنْجُوَا مِنْ حَتْفِ أَرْضٍ ... فَقَدْ لَقِيَا حُتُوفَهُمَا لِزَامَا

وَقُرِئَ : {لَزَامًا} [٥] ، وَتَأْوِيلُهُ : فَسَوْفَ يَلْزَمُكُمْ تَكْذِيبُكُمْ لَزَامًا ، وَتَلْزَمُكُمْ العُقُوبَةُ بِهِ ، وَلَا تُعْطَوْنَ التَّوْبَةَ ، وَيَدْخُلُ [٦] فِي هَذَا يَوْمُ بَدْرٍ وَغَيْرُهُ مِمَّا يَلْزَمُهُمْ مِنْ العَذَابِ » [٧].

فَصْلٌ : وَاسْتُعْمِلَ مِنْهُ فُعَلَةٌ لِغَيْرِ صَادِرٍ ، فَقَالُوا : (رَجُلٌ لُزَمَةٌ) إِذَا كَانَ يَلْزَمُ الشَّيْءَ فَلَا يُفَارِقُهُ ، وَهُوَ أَحَدُ مَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ ، وَتَقْرِيرُهُ فِي كُتُبِ النَّحْوِ وَالبَيَانِ [٨].

وَلَيْسَ فِيهِ مِنْ البَدِيعِ وَلَا الإِعْرَابِ مَا يَتَأَكَّدُ ذِكْرُهُ .

---

(١) سورة الفرقان ، الآية : ٧٧ .

(٢) انظر : مجاز القرآن ٢/ ٨٢ .

(٣) في الأصل (القتل) ، وهو تحريف ، وصوابه من معاني القرآن للزجاج والمحكم .

(٤) هو صخر بن عبد الله الخيثمي الهذلي ، شاعرٌ جاهليٌّ ، لقِّب بـ(صخر الغيّ) لخلاعته وشدّة بأسه وكثرة شرّه ، وقد أغار على بني المصطلق من خزاعة ، فقاتلوه ومن معه وقتلوه . انظر في ترجمته : الأغاني ٢٣/ ٥ .

والبيت من الوافر ، وهو في : مجاز القرآن ٢/ ٨٢ ، وشرح أشعار الهذليين ١/ ٢٩١ ، ومعاني القرآن للزجاج ٤/ ٧٩ ، وتهذيب اللغة ١٣/ ٢٢٠ ، والمحكم ٩/ ٤٩ ، والجامع للقرطبي ١٣/ ٨٦ ، واللسان وتاج العروس (لزم) .

(٥) وهي قراءة المِنْهال وأَبَان بن تَغْلِب وأبو السَّمَّال . انظر : الجامع للقرطبي ١٣/ ٨٦ ، والبحر المحيط ٦/ ٥١٨ ، والدر المصون ٨/ ٥٠٧ .

(٦) في الأصل (ويؤخذ) ، وهو تحريف ، وصوابه من معاني القرآن للزجاج والمحكم .

(٧) انظر : معاني القرآن ٤/ ٧٨ .

(٨) راجع : تهذيب اللغة ١٣/ ٢٢٠ ، ومقاييس اللغة ٥/ ٢٤٥ ، والمحكم ٩/ ٤٩ ، واللسان والتاج (لزم) .

❖ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ : « ثَبَّتَنَا اللهُ وَإِيَّاكُمْ » إِلَى قَوْلِهِ : « ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ »(١).

الشَّرْحُ:

(مَحَّصَ)(٢) ، المَعْرُوفُ فِي (مَحَّصَ) أَنَّهُ يَكُونُ بِمَعْنَى : خَلَّصَ ، وَبِهِ فُسِّرَ قَوْلُهُ تَعَالى : ﴿ وَلِيُمَحِّصَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾(٣) ، أَيْ : يُخَلِّصَهُمْ . وَقَالَ ابْنُ مُشَرَّفٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَلِيُمَحِّصَ مَا فِي قُلُوبِكُمْ﴾(٤) . قَالَ : « يُخَلِّصُ نُورَ الإِيمَانِ مِنْ ظُلْمَةِ الشِّرْكِ / / فَيَطْرُدُهَا » . [١٥٥]

فَعَلَى هَذَا تَعَدِّيهِ إِلَى وَاحِدٍ بِنَفْسِهِ ، وَآخَرَ بِحَرْفِ الجَرِّ كَمَا فَعَلَ المُصَنِّفُ ، لَيْسَ لَهُ بِحَقِّ الوَضْعِ إِنَّمَا يَكُونُ بِحَسَبِ التَّضْمِينِ، كَمَا فِي قَوْلِ الفَرَزْدَقِ وَقَدْ بَلَغَهُ [مَوْتُ](٥) زِيَادِ بنِ أَبِيهِ(٦)، وَكَانَ يَتَوَعَّدُهُ(٧) :

---

(١) الخطب النُّباتية ل٦/ ب ، وتمامه : « ... فِي ذَلِكَ المَقَام ، وَمَحَّصَ عَنَّا وَعَنْكُمْ مُوبِقَاتِ الآثَام ، وَأَحَلَّنَا وَإِيَّاكُمْ دَارَ السَّلَام ، مَعَ أَوْلِيَائِهِ البَرَرَةِ الكِرَام . إِنَّ أَحْسَنَ مَا ثَبَتَ فِي الطُّرُوس ، وَأَبْلَغَ مَا يَقَعُ فِي النُّفُوس ، كَلَامُ المَلِكِ القُدُّوس . وَتَقْرَأُ : ﴿ وَيَوْمَ تُسَيَّرُ الْجِبَالُ وَتَرَى ٱلْأَرْضَ بَارِزَةً ﴾ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴾ » .

(٢) راجع : مقاييس اللغة ٥/ ٣٠٠ ، والمحكم ٣/ ١٢٤ .

(٣) سورة آل عمران ، الآية : ١٤١ .

(٤) سورة آل عمران ، الآية : ١٥٤ .

(٥) تكملة بها يلتئم الكلام .

(٦) هو زياد بن عبيد ، ويقال : زياد بن سُمَيَّة نسبةً إلى أمّه ، وكان أبواه مملوكين للحارث بن كَلَدَة ، وكان طبيب العرب ومن أشرافها . ويقال له أيضًا : زياد بن أبيه ، أيْ : ابن أبي معاوية بن أبي سفيان ﷺ ؛ لأنّ معاوية استلحقه بأبيه أبي سفيان على أنه ولده من الزنا ، كان أمير العراقين طاغيًا ، وقد سُرَّ الناس والعلماء بموته سنة ٥٣هـ ، وكان الفرزدق قد أنشد هذه الأبيات فرحًا بسلامته منه ، وشماتةً بموته ؛ لغَضْبَةٍ كان غضبها زياد عليه ممّا أجبره على الهروب من البصرة إلى المدينة . انظر : شرح أبيات المغني للبغدادي ٨/ ٨٦ .

(٧) الأبيات من الرجز ، وهي في : الخصائص ٢/ ٣١٢ ، والمحتسب ١/ ٥٢ ، وجمهرة الأمثال ١/ ١٧٣ ، ومغني اللبيب ٢/ ٦٨٦ ، واللسان والتاج (ظهر ، قتل ، جنن) ، ولم أقف عليه في ديوانه .

كَيْفَ تَرَانِي قَالِبًا مِـجَنِّي؟ قَلَبْتُ أَمْرِي ظَهْرَهُ لِلبَطْنِ
قَـدْ قَتَلَ اللهُ زِيَـادًا عَنِّي

فَضَمَّنَ (قَتَلَ) مَعْنَى : (ضَرَبَ) فَعَدَّاهُ تَعْدِيَتَهُ . فَهَكَذَا يَكُونُ مَا قَالَهُ الْمُصَنِّفُ تَضَمَّنَ (مَحَّصَ) مَعْنَى : مَحَقَ . وَالصَّحِيحُ أَنَّ ذَلِكَ – أَعْنِي التَّضْمِينَ – مَوْقُوفٌ ، وَفِي ذَلِكَ خِلَافٌ وَتَفْصِيلٌ ، وَتَقْرِيرُ الجَمِيعِ فِي كُتُبِ النَّحْوِ[١].

عَلَى أَنَّ كُرَاعًا[٢] قَدْ حَكَى[٣] : « (الْمَحَّصُ) الَّذِي مُحِّصَتْ عَنْهُ ذُنُوبُهُ »[٤] ، نَقَلَهُ عَنْهُ[٥] بَعْضُ اللُّغَوِيِّينَ وَاسْتَشْكَلَهُ[٦] ، فَقَدْ يَكُونُ أَصْلًا ، وَقَدْ يَكُونُ عَلَى مَا قَدَّمْنَا مِنْ التَّضْمِينِ .

(**الطُّرُوسُ**)[٧] جَمْعُ (طِرْسٍ) ، وَالمَعْرُوفُ فِيهِ أَنَّهُ الكِتَابُ الَّذِي مُحِيَ ثُمَّ كُتِبَ ، وَيُجْمَعُ – مَعَ (طُرُوسٍ) – عَلَى (أَطْرَاسٍ) ، وَقَدْ تُبْدَلُ سِينُهُ صَادًا .

وَالظَّاهِرُ مِنْ الخُطْبَةِ أَنَّ (الطِّرْسَ) فِيهِ عِبَارَةٌ عَنْ الكِتَابِ مِنْ حَيْثُ هُوَ ، فَإِنْ ثَبَتَ إِطْلَاقُهُ فَلَا إِشْكَالَ ، وَإِلَّا خَرَجَ عَلَى مَجَازِ الإِلْقَاءِ عِلَى جَعْلِهِ مَقِيسًا ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ عَلَى السَّمَاعِ؛ لِنَقْصِ الدَّلَالَةِ الوَصْفِيَّةِ ، وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ فِي عِلْمِ البَيَانِ .

---

(١) انظر المسألة في : الخصائص ٢/ ٣٠٨ ، وأحكام القرآن لابن العربي ١/ ١٧٧ ، ومغني اللبيب ٢/ ٦٨٥ ، وارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٨٩ ، والجنى الداني ص٤٦ ، وشرح التصريح ٢/ ٤ ، والكليات ٢/ ٢٤ . وانظر في : النحو الوافي ٢/ ٥٦٤ ؛ إذْ أفرد بحثًا عنها ضمّنه كثيرًا من أقوال العلماء وخلافاتهم ، ورأي مجمع اللغة في التضمين .

(٢) في الأصل (كراع) .

(٣) (قد حكى) ليست واضحة في الأصل .

(٤) الذي في المنتخب ١/ ١٧٤ : « المُمَحَّصُ والمَحِيص : الشديد الخَلْق » .

(٥) في الأصل (عن) ، والوجه ما أثبتُّ .

(٦) هو ابن سيدة ، قال : « ولا أدري كيف ذلك؟ ، إنّما المُمَحَّصُ : الذَّنْب » . انظر : المحكم ٣/ ١٢٤ .

(٧) راجع : مقاييس اللغة ٣/ ٤٤٧ ، والمحكم ٨/ ٢٨٦ .

وَ(**القُدُّوسُ**) تُضَمُّ قَافُهُ وَتُفْتَحُ ، وَالضَّمُّ أَكْثَرُ ، وَالفَتْحُ أَقْيَسُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الكَلَامُ فِي هَذِهِ المَادَّةِ (١) . وَالكَلَامُ عَلَى الآيَةِ الكَرِيمَةِ فِي كُتُبِ التَّفْسِيرِ (٢).

وَلَيْسَ فِيهِ مِنْ جِهَةِ البَدِيعِ وَالإِعْرَابِ مَا يَتَأَكَّدُ ذِكْرُهُ .

****

(١) انظر ما سبق ص٤٥٢ .

(٢) انظر مثلًا : الكشاف ٢/ ٤٨٧ ، والجامع للقرطبي ١٠/ ٤١٦ ، والدرّ المصون ٧/ ٥٠٢ .

الخُطْبَةُ السَّادِسَةُ :
وَهِيَ خُطْبَةٌ يُذْكَرُ فِيهَا المَوْتُ وَالمَعَادُ .

❖ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ : « **الحَمْدُ للهِ خَالِقِ السَّمَاوَاتِ** » إِلَى قَوْلِهِ : « **أَوْ سَبَّحَه** » [١].

الشَّرْحُ:

(**السَّامِكُ**) اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ (سَمَكَ) إِذَا رَفَعَ ، وَالمُضَارِعُ (يَسْمُكُ) ، وَالمَصْدَرُ (سَمْكٌ) ، وَالمُطَاوِعُ مِنْهُ عَلَى لَفْظِ الطَّالِبِ ، فَإِنَّهُ يُقَالُ : (سَمَكَهُ فَتَسَمَّكَ [٢]) ، أَيْ : رَفَعَهُ فَارْتَفَعَ [٣].

وَ(**البَارِئُ**) [٤] اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ (بَرَأَ اللهُ الخَلْقَ يَبْرَؤُهُمْ بَرْءًا وبُرُوءًا) بِمَعْنَى : خَلَقَهُمْ ، يَكُونُ ذَلِكَ فِي الجَوَاهِرِ وَالأَعْرَاضِ ، وَفِي التَّنْزِيلِ : ﴿ مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ ﴾ [٥] . وَهُوَ – أَيْ : (البَارِئُ) – مِنْ أَسْمَاءِ اللهِ تَعَالَى ، وَفِي

---

(١) الخطب النُّباتية ل٦/ ب ، وتمامه : « ... **وَسَامِكِهَا ، وَبَارِئِ البَرِيَّاتِ وَمَالِكِهَا ، الَّذِي لَيْسَ لَهُ مِثْلٌ وَلَا شَبِيه ، وَلَا فِي قَوْلِهِ بُطْلٌ وَلَا تَمْوِيه ، أَحْمَدُهُ بِمَا يُوجِبُ حَمْدَهُ عَلَيْه ، وَأَبْرَأُ مِنْ الحَوْلِ وَالقُوَّةِ إِلَيْه ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ شَهَادَةَ مَنْ عُرِّفَ فَاعْتَرَف ، وَحَادَّ مَنْ انْحَرَفَ عَنْهَا وَصَدَف ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ أَرْسَلَهُ بِكِتَابٍ أَوْضَحَه ، وَلِسَانٍ أَفْصَحَه ، وَشَرْعٍ شَرَحَه ، وَدِينٍ فَسَحَه ، فَلَمْ يَدَعْ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ فَسَادًا إِلَّا أَصْلَحَه ، وَلَا عِنَادًا إِلَّا زَحْزَحَه ، وَلَا مُغْلَقًا مِنْ الدِّينِ إِلَّا فَتَحَه ، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ مَا هَلَّلَهُ مَلَكٌ أَوْ سَبَّحَه** » .

(٢) الذي في المحكم واللسان (سمك) : (فَسَمَكَ) ، وما في الأصل أقرب إلى الصناعة الصرفية .

(٣) راجع : مقاييس اللغة ٣/ ١٠٢ ، والمحكم ٦/ ٤٥٦ ، واللسان (سمك) .

(٤) راجع : مقاييس اللغة ١/ ٢٣٦ ، والمحكم ١١/ ٢٥٢ ، واللسان والتاج (برأ) .

(٥) سورة الحديد ، الآية : ٢٢ .

التَّنْزِيلِ : ﴿ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ﴾ (١) ، وَفِيهِ : ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ﴾ (٢).

وَ(**البَرِيَّاتُ**) (٣) جَمْعُ (بَرِيَّةٍ) ، وَأَصْلُهَا الهَمْزُ ، وَنَظِيرُهُ (٤) (النَّبِيُّ) وَ(الذُّرِّيَّةُ) ، وَأَهْلُ مَكَّةَ يُخَالِفُونَ // غَيْرَهُمْ مِنْ العَرَبِ ، يَهْمِزُونَ (النَّبِيءَ) وَ(الذُّرِّيئَةَ) (٥) ، وَذَلِكَ قَلِيلٌ . وَقَالَ [١٥٦] اللِّحْيَانِيُّ : « اجْتَمَعَتْ العَرَبُ عَلَى تَرْكِ هَمْزِ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ » ، وَلَمْ يَسْتَثْنِ أَهْلَ مَكَّةَ ، وَهُوَ غَلَطٌ مِنْهُ لِـمَا قَدَّمْنَا ، وَالإِجْمَاعُ إِنَّمَا هُوَ فِي تَرْكِ هَمْزِ (البَرِيَّةِ (٦)) فَقَطْ (٧) . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : « مَنْ هَمَزَ مِنْ العَرَبِ (البَرِيَّةَ) جَعَلَهُ مِنْ (بَرَأَ) بِمَعْنَى : قَطَعَ ؛ لِأَنَّ الخَلْقَ مُقْتَطَعُونَ مِنْ التُّرَابِ ، وَمَنْ لَمْ يَهْمِزْ جَعَلَهُ مِنْ (البَرَى) وَهُوَ التُّرَابُ » (٨) . غَيْرَ أَنِّي لَا أَذْكُرُ (بَرَأَ) بِمَعْنَى : قَطَعَ مَهْمُوزًا ، إِنَّمَا هُوَ غَيْرُ مَهْمُوزٍ ، وَمِنْهُ قَوْلُ قَيْسِ بنِ ذَرِيحٍ (٩) :

وَعَذَّبَهُ الهَوَى حَتَّى بَرَاهُ كَبَرْيِ القَيْنِ بِالسَّفَنِ القِدَاحَا

(**البُطْلُ**) يَكُونُ مَصْدَرًا وَاسْمًا ، يُقَالُ : (بَطَلَ الشَّيْءُ يَبْطُلُ بُطْلًا وبُطْلَانًا) إِذَا ذَهَبَ ضَيَاعًا وَخُسْرًا ، وَيَأْتِي اسْمُ المَصْدَرِ مِنْهُ عَلَى فُعْلٍ كَمَا قَدَّمْنَا (١٠).

---

(١) سورة الحشر ، الآية : ٢٤ .

(٢) سورة البقرة ، الآية : ٥٤ .

(٣) راجع المصادر في اللفظة السابقة .

(٤) في الأصل (وأصله) ، وهو تحريف ، وصوابه من المحكم واللسان .

(٥) قاله يونس بن حبيب . انظر : الغريب المصنف ٣/ ٦٨٤ .

(٦) في الأصل (الذريّة) ، وهو تحريف ، والوجه ما أثبتُّه وهو المفهوم من السياق .

(٧) في الغريب المصنف ٣/ ٦٨٤ : « أبو عبيدة قال : ثلاثة أحرف تركت العرب الهمز فيها وأصلها الهمز : البريّة للخلق ، وهو من برأ الله الخلق . والنبيّ أصله من النبأ ، وقد نبَّأْتُ أخبرتُ . والخابية أصلها الهمز من خَبَأْتُ » .

(٨) هو أبو زكريا الفراء . انظر : معاني القرآن ٣/ ٢٨٢ ، وتهذيب اللغة ١٥/ ٢٧٠ ، والمسائل البصريات ١/ ٢٦٢ .

(٩) البيت من الوافر ، وهو في : ديوانه ص٦٥ ، والأمالي ١/ ١٦٢ ، وسمط اللآلي ١/ ٤٢٤ ، ومصارع العشاق ١/ ٢٣٦ .

(١٠) راجع : مقاييس اللغة ١/ ٢٥٨ ، والمحكم ٩/ ١٤٦ .

وَأَصْلُ (التَّمْوِيهِ) [١] أَنْ يُطْلَى الشَّيْءُ بِذَهَبٍ أَوْ بِفِضَّةٍ وَمَا تَحْتَ ذَلِكَ شَبَهٌ أَوْ نُحَاسٌ أَوْ حَدِيدٌ ، ثُمَّ صَارَ يُسْتَعْمَلُ فِيمَا كَانَ مِنَ الأَشْيَاءِ ظَاهِرُهُ حَسَنٌ وَبَاطِنُهُ قُبْحٌ . وَقَالَ ابْنُ الشَّاهِدِ: « هَذَا الاسْتِعْمَالُ مُوَلَّدٌ غَيْرُ مَوْجُودٍ لِلعَرَبِ » .

وَ(الحَوْلُ) القُوَّةُ فِي المَعْنَى ، وَإِذَا عُطِفَ عَلَيْهِ (القُوَّةُ) – كَمَا فِي الخُطْبَةِ – كَانَ مِنْ بَابِ عَطْفِ الشَّيْءِ عَلَى مِثْلِهِ لِـمُغَايَرَةِ اللَّفْظِ ، وَيُلْتَمَحُ فِي ذَلِكَ تَغَايُرُ صِفَاتِ المَدْلُولَيْنِ ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ عَنْتَرَةَ [٢] :

حُيِّيْتَ مِنْ طَلَلٍ تَقَادَمَ عَهْدُهُ   أَقْوَى وَأَقْفَرَ بَعْدَ أُمِّ الهَيْثَمِ

وَلِهَذَا النَّوْعِ بَابٌ مُقَرَّرٌ فِي عِلْمِ البَيَانِ ، وَتَقْرِيرُهُ هُنَالِكَ ، وَحَيْثُ يَكُونُ هُوَ المَقْصُودُ [٣].

وَ(حَادَّ) بِمَعْنَى : غَاضَبَ ، مِثْلُ : شَاقَّ ، وَكَانَ اشْتِقَاقُهُ مِنْ (الحَدِّ) الَّذِي هُوَ الحَيِّزُ وَالنَّاحِيَةُ ، كَأَنَّهُ صَارَ فِي غَيْرِ [الحَدِّ الَّذِي فِيهِ مَنْ] [٤] يُعَادِيهِ ، كَمَا أَنَّ قَوْلَهُمْ : (شَاقَّهُ) صَارَ فِي غَيْرِ الشِّقِّ الَّذِي فِيهِ مَنْ يُعَادِيهِ [٥].

وَ(صَدَفَ) بِمَعْنَى : عَدَلَ ، يُقَالُ : (صَدَفَ عَنْهُ يَصْدِفُ صَدْفًا وصُدُوفًا) إِذَا عَدَلَ [٦].

وَ(انْحَرَفَ) قَرِيبٌ مِنْ مَعْنَى : غَاضَبَ ، وَكَانَ اشْتِقَاقُهُ أَيْضًا مِنْ (الحَرْفِ) الَّذِي هُوَ النَّاحِيَةُ [٧].

---

(١) راجع : مقاييس اللغة ٥/ ٢٨٦ ، والمحكم ٤/ ٣٢٢ ، وتاج العروس (موه) .

(٢) سبق تخريجه ص٥٠٢ .

(٣) انظر : الصاحبي ص١١٦، والمثل السائر ٣/ ٣٥، والطراز ٢/ ١٨٩، والبرهان للزركشي ٢/ ٤٧٢، والمزهر ١/ ٤٠٣ .

(٤) في الأصل (الشِّقِّ الذي فيه الذي) ، ولعلّ الوجه ما أثبتُّه ؛ قياسًا على ما يجيء بعده .

(٥) راجع : المحكم ٢/ ٣٥٣ ، واللسان والتاج (حدد) . والعبارة فيها : « ... صار في الحَدِّ الذي فيه عدوُّه ... صار في الشِّقِّ الذي فيه عدوُّه » .

(٦) راجع : مقاييس اللغة ٣/ ٣٣٨ ، والمحكم ٨/ ١٩٢ .

(٧) راجع : مقاييس اللغة ٢/ ٤٢ .

وَالأَظْهَرُ فِي (اللِّسَانِ) هُنَا اللُّغَةُ (١) ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ ﴾ (٢) ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الكَلَامُ عَلَى هَذِهِ اللَّفْظَةِ (٣).

وَ(فَسَحَ) بِمَعْنَى : وَسَّعَ ، بِهَذَا المَعْنَى اسْتَعْمَلَهُ المُصَنِّفُ ، وَلَا أَعْرِفُ (فَسَحَ) مُتَعَدِّيًا ، بَلْ المَعْرُوفُ (فَسَحَ لَهُ فِي الأَمْرِ وَفِي المَجْلِسِ) ، وَ(قَدْ // فَسُحَ الشَّيْءُ) – عَلَى وَزْنِ (ظَرُفَ) – إِذَا اتَّسَعَ (٤). [١٥٧]

وَ(العِنَادُ) وَ(المُعَانَدَةُ) أَنْ تَعْرِفَ الشَّيْءَ فَتَأْبَاهُ وَتَمِيلَ عَنْهُ ، وَ(العِنَادُ) أَيْضًا طَلَبُ المُقَاوَمَةِ وَالمُعَارَضَةِ (٥).

وَ(المُغْلَقُ) اسْتِعَارَةٌ ، أَصْلُهُ فِي (البَابِ) ، ثُمَّ صَارَ يُسْتَعْمَلُ فِي كُلِّ مَا كَانَ مِنْ الأُمُورِ غَيْرُ مَسْلُوكٍ ، كَمَا يُسْتَعْمَلُ أَيْضًا فِي ذَلِكَ المَعْنَى (المُقْفَلُ) . وَيُقَالُ : (أَغْلَقْتُ وغَلَّقْتُ) مَهْمُوزًا وَمُضَاعَفًا ، وَأَمَّا (غَلَقَ) مُجَرَّدًا فَضَعِيفٌ (٦) ، كَـ(غَلِيَتْ القِدْرُ تَغْلِي) ، الفَصِيحَةُ (غَلَتْ تَغْلِي) ، وَقَالَ بَعْضُ العَرَبِ يَتَمَدَّحُ بِالفَصَاحَةِ (٧) :

---

(١) راجع : مقاييس اللغة ٥/ ٢٤٧ .

(٢) سورة إبراهيم ، الآية : ٤ .

(٣) انظر ما سبق ص٦٠٩ .

(٤) راجع : مقاييس اللغة ٤/ ٥٠٣ ، والمحكم ٣/ ١٤٩ .

(٥) راجع : مقاييس اللغة ٤/ ١٥٣ ، والمحكم ٢/ ١٥٢ .

(٦) جاء في الصحاح (غلق) : « غَلَقْتُ البابَ غَلْقًا ، وهي لغةٌ رديئةٌ متروكةٌ » . قال ابن سيدة : هي « عن ابن دريد عزاها إلى أبي زيد ، وهي نادرة » . قال ابن دريد : « وغَلَقْتُ البابَ وأغلقتُه ، وأبى الأصمعي إلا (أغلقتُه) ، ولم يجيزوا (وغَلَقْتُ) البتة » . انظر : جمهرة اللغة ٣/ ١٢٦٣ ، والمحكم ٥/ ٢٣٠ .

(٧) البيت من البسيط ، وهو لأبي الأسود الدؤلي في : ديوانه ص٣٥٣ ، وإصلاح المنطق ص١٩٠ ، والبرصان والعرجان ص٤٣٧ ، والمنصف ٣/ ٦٠ ، والصحاح واللسان (غلق ، غلا) ، وتاج العروس (غلق ، غلي) . ونسبه الكسائي في ما تلحن فيه العامة ص١٢١ إلى حاتم الطائي ، وليس في ديوانه . وبعده :

لَكِنْ أَقُولُ لِبَابِي : مُغْلَقٌ ، وَغَلَتْ ... قِدْرِي ، وَقَابَلَهَا دَنٌّ وَإِبْرِيقُ

وَلَا أَقُولُ لِقِدْرِ القَوْمِ : قَدْ غَلِيَتْ   وَلَا أَقُولُ لِبَابِ الدَّارِ: مَغْلُوقُ

وَ(هَلَّلَ) عِبَارَةٌ عَنْ قَوْلِ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ ، وَهُوَ كَـ(حَوْقَلَ وحَيْعَلَ وبَسْمَلَ) إِذَا قَالَ : لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ ، وَحَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ ، وَبِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ . وَهَذَا النَّوْعُ مُشْتَقٌّ مِنْ كَلِمَتَيْنِ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ عَلَى السَّمَاعِ ، وَفِيهِ تَفْصِيلٌ ، وَتَقْرِيرُهُ فِي كُتُبِ النَّحْوِ (١).

وَ(سَبَّحَ) إِذَا قَالَ : سُبْحَانَ اللهِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الكَلَامُ عَلَى هَذِهِ المَادَّةِ (٢).

وَلَيْسَ فِيهِ مِنْ جِهَةِ الإِعْرَابِ وَلَا البَدِيعِ مَا يَتَأَكَّدُ ذِكْرُهُ .

❖ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ : « **أَيُّهَا النَّاسُ : إِلَى كَمْ تُمَاطِلُونَ** » إِلَى قَوْلِهِ : « **لِدُخُولِ الجَوَازِم** » (٣).

الشَّرْحُ:

(المَطْلُ) التَّسْوِيفُ بِالعِدَةِ وَالدَّيْنِ وَأَدَاءِ الوَاجِبَاتِ ، يُقَالُ : (مَطَلَهُ حَقَّهُ وبِحَقِّهِ ، يَمْطُلُهُ مَطْلًا) ، وَ(مَاطَلَهُ بِهِ مُمَاطَلَةً ومِطَالًا) (٤) . وَهُوَ يَقْتَضِي اثْنَيْنِ بِاعْتِبَارِ الإِيثَارِ ، وَوَاحِدًا بِاعْتِبَارِ

(١) هذه المسألة تعرف في اللغة باسم النحت . انظر : الصاحبي ص٤٦١ ، والمزهر ١/ ٤٨٢ . وانظر تحرير المسألة والخلاف فيها ورأي مجمع اللغة في : كتاب الاشتقاق لعبد الله أمين ص٣٩١-٤٤٧ .

(٢) انظر ما سبق ص٤٤٨ .

(٣) الخطب النُّباتية ل٧/ أ ، وتمامه : « ... بِالعَمَل ، وَتَطْمَعُونَ فِي بُلُوغِ الأَمَل ، وَتَغْتَرُّونَ بِفُسْحَةِ المَهَل ، وَلَا تَذْكُرُونَ هُجُومَ الأَجَل ، وَأَنْتُمْ قَرَارَةُ سَيْلِ المَنَايَا ، وَإِشَارَةُ نَبْلِ الرَّزَايَا ، وَمَحَارَةُ سُبُلِ البَلَايَا ، مَا وَلَدْتُمْ فَلِلتُّرَاب ، وَمَا بَنَيْتُمْ فَلِلخَرَاب ، وَمَا جَمَعْتُمْ فَلِلذَّهَاب ، وَمَا عَمِلْتُمْ فَفِي كِتَاب ، مُدَّخَرٍ لِيَوْمِ الحِسَاب ، فَرَحِمَ اللهُ امْرَأً قَدَّمَ الحَذَر ، وَأَنْعَمَ النَّظَر ، قَبْلَ أَنْ يُفَارِقَ الأَوْطَان ، وَيَعْدَمَ الإِمْكَان ، وَيَدَّرِعَ الأَكْفَان ، وَيَدْخُلَ فِي خَبَرِ كَان ، قَبْلَ الأَخْذِ بِالكَظَائِمْ ، وَالأَسَفِ عَلَى اكْتِسَابِ الجَرَائِم ، قَبْلَ نُزُولِ القَدَرِ اللَّازِم ، وَسُكُونِ الحَرَكَاتِ لِدُخُولِ الجَوَازِم » .

(٤) راجع : مقاييس اللغة ٥/ ٣٣١ ، والمحكم ٩/ ١٥٠ .

الوُقُوعِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ مَا هُوَ قَرِيبٌ مِنْ ذَلِكَ ، وَتَقْرِيرُ هَذَا النَّوْعِ فِي عِلْمِ البَيَانِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَتْ الإِشَارَةُ إِلَى ذَلِكَ (١).

وَ(**فُسْحَةُ المَهَلِ**) عِبَارَةٌ عَنْ تَرَاخِي الأَجَلِ وَعَدَمِ هُجُومِهِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الكَلَامُ عَلَى هَذِهِ المَادَّةِ (٢).

وَ(**الهُجُومُ**) الإِتْيَانُ عَلَى غَفْلَةٍ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الكَلَامُ أَيْضًا عَلَى هَذِهِ اللَّفْظَةِ (٣).

وَ(**الأَجَلُ**) (٤) غَايَةُ الوَقْتِ فِي المَوْتِ وَحُلُولِ الدَّيْنِ ، وَفِي التَّنْزِيلِ : ﴿**وَلَا تَعْزِمُوا۟ عُقْدَةَ ٱلنِّكَاحِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْكِتَٰبُ أَجَلَهُۥ**﴾ (٥) ، أَيْ : حَتَّى تَنْقَضِيَ عِدَّتُهَا ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿**وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى**﴾ (٦) ، أَيْ : لَكَانَ القَتْلُ لَازِمًا لَهُمْ أَبَدًا ، وَكَانَ العَذَابُ دَائِمًا بِهِمْ ، وَيَعْنِي بِـ(الأَجَلِ المُسَمَّى) : القِيَامَةَ ؛ لِأَنَّ اللهَ تَعَالَى وَعَدَهُمْ بِالعَذَابِ يَوْمَ القِيَامَةِ ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ بَلِ ٱلسَّاعَةُ مَوْعِدُهُمْ وَٱلسَّاعَةُ أَدْهَىٰ وَأَمَرُّ ﴾ (٧).

وَ(القَرَارُ و**القَرَارَةُ** مِنْ الأَرْضِ) المُطْمَئِنُّ ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ // [١٥٨] : « (القَرَارُ) كُلُّ مُطْمَئِنٍّ مِنْ الأَرْضِ انْدَفَعَ إِلَيْهِ المَاءُ فَاسْتَقَرَّ فِيهِ » (٨) . وَعَلَى هَذَا أَخَذَهُ صَاحِبُ الخُطْبَةِ ، وَالمَعْنَى : أَنَّ الخَلْقَ بِاعْتِبَارِ المَوْتِ كَالأَرْضِ المُطْمَئِنِّ بِاعْتِبَارِ السَّيْلِ إِذَا جَاءَهَا لَمْ يَقِفْ عَنْهَا وَلَمْ يَتَعَدَّهَا .

---

(١) انظر ما سبق ص٦٣٥ .

(٢) انظر ما سبق ص٦٤٣ .

(٣) انظر ما سبق ص٥٥٠ .

(٤) راجع : مقاييس اللغة ١/ ٦٤ ، والمحكم ٧/ ٣٣٩ .

(٥) سورة البقرة ، الآية : ٢٣٥ .

(٦) سورة طه ، الآية : ١٢٩ .

(٧) سورة القمر ، الآية : ٤٦ .

(٨) راجع : المحكم ٦/ ٧٨ ، والمخصص ٣/ ٦٩ .

وَالْمُرَادُ بِـ(**الإِشَارَةِ**) هُنَا : القِرْطَاسُ الْمَنْصُوبُ لِلنَّبْلِ ؛ لِأَنَّ الرُّمَاةَ يُشِيرُونَ إِلَيْهِ ، أَيْ : يَقْصِدُونَهُ ، وَقَدْ يُعَبَّرُ بِـ(الإِشَارَةِ) عَنِ القَصْدِ(١).

وَ(**النَّبْلُ**) السِّهَامُ(٢) ، وَكَثُرَ اسْتِعْمَالُهَا فِيمَا يُصِيبُ مِنْ حَوَادِثِ الدَّهْرِ ، كَمَا فِي قَوْلِ أَبِي الطَّيِّبِ(٣) :

رَمَانِي الدَّهْرُ بِالأَرْزَاءِ حَتَّى ... فُؤَادِيَ فِي غِشَاءٍ مِنْ نِبَالِ

فَصِرْتُ إِذَا أَصَابَتْنِي سِهَامٌ ... تَكَسَّرَتِ النِّصَالُ عَلَى النِّصَالِ

وَاخْتُلِفَ بِأَيِّ الأَنْوَاعِ مِنَ الْمَجَازِ يُلْحَقُ هَذَا النَّوْعُ ، وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ فِي عِلْمِ البَيَانِ .

وَ(**الرَّزَايَا**) جَمْعُ (رَزِيَّةٍ) ، وَهِيَ فَعِيلَةٌ مِنْ (رَزَأَ) ، وَأَصْلُهَا – أَيْ : أَصْلُ هَذِهِ المَادَّةِ – النَّقْصُ وَذَهَابُ مَا يَعِزُّ مِنْ مَالٍ أَوْ إِكْرَامٍ أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ(٤) ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ(٥) :

إِنَّ سُلَيْمَى – وَاللهُ يَكْلَؤُهَا – ... ضَنَّتْ بِشَيْءٍ مَا كَانَ يَرْزَؤُهَا

يُرْوَى بِالظَّاءِ وَالضَّادِ ، فَمَنْ رَوَاهُ بِالظَّاءِ كَانَ المَعْنَى : اتُّهِمَتْ بِشَيْءٍ مَا كَانَ يُنْقِصُهَا لَوْ وَقَعَ ، وَمَنْ رَوَاهُ بِالضَّادِ كَانَ المَعْنَى : بَخِلَتْ بِشَيْءٍ مَا كَانَ يُنْقِصُها لَوْ وَقَعَ .

وَفِي هَذَا الاعْتِرَاضِ هُنَا أَوْجُهٌ مِنْ ضُرُوبِ التَّحْسِينِ ، وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ فِي عِلْمِ البَيَانِ ، وَحَيْثُ يَكُونُ هُوَ المَقْصُودُ(٦).

---

(١) كذا قال العكبري في شرح خطب ابن نُباتة ص١٦٦ ، ولم أقف على هذا المعنى فيما بين يدي من كتب المعاجم، والله أعلم.

(٢) راجع : مقاييس اللغة ٥/ ٣٨٣ .

(٣) سبق تخريجها ص٥٨٢ .

(٤) راجع : المحكم ٩/ ٦٤ .

(٥) البيت من المنسرح ، وهو لابن هَرْمَة في : ديوانه ص٥٥ ، والبصائر والذخائر ٢/ ٢١٣ ، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٢٨ ، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٢٦ . وبلا نسبة في : البيان والتبيين ٢/ ٢١٣ ، وعيون الأخبار ٢/ ١٥٨ .

(٦) انظر : الإيضاح ص٢٠٦ ، والمطول ص٤٩٩ ، وأنوار الربيع ٥/ ١٣٦ ، وشروح التلخيص ٣/ ٢٣٧ .

وَاخْتَصَّتْ (الرَّزِيَّةُ) بِالْمُصِيبَةِ العَظِيمَةِ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ (١) :

إِنَّ الرَّزِيَّةَ لَا رَزِيَّةَ مِثْلُهَا مَا تَبْتَغِي غَطَفَانُ حِينَ أَضَلَّتِ

وَهُوَ أَحَدُ مَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ ، أَعْنِي مَا جَاءَ مِمَّا زَادَ فَرْعُهُ عَلَى أَصْلِهِ ، وَلِهَذَا النَّوْعِ بَابٌ ، وَتَقْرِيرُهُ فِي عِلْمِ البَيَانِ ، وَحَيْثُ يَكُونُ المَقْصُودُ .

وَأَصْلُهَا – أَعْنِي أَصْلَ (الرَّزِيَّةِ) – الهَمْزُ ، وَكَانَ حَقُّهَا أَنْ تُجْمَعَ عَلَى فَعَائِلَ ، وَلِهَذَا النَّوْعِ ضَابِطٌ يُرْجَعُ إِلَيْهِ ، وَقَدْ غَلِطَ فِيهِ بَعْضُ اللُّغَوِيِّينَ فَأَدْخَلَ فِيهِ مَا لَيْسَ فِيهِ ، فَقَالَ : « تُجْمَعُ (مِرْآةٌ) عَلَى (مَرَايَا) » (٢) ، وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ فِي كُتُبِ التَّصْرِيفِ (٣) .

وَ(**المَنَايَا**) (٤) جَمْعُ (مَنِيَّةٍ) ، وَهِيَ المَوْتُ ، وَاشْتِقَاقُهَا مِنْ (مَنَى اللهُ الشَّيْءَ يَمْنِيهِ) إِذَا قَدَّرَهُ ؛ لِأَنَّ المَوْتَ مُقَدَّرٌ عَلَيْنَا ، وَ(المَنَى) القَدَرُ . وَقَالَ بَعْضُهُمْ (٥) : « فَعِيلَةٌ بِمَعْنَى مَفْعُولَةٍ » . قَالَ : « وَلَا يَعْتَرِضُ بِدُخُولِ التَّاءِ ؛ لِغَنَائِهَا عَنْ صِيغَةٍ » .

وَ(**المَحَارَةُ**) (٦) مَصْدَرًا // وَاسْمَهُ – عَلَى الخِلَافِ فِي هَذَا النَّوْعِ هَلْ يُعَدُّ مَصْدَرًا أَوْ اسْمَ مَصْدَرٍ – كَـ(حَارَ) بِمَعْنَى : رَجَعَ عَنْ الشَّيْءِ وَإِلَيْهِ ، يُقَالُ : (حَارَ حَوْرًا ومَحَارَةً ومَحَارًا [١٥٩]

---

(١) البيت من الكامل ، وهو لزهير بن أبي سلمى في : ديوانه ص٣٣٤ ، والحيوان ٣/ ٤٩٠ ، والأغاني ١٠/ ٢٣٤ ، والمستقصى ١/ ٥٥ . ونسبه ابن سلّام والمرزباني إلى قُرَاد بن حَنَش ، شاعرٌ جاهليٌّ ، من شعراء غطفان المشهورين ، وهو قليل الشعر جيّده ، وكانت غطفان تُغِيرُ على شعره فتأخذه وتدّعيه ، منهم زهير بن أبي سلمى الذي ادّعى أبياتًا كان هذا البيت أوّلها . انظر : طبقات فحول الشعراء ٢/ ٧٣٣ ، ومعجم الشعراء ص٣٢٧ .

(٢) ذكر ذلك جماعة من أهل اللغة منهم ابن السكيت وابن قتيبة وثعلب والجوهري . انظر : الفصيح ص٢٩٥ ، والصحاح (رأى) ، ودرة الغواص ص٥٩٥ .

(٣) لأنّ (رزيئة) وزنها فعيلة فتجمع على فعائل ، وأمّا (مرآة) فميمها زائدة لا أصلية . انظر : المنصف ٢/ ٥٤ ، ودرّة الغواص ص٥٩٥ ، وشرح الملوكي ص٢٤٥ ، وشرح الشافية ٣/ ١٨١ ، وارتشاف الضرب ١/ ٢٦٣ ، ٤٥٤ .

(٤) راجع : مقاييس اللغة ٥/ ٢٧٦ ، والمحكم ١٢/ ١٦٦ .

(٥) لم أقف عليه .

(٦) راجع : مقاييس اللغة ٢/ ١١٧ ، والمحكم ٣/ ٣٨٥ .

وحُؤُورًا [١] ، وَأَمَّا قَوْلُهُ [٢] :

* فِي بِئْرٍ لَا حُورٍ سَرَى وَمَا شَعَرْ *

فَإِنَّهُ أَرَادَ : (فِي بِئْرٍ لَا حُؤُورٍ) ، فَأَسْكَنَ الوَاوَ الأُولَى ، وَحَذَفَهَا لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ الثَّانِيَةِ بَعْدَهَا .

وَ(**السُّبُلُ**) جَمْعُ (سَبِيلٍ) ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الكَلَامُ عَلَيْهِ [٣].

وَ(**البَلَايَا**) [٤] جَمْعُ (بَلِيَّةٍ) ، وَهِيَ فِي الخُرُوجِ عَنْ فَعَائِلَ كَـ(مَنِيَّةٍ) ، أَيْ : أَقَلُّ تَغْيِيرًا مِنْ (رَزِيَّةٍ) ؛ لِأَجْلِ الهَمْزِ ، وَهِيَ – أَعْنِي (البَلِيَّةَ) – عِبَارَةٌ عَمَّا يُمْتَحَنُ بِهِ وَيُخْتَبَرُ بِهِ مِنْ الشَّرِّ ، وَكَذَلِكَ (البَلْوَى والبِلْوَةُ) ، وَأَصْلُ هَذِهِ المَادَّةِ الاخْتِبَارُ ، لَكِنْ كَثُرَ اسْتِعْمَالُ (البَلِيَّةِ) فِي المِحْنَةِ المُجَرَّدَةِ ، كَمَا فِي قَوْلِ بَعْضِهِمْ [٥] :

خَدَعْتُهُ [٦] وَخَدْعُهُ بَلِيَّهْ ... كَمَا يَرَى أَنَّ يَدِي قَوِيَّهْ

يُرِيدُ بِـ« كَمَا » : كَيْمَا . وَأَمَّا (البَلَاءُ) فَإِنَّهُ يَكُونُ فِي الخَيْرِ وَالشَّرِّ . وَالمَعْنَى فِي : « **مَحَارَةُ سُبُلِ البَلَايَا** » أَنَّ كُلَّ طَرِيقٍ مِنْ طُرُقِ المِحَنِ يَصِلُ إِلَى الخَلْقِ [٧].

---

(١) في الأصل (وحورا) ، وهو تصحيف .

(٢) البيت من الرجز ، وهو للعجاج في : ديوانه ص٤١ ، ومجاز القرآن ١/ ٢٥ ، والأزهية ص١٥٤ ، والمحكم ٣/ ٣٨٥ ، وشرح المفصل ٨/ ١٣٦ ، واللسان (حور) ، وخزانة الأدب ٤/ ٥١ .

(٣) انظر ما سبق ص٣٦٢ .

(٤) راجع : مقاييس اللغة ١/ ٢٩٣ ، والمحكم ١٢/ ٩٢ .

(٥) البيتان من الرجز ، ولم أقف عليهما في غير هذا الكتاب .

(٦) في الأصل (بدعته) ، وهو تحريف ، ولعل الوجه ما أثبتُّه .

(٧) هذا المعنى نقله المؤلف عما ذكره أبو البقاء في شرح خطب ابن نُباتة ص١٦٧ .

وَ(**مُدَّخَرٌ**) اسْمُ مَفْعُولٍ مِنْ (ذَخَرَ) بِمَعْنَى : اخْتَارَ . وَقِيلَ بِمَعْنَى : اتَّخَذَ . وَقِيلَ بِمَعْنَى : أَعَدَّ [١] . وَأَصْلُهُ : مُذْتَخَرٌ [٢] كَـ(مُخْتَتَمٍ) ، ثُمَّ وَقَعَ الإِبْدَالُ وَالإِدْغَامُ ، وَلِهَذَا النَّوْعِ قَانُونٌ وَضَابِطٌ يَرْجِعُ إِلَيْهِ ، وَتَقْرِيرُهُ فِي كُتُبِ التَّصْرِيفِ . وَبَعْضُ العَرَبِ يَقُولُ : (مُذَّخَرٌ) ، فَيُبْقِي الذَّالَ ، وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ أَيْضًا فِي كُتُبِ التَّصْرِيفِ . وَمِثْلُهُ : (مُذَّكَرٌ ومُدَّكَرٌ) بِإِبْقَاءِ الفَاءِ وَإِخْرَاجِهَا [٣] .

وَ(**إِنْعَامُ النَّظَرِ**) تَرْدَادُهُ وَالإِلْحَاحُ بِهِ عَلَى الْمُتَوَجَّهِ إِلَيْهِ ، يُقَالُ : (أَنْعَمَ [٤] النَّظَرَ فِي كَذَا وَإِلَى كَذَا) . وَقَدْ يَتَعَدَّى النَّظَرَ فَيُقَالُ : (أَنْعَمْتُ فِي الطُّلُوعِ) إِذَا ارْتَفَعْتَ ، وَكَأَنَّهُ مِنْ هَذَا ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ [٥] :

* بَاكَرْتُهَا وَالشَّمْسُ لَـمَّا تُنْعِمِ *

وَقَالَ بَعْضُهُمْ : « إِنَّمَا هُوَ (أَمْعَنَ النَّظَرَ) فَقُلِبَ ، مَأْخُوذٌ مِنْ قَوْلِـهِمْ : (أَمْعَنَ الفَرَسُ وَغَيْرُهُ) إِذَا تَبَاعَدَ عَادِيًا » . قَالَ ابْنُ الشَّاهِدِ : « وَلَا يُوجَدُ لِلعَرَبِ (أَمْعَنَ النَّظَرَ) وَلَا (أَنْعَمَهُ) » .

وَعَلَى الجُمْلَةِ فَإِنَّ هَذِهِ المَادَّةَ قَدْ ثَبَتَ اسْتِعْمَالُهَا فِي الْمُبَالَغَةِ ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ :

* بَاكَرْتُهَا وَالشَّمْسُ لَـمَّا تُنْعِمِ *

وَكَـمَا فِي قَـوْلِهِ : (دَقَقْتُهُ دَقًّا نِعِمَّا) ، أَيْ : مُبَالَغًا فِيهِ . وَ(النِّعْمَةُ) أَيْضًا مِنْ هَـذَا ؛ لِأَنَّهَا عِبَارَةٌ عَنْ

---

(١) راجع : المحكم ٥/ ٩٧ .

(٢) في الأصل (متذخر) ، والمثبت من تصحيح الناسخ في الهامش ، وهو الصواب .

(٣) انظر : الكتاب ٤/ ٢٣٩ ، والمنصف ٢/ ٣٣٠ ، وسرّ صناعة الإعراب ١/ ١٨٥ ، وشرح الملوكي ص٣٢٢ ، والممتع ١/ ٣٥٦ ، وشرح الشافية ٣/ ٢٢٧ ، وارتشاف الضرب ١/ ٣١٠ ، والدر المصون ١٠/ ١٢٢ ، ١٣٦ .

(٤) في الأصل (أمعن) ، وهو تحريف ، والوجه ما أثبتُّه .

(٥) البيت من الرجز ، وهو لعمر بن لجأ التيمي ، من شعراء العصر الأموي ، وليست له ترجمة وافية في المصادر إلا إشارات سريعة عما كان بينه وبين جرير من مفاخرات ومعارضات . انظر : ما كتبه الدكتور يحيى الجبوري في مقدمة ديوانه .
والبيت له في : ديوانه ص١٦٠ ، واللسان وتاج العروس (نجم) . وبلا نسبة في : تهذيب اللغة ١١/ ١٣٠ ، والمحكم ٢/ ١٤٢ ، واللسان والتاج (نعم) .

الإِحْسَانِ الجَمِّ وَالإِعْطَاءِ الجَزِيلِ [١].

وَ(**الكَظَائِمُ**) [٢] جَمْعُ (كَظِيمَةٍ أَوْ كِظَامَةٍ) ، وَ(الكَظِيمَةُ) بِئْرٌ إِلَى جَنْبِهَا / / بِئْرٌ ، وَبَيْنَهُمَا مَجْرًى فِي بَطْنِ الأَرْضِ أَيْنَمَا كَانَتْ ، وَيُقَالُ لَهَا أَيْضًا : (كِظَامَةٌ) . فَكَأَنَّهُ شَبَّهَ مَجَارِيَ الأَنْفَاسِ بِهَذِهِ الآبَارِ . [١٦٠]

وَأَمَّا (الكِظَامَةُ) فَتَأْتِي بِمَعَانٍ مِنْهَا : أَنْ تَكُونَ اسْمًا لِـمَا يُسَدُّ بِهِ ، مَأْخُوذٌ مِنْ (كَظَمَ البَابَ يَكْظِمُهُ [٣] كَظْمًا) إِذَا قَامَ عَلَيْهِ فَأَغْلَقَهُ بِنَفْسِهِ أَوْ بِغَيْرِ نَفْسِهِ ، وَكُلُّ مَا سُدَّ مِنْ مَجْرَى مَاءٍ أَوْ بَابٍ أَوْ طَرِيقٍ (كَظْمٌ) ، كَأَنَّهُ سُمِّيَ بِالمَصْدَرِ . وَ(الكِظَامَةُ) فَمُ الوَادِي الَّذِي يَخْرُجُ مِنْهُ المَاءُ ، حَكَاهُ ثَعْلَبٌ [٤] . وَ(الكِظَامَةُ) سَيْرٌ يُوصَلُ بِطَرَفِ القَوْسِ العَرَبِيَّةِ ثُمَّ يُدَارُ بِطَرَفِ السِّيَةِ العُلْيَا [٥] . وَ(الكِظَامَةُ) أَيْضًا العَقَبُ الَّذِي عَلَى رُؤُوسِ القُذَذِ مِنْ السَّهْمِ . وَقِيلَ : هُوَ مَوْضِعٌ لِلرِّيشِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : « (الكِظَامَةُ) العَقَبُ الَّذِي يُدْرَجُ عَلَى أَذْنَابِ الرِّيشِ يَضْبِطُهَا عَلَى أَيِّ نَحْوٍ مَا كَانَ التَّرْكِيبُ ، عُبِّرَ فِيهِ بِلَفْظِ الوَاحِدِ عَنْ الجَمْعِ » . وَ(الكِظَامَةُ) حَبْلٌ يُشَدُّ بِهِ أَنْفُ البَعِيرِ، وَقَدْ كَظَمُوهُ بِهَا . وَ(كِظَامَةُ المِيزَانِ) مِسْمَارُهُ الَّذِي يَدُورُ فِيهِ [اللِّسَانُ] [٦] . وَقِيلَ: هِيَ الحَلَقَةُ الَّتِي تَجْتَمِعُ فِيهَا الخُيُوطُ فِي طَرَفَيْ [٧] الحَدِيدَةِ مِنْ المِيزَانِ .

---

(١) راجع : المحكم ٢/ ١٤٢ ، واللسان وتاج العروس (نعم) .

(٢) راجع : تهذيب اللغة ١٠/ ١٦٠ ، ومقاييس اللغة ٥/ ١٨٤ ، والمحكم ٦/ ٤٨٨ ، واللسان والتاج (كظم) .

(٣) في الأصل (يكظمها) .

(٤) جاء في المجالس ٢/ ٥٨٦ : « ﴿وَٱلْكَـٰظِمِينَ ٱلْغَيْظَ﴾ الحابسين لا يظهرون جزاءه . الكِظامة : المَصْنَع ، وهو منه » ، **والمَصْنَع** : الحوض أو شبه الصِّهْريج يُتَّخَذُ للماء . راجع اللسان (صنع) .

(٥) **سِيَةُ القَوْس** : ما عُطِفَ من طرفيها ، ولها سِيَتَان . راجع اللسان (سيا) .

(٦) تكملة بها يلتئم الكلام ، مذكورة في المحكم .

(٧) في الأصل (طرف) ، وصوابه من المحكم .

فَكَأَنَّ صَاحِبَ الخُطْبَةِ شَبَّهَ مَجَارِيَ الأَنْفَاسِ بِبَعْضِ هَذِهِ المَعَانِي ، أَوْ الأَخْذِ أَيْضًا بِبَعْضِ هَذِهِ الـمَعَانِي عَلَى حَسَبِ مَا وَقَعَ فِي مَدْلُولِ هَذَا اللَّفْظِ – أَعْنِي (كِظَامَةً) – ثُمَّ اسْتَعَارَهُ لَـهَا ، وَأَصْلُ الاسْتِعَارَةِ التَّشْبِيهُ ، عَلَى مَا هُوَ الْمُقَرَّرُ فِي عِلْمِ البَيَانِ (١).

وَالمَعْرُوفُ فِي هَذَا المَعْنَى (أَخَذَ بِكَظَمِهِ) ، كَمَا فِي قَوْلِ أَبِي خِرَاشٍ (٢) :

وَكُلُّ امْرِىءٍ يَوْمًا إِلَى اللهِ صَائِرٌ قَضَاءً ، إِذَا مَا كَانَ يُؤْخَذُ بِالكَظْمِ

أَرَادَ : (بِكَظَمِهِ) فَخَفَّفَ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ هَذَا – أَعْنِي تَخْفِيفَ (فَعَلَ) – مَذْهَبٌ كُوفِيٌّ ، وَأَنَّ سِيبَوَيْهِ رَحِمَهُ اللهُ قَصَرَهُ – أَعْنِي (التَّخْفِيفَ) – عَلَى (فَعُلَ وفَعِلَ) ، وَأَمَّا (شَعَرٌ وشَعْرٌ) وَ(نَهَرٌ ونَهْرٌ) وَجَمِيعُ (٣) هَذَا البَابِ فَلِأَنَّ الأَصْلَ فِيهِ عِنْدَ البَصْرِيِّينَ التَّسْكِينُ ، وَأَنَّ التَّخْفِيفَ إِنَّمَا وَقَعَ بِالتَّحْرِيكِ ، وَتَقْرِيرُ هَذَا القَوْلِ وَنَصْرُهُ فِي كُتُبِ النَّحْوِ ، وَحَيْثُ يَكُونُ هُوَ المَقْصُودُ (٤).

وَ(**الأَسَفُ**) المُبَالَغَةُ فِي الحُزْنِ وَالغَضَبِ ، يُقَالُ : (أَسِفَ أَسَفًا فَهُوَ أَسِفٌ وأَسْفَانُ وآسِفٌ وأَسُوفٌ وأَسِيفٌ) ، وَجَمْعُ الأَخِيرَةِ (أُسَفَاءُ) ، وَ(قَدْ آسَفَهُ وتَأَسَّفَ عَلَيْهِ) (٥).

[١٦١] وَ(**الجَرَائِمُ**) (٦) جَمْعُ (جَرِيمَةٍ) ، وَ(الجَرِيمَةُ والجُرْمُ) الذَّنْبُ ، وَ(الجَرِيمَةُ) أَيْضًا / / الجِنَايَةُ ، يُقَالُ : (جَرَمَ إِلَيْهِمْ وَعَلَيْهِمْ وأَجْرَمَ) إِذَا جَنَى جِنَايَةً ، وَأَمَّا مَا أَنْشَدَهُ ابْنُ الأَعْرَابِيِّ مِنْ قَوْلِهِ (٧) :

---

(١) انظر : دلائل الإعجاز ص٦٧ ، وأسرار البلاغة ص٢٠ ، ٢٩ .

(٢) البيت من الطويل ، وهو في : شرح أشعار الهذليين ٣/ ١٢٢٥ ، والمحكم ٦/ ٤٨٨ ، واللسان (كظم) ، وخزانة الأدب ٥/ ٨٢ ، وتاج العروس (كظم) .

(٣) في الأصل (وجمع) ، وهو تحريف .

(٤) انظر ما سبق ص٦١٨ .

(٥) راجع : مقاييس اللغة ١/ ١٠٣ ، والمحكم ٨/ ٣٦٧ ، واللسان والتاج (أسف) . وسيتعرض المؤلف للحديث عن هذه اللفظة لاحقًا ص٧٣٩ .

(٦) راجع : مقاييس اللغة ١/ ٤٤٦ ، والمحكم ٧/ ٢٨٩ ، واللسان والتاج (جرم) .

(٧) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في : المحكم ٧/ ٢٨٩ ، واللسان والتاج (جرم) .

وَلَا مَعْشَرٌ شُوسُ العُيُونِ كَأَنَّهُمْ إِلَيَّ ، وَلَمْ أَجْرِمْ بِهِمْ ، طَالِبُو ذَحْلِ

فَإِنَّمَا هُـوَ مِنْ تَضْمِينِ الـحُرُوفِ بَعْضِهَا مَكَانَ بَعْضٍ ، وَهُوَ مَذْهَبٌ كُوفِيٌّ ، وَالبَصْرِيُّونَ يَمْنَعُونَ مِنْ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ التَّضْمِينَ تَصَرُّفٌ ، وَالتَّصَرُّفُ لَا حَظَّ لِلحُرُوفِ فِيهِ ، وَمَتَى أَدَّتْ الضَّرُورَةُ إِلَى ذَلِكَ ادَّعَوْا تَضْمِينَ الفِعْلِ لِأَنَّهُ أَنْسَبُ [١] .

وَ(جَرِيمَةُ [٢] القَوْمِ) كَاسِبُهُمْ، وَمِنْهُ قَوْلُ الهُذَلِيِّ يَصِفُ عُقَابًا تَرْزُقُ فَرْخَهَا وَتَكْتَسِبُ لَهُ [٣] :

جَرِيمَةَ نَاهِضٍ فِي رَأْسِ نِيقٍ تَرَى لِعِظَامِ مَا جَمَعَتْ صَلِيبَا

يُقَالُ مِنْهُ : (جَرَمَ يَجْرِمُ واجْتَرَمَ) ، أَيْ : كَسَبَ ، وَ(هُوَ يَجْرِمُ لِأَهْلِهِ ويَجْتَرِمُ) ، أَيْ : يَتَكَسَّبُ وَيَتَطَلَّبُ وَيَحْتَالُ .

وَإِضَافَةُ ((**الاكْتِسَابِ**)) إِلَيْهِ فِي الخُطْبَةِ يَمْنَعُ مِنْ أَنْ تَكُونَ (الجَرِيمَةُ) بِمَعْنَى : الكَاسِبِ أَوْ المَكْسُوبِ ، لَكِنْ يَقَعُ فِيهِ ضَرْبٌ مِنَ التَّوْرِيَةِ ، وَيَرْجِعُ إِلَى التَّوْرِيَةِ المَحْصُورَةِ ، وَهُوَ أَحَدُ أَقْسَامِهَا ، وَتَقْرِيرُ أَقْسَامِ التَّوْرِيَةِ فِي عِلْمِ البَيَانِ ، وَحَيْثُ يَكُونُ هُوَ المَقْصُودُ [٤].

وَ(**الحَرَكَاتُ**) جَمْعُ (حَرَكَةٍ) ، وَهِيَ – أَعْنِي (الحَرَكَةَ) – ضِدُّ السُّكُونِ [٥].

وَ(**الجَوَازِمُ**) جَمْعُ (جَازِمٍ) ، اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ (جَزَمَ) بِمَعْنَى : قَطَعَ ، وَ(الجَزْمُ) القَطْعُ [٦].

---

(١) انظر ما سبق ص٦٣٨ .

(٢) في الأصل (جرمة) ، والصواب من المحكم .

(٣) البيت من الوافر ، وهو لأبي خِرَاش في : إصلاح المنطق ص٣٩ ، وشرح أشعار الهذليين ٣/ ١٢٠٥ ، والمعاني الكبير ٢/ ٢٨٠ ، وتهذيب اللغة ١١/ ٦٧ ، ومجمل اللغة ١/ ١٨٤ ، وشرح أدب الكاتب للجواليقي ص١٤٤ ، والتنبيه والإيضاح ١/ ١٠٣ ، واللسان والتاج (صلب ، جرم) . **والنَّاهِض** : الفرخ . **والنِّيق** : الشِّمْراخ من شماريخ الجبل . **والصَّلِيب** : الوَدَك والدَّسَم . راجع شرح السكري أعلاه .

(٤) سيستكمل المؤلف الحديث عنها بعد بضعة أسطر.

(٥) راجع : مقاييس اللغة ٢/ ٤٥ .

(٦) راجع : مقاييس اللغة ١/ ٤٥٤ ، والمحكم ٧/ ٢١٤ .

وَمُرَادُهُ بِـ(الجَوَازِمِ) هُنَا الأَمْرَاضُ ، وَبِـ(الحَرَكَاتِ) حَرَكَةُ الأَعْضَاءِ ، فَالأَمْرَاضُ (١) قَطَعَتْ حَرَكَةَ الأَعْضَاءِ (٢) ، وَلَا يَكُونُ القَطْعُ إِلَّا فِيمَا كَانَ المَوْضِعُ يَسْتَحِقُّهُ لَوْ فُقِدَ القَاطِعُ ، وَلِذَلِكَ لَا يُسَمِّي النَّحْوِيُّونَ آخِرَ (مَنْ وكَمْ) وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ جَزْمًا ؛ لِأَنَّ هَذَا الحُكْمَ فِي مَوْضُوعِ الكَلِمَةِ وَأَوَّلِيَّتِهَا .

وَقَدْ وَقَعَ لِلمُصَنِّفِ فِي هَذَا المَوْضِعِ ضَرْبٌ مِنْ ضُرُوبِ البَدِيعِ يُسَمَّى التَّوْرِيَةُ ؛ لِأَنَّهُ وَرَّى بِذَلِكَ عَمَّا اصْطَلَحَ عَلَيْهِ النَّحْوِيُّونَ ، وَهِيَ – أَعْنِي التَّوْرِيَةَ – عَلَى أَقْسَامٍ ، وَيَرْجِعُ هَذَا مِنْهَا إِلَى التَّوْرِيَةِ المُشْعِرَةِ ، لَكِنْ يَعْتَقِبُ بِتَوَجُّهِ الحُكْمِ إِلَى غَيْرِ المَحَلِّ ؛ لِأَنَّ السَّاكِنَ الحَرْفُ لَا الحَرَكَةُ ، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ نَظِيرَهُ أَيْضًا فِي المُشْعِرِ ، فَإِنَّ السَّاكِنَ العُضْوُ لَا الحَرَكَةُ ، وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ التَّوْرِيَةَ مِنْ حَيْثُ هِيَ يُعْتَبَرُ فِيهَا التَّخَلُّفُ وَالخُلْفُ وَالاسْتِجْهَالُ ، وَتَقْرِيرُ جَمِيعِ ذَلِكَ فِي عِلْمِ البَيَانِ . وَقَدْ جعَلَ بَعْضُ البَيَانِيِّينَ قَوْلَ أَبِي العَلَاءِ بنِ سُلَيْمَانَ / / المَعَرِّيِّ (٣) : [١٦٢]

وَصَرَّفَنِي فَغَيَّرَنِي زَمَانٌ ... سَيُعْقِبُنِي بِحَذْفٍ وَادِّغَامِ

مِنْ التَّوْرِيَةِ المُسْتَوْفِيَةِ . قَالَ : « لِأَنَّ المُقْتَضِيَ لِلاصْطِلَاحِ مَوْجُودٌ فِيمَا نَحْنُ بِصَدَدِهِ ، بَلْ وَهُوَ أَحْكَمُ وَأَرْسَخُ » ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ مَا قَالَهُ المُصَنِّفُ أَيْضًا مِنْ التَّوْرِيَةِ المُسْتَوْفِيَةِ ، وَبَسْطُ ذَلِكَ وَتَقْرِيرُ أَقْسَامِ التَّوْرِيَةِ فِي عِلْمِ البَيَانِ .

وَقَدْ اسْتَعْمَلَ المُصَنِّفُ التَّوْرِيَةَ فِي مَوْضِعِ التَّفْخِيمِ وَالتَّعْظِيمِ وَإِرَادَةِ الإِيضَاحِ ، وَلَا أَذْكُرُ أَنَّ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ البَيَانِ جَوَّزَ ذَلِكَ ، بَلْ قَصَرُوهُ عَلَى أَمَاكِنِ التَّشْبِيبِ وَالمُجُونِ وَالإِجْهَاضِ (٤) وَمَا شَاكَلَهَا ، أَوْ قَارَبَ مَعْنَاهُ مَعْنَاهَا ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَقَعْ فِي الكِتَابِ العَزِيزِ وَلَا فِي السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ . قَالَ ابْنُ الشَّاهِدِ : « وَمَنْ قَالَ : إِنَّ التَّوْرِيَةَ وَقَعَتْ فِي الكِتَابِ العَزِيزِ أَوْ فِي الحَدِيثِ النَّبَوِيِّ فَقَدْ افْتَرَى

---

(١) في الأصل (بالأمراض) ، وهو تحريف .

(٢) في الأصل (الأعظاء) .

(٣) سبق تخريجه ص٤٧١ .

(٤) في اللسان (جهض) ، **الإجهاض** : بمعنى الإزلاق والسقوط .

وَتَـجَرَّأً » . قَـالَ : « وَأَيْضًا فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى أَحَدِ الوَجْهَيْنِ : إِمَّا تَوَقِّيًا ، وَحَالُ الْمُتَوَقَّى مِنْهُ أَهْلًا لِـمَا هِيَ [1] ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ؟ [2] :

قَدْ يُنْصِفُ القَوْمُ فِي الأَشْيَاءِ سَيِّدَهُمْ وَلَوْ أَطَاقُوا بِهِ عَيْبًا أَرَابُوهُ
لَمْ يَقْدِرُوا أَنْ يُلَاقُوهُ بِسَيِّئَةٍ مِنَ الكَلَامِ ، فَلَمَّا غَابَ عَابُوهُ
تَحَـدَّثُوا بِمَـخَازِيهِ مُكَتَّمَـةً وَعَـامَلُوهُ بِإِجْـلَالٍ وَهَـابُوهُ

أَوْ هَزْلًا [3] ، وَلَيْسَ مِنْ الأَحْوَالِ الحَمِيدَةِ ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ؟ [4] :

مِنَ القَادَةِ الأَمْجَادِ لَيْسَ بِهَازِلٍ وَلَا يُلْتَقَى فِي حَلْقَةِ القَوْمِ بَاذِيَا

وَإِلَى قَوْلِهِ؟ [5] :

مِنَ الغُرِّ ، تَرَّاكُ الهَوَاجِرِ ، مُعْرِضٌ عَنِ الهَزْلِ ، قَذَّافُ الجَوَاهِرِ ، مِفْضَالُ »

وَأَمَّا الاسْتِخْدَامُ [وَ] [6] مَا يَفْرِقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّوْرِيَةِ مُقَرَّرٌ فِي كُتُبِ البَيَانِ . قَالَ – أَعْنِي ابْنَ الشَّاهِدِ – : « وَالصَّحِيحُ أَيْضًا عَدَمُ وُقُوعِهِ فِي القُرْآنِ وَالسُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ ؛ لِـمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّوْرِيَةِ مِنْ الْمُنَاسَبَةِ » [7] . وَلَيْسَ فِيهِ مِنْ جِهَةِ الإِعْرَابِ وَلَا مِنْ جِهَةِ البَدِيعِ مَا يَتَأَكَّدُ ذِكْرُهُ .

---

(١) في الأصل (كما هي) ، ولعلّ الوجه ما أثبتُّ .

(٢) الأبيات من البسيط ، وهي لأبي العلاء المعري في ديوانه اللزوميات ٤/ ١٢٦ .

(٣) في الأصل (هزل) ، والوجه ما أثبتُّه .

(٤) البيت من الطويل ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

(٥) البيت من الطويل ، وهو لأبي العلاء المعري في : سقط الزند ص٢٣٣ ، وشروح السقط ٣/ ١٢٦٠ .
والرواية عند الجميع : (عن الجهل) بدل (عن الهزل) ، ولا شاهد حينئذ . **والهَوَاجر** : الكلمات القبيحة التي فيها فحش . راجع اللسان (هجر) .

(٦) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٧) انظر : تحرير التحبير ص٢٦٨ ، ٢٧٥ ، والإيضاح ص٣٦٤ ، والمطول ص٦٥٢ ، والبرهان ٣/ ٤٤٥ ، وخزانة الأدب لابن حِجّة ٢/ ٥ وَ ٣/ ١٨٤، ومعترك الأقران ١/ ٢٨٣، وأنوار الربيع ١/ ٣٠٧ وَ ٥/ ٥، وشروح التلخيص ٤/ ٣٢٢ .
وتقرير المسألة بهذه الهيئة لم أجده فيما اطّلعت عليه من كتب البلاغة ، والله أعلم .

❖ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ : « **فَحِينَئِذٍ تَضِيقُ الأَنْفَاس** » إِلَى قَوْلِهِ : « **وَفَرِيقٌ فِي السَّعِير** »(١).

الشَّرْحُ:

اخْتُلِفَ فِي (يَا) الوَاقِعَةِ فِي هَـذَا الضَّرْبِ ، فَقِيْلَ : هِيَ حَرْفُ تَنْبِيهٍ . وَقِيْلَ : بَـلْ هِيَ عَلَى بَابِهَا مِنْ النِّدَاءِ ، وَالمُنَادَى مَحْذُوفٌ ، وَمُسَوِّغُ الحَذْفِ العُمُومُ ، وَهُوَ أَحَدُ المُسَوِّغَاتِ ، عَلَى مَا هُوَ المُقَرَّرُ فِي عِلْمِ البَيَانِ(٢).

[١٦٣] وَاخْتُلِفَ فِي المَنْصُوبِ المُقْتَضِي مَا دَلَّ عَلَيْهِ النِّدَاءُ أَوْ // التَّنْبِيهُ ، فَقِيْلَ : هُوَ حَالٌ ؛ لِلُزُومِ اشْتِقَاقِهِ أَوْ مَا يُنَزِّلُهُ مَنْزِلَةَ المُشْتَقِّ . وَقِيْلَ : بَلْ هُوَ تَمْيِيزٌ ؛ لِدُخُولِ(٣) مُقْتَضِي بَيَانِ المَاهِيَّةِ عَلَيْهِ وَهُوَ (مِنْ) ، كَمَا فِي قَوْلِهِ(٤) :

فَيَا لَكَ مِنْ ذِي حَاجَةٍ حِيلَ دُونَهَا وَمَا كُلُّ مَا يَهْوَى امْرُؤٌ هُوَ نَائِلُهْ

وَتَقْرِيرُ القَوْلَيْنِ وَالاحْتِجَاجُ لَهُمَا فِي كُتُبِ النَّحْوِ(٥).

---

(١) الخطب النُّباتية ل٧/ أ ، وتمامه : « ... ، وَتَفْتُرُ الحَوَاسّ ، وَيَقَعُ اليَأْس ، وَيَحُلُّ بِالمَغْرُورِ الحَذَرُ وَالبَأْس . يَا لَهُ مَشْغُولًا عَنْ أَقَارِبِهِ وَأَحْبَابِه ، صَرِيعًا مُسْلَمًا لِمَا بِه ، يَبْسُطُ يَمِينًا وَيَقْبِضُ شِمَالا ، وَيُعَالِجُ مِنْ سَكَرَاتِ المَوْتِ أَهْوَالا ، يُسْأَلُ فَلَا يَرُدُّ سُؤَالا ، وَيَلْتَمِسُ مِنْ الإِقَالَةِ وَالرُّجْعَى مُحَالا ، قَدْ صَارَ الخَبَرُ عِنْدَهُ عِيَانا ، وَعَادَ شَكُّهُ فِي الرَّحِيلِ إِيقَانا ، ثُمَّ سُلِبَ رُوحَه ، وَأُسْكِنَ ضَرِيحَه ، وَهِيلَ عَلَيْهِ التُّرَاب ، وَعُدِمَ مِنْهُ الإِيَاب ، مُنْقَطِعًا عَنْ الدُّنْيَا أَثَرُه ، مُسْتَعْجِمًا عَلَى أَهْلِهِ خَبَرُه ، يَنْتَظِرُ نَقْرَ النَّاقُور ، وَنَفْخَ إِسْرَافِيلَ فِي الصُّور ، لِيَوْمِ العَرْضِ وَالنُّشُور ، يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ المَسْتُور ، وَيُحَصَّلُ مَا فِي الصُّدُور ، وَيَقَعُ الحِسَابُ عَلَى الفَتِيلِ وَالنَّقِير ، فَفَرِيقٌ فِي الجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِير » .

(٢) انظر ما سبق ص٣٣٣ .

(٣) في الأصل بتكرار (لدخول) .

(٤) البيت من الطويل ، وهو لطرفة بن العبد في : ديوانه ص١٣٠، والمقاصد النحوية ٢/ ٩٦٦ ، وشرح التصريح ١/ ٢٩٠ . وبلانسبة في : أوضح المسالك ٢/ ١٤٤ ، وشرح الأشموني ٢/ ١٣٣ .

(٥) انظر : شرح المفصل ٢/ ٧٣ ، وشرح الرضي ٢/ ٦٠ ، ٦٩ ، والتذييل والتكميل ٩/ ٢٣٧ .

وَ(**المُسْلَمُ**) [١] اسْمُ مَفْعُولٍ مِنْ (أَسْلَمَ) بِمَعْنَى : تَرَكَ ، يُقَالُ : (أَسْلَمَهُ لِـمَا بِهِ) ، أَيْ : تَرَكَهُ [٢] ، وَقَدْ قِيْلَ فِي تَسْمِيَةِ اللَّدِيغِ (سَلِيمًا) : - كَمَا فِي قَوْلِ النَّابِغَةِ [٣] :

فَبِتُّ كَأَنِّي سَاوَرَتْنِي ضَئِيلَةٌ ... مِنَ الرُّقْشِ [٤] فِي أَنْيَابِهَا السُّمُّ نَاقِعُ

يُسَهَّدُ مِنْ لَيْلِ التِّمَامِ سَلِيمُهَا ... لِحَلْيِ النِّسَاءِ فِي يَدَيْهِ قَعَاقِعُ

- إِنَّهُ مِنْ هَذَا المَعْنَى ، أَيْ : مُسْلَمٌ لِـمَا بِهِ ، فَيَكُونُ فَعِيلٌ فِيهِ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ ، وَهُوَ أَحَدُ المَعَانِي الَّذِي يَجِيءُ لَهَا فَعِيلٌ [٥].

وَ(**يَلْتَمِسُ**) مُضَارِعٌ ، مَاضِيهِ (الْتَمَسَ) ، وَمَعْنَاهُ : طَلَبَ ، يُقَالُ : (الْتَمَسَ الشَّيْءَ وتَلَمَّسَهُ) إِذَا طَلَبَهُ [٦].

وَ(**الإِقَالَةُ**) هُنَا عِبَارَةٌ عَنْ طَلَبِ نَفْعٍ مَا وَقَعَ قَضَاءَ المَوْتِ ، وَتَقَدَّمَ الكَلَامُ عَلَى هَذِهِ المَادَّةِ [٧].

وَ(**الرُّجْعَى**) [٨] مَصْدَرُ (يَرْجِعُ) ، وَقِيْلَ : اسْمُ مَصْدَرٍ ، يُقَالُ : (رَجَعَ يَرْجِعُ رَجْعًا ورُجُوعًا ورُجْعَى ورُجْعَانًا ومَرْجِعًا ومَرْجِعَةً) ، وَفِي التَّنْزِيلِ : ﴿إِنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلرُّجْعَىٰٓ﴾ [٩] ، وَفِيهِ : ﴿إِلَى ٱللَّهِ

---

(١) راجع : مقاييس اللغة ٣/ ٩١ ، والمحكم ٨/ ٣٣٧ ، واللسان والتاج (سلم) .

(٢) في الأصل (ترك) ، وصوابه من المحكم .

(٣) البيتان من الطويل ، وهما في : ديوانه ص٣٣ ، والحيوان ٤/٢٤٨ ، وسمط اللآلي ١/ ٤٨٩ ، والمقاصد النحوية ٤/ ١٥٦٥ ، وخزانة الأدب ٢/ ٤٥٧ ، ٤٥٨ . **وسَاوَرَتْني ضَئِيلَة** : واثبتني حيَّةٌ دقيقة ، قليلة اللحم شديدة السُّمّ ، قد أتت عليها سنون كثيرة . **والرُّقْش** : التي فيها نقط ، سواد وبياض . **ويُسَهَّد** : يمنع . **ولَيْل التِّمام** : أطول ليالي الشتاء . راجع الشرح في الديوان أعلاه .

(٤) في الأصل (الوقش) ، وهو تحريف .

(٥) انظر ما سبق ص٣٢٧ .

(٦) راجع : مقاييس اللغة ٥/ ٢١٠ .

(٧) انظر ما سبق ص٤٣٠ .

(٨) راجع : مقاييس اللغة ٢/ ٤٩٠ ، والمحكم ١/ ١٩١ ، واللسان والتاج (رجع) .

(٩) سورة العلق ، الآية : ٨ .

مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ (١) ، أَيْ : رُجُوعُكُمْ . حَكَاهُ سِيبَوَيْهِ فِيمَا جَاءَ مِنْ الْمَصَادِرِ الَّتِي مِنْ (فَعَلَ يَفْعِلُ) عَلَى : مَفْعِلٍ بِالكَسْرِ (٢) . وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هَهُنَا اسْمُ المَكَانِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَعَدَّى بِـ(إِلَى) وَانْتَصَبَ عَنْهُ الحَالُ ، وَاسْمُ المَكَانِ لَا يَتَعَدَّى بِحَرْفِ جَرٍّ وَلَا يَنْتَصِبُ عَنْهُ الحَالُ ، إِلَّا أَنَّ جُمْلَةَ البَابِ فِي (فَعَلَ يَفْعِلُ) أَنْ يَكُونَ المَصْدَرُ عَلَى : مَفْعَلٍ بِفَتْحِ العَيْنِ (٣).

فَصْلٌ : فَمَعْنَى (رَجَعَ) : انْصَرَفَ ، فَإِنْ تَعَدَّى بِـ(إِلَى) اقْتَضَى العَوْدَةَ وَالإِيَابَ ، وَإِنْ تَعَدَّى بِـ(عَنْ) اقْتَضَى المُرُورَ وَالتَّجَاوُزَ ، كَمَا أَنَّ (انْصَرَفَ) كَذَلِكَ .

وَ(**المُحَالُ**) (٤) أَصْلُهُ فِي الكَلَامِ ، وَهُوَ عِبَارَةٌ عَمَّا عُدِلَ بِهِ عَنْ وَجْهِهِ ، وَ(قَدْ حَوَّلَ الرَّجُلُ الكَلَامَ) جَعَلَهُ مُحَالًا ، وَ(أَحَالَ) أَتَى بِمُحَالٍ ، وَ(رَجُلٌ مِحْوَالٌ) كَثِيرُ مُحَالِ الكَلَامِ ، وَ(كَلَامٌ مُسْتَحِيلٌ) مُحَالٌ . ثُمَّ صَارَ يُسْتَعْمَلُ فِي الأَشْيَاءِ المُمْتَنِعَةِ المُتَعَذِّرَةِ الوُقُوعِ . قَالَ ابْنُ الشَّاهِدِ : « وَهُوَ اسْتِعْمَالٌ مُوَلَّدٌ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ – وَأَظُنُّهُ ابْنَ مُجْبَرٍ المَغْرِبِيَّ – (٥) :

وَنَظَرْتُ فِي سَبَبٍ لِهَجْرِكَ مُوجِبٌ فَطَلَبْتُ // مَعْدُومًا وَرُمْتُ مُحَالَا [١٦٤]

وَلَا يُعْرَفُ لِلعَرَبِ إِلَّا فِي الكَلَامِ » .

وَ(**هِيلَ**) (٦) فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ، وَالأَصْلُ (هَالَ) ، وَتَقْرِيرُ تَغْيِيرِهِ عِنْدَ حَذْفِ

---

(١) سورة المائدة ، الآية : ٤٨ .

(٢) انظر : الكتاب ٤/ ٨٨ .

(٣) انظر ما سبق ص٤٠٠ .

(٤) راجع : المحكم ٤/ ٦ ، واللسان والتاج (حول) .

(٥) هو أبو بكر يحيى بن عبد الجليل بن عبد الرحمن بن مُجْبَر الفهري ، شاعر المغرب في وقته ، عالي الطبقة ، من أهل بلّش بمالقة ، نزل مراكش واتصل بالملوك والأمراء ، وله فيهم شعر كثير ، وتوفي بها سنة ٥٨٨هـ . قال الضبي : رأيت شعره مجموعًا في سفرين ضخمين . انظر في ترجمته : بغية الملتمس ٢/ ٦٨٣ ، ونفح الطيب ٣/ ٢٣٧ ، والأعلام ٨/ ١٥٢ . والبيت من الكامل ، ولم أقف عليه فيما بين يدي من المصادر ، والله أعلم .

(٦) راجع : تهذيب اللغة ٦/ ٤١٦ ، والمحكم ٤/ ٢٧٦ ، واللسان والتاج (هيل) .

الفَاعِلِ وَإِقَامَةِ المَفْعُولِ مَقَامَهُ مُقَرَّرٌ فِي كُتُبِ النَّحْوِ (١) . وَمَعْنَاهُ : صُبَّ ، وَهُوَ - أَعْنِي (هَالَ) - يَائِيٌّ ، يُقَالُ : (هَالَ عَلَيْهِ التُّرَابَ هَيْلًا ، وأَهَالَهُ فَانْهَالَ ، وهَيَّلَهُ فتهَيَّلَ) .

وَيُذَمُّ الرَّجُلُ فيُقَالُ : (تُرَابٌ (٢) مُنْهَالٌ) ، وَ(سَحَابٌ مُنْجَالٌ (٣)) ، أَمَّا (تُرَابٌ مُنْهَالٌ) فَإِنَّمَا يُعْنَى بِهِ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ حَزْمٌ وَلَا عَقْلٌ ، وَأَمَّا (سَحَابٌ مُنْجَالٌ) فَمَعْنَاهُ أَنَّهُ لَا يُطْمَعُ فِي خَيْرِهِ . وَاخْتُلِفَ فِيهِ فَقِيْلَ : اللَّامُ بَدَلٌ مِنْ بَاءٍ (٤) مِنْ قَوْلِكَ : (انْجَابَ السَّحَابُ) إِذَا أَقْلَعَ . وَقِيْلَ : بَلْ هُوَ مَقْلُوبٌ عَنْ (مُنْجَلٍ) .

وَ(**الإِيَابُ**) الرُّجُوعُ ، وَالكَلِمَةُ وَاوِيَّةٌ ، فَقُلِبَتْ الوَاوُ يَاءً فِي (إِيَابٍ) لِـمَكَانِ الكَسْرَةِ ، وَأَمَّا (أَيْبَةٌ) فِي : (أَوْبَةٍ) فَعَلَى المُعَاقَبَةِ ، يُقَالُ : (آبَ إِلَى الشَّيْءِ يَؤُوبُ أَوْبًا وإِيَابًا وأَوْبَةً وأَيْبَةً وإِيبَةً) بالكَسْرِ عَنْ اللِّحْيَانِيِّ . وَالصَّحِيحُ أَنَّ (بَاءَ) وَ(آبَ) لَيْسَ أَحَدُهُمَا مَقْلُوبًا عَنْ الآخَرِ ، وَإِنْ اتَّفَقَا فِي الحُرُوفِ وَأَصْلِ المَعْنَى . وَقَدْ قِيْلَ : بِقَلْبِ (بَاءَ) عَنْ (آبَ) . وَقِيْلَ : بِالعَكْسِ ، وَالاحْتِجَاجُ لِلقَوْلَيْنِ وَالرَّدُّ عَلَيْهِمَا فِي كُتُبِ النَّحْوِ (٥).

وَ(**المُسْتَعْجِمُ**) (٦) السَّاكِتُ ، وَإِضَافَتُهُ [إِلَى] (٧) (**الخَبَرِ**) [مَجَازٌ ، كَقَوْلِكَ :] (٨) تَمَلَّكَنِي مَعْرُوفُكَ ، وَاقْتَادَنِي عُرْفُكَ . وَمِمَّا يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ (الـمُسْتَعْجِمَ) السَّاكِتُ تَعْدِيَتُهُ بِـ(عَنْ) فِي

---

(١) انظر مثلًا ما قاله شرّاح الألفية في باب النائب عن الفاعل عند قول ابن مالك :

وَاكْسِرْ أَوَ اشْمِمْ (فَا) ثُلَاثِيٍّ أُعِلّ (عَيْنًا) ، وَضَمٌّ جَا كَـ(بُوعَ) فَاحْتُمِلْ

(٢) في الأصل (متراب) ، وهو تحريف .

(٣) في الأصل (منهال)، وهو تحريفٌ في هذا الموضع وتاليه، وصوابه من المحكم، وفي الهامش (منجاب) بقلم الناسخ أيضًا.

(٤) في الأصل (ياء) ، وهو تحريف .

(٥) انظر حديث المؤلف عن هذه اللفظة ومصادرَها فيما سبق ص٣٨٨ ، وكذا : الجامع للقرطبي ١/ ٤٣٠ ، والدر المصون ١/ ٣٩٧ .

(٦) راجع : مقاييس اللغة ٤/ ٢٣٩ ، والمحكم ١/ ٢٠٨ .

(٧) تكملة بها يلتئم الكلام .

(٨) تكملة بمثلها يلتئم الكلام ، وهي مستفادة من تعليق الناسخ في الهامش ، إذْ قال : (لعله : مجازٌ كقولك) .

قَـوْلِ امْرِئِ القَيْسِ [١] :

صَمَّ صَدَاهَا وَعَفَا رَسْمُهَا وَاسْتَعْجَمَتْ عَنْ مَنْطِقِ السَّائِلِ

فَعَدَّاهُ بِـ(عَنْ) ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى : سَكَتَ .

وَ(**النَّاقُورُ**) الصُّورُ الَّذِي يَنْقُرُ فِيهِ المَلَكُ ، أَيْ : يَنْفُخُ [٢] . فَعَلَى هَذَا يَكُونُ « **نَفَخَ إِسْرَافِيلُ فِي الصُّورِ** » مِنْ بَابِ عَطْفِ الشَّيْءِ عَلَى مِثْلِهِ ، غَايَةُ مَا فِيهِ ذِكْرُ الفَاعِلِ ، وَهُوَ أَحَدُ الْمُحَسِّنَاتِ لِعَطْفِ الشَّيْءِ عَلَى مِثْلِهِ ، وَفِيهِ أَيْضًا مِنْ الْمُحَسِّنَاتِ لِذَلِكَ – أَعْنِي لِعَطْفِ الشَّيْءِ عَلَى مِثْلِهِ – كَوْنُ المَعْطُوفِ أَظْهَرَ فِي الدَّلَالَةِ وَأَسْمَحَ فِي الاكْتِسَابِ ، عَلَى مَا هُوَ الْمُقَرَّرُ فِي عِلْمِ البَيَانِ [٣].

وَ(**إِسْرَافِيلُ**) [٤] مِثْلُ (إِسْرَافِينَ) ، وَكَانَ القَنَانِيُّ [٥] يَقُولُ : « (سَرَافِيلُ وإِسْرَائِيلُ [٦] وإِسْرَائِينُ) » . وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ [٧] أَنَّهُ بَدَلُ اسْمُ مَلَكِ الصُّورِ ، وَهُوَ أَحَدُ الْمَلَائِكَةِ الْمُقَرَّبِينَ صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ وَعَلَى جَمِيعِ الأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ . وَقَدْ يُحْكَمُ عَلَى هَمْزَتِهِ بِالزِّيَادَةِ وَالأَصَالَةِ ، فَيَكُونُ رُبَاعِيًّا وَخُمَاسِيًّا [٨].

---

(١) البيت من السريع ، وهو في : ديوانه ص٥١٨ ، ٦٨٠ ، وتهذيب اللغة ١٢/ ١٢٦ ، ٢١٥ ، والمحكم ١/ ٢٠٩ ، وأساس البلاغة (عجم) ، واللسان والتاج (صمم ، عجم ، صدي) . ويُرْوَى :

صَمَّ صَدَاهَا وَعَفَا رَسْمَهَا بَعْدَكِ صَوْبُ الْمُسْبِلِ الهَاطِلِ

ولا شاهد فيه حينئذ على هذه الرواية .

(٢) راجع : مقاييس اللغة ٥/ ٤٦٩ .

(٣) انظر ما سبق ص٥٠١ ، ٦٤٢ .

(٤) راجع : المحكم ٨/ ٤٣٤ ، واللسان (سرف ، سرفل ، سرفن) ، وتاج العروس (سرف ، سرفل) .

(٥) هو أبو الدُّقَيْش القَنَانِيّ الغنوي ، أحد الأعراب الفصحاء الذين أخذت عنهم اللغة ، هو وأخوه أبو شَنْبَل ، وقد روى عنه الخليل بن أحمد . انظر : ما اتفق لفظه لليزيدي ص٤٧ ، والاشتقاق ص٤ ، ٦٠ ، والفهرست لابن النديم ص٧٠ ، والمحكم ١/ ٧١ ، واللسان والتاج (دقش) .

(٦) في الأصل (إسرافيل) ، وهو تحريف ، وصوابه من المحكم .

(٧) هو يعقوب بن السكِّيت . انظر – إضافة إلى مراجع اللفظة السابقة – : الإبدال ص٦٨ .

(٨) علّق الناسخ في هامش الأصل بقوله : (أيَّ همزةٍ يعني؟ ، وعلى أيِّ تقدير ذلك؟) . وانظر : إعراب القرآن للباقولي =

وَ(**النُّشُورُ**) [١] مَصْدَرُ (نَشَرَ اللهُ المَيِّتَ يَنْشُرُهُ / / نُشُورًا ونَشْرًا) إِذَا أَحْيَاهُ اللهُ ، وَ(أَنْشَرَهُ اللهُ ﷻ فَنَشَرَ) ، قَالَ الأَعْشَى [٢] : [١٦٥]

حَتَّى يَقُولَ النَّاسُ مِمَّا رَأَوْا : يَا عَجَبًا لِلمَيِّتِ النَّاشِرِ

وَهُوَ أَحَدُ مَا جَاءَ فِيهِ مُطَاوِعُ أَفْعَلَ عَلَى فَعَلَ .

وَالأَظْهَرُ فِي (**الفَتِيلِ**) أَنَّهُ السَّحَاةُ ، وَهِيَ مَا انْقَشَرَ فِي شَقِّ النَّوَاةِ ؛ لِـمَكَانِ « **النَّقِيرِ** » بَعْدَهُ وَسَيَأْتِي ، وَأَيْضًا فَإِنَّهُ أَبْلَغُ فِي التَّقْلِيلِ مَعَ إِمْكَانِ وُجُودِهِ وَتَوَجُّهِ الحُكْمِ عَلَيْهِ ، وَيُقَالُ : (مَا أَغْنَى عَنْهُ فَتِيلًا وَلَا فَتْلَةً وَلَا فَتَلَةً) ، الإِسْكَانُ عَنْ ثَعْلَبٍ ، وَالفَتْحُ عَنِ ابْنِ الأَعْرَابِيِّ ، أَيْ : مَا أَغْنَى عَنْهُ مِقْدَارَ تِلْكَ السَّحَاةِ الَّتِي فِي شَقِّ النَّوَاةِ [٣].

وَ(**النَّقِيرُ** والنِّقْرُ والنُّقْرَةُ) [٤] النُّكْتَةُ فِي النَّوَاةِ ، كَأَنَّ ذَلِكَ المَوْضِعَ (نُقِرَ) مِنْهَا ، وَ(النَّقْرُ) الضَّرْبُ ، زَادَ ابْنُ الشَّاهِدِ : « بِشَيْءٍ لَطِيفٍ يُسْمَعُ لَهُ دَوِيٌّ » ، وَفِي التَّنْزِيلِ : ﴿فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا﴾ [٥].

وَلَيْسَ فِيهِ مِنْ جِهَةِ الإِعْرَابِ وَلَا مِنْ جِهَةِ البَدِيعِ مَا يَتَأَكَّدُ ذِكْرُهُ .

= ٣/ ٨٦٨ ، وتاج العروس (سرفل) .

(١) راجع : مقاييس اللغة ٥/ ٤٣٠ ، والمحكم ٨/ ٣٢ .

(٢) البيت من السريع ، وهو في : ديوانه ص١٤١ ، وتهذيب اللغة ١١/ ٣٣٨ ، ومقاييس اللغة ٥/ ٤٣٠ ، والمحكم ٨/ ٣٢ ، واللسان والتاج (نشر) .

(٣) راجع : مقاييس اللغة ٤/ ٤٧٢ ، والمحكم ١٠/ ١٨١ .

(٤) راجع : مقاييس اللغة ٥/ ٤٦٩ ، والمحكم ٦/ ٢٢٦ .

(٥) سورة النساء ، الآية : ٥٣ .

❖ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ : « **أَيْقَظَنَا اللهُ** » إِلَى قَوْلِهِ : « ﴿ **ٱلْمَسَاقُ** ﴾ »[١].

الشَّرْحُ:

(**الْمُطَّلَعُ**) هُنَا مَا اطُّلِعَ عَلَيْهِ مِنْ أَمْرِ الآخِرَةِ وَالمَوْتِ ، مِنْ قَوْلِكَ : (اطَّلَعَهُ) إِذَا عَلِمَهُ ، وَفِي حَدِيثِ عُمَرَ رضي الله عنه : « لَوْ أَنَّ لِي طِلَاعَ الأَرْضِ ذَهَبًا لَافْتَدَيْتُ بِهِ مِنْ هَوْلِ الْمُطَّلَعِ »[٢] ، يُرِيدُ بِـ« طِلَاعِ الأَرْضِ » : مَا طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ مِنْهَا[٣] . وَأَصْلُ (مُطَّلَعٍ) : مُطْتَلَعٌ ، فَأُبْدِلَتْ التَّاءُ طَاءً فِرَارًا مِنَ الْمُنَافَرَةِ ، وَوَقَعَ الإِدْغَامُ[٤] . قَالَ ابْنُ الشَّاهِدِ : « وَهُوَ اسْمُ مَفْعُولٍ ، لَا عِبْرَةَ بِمَا تَحْتَمِلُهُ هَذِهِ الصِّيغَةُ ، وَلَا يَأْتِي فِيمَا اقْتَضَى عِلَاجًا اسْمُ المفعولِ » ، فَالْمُحَدِّدُ لِحَمْلِهِ الاسْتِعْمَالُ إِلَّا فِيمَا اقْتَضَى تَفْخِيمًا وَتَهْوِيلًا كَـ« الْمُطَّلَعِ » فِي قَوْلِ عُمَرَ رضي الله عنه ، وَ« الْمُنْتَزَلِ » فِي قَوْلِ ابْنِ الزِّبَعْرَى[٥] :

وَسَرَابِيلَ حِسَانٍ سُرِّيَتْ   عَنْ كُمَاةٍ أُهْلِكُوا فِي الْمُنْتَزَلْ

وَكَـ« الْمُفْتَعَلِ » فِي قَوْلِهِ أَيْضًا :

لَا أَلُومُ النَّفْسَ[٦] إِلَّا أَنَّنَا   لَوْ كَرَرْنَا لَفَعَلْنَا الْمُفْتَعَلْ

وَتَعْلِيلُ ذَلِكَ وَتَقْرِيرُهُ فِي عِلْمِ البَيَانِ .

---

(١) الخطب النُّباتية ل٧/ أ ، وتمامه : « ... **وَإِيَّاكُمْ مِنْ سِنَةِ الطَّبَعِ ، وَأَعَانَنَا وَإِيَّاكُمْ عَلَى هَوْلِ الْمُطَّلَعِ ، وَآمَنَنَا وَإِيَّاكُمْ يَوْمَ الفَزَعِ ، وَأَزْلَفَنَا وَإِيَّاكُمْ فِي الْمُرْتَجَعِ . إِنَّ أَوْلَى مَا أُنْذِرَ بِهِ وَوُعِظ ، وَأَحْلَى مَا تُمُسِّكَ بِهِ وَحُفِظ ، القُرْآنُ المُبِين ، الَّذِي نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الأَمِين . وَتَقْرَأُ** : ﴿ كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ ۝٢٦ وَقِيلَ مَنْۜ رَاقٍ ﴾ **إِلَى قَوْلِهِ** : ﴿ إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ ٱلْمَسَاقُ ﴾ » .

(٢) انظر : طبقات ابن سعد ٣/ ٣٥٢ ، وتاريخ ابن عساكر ٤٤/ ٤١١ ، والنهاية لابن الأثير ٣/ ١٣٢ .

(٣) راجع : المحكم ١/ ٣٤١ .

(٤) انظر ما سبق ص٦٤٩ .

(٥) البيت من الرمل ، وكذا الذي يليه ، وهما له في : السيرة لابن هشام ٢/ ١٣٦، ١٣٧ ، والبداية والنهاية ٤/ ٥٥ ، ٥٦ .

(٦) في الأصل (القيس) ، وهو تحريف .

(أَزْلَفَ) بِمَعْنَى : قَرَّبَ [١] ، وَفِي التَّنْزِيلِ : ﴿ وَأُزْلِفَتِ ٱلْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ ﴾ [٢] ، أَيْ : قُرِّبَتْ . قَالَ الزَّجَّاجُ : « وَتَأْوِيلُهُ : أَيْ : قَرُبَ دُخُولُهُمْ فِيهَا وَنَظَرُهُمْ إِلَيْهَا » [٣].

وَ(الرُّوحُ الأَمِينُ) جِبْرِيلُ صَلَوَاتُ اللهِ عَلَى نَبِيِّنَا وَعَلَيْهِ ، وَفِي (جِبْرِيلَ) نَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴾ [٤].

وَ(التَّرَاقِي) جَمْعُ (تَرْقُوَةٍ) ، وَهِيَ // العَظْمُ الْمُشْرِفُ بَيْنَ ثُغْرَةِ [٥] النَّحْرِ وَالعَاتِقِ ، تَكُونُ [٦] لِلنَّاسِ وَغَيْرِهِمْ ، أَنْشَدَ ثَعْلَبٌ فِي وَصْفِ قَطَاةٍ [٧] : [١٦٦]

قَرَتْ نُقْرَةً [٨] بَيْنَ التَّرَاقِي كَأَنَّهَا ... لَدَى سَفَطٍ بَيْنَ الجَوَانِحِ مُقْفَلِ

وَأَمَّا مَا أَنْشَدَهُ يَعْقُوبُ مِنْ قَوْلِهِ [٩] :

هُمُ أَوْرَدُوكَ المَوْتَ لَـمَّا أَتَيْتَهُمْ ... وَجَاشَتْ إِلَيْكَ النَّفْسُ بَيْنَ التَّرَائِقِ

فَإِنَّمَا أَرَادَ : بَيْنَ التَّرَاقِي ، فَقَلَبَهُ [١٠].

وَ(الـمَسَاقُ) اسْمُ الْمَصْدَرِ مِنْ (سَاقَ) . فَإِذَنْ فَمَعْنَاهُ مَعْنَى : (السَّوْقِ) ، وَأَصْلُهُ (مَسْوَقٌ) ،

---

(١) راجع : مقاييس اللغة ٣/ ٢١ .

(٢) سورة الشعراء ، الآية : ٩٠ .

(٣) معاني القرآن ٤/ ٩٤ .

(٤) سورة الشعراء ، الآيتان : ١٩٣ ، ١٩٤ . وفي الأصل (لتكونَنَّ) ، وهو تحريف .

(٥) في الأصل (نقرة) .

(٦) في الأصل (هل تكون) بإقحام (هل) .

(٧) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في : مجالس ثعلب ١/ ٢٥٢ ، والمحكم ٦/ ٢٠٣ ، واللسان والتاج (ترق) .

(٨) الرواية المشهورة في المصادر (نطفة) .

(٩) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في : المحكم ٦/ ٢٠٣ ، واللسان والتاج (ترق) .

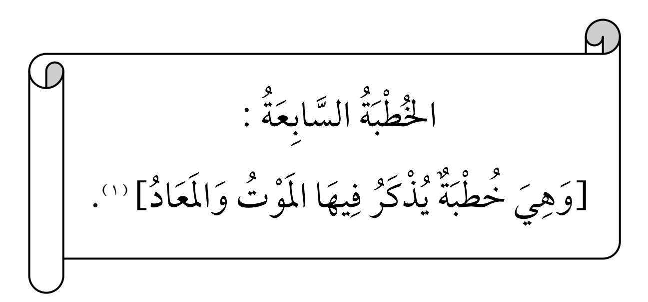
(١٠) راجع : مقاييس اللغة ١/ ٣٤٥ ، والمحكم ٦/ ٢٠٣ ، واللسان والتاج (ترق) .

فَنُقِلَتْ حَرَكَةُ الوَاوِ إِلَى السِّينِ ، فَتَحَرَّكَتْ الوَاوُ فِي الأَصْلِ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا فِي اللَّفْظِ ، فَأُبْدِلَتْ الأَلِفُ مِنْهَا عَلَى القَاعِدَةِ المُطَّرِدَةِ .

وَلَيْسَ فِيهِ مِنْ جِهَةِ البَدِيعِ مَا يَتَأَكَّدُ ذِكْرُهُ . وَاسْتِيفَاءُ الكَلَامِ عَلَى الآيَةِ الكَرِيمَةِ فِي كُتُبِ التَّفْسِيرِ [١].

****

(١) انظر مثلًا : الكشاف ٤/ ١٩٢ ، والجامع للقرطبي ١٩/ ١١١ ، والدرّ المصون ١٠/ ٥٧٨ .



❖ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ : « **الحَمْدُ للهِ الَّذِي إِنْ وَعَدَ أَنْجَزَ** » إِلَى قَوْلِهِ : « **وَخَلَفَا** » (٢).

الشَّرْحُ:

الأَكْثَرُ فِي (وَعَدَ) (٣) إِذَا كَانَ مُجَرَّدًا عَنْ المَأْثُورِ اخْتِصَاصُهُ بِالخَيْرِ ، فَإِنْ قُوبِلَ بِـ(أَوْعَدَ) تَعَيَّنَ لَهُ – أَعْنِي الخَيْرَ – كَمَا فِي الخُطْبَةِ ؛ لِأَنَّ المُقَابِلَ قَسِيمٌ ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ قِسْمًا ، عَلَى مَا هُوَ المُقَرَّرُ فِي عِلْمَيْ الأُصُولِ وَالبَيَانِ (٤).

---

(١) تكملة من المحقّق استأنست فيها بما جرت عليه عادة المؤلف في شرحه بداية كل خطبة ، وقد أثبتُّ العنوان من أصل ديوان خطب ابن نُباتة .

(٢) الخطب النُّباتية ل٧/ ب ، وتمامه : « ... **وَوَفَى ، وَإِنْ أَوْعَدَ تَجَاوَزَ وَعَفَا ، أَحْمَدُهُ عَلَى مَا خَفِيَ مِنْ نِعَمِهِ وَخَفَى ، وَعَمَّ مِنْ آلَائِهِ وَضَفَا ، وَهُوَ حَسْبُنَا فِي كُلِّ حَالٍ وَكَفَى ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ شَهَادَةَ مَنْ دَفَعَ عَنْ رَبِّهِ الشُّبُهَاتِ وَنَفَى ، وَأَقَرَّ لَهُ بِالوَحْدَانِيَّةِ مُعْتَرِفا ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ المُجْتَبَى ، وَرَسُولُهُ المُصْطَفَى ، أَرْسَلَهُ وَمِصْبَاحُ الإِيمَانِ قَدْ انْطَفَى ، وَمَنْهَجُ العَدْلِ قَدْ دَرَسَ وَعَفَا ، فَشَرَحَ الصُّدُورَ بِكِتَابِ اللهِ وَشَفَى ، وَخَلَصَ بِهِ صَرِيحُ الحَقِّ وَصَفَا ، وَقَامَ بِهِ البَاطِلُ وَأَهْلُهُ عَلَى شَفا ، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ صَلَاةً يَزِيدُهُمْ بِهَا يَوْمَ القِيَامَةِ شَرَفا ، وَتَكُونُ مِنْ صَلَاةِ مَنْ لَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِمْ مِنْ العَالَمِينَ عِوَضًا وَخَلَفا** » .

(٣) راجع : تهذيب اللغة ٣/ ١٣٤ ، ومقاييس اللغة ٦/ ١٢٥ ، والمحكم ٢/ ٢٣٦ ، واللسان والتاج (وعد) .

(٤) أورد شهاب الدين القرافي (٦٨٤هـ) مطلع هذه الخطبة ، وأشار إلى إحدى الإشكالات الواردة عليه ثمّ أجاب عنها . انظر : كتاب الفروق ١/ ١٤٣ ، وقسم الدراسة ص٣٠ ، ٣٢ .

وَ(أَوْعَدَ) مُخْتَصٌّ بِالشَّرِّ إِلَّا قَلِيلًا كَمَا سَيَأْتِي ، فَإِنْ لَمْ يَتَجَرَّدْ عَنِ المَأْثُورِ كَانَ لِـمَا اقْتَضَاهُ مَأْثُورٌ مِنْ خَيْرٍ أَوْ شَرٍّ . قَالَ الفَرَّاءُ : « يُقَالُ : (وَعَدْتُهُ خَيْرًا ووَعَدْتُهُ شَرًّا) بِإِسْقَاطِ الأَلِفِ ، فَإِذَا أَسْقَطُوا الخَيْرَ وَالشَّرَّ قَالُوا فِي الخَيْرِ : (وَعَدْتُهُ) ، وَفِي الشَّرِّ : (أَوْعَدْتُهُ) ، وَفِي الخَيْرِ (الوَعْدُ والعِدَةُ)، وَفِي الشَّرِّ (الإِيعَادُ والوَعِيدُ)، فَإِذَا قَالُوا : (أَوْعَدْتُهُ بِالشَّرِّ) أَثْبَتُوا الأَلِفَ مَعَ البَاءِ »(١)، وَأَنْشَدَ لِبَعْضِ الرُّجَّازِ(٢) :

أَوْعَدَنِي بِالسِّجْنِ وَالأَدَاهِمِ رِجْلِي ، فَرِجْلِي شَثْنَةُ المَنَاسِمِ

وَحَكَى ابْنُ الأَعْرَابِيِّ : (أَوْعَدْتُهُ خَيْرًا) ، وَهُوَ نَادِرٌ ، وَأَنْشَدَ(٣) :

يَبْسُطُنِي مَرَّةً ، وَيُوعِدُنِي فَضْلًا طَرِيفًا إِلَى أَيَادِيهِ

وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ(٤) إِلَى عُمُومِ (وَعَدَ) وَخُصُوصِ (أَوْعَدَ) . قَالَ : « وَيَكُونُ مُلْتَفَتًا إِلَى (الأَعْرَابِ والعَالَـمِينَ) ، وَوَجْهُ الالْتِفَاتِ أَنَّ الزِّيَادَةَ دَأْبُهَا تَكْثِيرُ المَعْنَى لَا تَقْلِيلُهُ ، فَخَالَفَتْ دَأْبَهَا وَعَادَتَهَا فِي (أَوْعَدَ) ؛ لِأَنَّهَا قَصَرَتْهُ عَلَى الشَّرِّ فِي الأَعْرَفِ ، كَمَا أَنَّ الجَمْعَ دَأْبُهُ تَكْثِيرُ المُفْرَدِ ، فَخَالَفَ فِي (الأَعْرَابِ والعَالَـمِينَ) // دَأْبَهُ وَعَادَتَهُ ؛ لِأَنَّ (الأَعْرَابَ) جَمْعُ (عَرَبٍ) ، وَ(العَرَبُ) يَنْطَلِقُ عَلَى هَذَا الجِيلِ الَّذِي شَرَّفَهُ اللهُ بِأَنْ بَعَثَ مِنْهُ رَسُولَهُ مُحَمَّدًا ﷺ ، سَوَاءٌ كَانَ بِالبَادِيَةِ أَمْ بِالحَاضِرَةِ ، وَ(الأَعْرَابُ) خَاصٌّ بِسُكَّانِ البَادِيَةِ . وَكَذَلِكَ (العَالَـمِينَ) جَمْعُ (عَالَـمٍ) ، وَهُوَ — [١٦٧]

---

(١) انظر قوله في : إصلاح المنطق ص٢٢٦ ، والمحكم ٢/ ٢٣٦ .

(٢) البيتان يُنسبان إلى العُدَيل بن الفَرْخ العجلي ، ولقبه العَبَّاب ، شاعرٌ إسلاميٌّ في الدولة المروانيّة ، وهو من رهط أبي النجم العجلي . انظر في ترجمته : الشعر والشعراء ١/ ٤١٣ ، والأغاني ٢٢/ ٢٢٨ ، وخزانة الأدب ٥/ ١٩٠ .

والبيتان له في : المقاصد النحوية ٤/ ١٦٧٣ ، وخزانة الأدب ٥/ ١٨٨ ، وتاج العروس (دهم) ، والدرر ٦/ ٦٢ . وبلا نسبة في : إصلاح المنطق ص٢٢٦ ، ٢٩٤ ، ومجالس ثعلب ١/ ٢٢٧ ، وتهذيب اللغة ٣/ ١٣٤ ، ومقاييس اللغة ٦/ ١٢٥ ، والمحكم ٢/ ٢٣٦ ، واللسان والتاج (وعد) . **والأداهم** : القيود لسوادها . **والشَّثْنَة** : الغليظة الخشنة . **والمَنْسِم** : طرف خفّ البعير ، وقد يستعمل لغيره على سبيل الاستعارة . راجع اللسان (دهم ، شثن ، نسم) .

(٣) البيت من المنسرح ، وهو بلا نسبة في : أمالي القالي ٢/ ٣٢١ ، والمحكم ٢/ ٢٣٧ ، واللسان والتاج (وعد) .

(٤) منهم ثعلب . انظر : مجالس ثعلب ١/ ٢٢٧ ، وخزانة الأدب ٥/ ١٩٠ .

أَعْنِي (العَالَـمَ) – يَنْطَلِقُ عَلَى كُلِّ مُحْدَثٍ ، وَ(العَالَـمُونَ) خَاصٌّ مِنْهُ – أَعْنِي مِنْ الُمحْدَثِ – بِالعَاقِلِ »[١].

فَصْلٌ : وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ الُمصَنِّفُ مِنْ كَوْنِ (الوَعِيدِ) غَيْرَ مَقْطُوعٍ بِوُقُوعِهِ هُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ ، جَعَلَنَا اللهُ مِنْهُمْ ، فَالُمسْلِمُ العَاصِي مَقْطُوعٌ لَهُ بِالجَنَّةِ ، وَأَمَّا العَذَابُ بِالمَعَاصِي[٢] فَأَمْرُهُ مُوكَلٌ إِلَى مَشِيئَةِ اللهِ تَعَالَى ، إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ بِمَعْصِيَتِهِ ثُمَّ أَدْخَلَهُ الجَنَّةَ ، وَإِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ وَأَدْخَلَهُ الجَنَّةَ ، بَعْدَ الاتِّفَاقِ عَلَى أَنَّهُ لا بُدَّ أَنْ يَصْلَى النَّارَ عِصَابَةٌ مِنْ أَهْلِ التَّوْحِيدِ مُخْرَجُونَ مِنْهَا شَفَاعَةً بِنَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ﷺ ، وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ : « أَنَّهُمْ يَمَاتُونَ فِي النَّارِ إِمَاتَةً »[٣] . قَالَ بَعْضُ شُيُوخِنَا مِنْ أَهْلِ الأَنْدَلُسِ : « فَهَؤُلَاءِ عَذَابُهُمْ إِنَّمَا هُوَ تَرْكُ التَّنْعِيمِ ، وَالتَّعْذِيبُ عَلَى مَرَاتِبَ كَمَا أَنَّ التَّنْعِيمَ عَلَى مَرَاتِبَ » ، وَتَقْرِيرُ هَذِهِ المَسْأَلَةِ وَالاحْتِجَاجُ لِأَهْلِ السُّنَّةِ وَالرَّدُّ عَلَى الُمعْتَزِلَةِ فِي عِلْمِ الكَلَامِ[٤] . وَفِيمَا رَوَيْنَاهُ عَنْ شُيُوخِنَا فِي مُنَاظَرَةِ أَبِي عَمْرٍو الصُّعْلُوكِيِّ وَكَانَ مِنْ كِبَارِ أَهْلِ السُّنَّةِ[٥] وَعَمْرِو بنِ عُبَيْدٍ كَبِيرِ الُمعْتَزِلَةِ[٦] : أَنَّ عَمْرَو بنَ عُبَيْدٍ تَكَلَّمَ فِي (الوَعِيدِ) ، فَقَالَ أَبُو عَمْرٍو : « إِنَّكَ لَأَلْكَنُ الفَهْمِ إِذَا صَيَّرْتَ (الوَعِيدَ) فِي أَعْظَمِ شَيْءٍ مِثْلَهُ فِي أَصْغَرِ شَيْءٍ ، وَاعْلَمْ أَنَّ النَّهْيَ عَنْ الصَّغِيرِ وَالكَبِيرِ لَيْسَا سَوَاءً ، وَإِنَّمَا نَهَى اللهُ عَنْهُمَا لِتَتِمَّ حُجَّتُهُ عَلَى خَلْقِهِ ، وَلِئَلَّا يُعْـدَلَ

---

(١) وانظر في هذا المبحث غير ماسبق : فعلت وأفعلت للزجاج ص١٢٦ ، والزاهر لابن الأنباري ٢/ ١٢٩ ، ومجالس العلماء ص٦٢ ، والمشوف المعلم ٢/ ٨٣١ ، واللباب في شرح فصيح ثعلب لأبي جعفر اللَّبْلي ١/ ١٥١ .

(٢) في الأصل (إلى المعاصي) ، ولعلّ الوجه ما أثبتُّه .

(٣) انظر : مسلم بشرح النووي ، كتاب الإيمان ، باب إثبات الشفاعة وإخراج الموحِّدين من النار ٣/ ٣٦ . وكذا سنن ابن ماجه ، كتاب الزهد ، باب ذكر الشفاعة ٢/ ١٤٤١ .

(٤) انظر في المسألة : الفِصَل في الملل والأهواء والنِّحل لابن حزم ٤/ ٤٤ ، وشعب الإيمان للبيهقي ١/ ٤٦٤ ، والفتاوى لابن تيمية ٧/ ٤٩٣ ، وشرح العقيدة الطحاوية ص٣٧٠ ، ٥٢١ .

(٥) كذا في الأصل ، والذي في المصادر (أبو عمرو بن العلاء) .

(٦) هو أبو عثمان عمرو بن عبيد بن باب البصري ، كبير المعتزلة وأوّلهم ، وقد قيل : إنّ أوّل من تكلم في الاعتزال واصل بن عطاء الغزَّال ، فدخل معه عمرو بن عبيد ، فأُعْجِبَ به وزوّجه أخته . كان له سمعة في الزهد والوعظ ، وقد دعا إلى القدر فتركوه ، توفي سنة ١٤٤هـ . انظر في ترجمته : وفيات الأعيان ٣/ ٤٦٠ ، والسير للذهبي ٦/ ١٠٤ .

عَنْ أَمْرِهِ وَطَاعَتِهِ ، وَوَرَاءَ (وَعِيدِهِ) عَفْوُهُ وَوَسِيعُ كَرَمِهِ » ، وَأَنْشَدَ أَبُو عَمْرٍو [١] :

لَا يَرْهَبُ ابْنُ [٢] العَمِّ مَا عِشْتُ صَوْلَتِي وَلَا أَخْتَشِي مِنْ صَوْلَةِ المُتَهَدِّدِ
وَإِنِّي وَإِنْ أَوْعَدْتُهُ أَوْ وَعَدْتُهُ لَـمُخْلِفُ مِيعَادِي وَمُنْجِزُ مَوْعِدِي [٣]

فَقَالَ لَهُ عَمْرٌو : « صَدَقْتَ ، إِنَّ العَرَبَ تَمْتَدِحُ بِالوَفَاءِ بِـ(الوَعْدِ) دُونَ (الإِيعَادِ) ، وَقَدْ تَمْتَدِحُ بِالوَفَاءِ بِهِمَا ، أَلَمْ تَسْمَعْ إِلَى قَوْلِ الشَّاعِرِ ؟ [٤] :

إِنَّ أَبَا خَالِدٍ لَـمُجْتَمِعُ الرَّأْيِ شَرِيفُ الأَفْعَالِ وَالبَيْتِ
لَا يُخْلِفُ الوَعْدَ // وَالوَعِيدَ وَلَا يَبِيتُ مِنْ ثَأْرِهِ عَلَى فَوْتِ »

[١٦٨] العاشر

قَالَ عَمْرٌو : « وَقَدْ وَافَقَ هَذَا قَوْلَ اللهِ ﷻ : ﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ أَصۡحَٰبَ ٱلنَّارِ ...﴾ [٥] الآيَةَ » ، فَقَالَ لَهُ أَبُو عَمْرٍو : « وَقَدْ وَافَقَ الأَوَّلُ إِخْبَارَ رَسُولِ اللهِ ﷺ ، وَالحَدِيثُ تَفْسِيرُ القُرْآنِ » [٦].

وَ(أَنْجَزَ) [٧] مَاضٍ ، مُضَارِعُهُ (يُنْجِزُ) ، وَالمَصْدَرُ (إِنْجَازٌ) ، وَتَفْسِيرُ مَعْنَى هَذِهِ اللَّفْظَةِ ظَاهِرٌ ، وَإِذَا كَانَ المَعْنَى فِي اللَّفْظَةِ ظَاهِرًا فَقَلَّ مَا يُفَسَّرُ إِلَّا بِمَا هُوَ أَغْمَضُ مِنْهُ أَوْ مُبَايِنٌ لَهُ فِي

---

(١) البيتان من الطويل ، وهما لعامر بن الطفيل في : ديوانه ص٥٨ ، والعقد الفريد ١/ ٢٤٥ ، واللسان والتاج (ختأ) . ونُسبا إلى طرفة بن العبد في صلة ديوانه ص١٥٤ . وبلا نسبة في : مجالس العلماء ص٦٢ ، وبهجة المجالس ٢/ ٤٩٥ ، وربيع الأبرار ٢/ ٥٢ ، وتاريخ ابن عساكر ٦٧/ ١١٢ ، والحماسة البصرية ٢/ ٨٥٠ .

(٢) في الأصل (لا توهمت أنّ) ، وهو تحريف ، وقد علّق الناسخ في هامشه فقال : (هكذا بخط المصنّف ، وكأنّ لفظة (لا) خَرْمٌ ، ويدل على ثبوت (لا) قوله : ولا أختشي) . وانظر معنى (الخَرْم) فيما سبق هامش ص٣٧٠ .

(٣) في الأصل (لمنجز ميعادي ومخلف موعدي) ، ولا يستقيم المعنى .

(٤) البيتان من المنسرح ، وهما بلا نسبة في : المنية والأمل للقاضي عبد الجبار ص٧١ ، ومحاضرات الأدباء ٤/ ٤٢٨ ، وربيع الأبرار ٢/ ٥٣ ، وتاريخ ابن عساكر ٦٧/ ١١٢ .

(٥) سورة الأعراف ، الآية : ٤٤ .

(٦) انظر المناظرة في : مجالس العلماء ص٦٢ ، والمنية والأمل ص٧٠ ، وشعب الإيمان للبيهقي ١/ ٤٧١ ، ومحاضرات الأدباء ٤/ ٤٢٧ ، وربيع الأبرار ٢/ ٥٢ ، وتاريخ ابن عساكر ٦٧/ ١١١ ، وإنباه الرواة ٤/ ١٣٩ .

(٧) راجع : مقاييس اللغة ٥/ ٣٩٣ ، والمحكم ٧/ ٢١٢ ، واللسان والتاج (نجز) .

النُّقْصَانِ وَالزِّيَادَةِ (١) . وَقَدْ فَسَّرَ بَعْضُهُمْ (الإِنْجَازَ) بِالقَضَاءِ . وَفَسَّرَهُ بَعْضُهُمْ بِالتَّعْجِيلِ (٢) . وَفَسَّـرَهُ بَعْضُهُمْ بِالتَّرْكِ بَيْنَ مَا وَعَدَ بِهِ وَبَيْنَ صَاحِبِ العِدَةِ ، وَزَادَ بَعْضُهُمْ إِلَى هَذَا : « مِنْ غَيْرِ تَرَاخٍ » .

فَصْلٌ : وَإِذَا وَكَلْتَهُ إِلَى حَالِهِ قُلْتَ : (نَجزَ يَنْجُزُ نَجْزًا) بِفَتْحِ الجِيمِ فِي المَاضِي وَضَمِّهَا فِي المُسْتَقْبَلِ ، وَقَدْ يُقَالُ : (نَجِزَ) بِكَسْرِ الجِيمِ فِي المَاضِي ، فَيَتَعَيَّنُ إِذْ ذَاكَ فَتْحُهَا فِي المُسْتَقْبَلِ . قَالَ ابْنُ السِّكِّيتِ : « كَأَنَّ (نَجِزَ) فَنِيَ ، وَكَأَنَّ (نَجَزَ) قَضَى » (٣) . وَقَدْ تَأْتِي صِيغَةُ المَوْكُولِ فِي غَيْرِ المَوْكُولِ فَيُقَالُ : (نَجَزَ الحَاجَةَ) بِمَعْنَى : أَنْجَزَهَا ، فَيَكُونُ إِذْ ذَاكَ مِمَّا وَقَعَ فِيهِ أَفْعَلَ وفَعَلَ بِمَعْنًى .

وَ(وَفَى) أَيْضًا فِي الدَّلَالَةِ عَلَى مَعْنَاهُ ظَاهِرٌ ، وَقَدْ فَسَّرَهُ بَعْضُهُمْ بِعَدَمِ الخُلْفِ . وَفَسَّرَهُ بَعْضُهُمْ بِالثُّبُوتِ عَلَى العَهْدِ . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : « (نَجَزَ) فِي المَوْعُودِ بِهِ ، وَ(وَفَى) فِي الوَعْدِ » . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : « (الوَفَاءُ) هُوَ التَّكَفُّلُ بِحُصُولِ المَطْلُوبِ إِلَى حِينِ الأَخْذِ أَوْ التَّرْكِ » .

فَصْلٌ : وَفِعْلُهُ (وَفَى) عَلَى وَزْنِ : فَعَلَ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ (٤) :

وَفَيْتُ وَقَدْ جُزِيتُ بِمِثْلِ فِعْلِي ... فَهَا أَنَا لَا أَخُونُ وَلَا أُخَانُ

وَالمَصْدَرُ (وَفَاءٌ) ، وَأَمَّا قَوْلُهُ (٥) :

---

(١) أقول : قد وقع للمؤلف شيءٌ من هذا في شرحه . انظر ص٥٤٦ .

(٢) كأبي البقاء العكبري . انظر : شرح خطب ابن نُباتة ص١٧١ .

(٣) انظر : إصلاح المنطق ص٢١٣ .

(٤) البيت من الوافر ، وهو لأبي العلاء المعري في : سقط الزند ص٦٤ ، وشروح السقط ١/ ١٧٧ .

(٥) البيت من البسيط ، وهو لعبد مَنَاف بن رِبْع الجُرَبيّ الهذلي ، شاعرٌ جاهليٌّ ، له قصيدة ذكر فيها (يوم أَنْف) من أيام الجاهلية بين هذيل وبني ظَفَر من سُليم . انظر : معجم البلدان ١/ ٢٧١ ، وخزانة الأدب ٧/ ٤٩ . والبيت في : شرح أشعار الهذليين ٢/ ٦٧٣ ، والمحكم ١٢/ ٢٠٣ ، واللسان (وفي) ، وخزانة الأدب ٧/ ٤٥ ، وتاج العروس (وفي) . وجاءت الرواية في عجزه : =

إِذْ قَدَّمُوا مِائَةً وَأَخَّرُوا مِائَةً وَفْيًا ، وَزَادُوا عَلَى كِلْتَيْهِمَا عَدَدَا

فَقَدْ يَكُونُ مَصْدَرَ (وَفَى) مَسْمُوعًا ، وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قِيَاسًا غَيْرَ مَسْمُوعٍ ؛ فَإِنَّ أَبَا عَلِيٍّ قَدْ حَكَى أَنَّ لِلشَّاعِرِ أَنْ يَأْتِيَ لِكُلِّ (فَعَلَ) بِـ(فَعْلٍ) وَإِنْ لَمْ يُسْمَعْ (١).

وَ(تَجَاوَزَ) بِمَعْنَى : لَمْ يُؤَاخِذْ ، يُقَالُ : (جَازَى اللهُ عَنْ ذَنْبِهِ وتَجَاوَزَ) ، وَحَكَى الفَارِسِيُّ : (تَجَوَّزَ) (٢) . كُلُّ ذَلِكَ بِمَعْنَى : عَدَمِ المُؤَاخَذَةِ (٣) . وَفِي جَعْلِ هَذَا المَعْنَى مُعْتَلِقًا أَوْ مُتَشَبِّثًا أَوْ مُسْتَثَارًا ، وَهَلْ ثَبَتَتْ الثَّلَاثَةُ أَوْ بَعْضُهَا؟ ، أَوْ هَذَا المَعْنَى رَاجِعٌ إِلَى أَصْلِ المَادَّةِ – وَفِي رُجُوعِهِ // طُرُقٌ – ؛ أَوْجُهٌ وَبُحُوثٌ تَقْرِيرُهَا وَبَسْطُهَا فِي عِلْمِ البَيَانِ . [١٦٩]

وَأَمَّا (عَفَا عَنْ الذَّنْبِ عَفْوًا) صَفَحَ (٤) . قَالَ ابْنُ الشَّاهِدِ : « وَيُسْتَعْمَلُ (العَفْوُ) بِمَعْنَى : التَّرْكِ لِمَا يُسْتَحَقُّ ، فَيَتَعَدَّى إِذْ ذَاكَ تَعَدِّيَ (التَّرْكِ) ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى – وَاللهُ أَعْلَمُ – : ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾ (٥) » . قَالَ : « كَانَ النَّاسُ مِنْ سَائِرِ الأُمَمِ يَقْتُلُونَ الوَاحِدَ بِالوَاحِدِ، فَجَعَلَ اللهُ لَنَا (العَفْوَ) عَمَّنْ (٦) قَتَلَ إِنْ شِئْنَاهُ » . قَالَ : « وَ(شَيْءٌ) هُنَا مَحْذُوفُ الصِّفَةِ ، التَّقْدِيرُ : شَيْءٌ عَظِيمٌ ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنْ الصِّفَاتِ المُقْتَضِيَةِ لِلتَّفْخِيمِ ؛ لِأَنَّ (الشَّيْءَ) هُنَا عَلَى هَذَا عِبَارَةٌ عَنْ النَّفْسِ ، وَمَحَلُّهَا عِنْدَ صَاحِبِهَا مَعْلُومٌ » . انْتَهَى كَلَامُهُ .

---

* كِلْتَاهُمَا قَدْ وَفَتْ وَازْدَادَتَا عَدَدَا *

ولا شاهد فيه حينئذ على هذه الرواية .

(١) راجع : مقاييس اللغة ٦/ ١٢٩ ، والمحكم ١٢/ ٢٠٣ ، واللسان والتاج (وفي) . ولم أقف على هذا الرأي فيما بين يدي من مؤلفاته ، والله أعلم .

(٢) لم أقف عليه فيما بين يدي من مؤلفاته ، والله أعلم .

(٣) راجع : المحكم ٧/ ٣٦٢ .

(٤) راجع : مقاييس اللغة ٤/ ٥٦ .

(٥) سورة البقرة ، الآية : ١٧٨ .

(٦) في الأصل (عن) ، ولعلّ الوجه ما أثبتّه .

وَلَا يَتَعَيَّنُ فِي هَذَا تَقْدِيرٌ [١] ، بَلْ لَفْظُ الصِّفَةِ قَدْ يَكُونُ مُقْتَضِيًا لِلتَّفْخِيمِ وَالتَّعْظِيمِ ، وَيَكُونُ ذَلِكَ عَلَى وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا إِرَادَةُ قَبُولِ الـمَحَلِّ لِكُلِّ مُـمْكِنٍ مِنْ الصِّفَـاتِ ، وَكَأَنَّ الـمَعْنَى عَلَى هَـذَا تَدَرَّعَتْـهُ الأَلْفَاظُ الْمُحْرِزَةُ لِذَلِكَ المَعْنَى بِتَمَامِهَا ، وَلَمْ يَنْهَضْ بَعْضُهَا بِهِ لعِظَمِهِ وَبَرَاحَتِهِ .

وَالثَّانِي أَنَّهُ كَأَنَّهُ قَدْ زَادَ مَعْنَاهُ وَعَظُمُ عَنْ أَنَّهُ يَتَحَمَّلُهُ لَفْظٌ ، فَجُعِلَ المَعْنَى مُشْعِرًا بِهِ فَحَسْبُ ، وَشَرْطُ هَذَا التَّرْكِ تَوَغُّلُ المَوْصُوفِ فِي الإِبْهَامِ ، وَذَلِكَ مَوْجُودٌ فِي لَفْظِ (شَيْءٍ) ، وَتَقْرِيرُ جَمِيعِ هَذَا وَبَسْطُهُ فِي عِلْمِ البَيَانِ .

وَ(خَفِيَ الشَّيْءُ – بِكَسْرِ الفَاءِ – خَفَاءً فَهُوَ خَافٍ وخَفِيٌّ) [٢] لَمْ يَظْهَرْ ، وَأَنْشَدَ ابْنُ الشَّاهِدِ [٣] :

لَوْ كَانَ يَخْفَى عَلَى الرَّحْمَنِ خَافِيَةٌ مِنْ خَلْقِهِ خَفِيَتْ عَنْهُ بَنُو أَسَدِ
هُمُ الَّذِينَ إِذَا فِي مَشْهَدٍ [٤] جُمِعُوا سَتَرْتَهُمْ بِبَنَانٍ مِنْكَ أَوْ بِيَدِ

وَ(خَفَى الشَّيْءَ – بِفَتْحِ الفَاءِ – خَفْيًا وخُفِيًّا) أَظْهَرَهُ وَاسْتَخْرَجَهُ ، وَلَا أَذْكُرُ الفِعْلَ مِنْهُ مَوْكُولًا إِلَى نَفْسِهِ . قَالَ امْرُؤُ القَيْسِ يَصِفُ فَرَسًا أَبْرَزَ بِجَرْيِهِ الحَشَرَاتِ مِنْ مَسَاكِنِهِنَّ – بِزَعْمِهِ بِدَهْسِهِ – لِتَوَهُّمِهِنَّ جَرْيَهُ مَطَرًا يَجِيءُ مِنْهُ سَيْلٌ يَقْتُلُهُنَّ فِي أَمَاكِنِهِنَّ إِنْ قَعَدُوا [٥] :

(١) في الأصل (تقرير) .

(٢) راجع : تهذيب اللغة ٧/ ٥٩٦ ، ومقاييس اللغة ٢/ ٢٠٢ ، والمحكم ٥/ ١٦١ ، واللسان (خفا) ، والتاج (خفي) .

(٣) البيتان من البسيط ، وهما للطرمّاح في : ديوانه ص١٢٦ ، وعيون الأخبار ٢/ ١٩٥ ، والعقد الفريد ٥/ ٣٠٢ ، وديوان المعاني ١/ ١٧٠ ، وليس فيها البيت الثاني ، ولم أقف عليه .

(٤) في الأصل (مشهر) ، وهو تحريف .

(٥) البيت من الطويل ، وهو في : ديوانه ص٣٩٥ ، وتهذيب اللغة ٧/ ٥٩٦ ، ومقاييس اللغة ٢/ ٢٠٢ ، واللسان (نفق ، خفا) ، والتاج (نفق ، خفي) .

خَفَاهُنَّ مِنْ أَنْفَاقِهِنَّ كَأَنَّمَا خَفَاهُنَّ وَدْقٌ مِنْ عَشِيٍّ مُجَلِّبُ

وَأَنْشَدَ أَيْضًا لَهُ اللِّحْيَانِيُّ (١) :

فَإِنْ تَدْفِنُوا (٢) الدَّاءَ لَا نَخْفِهِ وَإِنْ أَحْقَفُوا (٣) الحَرْبَ (٤) لَا نَقْعُدِ (٥)

وَقُرِئَ : {إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أَخْفِيهَا} (٦) ، أَيْ : أُظْهِرُهَا ، حَكَاهُ اللِّحْيَانِيُّ عَنْ الكِسَائِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بنِ سَهْلٍ عَنْ سَعِيدِ بنِ جُبَيْرٍ (٧).

[١٧٠] فَصْلٌ : فَإِنْ ثَبَتَ اسْتِعْمَالُ (خَفَى / / يَخْفِي) مُوْكُولًا إِلَى نَفْسِهِ كَانَ الفَاعِلُ ضَمِيرَ (**النِّعَمِ**) الَّذِي (**مَا**) عِبَارَةٌ عَنْ مُثِيرِ فِعْلِهَا (٨) ، وَهُوَ الاسْتِتَارُ وَالظُّهُورُ ، وَإِلَّا كَانَ الفَاعِلُ ضَمِيرًا يَعُودُ عَلَى اسْمِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ، وَيَكُونُ الرَّابِطُ إِذْ ذَاكَ ضَمِيرَ المَفْعُولِ .

وَ(**عَمَّ**) (٩) بِمَعْنَى : جَمَعَ وَشَمِلَ ، يُقَالُ : (عَمَّهُمْ بِمَعْرُوفِهِ) إِذَا شَمِلَهُمْ وَجَمَعَهُمْ ، وَاسْمُ الفَاعِلِ مِنْهُ (مُعِمٌّ) ، وَهُوَ أَحَدُ مَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ – أَعْنِي مَا جَاءَ مِنْهُ اسْمُ الفَاعِلِ مِنْ الثُّلَاثِيِّ – عَلَى مُفْعِلٍ ، وَمِثْلُهُ: (مُلِمٌّ) ، مِنْ (لَمَّ) بِمَعْنَى: عَمَّ . قَالَ كُرَاعٌ: « لَا يَكَادُ [يُوجَدُ] (١٠) فَعَلَ فَهُوَ

---

(١) البيت من المتقارب ، وهو أيضًا في : ديوانه ص٦٤٤ ، والأضداد ص٩٦ ، والكشاف ٢/ ٥٣٢ ، واللسان (خفا) ، والتاج (خفي) . وبلا نسبة في : تهذيب اللغة ٧/ ٥٩٥ ، والمحكم ٥/ ١٦١ .

(٢) في الأصل (ترقبوا) ، وهو تحريف .

(٣) علّق الناسخ في هامش الأصل بقوله : (لعله : تبعثوا) ، وهي رواية الديوان .

(٤) في الأصل (العرب) ، وهو تحريف .

(٥) في الأصل (لا نقعدوا) .

(٦) سورة طه ، الآية : ١٥ .

(٧) وكذا قراءة أبي الدرداء والحسن البصري ومجاهد وغيرهم . انظر : معاني القرآن للفراء ٢/ ١٧٦ ، والمحتسب ٢/ ٤٧ ، والجامع للقرطبي ١١/ ١٨٢ ، والبحر المحيط ٦/ ٢٣٢ ، والدر المصون ٨/ ٢١ .

(٨) يقصد في قول ابن نُباتة في الخطبة : « **أَحْمَدُهُ عَلَى مَا خَفِيَ مِنْ نِعَمِهِ وَخَفَى** » .

(٩) راجع : المحكم ١/ ٥٤ .

(١٠) تكملة بها يلتئم الكلام ، وهي مذكورة في المحكم .

مُفْعِلٌ غَيْرُهُمَا »[١].

وَهَلْ هُوَ عَلَى تَقْدِيرِ الزِّيَادَةِ ؛ لِأَنَّ لَفْظَهُ مَوْكُولًا إِلَى نَفْسِهِ لَفْظُهُ غَيْرَ مَوْكُولٍ ، فَقُدِّرَتْ الزِّيَادَةُ عِنْدَ اسْتِعْمَالِهِ غَيْرَ مَوْكُولٍ؟ ، أَوْ هُوَ مِنْ بَابِ الاسْتِغْنَاءِ بِبَعْضِ الْمُحْرِزَاتِ عَنْ بَعْضٍ؟ ، أَوْ يَكُونُ كَـ(الضَّأَلِّينَ ودَأَبَّةٍ) فِيمَنْ هَمَزَ؟ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أُتِيَ بِهِ عَلَى فَاعِلٍ لَالْتَقَى سَاكِنَانِ بِتَجَوُّزٍ يَتَقَرَّرُ فِي كُتُبِ النَّحْوِ وَالبَيَانِ[٢].

وَ(**الآلَاءُ**) النِّعَمُ ، وَاحِدُهَا (أُلْيٌ وإِلْيٌ وإِلًى وأَلًى) ، الأُولَى كَـ(قُفْلٍ) ، وَالثَّانِيَةُ كَـ(عِدْلٍ) ، وَالثَّالِثَةُ كَـ(عِنَبٍ) ، وَالرَّابِعَةُ كَـ(جَمَلٍ) ، وَقِيْلَ فِي قَوْلِ الأَعْشَى[٣] :

أَبْيَضُ لَا يَرْهَبُ الهُزَالَ[٤] وَلَا ... يَقْطَعُ رِحْمًا وَلَا يَخُونُ إِلَا

يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ « إِلَا » هُنَا وَاحِدَ (آلَاءِ الله) ، وَ« يَخُونُ » يَكْفُرُ . وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُخَفَّفًا مِنْ (الإِلِّ) الَّذِي هُوَ العَهْدُ ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ دُرَيْدٍ[٥].

وَ(**ضَفَا**)[٦] مَاضٍ ، مُضَارِعُهُ[٧] (يَضْفُو) ، وَالمَصْدَرُ – بِاعْتِبَارِ جَمِيعِ مَا يُسْتَعْمَلُ فِيهِ – (ضَفْوٌ وضُفُوٌّ) ، وَلَا تَنْفَكُّ هَذِهِ المَادَّةُ عَنْ الكَثْرَةِ وَالامْتِدَادِ[٨] ، يُقَالُ : (ضَفَا مَالُهُ يَضْفُو ضُفُوًّا) إِذَا كَثُرَ ، وَ(ضَفَا الشَّعَرُ وَالصُّوفُ ضَفْوًا وضُفُوًّا) كَثُرَ أَيْضًا ، قَالَ أَبُو ذُؤَيْبٍ[٩] :

---

(١) انظر : المنتخب ١/ ١٨٤ .

(٢) انظر : المنصف ١/ ٢٨١ ، والخصائص ٣/ ١٤٩ ، وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٧٢ ، وشرح المفصل ١٠/ ١٢ ، والممتع ١/ ٣٢٠ ، وشرح شواهد الشافية ص١٦٧ .

(٣) البيت من المنسرح ، وهو في : ديوانه ص٢٣٥ ، وجمهرة اللغة ١/ ٥٩ ، والمحكم ١٢/ ١٠١ ، واللسان (ألل ، ألا) .

(٤) في الأصل (الهزل) ، وهو تحريف .

(٥) راجع : جمهرة اللغة ١/ ٥٩ ، والمحكم ١٢/ ١٠١ ، واللسان (ألا) .

(٦) راجع : المحكم ٨/ ١٦٧ ، واللسان (ضفا) ، وتاج العروس (ضفو) .

(٧) في الأصل (مضارع) ، ولا تستقيم العبارة .

(٨) راجع : مقاييس اللغة ٣/ ٣٦٦ .

(٩) البيت من الطويل ، وهو في : ديوانه ص١٩١ ، وشرح أشعار الهذليين ١/ ٩٧ ، والمحكم ٨/ ١٦٧ ، واللسان (عزب ، =

إِذَا الهَدَفُ المِعْزَاءُ صَوَّبَ رَأْسَهُ وَأَعْجَبَهُ ضَفْوٌ مِنَ الثَّلَّةِ الخُطْلِ

وَ(فَرَسٌ ضَافِي السَّبِيبِ [١]) سَابِغُهُ ، وَ(ثَوْبٌ ضَافٍ) سَابِغٌ ، وَ(فُلَانٌ ضَافِي الفَضْلِ) عَلَى المَثَلِ ، وَ(دِيمَةٌ ضَافِيَةٌ) يَكْثُرُ مِنْهَا خِصْبُ الأَرْضِ وَيَمْتَدُّ ، وَ(هُوَ فِي ضَفْوٍ مِنْ العَيْشِ) عَلَى نَحْوِ مَا تَقَدَّمَ .

وَ(**حَسْبُ**) بِمَعْنَى : كَفَى [٢] . قَالَ سِيبَوَيْهِ : « وَأَمَّا (حَسْبُ) فَمَعْنَاهَا : الاكْتِفَاءُ . وَتَقُولُ : (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسْبِكَ مِنْ رَجُلٍ) ، أَيْ : كَافِيكَ ، وَلَا يُثَنَّى وَلَا يُجْمَعُ ؛ لِأَنَّهُ مَوْضُوعٌ [٣] مَوْضِعَ المَصْدَرِ . وَقَالُوا : (هَذَا عَرَبِيٌّ حِسْبَةً) ، انْتَصَبَ لِأَنَّهُ حَالٌ وَقَعَ فِيهِ الأَمْرُ ، كَمَا انْتَصَبَ (دِنْيًا) فِي قَوْلِكَ : (هُوَ ابْنُ عَمِّي دِنْيًا) ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : (هَذَا [عَرَبِيٌّ] [٤] // اكْتِفَاءً) ، وَإِنْ لَمْ تَتَكَلَّمْ بِذَلِكَ » [٥]. [١٧١]

وَ(**الحَالُ**) كَيْفِيَّةُ [٦] الإِنْسَانِ وَمَا هُوَ عَلَيْهِ مِنْ خَيْرٍ أَوْ شَرٍّ ، يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ [٧] ، قَالَ ابْنُ الشَّاهِدِ : « فَمَنْ ذَكَّرَهُ ذَهَبَ بِهِ إِلَى (الزِّيِّ) ، كَمَا فِي قَوْلِهِ [٨] :

= هدف ، ضفا) ، والتاج (عزب ، هدف ، خطل ، ضفو) . ونسبه الجوهريّ للأخطل وليس في ديوانه ، وقد غلّطه ابن برّي في ذلك . انظر : الصحاح واللسان (ضفا) . **والهدف** : الرجل الثقيل النَّؤُوم الذي لا خير فيه . **والمِعْزَاء** : المولع بالشيء . **وصوَّب رأسَه** : نام . **والثَّلَّة** : يعني الغَنَم . **والخُطْل** : الكثيرات الأصوات ، الطوال الآذان . راجع شرح السكري أعلاه ، واللسان (غرا) .

(١) **السَّبِيبُ من الفَرَس** : شعر الذَّنَب والعُرْف والنَّاصية . راجع اللسان (سبب) .

(٢) راجع : مقاييس اللغة ٢/ ٦٠ .

(٣) في الأصل (لا موضوع) ، وهو تحريف ، وتصويبه من المحكم .

(٤) ساقطة في الأصل .

(٥) انظر قوله في : الكتاب ٢/ ١١٨ ، ونصُّه لابن سيدة في : المحكم ٣/ ١٥٠ ، والمخصص ٤/ ٢٣٣ ، ٢٣٦ .

(٦) كذا في الأصل ، والذي في المعاجم (كِينَة) .

(٧) انظر : المذكر والمؤنث لابن التَّسْتُري ص٦٩ ، والبلغة لابن الأنباري ص٨٣ .

(٨) البيت من الوافر ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

فَإِنْ تَسْأَلْ عَنِ الحَالَيْنِ مِنَّا		فَحَالِي فِي اللِّقَا حَالٌ جَمِيلُ

وَمَنْ أَنَّثَ ذَهَبَ بِهِ إِلَى (الهَيْئَةِ) ، كَمَا فِي قَوْلِهِ(١) :

وَحَالِي خَيْرُ حَالٍ كُنْتُ يَوْمًا		عَلَيْهَا وَهْيَ صَبْرٌ وَاعْتِدَالُ »

فَصْلٌ : وَالجَمْعُ (أَحْوَالٌ وأَحْوِلَةٌ) ، الأَخِيرَةُ عَنْ اللِّحْيَانِيِّ ، وَهِيَ شَاذَّةٌ ؛ لِأَنَّ وَزْنَ (حَالٍ) فَعَلٌ ، وفَعَلٌ لَا يُكَسَّرُ عَلَى أَفْعِلَةٍ(٢).

وَ(كَفَى) تُسْتَعْمَلُ مَعَ (حَسْبُ) كَثِيرًا ، وَفِي بَعْضِ الأَذْكَارِ المَأْثُورَةِ : « الحَمْدُ لله الَّذِي خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ كَمَا يَنْبَغِي ، الَّذِي لَا يَعْجَلُ شَيْءٌ أَنَاهُ وَقَدَّرَهُ ، حَسْبِيَ اللهُ وَكَفَى ، سَمِعَ اللهُ لِـمَنْ دَعَا ، لَيْسَ وَرَاءَ اللهِ مَرْمَى »(٣) . قَالَ ابْنُ الشَّاهِدِ : « وَمَعْنَاهُ مَعْنَى : حَسْبُ ، وَهُوَ كَالمُتَمِّمِ لَهُ وَالمُبَيِّنِ » .

وَ(المُجْتَبَى) اسْمُ مَفْعُولٍ مِنْ (اجْتَبَى الشَّيْءَ) إِذَا اخْتَارَهُ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَإِذَا لَمْ تَأْتِهِم بِءَايَةٍ قَالُواْ لَوْلَا ٱجْتَبَيْتَهَا ﴾(٤) فَقَالَ ثَعْلَبٌ : « مَعْنَاهُ : جِئْتَ بِهَا مِنْ نَفْسِكَ »(٥).

وَ(عَفَا) هُنَا بِمَعْنَى : دَرَسَ ، وَهُوَ مِنْ بَابِ عَطْفِ الشَّيْءِ عَلَى مِثْلِهِ ، وَلِهَذَا النَّوْعِ مَرَاتِبُ مُتَفَاوِتَةٌ فِي القُوَّةِ وَالضَّعْفِ ، وَتَقْرِيرُ الجَمِيعِ فِي عِلْمِ البَيَانِ(٦).

---

(١) البيت من الوافر ، وهو لأبي العلاء المعري في : سقط الزند ص١٨٤ ، وشروح السقط ٤/ ١٦٥٩ .

(٢) راجع : المحكم ٤/ ٧ ، واللسان وتاج العروس (حول) .

(٣) انظر : الموطأ ، كتاب الجامع ، باب جامع ما جاء في أهل القَدَر ص٦٤٩ ، والتمهيد لابن عبد البر ٢٤/ ٤٤٠ ، ومجمع الزوائد ١٠/ ١٩١ .

(٤) سورة الأعراف ، الآية : ٢٠٣ .

(٥) انظر : مجالس ثعلب ٢/ ٣٧٧ ، والمحكم ٧/ ٣٥٦ .

(٦) انظر ما سبق ص٥٠١ ، ٦٤٢ ، ٦٥٩ .

وَقَدْ فُرِّقَ بَيْنَ (عَفَا) وَ(دَرَس) ، فَقِيْلَ : (عَفَا الشَّيْءُ) إِذَا ذَهَبَتْ آثَارُهُ وَطَمَسَتْ رُسُومُهُ ، فَصَارَ كَأَنْ لَمْ يَكُنْ ، وَأَمَّا (دَرَس) فَإِنَّمَا يُقَالُ فِيمَا تَغَيَّرَ عَنْ حَالِهِ قَلِيلًا . وَقِيْلَ : بِالعَكْسِ (١) .

فَصْلٌ : وَهُوَ مِنْ الأَضْدَادِ (٢) بِمَعْنَى : دَرَسَ ، أَوْ قَرِيبٌ مِنْهُ فِي المَعْنَى العَامِّ عَلَى مَا قَدَّمْنَاهُ ، وَمِنْهُ قَوْلُ زُهَيْرٍ (٣) :

عَفَا مِنْ آلِ فَاطِمَةَ الجِوَاءُ فَيُمْنٌ فَالقَوَادِمُ فَالحِسَاءُ

وَيَأْتِي بِمَعْنَى : الجِدَةِ وَتَمَامِ الحَالِ وَالأَخْذِ فِي الزِّيَادَةِ ، وَمَا كَانَ قَرِيبًا مِنْ هَذِهِ المَعَانِي مُلْتَقِيًا مَعَهَا فِي المَعْنَى العَامِّ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ (٤) :

عَفَوْتُمْ إِذْ نَصَرْنَاكُمْ وَكُنْتُمْ حَدِيثًا لِلمَذَلَّةِ وَالهَوَانِ

وَ(شَرَحَ) (٥) هُنَا بِمَعْنَى : وَسَّعَ ، يُقَالُ : (شَرَحَ اللهُ صَدْرَهُ لِقَبُولِ الخَيْرِ يَشْرَحُهُ شَرْحًا فَانْشَرَحَ) ، أَيْ : وَسَّعَهُ فَاتَّسَعَ (٦) ، وَفِي التَّنْزِيلِ : ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ (٧) ، قَالَ // ابْنُ الشَّاهِدِ : « وَلَوْلَا مُقَابَلَتُهُ بِـ(الضِّيقِ) لَاحْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ (يَشْرَحُ) بِمَعْنَى : يَفْتَحُ ، مِنْ قَوْلِهِمْ : (شَرَحَ الشَّيْءَ) إِذَا فَتَحَهُ وَبَيَّنَهُ ، وَمِنْهُ (شَرْحُ الكَلَامِ) ، وَكُلُّ مَا فُتِحَ مِنْ الجَوَاهِرِ فَقَدْ (شُرِحَ) أَيْضًا » . [١٧٢]

(١) راجع : مقاييس اللغة ٢/ ٢٦٧ وَ ٤/ ٥٨ ، والمحكم ٨/ ٢٩٦ و ٢/ ٢٦٨ ، واللسان (درس ، عفا) .

(٢) انظر : الأضداد لابن الأنباري ص٨٦ . وأنكر ذلك ابن فارس ، وقال : « لَيْسَ بِشَيْءٍ » . راجع : مقاييس اللغة ٤/ ٥٨ .

(٣) البيت من الوافر ، وهو في : ديوانه ص٥٦ ، وشرح القصائد السبع ص١١٠ ، وتهذيب اللغة ١١/ ٢٢٨ ، واللسان (جوا) ، وتاج العروس (يمن) .

(٤) البيت من الوافر ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

(٥) راجع : مقاييس اللغة ٣/ ٢٦٩ ، والمحكم ٣/ ٧٦ .

(٦) في الأصل (ما يسع) ، وهو تحريف ، والمثبت من المحكم .

(٧) سورة الأنعام ، الآية : ١٢٥ .

وَ(شَفَى) بِمَعْنَى : أَبْرَأَ ، مِنْ (أَبْرَأَهُ اللهُ وَأَزَالَهُ) (١) ، وَإِذَا كَانَ الدَّاءُ لَا يَخْتَصُّ بِمَا (٢) اقْتَضَى أَذىً فِي الجَسَدِ بَلْ يُطْلَقُ عَلَى مَا اقْتَضَى ذَمًّا وَعَابًا ، كَمَا قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي قِصَّةِ الجَدِّ بنِ قَيْسٍ (٣) : « وَأَيُّ دَاءٍ أَدْوَى مِنْ البُخْلِ ؟ » (٤) ، فَكَذَلِكَ (الشِّفَاءُ) أَيْضًا لَا يَخْتَصُّ بِإِزَالَةِ مَا اقْتَضَى أَذىً فِي الجَسَدِ بَلْ يُطْلَقُ عَلَى إِزَالَةِ مَا اقْتَضَى ذَمًّا أَوْ عَابًا ، وَمِنْهُ مَا جَاءَ فِي الحَدِيثِ : « شِفَاءُ العِيِّ السُّؤَالُ » (٥) ، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ (٦) :

شِفَاءُ العَيِي طُولُ السُّؤَالِ وَإِنَّمَا ... تَمَادِي العَيَى طُولُ المُقَامِ عَلَى الجَهْلِ
فَكُنْ سَائِلًا عَمَّا عَنَاكَ فَإِنَّمَا ... خُلِقْتَ أَخَا عَقْلٍ لِتَبْحَثَ بِالعَقْلِ

وَقَدْ نَظَّرَ بَعْضُهُمْ :

* شِفَاءُ العَيَى طُولُ السُّؤَالِ ... *

بِقَوْلِ حَسَّانَ بنِ ثَابِتٍ (٧) :

حَصَانٌ رَزَانٌ مَا تُزَنُّ بِرِيبَةٍ ... وَتُصْبِحُ غَرْثَى عِنْ لُحُومِ الغَوَافِلِ

---

(١) راجع : المحكم ٨/ ٧٣ .

(٢) في الأصل (بها) ، وهو تحريف .

(٣) هو الجَدُّ بن قيس الأنصاري السلمي ، أحد المنافقين ، تخلف عن غزوة تبوك وعن البيعة يوم الحديبية ، وهو الذي نزل فيه قول الله : ﴿وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ٱئْذَن لِّي وَلَا تَفْتِنِّيٓ﴾ ، وقد كان سيد بني سلمة في الجاهلية ، فانتزع رسول الله ﷺ سؤدده منه لبخله ، وجعل مكانه البشر بن البراء بن معرور . انظر : الاستيعاب ١/ ٢٦٦ ، وأسد الغابة ١/ ٣٨٠ .

(٤) المعجم الكبير ٢/ ٣٥ ، والمستدرك للحاكم ٣/ ٢١٩ ، ومجمع الزوائد ٣/ ١٢٩ ، وصحيح الجامع للألباني ٢/ ١١٩٥ .

(٥) سنن ابن ماجه ، كتاب الطهارة وسننها ، باب في المجروح تصيبه الجنابة فيخاف على نفسه إن اغتسل ١/ ١٨٩ ، وسنن أبي داود ، كتاب الطهارة ، باب في المجروح يتيمم ١/ ٩٣ ، والنهاية لابن الأثير ٣/ ٣٣٤ .

(٦) سبق تخريجه ص٥٠١ .

(٧) البيت من الطويل ، وهو في : ديوانه ص٢٢٨ ، والسيرة لابن هشام ٢/ ٣٠٦ ، والأغاني ٤/ ١٢١ ، والاستيعاب ١/ ٣٤٨ . **وغَرْثَى** : جائعة ، يريد : أنَّ عائشة رضي الله عنها لا ترتع في أعراض الناس . راجع اللسان (غرث) .

وَوَجْهُ التَّنْظِيرِ : أَنَّهُ لَـمَّا أُطْلِقَ عَلَى النَّائِلِ (١) مِنْ العِرْضِ الأَكْلُ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ (٢) حَسُنَ أَنْ يُطْلَقَ عَلَى الْمُتَمَسِّكِ عَنْهُ – أَعْنِي عَنْ العِرْضِ – الغَرَثُ ، وَ(الغَرَثُ) الجُوعُ (٣) . وَكَذَلِكَ لَـمَّا أُطْلِقَ عَلَى الجَهْلِ الدَّاءُ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ (٤) :

فَإِنْ يَكُ عَامِرٌ قَدْ قَالَ جَهْلًا ... فَإِنَّ مَظِنَّةَ الجَهْلِ الشَّبَابُ

وَدَاءُ الجَهْلِ لَيْسَ لَهُ دَوَاءٌ ... إِذَا عُدِمَ التَّعَلُّمُ وَالإِيَابُ

حَسُنَ أَنْ يُطْلَقَ عَلَى التَّعَلُّمِ (الشِّفَاءُ) .

وَ(**الصَّرِيحُ** والصَّرَحُ والصِّرَاحُ والصُّرَاحُ) – وَالكَسْرُ أَفْصَحُ – الخَالِصُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ، وَالاسْمُ (الصُّرُوحَةُ والصَّرَاحَةُ) (٥).

وَ(**أَقَامَ**) (٦) هُنَا بِمَعْنَى : صَيَّرَ ، نَصَّ عَلَى ذَلِكَ ابْنُ الشَّاهِدِ – أَعْنِي عَلَى أَنَّ (أَقَامَ) بِمَعْنَى : صَيَّرَ – وَجَعَلَ مِنْ ذَلِكَ قَوْلَ الشَّاعِرِ (٧) :

أَقَمْتُ بَنِي العُمَيْمِ عَلَى هَوَانٍ ... وَقَدْ كَانَتْ قَدِيمًا ذَاتَ عِزِّ

وَ(**الشَّفَا**) حَرْفُ الشَّيْءِ وَحَدُّهُ ، وَالجَمْعُ (أَشْفَاءٌ) ، وَأَكْثَرُ اسْتِعْمَالِهِ – أَعْنِي اسْتِعْمَالَ (الشَّفَا)

---

(١) في الأصل (لَـمَّا أُطلق على الميت) وبعده كلمة غامضة لم أتبيّنها ، وبنحو ما أثبتُّ يتجه الكلام .

(٢) سورة الحجرات ، الآية : ١٢ .

(٣) راجع : مقاييس اللغة ٤/ ٤٢٢ .

(٤) البيتان من الوافر ، وهما للنابغة الذبياني في : ديوانه ص١٠٩ ، ومقاييس اللغة ٣/ ٤٦٣ ، واللسان والتاج (ظنن) . ولم أقف على البيت الثاني فيما بين يدي من المصادر ، والله أعلم .

(٥) راجع : مقاييس اللغة ٣/ ٣٤٧ ، والمحكم ٣/ ١٠٦ .

(٦) كذا في الأصل ، والذي في ديوان الخطب النُّباتية (قَامَ) .

(٧) البيت من الوافر ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

- فِي المَهَالِكِ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا﴾[1] .

وَجَمْعُهُ - أَعْنِي (شَفَا) - (أَشْفَاءٌ) ، وَ(قَـدْ أَشْفَى الرَّجُلُ عَلَى الشَّيْءِ) // أَشْرَفَ ، وَهُوَ مِنْ ذَلِكَ ، وَلَا يُسْتَعْمَلُ أَيْضًا فِي الأَكْثَرِ إِلَّا فِي المَهَالِكِ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ : (أَشْفَى فُلَانٌ عَلَى المَوْتِ)[2] . [١٧٣]

وَ(الخَلَفُ) - بِفَتْحِ الخَاءِ وَاللَّامِ - القَائِمُ مَقَامَ غَيْرِهِ مُطْلَقًا ، أَعْنِي فِي الخَيْرِ وَالشَّرِّ ، وَيُتَصَوَّرُ فِيهِ إِذْ ذَاكَ أَرْبَعُ صُوَرٍ : (خَلَفُ خَيْرٍ عَنْ خَيْرٍ) ، وَ(خَلَفُ شَرٍّ عَنْ شَرٍّ) ، وَ(خَلَفُ شَرٍّ عَنْ خَيْرٍ) ، وَ(خَلَفُ خَيْرٍ عَنْ شَرٍّ) .

وَأَمَّا السَّاكِنُ اللَّامِ فَيَأْتِي بِمَعَانٍ مِنْهَا : أَنْ يَكُونَ نَقِيضَ (قُدَّامٍ) . وَمِنْهَا : أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا لِـ(خَلَفَهُ يَخْلُفُهُ) إِذَا صَارَ خَلْفَهُ . وَمِنْهَا : أَنْ يَكُونَ اسْمًا لِـ(المِرْبَدِ) يَكُونُ خَلْفَ البَيْتِ[3] ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ[4] :

وَجِيئَا مِنَ البَابِ المُجَافِ تَوَاتُرًا[5] وَلَا تَقْعُدَا بِالخَلْفِ ، فَالخَلْفُ وَاسِعُ

وَمِنْهَا : أَنْ يَكُونَ عِبَارَةً عَنْ الرَّدِيءِ الخَسِيسِ ، وَمِنْهُ قَوْلُ لَبِيدٍ[6] :

ذَهَبَ الَّذِينَ يُعَاشُ فِي أَكْنَافِهِمْ وَبَقِيتُ فِي خَلْفٍ كَجِلْدِ الأَجْرَبِ

---

(١) سورة آل عمران ، الآية : ١٠٣ .

(٢) راجع : مقاييس اللغة ٣/ ١٩٩ ، والمحكم ٨/ ٧٣ .

(٣) المِرْبَد : فضاءٌ خلف البيوت يُرْتَفَقُ به ، وقيل : الموضع الذي تُحْبَسُ فيه الإبل وغيرها . راجع اللسان (ربد) .

(٤) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في : جمهرة اللغة ١/ ٦١٥ وَ ٣/ ١٢٩٧ ، والأمالي للقالي ١/ ١٥٨ ، والمحكم ٥/ ١٢٠ ، وسمط اللآلي ١/ ٤١٦ ، واللسان والتاج (جوف ، خلف) .

(٥) في الأصل (ترامرًا) ، وهو تحريف .

(٦) البيت من الكامل ، وهو في : ديوانه ص٥٥ ، وإصلاح المنطق ص١٣ ، ٦٦ ، والبيان والتبيين ١/ ٢٦٧ وَ ٢/ ١٧٠ ، والكامل ٤/ ٢٨ ، وجمهرة اللغة ١/ ٦١٥ ، والأمالي ١/ ١٥٨ ، والأغاني ١٧/ ٥١ ، والمحكم ٥/ ١٢١ ، وسمط اللآلي ١/ ٤١٦ ، واللسان والتاج (خلف) . ورواية العجز في : تهذيب اللغة ٧/ ٨٤ ، واللسان والتاج (شلخ) .

* وَبَقِيتُ فِي شَلْخٍ كَجِلْدِ الأَجْرَبِ *

ولا شاهد فيه حينئذ .

وَقِيْلَ : إِنَّ (الخَلْفَ) أَيْضًا يُسْتَعْمَلُ فِي القَائِمِ مَقَامَ الشَّيْءِ الصَّالِحِ .

وَ(الخِلْفُ) – بِكَسْرِ الخَاءِ وَسُكُونِ اللَّامِ – الطُّبْيُ [١] المُؤَخَّرُ . وَقِيْلَ : هُوَ الضَّرْعُ نَفْسُهُ ، وَخَصَّ بَعْضُهُمْ بِهِ ضَرْعَ النَّاقَةِ . قَالَ اللِّحْيَانِيُّ : « (الخِلْفُ) فِي الخُفِّ وَالظِّلْفِ ، وَالطُّبْيُ فِي الحَافِرِ وَالظُّفُرِ » .

وَ(الخُلْفُ) – بِضَمِّ الخَاءِ وَسُكُونِ اللَّامِ – نَقِيضُ الوَفَاءِ . وَقِيْلَ : أَصْلُهُ التَّثْقِيلُ ثُمَّ يُخَفَّفُ [٢].

وَلَيْسَ فِيهِ مِنْ جِهَةِ الإِعْرَابِ وَالبَدِيعِ مَا يَتَأَكَّدُ ذِكْرُهُ .

❖ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ : « [**أَيُّهَا النَّاسُ :**] [٣] **حَاكِمُوا نُفُوسَكُمْ** » إِلَى قَوْلِهِ : « **أَمَانا** » [٤].

الشَّرْحُ:

(تَحَمَّلُوا) [٥] مُطَاوِعُ (حَمَّلَهُ) ، يُقَالُ : (حَمَّلَهُ الأَمْرَ تَحْمِيلًا وحِمَّالًا ، فَتَحَمَّلَهُ تَحَمُّلًا [٦] وتِحِمَّالًا) .

---

(١) **الطُّبْي** : حَلَمَات الضَّرْع التي فيها اللبن ، وجمعه أَطْبَاءٌ ، كالثَّدْي للمرأة والضَّرْعِ لغيرها . راجع اللسان (طبي) .

(٢) أَيْ : خُلُف . راجع : تهذيب اللغة ٧/ ٣٩٣ ، ومقاييس اللغة ٢/ ٢١٠ ، والمحكم ٥/ ١٢٠ ، واللسان والتاج (خلف) .

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام ، وهي مذكورة في ديوان الخطب النُّباتية .

(٤) الخطب النُّباتية ل٧/ ب ، وتمامه : « ... **الظَّالِـمَةَ إِلَيْهَا ، وَتَحَمَّلُوا بِهَا فِي خَلَاصِهَا عَلَيْهَا ، وَذَكِّرُوهَا أَهْوَالَ مَا بَيْنَ يَدَيْهَا ، وَاعْلَمُوا أَنَّ المَوْتَ مَعْصُوبٌ بِرُؤُوسِكُمْ ، وَمُنْشِبٌ مَخَالِبَهُ فِي نُفُوسِكُمْ ، فَالعَجَبُ كُلُّ العَجَبِ لِـمَنْ تُخْرِبُ الأَيَّامُ عُمُرَهُ وَهُوَ يَعْمُرُ دَارا ، وَلِـمَنْ يُوقِنُ بِحُلُولِ المَوْتِ بِهِ وَهُوَ يَلَذُّ قَرَارا ، فَرَحِمَ اللهُ امْرَأً مَحَضَ نَفْسَهُ النَّصِيحَة ، وَجَنَّبَهَا العَارَ وَالفَضِيحَة ، قَبْلَ سُلُوكِ سُبُلِ الأَوَّلِين ، وَالحُصُولِ فِي جَرَائِدِ الرَّاحِلِين ، الَّذِينَ عَمَرُوا الدُّنْيَا زَمَانا ، وَاتَّخَذُوهَا أَوْطَانا ، وَاعْتَقَدُوا مِنْهَا أَمْوَالًا وَأَعْوَانا ، فَأُخْرِجُوا مِنْهَا وُحْدَانا ، وَزُوِّدُوا مِنْ مَتَاعِهَا أَكْفَانا ، وَبُدِّلُوا بِعِزِّهَا هَوَانا ، وَلَمْ يَجِدُوا مِنْ خَوْفِهَا أَمَانا** » .

(٥) راجع : المحكم ٣/ ٢٧٨ .

(٦) في الأصل (تحميلا) ، وهو تحريف ، وتصويبه من المحكم .

قَالَ سِيبَوَيْهِ : « أَرَادُوا فِي (الفِعَّالِ) أَنْ يَجِيئُوا بِهِ عَلَى (الإِفْعَالِ) ، فَكَسَرُوا أَوَّلَهُ وَأَلْحَقُوا الأَلِفَ قَبْلَ آخِرِ حَرْفٍ فِيهِ ، وَلَمْ يُرِيدُوا أَنْ يُبْدِلُوا حَرْفًا مَكَانَ حَرْفٍ كَمَا كَانَ ذَلِكَ فِي (أَفْعَلَ واسْتَفْعَلَ) » (١) . وَالمَعْنَى : حَمِّلُوهَا أَثْقَالَ الطَّاعَةِ مِنْ القِيَامِ بِالأَوَامِرِ وَاجْتِنَابِ النَّوَاهِي ؛ لِتُخَلَّصَ مِنْ العَذَابِ . وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُم مَّا حُمِّلْتُمْ﴾ (٢) فَفَسَّرَهُ ثَعْلَبٌ فَقَالَ : « عَلَى النَّبِيِّ ﷺ مَا أُوْحِيَ إِلَيْهِ وَكُلِّفَ أَنْ يُبَيِّنَهُ ، وَعَلَيْكُمْ أَنْتُمْ الاتِّبَاعُ » (٣) . وَقَوْلُهُ تَعَالى : ﴿إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا // [١٧٤] ٱلْإِنسَٰنُ﴾ (٤) ، قَالَ الزَّجَّاجُ : « مَعْنَى « يَحْمِلْنَهَا » : يَخُنَّهَا (٥) » (٦) . وَهَذَا لَا يُعْرَفُ فِي اللُّغَةِ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ : (يَحْمِلْنَ وِزْرَ عَدَمِ النُّهُوضِ بِهَا) فَاخْتَصَرَ ، فَيَكُونَ تَفْسِيرَ مَعنىً لَا لَفْظٍ . قَالَ ابْنُ سِيدَةَ : « وَ(الأَمَانَةُ) هُنَا : الفَرَائِضُ الَّتِي افْتَرَضَهَا اللهُ عَلَى آدَمَ وَالطَّاعَةُ وَالمَعْصِيَةُ ، وَهَكَذَا جَاءَ فِي التَّفْسِيرِ ، وَ(ٱلْإِنسَٰنُ) هُنَا الكَافِرُ وَالمُنَافِقُ » (٧) .

وَ(مَعْصُوبٌ) اسْمُ مَفْعُولٍ مِنْ (عَصَبَ رَأْسَهُ) إِذَا شَدَّهُ ، قَالَ الشَّاعِرُ – وَأَظُنُّهُ الوَلِيدَ بنَ عُقْبَةَ (٨) بنِ أَبِي مُعَيْطٍ – (٩) :

إِذَا مَا شَدَدْتُ الرَّأْسَ مِنِّي بِمِشْوَذٍ فَغَيَّكِ مِنِّي تَغْلِبَ ابْنَةَ وَائِلِ

---

(١) الكتاب ٤/ ٧٩ . وانظر قوله في : المحكم ٣/ ٢٧٨ ، والمخصص ٤/ ٣١٤ .

(٢) سورة النور ، الآية : ٥٤ . وفي الأصل (فإنّ عليه) ، وهو تحريف .

(٣) انظر قوله في : المحكم ٣/ ٢٧٩ .

(٤) سورة الأحزاب ، الآية : ٧٢ .

(٥) في الأصل غامضة لا تقرأ ، والمثبت من المحكم .

(٦) انظر : معاني القرآن ٤/ ٢٣٨ .

(٧) انظر : المحكم ٣/ ٢٧٩ .

(٨) في الأصل (عتبة) ، وهو تحريف .

(٩) البيت من الطويل ، وهو له في : الأغاني ٥/ ٩٠ ، وتهذيب اللغة ١١/ ٤٠٠ ، ومقاييس اللغة ٣/ ٢٢٦ ، واللسان والتاج (غلب ، شوذ) . ونسبه ابن قتيبة إلى الأخطل في المعاني الكبير ٣/ ٤٨٠ ، وهو في ديوانه ص٥٧٦ .

وَ(العِصَابَةُ) اسْمٌ لِـمَا يُشَدُّ بِهِ الرَّأْسُ ، وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى العِمَامَةِ (عِصَابَةٌ) ؛ لِأَنَّ اللَّيَّ [1] قَرِيبٌ مِنْ الشَّدِّ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الفَرَزْدَقِ [2] :

وَرَكْبٍ كَأَنَّ الرِّيحَ تَطْلُبُ مِنْهُمُ   دَمًا مُنْشَبًا مِنْ جَذْبِهَا [3] بِالعَصَائِبِ

أَيْ : تَنْفُضُ لَيَّ عَمَائِمِهِمْ مِنْ شِدَّتِهَا ، فَكَأَنَّهَا تَسْلُبُهُمْ إِيَّاهَا [4].

وَ(**المُنْشِبُ**) [5] المُعَلِّقُ مَا لَيسَ يَنْفُذُ ، يُقَالُ : (نَشِبَ الشَّيْءُ فِي الشَّيْءِ نَشَبًا ونُشُوبًا ونَشْبَةً) إِذَا عَلِقَ فَلَمْ يَنْفُذْ ، وَ(أَنْشَبَهُ ونَشَّبَهُ) ، قَالَ [6] :

هُمُ أَنْشَبُوا صُمَّ القَنَا فِي صُدُورِهِمْ   وَبِيْضًا تَقِيضُ البَيْضَ مِنْ حَيْثُ طَائِرُهْ

وَ(**المَخَالِبُ**) [7] جَمْعُ (مِخْلَبٍ) ، وَهُوَ – أَعْنِي (المِخْلَبَ) – ظُفُرُ السَّبُعِ مِنْ المَاشِي وَالطَّائِرِ . وَقِيْلَ : (المِخْلَبُ) لِـمَا يَصِيدُ مِنْ الطَّيْرِ ، وَالظُّفُرُ لِـمَا [لَا] [8] يَصِيدُ . وَاسْتِعْمَالُهُ فِي الأَنَاسِيِّ عَلَى جِهَةِ المَجَازِ ، كَمَا فِي قَوْلِ مَالِكِ بنِ الحَارِثِ النَّخَعِيِّ [9] المُلَقَّبِ بِالأَشْتَرِ [10] :

---

(١) في الأصل (اليّ) .

(٢) البيت من الطويل ، وهو في : ديوانه ١/ ٥٣ ، والكامل ١/ ١٤٨ ، والمحكم ١/ ٢٨٠ ، واللسان والتاج (عصب) .

(٣) في الأصل (حربها) .

(٤) راجع : مقاييس اللغة ٤/ ٣٣٦ ، والمحكم ١/ ٢٧٩ ، واللسان والتاج (عصب) .

(٥) راجع : المحكم ٨/ ٥٦ .

(٦) البيت من الطويل ، ويُنسب لعبد الله بن الحويرث الحنفي في : المعاني الكبير ٦/ ٩٨٧ . وبلا نسبة في : المحكم ٨/ ٥٦ ، والمخصص ١/ ٧٢ وَ ٥/ ٧٩ ، واللسان والتاج (نشب ، طير) .

(٧) راجع : مقاييس اللغة ٢/ ٢٠٥ ، والمحكم ٥/ ١٢٧ .

(٨) إضافة يلتئم بها الكلام ، وهي مذكورة في المحكم .

(٩) في الأصل (النعخي) ، وهو تحريف .

(١٠) الأبيات من الوافر ، وهي في كتاب وقعة صفين لنصر بن مزاحم ص٦١ ، ولم أقف عليها في غيره . **وزِّفُّ النَّعَام** : ريشه. راجع اللسان (زفف) .

لَعَمْرُكَ إِنَّ قَوْلَ المَرْءِ عَمْرٍو وَصَاحِبِهِ مُعَاوِيَةَ الشَّآمِ
وَذِي كَلَعٍ وَحَوْشَبَ ذِي ظُلَيْمٍ أَخَفُّ عَلَيَّ مِنْ زِفِّ النَّعَامِ
[إِذَا اجْتَمَعُوا عَلَيَّ فَخَلِّ عَنْهُمْ وَعَنْ بَازٍ مَخَالِبُهُ دَوَامِ] (١)

وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي نَظِيرِهِ بِأَيِّ أَنْوَاعِ المَجَازِ يُلْحَقُ (٢) . وَ(قَدْ خَلَبَ السَّبُعُ الفَرِيسَةَ يَخْلِبُهَا ويَخْلُبُهَا خَلْبًا) أَخَذَهَا بِمِخْلَبِهِ .

وَ(مَحَضَ) بِمَعْنَى : أَخْلَصَ ، يُقَالُ : (أَمْحَضَهُ الحَدِيثَ وَالنَّصِيحَةَ) إِذَا صَدَقَهُ فِيهَا ، وَأَخْلَصَهَا مِنْ الكَذِبِ وَالغِشِّ ، وَالمَعْرُوفُ فِيهِ أَفْعَلَ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ (٣) :

قُلْ لِلغَوَانِي : أَمَا فِيكُنَّ فَاتِكَةٌ (٤) تَعْلُو اللَّئِيمَ (٥) بِضَرْبٍ فِيهِ إِمْحَاضُ؟

وَ(الأُمْحُوضَةُ) النَّصِيحَةُ الخَالِصَةُ (٦).

وَ(النَّصِيحَةُ) (٧) نَقِيضُ الغِشِّ ، فِعْلُهَا (نَصَحَ) ، وَيَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ وِبِاللَّامِ ، يُقَالُ : (نَصَحَهُ) ، كَمَا قَالَ النَّابِغَةُ (٨) // : [١٧٥]

نَصَحْتُ بَنِي عَوْفٍ فَلَمْ يَتَقَبَّلُوا وَصَاتِي ، وَلَمْ تَنْجَحْ لَدَيْهِمْ وَسَائِلِي

---

(١) هذا البيت إضافة على ما في الأصل ، وقد أثبتُّه هنا لأني أراه موطن الشاهد ؛ فقد عنى بـ(البَازِي) نفسه ، والله أعلم .

(٢) انظر ما سبق ص٤٠٨ ، ٤٢٠ ، ٤٥٧ ، ٤٧٥ ، ٤٩٥ ، ٥٤٨ ، ٥٧٨ ، ٦٠٨ .

(٣) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في : جمهرة اللغة ١/ ٥٤٧ ، وتهذيب اللغة ٤/ ٢٢٥ ، ومقاييس اللغة ٥/ ٣٠١ ، والمحكم ٣/ ١٠٠ ، واللسان والتاج (محض ، فتك) .

(٤) في الأصل (عاتكة) ، وهو تحريف .

(٥) في الأصل (إليهم) ، وهو تحريف .

(٦) راجع : مقاييس اللغة ٥/ ٣٠٠ ، والمحكم ٣/ ١٠٠ .

(٧) راجع : مقاييس اللغة ٥/ ٤٣٥ ، والمحكم ٣/ ١١٣ ، واللسان والتاج (نصح) .

(٨) سبق تخريجه ص٣٨٣ .

وَ(نَصَحَ لَهُ) ، كَمَا فِي قَوْلِهِ (١) :

وَلَقَدْ نَصَحْتُ لِعَامِرٍ وَتَرَكْتُهُ ... مِنْ نُصْحِيَ الْمَوْفُورِ وَالْمَنْهُوبِ

وَالـمُضَارِعُ (يَنْصَحُ) ، وَالمَصْـدَرُ (النُّصْحُ والنُّصُوحُ والنَّصِيحَةُ والنَّصَـاحَةُ والنَّصَاحِيَةُ) ، وَاشْتِقَاقُهَا مِنْ (نَصَحَ الشَّيْءُ) بِمَعْنَى : خَلَصَ ، كَمَا قَالَ سَاعِدَةُ بنُ جُؤَيَّةَ (٢) :

فَأَزَالَ نَاصِحَهَا بِأَبْيَضَ مُفْرَطٍ ... مِنْ مَاءِ أَلْهَابٍ بِهِنَّ التَّأْلَبُ

فكَأَنَّ مَا أَشَارَ عَلَيْهِ بِهِ غَيْرُ مَشُوبٍ كَمَا يُغَشُّ .

وَ(**العَارُ**) مَا يَأْتِيهِ الرَّجُلُ مِمَّا يُعَابُ عَلَيْهِ (٣) ، قَالَ (٤) :

أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي ... فَهَلْ بِدَارَةَ يَا لَلنَّاسِ مِنْ عَارِ؟

وَقَالَ (٥) :

أَمَّا الإِمَاءُ فَمَا يَدْعُونَنِي وَلَدًا ... إِذَا تَرَامَى بَنُو الإِمْوَانِ بِالعَارِ

---

(١) البيت من الكامل ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

(٢) البيت من الكامل ، وهو في : ديوانه ص١٦٢ ، وشرح أشعار الهذليين ٣/ ١١١٢ ، وتهذيب اللغة ٤/ ٢٥٠ ، والمحكم ٣/ ١١٣ ، واللسان (نصح ، فرط) . ونُسب غلطًا في تاج العروس (لهب) إلى أبي كبير الهذلي . **وأبيض مُفْرَط** : أيْ ماء غدير مملوء . **وماء أَلْـهَاب** : ماء في الجبل . **وعليه التَّأْلَب** : عليه شجرٌ فهو باردٌ صافٍ . يصف رجلًا مَزَجَ عسلًا صافيًا بماءٍ حتى تفرّق فيه . راجع شرح السكري أعلاه .

(٣) راجع : المحكم ٢/ ١٧٠ .

(٤) سبق تخريجه ص٣٧٢ .

(٥) قائله القتَّال الكلابي ، واسمه عبد الله بن مُجيب المَضْرَحيّ ، وكنيته أبو المسيَّب ، شاعرٌ إسلاميّ ، عاصر الفرزدق وجرير ، كان في دناءة النفس كالحطيئة ، وكان شجاعًا شاعرًا ، ولُقِّب بـ(القَتَّال) لتمرّده وفَتْكِه ، وكانت عشيرته تبغضه لكثرة جناياته وما يلحقها من أذى ، ولا تمنعه من مكروه يلحقه . انظر : الأغاني ٢٤/ ٩١ ، وخزانة الأدب ٩/ ١١٢ .
والبيت من البسيط ، وهو في : ديوانه ص٥٤ ، ٥٥ ، ٥٨ ، ٥٩ ملفَّقٌ من بيتين ، والكتاب ٣/ ٤٠٢ ، ٦٠١ ، والكامل ١/ ٤٩ ، والأمالي للقالي ٢/ ٢٢٥ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/ ٢٤٤ ، والتكملة للصغاني ٦/ ٣٦٩ ، واللسان (أما) .

وَفِي حَدِيثِ الحَسَنِ ﷺ وَقَدْ عُتِبَ [عَلَيْهِ] (١) فِي بَيْعَتِهِ لِـمُعَاوِيَةَ ﷺ: « العَارُ وَلَا النَّارُ » (٢).

وَ(**الفَضِيحَةُ**) أَصْلُهَا مَا يُفْضَحُ، أَيْ: يُظْهَرُ، اخْتَصَّتْ بِالْمُنْكَرِ وَالْمُسْتَبْشَعِ، وَقَدْ تَقَدَّمَتْ (٣).

وَ(**الجَرَائِدُ**) جَمْعُ (جَرِيدَةٍ)، قَالَ أَبُو البَقَاءِ: « وَهُوَ الكِتَابُ تُثَبَّتُ (٤) فِيهِ الأَعْمَالُ وَالأَسْمَاءُ، وَالمَعْنَى: أَنَّهُ جُرِّدَ (٥) لِذَلِكَ وَلَمْ يُخْلَطْ بِغَيْرِهِ » (٦). هَذَا كَلَامُهُ.

قَالَ ابْنُ الشَّاهِدِ: « (الجَرِيدَةُ) عِبَارَةٌ عَمَّا يُحْصَى فِيهِ مِنْ الصُّحُفِ وَالأَوْرَاقِ، لَفْظٌ مُوَلَّدٌ لَا أَعْلَمُهُ عَنْ العَرَبِ، وَاشْتِقَاقُهُ مِنْ (تَجْرِيدِ الشَّيْءِ)، وَأَصْلُهُ: التَّقْشِيرُ (٧)، وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ فِي الإِخْلَاصِ وَالتَّمْيِيزِ إِمَّا عَلَى جِهَةِ الإِضَافَةِ أَوْ التَّوَسُّعِ ». انْتَهَى كَلَامُهُ.

وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ – أَعْنِي أَنَّ (الجَرِيدَةَ) = إِذَا كَانَتْ عِبَارَةً عَنْ الصُّحُفِ وَالأَوْرَاقِ = لَفْظٌ مُوَلَّدٌ – فَإِنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَيْهِ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ، بَلْ يُحْمَلُ عَلَى أَنَّ (الجَرِيدَةَ) مَأْثُورٌ عَنْ قَوْلِـهِمْ: (خَيْلٌ جَرِيدَةٌ) لَا رَجَّالَةَ فِيهَا (٨)، فَكَأَنَّهُ إِذْ ذَاكَ فِي جَمَاعَةِ أَمْوَاتٍ لَا أَحْيَاءَ فِيهَا، وَيَكُونُ عَلَى هَذَا آخِذًا بِنَوْعَيْنِ مِنْ المَجَازِ: أَحَدُهُمَا النَّقْلُ، وَشَرْطُهُ مَوْجُودٌ، وَهُوَ الاشْتِرَاكُ فِي المَعْنَى الطَّالِبِ بِانْفِرَادِ النَّوْعِ عَمَّا ضَمَّهُ إِلَى جِنْسِهِ مِنْ الأَحْكَامِ الْمُسْتَحْسَنَةِ عَلَى الشَّكْلِ الأَوَّلِ،

---

(١) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٢) انظر: البيان والتبيين ٣/ ٢٧٨، والإمتاع والمؤانسة ٢/ ٦٤، والاستيعاب ١/ ٣٨٦، والأسرار المرفوعة (المعروف بـ: الموضوعات الكبرى) لأبي الحسن علي بن سلطان القاري ص٢٤٣.

(٣) انظر ما سبق ص٥٥٩.

(٤) في الأصل (ثبت)، والمثبت من شرح العكبري على الخطب.

(٥) في الأصل (جرَّده)، والمثبت من شرح العكبري على الخطب.

(٦) انظر: شرح خطب ابن نُباتة ص١٧٣.

(٧) غامضة في الأصل، ولعلّ الوجه ما أثبتُّ.

(٨) راجع: المحكم ٧/ ٢٢٤.

وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ فِي عِلْمِ البيَانِ . وَالآخَرُ التَّقْفِيَةُ ، وَشَرْطُهُ أَيْضًا مَوْجُودٌ ، وَهُوَ التَّعْدِيَةُ عَمَّا يَكُونُ لِلأَوَّلِ بِاسْتِحْقَاقِ الذَّاتِ تَفَاؤُلًا أَوْ حُكْمًا ، وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ فِي عِلْمِ البَيَانِ / / . [١٧٦]

وَ(**اعْتَقَدُوا**) يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ مِنْ (الاعْتِقَادِ) الَّذِي هُوَ جَزْمُ القَلْبِ عَلَى حُكْمٍ ، وَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ المُطَابَقَةُ ، بَلْ قَدْ يَكُونُ وَقَدْ لَا يَكُونُ ، بِخِلَافِ (العِلْمِ) فَيَكُونُ المَفْعُولُ الثَّانِي عَلَى هَذَا مَجْمُوعَهُ [١] ، التَّقْدِيرُ : مُصَاحِبِينَ أَوْ مُلَازِمِينَ ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنْ الَّذِي يَقْتَضِيهِ المَعْنَى وَيُنَاسِبُهُ . وَالآخَرُ أَنْ يَكُونَ (افْتَعَلَ) مِنْ : (عَقَدَ الشَّيْءَ) إِذَا ضَمَّ بَعْضَهُ إِلَى بَعْضٍ ، وَمِنْهُ (العُقْدَةُ) ، وَقَدْ يَتَرَجَّحُ الأَوَّلُ بِكَوْنِ الصِّيغَةِ لَهُ ، وَقَدْ يَتَرَجَّحُ الثَّانِي بِكَوْنِ حَذْفِ أَحَدِ المَفْعُولَيْنِ فِي هَذَا البَابِ لَيْسَ مَدَارُهُ مُتَّفَقًا عَلَيْهِ ، وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ فِي عِلْمِ النَّحْوِ [٢].

وَ(**وُحْدَانٌ**) جَمْعُ (وَاحِدٍ) ، كَمَا تَقُولُ : رَاكِبٌ ورُكْبَانٌ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الحَمَاسِيِّ [٣] :

قَوْمٌ إِذَا الشَّرُّ أَبْدَى نَاجِذَيْهِ لَهُمْ طَارُوا إِلَيْهِ زَرَافَاتٍ وَوُحْدَانَا

وَلَوْ هُمِزَتْ الوَاوُ لَجَازَ ، وَقَدْ اخْتُلِفَ هَلْ الهَمْزُ فِي مِثْلِ هَذَا أَرْجَحُ ؛ لِثِقَلِ الجَمْعِ ، أَوْ لِأَنَّ التَّغْيِيرَ يَأْنَسُ بِالتَّغْيِيرِ؟ ، أَوْ هُوَ مِنْ المُفْرَدِ أَرْجَحُ ؛ لِقِلَّةِ اعْتِلَالِهِ؟ ، وَمَبْنِيٌّ هَذَا عَلَى أَنَّ الهَمْزَ هُوَ تَخْفِيفٌ أَوْ تَثْقِيلٌ ، وَتَقْرِيرُ جَمِيعِ ذَلِكَ فِي كُتُبِ النَّحْوِ [٤].

وَلَيْسَ فِيهِ مِنْ جِهَةِ الإِعْرَابِ وَلَا مِنْ جِهَةِ البَدِيعِ مَا يَتَأَكَّدُ ذِكْرُهُ .

---

(١) كذا في الأصل ، وكأنّ الوجه (محذوفًا) .

(٢) انظر : الكتاب ١/ ٤١ ، وشرح المفصل ٧/ ٦٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣١٦ ، والبسيط لابن أبي الربيع ١/ ٤٥٠ ، وارتشاف الضرب ٤/ ٢١٣٥ ، وشرح التصريح ١/ ٢٦٥ ، وهمع الهوامع ٢/ ٢٥٠ .

(٣) البيت من البسيط ، وهو لقُرَيْط بن أُنَيْف العَنْبَري ، شاعرٌ إسلاميٌّ ، كذا في الخزانة للبغدادي ٧/ ٤٤٦ ، ولم أظفر له بترجمة . والبيت في : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ٢٧ ، وشرحه للتبريزي ١/ ٨ ، واللسان (طير) ، وخزانة الأدب ٧/ ٤٤١ ، وتاج العروس (طير ، زرف) .

(٤) انظر : تهذيب اللغة ٥/ ١٩٣ ، وشرح الشافية ٣/ ٣١ ، والإتقان ١/ ٣٤٠ .

❖ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ : « **أُسْكِنُوا بُطُونَ الأَرْضِ** » إِلَى قَوْلِهِ : « **بِحَقِيقَةِ المَوْتِ سِتْرُهَا** »(١).

الشَّرْحُ:

(**البَلَاقِعُ**)(٢) جَمْعُ (بَلْقَعٍ) وَهُوَ الخَالِي ، وَيَجْرِي عَلَى المُؤَنَّثِ وَالمُذَكَّرِ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ ، يُقَالُ : (مَكَانٌ بَلْقَعٌ ، وبُقْعَةٌ بَلْقَعٌ ، وأَرْضٌ بَلْقَعٌ) وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، وَقَدْ وُصِفَ بِهِ الجَمْعُ ، فَقَالُوا : (دِيَارٌ بَلْقَعٌ) ، قَالَ جَرِيرٌ(٣) :

هَيُّوا المَنَازِلَ وَاسْأَلُوا أَطْلَالَهَا هَلْ يَرْجِعُ الخَبَرَ الدِّيَارُ البَلْقَعُ؟

كَأَنَّهُ وَضَعَ الجَمَعَ مَوْضِعَ الوَاحِدِ ، كَمَا قَالُوا : هُوَ أَحْسَنُ الفِتْيَانِ وَأَجْمَلُهُ(٤) . أَوْ جَعَلُوا كُلَّ جُزْءٍ أَوْ مَا يَصِحُّ مِنْهُ الجَمْعُ مِنْ الأَجْزَاءِ مُفْتَتَحًا لِاسْمِ الكُلِّ قَبُولًا أَوْ إِيقَاعًا ، كَمَا قَالُوا : (بَعِيرٌ ذُو عَثَانِينَ(٥)) . أَوْ وَضَعَ المُفْرَدَ مَوْضِعَ الجَمْعِ ، كَمَا قَالُوا(٦) :

يُبَيِّنُهُمْ ذُو اللُّبِّ حِينَ يَرَاهُمُ بِسِيَاهُمُ بِيضًا لِحَاهُمْ وَأَصْلَعَا

---

(١) الخطب النُّباتية ل٧/ ب ، وتمامه : « ... **بَعْدَ ظُهُورِهَا ، وَعُوِّضُوا قُبُورَهَا مِنْ قُصُورِهَا ، فَهُمْ فِي مَضَاجِعِ الهَلَكَاتِ رَاقِدُون ، وَفِي بَلَاقِعِ الفَلَوَاتِ خَامِدُون ، قَدْ نَشَرَتْ عَلَيْهِمْ وَحْشَةُ المَوْتِ جَنَاحا ، وَأَفْصَحَ الدَّهْرُ بِتَلَاشِيهِمْ إِفْصَاحا ، أَخْرَبُوا دِيَارَهُمْ الَّتِي رَحَلُوا عَنْهَا ، وَعَمَرُوا أَجْدَاثَهُمْ الَّتِي خُلِقُوا مِنْهَا ، فَيَا وَحْشَةَ مَا آنَسُوه! ، وَيَا خَرَابَ مَا عَمَرُوه! ، وَيَا وُجْدَ مَا أَسْلَفُوه! ، وَيَا ضَيَاعَ مَا خَلَّفُوه! ، وَيَا صِحَّةَ مَا عَرَفُوه! ، لَقَدْ صَغَّرَ عِنْدَهُمْ خَبَرَ القِيَامَةِ خَبَرُهَا ، وَكَشَفَ لَـهُمْ بِحَقِيقَةِ المَوْتِ سِتْرُهَا** » .

(٢) راجع : تهذيب اللغة ٣/ ٢٩٨ ، ومقاييس اللغة ١/ ٣٣٤ ، والمحكم ٢/ ٢٩٣ ، واللسان والتاج (بلقع) .

(٣) البيت من الكامل ، وهو في : ديوانه ص٩١٠ ، والنقائض ٣/ ١٠٤٩ ، والشعر والشعراء ١/ ٤٩٢ ، والمحكم ٢/ ٢٩٣ ، واللسان والتاج (بلقع) .

(٤) كأنه قيل : هو أحسنُ فتًى في الناس وأجمله ، ولولا ذلك لقيل : وأجملهم ؛ حملًا على الفتيان . انظر : الكتاب ١/ ٨٠ ، ومعاني القرآن للفراء ١/ ١٣٠ ، والمحكم ٦/ ٢١٧ .

(٥) **العُثْنُون** : شُعيرات عند مذبح البعير أو التيس . فكأنه جعل كل شعرة منه عُثْنُونًا فجمع ، كما قالوا أيضًا لـمَفْرِق الرأس : مفارق . راجع اللسان (عثن) .

(٦) سبق تخريجه ص٣٥٤ .

وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ وَبَسْطُهُ فِي كُتُبِ النَّحْوِ وَالبَيَانِ[١].

[١٧٧] فَصْلٌ : وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : (بَلَاقِعُ) فَقَدْ جَاءَ جَارِيًا عَلَى // المُفْرَدِ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ[٢] :

تَسَرَّى بِلَيْلٍ يَبْتَغِينِي[٣] وَصِبْيَتِي ... لِيَأْكُلَنِي ، وَالأَرْضُ قَفْرٌ بَلَاقِعُ

فَيَجْرِي مِنْ التَّأْوِيلَيْنِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ .

وَعَلَى الجَمْعِ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ[٤] :

وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَكْشِفُ العَمَى ... ثَلَاثُ الأَثَافِي وَالرُّسُومُ البَلَاقِعُ؟

فَلَا إِشْكَالَ .

وَ(**الفَلَوَاتُ**) جَمْعُ (فَلَاةٍ) وَهِيَ القَفْرُ مِنْ الأَرْضِ ، مُشْتَقٌّ مِنْ قَوْلِهِمْ : (فَلَوْتُ الصَّبِيَّ وَالمُهْرَ وَالجَحْشَ فَلْوًا وفِلَاءً) إِذَا عَزَلْتَهُ عَنْ الرَّضَاعِ وَفَطَمْتَهُ ، فَكَأَنَّ (الفَلَاةَ) عُزِلَتْ عَنْ كُلِّ خَيْرٍ وَفُطِمَتْ ، فَعَلَى هَذَا لَا غِنَى لِلإِضَافَةِ إِلَيْهَا بِجَمْعٍ وَإِلَيْهَا مِنْ تَأْوِيلٍ[٥] . وَقِيْلَ : هِيَ الَّتِي لَا مَاءَ فِيهَا . وَقِيْلَ : هِيَ الصَّحْرَاءُ الوَاسِعَةُ . وَالجَمْعُ (فَلَوَاتٌ وفُلِيٌّ وفِلِيٌّ) .قَالَ ابْنُ الشَّاهِدِ : « وَقَدْ جَاءَ بَيْنَ وَاحِدِهِ وَجَمْعِهِ إِسْقَاطُ التَّاءِ ، وَهُوَ أَحَدُ مَا جَاءَ مِنْ غَيْرِ المُتَنَاوَلِ لِذَلِكَ » ، وَأَنْشَدَ

(١) انظر : الصاحبي ص٣٤٨-٣٥٠ ، وفقه اللغة للثعالبي ص٣٢٩ ، والمزهر ١/ ٣٣٣ .

(٢) البيت من الطويل ، ويُنسب إلى أبي العَارِم في المحكم ٢/ ٢٩٤ يصف فيه ذئبًا . ونُسب إلى العَارِم في : اللسان وتاج العروس (بلقع) . ولم أظفر له بترجمة في المصادر ، وأغلب الظنّ – والله أعلم – أنه جعفر بن عُلْبة بن ربيعة ، ينتهي نسبه إلى كعب بن الحارث ، قبيلة من اليمن ، يُكْنَى أبا عارمٍ بولدٍ له ، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية ، وهو شاعرٌ مُقِلٌّ غَزِلٌ ، فارسٌ مذكور في قومه . انظر : الأغاني ١٣/ ٣١ ، وخزانة الأدب ١٠/ ٣١٠ .

(٣) في الأصل (يبتغين) .

(٤) البيت من الطويل ، وهو لذي الرُّمَّة في : ديوانه ص٣٣٢ ، وإصلاح المنطق ص٣٠٣ ، والحلل للبطليوسي ص١١٦ ، وشرح شواهد الإيضاح ص٣٠٨ ، وشرح المفصل ٢/ ١٢٢ . وفي اللسان (ثفا) : « رَمَاهُ اللهُ بِثَالِثَةِ الأَثَافي : يعني الجَبَل ؛ لأنه يجعل صخرتان إلى جانبه ويُنْصَبُ عليه وعليهما القِدْرُ ، فمعناه : رماهُ اللهُ بما لا يقوم له » .

(٥) هكذا في الأصل ولم يتّضح لي وجهه .

لِـحُمَيْدِ بنِ ثَوْرٍ [١] :

وَتَأْوِي إِلَى زُغْبٍ مَرَاضِيعَ دُونَهَا فَلًا ، لَا تَخَطَّاهُ الرِّفَاقُ ، مَهُوبُ [٢]

وَأَمَّا قَوْلُ الحَارِثِ بنِ حِلِّزَةَ [٣] :

مِثْلُهَا يُخْرِجُ النَّصِيحَةَ لِلقَوْ مِ فَلَاةٌ مِنْ دُونِهَا أَفْلَاءُ

فَلَيْسَ « أَفْلَاءُ » جَمْعَ (فَلَاةٍ) ؛ لِأَنَّ فَعَلَةً لَا تُكَسَّرُ عَلَى أَفْعَالٍ ، إِنَّمَا « أَفْلَاءُ » جَمْعُ (فَلًا) الَّذِي هُوَ جَمْعُ (فَلَاةٍ) [٤].

وَ(الخَامِدُ) [٥] السَّاكِنُ ، وَأَصْلُهُ : (خَمَدَتْ النَّارُ تَخْمُدُ خُمُودًا) إِذَا سَكَنَ لَهَبُهَا وَلَمْ يُطْفَأْ جَمْرُهَا . فَكَأَنَّ الحَيَاةَ بِمَنْزِلَةِ احْتِدَامِ النَّارِ وَتَلَهُّبِهَا ، وَكَأَنَّ المَوْتَ بِمَنْزِلَةِ فُتُورِهَا وَسُكُونِ لَهَبِهَا .

فَعَلَى هَذَا لَا يُقَالُ لِلمَيِّتِ : (خَامِدٌ [٦]) إِلَّا إِذَا كَانَ حَدِيثَ عَهْدٍ بِالحَيَاةِ ، وَفِي التَّنْزِيلِ : ﴿فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ﴾ [٧] ، وَفِيهِ : ﴿حَتَّى جَعَلْنَاهُمْ حَصِيدًا خَامِدِينَ﴾ [٨] . وَقَدْ كَثُرَ تَشْبِيهُ الحَيَاةِ بِالنَّارِ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ [٩] :

---

(١) البيت من الطويل ، وهو في : ديوانه ص٥٤ ، والمحكم ١٢/ ٩٠ ، والتنبيه والإيضاح ١/ ١٥٣ ، واللسان (هيب ، فلا) ، وتاج العروس (هيب ، فلو) .

(٢) في الأصل (مهذب) ، وهو تحريف .

(٣) البيت من الخفيف ، وهو في : معلقته من ديوانه ص٣٥ ، وشرح القصائد السبع ص٥٠١ ، والمحكم ١٢/ ٩٠ ، وشرح القصائد العشر ص٣٢٧ ، واللسان (فلا) ، وتاج العروس (فلو) . وبلا نسبة في : الخصائص ٢/ ١١٤ .

(٤) راجع : مقاييس اللغة ٤/ ٤٤٧ ، والمحكم ١٢/ ٨٩ .

(٥) راجع : مقاييس اللغة ٢/ ٢١٥ ، والمحكم ٥/ ٩١ .

(٦) في الأصل (خامدًا) .

(٧) سورة يسٓ ، الآية : ٢٩ .

(٨) سورة الأنبياء ، الآية : ١٥ .

(٩) البيت من الوافر ، وهو لأبي العلاء المعري في : سقط الزند ص٦٤ ، وشروح السقط ١/ ١٧٨ .

وَكَالنَّارِ الحَيَاةُ فَمِنْ رَمَادٍ أَوَاخِرُهَا وَأَوَّلُهَا دُخَانُ

وَ(**التَّلَاشِي**) يُرِيدُ بِهِ : الفَنَاءَ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الكَلَامُ عَلَى هَذِهِ المَادَّةِ ، وَأَنَّهَا غَيْرُ مَعْرُوفَةٍ لِلعَرَبِ (١).

وَ(**الأَجْدَاثُ**) جَمْعُ (جَدَثٍ) ، وَهُوَ القَبْرُ ، وَقَدْ قَالُوا : (جَدَفٌ) بِالفَاءِ بَدَلٌ مِنْ الثَّاءِ ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ أَجْمَعُوا فِي الجَمْعِ عَلَى (أَجْدَاثٍ) ، وَلَمْ يَقُولُوا : (أَجْدَافٌ) (٢).

وَ(**الوُجْدُ**) (٣) – بِالضَّمِّ – أَحَدُ مَصَادِرِ (وَجَدَ) إِذَا أَصَابَ وَحَضَرَ مَا تَعَلَّقَ بِهِ عِنْدَ مَنْ قَامَ بِهِ جِهَةُ // الفَاعِلِيَّةِ (٤) . وَالفِعْلُ (وَجَدَ) ، وَالمُضَارِعُ (يَجِدُ ويَجُدُ) ، قَالَ سِيبَوَيْهِ : « وَقَدْ قَالَ نَاسٌ مِنْ العَرَبِ (٥) : (وَجَدَ يَجُدُ) ، كَأَنَّهُمْ حَذَفُوهَا مِنْ : (يَوْجُدُ) ، وَهَذَا لَا يَكَادُ يُوجَدُ فِي الكَلَامِ » (٦). [١٧٨]

فَصْلٌ : وَالمَصْدَرُ (وَجْدًا وجِدَةً ووُجْدًا ووُجُودًا ووِجْدَانًا وإِجْدَانًا) ، الأَخِيرَةُ عَنْ ابْنِ الأَعْرَابِيِّ ، وَأَنْشَدَ (٧) :

---

(١) انظر ما سبق ص٦٢٢ .

(٢) راجع : الإبدال لابن السكيت ص١٢٥ ، ومقاييس اللغة ١/ ٤٣٦ ، والمحكم ٧/ ٢١٨ .

(٣) راجع : مقاييس اللغة ٦/ ٨٦ ، والمحكم ٧/ ٣٦٩ ، واللسان والتاج (وجد) .

(٤) كذا في الأصل ، ولم يتبيّن لي مراده .

(٥) ذكر ابن القطاع أنها لغة عامريَّةٌ ، لا نظير لها في باب المثال . انظر : الأبنية ص٣٢٧ ، وشرح شواهد الشافية ص٥٣ ، وتاج العروس (وجد) .

(٦) الكتاب ٤/ ٥٣ .

(٧) البيت من الطويل ، ويُنسب إلى ثمامة بن المُخَبَّر السَّدوسي في : مجالس ثعلب ٢/ ٥٧٨ ، وتهذيب اللغة ١٥/ ١٢٩ ، وأساس البلاغة (ورق) ، واللسان والتاج (لوث ، ورق) . وبلا نسبة في : تهذيب اللغة ٩/ ٢٩١ ، والمحكم ٧/ ٣٧٠ ، واللسان والتاج (وجد) . وجاءت الرواية عند بعضهم : (وجدان) بدل (إجدان) ، ولا شاهد حينئذ . **والمُلْتَاث** : الأحمق . **والرِّقِين** : جمع الرِّقَة ، وهي الذهب والفضة . والمعنى : رُبَّ أحمق نفى كثرةُ مالِه أن يُحَمَّق أو أن يُلام ، فصار عند عوامِّ الناس عاقلًا . راجع اللسان (لوث ، ورق) .

وَآخَرُ مُلْتَاثٌ يَجُرُّ كِسَاءَهُ نَفَى عَنْهُ إِجْدَانُ الرِّقِينِ المَلَاوِمَا [١]

وَهَذَا عَلَى بَدَلِ الهَمْزَةِ مِنْ الوَاوِ المَكْسُورَةِ ، كَمَا قَالُوا : (إِلْدَةٌ) فِي (وِلْدَةٍ) .

[١٧٩] حادي عشر

وَ(الوُجْدُ والوَجْدُ والوِجْدُ) اليَسَارُ وَالسَّعَةُ ، فِي التَّنْزِيلِ : ﴿أَسْكِنُوهُنَّ // مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِّن وُجْدِكُمْ﴾ [٢] ، وَقُرِئَ بِالثَّلَاثِ [٣] ، أَيْ : مِنْ سَعَتِكُمْ وَمَا مَلَكْتُمْ . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : « مِنْ مَسَاكِنِكُمْ » [٤] . وَ(الوَاجِدُ) الغَنِيُّ ، وَيَحْتَمِلُ (الوُجْدُ) [٥] فِي الخُطْبَةِ أَنْ يَكُونَ هَذَا المَعْنَى . وَقَدْ قِيْلَ : إِنَّ هَذَا المَعْنَى مِنْ الأَوَّلِ مَخْصُوصٌ بِهِ عَلَى جِهَةِ النَّصِّ [٦] ، وَأَمَّا عَلَى مَذْهَبِ أَبِي الفَتْحِ هُوَ الأَوَّلُ لَا مَحَالَةَ [٧] . وَعَلَى الجُمْلَةِ فَإِنَّ المَعْنَيَيْنِ مُتَقَارِبَانِ .

وَ(**الضَّيَاعُ** والضَّيْعَةُ) [٨] الإِهْمَالُ ، يُقَالُ : (ضَاعَ الشَّيْءُ ضَيْعَةً وضَيَاعًا) ، وَيَأْتِي (الضَّيَاعُ) مُرَادًا بِهِ: العِيَالُ ، وَفِي الحَدِيثِ : « فَمَنْ تَرَكَ ضَيَاعًا فَإِلَيَّ » [٩] ، التَّفْسِيرُ لِلنَّضْرِ [١٠] ، حَكَاهُ

---

(١) في الأصل (المقاوما) ، وهو تحريف .

(٢) سورة الطلاق ، الآية : ٦ . وفي الأصل (أسكنوهم أسكنوهنّ) ، بخطين متغايرين في صفحتين مختلفتين ، وما أثبتُّه الصواب في الآية .

(٣) قراءة الجمهور بضمّ الواو ، وقرأ الحسن البصري والأعرج والزهري بفتحها ، وقرأ أبو هريرة ﷺ وقتادة ويعقوب الحضرمي بالكسر . انظر : زاد المسير ٨/ ٢٩٦ ، والقرطبي ١٨/ ١٦٨ ، والبحر ٨/ ٢٨٥ ، والدر المصون ١٠/ ٣٥٧ .

(٤) هو الزمخشري . انظر : الكشاف ٤/ ١٢١ ، ومغني اللبيب ٢/ ٥٧٥ .

(٥) في الأصل (الوجه) ، وهو تحريف .

(٦) غامضة في الأصل ، وبنحو ما أثبتُّ يتّجه الكلام .

(٧) أظنه يشير إلى ما ذكره ابن جني من معاني هذه اللفظة في الخصائص ٢/ ٩٥ وَ ٣/ ١١٣ .

(٨) راجع : مقاييس اللغة ٣/ ٣٨٠ ، والمحكم ٢/ ١٥٦ .

(٩) البخاري في الفتح ، كتاب النفقات ، باب قول النبي ﷺ : « من ترك كَلًّا أو ضياعًا فإليّ » ٩/ ٥١٥ ، ومسلم بشرح النووي ، كتاب الجمعة ، باب خطبته صلى الله تعالى عليه وسلم في الجمعة ٦/ ١٥٤ ، والنهاية لابن الأثير ٣/ ١٠٧ .

(١٠) هو أبو الحسن النَّضْر بن شُمَيْل بن خَرَشَة التميمي ، أحد الأعلام في معرفة أيام العرب ، وراوية للحديث والفقه واللغة ، ولد بمَرْو وتولّى قضاءها ، وله تصانيف كثيرة منها : كتاب السلاح ، والمعاني ، والأنواء ، والمصادر . توفي سنة ٢٠٤هـ . انظر في ترجمته : وفيات الأعيان ٥/ ٣٩٧ . وفي الأصل (للنص) ، وهو تحريف .

الهَرَوِيُّ فِي الغَرِيبَيْنِ[١].

وَ(**خَلَّفُوهُ**) بِمَعْنَى : تَرَكُوهُ ، مَأْخُوذٌ مِنْ قَوْلِكَ : (خَلَّفْتُ الشَّيْءَ) إِذَا تَرَكْتَهُ خَلْفَكَ[٢] ، وَيَرْجِعُ إِلَى مَجَازِ الإِعْرَاضِ ، عَلَى مَا هُوَ الْمُقَرَّرُ فِي عِلْمِ البَيَانِ .

وَ(**أُلْحِفُوهُ**) جُعِلَ عَلَيْهِمْ كَـ(اللِّحَافِ)[٣] ، وَهُوَ – أَعْنِي (اللِّحَافَ) – اللِّبَاسُ الَّذِي فَوْقَ سَائِرِ اللِّبَاسِ مِنْ دِثَارِ البَرْدِ وَنَحْوِهِ ، وَيُقَالُ مِنْهُ : (مِلْحَفٌ ومِلْحَفَةٌ)[٤].

وَ(**الخَبَرُ**) – بِفَتْحِ الخَاءِ وَالبَاءِ – النَّبَأُ[٥] ، وَالجَمْعُ (أَخْبَارٌ) ، وَ(أَخَابِيرُ) جَمْعُ الجَمْعِ ، وَهَذَا آخِرُ مَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ ، فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ﴾[٦] فَمَعْنَاهُ – وَاللهُ أَعْلَمُ – : يَوْمَ تُزَلْزَلُ تُخْبِرُ بِمَا عُمِلَ عَلَيْهَا . وَ(الخُبْرُ) – بِضَمِّ الخَاءِ وَإِسْكَانِ البَاءِ – العِلْمُ بِالشَّيْءِ ، وَكَذَلِكَ (الخُبْرَةُ والمَخْبَرَةُ)[٧].

وَلَيْسَ فِيهِ مِنْ جِهَةِ الإِعْرَابِ وَلَا مِنْ جِهَةِ البَدِيعِ مَا يَتَأَكَّدُ ذِكْرُهُ .

---

(١) هو أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي ، من العلماء الأكابر ، كان صاحب أبي منصور الأزهري اللغوي ، وكتابه (الغريبين) من الكتب النافعة وسار في الآفاق ، توفي سنة ٤٠١هـ . انظر في ترجمته : وفيات الأعيان ١/ ٩٥ . وانظر ما حكاه في كتابه المذكور ٤/ ١١٤٩ .

(٢) راجع : المحكم ٥/ ١٢٠ .

(٣) في الأصل (كالحاف) .

(٤) راجع : المحكم ٣/ ٢٦٣ .

(٥) في الأصل (النباء) .

(٦) سورة الزلزلة ، الآية : ٤ .

(٧) راجع : المحكم ٥/ ١١٠ .

❖ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ : « **فَنَظَرُوا مِنْهَا إِلَى المَنْظَرِ الَّذِي تَتَصَدَّعُ مِنْهُ المَرَائِر** » [إِلَى قَوْلِهِ : « **إِلَّا ظَافِر** »(١)](٢).

الشَّرْحُ:

(**المَنْظَرُ**) وَكَذَلِكَ (المَنْظَرَةُ) مَا نَظَرْتَ إِلَيْهِ فَأَعْجَبَكَ أَوْ سَاءَكَ(٣) ، وَمِنْ الأَوَّلِ قَوْلُ امْرِىءِ القَيْسِ(٤) :

فَلَمَّا بَدَتْ حَوْرَانُ فِي الآلِ دُونَهَا ... نَظَرْتَ فَلَمْ تَنْظُرْ بِعَيْنَيْكَ مَنْظَرَا

أَيْ : مَنْظَرًا(٥) يُعْجِبُكَ . وَمِنْ الثَّانِي قَوْلُهُ(٦) :

* مَنْظَرٌ يُلْهِمُ الحَزِينَ البُكَاءَ *

وَ(**تَتَصَدَّعُ**)(٧) تَتَشَقَّقُ ، وَ(الصَّدْعُ) الشَّقُّ فِي الشَّيْءِ الصُّلْبِ ، كَـ(الزُّجَاجَةِ وَالحَائِطِ) وَنَحْوِهِمَا ، قَالَ قَيْسُ بنُ ذَرِيحٍ(٨) :

أَيَا كَبِدًا طَارَتْ صُدُوعًا نَوَافِذًا ... وَيَا حَسْرَتَا مَاذَا تَغَلْغَلَ لِلقَلْبِ؟

---

(١) الخطب النُّباتية ل٨/ أ ، وتمامه : « ... ، **وَتَدُورُ فِيهِ عَلَى المُذْنِبِينَ الدَّوَائِر ، وَتُعْلَنُ فِيهِ السَّرَائِر ، وَتُحْضَرُ الصَّغَائِرُ وَالكَبَائِر ، فَلَا مُقَصِّرَ يَوْمَئِذٍ إِلَّا خَاسِر ، وَلَا مُشَمِّرَ إِلَّا ظَافِر** » .

(٢) تكملة من المحقّق استأنست فيها بما جرت عليه عادة المؤلف في شرحه .

(٣) راجع : المحكم ١١/ ١٦ .

(٤) البيت من الطويل ، وهو في : ديوانه ص٤٢٤ ، والمخصص ١/ ١٠٨ ، وخزانة الأدب ٨/ ٥٤٧ . **وحَوْرَان** : بلد في الشام . والمعنى : نظرتَ فلم توافق ما تحبُّ ، فكأنّ ما يراه غير مرئيٍّ لحقارته وقبحه في عينيه . راجع شرح البيت في الديوان أعلاه .

(٥) في الأصل (منظر) .

(٦) عجز بيت من الخفيف ، لم أقف عليه في غير هذا الكتاب ، ولا على تتمَّة له .

(٧) راجع : مقاييس اللغة ٣/ ٣٣٧ ، والمحكم ١/ ٢٦٣ .

(٨) البيت من الطويل ، وهو في : ديوانه ص٥٨ ، ومجالس ثعلب ١/ ٢٣٧ ، والأغاني ٩/ ١٣٨ ، والمحكم ١/ ٢٦٣ ، واللسان (صدع) ، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٣٨ ، وتاج العروس (صدع) .

ذَهَبَ فِيهِ إِلَى أَنَّ كُلَّ جُزْءٍ مِنْهُ صارَ (صَدْعًا) ، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ يَوْمَئِذٍ يَصَّدَّعُونَ ﴾ (١) فَقَالَ الزَّجَّاجُ : « مَعْنَاهُ : يَتَفَرَّقُونَ ، فَيَصِيرُونَ فَرِيقَيْنِ : فَرِيقٌ فِي الجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ » (٢) .

قَالَ ابْنُ الشَّاهِدِ : « فَكَأَنَّهُمْ (٣) جعلُوا فعَّلَ بِمَنْزِلَةِ الشَّيْءِ الوَاحِدِ الصُّلْبِ » . وَأَصْلُهَا : (يَتَصَدَّعُونَ) ، فَقُلِبَتْ التَّاءُ صَادًا ، وَأُدْغِمَتْ الصَّادُ المُنْقَلِبَةُ عَنْ التَّاءِ فِي الصَّادِ الأَصْلِيَّةِ .

وَ(المَرَائِرُ) / / الأَظْهَرُ فِيهَا أَنَّهَا جَمْعُ (مَرَارَةٍ) ، وَهِيَ – أَعْنِي (المَرَارَةَ) – هَنَةٌ لَاصِقَةٌ بِالكَبِدِ ، وَهِيَ الَّتِي تُمْرِئُ الطَّعَامَ ، تَكُونُ لِكُلِّ ذِي رُوحٍ إِلَّا النَّعَامَ وَالإِبِلَ (٤) ، قَالَ الشَّاعِرُ (٥) : [١٨٠]

تَرَكْنَا عَدِيًّا بِالعُنَابَةِ قَاطِنًا ... تُشَقُّ قُلُوبٌ عِنْدَهُ وَمَرَائِرُ

وَقَالَ أَبُو البَقَاءِ : « هُوَ جَمْعُ (مَرِيرَةٍ) ، وَهِيَ القُوَّةُ » (٦) . وَالأَظْهَرُ الأَوَّلُ .

وَ(الدَّوَائِرُ) جَمْعُ (دَائِرَةٍ) ، وَهِيَ مَا يَدُورُ عَلَى الإِنْسَانِ ، أَيْ : يَعْتَرِيهِ مِنْ الدَّوَاهِي ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الكَلَامُ عَلَى هَذِهِ اللَّفْظَةِ (٧).

وَ(السَّرَائِرُ) جَمْعُ (سَرِيرَةٍ) ، وَهِيَ عِبَارَةٌ عَمَّا يُسَرُّ وَيُكْتَمُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الكَلَامُ عَلَى هَذِهِ اللَّفْظَةِ (٨).

---

(١) سورة الروم ، الآية : ٤٣ .

(٢) معاني القرآن ٤/ ١٨٨ .

(٣) في الأصل (فلأنهم) ، ولعلّ الوجه ما أثبتُّه .

(٤) راجع : المحكم ١١/ ٢٢٢ .

(٥) البيت من الطويل ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب . **والعُنَابَة** : موضع على ثلاثة أميال من الحُسَيْنِيَّة في طريق مكة ، فيها بِرْكَةٌ لأمّ جعفر ، ماؤها ملحٌ غليظٌ . راجع معجم البلدان ٤/ ١٥٩ .

(٦) انظر : شرح خطب ابن نُباتة ص١٧٤ .

(٧) انظر ما سبق ص٥٨٩ .

(٨) انظر ما سبق ص٥١٧ .

وَ(الشَّمْرُ) الأَخْذُ مِنْ الأَمْرِ بِجِدٍّ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الكَلَامُ أَيْضًا عَلَى هَذِهِ اللَّفْظَةِ (١).

❖ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ : « **أَعَاذَنَا اللهُ وَإِيَّاكُمْ مِنْ الْخُسْرَان ، وَجَعَلَنَا وَإِيَّاكُمْ مِمَّنْ ظَفِرَ بِالأَمَان** » [إِلَى قَوْلِهِ : « ﴿**مُنظَرِينَ**﴾ » (٢)] (٣).

الشَّرْحُ:

(**الظَّفَرُ**) هُوَ الفَوْزُ بِالمَطْلُوبِ ، كَأَنَّ القَائِلَ قَدْ أَنْشَبَ فِيهِ ظُفْرَهُ ، ثُمَّ كَثُرَ الاسْتِعْمَالُ وَخَفِيَ وَجْهُ الرَّجْعِ ، فَصَارَ يُسْتَعْمَلُ مِنْ غَيْرِ مُلَاحَظَةٍ (٤) لِلأَصْلِ ، وَلِهَذَا النَّوْعِ بَابٌ ، وَفِيهِ تَفْصِيلٌ وَتَفَاوُتُ مَرَاتِبَ ، وَتَقْرِيرُ الجَمِيعِ فِي عِلْمِ البَيَانِ (٥).

فَصْلٌ : وَيُقَالُ مِنْ (الظَفَرِ) : (ظَفِرَ بِهِ وَعَلَيْهِ ، وظَفِرَ ظَفَرًا ، وأَظْفَرَهُ اللهُ بِهِ وَعَلَيْهِ وظَفَّرَهُ) كُلُّ ذَلِكَ إِذَا نَالَ مَطْلُوبَهُ وَقَارَبَهُ ، وَ(رَجُلٌ مُظَفَّرٌ وظَفِرٌ وظَفِيرٌ) لَا يُحَاوِلُ أَمْرًا إِلَّا أَدْرَكَهُ وَقَارَبَهُ، وَالكَثْرَةُ لِلصِّيغَةِ ، عَلَى مَا هُوَ الْمُقَرَّرُ فِي كُتُبِ النَّحْوِ وَالبَيَانِ (٦).

---

(١) انظر ما سبق ص٣٦٤ .

(٢) الخطب النُّباتية ل٨/ أ ، وتمامه : « ... ، **وَاسْتَوْجَبَ خُلُودَ الجِنَان ، وَالفَوْزَ بِجِوَارِ الرَّحْمَن . إِنَّ أَحْسَنَ الكَلَامِ وَأَشْرَحَ البَيَان، وَأَبْيَنَ النِّظَامِ وَأَوْضَحَ البُرْهَان ، كَلَامُ المَلِكِ المَنَّان . وَتَقْرَأُ** : ﴿كَمْ تَرَكُوا۟ مِن جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ﴿٢٥﴾ وَزُرُوعٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ ﴿٢٦﴾ وَنَعْمَةٍ كَانُوا۟ فِيهَا فَٰكِهِينَ ﴿٢٧﴾ كَذَٰلِكَ وَأَوْرَثْنَٰهَا قَوْمًا ءَاخَرِينَ ﴿٢٨﴾ فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ وَمَا كَانُوا۟ مُنظَرِينَ﴾ » .

(٣) تكملة من المحقّق استأنست فيها بما جرت عليه عادة المؤلف في شرحه .

(٤) في الأصل (ملاحضة) .

(٥) وهذا ما يُعرف في اللغة بالتطور اللغوي في معاني الألفاظ ، بحيث يُهجر معها أصل الاستعمال ، وقد أفرد ابن فارس لهذا بابًا سمّاه (باب الأسباب الإسلامية) . انظر : الصاحبي ص٧٨-٨٦ ، ١٠١-١٠٧ .

(٦) راجع : مقاييس اللغة ٣/ ٤٦٥ ، والمحكم ١١/ ٢١ ، واللسان والتاج (ظفر) .

وَ(**البُرْهَانُ**) بَيَانُ الحُجَّةِ وَاتِّضَاحُهَا . وَقِيْلَ : هُوَ الدَّلِيلُ الَّذِي لَا يَحْتَمِلُ رَدًّا وَلَا إِنْكَارًا (١) . وَأَمَّا مَا حَدَّهُ بِهِ أَصْحَابُ عِلْمِ الكَلَامِ فَلَا يَلِيقُ ذِكْرُهُ هُنَا (٢).

وَلَيْسَ فِيهِ مِنْ جِهَةِ الإِعْرَابِ وَلَا مِنْ جِهَةِ البَدِيعِ مَا يَتَأَكَّدُ ذِكْرُهُ . وَالكَلَامُ عَلَى الآيَةِ الكَرِيمَةِ فِي كُتُبِ التَّفْسِيرِ (٣).

****

(١) راجع : المحكم ٤/ ٢٢٤ ، واللسان وتاج العروس (برهن) .

(٢) انظر : الكليَّات للكفوي ١/ ٤٣٢ .

(٣) انظر مثلًا : الكشاف ٣/ ٥٠٣ ، والجامع للقرطبي ١٦/ ١٣٨ ، والدرّ المصون ٩/ ٦٢٣ .

الخُطْبَةُ الثَّامِنَةُ :

[وَهِيَ خُطْبَةٌ] (١) يُذْكَرُ فِيهَا المَوْتُ وَالمَعَادُ وَالقَبْرُ .

❖ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ : « **الحَمْدُ للهِ الَّذِي أَشْرَقَتْ بِنُورِهِ مَصَابِيحُ قُلُوبِ أَوْلِيَائِه** » [إِلَى قَوْلِهِ : « **دُونَ لِقَائِه** » (٢)] (٣).

الشَّرْحُ:

(**أَشْرَقَتْ**) (٤) أَيْ : أَضَاءَتْ وَصَفَتْ وَانْبَسَطَ نُورُهَا ، وَأَصْلُ هَذَا المَعْنَى فِي النَّفْسِ ، يُقَالُ فِيهِ – أَيْ : فِي هَذَا المَعْنَى – : (أَشْرَقَتْ) ، فَأَمَّا (شَرَقَتْ) فَإِنَّهُ بِمَعْنَى : طَلَعَتْ ، هَذَا كَلَامُ أَكْثَرِ اللُّغَوِيِّينَ . وَقِيْلَ : يُقَالُ : (شَرَقَتْ وأَشْرَقَتْ) بِمَعْنَى : طَلَعَتْ ، وَحَكَى سِيبَوَيْهِ : (شَرَقَتْ وأَشْرَقَتْ) بِمَعْنَى : أَضَاءَتْ (٥).

---

(١) تكملة من المحقّق استأنست فيها بما جرت عليه عادة المؤلف في شرحه .

(٢) الخطب النُّباتية ل٨/ أ ، وتمامه : « ... ، **وَانْخَرَقَتْ لَـهُمْ بِتَبْصِيرِهِ حُجُبُ المُكَاشَفَةِ عَنْ شَوَاهِدِ آلَائِه ، فَآنَسُوا بِنَوَاظِرِ الفِكْرِ فِي أَنْوَارِ بَهَائِه ، مَوْجُودًا غَيْرَ مَعْدُومٍ فِي جَمِيعِ صَنَائِعِهِ وَآئِه ، وَأَنِسُوا عِنْدَ تَحَقُّقِهِمْ بِهِ إِلَى مَا ضَرَّ وَنَفَعَ مِنْ قَضَائِه ، وَتَعَلَّقَتْ أَسْبَابُهُمْ مِنْهُ بِسَبَبٍ لَا قَرَارَ لَـهُمْ عَنْهُ دُونَ لِقَائِه** » .

(٣) تكملة من المحقّق استأنست فيها بما جرت عليه عادة المؤلف في شرحه .

(٤) راجع : مقاييس اللغة ٣/ ٢٦٤ ، والمحكم ٦/ ١٠١ ، والمخصص ٤/ ٣٤٨ .

(٥) كذا في المحكم ، وما ذكره سيبويه نقيض هذا ، فهو موافق لكلام أكثر اللغويين ، ولهذا قال : (هذا باب افتراق فعلت وأفعلت في الفعل للمعنى) . انظر : الكتاب ٤/ ٥٦ .

وَ(**قُلُوبٌ**) [١] جَمْعُ (قَلْبٍ) وَهُوَ الفُؤَادُ، وَهُوَ مُذَكَّرٌ [٢]، صَرَّحَ بِذَلِكَ اللِّحْيَانِيُّ، وَالجَمْعُ (قُلُوبٌ) و(أَقْلُبٌ)، هَذِهِ نَادِرَةٌ، وَمِنْهُ // قَوْلُهُ [٣]: [١٨١]

* أَقْلُبُهُمْ فِي الرَّوْعِ لَا تَطِيشُ *

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ ﴾ [٤] قَالَ الزَّجَّاجُ: «مَعْنَاهُ: نَزَلَ بِهِ جِبْرِيلُ عليه السلام عَلَيْهِ، فَوَعَاهُ وَثَبَتَ، فَلَا يَنْسَاهُ أَبَدًا» [٥].

وَ(**انْخَرَقَ**) [٦] أَيْ: انْفَعَلَ مِنْ (خَرَقَ)، وَهُوَ مُطَاوِعٌ لِـ(خَرَقَ) إِذَا أَوْجَدَ (الخَرْقَ)، وَهُوَ الفُرْجَةُ، وَجَمْعُهُ (خُرُوقٌ)، يُقَالُ: (خَرَقَهُ يَخْرِقُهُ خَرْقًا، واخْتَرَقَهُ فَتَخَرَّقَ وانْخَرَقَ)، يَكُونُ ذَلِكَ فِي الثَّوْبِ وَغَيْرِهِ، وَ(الخِرْقَةُ) المِزْقَةُ [٧]، وَحَقِيقَةُ ذَلِكَ كُلِّهِ فِي الأَجْرَامِ القَابِلَةِ لَهُ، فَإِنْ اسْتُعْمِلَ فِي المَعَانِي أَوْ فِي الأَجْرَامِ غَيْرِ القَابِلَةِ كَانَ مَجَازًا، إِلَّا أَنَّهُ تَخْتَلِفُ جِهَةُ المَجَازِ عَلَى مَا هُوَ المُقَرَّرُ فِي عِلْمِ البَيَانِ.

وَالمَعْنَى: أَنَّهُ تَعَالَى رَزَقَ بَصَائِرَهُمْ قُوَّةَ الإِدْرَاكِ حَتَّى انْجَابَتْ المَوَانِعُ مِنْ الفَهْمِ المُحِيطِ، فَشَاهَدُوا نِعَمَهُ بِعَيْنِ الإِدْرَاكِ، فَاعْتَرَفُوا إِذْ ذَاكَ أَنَّهَا مِنْهُ تَعَالَى.

هَذَا هُوَ المَعْنَى، وَالتَّوْفِيقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ دَلَالَةِ لَفْظِ مَا فِي الخُطْبَةِ مَبْنِيٌّ عَلَى مَعْرِفَةِ وَجْهِ المَجَازِ، وَالعَلَاقَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الحَقِيقَةِ، وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ فِي عِلْمِ البَيَانِ.

---

(١) راجع: المحكم ٦/ ٢٥٩.

(٢) انظر: المذكر والمؤنث لابن التُّسْتُري ص٥٠.

(٣) البيت من الرجز، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب.

(٤) سورة الشعراء، الآيتان: ١٩٣، ١٩٤.

(٥) معاني القرآن ٤/ ١٠٠.

(٦) راجع: مقاييس اللغة ٢/ ١٧٢، والمحكم ٤/ ٣٨٦.

(٧) في الأصل (المدية)، وهو تحريف، والمثبت من المحكم.

وَ(آنَسَ) يَأْتِي بِمَعْنَى : أَبْصَرَ ، وَمِنْهُ مَا أَنْشَدَهُ ابْنُ الأَعْرَابِيِّ [١] :

بِعَيْنَيَّ لَمْ تَسْتَأْنِسَا يَوْمَ غُبْرَةٍ وَلَمْ تَرِدَا جَوَّ العِرَاقِ فَثَرْمَدَا

وَيَأْتِي بِمَعْنَى : أَحَسَّ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ [٢] :

فَآنِسْ كَعْبُ هَلْ فِيهَا حَرَاكٌ؟ فَإِنِّي لَمْ أُحُسَّ بِهَا حَرَاكَا

وَيَأْتِي بِمَعْنَى : عَلِمَ ، وَعَلَيْهِ حُمِلَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَدْخُلُواْ بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّىٰ تَسْتَأْنِسُواْ ﴾ [٣] ، أَيْ : حَتَّى تَسْتَعْلِمُوا أَيُرِيدُ أَهْلُهَا أَنْ تَدْخُلُوهَا أَمْ لَا؟ .

وَيَأْتِي بِمَعْنَى : أَيْقَنَ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ [٤] :

فَإِنْ أَتَاكَ امْرُؤٌ يَسْعَى بِتَكْرِمَةٍ فَانْظُرْ فَإِنَّ اطِّلَاعًا قَبْلَ إِينَاسِ

وَكَأَنَّ المَعَانِيَ مُتَقَارِبَةٌ وَيَجْمَعُهَا الإِدْرَاكُ بِقُوَّةٍ أَوْ ضَعْفٍ ، وَمَا فِي الخُطْبَةِ يَحْتَمِلُهَا [٥].

وَلَيْسَ فِيهِ مِنْ جِهَةِ الإِعْرَابِ وَلَا مِنْ جِهَةِ البَدِيعِ مَا يَتَأَكَّدُ ذِكْرُهُ .

---

(١) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في : المحكم ٨/ ٣٦٧ ، واللسان والتاج (غبر ، أنس) .

(٢) البيت من الوافر ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

(٣) سورة النور ، الآية : ٢٧ . وفي الأصل (لا تدخلوا بيوتكم) ، وهو تحريف .

(٤) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في : المحكم ٨/ ٣٦٧ ، ومجمع الأمثال ١/ ٦٦ ، واللسان وتاج العروس (أنس) .

(٥) راجع : مقاييس اللغة ١/ ١٤٥ ، والمحكم ٨/ ٣٦٧ .

❖ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ : « أَحْمَدُهُ وَالحَمْدُ غَايَةُ مَنْ شَكَر » [إِلَى قَوْلِهِ : « وَأَزْلَفَه »(١)](٢).

[الشَّرْحُ :](٣)

(جُبِلَتْ) بِمَعْنَى : طُبِعَتْ ، يُقَالُ : (جَبَلَهُ اللهُ عَلَى كَذَا) ، أَيْ : طَبَعَهُ ، وَأَمَّا (جَبَلَ) بِمَعْنَى : خَلَقَ ، فَذَلِكَ مُتَعَدٍّ بِنَفْسِهِ ، يُقَالُ : (جَبَلَ اللهُ الخَلْقَ يَجْبِلُهُمْ ويَجْبُلُهُمْ(٤)) . وَالأَظْهَرُ فِي (الجِبِلَّةِ) هُنَا أَنَّهُ أَرَادَ بِهَا الطَّبِيعَةَ ؛ لِأَنَّهَا(٥) تَأْتِي بِمَعْنَى : الأُمَّةِ وَالجَمَاعَةِ ، فَلْيُكْشَفْ مِنْ هُنَاكَ(٦).

وَ(مَحْبُوًّا)(٧) اسْمُ مَفْعُولٍ مِنْ (حَبَا) بِمَعْنَى : أَعْطَى ، يُقَالُ : (حَبَا الرَّجُلَ حَبْوًا) إِذَا أَعْطَاهُ ، وَالاسْمُ (الحَبْوَةُ والحِبْوَةُ والحِبَاءُ) ، وَجَعَلَ اللِّحْيَانِيُّ جَمِيعَ ذَلِكَ مَصَادِرَ . وَقِيْلَ : (الحِبَاءُ) العَطَاءُ بِلَا مَنٍّ وَلَا جَزَاءٍ . وَقِيْلَ // : (حَبَاهُ) أَعْطَاهُ وَمَنَعَهُ(٨) ، عَنْ ابْنِ الأَعْرَابِيِّ لَمْ يَحْكِهَا غَيْرُهُ . [١٨٢]

فَصْلٌ : وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ – أَعْنِي أَنَّ (حَبَا) بِمَعْنَى : أَعْطَى – فَحَقُّهُ أَنْ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ بِنَفْسِهِ ، كَـ(مَنَحَ ووَهَبَ) وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، وَلَا بُدَّ ؛ لِأَنَّ كُلَّ لَفْظٍ كَانَ بِمَعْنَى لَفْظٍ عُمُومًا وَخُصُوصًا وَطَرْدًا وَعَكْسًا تَعَدَّى تَعَدِّيَهُ لُزُومًا أَوْ جَوَازًا ، عَلَى مَا هُوَ المُقَرَّرُ فِي كُتُبِ النَّحْوِ ،

---

(١) الخطب النُّباتية ل٨/ ب ، وتمامه : « ... ، وَأَذْكُرُهُ ذِكْرًا كَثِيرًا كَمَا أَمَر ، وَأُنَزِّهُهُ عَنْ قَوْلِ مَنْ جَحَدَ بِهِ وَكَفَر ، وَأُسَلِّمُ لَهُ تَسْلِيمَ مَنْ ابْتُلِيَ فَصَبَر ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ شَهَادَةً قَامَتْ بِهَا الأَدِلَّة ، وَجُبِلَتْ عَلَيْهَا الجِبِلَّة ، مَحْبُوًّا بِالبِشَارَةِ حَامِلُهَا ، مَدْعُوًّا بِالخَسَارَةِ جَاهِلُهَا ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ أَلْزَمَ بِإِرْسَالِهِ الحُجَّة ، وَقَوَّمَ بِاعْتِدَالِهِ المَحَجَّة ، فَلَمْ يَزَلْ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ لِـمَنْ تَابَعَهُ سِرَاجا ، وَعَلَى مَنْ نَازَعَهُ عَجَاجا ، حَتَّى عَادَ عَذْبُ الكُفْرِ أُجَاجا ، وَدَخَلَ النَّاسُ فِي دِينِ اللهِ أَفْوَاجا ، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَشَرَّفَه ، كَمَا اخْتَارَهُ مِنْ خَلْقِهِ وَأَزْلَفَه » .

(٢) تكملة من المحقّق استأنست فيها بما جرت عليه عادة المؤلف في شرحه .

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام ، استأنست فيها بما جرت عليه عادة المؤلف في شرحه .

(٤) في الأصل (يجلبهم) ، وهو تحريف .

(٥) في الأصل (إنما) ، ولعلّ الوجه ما أثبتُّه .

(٦) انظر حديث المؤلف عن هذه اللفظة ومصادرَها فيما سبق ص٣٨٠ .

(٧) راجع : مقاييس اللغة ٢/ ١٣٢ ، والمحكم ٤/ ٢٠ ، واللسان (حبا) ، والتاج (حبو) .

(٨) في الأصل (ومنَّه) ، وهو تحريف ، والمثبت من المحكم . قال الزبيدي : « فهو ضِدٌّ ، ومنه المحاباة في البيع » .

وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَيَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ ضَمَّنَ (أَعْطَى) مَعْنَى : خَصَّ ، فَعَدَّاهُ تَعَدِّيَهُ ، كَمَا ضُمِّنَ (قَتَلَ) معنى : ضَرَبَ ، فِي قَوْلِ الفَرَزْدَقِ [١] :

كَيْفَ تَرَانِي قَالِبًا مِجَنِّي؟ [٢] قَلَبْتُ أَمْرِي ظَهْرَهُ لِبَطْنِ
قَدْ قَتَلَ اللهُ زِيَادًا عَنِّي

وَكَمَا فِي قَوْلِ الآخَرِ [٣] :

فَقُلْتُ : اقْتُلُوهَا عَنْكُمُ بِمِزَاجِهَا وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ

وَقَدْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَحَدُ المَفْعُولَيْنِ مَحْذُوفًا ، وَيَكُونَ التَّقْدِيرُ : (مَحْبُوًّا مَا أَرَادَ) ، وَتَكُونَ البَاءُ الدَّاخِلَةُ عَلَى « **البِشَارَةِ** » لِلسَّبَبِيَّةِ . وَيَحْتَمِلُ أَيْضًا – وَهُوَ غَيْرُ بَعِيدٍ – أَنْ يَكُونَ (حَبَا) الجَارِي عَلَيْهِ (مَحْبُوًّا) طَالِبَ (احْتِبَاءٍ بِالثَّوْبِ) إِذَا اشْتَمَلَ بِهِ ، كَمَا تَقُولُ : لَوَيْتُهُ فَالْتَوَى ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ [٤] :

حَبَوْتُ بِهَا غَسَّانَ إِذْ كُنْتُ نَائِيًا وَمِنهُمْ تِلَادِي فِي النَّوَى وَطَرِيفُ

وَعَلَى كُلِّ حَالٍ فَلَا غِنَى عَنْ إِخْرَاجِ اللَّفْظِ عَنْ مَوْضُوعِهِ ، لَكِنْ تَخْتَلِفُ جِهَاتُ الإِخْرَاجِ فِي القُرْبِ وَالبُعْدِ ، وَتَخْتَلِفُ أَيْضًا الأَنْوَاعُ الَّتِي يَكُونُ بِهَا اللَّحَاقُ مِنْ المَجَازِ ، وَتَقْرِيرُ جَمِيعِ ذَلِكَ فِي عِلْمِ البَيَانِ .

---

(١) سبق تخريجه ص٦٣٨ .

(٢) في الأصل (مجنٍّ) .

(٣) البيت من الطويل ، وهو للأخطل يصف فيه الخمرة في : ديوانه ص٢٣ ، وإصلاح المنطق ص٣٥ ، واللسان (قتل ، كفي)، والمقاصد النحوية ٤/ ١٥٢٣ ، وخزانة الأدب ٩/ ٤٢٧ .

(٤) البيت من الطويل ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب . وقد وجدت صدره – وهو موطن الشاهد – منسوبًا إلى النابغة الذبياني في : ديوانه ص٤٨ ، والأغاني ١١/ ١٥ . **والتِّلَاد** : المال القديم يورث عن الآباء . **والنَّوَى** : الحاجة . **والطَّرِيف** : الكثير الآباء في الشرف . راجع اللسان (تلد ، طرف ، نوي) .

وَ(**البِشَارَةُ**) (١) – بِكَسْرِ البَاءِ ، وَقَدْ تُضَمُّ – اسْمُ مَا يَقَعُ بِهِ (البِشْرُ) ، وَقَدْ يَكُونَانِ مَعًا – أَعْنِي (البِشَارَةَ والبُشَارَةَ) – اسْمًا لِـمَا يُعْطَى (الْمُبَشِّرُ) ، وَلَيْسَ المَعْنَى عَلَيْهِ هُنَا . وَ(البِشَارَةُ) هِيَ الخَبَرُ الأَوَّلُ ، وَلَا تَكُونُ إِلَّا فِيمَا يَعْظُمُ وَيَجِلُّ ، وَيَظْهَرُ عَلَى وَجْهِ الْمُتَلَقِّي بِهَا عَلَامَةٌ لِلتَّأَثُّرِ بِهَا بِتَغَيُّرِ بَشْرَتِهِ عَنْ المَعْهُودِ فِيهَا ، عَلَى هَذَا الأَكْثَرُ . وَقَالَ ابْنُ الشَّاهِدِ : « لَا تُشْتَرَطُ الأَوَّلِيَّةُ » ، وَقَالَ فِي قَوْلِهِ (٢) :

وُلْدِي بِهَا وَعِرْسِي ... فَارْتَاحَ يَوْمِي عِنْدَهَا وَأَمْسِي

: « إِنَّ المَعْنَى : بَشَّرِي بِهَا وُلْدِي أَمْسِ وَعِرْسِي اليَوْمَ » . وَقَالَ : « مَا لَمْ يَتَحَقَّقْ المَعْنَى وَيُبَشَّرْ فَالْمُخْبِرُ بِهِ (مُبَشِّرًا) وَإِنْ تَعَدَّدَ ، فَإِذَا تَحَقَّقَ لَمْ يَبْقَ (مُبَشِّرًا) (٣) » . [وَ(التَّبْشِيرُ)] (٤) يَكُونُ فِي الخَيْرِ وَالشَّرِّ ، وَفِي التَّنْزِيلِ : ﴿ يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُم بِرَحْمَةٍ مِّنْهُ وَرِضْوَانٍ وَجَنَّاتٍ لَّهُمْ فِيهَا نَعِيمٌ مُّقِيمٌ ﴾ (٥) ، وَفِيهِ : ﴿ بَشِّرِ الْمُنَافِقِينَ بِأَنَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ (٦) ، فَقِيلَ : دَلَالَتُهُ فِي الخَيْرِ عَلَى جِهَةِ الأَصَالَةِ ، وَفِي الشَّرِّ //مِنْ مَجَازِ الخُلْفِ ، وَيَرْجِعُ هَذَا إِلَى الْمُتَكَلِّمِ ، وَهُوَ الَّذِي يُسَمَّى بِالتَّهَكُّمِ (٧) ، كَمَا فِي قَوْلِهِ (٨) : [١٨٣]

حَظِينَا مِنْ نَوَالِ المَلْكِ عَمْرٍو ... بِهَا يَهْوَى عِدَاهُ حَظِيتُ مِنْهَا

---

(١) راجع : مقاييس اللغة ١/ ٢٥١ ، والمحكم ٨/ ٤٣ ، واللسان وتاج العروس (بشر) .

(٢) البيتان من الرجز ، ولم أقف عليهما في غير هذا الكتاب . والأول منهما مختلٌّ عروضيًّا ، ويكمل بنحو :

* وُلْدِي بِهَا فَبَشِّرِي وَعِرْسِي *

وبه يتمُّ الاستشهاد ، والله أعلم .

(٣) في الأصل (مبشِّر) .

(٤) في الأصل بياض بمقدار كلمتين ، والتكملة من المحكم ، وبها يلتئم الكلام ويتضح المعنى .

(٥) سورة التوبة ، الآية : ٢١ .

(٦) سورة النساء ، الآية : ١٣٨ .

(٧) في الأصل (بالهتكم) ، وهو تحريف .

(٨) البيت من الوافر ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

وَكَمَا فِي قَوْلِهِ أَنْشَدَهُ [١] سِيبَوَيْهِ [٢] :

لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَ قَيْسٍ عِتَابٌ   غَيْرُ طَعْنِ الكُلَى وَضَرْبِ الرِّقَابِ

أَنْشَدَهُ بِرَفْعِ «غَيْرِ» ، وَكَمَا فِي [قَوْلِهِ] [٣] أَنْشَدَهُ أَيْضًا [٤] :

وَخَيْلٍ قَدْ دَلَفْتُ لَهَا بِخَيْلٍ   تَحِيَّةُ بَيْنِهِمْ ضَرْبٌ وَجِيعُ

وَقَدْ يُفْرَقُ بَيْنَ الخُلْفِ فِي هَذِهِ الأَبْيَاتِ ، لَكِنْ لَا يَخْرُجُ عَنْ وَاحِدٍ مِنْهَا الاسْتِشْهَادُ ، وَتَقْرِيرُ جَمِيعِ ذَلِكَ فِي عِلْمِ البَيَانِ ، وَحَيْثُ يَكُونُ هُوَ المَقْصُودُ .

وَقِيْلَ : بَلْ هُوَ عَلَى جِهَةِ الأَصَالَةِ فِي الوَجْهَيْنِ – أَعْنِي فِي الخَيْرِ وَالشَّرِّ – لِبُعْدِ ادِّعَاءِ الخُلْفِ فِي قَوْلِ المُجَذَّرِ بنِ ذِيَادٍ البَلَوِيِّ [٥] :

---

(١) في الأصل (أنشد) .

(٢) البيت من الخفيف ، وهو لعمرو بن الأَيْهم التغلبي ، شاعرٌ نصرانيٌّ ، كان في العصر الأول للإسلام من سكان الجزيرة ، وقد عاصر الأخطل ، ومات الأخطلُ قبله . انظر في ترجمته : معجم الشعراء ص٢٤٢ ، والأعلام ٥/ ٧٤ .
والبيت في : الكتاب ٢/ ٣٢٣ ، ومعجم الشعراء ص٢٤٢ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/ ٥٠ ، وسمط اللآلي ١/ ١٨٤ ، ومحاضرات الأدباء ٣/ ١٧٩ ، وربيع الأبرار ٣/ ٣٣٣ . ويُنسب أيضًا إلى معاوية بن أبي سفيان ﵁ في ملحق ديوانه ص١٢٧ . وإلى ابن الرومي في ديوانه ١/ ٢٣٦ . وإلى عمرو بن إبراهيم في محاضرات الأدباء ٣/ ١٦٢ .

(٣) تكملة بها يلتئم الكلام .

(٤) البيت من الوافر ، وهو لعمرو بن مَعْدِيكَرِبَ في : ديوانه ص١٤٩ ، والكتاب ٢/ ٣٢٣ وَ ٣/ ٥٠ ، وشرح أبياته لابن السيرافي ٢/ ١٨٧ ، والعمدة لابن رشيق ٢/ ٢٩٢ ، وخزانة الأدب ٩/ ٢٥٧ .

(٥) هو المجَذَّر بن ذياد بن عمرو البلوي ﵁ ، وقيل : اسمه عبد الله ، والمُجَذَّر لقبٌ له ، معناه : الغليظ الضخم ، وهو شاعر فارس من الصحابة ، استشهد يوم أحد ، قتله الحارث بن سويد بن الصامت غدرًا بأبيه ، وكان قد قتله المجَذَّر في الجاهلية ، فلجأ الحارث بمكة مرتدًّا ، ثمَّ أسلم يوم الفتح ، فقتله ﷺ بالمجَذَّر . انظر في ترجمته : أسد الغابة ٥/ ٥٩ ، والإصابة ٣/ ٣٤٣ . والأبيات من الرجز ، وهي في : السيرة لابن هشام ١/ ٦٣٠ ، ومعجم الشعراء ص٤٧٠ ، والاكتفاء للكَلاعي ٢/ ٢٧ ، والبداية والنهاية ٣/ ٢٨٥ . **والكَبْش** : رئيس القوم . **والصَّعْدة** : عصا الرمح التي تنبت مستقيمة لا تحتاج إلى التثقيف . **والعَبْط** : القتل والنَّحْر . **والقِرْن** : المماثل في الشجاعة والشِّدَّة. **والعَضْب المَشْرَفي** : السيف القاطع المنسوب إلى المشارف ، وهي قرى بأرض اليمن . **والإرزام**: الصوت الذي يخرج من الحلق ولا يُفتح =

إِمَّا جَهِلْتَ أَوْ نَسِيتَ نَسَبِي فَأَثْبِتِ النِّسْبَةَ : إِنِّي مِنْ بَلِي
الطَّاعِنِينَ بِرِمَاحِ اليَزَنِي الضَّارِبِينَ الكَبْشَ حَتَّى يَنْحَنِي
بَشِّرْ بِيُتْمٍ مَنْ أَبُوهُ[1] البَخْتَرِي[2] أَوْ بَشِّرَنْ بِمِثْلِهَا مِنِّي بَنِي
أَنَا الَّذِي يُقَالُ أَصْلِي مِنْ بَلِي أَطْعَنُ بِالصَّعْدَةِ حَتَّى تَنْثَنِي
وَأَعْبِطُ القِرْنَ بِعَضْبٍ مَشْرَفِي أُرْزِمُ لِلمَوْتِ كَإِرْزَامِ الـمَرِي
فَلَا تَرَى مُجَذَّرًا يَفْرِي فَرِي

وَأُجِيبَ بِأَنَّهُ يَكُونُ عَلَى جِهَةِ الْمُقَابَلَةِ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ[3] :

أَلَا لَا يَجْهَلَنْ أَحَدٌ عَلَيْنَا فَنَجْهَلَ فَوْقَ جَهْلِ الجَاهِلِينَا

وَفِي هَذَا الجَوَابِ نَظَرٌ ؛ لِفُقْدَانِ الرُّسُوخِ فِي اللَّفْظَيْنِ عَلَى قَوْلِ الْمُجِيبِ .

وَ(**السِّرَاجُ**) فِي أَصْلِ اللُّغَةِ : الِمصْبَاحُ ، وَالجَمْعُ (سُرُجٌ) ، وَ(السِّرَاجُ) الشَّمْسُ ، وَفِي التَّنْزِيلِ : ﴿وَجَعَلْنَا سِرَاجًا وَهَّاجًا﴾[4] ، وَعَلَى هَذَا يُحْمَلُ وَصْفُ النَّبِيِّ ﷺ وَشَرَّفَ وَكَرَّمَ بِـ(السِّرَاجِ) ، أَيْ : إِنَّهُ مِثْلُ الشَّمْسِ فِي النُّورِ وَالظُّهُورِ[5] ، وَإِنْ كَانَ أَعْلَى فِي القَدْرِ وَالشَّرَفِ ﷺ،

= به الفم . والمَرِيّ : الناقة التي ليس لها ولد فيُسْتنزل لبنها على عُسر . راجع اللسان (كبش ، صعد ، عبط ، قرن ، عضب ، شرف ، رزم ، مرا) .

(١) في الأصل (أبيه) .

(٢) اسمه العاص بن هشام ، وكان ممن نقض الصحيفة ، وقد نهى رسول ﷺ عن قتله ؛ لأنه كان أكفَّ القوم عنه وهو بمكة ، وكان قد خرج من مكة ومعه زميل له اسمه جنادة بن مليحة ، فلقيهما المجذَّر ، فأراد أن يقتل زميله ، فأبى إلا أن يقاتل معه ؛ لئلا يتحدّث عنه نساء مكة أنه ترك زميله حرصًا على الحياة ، فاقتتلا فقتله المجذَّر ، فأتى رسولَ الله ﷺ فأخبره القصة . انظر : السيرة لابن هشام ١/ ٦٢٩ ، والبداية والنهاية ٣/ ٢٥٨ .

(٣) سبق تخريجه ص٣٩٨ .

(٤) سورة النبأ ، الآية : ١٣ .

(٥) راجع : المحكم ٧/ ١٩٢ .

عَلَى أَنَّ المُشَبَّهَ بِهِ يَكُونُ فِي أَمَاكِنَ دُونَ المُشَبَّهِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ (١) . قَالَ بَعْضُ شُيُوخِنَا مِنْ الأَنْدَلُسِيِّينَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَـٰكَ شَـٰهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَـذِيرًا ﴿٤٥﴾ وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذْنِهِۦ وَسِرَاجًا مُّنِيرًا ﴾ (٢) : « (السِّرَاجُ) المِصْبَاحُ أَوْ الشَّمْسُ ، فَإِنْ كَانَ التَّشْبِيهُ بِالأَوَّلِ كَانَ عَلَى جِهَةِ التَّقْرِيبِ وَالتَّمْثِيلِ ، وَإِنْ كَانَ بِالثَّانِي عَلَى بَابِهِ » .

وَعِنْدِي أَنَّهُ بِالأَوَّلِ ، وَالثَّانِي عَلَى التَّقْرِيبِ ؛ لِـمَا تَعَيَّنَ وَثَبَتَ عَقْلًا وَنَقْلًا مِنْ أَنَّهُ ﷺ أَشْرَفُ كُلِّ مَخْلُوقٍ ، تَخَيَّرَهُ بِخِيرَةٍ / / وَمَنْقَبَةٍ مَنْقَبَةٍ (٣) ، وَأَكْرَمُهُ عَلَى خَالِقِهِ جَلَّ وَعَلَا ، وَلَا يَرِدُ عَلَيْنَا أَنَّ التَّقْرِيبَ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي مُقْتَضِي القِلَّةِ وَعَدَمِ الأَخْذِ فِي الزِّيَادَةِ ، فَقَدْ غَلِطَ حَازِمٌ فِي ذَلِكَ (٤) ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ إِلَّا الشُّهْرَةُ فَقَطْ ، وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ فِي عِلْمِ البَيَانِ . [١٨٤]

وَقَدْ تَعَرَّضْتُ لِهَذِهِ المَسْأَلَةِ وَأَنْعَمْتُ الكَلَامَ فِيهَا ، فِي تَعْلِيقِي عَلَى قَصِيدَةِ (٥) أَبِي عَبْدِ اللهِ بنِ أَبِي الخِصَالِ الأَنْدَلُسِيِّ الَّتِي أَوَّلُهَا (٦) :

إِلَيْكَ فَهَمِّي وَالفُؤَادُ بِيَثْرِبِ ... وَإِنْ عَاقَنِي عَنْ مَطْلَعِ الوَحْيِ مَغْرِبِي

عِنْدَ قَوْلِهِ فِي وَصْفِ النَّبِيِّ ﷺ وَشَرَّفَ وَكَرَّمَ :

---

(١) انظر ما سبق ص٥٦٦ .

(٢) سورة الأحزاب ، الآيتان : ٤٥ ، ٤٦ . وفي الأصل سقطت (بإذنه) من الآية .

(٣) العبارة غامضة في الأصل ، وما أثبتُّه اجتهادي في قراءتها .

(٤) انظر : منهاج البلغاء ص٢٣ ، ٣٠ ، ١١٤ .

(٥) علّق الناسخ في حاشية الأصل بقوله : (شَرَحَ الشارحُ القصيدة المسمّاة : معراج المناقب ومنهاج الحسب الثاقب ، الخِصَاليَّة الكبيرة المعلومة ، رحم الله الجميع بمنِّه) .

(٦) هو أبو عبد الله محمد بن مسعود الغافقي ، المشهور بأبي الخِصَال ، وزيرٌ أندلسي ، عالمٌ مثقَّفٌ ، وكاتبٌ بارعٌ ، وشاعرٌ أديبٌ ، يلقب بذي الوزارتين ، لم ينطلق اسم كاتب بالأندلس على رجل مثله ، له تصانيف كثيرة في الخطب والمقامات والرسائل والأشعار ، توفي شهيدًا سنة ٥٤٠هـ . انظر في ترجمته : بغية الملتمس ١/ ١٧٠ ، والمطرب من أشعار أهل المغرب ص١٨٧ ، وبغية الوعاة ١/ ٢٤٣ ، والأعلام ٧/ ٩٥ . وأبيات القصيدة من الطويل ، وهي في الاكتفاء للكَلاعي ١/ ٣٢ ، ولم أقف عليها في غيره .

كَرَوْضِ الرُّبَا كَالشَّمْسِ فِي رَوْنَقِ الضُّحَى كَنَاشِيءِ مَاءِ الْمُزْنِ قَبْلَ التَّصَوُّبِ

وَذَكَرْتُ تَسْمِيطَ [١] أَبِي عَبْدِ اللهِ بنِ حُبَيْشٍ الأَنْدَلُسِيِّ أَيْضًا لَهُ ، وَهُوَ [٢] :

كَفَاهُ مِنَ الرَّحْمَنِ مَدْحٌ تَصَرُّحَا بِشَرْحِ أَلَمْ نَشْرَحْ وَإِيضَاحِ وَالضُّحَى
فَقَدْ أَتَّمَ القُرْآنُ مَنْ قَالَ مُفْصِحَا كَرَوْضِ الرُّبَا كَالشَّمْسِ فِي رَوْنَقِ الضُّحَى
كَنَاشِيءِ مَاءِ الْمُزْنِ قَبْلَ التَّصَوُّبِ

وَلَـمَّا وَقَفَ شَيْخُنَا أَبُو القَاسِمِ بنُ جُزَيٍّ الأَنْدَلُسِيِّ [٣] عَلَى التَّعْلِيقِ ، وَوَصَلَ إِلَى هَذَا الْمَوْضِعِ اسْتَحْسَنَهُ غَايَةَ الاسْتِحْسَانِ ، وَحِكْمَةُ اسْتِحْسَانِهِ لِهَذَا الْمَوْضِعِ أَنْ أَتَتْ عَلَى أَوَّلِ وَرَقَةٍ مِنَ التَّعْلِيقِ أَبْيَاتٌ أَوَّلُهَا [٤] :

جَدِّدِ الشُّكْرَ لِلَّذِي قَدْ هَدَاكَا لِـمَعَانٍ تُفْضِي بِنَيْلِ مُنَاكَا

فَكُلُّ مَا يُشَبَّهُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ وَشَرَّفَ وَكَرَّمَ أَوْ شَيْءٌ مِنْ صِفَاتِهِ الذَّاتِيَّةِ أَوْ الصَّادِرَةِ – وَإِنْ ارْتَفَعَ شَأْنُهُ – لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى جِهَةِ التَّقْرِيبِ ؛ لِأَنَّهُ دُونَ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَشَرَّفَ وَكَرَّمَ ، أَمَاتَنَا اللهُ عَلَى حُبِّهِ وَاعْتِقَادِ مَا أَوْجَبَهُ اللهُ تَعَالَى مِنْ عَظِيمِ حَقِّهِ ، وَجَعَلَهُ لَنَا شَفِيعًا كَمَا هَدَانَا بِهِ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا .

وَ(**العَجَاجُ**) [٥] فِـي الأَصْلِ الغُبَارُ . وَقِيْلَ : هُـوَ الغُبَارُ مَا ثَوَّرَتْهُ الرِّيحُ ، وَاحِدُهُ (عَجَاجَةٌ) ،

---

(١) **التَّسْمِيط** : هو أن يأتي الشاعر بأربعة أقسمة على أيّ قافية شاء ، ثمّ يذكر قسيمًا واحدًا من قافية مخالفة ، وهكذا إلى آخر القصيدة ، وإنما سمّي بذلك تشبيهًا بسمط اللؤلؤ . انظر : العمدة لابن رشيق ١/ ١٧٨ ، واللسان (سمط) .

(٢) هو عبد الرحمن بن محمد الأنصاري الأندلسي ، المعروف بأبي القاسم بن حُبَيْش ، عالم بالعربية والقراءات ، تولى القضاء ، وكان أحد الأئمة بالأندلس في الحديث وغريبه ولغته ، رَوَى عن جماعة من العلماء كابن أبي الخِصَال والقاضي عياض ، توفي سنة ٥٨٤هـ . ولم أقف على من ذَكَر أنه يُكْنَى أبا عبد الله . انظر في ترجمته : بغية الملتمس ٢/ ٤٦٥ ، وبغية الوعاة ٢/ ٨٥ ، والأعلام ٣/ ٣٢٧ . والأبيات من الطويل ، ولم أقف عليها فيما بين يدي من المصادر ، والله أعلم .

(٣) سبق ذكر ترجمته في قسم الدراسة عند الحديث عن شيوخ المؤلف ص٤٢ .

(٤) البيت من الخفيف ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

(٥) راجع : مقاييس اللغة ٤/ ٢٨ ، والمحكم ١/ ٢٤ .

وَيُسْتَعْمَلُ فِي الأَثَرِ المُعَارِضِ لِهَوَاءِ النَّفَسِ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ[١] :

وَإِنْ رَأَتْ عَجَاجَ يَوْمِ خَطْبِ[٢] أَبْدَتْ جِمَاحَ ذِي الإِبَاءِ الصَّعْبِ

كَمَا عُبِّرَ عَنْهُ بِالغُبَارِ فِي قَوْلِهِ[٣] :

وَقَدْ سَيَّرَ اليَزْدِيُّ غُبَارَا ظَلَامُهُ لَا يَأْتَلِي اعْتِكَارَا

وَ(**أُجَاجٌ**) لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا مَعَ المَاءِ أَوْ مَا نُزِّلَ مَنْزِلَتَهُ ، وَاخْتُلِفَ فِي تَفْسِيرِهِ : فَقِيلَ : (مَاءٌ أُجَاجٌ) مِلْحٌ . وَقِيلَ : مُرٌّ . وَقِيلَ : (الأُجَاجُ) الشَّدِيدُ الحَرَارَةِ[٤].

وَ(**الأَفْوَاجُ**)[٥] جَمْعُ (فَوْجٍ) ، وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ القَطِيعِ مِنْ النَّاسِ ، وَيُقَالُ فِيهِ – أَعْنِي (الفَوْجَ) – : (فَائِجٌ) . وَجَمْعُهُ[٦] – أَعْنِي جَمْعَ // (الفَوْجِ) – (أَفْوَاجٌ وأَفَاوِيجُ) ، وَحَكَى سِيبَوَيْهِ : (فُؤُوجٌ)[٧] ، وَهُوَ قَلِيلٌ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿هَٰذَا فَوْجٌ مُّقْتَحِمٌ مَّعَكُمْ﴾[٨] قِيلَ : إِنَّ هَذَا (الفَوْجَ) هُمْ أَتْبَاعُ الرُّؤَسَاءِ[٩]. [١٨٥]

وَ(**أَزْلَفَهُ**) بِمَعْنَى : قَرَّبَهُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الكَلَامُ عَلَيْهِ[١٠].

وَلَيْسَ فِيهِ مِنْ جِهَةِ الإِعْرَابِ وَلَا مِنْ جِهَةِ البَدِيعِ مَا يَتَأَكَّدُ ذِكْرُهُ .

---

(١) البيتان من الرجز ، ولم أقف عليهما في غير هذا الكتاب .

(٢) في الأصل (خطيب) ، وهو تحريف .

(٣) البيتان من الرجز ، ولم أقف عليهما في غير هذا الكتاب ، والأوّل منهما لا يستقيم عروضيًّا .

(٤) راجع : مقاييس اللغة ١/ ٩ ، والمحكم ٧/ ٣٣١ .

(٥) راجع : مقاييس اللغة ٤/ ٤٥٨ ، والمحكم ٧/ ٣٩١ .

(٦) بعده في الأصل (جمع فوج) ، وهي مقحمة .

(٧) انظر : الكتاب ٣/ ٥٨٨ .

(٨) سورة ص ، الآية : ٥٩ .

(٩) هذا قول الزجاج . انظر : معاني القرآن ٤/ ٣٣٩ .

(١٠) انظر ما سبق ص٦٦٢ .

❖ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ : « ابْنَ آدَمَ : عَلَا نَسَبُكَ فِي الميِّتِينَ [فَأَعْرَق] ، وَقَارَعَتْ جِسْمَكَ نُوَبُ السِّنِينَ [فَأَخْلَق] [١] » [إِلَى قَوْلِهِ : « مَفْقُودا » [٢]] [٣].

الشَّرحُ:

(أَعْرَقَ) أَيْ : انْتَمَى إِلَى عِرْقِهِ ، وَ(عِرْقُ كُلِّ شَيْءٍ) أَصْلُهُ وَمَا يَنْتَمِي إِلَيْهِ ، وَالجَمْعُ (أَعْرَاقٌ وعُرُوقٌ) [٤] ، وَلَا يُسْتَعْمَلُ (أَعْرَقَ) إِلَّا فِيمَا عُرِفَ انْتِمَاؤُهُ وَتَحَقَّقَ . وَالمَعْنَى : أَنَّ نِسْبَتَكَ إِلَى الأَمْوَاتِ نِسْبَةٌ مُحَقَّقَةٌ لَا مِرْيَةَ فِيهَا ، وَالَّذِي يَقْتَضِي هُنَا جِنْسِيَّةً لَا أَصْلِيَّةً ؛ لِاقْتِضَاءِ الجِنْسِيَّةِ انْسِحَابَ أَحْكَامِ البَعْضِ عَلَى الجَمِيعِ ، لَا سِيَّمَا الحُكْمُ المُثِيرُ لِلنِّسْبَةِ ، بِخِلَافِ الأَصْلِيَّةِ ، عَلَى مَا هُوَ المُقَرَّرُ فِي عِلْمِ البَيَانِ .

وَ(قَارَعَ) فَاعَلَ مِنْ (قَرَعَ) ، وَهَذِهِ المَادَّةُ وَضْعُهَا أَنْ تَكُونَ مِنَ اثْنَيْنِ كَـ(ضَارَبَ وقَاتَلَ) وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، وَمُفْرَدٍ مَحْضٍ كَـ(سَافَرَ [٥]) ، وَ مُفْرَدٍ يُلْمَحُ فِيهِ مَعْنَى الاشْتِرَاكِ وَالمُوَاخَاةِ ، وَمِنْهُ (قَارَعَ) فِي هَذَا المَوْضِعِ ، فَإِنَّهُ يُلْتَمَحُ فِيهِ مَعْنَى : المُمَاسَّةِ [٦] ، عَلَى أَنَّهُ لَوْ قَالَ : (قَرَعَتْ) لَكَانَ أَنْسَبَ ، لَا سِيَّمَا وَقَدْ جَاءَ لَهُ مُطَاوِعٌ ؛ لِأَنَّ (أَخْلَقَ) مُطَاوِعٌ لَهُ فِي المَعْنَى ، وَكُلُّ مَا اقْتَضَى مِنْ

---

(١) ما بين المعقوفين في الموضعين ساقط في الأصل ، والتكملة من ديوان الخطب ، بدليل أنّ المؤلف قد تعرّض لهما بالشرح .

(٢) الخطب النُّباتية ل٨/ ب ، وتمامه : « ... ، وَأَنْتَ عَلَى حِرْصِكَ مُصِرّ ، وَمِمَّا يُقَرِّبُكَ مِنْ اللهِ تَفِرّ ، تَطْلُبُ مِنْ الدُّنْيَا مَا لَا تُدْرِكُه ، وَتَثِقُ مِنْ الحَيَاةِ بِمَا لَا تَمْلِكُه ، لَا أَنْتَ بِمَا قَسَمَ اللهُ لَكَ مِنْ الرِّزْقِ وَاثِق ، وَلَا لِـمَا حَذَّرَكَ مِنْ الذَّنْبِ مُفَارِق ، فَلَا المَوْعِظَةُ تَنْفَعُك ، وَلَا الحَوَادِثُ تَرْدَعُك ، وَلَا الدَّهْرُ يَزَعُك ، وَلَا دَاعِي المَوْتِ يُسْمِعُك ، كَأَنَّكَ لَمْ تَزَلْ حَيًّا مَوْجُودا ، أَوْ كَأَنَّكَ لَا تَعُودُ نِسْيًا مَفْقُودا » .

(٣) تكملة من المحقّق استأنست فيها بما جرت عليه عادة المؤلف في شرحه .

(٤) راجع : المحكم ١/ ١٠٨ .

(٥) في الأصل (كسا ثم فر) ، ولعلّ الوجه ما أثبتُّه .

(٦) انظر ما سبق ص٦٣٥ ، ٦٤٤ .

الأَفْعَالِ المُكَافَأَةَ وَالتَّجَاوُبَ لَمْ يَصِحَّ أَنْ يَكُونَ لَهُ مُطَاوِعٌ ، عَلَى مَا هُوَ المُقَرَّرُ فِي كُتُبِ النَّحْوِ وَالبَيَانِ .

فَصْلٌ : وَمَعْنَى [(قَرَعَ)] (١) : ضَرَبَ ، قَالَ (٢) :

لِذِي الحِلْمِ قَبْلَ اليَوْمِ مَا تُقْرَعُ العَصَا وَمَا عُلِّمَ الإِنْسَانُ إِلَّا لِيَعْلَمَا

وَأَمَّا قَوْلُهُ (٣) :

وَزَعَمْتُمُ أَنْ لَا حُلُومَ لَنَا [إِنَّ العَصَا قُرِعَتْ لِذِي الحِلْمِ

فَقَالَ ثَعْلَبٌ : « المَعْنَى : إِنَّكُمْ إِنْ زَعَمْتُمْ] (٤) أَنَّا قَدْ أَخْطَأْنَا ، فَقَدْ أَخْطَأَ العُلَمَاءُ قَبْلَنَا » (٥).

وَ(**النُّوَبُ**) جَمْعُ (نَوْبَةٍ) ، وَهِيَ النَّازِلَةُ الَّتِي تَنْزِلُ بِالنَّاسِ فَتَعُمُّ ، وَهُوَ أَحَدُ مَادَلَّ عَلَى العِظَمِ وَالبَرَاحَةِ بِالإِطْلَاقِ . وَمَجِيءُ جَمْعِ فَعْلَةٍ عَلَى فُعَلٍ نَادِرٌ . قَالَ أَبُو الفَتْحِ : « مَجِيءُ فَعْلَةٍ عَلَى فُعَلٍ يُرِيكَ أَنَّهَا كَأَنَّهَا إِنَّمَا جَاءَتْ عِنْدَهُمْ مِنْ فُعْلَةٍ ، فَكَأَنَّ (نَوْبَةً) (نُوبَةٌ) ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ لِأَنَّ الوَاوَ مِمَّا سَبِيلُهُ أَنْ يَأْتِيَ تَابِعًا لِلضَّمَّةِ » . قَالَ : « وَهَذَا يُؤَكِّدُ (٦) عِنْدَكَ ضَعْفَ حُرُوفِ اللِّينِ الثَّلَاثَةِ ،

---

(١) تكملة بها يلتئم الكلام .

(٢) قائله المتلمِّس الضُّبَعي ، شاعرٌ جاهليٌّ ، واسمه جرير بن عبد المسيح ، وقيل : ابن عبد العزى ، من قبيلة ضُبَيْعَة إحدى قبائل ربيعة ، وهو خال طرفة بن العبد ، وقد عدّه ابن سلّام الجمحي في الطبقة السابعة لكونه من المقلّين . انظر في ترجمته : الشعر والشعراء ١/ ١٧٩ ، وخزانة الأدب ٦/ ٣٤٥ . والبيت من الطويل ، وهو في : ديوانه ص٢٦ ، والأصمعيات ص٢٤٥ ، والبيان والتبيين ٣/ ٣٨ ، والشعر والشعراء ١/ ١٨٠ ، وديوان المعاني ١/ ١٣١ ، واللسان والتاج (قرع) .

(٣) البيت من الكامل ، وهو للحارث بن وَعْلَة الذُّهْلِي في : البيان والتبيين ٣/ ٣٨ ، ومعجم الشعراء ص٢٠٩ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٢٠٥ ، وسمط اللآلي ١/ ٥٨٤ ، واللسان والتاج (قرع) .

(٤) إضافة يلتئم بها الكلام ويتضح المعنى ، وهي مذكورة في المحكم واللسان والتاج .

(٥) راجع : مقاييس اللغة ٥/ ٧٢ ، والمحكم ١/ ١١٥ ، واللسان والتاج (قرع) .

(٦) في الأصل (يذكر) ، وهو تحريف .

وَكَذَلِكَ القَوْلُ فِي : (دَوْلَةٍ وجَوْبَةٍ) »[١] . وَأَمَّا (النَّوْبُ) فَهُوَ اسْمٌ لِـجَمْعِ (نَائِبٍ) ، مِثْلُ : زَائِرٍ وزَوْرٍ . وَقَدْ قِيْلَ : إِنَّهُ جَمْعٌ ، عَلَى مَا هُوَ الْمُقَرَّرُ فِي عِلْمِ[٢] هَذَا الضَّرْبِ[٣].

[١٨٦] وَ(أَخْلَقَ) // بِمَعْنَى : بَلِيَ ، وَكَذَلِكَ (خَلَقَ) – مُثَلَّثَ العَيْنِ – وَ(اخْلَوْلَقَ) ، وَمِنْهُ بَيْتُ العَرُوضِ[٤] :

هَاجَ الهَوَى رَسْمٌ بِذَاتِ الغَضَا مُخْلَوْلِـــقٌ مُسْتَعْجِـــمٌ مُـحْوِلُ

وَالمَصْدَرُ (خُلُوقٌ وخُلُوقَةٌ واخْلِيلَاقٌ) عَلَى حَسَبِ صِيَغِ الأَفْعَالِ ، وَ(شَيْءٌ خَلَقٌ) بَالٍ[٥] ، الذَّكَرُ وَالأُنْثَى فِيهِ سَوَاءٌ ، يُقَالُ : (ثَوْبٌ خَلَقٌ ، ومِلْحَفَةٌ خَلَقٌ ، ودَارٌ خَلَقٌ) .

قَالَ اللِّحْيَانِيُّ : « قَالَ الكِسَائِيُّ : لَمْ نَسْمَعْهُمْ قَالُوا : (خَلَقَةٌ) فِي شَيْءٍ مِنْ الكَلَامِ » . وَ(جِسْمٌ خَلَقٌ ، ورِمَّةٌ خَلَقٌ) ، قَالَ لَبِيدٌ[٦] :

وَالنِّيْبُ إِنْ تَعْرُ مِنِّي رِمَّةً خَلَقًا بَعْدَ المَمَاتِ فَإِنِّي كُنْتُ أَثَّئِرُ

وَالجَمْعُ (أَخْلَاقٌ وخُلْقَانٌ) . وَقَدْ يُقَالُ : (ثَوْبٌ أَخْلَاقٌ) يَصِفُونَ بِهِ الوَاحِدَ ، كَمَا قَالُوا :

---

(١) الخصائص ٢/ ٢٩٦ .

(٢) في الأصل (في علم في) ، والثانية مقحمة .

(٣) راجع : الكتاب ٣/ ٥٩٣ ، والمحكم ١٢/ ١٧٥ ، والأبنية لابن القطاع ص٢٦٥ ، وشرح الشافية ٢/ ٢٠٣ .

(٤) البيت من السريع ، وهو بلا نسبة في : العقد الفريد ٥/ ٤٨٩ ، وكتاب العروض لابن جني ص١٢٠، والمحكم ٤/ ٣٨٩، والعيون الغامزة ص١٩٦ .

(٥) في الأصل (قال) ، وهو تحريف .

(٦) البيت من البسيط ، وهو في : ديوانه ص٨٤ ، والمحكم ٤/ ٣٨٩ ، وسمط اللآلي ١/ ٣١٦ ، واللسان والتاج (خلق) . **والنِّيب** : الإبل المسنَّة . والمعنى : أنّ هذه النِّيب المولعة بتقمُّم العظام البالية إنْ تلمَّ بقبري فتأكل عظامي فقد كنت أثأر منها وأنا حيٌّ بقتلها ونحرها . راجع شرح البيت في الديوان أعلاه .

ثَوْبٌ أَكْيَاشٌ [١] ، وحَبْلٌ أَرْمَامٌ ، وَهَذَا النَّحْوُ كَثِيرٌ [٢] .

وَ(**الحِرْصُ**) شِدَّةُ الإِرَادَةِ وَالشَّرَهِ إِلَى المَطْلُوبِ ، وَ(قَدْ حَرَصَ عَلَيْهِ يَحْرِصُ [٣] وَيَحْرُصُ حِرْصًا وحَرْصًا ، وحَرِصَ حَرَصًا) ، وَقَوْلُ أَبِي ذُؤَيْبٍ [٤] :

وَلَقَدْ حَرَصْتُ بِأَنْ أُدَافِعَ عَنْهُمُ ... فَإِذَا المَنِيَّةُ أَقْبَلَتْ لَا تُدْفَعُ

عَدَّاهُ بِالبَاءِ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى : هَمَمْتُ ، وَالمَعْرُوفُ (حَرَصْتُ عَلَيْهِ) [٥].

وَ(**المُصِرُّ** عَلَى الذَّنْبِ) [٦] الَّذِي لَمْ يُقْلِعْ عَنْهُ . قَالَ ابْنُ الشَّاهِدِ : « هُوَ مِنْ قَوْلِكَ : (أَصْرَرْتُ عَلَى كَذَا) إِذَا عَزَمْتَ عَلَيْهِ ، يُقَالُ : (أَصَرَّ عَلَى الأَمْرِ) إِذَا عَزَمَ ، وَ(هُوَ مِنِّي صِرِّي وصِرَّى وصُرَّى) ، أَيْ : عَزِيمَةٌ » . قَالَ : « فَكَأَنَّ الَّذِي لَمْ يُقْلِعْ عَلَى الذَّنْبِ عَازِمٌ عَلَى العَوْدَةِ ، وَقَدْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَفْعَلَ لِلسَّلْبِ [٧] ، عَلَى حَدِّ مَا فِي قَوْلِهِ [٨] :

تَمُدُّ بِالأَعْنَاقِ أَوْ تَلْوِيهَا ... وَتَشْتَكِي [لَوْ] [٩] أَنَّنَا نُشْكِيهَا

فَكَأَنَّهُ – أَعْنِي (المُصِرَّ) – لَـمْ يَعْزِمْ عَلَى الإِقْلَاعِ » . قَالَ: « وَهَذَا أَشَدُّ فِي الوَعِيدِ وَالتَّهْدِيدِ ؛ لِأَنَّهُ

---

(١) في الأصل (أكماش) ، والتصويب من المحكم . **والأَكْيَاش** : من برود اليمن . راجع اللسان (كيش) .

(٢) راجع : مقاييس اللغة ٢/ ٢١٤ ، والمحكم ٤/ ٣٨٩ ، واللسان وتاج العروس (خلق ، كيش) .

(٣) في الأصل (ويحرص) بإقحام الواو .

(٤) البيت من الكامل ، وهو في : ديوانه ص١٤٧ ، والمفضليات ص٤٢٢ ، وشرح أشعار الهذليين ١/ ٨ ، وجمهرة أشعار العرب ص٥٣٦ ، والمحكم ٣/ ١٠٤ ، وسمط اللآلي ٢/ ٨٨٩ ، واللسان والتاج (حرص) .

(٥) راجع : المحكم ٣/ ١٠٤ .

(٦) راجع : المحكم ٨/ ١٧٥ .

(٧) في الأصل (للسبب) ، وهو تحريف ، والوجه ما أثبتُّه . يقول ابن جني : « قالوا : أشكيتُ الرجلَ ، إذا زُلْتَ له عمَّا يشكوه، فهو إذن لسلب معنى الشكوى لا لإثباته » . انظر : الخصائص ٣/ ٧٩ ، والأبنية لابن القطّاع ص٢٨٥ .

(٨) البيتان من الرجز ، وهما بلا نسبة في : إصلاح المنطق ص٢٣٨ ، وتهذيب اللغة ١٠/ ٢٩٧ ، والخصائص ٣/ ٧٩ ، وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٨ ، وأساس البلاغة (جفو ، شكو) ، واللسان (جفا ، شكا) ، وخزانة الأدب ١١/ ٣١٦ .

(٩) ساقطة في الأصل .

لَا يُخْرِجُ عَجْزُهُ التَّرْكَ لِلذَّنْبِ عَنْ (الإِصْرَارِ) » . وَقَالَ أَبُو البَقَاءِ : « وَ(المُصِرُّ) مِنْ (أَصَرَّ عَلَى الشَّيْءِ) إِذَا لَحَّ فِيهِ وَدَامَ عَلَيْهِ ، وَأَصْلُهُ مِنْ : (صَرَرْتُ الصُّرَّةَ) إِذَا جَمَعْتَهَا وَشَدَدْتَهَا ، فَـ(المُصِرُّ) عَلَى الذَّنْبِ مُتَشَدِّدٌ فِيهِ جَامِعٌ لِأَنْوَاعِهِ »(١) . وَالصَّحِيحُ الأَوَّلُ ؛ لِقُرْبِ المَعْنَى وَتَوَافُقِ الاسْتِعْمَالَيْنِ فِي الزِّيَادَةِ .

وَ(**يَرْدَعُ**) يَكُفُّ ، يُقَالُ : (رَدَعَهُ يَرْدَعُهُ رَدْعًا) إِذَا كَفَّهُ(٢) ، قَالَ الشَّاعِرُ(٣) :

أَهْلُ الأَمَانَةِ إِنْ مَالُوا وَمَسَّهُمُ طَيْفُ العَدُوِّ إِذَا مَا ذُكِّرُوا ارْتَدَعُوا

وَ(**يَزَعُ وَيَزِعُ**)(٤) – بِفَتْحِ الزَّايِ وَكَسْرِهَا – مُضَارِعٌ ، مَاضِيهِ (وَزَعَ) بِالفَتْحِ لِأَجْلِ حَرْفِ الحَلْقِ ، وَالكَسْرِ عَلَى البَابِ ، وَلَيْسَ اعْتِبَارُ حَرْفِ الحَلْقِ فِي هَذَا المَوْضِعِ كَاعْتِبَارِهِ فِي غَيْرِهِ ، لِمَا عُرِفَ مِنْ حِرْصِهِمْ عَلَى حَذْفِ الوَاوِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ بَابَ فَعِلَ مِنْهُ – أَعْنِي مِنْ المُعْتَلِّ الفَاءِ(٥) بِالوَاوِ – // قُدِّرَ(٦) فِيهِ – أَعْنِي فِي المُضَارِعِ – أَصْلُهُ فِي الأَمْرِ ، فَجَاءَ عَلَى يَفْعِلُ حِرْصًا عَلَى حَذْفِ(٧) الوَاوِ؟ ، وَتَقْرِيرُ هَذَا المَقْصَدِ فِي عِلْمِ النَّحْوِ ، وَحَيْثُ يَكُونُ هُوَ المَقْصُودُ(٨) . وَالمَصْدَرُ مِنْهُ – أَعْنِي مِنْ (وَزَعَ) – (وَزْعٌ) . [١٨٧]

فَصْلٌ : وَمَعْنَى (الوَزْعِ): الكَفُّ ، وَفِي التَّنْزِيلِ : ﴿فَهُمْ يُوزَعُونَ﴾(٩) ، أَيْ : يُحْبَسُ أَوَّلُهُمْ عَنْ

---

(١) انظر : شرح خطب ابن نُباتة ص١٧٧ .

(٢) راجع : مقاييس اللغة ٢/ ٥٠٢ ، والمحكم ٢/ ٨ .

(٣) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في : العين ٢/ ٣٦ ، والمحكم ٢/ ٨ ، واللسان والتاج (ردع) .

(٤) راجع : مقاييس اللغة ٦/ ١٠٦ ، والمحكم ٢/ ٢٢٢ ، واللسان والتاج (وزع) .

(٥) في الأصل (الياء) ، وهو تحريف .

(٦) في الأصل (قبض) ، وفي تعقيبة الصفحة السابقة (قدّر) ، وهو الصواب والمثبت .

(٧) في الأصل (حرف) ، وهو تحريف .

(٨) انظر ما سبق ص٤٦٢ ، ٤٨٥ .

(٩) سورة النمل ، الآية : ١٧ .

آخِرِهِمْ ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الحَبْسَ كَفٌّ ، وَفِي الحَدِيثِ : « مَا يَزَعُ السُّلْطَانُ أَكْثَرُ مِمَّا يَزَعُ القُرْآنُ »[١].

وَأَمَّا قَوْلُ حُصَيْبٍ الضَّمْرِيِّ[٢] :

لَـمَّا رَأَيْتُ بَنِي عَمْرٍو وَيَازِعَهُمْ[٣] أَيْقَنْتُ أَنِّي لَهُمْ فِي هَذِهِ قَوَدُ

فَإِنَّمَا أَرَادَ : (وَازِعَهُمْ) ، فَقَلَبَ الوَاوَ يَاءً طَلَبًا لِلخِفَّةِ . وَقَالَ السُّكَّرِيُّ : « لُغَتُهُمْ جَعْلُ الوَاوِ يَاءً »[٤] ، وَقَالَ نَابِغَةُ بَنِي ذُبْيَانَ[٥] :

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ المَشِيبَ عَلَى الصِّبَا وَقُلْتُ : أَلَـمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ؟

وَمِنْ كَلَامِ الحَسَنِ بنِ أَبِي الحَسَنِ : « لَا بُدَّ لِلنَّاسِ مِنْ وَزَعَةٍ »[٦] ، أَيْ : أَعْوَانٍ يَكُفُّونَهُمْ[٧] عَنْ التَّعَدِّي[٨] .

وَ(الوَازِعُ) الحَابِسُ لِلعَسْكَرِ المُوَكَّلُ بِالصُّفُوفِ ، وَفِي الحَدِيثِ : « مَا رِيْءَ الشَّيْطَانُ يَوْمًا هُوَ أَصْغَرُ ، وَلَا أَدْحَرُ ، وَلَا أَحْقَرُ ، وَلَا أَغْيَظُ مِنْهُ فِي يَوْمِ عَرَفَةَ ، وَمَا ذَاكَ إِلَّا لِـمَا رَأَى مِنْ تَنَزُّلِ الرَّحْـمَةِ ، وَتَـجَاوُزِ اللهِ عَنْ الذُّنُوبِ العِظَامِ ، إِلَّا مَـا رَأَى يَوْمَ بَدْرٍ . قِيْلَ : وَمَا رَأَى يَوْمَ بَدْرٍ؟ .

---

(١) انظر : الغريبين للهروي ٦/ ١٩٩٥ ، والتمهيد لابن عبد البر ١/ ١١٨ ، وتاريخ بغداد ٤/ ١٠٨ ، وأحكام القرآن لابن العربي ٣/ ١٤٥٠ ، والنهاية لابن الأثير ٥/ ١٨٠ .

(٢) من شعراء هذيل ، ولم أقف له على ترجمة ، والبيت من البسيط ، وهو في : شرح أشعار الهذليين ١/ ٣٣٧ ، وتهذيب اللغة ٣/ ١٠٠ ، والمحكم ٢/ ٢٢٢ ، واللسان وتاج العروس (وزع) .

(٣) في الأصل (يوازعهم) ، وهو تحريف .

(٤) انظر : شرح أشعار الهذليين ١/ ٣٣٧ .

(٥) البيت من الطويل ، وهو في : ديوانه ص٣٢ ، والكتاب ٢/ ٣٣٠ ، وجمهرة اللغة ٣/ ١٣١٥ ، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ٢/ ٦٥ ، والمحكم ٢/ ٢٢٢ ، واللسان (وزع) ، والمقاصد النحوية ٣/ ١٣٢٥ ، وخزانة الأدب ٦/ ٥٥٠ .

(٦) انظر : الغريبين للهروي ٦/ ١٩٩٥ ، والنهاية لابن الأثير ٥/ ١٨٠ .

(٧) في الأصل (يكفوهم) .

(٨) في الأصل (التقوّي) ، وتصويبه من المحكم .

قَالَ [١] : أَمَا إِنَّهُ قَدْ رَأَى جِبْرِيلَ يَزَعُ المَلَائِكَةَ »[٢].

وَ(النِّسْيُ [والنَّسْيُ] [٣]) [٤] – الأَخِيرَةُ عَنْ كُرَاعٍ [٥] ، وَالأَوَّلُ أَقْيَسُ – الشَّيْءُ المَنْسِيُّ ، قَالَ الشَّاعِرُ [٦] :

أَلَا يَا لَيْتَ كُنَّا [٧] وَإِنْ وَلَّدْتِ نِسْيَا

يُرِيدُ : وَإِنْ وَلَدَتْ فَلَيْتَنَا كُنَّا قَبْلُ نِسْيًا ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَكُنتُ نَسْيًا مَّنسِيًّا ﴾ [٨] ، فَسَّرَهُ ثَعْلَبٌ فَقَالَ : « (النَّسْيُ) خِرَقُ الحَيْضِ الَّتِي يُرْمَى بِهَا فَتُنْسَى »[٩].

وَلَيْسَ فِيهِ مِنْ جِهَةِ الإِعْرَابِ وَلَا مِنْ جِهَةِ البَدِيعِ مَا يَتَأَكَّدُ ذِكْرُهُ .

---

(١) في الأصل (قيل) .

(٢) الموطأ : كتاب الحج ، باب جامع الحج ص٢٩١ ، والتمهيد لابن عبد البر ١/ ١١٥ ، والنهاية لابن الأثير ٥/ ١٨٠ .

(٣) تكملة بها يلتئم الكلام ، مستمدّة من المحكم .

(٤) راجع : المحكم ٨/ ٣٨٤ .

(٥) لم أقف عليه فيما بين يدي من كتبه .

(٦) البيت من الهزج ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

(٧) في الأصل (كلبا) ، وهو تحريف .

(٨) سورة مريم ، الآية : ٢٣ .

(٩) انظر : مجالس ثعلب ٢/ ٣٥٣ .

❖ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ : « **كَأَنِّي بِكَ وَقَدْ غَادَرَتْكَ الأَيَّامُ صَرِيعا ، وَأَلْبَسَتْكَ مِنْ السُّقْمِ ثَوْبًا فَظِيعا** » [إِلَى قَوْلِهِ : « **غَيْرُ صَالِح** »[1]][2].

الشَّرْحُ:

(**غَادَرَ**)[3] مَاضٍ ، مُضَارِعُهُ (يُغَادِرُ) ، وَالمَصْدَرُ (مُغَادَرَةٌ) ، وَمَنْ جَعَلَ فِعَالًا فِي فَاعَلَ قِيَاسًا قَالَ فِي المَصْدَرِ : (غِدَارًا) ، وَقَدْ نَقَلَهُ بَعْضُهُمْ[4] ، فَلَا أَدْرِي أَقِيَاسًا أَمْ سَمَاعًا؟[*] ، وَيُقَالُ أَيْضًا : (أَغْدَرَهُ) . وَاخْتُلِفَ فِي هَذَا المَعْنَى الدَّالِّ عَلَيْهِ هَذَا اللَّفْظُ فَقِيْلَ : هُوَ مُجَرَّدُ التَّرْكِ . وَقِيْلَ : هُوَ التَّرْكُ لَا يُنْوَى لَهُ عَوْدَةٌ . وَقِيْلَ // : هُوَ التَّرْكُ عَلَى جِهَةِ الإِهْمَالِ وَالاحْتِقَارِ . وَقِيْلَ : هُوَ التَّرْكُ عَلَى جِهَةِ النِّسْيَانِ . لَمْ يُخْتَلَفْ فِي الحَدَثِ وَإِنَّمَا اخْتُلِفَ فِي صِفَتِهِ . [١٨٨]

وَ(**السُّقْمُ**)[5] الأَثَرُ الَّذِي يَبْدُو بِالجِسْمِ مِنْ المَرَضِ . وَقِيْلَ : هُوَ ضَآلَةُ الجِسْمِ وَنُحُولُهُ الصَّادِرَانِ عَنْ المَرَضِ . وَقِيْلَ : هُوَ صُفْرَةُ اللَّوْنِ الحَادِثِ أَيْضًا عَنْ المَرَضِ . وَقِيْلَ : هُوَ كُمُودَةُ اللَّوْنِ الصَّادِرَةُ أَيْضًا عَنْ المَرَضِ . وَقِيْلَ : لَا يُخَصُّ شَيْءٌ مِنْ الثَّلَاثَةِ – أَعْنِي الضَّآلَةَ وَالصُّفْرَةَ وَالكُمُودَةَ – بِالمَرَضِ . وَقِيْلَ (السُّقْمُ) : هُوَ المَرَضُ نَفْسُهُ فِي أَيِّ عُضْوٍ كَانَ مِنْ الأَعْضَاءِ الظَّاهِرَةِ أَوْ البَاطِنَةِ ، كَمَا فِي قَوْلِ قَيْسِ بنِ ذَرِيحٍ[6] :

---

(١) الخطب النُّباتية ل٨/ ب ، وتمامه : « ... ، **فَسَقَطْتَ لِـجَنْبِكَ عَلِيلا ، وَأُلْفِيتَ قَلِقًا ثَقِيلا ، وَقِيْلَ : فُلَانٌ قَدْ اعْتَرَضَتْهُ عَوَارِضُ أَذى ، وَبِهِ مَرَضٌ مِنْ كَذَا وَكَذَا ، فَعَادَكَ مَنْ كَانَ لِـخَيْرِكَ رَاجِيا ، وَقَضَى حَقَّكَ مَنْ كُنْتَ لِـحَقِّهِ قَاضِيا ، حَتَّى إِذَا اشْتَدَّتْ حَالُك ، وَقَصُرَتْ مِنْ الآمَالِ آمَالُك ، أَصْبَحْتَ ذَا نَظَرٍ إِلَى المَلَكِ طَامِح ، وَرُوحٍ مِنْ الإِزْعَاجِ جَامِح ، وَقَلْبٍ فِي غَمَرَاتِ المَوْتِ سَابِح ، وَجَبِينٍ مِنْ كَرْبِ السِّيَاقِ رَاشِح ، وَدَمْعٍ عَلَى التَّفْرِيطِ وَالتَّقْصِيرِ سَافِح ، وَكُلٌّ مُضْطَرِبٌ غَيْرُ صَالِح** » .

(٢) تكملة من المحقّق استأنست فيها بما جرت عليه عادة المؤلف في شرحه .

(٣) راجع : مقاييس اللغة ٤/ ٤١٣ ، والمحكم ٥/ ٢٧١ .

(٤) هو ابن سيدة ، كما في المحكم .

(*) وانظر ما سيأتي ص٧٨٠ .

(٥) راجع : تهذيب اللغة ٨/ ٤٢٤ ، ومقاييس اللغة ٣/ ٨٤ ، والمحكم ٦/ ١٥٤ ، واللسان والتاج (سقم) .

(٦) البيتان من الوافر ، وهما في : ديوانه ص٦٥ ، والأمالي ١/ ١٦٢ ، والحماسة المغربية ٢/ ٩٢٣ .

تُبَاكِرُ أَمْ تَرُوحُ غَدًا رَوَاحَا   وَلَنْ يَسْطِيعَ [١] مُرْتَهَنٌ بَرَاحَا

سَقِيمُ القَلْبِ لَيْسَ لَهُ دَوَاءٌ   أَصَابَ الـحُبُّ مَقْتَلَهُ فَبَاحَا

وَإِنْ كَانَ (السُّقْمُ) هُنَا عِبَارَةٌ عَنْ الحُبِّ ، لَكِنْ شَرْطُ هَذَا النَّوْعِ مِنْ المَجَازِ قَبُولُ المَحَلِّ لِلحَقِيقَةِ ، عَلَى مَا هُوَ المُقَرَّرُ فِي عِلْمِ البَيَانِ .

فَصْلٌ : وَفِعْلُهُ (سَقِمَ) مَكْسُورُ القَافِ وَمَضْمُومُهَا ، وَالمَصْدَرُ (سُقْمٌ وسَقَمٌ ، وسَقَامًا وسَقَامَةً) ، وَالقَائِمُ بِهِ ذَلِكَ (سَقِمٌ وسَقِيمٌ) ، وَالجَمْعُ (سِقَامٌ) ، يَذْهَبُ بِهِ سِيبَوَيْهِ إِلَى الإِشْعَارِ بِأَنَّهُ كُسِّرَ تَكْسِيرَ فَاعِلٍ [٢] . وَ(المِسْقَامُ) كَـ(السَّقِيمِ) ، وَقِيْلَ : هُوَ [الكَثِيرُ] [٣] السُّقْمِ ، عَلَى الخِلَافِ فِي هَذِهِ الأَمْثِلَةِ هَلْ تَتَجَرَّدُ عَنْ المُبَالَغَةِ أَمْ لَا؟ ، وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ فِي كُتُبِ النَّحْوِ ، وَحَيْثُ تَكُونُ هِيَ المَقْصُودَةُ [٤] . وَيُقَالُ لِلأُنْثَى : (مِسْقَامٌ) كَالمُذَكَّرِ ، حَكَاهُ اللِّحْيَانِيُّ ، وَقِيْلَ : فَعِلَةٌ كَـ(النَّظِرَةِ) [٥] . وَيُضَعَّفُ فَيُقَالُ : (أَسْقَمَهُ اللهُ وسَقَّمَهُ) ، قَالَ ذُو الرُّمَّةِ [٦] :

هَامَ الفُؤَادُ بِذِكْرَاهَا وَخَامَرَهُ   مِنْهَا عَلَى عُدَوَاءِ الدَّارِ تَسْقِيمُ

وَ(**الفَظِيعُ** والفَظِعُ) المُشْتَدُّ المُبَرِّحُ . وَقِيْلَ : هُوَ البَشَعُ فِي المُخْبَرِ أَوْ الشُّنْعُ فِي الخَبَرِ . وَقِيْلَ : هُوَ الَّذِي لَا تُلَائِمُهُ حَاسَّةُ البَصَرِ وَلَا حَاسَّةُ الذَّوْقِ فَظَاعَةً لَا تَتَقَارَبُ .

---

(١) في الأصل (يستطيع) .

(٢) انظر : الكتاب ٣/ ٦٤٩ .

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام ويتضح المعنى ، مستمدَّة من المحكم .

(٤) لم أقف على هذا الخلاف فيما بين يدي من المصادر ، والله أعلم .

(٥) يقصد قوله تعالى في سورة البقرة ، الآية : ٢٨٠ : ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾ . انظر : الأبنية لابن القطَّاع ص٢٦٩ ، ٢٨٥ ، والدر المصون ٢/ ٦٤٦ .

(٦) البيت من البسيط ، وهو في : ديوانه ص٥٧٠ ، ومقاييس اللغة ٤/ ٢٥١ ، والمحكم ٦/ ١٥٤ ، وأساس البلاغة (عدو) ، واللسان وتاج العروس (خمر ، سقم) . **والعُدَوَاءُ** : بُعْد الدار . راجع اللسان (عدا) . **والشاهد فيه** : مجيء المصدر على (تسقيم) ، فدلّ ذلك على أنَّ فعله (سقَّم) مضعَّفًا .

فَصْلٌ : وَفِعْلُهُ (فَظُعَ) وِزَانُ (كَرُمَ) ، وَالمَصْدَرُ (فَظَاعَةٌ) لَا أَذْكُرُ فِيهِ غَيْرَهُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الكَلَامُ عَلَى هَذِهِ المَادَّةِ [١].

وَ(**أَلْفَى**) بِمَعْنَى : وَجَدَ [٢] ، يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ ، قَالَ اللهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّهُمْ أَلْفَوْا ءَابَآءَهُمْ ضَآلِّينَ ﴾ [٣] ، وَقَالَ الشَّاعِرُ [٤] :

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ ... وَلَا ذَاكِرَ اللهَ إِلَّا قَلِيلَا

وَلَا يُسْتَعْمَلُ [٥] هَذَا الفِعْلُ مُجَرَّدًا ، فَلَا يَثْبُتُ كَوْنُ اللَّامِ وَاوًا [٦].

وَ(**القَلِقُ**) [٧] – فِي أَصْلِهِ – الَّذِي لَا يَثْبُتُ ، فِعْلُهُ (قَلِقَ الشَّيْءُ قَلَقًا ، فَهُوَ قَلِقٌ ومِقْلَاقٌ) ، وَكَذَلِكَ الأُنْثَى أَيْضًا (مِقْلَاقٌ) / / بِغَيْرِ هَاءٍ ، قَالَ الأَعْشَى [٨] : [١٨٩]

رَوَّحَتْهُ جَيْدَاءُ دَانِيَةُ المَرْ ... تَعِ لَا خَبَّةٌ وَلَا مِقْلَاقُ

وَهُوَ هُنَا كِنَايَةٌ عَنْ التَّأَلُّمِ بِالمَرَضِ ، وَقَدْ يُرَادُ بِهِ تَمَلْمُلُ المَرِيضِ أَوْ انْزِعَاجُ النَّبْضِ ، وَلَا يَخْرُجُ

---

(١) انظر ما سبق ص٥٩٠ .

(٢) راجع : مقاييس اللغة ٥/ ٢٥٨ .

(٣) سورة الصافات ، الآية : ٦٩ .

(٤) سبق تخريجه ص٦٣٠ .

(٥) في الأصل (الحكم ولا يستعمل) ، فلعلّها مقحمة .

(٦) اعترض المؤلف هنا على ما ذهب إليه أبو البقاء في شرح خطب ابن نُباتة ص١٧٨ ، فهو يقصد – والله أعلم – أنّ هذا الفعل إنما قُضِيَ على ألفه بالياء دون الواو ؛ لأنه لم يستعمل إلا مزيدًا ، والقاعدة تقول إذا وقعت الألف رابعة فصاعدًا قلبت ياءً . انظر : المحكم ١٢/ ٨٠ ، والأفعال للسَّرَقُسْطي ٢/ ٤٧٤ ، ودروس التصريف ص١٧٣ . وقد علل أبو البقاء لمذهبه بقوله: « ولام (ألفينا) واوٌ ؛ لأنّ الأصل فيما لو جُهِل من اللامات أن يكون واوًا ». انظر: التبيان ١/ ١٤٠ .

(٧) راجع : مقاييس اللغة ٥/ ٢٣ ، والمحكم ٦/ ٨٤ .

(٨) البيت من الخفيف يصف فيه ناقته ، وهو في : ديوانه ص٢١١ ، والمحكم ٦/ ٨٤ ، واللسان والتاج (قلق) . ورواية الديوان : (مِغْلَاقُ) ، فإمَّا أن يكون تصحيفًا ، أو لا شاهد حينئذ . **والخبُّ** : الخداع والخُبْث . راجع اللسان (خبب) .

بِهِمَا عَنْ المَجَازِ ، لَكِنْ تَخْتَلِفُ جِهَاتُهُ فِي القُرْبِ مِنْ العَلَاقَةِ وَالبُعْدِ ، عَلَى مَا هُوَ المُقَرَّرُ فِي عِلْمِ البَيَانِ .

وَ(**الثِّقَلُ**) هُنَا عِبَارَةٌ عَنْ عَدَمِ النُّهُوضِ ، وَقَدْ يَكُونُ عِبَارَةً عَنْ المَرَضِ نَفْسِهِ ؛ لِأَنَّ الأَعْرَاضَ قَدْ تُنَزَّلُ مَنْزِلَةَ الجَوَاهِرِ ، فَكَأَنَّ المَرَضَ جِرْمٌ ، وَالقَائِمَ بِهِ حَامِلُهُ ، فَتَخْتَلِفُ أَيْضًا جِهَةُ المَجَازِ فِي النَّوْعِيَّةِ ، لَا فِي القُرْبِ وَالبُعْدِ ؛ لِأَنَّ كِلَيْهِمَا فِي مَسَافَةِ الحَقِيقَةِ سَوَاءٌ ، عَلَى مَا هُوَ المُقَرَّرُ فِي عِلْمِ البَيَانِ [١].

وَ(**العَوَارِضُ** [٢]) جَمْعُ (عَارِضٍ) ، وَهُوَ الآفَةُ تَغْدُو بِالشَّيْءِ ، كَـ(العَرَضِ) [٣] ، وَقَدْ تَكُونُ جَمْعَ (عَارِضَةٍ) [٤].

وَ(**كَذَا**) كِنَايَةٌ عَنْ الحَدِيثِ ، وَالمُرَادُ بِهِ الإِخْبَارُ عَنْ حَالِ المَرِيضِ ، فَيَكُونُ بِهَذَا الاعْتِبَارِ كَـ(كَيْتَ وذَيْتَ) ، وَأَكْثَرُ مَا يُكْنَى بِهَا عَنْ العَدَدِ ، وَهَلْ تَتَنَوَّعُ بِتَنَوُّعِهِ أَوْ تَلْتَزِمُ حَالَةً وَاحِدَةً؟ ؛ خِلَافٌ مُقَرَّرٌ [٥] فِي كُتُبِ النَّحْوِ ، وَيَنْبَنِي عَلَى عَدَمِ اللُّزُومِ مَسَائِلُ وَتَفَارِيعُ تَقْرِيرُهَا أَيْضًا هُنَاكَ ، أَعْنِي فِي كُتُبِ النَّحْوِ [٦] . قَالَ ابْنُ الشَّاهِدِ : « وَإِذَا أُفْرِدَتْ فَقَدْ تَكُونُ إِشَارَةً إِلَى الحَالِ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ [٧] :

---

(١) سبق حديث المؤلف عن هذه اللفظة ص٥٣٧ .

(٢) في الأصل (العرض) ، وهو تحريف ، وتصحيحه من ديوان الخطب .

(٣) راجع : المحكم ١/ ٢٤٤ .

(٤) ذكر ذلك أبو البقاء العكبري . انظر : شرح خطب ابن نُباتة ص١٧٨ .

(٥) في الأصل (مقرّ) .

(٦) لم أقف على هذا الخلاف وتفاريعه فيما بين يدي من المصادر ، والله اعلم .

(٧) البيت من البسيط ، ويُنسب إلى حيي بن وائل الخارجي ، وكنيته أبو سنان ، وقيل : إنه أدرك قطري بن الفجاءة . انظر : نوادر أبي زيد ص١٤٨ ، وأنساب الأشراف ٧/ ١٨٤ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ٤٦٤ ، وشرح المفصل ٥/ ١٣٣ ، واللسان (رجل) ، وشرح شواهد الشافية ص١٠٣ ، وشعر الخوارج ص٧٦ .

أَمَا أُقَاتِلُ عَنْ دِينِي عَلَى قَدَمِي [١] وَلَا كَذَا رَجُلًا إِلَّا بِأَصْحَابِ »

قَالَ : « وَيُرْوَى : (رَاجِلًا) » ، وَكَمَا فِي قَوْلِهِ [٢] :

وَقَالُوا : تَرَكْنَاهُ تَزَلْزَلُ نَفْسُهُ وَقَدْ أَسْنَدُونِي ، أَوْ كَذَا غَيْرَ سَانِدِ

وَالأَصْلُ فِي هَذِهِ الكَلِمَةِ كَافُ التَّشْبِيهِ وَاسْمُ الإِشَارَةِ ، وَدَخَلَهَا بِالتَّرْكِيبِ مَا لَمْ يَكُنْ قَبْلَ التَّرْكِيبِ ، وَالتَّرْكِيبُ قَدْ يُكْسِبُ الكَلِمَةَ إِخْرَاجًا [٣] كُلِّيًّا عَنْ وَضْعِهِمَا [٤] مَعًا ، أَوْ عَنْ وَضْعِ أَحَدِهِمَا ، وَقَدْ لَا تَخْرُجُ عَنِ الوَضْعَيْنِ ، بَلْ تَقْتَضِي تَسْدِيدًا لَهُمَا أَوْ لِأَحَدِهِمَا ، أَوْ زِيَادَةَ تَنَاوُلٍ لَهُمَا أَوْ لِأَحَدِهِمَا ، أَوْ نَقْصَ تَنَاوُلٍ لَهُمَا أَوْ لِأَحَدِهِمَا ، وَتَقْرِيرُ جَمِيعِ ذَلِكَ فِي عِلْمِ البَيَانِ ، وَبَعْضُهُ مُقَرَّرٌ فِي كُتُبِ النَّحْوِ [٥].

وَ(**الأَمَلُ** والإِمْلُ) [٦] – وِزَانُ (عِدْلٍ) – الرَّجَاءُ ، الأَخِيرَةُ عَنْ ابْنِ جِنِّي [٧] ، وَالجَمْعُ (آمَالٌ) ، وَ(قَدْ أَمَلْتُهُ آمُلُهُ [٨] أَمْلًا – المَصْدَرُ عَنْ ابْنِ جِنِّي – وأَمَّلْتُهُ) ، وَ(مَا أَطْوَلَ إِمْلَتَهُ) ، أَيْ : أَمَلَهُ ، وَ(إِنَّهُ لَطَوِيلُ الإِمْلَةِ) ، أَيْ : التَّأْمِيلِ ، عَنْ الكِسَائِيِّ [٩].

وَالمُرَادُ هُنَا بِـ(**المَلَكِ**) « مَلَكُ المَوْتِ وَأَعْوَانُهُ » [١٠].

---

(١) كذا في الأصل ، ولعل وجهه (فرسي) ، كما في المصادر .

(٢) سبق تخريجه ص٤٨١ .

(٣) في الأصل (إخراجيًّا) .

(٤) في الأصل (وضعها) .

(٥) انظر الحديث عن (كذا) وأحكامها في : الكتاب ٢/ ١٧٠ ، وشرح المفصل ٤/ ١٢٥ ، وشرح الرضي ٣/ ١٥٠ ، وارتشاف الضرب ٢/ ٧٩٤ ، والتذييل والتكميل ١٠/ ٤٧ ، وشرح التصريح ٢/ ٢٨١ ، والأشباه والنظائر ٧/ ٢٧١ .

(٦) راجع : مقاييس اللغة ١/ ١٤٠ ، والمحكم ١٢/ ٧٨ ، واللسان والتاج (أمل) .

(٧) لم أقف عليه ولا على ما بعده فيما بين يدي من مؤلفاته ، والله أعلم .

(٨) في الأصل (لآمله) .

(٩) هكذا في الأصل ، وفي المحكم – وهو مصدر المؤلف – وغيره (اللحياني) .

(١٠) هذا نصّ قول أبي البقاء العكبري في شرح خطب ابن نُباتة ص١٧٨ .

وَ(**الطَّامِحُ**) اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ (طَمَحَ بِبَصَرِهِ يَطْمَحُ طَمْحًا) إِذَا شَخَصَ . وَقِيْلَ : رَمَى بِهِ إِلَى الشَّيْءِ . وَلَا تَكَادُ هَذِهِ المَادَّةُ عَلَى هَذَا / / التَّرْتِيبِ تَنْفَكُّ عَنْ الارْتِفَاعِ ظَاهِرًا أَوْ آيِلًا إِلَيْهِ (١) ، مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : (بَحْرٌ طَمُوحُ المَوْجِ) مُرْتَفِعُهُ ، وَ(بِئْرٌ طَمُوحُ المَاءِ (٢)) مُرْتَفِعَةُ الجَمَّةِ (٣) ، وَهُوَ مَا اجْتَمَعَ مِنْ مَائِهَا ، أَنْشَدَ ثَعْلَبٌ فِي صِفَةِ بِئْرٍ (٤) : [١٩٠]

عَادِيَّةُ الجُولِ طَمُوحُ الجَمِّ ... جِيبَتْ بِجَوْفِ (٥) حَجَرٍ هِرْشَمِّ

تُبْذَلُ لِلجَارِ وَلِابْنِ العَمِّ ... إِذَا الشَّرِيبُ كَانَ كَالأَصَمِّ

وَعَقَـــدَ اللِّمَّةَ كَالأَجَمِّ

وَ(طَمَحَتْ المَرْأَةُ تَطْمَحُ طِمَاحًا ، وَهِيَ طَامِحٌ) نَشَزَتْ بِبَعْلِهَا ، وَ(طَمَحَ الرَّجُلُ فِي السَّوْمِ) إِذَا اسْتَامَ بِسِلْعَتِهِ ، وَتَبَاعَدَ عَنْ الحَقِّ (٦) .

وَ(**الجَامِحُ**) الطَّامِحُ (٧) لِلشَّيْءِ عَلَى وَجْهِهِ ، وَلَا يَخُصُّ ، بَلْ كُلُّ شَيْءٍ مَضَى لِشَيْءٍ عَلَى وَجْهِهِ فَقَدْ (جَمَحَ) ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ (٨) :

---

(١) راجع : مقاييس اللغة ٣/ ٤٢٣ .

(٢) في الأصل (المدّ) ، وهو تحريف ، وتصويبه من المحكم .

(٣) في الأصل (الجهة) ، وهو تحريف ، وتصويبه من المحكم .

(٤) الأبيات من الرجز ، وهي بلا نسبة في : مجالس ثعلب ١/ ٢٠٣ ، والمحكم ٣/ ١٨٦ ، واللسان والتاج (طمح ، هرشم) . **والعاديَّة** : القديمة ، كأنها نُسبت إلى عاد . **والجُول** : الجانب والناحية . **وجِيبَتْ** : نُقِبَتْ أو حُفِرَتْ . **والهِرْشَمُّ** : الصُّلْب ، أو الرِّخْو الرقيق الكثير الماء . **والشَّرِيبُ** : صاحبك الذي يشاربك ويورد إبله معك . **واللِّمَّة** : شعر الرأس إذا جاوز شحمة الأذن . **والأَجَمُّ** : الذي لا قرن له . راجع اللسان (عدا ، جول ، جوب ، هرشم ، شرب ، لمم ، جمم) .

(٥) في الأصل (بجوب) ، وهو تحريف .

(٦) راجع : المحكم ٣/ ١٨٦ ، واللسان وتاج العروس (طمح) .

(٧) في الأصل (والطامح الجامح ...) ، والوجه ما أثبتُّه ، ولعله التبس على الناسخ بما قبله وهو الحديث عن (طامح) ، وهما بمعنى واحد ، جاء في التهذيب ٤/ ١٦٨ : « جَمَحَ وطَمَحَ إذا أَسْرَع ولم يَرُدَّ وجهَه شيءٌ » .

(٨) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في : العين ٣/ ٨٨ ، والمحكم ٣/ ٦٩ ، واللسان (جمح) .

إِذَا عَزَمْتُ عَلَى أَمْرٍ جَمَحْتُ بِهِ لَا [١] كَالَّذِي صَدَّ عَنْهُ ثُمَّ لَمْ يُنِبِ

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : (جَمَحَتْ السَّفِينَةُ) إِذَا تَرَكَتْ قَصْدَهَا فَلَمْ يَقْدِرْ [عَلَى ضَبْطِهَا] [٢] المَلَّاحُونَ ، وَمِنْ ذَلِكَ (جَمَحَ الفَرَسُ بِصَاحِبِهِ) إِذَا ذَهَبَ يَجْرِي جَرْيًا غَالِبًا [٣].

وَالمَعْنَى : أَنَّ الرُّوحَ عِنْدَ قَبْضِهَا [٤] يَحْصُلُ لَهَا انْزِعَاجٌ فِي البَدَنِ وَتَرَدُّدٌ [٥] ، أَعَانَنَا اللهُ عَلَى تِلْكَ السَّاعَةِ ، وَأَكْرَمَ مُنْقَلَبَنَا بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ .

وَ(**الغَمَرَاتُ**) جَمْعُ (غَمْرَةٍ) ، وَ(غَمْرَةُ الشَّيْءِ) عِبَارَةٌ عَنْ مُنْهَمَكِهِ ، فَلَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِيمَا يَشْتَدُّ وَيَعْظُمُ أَمْرُهُ ، وَتُشْتَقُّ لِقُوَّةِ الهَمِّ وَالمَوْتِ وَنَحْوِهِمَا ، كَأَنَّهَا تَغْمُرُ صَاحِبَهَا ، أَيْ : تُغَطِّيهِ ، مَأْخُوذٌ مِنْ (غَمَرَهُ المَاءُ) إِذَا غَطَّاهُ . وَتَسْلَمُ كَمَا فِي الخُطْبَةِ ، وَتُكَسَّرُ عَلَى (غِمَارٍ) ، وَتَسْلِيمُهَا أَكْثَرُ مِنْ تَكْسِيرِهَا ، وَمِنْ التَّسْلِيمِ [٦] قَوْلُهُ [٧] :

لَا يَكْشِفُ الغَمَّاءَ إِلَّا ابْنُ حُرَّةٍ يَرَى غَمَرَاتِ المَوْتِ ثُمَّ يَزُورُهَا

وَمِنْ التَّكْسِيرِ قَوْلُ الآخَرِ [٨] :

---

(١) في الأص (إلا) .

(٢) تكملة بمثلها يلتئم الكلام ، وهي مستمدّة من المحكم .

(٣) راجع : مقاييس اللغة ١/ ٤٧٦ ، والمحكم ٣/ ٦٩ .

(٤) في الأصل (أنّ الرفع عن فتقها) ، وهو تحريفٌ ، والصحيح ما هو مثبتٌ .

(٥) ذكر هذا أبو البقاء في شرح خطب ابن نُباتة ص١٧٨ .

(٦) في الأصل (التكسير) ، وهو تحريف .

(٧) البيت من الطويل ، وهو لجعفر بن عُلْبة الحارثي في : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ٤٩ ، وسمط اللآلي ٢/ ٩٠٥ ، والتذكرة الحمدونية ٢/ ٤٢٤ ، والحماسة المغربية ١/ ٦٦٧ ، والحماسة البصرية ١/ ١٤٣ ، والتذكرة السعدية ص٥٧ .

(٨) قائله : بلعاء بن قيس الكناني ، رأس بني كنانة في حروبهم ، وهو شاعرٌ محسنٌ ، توفي قبل يوم الحُرَيْرَة ، وهو اليوم الخامس من أيام الفِجَار . انظر : الأغاني ٢٢/ ٥١ ، والمؤتلف للآمدي ص١٠٦ . والبيت من البسيط ، وهو له في : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ٥٩ ، وشرحه للتبريزي ١/ ٣١ ، والتذكرة السعدية ص٥٩ . وبلا نسبة في : المحكم ٥/ ٣٠٦ ، واللسان والتاج (غمر ، كره) .

وَفَارِسٍ فِي [١] غِمَارِ المَوْتِ مُنْغَمِسٍ إِذَا تَأَلَّى [٢] عَلَى مَكْرُوهِهِ صَدَقَا

وَيُرْوَى : (مَكْرُوهَةٍ) [٣].

وَ(السَّابِحُ) [٤] اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ (سَبَحَ) بِمَعْنَى : عَامَ ، وَالعَوْمُ المَشْيُ عَلَى المَاءِ مُنْبَسِطًا ، يُقَالُ : (سَبَحَ بِالنَّهْرِ وَفِيهِ يَسْبَحُ سَبْحًا وسِبَاحَةً) ، وَ(رَجُلٌ سَابِحٌ وسَبُوحٌ مِنْ قَوْمٍ سُبَحَاءَ) ، وَ(سَبَّاحٌ مِنْ قَوْمٍ سَبَّاحِينَ) ، عَلَى الكَثِيرِ فِي هَذَا الضَّرْبِ ، أَعْنِي أَنَّ التَّسْلِيمَ فِي أَمْثِلَةِ المُبَالَغَةِ أَكْثَرُ مِنْ التَّكْسِيرِ [٥] .

وَأَمَّا ابْنُ الأَعْرَابِيِّ جَعَلَ (السُّبَحَاءَ) جَمْعَ (سَابِحٍ) ، وَبِهِ فَسَّرَ قَوْلَ الشَّاعِرِ [٦] :

وَمَاءٍ [٧] يَغْرَقُ السُّبَحَاءُ فِيهِ سَفِينَتُهُ المُوَاشِكَةُ الخَبُوبُ

قَالَ [٨] : « (السُّبَحَاءُ) جَمْعُ (سَابِحٍ) ، وَيَعْنِي بِـ(المَاءِ) هُنَا : السَّرَابَ ، جَعَلَ النَّاقَةَ مِثْلَ السَّفِينَةِ حِينَ جَعَلَ السَّرَابَ كَالمَاءِ » . وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَٱلسَّٰبِحَٰتِ // سَبۡحٗا﴾ [٩] قِيلَ [١٠] : هِيَ السُّفُنُ . [١٩١]

---

(١) في الأصل (من) .

(٢) في الأصل (أتألى) .

(٣) راجع : مقاييس اللغة ٤/ ٣٩٢ ، والمحكم ٥/ ٣٠٦ ، واللسان والتاج (غمر) .

(٤) راجع : المحكم ٣/ ١٥٣ ، واللسان وتاج العروس (سبح) .

(٥) في الأصل (التسليم) ، وهو تحريف .

(٦) في الأصل (قول ابن الأعرابي) ، وهو تحريف ، وتصويبه من المحكم . والبيت من الوافر ، وهو بلا نسبة في : المحكم ٣/ ١٥٣ ، واللسان وتاج العروس (سبح) . **والمُوَاشِكَة** : الناقة الجادّة السريعة . **والخَبُوب** : من الخَبَب ، وهو نوع من العَدْو سريعٌ . راجع اللسان (وشك ، خبب) .

(٧) في الأصل (وممّا) ، وهو تحريف .

(٨) في الأصل (فإن) ، وهو تحريف ، والمثبت من المحكم .

(٩) سورة النازعات ، الآية : ٣ . وفي الأصل (فالسابحات) ، وهو تحريف .

(١٠) هذا قول عطاء بن أبي رباح . انظر : الجامع للقرطبي ١٩/ ١٩٣ .

وَقِيْلَ [1] : هِيَ أَرْوَاحُ الْمُؤْمِنِينَ تَخْرُجُ بِسُهُولَةٍ . وَقِيْلَ [2] : (السَّابِحَاتُ) النُّجُومُ تَسْبَحُ فِي الفَلَكِ .

فَصْلٌ : فَإِذَا الْتَمَحْنَا [3] فِي (الغَمْرَةِ) صِفَةَ المَاءِ – وَهِيَ تَغْطِيَتُهُ كَمَا تَقَدَّمَ – كَانَ قَوْلُهُ : « **سَابِحٌ** » مِنْ تَرْشِيحِ المَجَازِ اللَّاحِقِ ، عَلَى مَا هُوَ الْمُقَرَّرُ فِي عِلْمِ البَيَانِ ، فَيَكُونُ كَالبَيْتِ الَّذِي فَسَّرَهُ ابْنُ الأَعْرَابِيِّ حِينَمَا [4] قَالَ : « جَعَلَ النَّاقَةَ كَالسَّفِينَةِ حِينَ جَعَلَ السَّرَابَ [كَالمَاءِ] [5] » ، إِلَّا أَنَّهُ يَفُوقُهُ فِي التَّرْشِيحِ المُصَاحَبَةُ ، وَهَذَا عَلَى وُجُوهِ التَّرْشِيحِ ، عَلَى مَا هُوَ الْمُقَرَّرُ [6] فِي عِلْمِ البَيَانِ .

وَإِنْ لَمْ يُلْتَمَحْ فِي (الغَمَرَاتِ) صِفَةُ المَاءِ فَاتَ التَّرْشِيحُ جُمْلَةً ، وَرَجَعَ إِلَى مَجَازِ التَّعْقِيبِ ، عَلَى مَا هُوَ الْمُقَرَّرُ فِي عِلْمِ البَيَانِ .

وَ(**الكَرْبُ**) الحُزْنُ الَّذِي يُدَّخَرُ بِالنَّفْسِ ، وَجَمْعُهُ (كُرُوبٌ) ، وَ(كَرَبَهُ الأَمْرُ يَكْرُبُهُ كَرْبًا ، فَهُوَ مَكْرُوبٌ وكَرِيبٌ) ، وَالاسْمُ (الكُرْبَةُ) [7].

وَ(**السِّيَاقُ**) مَصْدَرُ ([سَاقَ] [8] بِنَفْسِهِ سِيَاقًا) إِذَا نَزَعَ عِنْدَ المَوْتِ [9].

وَ(**الرَّاشِحُ**) [10] اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ (رَشَحَ) إِذَا نَدِيَ [11] بِالعَـرَقِ ، وَالمَصْدَرُ (رَشْحٌ ورَشَحَانٌ) ،

---

(١) هذا قول أبي إسحاق الزجاج . انظر : معاني القرآن ٥/ ٢٧٧ .

(٢) قاله الحسن وقتادة وأبو عبيدة . انظر : مجاز القرآن ٢/ ٢٨٤ ، والجامع للقرطبي ١٩/ ١٩٣ .

(٣) في الأصل (الْتَحْنَا) ، والصواب ما أثبتُّه .

(٤) في الأصل (حينا) ، وهو تحريف .

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام ، مستمدّة من قوله آنفًا .

(٦) في الأصل (المقرّ) .

(٧) راجع : المحكم ٧/ ١٠ .

(٨) تكملة يلتئم بها الكلام ، مستمدّة من المحكم .

(٩) راجع : المحكم ٦/ ٣٢٤ .

(١٠) راجع : مقاييس اللغة ٢/ ٣٩٧ ، والمحكم ٣/ ٧٦ .

(١١) في الأصل (نوى) ، وهو تحريف ، وتصويبه من المحكم .

وَ(الرَّشْحُ) أَيْضًا العَرَقُ نَفْسُهُ ، قَالَ ابْنُ مُقْبِلٍ [١] :

* يَجْرِي بِدِيبَاجَتَيْهِ الرَّشْحُ مُرْتَدِعُ *

وَ(**السَّافِحُ**) [٢] اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ (سَفَحَ الدَّمْعَ) إِذَا أَرْسَلَهُ ، وَالمُضَارِعُ (يَسْفَحُ) بِفَتْحِ الفَاءِ ؛ عَلَى القَاعِدَةِ فِي الفَتْحِ مِنْ أَجْلِ حُرُوفِ الحَلْقِ ، وَالمَصْدَرُ (سَفْحٌ وسُفُوحٌ) . وَيَأْتِي (سَفَحَ) مُرَادًا بِهِ المَعْنَى القَائِمُ بِالفِعْلِ لَا بِالفَاعِلِ ، فَيُلْحَظُ فِيهِ إِذْ ذَاكَ مَعْنَى : انْصَبَّ [٣] ، وَالمَصْدَرُ إِذْ ذَاكَ (سَفَحَانٌ) ، وَمِنْهُ قَوْلُ الطِّرِمَّاحِ [٤] :

مُفَجَّعَةٌ [٥] لَا دَفْعَ لِلضَّيْمِ عِنْدَهَا ... سِوَى سَفَحَانِ الدَّمْعِ مِنْ كُلِّ مَسْفَحِ

وَلَيْسَ فِيهِ مِنْ جِهَةِ الإِعْرَابِ وَلَا مِنْ جِهَةِ البَدِيعِ مَا يَتَأَكَّدُ ذِكْرُهُ .

---

(١) هو تميم بن أُبَيٍّ من بني العجلان ، من الشعراء المخضرمين ، ولما أسلم كان يبكي أهل الجاهلية ، وكان يهاجي النجاشيّ الشاعر . انظر : الشعر والشعراء ١/ ٤٥٥ ، وخزانة الأدب ١/ ٢٣١ . والشاهد عجز بيت من البسيط ، وصدره :

* يَخْدِي بِهَا بَازِلٌ فُتْلٌ مَرَافِقُهُ *

وهو في : ديوانه ص١٣٥ ، وتهذيب اللغة ١٠/ ٦٧٥ ، ومقاييس اللغة ٢/ ٣٢٣ ، ٥٠٣ ، والمحكم ٣/ ٧٦ ، والتنبيه والإيضاح ١/ ٢٠٣ ، واللسان (دبج ، رشح ، ردع) . **والدِّيبَاجَتَان** : الخدَّان . **والمُرْتَدِعُ** : المتلطِّخ بالشيء ، يريد : أنه عَرِقَ عرقًا أصفرَ كما يُردع الثوب بالزعفران . راجع اللسان (دبج ، ردع) .

(٢) راجع : مقاييس اللغة ٣/ ٨١ ، والمحكم ٣/ ١٤٨ .

(٣) فيقال : « سَفَحَ الدَّمْعُ نَفْسُهُ » ، كذا في المحكم .

(٤) البيت من الطويل ، وهو في : ديوانه ص٩٨ ، والعين ٣/ ١٤٧ ، والمحكم ٣/ ١٤٨ ، واللسان والتاج (سفح) . وبلا نسبة في تهذيب اللغة ٤/ ٣٢٦ .

(٥) في الأصل (مقمعة) ، وهو تحريف .

❖ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ : « **حَتَّى إِذَا عَمَّ السُّكُونُ جَمِيعَ الأَعْضَاءِ وَالجَوَارِح ، انْتَشَرَتْ الحَرَكَاتُ فِي البَاكِينَ وَالصَّوَائِح** » [إِلَى قَوْلِهِ : « **رَائِح** »(١)](٢).

الشَّرْحُ:

(**الصَّوَائِحُ**)(٣) جَمْعُ (صَائِحَةٍ) ، اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ (صَاحَ) إِذَا صَوَّتَ بِأَقْصَى(٤) طَاقَتِهِ ، وَالمَصْدَرُ (صَيْحَةٌ ، وصِيَاحٌ – مَكْسُورُ الصَّادِ وَمَضْمُومُهَا –) ، وَلَا يَخُصُّ الإِنْسَانَ ، بَلْ يَكُونُ لَهُ كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ(٥) :

وَصَاحَ ابْنُ هِنْدٍ فِي الكَلَاعِ وَحِمْيَرٍ ... وَكِنْدَةَ أَوْ لَخْمٍ وَحَيِّ جُذَامِ

وَلِغَيْرِهِ كَمَا فِي قَوْلِ الآخَرِ(٦) :

وَصَاحَ غُرَابُ البَيْنِ وَانْشَقَّتِ العَصَا ... لِبَيْنٍ كَمَا شَقَّ // الأَدِيمَ الصَّوَانِعُ [١٩٢]

وَرُوِيَ بَيْتُ حَسَّانَ(٧) :

---

(١) الخطب النُّباتية ل٩/ أ ، وتمامه : « ... ، **فَجُهِّزْتَ بِجَهَازِ أَهْلِ الضَّرَائِح ، وَحُمِلْتَ عَلَى مَرْكَبٍ إِلَى دَارَ الوَحْشَةِ جَانِح ، وَأُسْكِنْتَ فِي مَنْزِلٍ عَنْ الأَنِيسِ نَازِح ، مُقِيمًا بَيْنَ الجَنَادِلِ وَالصَّفَائِح ، إِلَى مِيقَاتِ يَوْمِ الفَوَادِح ، وَظُهُورِ مُخَبَّآتِ الفَضَائِح ، فَمِنْ مَسْرُورٍ بِمِيزَانِهِ الرَّاجِح ، مُغْتَبَطٍ بِمَتْجَرِهِ الرَّابِح ، وَمِنْ مَثْبُورٍ بِتَخَلُّفِهِ كَالِح ، غَادٍ إِلَى الجَحِيمِ رَائِح** » .

(٢) تكملة من المحقّق استأنست فيها بما جرت عليه عادة المؤلف في شرحه .

(٣) راجع : مقاييس اللغة ٣/ ٣٢٤ ، والمحكم ٣/ ٣٢٤ .

(٤) في الأصل (فاقتضى) ، وتصويبه من المحكم .

(٥) البيت من الطويل ، وهو لعلي بن أبي طالب ﷺ في : ديوانه ص١٧٣ ، والفتوح لابن أعثم ٣/ ٣٢ ، والعمدة لابن رشيق ١/ ٣٤ . والرواية فيها : (وَنَادَى) بدل (وَصَاحَ) ، ولا شاهد فيه حينئذ .

(٦) البيت من الطويل ، وهو لقيس بن ذَرِيح في : ديوانه ص٥٦ ، وأمالي القالي ٢/ ٣١٥ ، واللسان (شقق) ، وتزيين الأسواق ص٥٠ . وبلا نسبة في : مجالس ثعلب ١/ ٢٤٠ ، والمحكم ٣/ ٣٢٤ ، واللسان والتاج (صيح) . وجاءت الرواية : (وَطَارَ) و(وَنَاحَ) بدل (وَصَاحَ) ، ولا شاهد فيه حينئذ .

(٧) البيت من الخفيف ، وهو في: ديوانه ص٨٩ ، والكتاب ٣/ ١٨١ ، والحيوان ١/ ١٣ ، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ٢/ ١٤٣ ، وأمالي ابن الشجري ٣/ ١٠٧ ، والمقاصد النحوية ٤/ ١٦٢٢ ، وخزانة الأدب ١١/ ١٥٥ . والرواية =

مَا أُبَالِي أَصَاحَ بِالحَزْنِ تَيْسٌ[١] أَمْ جَفَانِي بِظَهْرِ غَيْبٍ لَئِيمُ

وَ(**الجَانِحُ**)[٢] اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ (جَنَحَ) بِمَعْنَى : مَالَ ، يُقَالُ : (جَنَحَ إِلَيْهِ وَلَهُ ، يَجْنَحُ وَيَجْنُحُ – بِفَتْحِ[٣] النُّونِ وَضَمِّهَا – جُنُوحًا) ، وَيَأْتِي بِمَعْنَاهُ (اجْتَنَحَ) ، وَقَدْ يُفْرَقُ بَيْنَهُمَا بِفَرْقٍ خَفِيٍّ ، وَتَقْرِيرُهُ فِي عِلْمِ البَيَانِ ، أَعْنِي الفَرْقَ بَيْنَ[٤] فَعَلَ وافْتَعَلَ[٥] .

وَيُنْقَلُ فَيَتَعَدَّى فَيُقَالُ : (أَجْنَحْتُهُ) عَلَى القِيَاسِ فِي هَذَا الضَّرْبِ مِنْ غَيْرِ الْمُتَعَدِّي ، وَلَا الْتِفَاتَ إِلَى قَوْلِ مَنْ قَصَرَهُ عَلَى السَّمَاعِ[٦] ، وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ [فِي كُتُبِ النَّحْوِ[٧]][٨] ، وَمِنْهُ قَوْلُ أَبِي ذُؤَيْبٍ[٩] :

فَمَرَّ بِالطَّيْرِ مِنْهُ فَاعِمٌ كَدِرٌ فِيهِ الظِّبَاءُ وَفِيهِ العُصْمُ أَجْنَاحُ

أَيْ : مَوَائِلُ .

= فيها : (أَنَبَّ) بدل (أَصَاحَ) ، ولا شاهد فيه حينئذ . **ونَبِيبُ التَّيْس** : صوته عند الهياج . **والحَزْن** : ما غلظ من الأرض . راجع اللسان (نبب ، حزن) .

(١) في الأصل (قيس) ، وهو تحريف .

(٢) راجع : مقاييس اللغة ١/ ٤٨٤ ، والمحكم ٣/ ٦١ .

(٣) في الأصل (بفتح بفتح) على التكرار .

(٤) في الأصل (من) .

(٥) انظر : الكتاب ٤/ ٧٣ ، وشرح الشافية ١/ ١١٠ ، والدر المصون ٢/ ٦٩٩ .

(٦) هو أبو العباس المبرّد . انظر : المقتضب وحاشيته ٤/١٧٨ وما بعدها ، وارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٩٣ ، والتذييل والتكميل ٧/ ٥٨ ، والمساعد ١/ ٤٤٦ ، والهمع٥/ ١٤ .

(٧) انظر المسألة فيما سبق ص٣٦٩ .

(٨) تكملة بمثلها يلتئم بها الكلام ، وقد جرت عادة المؤلف على ذلك .

(٩) البيت من البسيط ، وهو في : ديوانه ص٦٨ ، وكتاب الجيم ١/ ٢٧٧ ، وشرح أشعار الهذليين ١/ ١٦٨ ، والمحكم ٣/ ٦١، واللسان والتاج (جنح) . **وفَاعِمٌ** : يقصد السيل العظيم يملأ كل شيء . **والعُصْم** : الوعول التي في ذراعيها بياض . راجع اللسان (فعم ، عصم) .

وَ(**النَّازِحُ**) (١) البَعِيدُ ، يُقَالُ : (نَزَحَ الشَّيْءُ يَنْزَحُ نَزْحًا ونُزُوحًا) إِذَا بَعُدَ ، وَيَأْتِي (نُزُحٌ [ونَزُوحٌ] (٢)) بِمَعْنَى : (نَازِحٍ) ، وَمِنْ (نُزُحٍ) مَا أَنْشَدَهُ ثَعْلَبٌ (٣) :

إِنَّ المَذَلَّةَ مَنْزِلٌ نُزُحٌ عَنْ دَارِ قَوْمِكِ فَاتْرُكِي شَتْمِي (٤)

وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ كَـ(رَوْضَةٍ أُنُفٍ) (٥) . وَقِيْلَ : إِنَّهُ كَـ(صُبُرٍ) (٦) فِي قَوْلِهِ (٧) :

نُمْسِكُ الخَيْلَ عَلَى مَكْرُوهِهَا حِينَ لَا يُمْسِكُهَا إِلَّا الصُّبُرْ

وَيُلْتَمَحُ فِي « مَنْزِلٍ » مَا الْتُمِحَ فِي (بُرْمَةٍ) ، حَيْثُ قَالُوا : بُرْمَةٌ أَعْشَارٌ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الكَلَامُ عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ (٨) . وَهَلْ يَحْتَمِلُ (نَزُوحٌ) الكَثْرَةَ أَمْ لَا؟ ؛ خِلَافٌ مُقَرَّرٌ فِي كُتُبِ النَّحْوِ وَالبَيَانِ (٩) .

وَ(**الجَنَادِلُ**) (١٠) جَمْعُ (جَنْدَلٍ) ، وَهُوَ مَا يُقِلُّ الرَّجُلُ مِنَ الحِجَارَةِ . وَقِيْلَ : (هُوَ الحَجَرُ كُلُّهُ) ، الوَاحِدَةُ (جَنْدَلَةٌ) ، قَالَ أُمَيَّةُ الهُذَلِيُّ (١١) :

تَمُرُّ كَجَنْدَلَةِ المَنْجَنِيـ ـقِ يُرْمَى بِهَا السُّورُ يَوْمَ القِتَالِ

---

(١) راجع : مقاييس اللغة ٥/ ٤١٨ ، والمحكم ٣/ ١٦٨ .

(٢) تكملة بها يلتئم الكلام ويتضح المعنى ، مستمدّة من المحكم .

(٣) البيت من الكامل ، وهو بلا نسبة في : المحكم ٣/ ١٦٨ ، واللسان والتاج (نزح) .

(٤) في الأصل (فادركي شيمي) .

(٥) قال ابن سيدة : « وقالوا : أَنْفُ القَصْعَة – يعني أعلى الثريد – وأَنْفُ الرَّوْضَة ، حتى اشتقوا منه صفةً وأفردوها بصيغةٍ ما، فقالوا : رَوْضَةٌ أُنُفٌ » ، ومثله : (ناقةٌ أُجُدٌ ، ورجلٌ شُلُلٌ ، ومِشْيَةٌ سُجُحٌ) . انظر : المخصص ١/ ١١٧ ، والمحرر الوجيز ١٥/ ٢٩٥ .

(٦) يقصد أنّ فُعُلًا جمعُ فَعُولٍ . انظر : الأبنية لابن القطاع ص٢٦٩ ، وشرح الشافية ٢/ ١٣٥ ، ١٥٧ ، والهمع ٦/ ٩٣ .

(٧) البيت من الرمل ، وهو لطرفة بن العبد في : ديوانه ص٧٦ ، ومختارات شعراء العرب لابن الشجري ص١٥٨ ، والحماسة المغربية ١/ ٥٨٠ ، وخزانة الأدب ٩/ ٣٧٩ .

(٨) انظر ما سبق ص٧٠٩ .

(٩) انظر : البسيط في شرح الجمل ٢/ ١٠٥٤ ، وهمع الهوامع ٥/ ٨٨ .

(١٠) راجع : مقاييس اللغة ١/ ٥١٢ ، والمحكم ٧/ ٤٠٧ .

(١١) البيت من المتقارب ، وهو في : شرح أشعار الهذليين ٢/ ٥١١ ، والمحكم ٧/ ٤٠٧ ، واللسان والتاج (جندل) .

فَعَلَى هَذَا يَكُونُ (جَنادِلًا) جَمْعُ (جَنْدَلَةٍ) ، وَفِي هَذَا النَّوْعِ خِلَافٌ مُقَرَّرٌ فِي كُتُبِ النَّحْوِ ، أَعْنِي أَنَّهُ مَا كَانَ بَيْنَ مُفْرَدِهِ وَكَثِيرِهِ حَذْفُ التَّاءِ هَلْ يُجْمَعُ المُفْرَدُ غَيْرَ جَمْعِ السَّلَامَةِ أَمْ لَا؟ ، وَإِذَا كَانَ جَمْعُ (جَنْدَلٍ وجَنَدِلٍ) كَـ(تَمْرٍ) فَلَا بُدَّ مِنْ الْتِمَاحِ الاخْتِلَافِ فِي الأَنْوَاعِ [١] . وَقَالُوا فِي (جَنَادِلَ) : (جَنَدِلٌ) ، فَجَمَعُوا بَيْنَ أَرْبَعِ مُتَحَرِّكَاتٍ ، قَالَ سِيبَوَيْهِ رَحِمَهُ اللهُ : « وَقَالُوا : (جَنَدِلٌ) ، يَعْنُونَ : (الجَنَادِلَ) ، وَصَرَفُوهُ لِنُقْصَانِ البِنَاءِ عَمَّا لَا يَنْصَرِفُ » [٢].

وَ(**الصَّفَائِحُ**) حِجَارَةٌ رِقَاقٌ غِلَاظٌ [٣] ، الوَاحِدُ (صَفِيحَةٌ) [٤].

وَ(**الفَوَادِحُ**) [٥] جَمْعُ (فَادِحَةٍ) ، وَهِيَ النَّازِلَةُ [٦] // ، قَالَ الشَّاعِرُ [٧] : [١٩٣]

أَسْلَمَنِي قَوْمِي وَلَمْ يَغْضَبُوا   لِسَوْءَةٍ [٨] حَلَّتْ بِهِمْ فَادِحَهْ

وَ(**المُغْتَبَطُ**) [٩] مُفْتَعَلٍ مِنْ (الغِبْطَةِ) [١٠] عِبَارَةٌ عَنْ حُسْنِ الحَالِ ، وَفِي بَعْضِ الأَحَادِيثِ : « اللَّهُمَّ غَبْطًا لَا هَبْطًا » [١١] ، يَعْنِي : نَسْأَلُكَ (الغِبْطَةَ) وَنَعُوذُ بِكَ مِنْ أَنْ نَهْبِطَ عَنْ حَالِنَا [١٢] . وَ(الغِبْطَةُ) المَسَرَّةُ ، وَ(قَدْ أَغْبَطَ الرَّجُلَ وغَبَطَهُ يَغْبِطُهُ غَبْطًا وغِبْطَةً) حَسَدَهُ . وَقِيلَ : الحَسَدُ أَنْ

---

(١) انظر ما سبق ص٢٩١ .

(٢) انظر : الكتاب ٣/ ٢٢٨ وَ ٤/ ٢٨٩ ، واللفظ لابن سيدة في المحكم .

(٣) الذي في المعجمات (عِرَاضٌ) .

(٤) راجع : مقاييس اللغة ٣/ ٢٩٣ ، والمحكم ٣/ ١١٦ .

(٥) راجع : مقاييس اللغة ٤/ ٤٨٤ ، والمحكم ٣/ ١٩٦ .

(٦) في الأصل (المنازحة) ، وهو تحريف ، وتصويبه من المحكم .

(٧) البيت من السريع ، وهو لطرفة بن العبد في : ديوانه ص١٢٥ ، وجمهرة الأمثال ٢/ ٢٠١ .

(٨) في الأصل (السوءة) .

(٩) راجع : مقاييس اللغة ٤/ ٤١٠ ، والمحكم ٥/ ٢٩٦ .

(١٠) في الأصل (الغبطية) ، وهو تحريف .

(١١) انظر : غريب الحديث لابن سلّام ٣/ ٦٦ وَ ٥/ ٥٥١ ، والفائق ٣/ ٤٦ ، والنهاية لابن الأثير ٣/ ٣٤٠ .

(١٢) في الأصل (مالنا) ، وتصويبه من المحكم .

تَتَمَنَّى نِعْمَتَهُ عَلَى أَنْ تَتَحَوَّلَ [عَنْهُ] (١).

[وَ(التِّجَارَةُ) عِبَارَةٌ] (٢) عَنْ البَيْعِ وَالشِّرَاءِ ، أَفْعَالُهَا (تَجَرَ يَتْجُرُ) ، وَيُسْتَعْمَلُ فِي الخَمَّارِ كَثِيرًا – أَيْ : (التَّاجِرُ) – كَمَا فِي قَوْلِ الأَعْشَى (٣) :

وَلَقَـدْ شَهِـدْتُ التَّاجِـرَ الأُمَّـانَ مَحْمُـودًا شَرَابُــهْ

وَجَمْعُ (التَّاجِرِ) (تِجَارٌ وتُجَّارٌ وتَجْرٌ) ، فَأَمَّا قَوْلُ امْرِىءِ القَيْسِ (٤) :

إِذَا ذُقْتَ فَاهَا قُلْتَ : طَعْمُ مُدَامَةٍ مُعَتَّقَةٍ ، مِمَّا تَجِيءُ بِهِ التُّجُرْ

فَقَدْ يَكُونُ جَمْعَ (تِجَارٍ) ، عَلَى أَنَّ سِيبَوَيْهِ لَا يَطْرُدُ جَمْعَ الجَمْعِ (٥) ، وَنَظِيرُهُ عِنْدَ بَعْضِهِمْ (٦) قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ : {فَرُهُنٌ مَقْبُوضَةٌ} (٧) . قَالَ : « هُوَ جَمْعُ (رِهَانٍ) الَّذِي هُوَ جَمْعُ (رَهْنٍ) » . [وَ] (٨) وَجَّهَهُ أَبُو عَلِيٍّ أَنَّهُ جَمْعُ (رَهْنٍ) ، كَـ(سَحْلٍ وسُحُلٍ) (٩) ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ لِـمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سِيبَوَيْهِ مِنْ التَّحْجِيرِ عَلَى جَمْعِ الجَمْعِ إِلَّا فِيمَا لَا بُدَّ مِنْهُ .

---

(١) تكملة بها يلتئم الكلام .

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام ويتضح المعنى .

(٣) البيت من مجزوء الكامل ، وهو في : ديوانه ص٢٨٩ ، ومقاييس اللغة ١/ ١٣٤ ، والمحكم ٧/ ٢٤٨ ، واللسان وتاج العروس (تجر ، أمن) .

(٤) البيت من الطويل ، وهو في : ديوانه بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ص١١٠ ، ومعجم البلدان ٥/ ٤٠٩ ، والدرر ٢/ ٢٧٠ . وبلا نسبة في : المحكم ٧/ ٢٤٨ ، واللسان والتاج (تجر) .

(٥) راجع : الكتاب ٣/ ٦١٩ . وانظر المسألة فيما سبق ص٤٩٧ .

(٦) هذا مذهب الفراء وشيخه الكسائي . انظر : معاني القرآن للفراء ١/ ١٨٨ ، ومعانيه للزجاج ١/ ٣٦٧ ، والجامع للقرطبي ٣/ ٤٠٨ ، والبحر المحيط ٢/ ٣٥٥ ، والدر المصون ٢/ ٦٨٠ .

(٧) سورة البقرة ، الآية : ٢٨٣ ، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو . انظر : السبعة لابن مجاهد ص١٩٤ ، وحجة القراءات ص١٥٢ ، والكشف عن وجوه القراءات ١/ ٣٢٢ ، والجامع للقرطبي ٣/ ٤٠٨ ، والبحر المحيط ٢/ ٣٥٥ ، والدر المصون ٢/ ٦٧٨ .

(٨) تكملة بمثلها يلتئم الكلام .

(٩) انظر : الحجة للقراء السبعة ٢/ ٤٤٧ . **والسَّحْلُ** : الثوب الأبيض الرقيق من القطن . راجع اللسان (سحل) .

وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ « التُّجُرُ » فِي البَيْتِ مِنْ بَابِ [١] :

* أَنَا ابْنُ مَاوِيَّةَ إِذْ [٢] جَدَّ النَّقُرْ *

عَلَى نَقْلِ الحَرَكَةِ .

وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ « التُّجُرُ » جَمْعَ (تَاجِرٍ) ، كَـ(شَارِفٍ وشُرُفٍ) ، وَ(بَازِلٍ وبُزُلٍ) ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ إِلَّا فِي هَذَا البَيْتِ [٣].

وَ(**الرَّابِحُ**) الَّذِي يَنَالُ الرِّبْحَ ، وَهُوَ الزِّيَادَةُ عَلَى رَأْسِ المَالِ فِي الجَمْعِ [٤] ، وَفِي الحَدِيثِ : « أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ عِنْدَمَا فُتِحَتْ خَيْبَرُ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللهِ ، لَقَدْ رَبِحْتُ اليَوْمَ رِبْحًا مَا رَبِحَهُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ هَذَا الوَادِي . فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ : وَيْحَكَ ، وَمَا رَبِحْتَ؟ . قَالَ : مَا زِلْتُ أَبِيعُ وَأَبْتَاعُ حَتَّى رَبِحْتُ ثَلَاثَمِائَةِ أُوقِيَّةٍ . فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ : أَلَا أُنَبِّئُكَ بِخَيْرِ رِبْحٍ؟ . فَقَالَ : مَا هُوَ يَا رَسُولَ [٥] اللهِ؟ . قَالَ : رَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الصَّلَاةِ » . أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ [٦].

---

(١) البيت من الرجز ، واختلف في قائله : فقيل : عبيد أو عبد الله بن ماويَّة الطائي ، وقيل : فَدَكِيّ بن عبد الله أو ابن أعبد المِنْقَري ، وقيل : هو لبعض السعديِّين . انظر في ذلك : الكتاب ٤/ ١٧٣ ، وشرح شواهد الإيضاح ص٢٥٩ ، والتنبيه والإيضاح ٢/ ٢١٧ ، واللسان (نقر) ، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٠٧٨ ، والتاج (نقر) ، والدرر ٦/ ٣٠٠ . وبلا نسبة في : القوافي للأخفش ص٨٥ ، ٩٨ ، والمحكم ٧/ ٢٤٨ ، وأسرار العربية ص٢٨٣ ، واللسان (تجر ، حلق) . **والنَّقْرُ** : صوتُ اللِّسَانِ ، وهو إلزاق طَرَفِهِ بمخرج النُّونِ ثمَّ يُصَوَّتُ بِهِ فيُنْقُر بالدَّابَّةِ لِتَسِيرَ . راجع اللسان (نقر) .

(٢) في الأصل (إذا) .

(٣) راجع : مقاييس اللغة ١/ ٣٤١ ، والمحكم ٧/ ٢٤٨ .

(٤) راجع : مقاييس اللغة ٢/ ٤٧٤ .

(٥) في الأصل (يرسول الله) .

(٦) سنن أبي داود ، كتاب الجهاد ، باب في التجارة في الغزو ٣/ ٩٢ . وانظر : سنن البيهقي الكبرى ، كتاب قسم الفيء والغنيمة ، باب من دخل يريد التجارة ٦/ ٣٣٢ .

وَ(**المَثْبُورُ**) اسْمُ مَفْعُولٍ مِنْ (ثَبَرَهُ اللهُ) ، أَيْ : أَهْلَكَهُ إِهْلَاكًا [لَا] يَنْتَعِشُ [بَعْدَهُ] (١) ، فَمِنْ هُنَالِكَ يَدْعُو أَهْلُ النَّارِ : وَا ثُبُورَاهْ ، فَيُقَالُ لَهُمْ : ﴿لَّا تَدْعُوا۟ ٱلْيَوْمَ ثُبُورًا وَٰحِدًا // وَٱدْعُوا۟ ثُبُورًا كَثِيرًا﴾ (٢) ، وَ(الثُّبُورُ) الهَلَاكُ وَالوَيْلُ (٣). [١٩٤]

وَ(**الكَالِحُ**) اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ (الكُلُوحِ) ، وَهُوَ – أَعْنِي (الكُلُوحَ) وَكَذَلِكَ (الكُلَاحُ) – عِبَارَةٌ عَنْ بُدُوِّ الأَسْنَانِ عِنْدَ العُبُوسِ ، وَقَدْ قِيلَ (٤) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿تَلْفَحُ وُجُوهَهُمُ ٱلنَّارُ وَهُمْ فِيهَا كَٰلِحُونَ﴾ (٥) : « إِنَّ شِفَاهَهُمْ يَتَقَلَّصُ لَحْمُهَا بِالنَّارِ ، كَمَا يَتَقَلَّصُ الجِلْدُ إِذَا مَسَّتْهُ النَّارُ ، فَتَبْقَى أَسْنَانُهُمْ بَادِيَةً عَلَى الدَّوَامِ » . فِعْلُهُ (كَلَحَ يَكْلَحُ وتَكَلَّحَ) ، وَأَنْشَدَ ثَعْلَبٌ (٦) :

وَلَوَى (٧) التَّكَلُّحَ يَشْتَكِي سَغَبًا   وَأَنَا ابْنُ بَدْرٍ قَاتِلُ السَّغْبِ

(التَّكَلُّحُ) هُنَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا مِنْ أَجْلِهِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا لِـ(لَوَى) ؛ لِأَنَّ (لَوَى) يَكُونُ فِي مَعْنَى : (تَكَلَّحَ) .

وَ(قَدْ أَكْلَحَهُ الأَمْرُ) ، قَالَ لَبِيدٌ يَصِفُ السِّهَامَ (٨) :

---

(١) تكملة بها يلتئم الكلام في الموضعين ، وهي مستمدّة من المحكم .

(٢) سورة الفرقان ، الآية : ١٤ .

(٣) راجع : مقاييس اللغة ١/ ٤٠١ ، والمحكم ١١/ ١٢٩ .

(٤) أظنه يقصد قول أبي إسحاق الزجاج ، فهو قريبٌ منه . انظر : معاني القرآن ٤/ ٢٣ .

(٥) سورة المؤمنون ، الآية : ١٠٤ .

(٦) البيت من الكامل ، ويُنسب إلى أسماء بن خارجة الفزاري في الأصمعيات ص٥١ ، وإلى جُوَيْرِيَة بن أسماء الفزاري في رسالة الصاهل والشاحج لأبي العلاء المعري ص١٢٧ . وبلا نسبة في : المحكم ٣/ ٣١ ، واللسان والتاج (كلح) . **والسَّغَبُ** : شدّة الجوع والتعب . راجع اللسان (سغب) .

(٧) في الأصل (لدى) ، وهو تحريف ، وكذا ما بعده من نظائره .

(٨) البيت من الرمل ، وهو في : ديوانه ص١٣٢ ، والعين ٣/ ٦٣ ، وتهذيب اللغة ٦/ ١٠١ ، وجمهرة اللغة ١/ ١٦٩ ، والمحكم ٣/ ٣١ ، واللسان (كلح ، نهض ، روق) . **والرَّقَمِيَّات** : سهامٌ تُنسب إلى موضع بالمدينة . **والنَّاهِض** : يقصد ريش فرخ النسر الذي نهض للطيران . **والأَرْوَق** : الطويل الأسنان . **واليَلَلُ** : قصر الأسنان وانثناؤها إلى داخل الفم . =

رَقَـمِيَّاتٍ عَلَيْهَـا نَاهِــضٌ تُكْلِحُ الأَرْوَقَ مِنْهُمْ وَالأَيَلّ

وَ(دَهْرٌ كَالِحٌ) عَلَى المَثَلِ ، وَ(كَلَاحِ) – مَعْدُولٌ – السَّنَةُ الشَّدِيدَةُ [١].

وَ(**الغَادِي**) الذَّاهِبُ غُدْوَةً ، فِعْلُهُ (غَدَا) ، وَالمَصْدَرُ (غَدْوٌ وغُدُوٌّ) ، وَ(الغَادِيَةُ) السَّحَابَةُ الَّتِي تَنْشَأُ غُدْوَةً ، وَقَالَ اللِّحْيَانِيُّ : « هِيَ المَطَرَةُ الَّتِي تَكُونُ بِالغَدَاةِ » . وَقِيلَ لِابْنَةِ الخُسِّ [٢] : « مَا أَحْسَنُ شَيْءٍ؟ . قَالَتْ : أَثَرُ غَادِيَةٍ فِي إِثْرِ سَارِيَةٍ [٣] فِي مَيْثَاءَ [٤] رَابِيَةٍ [٥] » [٦].

وَ(**الرَّائِحُ**) الذَّاهِبُ عَشِيًّا ، وَحُدَّ – أَعْنِي (الرَّوَاحَ) – : فَإِنَّهُ مِنْ لَدُنْ [٧] زَوَالِ الشَّمْسِ إِلَى اللَّيْلِ [٨].

وَلَيْسَ فِيهِ مِنْ جِهَةِ الإِعْرَابِ وَلَا مِنْ جِهَةِ البَدِيعِ مَا يَتَأَكَّدُ [ذِكْرُهُ] [٩].

= راجع اللسان (رقم ، نهض ، روق ، يلل) .

(١) راجع : مقاييس اللغة ٥/ ١٣٤ ، والمحكم ٣/ ٣١ .

(٢) هي هند بنت الخُسِّ بن حابس الإياديّ ، شاعرةٌ جاهليةٌ قديمةٌ ، حكيمةٌ بليغةٌ ، أدركت القَلَمَّس الكناني أحد حكام العرب في الجاهلية . انظر في ترجمتها : بلاغات النساء ص٥٨ ، وخزانة الأدب ١٠/ ٢٦٠ ، وأعلام النساء ٥/ ٢٣١ .

(٣) **السَّارِيَة** : المطرة التي تكون بالليل . راجع اللسان (سرا) .

(٤) **المَيْثَاء** : الأرض السهلة اللينة من غير رمل . راجع اللسان (ميث) .

(٥) **الرَّابِيَة** : كل ما ارتفع من الأرض . راجع اللسان (ربا) .

(٦) راجع : مقاييس اللغة ٤/ ٤١٥ ، والمحكم ٦/ ٣٠ ، واللسان (غدا) ، وتاج العروس (غدو) .

(٧) في الأصل (كون) ، وتصويبه من المحكم .

(٨) راجع : مقاييس اللغة ٢/ ٤٥٤ ، والمحكم ٣/ ٣٩٣ .

(٩) تكملة من المحقق استأنست فيها بما جرت عليه عادة المؤلف في الشرح .

❖ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ : « **فَيَا أَيُّهَا الغَفَلَةُ المُطْرِقُون ، أَمَا أَنْتُمْ بِهَذَا الحَدِيثِ مُصَدِّقُون؟** » [إِلَى قَوْلِهِ :] (١) « ﴿نَنطِقُونَ﴾ » (٢).

الشَّرْحُ:

(**الغَفَلَةُ**) جَمْعُ (غَافِلٍ) ، كَـ(كَاتِبٍ وكَتَبَةٍ) وَ(فَاجِرٍ وفَجَرَةٍ) ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الكَلَامُ عَلَى هَذِهِ المَادَّةِ (٣).

وَ(**المُطْرِقُونَ**) جَمْعُ (مُطْرِقٍ) ، اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ (أَطْرَقَ) ، وَالمَصْدَرُ (إِطْرَاقٌ) ، وَيَكُونُ – أَعْنِي (الإِطْرَاقَ) – عِبَارَةً عَنْ اسْتِرْخَاءِ العَيْنِ ، وَيَكُونُ أَيْضًا عِبَارَةً عَنْ السُّكُوتِ أَيَّ سُكُوتٍ كَانَ . وَقِيْلَ : هُوَ السُّكُوتُ مِنْ فَرَقٍ ، وَ(رَجُلٌ مُطْرِقٌ ومِطْرَاقٌ وطِرِّيقٌ) كَثِيرُ السُّكُوتِ ، الكَثْرَةُ فِي (مِطْرَاقٍ وطِرِّيقٍ) ظَاهِرَةٌ ، وَأَمَّا فِي (مُطْرِقٍ) فَعَلَى تَقْدِيرِ العُدُولِ عِنْ الفِعْلِ إِلَى الاسْمِ ؛ لِاقْتِضَاءِ المُصَاحِبَةِ وَالثُّبُوتِ ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا فِيمَا يَقِلُّ تَرْدَادُهُ وَوُقُوعُهُ ، وَيَقِلُّ مُثِيرُهُ أَوْ سَبَبُ إِثَارَتِهِ ، عَلَى مَا هُوَ المُقَرَّرُ فِي عِلْمِ البَيَانِ . وَ(الطِّرِّيقُ) ذَكَرُ الكَرَوَانِ ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ لَهُ : أَطْرِقْ كَرَا ، فَيَسْقُطُ مُطْرِقًا فَيُؤْخَذُ (٤).

[١٩٥] وَ(**تُشْفِقُونَ**) مُضَارِعُ (أَشْفَقَ) مُسْنَدٌ إِلَى // ضَمِيرِ المُخَاطَبِينَ ، وَ(أَشْفَقَ) يَكُونُ بِمَعْنَى : جَزِعَ وحَذِرَ (٥) . وَتَقْرِيرُ الفَرْقِ بَيْنَ (الجَزَعِ وَالحَذَرِ) فِي عِلْمِ البَيَانِ ، فِي بَابِ تَبَايُنِ مَا يُوهِمُ التَّرَادُفَ (٦).

---

(١) تكملة بها يلتئم الكلام ، استأنست فيها بما جرت عليه عادة المؤلف في شرحه .

(٢) الخطب النُّباتية ل٩/ أ ، وتمامه : « ... ، **مَا لَكُمْ مِنْهُ لَا تُشْفِقُون؟** ، ﴿فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ » .

(٣) انظر ما سبق ص٦٢٥ .

(٤) راجع : مقاييس اللغة ٣/ ٤٥١ ، والمحكم ٦/ ١٦٦ ، ومجمع الأمثال ١/ ٤٣١ .

(٥) راجع : المحكم ٦/ ١٠٦ .

(٦) انظر : الفروق اللغوية ص٢١٢ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، والكليّات ٢/ ١٧٤ ، ٢٦٩ ، ٣٠٣ .

وَمِمَّا يَتَعَلَّقُ بِهَذَا الفَصْلِ مِنْ الإِعْرَابِ : إِعْرَابُ مَوْضِعِ « **لَا تُشْفِقُون** [١] » ، وَالأَظْهَرُ أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الحَالِ ؛ لِوُضُوحِ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ [٢] :

أَيَا شَجَرَ الخَابُورِ مَا لَكَ مُورِقًا؟ كَأَنَّكَ لَمْ تَجْزَعْ عَلَى ابْنِ طَرِيفِ

قَالَ ابْنُ الشَّاهِدِ : « وَإِذَا كَانَ حَالًا كَانَ عَلَى نَوْعَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ السُّؤَالُ عَنْ البَاعِثِ ، وَالحَالُ مُقَرَّرَةُ الثُّبُوتِ لَا تَحْتَاجُ إِلَى سُؤَالٍ » ، كَمَا فِي البَيْتِ ، أَعْنِي « مَا لَكَ مُورِقًا؟ » . « وَالثَّانِي أَنْ يَكُونَ السُّؤَالُ عَنْ الحَالِ كَيْفَ يَقَعُ مَعَ المُقْتَضَيَاتِ لِارْتِفَاعِهِ » ، كَمَا فِي قَوْلِهِ [٣] :

وَنُبِّئْتُ لَيْلَى بِالعِرَاقِ مَرِيضَةً فَمَا لَكَ تَجْفُوهَا وَأَنْتَ صَدِيقُ؟

وَكَمَا فِي قَوْلِهِ [٤] :

* فَمَا [لَكَ] [٥] لَا تُرْجَى وَأَنْتَ حَمِيدُ؟ *

وَوَقَعَ لِابْنِ مُشَرَّفٍ أَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ الخَبَرِ المُتَعَلِّقِ بِهِ المُفْضِي إِلَى الضَّمِيرِ ، وَفِيهِ نَظَرٌ .

وَيَتَعَلَّقُ بِهِ لَقَبٌ مِنْ أَلْقَابِ البَدِيعِ سَمَّاهُ بَعْضُهُمْ الاسْتِقْحَامَ ، وَهُوَ قَرِيبٌ مِنْ التَّجَاهُلِ إِلَّا أَنَّ التَّجَاهُلَ يَكُونُ فِيمَا أَثَرُهُ بَادٍ ، كَمَا فِي قَوْلِ ذِي الرُّمَّةِ [٦] :

---

(١) في الأصل (لا تنطقون) ، وهو تحريف ، والوجه ما أثبتُّه .

(٢) البيت من الطويل ، ويُنسب إلى ليلى بنت طريف التغلبيّة ، من شواعر العرب في الدولة العباسية ، وكان أخوها الوليد رأس الخوارج وأشدّهم بأسًا وصولة وأشجعهم ، وقد بعث إليه الرشيدُ يزيدَ بن مزيد الشيباني في جيشٍ فقتله . انظر : الأغاني ١٢/ ٦٤ ، وأعلام النساء ٤/ ٣١٨ . والبيت في : الحماسة للبحتري ص٥٢٨ ، والأغاني ١٢/ ٦٥ ، وسمط اللآلي ٢/ ٩١٣ ، والحماسة الشجرية ١/ ٣٢٨ ، وشرح شواهد المغني ١/ ١٤٨ ، والدرر ٢/ ١٦٣ .

(٣) البيت من الطويل ، وهو لمجنون ليلى في : ديوانه ص١٦٣ ، والعقد الفريد ٢/ ٤٥٢ ، والأمالي ١/ ١٩٧ ، ومصارع العشاق ٢/ ٨٦ ، وتزيين الأسواق ص٦٢ . ويروى عجزه :

* فَمَاذَا إِذًا يُغْنِي وَأَنْتَ صَدِيقُ؟ *

ولا شاهد فيه حينئذ على هذه الرواية .

(٤) عجز بيت من الطويل ، لم أقف عليه في غير هذا الكتاب ، ولا على تتمَّة له .

(٥) ساقطة في الأصل .

(٦) البيت من الطويل ، وهو في : ديوانه ص٦٢٢ ، والكتاب ٣/ ٥٥١ ، وأدب الكاتب ص١٨٩ ، والأغاني ١٨/ ١٩ ، =

أَيَا ظَبْيَةَ الوَعْسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلٍ وَبَيْنَ النَّقَا آأَنْتِ أَمْ أُمُّ سَالِـمِ؟

وَالاسْتِقْحَامُ فِيمَا لَا يَبْدُو أَثَرُهُ إِلَّا بِتَأَمُّلٍ وَنَظَرٍ ، كَمَا فِي قَوْلِ الآخَرِ (١) :

وَمَا هِيَ وَالسَّيْرَ فِي مَتْلَفٍ (٢) يُـــبَرِّحُ بِالذَّكَـرِ الضَّابِـطِ

❖ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ : « **جَعَلَنَا اللهُ وَإِيَّاكُمْ مِمَّنْ خَلَصَ للهِ إِيمَانُه ، وَذَلَّ لِلحَقِّ قَلْبُهُ وَلِسَانُه** » [إِلَى قَوْلِهِ : « **آخِرِ السُّورَةِ** » (٣)] (٤).

الشَّرْحُ:

(خَلَصَ) يَعْنِي : تَمَحَّضَ (٥) ، وَهُوَ – أَعْنِي (خَلَصَ) – مُطَاوِعُ (أَخْلَصَ) ، يُقَالُ : (أَخْلَصْتُ عَمَلِي (٦) للهِ فَخَلَصَ) ، وَهُوَ أَحَدُ مَا جَاءَ مِنْ مُطَاوِعِ أَفْعَلَ عَلَى فَعَلَ ، وَنَظِيرُهُ (٧) :

= وإيضاح الشعر ص٣٤١ ، والخصائص ٢/ ٤٦٠ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/ ٢٣٣ ، وشرح شواهد الشافية ص٣٤٧ . **والوَعْسَاء** : موضع مرتفع من الرمل . **وجُلَاجِل** : جبل من جبال الدهناء . **والنَّقَا** : الكثيب من الرمل . وقد عنى شدّة الشبه بين أمّ سالم والظبية ، فاستفهم استفهام شاكٍّ مبالغةً في التشبيه . راجع اللسان (وعس ، جلل ، نقا) .

(١) البيت من المتقارب ، ويُنسب إلى أسامة الهذلي في : شرح أشعار الهذليين ٣/ ١٢٨٩ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٨٩ ، والحلل للبطليوسي ص٢٧٦ ، وشرح المفصل ٢/ ٥٢ ، واللسان (عبر) ، والمقاصد النحوية ٣/ ١٠٧٥ ، والدرر ٣/ ١٥٧ . **والمَتْلَف** : القفر الذي يَتْلَفُ كلُّ من سلكه . **والتَّبْرِيح** : المشقَّة . **والذَكَر الضابط** : الجمل القويّ ؛ لأنه أقوى في السير من الناقة . والمعنى : أنه يسفِّه نفسه ويُنكر عليها السفر في مثل هذا المتلف الذي يُهلك الإبل . راجع الشرح في الحلل للبطليوسي .

(٢) في الأصل (ملتف) ، وهو تحريف .

(٣) الخطب النُّباتية ل٩/ أ ، وتمامه : « ... ، **وَصَحَّ بِيَوْمِ المَعَادِ إِيقَانُه ، وَرَجَحَ يَوْمَ الحَشْرِ بِالحَسَنَاتِ مِيزَانُه . إِنَّ أَحْسَنَ المَنْثُورِ وَالمَنْظُوم ، وَأَجْمَعَ القَوْلِ لِأَصْنَافِ العُلُوم ، كَلَامُ الحَيِّ القَيُّوم . وَتَقْرَأُ : ﴿فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ ...﴾ إِلَى آخِرِ السُّورَةِ** » .

(٤) تكملة من المحقّق استأنست فيها بما جرت عليه عادة المؤلف في شرحه .

(٥) راجع : المحكم ٥/ ٣٧ .

(٦) في الأصل (على) ، والوجه ما أثبتُّه .

(٧) البيت من الرجز ، وهو للعجّاج في: ديوانه ص٣٣، والعين ٦/ ١١٦، وأدب الكاتب ص٣٤٩، والأغاني ١٠/ ١٢٠، =

* قَدْ جَبَرَ الدِّينَ الإِلَهُ فَجَبَرْ *

وَ(**ذَلَّ**) [١] بِمَعْنَى : انْقَادَ ، فِعْلُهُ (ذَلَّ يَذِلُّ) ، وَالمَصْدَرُ (ذِلٌّ وذُلٌّ) ، وَالقَائِمُ بِهِ ذَلِكَ (ذَلُولٌ [٢]) ، يَكُونُ فِي الإِنْسَانِ وَالدَّابَّةِ ، أَنْشَدَ ثَعْلَبٌ فِي قِيَامِهِ بِالإِنْسَانِ [٣] :

وَمَا يَكُ مِنْ عُسْرِي وَيُسْرِي فَإِنَّنِي ذَلُـولٌ بِحَاجِ [٤] الـمُعْتَفِينَ أَرِيبُ

عَلَّقَ (ذَلُولًا) بِالبَاءِ ؛ لِأَنَّ فِيهِ مَعْنَى : رَفِيقٍ ورَؤُوفٍ . وَقَالَ آخَرُ فِي قِيَامِهِ بِالدَّابَّةِ [٥] :

* يَعْرِفُهُ بَزٌّ وَالذَّلُولُ *

يَعْنِي : السَّيْفَ وَالفَرَسَ [٦].

وَ(**الرَّاجِحُ**) الوَازِنُ . وَقِيلَ : هُوَ الثَّقِيلُ . وَقِيلَ : هُوَ الذَّاهِبُ بِمَا يُقَابِلُهُ ، وَالجَمِيعُ مُتَقَارِبٌ إِلَّا أَنَّ هَذَا الأَخِيرَ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا يُجْعَلُ وَحْدَهُ . وَفِعْلُهُ (رَجَحَ الشَّيْءُ) ، وَالمُضَارِعُ (يَرْجَحُ) مُثَلَّثُ الجِيمِ ، وَالمَصْدَرُ (رُجُوحًا ورُجْحَانًا) [٧].

= والخصائص ٢/ ٢٦٢ ، وخزانة الأدب ٤/ ٥٤ .

(١) راجع : مقاييس اللغة ٢/ ٣٤٥ ، والمحكم ١١/ ٤٨ .

(٢) في الأصل (ذكرك) ، وهو تحريف ، وتصويبه من المحكم .

(٣) البيت من الطويل ، ويُنسب إلى الأقرع بن معاذ القشيري ، كان يناقض جعفر بن عُلْبة الحارثي ، وعاشا في أيام هشام بن عبد الملك . انظر في ترجمته : معجم الشعراء ص٣٨٠ . والبيت له في التذكرة الحمدونية ٢/ ٢٦٦ . وهو بلا نسبة في : المحكم ١١/ ٤٨ ، واللسان والتاج (ذلل) . **والمُعْتَفِي** : مَنْ جاء يطلب فضلًا أو رزقًا . **والأَرِيب** : البصير بالشيء الماهر فيه . راجع اللسان (عفا ، أرب) .

(٤) غامضة في الأصل ، والمثبت من المحكم .

(٥) البيت من الرجز ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب ، ويستقيم بنحو :

* تَعْرِفُهُ بِبَزِّهِ الذَّلُولُ *

(٦) راجع اللسان (بزز ، ذلل) .

(٧) راجع : مقاييس اللغة ٢/ ٤٨٩ ، والمحكم ٣/ ٥٣ .

وَأَصْلُ (الْمِيزَانِ) : مِوْزَانٌ ، فَقُلِبَتْ الوَاوُ يَاءً لِأَجْلِ الكَسْرَةِ الَّتِي قَبْلَهَا / / . [١٩٦]

وَلَيْسَ فِيهِ مِنْ جِهَةِ الإِعْرَابِ وَلَا مِنْ جِهَةِ البَدِيعِ مَا يَتَأَكَّدُ ذِكْرُهُ . وَالكَلَامُ عَلَى الآيَةِ الكَرِيمَةِ فِي كُتُبِ التَّفْسِيرِ [١].

****

(١) انظر مثلًا : الكشاف ٤/ ٥٩ ، والجامع للقرطبي ١٧/ ٢٣٠ ، والدرّ المصون ١٠/ ٢٢٨ .

[الخُطْبَةُ التَّاسِعَةُ :

وَهِيَ خُطْبَةٌ] (١) يُذْكَرُ فِيهَا وَفَاةُ النَّبِيِّ ﷺ يُخْطَبُ بِهَا فِي رَبِيعٍ الأَوَّلِ .

❖ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ : « **الحَمْدُ للهِ المُنْتَقِمِ مِمَّنْ خَالَفَه ، المُهْلِكِ مَنْ آسَفَه ، المُتَوَحِّدِ فِي قَهْرِه ، المُتَفَرِّدِ بِعِزِّ أَمْرِه** » [إِلَى قَوْلِهِ : « **أَعْلَاهَا** » (٢)] (٣).

الشَّرْحُ:

قَالَ أَبُو البَقَاءِ : « رَأَيْتُ جَمَاعَةً مِمَّنْ شَدَا شَيْئًا (٤) مِنْ العِلْمِ يَسْتَجْفُونَ أَلْفَاظَ هَذِهِ الفَاتِحَةِ ؛ لِكَوْنِهَا مُتَضَمِّنَةً ذِكْرَ وَفَاةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ ، لِأَنَّهُمْ سَبَقَ إِلَى أَذْهَانِهِمْ أَنَّ المَوْتَ نِقْمَةٌ وَإِهْلَاكٌ ، وَهَذَا وَهْمٌ قَبِيحٌ لَا يَسْبِقُ إِلَى ذِهْنِ مَنْ لَهُ أَدْنَى مُسْكَةٍ مِنْ العَقْلِ ، بَلْ ذِكْرُهُ هَذَا الفَصْلَ فِي وَفَاتِهِ ﷺ مِنْ أَحْسَنِ مَا يُفْتَتَحُ بِهِ مِثْلُ هَذِهِ الخُطْبَةِ ، وَذَلِكَ أَنَّ اللهَ تَعَالَى أَرْسَلَ مُحَمَّدًا ﷺ نِقْمَةً عَلَى مَنْ خَالَفَهُ ، وَاسْتِئْصَالًا لِـمَنْ أَغْضَبَهُ ، كَمَا أَرْسَلَهُ رَحْمَةً لِـمَنْ تَابَعَهُ ، وَاسْتَمَرَّ ذَلِكَ إِلَى أَنْ تُوُفِّيَ ﷺ ،

---

(١) تكملة من المحقّق استأنست فيها بما جرت عليه عادة المؤلف في شرحه .

(٢) الخطب النُّباتية ل٩/ أ ، وتمامه : « ... ، **أَحْمَدُهُ حَمْدَ مُعْتَرِفٍ بِمَا أَوْلَاه ، مُسْتَقِيلٍ مِمَّا جَنَاه ، مُسْتَغْفِرٍ مِنْ قَبِيحِ مَا أَتَاه ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ شَهَادَةَ يَقِينٍ لَا شَكَّ فِيه ، وَقَوْلَ إِخْلَاصٍ بَعِيدًا عَمَّا يَقُولُهُ الكَافِرُ وَيَفْتَرِيه ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ائْتَمَنَهُ عَلَى الغَيْب ، وَبَرَّأَهُ مِنْ كُلِّ دَنَسٍ وَعَيْب ، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ أَفْضَلَ الصَّلَوَاتِ وَأَزْكَاهَا ، وَأَحَلَّهُمْ مِنْ مَنَازِلِ الكَرَامَةِ أَعْلَاهَا** » .

(٣) تكملة من المحقّق استأنست فيها بما جرت عليه عادة المؤلف في شرحه .

(٤) في الأصل (مهد أشياء) ، والمثبت من شرح أبي البقاء .

وَلَمْ يَتَمَكَّنْ أَحَدٌ مِنَ الانْتِقَامِ مِنْهُ وَلَا مِنْ دَحْضِ شَرِيعَتِهِ ، كَمَا كَانَ يَجْرِي لِلمُلُوكِ بَعْضِهِمْ مَعَ بَعْضٍ »[١] .

وَقَالَ بَعْضُ شُيُوخِنَا مِنَ الأَنْدَلُسِيِّينَ : ((وَفَاةُ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَشَرَّفَ وَكَرَّمَ وَإِنْ كَانَتْ المُصِيبَةَ العَظِيمَةَ الَّتِي تُهَوِّنُ عَلَيْنَا جَمِيعَ المَصَائِبِ ، وَتُحَقِّرُ عِنْدَنَا كُلَّ الحَادِثَاتِ وَالنَّوَائِبِ – لِكَوْنِنَا لَمْ نُصَبْ وَلَا نُصَابُ بِأَعْظَمَ مِنْهَا ، وَلِذَلِكَ قَالَ ﷺ فِي حَدِيثِ القَاسِمِ بنِ مُحَمَّدٍ : « لِيُعَزِّ المُسْلِمِينَ فِي مَصَائِبِهِمْ ذَلِكَ »[٢] – فَإِنَّ فِيهَا إِكْرَامًا لَهُ ﷺ مِنْ أَوْجُهٍ عَدِيدَةٍ مِنْهَا : تَصْدِيقُ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ ﴾[٣] ، وَالمَقْتُولُ[٤] لَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ عِنْدَ إِرَادَةِ التَّعْيِينِ وَتَوَجُّهِ الحُكْمِ الطَّالِبِ بِالتَّخْصِيصِ ؛ لِمَا تَقَرَّرَ مِنْ أَنَّ شَرْطَ الانْسِحَابِ عَدَمُ الإِخْرَاجِ ، عَلَى مَا هُوَ المُقَرَّرُ فِي عِلْمِ البَيَانِ ، فَكَانَ لَحَاقُهُ ﷺ بِرَبِّهِ تَعَالَى بِالمَوْتِ كَمَا أَخْبَرَ لَا بِالقَتْلِ .

وَمِنْهَا : إِكْذَابُ مَنْ قَالَ مِنَ المُشْرِكِينَ : « إِنَّهُ أَبْتَرُ يَمُوتُ أَمْرُهُ بِمَوْتِهِ »[٥] ، فَإِنَّ شَرِيعَتَهُ ﷺ لَمْ يَنَلْهَا بَعْدَ مَوْتِهِ ﷺ مَكْرُوهٌ ، بَلْ أَقَامَتْ نَافِذَةً مَاضِيَةً ، لَا يَقْوَى لَهَا ذُو نِفَاقٍ ، وَلَا يَسْعَى بِهَا ذُو وِفَاقٍ .

وَمِنْهَا : أَنَّهُ لَمْ يَظْهَرْ عَلَيْهِ ﷺ مِنَ التَّغْيِيرِ مَا يَظْهَرُ عَلَى الأَمْوَاتِ مَعَ تَأَخُّرِ دَفْنِهِ ﷺ ، حَتَّى قَالَ العَبَّاسُ / / بنُ عَبْدِ المُطَّلِبِ : « وَارُوا ابْنَ أَخِي ، فَإِنَّمَا هُوَ بَشَرٌ يَلْحَقُهُ مَا يَلْحَقُ البَشَرَ »[٦])) . [١٩٧]

(١) انظر : شرح خطب ابن نُباتة ص١٨١ .

(٢) الموطأ : كتاب الجنائز ، باب جامع الحسبة في المصيبة ص١٥٧ ، والطبقات الكبرى لابن سعد ٢/ ٢٧٥ ، والتمهيد لابن عبد البر ١٩/ ٣٢٢ .

(٣) سورة الزمر ، الآية : ٣٠ .

(٤) في الأصل (المقول) .

(٥) قال ذلك غير واحد من المشركين كالعاص بن وائل وعقبة بن أبي معيط وأبي لهب وغيرهم . انظر : السيرة لابن هشام ١/ ٣٩٣ ، وأسباب النزول للنيسابوري ص٣٤٣ ، والاكتفاء للكَلاعي ١/ ٢٨١ ، والجامع للقرطبي ٢٠/ ٢٢٢ ، وتفسير ابن كثير ٤/ ٦٨٧ .

(٦) انظر : الطبقات الكبرى ٢/ ٢٦٧ ، وإتحاف الخيرة المهرة للبوصيري ٣/ ٣١٢ ، والمطالب العالية لابن حجر ١٧/ ٥٠٩ .

إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا أَكْرَمَهُ اللهُ وَخَصَّهُ بِهِ حَيًّا وَمَيِّتًا ﷺ تَسْلِيمًا كَثِيرًا ، وَأَمَاتَنَا عَلَى دِينِهِ وَبَعَثَنَا عَلَى دِينِهِ ، لَا مُبَدِّلِينَ وَلَا مُغَيِّرِينَ بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ . وَلْنَرْجِعْ إِلَى شَرْحِ الأَلْفَاظِ الوَاقِعَةِ فِي الخُطْبَةِ (١).

قَوْلُهُ : (**الأَسَفُ**) (٢) – مِنْ حَيْثُ هُوَ لَا بِاعْتِبَارِ إِضَافَتِهِ إِلَى مُقْتَضَى تَأْوِيلٍ أَوْ قَصْرٍ عَلَى أَحَدِ مَدْلُولَيِ اللَّفْظِ – يُطْلَقُ وَيُرَادُ بِهِ : نِهَايَةُ الغَضَبِ وَالحُزْنِ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَٰهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ (٣) قِيلَ : مَعْنَاهُ : أَحْزَنُوا (٤) عِبَادَنَا ، فَيَكُونُ مِنْ بَابِ حَذْفِ المُضَافِ وَإِقَامَةِ المُضَافِ إِلَيْهِ مَقَامَهُ . وَقِيلَ : مَعْنَاهُ : نَسَبُونَا إِلَى الحُزْنِ ، أَيْ : العَجْزِ ؛ لِأَنَّ العَاجِزَ عَنْ الانْتِصَارِ يَحْزَنُ لِأَجْلِ عَجْزِهِ ، فَيَكُونُ عَلَى هَذَا كَقَوْلِكَ : (أَجْبَنْتُ زَيْدًا) إِذَا نَسَبْتَهُ إِلَى الجُبْنِ ، وَ(أَبْخَلْتُهُ) إِذَا نَسَبْتَهُ إِلَى البُخْلِ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ (٥) :

* أَعَلْتُهُ وَهْوَ الجَوَادُ المُنْعَمُ *

قَالَ بَعْضُ شُيُوخِنَا : « وَحِرْصُهُمْ عَلَى مَا قَابَلَ هَذِهِ اللَّفْظَةَ دَلِيلٌ عَنْ الحُزْنِ ، وَذَلِكَ مُحَالٌ فِي حَقِّ اللهِ تَعَالَى ، فَوَجَبَ تَأْوِيلُهُ كَتَأْوِيلِ غَيْرِهِ مِمَّا لَا يَجُوزُ عَلَى اللهِ تَعَالَى » ، وَهُوَ أَحَدُ مَا تَعَرَّضَ

---

(١) هذا الموضع الذي عناه ابن حِجّة الحموي في خزانته ١/ ٣٦٢ ، في معرض حديثه عن حسن الابتداء وبراعة الاستهلال في النثر عندما استشهد بمطلع هذه الخطبة النُّباتية إذْ قال : « ... وأورد الشيخ سري الدين بن هانئ في شرحه الذي كتبه على ديوان الخطب عن هذه البراعة عذرًا لأبي البقاء ، أرجو أن تهبّ عليه نسمات القبول » . وقال الصفدي : « قال الشيخ تاج الدين الكِنْدي : العجب ممن يفتتح هذه الخطبة بمثل هذا الكلام لولا غفلة لحقت الخطيب ... فقال موفق الدين – يقصد عبد اللطيف البغدادي – المذكور : الخطيب إنما قال ذلك نظرًا إلى قوله تعالى : ﴿فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ فَإِنَّا مِنْهُم مُّنتَقِمُونَ﴾ . وهذا الجواب في غاية الحسن والسداد ، ولو أُورِدَ على الخطيب وهو حيٌّ ما أجاب بأحسن من هذا الجواب ولا أسدّ » . انظر : الوافي بالوفيات ١٩/ ٧٨ .

(٢) راجع مصادر هذه اللفظة فيما سبق ص٦٥١ .

(٣) سورة الزخرف ، الآية : ٥٥ .

(٤) في الأصل (أخذوا) ، وهو تحريف ، ولعل الوجه ما أثبتُّه .

(٥) البيت من الرجز ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

لِتَأْوِيلِهِ القَاضِي عِيَاضٌ رَحِمَهُ اللهُ [١].

وَ(**اليَقِينُ**) إِزَاحَةُ الشَّكِّ ، فِعْلُهُ (يَقِنَ) ، وَالمَصْدَرُ (يَقْنٌ ويَقَنٌ) ، وَ(قَدْ أَيْقَنَهُ وأَيْقَنَ بِهِ وتَيَقَّنَهُ واسْتَيْقَنَهُ واسْتَيْقَنَ بِهِ) ، وَقَالُوا : (رَجُلٌ يَقِنٌ ويَقَنٌ) إِذَا كَانَ لَا يَسْمَعُ شَيْئًا إِلَّا أَيْقَنَهُ ، كَقَوْلِهِمْ : رَجُلٌ أُذُنٌ . وَ(رَجُلٌ يَقَنَةٌ) بِفَتْحِ اليَاءِ وَالقَافِ وَبِالهَاءِ كَـ(يَقَنٍ) ، عَنْ كُرَاعٍ [٢] ، وَ(رَجُلٌ مِيقَانٌ) كَذَلِكَ ، عَنْ اللِّحْيَانِيِّ ، وَالأُنْثَى (مِيقَانَةٌ) بِالهَاءِ ، وَهُوَ أَحَدُ مَا شَذَّ مِنْ هَذَا الضَّرْبِ [٣].

وَ(**يَفْتَرِي**) يَفْتَعِلُ ، مِنْ (الفِرْيَةِ) وَهُوَ الكَذِبُ ، يُقَالُ : (فَرَى كَذِبًا فَرْيًا وافْتَرَاهُ) إِذَا اخْتَلَقَهُ ، وَ(رَجُلٌ فَرِيٌّ ومِفْرًى ، وَإِنَّهُ لَقَبِيحُ الفِرْيَةِ) ، عَنْ اللِّحْيَانِيِّ [٤].

وَ(**أَزْكَى**) اسْمُ تَفْضِيلٍ مِنْ (الزَّكَاةِ) ، كَـ(أَنْمَى) اسْمِ تَفْضِيلٍ مِنْ (النُّمُوِّ) ، وَمَعْنَاهُمَا مُتَقَارِبٌ ؛ لِأَنَّهُمَا مَعًا يَرْجِعَانِ [إِلَى] [٥] الزِّيَادَةِ . وَقَدْ فَرَّقَ بَعْضُهُمْ بَيْنَهُمَا فَقَالَ : « (الزَّكَاءُ) مَا حُمِدَ شَرْعًا ، وَ(النَّمَاءُ) عَامٌّ » . وَقَدْ تَقَدَّمَتْ هَاتَانِ اللَّفْظَتَانِ [٦].

وَلَيْسَ فِيهِ مِنْ جِهَةِ الإِعْرَابِ وَالبَدِيعِ مَا يَتَأَكَّدُ ذِكْرُهُ .

---

(١) انظر : مشارق الأنوار ١/ ٤٩ .

(٢) لم أقف عليه فيما بين يدي من كتبه .

(٣) راجع : مقاييس اللغة ٦/ ١٥٧ ، والمحكم ٦/ ٣١٥ ، والأبنية لابن القطاع ص٢٨٥ ، واللسان والتاج (يقن) .

(٤) راجع : مقاييس اللغة ٤/ ٤٩٧ ، والمحكم ١١/ ٢٦٩ .

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٦) انظر ما سبق ص٥٠١ .

❖ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ : « **أَيُّهَا النَّاسُ : إِنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ أَكْرَمَ عَلَى اللهِ مِنْ نَبِيِّه ، وَلَا أَشْرَفَ عِنْدَهُ مِنْ مُحَمَّدٍ نَجِيِّهِ وَصَفِيِّه** » / / [إِلَى قَوْلِهِ : « **مَسْطُورا** » [١]][٢].

[١٩٨]

الشَّرْحُ:

(**النَّجِيُّ**) [٣] فَعِيلٌ مِنْ (النَّجْوَى) ، وَاوِيٌّ ، أَصْلُهُ :(نَجِيْوٌ) ، فَاجْتَمَعَتَا الوَاوُ وَاليَاءُ وَسَبَقَتْ إِحْدَاهُمَا بِالسُّكُونِ ، فَقُلِبَتْ الوَاوُ يَاءً ، وَأُدْغِمَتْ اليَاءُ الأَصْلِيَّةُ فِي اليَاءِ الْمُنْقَلِبَةِ عَنْ الوَاوِ ، وَلِـهَذِهِ شُرُوطٌ تَقْرِيرُهَا فِي كُتُبِ النَّحْوِ [٤].

فَصْلٌ : وَ(النَّجْوَى) الْمُسَارَّةُ ، يُقَالُ : (نَجَاهُ نَجْوًا ونَجْوَى) إِذَا سَارَّهُ ، وَ(النَّجْوَى – أَيْضًا – والنَّجِيُّ) السِّرُّ ، وَ(النَّجْوَى – أَيْضًا – والنَّجِيُّ) الْمُتَسَارُّونَ ، وَفِي التَّنْزِيلِ : ﴿وَإِذْ هُمْ نَجْوَىٰٓ﴾ [٥]. وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [٦] يَكُونُ عَلَى الصِّفَةِ وَالإِضَافَةِ . وَفِي التَّنْزِيلِ : ﴿فَلَمَّا ٱسْتَيْـَٔسُواْ مِنْهُ خَلَصُواْ نَجِيًّا﴾ [٧] . وَالجَمْعُ (أَنْجِيَةٌ) ، قَالَ [٨] :

---

(١) الخطب النُّباتية ل٩/ ب ، وتمامه : « ... ، وَإِنَّهُ لَمْ يُؤَخَّرْ عِنْدَ انْقِضَاءِ مُدَّتِه ، وَلَمْ يُعَمَّرْ عِنْدَ حُضُورِ مَنِيَّتِه ، وَلَقَدْ أَتَاهُ فِي مِثْلِ شَهْرِكُمْ هَذَا مِنْ رُسُلِ رَبِّهِ الكِرَام ، الْمُوَكَّلِينَ بِقَبْضِ نُفُوسِ الأَنَام ، فَجَدُّوا بِرُوحِهِ الزَّكِيَّةِ لِيَنْقُلُوهَا ، وَعَاجَلُوهَا لِيُرَحِّلُوهَا، إِلَى رَحْمَةٍ وَرِضْوَان ، وَخَيْرَاتٍ حِسَان ، فَاشْتَدَّ لِذَلِكَ كَرْبُهُ وَأَنِينُه ، وَتَرَادَفَ قَلَقُهُ وَحَنِينُه ، وَاخْتَلَفَتْ بِالانْقِبَاضِ وَالانْبِسَاطِ شِمَالُهُ وَيَمِينُه ، وَعَرِقَ لِـهَوْلِ مَصْرَعِهِ جَبِينُه ، فَبَكَى لِـمَنْظَرِهِ مَنْ أَبْصَرَه ، وَانْتَحَبَ لِـمَصْرَعِهِ مَنْ حَضَرَه ، فَلَمْ يَدْفَعْ الجَزَعُ عَنْهُ مَقْدُورا ، وَلَا رَاقَبَ المَلَكُ فِيهِ أَهْلًا وَلَا عَشِيرا ، بَلْ امْتَثَلَ مَا كَانَ بِهِ مَأْمُورا ، وَاتَّبَعَ مَا وَجَدَهُ فِي اللَّوْحِ مَسْطُورا » .

(٢) تكملة من المحقّق استأنست فيها بما جرت عليه عادة المؤلف في شرحه .

(٣) راجع : مقاييس اللغة ٥/ ٣٩٩ ، والمحكم ٧/ ٣٨٧ ، واللسان (نجا) ، والتاج (نجو) .

(٤) انظر : شرح الملوكي ص٤٦١ ، والممتع ٢/ ٥٠٦ ، وشرح الشافية ٣/ ١٣٩ .

(٥) سورة الإسراء ، الآية : ٤٧ .

(٦) سورة المجادلة ، الآية : ٧ .

(٧) سورة يوسف ، الآية : ٨٠ .

(٨) عجز بيت من الوافر ، وتمامه : =

* وَمَا نَطَقُوا بِأَنْجِيَةِ الخُصُومِ *

فَصْلٌ : وَلَـمَّا كَانَ السِّرُّ كَالوَدِيعَةِ لَا يُفْضَى بِهِ إِلَّا إِلَى آمَنِ النَّاسِ عِنْدَ السَّارِّ ، كَمَا أَنَّ الوَدِيعَةَ [لَا يُفْضَى بِهَا إِلَّا] (١) إِلَى آمَنِ النَّاسِ عِنْدَ المُودِعِ – وَلِهَذَا كَثُرَ إِطْلَاقُ الأَمَانَةِ وَالإِيدَاعِ عَلَى السِّرِّ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ (٢) :

يَا ذَا الَّذِي أَوْدَعَنِي سِرَّهُ ... لَا تَرْجُ أَنْ تَسْمَعَهُ مِنِّي
لَمْ أُجْرِهِ بَعْدَكَ فِي خَاطِرِي ... كَأَنَّـهُ مَـا مَـرَّ فِـي أُذُنِـي

وَكَمَا فِي قَوْلِهِ (٣) :

فَظُنَّ بِسَائِرِ الإِخْوَانِ شَرًّا ... وَلَا تَأْمَنْ عَلَى سِرٍّ فُؤَادَا

– سُمِّيَ الأَمِينُ (نَجِيًّا) ؛ لِأَنَّ حَالَتَهُ فِي القُرْبِ وَإِعْظَامِ المَحَلِّ حَالَةُ المُسْتَتِرِ .

وَ(**الصَّفِيُّ**) (٤) المُخْتَارُ ، وَ(قَدْ اصْطَفَاهُ) أَخَذَهُ ، قَالَ أَبُو ذُؤَيْبٍ (٥) :

---

* تُرِيحُ نِقَادَهَا جُشَمُ بنُ بَكْرٍ *

وهو لجرير في شرح شواهد الإيضاح ص٣٥٩ ، ولم أقف عليه في ديوانه . وبلا نسبة في : التكملة ص٣٢٧ ، والمحكم ٧/ ٣٨٧ ، والمخصص ٥/ ٦١ ، واللسان (نجا) ، والتاج (نجو) .

(١) تكملة يلتئم الكلام بمثلها ويتضح المعنى .

(٢) البيتان من السريع ، وهما لأبي الحسن جعفر بن عثمان ، المعروف بالحاجب المُصْحَفي ، وزيرٌ أديبٌ أندلسيٌّ من كبار الكتّاب ، وله شعر كثير جيّد . انظر في ترجمته : الحُلَّة السِّيَراء لابن الأبَّار ١/ ٢٥٧ ، والأعلام ٢/ ١٢٥ . والبيتان له في: التشبيهات لابن الكتاني ص٢٧٥ ، وجذوة المقتبس ص٢٦٨ ، ومشيخة شرف الدين اليونيني ص١٣٢ ، ونفح الطيب ١/ ٦٠٤ . وبلا نسبة في : ديوان الصبابة بهامش تزيين الأسواق ص٨٨ .

(٣) البيت من الوافر ، وهو لأبي العلاء المعري في : سقط الزند ص١٩٧ ، وشروح السقط ٢/ ٥٥٩ ، وديوان الصبابة بهامش تزيين الأسواق ص٨٧ .

(٤) راجع : مقاييس اللغة ٣/ ٢٩٢ ، والمحكم ٨/ ٢٥١ .

(٥) البيتان من الطويل ، وهما في : ديوانه ص٥٢ ، وشرح أشعار الهذليين ١/ ١٣٥ ، والمحكم ٨/ ٢٥٢ ، واللسان (غوج ، فوج ، صفا) . **والعقيلة** : الكريمة من كل شيء وخيرتُه . **والنَّهْب** : ما انتُهب من الغنيمة . **وتغوج** : تتثنَّى في مشيها =

عَشِيَّةَ قَامَتْ بِالفِنَاءِ كَأَنَّهَا عَقِيلَةُ نَهْبٍ تُصْطَفَى وَتَغُوجُ
وَصُبَّ عَلَيْهَا الطِّيبُ حَتَّى كَأَنَّهَا أَسِيٌّ (١) عَلَى أُمِّ الدِّمَاغِ حَجِيجُ

وَ(الصَّفِيُّ) أَيْضًا الخَالِصُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ، وَلَا يُطْلَقُ هَذَا اللَّفْظُ مِنْ حَيْثُ هُوَ إِلَّا عَلَى مَا كَرُمَ وَزَادَ خَيْرُهُ ، مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : (نَاقَةٌ صَفِيٌّ) إِذَا كَانَتْ غَزِيرَةَ اللَّبَنِ . وَالجَمْعُ (صَفَايَا) ، قَالَ سِيبَوَيْهِ رَحِمَهُ [اللهُ] (٢) : « وَلَا يُجْمَعُ بِالأَلِفِ وَالتَّاءِ ؛ لِأَنَّ الهَاءَ لَمْ تَدْخُلْ فِي حَدِّ الإِفْرَادِ » (٣) . وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا (نَخْلَةٌ صَفِيٌّ) إِذَا كَانَتْ كَثِيرَةَ الحَمْلِ .

وَ(**النُّفُوسُ**) جَمْعُ (نَفْسٍ) ، وَهِيَ الرُّوحُ ، وَبَيْنَهُمَا فَرْقٌ حَسَنٌ تَقْرِيرُهُ فِي عِلْمِ الكَلَامِ (٤) ، وَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ بنُ السَّرِي : « (النَّفْسُ) فِي كَلَامِ العَرَبِ تَجِيءُ عَلَى ضَرْبَيْنِ : أَحَدُهُمَا قَوْلُكَ : (خَرَجَتْ نَفْسُ فُلَانٍ) ، وَ(فِي نَفْسِ فُلَانٍ أَنْ يَفْعَلَ كَذَا) . وَالضَّرْبُ الآخَرُ مَعْنَى (النَّفْسِ) فِيهِ مَعْنَى جُمْلَةِ الشَّيْءِ وَحَقِيقَتِهِ ، تَقُولُ : (قَتَلَ فُلَانٌ نَفْسَهُ ، وَأَهْلَكَ نَفْسَهُ) ، أَيْ : أَوْقَعَ الإِهْلَاكَ بِذَاتِهِ كُلِّهَا وَحَقِيقَتِهِ » (٥) . وَالجَمْعُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ (أَنْفُسٌ ونُفُوسٌ) (٦) .

[١٩٩] الثاني عشر

وَ(**تَرَادَفَ**) بِمَعْنَى : تَتَابَعَ وَجَاءَ يَتْلُو بَعْضُهُ بَعْضًا (٧) //، وَاسْتِعْمَالُهُ فِي المُتَحَيِّرِ وَالمُؤْذِنِ بِالتَّمَامِ حَقِيقَةٌ كَالأَشْخَاصِ وَمَا شَاكَلَهَا أَوْ قَارَبَهَا مِمَّا يُرَى لَهُ أَثَرٌ ، وَفِي غَيْرِ المُتَحَيِّرِ وَالمُؤْذِنِ بِالتَّمَامِ

= وتتعطَّف . **والأَسِيُّ** : المشجوج المُداوَى . **وأمّ الدماغ** : الجُليدة الرقيقة التي تجمع الدماغ . **والحَجُّ** : الشَّجَّة إذا وصلت إلى العظم . فشبَّه ما على المرأة من الطيب بها على هذا الأسيِّ من الدم . راجع شرح السكري أعلاه .

(١) في الأصل (كأنها أمرّ) ، وهو تحريف .

(٢) تكملة بها يلتئم الكلام .

(٣) انظر : الكتاب ٣/ ٦٣٧ .

(٤) انظر : الفروق اللغوية ص١٠٥ ، والكليّات ٢/ ٣٧٣ وَ ٤/ ٣٤٧ .

(٥) انظر : معاني القرآن ٢/ ٢٢٢ .

(٦) راجع : المحكم ٨/ ٣٤٥ .

(٧) سبق الحديث عن هذه اللفظة ص٤٨٤ .

مَجَازٌ كَالهُمُومِ وَالأَحْزَانِ وَالأَفْرَاحِ وَالبِشَارَةِ [١] ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي نَظِيرِهِ بِأَيِّ نَوْعٍ يَلْحَقُ مِنْ أَنْوَاعِ المَجَازِ [٢] ، وَبَسْطُ هَذَا التَّقْسِيمِ فِي الأَسْمَاءِ – أَعْنِي أَنَّ مِنْهَا مَا هُوَ اسْمُ عَيْنٍ لَا يُلَابِسُ اسْمَ المَعْنَى ، وَاسْمُ مَعْنَى لَا يُلَابِسُ اسْمَ العَيْنِ ، وَمَا هُوَ مُلَابِسٌ لِلطَّرَفَيْنِ – مُقَرَّرٌ فِي عِلْمِ البَيَانِ ، وَغَالِبُ الكَلَامِ فِي الحَقِيقَةِ وَالمَجَازِ مَبْنِيٌّ عَلَى مَعْرِفَةِ هَذَا التَّقْسِيمِ ، وَاسْتِقْصَاؤُهُ هُنَالِكَ [٣].

وَ(**الأَنِينُ**) التَّأَوُّهُ ، فِعْلُهُ (أَنَّ يَئِنُّ) ، وَالمَصْدَرُ (أَنٌّ وأَنِينٌ وأُنَانٌ) [٤].

وَ(**الحَنِينُ**) الشَّدِيدُ مِنْ البُكَاءِ وَالطَّرَبِ . وَقِيْلَ : هُوَ صَوْتُ الطَّرَبِ [٥] كَانَ ذَلِكَ عَنْ حُزْنٍ أَوْ فَرَحٍ . وَ(الحَنِينُ) الشَّوْقُ ، وَالمَعْنَيَانِ مُتَقَارِبَانِ ، وَجَاءَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ : « أَنَّهُ سَمِعَ بِلَالًا يُنْشِدُ [٦] :

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ أَبِيتَنَّ لَيْلَةً   بِوَادٍ وَحَوْلِي إِذْخِرٌ وَجَلِيلُ؟! [٧]

فَقَالَ لَهُ : حَنَنْتَ يَا ابْنَ السَّوْدَاءِ » [٨] . وَقَدْ أُنْكِرَ عَلَى المُصَنِّفِ اسْتِعْمَالُ (الأَنِينِ والحَنِينِ) هُنَا ، أَمَّا [٩] عُمُومًا فَلِأَنَّهُ لَمْ يُرْوَ ذَلِكَ ، وَأَمَّا خُصُوصًا فَلِأَنَّ (الحَنِينَ) لَا يُسْتَعْمَلُ فِي التَّأَلُّمِ [١٠].

---

(١) في الأصل في هذا الموضع (مجازٌ) ، وهي مقحمة لا وجه لها هنا .

(٢) انظر ما سبق ص٤١٠ ، ٤٥٧ ، ٤٦٦ ، ٤٧٣ ، ٥٠٢ ، ٥٨٩ .

(٣) لم أقف على هذا التقسيم فيما بين يدي من كتب البلاغة ، والله أعلم .

(٤) راجع : مقاييس اللغة ١/ ٣١ ، والمحكم ١٢/ ١٣١ .

(٥) في الأصل (المطرب) ، وتصويبه من المحكم .

(٦) البيت من الطويل ، وهو في : السيرة لابن هشام ١/ ٥٨٩ ، وجمهرة اللغة ١/ ١٠٢ ، والأمالي للقالي ١/ ٢٤٦ ، والمحكم ٢/ ٣٧٣ ، ومعجم البلدان ٣/ ٣١٥ وَ ٥/ ٥٩ ، واللسان والتاج (فخخ ، جلل ، شيم) . **والجليل** : الثُّمام ، وهو نبتٌ ضعيفٌ يُحشى به خَصَاص البيوت ، واحدته جليلة . راجع اللسان (جلل) .

(٧) في الأصل (جليلي) .

(٨) لم أقف عليه فيما بين يدي من كتب الحديث ، والله أعلم .

(٩) في الأصل (أم) .

(١٠) راجع : مقاييس اللغة٢/ ٢٤ ، والمحكم ٢/ ٣٧٣ .

وَ(**الانْتِحَابُ** والنَّحَبُ والنَّحِيبُ) أَشَدُّ البُكَاءِ ، وَ(قَدْ يَنْحِبُ – بِالكَسْرِ – وانْتَحَبَ) ، قَالَ ابْنُ مُحْكَانَ [١] :

زَيَّافَةٌ لَا تُضِيعُ الحَيَّ مَبْرَكَهَا   إِذَا نَعَوْهَا لِرَاعِي [٢] أَهْلِهَا انْتَحَبَا

وَيُرْوَى : (لَـمَّا نَعَوْهَا) ، ذَكَرَ أَنَّهُ نَحَرَ نَاقَةً كَرِيمَةً عَلَيْهِ ، وَقَدْ عُرِفَ مَبْرَكُهَا ، كَانَتْ تُؤْتَى مِرَارًا فَتُحْلَبُ لِلضَّيْفِ وَالصَّبِيِّ [٣].

وَ(**الجَزَعُ**) [٤] نَقِيضُ الصَّبْرِ . وَقِيلَ : هُوَ بَادِرَةُ الخَوْفِ عَلَى الشَّيْءِ أَوْ مِنْهُ ، وَالمَعْنَيَانِ مُتَقَارِبَانِ . فِعْلُهُ (جَزِعَ) ، وَالمَصْدَرُ (الجَزَعُ) ، وَالدَّالُّ عَلَى القِيَامِ بِالمُثِيرِ (جَازِعٌ وجَزِعٌ [٥] وجَزُوعٌ وجُزَاعٌ) ، عَنْ ابْنِ الأَعْرَابِيِّ ، وَأَنْشَدَ [٦] :

وَلَسْتُ بِمِيْسَمٍ فِي النَّاسِ يَلْحَى   عَلَى مَا فَاتَهُ وَجِمٍ جُزَاعِ

وَهُوَ غَرِيبٌ! ، أَعْنِي : تَرَادُفَ فَعُولٍ وفُعَالٍ ، وَأَمَّا الكَثِيرُ وَالمَعْرُوفُ تَرَادُفُ فَعِيلٍ وفُعَالٍ ،

(١) وهو مرّة بن مُحْكَان التميمي السعدي ، شاعرٌ مقلٌّ إسلاميٌّ من شعراء الدولة الأموية ، وكان يقال له أبو الأضياف لجوده وسخائه ، عاش في عصر جرير والفرزدق ، فأخملا ذكره لنباهتهما في الشعر . انظر في ترجمته : الشعر والشعراء ٢/ ٦٨٦، والأغاني ٢٢/ ٢٢٥ ، ومعجم الشعراء ص٣٨٣ . والبيت من البسيط وهو له في : المحكم ٢/ ١٨٤ وَ ٣/ ٢٩٤ ، واللسان (نحب ، نعا)، والتاج (نحب ، نعي). وبلا نسبة في : المخصص ٤/ ٩٠ . **والزَّيَّافة** : المختالة المتبخترة في مشيها. راجع اللسان (زيف) .

(٢) في الأصل (كذا عنْ) ، وهو تحريف .

(٣) راجع : المحكم٣/ ٢٩٤ .

(٤) راجع : المحكم ١/ ١٨١ ، واللسان وتاج العروس (جزع) .

(٥) في الأصل (جزيع) ، وهو تحريف ، وتصويبه من المحكم .

(٦) البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة في : المحكم ١/ ١٨١ ، واللسان والتاج (جزع) . **والمِيسَم** : اسم الآلة التي يُكوى بها ويُوسم . **ويَلْحَى** : يلوم وينازع . **والوَجِم** : الذي اشتدّ حزنه حتى أمسك عن الكلام . راجع اللسان (وسم ، لحا ، وجم) .

كَـ(كَبِيرٍ [١] وكُبَارٍ) وَ(خَفِيفٍ وخُفَافٍ) وَ(طَوِيلٍ وطُوَالٍ) [٢] .

وَمِمَّا وَقَعَتْ فِيهِ الغَرَابَةُ فِي هَذِهِ المَادَّةِ قَوْلُهُمْ : (هِجْزَعٌ) لِلجَبَانِ ، قَالَ أَبُو الفَتْحِ [٣] : « هَاؤُهُ بَدَلٌ مِنْ الهَمْزَةِ » . قَالَ : « وَنَظِيرُهُ (هِجْرَعٌ وهِبْلَعٌ) ، فِيمَنْ أَخَذَهُ مِنْ (الجَرْعِ والبَلْعِ) ، وَلَمْ يَعْتَبِرْ سِيبَوَيْهِ رَحِمَهُ اللهُ ذَلِكَ » [٤] .

وَالغَرَابَةُ فِيهِ – أَعْنِي فِي (جَزِعَ) – مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ ، وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ فِي // كُتُبِ النَّحْوِ ، وَحَيْثُ تَكُونُ هَذِهِ اللَّفْظَةُ هِيَ المَقْصُودَةُ . [٢٠٠]

وَ(**العَشِيرُ**) [٥] فَعِيلٌ مِنْ (العِشْرَةِ) وَهِيَ المُخَالَطَةُ ، يُقَالُ : (عَاشَرَهُ مُعَاشَرَةً ، وتَعَاشَرُوا واعْتَشَرُوا) ، قَالَ طَرَفَةُ [٦] :

فَلَئِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا مَرَّةً لَعَلَى عَهْدِ حَبِيبٍ مُعْتَشِرْ

فَجَعَلَ (الحَبِيبَ) جَمْعًا كَـ(الخَلِيطِ والفَرِيقِ [٧]) ، وَيُطْلَقُ (العَشِيرُ) عَلَى القَرِيبِ وَالصَّدِيقِ ، وَإِنْ لَمْ يَقَعْ هُنَاكَ خِلْطَةٌ . وَحَكَى ابْنُ الشَّاهِدِ : (عَشِيرةً وعُشَرَاءَ) . قَالَ : « كَـ(لَبِنَةٍ ولَبِنٍ) فِي الشُّذُوذِ ، إِلَّا أَنَّ الشُّذُوذَ مُخْتَلِفٌ ، فَشُذُوذُ (لَبِنَةٍ ولَبِنٍ) وُقُوعُهُ فِي المَصْنُوعَاتِ ، وَشُذُوذُ (عَشِيرَةٍ

---

(١) في الأصل (كبيرة) ، وهو تحريف .

(٢) انظر : أدب الكاتب ص٤٤٠ .

(٣) كذا في : المحكم ١/ ١٨١ ، واللسان (جزع) ، وتاج العروس (جزع ، هجزع) ، ولم أقف على قوله فيما بين يدي من مؤلفاته ، والله أعلم .

(٤) أيْ : إنّ سيبويه يرى ذلك من قبيل الرباعي الصحيح . انظر : الكتاب ٤/ ٢٨٩ ، والمنصف ١/ ٢٥ ، وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٦٩ ، ٥٧٠ ، والمحكم ١/ ١٨١ ، والمخصص ١/ ٢٨٠ ، وشرح الملوكي ص٢٦ ، ٢٠٤ .

(٥) راجع : مقاييس اللغة ٤/ ٣٢٦ ، والمحكم ١/ ٢٢٠ .

(٦) البيت من الرمل ، وهو في : ديوانه ص٦٥ ، والمحكم ١/ ٢٢٠ ، واللسان والتاج (عشر) . ورواية الديوان : (مُعْتَكِرْ) بدل (مُعْتَشِرْ) ، ولا شاهد فيه حينئذ .

(٧) في الأصل (القرين) ، وهو تحريف ، وتصويبه من المحكم .

وعُشَرَاءَ) وُقُوعُهُ فِي الحَيَوَانَاتِ الَّتِي التَّاءُ فِيهِ بِإِزَاءِ المُؤَنَّثِ » . قَالَ : « وَقَدْ كَثُرَ فِي الطَّيْرِ كَـ(دَجَاجٍ ودَجَاجَةٍ) ، وَ(حَمَامٍ وحَمَامَةٍ) » . وَ(العَشِيرَةُ) بَنُو أَبِي الرَّجُلِ الأَدْنَوْنَ . وَقِيْلَ : هُمْ القَبِيلَةُ ، وَالمَعْرُوفُ فِي جَمْعِهِ (عَشَائِرُ) ، قَالَ أَبُو عَلِيٍّ : « قَالَ أَبُو الحَسَنِ : وَلَمْ يُجْمَعْ جَمْعَ السَّلَامَةِ »[١] . فَعَلَى هَذَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ (العَشِيرُ) فِي الخُطْبَةِ جَمْعَ (عَشِيرَةٍ) .

وَلَيْسَ فِيهِ مِنْ جِهَةِ الإِعْرَابِ وَلَا مِنْ جِهَةِ البَدِيعِ مَا يَتَأَكَّدُ ذِكْرُهُ .

❖ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ : « **هَذَا وَهُوَ أَوَّلُ مَا يَنْشَقُّ عَنْهُ بَطْنُ الأَرْض ، وَصَاحِبُ الشَّفَاعَةِ يَوْمَ العَرْض ، وَهُوَ عَلَى يَقِينٍ مِنْ السَّلَامَةِ فِي المَعَاد ، وَثِقَةٍ بِالكَرَامَةِ يَوْمَ يَقُومُ الأَشْهَاد ، فَكَيْفَ بِمَنْ لَا يَعْلَمُ مَتَى الرَّحِيل؟ ، وَلَا يَتَحَقَّقُ أَيْنَ المَقِيل؟ ، وَلَا يَدْرِي عَلَى مَا يَقْدُم؟ ، وَلَا بِمَا عَلَيْهِ يَوْمَ القِيَامَةِ يُحْكَم؟ ، فَيَا خَلَفَ مَنْ قَدْ دَثَر ، وَيَا بَقِيَّةَ مَنْ قَدْ غَبَر ، يَا أُسَرَاءَ الدُّنْيَا ، وَيَا قُرَنَاءَ الفَنَاء ، وَيَا عُدَدَ الآجَال ، وَيَا عَبِيدَ الآمَال** » [إِلَى قَوْلِهِ : « **العَالَمِين؟** »[٢]][٣].

الشَّرْحُ:

(**الأَشْهَادُ**) جَمْعُ (شَاهِدٍ) عَلَى تَقْدِيرِ حَرْفِ الزِّيَادَةِ ، كَـ(أَنْصَارٍ) جَمْعِ (نَاصِرٍ) عَلَى تَقْدِيرِ حَرْفِ الزِّيَادَةِ أَيْضًا ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الكَلَامُ عَلَى هَذِهِ المَادَّةِ ، أَعْنِي عَلَى هَذَا الأَصْلِ[٤].

فَصْلٌ : وَ(الأَشْهَادُ) هُنَا مَنْ شَهِدَ عَلَى الأُمَمِ بِالتَّبْلِيغِ وَهُمْ الأَنْبِيَاءُ ، وَنَبِيُّنَا مُحَمَّدٌ ﷺ يَشْهَدُ

---

(١) انظر قوله في : الحجة ٤/ ١٨٠ ، والمحكم ١/ ٢٢٠ ، والمخصص ١/ ٣٢٠ .

(٢) الخطب النُّباتية ل٩/ ب ، وتمامه : « ... ، أَمَا تَتَّعِظُونَ بِمَصْرَعِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ سَيِّدِ المُرْسَلِين ، وَإِمَامِ المُتَّقِين ، وَحَبِيبِ رَبِّ العَالَمِين؟ » .

(٣) تكملة من المحقّق استأنست فيها بما جرت عليه عادة المؤلف في شرحه .

(٤) انظر ما سبق ص٣٢٠ .

لِلأَنْبِيَاءِ بِالتَّبْلِيغِ صَلَوَاتُ الله عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ (١) ، وَقَدْ قِيْلَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَشَاهِدٍ وَمَشْهُودٍ ﴾ (٢): إِنَّ (الشَّاهِدَ) هُوَ مُحَمَّدٌ ﷺ ، وَ(المَشْهُودَ) يَوْمُ القِيَامَةِ (٣).

وَ(**الشَّفَاعَةُ**) طَلَبُ إِيصَالِ المَحْبُوبِ إِلَى الغَيْرِ أَوْ دَفْعِ مَكْرُوهٍ عَنْهُ ، بِهَذَا فَسَّرَهُ ابْنُ الشَّاهِدِ . فِعْلُهَا (شَفَعَ يَشْفَعُ شَفَاعَةً) ، وَيَأْتِي بِمَعْنَاهُ (تَشَفَّعَ) ، وَهُوَ أَحَدُ مَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ ، أَعْنِي أَنَّ // تَفَعَّلَ جَاءَ بِمَعْنَى فَعَلَ . وَ(الشَّفِيعُ) كَـ(الشَّافِعِ) ، وَهُوَ أَيْضًا أَحَدُ مَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ ، [٢٠١] أَعْنِي مِمَّا جَاءَ فِيهِ الدَّالُّ عَلَى الْمُثِيرِ مِنْ فَعَلَ عَلَى فَعِيلٍ .

وَالجَمْعُ (شُفَعَاءُ) ، لَا أَعْرِفُ فِيهِ غَيْرَ هَذَا ، وَقَالُوا: (اسْتَشْفَعَ بِفُلَانٍ عَلَى فُلَانٍ ، وتَشَفَّعَ لَهُ إِلَيْهِ فَشَفَّعَهُ فِيهِ) ، وَقَالَ الفَارِسِيُّ : « (اسْتَشْفَعَهُ) طَلَبَ مِنْهُ الشَّفَاعَةَ ، أَيْ : قَالَ لَهُ : كُنْ لِي شَافِعًا » (٤).

وَ(**المَقِيلُ**) كَـ(القَائِلَةِ) ، حَكَى ذَلِكَ سِيبَوَيْهِ (٥) ، وَ(قَدْ قَالَ القَوْمُ قَيْلًا وقَائِلَةً وقَيْلُولَةً ومَقَالًا ومَقِيلًا) – الأَخِيرَةُ عَنْ سِيبَوَيْهِ كَمَا قَدَّمْنَا – إِذَا نَزَلُوا لِلرَّاحَةِ فِي القَائِلَةِ وَهِيَ نِصْفُ النَّهَارِ (٦) ، فَعَلَى هَذَا تَكُونُ (القَائِلَةُ) مَصْدَرًا (٧) كَـ(العَاقِبَةِ والعَافِيَةِ) ، وَتَكُونُ أَيْضًا نِصْفَ النَّهَارِ ، وَبَيْنَ المَصَادِرِ وَانْتِهَاءِ الزَّمَانِ مُنَاسَبَةٌ قَوِيَّةٌ تَظْهَرُ فِي عِلْمِ النَّحْوِ وَالبَيَانِ .

---

(١) هذا قول العكبري . انظر : شرح خطب ابن نُباتة ص١٨٣ .

(٢) سورة البروج ، الآية : ٣ .

(٣) انظر : معاني القرآن للزجاج ٥/ ٣٠٧ ، والكشاف ٤/ ٢٣٧ ، والجامع للقرطبي ١٩/ ٢٨٣ ، والبحر المحيط ٨/ ٤٥٠ .

(٤) راجع : المحكم ١/ ٢٣٣ ، واللسان (شفع) ، ولم أقف على قوله فيما بين يدي من مؤلفاته ، والله أعلم .

(٥) انظر : الكتاب ٤/ ٨٩ ، والمحكم ٦/ ٣١١ ، والمخصص ٤/ ٣١٩ و ٥/ ٨٣ .

(٦) راجع : مقاييس اللغة ٥/ ٤٥ ، والمحكم ٦/ ٣١١ .

(٧) في الأصل (مصدر) .

وَ(**الأُسَرَاءُ**) (١) أَحَدُ الجُمُوعِ الَّتِي يُجْمَعُ عَلَيْهَا [الأَسِيرُ] (٢) ، وَهُوَ الأَخِيذُ (٣) ، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَيُطْعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا﴾ (٤) فَقِيلَ (٥) : « إِنَّ (الأَسِيرَ) هَهُنَا المَسْجُونُ » . وَمِنْ جُمُوعِهِ – أَعْنِي مِنْ جُمُوعِ (أَسِيرٍ) – : (أُسَارَى وأَسَارَى – بِضَمِّ الهَمْزَةِ وَفَتْحِهَا – وأَسْرَى) . وَقَالَ ثَعْلَبٌ : « لَيْسَ (الأَسْرُ) بِعَاهَةٍ فَيُجْعَلُ (أَسْرَى) مِنْ بَابِ (جَرْحَى) فِي المَعْنَى ، وَلَكِنَّهُ لَـمَّا أُصِيبَ بِـ(الأَسْرِ) صَارَ كَـ(الجَرِيحِ واللَّدِيغِ) ، فَكُسِّرَ عَلَى فَعْلَى ، كَمَا كُسِّرَ (الجَرِيحُ) وَنَحْوُهُ ، هَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ » (٦) .

وَ(**غَبَرَ**) يُطْلَقُ بِمَعْنَى : مَكَثَ ، وَبِمَعْنَى : ذَهَبَ ، فَهُوَ كَالضِّدِّ (٧) ، وَالمَعْنَى هُنَا عَلَى المُكْثِ ، وَفِي (٨) إِضَافَةِ « البَقِيَّةِ » إِلَيْهِ نَظَرٌ . وَالمَصْدَرُ (غُبُورٌ) (٩) .

وَ(**العُدَدُ**) جَمْعُ (عُدَّةٍ) وَهُوَ اسْمٌ لِـمَا يُسْتَعَدُّ ، أَيْ (١٠) : يُحَضَّرُ ، وَغُلِّبَ فِي آلَاتِ الحَرْبِ وَمَا شَاكَلَهَا (١١) ، وَأَمَّا قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ : {وَلَوْ أَرَادُوا الخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّهُ} (١٢) – بِإِسْقَاطِ التَّاءِ مِنْ

---

(١) انظر حديث المؤلف عن هذه اللفظة ومصادرها فيما سبق ص٥٥٣ .

(٢) إضافة يلتئم بها الكلام ويتضح المعنى .

(٣) في الأصل (الأخذ) .

(٤) سورة الإنسان ، الآية : ٨ .

(٥) هذا قول مجاهد . انظر : تفسير الطبري ١٤/ ٢١٠ ، والمحكم ٨/ ٣٥٧ ، والبحر المحيط ٨/ ٣٩٥ . وقد صرّح المؤلف بذلك فيما مضى ص٥٥٣ .

(٦) انظر قوله في : المحكم ٨/ ٣٥٧ ، واللسان والتاج (أسر) .

(٧) انظر : الأضداد لابن الأنباري ص١٢٩ .

(٨) في الأصل (وهو) ، والوجه ما أثبتُّه .

(٩) راجع : المحكم ٥/ ٣٠٢ .

(١٠) في الأصل بتكرار (أي) .

(١١) راجع : مقاييس اللغة ٤/ ٢٩ .

(١٢) سورة التوبة ، الآية : ٤٦ . وهي قراءة محمد بن عبد الملك بن مروان ، وكذا ابنه معاوية . انظر : المحتسب ١/ ٢٩٢ ، والبحر المحيط ٥/ ٤٨ ، والدرّ المصون ٦/ ٥٧ .

(عُدَّةٍ) وَإِضَافَتِهَا إِلَى الضَّمِيرِ – فَقَدْ أَجْرَى التَّاءَ كَالتَّنْوِينِ ؛ لِأَنَّهَا مُكَمِّلَةٌ كَمَا أَنَّهُ مُكَمِّلٌ ، وَقَدْ جَاءَ ذَلِكَ فِي أَمَاكِنَ مِنْهَا قَوْلُهُمْ : (هُوَ أَبُو عُذْرِهَا) ، يُرِيدُونَ : (أَبُو عُذْرَتِهَا) ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ (١) :

وَنَارٍ قُبَيْلَ الصُّبْحِ بَادَرْتُ وَقْدَهَا   حَيَا النَّارِ قَدْ أَوْقَدْتُهَا لِلْمُسَافِرِ

وَقَدْ جَعَلَ بَعْضُهُمْ (٢) مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ (٣).

وَقِيلَ (٤) : إِنَّمَا حُذِفَتْ اكْتِفَاءً بِالهَاءِ عَنْهَا ؛ لِأَنَّهَا – أَعْنِي الهَاءَ – تُشَارِكُهَا – أَعْنِي التَّاءَ – فِي الصُّورَةِ فِي بَعْضِ الأَحْوَالِ (٥).

وَ(**السَّيِّدُ**) (٦) فَيْعِلٌ مِنْ (السِّيَادَةِ) وَهِيَ الرِّيَاسَةُ وَالشَّرَفُ وَالتَّبَعِيَّةُ ، بِهَذَا فَسَّرَهُ ابْنُ الشَّاهِدِ . قَالَ : « وَلَا بُدَّ (٧) // مِنْ التَّبَعِيَّةِ ؛ لِأَنَّ الرَّجُلَ وَإِنْ كَانَ شَرِيفًا رَئِيسًا فَلَا يُسَمَّى (سَيِّدًا) حَتَّى يَكُونَ لَهُ أَتْبَاعٌ » . [٢٠٢]

فَصْلٌ : وَالفِعْلُ (سَادَ يَسُودُ) عَلَى القَاعِدَةِ ، وَالمَصْدَرُ (سُودٌ وسِيَادَةٌ – كَمَا قَدَّمْنَا – وسُودَدٌ وسَيْدُودَةٌ (٨)) ، وَأَحَدُ الدَّالَيْنِ زَائِدَةٌ ، فَقِيلَ : الأُولَى ، وَقِيلَ : الثَّانِيَةُ ، وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ فِي كُتُبِ النَّحْوِ . وَاخْتُلِفَ فِي المُوجِبِ لَهَا – أَعْنِي الزِّيَادَةَ – فَقِيلَ : لَفْظِيٌّ ، وَقِيلَ : مَعْنَوِيٌّ ، وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ

---

(١) البيت من الطويل ، وهو لكعب بن زهير ﷺ في : ديوانه ص١٨٥ ، والحيوان ٤/ ٤٨٩ ، والمعاني الكبير ٣/ ٤٣١ ، والمحكم ٣/ ٣٠٢ ، واللسان (حيا) . أراد : حياة النار ، فحذف الهاء .

(٢) يقصد الفرّاء . انظر : معاني القرآن ٢/ ٢٥٤ ، والمحتسب ١/ ٢٩٢ ، والبحر المحيط ٥/ ٤٨ ، والدرّ المصون ٦/ ٥٧ .

(٣) سورة الأنبياء ، الآية : ٧٣ .

(٤) هذا قول ابن سيدة في المحكم ١/ ٣٧ .

(٥) انظر حديث المؤلف عن هذه المسألة فيما سبق ص٤٧٧ .

(٦) راجع : تهذيب اللغة ١٣/ ٣٤ ، والمحكم ٨/ ٣٩٨ ، واللسان والتاج (سود) .

(٧) حدث هنا خطأ في الترقيم ، وليس فيه سقط في النسخة ، فقد ورد بعد الصفحة (٢٠١) الصفحة (٢٠٣) ، وقد قمت بتعديل ذلك والصفحات التالية حسب التسلسل الصحيح ؛ فليتأمل .

(٨) في الأصل (سدودة) .

فِي كُتُبِ النَّحْوِ وَالبَيَانِ [١]. وَقَدْ تُهمَزُ الوَاوُ مِنْ (سُودَدٍ) ، وَتُضَمُّ الدَّالُ الأُولَى فِي لُغَةِ طَيْءٍ [٢].

وَ(اسْتَادَهُمْ) كَـ(سَادَهُمْ) ، وَهُوَ أَحَدُ مَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ ، أَعْنِي مِمَّا جَاءَ فِيهِ افْتَعَلَ كَفَعَلَ ، وَ(قَدْ سَوَّدَهُ قَوْمُهُ) بِمَعْنَى : جَعَلُوهُ عَلَيْهِمْ سَيِّدًا ، التَّكْثِيرُ فِيهِ بِاعْتِبَارِ الخَارِجِ غَيْرِ المُبَاشِرِ ، وَهُوَ أَحَدُ مَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ أَيْضًا ، وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ فِي عِلْمِ البَيَانِ .

وَفِي حَدِيثِ عُمَرَ ﷺ : « تَفَقَّهُوا قَبْلَ أَنْ تُسَوَّدُوا » [٣] . يَقُولُ : تَعَلَّمُوا العِلْمَ مَا دُمْتُمْ صِغَارًا قَبْلَ أَنْ تَصِيرُوا سَادَةً رُؤَسَاءَ مَنْظُورًا إِلَيْهِمْ ، فَإِنْ لَمْ تَعَلَّمُوا قَبْلَ ذَلِكَ اسْتَحَيَيْتُمْ أَنْ تَعَلَّمُوا بَعْدَ الكِبَرِ ، فَبَقِيتُمْ جُهَّالًا تَأْخُذُونَهُ مِنَ الأَصَاغِرِ ، فَيُزْرِي ذَلِكَ بِكُمْ . وَهَذَا شَبِيهٌ بِحَدِيثِ عَبْدِ اللهِ ابْنِهِ : « لَا يَزَالُ النَّاسُ بِخَيْرٍ مَا أَخَذُوا العِلْمَ عَنْ أَكَابِرِهِمْ ، فَإِذَا أَتَاهُمْ مِنْ أَصَاغِرِهِمْ فَقَدْ هَلَكُوا » [٤] ، وَ(الأَكَابِرُ) أُولُو الأَسْنَانِ ، وَ(الأَصَاغِرُ) الأَحْدَاثُ . وَقِيلَ : (الأَكَابِرُ) أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ ، وَ(الأَصَاغِرُ) مَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ . وَقِيلَ : (الأَكَابِرُ) أَهْلُ السُّنَّةِ ، وَ(الأَصَاغِرُ) أَهْلُ البِدْعَةِ . قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ الهَرَوِيُّ : « وَلَا أَدْرِي عَبْدَ اللهِ أَرَادَ إِلَّا هَذَا » [٥].

فَصْلٌ : وَجَعَلَ كُرَاعُ (سَادَةً) جَمْعَ (سَيِّدٍ) [٦] ، وَنَظِيرُهُ (قَيِّمٌ [٧] وقَامَةٌ) وَ(عَيِّلٌ وعَالَةٌ) ، وَالصَّحِيحُ أَنَّ (سَادَةَ) جَمْعُ (سَيِّدٍ) عَلَى مَا يَكْثُرُ فِي هَذَا النَّحْوِ ، وَأَمَّا (قَامَةٌ وعَالَةٌ) فَجَمْعُ (قَائِمٍ

---

(١) انظر : الكتاب ٤/ ٣٢٦ ، ٤٢٥ ، والخصائص ٢/ ٣٤٥ ، وشرح الشافية ١/ ١٦ .

(٢) عن الليث بن المظفَّر . انظر : تهذيب اللغة ١٣/ ٣٢ ، والمحكم ٨/ ٣٩٨ .

(٣) البخاري في الفتح ، كتاب العلم ، باب الاغتباط في العلم والحكمة ١/ ١٦٥ ، وغريب الحديث لابن سلّام ٤/ ٢٦٠ ، وشعب الإيمان للبيهقي ٣/ ٢٠٦ ، والنهاية لابن الأثير ٢/ ٤١٨ .

(٤) انظر : غريب الحديث لابن سلّام ٤/ ٢٦١ ، وجامع بيان العلم لابن عبد البر ١/ ٦١٦ عن ابن مسعود ﷺ .

(٥) انظر : غريب الحديث ٤/ ٢٦١ .

(٦) انظر : المنتخب ١/ ١٨٦ .

(٧) في الأصل (نفع) ، وهو تحريف ، وتصويبه من المحكم .

وعَائِلٍ) ، لَا جَمْعُ (قَيِّمٍ [وعَيِّلٍ) ، كَمَا زَعَمَ هُوَ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ فَيْعِلًا لَا يُجْمَعُ عَلَى فَعَلَةٍ ، إِنَّمَا بَابُهُ الوَاوُ وَالنُّونُ ، وَرُبَّمَا][1] يَجِيءُ شَيْءٌ مِنْهُ عَلَى غَيْرِ فَعَلَةٍ كَـ(أَمْوَاتٍ وأَهْوِنَاءَ) .

وَيُطْلَقُ (السَّيِّدُ) وَيُرَادُ بِهِ : الزَّوْجُ ، وَعَلَيْهِ حُمِلَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا ٱلْبَابِ﴾[2]، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي ٱلْمَدِينَةِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَىٰهَا عَن نَّفْسِهِۦ﴾[3] ، وَمِنْ إِطْلَاقِ (السَّيِّدِ) مُرَادًا بِهِ الزَّوْجُ قَوْلُ الأَعْشَى[4] :

فَكُنْتُ الخَلِيفَةَ مِنْ بَعْلِهَا وَسَيِّدَ تَيَّا وَمُسْتَادَهَا // [٢٠٣]

أَيْ : مِنْ بَعْلِهَا . وَأَنْكَرَ اللِّحْيَانِيُّ وُقُوعَ (السَّيِّدِ) مُرَادًا بِهِ : الزَّوْجُ ، وَمَا قَدَّمْنَا حُجَّةٌ عَلَيْهِ ، وَتَأَوَّلَ لَهُ بَعْضُهُمْ[5] : ﴿وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا ٱلْبَابِ﴾ مَعَ ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي ٱلْمَدِينَةِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ﴾ ، فَقَالَ : « يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ مَمْلُوكَةً لِلعَزِيزِ ، ثُمَّ أَعْتَقَهَا وَتَزَوَّجَهَا كَمَا نَفْعَلُ نَحْنُ » . فَإِنْ سَاعَدَهُ عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ نَقْلٌ صَحَّ ، وَإِلَّا فَإِنَّ (السَّيِّدَ) مُرَادًا بِهِ : الزَّوْجُ ثَابِتٌ مِنْ كَلَامِ العَرَبِ ، كَمَا فِي قَوْلِ الأَعْشَى . قَالَ ابْنُ الشَّاهِدِ : « وَالمَعْرُوفُ عِنْدَ المُفَسِّرِينَ خِلَافُ هَذَا التَّأْوِيلِ ، وَأَنَّ امْرَأَةَ العَزِيزِ حُرَّةٌ » ، وَكَذَلِكَ نَقَلَ الطَّبَرِيُّ فِي كِتَابِ اليَاقُوتَةِ[6] .

---

(١) تكملة يلتئم بها الكلام ويتضح المعنى ، وهي مذكورة في المحكم .

(٢) سورة يوسف ، الآية : ٢٥ .

(٣) سورة يوسف ، الآية : ٣٠ .

(٤) البيت من المتقارب ، وهو في : ديوانه ص٦٩ ، والأمالي لليزيدي ص٥٦ ، وتهذيب اللغة ١٣/ ٣٤ ، ورسالة الغفران ص٢١٨ ، والمحكم ٨/ ٣٩٩ ، واللسان (سود) .

(٥) هو ابن سيدة . انظر : المحكم ٨/ ٣٩٩ .

(٦) كتاب الياقوتة هو أحد مؤلفات ابن جرير الطبري ، ولا شك أنه يُعنى بتفسير القرآن وعلومه كما هو الظاهر من كلام المؤلف ، وأغلب الظنّ أنّه من الكتب المفقودة ؛ إذْ لم أقف عليه خلال بحثي ضمن ترجمة الطبري أو مؤلفاته ، غير أنني وجدت أبا عبد الله البَلنسي ٧٨٢هـ قد ذكره في كتابه : صلة الجمع وعائد التذييل في موطنين : ١/ ١٣٥ وَ ٢/ ٥٤ وأنّه وقف عليه .

فَصْلٌ : وَيُخَفَّفُ (سَيِّدٌ) فَيُقَالُ فِيهِ : (سَيْدٌ) ، كَمَا فِي قَوْلِهِ (١) :

قَتَلْنَا سَيِّدَ الأَحْلَافِ قَيْسًا وَسَيْدَ فَزَارَةٍ وَأَبَا طَرِيفِ

وَاخْتُلِفَ فِي كَوْنِ ذَلِكَ مَقِيسًا أَوْ مَوْقُوفًا عَلَى السَّمَاعِ : فَقِيْلِ : بِالوُقُوفِ عَلَى السَّمَاعِ مُطْلَقًا ؛ لِمَا يُؤَدِّي إِلَيْهِ التَّخْفِيفُ مِنْ الحَذْفِ . وَقِيْلَ : بِالقِيَاسِ مُطْلَقًا ؛ لِكَثْرَةِ مَا وَرَدَ مِنْهُ . وَقِيْلَ : بِالقِيَاسِ (٢) فِي ذَوَاتِ الوَاوِ لِثِقَلِ الوَاوِ ، وَالسَّمَاعِ فِي ذَوَاتِ اليَاءِ لِعَدَمِ الثِّقَلِ . وَقِيْلَ : بِالعَكْسِ ؛ لِأَصَالَةِ المِثْلَيْنِ فِي ذَوَاتِ اليَاءِ ، وَعَدَمِ أَصَالَتِهَا فِي ذَوَاتِ الوَاوِ ، وَلِتَعَدُّدِ الإِخْرَاجِ (٣).

فَصْلٌ : وَذَهَبَ الفَرَّاءُ إِلَى أَنَّ وَزْنَ (سَيِّدٍ) فَعِيلٌ ، وَالأَصْلُ عِنْدَهُ (سَوِيدٌ) وِزَانُ (طَوِيلٍ) ، فَقَلَبَ وَوَقَعَ الإِدْغَامُ لِاجْتِمَاعِ الوَاوِ وَاليَاءِ وَسَبْقِ إِحْدَاهُمَا بِالسُّكُونِ ، وَالحَامِلُ لَهُ عَلَى ذَلِكَ عَدَمُ فَيْعِلٍ الصَّحِيحِ ، وَلِذَلِكَ لَا يُرَخَّمُ (طَيْلَسَانُ (٤)) عِنْدَ مَنْ كَسَرَ اللَّامَ ، إِلَّا عَلَى لُغَةِ مَنْ نَوَى ، إِذْ لَيْسَ فِي الصَّحِيحِ فَيْعِلٌ ، فَامْتَنَعَ (٥) فِي المُعْتَلِّ (٦) ، وَتَقْرِيرُ الرَّدِّ عَلَيْهِ فِي كُتُبِ النَّحْوِ (٧).

وَلَيْسَ فِيهِ مِنْ جِهَةِ الإِعْرَابِ وَلَا مِنْ جِهَةِ البَدِيعِ مَا يَتَأَكَّدُ ذِكْرُهُ .

---

(١) البيت من الوافر ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

(٢) في الأصل (بالقياس من) بإقحام (من) .

(٣) انظر في المسألة : المقتضب ١/ ٣٥٧ ، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٦٩ ، وشرح المفصل ١٠/ ٦٨ ، وشرح الملوكي ص٤٦٥، والممتع ٢/ ٤٩٩ ، والبحر المحيط ١/ ٣٨ .

(٤) **الطَّيْلَسان** : ضربٌ من الأكسية . وقيل : إقليمٌ واسعٌ كثير البلدان بفارس . راجع تاج العروس (طلس) .

(٥) في الأصل (امتنع) .

(٦) انظر : الأصول في النحو ١/ ٣٧٣ ، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٢٩ ، والممتع ١/ ١٤٠ ، وشرح الرضي ١/ ٤١١ .

(٧) انظر في المسألة والرّد عليه : الكتاب ٤/ ٣٦٥ ، وأدب الكاتب ص٤٨٤ ، والتعليقة للفارسي ٥/ ٥٥ ، والمنصف ٢/ ١٥ ، ورسالة الملائكة ص١٦٨ ، والإنصاف ٢/ ٧٩٥ ، وشرح الملوكي ص٤٦٤ ، والممتع ٢/ ٤٩٨ ، وشرح الشافية ٢/ ١٧٦ وَ ٣/ ١٥٢ ، وارتشاف الضرب ١/ ١٩١ ، وائتلاف النصرة ص٨٤ .

❖ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ : « **أَتَظُنُّونَ أَنَّكُمْ فِي الدُّنْيَا مُخَلَّدُون؟** » [إِلَى قَوْلِهِ : « **الحَسَنَات** »(١)](٢).

الشَّرْحُ:

(مُحَصَّنُونَ)(٣) مَمْنُوعُونَ ، وَأَصْلُ هَذِهِ اللَّفْظَةِ فِي الأَمْكِنَةِ ، يُقَالُ : (حَصُنَ المَكَانُ حَصَانَةً ، فَهُوَ حَصِينٌ) إِذَا مَنُعَ ، وَ(أَحْصَنَهُ وحَصَّنَهُ) ، وَلَا تَخُصُّ الأَبْنِيَةَ ، بَلْ تُسْتَعْمَلُ فِيمَا كَانَ مَنِيعًا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَالِكَ بِنَاءٌ ، قَالَ زُهَيْرٌ(٤) :

بِأَعْلَامِ أَسَافِلُهُنَّ رَوْضٌ وَأَعْلَاهُنَّ إِنْ صَعَدُوا حُصُونُ

وَأَمَّا(٥) (سَاءَ)(٦) كَـ(بِئْسَ(٧)) فِي المَعْنَى وَالحُكْمِ // ، وَلَهَا حُكْمٌ يَخُصُّهَا تَقْرِيرُهُ فِي كُتُبِ النَّحْوِ(٨) ، إِلَّا أَنَّ (سَاءَ) تَتَصَرَّفُ بِخِلَافِ (بِئْسَ(٩)) ، يُقَالُ : (سَاءَ الشَّيْءُ(١٠) يَسُوءُ سَوْءًا) إِذَا [٢٠٤]

---

(١) الخطب النُّباتية ل١٠/ أ ، وتمامه : « ... ، **أَمْ تَحْسَبُونَ أَنَّكُمْ مِنْ المَوْتِ مُحَصَّنُون؟ ، سَاءَ مَا تَتَوَهَّمُون ، هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ إِنَّكُمْ إِذَنْ لَـمَغْرُورُون ، جَدَّ وَاللهِ الرَّحِيلُ فَاحْتَقِبُوا زَادًا كَافِيا ، وَوَجَبَ السُّؤَالُ فَأَعِدُّوا جَوَابًا شَافِيا ، فَكَأَنْ قَدْ نَعَقَ بِكُمْ نَاعِقُ الشَّتَات ، وَدَارَتْ عَلَيْكُمْ رَحَى الآفَات ، فَلَمْ تَسْتَطِيعُوا نَقْصًا مِنْ السَّيِّئَات ، وَلَا زِيَادَةً فِي الحَسَنَات** » .

(٢) تكملة من المحقّق استأنست فيها بما جرت عليه عادة المؤلف في شرحه .

(٣) راجع : مقاييس اللغة ٢/ ٦٩ ، والمحكم ٣/ ١١٠ .

(٤) في الأصل (الزهير) ، والبيت من الوافر ، وهو في : ديوانه ص١٨٥ ، وشرح الأشعار الستة الجاهلية ٢/ ١٦٧ . وبلا نسبة في معجم البلدان ٤/ ٣٩٣ .

(٥) في الأصل (وما) .

(٦) انظر حديث المؤلف عن هذه اللفظة ومصادرَها فيما سبق ص٥٧٦ .

(٧) في الأصل (ليس) ، وهو تحريف .

(٨) انظر في (ساء) وأحكامها : شرح المفصل ٧/ ١٢٩ ، وشرح التسهيل ٣/ ٢٠ ، وشرح الكافية ٤/ ٢٥٥ ، والدر المصون ٤/ ٣٤٨ ، والمساعد ٢/ ١٣٧ ، والهمع ٥/ ٤٣ . وكذا ما قاله شرّاح الألفية في باب (نِعْم وبئس وما جرى مجراهما) عند قول ابن مالك :

وَاجْعَلْ كَـ(بِئْسَ) (سَاءَ) ، وَاجْعَلْ (فَعُلَا مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ) كَـ(نِعْمَ) مُسْجَلَا

(٩) في الأصل (ليس) ، وهو تحريف .

(١٠) في الأصل (السوء) ، وهو تحريف ، وتصويبه من المحكم ٨/ ٤٢١ .

قَبُحَ ، وَ(رَجُلٌ أَسْوَأُ) قَبِيحٌ ، وَالأُنْثَى (سَوْآءُ) ، وَقِيْلَ : هِيَ فَعْلَاءُ لَا أَفْعَلَ لَهَا ، وَفِي الحَدِيثِ : « سَوْآءُ وَلُودٌ خَيْرٌ مِنْ حَسْنَاءَ عَقِيمٍ »(١) ، وَكُلُّ كَلِمَةٍ قَبِيحَةٍ أَوْ فِعْلَةٍ قَبِيحَةٍ (سَوْآءُ) ، قَالَ أَبُو زُبَيْدٍ(٢) فِي رَجُلٍ مِنْ طَيْءٍ نَزَلَ بِهِ رَجُلٌ مِنْ شَيْبَانَ ، فَأَضَافَهُ الطَّائِيُّ وَأَحْسَنَ إِلَيْهِ وَسَقَاهُ ، فَلَمَّا أَسْرَعَ الشَّرَابُ فِي الطَّائِيِّ افْتَخَرَ وَمَدَّ يَدَهُ ، فَوَثَبَ عَلَيْهِ الشَّيْبَانِيُّ فَقَطَعَ يَدَهُ ، فَقَالَ أَبُو زُبَيْدٍ(٣) :

ظَلَّ ضَيْفًا أَخُوكُمُ لِأَخِينَا ... فِي شَرَابٍ وَنَعْمَةٍ وَشِوَاءِ

لَمْ يَهَبْ حُرْمَةَ النَّدِيمِ وَحُقَّتْ ... يَا لَقَوْمِي لِلسَّوْأَةِ السَّوْآءِ

وَ(إِذَنْ) جَوَابٌ وَجَزَاءٌ(٤) ، وَتَأْوِيلُهَا : إِنْ كَانَ الأَمْرُ كَمَا ذَكَرْتَ أَوْ كَمَا جَرَى . وَشَذَّ حَذْفُ هَمْزَتِهَا فَقَالُوا : (ذَنْ(٥) لَا أَفْعَلُ)(٦) ، وَإِذَا وَقَفْتَ عَلَى (إِذَنْ) أَبْدَلْتَ مِنْ نُونِهِ أَلِفًا ، وَإِنَّمَا أُبْدِلَتْ الأَلِفُ مِنْ نُونِ (إِذَنْ) هَذِهِ فِي الوَقْفِ وَمِنْ نُونِ التَّوْكِيدِ ؛ لِأَنَّ حَالَهُمَا فِي ذَلِكَ حَالُ النُّونِ الَّتِي هِيَ عَلَمُ(٧) الصَّرْفِ ، وَإِنْ كَانَتْ نُونُ (إِذَنْ) أَصْلًا وَتَانِكَ النُّونَانِ زَائِدَتَيْنِ .

فَإِنْ قِيْلَ : فَإِذَا كَانَتْ النُّونُ فِي (إِذَنْ) أَصْلًا وَقَدْ أُبْدِلَتْ مِنْهَا الأَلِفُ ، فَهَلْ تُجِيزُ فِي نَحْوِ : حَسَنٍ ورَسَنٍ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا النُّونُ فِيهِ أَصْلٌ أَنْ يُبْدَلَ مِنَ النُّونِ فِي الوَقْفِ أَلِفٌ؟ ؛ قِيْلَ : لَا يَجُوزُ ذَلِكَ كَمَا جَازَ فِي (إِذَنْ) ؛ لِبُعْدِ شَبَهِ نُونِ (حَسَنٍ ورَسَنٍ(٨)) وَنَحْوِهِمَا بِنُونِ الصَّرْفِ المُسَمَّاةِ عَلَى جِهَةِ التَّخْصِيصِ تَنْوِينًا ، أَلَا تَرَى أَنَّ النُّونَ فِي (إِذَنْ) بَعْضُ حَرْفٍ وَنُونَ الصَّرْفِ حَرْفٌ؟

---

(١) سبق تخريجه ص٥٧٦ .

(٢) في الأصل (زيد) ، وهو تحريف .

(٣) في الأصل (زيد) ، وهو تحريف . وقد سبق تخريج البيتين ص٥٧٦ .

(٤) الكتاب ٤/ ٢٣٤ . وفي الأصل بتكرار (جواب) .

(٥) في الأصل (إذن) .

(٦) انظر : سرّ صناعة الإعراب ١/ ١١٣ ، والمحكم ١١/ ٩٢ .

(٧) في الأصل (في عِلْم) ، وتصويبه من المحكم ١١/ ٩٢ .

(٨) في الأصل (رسم) ، وهو تحريف .

فَاتَّحَدَتْ [(١)] الجِنْسِيَّةُ ، بِخِلَافِهَا فِي (حَسَنٍ ورَسَنٍ) ، وَأَيْضًا فَإِنَّ نُونَ (حَسَنٍ ورَسَنٍ) مُحَرَّكَةٌ فِي الوَصْلِ فَقَاوَمَتْ بِذَلِكَ نُونَ الصَّرْفِ .

فَإِنْ قِيلَ : فَإِنْ أَخْرَجْتَ - بِمَا قَدَّمْتَهُ [(٢)] - مِثْلَ نُونِ (حَسَنٍ ورَسَنٍ) فَإِنَّهُ لَا يَخْرُجُ عَنْكَ بِذَلِكَ نُونُ (عَنْ ومِنْ) ، فَهَلَّا [(٣)] أُبْدِلَتْ مِنْهَا فِي الوَقْفِ أَلِفًا؟ ؛ قِيلَ : (مِنْ وعَنْ) ثُنَائِيَّانِ ، فَلَوْ أُبْدِلَتْ الأَلِفُ [مِنْ] [(٤)] نُونِهِمَا لَكَانَ جُحَافًا بِالكَلِمَةِ ؛ لِأَنَّ الإِبْدَالَ مِنْ حَيْثُ هُوَ إِعْلَالٌ ، وَالضَّعِيفُ لَا يَقْوَى عَلَى الإِعْلَالِ ، وَهُوَ فِي (مِنْ) أَبْعَدُ مِنْ (عَنْ) ؛ لِـمَكَانِ الكَسْرَةِ [(٥)] فِي المِيمِ [(٦)].

وَ(جَدَّ) [(٧)] بِمَعْنَى : حَقَّقَ ، يُقَالُ [(٨)] : (جَدَّ الأَمْرُ يَجِدُّ ويَجُدُّ جِدًّا) ، وَيَأْتِي بِمَعَنَاهُ (أَجَدَّ) ، وَهُوَ أَحَدُ مَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ / / ، أَيْ : مِمَّا وَقَعَ فِيهِ فَعَلَ وأَفْعَلَ بِمَعْنًى [(٩)]. [٢٠٥]

وَيَأْتِي (جَدَّ) بِمَعْنَى : اشْتَدَّ ، وَهُوَ قَرِيبٌ فِي المَعْنَى مِنْ الأَوَّلِ ، وَيُعَدَّى إِذْ ذَاكَ بِحَرْفِ الجَرِّ ، فَتَقُولُ : (جَدَّ بِفُلَانٍ الأَمْرُ) ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ [(١٠)] :

---

(١) في الأصل (فَاتُّخِذَتْ) ، وهو تصحيف .

(٢) في الأصل (بما قوّيته) ، ولعلّ الوجه ما أثبتُّه .

(٣) في الأصل (فيما) ، ولعلّ الوجه ما أثبتُّه .

(٤) تكملة بها يلتئم الكلام .

(٥) في الأصل (الكثرة) ، وهو تحريف .

(٦) انظر في (إذن) وأحكامها : المحكم ١١/ ٩٢ ، وشرح الرضي ٤/ ٣٩ ، وشرح الشافية ٢/ ٢٧٩ ، وارتشاف الضرب ٤/ ١٦٥٠ ، والجنى الداني ص٣٦٤ ، والمغني ١/ ٢٠ ، والهمع ٤/ ١٠٣ .

(٧) راجع : المحكم ٧/ ١٣٨ ، واللسان والتاج (جدد) .

(٨) في الأصل بتكرار (يقال) .

(٩) انظر : أدب الكاتب ص٣٣٣ .

(١٠) البيت من الطويل ، وهو لأبي سَهْم أسامة بن الحارث بن حبيب الهذلي ، شاعرٌ مخضرمٌ ، أخوه مالك بن الحارث . انظر في ترجمته : الشعر والشعراء ٢/ ٦٦٦ ، وسمط اللآلي ١/ ٨١ ، والإصابة ١/ ١١٣ . والبيت له في : شرح أشعار الهذليين ٣/ ١٣٥٢ ، والمحكم ٧/ ١٣٨ ، واللسان والتاج (جدد) .

أَخَالِدُ لَا يَرْضَى عَنِ العَبْدِ رَبُّهُ ... إِذَا جَدَّ بِالشَّيْخِ العُقُوقُ المُصَمِّمُ

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : (أَجِدَّكَ لَا تَفْعَلْ كَذَا) بِالكَسْرِ ، كَمَا فِي قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رضي الله عنه [١] :

أَجِدَّكَ مَا لِعَيْنِكَ لَا تَنَامُ ... كَأَنَّ جُفُونَهَا فِيهَا كِلَامُ؟

فَإِنَّهُ اسْتَحْلَفَهُ بِحَقِيقَتِهِ ، وَالمُرَادُ بِهَا : ذَاتُهُ . وَمَنْ فَتَحَ كَمَا فِي الآخَرِ [٢] :

أَجَدَّكَ هَلْ رَأَيْتَ اليَوْمَ مِثْلِي ... وَقَدْ دَهَمَتْكُمُ بِالشِّعْبِ كَلْبُ؟

فَإِنَّهُ اسْتَحْلَفَهُ بِبَخْتِهِ . قَالَ سِيبَوَيْهِ رَحِمَهُ اللهُ [٣] : « (أَجِدَّكَ [٤]) مَصْدَرٌ ، كَأَنَّهُ [٥] قَالَ : (أَجِدًّا مِنْكَ) ، وَلَكِنْ لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا مُضَافًا » . قَالَ : « وَقَالُوا : (هَذَا عَرَبِيٌّ [٦] جِدًّا) ، نَصْبُهُ عَلَى المَصْدَرِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ اسْمِ مَا قَبْلَهُ وَلَا هُوَ هُوَ » . قَالَ : « وَقَالُوا : (هَذَا العَالِـمُ جِدُّ العَالِـمِ ، وَهَذَا عَالِـمٌ جِدُّ عَالِـمٍ) » ، يُرِيدُ بِذَلِكَ التَّنَاهِيَ وَأَنَّهُ قَدْ بَلَغَ الغَايَةَ فِيمَا يَصِفُهُ مِنْ الخِلَالِ . وَقَالُوا : (صَرَّحْتُ بِجِدٍّ وجِدَّانَ وجِدَّاءَ) ، يُضْرَبُ هَذَا مَثَلًا لِلأَمْرِ إِذَا بَانَ [٧] ، وَقَالَ اللِّحْيَانِيُّ : « (صَرَّحْتُ بِجِدَّانَ وجِدَّى) ، أَيْ [٨] : بِـ(جِدٍّ) » ، فَحَاصِلُ هَذَا أَنَّ هَذِهِ المَادَّةَ عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ جَمِيعُ مَا تُسْتَعْمَلُ فِيهِ رَاجِعٌ إِلَى التَّمَامِ وَالظُّهُورِ .

---

(١) البيت من الوافر ، وهو في : ديوانه ص٢٩ ، وجمهرة أشعار العرب ص٤٤ ، وديوان الأدب ١/ ٤٦٨ .

(٢) البيت من الوافر ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

(٣) انظر : الكتاب ١/ ٣٧٩ وَ ٢/ ١٢ ، ١١٨ ، والعبارة لابن سيدة في المحكم .

(٤) في الأصل (إحدى) ، وهو تحريف .

(٥) في الأصل (كأن) .

(٦) في الأصل (هو إحدى) ، وهو تحريف .

(٧) انظر : مجمع الأمثال ١/ ٤٠٥ .

(٨) في الأصل (أن) .

وَ(**احْتَقِبُوا**) [١] مَعْنَاهُ : ادَّخِرُوا ، قَالَ امْرُؤُ القَيْسِ [٢] :

فَاليَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إِثْمًا مِنَ اللهِ وَلَا وَاغِلِ

وَيَرْجِعُ إِلَى مَجَازِ التَّمْثِيلِ ؛ لِأَنَّ (الحَقِيبَةَ [٣]) هِيَ الرِّفَادَةُ الَّتِي تَكُونُ فِي مُؤَخَّرِ الرَّحْلِ أَوْ القَتَبِ [٤] ، كَمَا قَالَ نُصَيْبٌ [٥] مَوْلَى سُلَيْمَانَ بنِ عَبْدِ المَلِكِ يَمْدَحُهُ [٦] :

فَعَاجُوا [٧] فَأَثْنَوْا بِالَّذِي أَنْتَ أَهْلُهُ وَلَوْ سَكَتُوا أَثْنَتْ عَلَيْكَ الحَقَائِبُ

وَ(قَدْ احْتَقَبَ واسْتَحْقَبَ) إِذَا اتَّخَذَ ذَلِكَ ، كَمَا فِي قَوْلِ النَّابِغَةِ [٨] :

مُسْتَحْقِبِي حَلَقِ المَاذِيِّ يَقْدُمُهُمْ [٩] شُمُّ العَرَانِينِ مِنْ مُرْدٍ وَمِنْ شِيبِ

---

(١) راجع : مقاييس اللغة ٢/ ٨٩ ، والمحكم ٣/ ١٤ .

(٢) البيت من السريع ، وهو في : ديوانه ص٥٢٣ ، والكتاب ٤/ ٢٠٤ ، والأصمعيات ص١٣٠ ، وإصلاح المنطق ص٢٤٥ ، والمحكم ٣/ ١٤ ، واللسان (حقب ، وغل) ، وخزانة الأدب ٨/ ٣٥٠ . **والواغل** : الداخل على القوم في شرابهم أو طعامهم من غير أن يُدعى إلى ذلك . راجع اللسان (وغل) .

(٣) في الأصل (الحقيقة) ، وهو تحريف .

(٤) **القَتَب** : رَحْلٌ صغيرٌ على قدر سنام البعير . راجع اللسان (قتب) .

(٥) في الأصل (حصيب) .

(٦) البيت من الطويل ، وقائله نُصَيْب بن رباح ، شاعرٌ من فحول الشعراء الإسلاميين ، كان مملوكًا فاشتراه عبد العزيز بن مروان فأعتقه ، له أخبارٌ مع سليمان بن عبد الملك والفرزدق وغيرهما ، وقد سئل عنه الفرزدق ، فقال : هو أشعر أهل جلدته . انظر ترجمته في : الشعر والشعراء ١/ ٤١٠ ، والأغاني ١/ ٢١٤ ، ومعجم الأدباء ١٩/ ٢٢٨ . والبيت في : ديوانه ص٥٩ ، والشعر والشعراء ١/ ٤١١ ، والأغاني ١/ ٢٢١ ، وأمالي المرتضى ١/ ٦١ ، ومعجم الأدباء ١٩/ ٢٣١ ، واللسان (حدث) ، وخزانة الأدب ٥/ ٢٩٦ .

(٧) في الأصل (فماجوا) .

(٨) البيت من البسيط ، وهو في : ديوانه ص٥١ ، ٨٣ ملفَّقٌ من بيتين ، والعين ٣/ ٥٣ ، وتهذيب اللغة ٤/ ٧٣ ، وأساس البلاغة واللسان والتاج (حقب) . **والماذيّ** : الدروع اللينة السهلة الرقيقة . **والعرانين** : الأنوف ، يريد : أنهم أعزَّةٌ كرامٌ ليسوا بأذلَّةٍ . راجع شرح البيت في الديوان أعلاه .

(٩) غامضة في الأصل ، ورسمها قريبٌ من هذا .

وَكَمَا فِي قَوْلِ الآخَرِ – وَأَظُنُّهُ عَلِيَّ بنَ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه –[١] :

لَأُصْبِحَنَّ العَاصِ وَابْنَ العَاصِ تِسْعِينَ أَلْفًا مُجْلِفِي النَّوَاصِي
مُسْتَحْقِبِينَ[٢] حَلَقَ الدِّلَاصِ

وَقَدْ أَوْضَحَ المَجَازَ امْرُؤُ القَيْسِ بِقَوْلِهِ[٣] :

[٢٠٦]

اللهُ أَنْجَحُ مَا طَلَبْتَ بِهِ وَالبِرُّ // خَيْرُ حَقِيبَةِ الرَّحْلِ

وَ(**الزَّادُ**)[٤] طَعَامُ السَّفَرِ ، وَقَدْ يَأْتِي فِي طَعَامِ الحَضَرِ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ[٥] :

إِنَّ ابْنَ كَبْشَةَ زَادُهُ تَأْكُلْهُ فِي نَجْدٍ وَرَامَهْ
وَلَقَدْ مَلَأْتُ البَطْنَ مِنْ زَادِ ابْنِ كَبْشَةَ فِي الإِقَامَهْ

وَالجَمْعُ (الأَزْوَادُ) ، وَفِي حَدِيثِ وَهْبِ بنِ كَيْسَانَ : « فَفَنِيَ الزَّادُ ، فَأَمَرَ أَبُو عُبَيْدَةَ بِأَزْوَادِ ذَلِكَ الجَيْشِ ، فَجُمِعَ ذَلِكَ كُلُّهُ ، فَكَانَ مِزْوَدَيْ تَمْرٍ »[٦].

---

(١) الأبيات من الرجز ، وهي له في : ديوانه ص٥٨ ، ووقعة صفين ص١٣٦ ، وأنساب الأشراف ٣/ ٧٦ ، وتاريخ الطبري ٤/ ٥٦٣ ، والفتوح لابن أعثم الكوفي ٢/ ٥٣٩ ، والكشاف ٢/ ٢٠٥ وليس فيه الأخير وهو الشاهد . والرواية في الديوان : (مُسْتَحْلِقِينَ) بدل (مُسْتَحْقِبِينَ) ، ولا شاهد فيه حينئذ . **وجَلَفَ الشيءَ** : قطعه واستأصله . **والدِّلاص** : الدروع اللينة البرّاقة الملساء . راجع اللسان (جلف ، دلص) .

(٢) في الأصل (محقّبين) ، وهو تحريف .

(٣) البيت من الكامل ، وهو في : ديوانه ص٦٤٩ ، والشعر والشعراء ١/ ١١٤ ، وأساس البلاغة وتاج العروس (حقب) . وقد جاء منسوبًا في بهجة المجالس ٢/ ٥٨٧ وَ ٢/ ٢٧٢ إلى امرئ القيس بن عانِس الكندي لا ابن حجر ، وهو شاعرٌ مخضرمٌ من أهل حضرموت ، أسلم عند ظهور الإسلام ، ووفد إلى النبي ﷺ . انظر : الأعلام ٢/ ١٢ .

(٤) راجع : مقاييس اللغة ٣/ ٣٦ ، والمحكم ٩/ ٨٣ .

(٥) البيتان من مجزوء الكامل ، ولم أقف عليهما في غير هذا الكتاب . **ورَامَة** : اسم موضع بالبادية . راجع معجم البلدان ٣/ ١٨ ، وتاج العروس (روم) .

(٦) الموطأ : كتاب الجامع ، جامع ما جاء في الطعام والشراب ص٦٦٥ ، والبخاري في الفتح ، كتاب المغازي ، باب غزوة سيف البحر وهو يتلقّون عيرًا لقريش وأميرُهم أبو عبيدة ٨/ ٧٧ ، والتمهيد لابن عبد البر ٢٣/ ١١ .

وَ(قَدْ تَزَوَّدَ [١] الرَّجُلُ) إِذَا اتَّخَذَ زَادًا ، وَ(زَوَّدَهُ غَيْرُهُ وأَزَادَهُ) ، قَالَ طَرَفَةُ [٢] :

سَتُبْدِي لَكَ الأَيَّامُ مَا كُنْتَ جَاهِلًا وَيَأْتِيكَ بِالأَخْبَارِ مَنْ لَمْ تُزَوِّدِ

وَقَالَ أَبُو [٣] خِرَاشٍ [٤] :

وَقَدْ يَأْتِيكَ بِالأَخْبَارِ مَنْ لَا تُجَهِّزُ بِالحِذَاءِ وَلَا تُزِيدُ

وَكُلُّ عَمَلٍ انْقَلَبْتَ بِهِ مِنْ خَيْرٍ أَوْ شَرٍّ (زَادٌ) ، وَيُرْفَعُ إِلَى مَجَازِ التَّمْثِيلِ ، وَمِنْهُ قَوْلُ جَرِيرٍ [٥] :

تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا

وَ(الجَوَابُ) [٦] رَجْعُ الكَلَامِ ، وَ(قَدْ أَجَابَهُ إِجَابَةً وإِجَابًا وجَوَابًا وجَابَةً ، واسْتَجْوَبَهُ واسْتَجَابَ لَهُ واسْتَجَابَهُ) ، قَالَ الشَّاعِرُ [٧] :

وَدَاعٍ دَعَا : يَا مَنْ يُجِيبُ إِلَى النَّدَى فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَاكَ مُجِيبُ

وَالاسْمُ (الجَوَابُ والجَابَةُ والمَجُوبَةُ) ، الأَخِيرَةُ عَنْ ابْنِ جِنِّي [٨] ، وَمِنْهُ الـمَثَلُ: (أَسَاءَ سَمْعًا

---

(١) في الأصل (تزدوا) ، وهو تحريف .

(٢) البيت من الطويل ، وهو في : معلقته من ديوانه ص٥٨ ، وجمهرة أشعار العرب ص٣٤١ ، وشرح القصائد السبع ص٢٣٠ ، وشرح القصائد العشر ص١٢٤ ، والحماسة البصرية ٢/ ٨٨٦ .

(٣) في الأصل (ابن) .

(٤) البيت من الوافر ، وهو في : شرح أشعار الهذليين ٣/ ١٢٤٢ ، والأغاني ٢١/ ١٦٢ ، والمحكم ٩/ ٨٣ ، واللسان وتاج العروس (زود) .

(٥) البيت من الوافر ، وهو في : المقتضب ٢/ ١٤٨ ، والخصائص ١/ ٨٤ ، ٣٩٧ ، والمحكم ٩/ ٨٣ ، وشرح شواهد الإيضاح ص١٠٩ ، والمقاصد النحوية ٤/ ١٥٢٧ ، وخزانة الأدب ٩/ ٣٩٤ ، ولم أقف عليه في ديوانه .

(٦) راجع : تهذيب اللغة ١١/ ٢١٩ ، ومقاييس اللغة ١/ ٤٩١ ، والمحكم ٧/ ٣٩٣ ، واللسان والتاج (جوب) .

(٧) البيت من الطويل ، وهو لكعب الغنوي في : الأصمعيات ص٩٦ ، والأمالي ٢/ ١٥١ ، ومختارات ابن الشجري ص١١٥، والتنبيه والإيضاح ١/ ٥٥ ، واللسان وتاج العروس (جوب) . ونسبه أبو زيد القرشي إلى محمد بن كعب الغنوي في جمهرة أشعار العرب ص٥٥٨ .

(٨) انظر ذلك في : المحكم ٧/ ٣٩٣ ، والمخصص ٤/ ٧ ، ولم أقف عليه فيما بين يدي من مؤلفاته .

فَأَسَاءَ [١] جَابَةً) ، هَكَذَا يُتَكَلَّمُ بِهِ ؛ لِأَنَّ الأَمْثَالَ تُحْكَى عَلَى مَوْضُوعَاتِهَا [٢] . وَقَالَ كُرَاعٌ : « (الجَابَةُ) مَصْدَرٌ كَـ(الإِجَابَةِ) » [٣] . وَ(إِنَّهُ لَحَسَنُ الجِيبَةِ) ، أَيْ : الجَوَابِ .

قَالَ سِيبَوَيْهِ : « (أَجَابَ) مِنْ الأَفْعَالِ الَّتِي اسْتُغْنِيَ فِيهَا بِـ(مَا أَفْعَلَ فِعْلَهُ ، وَهُوَ أَفْعَلُ [٤] فِعْلًا) عَنْ (مَا أَفْعَلَهُ) وَعَنْ (هُوَ أَفْعَلُ مِنْكَ) ، فَيَقُولُونَ : (مَا أَجْوَدَ جَوَابَهُ ، وَهُوَ أَجْوَدُ جَوَابًا) ، وَلَا يُقَالُ : (مَا أَجْوَبَهُ) وَلَا (هُوَ أَجْوَبُ مِنْكَ) ، وَكَذَلِكَ يَقُولُونَ : (أَجْوِدْ بِجَوابِهِ) ، وَلَا يُقَالُ : (أَجْوِبْ بِهِ) » [٥] . وَمَا جَاءَ فِي الحَدِيثِ : « أَنَّ رَجُلًا قَالَ : يَا رَسُولَ الله أَيُّ اللَّيْلِ أَجْوَبُ دَعْوَةً؟، فَقَالَ : جَوْفُ اللَّيْلِ الغَابِرِ » [٦] ، قَالَ ابْنُ سِيدَةَ : « فَسَّرَهُ شَمِرٌ [٧] فَقَالَ : (أَجْوَبُ) أَسْرَعُ إِجَابَةً » . قَالَ – أَعْنِي ابْنَ سِيدَةَ – : « وَهُوَ عِنْدِي مِنْ بَابِ ((أَعْطَى لِفَارِهَةٍ [٨])) [٩] ،

---

(١) في الأصل (أسما سما فأما) ، وهو تحريف .

(٢) انظر ما سبق ص٢٨١ .

(٣) انظر : المنتخب ٢/ ٥٦٢ .

(٤) في الأصل (أمثل) ، وهو تحريف ، وتصويبه من الكتاب .

(٥) انظر : الكتاب ٤/ ٩٩ ، والمحكم ٧/ ٣٩٣ ، والمخصص ٤/ ٧ والعبارة لابن سيدة .

(٦) انظر : الفائق ١/ ٢٤٥ ، والنهاية لابن الأثير ١/ ٣١١ ، ومجمع الزوائد ١٠/ ١٥٨ .

(٧) هو أبو عمرو شَمِر بن حَمْدَويه الهروي ، لغويٌّ أديبٌ ، زار العراق في شبابه ، وأخذ عن علمائها كالفراء والأصمعي وابن الأعرابي وغيرهم ، له كتابٌ كبير في اللغة ابتدأه بحرف الجيم ، ضَنَّ به في حياته ، فغرق في النَّهْرَوَان في جملة ما غرق من متاعِ معسكرٍ متجهٍ إلى نواحي فارس ، وقد رأى منه الأزهري تفاريق أجزاء غير كاملة ، توفي سنة ٢٥٥هـ . انظر في ترجمته : إنباه الرواة ٢/ ٧٧ ، ومعجم الأدباء ١١/ ٢٧٤ ، وبغية الوعاة ٢/ ٤ .

(٨) **الفارهة** : الناقة الكريمة أو الجارية الحسنة المليحة . راجع اللسان (فره) .

(٩) يشير إلى بيت النابغة الذبياني :

أَعْطَى لِفَارِهَةٍ حُلْوٍ تَوَابِعُهَا ... مِنَ المَوَاهِبِ لَا تُعْطَى عَلَى نَكَدِ

وقبله ببضعة أبيات :

وَلَا أَرَى فَاعِلًا فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ ... وَلَا أُحَاشِي مِنَ الأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ

فقوله : (أَعْطَى لِفَارِهَةٍ) مردودٌ على قوله : ولا أرى فاعلًا أعطى لفارهةٍ منه . فلفظه أتى على هيئة الفعل المتعدي ، لكن المعنى على التفضيل ، ولذلك لم ينصب مفعولًا بل تعدّى إليه باللام . انظر : ديوان النابغة الذبياني ص٢٢ ، والبحر المحيط ١/ ١٣٦ .

﴿ وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ ﴾(١) ، وَمَا جَاءَ مِثْلُهُ . وَهَذَا عَلَى المَجَازِ ؛ لِأَنَّ (الإِجَابَةَ) لَيْسَتْ لِلَّيْلِ ، وَإِنَّمَا هِيَ للهِ تَعَالَى ، فَمَعْنَاهُ : أَيُّ(٢) اللَّيْلِ اللهُ أَسْرَعُ إِجَابَةً فِيهِ مِنْهُ فِي غَيْرِهِ؟ »(٣).

وَحَاصِلُ كَلَامِهِ – أَعْنِي كَلَامَ ابْنِ // سِيدَةَ وَمَا يُرِيدُ أَنْ يَقُولَ – : أَنَّ (أَجْوَبَ) لَـمَّا تُجُوِّزَ فِي مَعْنَاهُ تُجُوِّزَ فِي لَفْظِهِ ، وَلِهَذَا نَظَائِرُ ، وَلَيْسَ هَذَا مِنْ مَجَازَيْنِ ؛ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا لَفْظِيٌّ وَالآخَرَ مَعْنَوِيٌّ ، وَبَعْضُهُمْ لَا يَعُدُّ هَذَا مَجَازًا ؛ لِأَنَّهُ اسْتِعْمَالُ اللَّفْظِ عَلَى وَضْعِهِ الأَوَّلِ ، وَتَقْرِيرُ جَمِيعِ هَذَا فِي عِلْمِ البَيَانِ . [٢٠٧]

وَ(**الشَّافِي**) عِبَارَةٌ عَنْ الصَّحِيحِ المَقْبُولِ ، وَأَصْلُهُ – أَعْنِي أَصْلَ (الشَّافِي) الأَصْلِيَّ – عِبَارَةٌ عَنْ إِذْهَابِ الدَّاءِ ، وَالجَهْلُ دَاءٌ ، قَالَ الشَّاعِرُ(٤) :

شِفَاءُ العَيَى طُولُ السُّؤَالِ وَإِنَّمَا ... تَمَادِي العَيَى طُولُ المُقَامِ عَلَى الجَهْلِ

فَكُنْ سَائِلًا عَمَّا عَنَاكَ فَإِنَّمَا ... خُلِقْتَ أَخَا عَقْلٍ لِتَبْحَثَ بِالعَقْلِ

وَمِنْهُ مَا جَاءَ فِي الحَدِيثِ : « شِفَاءُ العِيِّ السُّؤَالُ »(٥) ، وَوُرُودُ(٦) هَذَا الأَصْلِ هُنَا مُحَالٌ ، فَتَعَيَّنَ أَنَّ المُرَادَ بِهِ : الصَّحِيحُ المَقْبُولُ ، وَيَرْجِعُ إِلَى مَجَازِ السَّلْبِ وَالتَّجْرِيدِ ، وَتَقْرِيرُهُ فِي عِلْمِ البَيَانِ ، وَرُبَّمَا تَقَدَّمَتْ الإِشَارَةُ إِلَى شَيْءٍ مِنْهُ(٧) ، وَبِاعْتِبَارِ القَبُولِ يَرْجِعُ إِلَى مَجَازِ الخُلْفِ ،

---

(١) سورة الحجر ، الآية ٢٢ . قال مكي القيسي : « كان أصل الكلام (ملاقح) ؛ لأنه من (ألقحت الريحُ الشجرَ فهي مُلْقِحٌ) ، والجمع ملاقح ، لكن أتى على تقدير حذف الزائد ، كأنه جاء على (لَقِحَت فهي لاقحٌ) ، والجمع لواقح ، فاللفظ أتى على هذا التقدير ، والمعنى على الآخر ؛ لأنه لا يتعدّى إلا بالزيادة » . انظر : مشكل إعراب القرآن ١/ ٤٤٥ .

(٢) في الأصل بتكرار (أيّ) .

(٣) انظر : المحكم ٧/ ٣٩٣ .

(٤) سبق تخريجها ص٥٠١ .

(٥) سبق تخريجه ص٦٧٦ .

(٦) في الأصل (وورد) .

(٧) انظر ما سبق ص٣٥٧ ، ٤٢٠ ، ٤٦٨ ، ٥٢٩ ، ٥٩٠ .

وَتَقْرِيرُهُ أَيْضًا فِي عِلْمِ البَيَانِ ، وَرُبَّمَا تَقَدَّمَتْ الإِشَارَةُ أَيْضًا إِلَى شَيْءٍ مِنْهُ [١] . وَقَدْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ : ((المُذْهِبُ الدَّاءَ عَنْ المَسْؤُولِ)) ، فَيَرْجِعُ إِلَى مَجَازِ الإِشْوَاءِ ، وَسَمَّاهُ ابْنُ الشَّاهِدِ مَجَازَ الإِكْرَاءِ ، وَتَقْرِيرُ جَمِيعِ ذَلِكَ فِي عِلْمِ البَيَانِ .

وَ(كَأَنْ) [٢] مِنْ قَوْلِهِ : « فَكَأَنْ [قَدْ نَعَقَ] [٣] بِكُمْ » مُخَفَّفَةٌ مِنْ الثَّقِيلَةِ ، وَكَثُرَ التَّخْفِيفُ فِيهَا بِخِلَافِ (لَكِنَّ [٤]) ؛ لِتَرْكِيبِهَا مِمَّا ثَبَتَ لَهُ التَّخْفِيفُ ، وَهُوَ (أَنَّ) . وَالأَكْثَرُ فِيهَا مُرَاعَاةُ الصَّدْرِ لِقُوَّتِهِ بِالتَّقَدُّمِ ، فَلِذَلِكَ أَكْثَرُ مَجِيئِهَا لِلتَّقْرِيبِ ، وَقَدْ يُرَاعَى فِيهَا العَجُزُ لِقُوَّتِهِ أَيْضًا بِكَثْرَةِ الحُرُوفِ ، فَتَجِيءُ لِلتَّحْقِيقِ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ – وَأَظُنُّهُ قَيْسَ بنَ ذَرِيحٍ – [٥] :

كَأَنِّي يَوْمَ وَلَّتْ لَا تُكَلِّمُنِي ... أَخُو هُيَامٍ مُصَابُ القَلْبِ مَسْلُولُ

وَكَمَا فِي قَوْلِ الآخَرِ يَرْثِي هِشَامَ بنَ عَبْدِ المَلِكِ [٦] :

فَأَصْبَحَ بَطْنُ مَكَّةَ مُقْشَعِرًّا ... كَأَنَّ الأَرْضَ لَيْسَ بِهَا هِشَامُ

وَ(نَعَقَ) [٧] بِمَعْنَى : صَاحَ ، وَأَصْلُهُ فِي الرَّاعِي [٨] ، يُقَالُ : (نَعَقَ الرَّاعِي بِالغَنَمِ [٩] يَنْعِقُ) ،

---

(١) انظر ما سبق ص٥٠٦ ، ٦٥٣ ، ٧٠١ .

(٢) انظر في (كأنَّ) وتخفيفها : شرح التسهيل ٢/ ٦ ، والجنى الداني ص٥٧٠ ، ومغني اللبيب ١/ ١٩١ ، والهمع ٢/ ١٥٠ . وانظر كلام المؤلف فيها في شرحه على الألفية القسم الأول بتحقيق الدكتور أحمد القرشي ١/ ٢٤٩ .

(٣) التكملة من أصل الخطب النُّباتية كما مَرَّ في ص٧٥٤ .

(٤) في الأصل (لعلّ) ، وهو تحريف .

(٥) سبق تخريجه ص٣٤٩ .

(٦) البيت من الوافر ، وهو للحارث بن خالد المخزومي ، شاعرٌ غزلٌ من قريش ، نشأ في أواخر أيام عمر بن أبي ربيعة ، وكان يذهب مذهبه ، لا يتجاوز الغزل إلى المديح ولا الهجاء . انظر ترجمته في : الأغاني ٣/ ٢١٧ ، وخزانة الأدب ١/ ٤٥٣ . والبيت في : ديوانه ص٩٣ ، والاشتقاق ص١٠١ ، وشرح التسهيل ٢/ ٦ ، والجنى الداني ص٥٧١ ، والمغني ١/ ١٩٢ ، والهمع ٢/ ١٥٠ . قال ابن هشام : « أيْ : لأنّ الأرض ؛ إذْ لا يكون تشبيهًا ، لأنه ليس في الأرض حقيقة » .

(٧) راجع : مقاييس اللغة ٥/ ٤٤٥ ، والمحكم ١/ ١٣٢ .

(٨) في الأصل (الداعي) ، وهو تحريف .

(٩) في الأصل (الداعي بالضمّ) ، وهو تحريف .

وَهُوَ أَحَدُ مَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ ، أَعْنِي مِمَّا جَاءَ فِيهِ الكَسْرُ مَعَ حَرْفِ الحَلْقِ . وَالمَصْدَرُ (نَعْقٌ ونَعِيقٌ ونُعَاقٌ)، يَكُونُ [١] ذَلِكَ فِي الضَّأْنِ وَالمَعِزِ . وَ(نَعَقَ الغُرَابُ نَعِيقًا ونُعُاقًا)، الأَخِيرَةُ عَنِ اللِّحْيَانِيِّ، وَالغَيْنُ فِي ((الغُرَابِ)) أَحْسَنُ . وَاسْتَعَارَ بَعْضُهُمْ (النَّعِيقَ) فِي الأَرْنَبِ ، أَنْشَدَ / / يَعْقُوبُ [٢] : [٢٠٨]

وَالسُّعْسُعُ الأَطْلَسُ فِي حَلْقِهِ عِكْـرِشَةٌ تَنْعِـقُ فِـي اللِّـهْزِمِ

فَإِذَنْ فَيَحْتَمِلُ فِي الخُطْبَةِ العَيْنَ وَالغَيْنَ .

وَ(**نَاعِقٌ** أَوْ **نَاغِقٌ**) اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ (نَعَقَ أَوْ نَغَقَ) ، وَهُوَ فَاعِلُ الفِعْلِ ، وَإِذَا كَانَ فَاعِلُ الفِعْلِ اسْمَ فَاعِلٍ مِنْ لَفْظِهِ تَعَيَّنَ تَقْيِيدُهُ ، كَمَا فِي الخُطْبَةِ ، وَكَمَا فِي قَوْلِهِ [٣] :

وَمَا قَامَ مِنَّا قَائِمٌ مِنْ نَدِيِّنَا فَيَنْطِقَ ، إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَعْرَفُ

فَعَلَى هَذَا لَا يُقَالُ : (قَامَ قَائِمٌ) ، وَلَا : (قَالَ قَائِلٌ) ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ أَنْ يَقَعَ المُؤَكِّدُ فِي الكَلَامِ عَنْ إِحْدَى [٤] جُزْأَيْ الجُمْلَةِ ، وَلِذَلِكَ لَمْ يُجِيزُوا « أَحَقُّ النَّاسِ بِمَالِ ابْنِهِ [٥] أَبُوهُ » ، وَتَقْرِيرُ جَمِيعِ ذَلِكَ فِي كُتُبِ النَّحْوِ [٦].

وَ(**الشَّتَاتُ**) [٧] التَّفْرِيقُ، (شَتَّ شَعْبُهُمْ شَتًّا وشَتَاتًا ، وانْشَتَّ وتَشَتَّتَ)، وَ(شَتَّتَهُ اللهُ وأَشَتَّهُ)،

---

(١) في الأصل بتكرار (يكون) .

(٢) البيت من السريع ، وهو بلا نسبة في : المحكم ١/ ١٣٢ ، واللسان (سعع ، نعق) ، والتاج (سعع ، نأق) . **والسُّعْسُع** : الذئب . **والأطلس** : الذي في لونه غبرة إلى السواد . **والعِكْرِشَة** : أنثى الأرنب . **واللِّهْزمتان** : أصل الحَنَكَيْن ، وهما عَظْمَان ناتئان في اللَّحْيَيْن تحت الأذنين . راجع اللسان (سعع ، طلس ، عكرش ، لهزم) .

(٣) البيت من الطويل ، وهو للفرزدق في : ديوانه ٢/ ١٢٢ ، وجمهرة أشعار العرب ص٧٠٦ ، والكتاب ٣/ ٣٢ ، والحماسة البصرية ٢/ ٥٧٢ ، والمقاصد النحوية ٤/ ١٨٧٣ ، وخزانة الأدب ٨/ ٥٤٠ .

(٤) كذا في الأصل ، والوجه (على أحد) .

(٥) في الأصل (أبيه) ، وهو تصحيف .

(٦) سبق حديث المؤلف عن هذه المسألة ص٥٨٩ .

(٧) انظر حديث المؤلف عن هذه اللفظة ومصادرَها فيما سبق ص٦٠٤ .

وَ(شَعْبٌ [١] شَتِيتٌ) مُشَتَّتٌ ، قَالَ [٢] :

وَقَدْ يَجْمَعُ اللهُ الشَّتِيتَيْنِ بَعْدَمَا يَظُنَّانِ كُلَّ الظَّنِّ أَنْ لَا تَلَاقِيَا

وَوَقَعَ لَهُ فِي هَذَا الفَصْلِ مِنْ جِهَةِ الإِعْرَابِ (كَأَنَّ) ، وَحُكْمُ اسْمِهَا عِنْدَ التَّخْفِيفِ حُكْمُ اسْمِ (أَنَّ) عِنْدَ التَّخْفِيفِ ؛ لِأَنَّهَا مُرَكَّبَةٌ مِنْ (أَنَّ) وَكَافِ التَّشْبِيهِ ، وَبُدُورُهُ [٣] فِي النُّدُورِ وَالقِلَّةِ كَبُدُورِ اسْمِ (أَنْ) ، وَإِنَّمَا المَعْرُوفُ فِيهَا الاسْتِتَارُ ، وَمِنْ بُدُورِ اسْمِ (كَأَنْ) مُخَفَّفَةً قَوْلُهُ [٤] :

أَتُوعِدُنِي كَأَنْكَ أَبُو حُسَيْنٍ عَلِيٌّ أَوْ كَأَنْكَ نَجْلُ حَرْبِ

وَرُوِيَ هَذَا البَيْتُ [٥] :

وَيَوْمًا تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ كَأَنْ ظَبْيَةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمْ

بِنَصْبِ « ظَبْيَةً » وَجَرِّهَا وَرَفْعِهَا ، فَالنَّصْبُ عَلَى أَنَّهُ اسْمُ (كَأَنَّ) المُخَفَّفَةِ مِنَ الثَّقِيلَةِ .

وَمِنْ بُدُورِ اسْمِ (أَنْ [٦]) مُخَفَّفَةً قَوْلُ الآخَرِ [٧] :

---

(١) في الأصل (شَتٌّ) ، وهو تحريف .

(٢) البيت من الطويل ، وهو لمجنون ليلى في : ديوانه ص٢٢٧ ، والمقاصد النحوية ٣/ ١٠٣٨ ، وشرح التصريح ١/ ٣٢٨ ، وتزيين الأسواق ص٦٨ . وجاء منسوبًا إلى قيس بن ذَرِيح في ديوانه ص١٦٣ ، والحماسة البصرية ٣/ ١٠٠٨ .

(٣) في الأصل (وقدروه) ، والوجه ما هو مثبتٌ .

(٤) البيت من الوافر ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

(٥) البيت من الطويل ، ويُنسب إلى غير واحدٍ : فقيل : لأرقم بن عِلْباء ، وقيل : لعِلْباء بن أرقم ، وقيل : لكعب بن أرقم ، وقيل : لزيد بن أرقم ، وقيل : لباغت أو باعث بن صريم اليشكري ، وقيل : لراشد بن شهاب اليشكري ، وقيل : لابن أصرم اليشكري . انظر : الكتاب ٢/ ١٣٤ ، والأصمعيات ص١٥٧ ، وشرح الأبيات لابن السيرافي ١/ ٣٦٦ ، وسمط اللآلي ٢/ ٨٢٩ ، والإنصاف ١/ ٢٠٢ ، واللسان (قسم) ، والمقاصد النحوية ٢/ ٧٦٧ ، وشرح شواهد المغني ١/ ١١١، وخزانة الأدب ١٠/ ٤١١ .

(٦) في الأصل (كأنّ) ، والوجه ما هو مثبتٌ .

(٧) البيتان من المتقارب ، وينسبان إلى جَنُوب أو عَمْرَة بنت العجلان في : شرح أشعار الهذليين ٢/ ٥٨٥ ، والحماسة الشجرية ١/ ٣٠٩ ، والمقاصد النحوية ٢/ ٧٥٥ ، وشرح التصريح ١/ ٢٣٢ ، وشرح شواهد المغني ١/ ١٠٦ ، وخزانة الأدب ١٠/ ٣٨٢ . ونُسبا إلى كعب بن زهير ﷺ في : الأزهية ص٦٢ ، وتلخيص الشواهد ص٣٨٠ ، وليس في ديوانه . =

لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالْمُرْمِلُونَ إِذَا اغْبَرَّ أُفْقٌ وَهَبَّتْ شَمَالَا
بِأَنَّكَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ وَأَنَّكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثِّمَالَا

وَالبُدُورُ يَشْمَلُ الظَّاهِرَ وَالْمُضْمَرَ .

وَابْنُ مُشَرَّفٍ يَجْعَلُ (كَأَنْ) فِي هَذِهِ الأَمَاكِنِ حَرْفَ تَقْرِيبٍ ، سَوَاءٌ كَانَتْ مُخَفَّفَةً أَوْ مُثَقَّلَةً ، كَقَوْلِهِ : « كَأَنَّكَ مُدْبِرٌ وَقَدْ أَرَاكَهُ »[(١)] ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الإِشَارَةُ إِلَى شَيْءٍ مِنْ هَذَا[(٢)].

وَوَقَعَ لَهُ مِنْ جِهَةِ البَدِيعِ فِي قَوْلِهِ : « **أَتَظُنُّونَ أَنَّكُمْ فِي الدُّنْيَا مُخَلَّدُون؟** » مَعَ قَوْلِهِ : « **سَاءَ مَا تَتَوَهَّمُون** » وَمَا أَشْبَهَ بِهِ لَقَبٌ مِنْ أَلْقَابِ البَدِيعِ سَمَّاهُ بَعْضُهُمْ التَّقْعِيدَ ، وَسَمَّاهُ بَعْضُهُمْ الإِرْدَافَ . وَقَالَ ابْنُ الشَّاهِدِ : « مَنْ اعْتَبَرَ الأَوَّلَ سَمَّاهُ تَقْعِيدًا ، وَمَنْ اعْتَبَرَ الثَّانِي سَمَّاهُ إِرْدَافًا » ، وَهُوَ أَنْ // [٢٠٩] يَأْتِيَ بِلَفْظٍ تَحْصُلُ مِنْهُ الدَّلَالَةُ عَلَى مَا يُرِيدُ ، ثُمَّ يُتْبِعَهُ بِأَمْرٍ أَوْضَحَ مِنْهُ فِي الدَّلَالَةِ ، فَأَمَّا إِنْ اتَّفَقَا أَوْ كَانَ الأَوَّلُ أَوْضَحَ فِي الدَّلَالَةِ فَإِنَّ لَهُ اسْمًا آخَرَ ، وَفِيهِ تَفْصِيلٌ ، وَيُشْتَرَطُ بِحَسَبِهِ شُرُوطٌ ، تَقْرِيرُ الجَمِيعِ فِي عِلْمِ البَيَانِ .

= ويروى البيت الثاني (وهو محل الاستشهاد) :

بِأَنَّكَ كُنْتَ الرَّبِيعَ الْمُغِيثَ لِـمَنْ يَعْتَرِيكَ وَكُنْتَ الثِّمَالَا

وحينئذ لا شاهد فيه على هذه الرواية . **والمُرْمِلون** : المحتاجون الذين نفد زادهم . **والثِّمال** : الملجأ والغياث لهم والقائم بأمرهم . راجع اللسان (رمل ، ثمل) .

(١) لم أقف على هذه المقولة ولا على صاحبها .

(٢) انظر ما سبق ص٧٦٥ .

❖ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ : « أَيْنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ مِنْ القُرُونِ؟ ، أَهْلِ العِزِّ المَصُون » [إِلَى قَوْلِهِ : « ﴿شَـرًّا يَـرَهُۥ﴾ »(١)](٢).

الشَّرحُ:

(المَصُونُ) المَحْفُوظُ ، وَيُقَالُ : (مَصْوُونٌ) عَلَى وَزْنِ (مَضْرُوبٍ) لَفْظًا وَأَصْلًا ، وَهِيَ لُغَةٌ تَمِيمِيَّةٌ(٣) ، وَالفِعْلُ (صَانَ واصْطَانَ) ، قَالَ أُمَيَّةُ بنُ أَبِي عَائِذٍ(٤) :

أَبْلِغْ إِيَاسًا أَنَّ عِرْضَ ابْنِ أُخْتِكُمْ رِدَاؤُكَ فَاصْطَنْ حُسْنَهُ أَوْ تَبَذَّلِ

أَرَادَ : (حَسَنَهُ) ، فَوَضَعَ المَصْدَرَ مَوْضِعَ الصِّفَةِ ، وَهُوَ أَسْهَلُ مِنْ وَضْعِهِ مَوْضِعَ الاسْمِ ؛ وَهُوَ أَسْهَلُ لِاقْتِضَاءِ الحَذْفِ فِي الضِّدَّيْنِ ، وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ فِي كُتُبِ النَّحْوِ . وَيَأْتِي مَصْدَرًا مَعَ (الصَّوْنِ والصِّيَانِ)(٥).

وَ(عَطَّلَتْ)(٦) أَبْطَلَتْ وَتَرَكَتْهُ ضَيَاعًا ، يُقَالُ بِذَلِكَ المَعْنَى : (عَطَّلَ وأَعْطَلَ فَهُوَ مُعَطَّلٌ ومُعْطَلٌ) ، وَقُرِئَ هَذَا : {وَبِئْرٍ مُعْطَلَةٍ وَقَصْرٍ مَشِيْدٍ}(٧).

---

(١) الخطب النُّباتية ل١٠/أ ، وتمامه : « ... ، الَّذِينَ كَانُوا أَطْوَلَ مِنْكُمْ أَعْمَارا ، وَأَكْثَرَ فِي الأَرْضِ آثَارا ، قَصَفَتْ وَاللهِ المَنُونُ أَعْمَارَهُمْ ، وَمَحَتْ الحَوَادِثُ آثَارَهُمْ ، وَعَطَّلَتْ لِفَقْدِهِمْ عِشَارَهُمْ ، وَأَخْرَبَ المَوْتُ دِيَارَهُمْ ، فَأَضْحَوْا رِمَمًا تَحْتَ أَطْبَاقِ الثَّرَى ، وَعَادُوا رُفَاتًا مِنْ طُولِ البِلَى ، أُكْلًا لِلهَوَامّ ، وَمَرْتَعًا لِلسَّوَام ، وَمَجَالًا لِلهَوَابّ ، إِلَى يَوْمِ الحِسَاب ، ﴿يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ ٱلنَّاسُ أَشْتَاتًا لِّيُرَوْاْ أَعْمَٰلَهُمْ ۝٦ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ﴾ » .

(٢) تكملة من المحقّق استأنست فيها بما جرت عليه عادة المؤلف في شرحه .

(٣) انظر : المنصف ١/ ٢٨٣ ، وتاج العروس (دوف ، صون) .

(٤) البيت من الطويل ، وهو في : الحيوان ١/ ٣٥٣ ، وشرح أشعار الهذليين ٢/ ٥٣٠ ، وعيون الأخبار ٣/ ٨٩ ، والمحكم ٨/ ٢٤٩ ، واللسان وتاج العروس (صون) .

(٥) راجع : مقاييس اللغة ٣/ ٣٢٤ ، والمحكم ٨/ ٢٤٩ .

(٦) راجع : مقاييس اللغة ٤/ ٣٥١ ، والمحكم ١/ ٣٣٩ .

(٧) سورة الحج ، الآية : ٤٥ . وهي قراءة الحسن البصري وعاصم الجَحْدري . انظر : إعراب القرآن للنحاس ٣/ ١٠٢ ، =

وَ(**العِشَارُ**) [١] جَمْعُ (عُشَرَاءَ) ، وَهِيَ النَّاقَةُ الَّتِي مَضَى بِحَمْلِهَا عَشَرَةُ أَشْهُرٍ . وَقِيلَ : ثَمَانِيَةٌ . وَالأَوَّلُ [٢] أَوْلَى لِـمَكَانِ لَفْظِهِ . وَإِذَا وَضَعَتْ فَهِيَ (عُشَرَاءُ) أَيْضًا حَمْلًا عَلَى ذَلِكَ . وَقِيلَ : (العُشَرَاءُ) مِنْ الإِبِلِ كَـ(النُّفَسَاءِ) مِنْ النِّسَاءِ .

وَيُجْمَعُ مَعَ (عِشَارٍ) عَلَى (عُشَرَاوَاتٍ) ، كَمَا قَالُوا : رُبَعَةٌ [٣] ورُبَعَاتٌ ورِبَاعٌ ، أَجْرَوْا فُعَلَاءَ مُجْرَى فُعَلَةٍ ، كَمَا أَجْرَوْا فُعْلَى مُجْرَى فُعْلَةٍ ، شَبَّهُوهَا [٤] بِهَا لِأَنَّ البِنَاءَ وَاحِدٌ ، وَلِأَنَّ آخِرَهُ عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ .

وَيَحْتَمِلُ (العِشَارُ) فِي الخُطْبَةِ أَنْ يَكُونَ عَلَى ظَاهِرِهِ ، لَا مَانِعَ مِنْ ذَلِكَ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ كِنَايَةً عَنْ النِّسَاءِ ، وَيَتَرَجَّحُ الأَوَّلُ بِإِبْقَاءِ الوَضْعِ ، وَيَتَرَجَّحُ الثَّانِي بِأَنَّهُ أَهَمُّ وَأَكْثَرُ تَنَاوُلًا [٥].

وَ(**الرِّمَمُ**) [٦] جَمْعُ (رِمَّةٍ) ، وَهِيَ العِظَامُ البَالِيَةُ ، وَ(عَظْمٌ رَمِيمٌ ، وعِظَامٌ رَمِيمٌ) يَجْرِي عَلَى الجَمْعِ كَمَا يَجْرِي عَلَى المُفْرَدِ ، قَالَ اللهُ تَعَالَى : ﴿ وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُۥ ۖ قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ ﴾ [٧] ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ [٨] :

أَمَا وَالَّذِي لَا يَعْلَمُ السِّرَّ غَيْرُهُ ... وَيُحْيِي العِظَامَ البِيضَ وَهِيَ رَمِيمُ

= والمحتسب ٢/ ٨٥ ، والكشاف ٣/ ١٧ ، والبحر المحيط ٦/ ٣٧٦ .

(١) راجع : مقاييس اللغة ٤/ ٣٢٥ ، والمحكم ١/ ٢١٩ .

(٢) في الأصل (الأولى) .

(٣) في الأصل (أربعة) ، وهو تحريف .

(٤) في الأصل (سمّوها) ، وهو تحريف ، وتصويبه من المحكم .

(٥) في الأصل (تفاؤلًا) ، ولعلّ الوجه ما أثبتُّ .

(٦) راجع : مقاييس اللغة ٢/ ٣٧٩ ، والمحكم ١١/ ٢١٧ .

(٧) سورة يسٓ ، الآية : ٧٨ .

(٨) البيت من الطويل ، وهو لحاتم الطائي في : ديوانه ص١٧٥ ، وشرح ديوان الحماسة ٤/ ١٧١٥ ، والمحكم ١١/ ٢١٧ ، واللسان والتاج (رمم) .

وَيُقَالُ : (عِظَامٌ رَمَائِمُ) . وَقِيْلَ [١] : (الرَّمِيمُ) فِي الآيَةِ الكَرِيمَةِ مَصْدَرٌ كَـ(الرَّصِيدِ) وَ(الصَّهِيلِ) .

وَ(**الأَطْبَاقُ**) جَمْعُ (طَبَقٍ) [٢].

وَ(**الثَّرَى**) [٣] التُّرَابُ النَّدِيُّ . وَقِيْلَ : هُوَ التُّرَابُ / / الَّذِي إِذَا بُلَّ لَمْ يَصِرْ طِينًا . [وَأَمَّا] [٤] قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَمَا تَحْتَ ٱلثَّرَىٰ﴾ [٥] فَإِنَّهُ جَاءَ فِي التَّفْسِيرِ : « أَنَّهُ أَرَادَ [٦] : وَمَا تَحْتَ الأَرْضِ » [٧]. فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ المُرَادُ بِـ(الثَّرَى) فِي الخُطْبَةِ ذَلِكَ . [٢١٠]

وَ(**الرُّفَاتُ**) [٨] العِظَامُ الَّتِي تَتَفَتَّتُ ، وَ(قَدْ رَفَتَ العَظْمُ وارْفَتَّ) إِذَا صَارَ رُفَاتًا ، وَفُسِّرَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا وَرُفَٰتًا﴾ [٩] ، أَيْ : دُقَاقًا [١٠].

وَ(**الأُكُلُ**) هُنَا الرِّزْقُ ، وَمِنْهُ قِيْلَ لِلمَيِّتِ : انْقَطَعَ أُكْلُهُ . وَ(الأُكُلُ) الحَظُّ مِنْ الدُّنْيَا ، وَادِّعَاؤُهُ هُنَا بَعِيدٌ . وَ(الأُكُلُ) الثَّمَرُ ، وَادِّعَاؤُهُ أَيْضًا [١١] هُنَا بَعِيدٌ [١٢].

---

(١) لم أقف على من قال بذلك في الآية ، والله أعلم .

(٢) لم يتعرض المؤلف لهذه اللفظة بالشرح ، كما جرت عادته .

(٣) راجع : المحكم ١١/ ١٦٨ .

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٥) سورة طه ، الآية : ٦ .

(٦) في الأصل (ما أراد) بإقحام (ما) .

(٧) هذا قول الزجاج . انظر : معاني القرآن ٣/ ٣٥٠ .

(٨) راجع : مقاييس اللغة ٢/ ٤٢٠ ، والمحكم١٠/ ١٧١ .

(٩) سورة الإسراء ، الآية : ٤٩ .

(١٠) هذا تفسير ابن سيدة في محكمه .

(١١) في الأصل (أيضاه أيضًا) .

(١٢) راجع : المحكم ٧/ ٦٧ .

وَ(**الهَوَامُّ**) [١] – بِالتَّشْدِيدِ – مَا كَانَ مِنْ خَشَاشِ الأَرْضِ ، وَاحِدَتُهَا [٢] (هَامَّةٌ) ، وَ(هَمِيمُهَا) دَبِيبُهَا ، قَالَ سَاعِدَةُ [٣] :

تَرَى أَثْرَهُ فِي صَفْحَتَيْهِ كَأَنَّهُ مَدَارِجُ شِبْثَانٍ [٤] لَهُنَّ هَمِيمُ

وَ(**المَرْتَعُ**) اسْمٌ لِـ(الرَّتْعِ) وَهُوَ أَكْلُ المَوَاشِي مَا شَاءَتْ ، وَمَجِيئُهَا وَذَهَابُهَا فِي المَرْعَى نَهَارًا ، يُقَالُ مِنْ ذَلِكَ : (رَتَعَتْ المَاشِيَةُ تَرْتَعُ رَتْعًا ورُتُوعًا) [٥].

وَ(**السَّوَامُّ**) إِنْ كَانَ بِالتَّشْدِيدِ هُوَ جَمْعُ (سَامَّةٍ) ، أَيْ : ذَوَاتِ السُّمِّ ، وَمِنْهُ : سَامُّ أَبْرَص ، عِبَارَةٌ عَنْ الوَزَغِ . وَإِنْ كَانَ مُخَفَّفًا فَالمُرَادُ بِهِ الإِبِلُ الرَّاعِيَةُ [٦].

وَهُوَ – أَعْنِي (السَّوَامَ) – كَـ(السَّائِمَةِ) كِلَاهُمَا عِبَارَةٌ عَنْ الإِبِلِ الرَّاعِيَةِ ، إِلَّا أَنَّهُ يَكُونُ فِيهِ عَيْبٌ مِنْ عُيُوبِ الأَسْجَاعِ ، وَهُوَ مُتَعَيِّنٌ فِي « **الهَوَابِّ** » مَعَ « **الحِسَابِ** » ، وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ فِي عِلْمِ القَوَافِي [٧] . وَالمَعْنَى إِذْ ذَاكَ : أَنَّ الإِبِلَ تَرْعَى عَلَى قُبُورِهِمْ ، فَعَبَّرَ بِهِمْ عَنْ قُبُورِهِمْ لِتَسَاوِي الجَمِيعِ فِي التُّرَابِ .

---

(١) راجع : المحكم ٤/ ٨٠ .

(٢) في الأصل (واحدها) .

(٣) البيت من الطويل ، وهو في : ديوانه ص٢٢٣ ، وشرح أشعار الهذليين ٣/ ١١٦٠ ، والمعاني الكبير ٤/ ٦٧٧ ، والمحكم ٤/ ٨١ ، والاقتضاب ٣/ ٧١ ، والتنبيه والإيضاح ١/ ٢٠٥ ، واللسان والتاج (شبث ، همم) . **والشَّبَثُ** : دابّة كثيرة الأرجل . يريد بأَثْرِ السيف وَشْيُهُ الذي يكون على متنه وتراه العين كأنه أرجل النمل . راجع التنبيه والإيضاح أعلاه .

(٤) في الأصل (شيبان) ، وهو تحريف .

(٥) راجع : المحكم ٢/ ٣٥ .

(٦) راجع : المحكم ٨/ ٢٨٢ ، ٤١٥ .

(٧) انظر : ضرورة الشعر ص٧٩ ، وضرائر الشعر ص١٣٢ .

وَ(المَجَالُ) مَوْضِعُ (الـجَوَلَانِ) وَهُوَ التَّرَدُّدُ فِي الـمَكَانِ [١] ، وفَعَلَانُ بَابُهَا [٢] الـحَرَكَةُ وَالاضْطِرَابِ كَـ(الخَفَقَانِ والغَلَيَانِ) ، وَمَجِيئُهُ فِي (المَوَتَانِ) مِنْ بَابِ الشَّيْءِ بِضَدِّهِ ، وَلِذَلِكَ نَظَائِرُ كَثِيرَةٌ فِي كَلَامِ العَرَبِ [٣].

وَ(الهَوَابُّ) جَمْعُ (هَابَّةٍ) وَهِيَ الرِّيحُ ، يُقَالُ : (هَبَّتْ الرِّيحُ تَهُبُّ هُبُوبًا وهَبِيبًا) ثَارَتْ ، وَقَالَ ابْنُ دُرَيْدٍ : « (هَبَّتْ هَبًّا) ، وَلَيْسَ بِالعَالِي فِي اللُّغَةِ » [٤] . يَعْنِي أَنَّ المَعْرُوفَ إِنَّمَا هُوَ (الهُبُوبُ والهَبِيبُ) [٥].

وَ(يَصْدُرُ) – الوَاقِعُ فِي الآيَةِ الكَرِيمَةِ – مُضَارِعُ (صَدَرَ) ، وَمَعْنَاهُ : رَجَعَ ، وَأَصْلُهُ : الرُّجُوعُ عَنْ المَاءِ [٦].

وَلَيْسَ فِيهِ مِنْ جِهَةِ الإِعْرَابِ وَلَا مِنْ جِهَةِ البَدِيعِ مَا يَتَأَكَّدُ ذِكْرُهُ [٧] . وَاسْتِيفَاءُ الكَلَامِ عَلَى الآيَةِ الكَرِيمَةِ فِي كُتُبِ التَّفْسِيرِ [٨].

---

(١) كذا قال أبو البقاء العكبري . انظر : شرح خطب ابن نُباتة ص١٨٦ .

(٢) غامضة في الأصل ، وبنحو ما أثبتُّ يتجه الكلام .

(٣) انظر ما سبق ص٤٨٠ .

(٤) انظر : جمهرة اللغة ١/ ٧٦ .

(٥) راجع : مقاييس اللغة ٦/ ٤ ، والمحكم ٤/ ٧٨ .

(٦) انظر حديث المؤلف عن هذه اللفظة فيما سبق ص٥٤٨ .

(٧) قوله : (وليس فيه من جهة ... ذكره) في الأصل جاءت بعد شرح المؤلف للفظة (الهوابّ) ، وقد ارتأيت أن أثبتها في هذا الموضع ؛ لأن عادته جرت على أن يفعل ذلك بعد تمام التعليق والشرح ، وهو هناك لَـمَّا يَنْتَهِ منه بعد ، ولعلّه سهوٌ من الناسخ ، والله أعلم .

(٨) انظر مثلًا : الكشاف ٤/ ٢٧٦ ، والجامع للقرطبي ٢٠/ ١٤٨ ، والدرّ المصون ١١/ ٧٧ .

❖ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ / / : « **جَعَلَنَا اللهُ وَإِيَّاكُمْ مِمَّنْ يَنْتَفِعُ بِالوَعْظ ، وَيُنَافِسُ فِي جَزِيلِ الحَظّ** » [إِلَى قَوْلِهِ : « **الآيَتَيْنِ** »(١)](٢). [٢١١]

الشَّرْحُ:

(**الطَّوْلُ** والطَّائِلُ والطَّائِلَةُ) الفَضْلُ وَالقُدْرَةُ وَالغِنَى وَالعُلُوُّ ، بِهَذَا فَسَّرَهُ ابْنُ سِيدَةَ (٣) . وَ(ظِلُّ (٤) الطَّوْلِ) هُوَ العَطَاءُ بِغَيْرِ سُؤَالٍ .

وَ(**المَنُّ**) الإِنْعَامُ وَالإِحْسَانُ ، يُقَالُ : (مَنَّ عَلَيْهِ مَنًّا) ، وَالاسْمُ (المِنَّةُ) (٥).

وَلَيْسَ فِيهِ مِنْ جِهَةِ الإِعْرَابِ وَلَا مِنْ جِهَةِ البَدِيعِ مَا يَتَأَكَّدُ ذِكْرُهُ . وَالكَلَامُ عَلَى الآيَةِ الكَرِيمَةِ فِي كُتُبِ التَّفْسِيرِ (٦).

****

---

(١) الخطب النُّباتية ل١٠/ أ ، وتمامه : « ... . **إِنَّ أَحْسَنَ مَا جَرَى بِهِ القَوْل ، كَلَامُ مَنْ لَهُ المَنُّ وَالطَّوْل . وَتَقْرَأُ** : ﴿ وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ ... ﴾ **الآيَتَيْنِ** » .

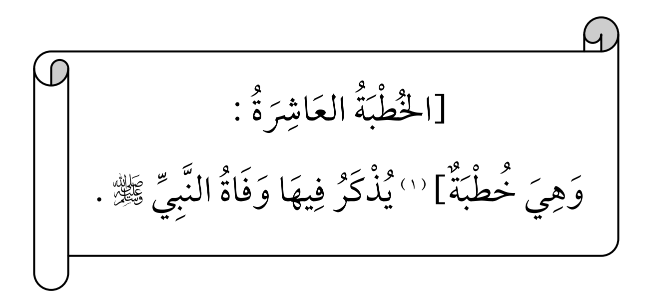
(٢) تكملة من المحقّق استأنست فيها بما جرت عليه عادة المؤلف في شرحه .

(٣) راجع : المحكم ٩/ ١٩٣ .

(٤) كذا في الأصل ، ولم يتبين لي وجهه .

(٥) راجع : المحكم ١٢/ ١٢٥ .

(٦) انظر مثلًا : الكشاف ٢/ ٥٧١ ، والجامع للقرطبي ١١/ ٢٨٧ ، والدرّ المصون ٨/ ١٥٤ .



[الخُطْبَةُ العَاشِرَةُ : وَهِيَ خُطْبَةٌ](١) يُذْكَرُ فِيهَا وَفَاةُ النَّبِيِّ ﷺ .

❖ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ : « **الحَمْدُ للهِ الَّذِي تَمَّ خَلْقُهُ فَاعْتَدَل ، وَعَمَّ رِزْقُهُ فَاتَّصَل** » [إِلَى قَوْلِهِ : « **وَلَا انْصِرَام** »(٢)](٣).

الشَّرْحُ :

(مُتَحَقِّقٌ) اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ (تَحَقَّقَ) ، وَلِهَذِهِ الصِّيغَةِ – أَعْنِي لِصِيغَةِ (تَفَعَّلَ) – مَعَانٍ مِنْهَا : أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى فَعَّلَ ، وَهُوَ الأَظْهَرُ فِي (تَحَقَّقَ) . وَمِنْهَا : أَنْ تَكُونَ دَائِمًا عَلَى الوُضُوحِ وَالاسْتِقْرَارِ ، وَيَحْتَمِلُهُ أَيْضًا فِي الخُطْبَةِ ، وَعَلَى هَذَيْنِ يَتَنَزَّلُ المَعْنَى كَمَا سَنُبَيِّنُهُ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى ، وَتَقْرِيرُ المَعَانِي الَّتِي تَجِيءُ لَهَا هَذِهِ الصِّيغَةُ فِي كُتُبِ النَّحْوِ وَالبَيَانِ ، وَرُبَّمَا تَقَدَّمَتْ الإِشَارَةُ إِلَى ذَلِكَ(٤).

---

(١) تكملة من المحقّق استأنست فيها بما جرت عليه عادة المؤلف في شرحه .

(٢) الخطب النُّباتية ل١٠/أ ، وتمامه : « ... ، وَلَزِمَ شُكْرُهُ فَوَجَب ، وَعَظُمَ أَمْرُهُ فَغَلَب ، أَحْمَدُهُ حَمْدَ مُوَفَّقٍ لِـحَمْدِه ، مُصَدِّقٍ بِوَعْدِه ، مُتَحَقِّقٍ بِقَصْدِه ، مُتَعَلِّقٍ بِرِفْدِه ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ شَهَادَةً وَاجِبَةً عَلَى كُلِّ مَخْلُوقٍ نَاطِق ، جَالِبَةً لِكُلِّ مَوْمُوقٍ مُوَافِق ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ أَرْسَلَهُ وَالأُمَمُ فِي حَلَبَاتِ الضَّلَالِ رَاكِضَة ، وَفِي طَلِبَاتِ المُحَالِ نَاهِضَة ، وَلِـمَوَاثِيقِ العُهُودِ نَاقِضَة ، وَبِمَخَارِيقِ الجُحُودِ مُعَارِضَة ، فَكَانَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ ثِقَافَ مُنْآدِهَا ، وَذُعَافَ مُرَّادِهَا ، وَمُصْلِحَ فَسَادِهَا ، وَمُوضِحَ إِرْشَادِهَا ، وَحَاسِمَ أَدْوَائِهَا ، وَنَاظِمَ أَهْوَائِهَا ، حَتَّى بَسَقَتْ أَيْكَةُ الإِيمَان ، وَزَهَقَتْ شَوْكَةُ البُهْتَان ، وَتَأَلَّقَتْ كَوَاكِبُ الإِسْلَام ، وَتَمَزَّقَتْ مَوَاكِبُ الطَّغَام ، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ الخِيَرَةِ الكِرَام ، صَلَاةً مُتَّصِلَةً بِلَا نَفَادٍ وَلَا انْصِرَام » .

(٣) تكملة من المحقّق استأنست فيها بما جرت عليه عادة المؤلف في شرحه .

(٤) انظر ما سبق ص٤٩٣ ، ٥٣٣ .

وَأَمَّا مِنْ نَحْوِ المَعْنَى (١) فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى : مُتَيَقِّنٍ ، يُقَالُ : (تَحَقَّقْتُ الأَمْرَ) ، أَيْ : وَجَدْتُهُ حَقًّا ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ (٢) :

فَلَمَّا تَحَقَّقْنَ أَصْوَاتَنَا بَكَيْنَ وَفَدَّيْنَنَا بِالأَبِينَا

فَإِذَنْ فَالمَعْنَى : مُتَيَقِّنُ الأُمُورِ المَوْعُودُ بِهَا لِصِحَّةِ قَصْدِي وَجْهَ اللهِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى : ثَابِتٍ (٣) ، كَقَوْلِكَ (٤) : (تَحَقَّقَ الأَمْرُ) ، أَيْ : ثَبَتَ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ (٥) :

تَحَقَّقَ غَدْرُ عَامِلَةٍ وَقَيْسٍ وَزَالَ (٦) الشَّكُّ وَانْكَشَفَ الغِطَاءُ

فَإِذَنْ فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ : أَنَا ثَابِتُ العَقِيدَةِ .

وَ(**الرِّفْدُ**) (٧) – بِالكَسْرِ – اسْمٌ لِلعَطَاءِ ، فَإِنْ فُتِحَتْ الرَّاءُ فَهُوَ مَصْدَرٌ ، فِعْلُهُ (رَفَدَ يَرْفِدُ) ، وَيَأْتِي فِيهِ أَفْعَلَ بِمَعْنَى فَعَلَ ، وَهُوَ أَحَدُ مَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ ، وَ(الرِّفْدُ) أَيْضًا المَعُونَةُ ، وَالمَصْدَرُ كَالمَصْدَرِ وَالفِعْلُ كَالفِعْلِ ، وَهَذِهِ المَادَّةُ مِنْ حَيْثُ هِيَ عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ لَا تَنْفَكُّ عَنْ هَذَيْنِ المَعْنَيَيْنِ ، أَوْ مَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمَا مُلَاقِيًا مَعَهَا فِي المَعْنَى العَامِّ (٨) . مِنْ ذَلِكَ (الرِّفَادَةُ) وَهِيَ شَيْءٌ كَانَتْ قُرَيْشٌ تَرَافَدُ بِهِ فِي الجَاهِلِيَّةِ ، فَيُخْرِجُ كُلُّ إِنْسَانٍ بِقَدْرِ طَاقَتِهِ ، فَيَجْمَعُونَ مِنْ ذَلِكَ مَالًا عَظِيمًا

---

(١) منقولٌ بتصرّف عن كلام العكبري في شرح خطب ابن نُباتة ص١٨٦ .

(٢) البيت من المتقارب ، وهو لزياد بن واصل ، جاهليٌّ من بني سُليم . انظر : شرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ٢/ ٢٥٢ ، وفُرحة الأديب ص٢١٢ ، وخزانة الأدب ٤/ ٤٧٤ . وهو بلا نسبة في : الكتاب ٣/ ٤٠٦ ، والخصائص ١/ ٣٤٧ ، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٢٣٦ ، وشرح المفصل ٣/ ٣٧ ، واللسان (أبي) . ورواية صدره المشهورة :

* فَلَمَّا تَبَيَّنَّ أَصْوَاتَنَا *

ولا شاهد فيه حينئذ .

(٣) في الأصل (ثابتًا) .

(٤) في الأصل (كقولك : أيْ) بإقحام (أيْ) .

(٥) البيت من الوافر ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

(٦) في الأصل (زوال) ، وهو تحريف .

(٧) راجع : المحكم ١٠/ ٢٩ ، واللسان والتاج (رفد) .

(٨) راجع : مقاييس اللغة ٢/ ٤٢١ .

أَيَّامَ المَوْسِمِ ، فَيَشْتَرُونَ [١] بِهِ الجَزُورَ وَالطَّعَامَ وَالزَّبِيبَ لِلنَّبِيذِ ، فَلَا يَزَالُونَ يُطْعِمُونَ النَّاسَ حَتَّى يَنْقَضِيَ المَوْسِمُ // . وَمِنْ ذَلِكَ (الرِّفَادَةُ) عِبَارَةٌ عَنْ دِعَامَةِ السَّرْجِ وَالرَّحْلِ وَغَيْرِهِ . وَمِنْ ذَلِكَ (الرَّوَافِدُ) عِبَارَةٌ عَنْ خُشُبِ السَّقْفِ ، قَالَ [٢] : [٢١٢]

رَوَافِدُهُ أَكرَمُ الرَّافِدَاتِ بَخٍ لَكَ بَخٍّ لِبَحْرٍ خِضَمْ

وَلِهَذَا المَعْنَى سُمِّيَ دِجْلَةُ وَالفُرَاتُ (رَافِدَيْنِ) ، قَالَ الفَرَزْدَقُ يُعَاتِبُ [يَزِيدَ بنَ] [٣] عَبْدِ المَلِكِ بنِ مَرْوَانَ فِي تَقْدِيمِهِ ابْنَ هُبَيْرَةَ [٤] عَلَى العِرَاقِ [٥] :

تَفَيْهَقَ بِالعِرَاقِ أَبُو المُثَنَّى وَعَلَّمَ أَهْلَهُ أَكْلَ الخَبِيصِ
أَأَطْعَمْتَ العِرَاقَ وَرَافِدَيْهِ فَزَارِيًّا أَحَذَّ يَدِ القَمِيصِ؟!

وَ(المَوْمُوقُ) [٦] اسْمُ مَفْعُولٍ مِنْ (وَمِقَ) ، فِعْلُهُ (وَمِقَهُ يَمِقُهُ) ، أَيْ : أَحَبَّهُ ، وَالمَصْدَرُ (وَمْقٌ)، وَقَالَ أَبُو رِيَاشٍ [٧] : « (وَمِقْتُهُ وِمَاقًا) » ، وَفَرَّقَ بَيْنَ (الوِمَاقِ والعِشْقِ) ، فَقَالَ : « (الوِمَاقُ) مَحَبَّةٌ

---

(١) في الأصل (يشتهرون) ، وهو تحريف ، وتصويبه من المحكم .

(٢) البيت من المتقارب ، وهو بلا نسبة في : مقاييس اللغة ٢/ ٤٢١ ، والفصول والغايات ص٣٥٣ ، والمحكم ١٠/ ٢٩ ، وشرح المفصل ٤/ ٧٩ ، واللسان (بخخ ، رفد ، خضم) ، وخزانة الأدب ٦/ ٤٢٤ .

(٣) زيادة من المحكم واللسان والتاج .

(٤) هو أبو المثنى عمر بن هُبيرة الفزاري ، أميٌّ بدويٌّ ، من الدهاة الشجعان ، تولى إمارة العراق وخراسان في عهد يزيد ابن عبد الملك ، ثمّ سجن بعدها فلم يطل سجنه ، فهرب ومعه ابنه يزيد إلى الشام ، وللفرزدق في هربه شعرٌ . قال ابن هبيرة : ما رأيت أشرف من الفرزدق ، هجاني أميرًا ومدحني أسيرًا . انظر في ترجمته : الأعلام ٥/ ٦٨ .

(٥) البيتان من الوافر ، وهما في : ديوانه ٢/ ١٩ ، وطبقات فحول الشعراء ٢/ ٣٤٢ ، والأغاني ٢١/ ٢١٨ ، ومقاييس اللغة ٢/ ٤٢١ ، والمحكم ١٠/ ٣٠ ، وسمط اللآلي ٢/ ٨٦٢ ، واللسان (رفد ، حذذ ، فهق) .

(٦) راجع : المحكم ٦/ ٣٦٩ ، واللسان والتاج (ومق) .

(٧) هو أحمد بن أبي هاشم إبراهيم القيسي ، كان باقعة في حفظ أيام العرب وأنسابها وأشعارها ، مع فصاحة وبيان ، وإعراب وإتقان ، توفي سنة ٣٣٩هـ . انظر في ترجمته : نِشْوار المحاضرة للتنوخي ٢/ ١٥٨ وَ ٤/ ١٢ ، ١٣ ، ويتيمة الدهر ٢/ ٤١٢ ، ومعجم الأدباء ٢/ ١٢٣ ، وبغية الوعاة ١/ ٤٠٩ .

لِغَيْرِ رِيبَةٍ [١] ، وَ(العِشْقُ) مَحَبَّةٌ بِرِيبَةٍ » ، وَأَنْشَدَ [٢] :

وَمَاذَا عَسَى الوَاشُونَ أَنْ يَتَحَدَّثُوا   سِوَى أَنْ يَقُولُوا : إِنَّنِي لَكِ وَامِقُ؟

نَعَمْ صَدَقُوا أَنْتِ الكَرِيمَةُ بَيْنَهُمْ   عَلَيْنَا إِنْ لَمْ تُصَبْ مِنْكِ الحَقَائِقُ [٣]

وَأَمَّا قَوْلُ جَرِيرٍ [٤] :

إِنَّ البَلِيَّةَ مَنْ تَمَلُّ حَدِيثَهُ   فَانْقَعْ فُؤَادَكَ مِنْ حَدِيثِ الوَامِقِ

فَإِنَّهُ وَضَعَ (الوَامِقَ) مَوْضِعَ (المَوْمُوقِ) ، كَمَا قَالَ [٥] :

* أَنَاشِرَ لَا زَالَتْ يَمِينُكَ آشِرَهْ *

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَى ظَاهِرِهِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ تَـمِقُهُ يَمِقُكَ ، وَقَدْ جَاءَ : « الأَرْوَاحُ جُنُودٌ مُجَنَّدَةٌ، فَمَا تَعَارَفَ مِنْهَا ائْتَلَفَ ، وَمَا تَنَاكَرَ مِنْهَا اخْتَلَفَ » [٦] . وَقَالُوا : (رَجُلٌ وَامِقٌ ووَمِيقٌ) ، حَكَاهُ أَبُو

---

(١) في الأصل (لرتبة) ، وهو تصحيف .

(٢) البيتان من الطويل ، وقائلهما مجنون ليلى ، وقيل : جميل بثينة . انظر : ديوان المجنون ص١٦٠ ، وديوان جميل ص٢٤٣ ، ومصارع العشاق ٢/ ٢٤٤ ، والحماسة البصرية ٣/ ١٢٨٣ ، واللسان (بنق ، ومق) ، والتذكرة السعدية ص٤٧٦ ، وسرح العيون ص٣٥٥ ، وديوان الصبابة ص٩٠ ، وخزانة الأدب ٦/ ١٥٠ . ويُروى عجز الأول (وهو الشاهد) :

* سِوَى أَنْ يَقُولُوا : إِنَّنِي لَكِ عَاشِقُ *

ولا شاهد فيه حينئذ على هذه الرواية .

(٣) كذا في الأصل ، ولا يستقيم الوزن في الشطر الثاني . ورواية المصادر له :

* عَلَيْنَا وَإِنْ لَمْ تَصْفُ مِنْكِ الخَلَائِقُ *

(٤) البيت من الكامل ، وهو في : ديوانه ص٣٨٩ ، والكامل للمبرد ٢/ ١٩٣ ، والأغاني ١٠/ ٨١ ، والصاحبي ص٣٦٦ ، والمحكم ٦/ ٣٦٩ ، والتذكرة الحمدونية ٦/ ٥٣ . ونُسب في اللسان (ومق) إلى جابر ، وهو تحريف .

(٥) عجز بيت من الطويل ، وصدره :

* لَقَدْ عَيَّلَ الأَيْتَامَ طَعْنَةُ نَاشِرَهْ *

قاله باكي همّام بن مرّة عندما طعنه ناشرة التغلبي غدرًا وهو الذي ربّاه . انظر البيت في : إصلاح المنطق ص٤١ ، والمعاني الكبير ٥/ ٨٣٦ ، والأغاني ٥/ ٣٠ ، والخصائص ١/ ١٥٣ ، والصاحبي ص٣٦٧ ، والتنبيه والإيضاح ٢/ ٧٨ .

والشاهد فيه : « آشِرَه » بمعنى : مأشورة ، أيْ : مقطوعة .

(٦) حديث شريف . انظر : البخاري في الفتح، كتاب أحاديث الأنبياء، باب الأرواح جنودٌ مجنَّدةٌ ٦/ ٣٦٩، ومسلم بشرح =

الفَتْحِ [١] ، وَأَنْشَدَ لِأَبِي دُؤَادٍ [٢] :

سَقَى دَارَ سَلْمَى حَيْثُ حَلَّتْ بِهَا النَّوَى جَـزَاءَ حَبِيـبٍ مِـنْ حَبِيـبٍ وَمِـيقِ

(**المُوَافِقُ**) المُلَائِمُ ، وَهُوَ الَّذِي لَا يُنَافِي وَلَا يُعَارِضُ [٣] ، وَمُوَافَقَةُ كُلِّ شَيْءٍ بِحَسَبِهِ ، فَقَدْ يَكُونُ فِي الرَّأْيِ ، وَقَدْ يَكُونُ مَا يَحْصُلُ بِهِ لِلإِنْسَانِ كَرْهٌ كَالمَأْكَلِ وَالمَشْرَبِ وَالمَلْبَسِ وَغَيْرِ ذَلِكَ .

وَ(**الحَلَبَاتُ**) جَمْعُ (حَلْبَةٍ) ، فَتَكُونُ اللَّامُ فُتِحَتْ فِي الجَمْعِ عَلَى القَاعِدَةِ المُطَّرِدَةِ ، وَهِيَ – أَعْنِي (الحَلْبَةَ) – الدَّفْعَةُ [٤] مِنْ الخَيْلِ فِي الرِّهَانِ خَاصَّةً ، وَكُسِّرَ عَلَى (حَلَائِبَ) عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ .

وَهَذِهِ المَادَّةُ مِنْ حَيْثُ هِيَ عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ لَا تَكَادُ تَنْفَكُّ عَنْ مَعْنَى : الاسْتِخْرَاجِ [٥] ، مِنْهُ (الحَلَبُ) اسْتِخْرَاجُ مَا فِي الضَّرْعِ مِنْ اللَّبَنِ ، وَمِنْ ذَلِكَ (الحَلْبَتَانِ) الغَدَاةُ وَالعَشِيُّ ، عَنْ ابْنِ الأَعْرَابِيِّ ، وَإِنَّمَا سُمِّيَتَا بِذَلِكَ لِـ(الحَلَبِ) الَّذِي يَكُونُ فِيهِمَا ، وَمِنْ ذَلِكَ (هَاجِرَةٌ حَلُوبٌ) تَحْلُبُ العَرَقَ [٦].

[٢١٣] وَ(**رَاكِضٌ**) اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ (رَكَضَ) ، وَالمَعْرُوفُ // جَرَيَانُهُ عَلَى الرَّاكِبِ ، يُقَالُ : (رَكَضَ الدَّابَّةَ يَرْكُضُهَا رَكْضًا) إِذَا ضَرَبَ جَنْبَيْهَا بِرِجْلَيْهِ . قَالَ ابْنُ سِيدَةَ : « (وَرَكَضَتْ الدَّابَّةُ نَفْسُهَا) ،

= النووي ، كتاب البر والصلة والآداب ، باب الأرواح جنودٌ مجنَّدةٌ ١٦/ ١٨٥ ، والنهاية لابن الأثير ١/ ٣٠٥ .

(١) انظر : المحكم ٦/ ٣٦٩ ، والمخصص ٣/ ٤٢٧ ، واللسان والتاج (ومق) ، ولم أقف عليه فيما بين يدي من مؤلفاته .

(٢) هو جارية بن الحجاج الإيادي ، من شعراء الجاهلية ، وصفه الأصمعي بأنه أحد نعّات الخيل المجيدين في الجاهلية مع الطفيل والجعدي ، وقد أجاره الحارث بن همام وحماه من أعداء ، فضرب به المثل لحسن الجوار . انظر ترجمته في : الأغاني ١٦/ ٢٥٧ ، وخزانة الأدب ٩/ ٥٩٠ . والبيت من الطويل ، وهو له في : المحكم ٦/ ٣٦٩ ، والمخصص ٣/ ٤٢٧ ، واللسان والتاج (ومق) .

(٣) راجع : مقاييس اللغة ٦/ ١٢٨ .

(٤) في الأصل (الدفقة) ، وهو تصحيف ، وتصويبه من المحكم .

(٥) راجع : مقاييس اللغة ٢/ ٩٥ .

(٦) راجع : المحكم ٣/ ٢٦٧ ، واللسان والتاج (حلب) .

وَأَبَاهُ بَعْضُهُمْ »[١].

فَصْلٌ : وَ(الرَّكْضُ) مُخْتَصٌّ بِالرِّجْلِ لَا يَكُونُ لِغَيْرِهَا[٢] مِنْ الأَعْضَاءِ ، وَأَمَّا قَوْلُ عَنْتَرَةَ[٣] :

وَيَمْنَعُهُنَّ أَنْ يَأْكُلْنَ مِنْهُ حَيَاةُ يَدٍ وَرِجْلٍ تَرْكُضَانِ

[٢١٤] الثالث عشر

فَإِنَّهُ ضَمَّنَ « تَرْكُضَانِ » مَعْنَى : تَتَحَرَّكَانِ ، أَوْ غُلِّبَ مَعْنَى : (الرِّجْلِ) إِمَّا لِتَمَامِ / / لَفْظِ مُثِيرِهِ ، وَإِمَّا لِقُوَّتِهِ وَكَثْرَتِهِ ؛ فَإِنَّ حَرَكَةَ (الرِّجْلِ) لِلمَقْتُولِ أَكْثَرُ مِنْ حَرَكَةِ (اليَدِ) .

وَ(**المُحَالُ**) البَاطِلُ مِنْ الكَلَامِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ[٤].

وَ(**نَاهِضَةٌ**)[٥] اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ (نَهَضَ) ، وَمَعْنَاهُ : نَزَحَ مِنْ المَوْضِعِ وَقَامَ عَنْهُ . فِعْلُهُ – كَمَا قَدَّمْنَا – (نَهَضَ يَنْهَضُ) ، وَالمَصْدَرُ (نَهْضٌ ونُهُوضٌ) .

وَيَأْتِي بِمَعْنَاهُ افْتَعَلَ ، وَهُوَ أَحَدُ مَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ ، أَنْشَدَ ابْنُ الأَعْرَابِيِّ لِرُوَيْشِدٍ[٦] :

وَدُونَ جُذُوٍّ وَانْتِهَاضٍ وَرَبْوَةٍ[٧] كَأَنَّهُمَا بِالرِّيقِ مُخْتَنِقَانِ

---

(١) المحكم ٦/ ٤٣٤ ، والمخصص ٢/ ١٠٦ وَ ٤/ ٣٧١ . قال ابن دريد : « ودفع هذا قومٌ ، فقالوا : رُكِضَتْ الدابَّةُ ، لا غير ، وهي اللغة العالية » . انظر : جمهرة اللغة ٣/ ١٢٥٦ .

(٢) في الأصل (لغيره) .

(٣) البيت من الوافر ، وهو في : ديوانه ص٢٠٤ ، وشرح الأشعار الستة الجاهلية ص٣٣٨ .

(٤) انظر ما سبق ص٦٥٧ .

(٥) راجع : المحكم ٤/ ١٤٣ ، واللسان والتاج (نهض) .

(٦) البيت من الطويل ، وهو لرويشد الطائي في : المحكم ٤/ ١٤٣ ، واللسان (نهض) . وبلا نسبة في : المحكم ١١/ ٢٨٧ ، واللسان (ربا) ، والتاج (ربو) . ورواية صدره في اللسان (ربا) :

* وَدُونَ جُذُوٍّ وَابْتِهَارٍ وَرَبْوَةٍ *

ولا شاهد فيه حينئذ على هذه الرواية . والمعنى : أنه ليس يَقْدِرُ عليها إلا بعد جُذُوٍّ على أطراف الأصابع ، وبعد رَبْوٍ يأخذه . راجع : المحكم ١١/ ٢٨٧ .

(٧) في الأصل (حدود ... ودرّة) ، وهو تحريف .

وَأَنْشَدَ أَبُو الفَتْحِ [١] لِبَعْضِ الأَغْفَالِ [٢] :

تَنْتَهِضُ الرِّعْدَةُ مِنْ ظُهَيْرِي يَهْفُو مِنَ الظَّهْرِ إِلَى الصَّدْرِ [٣]

وَ(المَوَاثِيقُ) جَمْعُ (مِيثَاقٍ) ، وَهُوَ العَهْدُ ، وَأَصْلُهُ مِنْ (التَّوْثِيقِ) الَّذِي هُوَ الإِحْكَامُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ العَهْدَ قَدْ أُحْكِمَ وَأُبْرِمَ [٤] . فَإِذَنْ فَأَصْلُ (مِيثَاقٍ) : مِوْثَاقٌ ، فَقُلِبَتْ الوَاوُ يَاءً لِأَجْلِ الكَسْرَةِ الَّتِي قَبْلَهَا ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ [٥] : (مَيَاثِيقُ) ، وَلَا يَصِحُّ هَذَا الالْتِزَامُ مَعَ سَمَاعِ (مَوَاثِيقَ) ؛ فَإِنَّهُ الأَصْلُ .

وَ(المَخَارِيقُ) [٦] جَمْعُ (مِخْرَاقٍ) ، وَهُوَ هُنَا عِبَارَةٌ عَنْ الأَبَاطِيلِ الَّتِي تَبْرُزُ فِي صُورَةِ الحَقِّ يُلَبَّسُ بِهَا عَلَى الضَّعَفَةِ وَالجُهَّالِ ، وَأَصْلُهُ : شَيْءٌ يَلْعَبُ بِهِ الصِّبْيَانُ ، يَأْخُذُونَ مِنْدِيلًا أَوْ نَحْوَهُ يُلْوَى فَيُضْرَبُ بِهِ ، أَوْ يُكَفُّ فَيُفَزَّعُ بِهِ ، وَلَا يُسْتَعْمَلُ فِي جِدٍّ ، إِنَّمَا يُسْتَعْمَلُ عِنْدَ اللَّعِبِ . قَالَ فِي المُفْرَدِ [٧] :

---

(١) كذا في الأصل ، والذي في المحكم (الأصمعي) .

(٢) البيتان من مشطور السريع ، ويُنسبان إلى رجل من طيء في : المقاصد النحوية ٣/ ١٣٤٣ ، والدرر ٣/ ١٣٦ . وهما بلا نسبة في : الخصائص ٢/ ٢٣٧ ، والمحكم ٤/ ١٤٣ ، واللسان (نهض) ، وشرح ابن عقيل ٢/ ٦٨ ، والتاج (نهض) .

(٣) كذا في الأصل ، ولا يستقيم البيت . ورواية ابن جني :

* يَهْفُو إِلَيَّ الزَّوْرُ مِنْ صُدَيْرِي *

ورواية غيره من المصادر :

* مِنْ لَدُنِ الظُّهْرِ إِلَى العُصَيْرِ *

(٤) راجع : مقاييس اللغة ٦/ ٨٥ ، والمحكم ٦/ ٣٣٧ .

(٥) هو الجوهري . انظر : الصحاح (وثق) .

(٦) راجع : مقاييس اللغة ٢/ ١٧٣ ، والمحكم ٤/ ٣٨٧ ، واللسان والتاج (خرق) .

(٧) البيت من الطويل ، وهو لقيس بن الخطيم في : ديوانه ص٨٨ ، وجمهرة أشعار العرب ص٥١٢ ، والأغاني ٣/ ٩ ، وديوان المعاني ٢/ ٤٠٠ ، والتذكرة الحمدونية ٥/ ٣٧٢ ، والتاج (حدق) . وبلا نسبة في : جمهرة اللغة ١/ ٥٩٠ ، والمحكم ٤/ ٣٨٧ ، واللسان (خرق) . **والحديقة** : قرية من أعراض المدينة في طريق مكة ، كانت بها وقعة بين الأوس والخزرج قبل الإسلام . راجع معجم البلدان ٢/ ٢٣٢ .

أُحَاذِرُهُمْ يَوْمَ الحَدِيقَةِ حَاسِرًا ... كَأَنَّ يَدِي بِالسَّيْفِ مِخْرَاقُ لَاعِبِ

وَقَالَ فِي الجَمْعِ (١) :

كَأَنَّ سُيُوفَنَا مِنَّا وَمِنْهُمْ ... مَخَارِيقٌ بِأَيْدِي لَاعِبِينَا

وَلِبَعْضِ الْمُوَلَّدِينَ يَصِفُ بَرْقًا (٢) :

لَعِبَتْ أَسْيَافُهُ عَارِيَةً ... كَمَخَارِيقَ بِأَيْدِي لَاعِبِينْ

وَأَمَّا قَوْلُ أَبِي ذُؤَيْبٍ يَصِفُ بَرْقًا أَيْضًا (٣) :

أَرِقْتُ لَهُ ذَاتَ العِشَاءِ كَأَنَّهُ ... مَخَارِيقُ يُدْعَى وَسْطَهُنَّ خَرِيجُ

فَإِنَّمَا جَمَعَهُ ، لِأَنَّهُ جَعَلَ كُلَّ دُفْعَةٍ مِنْ هَذَا البَرْقِ (مِخْرَاقًا) ، لَا يَكُونُ إِلَّا هَذَا ؛ لِأَنَّ ضَمِيرَ البَرْقِ وَاحِدٌ ، وَ(المَخَارِيقُ) جَمْعٌ ، وَلِهَذَا نَظَائِرُ كَثِيرَةٌ فِي كَلَامِ العَرَبِ ، وَرُبَّمَا تَقَدَّمَتْ الإِشَارَةُ إِلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ (٤).

وَ(مُعَارِضَةٌ) اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ (عَارَضَ الشَّيْءَ بِالشَّيْءِ) إِذَا قَابَلَهُ ، وَالمَصْدَرُ (مُعَارَضَةٌ) لَا أَذْكُرُ فِيهِ غَيْرَ ذَلِكَ ، وَمَنْ جَعَلَ لَهُ فِعَالًا ومُفَاعَلَةً قِيَاسًا مُطَّرِدًا جَوَّزَ فِيهِ (عِرَاضًا) ، وَمَنْ

---

(١) البيت من الوافر ، وهو لعمرو بن كلثوم في : معلقته من ديوانه ص٧٦ ، وجمهرة أشعار العرب ص٢٨٤ ، وشرح القصائد السبع ص٣٩٧ ، وديوان المعاني ٢/ ٤٠٠ ، وشرح القصائد العشر ص٢٦٨ ، واللسان والتاج (خرق) .

(٢) البيت من الرمل ، وقائله أبو زيد عبد الرحمن بن مُقَانا البطليوسي الأُشْبُوني القِبْذَاقي ، أديبٌ شاعرٌ مشهورٌ ، كان حيًّا في أيام المعتدّ بالله . انظر في ترجمته : جذوة المقتبس ص٤٠٢ ، وبغية الملتمس ٢/ ٤٨٢ ، والمُغْرب لابن سعيد ١/ ٤١٣ . والبيت في : الحُلَّة السِّيَرَاء لابن الأَبَّار ٢/ ٢٨ ، والمُغْرب لابن سعيد ١/ ٤١٣ ، ونفح الطيب ١/ ٤٣٣ .

(٣) البيت من الطويل ، وهو في : ديوانه ص٤٨ ، وشرح أشعار الهذليين ١/ ١٣٠ ، وتهذيب اللغة ٧/ ٥٢ ، والمحكم ٤/ ٣٨٧ ، والتنبيه والإيضاح ١/ ٢٠٢ ، واللسان (خرق) ، والتاج (خرج) . **والخَرِيجُ** : اسم لعبة معروفة لفتيان العرب ، وهو أن يُمْسِكَ أحدُهم شيئًا بيده ويقولَ لسائرهم : أَخْرِجُوا ما في يدِي . راجع تاج العروس (خرج) .

(٤) انظر ما سبق ص٦٨٦ ، ٧٠٩ ، ٧٢٦ .

اشْتَرَطَ فِي القِيَاسِ أَلَّا يُسْتَعْمَلَ مِنْ تِلْكَ المَادَّةِ ذَلِكَ اللَّفْظُ لِغَيْرِ المَصْدَرِ مَنَعَهُ ؛ لِأَنَّ (عِرَاضًا) يَكُونُ جَمْعًا لِفَعِيلٍ مُجَرَّدًا وَمُجْمَلًا ، وَتَقْرِيرُ جَمِيعِ ذَلِكَ فِي عِلْمِ النَّحْوِ [١].

وَ(**الثِّقَافُ**) [٢] هُنَا عِبَارَةٌ عَنْ إِقَامَةِ الحَقِّ وَقَمْعِ البَاطِلِ ، وَرَدِّ مَا زَاغَ وَحَارَ إِلَى الطَّرِيقِ المُسْتَقِيمِ . وَأَصْلُ (الثِّقَافِ) //حَدِيدَةٌ تَكُونُ مَعَ القَوَّاسِ وَالرَّمَّاحِ فَيُقَوِّمُ بِهَا الشَّيْءَ المُعْوَجَّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : « (الثِّقَافُ) خَشَبَةٌ قَوِيَّةٌ قَدْرَ الذِّرَاعِ فِي طَرَفِهَا خَرْقٌ يَتَّسِعُ لِلقَوْسِ [٣]، وَتُدْخَلُ فِيهِ عَلَى شُحُوبَتِهَا [٤] ، وَيُغْمَزُ مِنْهَا حَيْثُ يُبْتَغَى أَنْ يُغْمَزَ حَتَّى تَصِيرَ إِلَى مَا يُرَادُ مِنْهَا ، وَلَا يُفْعَلُ ذَلِكَ بِالقِسِيِّ وَلَا بِالرِّمَاحِ إِلَّا مَدْهُونَةً مَمْلُولَةً ، أَوْ مَضْهُوبَةً [٥] عَلَى النَّارِ مُلَوَّحَةً » . وَالجَمْعُ (ثُقُفٌ) . فَعَلَى هَذَا الأَلْيَقُ فِي الخُطْبَةِ أَنْ يَكُونَ الكَلَامُ فِيهَا عَلَى [حَذْفِ] [٦] مُضَافٍ ، التَّقْدِيرُ : ((ذَا ثِقَافٍ)) ، وَحَذْفُ المُضَافِ فِي مِثْلِ هَذَا قَوِيٌّ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ [٧] :

وَبَلَدٍ مُخْتَلِفٍ أَهْوَاؤُهُ كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ

وَتَقْرِيرُ قُوَّةِ هَذَا النَّوْعِ فِي عِلْمِ البَيَانِ [٨].

[٢١٥]

---

(١) انظر : المحكم ١/ ٢٤٣ ، والأبنية لابن القطاع ص٢٧٦ ، وارتشاف الضرب ١/ ٤٣٠ . وانظر ما سبق ص٧١٤ .

(٢) راجع : مقاييس اللغة ١/ ٣٨٢ ، والمحكم ٦/ ٢١٨ ، واللسان والتاج (ثقف) .

(٣) في الأصل (يسمع القوس) ، وهو تحريف ، وتصويبه من المحكم .

(٤) في الأصل (منحوتها) ، وهو تحريف ، والمثبت من المحكم .

(٥) في الأصل (مرهونة مملوكة أو مضمونة) ، وهو تحريف ، وتصويبه من المحكم . **ومملولة** : معالجة في الرماد الحارّ والجمر . **ومضهوبة** : معروضة على النار . راجع اللسان (ملل ، هضب) .

(٦) إضافة يلتئم بها الكلام .

(٧) البيتان من الرجز ، وهما لرؤبة بن العجاج . انظر : ديوانه ص٣ ، والصاحبي ص٣٣٠ ، ومغني اللبيب ٢/ ٦٩٥ ، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٠٧٥ ، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٧١ ، ومعاهد التنصيص ١/ ١٧٨ . ولم أقف على الأول بهذه الرواية فيما بين يدي من المصادر ، والله أعلم . والتقدير : كأنَّ لونَ سمائه لونُ أرضه لغبرتها ، وفيه قلبٌ للمبالغة .

(٨) انظر : الخصائص ٢/ ٣٦٤ ، والمثل السائر ٢/ ٢٩٥ ، والبرهان ٣/ ١٤٦ .

وَ(**مُنْآدٌ**) مُنْفَعَلٌ مِنْ (الأَوْدِ) وَهُوَ الاعْوِجَاجُ ، وَخَصَّ بِهِ أَبُو حَنِيفَةَ القِدْحَ ، فَتَحَرَّكَتْ الوَاوُ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا فَأُبْدِلَتْ الأَلِفُ مِنْهَا عَلَى القَاعِدَةِ الْمُسْتَمِرَّةِ فِي ذَلِكَ (١).

وَ(**الذُّعَافُ**) صِفَةٌ لِلسُّمِّ خَاصَّةٌ بِهِ ، يُقَالُ : (سُمٌّ ذُعَافٌ) ، أَيْ : قَاتِلٌ مُهْلِكٌ ، قَالَتْ دُرَّةُ بِنْتُ أَبِي لَهَبٍ (٢) :

فِيهَا ذُعَافُ الْمَوْتِ ، أَبْرَدُهُ يَغْلِي بِهِمْ ، وَأَحَرُّهُ (٣) يَجْرِي

وَالجَمْعُ (ذُعُفٌ) ، وَ(طَعَامٌ مَذْعُوفٌ) جُعِلَ (٤) فِيهِ الذُّعَافُ ، وَ(أَذْعَفَهُ) قَتَلَهُ قَتْلًا سَرِيعًا (٥).

وَ(**الْمُرَّادُ**) (٦) جَمْعُ (مَارِدٍ) ، كَمَا جُمِعَ (كَافِرٌ) عَلَى (كُفَّارٍ) ، وَهَذَا النَّوْعُ لَا يَكُونُ لِلمُؤَنَّثِ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ (٧) :

أَبْصَارُهُنَّ إِلَى الشُّبَّانِ مَائِلَةٌ وَقَدْ أَرَاهُنَّ عَنِّي غَيْرَ صُدَّادِ

فَشَاذٌّ (٨) .

وَالْمَسْمُوعُ عَنْ العَرَبِ فِي جَمْعِ (مَارِدٍ) (مَرَدَةٌ) ، لَكِنَّ الْمُصَنِّفَ جَمَعَهُ جَمْعَ مَا يَكْثُرُ فِي مِثْلِهِ .

---

(١) راجع : المحكم ١٠/ ١٥٠ .

(٢) هي درَّة بنت أبي لهب بن عبد المطلب رضي الله عنها ، بنت عمّ رسول الله ﷺ ، من المهاجرات ، شاعرةٌ ومحدِّثةٌ ، حدَّثت عن النبي ﷺ وعائشة أم المؤمنين رضي الله عنها ثلاثة أحاديث . انظر: السير للذهبي ٢/ ٢٧٥، وأعلام النساء ١/ ٤٠٩.
والبيت من الكامل ، وهو في : بلاغات النساء ص١٨٧ ، والمحكم ٢/ ٦٠ ، واللسان والتاج (ذعف) .

(٣) في الأصل (آخره) ، وهو تحريف .

(٤) في الأصل (مذعف منفعل) ، وهو تحريف ، وتصويبه من المحكم .

(٥) راجع : مقاييس اللغة ٢/ ٣٥٥ ، والمحكم ٢/ ٦٠ ، واللسان والتاج (ذعف) .

(٦) راجع : المحكم ١٠/ ٥٠ ، واللسان والتاج (مرد) .

(٧) البيت من البسيط ، وهو للقُطامي في : ديوانه ص٧٩ ، والشعر والشعراء ٢/ ٧٢٤ ، وأمالي الزجاجي ص٥٩ ، واللسان (صدد) ، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٠٣٥ ، وشرح التصريح ٢/ ٣٠٨ .

(٨) انظر : أمالي الزجاجي ص٥٩ ، والأبنية لابن القطاع ص٢٧٧ ، وارتشاف الضرب ١/ ٤٤٠ .

فَصْلٌ : والفِعْلُ (مَرُدَ يَمْرُدُ) ، وَالمَصْدَرُ (مُرُودٌ والمَرَادَةُ) ، وَاسْمُ الفَاعِلِ (مَارِدٌ ومَرِيدٌ) . وَجَمْعُ (المَارِدِ) (مَرَدَةٌ) – كَمَا قَدَّمْنَا هُوَ المَسْمُوعُ فِيهِ – وَجَمْعُ (المَرِيدِ) (مُرَدَاءُ) .

فَصْلٌ : وَ(المُرُودُ أَوْ المَرَادَةُ) هُوَ الإِقْدَامُ وَالعُتُوُّ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ (1) : « تَأْوِيلُ (المُرُودِ) أَنْ يَبْلُغَ الغَايَةَ الَّتِي يَخْرُجُ بِهَا مِنْ جُمْلَةِ مَا عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ الصِّنْفِ » ، وَ(المَرِيدُ) يَكُونُ مِنَ الجِنِّ وَالإِنْسِ وَجَمِيعِ الحَيَوَانِ ، وَقَدْ اسْتُعْمِلَ ذَلِكَ فِي (المَوَاتِ) ، فَقَالُوا : (تَمَرَّدَ هَذَا الشَّقُّ) ، أَيْ : جَاوَزَ حَدَّ مِثْلِهِ .

وَ(**الحَاسِمُ**) (2) اسْمُ فَاعِلٍ ، فِعْلُهُ (حَسَمَ يَحْسِمُ) ، وَالمَصْدَرُ (حَسْمٌ) ، وَمَعْنَاهُ : قَطْعُ مَا يُخْشَى تَفَاقُمُهُ ، وَ(حَسَمَ العِرْقَ) قَطَعَهُ ثُمَّ كَوَاهُ لِئَلَّا يَسِيلَ دَمُهُ ، وَ(حَسَمَ الدَّاءَ) قَطَعَهُ بِالدَّوَاءِ ، وَ(هَذَا الدَّوَاءُ مَحْسَمَةٌ لِلدَّاءِ) ، أَيْ : إِنَّهُ يَقْطَعُهُ ، وَمِنْهُ حَدِيثُهُ ﷺ : « عَلَيْكُمْ بِالصَّوْمِ ، فَإِنَّهُ مَحْسَمَةٌ لِلعِرْقِ مَذْهَبَةٌ لِلأَشَرِ » (3).

[٢١٦] وَ(**الأَدْوَاءُ**) (4) جَمْعُ (دَاءٍ) وَهُوَ المَرَضُ ، فِعْلُهُ (دَاءَ يَدَاءُ) ، وَالمَصْدَرُ (دَاءٌ) ، وَ(رَجُلٌ / / دَاءٌ) فَعِلٌ ، عَنْ سِيبَوَيْهِ (5) ، وَ(امْرَأَةٌ دَاءَةٌ) ، وَقَوْلُهُمْ : (رَمَاهُ اللهُ بِدَاءِ الذِّئْبِ) ، قَالَ ثَعْلَبٌ : « دَاءُ الذِّئْبِ الجُوعُ » (6) . وَقَوْلُهُ (7) :

---

(١) هو ابن سيدة في المحكم .

(٢) راجع : المحكم ٣/ ١٥٦ .

(٣) انظر : غريب الحديث لابن سلّام ٢/ ٩٦ ، والغريبين للهروي ٢/ ٤٤٣ ، والنهاية لابن الأثير ١/ ٣٨٦ . وقد ضعّفه الألباني في السلسلة الضعيفة ٩/ ١١٢ وَ ١٢/ ٧٣٩ .

(٤) راجع : المحكم ١٠/ ١٤٨ ، واللسان والتاج (دوأ) .

(٥) انظر : الكتاب ٤/ ٥٢ .

(٦) انظر : مجالس ثعلب ٢/ ٤٦٩ .

(٧) البيت من الطويل ، وهو لعمرو بن القَفْضَاض الجهني ، من شعراء الجاهلية . انظر : معجم الشعراء ص٢٣٧ . والبيت له في : المعاني الكبير ٤/ ٧١٨ ، واللسان والتاج (جهم) . وبلا نسبة في : مقاييس اللغة ١/ ٤٩٠ وَ ٣/ ٤٧٤ ، والمحكم ١٠/ ١٤٨ ، واللسان (دوأ) . **والجَهَامة** : الوجهُ الكريهُ الغليظُ المجتمِعُ في سماجةٍ . راجع : اللسان (جهم) .

لَا تَجْهَمِينَا أُمَّ عَمْرٍو فَإِنَّمَا   بِنَا دَاءُ ظَبْيٍ لَمْ تُحَدَّ عَوَامِلُهْ

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : « قَالَ الأُمَوِيُّ (١) : دَاءُ الظَّبْيِ أَنَّهُ إِذَا أَرَادَ [أَنْ] (٢) يَثِبَ مَكَثَ قَلِيلًا ثُمَّ وَثَبَ » . قَالَ : « وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو (٣) : وَمَعْنَاهُ : لَيْسَ بِنَا دَاءٌ ، كَمَا أَنَّ الظَّبْيَ لَا دَاءَ بِهِ » . قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : « وَهَذَا أَقْرَبُ إِلَيَّ » (٤).

وَ(**النَّاظِمُ**) اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ (نَظَمَ) ، وَمَعْنَاهُ : أَلَّفَ ، فِعْلُهُ (نَظَمَ يَنْظِمُ) ، وَالمَصْدَرُ (نَظْمٌ ونِظَامٌ (٥)) ، وَيَأْتِي بِمَعْنَاهُ فَعَّلَ ، وَهُوَ أَحَدُ مَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ ، وَيُطَاوِعُهُ تَفَعَّلَ (٦) وافْتَعَلَ فَيُقَالُ : (نَظَّمَهُ فَانْتَظَمَ وتَنَظَّمَ) (٧) .

وَحَقِيقَةُ (النَّظْمِ) فِي الأَجْرَامِ ، وَمَجِيئُهُ فِي المَعَانِي مَجَازٌ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي نَظِيرِهِ بِأَيِّ نَوْعٍ يَلْتَحِقُ مِنْ أَنْوَاعِ المَجَازِ (٨).

وَ(**الأَهْوَاءُ**) جَمْعُ (هَوًى (٩)) ، وَهُوَ الإِرَادَةُ ، فِعْلُهُ (هَوِيَ يَهْوَى) عَلَى القَاعِدَةِ (١٠).

---

(١) في الأصل (الآمدي) ، وتصويبه من المحكم وغيره . والأُموي هو أبو محمد عبد الله بن سعيد ، من أئمة اللغة ، أخذ عن فصحاء العرب ، وكان ثقة في نقله ، حافظًا للأخبار والأشعار وأيام العرب ، صنّف كتبًا منها : كتاب النوادر ، وكتاب رحل البيت . انظر : الأمثال لابن سلّام ص٦٨ ، والفهرست ص٧١ ، ٩٧ ، وإنباه الرواة ٢/ ١٢٠ .

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٣) هو إسحاق بن مِرَار الشيباني ، أصله من الموالي ، جاور بني شيبان وأدّب بعض أولادهم فنُسب إليهم ، لغويٌّ أديبٌ ، جمع أشعار العرب ودوّنها ، وأخذ عنه جماعة كبار منهم أحمد بن حنبل ، من أشهر تصانيفه : كتاب الجيم ، وغريب الحديث ، توفي سنة ٢٠٤هـ . انظر في ترجمته : إنباه الرواة ١/ ٢٥٦ ، ومعجم الأدباء ٦/ ٧٧ .

(٤) انظر : الأمثال لابن سلّام ص١١٥ ، والمعاني الكبير ٤/ ٧١٨ ، والمخصص ٣/ ٤٧٠ ، واللسان (دوأ ، جهم ، ظبا) .

(٥) في الأصل (ونظامًا) .

(٦) في الأصل (فعل) ، والوجه ما أثبتُّ .

(٧) راجع : المحكم ١١/ ٣٢ .

(٨) انظر ما سبق ص٤١٠ ، ٤٥٧ ، ٤٦٦ ، ٤٧٣ ، ٥٠٢ ، ٥٨٩ ، ٧٤٣ .

(٩) في الأصل (هواء) ، وهو تحريف .

(١٠) سبق الحديث عن هذه اللفظة ص٥٧٧ .

وَ(**بَسَقَتْ**) بِمَعْنَى : طَالَتْ طُولًا وَصَلَتْ بِهِ إِلَى الغَايَةِ ، مُضَارِعُهُ (يَبْسُقُ) ، وَالمَصْدَرُ (بُسُوقٌ) [(١)] ، وَحَقِيقَتُهُ فِي الأَجْرَامِ ، وَفِي التَّنْزِيلِ : ﴿ وَٱلنَّخْلَ بَاسِقَٰتٍ لَّهَا طَلْعٌ نَّضِيدٌ ﴿١٠﴾ رِّزْقًا لِّلْعِبَادِ ﴾ [(٢)] ، وَمَجِيئُهُ فِي المَعَانِي مَجَازٌ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي نَظِيرِهِ أَيْضًا بِأَيِّ نَوْعٍ يَلْتَحِقُ مِنْ أَنْوَاعِ المَجَازِ [(٣)] ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ [(٤)] :

فَإِنْ بَسَقَ العُلَى مِنْهُمْ فَقِدْمًا ... عَرَاهُ ضَآلَةً وَأَتَى قُصُورَا

وَ(**الأَيْكَةُ**) [(٥)] الشَّجَرُ الكَثِيرُ المُلْتَفُّ . وَقِيلَ : هِيَ الغَيْضَةُ [(٦)] تُنْبِتُ السِّدْرَ وَالأَرَاكَ وَنَحْوَهُمَا [(٧)] مِنْ نَاعِمِ الشَّجَرِ ، وَخَصَّ بَعْضُهُمْ بِهِ مَنْبِتَ الأَثْلِ وَمُجْتَمَعَهُ . وَقِيلَ : (الأَيْكَةُ) جَمَاعَةُ الأَرَاكِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: « قَدْ تَكُونُ (الأَيْكَةُ) الجَمَاعَةَ مِنْ كُلِّ الشَّجَرِ حَتَّى مِنَ النَّخْلِ ». قَالَ : « وَالأَوَّلُ أَعْرَفُ » . وَالجَمْعُ (أَيْكٌ) ، وَ(قَدْ أَيِكَ الأَرَاكُ فَهُوَ أَيِكٌ ، واسْتَأْيَكَ) ، كِلَاهُمَا : الْتَفَّ وَصَارَ أَيْكَةً . قَالَ [(٨)] :

وَنَحْنُ مِنْ فَلْجٍ بِأَعْلَى شِعْبِ ... أَيْكِ الأَرَاكِ مُتَدَانِي القَضْبِ [(٩)]

أَرَادَ : (أَيِكِ الأَرَاكِ) ، فَخَفَّفَ .

---

(١) راجع : مقاييس اللغة ١/ ٢٤٧ ، والمحكم ٦/ ١٥١ .

(٢) سورة قٓ ، الآيتان : ١٠ ، ١١ .

(٣) انظر ما سبق ص٤١٠ ، ٤٥٧ ، ٤٦٦ ، ٤٧٣ ، ٥٠٢ ، ٥٨٩ ، ٧٤٣ ، ٧٨٤ .

(٤) البيت من الوافر ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

(٥) راجع : مقاييس اللغة ١/ ١٦٥ ، والمحكم ٧/ ١١٦ ، واللسان والتاج (أيك) .

(٦) في الأصل (الغيظة) .

(٧) في الأصل (ونحوها) .

(٨) البيتان من الرجز ، وهما بلا نسبة في : المحكم ٧/ ١١٦ ، واللسان والتاج (أيك) .

(٩) في الأصل (النضب) .

فَصْلٌ : وَ(الأَيْكَةُ) هُنَا مَجَازٌ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَيْضًا فِي نَظِيرِهَا بِأَيِّ نَوعٍ يُلْحَقُ [١] ، وَ« **بَسَقَتْ** » إِذَا لَمْ تَعُمَّ بِهِ كَانَ بِاعْتِبَارِ اسْتِعَارَةِ (الأَيْكَةِ) تَوْطِئَةً ، وَهُوَ مِثْلُ التَّوْشِيحِ ، وَعَكْسُهُ فِي التَّقْدِيمِ ، أَيْ : لِلتَّوْطِئَةِ مَرَاتِبُ مُتَفَاوِتَةٌ فِي الحُسْنِ وَالأَحْسَنِيَّةِ بِحَسَبِ قُوَّةِ التَّخْصِيصِ وَاللُّزُومِ وَإِبْدَارِ مَا يَتْلُوهَا ، وَتَقْرِيرُ جَمِيعِ ذَلِكَ فِي عِلْمِ البَيَانِ .

وَ(**زَهَقَتْ**) بِمَعْنَى : بَطَلَتْ وَهَلَكَتْ ، مُضَارِعُهُ (يَزْهَقُ) ، وَالمَصْدَرُ (زُهُوقٌ) عَلَى القِيَاسِ ، أَعْنِي أَنَّ مَصْدَرَ فَعَلَ غَيْرِ المُتَعَدِّي // قِيَاسُهُ فُعُولٌ ، وَالدَّالُّ عَلَى القَائِمِ بِهِ (زَاهِقٌ وزَهُوقٌ) ، [٢١٧] وَفِي التَّنْزِيلِ : ﴿ إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا ﴾ [٢] ، وَقَوْلُهُمْ : (زَهَقَتْ نَفْسُهُ) إِذَا خَرَجَتْ ، وَكَذَلِكَ (زَهِقَتْ) – أَعْنِي بِفَتْحِ الهَاءِ وَكَسْرِهَا – هُوَ مِنْهُ ، أَعْنِي أَنَّ الجَمِيعَ رَاجِعٌ إِلَى مَعْنَى الهَلَاكِ وَبُطْلَانِ الإِثَارَةِ [٣].

وَ(**الشَّوْكَةُ** [٤]) – الَّذِي يُسْتَعْمَلُ فِي هَذَا المَعْنَى وَأَمْثَالِهِ – قِيلَ : هِيَ السِّلَاحُ . وَقِيلَ : حِدَّةُ السِّلَاحِ . وَ(رَجُلٌ شَاكِي السِّلَاحِ وشَائِكُ السِّلَاحِ وشَوِكُ السِّلَاحِ) – الأُولَى عَلَى القَلْبِ ، وَالأَخِيرَةُ يَمَانِيَةٌ – : حَدِيدُهُ [٥] . وَ(شَوْكَةُ القِتَالِ) شِدَّةُ بَأْسِهِ ، وَ(فُلَانٌ ذُو شَوْكَةٍ) ، أَيْ : ذُو نِكَايَةٍ فِي العَدُوِّ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ ٱلشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ ﴾ [٦] فَقِيلَ : مَعْنَاهُ : حِدَّةُ السِّلَاحِ . وَقِيلَ : شِدَّةُ الكِفَاحِ [٧].

---

(١) انظر ما سبق ص٤٠٨ ، ٤٢٠ ، ٤٥٧ ، ٤٧٥ ، ٤٩٥ ، ٥٤٨ ، ٥٧٨ ، ٦٠٨ ، ٦٨١ .

(٢) سورة الإسراء ، الآية : ٨١ .

(٣) راجع : مقاييس اللغة ٣/ ٣٢ ، والمحكم ٤/ ٨٦ .

(٤) في الأصل (الشركة) ، وهو تحريف .

(٥) في الأصل (عزيزة)، وهو تحريف ، والمثبت من المحكم .

(٦) سورة الأنفال ، الآية : ٧ .

(٧) راجع : مقاييس اللغة ٣/ ٢٢٩ ، والمحكم ٧/ ٩٠ .

وَ(**البُهْتَانُ** والبَهِيتَةُ)[١] البَاطِلُ الَّذِي يُتَحَيَّرُ مِنْ بُطْلَانِهِ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿أَتَأْخُذُونَهُۥ بُهْتَـٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾[٢] ، أَيْ : مُبَاهِتِينَ آثِمِينَ[٣].

وَ(**تَأَلَّقَتْ**) بِمَعْنَى : أَضَاءَتْ ، وَأَصْلُهُ فِي : البَرْقِ ، يُقَالُ : (يَأْلِقُ البَرْقُ وتَأَلَّقَ وائْتَلَقَ) كُلُّ ذَلِكَ بِمَعْنَى : أَضَاءَ ، وَمِنْ الأَوَّلِ قَوْلُهُ[٤] :

أَمْسِكْ بَنِيكَ عَمْرُو إِنِّي آبِقُ[٥] بَرْقٌ عَلَى أَرْضِ السَّعَالِي آلِقُ

وَمِنْ الثَّانِي قَوْلُهُ[٦] :

أَإِنْ شِمْتَ مِنْ نَجْدٍ بُرَيْقًا تَأَلَّقَا ظَلَلْتَ[٧] لِـجَفْنِ الأَرْمَدِ اعْتَادَ أَوْلَقَا

وَمِنْ الثَّالِثِ قَوْلُهُ[٨] :

تُلَفِّفُهَا بِدِيبَاجٍ وَخَزٍّ فَيَجْلُوهَا فَتَأْتَلِقُ العُيُونَا

عَدَّاهُ إِمَّا بِإِسْقَاطِ حَرْفِ الجَرِّ ، وَإِمَّا ضَمَّنَهُ مَعْنَى : تَخْتَطِفُ[٩].

---

(١) سبق حديث المؤلف عن هذه اللفظة ص٣٧١ .

(٢) سورة النساء ، الآية : ٢٠ .

(٣) هذا تفسير الزجاج . انظر : معاني القرآن ٢/ ٣١ .

(٤) البيتان من الرجز ، وهما للسِّعْلاة زوج عمرو بن يربوع ، وكانت العرب تزعم أنه لـمَّا تزوجها قيل له : إنك تجدها خير امرأة ما لم تَرَ برقًا ، فكان إذا لاح البرق سترها عنه ، فغفل عنها ليلة فنظرت إليه فقالت البيتين . انظر : نوادر أبي زيد ص٤٢٢ ، والاشتقاق ص٢٢٧ ، والفصول والغايات لأبي العلاء المعري ص٢١٠ .

(٥) في الأصل (لآبق) ، ولا يستقيم البيت .

(٦) البيت من الطويل ، وهو لبعض الطائيين في المقاصد النحوية ١/ ٢٤٩ . وبلا نسبة في : شرح التسهيل ١/ ٤٢ ، والهمع ١/ ٧٧ ، وشرح الأشموني ١/ ١٠٨ ، والدرر ١/ ٨٨ . **والأولق** : الجنون أو شبهه . راجع اللسان (ولق) .

(٧) في الأصل (ضللت) .

(٨) البيت من الوافر ، وهو لعمرو بن أحمر الباهلي في : المحكم ٦/ ٢٩٢ ، واللسان والتاج (ألق) . ولم أقف عليه في ديوانه .

(٩) راجع : مقاييس اللغة ١/ ١٣٢ ، والمحكم ٦/ ٢٩٢ .

وَ(**المَوَاكِبُ**) (١) جَمْعُ (مَوْكِبٍ) ، وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ الجَمَاعَةِ مِنْ النَّاسِ رُكْبَانًا وَمُشَاةً ، مُشْتَقٌّ مِنْ (وَكَبَ وُكُوبًا ووَكَبَانًا) (٢) إِذَا مَشَى فِي دَرَجَانٍ ، قَالَ (٣) :

أَلَا هَزِئَتْ (٤) بِنَا قُرَشِيَّةٌ يَهْتَزُّ مَـوْكِبُهَـــا

وَ(**الطَّغَامُ** والطَّغَامَةُ) (٥) أَرْذَالُ الطَّيْرِ وَالسِّبَاعِ ، وَهُمَا أَيْضًا أَرْذَالُ النَّاسِ ، الوَاحِدُ وَالجَمِيعُ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ ، وَقَوْلُ عَلِيٍّ ﷺ لِأَهْلِ العِرَاقِ : « يَا أَشْبَاهَ (٦) الرِّجَالِ وَلَا رِجَالَ ، وَيَا (٧) طَغَامَ [الأَحْلَامِ] (٨) ، وَيَا عُقُولَ رَبَّاتِ الحِجَالِ (٩) » (١٠) ، إِنَّمَا هُوَ مِنْ بَابِ ((إِشْفَى المِرْفَقِ)) (١١) ، وَ((غِرْبَالِ (١٢) الإِهَابِ)) (١٣) وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، وَذَلِكَ أَنَّ (الطَّغَامَ) لَـمَّا كَانَ ضَعِيفًا اسْتَجَازَ أَنْ يَصِفَهُمْ بِهِ ، كَأَنَّهُ (١٤) قَـالَ : (يَا ضِعَافَ الأَحْلَامِ ، وَيَا طَيَّاشَةَ الأَحْلَامِ) ، وَمِثْلُهُ كَثِيرٌ ، أَنْشَـدَ

---

(١) راجع : مقاييس اللغة ٦/ ١٣٧ ، والمحكم ٧/ ١١٣ .

(٢) في الأصل (ركب ركوبا وركبانا) ، وهو تحريف ، وتصويبه من المحكم .

(٣) البيت من مجزوء الوافر ، وهو لابن قيس الرُّقَيَّات في : ديوانه ص١٢١ ، والمعاني الكبير ٦/ ١١٧٥ ، والكامل ٢/ ١٩٠ ، والأغاني ٢١/ ١٤١ ، والمؤتلف والمختلف ص١٩٧ ، واللسان (هزز) .

(٤) في الأصل (قال الآخر : بت) ، وهو تحريف .

(٥) راجع : مقاييس اللغة ٣/ ٤١٣ ، والمحكم ٥/ ٢٧١ ، واللسان والتاج (طغم) .

(٦) في الأصل (شباه) .

(٧) في الأصل (ولا) .

(٨) تكملة بها يلتئم الكلام .

(٩) **ربَّات الحِجَال** : النساء ، والحِجَال : الخلاخيل التي تضعها المرأة في ساقها . راجع اللسان (حجل) .

(١٠) انظر : الكامل للمبرد ١/ ٢١ ، والمحكم ٥/ ٢٧١ ، ونثر الدرّ للآبي ١/ ٢٠٣ ، وشرح نهج البلاغة ٢/ ٢٧٠ ، ٢٧٣ ، واللسان والتاج (طغم) .

(١١) جزء بيتٍ من الرجز ، سيأتي ذكره .

(١٢) في الأصل (غرمال) ، وهو تحريف .

(١٣) جزء بيت من الوافر ، سيأتي ذكره .

(١٤) في الأصل (استجاز أن يضعف حركاته) ، وهو تحريف ، وتصويبه من المحكم .

أَبُو عَلِيٍّ (١) :

* مِئْبَرَةُ (٢) العُرْقُوبِ إِشْفَى المِرْفَقِ *

لَـمَّا كَانَ (الإِشْفَى) دَقِيقًا حَادًّا (٣) اسْتَجَازَ أَنْ يَصِفَهَا بِهِ ، كَأَنَّهُ قَالَ : (دَقِيقَةُ المِرْفَقِ ، أَوْ حَدِيدَةُ المِرْفَقِ) ، وَكَذَلِكَ كُلُّ جَوْهرٍ فِيهِ مَعْنَى الفِعْلِ يَجُوزُ فِيهِ مِثْلُ هَذَا ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ (٤) // : [٢١٨]

فَلَوْلَا اللهُ وَالمُهْرُ المُفَدَّى لَأُبْتَ وَأَنْتَ غِرْبَالُ الإِهَابِ

كَأَنَّهُ قَالَ : مُثَقَّبُ الإِهَابِ .

وَ(الخِيَرَةُ) بِكَسْرِ الخَاءِ ، وَاليَاءِ ، وَهُوَ فِي أَصْلِهِ مَصْدَرٌ، وَالمُرَادُ بِهِ هُنَا: المُخْتَارُونَ، وَجَرَيَانُهُ عَلَى الذَّوَاتِ كَجَرَيَانِ غَيْرِهِ مِنْ المَصَادِرِ ، وَيَأْتِي عَلَى الوَجْهَيْنِ المُقَرَّرَيْنِ فِي ذَلِكَ ، أَعْنِي حَذْفَ المُضَافِ أَوْ التَّنْزِيلَ مَنْزِلَةَ الذَّوَاتِ عَلَى جِهَةِ المُبَالَغَةِ ، وَجُوِّزَ الأَقْصَى فِي ذَلِكَ المَعْنَى ، وَرُبَّمَا تَسَاوَيَا أَوْ فَضَلَ أَحَدُهُمَا عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ المَعْنَى وَيَسْتَدْعِيهِ ، وَيَجْرِي عَلَى الوَاحِدِ كَمَا يَجْرِي عَلَى الجَمِيعِ ، وَهَذَا هُوَ المَعْرُوفُ فِي هَذَا الضَّرْبِ ، وَفِي الحَدِيثِ : « مُحَمَّدٌ ﷺ خِيَرَةُ اللهِ مِنْ خَلْقِهِ » (٥).

---

(١) البيت من الرجز في هجاء امرأة ، وهو بلا نسبة في : الحجة ٤/ ٢٠٠ ، والمسائل الشيرازيات ١/ ١٢٧ ، والخصائص ٢/ ٢٢٣ وَ ٣/ ١٩٨ ، والمحكم ٥/ ٢٧١ ، والمخصص ١/ ٨٨ وَ ٤/ ٤٢٤ ، والممتع ١/ ٧٤ ، واللسان (طغم ، أذن ، شفي) ، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٥٩ . **والمئبرة** : الإبرة المعروفة . **والإِشْفى** : مِثْقَب الإسكاف الذي يُخْرَزُ به ويُخْصَف . راجع اللسان (أبر، شفي) .

(٢) في الأصل (مكبرة) ، وهو تحريف .

(٣) في الأصل (معادًّا) ، وهو تحريف .

(٤) البيت من الوافر ، ويُنسب إلى عُفَيرة بنت طُرَامة الكلبيَّة في الوحشيات ص٨ ، وإلى عُمَيرة بنت حسّان الكلبيَّة في الأغاني ١٩/ ١٥٠ ، وإلى منذر بن حسّان الكلبي في : الأغاني ٢٤/ ٢٠ ، والمقاصد النحوية ٣/ ١١١٣ . وهو بلا نسبة في : الحجة ٤/ ٢٠٠ ، والمسائل الشيرازيات ١/ ١٢٧ ، والخصائص ٢/ ٢٢٣ وَ ٣/ ١٩٨ ، والمخصص ٤/ ٤٢٤ ، والممتع ١/ ٧٤ ، وشرح التسهيل ٣/ ١٠٥ ، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٥٩. **والغربال** : آلة معروفة مستديرة مُخَرَّقة يُنخل بها الدقيق وغيره . **والإهاب** : الجلد . راجع اللسان (غربل ، أهب) .

(٥) لم أهتد إليه في كتاب من كتب الصحاح أو السنن التي وقفت عليها . وانظر : الصحاح (خير) ، والمحكم ٥/ ١٥٦ ، والنهاية لابن الأثير ٢/ ٩١ .

وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ ﴾ [(١)] قَالَ الزَّجَّاجُ : « المَعْنَى : وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ ، وَرَبُّكَ [(٢)] يَخْتَارُ وَلَيْسَ لَهُمْ الخِيَرَةُ . وَ(مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ) ، أَيْ : لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَخْتَارُوا عَلَى اللهِ » . قَالَ : « وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (مَا) فِي مَعْنَى : (الَّذِي) فَيَكُونَ المَعْنَى : وَيَخْتَارُ الَّذِي كَانَ لَهُمْ فِيهِ الخِيَرَةُ ، وَهُوَ مَا تَعَبَّدَهُمْ بِهِ ، أَيْ : وَيَخْتَارُ فِيمَا يَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ مِنْ عِبَادَتِهِ مَا لَهُمْ فِيهِ الخِيَرَةُ » [(٣)].

وَ(**النَّفَادُ** والنَّفَدُ) [(٤)] مَصْدَرُ (نَفِدَ الشَّيْءُ) إِذَا فَنِيَ وَذَهَبَ ، وَفِي التَّنْزِيلِ : ﴿ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ ﴾ [(٥)] ، قَالَ الزَّجَّاجُ : « مَعْنَاهُ : مَا انْقَطَعَتْ وَلَا فَنِيَتْ ، وَيُرْوَى أَنَّ المُشْرِكِينَ قَالُوا فِي القُرْآنِ : إِنَّ هَذَا الكَلَامَ سَيَنْفَدُ وَيَنْقَطِعُ ، فَأَعْلَمَ اللهُ تَعَالَى أَنَّ كَلَامَهُ وَحِكْمَتَهُ لَا تَنْفَدُ ﷻ » [(٦)].

وَ(**الانْصِرَامُ**) [(٧)] الانْقِطَاعُ ، فِعْلُهُ (انْصَرَمَ) مُطَاوِعٌ ، وَقَدْ يَأْتِي (صَرَمَ) غَيْرَ مُوقَعٍ بَلْ كَـ(تَصَرَّمَ) ، وَمِنْهُ قَوْلُ كَعْبِ بنِ زُهَيْرٍ [(٨)] :

* وَكُنْتُ إِذَا مَا الحَبْلُ مِنْ خُلَّةٍ صَرَمْ *

أَيْ : تَقَطَّعَ .

---

(١) سورة القصص ، الآية : ٦٨ .

(٢) في الأصل (ربك ويختار) ، ولا تستقيم العبارة .

(٣) انظر : معاني القرآن ٤/ ١٥١ .

(٤) راجع : مقاييس اللغة ٥/ ٤٥٨ ، والمحكم ١٠/ ٦٦ .

(٥) سورة لقمان ، الآية : ٢٧ .

(٦) انظر : معاني القرآن ٤/ ٢٠٠ .

(٧) راجع : مقاييس اللغة ٣/ ٣٤٤ ، والمحكم ٨/ ٢١٢ .

(٨) عجز بيت من الطويل ، وتمامه :

* دِيَارُ الَّتِي بَتَّتْ قُوَانَا وَصَرَّمَتْ *

وهو في : ديوانه ص٦٢ ، والعمدة لابن رشيق ١/ ١٧١ ، والمحكم ٨/ ٢١٢ ، واللسان والتاج (صرم) .

وَلَيْسَ فِي هَذَا الفَصْلِ مِنْ جِهَةِ الإِعْرَابِ وَلَا مِنْ جِهَةِ البَدِيعِ مَا يَتَأَكَّدُ ذِكْرُهُ .

❖ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ : [« **أَيُّهَا النَّاسُ : عَمَّ الفَنَاءُ فَمَا إِلَى بَقَاءٍ مِنْ سَبِيل ، وَتَمَّ القَضَاءُ فَمَا لِـمُبْرَمِهِ تَبْدِيل** » إِلَى قَوْلِهِ : « **الرَّسُول** »[1]][2].

الشَّرْحُ:

(مُبْرَمٌ) اسْمُ مَفْعُولٍ مِنْ (أَبْرَمَ) إِذَا أَحْكَمَ ، يُقَالُ : (أَبْرَمَ الأَمْرَ وبَرَمَهُ) إِذَا أَحْكَمَهُ ، وَأَصْلُهُ مِنْ قَوْلِـهِمْ : (أَبْرَمَ الحَبْلَ) إِذَا أَجَادَ فَتْلَهُ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : « (أَبْرَمَ الحَبْلَ) جعَلَهُ طَاقَيْنِ[3] ثُمَّ فَتَلَهُ »[4].

وَ(طَمَّ المَاءُ يَطِمُّ طَمًّا وطُمُومًا) عَلَا وَغَمَرَ ، وَكُلُّ مَا غَلَبَ فَقَدْ (طَمَّ)[5] ، مِنْ ذَلِكَ (الطَّامَّةُ) عِبَارَةٌ عَنْ الدَّاهِيَةِ تَغْلِبُ[6] مَا سِوَاهَا ، وَمِنْ ذَلِكَ (طَمَّ الشَّيْءَ يَطُمُّهُ طَمًّا) إِذَا غَمَرَهُ ، وَمِنْ ذَلِكَ (طَمَّ الإِنَاءَ) إِذَا مَلَأَهُ حَتَّى عَلَا الكَيْلُ أَصْبَارَهُ[7] . وَقَوْلُهُمْ : (جَاءَ بِالطِّمِّ وَالرِّمِّ) قِيلَ : (الطِّمُّ) المَاءُ . وَقِيلَ : مَا عَلَى وَجْهِهِ . وَقِيلَ : مَا سَاقَهُ مِنَ الغُثَاءِ[8] وَنَحْوِهِ . وَقِيلَ : (الطِّمُّ) البَحْرُ // . [٢١٩]

---

(١) الخطب النُّباتية ل١٠/ ب ، وتمامه : « ... ، **وَطَمَّ بَحْرُ المَوْتِ فَحَارَ فِيهِ الدَّلِيل ، وَأَمَّ اخْتِطَافَ النُّفُوسِ فَهُوَ بِهَلَاكِهَا كَفِيل ، وَلَوْ رَدَعَ المَوْتَ شَرَفٌ أَصِيل ، أَوْ دَفَعَ القَدَرَ قَدْرٌ جَلِيل ، أَوْ مَنَعَ الحَذَرَ وَجْهٌ جَمِيل ، لَكَانَ أَوَّلَ نَاجٍ بِكَمَالِهِ الرَّسُول** » .

(٢) تكملة من المحقّق استأنست فيها بما جرت عليه عادة المؤلف في شرحه .

(٣) في الأصل (طاقتين) ، والمثبت من المحكم .

(٤) راجع : كتاب النبات ص٢٤١ ، والمحكم ١١/ ٢٤٠ .

(٥) في الأصل بتكرار (طمّ) .

(٦) في الأصل (فعلت) ، وهو تحريف ، وتصويبه من المحكم .

(٧) **الأَصْبَار** : جوانب الشيء ونواحيه . راجع اللسان (صبر) .

(٨) في الأصل (القنا) ، وهو تحريف .

وَ(الرِّمُّ) وَرَقُ الشَّجَرِ وَمَا تَحَاتَّ مِنْهُ . وَقِيْلَ : هُوَ الثَّرَى . وَقِيْلَ : بِـ(الطِّمِّ وَالرِّمِّ) ، أَيْ : بالرَّطْبِ وَاليَابِسِ [1].

وَ(حَارَ) [2] مَاضٍ ، مُضَارِعُهُ (يَحَارُ) ، وَالمَصْدَرُ (حَيْرَةٌ وحَيْرٌ وحَيَرَانٌ) ، وَيَأْتِي بِمَعْنَاهُ تَفَعَّلَ، وَهُوَ أَحَدُ مَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ ، وَكُلُّ ذَلِكَ إِذَا نَظَرَ إِلَى الشَّيْءِ فَعَشِيَ ، وَإِلَى هَذَا المَعْنَى يَرْجِعُ عَدَمُ الاهْتِدَاءِ إِلَى الطَّرِيقِ كَمَا فِي الخُطْبَةِ ، وَكَمَا فِي قَوْلِهِ [3] :

يَا لُبَيْنَى أَوْقِدِي النَّارَ إِنَّ مَنْ تَهْدِينَ [4] قَدْ حَارَا

لِأَنَّ الاهْتِدَاءَ إِلَى الطَّرِيقِ فَرْعُ النَّظَرِ وَجَوَلَانُ البَصَرِ . وَاسْمُ الفَاعِلِ مِنْ ذَلِكَ – أَعْنِي مِنْ (حَارَ) – (حَائِرٌ) ، كَمَا فِي قَوْلِهِ [5] :

وَدَوِّيَّةٌ قَفْرٌ يَقِلُّ أَنِيسُهَا يَظَلُّ بِهَا الحَدِيثُ أَرْوَغَ حَائِرَا

وَأَمَّا قَوْلُ الطِّرِمَّاحِ [6] :

يَطْوِي البَعِيدَ كَطَيِّ الثَّوْبِ هِزَّتُهُ كَمَا تَرَدَّدَ بِالدَّيْمُومَةِ الحَارُ

فَإِنَّمَا [7] أَرَادَ : الحَائِرَ ، فَقَلَبَ ، كَمَا قَالَ أَبُو ذُؤَيْبٍ [8] :

---

(١) راجع : مقاييس اللغة ٣/ ٤٠٦ ، والمحكم ٩/ ١١٥ وَ ١١/ ٢١٧ .

(٢) سبق الحديث عن هذه اللفظة ص٤٦٥ .

(٣) سبق تخريجه ص٤٦٥ . وفي الأصل (تهوين) ، والوجه ما أثبتُّ .

(٤) في الأصل (تهوين) ، وهو تحريف .

(٥) البيت من الطويل ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب . **والدَّوِّيَّة** : الفلاة المستوية البعيدة الأطراف . راجع اللسان (دوا).

(٦) البيت من البسيط ، وهو له في : المحكم ٣/ ٣٣٤ ، واللسان (حير) ، ولم أجده في ديوانه .

(٧) في الأصل (قائما) ، وهو تحريف .

(٨) بعض بيت من الطويل ، وتمامه :

وَسَوَّدَ مَاءُ المَرْدِ فَاهَا ، فَلَوْنُهُ كَلَوْنِ النَّؤُورِ ، وَهْيَ أَدْمَاءُ سَارُهَا

وهو في : ديوانه ص١١٧ ، ونوادر أبي زيد ص١٩٨ ، والحيوان ٧/ ٢٥٥ ، وشرح أشعار الهذليين ١/ ٧٣ ، والمقتضب ١/ ٢٤١ ، واللسان (حوج ، سير) .

* ... وَهْيَ أَدْمَاءُ سَارُهَا *

يُرِيدُ : سَائِرَهَا .

وَ(أَمَّ) قَصَدَ ، مُضَارِعُهُ (يَؤُمُّ) ، وَالمَصْدَرُ (أَمٌّ)[1] ، كَمَا فِي قَوْلِهِ[2] :

* وَأَمِّي[3] بَيْتَ جَارِي خَيْرُ أَمٍّ *

وَ(الاخْتِطَافُ)[4] الأَخْذُ فِي سُرْعَةٍ وَاسْتِلَابٍ ، فِعْلُهُ (خَطِفَهُ وخَطَفَهُ ، يَخْطَفُهُ ويَخْطِفُهُ) ، وَيَأْتِي بِمَعْنَاهُ افْتَعَلَ وتَفَعَّلَ . قَالَ سِيبَوَيْهِ : « (خَطَفَهُ واخْتَطَفَهُ) كـ(نَزَعَهُ وانْتَزَعَهُ) »[5] ، وَفِي التَّنْزِيلِ : ﴿فَتَخْطَفُهُ ٱلطَّيْرُ﴾[6] ، وَفِيهِ : ﴿وَيُتَخَطَّفُ ٱلنَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ﴾[7] . وَأَمَّا قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ : {إِلَّا مَنْ خَطِّفَ الخَطْفَةَ}[8] ، فَإِنَّ أَصْلَهُ : (اخْتَطَفَ) ، فَأُدْغِمَتْ التَّاءُ فِي الطَّاءِ ، وَأُلْقِيَتْ حَرَكَتُهَا عَلَى الخَاءِ ، فَسَقَطَتْ الأَلِفُ ؛ لِأَنَّ الأَلِفَ إِنَّمَا جِيءَ بِهَا لِلابْتِدَاءِ بِالسَّاكِنِ ، وَقَدْ زَالَ سَبَبُهَا – وَهُوَ السُّكُونُ – فَتَزُولُ ؛ لِأَنَّ المُسَبَّبَ يَزُولُ عِنْدَ زَوَالِ السَّبَبِ ، وَأَمَّا كَوْنُ ذَلِكَ بِشَرْطِ عَدَمِ الخُلْفِ أَوْ الاتِّحَادِ أَوْ تَوَقُّفِ الإِثَارَةِ عَلَى المَجْمُوعِ إِنْ كَانَ مُتَعَدِّدًا بِأَمْرٍ يَتَقَرَّرُ فِي عِلْمِ البَيَانِ .

وَ(الكَفِيلُ والكَافِلُ) الضَّامِنُ ، وَالأُنْثَى (كَفِيلٌ) أَيْضًا ، وَجَمْعُ (الكَافِلِ) (كُفَّلٌ) ، وَجَمْعُ (الكَفِيلِ) (كُفَلَاءُ) ، وَقَدْ يُقَالُ فِي الجَمْعِ (كَفِيلٌ) كَمَا قِيلَ فِي الجَمْعِ (صَدِيقٌ)[9].

---

(١) راجع : المحكم ١٢/ ٢٢٣ .

(٢) شطر بيت من الوافر ، لم أقف عليه في غير هذا الكتاب ، ولا على تتمّة له .

(٣) في الأصل (وآمن) ، ولعلّ الوجه ما أثبتُّ .

(٤) راجع : مقاييس اللغة ٢/ ١٩٦ ، والمحكم ٥/ ٧٣ .

(٥) انظر : الكتاب ٤/ ٧٤ .

(٦) سورة الحج ، الآية : ٣١ .

(٧) سورة العنكبوت ، الآية : ٦٧ .

(٨) سورة الصافات ، الآية : ١٠ ، وهي قراءة الحسن البصري وقتادة وابن السَّمَيْفَع . انظر : زاد المسير ٧/ ٤٧ ، والبحر المحيط ٧/ ٣٥٣ ، والدر المصون ٩/ ٢٩٤ .

(٩) راجع : مقاييس اللغة ٥/ ١٨٧ ، والمحكم ٧/ ٣٢ .

وَ(**رَدَعَ**) [١] بِمَعْنَى : كَفَّ ، يُقَالُ : (رَدَعَهُ يَرْدَعُهُ رَدْعًا فَارْتَدَعَ) ، قَالَ الشَّاعِرُ [٢] :

أَهْلُ الأَمَانَةِ إِنْ مَالُوا وَمَسَّهُمُ   طَيْفُ العَدُوِّ إِذَا مَا ذُكِّرُوا ارْتَدَعُوا

وَ(**الشَّرَفُ**) [٣] عُلُوُّ القَدْرِ مُطْلَقًا ، لَا يُطْلَقُ إِلَّا عَلَى مَنْ حَازَ الفَضَائِلَ ذَاتًا وَأَصْلًا ، بِهَذَا فَسَّرَهُ ابْنُ الشَّاهِدِ ، وَلَا أَحَدَ أَجْمَعُ لِلفَضَائِلِ بِأَسْرِهَا مِنْ سَيِّدِ الأَوَّلِينَ وَالآخِرِينَ ، أَفْضَلِ كُلِّ مَخْلُوقٍ ، وَأَكْرَمِهِ عَلَى خَالِقِهِ ، سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ ﷺ .

وَفِعْلُهُ – // أَعْنِي فِعْلَ (الشَّرَفِ) – (شَرُفَ) ، وَالمَصْدَرُ (شَرَفًا وشُرْفَةً وشَرْفَةً – بِضَمِّ الشِّينِ وَفَتْحِهَا – وشَرَافَةً) ، وَالصِّيغَةُ الدَّالَّةُ عَلَى مَنْ قَامَ بِذَلِكَ (شَرِيفٌ) ، وَالجَمْعُ (أَشْرَافٌ) ، وَسُمِعَتْ فِي فِعْلِهِ المُغَالَبَةُ ، وَهِيَ قَلِيلَةٌ فِي هَذَا البَابِ ، إِنَّمَا بَابُهَا المُتَعَدِّي أَوْ صِيغَتُهُ عَلَى الخِلَافِ فِي ذَلِكَ ، حَكَى أَبُو الفَتْحِ : (شَارَفَهُ فَشَرَفَهُ) [٤]. [٢٢٠]

وَ(**الأَصِيلُ**) المُتَمَكِّنُ الرَّاسِخُ ، فِعْلُهُ (أَصُلَ) كَـ(ظَرُفَ) ، وَالمَصْدَرُ (أَصَالَةٌ) كَـ(ظَرَافَةٍ) [٥].

وَلَيْسَ [فِيهِ] [٦] مِنْ جِهَةِ الإِعْرَابِ وَلَا مِنْ جِهَةِ البَدِيعِ مَا يَتَأَكَّدُ ذِكْرُهُ .

---

(١) سبق الحديث عن هذه اللفظة ص٧١١ .

(٢) سبق تخريجه ص٧١١ .

(٣) راجع : مقاييس اللغة ٣/ ٢٦٣ ، والمحكم ٨/ ٣٣ .

(٤) انظر : المحكم ٨/ ٣٤ ، واللسان والتاج (شرف) ، ولم أقف عليه فيما بين يدي من مؤلفاته ، والله أعلم .

(٥) راجع : المحكم ٨/ ٢٣٣ .

(٦) تكملة يلتئم بها الكلام ، منظورٌ فيها إلى ما جرت عليه عادة المؤلف في الشرح .

❖ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ : [« وَلَقَدْ تَقَضَّى فِي مِثْلِ شَهْرِكُمْ هَذَا أَجَلُه ، وَأَحَاطَتْ بِهِ مِنْ المَوْتِ المَقْدُورِ عُقُلُه » إِلَى قَوْلِهِ : « المُنْقَلَب »(١)](٢).

الشَّرْحُ:

(**العُلَقُ** (٣)) جَمْعُ (عُلْقَةٍ) ، وَهُوَ مَا يَنْشَبُ بِالشَّيْءِ ، وَفِي كَوْنِ هَذَا البِنَاءِ قِيَاسًا (٤) فِي الأَسْمَاءِ (٥) الثُّلَاثِيَّةِ أَوْ مَوْقُوفًا عَلَى السَّمَاعِ ؛ خِلَافٌ مُقَرَّرٌ فِي كُتُبِ النَّحْوِ (٦).

وَ(**غَصَّ**) (٧) امْتَلَأَ بِمَا (٨) يَعْرِضُ فِيهِ (٩) ، مِنْ قَوْلِهِمْ : (غَصَّ المَكَانُ بِأَهْلِهِ) إِذَا ضَاقَ ،

---

(١) الخطب النُّباتية ل١٠/ب ، وتمامه : « ... ، وَدَنَتْ لِقَبْضِ نَفْسِهِ النَّفِيسَةِ أَمْلَاكُه ، وَعَزَّ عَلَى البَرِيَّةِ مِنْ وَثَاقِ المَنِيَّةِ فَكَاكُه ، حَتَّى إِذَا غَصَّ بِهَا الحُلْقُوم ، وَجَاشَ بِحَشْرَجَتِهَا الحَيْزُوم ، وَامْتَدَّتْ اليَمِينُ وَانْقَبَضَتْ الشِّمَال ، وَتَقَلْقَلَتْ الأَعْضَاءُ وَالأَوْصَال ، وَرَشَحَ الجَبِينُ لِكَرْبِ السِّيَاق ، وَأَذِنَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِالفِرَاق ، نَادَتْهُ الطَّاهِرَةُ البَتُول ، وَالقَلِقَةُ الثَّكُول : وَا كَرْبِي لِكَرْبِكَ يَا أَبَه ، فَأَجَابَهَا صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْه ، وَقَدْ وَدَّعَهَا بِضَمِّهَا إِلَيْه : لَا كَرْبَ عَلَى أَبِيكِ بَعْدَ اليَوْم . فَأَيُّ نَحِيبٍ عَلَيْهِ مَا ارْتَفَع ؟ ، وَأَيُّ طَرْفٍ عَلَيْهِ مَا دَمَع ؟ ، وَأَيُّ حُزْنٍ لِفَقْدِهِ مَا اتَّسَع ؟ ، وَأَيُّ عَزَاءٍ لِبُعْدِهِ مَا امْتَنَع ؟ . هَذَا وَقَدْ سُقِيَ مِنْ المَنِيَّةِ أَعْذَبَ كُؤُوسِهَا ، وَأَمِنَ فِي القِيَامَةِ رَيْبَ نُحُوسِهَا ، وَهُوَ صَاحِبُ الشَّفَاعَةِ يَوْمَ العَرْض ، وَأَكْرَمُ أَهْلِ السَّمَاءِ وَالأَرْض ، فَكَيْفَ بِالمَفْتُونِينَ مِنْ أَهْلِ الكَبَائِر ؟ ، الآمِنِينَ حُلُولَ الدَّوَائِر ، الذَّائِقِينَ مِنْ الدُّنْيَا صَفْوًا عَاقِبَتُهُ كَدِر ، وَحُلْوًا خَاتِمَتُهُ صَبِر ، إِذَا فَجِئَتْهُمْ البَدِيهَة ، وَصُرِّفَتْ لَهُمْ الكَأْسُ الكَرِيهَة ، وَقُوبِلُوا بِسَيِّءِ أَعْمَالِهِمْ ، عِنْدَ حُضُورِ آجَالِهِمْ ، وَتَنَكُّرِ أَحْوَالِهِمْ ، وَتَعَذُّرِ إِمْهَالِهِمْ ، وَمُعَايَنَتِهِمْ أَمْلَاكَ الغَضَب ، المُبَشِّرَةِ بِسُوءِ المُنْقَلَب » .

(٢) تكملة من المحقّق استأنست فيها بما جرت عليه عادة المؤلف في شرحه .

(٣) التبس الأمر على المؤلف هنا ، فتحدّث عن لفظة (العُلَق) بدلًا عن (العُقَل) ، كما هو الظاهر من أصل الخطب ، وقد سبق حديثه عن هذه اللفظة ص٥١٢ في أثناء تعرّضه لمسألة التعلّق .

(٤) في الأصل (قياس) .

(٥) في الأصل (الأفعال) ، والوجه ما أثبتُّ .

(٦) انظر : الأبنية لابن القطاع ص٢٦٧ ، وتسهيل الفوائد ص٢٧٢ ، وارتشاف الضرب ١/ ٤٢٦ ، والمساعد ٣/ ٤٢١ ، وشفاء العليل ٣/ ١٠٣٦ ، والمقاصد الشافية ٧/ ٧٢ ، والهمع ٦/ ٩٦ .

(٧) راجع : مقاييس اللغة ٤/ ٣٨٣ ، والمحكم ٥/ ٢١٣ .

(٨) في الأصل (ما) .

(٩) بهذا فسّره أبو البقاء العكبري في شرح خطب ابن نُباتة ص١٩٠ .

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ (غَصِصْتُ بِاللُّقْمَةِ وَالمَاءِ) ، وَخَصَّ [١] بَعْضُهُمْ بِهِ المَاءَ ، وَمِنْهُ قَوْلُ عَدِيِّ ابنِ زَيْدٍ [٢] :

لَوْ بِغَيْرِ المَاءِ حَلْقِي شَرِقٌ   كُنْتُ كَالغَصَّانِ بِالمَاءِ اعْتِصَارِي

وَاسْمُ مَا وَقَعَ الغَصَصُ بِهِ (غُصَّةٌ) ، وَمِنْهُ : (غُصَصُ المَوْتِ) .

وَ(**جَاشَ**) ارْتَفَعَ ، وَالمُضَارِعُ (يَجِيشُ) ، وَالمَصْدَرُ (جَيْشًا [٣] وجَيَشَانًا) ، يُقَالُ : (جَاشَتْ القِدْرُ) إِذَا ارْتَفَعَ مَاؤُهَا عِنْدَ الغَلْيِ ، وَ(جَاشَ البَحْرُ) إِذَا ارْتَفَعَ فَلَمْ يُسْتَطَعْ الدُّخُولُ فِيهِ [٤].

وَ(**الحَشْرَجَةُ**) امْتِلَاءُ الصَّدْرِ بِمَا يَخْرُجُ عِنْدَ قَبْضِ الرُّوحِ [٥].

قَالَ ابْنُ الشَّاهِدِ : « وَأَصْلُهُ مِنْ (حَشْرَجَ) إِذَا رَدَّدَ صَوْتَ النَّفَسِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُخْرِجَهُ بِلِسَانِهِ »، وَمِنْهُ قَوْلُهُ [٦] :

خَلِيلَيَّ مَا يُغْنِي الثَّرَاءُ عَنِ الفَتَى   إِذَا حَشْرَجَتْ يَوْمًا وَضَاقَ بِهَا الصَّدْرُ

---

(١) في الأصل (وغصّ) ، وهو تحريف .

(٢) هو عديّ بن زيد العِبَادي ، شاعرٌ نصرانيٌّ من دهاة الجاهليين ، كان فصيحًا يحسن العربية والفارسية ، وهو أول من كتب بالعربية في ديوان كسرى الذي جعله ترجمانًا بينه وبين العرب . انظر : الأغاني ٢/ ٦٣ .
والبيت من الرمل ، وهو في : ديوانه ص٩٣ ، والعين ٤/ ٣٤٢ ، وجمهرة اللغة ٢/ ٧٣١ ، وأساس البلاغة (عصر) ، واللسان (عصر ، غصص ، شرق) ، والمقاصد النحوية ٤/ ١٩٥٠ ، وخزانة الأدب ٨/ ٥٠٨ . **والاعتصار** : الالتجاء ، أيْ أن يَغَصَّ الإنسانُ بالطعام فَيَعْتَصِرَ بالماء ، وهو أن يشربه قليلًا قليلًا ليُسِيغَه . راجع اللسان (عصر) .

(٣) في الأصل (جيش) .

(٤) راجع : مقاييس اللغة ١/ ٤٩٩ ، والمحكم ٧/ ٣٤٦ .

(٥) هذا قول العكبري . انظر : شرح خطب ابن نُباتة ص١٩٠ .

(٦) البيت من الطويل ، وهو لحاتم الطائي في : ديوانه ص١٩٩ ، والشعر والشعراء ١/ ٢٤٦ ، والأغاني ١٧/ ٢٧٤ ، والصاحبي ص٤٤١ ، وأساس البلاغة (حشر) ، واللسان (قرن) ، وخزانة الأدب ٤/ ٢١٢ .

وَ(**الحَيْزُومُ**) [١] وَسَطُ الصَّدْرِ حَيْثُ تَلْتَقِي [٢] رُؤُوسُ الجَوَانِحِ فَوْقَ الرَّهَابَةِ [٣] بِحِيَالِ الكَاهِلِ [٤] . وَ(الحَيْزُومُ) أَيْضًا الصَّدْرُ . وَقِيْلَ : الأَمْعَاءُ . وَقِيْلَ : (الحَيَازِيمُ) ضُلُوعُ الفُؤَادِ . وَقِيْلَ : (الحَيْزُومُ) مَا اسْتَدَارَ بِالظَّهْرِ وَالبَطْنِ . وَقِيْلَ : (الحَيْزُومَانِ) مَا اكْتَنَفَ الحُلْقُومَ مِنْ جَانِبِ الصَّدْرِ ، أَنْشَدَ ثَعْلَبٌ [٥] :

يُدَافِعُ حَيْزُومَيْهِ سُخْنُ صَرِيحِهَا وَحَلْقًا تَرَاهُ لِلثُّمَالَةِ مُقْنَعَا

وَقَوْلُهُمْ : (اشْدُدْ حَيْزُومَكَ وحَيَازِيمَكَ لِهَذَا الأَمْرِ) كَمَا تَقُولُ : وَسِّعْ صَدْرَكَ لِهَذِهِ النَّازِلَةِ ، وَمِنْهُ قَوْلُ عَلِيٍّ رضي الله عنه [٦] :

اشْدُدْ [٧] حَيَازِيمَكَ لِلمَوْتِ [فَـ] [٨] إِنَّ الـمَوْتَ لَاقِيكَا
وَلَا تَجْزَعْ مِنَ المَوْتِ إِذَا حَلَّ بِوَادِيكَا

وَ(**تَقَلْقَلَتْ**) [٩] بِمَعْنَى : اضْطَرَبَتْ ، يُقَالُ فِيهِ : (قَلِقَ الشَّيْءُ يَقْلَقُ قَلَقًا ، فَهُوَ قَلِقٌ ومِقْلَاقٌ) ،

---

(١) راجع : مقاييس اللغة ٢/ ٥٣ ، والمحكم ٣/ ١٧١ .

(٢) في الأصل (تلتق) .

(٣) **الرَّهَابَةُ** : غُضْرُوفٌ كاللِّسان ، مُعَلَّقٌ في أسفل الصَّدْرِ ، مُشْرِفٌ على البَطْنِ . راجع اللسان (رهب) .

(٤) **الكَاهِل** : مُقَدَّم أعلى الظهر بين كَتِفَيْ الإنسان ، ومَوْصِل العُنُق في الصُّلْب . راجع اللسان (كهل) .

(٥) البيت من الطويل ، وهو لحُرَيْث بن عَنَّاب الطائي في : مجالس ثعلب ٢/ ٥٣٧ ، وخزانة الأدب ١١/ ٤٤٣ . وبلا نسبة في: اللسان والتاج (قنع ، حزم) . **والصَّريح** : اللبن إذا ذهبت رغوته . **والثُّمالة** : رغوة اللبن . **والمُقْنَع** : المرفوع . يريد : أنه يرفع حلقه لاستيفاء ما يشربه من ماء أو لبن أو غيرهما . راجع الخزانة ١١/ ٤٤٨ .

(٦) البيتان من مجزوء الهزج ، وهما في: ديوانه ص١٤٠، والكامل ٣/ ١٤٨ ، ومروج الذهب ٢/ ٤٢٩ ، والأغاني ١٥/ ١٥٣ ، واللسان والتاج (حزم) . و(اشْدُدْ) في أولها خَزْمٌ ؛ وهو زيادة حرفٍ إلى أربعة في أول البيت ، وحرفٍ أو حرفين في أول العجز ، ومجيئه في أول البيت أكثر ، وسمّيت هذه الزيادة خَزْمًا تشبيهًا لها بخَزْم البعير ، وهو أن تُجعل في أنفه خِزَامةٌ وحلقةٌ يُشدّ بها الزِّمَام . راجع العيون الغامزة ص١٠٠ .

(٧) في الأصل (اشد) .

(٨) ساقطة في الأصل .

(٩) سبق الحديث عن هذه اللفظة ص٧١٦ .

[٢٢١]

وَكَذَلِكَ الأُنْثَى / / بِغَيْرِ هَاءٍ ، قَالَ الأَعْشَى (١) :

رَوَّحَتْهُ جَيْدَاءُ دَانِيَةُ المَرْ تَعِ لَا خَبَّةٌ وَلَا مِقْلَاقُ (٢)

وَ(**الأَعْضَاءُ**) جَمْعُ (عُضْوٍ أَوْ عِضْوٍ) ، أَعْنِي بِضَمِّ العَيْنِ أَوْ بِكَسْرِهَا ، وَالضَّمُّ أَكْثَرُ ، وَهُوَ – أَعْنِي (العُضْوَ أَوْ العِضْوَ) – عِبَارَةٌ عَنْ كُلِّ عَظْمٍ وَافِرٍ بِلَحْمِهِ . وَقِيْلَ : هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ جَمِيعِ أَجْزَاءِ البَدَنِ الظَّاهِرَةِ . وَقِيْلَ : وَالبَاطِنَةِ (٣).

وَ(**الأَوْصَالُ**) جَمْعُ (وِصْلٍ أَوْ وُصْلٍ) ، أَعْنِي بِكَسْرِ الوَاوِ وَضَمِّهَا ، وَالكَسْرُ أَكْثَرُ ، عَكْسُ (عُضْوٍ) ، نَصَّ عَلَى ذَلِكَ ابْنُ الشَّاهِدِ ، وَهُوَ – أَعْنِي (الوِصْلَ أَوْ الوُصْلَ) – كُلُّ عَظْمٍ لَا يَخْتَلِطُ بِغَيْرِهِ . وَقِيْلَ : (الأَوْصَالُ) مُجْتَمَعُ العِظَامِ (٤).

وَ(**آذَنَ**) (٥) بِمَعْنَى: أَعْلَمَ ، مَنْقُولٌ (٦) عَنْ (أَذِنَ) بِمَعْنَى: عَلِمَ ، وَمَصْدَرُ المَنْقُولِ عَلَى قِيَاسِهِ، وَمَصْدَرُ غَيْرِ المَنْقُولِ (إِذْنًا وأَذَنًا وأَذَانًا وأَذَانَةً)، وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ (٧) قُرِئَ بِالوَجْهَيْنِ (٨) ، أَعْنِي عَلَى أَنْ يَكُونَ الأَمْرُ مِنْ (أَذِنَ) بِمَعْنَى : عَلِمَ ، أَوْ مِنْ (آذَنَ) بِمَعْنَى : أَعْلَمَ (٩) .

---

(١) سبق تخريجه ص٧١٦ .

(٢) في الأصل (زوجته / حيراء / المرتفع) ، وكله تحريف .

(٣) راجع : المحكم ٢/ ٢٠٩ .

(٤) راجع : المحكم ٨/ ٢٤٨ .

(٥) راجع : المحكم ١١/ ٨٩ ، واللسان والتاج (أذن) .

(٦) في الأصل (مفعول) ، وهو تحريف ، والوجه ما أثبتُّه .

(٧) سورة البقرة ، الآية : ٢٧٩ .

(٨) قراءة العامة (فَأْذَنُوا) ، وقرأ حمزة وأبو بكر عن عاصم (فآذِنُوا) ووافقهم الأعمش . انظر : السبعة لابن مجاهد ص١٩١ ، وحجة القراءات ص١٤٨ ، والجامع للقرطبي ٣/ ٣٧٠ ، والبحر المحيط ٢/ ٣٣٨ ، والدر المصون ٢/ ٦٣٩ ، والإتحاف ١/ ٤٥٨ .

(٩) بعده في الأصل (أو من (آذن) بمعنى : أعلم) ، وهي تكرار لما قبلها .

فَإِنْ كَـانَ مِنْ (أَذِنَ) كَـانَ المَعْنَى – وَاللهُ أَعْلَمُ – : كُـونُوا عَلَى عِلْمٍ بِحَرْبٍ مِنْ اللهِ وَرَسُولِـهِ لَكُمْ . وَإِنْ كَانَ مِنْ (آذَنَ) كَانَ المَعْنَى – وَاللهُ أَعْلَمُ – : أَعْلِمُوا مَنْ لَمْ يَتْرُكْ الرِّبَا بِأَنَّهُ [١] حَرْبٌ [٢].

وَ(**البَتُولُ**) هُنَا المُنْقَطِعَةُ إِلَى العِبَادَةِ وَإِلَى طَاعَةِ اللهِ وَرَسُولِهِ ، مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ [٣] ، وَ(البَتْلُ) القَطْعُ .

وَلَا تَكَادُ تَنْفَكُّ هَذِهِ المَادَّةُ عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ مِنْ مَعْنَى : القَطْعِ [٤] . مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : (صَدَقَةٌ بَتْلَةٌ) ، أَيْ : مُنْقَطِعَةٌ عَنْ صَاحِبِهَا . وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : (أَعْطَيْتُهُ عَطَاءً بَتْلًا) ، أَيْ : مُنْقَطِعًا ، إِمَّا أَنْ يُرِيدَ الغَايَةَ ، أَيْ : إِنَّهُ لَا يُشْبِهُهُ عَطَاءٌ ، وَإِمَّا أَنْ يُرِيدَ أَنَّهُ لَا يُعْطِيهِ عَطَاءً بَعْدَهُ . وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ لِلفَسِيلَةِ مِنْ النَّخْلِ [٥] المُسْتَغْنِيَةِ بِنَفْسِهَا : (بَتُولٌ) ؛ لِانْقِطَاعِهَا عَنْ أُمِّهَا [٦].

وَ(**الثَّكُولُ**) الفَاقِدُ أَحَبَّ النَّاسِ إِلَيْهِ ، قَالَ ابْنُ سِيدَةَ : « وَأَكْثَرُ مَا يُسْتَعْمَلُ فِي فِقْدَانِ الرَّجُلِ وَالمَرْأَةِ وَلَدَهُمَا » ، يُقَالُ : (ثَكِلَتْهُ ثُكْلًا وثَكَلًا ، وَهِيَ ثَكُولٌ وثَكْلَى وثَاكِلٌ) [٧].

وَ(**وَا**) قَالَ ابْنُ الشَّاهِدِ : « وَضْعُهَا لِلنُّدْبَةِ ، وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ فِيمَا اشْتَدَّ مِنْ الأَمْرِ أَوْ أُنْكِرَ ، وَيَجْتَمِعُ مَعَهَا – أَيْ : مَعَ النُّدْبَةِ – فِي انْقِطَاعِهِ عَنْ [٨] المُرَاقَبَةِ لِلنَّفْسِ » . قَالَ: « وَمِنْ الأَوَّلِ – أَيْ:

---

(١) في الأصل (فإنه) .

(٢) انظر : معاني القرآن للزجاج ١/ ٣٥٩ .

(٣) سورة المزمل ، الآية : ٨ .

(٤) راجع : مقاييس اللغة ١/ ١٩٥ .

(٥) في الأصل (للبتيلة من الفحل) ، وهو تحريف ، وصوابه من المحكم .

(٦) راجع : المحكم ١٠/ ١٨٥ ، واللسان والتاج (بتل) .

(٧) راجع : مقاييس اللغة ١/ ٣٨٣ ، والمحكم ٦/ ٤٩٥ ، والمخصص ١/ ٣٦٠ .

(٨) في الأصل (وعن) ، بإقحام حرف العطف .

مِنْ اسْتِعْمَالِهَا فِيمَا اشْتَدَّ (١) مِنْ الأَمْرِ – قَوْلُهُ (٢) :

فَوَا أَسَفَا إِنْ لَمْ أَنَلْ مِنْكَ رَحْمَةً تُقَرِّبُنِي لِلفَوْزِ يَوْمَ التَّغَابُنِ

وَمِنْ الثَّانِي – أَيْ : مِنْ اسْتِعْمَالِهَا فِيمَا أُنْكِرَ – قَوْلُهُ (٣) :

وَا عَجَبَا مِنْ بَغْيِ عَبْدِ عَمْرِو وَصَبْرِكُمْ عَلَى الأَذَى // وَصَبْرِي " [٢٢٢]

وَقِيْلَ : إِنَّهَا – أَعْنِي (وَا) – مُخْتَصَرَةٌ (٤) مِنْ (وَاهٍ) .

وَ(**الكَرْبُ**) الضِّيقُ وَالغَمُّ ، وَجَمْعُهُ (كُرُوبٌ) ، يُقَالُ : (كَرَبَهُ الأَمْرُ يَكْرُبُهُ كَرْبًا فَهُوَ مَكْرُوبٌ وكَرِيبٌ) ، وَالاسْمُ (الكُرْبَةُ) ، وَ(قَدْ اكْتَرَبَ) ، أَيْ : اغْتَمَّ (٥).

وَ(**الطَّرْفُ**) الجَفْنُ ، وَالعَيْنُ أَيْضًا ، وَأَصْلُهُ مِنْ (طَرَفَ يَطْرِفُ طَرْفًا) إِذَا لَحَظَ ، وَقِيْلَ : حَرَّكَ شُفْرَهُ وَنَظَرَ . وَيَأْتِي مُثِيرُهُ غَيْرَ مُنْفَصِلٍ فَيُقَالُ : (طَرَفَ البَصَرُ نَفْسُهُ يَطْرِفُ) ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ تَشْبِيهُ العَيْنِ بِالطَّرْفِ مِنْ بَابِ مَا سُمِّيَ بِاسْمِ مَا يَصْدُرُ عَنْهُ ، وَأَكْثَرُ مَا يَأْتِي ذَلِكَ بِلَفْظِ الصِّفَةِ كَـ(الصَّارِمِ لِلسَّيْفِ) ، وَأَبْعَدُ مِنْ ذَلِكَ – أَيْ : مِنْ الطَّرْفِ لِلعَيْنِ – الدَّيْمُومَةُ (٦) عِبَارَةٌ عَنْ المَفَازَةِ لِدَوَامِ السَّيْرِ فِيهَا (٧) ؛ لِأَنَّ الدَّوَامَ لِلسَّيْرِ لَيْسَ بِعَمَلٍ لَهَا ، وَقِيَاسُ هَذَا أَيْضًا لَفْظُ الصِّفَةِ كَـ(المُرْهَفِ) ، فَيُوَافِقُ الأَوَّلَ وَيُخَالِفُهُ فِي اقْتِضَاءِ الفَاعِلِيَّةِ وَالمَفْعُولِيَّةِ ، وَتَقْرِيرُ هَذَا كُلِّهِ فِي عِلْمِ البَيَانِ (٨).

---

(١) في الأصل (اشتير) ، وهو تحريف .

(٢) البيت من الطويل ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

(٣) البيتان من الرجز ، ولم أقف عليهما في غير هذا الكتاب .

(٤) في الأصل (ختصرة) ، وهو تحريف .

(٥) سبق الحديث عن هذه اللفظة ص٧٢٢ .

(٦) في الأصل (الديموميّة) ، وهو تحريف .

(٧) انظر : اللسان (دوم) .

(٨) سبق حديث المؤلف عن هذه اللفظة ص٥٣١ .

وَ(دَمَعَتْ العَيْنُ) أَرْسَلَتْ دَمْعَهَا ، وَهُوَ مَاءُ العَيْنِ . قَالَ ابْنُ الشَّاهِدِ : « وَأَكْثَرُ خُرُوجِهِ لِلحُزْنِ ، وَقَدْ يَأْتِي عَنْ الفَرَحِ » ، وَأَنْشَدَ عَلَيْهِ قَوْلَ بَعْضِ الُمحَدِّثِينَ [١] :

وَرَدَ الكِتَابُ مِنَ الحَبِيبِ بِأَنَّهُ ... سَيَزُورُنِي فَاسْتَعْبَرَتْ أَجْفَانِي

غَلَبَ السُّرُورُ عَلَيَّ حَتَّى إِنَّهُ ... مِنْ فَرْطِ مَا قَدْ سَرَّنِي أَبْكَانِي

يَا عَيْنُ صَارَ الدَّمْعُ عِنْدَكِ عَادَةً ... تَبْكِينَ فِي فَرَحٍ وَفِي أَحْزَانِي

قَالَ : « إِلَّا أَنَّ دَمْعَ [٢] الحُزْنِ قَدْ يَتَزَايَدُ وَيَكْثُرُ ، بِخِلَافِ دَمْعِ الفَرَحِ فَإِنَّهُ لَا يَكْثُرُ وَلَا يَتَزَايَدُ ، وَأَيْضًا فَإِنَّ دَمْعَةَ الفَرَحِ بَارِدَةٌ ، بِخِلَافِ دَمْعِ الحُزْنِ » . قَالَ : « وَشَاهِدُ ذَلِكَ قَوْلُ أَبِي تَمَّامٍ [٣] :

فَأَمَّا عُيُونُ العَاشِقِينَ [فَأُسْخِنَتْ] [٤] ... وَأَمَّا عُيُونُ الكَاشِحِينَ فَقَرَّتِ »

وَيَأْتِي فِعْلُهُ عَلَى فَعَلَ وفَعِلَ ، وَالُمضَارِعُ عَلَى يَفْعَلُ فِيهِمَا ، عَنْ الثَّانِي أَصَالَةً ، وَعَنْ الأَوَّلِ لِأَجْلِ حَرْفِ الحَلْقِ ، وَالمَصْدَرُ (دَمْعٌ ودَمَعَانٌ ودُمُوعٌ) [٥].

وَ(فَقْدُ الشَّيْءِ) الرُّزْءُ بِهِ [٦] ، بِهَذَا فَسَّرَهُ ابْنُ مُشَرَّفٍ . قَالَ : « وَالرُّزْءُ بِالشَّيْءِ يَتَفَاوَتُ عَلَى حَسَبِ الحَالَاتِ وَالمَرَاتِبِ فِي النَّفْعِ أَوْ فِي الانْتِفَاعِ » . قَالَ : « وَيَأْتِي فِي الأَنَاسِيِّ ، كَقَوْلِهِ [٧] :

---

(١) الأبيات من الكامل ، وتُنسب إلى القاضي أبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الغرناطي الأندلسي ، مفسِّرٌ فقيهٌ عارفٌ بالأحكام والحديث ، بارعٌ في الأدب واللغة والنظم والنثر ، ولي قضاء المَرِيَّة ، من أشهر مؤلفاته (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز) ، توفي سنة ٥٤٦هـ . انظر في ترجمته : بغية الوعاة ٢/ ٧٣ ، والأعلام ٣/ ٢٨٢ . والأبيات في : التكملة لكتاب الصلة لابن الأبَّار ٤/ ٢٥٨ ، ونفح الطيب ٤/ ٢٩٢ .

(٢) في الأصل (الدمع) .

(٣) البيت من الطويل ، وهو في : ديوانه ١/ ٣٠٠ ، والتدوين في أخبار قزوين للرافعي ١/ ٤٣٩ . **والكَاشِح** : المتولِّي عنك بِوُدِّه . راجع اللسان (كشح) .

(٤) ساقطة في الأصل .

(٥) راجع : مقاييس اللغة ٢/ ٣٠١ ، والمحكم ٢/ ٣١ .

(٦) **الرُّزْء** : المصيبة بفقد الأعزّة ، وهو من الانتقاص . راجع اللسان (رزأ) .

(٧) البيت من الطويل ، وقائله قَبَاث بن أَشْيَم الكناني ﷺ ، صحابيٌّ جليلٌ مخضرمٌ ، ولد قبل رسول الله ﷺ بزمن طويل ، =

إِنْ تَفْقِدُونِي تَفْقِدُوا خَيْرَ فَارِسٍ لَدَى الغَمَرَاتِ وَالرَّئِيسَ المُحَامِيَا

وَفِي غَيْرِهَا مِنْ الأَشْخَاصِ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ قَالُوا وَأَقْبَلُوا عَلَيْهِم مَّاذَا تَفْقِدُونَ ﴿٧١﴾ قَالُوا نَفْقِدُ صُوَاعَ الْمَلِكِ ﴾(١) ، وَقَدْ يَأْتِي فِي المَعَانِي ، كَمَا فِي قَوْلِهِ(٢) :

[٢٢٣] فَقَدْتُ الصَّبْرَ حِينَ أَتَى بَرِيدِي يُخَبِّرُنِي // بِمَوْتِ أَبِي طَرِيفِ »

قَالَ : « وَحَقِيقَتُهُ أَلَّا يَكُونَ الفَاقِدُ هُوَ المَفْقُودُ ، كَمَا أَنَّ حَقِيقَةَ العَادِمِ أَلَّا يَكُونَ هُوَ المَعْدُومُ . وَأَمَّا قَوْلُهُ(٣) :

نَدِمْتُ عَلَى مَا كَانَ مِنِّي فَقَدْتُنِي كَمَا يَنْدَمُ المَغْبُونُ حِينَ(٤) يَبِيعُ

وَقَوْلُهُ(٥) :

= وأسلم بعد الخندق ، وكان أحد أمراء الكتائب في اليرموك . انظر في ترجمته : الاستيعاب ٣/١٣٠٣ ، والإصابة ٣/ ٢١٣ . وانظر الشاهد في : تاريخ ابن عساكر ٢/ ١٥٥ وَ ٤٩/ ٣٦٤ ، والاكتفاء للكَلاعي ٣/ ٢٦٩ .

(١) سورة يوسف ، الآيتان : ٧١ ، ٧٢ .

(٢) البيت من الوافر ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

(٣) البيت من الطويل، ويُنسب إلى قيس بن ذَرِيح في: ديوانه ص١٣٢ ، وسمط اللآلي ١/ ١٣٣ ، ومحاضرات الأدباء ٢/ ٧٥، والحماسة المغربية ٢/ ٩٢٨ ، والتذكرة السعدية ص٥٢٦ . ونُسب إلى مجنون ليلى في : ديوانه ص١٥١ ، وأمالي القالي ١/ ١٣٧ ، والأغاني ٢/ ٢٠ ، والحماسة البصرية ٣/ ١٢١٠ . وجاءت رواية صدره :

* نَدِمْتُ عَلَى مَا كَانَ مِنِّي نَدَامَةً *

ولا شاهد فيه حينئذ .

(٤) في الأصل بتكرار (حين) .

(٥) البيت من الطويل ، وهو لجِرَان العَوْد النُّمَيْري ، واسمه عامر بن الحارث ، وقيل : المُسْتَوْرِد ، شاعرٌ إسلاميٌّ ، تزوّج امرأتين فلقي منهما العَنَت ، وقد ضربتاه وخنقتاه فدافعهما بسوط اتخذه من جِرَان العَوْد ، وهو باطن عنق البعير المُسِنِّ ، فلُقِّب بما صَنَع . انظر في ترجمته : الشعر والشعراء ٢/ ٧١٨ ، واللسان (أبز ، جرن) ، وخزانة الأدب ١٠/ ١٨ .

والبيت له في : ديوانه ص٤ ، والبصائر والذخائر ٤/ ٥٨ ، ومنتهى الطلب ٢/ ١٣ ، وشرح المفصل ٧/ ٨٨ . وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص٤٢١ .

لَقَدْ كَانَ لِي عَنْ ضَرَّتَيْنِ عَدِمْتُنِي وَعَمَّا أُقَاسِي مِنْهُمَا مُتَزَحْزَحُ

فَكَلَامُهُ مَحْمُولٌ عَلَى مَعْنَاهُ ، التَّقْدِيرُ : إِذْ مِتُّ ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِمَّا يَقْتَضِيهِ المَعْنَى وَيُنَاسِبُهُ » .

وَلِهَذَا النَّوْعِ ضَرْبٌ مِنْ ضُرُوبِ المَجَازِ يُسَمَّى الإِخْلَافُ ، وَهُوَ أَحَدُ أَقْسَامِ الإِحَالَةِ ، وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ فِي عِلْمِ البَيَانِ .

وَ(**العَزَاءُ**) [١] الصَّبْرُ ، وَقِيلَ : حُسْنُهُ ، [يُقَالُ :] [٢] (عَزِيَ عَزَاءً فَهُوَ عَزٍ) ، وَ(عَزَّاهُ تَعْزِيَةً) عَلَى الحَذْفِ وَالعِوَضِ . قَالَ سِيبَوَيْهِ رَحِمَهُ اللهُ : « لَا يَجُوزُ غَيْرُ ذَلِكَ » [٣] . وَقَالَ أَبُو زَيْدٍ [٤] : « الإِتْمَامُ أَكْثَرُ فِي لِسَانِ العَرَبِ » ، يَعْنِي التَّفْعِيلَ [٥] مِنْ هَذَا النَّحْوِ . وَقَدْ تَقَدَّمَتْ الإِشَارَةُ إِلَى تَعْلِيلِ مَا قَالَهُ سِيبَوَيْهِ [٦].

وَقِيلَ : (عَزَّيْتُهُ) مِنْ بَابِ (تَظَنَّيْتُ) ، أَعْنِي أَنَّ الأَصْلَ : عَزَّزْتُهُ ، ثُمَّ أُبْدِلَ مِنْ أَحَدِ الأَمْثَالِ حَرْفُ عِلَّةٍ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ [٧] :

---

(١) راجع : مقاييس اللغة ٤/ ٣١٠ ، والمحكم ٢/ ١٦١ .

(٢) إضافة يلتئم الكلام بمثلها .

(٣) انظر : الكتاب ٤/ ٨٣ .

(٤) هو سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري ، الإمام المشهور في اللغة والأدب والغريب والنوادر ، كان كثيرَ السماع عن العرب ثقةً مقبولَ الرواية ، روى عن أبي عمرو بن العلاء ، وأخذ عنه جماعة منهم سيبويه والأصمعي وأبو عبيد القاسم ابن سلّام وغيرهم ، وقيل : إنه كان يحفظ ثلثي اللغة ، من تصانيفه : النوادر ، ولغات القرآن ، وكتاب الهمزة وغيرها ، توفي سنة ٢١٥هـ . انظر في ترجمته : إنباه الرواة ٢/ ٣٠ ، ومعجم الأدباء ١١/ ٢١٢ ، وبغية الوعاة ١/ ٥٨٢ .

(٥) في الأصل (التفصيل) ، وهو تحريف ، وصوابه من المحكم .

(٦) انظر ما سبق ص٦٠٧ .

(٧) الأبيات من الرجز ، وتُنسب لغير واحد : فهي لشهاب بن العَيِّف في : خزانة الأدب ١٠/ ٨٩ ، والتاج (زنأ) . وللعَيِّف العَبْدي في التنبيه والإيضاح ١/ ١٩ ، ٢٨٦ . وللعَفِيف العَبْدي في اللسان (زنأ) . ولابن العَفِيف العَبْدي أو عبد المسيح ابن عَسَلَة في شرح شواهد المغني ٢/ ٦٢٤ . ولجرير في الصحاح (شدخ) وليس في ديوانه . وبلا نسبة في : إصلاح المنطق ص١٥٣ ، والمغني ١/ ٢٤٣ . **وزَنَّا** : أصله : زَنَّأَ ، بالهمز ، ومعناه : ضيَّق عليه .

لَاهُمَّ إِنَّ الحَارِثَ بنَ جَبَلَهْ زَنَّا عَلَى أَبِيهِ ثُمَّ قَتَلَهْ
وَأَيُّ فِعْلٍ سَيِّءٍ لا فَعَلَهْ

وَقِيْلَ : هَذَا النَّوْعُ أَكْثَرُ مِنْ (تُمْلِي ودِينَارٍ) ؛ لِزِيَادَةِ المِثْلِ . وَقِيْلَ : بَلْ (دِينَارٌ وتُمْلِي) أَكْثَرُ ؛ لِوُجُودِ الإِدْغَامِ ، وَعَلَى الجُمْلَةِ فَقَدْ جَاءَ هَذَا وَهَذَا .

وَ(**الرِّيَبُ**) صُرُوفُ [١] الدَّهْرِ وَحَوَادِثُهُ [٢] . قَالَ بَعْضُهُمْ [٣] : « هِيَ رَاجِعَةٌ إِلَى (الرَّيْبِ) بِمَعْنَى : الشَّكِّ ؛ لِأَنَّهُ يُشَكُّ فِي الخَلَاصِ مِنْهَا » . وَقِيْلَ : تَرْجِعُ إِلَى الشَّكِّ لَكِنْ بِمَعْنىً وَاحِدٍ ، وَهُوَ أَيْضًا تَحَيُّرُ الشَّخْصِ مِنْ مُدَّتِهَا حَتَّى يُجْعَلَ شَاكًّا فِي أُمُورٍ لَا يَقِفُ مِنْهَا عَلَى تَحْقِيقٍ ؛ لِشِدَّةِ مَا اعْتَرَاهُ وَحَيَّرَ ذِهْنَهُ ، وَنَظِيرُ ذَلِكَ قَوْلُهُ [٤] :

وَقَدْ عَدِمَ التَّيَقُّنُ فِي زَمَانٍ حَصَلْنَا مِنْ حِجَاهُ عَلَى التَّظَنِّي
فَقُلْنَا لِلهِزَبْرِ : أَأَنْتَ لَيْثٌ؟ فَشَكَّ ، وَقَالَ : عَلِّي أَوْ كَأَنِّي

وَ(**النَّحْسُ**) خِلَافُ السَّعْدِ ، وَالجَمْعُ (أَنْحُسٌ ونُحُوسٌ) ، وَ(النَّحْسُ) الجَهْدُ وَالضُّرُّ ، وَكِلَاهُمَا يَحْتَمِلُهُ مَا فِي الخُطْبَةِ [٥] .

وَلَفْظُ (**السَّمَاءِ**) [٦] مُؤَنَّثٌ ، وَقَدْ يُذَكَّرُ [٧] ، وَعَلَى هَذَا حَمَلَ بَعْضُهُمْ [٨] قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿ ٱلسَّمَآءُ

---

(١) في الأصل (وصرف) ، والوجه ما أثبتُّه .

(٢) راجع : مقاييس اللغة ٢/ ٤٦٣ ، والمحكم ١١/ ٢٧٠ .

(٣) هو أبو البقاء العكبري . انظر : شرح خطب ابن نُباتة ص١٩١ .

(٤) البيتان من الوافر ، وهما لأبي العلاء المعري في ديوانه اللزوميات ٣/ ٢٨١ .

(٥) راجع : مقاييس اللغة ٥/ ٤٠١ ، والمحكم ٣/ ١٤٥ .

(٦) راجع : المحكم ٨/ ٤١٢ ، فكلام المؤلف هنا نقلٌ عمّا ذكره ابن سيدة .

(٧) انظر : المذكر والمؤنث لابن التَّسْتُري ص٨٣ ، والبلغة لابن الأنباري ص٦٤ .

(٨) هو أبو زكريا الفراء . انظر : معاني القرآن ٣/ ١٩٩ ، وكتابه المذكر والمؤنث ص٩١ .

مُنفَطِرٌ بِهِۦ ﴾ (١) ، لَا عَلَى النَّسَبِ كَمَا حَمَلَهُ عَلَيْهِ (٢) سِيبَوَيْهِ رَحِمَهُ اللهُ (٣) . وَالجَمْعُ ([أَسْمِيَةٌ وسُمِيٌّ] (٤) وسَمَاوَاتٌ وسَمَاءٌ) . وَقَوْلُهُ – وَأَظُنُّهُ أُمَيَّةَ بنَ أَبِي الصَّلْتِ – (٥) :

لَهُ مَا رَأَتْ عَيْنُ البَصِيرِ وَفَوْقَهُ   سَمَاءُ الإِلَهِ فَوْقَ سَبْعِ سَمَائِيَا

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ : « جَاءَ هَذَا خَارِجًا عَنْ الأَصْلِ الَّذِي عَلَيْهِ الاسْتِعْمَالُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ : أَحَدُهَا أَنَّهُ جَمَعَ (سَمَاءً) عَلَى // فَعَائِلَ ، حَيْثُ كَانَ وَاحِدًا مُؤَنَّثًا ، فَكَأَنَّ الشَّاعِرَ شَبَّهَهُ بِـ(شِمَالٍ وشَمَائِلَ) [٢٢٤] وَ(عَجُوزٍ وعَجَائِزَ) ، وَنَحْوِ هَذِهِ الآحَادِ المُؤَنَّثَةِ الَّتِي كُسِّرَتْ عَلَى فَعَائِلَ ، وَالجَمْعُ المُسْتَعْمَلُ فِيهِ فُعُولٌ دُونَ فَعَائِلَ ، كَمَا قَالُوا : (عَنَاقٌ وعُنُوقٌ) ، فَجَمَعَهُ (٦) عَلَى فُعُولٍ ؛ إِذْ كَانَ عَلَى مِثَالِ (عَنَاقٍ) فِي التَّأْنِيثِ هُوَ المُسْتَعْمَلُ ، فَجَاءَ بِهِ هَذَا الشَّاعِرُ فِي « سَمَائِيَا » عَلَى غَيْرِ المُسْتَعْمَلِ .

وَالآخَرُ أَنَّهُ قَالَ : (سَمَائِيَ) ، وَكَانَ القِيَاسُ الَّذِي عَلَيْهِ الاسْتِعْمَالُ (سَمَايَا) ، فَجَاءَ بِهِ هَذَا الشَّاعِرُ لَـمَّا اضْطُرَّ عَلَى القِيَاسِ المَتْرُوكِ ، فَقَالَ : (سَمَائِيَ) عَلَى وَزْنِ (سَحَائِبَ) ، فَوَقَعَتْ فِي الطَّرَفِ يَاءٌ مَكْسُورٌ (٧) مَا قَبْلَهَا ، فَيَلْزَمُ أَنْ تُقْلَبَ أَلِفًا ؛ إِذْ قُلِبَتْ فِيمَا (٨) لَيْسَ فِيهِ حَرْفُ اعْتِلَالٍ فِي هَذَا الجَمْعِ ، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : (مَدَارَى) ، وَحُرُوفُ الاعْتِلَالِ فِي (سَمَائِيَ) أَكْثَرُ مِنْهَا فِي

---

(١) سورة المزمل ، الآية : ١٨ .

(٢) في الأصل (إليه) ، ولعلّ الوجه ما أثبتُّ .

(٣) انظر : الكتاب ٢/ ٤٧ .

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام ، مذكورة في المحكم .

(٥) البيت من الطويل ، وهو في : ديوانه ص١٥٠ ، وإيضاح الشعر ص٢٥٩ ، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ٢/ ٢٦٦، وضرائر الشعر ص٤٤ ، وخزانة الأدب ١/ ٢٤٤ . وبلا نسبة في : الكتاب ٣/ ٣١٥ ، والمقتضب ١/ ٢٨٢ ، والمنصف ٢/ ٦٦ ، والخصائص ١/ ٢١٢ ، والممتع ٢/ ٥١٣ .

(٦) في الأصل (فجمعوه) ، وتصويبه من المحكم .

(٧) في الأصل (مسكور) ، وهو تحريف .

(٨) في الأصل (فيها) ، والوجه ما أثبتُّ .

(مَدَارَى) ، فَإِذَا قُلِبَتْ فِي (مَدَارَى) وَجَبَ أَنْ تُقْلَبَ فِي هَذَا الضَّرْبِ ، فَيُقَالَ : (سَمَاءَا [١]) ، فَتَقَعُ الهَمْزَةُ بَيْنَ أَلِفَيْنِ [٢] ، وَهِيَ قَرِيبَةٌ مِنَ الأَلِفِ ، فَتَجْتَمِعُ حُرُوفٌ مُتَشَابِهَةٌ يُسْتَثْقَلُ اجْتِمَاعُهُنَّ ، كَمَا اسْتُثْقِلَ اجْتِمَاعُ المِثْلَيْنِ وَالمُتَقَارِبَيْ المَخَارِجِ فَأُدْغِمَا ، فَأُبْدِلَتْ مِنَ الهَمْزَةِ يَاءٌ ، فَصَارَ (سَمَايَا) ، وَهَذَا الإِبْدَالُ إِنَّمَا يَكُونُ مِنَ الهَمْزَةِ إِذَا كَانَتْ مُعْتَرِضَةً فِي الجَمْعِ مِثْلَ جَمْعِ (سَمَاءٍ ومَطِيَّةٍ ورَكِيَّةٍ) ، فَكَانَ حُكْمُ (سَمَاءٍ) إِذَا جُمِعَ مُكَسَّرًا عَلَى فَعَائِلَ أَنْ يَكُونَ [كَمَا] [٣] ذَكَرْنَا مِنْ نَحْوِ : (مَطَايَا ورَكَايَا) ، لَكِنَّ هَذَا القَائِلَ جَعَلَهُ بِمَنْزِلَةِ مَا لَامُهُ صَحِيحٌ ، وَثَبَتَ قَبْلَهُ فِي الجَمْعِ الهَمْزَةُ ، فَقَالَ : (سَمَاءٍ) كَمَا يُقَالُ : (جَوَارٍ) ، فَهَذَا وَجْهٌ آخَرُ مِنَ الإِخْرَاجِ مِنَ الأَصْلِ المُسْتَعْمَلِ وَالرَّدِّ إِلَى القِيَاسِ المَتْرُوكِ الاسْتِعْمَالِ .

ثُمَّ حُرِّكَتْ اليَاءُ بِالفَتْحِ فِي مَوْضِعِ الجَرِّ ، كَمَا تُحَرَّكُ مِنْ (جَوَارٍ ومَوَالٍ) ، فَصَارَ (سَمَائِيَ [٤]) ، مِثْلَ [٥] :

❊ ... مَوْلَى مَوَالِيَا ❊

وَ [٦] :

---

(١) في الأصل (سماء) .

(٢) في الأصل (العين) ، والوجه ما أثبتُّه .

(٣) تكملة بها يلتئم الكلام .

(٤) في الأصل (سماوي) ، وتصويبه من المحكم .

(٥) جزءٌ من عجز بيتٍ من الطويل ، وتمامه :

فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللهِ مَوْلًى هَجَوْتُهُ   وَلَكِنَّ عَبْدَ اللهِ مَوْلَى مَوَالِيَا

ويُنسب إلى الفرزدق كما تذكر المصادر ، وليس في ديوانه . انظر : الكتاب ٣/ ٣١٣ ، والمقتضب ١/ ٢٨١ ، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ٢/ ٢٧١ ، والإغفال ٢/ ٢٦٢ ، وشرح المفصل ١/ ٦٤ ، وضرائر الشعر ص٤٢، واللسان (عرا ، ولي) ، والمقاصد النحوية ٤/ ١٨٥١ ، وخزانة الأدب ١/ ٢٣٥ .

(٦) صدر بيت من الوافر ، وتمامه :

❊ بِهِنَّ مُلَوَّبٌ كَدَمِ العِبَاطِ ❊

وهو للمتنخِّل مالك بن عويمر الهذلي ، ويُكْنَى أبا أُثَيْلَة ، شاعرٌ محسنٌ من نوابغ هذيل وفحولهم ، وهو – كما قال الأصمعي – صاحب أجود قصيدة طائيَّةٍ قالتها العرب . انظر : الشعر والشعراء ٢/ ٦٥٩ ، والأغاني ٢٤/ ٥٨ .   =

* أَبِيتُ عَلَى مَعَارِيَ وَاضِحَاتٍ *

فَهَذَا أَيْضًا وَجْهٌ آخَرُ مِنْ الإِخْرَاجِ عَنْ الأَصْلِ الْمُسْتَعْمَلِ »(١) . وَإِنَّمَا لَمْ يَأْتِ بِالجَمْعِ عَلَى وَجْهِهِ – أَعْنِي أَنْ يَقُولَ : (سَمَايَا) – لِأَنَّهُ كَانَ يَصِيرُ مِنْ الضَّرْبِ الثَّانِي إِلَى الضَّرْبِ الثَّالِثِ ، وَإِنَّمَا مَبْنَى هَذَا الشِّعْرِ عَلَى الضَّرْبِ الثَّانِي الَّذِي هُوَ مَفَاعِلُنْ ، لَا عَلَى الضَّرْبِ الثَّالِثِ الَّذِي هُوَ فَعُولُنْ(٢).

وَ(المَفْتُونِينَ) جَمْعُ (مَفْتُونٍ) مِنْ (الفِتْنَةِ) ، إِمَّا بِمَعْنَى : الاخْتِبَارِ – وَ(الفِتْنَةُ) الاخْتِبَارُ – وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهَا فِتْنَةً لِّلظَّالِمِينَ ﴾(٣) .

وَإِمَّا بِمَعْنَى : الضَّلَالِ وَالإِثْمِ – وَ(الفِتْنَةُ) الضَّلَالُ وَالإِثْمُ – وَقَدْ قِيلَ(٤) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ائْذَن لِّي وَلَا تَفْتِنِّي ﴾(٥) : إِنَّ مَعْنَاهُ: « لَا تُؤْثِمْنِي // بِأَمْرِكَ إِيَّايَ [٢٢٥] بِالخُرُوجِ، وَذَلِكَ غَيْرُ مُتَيَسِّرٍ عَلَيَّ فَآثَمُ(٦) » . قَالَ الزَّجَّاجُ: « وَقِيلَ : إِنَّ الْمُنَافِقِينَ هَزَؤُوا بِالْمُسْلِمِينَ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ ، فَقَالُوا : تُرِيدُونَ بَنَاتِ الأَصْفَرِ؟ ، فَقَالَ : لَا تَفْتِنِّي، أَيْ: لَا تَفْتِنِّي بِبَنَاتِ الأَصْفَرِ . فَأَعْلَمَ اللهُ أَنَّهُمْ قَدْ سَقَطُوا فِي الفِتْنَةِ، أَيْ: فِي الإِثْمِ »(٧).

= والبيت له في : الكتاب ٣/ ٣١٣ ، وشرح أشعار الهذليين ٣/ ١٢٦٨ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ٢/ ٩٩٣ ، واللسان (لوب ، عرا) . وبلا نسبة في : المنصف ٢/ ٦٧ ، والخصائص ١/ ٣٣٥ ، وضرائر الشعر ص٤٣ ، واللسان (عبط) .

والمَعْرَى : الفِرَاش . **والواضحة** : البيضاء النقيّة . **والمُلَوَّب** : الذي أُجري عليه المَلَاب ، وهو ضربٌ من الطِّيب أحمر ، فارسيٌّ . **والعَبِيطَة** : الناقة التي تُنحر لغير علَّة أو مرضٍ . راجع اللسان (عرا ، وضح ، لوب ، عبط) .

(١) التعليقة للفارسي ٣/ ١٤٠–١٤٥ ، والإغفال ٢/ ٢٦٦–٢٧٣ . وانظر : المقتضب ١/ ٢٨٢ ، والمنصف ٢/ ٦٦ .

(٢) انظر : شرح الكتاب للسيرافي ١٢/ ١٦١ ، والمنصف ٢/ ٧٥ ، والخصائص ١/ ٣٣٥ ، ورسالة الغفران ص٣٦٩ .

(٣) سورة الصافات ، الآية : ٦٣ .

(٤) هذا قول الزجاج ، وبه قال ابن سيدة . انظر : معاني القرآن ٢/ ٤٥١ ، والمحكم ١٠/ ١٩٠ .

(٥) سورة التوبة ، الآية : ٤٩ .

(٦) في الأصل (تأثم) ، وهو تحريف .

(٧) انظر : معاني القرآن ٢/ ٤٥١ .

وَيَجِيءُ لَفْظُ (الفِتْنَةِ) لِغَيْرِ هَذَيْنِ ، لَكِنْ يَبْعُدُ اعْتِبَارُهُ [١] فِي الخُطْبَةِ [٢].

وَ(**الكَبَائِرُ**) الذُّنُوبُ العِظَامُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الكَلَامُ عَلَيْهَا [٣].

وَ(**الصَّبِرُ**) – وِزَانُ (كَتِفٍ) – عُصَارَةُ شَجَرٍ مُرٍّ ، وَاحِدَتُهُ (صَبِرَةٌ) ، وَجَمْعُهُ (صُبُورٌ) ، قَالَ الفَرَزْدَقُ [٤] :

يَا ابْنَ الخَلِيَّةِ إِنَّ حَرْبِيَ مُرَّةٌ   فِيهَا مَذَاقَةُ حَنْظَلٍ وَصُبُورِ

قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : « نَبَاتُ الصَّبِرِ كَنَبَاتِ السَّوْسَنِ الأَخْضَرِ ، غَيْرَ أَنَّ وَرَقَ الصَّبِرِ أَطْوَلُ وَأَعْرَضُ وَأَثْخَنُ كَثِيرًا ، وَهُوَ كَثِيرُ المَاءِ جِدًّا » [٥].

وَ(**فَجِئَتْهُمْ** [٦] وفَجَأَهُمْ)، (يَفْجَأُ) فِيهِمَا ؛ عَنْ الأَوَّلِ أَصَالَةً، وَعَنْ الثَّانِي لِأَجْلِ حَرْفِ الحَلْقِ، وَالمَصْدَرُ (فُجَاءَةٌ وفَجْأَةٌ) : هَجَمَ عَلَيْهِمْ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَشْعُرُوا بِهِ [٧].

وَ(**صُرِّفَتْ**) يَحْتَمِلُ أَمْرَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ المَعْنَى : رُدَّتْ [٨] إِلَيْهِمْ ، فَيَكُونَ المَعْنَى عَكْسَ قَوْلِ عَمْرِو بنِ كُلْثُومٍ [٩] :

---

(١) في الأصل (اعتبارها) ، ولعلّ الوجه ما هو مُثْبَتٌ .

(٢) راجع : مقاييس اللغة ٤/ ٤٧٢ ، والمحكم ١٠/ ١٨٩ .

(٣) انظر ما سبق ص٥١٩ .

(٤) البيت من الكامل ، وهو في : النقائض ٣/ ١٠١٧ ، والمحكم ٨/ ٢٠٩ ، ومنتهى الطلب ٥/ ٣٨٥ ، واللسان والتاج (صبر) ، وليس في ديوانه .

(٥) راجع : كتاب النبات ص٩٦ ، والمحكم ٨/ ٢٠٩ .

(٦) في الأصل (فَجِأَتْهُم) .

(٧) راجع : المحكم ٧/ ٣٤٣ .

(٨) في الأصل (ردّة) .

(٩) البيت من الوافر ، وهو في : معلقته من ديوانه ص٦٥ ، وجمهرة أشعار العرب ص٢٧٤ ، والكتاب ١/ ٤٠٥ ، وشرح القصائد العشر ص٢٥٦ ، والتذكرة الحمدونية ٧/ ١٢٢ ، وشرح شواهد الإيضاح ص١٧٢ ، واللسان (صبن) . =

صَرَفْتِ الكَأْسَ عَنَّا أُمَّ عَمْرٍو وَكَانَ الكَأْسُ مَجْرَاهَا اليَمِينَا

عَلَى مَنْ رَوَاهُ [١] : « صَرَفْتِ » . وَالثَّانِي أَنْ يَكُونَ المَعْنَى : جُعِلَتْ خَالِصًا ، وَ(الصِّرْفُ) الخَالِصُ [٢].

وَالمُرَادُ بِـ(**الكَأْسِ**) هُنَا المَوْتُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهَا تُسْتَعْمَلُ فِي جَمِيعِ المَكَارِهِ [٣] ، كَمَا فِي قَوْلِهِ [٤] :

مَنْ لَمْ يَمُتْ عَبْطَةً يَمُتْ هَرَمًا الـمَوْتُ كَـأْسٌ وَالـمَرْءُ ذَائِقُهَا

وَ(**التَّنَكُّرُ**) يَكُونُ مِنَ الأَحْوَالِ لَهُمْ ، وَيَكُونُ مِنْهُمْ لِلأَحْوَالِ [٥] . فَإِنْ كَانَ مِنَ الأَحْوَالِ كَانَ المَعْنَى : أَنَّهَا لَقِيَتْهُمْ بِمَا يَكْرَهُونَ ؛ لِأَنَّ عَادَةَ المُنْكِرِ أَنَّهُ لَا يُلْقِي بِالمُوَافَقَةِ لِـمَنْ يُنْكِرُهُ ، وَعَلَى ذَلِكَ حُمِلَ قَوْلُ امْرِىءِ القَيْسِ [٦] :

لَقَدْ أَنْكَرَتْنِي بَعْلَبَكُّ وَأَهْلُهَا وَلَابْنُ جُرَيْجٍ فِي قُرَى حِمْصَ أَنْكَرَا

أَيْ : لَقِيَتْنِي بِمَا أَكْرَهُ ، وَعَلَى مَعْنَى [٧] الكَرَاهَةِ حُمِلَ قَوْلُ طَرَفَةَ [٨] :

= ونُسب إلى عمرو بن مَعْدِيكَرِبَ في ملحق ديوانه ص٢١٣ ، والأغاني ١٥/ ٢١٣. وإلى عمرو بن عديّ أو عمرو بن كلثوم في خزانة الأدب ٨/ ٢٧٢ ، والدرر ٣/ ٨٧ . ويُروى : (صَدَدْتِ) و(صَبَنْتِ) بدل (صَرَفْتِ) ، ولا شاهد فيه حينئذ على هذه الرواية .

(١) في الأصل (وراه) .

(٢) راجع : المحكم ٨/ ٢٠٠ .

(٣) انظر ما سبق ص٦١٥ .

(٤) سبق تخريجه ص٦١٧ .

(٥) في الأصل (الأحوال) .

(٦) البيت من الطويل ، وهو في : ديوانه ص٤٣٢ ، والعمدة لابن رشيق ١/ ١٤١ ، وشرح الأشعار الستة الجاهلية ١/ ١٢٢ ، ومعجم البلدان ١/ ٤٥٤ ، والحماسة البصرية ١/ ١٥٥ .

(٧) في الأصل (نفي) ، ولعلّ الوجه ما أثبتُّ .

(٨) البيت من الطويل ، وهو في : معلقته من ديوانه ص٤٥ ، وشرح القصائد السبع ص١٩٢ ، وشرح القصائد العشر ص١٠٢ ، واللسان (غبر) ، والمقاصد النحوية ١/ ٣٧٣ ، والدرر ١/ ٢٣٦ . **والغبراء** : الأرض ، وبنوها المحتاجون =

رَأَيْتُ بَنِي غَبْرَاءَ لَا يُنْكِرُونَنِي وَلَا أَهْلُ هَذَاكَ الطِّرَافِ الْمُمَدَّدِ

وَإِنْ كَانَ مِنْهُمْ يَكُونُ الْمَعْنَى [١] : أَنَّهُمْ أَنْكَرُوا مَا اعْتَرَاهُمْ مِنَ الأَحْوَالِ ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَعْهَدُوا مِثْلَهَا وَلَا طُرِقُوا بِشِبْهِهَا .

وَ(الْمُنْقَلَبُ) يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ اسْمًا لِلمَصْدَرِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ اسْمًا لِلزَّمَانِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الكَلَامُ عَلَيْهِ [٢].

وَلَيْسَ فِيهِ مِنْ جِهَةِ الإِعْرَابِ وَلَا مِنْ جِهَةِ البَدِيعِ مَا يَتَأَكَّدُ ذِكْرُهُ .

❖ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ : [« **فَيَا لَـهَا مِنْ صَرْعَةٍ مَا أَضَرَّهَا ، وَجُرْعَةٍ مَا أَمَرَّهَا** » إِلَى قَوْلِهِ : « ﴿**يُنظَرُونَ**﴾ » [٣]] [٤].

الشَّرْحُ:

(**الْجُرْعَةُ**) اسْمٌ لِـمَا يُتَجَرَّعُ ، أَيْ // : يُبْلَعُ . قَالَ ابْنُ مُشَرَّفٍ : « وَلَا يَنْفَكُّ عَنْ كَرَاهَةٍ – أَعْنِي (الجَرْعَ) – إِمَّا فِي نَفْسِ مَا يُتَجَرَّعُ ، وَإِمَّا فِي أَمْرِ حَالٍ عِنْدَ التَّجَرُّعِ » . وَ(الجَرْعَةُ) بِالفَتْحِ كَـ(الـجُرْعَةِ) . وَقِيلَ : (الـجَرْعَةُ) بِالفَتْحِ الـمَرَّةُ [٥] الوَاحِدَةُ ، وَ(الجُرْعَةُ) بِالضَّمِّ مَا اجْتَرَعْتَ ، [٢٢٦]

= والفقراء ، **والطِّراف** : بيتٌ من أدم ، وأهله المياسير والأغنياء . راجع الشرح في ديوانه أعلاه .

(١) ذكر ذلك أبو البقاء في شرح خطب ابن نُباتة ص١٩٢ .

(٢) انظر ما سبق ص٤٩٢ .

(٣) الخطب النُّباتية ل١١/أ ، وتمامه : « ... ، **وَرِحْلَةٍ مَا أَقْرَبَهَا ، وَخُطَّةٍ مَا أَصْعَبَهَا ، فَكَيْفَ يَطْمَعُ فِي البَقَاءِ الطَّامِعُون؟ ، وَهُمْ الْمُصَدِّقُونَ بِمَا يَسْمَعُون ، أَمْ مَاذَا يَنْتَظِرُ الْمُقَصِّرُون ، وَيَتَعَلَّلُ بِهِ المَغْرُورُون؟ ، أَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مِنَ الْمَنُونِ مَسْتُورُون؟ ، أَمْ يَتَوَهَّمُونَ أَنَّهُمْ إِلَى الأَبَدِ مُؤَخَّرُون؟ ، سَاءَ مَا يَسْتَشْعِرُون** ، ﴿ بَلْ تَأْتِيهِم بَغْتَةً فَتَبْهَتُهُمْ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ رَدَّهَا وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ ﴾ » .

(٤) تكملة من المحقّق استأنست فيها بما جرت عليه عادة المؤلف في شرحه .

(٥) في الأصل (المراة) .

الأَخِيرَةُ لِلمُهْلَةِ عَلَى مَا أَرَاهُ [١] سِيبَوَيْهِ فِي هَذَا الضَّرْبِ [٢].

وَ(**الخُطَّةُ**) [٣] شِبْهُ القِصَّةِ ، يُقَالُ : (سُمْتُهُ خُطَّةَ خَسْفٍ) ، أَيْ : قِصَّةَ خَسْفٍ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ [٤] :

هُمَا خُطَّتَا : إِمَّا إِسَارٌ وَمِنَّةٌ وَإِمَّا دَمٌ ، وَالقَتْلُ بِالحُرِّ أَجْدَرُ

وَلَا شَكَّ أَنَّ (الخُطَّةَ) عَنْ المَكْرُوهِ ، وَالمُرَادُ بِهَا – أَيْ : بِـ(الخُطَّةِ) – هَهُنَا شَدَائِدُ المَوْتِ وَغُصَصُهُ .

وَ(**تَعَلَّلَ**) بِمَعْنَى : تَشَاغَلَ ، يُقَالُ : (تَعَلَّلَ بِالأَمْرِ) ، أَيْ : تَشَاغَلَ ، قَالَ [٥] :

فَاسْتَقْبَلَتْ لَيْلَةَ خِمْسٍ حَنَّانْ [٦] تَعْتَلُّ فِيهِ بِرَجِيعِ العِيدَانْ

أَيْ : تَشَاغَلُ بِالرَّجِيعِ الَّذِي هُوَ الجِرَّةُ تُخْرِجُهَا وَتَمْضَغُهَا ، وَ(عَلَّلَهُ بِحَدِيثٍ وَطَعَامٍ وَنَحْوِهِمَا [٧]) شَغَلَهُ بِهِمَا [٨] ، وَ(عَلَّلَتْ [٩] المَرْأَةُ صَبِيَّهَا بِشَيْءٍ مِنْ المَرَقِ [١٠] وَنَحْوِهِ) لِيَجْزَأَ بِهِ عَنْ اللَّبَنِ ، قَالَ

---

(١) في الأصل (أراد) ، والمثبت من المحكم ، ولعلّه الوجه .

(٢) راجع : الكتاب ٤/ ٧٢ ، ٧٣ ، والمحكم ١/ ١٩٠ .

(٣) راجع : المحكم ٤/ ٣٦٤ .

(٤) البيت من الطويل ، وهو لتأبّط شرًّا في : ديوانه ص٨٩ ، والأغاني ٢١/ ١٠٤ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٧٩ ، واللسان (خطط) ، والمقاصد النحوية ٢/ ٦٨١ ، وخزانة الأدب ٧/ ٤٩٩ . ورواية الديوان :

لَكُمْ خَصْلَةٌ : إِمَّا فِدَاءٌ وَمِنَّةٌ وَإِمَّا دَمٌ ، وَالقَتْلُ بِالمَرْءِ أَجْدَرُ

ولا شاهد فيه حينئذ .

(٥) البيتان من الرجز ، وهما بلا نسبة في : المحكم ١/ ٤٥ ، واللسان (رجع ، علل) ، وتاج العروس (علل) .

(٦) في الأصل (جفان) ، وتصويبه من المحكم .

(٧) في الأصل (ونحوها) .

(٨) في الأصل (بها) .

(٩) في الأصل (علقت) ، وهو تحريف .

(١٠) في الأصل (المزن) ، وهو تحريف .

جَرِيرٌ [١] :

تُعَلِّلُ وَهْيَ سَائِمَةٌ بَنِيهَا بِأَنْفَاسٍ مِنَ الشَّبِمِ القَرَاحِ

وَيُرْوَى أَنَّ جَرِيرًا لَـمَّا أَنْشَدَ عَبْدَ المَلِكِ بنَ مَرْوَانَ هَذَا البَيْتَ ، قَالَ لَهُ : « لَا أَرْوَى اللهُ عَيْمَتَهَا [٢] » [٣].

وَوَقَعَ لَهُ فِي هَذَا الفَصْلِ فِي قَوْلِهِ : « **فَيَا لَـهَا** » إِلَى قَوْلِهِ : « **مَا أَصْعَبَهَا** » لَقَبٌ مِنْ أَلْقَابِ البَدِيعِ سَمَّاهُ بَعْضُهُمْ بِالتَّوْذِيمِ ، وَبَعْضُهُمْ بِالإِشْمَامِ ، وَمَعْنَاهُمَا مُتَقَارِبٌ ، وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ فِي عِلْمِ البَيَانِ .

وَفِيهِ مِنْ الإِعْرَابِ مَا يَتَعَلَّقُ بِـ(**ذَا**) الوَاقِعَةِ بَعْدَ (**مَا**) : يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى : [(الَّذِي) ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى :] [٤] (شَيْءٍ) جِيءَ بِهَا مُرَاعَاةً لِلمَوْضِعِ ؛ إِذْ (**مَا**) مُقَدَّرَةٌ بِمَعْنَى : (أَيٍّ) ، وَ(أَيٌّ) لَا بُدَّ لَهَا مِنْ الإِضَافَةِ لَفْظًا أَوْ مَعْنىً . فَعَلَى الأَوَّلِ يَكُونُ التَّقْدِيرُ : أَمْ مَا الَّذِي يَنْتَظِرُ الْمُقَصِّرُونَ؟ ، وَعَلَى الثَّانِي يَكُونُ التَّقْدِيرُ : أَمْ أَيُّ شَيْءٍ يَنْتَظِرُ [الْمُقَصِّرُونَ] [٥]؟ ، وَقَدْ يَتَرَجَّحُ هَذَا الثَّانِي بِالْمُشَاكَلَةِ كَـ(القَاضِي وَالحَادِي) ، عَلَى مَا هُوَ الْمُقَرَّرُ فِي كُتُبِ النَّحْوِ وَالبَيَانِ [٦].

---

(١) البيت من الوافر ، وهو في : ديوانه ص٨٨ ، وطبقات فحول الشعراء ٢/ ٤١٩ ، وإصلاح المنطق ص٤٢٠ ، والمحكم ١/ ٤٥ ، ومعجم البلدان ٤/ ٣١٥ ، واللسان والتاج (قرح ، نفس ، علل) . **والسَّآمَة** : الضَّجَر والملل . **والنَّفَسُ** : الجُرْعَة . **والشَّبِم** : البارد . **والقَرَاح** : الماء الخالص الذي لم يخالطه شيءٌ يُطَيَّبُ به كالعسل والتمر والسويق ، وهو الذي يُشْرَب إثر الطعام . يعني أنهم في زمن الشتاء والقحط . راجع اللسان (سأم ، نفس ، شبم ، قرح) .

(٢) **العَيْمَة** : شدّة العطش . راجع اللسان (عيم) .

(٣) راجع : المحكم ١/ ٤٥ ، واللسان والتاج (علل) . وانظر القصة في : الأغاني ٨/ ٤٩ ، والجليس الصالح للمعافى بن زكريا ص١٩٠ ، وتاريخ ابن عساكر ٥٢/ ٢٦١ .

(٤) تكملة بمثلها يلتئم الكلام ويتضح المعنى .

(٥) تكملة بها يلتئم الكلام .

(٦) انظر في المسألة : الكتاب ٢/ ٤١٦ ، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٤٤٣ ، وشرح الرضي ٣/ ٦٤ ، وارتشاف الضرب ٢/ ١٠٠٨ ، والمغني ١/ ٣٠٠ ، وشرح التصريح ١/ ١٣٩ .

وَ(أَمْ) فِي كِلْتَيْهِمَا عَاطِفَةٌ ، وَالعَطْفُ مِنْ قَبِيلِ عَطْفِ الجُمَلِ ، وَزَعَمَ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ أَنَّ (أَمْ) لَيْسَتْ بِعَاطِفَةٍ مُطْلَقًا (١) ، وَتَقْرِيرُ جَمِيعِ ذَلِكَ فِي كُتُبِ النَّحْوِ (٢).

❖ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ : [« **جَعَلَنَا اللهُ وَإِيَّاكُمْ مِمَّنْ اسْتَقْصَرَ فِي الدُّنْيَا مُدَّتَه ، وَأَعَدَّ لِـحُلُولِ المَوْتِ عُدَّتَه** » إِلَى قَوْلِهِ : « ﴿تَخْتَصِمُونَ﴾ » (٣)] (٤).

الشَّرْحُ:

(**الجِدَّةُ**) ضِدُّ البِلَى (٥) ، وَهُوَ عَلَى بَابِهِ ، أَعْنِي أَنَّ فِعْلَةً لِلهَيْئَاتِ ، وَ(الجِدَّةُ) هَيْئَةٌ ، قَالَ (٦) :

* أَبْلَى الزَّمَانُ مِنْ شَبَابِي جِدَّتَهْ *

وَالأَظْهَرُ فِي نِسْبَتِهِ (**الوَعْيَ**) لِـ(**الآذَانِ**) أَنَّهُ مِنْ بَابِ (٧) :

---

(١) هذا قول أبي عبيدة ، ووافقه محمد بن مسعود الغَزْنِي . انظر : مجاز القرآن ١/ ٥٩ ، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٧٨ ، والجنى الداني ص٢٠٥ ، ومغني اللبيب ١/ ٤٥ .

(٢) انظر في (أَمْ) وأحكامها : الأزهيَّة ص١٢٤ ، والجنى الداني ص٢٠٤ ، والمغني ١/ ٤١ .

(٣) الخطب النُّباتية ل١١/ أ ، وتمامه : « ... ، **وَأَخْلَقَ فِي طَاعَةِ مَوْلَاهُ شَبَابَهُ وَجِدَّتَه . إِنَّ أَبْلَغَ مَا جُلِيَتْ بِهِ الأَحْزَان ، وَأَنْفَعَ مَا وَعَتْهُ القُلُوبُ وَالآذَان ، وَأَوْلَى مَا أُنْصِتَ لِتِلَاوَتِهِ القُرْآن . وَتَقْرَأُ** : ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ ﴿٣٠﴾ ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عِندَ رَبِّكُمْ تَخْتَصِمُونَ﴾ » .

(٤) تكملة من المحقّق استأنست فيها بما جرت عليه عادة المؤلف في شرحه .

(٥) راجع : المحكم ٧/ ١٣٧ .

(٦) البيت من الرجز ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

(٧) البيتان من الطويل ، وهما لامرئ القيس في : ديوانه بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ص٥٩ . والأوَّل له في شرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٣٧٨ ، وبلا نسبة في : جمهرة اللغة ٢/ ٧٨٤ ، واللسان والتاج (فقر) . والثاني له في : اللسان (لبن ، كبا) ، والتاج (كبو) ، وبلا نسبة في : جمهرة اللغة ٣/ ١٠٢٦ ، ومقاييس اللغة ٥/ ١٥٦ ، واللسان (رند) . **والغرائر** : الغوافل عن الدهر لصيانتهنّ وتنعمهنّ . **والشَّذْر** : قطع الذهب . **والمُفَقَّر** : المصوغ على هيئة فقار الجرادة ، وهو مربَّعٌ . =

غَرَائِرُ فِي كِنٍّ وَصَوْنٍ وَنَعْمَةٍ يُحَلَّيْنَ يَاقُوتًا وَشَذْرًا مُفَقَّرَا
وَبَانًا // وَأُلْوِيًّا مِنَ الهِنْدِ ذَاكِيًا وَرَنْدًا وَلُبْنَى وَالكِبَاءَ المُقَتَّرَا [٢٢٧]

وَ(أَوْلَى) اسْمُ تَفْضِيلٍ مِنْ (الوَلْيِ) وَهُوَ القُرْبُ ، قَالَ ابْنُ الشَّاهِدِ : « أَصْلُهُ (القُرْبُ) ، وَاسْتُعْمِلَ فِي الأَحَقِّ بِالشَّيْءِ ؛ لِأَنَّ مَنْ قَرُبَ مِنْ الشَّيْءِ كَانَ أَحَقَّ بِهِ » ، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ﴾[١] فَقِيْلَ[٢] : هِيَ كَلِمَةٌ مَعْنَاهَا : التَوَعُّدُ وَالتَّهَدُّدُ . وَقَالَ ثَعْلَبٌ : « مَعْنَاهُ : دَنَوْتَ مِنْ التَّهْلُكَةِ[٣] »[٤].

وَارْتِفَاعُ (القُرْآنِ) عَلَى أَنَّهُ خَبَرُ (إِنَّ) ، وَمَفْعُولُ (أُنْصِتَ[٥]) النَّائِبِ عَنْ الفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ عَائِدٌ عَلَى (الآذَانِ) .

وَلَيْسَ فِي بَاقِي الفَصْلِ مِنْ جِهَةِ الإِعْرَابِ وَلَا مِنْ جِهَةِ البَدِيعِ مَا يَتَأَكَّدُ ذِكْرُهُ . وَالكَلَامُ عَلَى الآيَةِ الكَرِيمَةِ فِي كُتُبِ التَّفْسِيرِ[٦].

****

= والأُلْوِيُّ: أجود العود وأطيبه . والرَّنْد : شجرٌ طيِّبُ الرائحة . واللُّبْنَى : ضربٌ من الطيب . والكِبَاء : كلُّ ما يُتَبَخَّرُ به . والمُقَتَّر : المُدَخَّن عند مباشرة النار له . راجع شرح الديوان أعلاه .

ومراد المؤلف هنا أنّ المسألة من باب الحمل على المعنى لا على اللفظ . انظر ما سبق ص٢٧٥ .

(١) سورة القيامة ، الآية : ٣٤ .

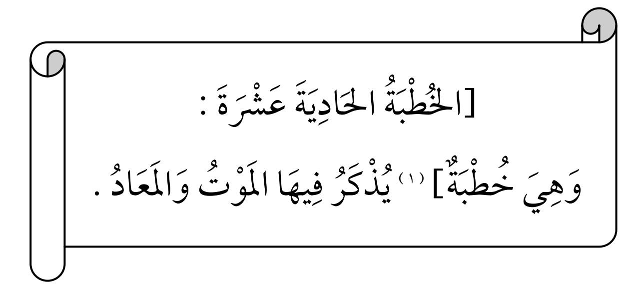
(٢) قاله جماعة منهم أبو عبيدة وابن الأعرابي والجوهري وابن سيدة . انظر: مجاز القرآن ٢/ ٢٧٨ ، وتهذيب اللغة ١٥/ ٤٤٨، والصحاح (ولي) ، والمحكم ١٢/ ١١٦ .

(٣) في الأصل (الملك) ، وهو تحريف ، وتصويبه من المحكم .

(٤) راجع : مقاييس اللغة ٦/ ١٤١ ، والمحكم ١٢/ ١١٦ .

(٥) في الأصل (نصت) ، والمثبت من أصل ديوان الخطب النُّباتية .

(٦) انظر مثلًا : الكشاف ٣/ ٣٩٧ ، والجامع للقرطبي ١٥/ ٢٥٤ ، والدرّ المصون ٩/ ٤٢٦ .



❖ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ : [« **الحَمْدُ للهِ الوَاحِدِ لَا مِنْ عَدَدٍ مَحْسُوب ، المُتَفَرِّدِ بِعِلْمِ بَوَاطِنِ الغُيُوب** » إِلَى قَوْلِهِ : « **وَأَوْقَاتِهَا** » (٢)] (٣).

الشَّرْحُ:

قَالَ ابْنُ الشَّاهِدِ : « التَّكْيِيفُ وَالتَّأْيِينُ وَالتَّأْوِينُ وَالتَّحْيِينُ وَالتَّوْقِيتُ جَمِيعُ ذَلِكَ أَلْفَاظٌ مُوَلَّدَةٌ لَا تَعْرِفُهَا العَرَبُ (٤) ، وَإِنَّمَا اصْطَلَحَ عَلَيْهَا المُتَكَلِّمُونَ » . قَالَ – أَعْنِي ابْنَ الشَّاهِدِ – : « وَمَرْجِعُ ذَلِكَ إِلَى اشْتِقَاقِ الأَفْعَالِ مِنْ الأَسْمَاءِ الجَوَامِدِ ، وَفِي كَوْنِ ذَلِكَ مَقِيسًا أَوْ مَوْقُوفًا عَلَى السَّمَاعِ ، أَوْ

---

(١) تكملة من المحقّق استأنست فيها بما جرت عليه عادة المؤلف في شرحه .

(٢) الخطب النُّباتية ل١١/أ ، وتمامه : « ... ، **الَّذِي لَمْ تَمْلِكْهُ الخَوَاطِرُ فَتُكَيِّفَه ، وَلَمْ تُدْرِكْهُ النَّوَاظِرُ فَتَصِفَه ، وَلَمْ يَخْلُ مِنْهُ مَكَانٌ فَيَقَعَ بِهِ التَّأْيِين ، وَلَمْ يَعْدَمْهُ زَمَانٌ فَيُطْلَقَ عَلَيْهِ التَّأْوِين ، ذَلِكَ اللهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَيْسَ مُؤَلَّفًا مِنْ طَبَائِعٍ فَيَتَنَقَّض ، وَلَا مَنْعُوتًا بِآلَةٍ فَيَتَبَعَّض ، بَلْ هُوَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ كَمَا وَصَف ، حَيٌّ قَدِيرٌ كَمَا عَرَّف ، أَحْمَدُهُ عَلَى مَا يَنُوءُ بِي حَمْلُه ، وَأُثْنِي عَلَيْهِ بِمَا هُوَ أَهْلُه ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ شَهَادَةً يَحْظَى بِهَا الشَّاهِد ، وَيَلْظَى بِهَا الجَاحِد ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ أَرْسَلَهُ وَشَقَاشِقُ الشَّيْطَانِ هَادِرَة ، وَبِحَارُ الطُّغْيَانِ زَاخِرَة ، وَغَمَرَاتُ الشَّكِّ طَافِحَة ، وَجَمَرَاتُ الشِّرْكِ لَافِحَة ، وَالعَرَبُ عَاكِفَةٌ عَلَى أَصْنَامِهَا ، مُتَجَانِفَةٌ فِي أَحْكَامِهَا ، مُسْتَقْسِمَةٌ بِأَزْلَامِهَا ، مُنْفَصِمَةٌ عُرَى أَرْحَامِهَا ، فَأَلَّفَ اللهُ بِمُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ شَتَاتَهَا ، وَشَرَّفَ بِبَيْتِهِ أَبْيَاتَهَا ، وَرَفَعَ بِصِيتِهِ أَصْوَاتَهَا ، وَقَمَعَ بِعِزِّهِ عُزَّاهَا وَلَاتَهَا ، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ أَحْيَانَ الدُّهُورِ وَأَوْقَاتَهَا** » .

(٣) تكملة من المحقّق استأنست فيها بما جرت عليه عادة المؤلف في شرحه .

(٤) انظر : جمهرة اللغة ٢/ ٩٧٠ ، والمحكم ٧/ ٨٦ .

التَّفرِقَةِ بَيْنَ مَا يُلْتَمَحُ فِيهِ الحَدَثُ (١) أَوْ لَا ؛ خِلَافٌ مُقَرَّرٌ بَيْنَ النَّحْوِيِّينَ (٢) ».

وَمَعْنَى هَذَا الكَلَامِ : أَنَّهُ لَا يُقَالُ عَنْ اللهِ تَعَالَى : كَيْفَ هُوَ؟ ، وَلَا أَيْنَ هُوَ؟ ، وَلَا فِي أَيِّ أَوَانٍ هُوَ ﷻ ؟ ، يَعْتَبِرُ المُتَفَكِّرُونَ بِآيَاتِهِ وَلَا يَتَفَكَّرُونَ فِي مَائِيَّةِ ذَاتِهِ : ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَۚ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَۖ وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَاۚ وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ﴾ (٣) ، وَبَسْطُ الكَلَامِ عَلَى هَذَا فِي عِلْمِ الكَلَامِ، أَمَاتَنَا اللهُ عَلَى الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، لَا مُبَدِّلِينَ وَلَا مُغَيِّرِينَ بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ (٤).

وَأَمَّا (كَيْفَ) مِنْ نَحْوِ اللُّغَةِ فَهِيَ اسْمٌ مَعْنَاهُ : الاسْتِفْهَامُ (٥) ، وُضِعَتْ لِيُكْنَى بِهَا عَنْ الكَلَامِ الكَثِيرِ ، فَإِذَا قُلْتَ : كَيْفَ زَيْدٌ؟ ، فَكَأَنَّ الأَصْلَ : أَخْبِرْنِي عَنْ أَحْوَالِ زَيْدٍ جَمِيعِهَا ، بِالتَّنْصِيصِ عَلَى أَفْرَادِهَا ، فَتُرِكَ ذَلِكَ ، وَجُعِلَتْ (كَيْفَ) مُغْنِيَةً عَنْهُ ، وَبِهَذَا الاعْتِبَارِ يَصِحُّ تَنْظِيرُ مَنْ نَظَّرَهَا بِالمَعْدُولِ مِنْ العَدَدِ ، وَبَسْطُ هَذَا وَتَقْرِيرُهُ فِي كُتُبِ النَّحْوِ (٦).

وَالأَكْثَرُ فِيهَا – أَعْنِي فِي (كَيْفَ) – التَّأْنِيثُ بِاعْتِبَارِ الكَلِمَةِ ، وَقَدْ تُذَكَّرُ بِاعْتِبَارِ اللَّفْظِ ، وَهَكَذَا عَادَةُ العَرَبِ ، أَعْنِي أَنَّهُ مَا كَانَ مِنْ الأَلْفَاظِ مُسْتَقِلًّا // كَانَ اعْتِبَارُ الكَلِمَةِ فِيهِ أَكْثَرَ ، وَمَا كَانَ مِنْهَا غَيْرَ مُسْتَقِلٍّ كَانَ اعْتِبَارُ اللَّفْظِ فِيهِ أَكْثَرَ ، قَالَ اللِّحْيَانِيُّ : « (كَيْفَ) مُؤَنَّثَةٌ ، وَإِنْ ذَكَّرْتَهَا جَازَ » (٧). [٢٢٨]

---

(١) غامضة في الأصل ، ولعلّ الوجه ما أثبتُّه .

(٢) انظر ما سبق ص٦٢٢ .

(٣) سورة البقرة ، الآية : ٢٥٥ .

(٤) انظر في المسألة على سبيل المثال : شرح أصول الاعتقاد للالكائي ٢/ ٤٤٠ ، وتلبيس إبليس لابن الجوزي ص٣٤٣ ، والفتاوى لابن تيمية ٣/ ٢٥ .

(٥) راجع : مقاييس اللغة ٥/ ١٥٠ .

(٦) لم أقف على هذه المسألة فيما بين يدي من المصادر ، والله أعلم .

(٧) انظر : المحكم ٧/ ٨٦ ، واللسان والتاج (كيف) .

وَأَمَّا (أَيْنَ) [١] مِنْ نَحْوِ اللُّغَةِ فَإِنَّهَا سُؤَالٌ عَنْ مَكَانٍ ، وَهِيَ أَيْضًا مُغْنِيَةٌ عَنْ الكَلَامِ الكَثِيرِ ، وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : أَيْنَ بَيْتُكَ؟ ، أَغْنَاكَ عَنْ ذِكْرِ الأَمَاكِنِ كُلِّهَا ، كَمَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : كَيْفَ حَالُكَ؟ ، أَغْنَتْكَ (كَيْفَ) عَنْ ذِكْرِ الأَحْوَالِ كُلِّهَا ، وَالكَلَامُ فِيهَا مِنْ جِهَةِ التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ كَالكَلَامِ فِي (كَيْفَ) . وَأَمَّا قَوْلُ حُمَيْدِ بنِ ثَوْرٍ الهِلَالِيِّ [٢] :

وَأَسْمَاءُ مَا أَسْمَاءُ لَيْلَةَ أَدْلَجَتْ إِلَيَّ وَأَصْحَابِي بِأَيَّ وَأَيْنَمَا

فَإِنَّهُ جَعَلَ (أَيْنَ) عَلَمًا لِلبُقْعَةِ مُجَرَّدًا مِنْ مَعْنَى الاسْتِفْهَامِ ، فَمَنَعَهَا [٣] الصَّرْفَ ؛ لِلتَّعْرِيفِ وَالتَّأْنِيثِ كَـ« أَيَّ » ، فَتَكُونُ الفَتْحَةُ عَلَى هَذَا فِي (أَيْنَ) فَتْحَةَ إِعْرَابٍ وَهِيَ عَلَامَةُ الجَرِّ ، مِثْلَهَا فِي: مَرَرْتُ بِمَسَاجِدَ ، وَتَكُونُ (مَا) عَلَى هَذَا زَائِدَةً ، وَ(أَيْنَ) وَحْدَهَا هِيَ الاسْمُ ، كَمَا كَانَتْ « أَيَّ » وَحْدَهَا ، فَهَذَا وَجْهٌ .

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ رَكَّبَ (أَيْنَ) مَعَ (مَا) ، فَلَمَّا فَعَلَ ذَلِكَ فَتَحَ الأَوَّلَ مِنْهُمَا [٤] كَفَتْحَةِ اليَاءِ مِنْ (حَيَّهَلْ) لَـمَّا ضُمَّ (حَيَّ) إِلَى (هَلْ) [٥] ، وَالفَتْحَةُ فِي النُّونِ عَلَى هَذَا حَادِثَةٌ لِلتَّرْكِيبِ ، وَلَيْسَتْ بِالَّتِي كَانَتْ فِي (أَيْنَ) وَهِيَ اسْتِفْهَامٌ ؛ لِأَنَّ حَرَكَةَ التَّرْكِيبِ خَلَفَتْهَا وَنَابَتْ عَنْهَا ، وَإِذَا كَانَتْ فَتْحَةُ التَّرْكِيبِ تُؤَثِّرُ فِي حَرَكَةِ الإِعْرَابِ فَتُزِيلُهَا إِلَيْهَا ، نَحْوُ قَوْلِكَ : (هَذِهِ خَمْسَةٌ) فَتُعْرِبُ ، ثُمَّ تَقُولُ فِي التَّرْكِيبِ : (هَذِهِ خَمْسَةَ عَشَرَ) ، فَتَخْلُفُ فَتْحَةُ [٦] التَّرْكِيبِ ضَمَّةَ الإِعْرَابِ عَلَى قُوَّةِ حَرَكَةِ الإِعْرَابِ ؛ كَانَ إِبْدَالُ حَرَكَةِ البِنَاءِ [٧] مِنْ حَرَكَةِ البِنَاءِ أَحْرَى بِالجَوَازِ وَأَقْرَبَ فِي

---

(١) راجع : المحكم ١٢/ ١٨٨ ، واللسان والتاج (أين) .

(٢) البيت من الطويل ، وهو في : المحكم ١٢/ ١٨٨ ، والحماسة البصرية ٣/ ١١١١ ، واللسان (أين) . وبلا نسبة في : المسائل العضديات ص١٤٤ ، والخصائص ٢/ ١٨٢ ، واللسان (منن ، أيا) . ولم أقف عليه في ديوانه .

(٣) في الأصل (فمنها) ، وصوابه من المحكم واللسان .

(٤) في الأصل (منها) .

(٥) في الأصل (كفتحة الحاء من حتى نقل لما ضمّ حتى ..) ، وهو تحريف ، وصوابه من المحكم واللسان .

(٦) في الأصل بتكرار (فتحة) .

(٧) في الأصل (الإعراب) ، وصوابه من الخصائص ١/ ١٣٢ ، والمحكم واللسان .

القِيَاسِ (١).

وَأَمَّا (**الأَوَانُ**) – بِفَتْحِ الهَمْزَةِ وَكَسْرِهَا – مِنْ نَحْوِ اللُّغَةِ فَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ الحِينِ ، وَلَمْ يُعَلَّ : (الإِوَانُ) – بِكَسْرِ الهَمْزَةِ – لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَصْدَرٍ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ (٢) :

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ

فَإِنَّ أَبَا العَبَّاسِ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ كَسْرَةَ « أَوَانٍ » لَيْسَتْ إِعْرَابًا ، وَلَا عَلَمًا لِلجَرِّ (٣) ، وَلَا أَنَّ التَّنْوِينَ الَّذِي بَعْدَهَا هُوَ التَّابِعُ لِحَرَكَاتِ (٤) الإِعْرَابِ ، وَإِنَّمَا (٥) تَقْدِيرُهُ : أَنَّ « أَوَانٍ » (٦) بِمَنْزِلَةِ (إِذْ) فِي أَنَّ حُكْمَهَا [أَنْ] (٧) تُضَافَ إِلَى الجُمْلَةِ ، نَحْوَ قَوْلِكَ : (جِئْتُ أَوَانَ قَامَ زَيْدٌ ، وأَوَانَ الحَجَّاجُ (٨) أَمِيرٌ) ، أَيْ : إِذْ ذَاكَ كَذَاكَ ، فَلَمَّا حَذَفَ المُضَافَ إِلَيْهِ (أَوَانٌ) عُوِّضَ مِنْ المُضَافِ إِلَيْهِ تَنْوِينٌ ، وَالنُّونُ كَانَتْ عِنْدَهُ فِي التَّقْدِيرِ سَاكِنَةً كَسُكُونِ ذَالِ (إِذْ) ، فَلَمَّا لَقِيَهَا التَّنْوِينُ سَاكِنًا كُسِرَتْ النُّونُ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، كَمَا كُسِرَتْ الذَّالُ مِنْ (إِذْ) لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ (٩).

وَجَمْعُ (الأَوَانِ) // (آوِنَةٌ) ، وَأَمَّا سِيبَوَيْهِ فَقَالَ : « (أَوَانٌ وأَوَانَاتٌ) ، جَمَعُوهُ بِالتَّاءِ حِينَ لَمْ [٢٢٩]

---

(١) هذا الكلام في أصله لابن جني نقله عنه ابن سيدة في محكمه وتصرّف فيه . انظر : الخصائص ١/ ١٣١ وما بعدها .

(٢) البيت من الخفيف ، وهو لأبي زبيد الطائي في : ديوانه ضمن شعراء إسلاميون ص٥٨٤ ، والإنصاف ١/ ١٠٩ ، وتخليص الشواهد ص٢٩٥ ، ٣٠٤ ، والمقاصد النحوية ٢/ ٦٧٥ ، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٤٠ ، وخزانة الأدب ٤/ ١٨٣ ، والدرر ٢/ ١١٩ .

(٣) في الأصل (الهمزة) ، وهو تحريف ، وصوابه من المحكم واللسان .

(٤) في الأصل (التوابع كحركات) ، والمثبت من المحكم واللسان .

(٥) في الصل (وأمّا) ، وهو تحريف .

(٦) في الأصل (أنّ وإنّ) ، وهو تحريف ، وتصويبه من المحكم واللسان .

(٧) تكملة بها يلتئم الكلام .

(٨) في الأصل (الحاج) ، وهو تحريف .

(٩) انظر رأيه في : المسائل المنثورة ص١٠٧ ، وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٠٩ ، والمخصص ٤/ ٢٥٠ ، وخزانة الأدب ٤/ ١٨٥ . ولم أقف عليه فيما بين يدي من مؤلفاته ، والله أعلم .

يُكَسَّرْ »(١) ، هَذَا عَلَى شُهْرَةِ(٢) (آوِنَةٍ)(٣).

وَ(**الْمُؤَلَّفُ**) اسْمُ مَفْعُولٍ مِنْ (أَلَّفَهُ) ، يُقَالُ : (أَلَّفَهُ يُؤَلِّفُهُ تَأْلِيفًا) ، إِذَا جَمَعَ بَعْضَهُ إِلَى بَعْضٍ(٤).

وَ(**يَتَنَقَّضُ**) يَتَفَعَّلُ مِنْ (النَّقْضِ) ، وَهُوَ ضِدُّ الإِبْرَامِ(٥).

وَ(**تَبَعَّضَ**) بِمَعْنَى : تَفَرَّقَ ، يُقَالُ : (بَعَّضَ الشَّيْءَ فَتَبَعَّضَ) بِمَعْنَى : فَرَّقَهُ فَتَفَرَّقَ ، وَهُوَ مَأْخُوذٌ مِنْ (بَعْضِ الشَّيْءِ) الَّذِي هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ الطَّائِفَةِ مِنْهُ ، وَاسْتَعْمَلَهُ الزَّجَّاجِيُّ أَبُو القَاسِمِ صَاحِبُ الجُمَلِ بِالأَلِفِ وَاللَّامِ ، ثُمَّ قَالَ : « وَإِنَّمَا قُلْنَا(٦) : (البَعْضُ وَالكُلُّ) مَجَازًا ، وَعَلَى اسْتِعْمَالِ [الجَمَاعَةِ](٧) لَهُ مُسَامَحَةً ، وَهُوَ فِي(٨) الحَقِيقَةِ غَيْرُ جَائِزٍ »(٩) ، أَعْنِي أَنَّ هَذَا الاسْمَ لَا يَنْفَصِلُ مِنْ الإِضَافَةِ .

وَذَهَبَ جَمَاعَةٌ(١٠) إِلَى أَنَّ (البَعْضَ) قَدْ يُطْلَقُ وَيُرَادُ بِهِ (الكُلُّ) ، وَجَعَلُوهُ مِنْ الأَضْدَادِ، وَجَعَلُوا [مِنْهُ](١١) قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿ وَإِن يَكُ صَادِقًا يُصِبْكُم بَعْضُ ٱلَّذِى يَعِدُكُمْ ﴾(١٢) ، فَإِنَّ

---

(١) انظر : الكتاب ٣/ ٦١٥ ، والعبارة لابن سيدة .

(٢) في الأصل (همزة) ، وهو تحريف .

(٣) راجع : المحكم ١٢/ ١٩١ ، واللسان والتاج (أون) .

(٤) راجع : المحكم ١٢/ ٦٧ .

(٥) راجع : المحكم ٦/ ١١١ .

(٦) في الأصل (وأمّا قولنا) .

(٧) تكملة يلتئم الكلام بها ، مذكورةٌ في الجمل والمحكم .

(٨) في الأصل بتكرار (في) .

(٩) انظر : الجمل في النحو ص٢٤ .

(١٠) منهم هشام الضَّرير وأبو عبيدة وأبو الهيثم الرازي . انظر : مجاز القرآن ٢/ ٢٠٥ ، ومجالس ثعلب ٢/ ٣٦٩ ، والأضداد لابن الأنباري ص١٨١ ، وتهذيب اللغة ١/ ٤٨٩ ، والجامع للقرطبي ١٦/ ١٠٨ ، واللسان والتاج (بعض) .

(١١) تكملة بها يلتئم الكلام .

(١٢) سورة غافر ، الآية : ٢٨ .

الأَنْبِيَاءَ صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ إِذَا وَعَدُوا بِشَيْءٍ وَقَعَ ذَلِكَ الوَعْدُ الَّذِي وَعَدُوا بِهِ بِأَسْرِهِ ، لَا مَحَالَةَ فِي ذَلِكَ وَلَا مِرْيَةَ (١) . فَإِذَنْ فَالمَعْنَى : يُصِبْكُمْ كُلُّ الَّذِي يَعِدُكُمْ .

وَأَجَابَ بَعْضُهُمْ (٢) بِأَنْ قَالَ : « إِنَّ هَذَا بَابٌ مِنَ النَّظَرِ يَذْهَبُ فِيهِ المُنَاظِرُ إِلَى إِلْزَامِ حُجَّتِهِ (٣) بِأَيْسَرِ الأَمْرَيْنِ ، وَلَيْسَ فِي هَذَا نَفْيُ (٤) (الكُلِّ) ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ (البَعْضَ) لِيُوجِبَ لَهُ (الكُلَّ) ، لَا أَنَّ (البَعْضَ) هُوَ (الكُلُّ) ، وَمِثْلُ هَذَا قَوْلُ الشَّاعِرِ (٥) :

قَدْ يُدْرِكُ المُتَأَنِّي بَعْضَ حَاجَتِهِ وَقَدْ يَكُونُ مَعَ المُسْتَعْجِلِ الزَّلَلُ

لِأَنَّ القَائِلَ إِذَا قَالَ : أَقَلُّ مَا يَكُونُ لِلمُتَأَنِّي إِدْرَاكُ بَعْضِ الحَاجَاتِ ، وَأَقَلُّ مَا يَكُونُ لِلمُسْتَعْجِلِ الزَّلَلُ ، فَقَدَ أَبَانَ فَضْلَ المُتَأَنِّي عَلَى المُسْتَعْجِلِ بِمَا لَا يَقْدِرُ الخَصْمُ أَنْ يَدْفَعَهُ ، وَكَأَنَّ مُؤْمِنَ آلِ فِرْعَوْنَ قَالَ لَهُمْ : أَقَلُّ مَا يَكُونُ مِنْ صِدْقِهِ أَنْ يُصِيبَكُمْ بَعْضُ الَّذِي يَعِدُكُمْ ، وَفِي ذَلِكَ هَلَاكُكُمْ » . وَأَمَّا قَوْلُ لَبِيدٍ (٦) :

---

(١) في الأصل (مزيَّة) ، وهو تصحيف .

(٢) هو أبو إسحاق الزجاج . انظر : معاني القرآن ٤/ ٣٧٢ . وقد نقله ابن سيدة في محكمه ولم يشر إليه .

(٣) في الأصل (مجيئه) ، وهو تحريف ، وصوابه من معاني القرآن والمحكم .

(٤) في الأصل (يعني) ، وهو تحريف ، وتصويبه من معاني القرآن والمحكم .

(٥) البيت من البسيط ، وهو للقُطامي في : ديوانه ص٢٥ ، وجمهرة أشعار العرب ص٧٤ ، وعيون الأخبار ٣/ ١٢١ ، وديوان المعاني ١/ ١٢١ ، والحماسة البصرية ٢/ ٨٥٣ ، وخزانة الأدب ٦/ ٤٨٢ . ويُنسب إلى الأعشى في : تخليص الشواهد ص١٠٢ ، والمقاصد النحوية ١/ ٣٢١ ، وليس في ديوانه . ورواه أبو يعلى التنوخي في القوافي ص١٠٨ :

* قَدْ يُدْرِكُ المُتَأَنِّي بَعْدُ حَاجَتَهُ *

ولا شاهد فيه حينئذ على هذه الرواية .

(٦) عجز بيت من الكامل ، وتمامه :

* تَرَّاكُ أَمْكِنَةٍ إِذَا لَمْ أَرْضَهَا *

وهو في : معلقته من ديوانه ص٢٢٧ ، وجمهرة أشعار العرب ص٢٦٠ ، ومجالس ثعلب ١/ ٥٠ ، وشرح القصائد السبع ص٥٧٣ ، والصاحبي ص٤٢١ ، وشرح شواهد الشافية ص٤١٥ .

* أَوْ يَعْتَلِقْ بَعْضَ النُّفُوسِ حِمَاحُهَا [١] *

فَإِنَّ مُرَادَهُ [بِـ] [٢] « بَعْضَ النُّفُوسِ » نَفْسُهُ [٣].

وَ[(يَنُوءُ)] [٤] مَعْنَاهُ : يَنْهَضُ . وَقِيلَ : يُثْقَلُ فَيَسْقُطُ ، فَجَعَلَهُ بَعْضُهُمْ ضِدًّا [٥] . قَالَ ابْنُ مُشَرَّفٍ : « وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ نُهُوضٌ بِثِقَلٍ ، وَهَذَا مُشَاهَدٌ ، فَإِنَّ الشَّخْصَ إِذَا أُثْقِلَ بِشَيْءٍ أَسْرَعَ بِهِ لِيُزِيلَهُ عَنْهُ بِسُرْعَةٍ ، أَوْ لِأَنَّ الطُّمَأْنِينَةَ لَا تَتَأَتَّى بِالثِّقَلِ لِعَدَمِ اسْتِقْرَارِ المَفَاصِلِ » .

وَالمَصْدَرُ (نَوْءٌ وتَنْوَاءٌ [٦]) ، وَ(قَدْ نَاءَ [٧] بِالحِمْلِ وأَنَاءَهُ) ، البَاءُ لِلتَّعْدِيَةِ عَلَى مَذْهَبِ سِيبَوَيْهِ [٨] ، وَهُوَ الصَّحِيحُ ، وَخَالَفَ //أَبُو العَبَّاسِ فَقَالَ : « لَا تَكُونُ البَاءُ لِلنَّقْلِ » [٩] ، [٢٣٠] وَجَعَلَ [١٠] مَا اسْتُشْهِدَ بِهِ عَلَى ذَلِكَ لِلْمُصَاحَبَةِ وَالاشْتِرَاكِ فِي الفِعْلِ ، وَتَأَوَّلَ مِنْ ذَلِكَ مَا تُسْتَعْمَلُ فِيهِ المُصَاحَبَةُ وَالاشْتِرَاكُ مَعَ بَقَاءِ المُقْتَضِي لِلإِيثَارِ عَلَى ظَاهِرِهِ . قَالَ ابْنُ الشَّاهِدِ : « وَالَّذِي يُعَسِّرُ [١١] قَوْلَهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ [١٢] :

---

(١) كذا في الأصل ، ورواية المصادر : (حِمَامُهَا) .

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٣) راجع : مقاييس اللغة ١/ ٢٦٩ ، والمحكم ١/ ٢٥٦ ، واللسان والتاج (بعض) .

(٤) سقطت في الأصل ، والتكملة من أصل ديوان الخطب .

(٥) يقصد ابن سيدة كما في المحكم . وانظر : الأضداد لابن الأنباري ص١٤٤ .

(٦) في الأصل (نواء) ، وهو تحريف .

(٧) في الأصل (أناء) ، وهو تحريف .

(٨) انظر : الكتاب ١/ ١٥٣ .

(٩) ووافقه أبو القاسم السهيلي . انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٠٣ ، والبسيط لابن أبي الربيع ١/ ٤١٧ ، والجنى الداني ص٣٨ ، ومغني اللبيب ١/ ١٠٢ ، والمقاصد الشافية ٣/ ٦٣١ ، والهمع ٥/ ١٦ .

(١٠) في الأصل (وحمل) ، ولعلّ الوجه ما أثبتُّ .

(١١) في الأصل (يُفسِّر) ، ولعلّ الوجه ما هو مثبتٌ .

(١٢) البيت من الطويل ، وهو لقيس بن الخطيم في : ديوانه ص٧٧ ، وجمهرة أشعار العرب ص٥٠٧ ، والكامل ٢/ ١٩٢ ، وشرح شواهد الإيضاح ص١٤٨، والحماسة البصرية ٣/ ٩٧٠، واللسان (حلل)، وخزانة الأدب ٧/ ٢٧. **والنَّجَاءُ:** =

دِيَارَ الَّتِي كَادَتْ – وَنَحْنُ عَلَى مِنىً – تَـحُلُّ بِـنَا ، لَـوْلَا نَجَـاءُ الرَّكَائِـبِ

فَالْمُصَاحَبَةُ وَالاشْتِرَاكُ هُنَا مُتَعَذِّرٌ إِجْرَاءً وَتَأْوِيلًا » ، وَتَقْرِيرُ هَذَا وَبَسْطُهُ فِي كُتُبِ النَّحْوِ [١].

وَقَالُوا : (لَهُ عِنْدِي مَا سَاءَهُ ونَاءَهُ) عَلَى جِهَةِ الإِتْبَاعِ ، فَإِذَا أَفْرَدُوهُ قَالُوا : (أَنَاءَهُ) ، وَلَا يَتَعَدَّى (نَاءَ) [٢] إِلَّا بِالنَّقْلِ بِالهَمْزَةِ أَوْ بِالبَاءِ عَلَى مَا قَدَّمْنَا [٣].

وَ(يَحْظَى) يَفْعَلُ مِنْ (الحُظْوَةِ) ، وَهِيَ الْمَكَانَةُ وَنَيْلُ [٤] الْمُتَنَافَسِ فِيهِ ، وَتُكْسَرُ الحَاءُ مِنْهَا وَتُضَمُّ ، وَتُحْذَفُ الوَاوُ مَعَ كَسْرِ الحَاءِ وَتُعَوِّضُ عَنْهَا التَّاءُ ، فَتَأْتِي عَلَى (حِظَةٍ) [٥] ، وَجَمْعُهَا – أَعْنِي جَمْعَ (الحُظْوَةِ) – (حِظًا وحِظَاءٌ) ، وَ(احْتَظَى) مِنْ (الحُظْوَةِ) ، يُقَالُ : (زَيْدٌ أَحْظَى مِنْ عَمْرٍو ، وهِنْدٌ أَحْظَى مِنْ دَعْدٍ) ، وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ : « هُوَ مِنْ (الحَظِّ) ، وَهُوَ كَـ(يُمْلِي) وَبَابِهِ » [٦] . يَعْنِي أَنَّهُ أُبْدِلَ فِيهِ أَحَدُ الْمُضَاعَفَيْنِ حَرْفَ عِلَّةٍ ، وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ [بِقَوْلِ الشَّاعِرِ] [٧][٨] :

= السرعة في السير . راجع اللسان (نجا) .

(١) انظر المسألة في : الإيضاح العضدي ص١٦٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٠٣ ، والبسيط لابن أبي الربيع ١/ ٤١٧ ، والجنى الداني ص٣٧ ، والدر المصون ١/ ١٦٢ ، ومغني اللبيب ١/ ١٠٢ ، والمقاصد الشافية ٣/ ٦٣٠ ، والهمع ٥/ ١٦ . وانظر ما قاله المؤلف عنها في شرحه على الألفية القسم الثاني بتحقيق الدكتور بندر الشمري ١/ ٩٢ .

(٢) في الأصل (ولا يتعيّن أناءه) ، ولعلّ الوجه ما أثبتُّه .

(٣) راجع : مقاييس اللغة ٥/ ٣٦٦ ، والمحكم ١٢/ ١٨٩ .

(٤) في الأصل (والنَّيْل) .

(٥) في الأصل (على وزن حظة) ، والوجه ما أثبتُّ .

(٦) انظر : المسائل العضديات ص١٤٧ .

(٧) تكملة يلتئم الكلام بمثلها .

(٨) عجز بيت من الطويل ، وتمامه :

* وَلَيْسَ الغِنَى وَالفَقْرُ مِنْ حِيلَةِ الفَتَى *

ويُنسب لغير واحدٍ ، فقيل : للمُخَبَّل السَّعْدي ، وقيل : لعبد الرحمن بن حسّان بن ثابت ، وقيل : للمَعْلُوط القُرَيْعي ، وقيل : لسُوَيْد العَبْدي ، وقيل : لرجل من بني قُرَيْع. انظر: ديوان المخبّل السعدي ضمن شعراء مقلّون ص٧٧ ، وعيون الأخبار ١/ ٢٤٦ ، والمعاني الكبير ٣/ ٥٠٢ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ٣/ ١١٤٨ ، وزهر الآداب ٢/ ٢٣٢ ، =

* وَلَكِنْ أَحَاظٍ قُسِّمَتْ وَجُدُودُ *

فَعَلَى هَذَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ (يَحْظَى) مِنْ (الحَظِّ)(١).

وَ(يَلْظَى)(٢) مُضَارِعٌ ، مَاضِيهِ (لَظِيَ) ، يُقَالُ : (لَظِيَتْ(٣) النَّارُ تَلْظَى) ، وَالمَصْدَرُ (لَظًى) ، وَيَأْتِي بِمَعْنَاهُ – أَعْنِي بِمَعْنَى : (لَظِيَ) – (الْتَظَى)(٤) ، وَهُوَ أَحَدُ مَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ ، أَنْشَدَ أَبُو الفَتْحِ(٥) :

وَبَيَّنَ لِلوُشَاةِ غَدَاةَ بَانَتْ سُلَيْمَى حَرَّ(٦) وَجْدِي وَالْتِظَايَهْ

أَرَادَ : (وَالْتِظَائِيَهْ) ، فَقَصَرَ لِلضَّرُورَةِ .

وَ(اللَّظَى) النَّارُ ، وَقِيْلَ : اللَّهَبُ الخَالِصُ ، قَالَ الأَفْوَهُ(٧) :

فِي مَوقِفٍ ذَرِبِ الشَّبَا وَكَأَنَّمَا فِيهِ الكُمَاةُ لَدَى الهِيَاجِ عَلَى لَظَى

= وشرح الحماسة للتبريزي ٣/ ٨٨ ، والتذكرة الحمدونية ١/ ٢٨٥ ، والحماسة البصرية ٢/ ٩٣٨ ، واللسان (حظظ) ، والتذكرة السعدية ص٢٧٤ ، وخزانة الأدب ٣/ ٢١٩ .

(١) راجع : مقاييس اللغة ٢/ ٨٠ ، والمحكم ٢/ ٣٥٨ وَ ٣/ ٣٨٠ .

(٢) راجع : المحكم ١١/ ٣٧ ، واللسان والتاج (لظي) .

(٣) في الأصل (لضيت) .

(٤) في الأصل (التلظي) ، وهو تحريف .

(٥) البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة في : المحكم ١١/ ٣٧ ، واللسان (لظي) ، ولم أقف عليه فيما بين يدي من مؤلفات ابن جني ، والله أعلم .

(٦) في الأصل (وحرّ) .

(٧) هو أبو ربيعة صَلَاءَة بن عمرو الأَوْدِي ، شاعرٌ جاهليٌّ ، لقِّب بالأَفْوَه لأنه كان غليظ الشفتين ظاهر الأسنان ، كان سيّد قومه وقائدهم في حروبهم ، وهو أحد الحكماء في عصره . انظر في ترجمته : الشعر والشعراء ١/ ٢٢٣ ، والأغاني ١٢/ ١١٩ ، والمقاصد النحوية ١/ ٣٨٤ . والبيت من الكامل ، وهو في : ديوانه ص٥٣ ، وتهذيب اللغة ١٤/ ٤٤ ، ومجمل اللغة ١/ ٩٨ ، والفصول والغايات ص٤٧٠ ، والمحكم ١١/ ٣٨ ، واللسان والتاج (أطم ، لظي) . ونُسب إلى الأَسْعَر الجُعْفِي في مقاييس اللغة ١/ ١١٣ وليس في قصيدته التي في الأصمعيّات ص١٤٠ . **والذَّرِبُ** : الحادُّ من كل شيءٍ . **والشَّبَا** : جمع شَبَاة ، وهي طرف السيف وحدُّه . راجع اللسان (ذرب ، شبا) .

وَ(لَظَى) اسْمُ جَهَنَّمَ (١) ، غَيْرُ مَصْرُوفٍ ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّهَا أَشَدُّ النِّيرَانِ ، وَفِي التَّنْزِيلِ : ﴿كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ ۝١٥ نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ﴾ (٢).

وَ(**الشَّقَاشِقُ**) (٣) جَمْعُ (شِقْشِقَةٍ) ، وَهِيَ - أَعْنِي (الشِّقْشِقَةَ) - : لَهَاةُ البَعِيرِ – وَاللَّهَاةُ مِنْ كُلِّ ذِي حَلْقٍ اللَّحْمَةُ المُشْرِفَةُ عَلَى اللِّسَانِ . وَقِيلَ : هِيَ مَا بَيْنَ مُنْقَطَعِ أَصْلِ اللِّسَانِ إِلَى مُنْقَطَعِ الفَكِّ مِنْ أَعْلَى الفَمِ (٤) – وَلَا تَكُونُ إِلَّا لِلعَرَبِيِّ (٥) مِنْ الإِبِلِ ، وَمِنْهُ قِيلَ لِلخَطِيبِ : (ذُو شِقْشِقَةٍ) ، شَبَّهُوا المِكْثَارَ بِالبَعِيرِ الكَثِيرِ الهَدْرِ . وَفِي حَدِيثِ عُمَرَ ﵁ : « إِنَّ كَثِيرًا مِنْ الخُطَبِ مِنْ شَقَاشِقِ // الشَّيْطَانِ » (٦) ، فَجَعَلَ لِلشَّيْطَانِ (شَقَاشِقَ) ، وَنَسَبَ الخُطْبَةَ إِلَيْهِ لِمَا يَدْخُلُ فِيهَا مِنْ الكَذِبِ، [٢٣١] وَقَالُوا : (فُلَانٌ شِقْشِقَةُ قَوْمِهِ) ، أَيْ : شَرِيفُهُمْ وَفَصِيحُهُمْ ، قَالَ ذُو الرُّمَّةِ (٧) :

كَأَنَّ أَبَاهُمْ نَهْشَلٌ أَوْ كَأَنَّهُمْ ... بِشِقْشِقَةٍ مِنْ رَهْطِ قَيْسِ بنِ عَاصِمِ

وَ(**هَادِرَةٌ**) اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ (هَدَرَ البَعِيرُ يَهْدِرُ هَدْرًا وهَدِيرًا) إِذَا صَوَّتَ . وَفِي جَعْلِ (الهَدْرِ) مَعَ (الشِّقْشِقَةِ) نَظَرٌ ؛ فَإِنَّ اللُّغَوِيِّينَ قَالُوا : « (هَدَرَ البَعِيرُ) إِذَا صَوَّتَ فِي غَيْرِ شِقْشِقَةٍ » (٨).

وَ(**زَاخِرَةٌ**) (٩) اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ (زَخَرَ البَحْرُ) إِذَا طَمَا وَتَمَلَّأَ ، وَالمُضَارِعُ (يَزْخَرُ) مَفْتُوحُ العَيْنِ لِأَجْلِ حَرْفِ الحَلْقِ ، وَالمَصْدَرُ (زَخْرٌ وزُخُورٌ) . وَلَا تَكَادُ هَذِهِ المَادَّةُ تَنْفَكُّ عَنْ الكَثْرَةِ وَأَخْذِ

---

(١) في الأصل (جمع) ، وهو تحريف ، وصوابه من المحكم .

(٢) سورة المدثر ، الآيتان : ١٥ ، ١٦ .

(٣) راجع : مقاييس اللغة ٣/ ١٧٢ ، والمحكم ٦/ ٦٣ ، واللسان والتاج (شقق) .

(٤) انظر : المحكم ٤/ ٣٠٦ .

(٥) في الأصل (للقوي) ، وهو تحريف ، وتصويبه من المحكم .

(٦) انظر : غريب الحديث لابن سلّام ٤/ ١٩٤ ، والفائق ٢/ ٢٥٧ ، والنهاية ٢/ ٤٨٩ ، وصحيح الأدب المفرد ص٣٢٥ .

(٧) البيت من الطويل ، وهو في : ديوانه ص٦٢٤ ، والمحكم ٦/ ٦٣ ، واللسان والتاج (شقق) .

(٨) راجع : المحكم ٤/ ١٨١ وَ ٥/ ٢١٤ ، واللسان والتاج (هدر ، غطط) .

(٩) راجع : المحكم ٥/ ٦٠ ، واللسان والتاج (زخر) .

مَا أُسْنِدَتْ [١] إِلَيْهِ فِي الزِّيَادَةِ وَالتَّمَامِ [٢] ، مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : (زَخَرَ القَوْمُ) إِذَا جَاشُوا لِنَفِيرٍ أَوْ حَرْبٍ [٣] ، وَكَذَلِكَ (زَخَرَتْ الحَرْبُ نَفْسُهَا) ، قَالَ [٤] :

إِذَا زَخَرَتْ حَرْبٌ لِيَوْمِ عَظِيمَةٍ رَأَيْتَ بُحُورًا مِنْ نُحُورِهِمُ تَطْمُو

وَقَدْ يَحْتَمِلَانِ المَجَازَ فَيَرْجِعَانِ إِلَى (زُجُورٍ [٥]) ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي نَظِيرِهِ بِأَيِّ أَنْوَاعِ المَجَازِ يُلْحَقُ [٦].

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : (زَخَرَتْ القِدْرُ تَزْخَرُ زَخْرًا) إِذَا جَاشَتْ ، قَالَ أُمَيَّةُ بنُ أَبِي الصَّلْتِ [٧] :

فَقُـــدُورُهُ [٨] بِفِنَائِـــهِ لِلضَّيْفِ مُتْرَعَةٌ زَوَاخِرْ

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : (كَلَامٌ زَخْوَرِيٌّ [٩]) إِذَا كَانَ فِيهِ تَكَبُّرٌ وَتَوَعُّدٌ ، وَ(نَبْتٌ زَخْوَرِيٌّ وزَخْوَرٌ وزُخَارِيٌّ) إِذَا كَانَ تَامًّا رَيَّانَ ، قَالَ ابْنُ مُقْبِلٍ [١٠] :

(١) في الأصل (أسنده) ، ولعلّ وجهه ما أثبتُّ .

(٢) راجع : مقاييس اللغة ٣/ ٥٠ .

(٣) في الأصل (جاشوا البعير زخرت) ، وهو تحريف ، وصوابه من المحكم .

(٤) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في : المحكم ٥/ ٦٠ ، والمخصص ٢/ ١١٤ ، وأساس البلاغة واللسان والتاج (زخر) .

(٥) غامضة في الأصل ، وما أثبتُّه اجتهادي في قراءتها .

(٦) انظر ما سبق ص٤٠٨ ، ٤٢٠ ، ٤٥٧ ، ٤٧٥ ، ٤٩٥ ، ٥٤٨ ، ٥٧٨ ، ٦٠٨ ، ٦٨١ ، ٧٨٦ .

(٧) البيت من مجزوء الكامل ، وهو في: ديوانه ص٦٥ ، والأغاني ٨/ ٢٣٨ ، والمحكم ٥/ ٦٠ ، والتذكرة الحمدونية ٥/ ٤٢٥، واللسان والتاج (زخر) .

(٨) في الأصل (قدوره) بسقوط الفاء .

(٩) في الأصل (زخروي) ، وهو تحريف .

(١٠) البيتان من الوافر ، وهما في : ديوانه ص١٢٩ ، ١٣٠ ، والمحكم ٥/ ٦١ ، واللسان والتاج (زخر) ، والثاني منهما – وهو محل الاستشهاد – في : تهذيب اللغة ٧/ ٢٠٢ ، ومقاييس اللغة ٣/ ٥٠ ، ومجمل اللغة ٢/ ٤٥٠ . **والقَرَار** : المطمئن من الأرض وما استقرّ فيه ماء المطر . **والمُدْهِنَة** : السحابة ذات المطر الضعيف يَبُلُّ وجه الأرض . **والهَمُوع** : السائلة بالمطر . **وجياد العبقريّة** : الثياب أو البسط التي فيها الأصباغ والنقوش ، نسبة إلى عَبْقَر قرية باليمن تُوشَّى بها الثياب والبسط . **والقُطوع** : جمع قِطْع ، ضربٌ من الثياب الموشَّاة . شبَّه بقاع الأرض بنباتها المختلف الألوان بالبسط المصبغة والثياب الموشَّاة . راجع اللسان (قرر ، دهن ، همع ، عبقر ، قطع) .

وَيَرْتَعِيَانِ لَيْلَهُمَا قَرَارًا (١) سَقَتْهُ كُلُّ مُدْهِنَةٍ هَمُوعِ
زُخَارِيَّ النَّبَاتِ كَأَنَّ فِيهِ جِيَادَ العَبْقَرِيَّةِ (٢) وَالقُطُوعِ

وَ(**الغَمَرَاتُ**) جَمْعُ (غَمْرَةٍ) ، وَهِيَ الشِّدَّةُ ، وَالمُرَادُ بِهَا هُنَا احْتِكَامُ الشَّكِّ وَقُوَّتُهُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الكَلَامُ عَلَيْهَا ، أَيْ : عَلَى الشَّدَائِدِ (٣).

وَ(**طَافِحَةٌ**) اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ (طَفَحَ الشَّيْءُ) إِذَا امْتَلَأَ وَارْتَفَعَ ، وَالمُضَارِعُ (يَطْفَحُ) مَفْتُوحُ العَيْنِ لِأَجْلِ حَرْفِ الحَلْقِ ، وَالمَصْدَرُ (طَفْحٌ وطُفُوحٌ) ، وَيَأْتِي عَلَى لَفْظِهِ مُسْنَدًا إِلَى المُوْقِعِ ، وَيُشَارِكُهُ فِيهِ النَّقْلُ بِالتَّضْعِيفِ وَبِالهَمْزَةِ ، وَهُوَ أَحَدُ مَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ ، فَيُقَالُ : (طَفَحَهُ وطَفَّحَهُ وأَطْفَحَهُ) إِذَا مَلَأَهُ حَتَّى أَنْ (٤) ارْتَفَعَ (٥).

وَ(**لَافِحَةٌ**) (٦) اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ (لَفَحَتْهُ النَّارُ) إِذَا أَصَابَتْهُ ، إِلَّا أَنَّ (النَّفْحَ (٧)) أَعْظَمُ تَأْثِيرًا مِنْهُ ، وَالمُضَارِعُ (يَلْفَحُ) مَفْتُوحٌ أَيْضًا مِنْ أَجْلِ حَرْفِ الحَلْقِ ، وَالمَصْدَرُ (لَفْحٌ ولَفَحَانٌ) ، وَيَأْتِي مُسْتَعَارًا لِلسَّمُومِ وَالضَّرْبِ // فِيمَا شَاكَلَهُ فَيُقَالُ : (لَفَحَتْهُ السَّمُومُ ، ولَفَحَهُ بِالسَّيْفِ) ، وَالمَعْنَى [٢٣٢] فِي الخُطْبَةِ (٨) كَالأَوَّلِ ، أَعْنِي أَنَّهُ دُونَ (النَّفْحِ) . وَقَالَ بَعْضُهُمْ (٩) : « مَا كَانَ مِنَ النَّارِ فَهُوَ لَفْحٌ ، وَمَا كَانَ مِنْ غَيْرِ النَّارِ فَهُوَ نَفْحٌ (١٠) » .

---

(١) في الأصل (نوارًا) .

(٢) في الأصل (العنبرية) .

(٣) انظر ما سبق ص٧٢٠ .

(٤) في الأصل (إذْ) .

(٥) راجع : مقاييس اللغة ٣/ ٤١٥ ، والمحكم ٣/ ١٨١ .

(٦) راجع : مقاييس اللغة ٥/ ٢٥٩ ، والمحكم ٣/ ٢٦٥ .

(٧) في الأصل (اللفح) ، وهو تحريف ، وتصويبه من المحكم .

(٨) في الأصل (الخفة) ، ولعلّ الوجه ما أثبتُّ .

(٩) لعله ابن الأعرابي ؛ إذْ له في : تهذيب اللغة ٥/ ٧٣ ، واللسان (لفح) ؛ قولٌ قريبٌ من هذا .

(١٠) في الأصل (وما كان من النار فهو غير نفح) ، ولعلّ وجهه ما هو مثبتٌ .

وَ(**عَاكِفَةٌ**) [١] اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ (عَكَفَ عَلَى الشَّيْءِ) إِذَا أَقْبَلَ عَلَيْهِ لَا يَنْصَرِفُ [٢] عَنْهُ ، قَالَ العَجَّاجُ [٣] :

فَهُنَّ يَعْكُفْنَ بِهِ إِذَا حَجَا عَكْفَ النَّبِيطِ يَلْعَبُونَ [٤] الفَنْزَجَا

وَالْمُضَارِعُ (يَعْكُفُ ويَعْكِفُ) ، وَقَدْ قُرِئَ بِهِمَا [٥] ، وَالْمَصْدَرُ (عَكْفٌ وعُكُوفٌ) ، وَيَأْتِي (عَكَفَ) بِمَعْنَى : لَزِمَ المَكَانَ ، وَمِنْهُ (العُكُوفُ فِي المَسْجِدِ) .

وَتَحْتَمِلُ (عَاكِفَةٌ) فِي الخُطْبَةِ أَنْ تَكُونَ مِنْ هَذَا ، إِلَّا أَنَّ الأَوَّلَ أَظْهَرُ ، وَقَدْ يَرْجِعُ أَحَدُ هَذَيْنِ المَعْنَيَيْنِ إِلَى الآخَرِ إِمَّا بِالتَّجْرِيدِ وَإِمَّا بِعَدَمِ التَّوَجُّهِ ، وَتَقْرِيرُ جَمِيعِ ذَلِكَ فِي عِلْمِ البَيَانِ .

وَ(**مُتَجَانِفٌ**) [٦] اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ (تَجَانَفَ) إِذَا مَالَ عَنْ الشَّيْءِ المُسْتَقِيمِ وَعَدَلَ إِلَى غَيْرِهِ ، وَيَأْتِي بِمَعْنَاهُ (جَنَفَ) مَفْتُوحَ العَيْنِ وَمَكْسُورَهَا ، وَأَمَّا قَوْلُ أَبِي العِيَالِ [٧] :

---

(١) راجع : مقاييس اللغة ٤/ ١٠٨ ، والمحكم ١/ ١٦٩ .

(٢) في الأصل (يصرف) .

(٣) البيتان من الرجز ، وهما له في : ديوانه ص٢٧٦ ، وتهذيب اللغة ١/ ٣٢٢ وَ ١١/ ٢٤٨ ، وجمهرة اللغة ٢/ ١١٣٨ ، والمحكم ١/ ١٦٩ ، واللسان (عكف ، حجا) ، والتاج (ربض ، حجو) . **وحَجَا** : ثبت بالمكان وأقام به . **والنَّبِيط** : الأنباط ، وهم جيلٌ ينزلون سواد العراق ، سُمُّوا كذلك لاستنباطهم ما يخرج من الأرضين . **والفَنْزَج** : لعبةٌ لهم يُقال لها: البَنْجَكَان ، وهي فارسيّةٌ أُعْرِبَتْ ، وذلك إذا أخذ بعضهم يَدَ بعضٍ وهم يرقصون . راجع اللسان (حجا ، نبط ، فنزج) .

(٤) في الأصل (يهبون) .

(٥) يعني قوله تعالى : ﴿فَأَتَوْا عَلَىٰ قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَىٰ أَصْنَامٍ لَّهُمْ﴾ من سورة الأعراف ، الآية : ١٣٨ . وقد قرأ بكسر الكاف الأخوان حمزة والكسائي ، وقرأ الباقون بضمِّها . انظر : حجّة القراءات ص٢٩٤ ، والكشف عن وجوه القراءات ١/ ٤٧٥ ، والجامع للقرطبي ٧/ ٢٧٣ ، والبحر المحيط ٤/ ٣٧٧ ، والدر المصون ٥/ ٤٤٢ .

(٦) راجع : مقاييس اللغة ١/ ٤٨٦ ، والمحكم ٧/ ٣١٧ .

(٧) في الأصل (العيبان) ، وهو تحريف . وهو أبو العِيَال بن أبي عنترة الهذلي ، شاعرٌ فصيحٌ مخضرمٌ ، أسلم في خلافة عمر ﷺ، وعمَّر إلى خلافة معاوية ﷺ ، وغزا مع يزيد بن معاوية الروم ، وكتب إلى معاوية قصيدة قالها في تلك الوقعة . انظر في =

أَلَّا دَرَأْتَ الخَصْمَ حِينَ رَأَيْتَهُمْ جَنَفًا عَلَيَّ بِأَلْسُنٍ وَعُيُونِ

فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هُنَا (جَنَفٌ) جَمْعَ (جَانِفٍ) كَـ(رَائِحٍ ورَوَحٍ) ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ ، كَأَنَّهُ قَالَ : (ذَوِيْ جَنَفٍ) . وَقَدْ يَأْتِي (الجَنَفُ) بِمَعْنَى : المَيْلِ إِلَى الأَرْجَحِ ، وَعَلَى ذَلِكَ حُمِلَ قَوْلُ الأَعْشَى [١] :

تَجَانَفُ عَنْ [٢] جَوِّ اليَمَامَةِ نَاقَتِي وَمَا عَدَلَتْ عَنْ أَهْلِهَا لِسَوَائِكَا

قَالَ ابْنُ الشَّاهِدِ : « وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَلَى بَابِهِ ، وَيَكُونَ مُرَادُهُ : السِّكَّةَ وَالعَوْدَ » . يُرِيدُ بِـ(العَوْدِ) الطَّرِيقَ المَسْلُوكَ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ [٣] :

عَوْدٌ عَلَى عَوْدٍ لِأَقْوَامٍ أُوَلْ يَمُوتُ بِالتَّرْكِ وَيَحْيَا بِالعَمَلْ

وَ(**الأَزْلَامُ**) جَمْعُ (زُلَـمٍ) عَلَى وَزْنِ (صُرَدٍ) ، أَوْ(زَلَـمٍ) عَلَى وَزْنِ (قَدَحٍ) ، وَهُوَ القِدْحُ [٤] لَا رِيشَ عَلَيْهِ [٥] ، كَانُوا يَتَقَامَرُونَ بِهِ فِي المَيْسِرِ ، وَكَانُوا يَتَفَاءَلُونَ بِهِ أَيْضًا ، وَكَانُوا يَكْتُبُونَ عَلَى قِدْحٍ : أَمَرَنِي رَبِّي ، وَعَلَى إِحْدَاهَا : نَهَانِي رَبِّي ، وَعَلَى وَاحِدٍ : افْعَلْ ، وَعَلَى آخَرَ : لَا تَفْعَلْ ، فَإِذَا

= ترجمته : الأغاني ٢٤/١٠٧ ، والإصابة ٤/١٤٦ . والبيت من الكامل ، وهو في : شرح أشعار الهذليين ١/ ٤١٢ ، والأغاني ٢٤/ ١١٠ ، والمحكم ٧/ ٣١٧ ، واللسان والتاج (جنف) .

(١) البيت من الطويل ، وهو في : ديوانه ص٨٩ ، والكتاب ١/٤٠٨ ، وشرح أبياته لابن السيرافي ١/ ٩٥ ، والمحكم ٧/ ٣١٧ ، وأساس البلاغة اللسان والتاج (جنف) ، وخزانة الأدب ٣/ ٤٣٥ .

(٢) في الأصل (من) .

(٣) البيتان من الرجز ، وهما لبشير بن النِّكْث اليربوعي ، شاعرٌ راجزٌ ، كان يُهاجي نوحًا وبلالًا ابني جرير . انظر في ترجمته : المؤتلف للآمدي ص٦١ ، والإكمال لابن ماكولا ١/ ٣٠٠ ، وتاريخ ابن عساكر ١٠/٢٦٧ . والبيتان له في : التنبيه والإيضاح ٢/ ٤١ ، واللسان (أول ، عود) ، والتاج (عود) . وبلا نسبة في : ديوان الأدب ٣/ ٢٩٢ ، وتهذيب اللغة ٣/ ١٢٦ ، وديوان المعاني ٢/ ٤٨١ ، والمحكم ٢/ ٢٣٣ ، ومحاضرات الأدباء ٢/ ٦٣٨ . يريد بـ(العَوْدِ الأَوَّل) الجَمَلَ المُسِنَّ ، وبالثَّاني الطريقَ القديمَ ، وهكذا الطريقُ يموت إذا تُرِك ويحيا إذا سُلِك .

(٤) **القِدْح** : السَّهْم قبل أن يُنَصَّلَ ويُرَاشَ . راجع اللسان (قدح) .

(٥) راجع : مقاييس اللغة ٣/ ١٨ ، والمحكم ٩/ ٤٥ ، واللسان والتاج (زلم) .

أَرَادُوا أَمْرًا ضَرَبَ الوَاحِدُ مِنْهُمْ يَدَهُ عَلَى القِدَاحِ وَهِيَ مُخْتَلِطَةٌ ، فَيَعْمَلُ بِمَا يَخْرُجُ لَهُ ، فَنَهَى اللهُ تَعَالَى عَنْ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : ﴿ وَأَن تَسْتَقْسِمُواْ بِٱلْأَزْلَٰمِ ﴾ (١) ، أَيْ : « وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالأَزْلَامِ » (٢). وَ(**الاسْتِقْسَامُ بِهَا**) اسْتِعْمَالُهَا فِي ذَلِكَ ، وَهُوَ اسْتِفْعَالٌ مِنَ الفِعْلِ وَالتَّرْكِ (٣).

وَ(**المُنْفَصِمَةُ**) (٤) المُنْقَطِعَةُ ، يُقَالُ // : (انْفَصَمَ الأَمْرُ) إِذَا (٥) انْقَطَعَ ، وَكَذَلِكَ الحَبْلُ ، وَفِي [٢٣٣] التَّنْزِيلِ : ﴿ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَاۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ (٦) ، وَقَالَ الشَّاعِرُ (٧) :

وَإِنِّي إِذْ فَصَمْتُ حِبَالَ قَيْسٍ وَحَالَفْتُ المَزُونَ عَلَى تَـمِيمِ
لَأَخْسَرُ صَفْقَةً مِنْ شَيْخِ مَهْوٍ وَأَجْوَرُ فِي الحُكُومَةِ مِنْ سَدَومِ (٨)

وَيَحْتَمِلَانِ الاسْتِقْلَالَ (٩) ؛ لِصِحَّةِ عُمُومِ التَّوَجُّهِ وَالأَخْذِ . وَيَحْتَمِلَانِ الرَّدَّ ، وَالأَوْلَى إِذْ ذَاكَ رَدُّ غَيْرِ المُتَحَيِّرِ إِلَى المُتَحَيِّرِ ، عَلَى مَا هُوَ المُقَرَّرُ فِي عِلْمِ البَيَانِ .

وَ(**العُرَى**) (١٠) جَمْعُ (عُرْوَةٍ) ، قَالَ ابْنُ الشَّاهِدِ : « وَهِيَ عِبَارَةٌ عَمَّا يُوضَعُ فِيهِ الزِّرُّ مِنَ القَمِيصِ وَنَحْوِهِ ، أَوْ تُوضَعُ فِيهِ اليَدُ مِنْ مِقْبَضِ الدَّلْوِ وَنَحْوِهِ » ، وَيُسْتَعَارُ لِلأَمْرِ المُجْتَمَعِ عَلَيْهِ كَالعَهْدِ وَالبَيْعَةِ وَالحِلْفِ وَنَحْوِ ذَلِكَ ، كَأَنَّهُمْ أَدْخَلُوا أَيْدِيَهُمْ فِي (عُرْوَةٍ) ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا تَحَالَفُوا

---

(١) سورة المائدة ، الآية : ٣ .

(٢) هذا قول أبي إسحاق الزجّاج . انظر : معاني القرآن ٢/ ١٤٦ .

(٣) ما ذكره المؤلف عن الأزلام والاستقسام بها نقله عن أبي البقاء العكبري في شرح خطب ابن نُباتة ص١٩٥ .

(٤) راجع : المحكم ٨/ ٢٢٩ .

(٥) في الأصل (كذا) .

(٦) سورة البقرة ، الآية : ٢٥٦ .

(٧) سبق تخريجها ص٥٧٩ . ويروى : (صَرَمْتُ) بدل (فَصَمْتُ) ، ولا شاهد فيه حينئذ .

(٨) في الأصل (مهر/ وأجدر/ الكلوحة/ سيدوم) على الترتيب ، وهي تحريف .

(٩) في الأصل (أنّ الاستقلال) ، والوجه ما أثبتُّه .

(١٠) راجع : المحكم ٢/ ٢٤٤ .

فَعَلُوا كَذَلِكَ ، كَـ(الرِّبَابِ) ، وَهُمْ قَوْمٌ أَدْخَلُوا أَيْدِيَهُمْ فِي رُبٍّ عِنْدَ عَقْدِ حِلْفٍ كَانَ بَيْنَهُمْ (١).

وَ(العُرْوَةُ الوُثْقَى) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ﴾ (٢) قَالَ الزَّجَّاجُ : « هِيَ قَوْلُ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ » (٣).

وَ(**الأَرْحَامُ**) (٤) جَمْعُ (رَحِمٍ) ، وَهِيَ – أَعْنِي (الرَّحِمَ) – أَسْبَابُ (٥) القَرَابَةِ ، وَأَصْلُهَا : (الرَّحِمُ) الَّتِي هِيَ مَنْبِتُ الوَلَدِ ، وَهِيَ (الرِّحْمُ) وِزَانُ (الحِمْلِ) ، قَالَ زُهَيْرٌ (٦) :

خُذُوا حِذْرَكُمْ يَا آلَ (٧) عِكْرِمَ وَاذْكُرُوا أَوَاصِرَنَا ، وَالرِّحْمُ بِالغَيْبِ تُذْكَرُ

وَذَهَبَ سِيبَوَيْهِ إِلَى أَنَّ هَذَا مُطَّرِدٌ فِي كُلِّ مَا كَانَ ثَانِيهِ حَرْفًا مِنْ حُرُوفِ الحَلْقِ (٨) . وَقَالُوا : (جَزَاكَ اللهُ خَيْرًا وَالرَّحِمُ (٩)) بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ ، وَ(جَزَاكَ اللهُ شَرًّا وَالقَطِيعَةَ) بِالنَّصْبِ لَا غَيْرَ ، وَتَعْلِيلُ ذَلِكَ ظَاهِرٌ (١٠).

---

(١) وقيل : إنما سُمُّوا بذلك ؛ لأنهم تحالفوا ، فقالوا : اجتمعوا كاجتماع الرِّبابة ، وهي شبيهة بالكنانة تُجمع فيها سهام المَيْسِر . انظر : الاشتقاق ص١٨٠ ، واللسان (ربب) ، ومعجم قبائل العرب ٢/ ٤١٥ .

(٢) سورة لقمان ، الآية : ٢٢ .

(٣) انظر : معاني القرآن ٤/ ١٩٩ .

(٤) راجع : المحكم ٣/ ٢٥٥ ، والمخصص ١/ ٣٣٢ .

(٥) في الأصل (أشباه) ، وهو تحريف ، وتصويبه من المحكم .

(٦) البيت من الطويل ، وهو في : ديوانه ص٢١٤ ، والكتاب ٢/ ٢٧١ ، وشرح أبياته لابن السيرافي ١/ ٣١٣ ، وشرح المفصل ٢/ ٢٠ ، والمقاصد النحوية ٤/ ١٧٦٥ ، وخزانة الأدب ٢/ ٣٢٩ .

(٧) في الأصل (يآل) .

(٨) انظر : الكتاب ٤/ ١٠٧-١١٦ ، وهي لغة بكر بن وائل وأناسٍ كثير من بني تميم . وانظر ما سبق ص٣٢١ .

(٩) في الأصل (والرفع) ، وهو تحريف ، وصوابه من المحكم .

(١٠) انظر مثلًا ما قاله شرّاح الألفية في باب المفعول معه عند قول ابن مالك :

وَالعَطْفُ إِنْ يُمْكِنْ بِلَا ضَعْفٍ أَحَقّ وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقْ

وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجُزِ العَطْفُ يَجِبْ أَوِ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبْ

وَ(**الصِّيتُ** والصَّاتُ) الذِّكْرُ الحَسَنُ ، وَ(الصَّوْتُ) فِيهِ لُغَةٌ . فَإِذَنْ فَهُوَ وَاوِيٌّ وَمَرْجِعُهُ إِلَـى (الصَّوْتِ) ؛ لِأَنَّ الذِّكْرَ (صَوْتٌ) ، فَأَصْلُ (صِيْتٍ) : (صِوْتٌ) ، فَقُلِبَتْ الوَاوُ يَاءً لِسُكُونِهَا وَكَسْرِ مَا قَبْلَهَا [١].

وَ(**قَمَعَ**) بِمَعْنَى : أَذَلَّ ، وَيَأْتِي بِمَعْنَاهُ أَفْعَلَ ، وَهُوَ أَحَدُ مَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ ، يُقَالُ : (قَمَعَهُ وأَقْمَعَهُ) إِذَا أَذَلَّهُ ، وَالمُضَارِعُ (يَقْمَعُ) مَفْتُوحُ العَيْنِ لِأَجْلِ حَرْفِ الحَلْقِ ، وَالمَصْدَرُ (قَمْعٌ) لَا أَذْكُرُ فِيهِ غَيْرَ ذَلِكَ [٢].

وَ(**العُزَّى**) [٣] شَجَرَةُ سَمُرٍ كَانَتْ لِغَطَفَانَ تَعْبُدُهَا مِنْ دُونِ اللهِ . قَالَ ابْنُ سِيدَةَ : « أُرَاهُ تَأْنِيثَ (الأَعَزِّ) » . وَكَانَ اسْمُ أَبِي لَهَبٍ (عَبْدَ العُزَّى) . قَالَ ابْنُ الشَّاهِدِ : « وَإِنَّمَا كَنَّاهُ اللهُ تَعَالَى ؛ لِأَنَّ اسْمَهُ مُحَالٌ ، وَأَيْضًا فَإِنَّهُ كَانَ أَشْهَرَ بِهِ مِنْهُ بِـ(عَبْدِ العُزَّى) » .

[٢٣٤] الرابع عشر

وَ(**اللَّاتُ**) [٤] صَنَمٌ لِثَقِيفٍ / / كَانُوا يَعْبُدُونَهُ ، وَهِيَ عِنْدَ أَبِي عَلِيٍّ فَعَلَةٌ مِنْ (لَوَيْتُ عَلَيْهِ) [٥]، أَيْ : عَطَفْتُ وَأَقَمْتُ ، يَدُلُّكَ [٦] عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُوا۟ وَٱصْبِرُوا۟ عَلَىٰٓ ءَالِهَتِكُمْ ﴾ [٧] . وَقِيلَ [٨] : أَصْلُهَا : (لَاهَةٌ) ، سُمِّيَتْ بِـ(اللَّاهَةِ) الَّتِي هِيَ الحَيَّةُ ، ثُمَّ حُذِفَتْ مِنْهُ الهَاءُ ، كَمَا قَالُوا : (شَاةٌ) ، وَأَصْلُهَا : (شَاهَةٌ) .

---

(١) راجع : المحكم ٨/ ٢٤٤ .

(٢) المصدر السابق ١/ ١٥١ .

(٣) المصدر نفسه ١/ ٣٤ .

(٤) راجع : المحكم ١٢/ ١١٣ ، وتاج العروس (لتت ، لوه ، لوو) .

(٥) أيْ : إنّ ألفها واوٌ ، وأصلها : لَوَيَةٌ ، فحذفت لامها . انظر : الإغفال ٢/ ٥٣٥ ، والمسائل البصريات ٢/ ٨١٣ ، والتبيان ٢/ ١١٨٧ ، والدر المصون ١٠/ ٩٢ .

(٦) في الأصل (عطفته وأقمت بذلك) ، وصوابه من المحكم .

(٧) سورة صٓ ، الآية : ٦ .

(٨) هو قول ابن سيدة . انظر : المحكم ٤/ ٣٠٧ .

وَالأَلِفُ وَاللَّامُ فِيهِمَا – أَعْنِي فِي (اللَّاتِ وَالعُزَّى) – زَائِدَتَانِ ، نَصَّ عَلَى ذَلِكَ الأَخْفَشُ [١] ، وَلَا أَذْكُرُ لَهُ مُخَالِفًا [٢] . قَالَ أَبُو الفَتْحِ : « أَمَّا (اللَّاتُ وَالعُزَّى) فَقَدْ قَالَ أَبُو الحَسَنِ : إِنَّ اللَّامَ فِيهِمَا زَائِدَةٌ ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ مَذْهَبِهِ أَنَّ (اللَّاتَ وَالعُزَّى) عَلَمَانِ بِمَنْزِلَةِ : يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرٍ وَمَنَاةَ [٣] وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَسْمَاءِ الأَصْنَامِ ، فَهَذِهِ كُلُّهَا أَعْلَامٌ وَغَيْرُ مُحْتَاجَةٍ فِي تَعْرِيفِهَا إِلَى الأَلِفِ وَاللَّامِ ، وَلَيْسَتْ مِنْ بَابِ : الحَارِثِ وَالعَبَّاسِ وَغَيْرِهِمَا مِنَ الصِّفَاتِ الَّتِي تَغْلِبُ [٤] غَلَبَةَ الأَسْمَاءِ فَصَارَتْ أَعْلَامًا ، وَأُقِرَّتْ فِيهَا لَامُ التَّعْرِيفِ عَلَى ضَرْبٍ مِنْ تَوَهُّمِ رَوَائِحِ الصِّفَةِ » [٥].

وَ(**الأَوْقَاتُ**) [٦] جَمْعُ (وَقْتٍ) ، وَهُوَ المِقْدَارُ مِنَ الدَّهْرِ ، وَأَكْثَرُ مَا يُسْتَعْمَلُ فِي المَاضِي ، وَقَدْ اسْتُعْمِلَ فِي المُسْتَقْبَلِ ، وَاسْتَعْمَلَ سِيبَوَيْهِ رَحِمَهُ اللهُ لَفظَ (الوَقْتِ) فِي المَكَانِ ؛ تَشْبِيهًا بِالوَقْتِ فِي الزَّمَانِ ؛ لِأَنَّهُ مِقْدَارٌ مِثْلُهُ ، فَقَالَ : « وَيَتَعَدَّى إِلَى مَا كَانَ وَقْتًا فِي المَكَانِ كـ(مِيلٍ وفَرْسَخٍ وبَرِيدٍ) » [٧].

وَلَيْسَ فِيهِ مِنْ جِهَةِ الإِعْرَابِ وَلَا مِنْ جِهَةِ البَدِيعِ مَا يَتَأَكَّدُ ذِكْرُهُ .

---

(١) انظر : معاني القرآن ١/ ١٥٨ ، والمسائل الحلبيات ص٢٩٠ ، والصحاح (هيه) ، والجامع للقرطبي ١٧/ ١٠١ .

(٢) قال أبو البقاء العكبري : « وقيل : هما صفتان غالبتان ، مثل : الحارث والعبّاس ، فلا تكون (أل) زائدة » . انظر : التبيان ٢/ ١١٨٧ ، والدر المصون ١٠/ ٩١ .

(٣) **يَغُوث** : اسم صنم كان لـمَذْحِج ، وقيل : كان لقوم نوح . **ويَعُوق** : اسم صنم كان لكنانة ، وقيل : لهَمْدان ، وقيل : كان لقوم نوح . **ونَسْر** : اسم صنم كان لذي الكَلَاع بأرض حمير . **ومَنَاة** : اسم صنم كان لهذيل وخزاعة بين مكة والمدينة . راجع اللسان (غوث ، عوق ، نسر ، مني) .

(٤) في الأصل (تعدد) ، وصوابه من المحكم .

(٥) انظر : سرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٥٩ .

(٦) راجع : المحكم ٦/ ٣٣٥ .

(٧) انظر : الكتاب ١/ ٣٦ ، والعبارة لابن سيدة في محكمه .

❖ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ : [« **أَيُّهَا النَّاسُ : مَنْ كَانَ الـمَوْتُ طَالِبَهُ فَكَيْفَ يَلَذُّ قَرَارا ؟! ، وَمَنْ كَانَ الدَّهْرُ مُحَارِبَهُ فَكَيْفَ يُطِيقُ انْتِصَارا؟!** » إِلَى قَوْلِهِ : « **العَثْرَة** »[١]][٢].

الشَّرْحُ:

(**أَرْدَاهُ**)[٣] بِمَعْنَى : قَلَبَهُ وَأَسْقَطَهُ ، وَيَحْتَمِلُ بِأَنْ يَكُونَ (أَرْدَاهُ[٤]) مِنْ (الرَّدَى) وَهُوَ الهَلَاكُ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿إِن كِدتَّ لَتُرْدِينِ﴾[٥] ، وَالأَوَّلُ أَنْسَبُ بِقَوْلِهِ ؛ لِقَوْلِهِ : « **عِثَارا** » ، وَفِي رُجُوعِ هَذَيْنِ المَعْنَيَيْنِ وَمَا أَشْبَهَهُمَا إِلَى أَصْلٍ وَاحِدٍ خِلَافٌ مُقَرَّرٌ فِي عِلْمِ البَيَانِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَتْ الإِشَارَةُ إِلَيْهِ[٦].

وَ(**عَثَرَ**) بِمَعْنَى : كَبَا ، وَ(العِثَارُ) يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا إِذْ هُوَ لَهُ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ جَمْعَ (عَثْرَةٍ)[٧] ، وَمِنْهُ مَا جَاءَ فِي الحَدِيثِ عَنْهُ ﷺ : « مَنْ أَقَالَ نَادِمًا بَيْعَتَهُ أَقَالَهُ اللهُ عَثْرَتَهُ »[٨].

وَ(**السَّجِيَّةُ**) الطَّبِيعَةُ، قَالَ ابْنُ الشَّاهِدِ: « السَّجِيَّةُ وَالنَّحِيزَةُ وَالغَرِيزَةُ وَالنَّقِيبَةُ كُلُّهَا بِمَعْنىً[٩]،

---

(١) الخطب النُّباتية ل١١/ ب ، وتمامه : « ... ، **وَمَنْ كَانَ الأَمَلُ مَطِيَّتَهُ أَرْدَاهُ عِثَارا ، وَمَنْ كَانَ إِلَى الآخِرَةِ فَكَيْفَ يَتَّخِذُ الدُّنْيَا دَارا؟! ، إِنْ هِيَ إِلَّا غَفْلَةٌ شَامِلَة ، وَأُمْنِيَّةٌ بَاطِلَة ، وَمَنِيَّةٌ عَاجِلَة ، وَسَجِيَّةٌ عَادِلَة ، جَرَى بِهَا القَلَم ، وَمَضَى عَلَيْهَا الأُمَم ، فَيَا فَرَائِسَ الأَحْدَاث ، وَيَا عَرَائِسَ الأَجْدَاث ، لَقَدْ صَفَّقَ المَوْتُ فِي دِيَارِكُم فَنَعَب ، وَصَدَقَكُمْ صَرْفُ الزَّمَانِ فَمَا كَذَب ، وَوَعَظَكُمُ الدَّهْرُ بِمَنْ ذَهَب ، وَأَرَاكُمْ مِنْ تَقَلُّبِهِ بِكُمْ العَجَب ، وَكَأَنْ قَدْ أَغَذَّ إِلَيْكُمْ الكَرَّة ، وَنَقَضَ مِنْكُمْ المِرَّة ، وَانْتَهَزَ فِيكُمْ الغِرَّة ، فَمَا أَقَالَكُمْ العَثْرَة** » .

(٢) تكملة من المحقّق استأنست فيها بما جرت عليه عادة المؤلف في شرحه .

(٣) راجع : مقاييس اللغة ٢/ ٥٠٦ ، والمحكم ١٠/ ١٠٢ . وفي الأصل (أراده) ، وهو تحريف .

(٤) في الأصل (أردناه) ، وهو تحريف .

(٥) سورة الصافات ، الآية : ٥٦ .

(٦) انظر ما سبق ص٥٩٠ ، ٨٣١ .

(٧) راجع : المحكم ٢/ ٦٣ .

(٨) سبق تخريجه ص٤٣١ .

(٩) راجع : اللسان (سجا ، نحز ، غرز ، نقب) .

وَقَدْ يُفْرَقُ بَيْنَهَا [١] بِحَسَبِ قَصْدِ عُمُومٍ أَوْ خُصُوصٍ » . وَهَذَا عَلَى مَذْهَبِهِ فِي ادِّعَاءِ اتِّحَادِ المَعْنَى وَإِنْ كَانَ بَعْضُ مَا يُسْتَعْمَلُ // فِيهِ مُغَايِرًا ، إِذْ كَانَ الجَمِيعُ مُتَّفِقًا فِي الوَضْعِ [٢] وَالتَّنَاوُلِ ، وَفِي ذَلِكَ خِلَافٌ ، وَتَقْرِيرُهُ فِي عِلْمِ البَيَانِ . [٢٣٥]

وَ(**الفَرَائِسُ**) [٣] جَمْعُ (فَرِيسَةٍ) ، وَهِيَ مَا يَفْتَرِسُهُ السَّبُعُ ، أَيْ : يَأْخُذُهُ فَيَدُقُّ عُنُقَهُ ، هَذَا هُوَ أَصْلُ (الفَرْسِ) ، ثُمَّ كَثُرَ حَتَّى صَارَ يُسْتَعْمَلُ فِي القَتْلِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَالِكَ دَقُّ عُنُقٍ . وَ(الفَرِيسُ) عِبَارَةٌ عَمَّا يَتَجَدَّدُ مِنْ النَّوَائِبِ وَالآفَاتِ كَالحَوَادِثِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الكَلَامُ عَلَيْهِ [٤].

وَ(**العَرَائِسُ**) جَمْعُ (عَرُوسٍ) ، وَيَقَعُ عَلَى الرَّجُلِ وَالمَرْأَةِ ، يُقَالُ : (رَجُلٌ عَرُوسٌ فِي رِجَالٍ أَعْرَاسٍ ، وَامْرَأَةٌ عَرُوسٌ فِي نِسَاءٍ عَرَائِسَ) [٥] ، وَمِنْ كَلَامِهِمْ : (كَادَ العَرُوسُ يَكُونُ أَمِيرًا) [٦] ، وَقَالَ [٧] :

فَطَعَنْتُ رُومِيًّا فَصَاحَتْ عِرْسُهُ [٨] يَا ابْنَ المُعَطَّلِ مَا تُرِيدُ بِمَا أَرَى؟

وَ(**الأَجْدَاثُ**) جَمْعُ (جَدَثٍ) وَهُوَ القَبْرُ ، وَالفَاءُ [٩] لُغَةٌ – أَعْنِي فِي المُفْرَدِ – ، وَأَمَّا الجَمْعُ فَالجَمْعُ عَلَى الثَّاءِ [١٠].

---

(١) في الأصل (بينهما) .

(٢) في الأصل (الوطي) ، ولعلّ الوجه ما أثبتُّه .

(٣) راجع : مقاييس اللغة ٤/ ٤٨٥ .

(٤) انظر ما سبق ص٥٨٢ ، ٦١٨ .

(٥) راجع : المحكم ١/ ٢٩٧ .

(٦) انظر : الفاضل ص١١٥ ، والكامل ١/ ١٥٧ ، ومجمع الأمثال ٢/ ١٥٨ .

(٧) البيت من الكامل ، وهو لصفوان بن المُعَطَّل ﷺ في : تاريخ ابن عساكر ٢٤/ ١٦١ ، والسير للذهبي ٢/ ٥٤٧ ، والإصابة ٢/ ١٨٥ .

(٨) في الأصل (عروسه) ، ولا يستقيم البيت ، والمثبت ما عليه المصادر .

(٩) في الأصل (الثاء) ، وهو تحريف .

(١٠) سبق حديث المؤلف عن هذه اللفظة ص٦٨٩ .

وَ(**الصَّفْقُ**) [١] الضَّرْبُ ، قَالَ ابْنُ الشَّاهِدِ : « وَلَا يَكُونُ إِلَّا بِاليَدِ نَفْسِهَا مُبَاشَرَةً ، وَلَا بِسَبَبٍ وَلَا بِشَرْطٍ وَلَا أَشْبَاهِ ذَلِكَ ، وَلَا بُدَّ مَعَهُ مِنَ الصَّوْتِ » ، وَمِنْ كَلَامِهِمْ (صَفَقَ يَدَهُ بِالبَيْعَةِ ، وعَلَى يَدِهِ) إِذَا ضَرَبَ بِيَدِهِ عَلَى [يَدِهِ] [٢] ، كَانَتْ [العَرَبُ] [٣] تَفْعَلُ ذَلِكَ عِنْدَ وُجُوبِ البَيْعِ ، ثُمَّ كَثُرَ حَتَّى صَارَ يُطْلَقُ عَلَى البَيْعِ – وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ (صَفْقٌ) – وَعَلَى مَا شُبِّهَ بِهِ أَوْ أُلْحِقَ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ [٤] :

أَرَضِينَا بِثَنِيَّاتِ اللِّوَى عَنْ زَرُودٍ؟ يَا لَهَا صَفْقَةَ غَبْنِ!

وَالاسْمُ (الصَّفْقُ) ، وَ(الصِّفِقَّى) حَكَاهُ سِيبَوَيْهِ رَحِمَهُ اللهُ اسْمًا [٥].

وَ(**النَّعِيبُ**) [٦] لِلغُرَابِ ، يُقَالُ : (نَعَبَ الغُرَابُ يَنْعَبُ نَعْبًا ونَعِيبًا ونُعَابًا وتَنْعَابًا ونَعَبَانًا) إِذَا صَوَّتَ ، وَقِيلَ : مَدَّ عُنُقَهُ وَحَرَّكَ رَأْسَهُ فِي صِيَاحِهِ . وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ الغُرَابِ لَا عَلَى قَصْدِ الاعْتِلَاقِ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ [٧] :

وَقَدْ نَعَبَتْ مَعَازِفُهُمْ وَهَرَّتْ كِلَابُهُمُ وَصَاحُوا بِالعَبِيْدِ

وَعَلَى هَـذَا يَتَّجِهُ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ . وَأَمَّا عَلَى الأَوَّلِ – أَعْنِي عَلَى أَنَّ (النَّعِيبَ) لِلغُرَابِ ، أَوْ مَا كَـانَ

(١) سبق حديث المؤلف عن هذه اللفظة ص٥٧٨ .

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام ، وسبق أنْ أثبتها المؤلف في الشرح ص٥٧٨ .

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام ، وسبق أنْ أثبتها المؤلف في الشرح ص٥٧٨ .

(٤) البيت من الرمل ، وهو لابن سنان الخفاجي في : ديوانه ص٢٣٦ ، ومثير الغرام الساكن لابن الجوزي ص٣٥٩ ، وأنوار الربيع لابن معصوم ٤/ ١٣٢ . **واللِّوَى** : في الأصل منقطع الرَّمْلَة ، يقال : قد ألويتُم فانزلوا ؛ إذا بلغوا منقطع الرَّمْل . وهو أيضًا موضعٌ بعينه قد أكثرت الشعراء من ذكره وخلَّطت بين ذلك اللِّوَى والرَّمْل فعزَّ الفصل بينهما : وهو وادٍ من أودية بني سليم . **وَزَرُود** : رمالٌ بين الثعلبيَّة والخُزَيْمِيَّة بطريق الحاج من الكوفة . راجع معجم البلدان ٣/ ١٣٩ وَ ٥/ ٢٣ .

(٥) انظر : الكتاب ٤/ ٢٩٧ .

(٦) راجع : مقاييس اللغة ٥/ ٤٤٨ ، والمحكم ٢/ ١٣٥ .

(٧) البيت من الوافر ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

مُتَعَلِّقًا بِهِ (١) – فَلَا ؛ لِأَنَّ السَّبَبِيَّةَ لِرُسُوخِ الْمُثِيرِ ، عَلَى مَا هُوَ الْمُقَرَّرُ فِي عِلْمِ الْبَيَانِ .

وَ(**أَغَذَّ**) (٢) بِمَعْنَى : أَسْرَعَ ، يُقَالُ : (أَغَذَّ السَّيرَ وأَغَذَّ فِيهِ) أَسْرَعَ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ (٣) :

وَإِنِّي وَإِيَّاهُمْ لَحَتْمٌ مَبِيتُنَا جَمِيعًا ، وَمَسْرَانَا مُغِذٌّ وَذُو فَتْرِ

فَقَدْ يَكُونُ كَقَوْلِهِ (٤) :

لَقَدْ لُمْتِنَا أَيْ أُمَّ غَيْلَانَ فِي السُّرَى وَنِمْتِ ، وَمَا لَيْلُ الْمَطِيِّ بِنَائِمِ

وَقَالَ أَبُو الحَسَنِ بنُ كَيْسَانَ (٥) : « أَحْسَبُ أَنَّهُ يُقَالُ : (أَغَذَّ السَّيْرُ نَفْسُهُ) » .

وَ(**الكَرَّةُ**) (٦) // الرُّجُوعُ ، قَالَ عَبْدُ اللهِ بنُ صَفْوَانَ بنِ أُمَيَّةَ يَوْمَ قُتِلَ وَهُوَ مَعَ عَبْدِ اللهِ بنِ الزُّبَيْرِ ، وَكَانَ قَدْ انْهَزَمَ يَوْمَ الحَرَّةِ ، فَعُيِّرَ بِذَلِكَ (٧) : [٢٣٦]

---

(١) في الأصل (ما كان به متعلِّقًا به) ، ولعلّ الوجه ما هو مثبَتٌ .

(٢) راجع : المحكم ٥/ ٢١٦ ، واللسان والتاج (غذذ) .

(٣) البيت من الطويل ، وهو لأبي العَمَيْثَل عبد الله بن خُلَيْد الأعرابي ، كان مولىً لبني العباس ، وكان شاعرًا مجيدًا مكثرًا من نقل اللغة عارفًا بها ، توفي سنة ٢٤٠هـ . انظر : الفهرست ص٧١ ، ووفيات ابن خلكان ٣/ ٨٩ . والبيت له في : البيان والتبيين ١/ ٢٨٠ ، وأمالي القالي ١/ ٩٨ ، وخزانة الأدب ٥/ ٥٩ . وهو بلا نسبة في : المحكم ٥/ ٢١٦ ، واللسان وتاج العروس (غذذ) .

(٤) البيت من الطويل ، وهو لجرير في : ديوانه ص٩٩٣ ، والكتاب ١/ ١٦٠ ، والنقائض ٣/ ٨٧٦ ، واللسان (ربح) ، وخزانة الأدب ١/ ٤٦٥ . **وأمُّ غَيْلَان** : هي بنت جرير . **والشاهد فيه** : وَصْفُ الليلِ بالنَّوْم ، وإنما النائم مَنْ في الليل . ومثله بيت أبي العَمَيْثَل الذي قبله ، حيث أسند الإغذاذ إلى المَسْرَى ، وإنما هو للذي يسير فيه ، وهذا من قبيل المجاز ، كقولهم : نهارُه صائمٌ وليلُه قائمٌ .

(٥) هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كَيْسَان ، حفظ المذهب البصريّ والكوفيّ ؛ لأنه أخذ عن ثعلب والمبرد ، له : المهذَّب في النحو ، والمختار في علل النحو ، توفي سنة ٢٩٩هـ . انظر في ترجمته : إنباه الرواة ٣/ ٥٧ ، ومعجم الأدباء ١٧/ ١٣٧ .

(٦) راجع مصادر هذه اللفظة فيما سبق ص٤٠٤ .

(٧) الأبيات لعبد الله بن مطيع القرشي كما تشير المصادر ، وليس كما ذكر المؤلف . انظر ما سبق ص٤٠٥ .

أَنَا الَّذِي فَرَرْتُ يَوْمَ الحَرَّهْ وَالحُرُّ لَا يَفِرُّ إِلَّا مَرَّهْ

يَا حَبَّذَا الكَرَّةُ بَعْدَ الكَرَّهْ لَأَجْزِيَـنَّ فَـرَّةً بِكَـرَّهْ

قَالَ ابْنُ مُشَرَّفٍ : « وَلَا يَكُونُ (الكَرُّ) إِلَّا بَعْدَ انْصِرَافٍ ، وَمَا جَاءَ ظَاهِرُهُ مُخَالِفًا لِذَلِكَ تَأَوَّلَ » ، وَقَدْ أَوْضَحَ هَذَا المَعْنَى قَوْلُهُ – أَنْشَدَهُ سِيبَوَيْهِ –[1] :

كُرُّوا إِلَى حَرَّتَيْكُمْ تَعْمُرُونَهُمَا كَمَا تَكُرُّ إِلَى أَوْطَانِهَا البَقَرُ

فَعَلَى هَذَا قَوْلُ المُصَنِّفِ : « **قَدْ أَغَذَّ إِلَيْكُمْ الكَرَّة** » إِنَّمَا هُوَ بِاعْتِبَارِ الجُمْلَةِ لَا بِاعْتِبَارِ كُلِّ فَرْدٍ ؛ لِأَنَّ المَوْتَ لَا يَحُلُّ بِالشَّخْصِ ثُمَّ يَنْصَرِفُ عَنْهُ ثُمَّ يَعُودُ .

فَإِنْ قِيلَ : فَإِنَّ المُرَادَ أَسْبَابُهُ وَمَا قَدْ يَكُونُ لَهُ مِنْ مَرَضٍ وَنَحْوِهِ ؛ قِيلَ : فِي ذَلِكَ نُقْصَانٌ عَنْ التَّخْوِيفِ فِي العَوْدَةِ ؛ لِأَنَّ التَّخْوِيفَ بِالمَوْتِ وَالتَّذْكَارَ بِهِ كَالتَّذْكَارِ بَالمَرَضِ .

فَإِنْ قِيلَ : فَيَكُونُ الأَوَّلُ الأَسْبَابَ وَيَكُونُ الثَّانِي المَوْتَ ؛ قِيلَ : لَا يَتَّجِهُ هَذَا إِلَّا عَلَى ضَعْفٍ وَارْتِكَابِ قَاعِدَةٍ أَكْثَرُ البَيَانِيِّينَ عَلَى مَنْعِهَا ، وَتَقْرِيرُ جَمِيعِ ذَلِكَ فِي عِلْمِ البَيَانِ .

وَ(**المِرَّةُ**)[2] قُوَّةُ الخَلْقِ ، وَالجَمْعُ (مِرَرٌ) ، وَ(أَمْرَارٌ[3]) جَمْعُ الجَمْعِ ، قَالَ[4] :

قَطَعْتُ إِلَى مَعْرُوفِهَا مُنْكَرَاتِهَا بِأَمْرَارِ فَتْلَاءِ الذِّرَاعَيْنِ سِرْدَحِ

---

(١) البيت من البسيط ، وهو للأخطل في : ديوانه ص١٥٣، والكتاب ٣/ ٩٩ ، والنقائض لأبي تمام ص٢٢٤ ، وشرح الأبيات لابن السيرافي ٢/ ٩٦ ، ومعجم ما استعجم ٢/ ٤٨١ ، واللسان والتاج (وطن) .

(٢) راجع : المحكم ١١/ ٢٢٢ .

(٣) في الأصل (أمرارًا) .

(٤) البيت من الطويل ، وهو للطرمّاح في : ديوانه ص١٠٢ ، والعين ٣/ ٩١ ، واللسان والتاج (شدح) . وبلا نسبة في : تهذيب اللغة ٤/ ١٧٥ ، والمحكم ١١/ ٢٢٢ ، واللسان (مرر) . **والسِّرْدَاح والسِّرْدَاحَة** : الناقة الطويلة الكثيرة اللحم . راجع اللسان (سردح) .

وَ(**الانْتِهَازُ**)[١] أَخْذُ (النُّهْزَةِ) ، وَهِيَ الفُرْصَةُ[٢] تَجِدُهَا مِنْ صَاحِبِكَ بِقُرْبٍ ، يُقَالُ فِي ذَلِكَ – أَيْ : فِي أَخْذِ (النُّهْزَةِ) وَتَنَاوُلِهَا بِقُرْبٍ – : (انْتَهَزَهَا وناهَزَهَا) ، وَ(تَنَاهَزَ القَوْمُ) كَذَلِكَ ، أَنْشَدَ سِيبَوَيْهِ[٣] :

وَلَقَدْ عَلِمْتُ إِذَا الرِّجَالُ تَنَاهَزَتْ أَيِّـي وَأَيُّكُـمُ أَعَـزُّ وَأَمْنَـعُ

وَقَالَ ابْنُ الشَّاهِدِ : « (الانْتِهَازُ) المُبَادَرَةُ إِلَى أَخْذِ مَا لَا يَتَأَتَّى أَخْذُهُ فِي كُلِّ وَقْتٍ ، وَلَا يُؤْمَنُ مَعَ تَأَتِّيهِ الصَّرْفُ عَنْهُ وَالفَوَاتُ » . وَهُوَ قَرِيبٌ مِنْ الأَوَّلِ ، وَزِيَادَةُ كَسْبٍ عَنْ المَعْنَى .

وَ(**الغِرَّةُ**) الأَخْذُ عَلَى غَفْلَةٍ ، قَالَ عَنْتَرَةُ[٤] :

قَالَتْ : رَأَيْتُ مِنَ الأَعَادِي غِرَّةً وَالشَّاةُ مُمْكِنَةٌ لِـمَنْ هُوَ مُرْتَمِ

وَقَدْ تَقَدَّمَ الكَلَامُ عَلَى هَذِهِ المَادَّةِ[٥].

وَوَقَعَ لَهُ فِي هَذَا الفَصْلِ مَا يُسْتَغْرَبُ مِنْ أَلْقَابِ البَدِيعِ فِي قَوْلِهِ : « **يَا فَرَائِسَ الأَحْدَاثِ ، وَيَا عَرَائِسَ الأَجْدَاثِ** » ؛ لَقَبٌ سَمَّاهُ بَعْضُهُمْ بِالتَّفْوِيضِ ، وَسَمَّاهُ بَعْضُهُمْ بِالارْتِيَادِ ، وَهُوَ أَنْ يُهَيَّأَ لِلفَصْلِ مَـا يُحَصِّلُهُ ، وَشَرْطُهُ مُنَافَرَةُ المُهَيَّإِ // لِـمَحَلِّ القَصْدِ ، فَبِاعْتِبَارِ التَّهْيِئَةِ[٦] تَصِحُّ التَّسْمِيَةُ [٢٣٧]

---

(١) راجع : مقاييس اللغة ٥/ ٣٦٣ ، والمحكم ٤/ ١٦٨ .

(٢) في الأصل (الفرصية) ، وهو تحريف .

(٣) البيت من الكامل ، وهو لِخِدَاش بن زُهير العامري ، شاعرٌ جاهليٌّ مجيدٌ ، وقد جعله ابن سلّام في الطبقة الخامسة من الجاهليين ، شهد حنيناً مع المشركين وقال في ذلك شعرًا ، اشتهر بهجائه لقريش أيام حرب الفِجَار التي قُتل فيها أبوه . انظر في ترجمته : طبقات ابن سلّام ص١٤٣ ، والشعر والشعراء ٢/ ٦٤٥ ، وخزانة الأدب ٧/ ١٩٦ . والبيت له في : الكتاب ٢/ ٤٠٣ ، وشرح المفصل ٢/ ١٣٣ ، ونُسب إلى العباس بن مرداس ﷺ في شرح الأبيات لابن السيرافي ٢/ ١٠٣ ، وليس في ديوانه . وهو بلا نسبة في : المحكم ٤/ ١٦٨ ، واللسان والتاج (نهز) .

(٤) البيت من الكامل ، وهو في : معلقته من ديوانه ص١٧٩ ، وجمهرة أشعار العرب ص٣٦٩ ، وشرح القصائد السبع ص٣٥٤ ، وشرح القصائد العشر ص٢٤٤ ، ومنتهى الطلب ٢/ ٧٤ .

(٥) انظر ما سبق ص٥٤٣ ، ٥٨١ .

(٦) في الأصل (التهمة) ، وهو تحريف .

بِالارْتِيَادِ ، وَبِاعْتِبَارِ الْمُنَافَرَةِ تَصِحُّ التَّسْمِيَةُ بِالتَّفْوِيضِ ، وَتَقْرِيرُ جَمِيعِ ذَلِكَ فِي عِلْمِ البَيَانِ .

وَلَيْسَ فِيهِ مِنْ جِهَةِ الإِعْرَابِ وَلَا مِنْ جِهَةِ البَدِيعِ مَا يَتَأَكَّدُ ذِكْرُهُ .

❖ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ : [« **فَبَادِرُوا عِبَادَ اللهِ وَالسَّبِيلُ لَكُمْ هَدَفُ الإِمْكَان** » إِلَى قَوْلِهِ : « **إِلَّا مَنْ رَحِم** »[(١)]][(٢)].

الشَّرْحُ:

(**الهَدَفُ**) – هُنَا – الغَرَضُ الْمُنْتَضَلُ فِيهِ بِالسِّهَامِ ، قَالَ[(٣)] :

* جَعَلْتُهُنَّ لِلحَمَامِ هَدَفَا *

وَقِيْلَ : لَا فِعْلَ لَهُ . وَقِيْلَ : فِعْلُهُ مَصْحُوبٌ ، وَهُوَ (أَهْدَفَ) بِمَعْنَى : انْتَصَبَ . وَقِيْلَ : بَلْ فِعْلُهُ مُجَرَّدٌ ، (هَدَفَ) بِمَعْنَى : أَسْرَعَ ، وَالأَوَّلُ أَقْرَبُ إِلَى المَعْنَى ، وَالثَّانِي أَقْرَبُ إِلَى اللَّفْظِ[(٤)].

وَ(**التَّقْلِيصُ**)[(٥)] التَّقَبُّض ، يُقَالُ : (قَلَصَ الظِّلُّ عَنِّي فَتَقَلَّصَ) ، أَيْ[(٦)] : انْقَبَضَ ، وَكَذَلِكَ (تَقَلَّصَ) بِمَعْنَى: تَقَبَّضَ ، وَأَصْلُهُ لِـ(الظِّلِّ)، وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِهِ ، وَمِنْهُ مَا أَنْشَدَهُ ثَعْلَبٌ[(٧)] :

---

(١) الخطب النُّباتية ل١٢/أ ، وتمامه : « ... ، **قَبْلَ ضِيقِ الأَوْطَان ، وَتَقَلُّصِ اللِّسَان ، وَاصْفِرَار البَنَان ، لِنُزُولِ الحَدَثَان ، قَبْلَ هُجُومِ الفَاقِرَة ، وَلُزُومِ الحَافِرَة ، وَقُدُومِ الآخِرَة ، وَالحُصُولِ بِأَرْضِ السَّاهِرَة ، فَكَمْ يَوْمَئِذٍ مِنْ وُجُوهٍ مُرْبَدَّة ، وَأَعْنَاقٍ مُمْتَدَّة ، وَصَحَائِفَ مُسْوَدَّة ، وَأَبْصَارٍ غَيْرِ مُرْتَدَّة ، قَدْ أَقْلَقَهُمْ رَجَفَانُهَا ، وَغَشِيَهُمْ دُخَانُهَا ، وَبُرِّزَتْ لَهُمْ نِيرَانُهَا ، وَتَجَلَّى لِلحُكُومَةِ بَيْنَهُمْ دَيَّانُهَا ، فَمَا ظَنُّكُمْ عِبَادَ اللهِ بِيَوْمٍ بَضَائِعُهُ الأَعْمَال؟! ، وَشُهُودُهُ الأَوْصَال؟! ، وَسِجْنُهُ النَّار؟! ، وَحَاكِمُهُ الجَبَّار؟! ، إِنَّ ذَلِكَ لَيَوْمٌ لَا يُقَالُ فِيهِ مَنْ نَدِم ، وَلَا عَاصِمَ فِيهِ مِنْ أَمْرِ اللهِ إِلَّا مَنْ رَحِم** » .

(٢) تكملة من المحقّق استأنست فيها بما جرت عليه عادة المؤلف في شرحه .

(٣) البيت من الرجز ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

(٤) راجع : مقاييس اللغة ٦/ ٣٩ ، والمحكم ٤/ ١٩٠ .

(٥) راجع : مقاييس اللغة ٥/ ٢١ ، والمحكم ٦/ ١٢٦ .

(٦) في الأصل (أعني) ، ولعلّ الوجه ما أثبتُّ .

(٧) البيت من الرجز ، وهو بلا نسبة في : مجالس ثعلب ١/ ٢٧٣ ، والمحكم ٦/ ١٢٦ ، واللسان (قلص ، نسا) ، والتاج =

* وَعَصَبٍ عَنْ نَسَوَيْهِ قَالِصِ *

وَ(**البَنَانُ**) [١] الأَصَابِعُ ، وَقِيْلَ : رُؤُوسُ الأَصَابِعِ ، وَاحِدُهَا (بَنَانَةٌ [٢]) ، وَ(البَنَانُ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ ﴾ [٣] قَالَ الفَارِسِيُّ : « نَجْعَلُهَا كَخُفِّ البَعِيرِ ، فَلَا يَنْتَفِعُ بِهَا فِي صِنَاعَةٍ » [٤] . وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَٱضْرِبُواْ فَوْقَ ٱلْأَعْنَاقِ وَٱضْرِبُواْ مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ ﴾ [٥] فَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ : « (البَنَانُ) هُنَا جَمِيعُ أَعْضَاءِ البَدَنِ » [٦].

وَ(**الفَاقِـرَةُ**) [٧] الدَّاهِيَةُ الكَاسِرَةُ لِـ(الفَقَارِ) ، وَهِيَ – أَعْنِي (الفَقَارَ [٨]) – مَـا انْتَضَدَ [٩] مِنْ عِظَامِ الصُّلْبِ مِنْ لَدُنْ الكَاهِلِ إِلَى العَجْبِ . قَالَ ابْنُ الأَعْرَابِيِّ : « أَقَلُّ (فَقَارِ) البَعِيرِ ثَمَانِيَ [١٠] عَشْرَةَ ، وَأَكْثَرُهَا إِحْدَى [١١] وَعِشْرُونَ » ، وَ(فَقَارُ [١٢]) الإِنْسَانِ سَبْعٌ ، وَهِيَ أَصْلَبُ مَا فِي البَدَنِ

= (قلص ، نسو) . **والنَّسَوَان** : مثنى النَّسا ، وهو عِرْقٌ يكون في الفخذ من الورك إلى الكعب . يريد : أنّ فرسه سمينٌ قد بَانَ منه موضع النَّسا ؛ لأنّ الدابة إذا سَمِنَت انْفَلَقَتْ فخذاها بلحمتين عظيمتين ، وجرى النَّسا بينهما واستبان . راجع اللسان (نسا) .

(١) راجع : المحكم ١٢/ ١٢٣ .

(٢) في الأصل (بنان) ، وتصويبه من المحكم .

(٣) سورة القيامة ، الآية : ٤ .

(٤) انظر قوله في : المحكم ١٢/ ١٢٣ ، والمخصص ١/ ١٤٦ ، واللسان والتاج (بنن) ، ولم أقف عليه فيما بين يدي من مؤلفاته ، والله أعلم .

(٥) سورة الأنفال ، الآية : ١٢ .

(٦) انظر : معاني القرآن للزجاج ٢/ ٤٠٥ .

(٧) راجع : مقاييس اللغة ٤/ ٤٤٣ ، والمحكم ٦/ ٢٣١ .

(٨) في الأصل (القفار) ، وهو تصحيف .

(٩) في الأصل (انتصب) ، وتصويبه من المحكم .

(١٠) في الأصل (ثمان) .

(١١) في الأصل (أحد) .

(١٢) في الأصل (قفار) ، وهو تصحيف .

مِمَّا يُضَاهِيهَا ، فَإِذَا كُسِرَتْ أَوْ أُصِيبَتْ لَمْ يُبْقَ عَلَى صَاحِبِهَا . فَإِذَنْ فَهِيَ مِنْ بَابِ : (رَأَسْتُهُ ورَأَيْتُهُ) إِذَا أَصَبْتَ رَأْسَهُ وَرِئَتَهُ ، وَالأَصَحُّ فِي (الفَقْرِ والفَقِيرِ) أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ هَذَا ؛ لِعِلَّةٍ تَقْرِيرُهَا فِي عِلْمِ البَيَانِ ، وَرُبَّمَا تَقَدَّمَتْ الإِشَارَةُ إِلَى شَيْءٍ مِنْهَا (١).

وَ(**الحَافِرَةُ**) (٢) الخِلْقَةُ الأُولَى، وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿أَءِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِى ٱلْحَافِرَةِ﴾ (٣)، وَقَالَ الشَّاعِرُ (٤) :

أَحَافِرَةً عَلَى صَلَعٍ وَشَيْبٍ؟ مَعَاذَ اللهِ مِنْ سَفَهٍ وَعَارِ

أَيْ : أَأَرْجِعُ (٥) فِي صِبَايَ وَأَمْرِيَ الأَوَّلِ بَعْدَمَا شِبْتُ وَصَلِعْتُ؟!.

فَيَكُونُ المَعْنَى فِي قَوْلِ المُصَنِّفِ « **لُزُومِ الحَافِرَة** » ، أَيْ : الخِلْقَةِ الأُولَى ، وَهِيَ التُّرَابُ ؛ لِأَنَّ أَبَانَا آدَمَ – صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِ وَعَلَى نَبِيِّنَا وَعَلَى جَمِيعِ الأَنْبِيَاءِ – خُلِقَ مِنْ تُرَابٍ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ بِـ(الحَافِرَةِ) – وَهُوَ / / قَرِيبُ المَعْنَى – القَبْرَ ، فَتَكُونَ (حَافِرَةٌ) بِمَعْنَى : مَحْفُورَةٍ . وَنَظِيرُهُ مُجَرَّدًا (دَافِقٌ بِمَعْنَى : مَدْفُوقٍ) . [٢٣٨]

وَنَقِيضُهُ – أَعْنِي : أَنَّهُ جَاءَ مَفْعُولٌ بِمَعْنَى فَاعِلٍ – (حِجَابٌ مَسْتُورٌ) وَ(وَعْدٌ مَأْتِيٌّ) ، قَالَ اللهُ تَعَالَى : ﴿وَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ حِجَابًا مَّسْتُورًا﴾ (٦) ، وَقَالَ تَعَالَى : ﴿إِنَّهُۥ كَانَ وَعْدُهُۥ مَأْتِيًّا﴾ (٧) ، أَيْ : (سَاتِرًا) وَ(آتِيًا) ، عَلَى أَحَدِ القَوْلَيْنِ (٨).

---

(١) لعله يقصد ما جاء في ص٥٢٢ ، والله أعلم .

(٢) راجع : مقاييس اللغة ٢/ ٨٥ ، والمحكم ٣/ ٢٣٢ .

(٣) سورة النازعات ، الآية : ١٠ .

(٤) البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة في : إصلاح المنطق ص٢٩٦ ، وأدب الكاتب ص٣٢٠ ، ومجالس ثعلب ٢/ ٥٥٦ ، والأضداد لابن الأنباري ص١٩٣ ، والأمالي للقالي ١/ ٢٧ ، وتهذيب اللغة ٥/ ١٨ ، واللسان والتاج (حفر) .

(٥) في الأصل (أرجع) بسقوط همزة الاستفهام .

(٦) سورة الإسراء ، الآية : ٤٥ .

(٧) سورة مريم ، الآية : ٦١ .

(٨) انظر ما سبق ص٣٣٥ .

وَ(**السَّاهِرَةُ**) الأَرْضُ الَّتِي يُحْشَرُ عَلَيْهَا النَّاسُ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿فَإِذَاهُم بِٱلسَّاهِرَةِ﴾ (١) ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ (٢).

وَ(**المُرْبَدَّةُ** ، وارْبَدَّ) افْعَلَّ مِنْ (الرُّبْدَةِ) ، وَهِيَ – أَعْنِي (الرُّبْدَةَ) – الغُبْرَةُ . وَقِيْلَ : لَوْنٌ إِلَى الغُبْرَةِ . وَقِيْلَ : هُوَ سَوَادٌ مَعَ بَيَاضٍ ، وَمِنْهُ (رُبْدُ النَّعَامِ (٣)) ، قِيْلَ : هُوَ سَوَادٌ مُخْتَلِطٌ ، وَقَالَ اللِّحْيَانِيُّ : « هُوَ أَنْ يَكُونَ لَوْنُهَا كُلُّهُ سَوَادًا » ، وَقَالَ مَرَّةً : « هِيَ الَّتِي يَكُونُ فِي (٤) سَوَادِهَا نُقَطٌ بِيضٌ أَوْ حُمْرٌ » . وَقِيْلَ : هِيَ – أَعْنِي (الرُّبْدَةَ) – تَغَيُّرُ اللَّوْنِ عَمَّا (٥) كَانَ ، وَمِنْهُ (تَرَبُّدُ الوَجْهِ فِي الغَضَبِ) (٦).

وَ(**الصَّحَائِفُ**) (٧) جَمْعُ (صَحِيفَةٍ) وَهِيَ الَّتِي يُكْتَبُ فِيهَا ، وَالجَمْعُ (صَحَائِفُ وصُحُفٌ وصُحْفٌ) ، وَفِي التَّنْزِيلِ : ﴿إِنَّ هَٰذَا لَفِي ٱلصُّحُفِ ٱلْأُولَىٰ ۝١٨ صُحُفِ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ﴾ (٨) ، يَعْنِي الكُتُبَ المُنَزَّلَةَ عَلَيْهِمَا ، صَلَوَاتُ اللهِ عَلَى نَبِيِّنَا وَعَلَيْهِمَا . قَالَ سِيبَوَيْهِ رَحِمَهُ اللهُ : « أَمَّا (صَحَائِفُ) فَعَلَى بَابِهِ ، وَ(صُحُفٌ) دَاخِلٌ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ فُعُلًا فِي مِثْلِ هَذَا قَلِيلٌ ، وَإِنَّمَا شَبَّهُوهُ بِـ(قَلِيبٍ وقُلُبٍ)، وَ(قَضِيبٍ وقُضُبٍ) ، كَأَنَّهُمْ جَمَعُوا (صَحِيفًا (٩)) حِينَ عَلِمُوا أَنَّ الهَاءَ ذَاهِبَةٌ ، شَبَّهُوهَا بِـ(جُفْرَةٍ

---

(١) سورة النازعات ، الآية : ١٤ .

(٢) انظر ما سبق ص٥٥٦ .

(٣) في الأصل (النعم) ، والمثبت من المحكم .

(٤) في الأصل (هي) ، وهو تحريف .

(٥) في الأصل (ما) ، ولعلّ الوجه ما أثبتُّه .

(٦) راجع : مقاييس اللغة ٢/ ٤٧٥ ، والمحكم ١٠/ ٣٩ ، واللسان والتاج (ربد) .

(٧) راجع : مقاييس اللغة ٣/ ٣٣٤ ، والمحكم ٣/ ١١٥ .

(٨) سورة الأعلى ، الآيتان : ١٨ ، ١٩ .

(٩) في الأصل (صحفًا) ، وتصويبه من الكتاب والمحكم .

وجِفَارٍ [١]) حِينَ أَجْرَوْهَا مُجْرَى (جُمْدٍ وجِمَادٍ [٢]) » [٣].

وَ(**غَيْرُ مُرْتَدَّةٍ**) أَيْ : غَيْرُ رَاجِعَةٍ عَمَّا تَنْظُرُ إِلَيْهِ ، وَيَحْتَمِلُ مِنْ جِهَةِ المَعْنَى وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنَّهُمْ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى صَرْفِ الأَبْصَارِ ؛ لِهَوْلِ مَا قَدْ أَحَاطَ بِهِمْ ، وَيُقَوِّي ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ **لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ وَأَفْئِدَتُهُمْ هَوَاءٌ** ﴾ [٤] . وَالثَّانِي أَنَّ مُوجِبَ الصَّرْفِ إِلَيْهَا لَا يَنْقَضِي ؛ لِعِظَمِ أَمْرِ مَا صَرَفُوهَا إِلَيْهِ ، فَهُمْ مُتَحَيِّرُونَ لَا يُحِيطُونَ بِهِ إِدْرَاكًا ، فَيَرْقُبُونَ ذَلِكَ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ ، فَلَا يَنْقَضِي أَرَبُهُمْ ، فَلَا يَصْرِفُونَ أَبْصَارَهُمْ . فَعَلَى الأَوَّلِ يُرِيدُونَ الصَّرْفَ ، وَعَلَى الثَّانِي لَا يُرِيدُونَهُ .

وَ(**الرَّجَفَانُ**) [٥] أَحَدُ مَصَادِرِ (رَجَفَ) ، يُقَالُ : (رَجَفَ الشَّيْءُ يَرْجُفُ رَجْفًا ورُجُوفًا ورَجَفَانًا ورَجِيفًا) إِذَا خَفَقَ وَاضْطَرَبَ اضْطِرَابًا شَدِيدًا وَتَزَلْزَلَ ، أَنْشَدَ ثَعْلَبٌ [٦] :

[٢٣٩]

* ظَلَّ لِأَعْلَى رَأْسِهِ رَجِيفُ / / *

وَ(**غَشِيَهُمْ**) [٧] بِمَعْنَى : أَتَاهُمْ . قَالَ ابْنُ الشَّاهِدِ : « وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَقْتَضِي بِمُجَرَّدِهِ إِيعَابًا ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ **يَوْمَ يَغْشَاهُمُ الْعَذَابُ مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ** ﴾ [٨] ، فَلَوْ لَمْ نَجْعَلْهُ كَذَلِكَ لَكَانَ ﴿ **مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ** ﴾ تَأْكِيدًا ، وَلَا شَكَّ أَنَّ التَّأْسِيسَ أَوْلَى » .

---

(١) **الجُفْرَة** : الحفرة الواسعة المستديرة . راجع اللسان (جفر) .

(٢) في الأصل بتكرار (وجماد) . **والجُمْد** : المكان الصُّلْب المرتفع من الأرض . راجع اللسان (جمد) .

(٣) انظر : الكتاب ٣/ ٦١٠ ، والمحكم ٣/ ١١٥ ، والعبارة لابن سيدة .

(٤) سورة إبراهيم ، الآية : ٤٣ .

(٥) سبق الحديث عن هذه اللفظة ص٤٨٠ .

(٦) البيت من الرجز ، وهو بلا نسبة في : مجالس ثعلب ٢/ ٣٨٥ ، والمحكم ٧/ ٢٧٤ ، واللسان (ذبب ، رجف) .

(٧) راجع : المحكم ٦/ ٥ .

(٨) سورة العنكبوت ، الآية : ٥٥ .

فَصْلٌ : وَالمَعْرُوفُ تَعَدِّيهِ بِنَفْسِهِ ، كَمَا فِي الآيَةِ الكَرِيمَةِ ، وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ (١) :

أَتُوْعِدُ نِضْوَ (٢) المَضْرَحِيِّ وَقَدْ تَرَى بِعَيْنَيْكَ رَبَّ النِّضْوِ (٣) يَغْشَى لَكُمْ فَرْدَا؟

فَقَدْ يَحْتَمِلُ التَّعَدِّيَ بِحَرْفِ الجَرِّ ، فَيَكُونُ عَلَى هَذَا مُتَعَدِّيًا بِنَفْسِهِ تَارَةً وَبِحَرْفِ الجَرِّ أُخْرَى .

وَيَحْتَمِلُ – وَهَذَا الأَظْهَرُ – أَنْ تَكُونَ اللاَّمُ زَائِدَةً كَمَا فِي قَوْلِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿ قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ ٱلَّذِى تَسْتَعْجِلُونَ ﴾ (٤).

وَ(**الدُّخَانُ**) الغُبَارُ ، وَهُوَ عِبَارَةٌ عَمَّا يَخْرُجُ مِمَّا تَمَسُّهُ النَّارُ مِنَ الرَّائِحَةِ ، وَلَا يَخْتَصُّ بِالرَّائِحَةِ الكَرِيهَةِ ، بَلْ يُسْتَعْمَلُ فِي الطَّيِّبَةِ كَمَا فِي قَوْلِهِ (٥) :

آلَيْتُ لَا أَدْفِنُ قَتْلَاكُمُ فَدَخِّنُوا المَرْءَ وَسِرْبَالَهُ

أَيْ : أَصِيبُوهُ بِدُخَانِ الطِّيبِ . وَجَمْعُهُ – أَعْنِي جَمْعَ (الدُّخَانِ) – (أَدْخِنَةٌ ودَوَاخِينُ ودَوَاخِنُ) (٦).

وَ(**الدَّيَّانُ**) اللهُ تَعَالَى (٧).

---

(١) البيت من الطويل ، وقائله الشَّنَآن بن مالك ، شاعرٌ من بني معاوية بن حَزْنِ بن عُبادة بن عَقِيل بن كَعْب بن ربيعة بن عامر بن صَعْصَعَة . كذا في : مجالس ثعلب ١/ ٢٥٩ . وبلا نسبة في : المحكم ٦/ ٥ ، واللسان (غشا) . **والنِّضْو** : البعير المهزول . **والمَضْرَحِيُّ** : اسم ابن عمِّ الشَّنَآن بن مالك ، فقد كانوا يسمُّون ضارحًا وضُرَيْحًا ومُضَرِّحًا ومَضْرَحِيًّا ، وتعني الرجل السيِّد الكريم . راجع مجالس ثعلب أعلاه ، واللسان (نضا ، ضرح) .

(٢) في الأصل (نصل) ، وهو تحريف .

(٣) في الأصل (النضر) ، وهو تحريف .

(٤) سورة النمل ، الآية : ٧٢ .

(٥) البيت من السريع ، ويُنسب إلى ابن زَيَّابة ، واسمه سلمة بن ذُهْل ، وقيل : عمرو بن الحارث بن همَّام ، وقيل : عمرو بن لَأْي ، من بني تيم اللات بن ثعلبة ، شاعرٌ من شعراء الجاهلية . انظر في ترجمته : معجم الشعراء للمرزباني ص٢٠٨ ، وخزانة الأدب ٥/ ١١٢ . والبيت له في : شرح الحماسة للمرزوقي ١/ ١٤٥ ، وشرحها للتبريزي ١/ ٧٣ ، وخزانة الأدب ٥/ ١١٤ . وهو بلا نسبة في : الكامل ١/ ٢٨٧ ، وسمط اللآلي ١/ ٥٠٣ ، والتذكرة الحمدونية ٨/ ٢٨١ ، واللسان والتاج (دخن) . **والسِّرْبال** : كلُّ ما يُلبس من قميصٍ ودرعٍ ونحوهما . راجع اللسان (سربل) .

(٦) راجع : مقاييس اللغة ٢/ ٣٣٦ ، والمحكم ٥/ ٨٨ .

(٧) ومعناه : القهَّار ، وقيل : الحاكم والقاضي . راجع : النهاية لابن الأثير ٢/ ١٤٨ .

وَ(**البَضَائِعُ**) جَمْعُ (بِضَاعَةٍ) ، وَهِيَ أَصْلُهَا عِبَارَةٌ عَنْ القِطْعَةِ مِنْ المَالِ (١) ، وَاسْتَعَارَهَا المُصَنِّفُ هُنَا لِلأَعْمَالِ ، وَالجَمْعُ بَيْنَهُمَا الإِعْدَادُ لَهُمَا وَاعْتِمَادُ صَاحِبِهَا عَلَيْهَا . فَإِنْ قِيلَ : فَهَلَّا جَعَلْتَهُ مِنْ بَابِ (مَنْعُكَ الإِعْطَاءُ ، وَذُلُّكَ العِزُّ) وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؟ ؛ قِيلَ (٢) : شَرْطُ ذَلِكَ عَدَمُ التَّنْوِيعِ إِلَّا لِـمَا لَا تَخْتَلِفُ مَاهِيَّتُهُ – عَلَى مَا هُوَ المُقَرَّرُ فِي عِلْمِ البَيَانِ – وَلَيْسَ كَـذَلِكَ (البَضَائِعُ) ؛ لِأَنَّهَا تَتَنَوَّعُ إِلَى مَا تَخْتَلِفُ مَاهِيَّتُهُ .

وَلَيْسَ فِيهِ مِنْ جِهَةِ الإِعْرَابِ وَلَا مِنْ جِهَةِ البَدِيعِ مَا يَتَأَكَّدُ ذِكْرُهُ .

❖ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ : [« **جَعَلَنَا اللهُ وَإِيَّاكُمْ مِمَّنْ شَمِلَتْهُ مِنْ اللهِ المِنَّة** » إِلَى قَوْلِهِ : « **إِلَى آخِرِهَا** » (٣)] (٤).

الشَّرْحُ:

(**أَبْلَغُ**) اسْمُ تَفْضِيلٍ مِنْ (بَلَـغَ) أَوْ مِنْ (البُلُوغِ) عَلَـى الاخْتِلَافِ ، أَعْنِي أَنَّ الصِّفَةَ هَـلْ هِيَ كَالفِعْلِ مُشْتَقَّةٌ مِنْ المَصْدَرِ أَمْ هِيَ مُشْتَقَّةٌ مِنْ الفِعْلِ؟ ، وَهَذَا الخِلَافُ بَيْنَ البَصْرِيِّينَ ، فَأَمَّا الفِعْلُ فَلَا خِلَافَ بَيْنَهُمْ أَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنْ المَصْدَرِ ، وَأَنَّ المَصْدَرَ أَصْلٌ لَهُ (٥).

---

(١) راجع : مقاييس اللغة ١/ ٢٥٦ .

(٢) في الأصل (قبيل) ، وهو تحريف .

(٣) الخطب النُّباتية ل١٢/ أ ، وتمامه : « ... ، **وَوَجَبَتْ لَهُ بِرَحْمَتِهِ الجَنَّة . إِنَّ أَبْلَغَ الوَعْظِ وَأَجْمَعَه ، وَأَوْضَحَ القَوْلِ وَأَنْفَعَه ، كَلَامُ مَنْ خَلَقَ الخَلْقَ فَأَبْدَعَه . وَتَقْرَأُ** : ﴿ يَوْمَ تُبَدَّلُ ٱلْأَرْضُ غَيْرَ ٱلْأَرْضِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ ... ﴾ **إِلَى آخِرِهَا** » .

(٤) تكملة من المحقّق استأنست فيها بما جرت عليه عادة المؤلف في شرحه .

(٥) ذهب أبو علي الفارسي إلى أنّ الفعل أصلٌ للوصف ، فيكون فرع الفرع ، وتابعه في ذلك الشيخ عبد القاهر وابن الشجري وابن الحاجب وابن الصائغ . انظر في المسألة : الإيضاح للزجاجي ص٥٦ ، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٥ ، والإنصاف ١/ ٢٣٥ ، والتبيين ص١٤٣ ، وشرح المفصل ١/ ١١٠ ، وأمالي ابن الحاجب ٢/ ٥٢٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٩٨، وشرح الرضي ٣/ ٣٩٩، وارتشاف الضرب ٣/ ١٣٥٣، والبحر المحيط للزركشي ٢/ ٨٥، وشرح التصريح =

قَالَ ابْنُ الشَّاهِدِ : « (البُلُوغُ) هُوَ وُصُولُ الشَّيْءِ إِلَى أَنْهَى مَا يُرِيدُ أَوْ يُرَادُ بِهِ ، وَقَدْ غَلَبَ مِنْهُ صِيغَةُ فَعِيلٍ عَلَى الكَلَامِ ، وَانْفَرَدَ عَنْهُ صِيغَةُ فَاعِلٍ ، وَامْتَازَ أَيْضًا فِي حَذْفِ الْمُتَعَلِّقِ وَإِثْبَاتِهِ ، فَيُحْذَفُ فِي الأَوَّلِ وَيَثْبُتُ فِي الثَّانِي ، وَامْتَازَ (١) فِي اسْتِعْمَالِ الفِعْلِ ، فَيُسْتَعْمَلُ فِي الثَّانِي // دُونَ [٢٤٠] الأَوَّلِ ، فَإِنْ جَاءَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ مُخَالِفًا لِـمَا ذَكَرْنَا كَانَ شَاذًّا يُحْفَظُ وَلَا قِيَاسَ عَلَيْهِ » .

وَ(**أَوْضَحُ**) (٢) اسْمُ تَفْضِيلٍ مِنْ (وَضَحَ) أَوْ مِنْ (الوُضُوحِ) عَلَى نَحْوِ مَا تَقَدَّمَ . وَهُوَ – أَعْنِي (الوُضُوحَ) – عِبَارَةٌ عَنْ الظُّهُورِ ، فِعْلُهُ (وَضَحَ) ، وَالْمُضَارِعُ (يَضِحُ) عَلَى بَابِهِ ، وَالْمَصْدَرُ (وُضُوحٌ وضِحَةٌ) ، وَاسْمُ الفَاعِلِ (وَاضِحٌ) ، وَكَثُرَ فِيهِ – أَعْنِي فِي (وَضَحَ) – مُقْتَضَى الكَثْرَةِ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ (٣) :

وَأَبْيَضَ وَضَّاحٍ كَأَنَّ جَبِيْنَهُ   هِلَالٌ تَجَلَّى تَحْتَ جُنْحِ ظَلَامِ

وَكَمَا فِي قَوْلِكَ (٤) :

عُظَيْمَ وَضَّاحٍ ضِحَنَّ اللَّيْلَهْ   لَا تَضِحَنَّ بَعْدَهَا مِنْ لَيْلَهْ

وَكَمَا فِي قَوْلِهِ (٥) :

= ١/ ٣٢٥ ، وشرح الأشموني ٢/ ١٩٧ ، والأشباه والنظائر ٤/ ٢٦٤ . وانظر أيضًا كلام المؤلف في شرحه على الألفية القسم الأول بتحقيق الدكتور أحمد القرشي ٢/ ٣٨٥ .

(١) في الأصل (وامتازًا) .

(٢) راجع : مقاييس اللغة ٦/ ١١٩ ، والمحكم ٣/ ٣٦٤ .

(٣) البيت من الطويل ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

(٤) البيتان من الرجز ، وهما بلا نسبة في : جمهرة اللغة ٢/ ٩٣١ ، وتهذيب اللغة ٥/ ١٥٨ ، والمحكم ٢/ ٥٢ ، والمخصص ٤/ ١٥، واللسان والتاج (وضح ، عظم). **وعَظْمُ وَضَّاحٍ**: لعبةٌ لصبيان الأعراب، يعمدون إلى عظمٍ أبيضَ، فيرمونه في ظلمة اللَّيل ، ثمَّ يتفرقون في طلبه ، فمن وجده منهم غَلَبَ أصحابَه ، وكانوا إذا غَلَبَ واحدٌ من الفريقين رَكِبَ أصحابُه الفريقَ الآخرَ من الموضع الذي يجدونه فيه إلى الموضع الذي رَمَوْا به منه ، والصبيانُ يصغِّرونه فيقولون : عُظَيْمُ وَضَّاحٍ . راجع النهاية لابن الأثير ٣/ ٢٦٠ .

(٥) البيت من الوافر ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

وَيَكْشِفُ كُلَّ مُعْضِلَةٍ [١] بِهَدْيٍ وَوَضَّاحٍ مِنَ القَــوْلِ المُصِيْـبِ

قَالَ ابْنُ مُشَرَّفٍ : « وَهَذَا مُطَّرِدٌ فِي مَا اقْتَضَى دُخُولًا عَلَى مُغَايِرٍ ، وَذَلِكَ لِلقِيَامِ وَالإِزَاحَةِ » ، وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ فِي عِلْمِ البَيَانِ .

وَلَيْسَ فِي هَذَا الفَصْلِ مِنْ جِهَةِ الإِعْرَابِ [٢] وَالبَدِيعِ مَا يَتَأَكَّدُ ذِكْرُهُ . وَالكَلَامُ عَلَى الآيَةِ الكَرِيمَةِ فِي كُتُبِ التَّفْسِيرِ [٣].

****

(١) في الأصل (معظلة) .

(٢) في الأصل (الإضراب) ، وهو تحريف .

(٣) انظر مثلًا : الكشاف ٢/ ٣٨٤ ، والجامع للقرطبي ٩/ ٣٨٢ ، والدرّ المصون ٧/ ١٢٩ .

تمَّ بحمد الله تعالى وتوفيقه الجزء الأول من كتاب (شرح الخُطَب النُّبَاتِيَّة لابنِ هَانِئ الأَنْدَلُسي) بتقسيم محقِّقه ، ويتلوه شرح الخطبة الثانية عشرة ، وهي خطبةٌ يُذْكَرُ فيها المَوْتُ والمَعَادُ ، وأوَّلُها : « **الحَمْدُ لله مُرْتَضِي الحَمْدِ لِرِزْقِهِ ثَمَنا ، وَجَاعِلِ اللَّيْلِ لِـخَلْقِهِ سَكَنا** ... » . الخطب النُّباتية **ل١٢/ أ** .

الفهارس العامة

فهرس
الآيات القرآنية وقراءاتها

سورة الفاتحة

سورة البقرة

سورة آل عمران

سورة النساء

سورة المائدة

سورة الأنعام

سورة الأعراف

سورة الأنفال

سورة التوبة

سورة يونس

سورة هود

سورة يوسف

سورة الرعد

سورة إبراهيم

سورة الحجر

سورة النحل

سورة الإسراء

سورة الكهف

سورة مريم

سورة طه

سورة الأنبياء

سورة الحج

سورة المؤمنون

سورة النور

سورة الفرقان

سورة الشعراء

سورة النمل

سورة القصص

سورة العنكبوت

سورة الروم

سورة لقمان

سورة الأحزاب

سورة الصافات

سورة ص

سورة الزمر

سورة غافر

سورة فصلت

سورة الزخرف

سورة الجاثية

سورة محمد

سورة الفتح

سورة الحجرات

سورة ق

سورة الذاريات

سورة النجم

سورة القمر

سورة الحديد

سورة المجادلة

سورة الحشر

سورة المنافقون

سورة الطلاق

سورة القلم

سورة المعارج

سورة الجن

سورة المزَّمّل

سورة المدَّثّر

سورة القيامة

سورة الإنسان

سورة المرسلات

سورة النبأ

سورة النازعات

سورة المطفّفين

سورة البروج

سورة الطارق

سورة الأعلى

سورة الشمس

سورة العلق

سورة البينة

سورة الزلزلة

سورة الكوثر

﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ ۝١ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنۡحَرۡ ۝٢ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلۡأَبۡتَرُ﴾ ١-٣ ص٢٧٣

سورة الناس

﴿قُلۡ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ۝١ مَلِكِ ٱلنَّاسِ﴾ ١ ، ٢ ص٢٨٠

فهرس
الأحاديث النبوية الشريفة والآثار

فهرس
الأمثال والأقوال والنماذج النحوية

فهرس الأشعار والأرجاز

أولا : الأبيات

الهمزة المكسورة (إ)

غُرُوبِ	«	–	ص٤٠٣
الأَعْجَابِ	«	–	ص٥٤١
الأَنْيَابِ	«	–	ص٥٤١
العَقْرَابِ	«	–	ص٤٥٠
أَبِي	«	قصي بن كلاب	ص٦١٣
خَطْبِ	«	–	ص٧٠٦
الصَّعْبِ	«	–	ص٧٠٦
شِعْبِ	«	–	ص٧٨٥
القَضْبِ	«	–	ص٧٨٥
الرِّقَابِ	الخفيف	عمرو بن الأيهم التغلبي وغيره	ص٧٠٢

التاء الساكنة (تْ)

وَقَّفَتْ	السريع	–	ص٤٢١

التاء المفتوحة (تَ)

جِدَّتَهْ	الرجز	–	ص٨١٣

التاء المضمومة (تُ)

رُعَاتُهَا	الطويل	خالد بن زهير الهذلي	ص٣٩٥
الصَّوْتُ	البسيط	رويشد بن كثير الهذلي	ص٢٩٤
مُقَيِّسَاتُهْ	الرجز	–	ص٥٦٩

وَمُخَيِّطَاتُهْ	«	–	ص٥٦٩

التاء المكسورة (تِ)

وَتَنَصَّتِي	الطويل	الطرمّاح	ص٣٤٨
ضَلَّتِ	«	«	ص٣٤٨
لَوَلَّتِ	«	«	ص٣٤٨
لَاسْتَقَلَّتِ	«	«	ص٣٤٨
جَنَازَتِي	«	–	ص٤٨٢
جَوْلَةِ	«	–	ص٦٢٤
فَقَرَّتِ	«	أبو تمام	ص٨٠١
حَيَاتِي	الوافر	–	ص٢٦٨
التُّرَّهَاتِ	«	سراقة البارقي أو ابن قيس الرقيّات	ص٢٨٣
الشَّتَاتِ	«	–	ص٦٠٤
أَضَلَّتِ	الكامل	زهير بن أبي سلمى	ص٦٤٧
صَامَتِي	الرجز	–	ص٤٩١
قَامَتِي	«	–	ص٤٩١
الَّتِي	«	–	ص٤٩١
القِيَامَةِ	«	–	ص٤٩١
البَنَاتِ	«	–	ص٥٣٩

الجيم المضمومة (جُ)

الجيم المكسورة (جِ)

الحاء المفتوحة (حَ)

الحاء المضمومة (حُ)

الدال المكسورة (دِ)

الراء المفتوحة (رَ)

الراء المضمومة (رُ)

الفَجْرُ	"	"	ص٣٠٦
نُكْرُ	"	"	ص٣٠٦
ظَاهِرُ	"	ضرار بن الخطاب	ص٣٤٣
هَجْرُ	"	غلام من فزارة	ص٣٤٩
صَبْرُ	"	"	ص٣٤٩
القَطْرُ	"	أبو صخر الهذلي	ص٣٧٥
فَقِيرُ	"	–	ص٤٤٤
الدَّهْرُ	"	–	ص٥٠٠
هَجْرُ	"	–	ص٥٠٤
القَفْرُ	"	–	ص٥٥٦
فيَخْصَرُ	"	عمر بن أبي ربيعة	ص٥٦١
الصَّدْرُ	"	حاتم الطائي	ص٧٩٦
أَجْدَرُ	"	تأبّط شرًّا	ص٨١١
تُذْكَرُ	"	زهير بن أبي سلمى	ص٨٣٠
طَائِرُهْ	"	عبد الله بن الحويرث الحنفي	ص٦٨١
تُدِيرُهَا	"	أبو ذؤيب الهذلي	ص٥١٣
ونُصُورُهَا	"	خالد بن زهير الهذلي	ص٥٨٠
يَزُورُهَا	"	جعفر بن عُلْبَة الحارثي	ص٧٢٠

الراء المكسورة (رِ)

السين المكسورة (سِ)

الشين المضمومة (شُ)

الشين المكسورة (شِ)

القافية	البحر	الشاعر	الصفحة
أُبْغِيشِ	الرجز	–	ص٦٠٦
تُرْضِيشِ	«	–	ص٦٠٦
تُدْنِيشِ	«	–	ص٦٠٦
فِيشِ	«	–	ص٦٠٦
الدِّيشِ	«	–	ص٦٠٦

الصاد المضمومة (صُ)

القافية	البحر	الشاعر	الصفحة
خَمِيصُ	الوافر	–	ص٣٥٤، ٥٣١

الصاد المكسورة (صِ)

القافية	البحر	الشاعر	الصفحة
الخَبِيصِ	الوافر	الفرزدق	ص٧٧٥
القَمِيصِ	«	«	ص٧٧٥
العَاصِ	الرجز	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	ص٧٥٩
النَّوَاصِي	«	«	ص٧٥٩
الدِّلَاصِ	«	«	ص٧٥٩
قَالِصِ	«	–	ص٨٤٠

الضاد المفتوحة (ضَ)

القافية	البحر	الشاعر	الصفحة
غَرَضَا	البسيط	أبو العلاء المعري	ص٥٨٣
الغَرَضَا	الرمل	–	ص٥٨٣

العين المضمومة (عُ)

العين المكسورة (عِ)

الكاف المضمومة (كُ)

الكاف المكسورة (كِ)

اللام الساكنة (لْ)

اللام المفتوحة (لَ)

اللام المضمومة (لُ)

الميم الساكنة (مْ)

الميم المفتوحة (مَ)

الميم المضمومة (مُ)

النون الساكنة (نْ)

ثانيا : أنصاف الأبيات

وَمَا نَطَقُوا بِأَنْجِيَةِ الخُصُومِ	الوافر	جرير	ص٧٤٢
وَأَمِّي بَيْتَ جَارِي خَيْرُ أَمٍّ	«	–	ص٧٩٣
أَبِيتُ عَلَى مَعَارِيَ وَاضِحَاتٍ	«	المتنخّل الهذلي	ص٨٠٧
أَوْ يَعْتَلِقْ بَعْضَ النُّفُوسِ حِمَامُهَا	الكامل	لبيد بن ربيعة	ص٨٢١
أَيْهَاتَ مِنْكَ الحَيَاةُ أَيْهَانَا	المنسرح	–	ص٦٣٣
مَنْظَرٌ يُلْهِمُ الحَزِينَ البُكَاءَ	الخفيف	–	ص٦٩٢
وَآخُذُ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عُصُمْ	المتقارب	الأعشى	ص٤٤١

فهرس
السيرة النبوية والأحداث التاريخية

فهرس
المسائل العقدية والفقهية والأصولية

فهرس المسائل اللغوية

فهرس المسائل النحوية

فهرس المسائل الصرفية

- معاني الصيغ:

فهرس المسائل البلاغية

فهرس العروض والقافية

فهرس المصطلحات

حرف الهمزة

حرف الباء

حرف التاء

حرف الجيم

حرف الحاء

حرف الخاء

حرف الدال

حرف الراء

حرف السين

حرف الشين

حرف الصاد

حرف الضاد

حرف الطاء

حرف العين

حرف الغين

حرف الفاء

حرف القاف

حرف الميم

حرف النون

حرف الواو

فهرس
المواد اللغوية التي شرحها المؤلف

فهرس الأعلام

فهرس
القبائل والأمم والفرق والجماعات ونحوها

فهرس المواضع والبلدان

فهرس
الكتب الواردة في المتن

فهرس المصادر والمراجع

- الإبدال ، لابن السكيت ، تحقيق : الدكتور حسين محمد شرف ، مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، ١٣٩٨ هـ .
- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطّاع ، تحقيق : الدكتور أحمد عبد الدايم ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٩م .
- إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة للبوصيري ، تحقيق : السيد محمود إسماعيل وعادل سعد ، مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ .
- إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين للمرتضى الزبيدي ، مؤسسة التاريخ العربي ، بيروت ، ١٤١٤هـ .
- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر (منتهى الأماني والمسرّات في علوم القراءات) للشيخ أحمد البنا ، تحقيق : الدكتور شعبان إسماعيل ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ .
- الإتقان في علوم القرآن للسيوطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٣٩٤هـ .
- أحاديث الشعر للحافظ عبد الغني المقدسي ، تحقيق : إحسان عبد المنان الجبالي ، المكتبة الإسلامية ، عمّان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ .
- الإحاطة في أخبار غرناطة للسان الدين بن الخطيب ، تحقيق : محمد عبد الله عنان ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٣هـ .
- أحكام القرآن ، لابن العربي الإشبيلي ، تحقيق : علي محمد البيجاوي ، دار الفكر ،

بيروت ، ١٣٩٤هـ .

- الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ، تحقيق : إبراهيم العجوز ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ .
- أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض لأبي سعيد السيرافي ، تحقيق : الدكتور محمد البنّا ، دار الاعتصام ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ .
- أدب الدنيا والدين لأبي الحسن الماوردي ، تحقيق : محمد كريم راجح ، دار اقرأ ، بيروت ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٥هـ .
- أدب الكاتب لابن قتيبة ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، مصر ، الطبعة الرابعة ، ١٣٨٢هـ .
- الإدغام الكبير في القرآن الكريم لأبي عمرو بن العلاء ، تحقيق : عبد الكريم محمد حسين ، منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق بالكويت .
- الادّغام لأبي سعيد السيرافي (من شرح كتاب سيبويه) ، تحقيق : الدكتور سيف العريفي ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٩هـ .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيَّان الأندلسي ، تحقيق : الدكتور رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ .
- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري لأبي العباس القسطلاني ، المطبعة الكبرى الأميرية بمصر ، الطبعة السابعة ، ١٣٢٣هـ .
- الإرشاد إلى علم الإعراب ، للإمام شمس الدين الكيشي ، تحقيق : الدكتور عبدالله علي الحسيني البركاتي والدكتور محسن سالم العميري ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠ هـ .
- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ، تأليف : محمد ناصر الدين الألباني ،

المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥هـ .

- الأزهيّة في علم الحروف للهروي ، تحقيق : عبد المعين الملّوحي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، الطبعة الثانية ، ١٤٠١هـ .
- أساس البلاغة للزمخشري ، دار صادر ، بيروت ، ١٣٩٩هـ .
- أسباب النزول للنيسابوري ، عالم الكتب ، بيروت .
- الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كلّه بالإيجاز والاختصار لابن عبد البر ، تحقيق : الدكتور عبد المعطي أمين مَلْعَجي ، دار قتيبة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ .
- الاستغناء في الاستثناء لشهاب الدين القرافي ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ .
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ .
- أسد الغابة في معرفة الصحابة لعز الدين بن الأثير ، تحقيق : علي معوض وعادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ .
- أسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق : محمود شاكر ، دار المدني ، جدة .
- أسرار العربية ، لكمال الدين أبي البركات الأنباري ، تحقيق : بركات يوسف هَبُّود ، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم ، بيروت ، الطبعة الأولى ،١٤٢٠ هـ .
- الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة (الموضوعات الكبرى) لأبي الحسن علي بن سلطان القاري ، تحقيق : محمد الصباغ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .
- الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز لعز الدين بن عبد السلام ، المطبعة العامرة ، ١٣١٣هـ .
- الأشباه والنظائر في النحو ، لجلال الدين السيوطي ، تحقيق : عبد العال سالم مكرم ،

عالم الكتب ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٤٢٣هـ .

- اشتقاق أسماء الله للزجاجي ، تحقيق : الدكتور عبد الحسين المبارك ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٦هـ .
- الاشتقاق لابن دريد ، تحقيق : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي بمصر .
- الاشتقاق، تأليف: عبد الله أمين ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ .
- الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني ، دار الكتاب العربي ، بيروت .
- إصلاح الخلل الواقع في الجمل للبطليوسي ، تحقيق : الدكتور حمزة النشرتي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٤هـ .
- إصلاح المنطق ، لابن السكيت ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون وأحمد محمد شاكر ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الرابعة .
- الأصمعيّات ، لعبدالملك بن قريب الأصمعي ، تحقيق : الدكتور عبد السلام هارون وأحمد محمد شاكر ، الطبعة الثالثة .
- الأصول في النحو ، لأبي بكر بن السرَّاج ، تحقيق : الدكتور عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٧ هـ .
- الأضداد ، لمحمد بن القاسم الأنباري ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ببيروت ، ١٤٠٧ هـ .
- الأضداد لقطرب ، تحقيق : الدكتور حنّا حداد ، دار العلوم ، الرياض ، ١٤٠٥هـ .
- إعراب (لا إله إلا الله) لابن هشام ، تحقيق : الدكتور حسن موسى الشاعر ، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، السنة الحادية والعشرون ، العددان الواحد والثمانون والثاني والثمانون ، المحرم – جمادى الآخرة ، ١٤٠٩هـ .
- إعراب القراءات السبع وعللها ، لأبي عبدالله الحسين بن خالويه ، تحقيق : الدكتور عبدالرحمن العثيمين ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ .

- إعراب القرآن ، لأبي جعفر بن أحمد النحَّاس ، تحقيق : الدكتور زهير غازي زاهد ، عالم الكتب الطبعة الثالثة ، ١٤٠٩ هـ .
- إعراب القرآن للباقولي (المنسوب خطأ للزجاج) ، تحقيق : إبراهيم الإبياري ، دار الكتاب المصري ، القاهرة ، الطبعة الرابعة ، ١٤٢٠هـ .
- إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ، دار الهلال ببيروت ، ١٩٨٥م .
- الأعلام ، لخير الدين الزِّرِكلي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، الطبعة الثامنة ، ١٩٨٩م.
- أعلام النساء في عالمي العرب والإسلام لعمر رضا كحاله ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٢هـ .
- أعيان العصر وأعوان النصر لصلاح الدين الصفدي ، تحقيق : الدكتور نبيل أبو عمشة وآخرين ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ .
- الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني ، تحقيق : الدكتور إحسان عباس وآخرين ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٣هـ .
- الإغفال لأبي علي الفارسي ، تحقيق : الدكتور عبد الله عمر الحاج إبراهيم ، مطبوعات المجمع الثقافي ، أبو ظبي ، ١٤٢٤هـ .
- الأفعال ، لأبي عثمان سعيد السرقسطي ، تحقيق : الدكتور حسين محمد شرف ، مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، ١٤١٣ هـ .
- الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي ، تحقيق : الدكتور أحمد سليم الحمصي ومحمد أحمد قاسم ، مطبعة جروس برس ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٨م .
- اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم لشيخ الإسلام ابن تيمية ، تحقيق : أحمد حمدي إمام ، مطبعة المدني بمصر ، ١٤٠٦هـ .
- الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب للبطليوسي ، تحقيق : مصطفى السقا والدكتور حامد عبد المجيد ، دار الكتب المصرية بالقاهرة ، ١٩٩٦م .

- الإقناع في القراءات السبع لابن الباذِش ، تحقيق : الدكتور عبد المجيد قطامش ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ .
- الاكتفاء بما تضمنه من مغازي رسول الله والثلاثة الخلفاء لأبي الربيع الكَلَاعي ، تحقيق: الدكتور محمد كمال الدين علي ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ .
- الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والألقاب لابن ماكولا ، تحقيق : عبد الرحمن المعلمي ونايف العباسي ، دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٣هـ .
- الأمالي ، لأبي علي إسماعيل القالي ، دار الكتب العلمية ببيروت .
- أمالي ابن الحاجب ، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب ، تحقيق : الدكتور فخر صالح قداره، دار الجيل ، لبنان ، ١٤٠٩ هـ .
- أمالي ابن الشجري ، لهبة الله بن علي بن حمزة الحسني ، تحقيق : الدكتور محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣ هـ .
- أمالي الزجَّاجي ، لأبي القاسم بن إسحاق الزجَّاجي ، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون .
- أمالي المرتضى غرر الفوائد ودرر القلائد للشريف المرتضى العلوي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٣٧٣هـ .
- الأمالي لأبي عبد الله اليزيدي ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٤هـ .
- الإمتاع والمؤانسة لأبي حيان التوحيدي ، تحقيق : أحمد أمين وأحمد الزين ، المكتبة العصرية ، بيروت .
- أمثال العرب للمفضل الضبي ، تحقيق : الدكتور إحسان عباس ، دار الرائد العربي ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣هـ .
- الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلّام ، تحقيق : الدكتور عبد المجيد قطامش ، مركز

البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ .

- إنباء الغمر بأنباء العمر لابن حجر العسقلاني ، تحقيق : الدكتور حسن حبشي ، لجنة إحياء التراث الإسلامي بالمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة ، ١٣٩٢هـ .
- إنباه الرواة على أنباه النحاة للوزير القفطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ .
- الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب لابن عَدْلان الموصلي ، تحقيق : الدكتور حاتم الضامن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٥هـ .
- الانتصاف على حاشية الكشاف = الكشاف .
- أنساب الأشراف للبلاذري ، تحقيق : الدكتور سهيل زكّار ورياض زركلي ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ .
- الأنساب لأبي سعيد السمعاني ، تحقيق : الدكتور عبد الفتاح الحلو وآخرين ، مكتبة ابن تيمية بالقاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ .
- الإنصاف في مسائل الخلاف ، تأليف : كمال الدين أبي البركات بن الأنباري ، تحقيق : محمد محي الدين عبدالحميد ، دار الفكر ، بيروت .
- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل لعلاء الدين المرداوي ، تحقيق : محمد حامد الفقي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٦هـ .
- أنوار الربيع في أنواع البديع لابن معصوم المدني ، تحقيق : شاكر هادي ، مطبعة النعمان بالنجف ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٨هـ .
- أوصاف الناس في التواريخ والصلات للسان الدين بن الخطيب ، تحقيق : الدكتور محمد كمال شبانة ، صندوق إحياء التراث الإسلامي المشترك بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الإمارات العربية المتحدة .

- أوضح المسالك إلى ألفيَّة ابن مالك لجمال الدين بن هشام الأنصاري ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، بيروت .
- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لابن أبي بكر الزبيدي ، تحقيق : الدكتور طارق الجنابي ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٨هـ .
- إيضاح الشعر (شرح الأبيات المشكلة الإعراب) لأبي علي الفارسي ، تحقيق : الدكتور حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ .
- الإيضاح العضدي لأبي علي الحسن الفارسي ، تحقيق : حسن شاذلي فرهود ، مطبعة دار التأليف بمصر ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٩هـ .
- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون لحاجي خليفة ، تأليف : إسماعيل باشا البغدادي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- إيضاح شواهد الإيضاح لأبي علي القيسي ، تحقيق : الدكتور محمد حمود الدعجاني ، دار الغر ب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ .
- الإيضاح في شرح المفصَّل ، لأبي عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب ، تحقيق : الدكتور موسى بناي العليلي ، مطبعة المجمع العلمي الكردي ببغداد ، ١٩٧٦م .
- الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق : الدكتور مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت ، الطبعة السادسة ، ١٤١٦هـ .
- الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة .
- البحر المحيط = تفسير البحر المحيط .
- البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي ، تحقيق : عبد القادر العاني ، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت ، الطبعة الثانية ، ١٤١٣هـ .
- البدء والتاريخ للمطهر بن طاهر المقدسي ، مكتبة الثقافة الدينية ، بور سعيد .
- البداية والنهاية لابن كثير ، مكتبة المعارف ببيروت ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠١هـ .

- بدائع الفوائد لابن قيّم الجوزيّة ، تحقيق : علي محمد العمران ، دار عالم الفوائد .
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني ، دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة .
- البديع في نقد الشعر لأسامة بن منقذ ، تحقيق: الدكتور أحمد بدوي وحامد عبد المجيد ، مراجعة إبراهيم مصطفى .
- البرصان والعرجان والعميان والحولان للجاحظ ، تحقيق : عبد السلام هارون ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ .
- البرهان في علوم القرآن، للإمام بدر الدين الزركشي ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٠ هـ .
- البسيط في شرح جُمَل الزجَّاجي ، لابن أبي الربيع الإشبيلي ، تحقيق : الأستاذ الدكتور عيَّاد بن عيد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ .
- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز ، تأليف : مجد الدين الفيروزآبادي ، تحقيق : محمد علي النجار ، عبدالعليم الطحاوي ، المكتبة العلمية ببيروت .
- البصائر والذخائر لأبي حيان التوحيدي ، تحقيق : الدكتورة وداد القاضي ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ .
- بغية الآمال في معرفة النطق بجميع مستقبلات الأفعال لأبي جعفر اللبلي ، تحقيق : الأستاذ الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد ، مطبوعات جامعة أم القرى ، ١٤١١هـ .
- بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس للضبي ، تحقيق : إبراهيم الإبياري ، دار الكتاب المصري ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، لـجلال الدين السيوطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٩ هـ .
- بلاغات النساء لابن أبي طاهر طيفور ، شرح أحمد الألفي ، مطبعة مدرسة والدة عباس

الأول ، القاهرة ، ١٣٢٦هـ .

- البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث لأبي البركات بن الأنباري ، تحقيق : الدكتور رمضان عبد التواب ، دار الكتب ، ١٩٧٠م .
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة لمجد الدين الفيروزآبادي ، تحقيق : محمد المصري ، دار سعد الدين ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ .
- بهجة المَجالس وأُنس المُجالس وشحذ الذاهن والهاجس لابن عبد البر ، تحقيق : محمد مرسي الخولي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٢هـ .
- البيان في غريب إعراب القرآن ، تأليف : كمال الدين أبي البركات الأنباري ، تحقيق : الدكتور طه عبدالحميد طه ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٤٠٠هـ .
- البيان والتبيين للجاحظ ، تحقيق : عبد السلام هارون ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الثانية .
- تاج العروس من جواهر القاموس ، للسيد مرتضى الزَّبيدي ، تحقيق: جماعة من العلماء، مطبعة حكومة الكويت .
- تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ .
- تاريخ ابن الوردي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ .
- تاريخ ابن عساكر = تاريخ دمشق .
- تاريخ ابن قاضي شهبة تقي الدين أبي بكر الدمشقي ، تحقيق : عدنان درويش ، المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية ، دمشق ، ١٩٩٤م .
- تاريخ آداب اللغة العربية لـجرجي زيدان ، طبعة جديدة علّق عليها وراجعها : الدكتور شوقي ضيف ، دار الهلال بمصر .
- تاريخ الأدب العربي (عصر الدول والإمارات – الشام) لشوقي ضيف ، دار المعارف ،

القاهرة ، الطبعة الثانية .

- تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ، نقله إلى العربية الدكتور عبد الحليم النجار ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثالثة .
- تاريخ الأدب العربي لعمر فروخ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٢م .
- تاريخ الأمم والملوك لأبي جعفر الطبري ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار سويدان ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٣٨٧هـ .
- تاريخ الخلفاء للسيوطي ، دار ابن حزم ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٤هـ .
- تاريخ الطبري = تاريخ الأمم والملوك .
- تاريخ بغداد أو مدينة السلام للخطيب البغدادي ، دار الكتاب العربي ، بيروت .
- تاريخ دمشق لأبي القاسم بن عساكر ، تحقيق : عمرو بن غرامة العمروي ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ .
- تاريخ قضاة الأندلس (المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا) لأبي الحسن النُّبهاني الأندلسي ، تحقيق : لجنة إحياء التراث العربي بدار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة الخامسة ، ١٤٠٣هـ .
- تأويل مشكل القرآن ، لابن قتيبة ، تحقيق : السيد أحمد صقر ، دار التراث بالقاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٣هـ .
- التبصرة والتذكرة ، لأبي محمد عبدالله الصيمري ، تحقيق الدكتور : فتحي أحمد علي الدين ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ .
- التبيان في إعراب القرآن ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق علي محمد البيجاوي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه .

- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق : الدكتور عبدالرحمن العثيمين ، مكتبة العبيكان بالرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ .
- التتمّة في التصريف لابن القبيصي ، تحقيق : الأستاذ الدكتور محسن بن سالم العميري ، مطبوعات نادي مكة الثقافي الأدبي ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ .
- التحبير شرح التحرير في أصول الفقه للمرداوي ، تحقيق : الدكتور عوض القرني وآخرين ، مكتبة الرشد بالرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ .
- تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وإعجاز القرآن لابن أبي الإصبع المصري ، تحقيق: الدكتور حفني محمد شرف .
- التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد) لمحمد الطاهر بن عاشور ، الدار التونسية للنشر ، تونس ، ١٩٨٤م .
- تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي للمباركفوري ، تحقيق : عبد الوهاب عبد اللطيف وعبد الرحمن محمد عثمان ، دار الفكر ، بيروت .
- تحفة المحتاج في شرح المنهاج لابن حجر الهيثمي بحاشيتيْ الشرواني والعبادي ، طبعة مراجعة ومصححة على عدّة نسخ بمعرفة لجنة من العلماء ، المكتبة التجارية الكبرى بمصر ، ١٣٥٧هـ .
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام ، تحقيق : الدكتور عباس الصالحي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ .
- التخمير = شرح المفصل للخوارزمي .
- التدوين في أخبار قزوين لعبد الكريم الرافعي ، تحقيق : عزيز الله العطاردي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٨هـ .
- التذكرة الحمدونية لابن حمدون محمد بن الحسن ، تحقيق : الدكتور إحسان عباس وبكر عباس ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٦م .

- التذكرة السعدية في الأشعار العربية للعبيدي ، تحقيق : عبد الله الجبوري ، مكتبة الأهلية ، بغداد ، ١٣٩١هـ .
- التذكرة الفخرية للصاحب بهاء الدين الإربلي ، تحقيق : الدكتور حاتم الضامن ، دار البشائر ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٥هـ .
- تذكرة النحاة ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق : الدكتور عفيف عبدالرحمن مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ .
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق : الدكتور حسن هنداوي ، دار القلم بدمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ . ومصوّرة جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض عن نسخة مكتبة نور العثمانية بتركيا برقم (٤٥٦٢)[١].
- الترادف في اللغة لحاكم مالك الزيادي ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٤٠٠هـ .
- ترتيب الأمالي الخميسية ليحيى بن الحسين الشجري ، رتبها القاضي العبشمي ، تحقيق: محمد حسن إسماعيل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ .
- تزيين الأسواق بتفصيل أشواق العشاق اداود الأنطاكي المعروف بالأكمه ، وبهامشه ديوان الصبابة لأحمد بن أبي حجلة المغربي ، المطبعة الأزهرية بمصر ، الطبعة الثانية ، ١٣١٩هـ .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك ، تحقيق : محمد كامل بركات ، دار الكاتب العربي ، ١٣٨٧هـ .
- التشبيهات من أشعار أهل الأندلس لأبي عبد الله محمد بن الكتاني ، تحقيق : الدكتور إحسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت .
- تصحيح الفصيح لابن درستويه ، تحقيق : الدكتور محمد بدوي المختون ، وزارة الأوقاف ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بمصر ، ١٤١٩هـ .

---

(١) نبّهت إلى هذه المصوّرة عند اعتمادي عليها ، وفي حال عدم التنبيه تكون النسخة المطبوعة هي المعتمدة .

- التصحيف والتحريف = شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف .
- التعريفات ، للشريف علي الجُرجاني ، المكتبة الفيصلية بمكة .
- التعليقات والنوادر لأبي علي الهَجَري ، تحقيق : حمد الجاسر ، دار اليمامة بالرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ .
- التعليقة على كتاب سيبويه ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق : الدكتور عوض حمد القوزي ، مطبعة الأمانة بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ .
- تفسير ابن كثير = تفسير القرآن العظيم .
- تفسير البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣ هـ .
- تفسير البغوي = تفسير الخازن .
- تفسير الخازن (لباب التأويل في معاني التنزيل) لعلاء الدين البغدادي الشهير بالخازن ، وبهامشه تفسير ابن مسعود البغوي (معالم التنزيل) ، دار الفكر ، بيروت ، ١٣٩٩هـ .
- تفسير الرازي = التفسير الكبير .
- تفسير الطبري = جامع البيان .
- تفسير القرآن العظيم للحافظ ابن كثير ، تحقيق : سعيد اللحام وآخرين ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤١٤هـ .
- التفسير الكبير للإمام الفخر الرازي ، دار إحياء التراث العربي ببيروت ، الطبعة الثالثة.
- تفسير غريب القرآن لابن قتيبة ، تحقيق : السيد أحمد صقر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٣٩٨هـ .
- التكملة ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق : الدكتور كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب ، الطبعة الثانية ، ١٤١٩هـ .
- التكملة لكتاب الصلة لابن الأبّار البلنسي ، تحقيق : عبد السلام الهراس ، دار الفكر ،

بيروت ، ١٤١٥هـ .

- التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية ، للحسن الصغاني ، تحقيق: عبد العليم الطحاوي ، دار الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٠م .
- تلبيس إبليس لابن الجوزي ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ .
- التمثيل والمحاضرة لأبي منصور الثعالبي ، تحقيق : عبد الفتاح الحلو ، الدار العربية للكتاب ، الطبعة الثانية ، ١٤٠١هـ .
- التمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب محفوظ بن أحمد الحنبلي ، تحقيق : الدكتور مفيد محمد أبو عمشة ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ .
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر ، تحقيق : محمد التائب السعيدي وآخرين ، ١٣٩١هـ .
- التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح لابن برّي ، تحقيق : مصطفى حجازي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٠م .
- تهذيب إصلاح المنطق للخطيب التبريزي ، تحقيق : الدكتور فخر الدين قباوة ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ .
- تهذيب الآثار وتفصيل معاني الثابت عن رسول الله ﷺ من الأخبار مسند أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ﷺ لابن جرير الطبري ، تحقيق : الدكتور ناصر الرشيد ، مطابع الصفا ، مكة المكرمة ، ١٤٠٤هـ .
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال للحافظ جمال الدين المزّي ، تحقيق : الدكتور حسن آغا وأحمد علي عبيد ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤١٤هـ .
- تهذيب اللغة للأزهري ، بتحقيق جماعة من العلماء ، الدار المصرية للتأليف والترجمة بمصر ، ١٣٨٤هـ .

- التوضيح في شرح جامع الأمهات لابن الحاجب ، تأليف : خليل بن إسحاق المالكي ، تحقيق : الدكتور أحمد عبد الكريم نجيب ، دار نجيبويه ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٩هـ .
- التوطئة لأبي علي الشلوبين ، تحقيق : يوسف المطوع ، دار الكتب ، الطبعة الثانية ، ١٤٠١هـ .
- التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ، تحقيق : أوتو برتزل ، دار الكتاب العربي ببيروت ، ١٤٠٤هـ .
- ثمار القلوب في المضاف والمنسوب للثعالبي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، القاهرة .
- جامع الأمهات لابن الحاجب ، تحقيق : أبو عبد الرحمن الأخضري ، دار اليمامة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٢١هـ .
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، للطبري ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٥هـ .
- جامع الشروح والحواشي ، تأليف عبد الله محمد الحبشي ، مطبوعات المجمع الثقافي ، أبو ظبي ، ١٤٢٥هـ .
- جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثًا من جوامع الكلم لابن رجب ، تحقيق : الدكتور ماهر ياسين الفحل ، دار ابن كثير ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٩هـ .
- جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر ، تحقيق : أبي الأشبال الزهيري ، دار ابن الجوزي ، الدمام ، الطبعة الرابعة ، ١٤١٩هـ .
- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ .
- الجامع لشعب الإيمان للبيهقي ، تحقيق : مختار أحمد الندوي وآخرين ، مكتبة الرشد بالرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٣هـ .
- جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس لابن فتوح الحميدي ، تحقيق : بشار عوّاد

ومحمد بشار ، دار الغرب الإسلامي ، تونس ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٩هـ .

- جلاء الأفهام في الصلاة والسلام على خير الأنام لابن قيّم الجوزيّة ، تحقيق : شعيب الأرناؤوط وعبد القادر الأرناؤوط ، مكتبة المؤيد بالرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ .
- الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي للمعافى بن زكريا النهرواني ، تحقيق : عبد الكريم الجندي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٦هـ .
- الجُمَل في النحو لأبي القاسم الزجَّاجي ، تحقيق : الدكتور علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ .
- جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام لابن أبي الخطاب القرشي ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر .
- جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري ، تحقيق : الدكتور أحمد عبد السلام ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ .
- جمهرة اللغة ، لابن دريد ، تحقيق : الدكتور رمزي منير البعلبكي ، دار العلم للملايين ببيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٧م .
- جمهرة أنساب العرب لابن حزم ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، بتحقيق جماعة من العلماء بإشراف الناشر ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ .
- جنان الجناس في علم البديع لصلاح الدين الصفدي ، مطبعة الجوائب ، القسطنطينية ، الطبعة الأولى ، ١٢٩٩هـ .
- الجنى الداني في حروف المعاني ، للحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق : الدكتور فخر الدين قباوه و محمد نديم فاضل ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣ هـ .
- الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي (الداء والدواء) لابن قيّم الجوزيّة ، تحقيق : محمد الإصلاحي وزائد النشيري ، دار عالم الفوائد ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٩هـ .

- جواهر الألفاظ لقدامة بن جعفر ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ .
- حاشية الإمام البيجوري على جوهرة التوحيد (تحفة المريد على جوهرة التوحيد) ، تحقيق : الدكتور علي جمعة الشافعي ، دار السلام ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ .
- حاشية البغدادي على شرح (بانت سعاد) لابن هشام ، تحقيق : نظيف محرم خواجه ، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية ، بيروت ، ١٤٠٠هـ .
- حاشية الجَمَل = الفتوحات الإلهية .
- حاشية العطار على شرح الجلال المحلّي على جمع الجوامع لحسن بن محمد العطار الشافعي ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- حاشية العلامة شمس الدين الدسوقي على الشرح الكبير لأبي البركات الدردير ، دار الفكر ، بيروت .
- الحاوي للفتاوي للسيوطي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٢هـ .
- حجة القراءات ، لابن زنجلة ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الخامسة ، ١٤٢٢هـ .
- الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد لأبي علي الفارسي ، تحقيق : بدر الدين قهوجي وآخرين ، دار المأمون للتراث بدمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ .
- حروف المعاني لأبي القاسم الزجَّاجي ، تحقيق : الدكتور علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ .
- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة للسيوطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٧هـ .
- الحلَّة السِّيَراء لابن الأبّار البَلَنسي ، تحقيق : الدكتور حسين مؤنس ، دار المعارف ،

القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٥م .

- الحلل شرح أبيات الجُمَل للبطليوسي ، تحقيق : عبد الله الناصير ، دار علاء الدين بدمشق ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٠م .
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصبهاني ، دار الريان للتراث ، القاهرة ، الطبعة الخامسة ، ١٤٠٧هـ .
- الحماسة البصرية لعلي بن أبي الفرج البصري ، تحقيق : عادل سليمان جمال ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠هـ .
- الحماسة الشجرية لهبة الله ابن الشجري ، تحقيق : عبد المعين الملوحي وأسماء الحمصي ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٧٠م .
- الحماسة المغربية مختصر كتاب صفوة الأدب ونخبة ديوان العرب لأبي العباس الجراوي التادلي ، تحقيق : الدكتور محمد رضوان الداية ، دار الفكر ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ .
- الحماسة للبحتري ، تحقيق : الدكتور محمد إبراهيم حُوَّر وأحمد محمد عبيد ، مطبوعات المجمع الثقافي ، أبو ظبي ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٨هـ .
- الحيوان للجاحظ ، تحقيق : عبد السلام هارون ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٨هـ .
- خزانة الأدب وغاية الأرب لابن حِجَّة الحموي ، تحقيق : الدكتورة كوكب دياب ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٥هـ .
- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب للبغدادي ، تحقيق : عبدالسلام هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الرابعة ، ١٤١٨هـ .
- الخصائص لأبي الفتح ابن جني ، تحقيق : محمد علي النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٦هـ .
- الخطب النُّباتية ، تأليف : عبد الرحيم بن نُباتة الفارقي ، مخطوط بجامعة الملك سعود

بالرياض ، برقم (١٣٠) .

- الدُّر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي ، تحقيق : الدكتور أحمد محمد الخراط ، دار القلم بدمشق ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٤هـ .
- دراسات في فقه اللغة للدكتور صبحي الصالح ، دار العلم للملايين ، بيروت ، الطبعة الثانية عشرة ، ١٩٩٤م .
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، محمد عبد الخالق عضيمة ، دار الحديث ، القاهرة ، ١٤٢٥هـ .
- درة الحجال في أسماء الرجال (ذيل وفيات الأعيان) لأبي العباس المكناسي الشهير بابن القاضي ، تحقيق : محمد الأحمدي أبو النور ، دار التراث ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٣٩١هـ .
- دُرة الغواص في أوهام الخواص للحريري بشرح الشهاب الخفاجي ، تحقيق : عبدالحفيظ فرغلي ، دار الجيل ببيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطي ، تحقيق : الدكتور عبدالعال سالم مكرم ، عالم الكتب بالقاهرة ، ١٤٢١هـ .
- دروس التصريف لمحمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ببيروت، ١٤١٦هـ .
- دقائق التصريف للقاسم بن محمد بن سعيد المؤدب ، تحقيق : الدكتور حاتم الضامن وآخرين ، مطبعة المجمع العراقي ، بغداد ، ١٤٠٧هـ .
- دلالة الألفاظ لإبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الخامسة ، ١٩٨٤م .
- دلائل الإعجاز لعبدالقاهر الجُرجاني ، تحقيق : محمود محمد شاكر ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٤١٠هـ .

- دول الإسلام للذهبي ، تحقيق : حسن إسماعيل مروة ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٩م .
- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لابن فرحون المالكي ، تحقيق : الدكتور محمد الأحمدي أبو النور ، دار التراث ، القاهرة .
- ديوان ابن الدُّمَيْنة ، صنعة أبي العباس ثعلب ومحمد بن حبيب ، تحقيق : أحمد راتب النفاخ ، مكتبة دار العروبة ، القاهرة .
- ديوان ابن الرومي ، تحقيق : أحمد حسن بسج ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٢٣هـ .
- ديوان ابن سنان الخفاجي ، تحقيق: الدكتور نسيب نشّاوي ومختار الأحمدي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٤٢٨هـ .
- ديوان ابن قيس الرقيّات ، تحقيق : الدكتور محمد يوسف نجم ، دار صادر ، بيروت .
- ديوان ابن مقبل ، تحقيق: الدكتور عِزّة حسن ، دار الشرق العربي ، بيروت، ١٤١٦هـ .
- ديوان ابن ميّادة = شعر ابن ميّادة .
- ديوان ابن نُباتة جمال الدين المصري ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- ديوان ابن هَرْمة = شعر ابن هَرْمة .
- ديوان أبي إسحاق الإلبيري الأندلسي ، تحقيق : الدكتور محمد رضوان الداية ، دار الفكر ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ .
- ديوان أبي الأسود الدؤلي ، تحقيق : الشيخ محمد حسن آل ياسين ، دار الهلال ببيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤١٨هـ .
- ديوان أبي الطيب المتنبي (التبيان في شرح الديوان – المنسوب للعكبري) ، تحقيق : مصطفى السقا وآخرين ، دار المعرفة ، بيروت .
- ديوان أبي العتاهية (أبو العتاهية أشعاره وأخباره) ، تحقيق : الدكتور شكري فيصل ،

دار الملّاح ، دمشق .

- ديوان أبي العَيْناء محمد بن القاسم بن خلَّاد ، دراسة وتوثيق : أنور أبو سويلم ، دار عمّار ، الأردن .
- ديوان أبي النجم العِجْلي ، تحقيق : الدكتور محمد أديب جمران ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٤٢٧هـ .
- ديوان أبي بكر الصديق ﷺ ، تحقيق : راجي الأسمر ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٧م .
- ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي ، تحقيق : محمد عبده عزّام ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثالثة .
- ديوان أبي حيّة النميري = شعر أبي حيّة النميري .
- ديوان أبي ذؤيب الهذلي ، تحقيق : سوهام المصري ، المكتب الإسلامي ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ .
- ديوان أبي طالب بن عبد المطلب ، صنعة أبي هفان المهزمي وعلي بن حمزة المصري ، تحقيق : محمد حسن آل ياسين ، دار الهلال ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ .
- ديوان أبي نواس الحسن بن هانئ الحكمي ، تحقيق : إيفالد فاغنر ، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٣هـ .
- ديوان الأحوص = شعر الأحوص الأنصاري .
- ديوان الأخطل = شعر الأخطل .
- ديوان الأدب لإسحاق بن إبراهيم الفارابي ، تحقيق : الدكتور أحمد مختار عمر وإبراهيم أنيس ، مؤسسة دار الشعب للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى .
- ديوان الأسود بن يَعْفُر ، صنعة الدكتور نوري حمودي القيسي ، مطبوعات وزارة الثقافة والإعلام ، بغداد ، ١٩٦٨م .

- ديوان الأعشى الكبير ، تحقيق : الدكتور محمد حسين ، مكتبة الآداب بالجماميز .
- ديوان الأفوه الأودي ، تحقيق : الدكتور محمد التونجي ، دار صادر ، بيروت ، الأولى ، ١٩٩٨م .
- ديوان البحتري ، دار بيروت للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٤٠٣هـ .
- ديوان الحارث بن حلّزة ، تحقيق : إميل بديع يعقوب ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ .
- ديوان الحارث بن خالد المخزومي ، تحقيق : الدكتور يحيى الجبوري ، مطبعة النعمان بالنجف ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٢هـ .
- ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت ، تحقيق : الدكتور نعمان طه ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ .
- ديوان الخنساء بشرح ثعلب ، تحقيق : الدكتور أنور أبو سويلم ، دار عمّار ، الأردن ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩هـ .
- ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني ﷺ ، تحقيق : صلاح الدين الهادي ، دار المعارف بالقاهرة .
- ديوان الشنفرى ، تحقيق : إميل يعقوب ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤١٧هـ .
- ديوان الصاحب بن عبّاد ، تحقيق : محمد حسن آل ياسين ، دار القلم ، بيروت ، الطبعة الأولى .
- ديوان الطرمّاح ، تحقيق : الدكتور عِزّة حسن ، دار الشرق العربي ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤١٤هـ .
- ديوان العباس بن مرداس السلمي ﷺ ، تحقيق : الدكتور يحيى الجبوري ، مؤسسة الرسالة ببيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ .

- ديوان العجاج ، تحقيق : الدكتور سعدي ضنّاوي ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م .
- ديوان الفرزدق ، تحقيق : إيليا الحاوي ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٣ م .
- ديوان القتّال الكلابي ، تحقيق : الدكتور إحسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت ، ١٤٠٩هـ .
- ديوان القطامي ، تحقيق : الدكتور إبراهيم السامرائي ، وأحمد مطلوب ، دار الثقافة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٦٠م .
- ديوان الكميت الأسدي = شعر الكميت .
- ديوان اللزوميات = شرح اللزوميات .
- ديوان المتلمّس الضُّبَعي رواية الأثرم وأبي عبيدة عن الأصمعي ، تحقيق : حسن كامل الصيرفي ، مطابع الشركة المصرية ، ١٣٩٠هـ .
- ديوان المعاني لأبي هلال العسكري ، تحقيق : أحمد حسن بسج ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ .
- ديوان النابغة الجعدي ، تحقيق : الدكتور واضح الصمد ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٨م .
- ديوان النابغة الذبياني ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، القاهرة .
- ديوان الهذليين ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٥م .
- ديوان امرئ القيس بشرح السكري ، تحقيق : الدكتور أنور عليان ، ومحمد الشوابكة ، مركز زايد للتراث ، دولة الإمارات ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ . وكذا طبعته بتحقيق :

محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الخامسة [١].

- ديوان أمية بن أبي الصَّـلت ، تحقيق : سجيع جميل الجبيلي ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٨ .
- ديوان أوس بن حجر ، تحقيق : الدكتور محمد يوسف نجم ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٣٩٩هـ .
- ديوان بشار بن برد ، تحقيق : محمد الطاهر بن عاشور ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة ، ١٣٧٣هـ .
- ديوان تأبّط شرًّا وأخباره ، تحقيق : علي ذو الفقار شاكر ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤١٩هـ .
- ديوان ثابت قطنة = شعر ثابت قطنة .
- ديوان جِرَان العَوْد النميري برواية أبي سعيد السكري ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٣٥٠هـ .
- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب ، تحقيق : الدكتور نعمان طه ، دار المعارف ، القاهرة، الطبعة الثالثة .
- ديوان جمال الدين بن نُباتة ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- ديوان جميل بثينة ، تحقيق : الدكتور إميل يعقوب ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤١٦هـ .
- ديوان حسام الدين الحاجري (بلبل الغَرام الكاشف عن لِثام الانسجام) ، تحقيق : الدكتور خالد الجبر وعاطف كنعان ، منشورات جامعة البترا الخاصة ، ٢٠٠٣م .
- ديوان حسان بن ثابت ﷺ ، تحقيق : الدكتور سيد حنفي حسانين ، دار المعارف ، القاهرة .

(١) نبّهت إلى هذه الطبعة عند اعتمادي عليها ، وفي حال عدم التنبيه تكون الطبعة الأخرى هي المعتمدة .

- ديوان حُميد بن ثور الهلالي ﷺ ، وفيه بائيّة أبي دؤاد الإيادي ، تحقيق : عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية ، ١٣٧١هـ .
- ديوان خطب ابن نُباتة ، تحقيق : ياسر محمد المقداد = مجلة الوعي الإسلامي .
- ديوان دريد بن الصمّة ، تحقيق : الدكتور عمر عبد الرسول ، دار المعارف ، القاهرة .
- ديوان ديك الجن الحمصي ، تحقيق : مظهر الحجي ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، ٢٠٠٤م .
- ديوان رؤبة بن العجاج ، تحقيق : وليم بن الورد ، دار ابن قتيبة ، الكويت .
- ديوان زهير بن أبي سلمى بشرح ثعلب ، دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٤٢٣هـ .
- ديوان ساعدة بن جؤيّة الهذلي = شعر ساعدة بن جؤيّة الهذلي .
- ديوان سراقة البارقي ، تحقيق : حسين نصار ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٣٦٦هـ .
- ديوان شعر الإمام أبي بكر بن دريد الأزدي ، تحقيق : محمد بدر الدين العلوي ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٣٦٥هـ .
- ديوان شعر حاتم بن عبد الله الطائي وأخباره ، صنعة يحيى بن مدرك الطائي برواية هشام الكلبي ، تحقيق : الدكتور عادل سليمان جمال ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٤١١هـ .
- ديوان شعر ذي الرُّمة ، تحقيق : كاريل هنري ، عالم الكتب .
- ديوان ضرار بن الخطاب الفهري ﷺ ، تحقيق : الدكتور فاروق أسليم ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٦م .
- ديوان طرفة بن العبد شرح الأعلم الشنتمري ، تحقيق : لطفي الصقال ودريّة الخطيب ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ٢٠٠٠م .

- ديوان عامر بن الطفيل ، دار صادر ببيروت ، ١٣٩٩هـ .
- ديوان عبد الله بن رواحة ﷺ ، تحقيق : الدكتور وليد قصاب ، دار العلوم بالرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٠١هـ .
- ديوان عدي بن زيد العبادي ، تحقيق : محمد جبار المعيبد ، مطبوعات مديرية الثقافة العامة بوزارة الثقافة والإرشاد ، بغداد ، ١٣٨٥هـ .
- ديوان عروة بن أُذينة = شعر عروة بن أُذينة .
- ديوان علقمة بن عَبَدَة بشرح الأعلم الشنتمري ، تحقيق : الدكتور حنّا نصر الحتّي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ .
- ديوان علي بن أبي طالب ﷺ ، جمع وترتيب عبد العزيز الكرم ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩هـ .
- ديوان عمر بن أبي ربيعة ، تحقيق : قدري مايو ، عالم الكتب ببيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ .
- ديوان عمرو الباهلي = شعر عمرو الباهلي .
- ديوان عمرو بن كلثوم ، تحقيق : الدكتور إميل يعقوب ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ .
- ديوان عمرو بن معديكرب = شعر عمرو بن معديكرب .
- ديوان عنترة بن شداد شرح الخطيب التبريزي ، تحقيق: مجيد طراد ، دار الكتاب العربي، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ .
- ديوان قيس بن الخطيم ، تحقيق : الدكتور ناصر الدين الأسد ، دار صادر ، بيروت .
- ديوان قيس بن ذريح (قيس لبنى) ، تحقيق : الدكتور عفيف حاطوم ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٨م .
- ديوان قيس بن زهير = شعر قيس بن زهير .

- ديوان كُثَيِّر عَزَّة ، تحقيق : الدكتور إحسان عباس ، دار الثقافة ببيروت ، ١٣٩١هـ .
- ديوان كعب بن زهير ﷺ بشرح السكري ، دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٤٢٣هـ .
- ديوان كعب بن مالك ﷺ ، تحقيق : الدكتور سامي مكي العاني ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤١٧هـ .
- ديوان لبيد بن ربيعة بشرح الطوسي ، تحقيق : الدكتور حنّا نصر الحتّي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ .
- ديوان مجنون ليلى ، تحقيق : عبدالستار أحمد فراج ، دار مصر للطباعة ، القاهرة .
- ديوان محمود الوراق ، تحقيق : الدكتور وليد قصاب ، مؤسسة الفنون ، عَجْمان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ .
- ديوان معاوية بن أبي سفيان ﷺ ، تحقيق : الدكتور فاروق أسليم ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٦م .
- ديوان مَعْن بن أوس المزني ، صنعة الدكتور نوري القيسي وحاتم الضامن ، مطبعة دار الجاحظ ، بغداد ، ١٩٧٧م .
- ديوان مِهْيار الديلمي ، دار الكتب المصرية ، الطبعة الأولى .
- ديوان نُصيب بن رباح = شعر نُصيب بن رباح .
- ديوان يزيد بن الطَّثْرِيَّة = شعر يزيد بن الطَّثْرِيَّة .
- ديوان يزيد بن مفرِّغ الحميري ، تحقيق : الدكتور عبد القدوس أبو صالح ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٢هـ .
- ديوانا السموأل وعروة بن الورد ، دار صادر ، بيروت .
- ديون عمرو بن لجأ = شعر عمرو بن لجأ .
- الذيل التام على دول الإسلام للذهبي ، تأليف : شمس الدين محمد السخاوي ، تحقيق:

حسن إسماعيل مروة ، مكتبة دار العروبة ، الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ .

- الذيل على العِبَر في خبر من عَبَر لأبي زُرعة ، تحقيق : صالح مهدي عباس ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩هـ .
- ربيع الأبرار ونصوص الأخبار للزمخشري ، تحقيق : عبد الأمير مهنا ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ .
- الردّة مع نبذة من فتوح العراق وذِكْر المثنى بن حارثة الشيباني للإمام الواقدي ، تحقيق : يحيى الجبوري ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ .
- رسالة الصاهل والشاحج لأبي العلاء المعري ، تحقيق : الدكتورة عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٤هـ .
- رسالة الغفران لأبي العلاء المعري ، تحقيق: الدكتورة عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة التاسعة .
- رسالة الملائكة لأبي العلاء المعري ، تحقيق : محمد سليم الجندي ، دار صادر ، بيروت ، ١٤١٢هـ .
- الرسالة للإمام الشافعي ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٩هـ .
- رسائل في اللغة للبطليوسي ، تحقيق : الدكتور وليد محمد السراقبي ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٨هـ .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني لابن عبد النور المالقي ، تحقيق : أحمد محمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
- رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب لتاج الدين السبكي ، تحقيق : علي معوض وعادل عبد الموجود ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ .
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، لشهاب الدين الآلوسي ، دار

الفكر ، بيروت ، ١٤٠٣هـ .

- الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام ، تأليف : الإمام المحدث عبدالرحمن السهيلي ، تحقيق : عبد الرحمن الوكيل ، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ .
- روضة الطالبين وعمدة المفتين للإمام النووي ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥هـ .
- الروضتين في أخبار الدولتين النُّوريّة والصلاحيّة لشهاب الدين المقدسي المعروف بأبي شامة ، تحقيق : إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ .
- زاد المسير في علم التفسير لابن الجوزي ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٤هـ .
- الزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر الأنباري ، تحقيق : الدكتور حاتم الضامن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .
- زهر الآداب وثمر الألباب للحصري ، تحقيق : صلاح الدين الهواري ، المكتبة العصرية ببيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ .
- السبعة في القراءات لابن مجاهد ، تحقيق : الدكتور شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٠هـ .
- سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد لأبي يوسف الصالحي ، تحقيق : عبد المعز الجزار وآخرين ، لجنة إحياء التراث الإسلامي بوزارة الأوقاف بالقاهرة ، ١٤١٦هـ .
- سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح بن جني ، تحقيق: الدكتور حسن هنداوي ، دار القلم، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ .
- سرح العيون في شرح رسالة ابن زيدون ، لجمال الدين بن نُباتة ، تحقيق : محمد

أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، القاهرة .

- سفر السعادة وسفير الإفادة ، لأبي الحسن علي السخاوي ، تحقيق : محمد أحمد الدالي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ١٤٠٣هـ .
- سِقْط الزَّند ديوان أبي العلاء المعرّي ، دار بيروت ، ١٤٠٠هـ .
- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة ، تأليف : محمد ناصر الدين الألباني ، مكتبة المعارف بالرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ .
- السلوك لمعرفة دول الملوك لتقي الدين المقريزي ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ .
- سمط اللآلي في شرح أمالي القالي لأبي عبيد البكري ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٣٥٤هـ .
- سنن ابن ماجه ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الفكر ، بيروت .
- سنن أبي داود ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- سنن الترمذي ، تحقيق : أحمد محمد شاكر وآخرين ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٥هـ .
- السنن الكبرى للبيهقي وفي ذيله الجوهر النقي لابن التركماني ، دار المعرفة ، بيروت .
- سنن النسائي الكبرى ، تحقيق : حسن شلبي وشعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ .
- سنن النسائي بشرح جلال الدين السيوطي ، تحقيق : عبد الفتاح أبو غدّة ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٦هـ .
- سير أعلام النبلاء للذهبي ، بتحقيق جماعة من العلماء بإشراف شعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٥هـ .
- السيرة النبوية لابن إسحاق المدني ، تحقيق : أحمد فريد المزيدي ، دار الكتب العلمية ،

بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٤هـ .

- السيرة النبوية لابن هشام ، بتحقيق : مصطفى السقا وآخرين ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ، الطبعة الثانية ، ١٣٧٥هـ .
- شذا العرف في فنّ الصرف للشيخ أحمد الحملاوي ، المكتبة العلمية ، بيروت .
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لأبي الفلاح بن العماد الحنبلي ، دار الفكر، بيروت ، ١٤٠٩هـ .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الثانية ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- شرح أبيات الكتاب = شرح أبيات سيبويه .
- شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ، تحقيق : الدكتور محمد علي هاشم ، دار الفكر ، القاهرة ، ١٣٩٤هـ .
- شرح أبيات سيبويه للنحاس ، تحقيق : الدكتور زهير زاهد ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ .
- شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ، تحقيق : عبد العزيز رباح وأحمد الدقاق ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤٠١هـ .
- شرح أدب الكاتب للجواليقي ، تحقيق : الدكتورة طيبة حمد بودي ، مطبوعات جامعة الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ .
- شرح أشعار الهذليين لأبي سعيد السكري ، تحقيق : عبدالستار أحمد فراج ، مكتبة دار العروبة ، القاهرة .
- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين من بعدهم لأبي القاسم بن الحسن اللالكائي ، تحقيق : الدكتور أحمد سعد الغامدي ، دار طيبة ، الرياض ، الطبعة الرابعة ، ١٤١٦هـ .

- شرح الإحياء للزبيدي = إتحاف السادة المتقين .
- شرح الأشعار الستة الجاهلية لأبي بكر عاصم البطليوسي ، تحقيق : ناصيف سليمان عوّاد ، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٨هـ .
- شرح الأشموني = منهج السالك .
- شرح التسهيل لابن مالك ، تحقيق : عبدالرحمن السيد و محمد بدوي المختون ، دار هجر ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٤١٠هـ .
- شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري ، مطبعة عيسى البابي الحلبي .
- شرح التلخيص للبابرتي ، تحقيق : الدكتور محمد مصطفى رمضان ، المنشأة العامة للنشر والتوزيع ، ليبيا ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٢هـ .
- شرح الجمل الزجاجي لابن خروف ، تحقيق : الدكتورة سلوى محمد عرب ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، ١٤١٩هـ .
- شرح الحماسة للمرزوقي = شرح ديوان الحماسة .
- شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب ، تحقيق : يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة بنغازي ، ١٣٩٨ هـ .
- شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي ، بتحقيق جماعة من العلماء ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة التاسعة ، ١٤٠٨هـ .
- شرح الفصيح لابن هشام اللخمي ، تحقيق : الدكتور مهدي عبيد جاسم ، دار الكتب والوثائق ببغداد ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩هـ .
- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ، تحقيق : الدكتور عبد الحميد السيد محمد ، دار الجيل ، بيروت .
- شرح ألفية ابن مالك لسريّ الدين بن هانئ الأندلسي (القسم الأول) ، تحقيق ودراسة : أحمد محمد القرشي ، رسالة دكتوراه ، بكلية اللغة العربية وآدابها بجامعة أم القرى ،

١٤١٤هـ .

- شرح ألفية ابن مالك لسريّ الدين بن هانئ الأندلسي (القسم الثاني) ، تحقيق ودراسة : بندر حمدان الشمري ، رسالة دكتوراه ، بكلية اللغة العربية وآدابها بجامعة أم القرى ، ١٤٢٦هـ .
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لأبي بكر الأنباري ، تحقيق : عبد السلام هارون ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الخامسة .
- شرح القصائد العشر للخطيب التبريزي ، تحقيق : عبد السلام الحوفي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٧هـ .
- شرح الكافية الشافية لابن مالك ، تحقيق : الدكتور عبدالمنعم هريدي ، دار المأمون للتراث ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ .
- شرح اللزوميات لأبي العلاء المعري ، تحقيق : الدكتور سيدة حامد وأخريات ، إشراف الدكتور حسين نصار ، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٤٣١هـ .
- شرح اللمحة البدرية في علم العربية لأبي حيّان الأندلسي ، تأليف : ابن هشام الأنصاري ، تحقيق : الدكتور صلاح رواي ، مطبعة حسان ، القاهرة ، الطبعة الثانية .
- شرح اللمع لابن برهان العكبري ، تحقيق : الدكتور فائز فارس ، الطبعة الأولى ، الكويت ، ١٤٠٤هـ .
- شرح المفصَّل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير لصدر الأفاضل الخوارزمي ، تحقيق : الدكتور عبدالرحمن سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٠م .
- شرح المفصَّل لابن يعيش ، عالم الكتب ، بيروت .
- شرح المقدمة الجزوليّة الكبير لأبي علي الشلوبين ، تحقيق : الدكتور تركي بن سهو

العتيبي ، مكتبة الرشد بالرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ .

- شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش ، تحقيق : الدكتور فخر الدين قباوة ، المكتبة العربية بحلب ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٣هـ .
- شرح جُمَل الزجَّاجي (الشرح الكبير) لابن عصفور ، تحقيق : الدكتور صاحب أبو جناح ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ .
- شرح خطب ابن نُباتة لأبي البقاء العكبري ، تحقيق ودراسة : فوزية عبد الله المزروع ، رسالة دكتوراه ، بكلية التربية للبنات بالرياض ، ١٤١٣هـ .
- شرح ديوان الحماسة للخطيب التبريزي ، عالم الكتب ، بيروت .
- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ، تحقيق : عبدالسلام هارون وأحمد أمين ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة بالقاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٣٨٧هـ .
- شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الاستراباذي ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد وآخرين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٢هـ .
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، دار الفكر ، بيروت .
- شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي ، تأليف : عبد الله بن بري ، تحقيق : الدكتور عيد مصطفى درويش ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٤٠٥هـ .
- شرح شواهد الشافية = شرح شافية ابن الحاجب .
- شرح شواهد المغني للسيوطي ، دار مكتبة الحياة ، بيروت .
- شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان للسيوطي ، دار الفكر ، بيروت .
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك ، تحقيق : عدنان عبدالرحمن الدوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٣٩٧هـ .
- شرح قصيدة كعب بن زهير رضي الله عنه للخطيب التبريزي ، تحقيق : ف . كَرَنْكُو ، دار الكتاب

الجديد ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٩هـ .

- شرح قطر الندى وبلّ الصدى لابن هشام الأنصاري ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة .
- شرح كتاب سيبويه للسيرافي ، تحقيق : الدكتور رمضان عبدالتواب وآخرين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٦هـ .
- شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف لأبي أحمد الحسن العسكري ، تحقيق : عبدالعزيز أحمد ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٣هـ .
- شرح مختصر التصريف العزّي في فنّ التصريف لسعد الدين التفتازاني ، تحقيق : الدكتور عبدالعال سالم مكرم ، ذات السلاسل ، الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٣م .
- شرح نقائض جرير والفرزدق ، برواية أبي عبد الله اليزيدي ، تحقيق : الدكتور محمد إبراهيم حُوَّر ووليد محمود خالص ، منشورات المجمع الثقافي بدبي ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٨م .
- شروح التلخيص ، دار الهادي ، بيروت ، الطبعة الرابعة ، ١٤١٢هـ .
- شروح سِقْط الزَّند للمعرّي ، تحقيق : مصطفى السقا وعبدالسلام هارون وعبدالرحيم محمود وإبراهيم الإبياري وحامد عبد المجيد ، وإشراف الدكتور طه حسين ، دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة ، الطبعة الرابعة ، ١٤٣٢هـ .
- شعب الإيمان = الجامع لشعب الإيمان .
- شعر إبراهيم بن هَرْمة ، تحقيق : محمد نفاع ، وحسين عطوان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
- شعر ابن ميّادة ، تحقيق : الدكتور حنّا جميل حداد ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٤٠٢هـ .
- شعر أبي حيّة النميري ، جمع وتحقيق : الدكتور يحيى الجبوري ، منشورات وزارة الثقافة

والإرشاد القومي ، دمشق ، ١٩٧٥م .

- شعر الأحوص الأنصاري ، جمع وتحقيق : عادل سليمان جلال ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٤١١هـ .
- شعر الأخطل ، صنعة السكري برواية ابن حبيب ، تحقيق : الدكتور فخر الدين قباوة ، دار الفكر ، دمشق ، الطبعة الرابعة ، ١٤١٦هـ .
- شعر الخوارج ، تأليف : الدكتور إحسان عباس ، دار الثقافة ببيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٤م .
- شعر الكميت بن زيد ، تحقيق : الدكتور داود سلوم ، عالم الكتب ببيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤١٧هـ .
- شعر ثابت قطنة العتكي ، جمع وتحقيق : ماجد السامرائي ، مطبوعات مديرية الثقافة العامة بوزارة الثقافة والإرشاد ، بغداد ، ١٣٩٠هـ .
- شعر خُفَاف بن نُدْبة السلمي ﷺ ، تحقيق : الدكتور نوري القيسي ، مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٩٦٧م .
- شعر ساعدة بن جؤيّة الهذلي ، تحقيق ودراسة : ميساء قتلان ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية قسم اللغة العربية ، جامعة دمشق ، ١٤٢٤هـ .
- شعر عروة بن أُذينة ، تحقيق : الدكتور يحيى الجبوري ، دار القلم ، الكويت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠١هـ .
- شعر عمرو بن أحمر الباهلي ، تحقيق : الدكتور حسين عطوان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
- شعر عمرو بن لجأ التيمي ، تحقيق : الدكتور يحيى الجبوري ، دار القلم ، الكويت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٣هـ .
- شعر عمرو بن معديكرب اليزيدي ، تحقيق : مطّاع الطرابيشي ، مطبوعات مجمع اللغة

العربية بدمشق ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥هـ .

- شعر قيس بن زهير ، تأليف : الدكتور عادل جاسم البياتي ، مطبعة الآداب في النجف ، ١٩٧١م .
- شعر نُصيب بن رباح ، جمع وتحقيق : الدكتور داود سلّوم ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، ١٩٦٧م .
- الشعر والشعراء لابن قتيبة ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، دار المعارف ، القاهرة .
- شعر يزيد بن الطَّثْرِيَّة ، صنعة الدكتور حاتم الضامن ، مطبعة أسعد ، بغداد .
- شعراء إسلاميّون ، صنعة : الدكتور نوري حمودي القيسي ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥هـ .
- شعراء عباسيّون منسيّون ، تأليف : إبراهيم النجار ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٧م .
- شعراء مقلّون = عشرة شعراء مقلّون .
- الشفا بتعريف حقوق المصطفى للقاضي عياض ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٤٠٤هـ .
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي ، تحقيق: الدكتور الشريف عبدالله الحسيني البركاتي ، المكتبة الفيصلية ، مكة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ .
- الشوارد (ما تفرّد به بعض أئمة اللغة) للحسن الصغاني ، تحقيق : الدكتور مصطفى حجازي ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٤٠٣هـ .
- الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس ، تحقيق : السيد أحمد صقر ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة .
- صبح الأعشى لأبي العباس القلقشندي ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٣٤٠هـ .
- الصحاح = تاج اللغة وصحاح العربية .

- صحيح الأدب المفرد للإمام البخاري ، تحقيق : محمد ناصر الدين الألباني ، دار الصدّيق ، الجبيل ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ .
- صحيح الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير) ، لمحمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٦هـ .
- صحيح سنن ابن حبان بترتيب ابن بلبان ، تحقيق : شعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤١٤هـ .
- صحيح مسلم بشرح النووي ، المطبعة المصرية ، القاهرة .
- صلة الجمع وعائد التذييل لموصول كتابَيْ : الإعلام والتكميل (الموسوم بتفسير مبهمات القرآن) لأبي عبد الله محمد بن علي البَلَنسي ، تحقيق : الدكتور حنيف القاسمي وعبد الله عبد الكريم ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ .
- الصناعتين الكتابة والشعر لأبي هلال العسكري ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، الطبعة الثانية .
- ضحى الإسلام لأحمد أمين ، مكتبة النهضة المصرية ، الطبعة السابعة .
- ضرائر الشعر ، لابن عصفور ، تحقيق: السيد إبراهيم محمد ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٢هـ .
- ضرورة الشعر لأبي سعيد السيرافي ، تحقيق: الدكتور رمضان عبدالتواب دار النهضة العربية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ .
- ضعيف الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير) ، تأليف : محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٩هـ .
- ضعيف سنن الترمذي ، لمحمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ .
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع لشمس الدين محمد السخاوي ، دار الجيل ببيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ .

- طبقات ابن سعد = الطبقات الكبرى .
- طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكي ، تحقيق : الدكتور محمود الطناحي وعبدالفتاح الحلو ، مؤسسة قرطبة ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٣هـ .
- طبقات الشعراء لابن المعتز ، تحقيق : عبد الستار فراج ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثالثة .
- طبقات القراء = غاية النهاية .
- الطبقات الكبرى لابن سعد ، دار صادر ، بيروت .
- طبقات المفسرين لشمس الدين الداوودي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، بتحقيق جماعة من العلماء بإشراف الناشر ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ .
- طبقات المناوي الكبرى = الكواكب الدرية .
- طبقات فحول الشعراء لمحمد بن سلّام الجمحي ، تحقيق : محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني بمصر .
- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ، تأليف : يحيى بن حمزة العلوي ، دار الكتب العلمية ببيروت ، ١٤٠٠هـ .
- العاقبة في ذكر الموت لعبد الحق الأندلسي المعروف بابن الخراط ، تحقيق : خضر محمد خضر ، مكتبة دار الأقصى ، الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ .
- العبر في خبر من غبر للذهبي ، تحقيق : محمد السعيد زغلول ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ .
- عشرة شعراء مقلّون ، صنعة الدكتور حاتم الضامن ، جامعة بغداد ، ١٤١١هـ .
- عصمة الأنبياء لفخر الدين الرازي ، تحقيق : محمد حجازي ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ .
- العقد الفريد لابن عبد ربه الأندلسي ، تحقيق : إبراهيم الإبياري وآخرين ، دار الكتاب

العربي ، بيروت ، ١٤٠٣هـ .

- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده لابن رشيق القيرواني ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الخامسة ، ١٤٠١هـ .
- عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي (حاشية الشهاب الخفاجي) ، دار صادر ، بيروت .
- عنقود الزواهر في الصرف للقوشجي ، تحقيق : الدكتور أحمد عفيفي ، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ .
- عيار الشعر لابن طباطبا العلوي ، تحقيق : الدكتور عبد العزيز المانع ، دار العلوم ، الرياض ، ١٤٠٥هـ .
- العين (المنسوب إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي) ، تحقيق : الدكتور مهدي المخزومي ، وإبراهيم السامرائي ، مؤسسة دار الهجرة ، إيران ، ١٤٠٩هـ .
- عيون الأخبار لابن قتيبة ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب ، الطبعة الثانية ، ١٣٨٣هـ .
- العيون الغامزة على خبايا الرامزة للدماميني ، تحقيق : الحساني حسن عبد الله ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٤١٥هـ .
- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ، تحقيق : ج برجستراسر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٧هـ .
- غريب الحديث لابن قتيبة ، تحقيق : الدكتور عبد الله الجبوري ، مركز إحياء التراث الإسلامي بالعراق ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٧هـ .
- غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلّام ، تحقيق : الدكتور حسين محمد شرف ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٤٠٤هـ .
- غريب الحديث للخطابي ، تحقيق : عبد الكريم العزباوي ، مركز البحث العلمي

وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، ١٤٠٢هـ .

- الغريب المصنف لأبي عبيد القاسم بن سلّام ، تحقيق : الدكتور محمد المختار العبيدي ، دار مصر للطباعة ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٤١٦هـ .
- الغريبَيْن ، غريبَيْ القرآن والحديث لأبي عبيد الهروي ، تحقيق : أحمد فريد المزيدي ، مكتبة الباز بمكة المكرمة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ .
- الفاخر للمفضل بن سلمة بن عاصم ، تحقيق : عبد العليم الطحاوي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٤م .
- الفاضل لأبي العباس المبرد ، تحقيق : عبد العزيز الميمني ، دار الكتب المصرية بالقاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٥م .
- الفائق في غريب الحديث لجار الله الزمخشري ، تحقيق : علي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعةالثالثة ، ١٣٩٩هـ .
- فتاوى ابن عثيمين = مجموع فتاوى ابن عثيمين .
- الفتاوى لابن تيمية = مجموع الفتاوى .
- فتح الأقفال وحلّ الإشكال بشرح لامية الأفعال (الشرح الكبير) لجمال الدين محمد بن عمر المعروف ببَحْرَق ، تحقيق : الدكتور مصطفى النحاس ، ١٤١٤هـ .
- فتح الباري شرح صحيح البخاري للإمام ابن حجر العسقلاني ، دار الفكر ، بيروت .
- فتوح البلدان للبلاذري ، تحقيق : الدكتور عبد الله أنيس الطبّاع وعمر أنيس الطباع ، مؤسسة المعارف ، بيروت ، ١٤٠٧هـ .
- الفتوح لابن أعثم الكوفي ، تحقيق : علي شيري ، دار الأضواء ، بيروت ، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ .
- الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفيّة ، تأليف : سليمان بن عمر الشافعي الشهير بالجَمَل ، دار الفكر ، بيروت .

- الفتوحات الربانية على الأذكار النواويّة لمحمد بن علان ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- فُرْحة الأديب في الردّ على ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه للأسود الغندجاني ، تحقيق : الدكتور محمد علي سلطاني ، دار الكتاب ، دمشق ، ١٤٠١هـ .
- الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري ، تحقيق : عماد البارودي ، المكتبة التوفيقية .
- الفَسْر شرح ابن جني الكبير على ديوان المتنبي ، تحقيق : الدكتور رضا رجب ، دار الينابيع بدمشق ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٤م .
- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال للبكري ، تحقيق : الدكتور إحسان عباس ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٧١م .
- الفِصَل في الملل والأهواء والنِّحَل لابن حزم ، دار المعرفة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٥هـ .
- فصول في فقه اللغة للدكتور رمضان عبدالتواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة الطبعة السادسة ، ١٤٢٠هـ .
- الفصول والغايات في تمجيد الله والمواعظ لأبي العلاء المعري ، تحقيق : محمود حسن زناتي ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت .
- الفصيح لثعلب ، تحقيق : الدكتور عاطف مدكور ، دار المعارف ، القاهرة .
- فعلت وأفعلت لأبي إسحاق الزجاج ، تحقيق : الدكتور رمضان عبد التواب وصبيح التميمي ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، ١٤١٥هـ .
- فقه اللغة وسر العربية لأبي منصور الثعالبي ، تحقيق : مصطفى السقا وآخرين ، الطبعة الأخيرة ، ١٣٩٢هـ .
- الفن ومذاهبه في النثر العربي ، تأليف : الدكتور شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثالثة .

- فهارس كتاب سيبويه ودراسة له ، تأليف : محمد عبدالخالق عضيمة ، الطبعة الأولى مطبعة السعادة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٥هـ .
- الفهرست لابن النديم ، تحقيق : إبراهيم رمضان ، دار المعرفة ، بيروت ، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ .
- الفوائد والقواعد للثمانيني ، تحقيق : الدكتور عبد الوهاب الكحلة ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ .
- فيض القدير شرح الجامع الصغير لعبد الرؤوف المناوي ، المكتبة التجارية الكبرى بمصر ، الطبعة الأولى ، ١٣٥٦هـ .
- القاموس المحيط لمجد الدين الفيروزآبادي ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٣هـ .
- القوافي لأبي الحسن الأخفش ، تحقيق : الدكتور عِزّة حسن ، مطبوعات مديرية إحياء التراث العربي القديم ، دمشق ، ١٣٩٠هـ .
- القوافي لأبي يعلى التنوخي ، تحقيق : الدكتور عوني عبد الرؤوف ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٨م .
- الكافي في العروض والقوافي للخطيب التبريزي ، تحقيق : الحساني حسن عبد الله ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٥هـ .
- الكامل في التاريخ لابن الأثير ، تحقيق : نخبة من العلماء ، دار الكتاب العربي ببيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٠هـ .
- الكامل في اللغة والأدب لأبي العباس المبرِّد ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٧هـ .
- الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي الجرجاني ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥هـ .
- الكبائر للذهبي ، تحقيق : مشهور حسن آل سلمان ، مكتبة الفرقان ، عجمان ، الطبعة

الثانية ، ١٤٢١هـ .

- كتاب الإيمان لابن منده ، تحقيق : الدكتور علي الفقيهي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٦هـ .
- كتاب الجيم لأبي عمرو الشيباني ، تحقيق : إبراهيم الإبياري ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٣٩٤هـ .
- كتاب العروض لابن جني ، تحقيق : الدكتور أحمد فوزي الهيب ، دار القلم الكويت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٩هـ .
- كتاب الغزوات لأبي القاسم بن حبيش الأندلسي ، تحقيق : الدكتور أحمد غنيم ، مطبعة حسان بالقاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ .
- كتاب الفَرْق لثابت بن أبي ثابت اللغوي ، تحقيق : الدكتور حاتم الضامن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٨هـ .
- كتاب الفروق (أنوار البروق في أنواء الفروق) لشهاب الدين القرافي ، تحقيق : الدكتور محمد أحمد سرّاج وعلي جمعة محمد ، دار السلام ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ .
- كتاب المعاني الكبير في أبيات المعاني لابن قتيبة ، تحقيق : الدكتور سالم الكرنكوي ، دار النهضة الحديثة ، بيروت .
- كتاب النبات لأبي حنيفة الدَّيْنُوري ، تحقيق : برنهارد لفين ، دار فرانز شتاينر بفيسبادن، ١٣٩٤هـ .
- كتاب في التصريف لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق : الأستاذ الدكتور محسن بن سالم العميري ، مطبعة المدني بمصر ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ .
- الكتاب لسيبويه ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، عالم الكتب ، بيروت .
- الكتيبة الكامنة في من لقيناه بالأندلس من شعراء المائة الثامنة للسان الدين بن الخطيب ، تحقيق : الدكتور إحسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت ، ١٩٨٣م .

- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري ، بحاشية السيد الشريف الجرجاني ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٧هـ . وكذا طبعته بتحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض ، بحاشية الانتصاف لمحمد بن المنير الإسكندري ، مكتبة العبيكان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ[1].
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات لجامع العلوم أبي الحسن الباقولي ، تحقيق : الدكتور محمد أحمد الدالي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٥م .
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق : الدكتور محيي الدين رمضان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الخامسة ، ١٤١٨هـ .
- الكشكول لمحمد بهاء الدين العاملي ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ .
- الكُلِّـيَّات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية لأبي البقاء الكفوي ، تحقيق : الدكتور عدنان درويش ومحمد المصري ، دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٤١٣هـ .
- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال للمتقي الهندي ، تحقيق : بكري حياني وصفوة السقا ، مؤسسة الرسالة بيروت ، الطبعة الخامسة ، ١٤٠١هـ .
- الكواكب الدرية في تراجم السادة الصوفية (طبقات المناوي الكبرى) لعبد الرؤوف المناوي ، تحقيق : الدكتور عبد الحميد صالح حمدان ، المكتبة الأزهرية للتراث بمصر .

---

(١) نبّهت إلى هذه الطبعة عند اعتمادي عليها ، وفي حال عدم التنبيه تكون الطبعة الأخرى هي المعتمدة .

- لباب تحفة المجد الصريح لأبي جعفر اللبلي ، تحقيق : الدكتور مصطفى سالم ، معهد البحوث وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، الطبعة الأولى ، ١٤٣٢هـ .
- اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري ، تحقيق : غازي مختار طليمات ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ .
- لحن العامة لأبي بكر الزبيدي ، تحقيق : الدكتور عبد العزيز مطر ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١م .
- لسان العرب لابن منظور ، دار صادر ، بيروت .
- لطائف المعارف فيما لمواسم العام من الوظائف لابن رجب الحنبلي ، تحقيق : عامر علي ياسين ، دار ابن خزيمة بالرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٨هـ .
- اللغة العربية معناها ومبناها ، تأليف : الدكتور تمام حسان ، دار الثقافة ، المغرب ، ١٩٩٤م .
- اللمع في العربية لأبي الفتح بن جني ، تحقيق : حامد المؤمن ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥هـ .
- اللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتًا وبنية ، تأليف : صالحة راشد آل غنيم ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ .
- ليس في كلام العرب لابن خالويه ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٩هـ .
- ما اتفق لفظه واختلف معناه لليزيدي ، تحقيق : الدكتور عبد الرحمن العثيمين ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ .
- ما تبقى من أراجيز أبي محمد الحذلمي الفقعسي ، تحقيق : الدكتور محمد جبار المعيبد ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠١م .
- ما تلحن فيه العامة للكسائي ، تحقيق : الدكتور رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي

بالقاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ .

- المبدع في التصريف لأبي حيان النحوي ، تحقيق : الدكتور عبدالحميد السيد طلب ، دار العروبة ، الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ .
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر لابن الأثير ، تحقيق : الدكتور أحمد الحوفي وبدوي طبانة ، دار نهضة مصر ، الطبعة الثانية .
- مثير الغرام الساكن إلى أشرف الأماكن لابن الجوزي ، تحقيق : الدكتور مصطفى محمد الذهبي ، دار الحديث ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ .
- مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى ، تحقيق : الدكتور محمد فؤاد سزكين ، مكتبة الخانجي ، القاهرة
- مجالس العلماء للزجاجي ، تحقيق : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣هـ .
- مجالس ثعلب لأبي العباس بن ثعلب ، تحقيق : عبدالسلام محمد هارون ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الخامسة .
- مجلة الدراسات اللغوية لمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، المجلد الخامس ، العدد الأول ، المحرم – ربيع الأول ، ١٤٢٤هـ .
- مجلة الوعي الإسلامي ، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت ، الإصدار الحادي والثلاثون ، الطبعة الأولى ، ١٤٣٣هـ .
- مجلة جامعة أم القرى ، السنة السادسة ، العدد الثامن ، ١٤١٤هـ .
- مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها ، المجلد الثامن عشر ، العدد الثلاثون ، جمادى الأولى ، ١٤٢٥هـ .
- مجلة عالـم الكتب ، المجلد السابع والعشرون ، العدد ٥-٦ ، الربيعان – الجماديان ، ١٤٢٧هـ .

- مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، الجزء السابع ، مطبعة وزارة المعارف العموميّة ، ١٩٥٣م .
- مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، الجزء الرابع ، المجلد السابع والخمسون ، المحرم ، ١٤٠٣هـ .
- مجمع الأمثال للميداني ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار القلم ، بيروت .
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي ، مؤسسة المعارف ، بيروت ، ١٤٠٦هـ .
- مجمل اللغة لابن فارس ، تحقيق : الدكتور زهير سلطان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٦هـ .
- مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية ، جمع وترتيب : عبد الرحمن محمد العاصمي وابنه محمد ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٣هـ .
- المجموع شرح المهذب للنووي ، دار الفكر ، بيروت .
- مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين ، جمع وترتيب : فهد بن ناصر السليمان ، دار الثريا ، الرياض ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٣هـ .
- مجموع فتاوى ومقالات متنوعة للشيخ عبد العزيز بن باز ، جمع وترتيب : الدكتور محمد الشويعر ، دار المؤيد ، الرياض ، الطبعة الرابعة ، ١٤٢٣هـ .
- المحاسن والأضداد للجاحظ ، تحقيق : الدكتور صلاح الدين الهواري ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٤٢٦هـ .
- المحاسن والمساوئ للبيهقي ، تحقيق : محمد سويد ، دار إحياء العلوم ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ .
- محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء للراغب الأصفهاني ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت .
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لأبي الفتح بن جني ، تحقيق :

الدكتور عبدالفتاح شلبي وآخرين، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة ، ١٣٨٦هـ .

- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية ، تحقيق : المجلس العلمي بفاس ، ١٣٩٥هـ .
- المحصول في شرح الأصول لابن معطي ، تأليف : أبي محمد جمال الدين بن إياز النحوي ، رسالة دكتوراه ، تحقيق : محمد صفوت مرسي ، كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر بالقاهرة .
- المحصول في علم أصول الفقه لفخر الدين الرازي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ .
- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة لابن سيدة ، تحقيق : مصطفى السقا وآخرين ، معهد المخطوطات العربية ، الطبعة الثانية ، ٢٠٠٣م .
- مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها لابن جني ، تحقيق : الدكتور حسين بو عباس ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٣٢هـ .
- مختارات شعراء العرب لابن الشجري ، تحقيق : علي البجاوي ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ .
- المختصر في أخبار البشر لعماد الدين إسماعيل أبي الفداء ، المطبعة الحسينية المصرية ، الطبعة الأولى .
- المخصص لابن سيدة ، تصحيح : مكتب التحقيق بدار إحياء التراث العربي بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ .
- مدارج السالكين بين منازل « إيّاك نعبد وإيّاك نستعين » لابن قيّم الجوزيّة ، تحقيق : محمد حامد الفقي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٣٩٢هـ .
- مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي ، تأليف : الدكتور محمود محمد الطناحي ، مكتبة

الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ .

- المذكر والمؤنث لابن التَّسْتُري الكاتب ، تحقيق : الدكتور أحمد عبدالمجيد هريدي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ .
- المذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، مطبوعات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بوزارة الأوقاف ، القاهرة ، ١٤٠١هـ .
- المذكر والمؤنث للفراء ، تحقيق : الدكتور رمضان عبد التواب ، دار التراث ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٩م .
- مرآة الجِنَان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان لأبي محمد اليافعي ، تحقيق : خليل المنصور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ .
- مروج الذهب ومعادن الجوهر للمسعودي ، تحقيق : أسعد داغر ، دار الهجرة ، ١٤٠٩هـ .
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها لجلال الدين السيوطي ، تحقيق : محمد أبوالفضل إبراهيم وآخرين ، دار الفكر ، بيروت .
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ، تحقيق : الدكتور محمد كامل بركات ، مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، مكة ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٢هـ .
- مسائل الإمام أحمد بن حنبل برواية إسحاق النيسابوري ، تحقيق : زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٠هـ .
- المسائل البصريات لأبي علي الفارسي ، تحقيق : الدكتور محمد الشاطر أحمد ، مطبعة المدني ، مصر ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ .
- المسائل البغداديات = المسائل المشكلة .
- المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي ، تحقيق : الدكتور حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ .

- المسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي ، تحقيق: الدكتور حسن هنداوي ، كنوز إشبيليا بالرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٤هـ .
- المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي ، تحقيق : الدكتور محمد الشاطر أحمد ، مطبعة المدني ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ .
- المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي ، تحقيق : الدكتور محمد الشاطر أحمد ، مطبعة المدني ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ .
- المسائل العضديات لأبي علي الفارسي ، تحقيق : الدكتور علي جابر المنصوري ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ .
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات لأبي علي الفارسي ، تحقيق : صلاح الدين السنكاوي ، مطبعة العاني ، بغداد .
- المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي ، تحقيق : مصطفى الحدري ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
- المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري ، وبذيله التلخيص للحافظ الذهبي ، إشراف الدكتور يوسف المرعشلي ، دار المعرفة ، بيروت .
- المستقصى في أمثال العرب للزمخشري ، مطبوعات دائرة المعارف العثمانية ، حيدر أباد الهند ، الطبعة الأولى ، ١٣٨١هـ .
- مسند الشهاب للقاضي أبي عبد الله القضاعي ، تحقيق : حمدي عبد المجيد السلفي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ .
- مشارق الأنوار على صحاح الآثار للقاضي عياض ، دار التراث ، القاهرة .
- مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق : الدكتور حاتم صالح الضامن ، دار البشائر بدمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٤هـ .
- مشكلات حياتنا اللغوية لأمين الخولي، دار المعرفة، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٦٥م .

- المشوف المعلم في ترتيب الإصلاح على حروف المعجم لأبي البقاء العكبري ، تحقيق : ياسين محمد السواس ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، ١٤٠٣هـ .
- مشيخة شرف الدين اليونيني بتخريج ابن أبي الفتح البعلبكي ، تحقيق : الدكتور عمر عبد السلام تدمري ، المكتبة العصرية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٣هـ .
- مصارع العشاق لأبي محمد جعفر السراج ، دار صادر ، بيروت .
- المصنف لأبي بكر عبد الرزاق الصنعاني ، تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي ، المكتب الإسلامي ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣هـ .
- المصون في الأدب لأبي أحمد العسكري ، تحقيق : عبد السلام هارون ، مطبعة حكومة الكويت ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٤م .
- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية لابن حجر العسقلاني ، تحقيق : الدكتور سعد ناصر الشثري وآخرين ، دار العاصمة ، الرياض ، ١٤١٨هـ .
- المطرب من أشعار أهل المغرب لأبي الخطاب بن دحية الأندلسي ، تحقيق : الدكتور حامد عبد المجيد وإبراهيم الإبياري ، دار العلم للجميع ، بيروت .
- المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم لسعد الدين التفتازني ، تحقيق : الدكتور عبدالحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ .
- المعارف لابن قتيبة ، تحقيق : الدكتور ثروت عكاشة ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الرابعة .
- معالم السنن (شرح سنن أبي داود) للخطابي ، تصحيح : محمد راغب الطباخ ، وطبع في مطبعته العلمية بحلب ، الطبعة الأولى ، ١٣٥١هـ .
- معاني القرآن للأخفش ، تحقيق : الدكتور عبدالأمير محمد الورد ، عالم الكتب ، بيروت، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ .

- معاني القرآن للفرّاء ، تحقيق : محمد علي النجار ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٣هـ .
- معاني القرآن وإعرابه للزجّاج ، تحقيق : الدكتور عبدالجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ .
- المعاني الكبير = كتاب المعاني الكبير .
- معاهد التنصيص على شواهد التلخيص لأبي الفتح عبد الرحيم العباسي ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، عالم الكتب ، بيروت .
- معترك الأقران في إعجاز القرآن للسيوطي ، تحقيق : أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ .
- المعتمد في أصول الفقه لأبي الحسين بن الطيب البصري ، تحقيق : خليل الميس ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ .
- معجم الأدباء لياقوت الحموي، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٠هـ .
- معجم البلاغة العربية، تأليف: الدكتور بدوي طبانة، دار العلوم بالرياض ، ١٤٠٢هـ .
- معجم البلدان لياقوت الحموي ، دار صادر ، بيروت .
- معجم الشعراء للمرزباني = المؤتلف والمختلف للآمدي .
- المعجم العربي نشأته وتطوره ، تأليف : الدكتور حسين نصار ، دار مصر للطباعة ، القاهرة ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٨هـ .
- معجم القراءات ، تأليف : الدكتور عبد اللطيف الخطيب ، دار سعد الدين ببيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٣٠هـ .
- المعجم الكبير للطبراني ، تحقيق : حمدي السلفي ، مكتبة ابن تيمية ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥هـ .
- معجم المصطلحات البلاغية وتطورها ، تأليف : الدكتور أحمد مطلوب ، مطبعة المجمع

العلمي العراقي ، ١٤٠٣هـ .

- المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ، إعداد الدكتور إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ .
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم لمحمد فؤاد عبدالباقي ، دار الحديث ، القاهرة ، ١٤٢٢هـ .
- معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية لعمر رضا كحاله ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- معجم شواهد العربية لعبدالسلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الثالثة .
- معجم قبائل العرب القديمة والحديثة لعمر رضا كحاله ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثامنة ، ١٤١٨هـ .
- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع للبكري ، تحقيق : مصطفى السقا ، عالم الكتب ، بيروت .
- المعرّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم لأبي منصور الجواليقي ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، دار الكتب ، الطبعة الثانية ، ١٣٨٩هـ .
- المعمرون من العرب وطرف من أخبارهم وما قالوه في منتهى أعمارهم ، لأبي حاتم السجستاني ، تحقيق : محمد أمين الخانجي ، مطبعة السعادة بمصر ، الطبعة الأولى ، ١٣٢٣هـ .
- معنى (لا إله إلا الله) للزركشي ، تحقيق : علي محيي الدين القره داغي ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٦هـ .
- المُغرب في حُلَى المغرب لابن سعيد المغربي ، تحقيق : الدكتور شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الرابعة .

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، دار إحياء التراث العربي .
- المغني في تصريف الأفعال ، تأليف : محمد عبدالخالق عضيمة ، دار الحديث القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٠هـ .
- المغني لابن قدامة، بتحقيق جماعة من العلماء ، دار الكتاب العربي، بيروت ، ١٤٠٣هـ .
- مفتاح العلوم للسكاكي ، تحقيق : نعيم زرزور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٧هـ .
- مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية أهل العلم والإرادة لابن قيّم الجوزيّة ، تحقيق : علي حسن الحلبي ، دار ابن عفان ، الخبر ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ .
- مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني ، تحقيق : نديم مرعشلي ، دار الفكر ، بيروت .
- المفصَّل في علم اللغة لأبي القاسم الزمخشري ، تحقيق : الدكتور محمد عز الدين السعيدي ، دار إحياء العلوم ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ .
- المفضليات للضَّبي ، تحقيق : أحمد محمد شاكر وعبدالسلام محمد هارون ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة السابعة .
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي ، تحقيق : الأستاذ الدكتور عياد بن عيد الثبيتي وآخرين ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٨هـ .
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (شرح الشواهد الكبرى) لبدر الدين العيني ، تحقيق : الدكتور علي محمد فاخر وآخرين ، دار السلام بالقاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٣١هـ .
- مقاييس اللغة لابن فارس ، تحقيق : عبد السلام هارون ، دار الفكر ، بيروت ،

١٣٩٩هـ .

- مقاييس المقصور والممدود لأبي علي الفارسي ، تحقيق : الدكتور حسن هنداوي ، كنوز إشبيليا بالرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٤هـ .
- المقتصد في شرح الإيضاح لعبدالقاهر الجُرجاني ، تحقيق : الدكتور كاظم بحر المرجان ، وزارة الثقافة والإعلام بالجمهورية العراقية ، ١٩٨٢م .
- المقتضب في اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين لابن جني ، تحقيق : الدكتور مازن المبارك ، دار ابن كثير ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ .
- المقتضب لأبي العباس المبرّد ، تحقيق : محمد عبدالخالق عضيمة ، لجان إحياء التراث الإسلامي بالقاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٩هـ .
- المقدمة الجُزُولية في النحو لأبي موسى الجُزُولي ، تحقيق : الدكتور شعبان عبدالوهاب محمد ، دار الكتب والوثائق القومية ، مصر ، ١٩٨٨م .
- المقرّب لابن عصفور ، تحقيق : عبدالله الجبوري وأحمد عبدالستار الجواري ، المكتبة الفيصلية ، مكة ، الطبعة الأولى ، ١٣٩١هـ .
- المقصور والممدود لأبي علي القالي ، تحقيق : الدكتور أحمد عبد المجيد هريدي ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ .
- الملخص في ضبط قوانين العربية لابن أبي الربيع الأندلسي ، تحقيق : الدكتور علي سلطان الحكمي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ .
- الممتع في التصريف لابن عصفور ، تحقيق : فخر الدين قباوه ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة الرابعة ، ١٣٩٩هـ .
- المنتخب من غريب كلام العرب لكراع النمل ، تحقيق : الدكتور محمد العمري ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩هـ .

- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم لابن الجوزي ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ .
- منتهى الطلب من أشعار العرب لمحمد بن المبارك، تحقيق: الدكتور محمد نبيل طريفي ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٩م .
- منتهى الوصول والأمل في علميْ الأصول والجدل لابن الحاجب ، مطبعة السعادة بمصر ، الطبعة الأولى ، ١٣٢٦هـ .
- المنجَّد في اللغة لكراع النمل ، تحقيق : الدكتور أحمد مختار عمر وضاحي عبد الباقي ، عالم الكتب ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٨م .
- المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع للقاسم السجلماسي ، تحقيق : علال الغازي ، مكتبة المعارف ، الرباط ، الطبعة الأولى ، ١٤٠١هـ .
- المنصف شرح كتاب التصريف لأبي الفتح بن جني ، تحقيق : إبراهيم مصطفى ، عبدالله أمين ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر ، الطبعة الأولى ، ١٣٧٣هـ .
- المنمّق في أخبار قريش لمحمد بن حبيب البغدادي ، تحقيق : خورشيد أحمد فاروق ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ .
- منهاج البلغاء وسراج الأدباء لحازم القرطاجني ، تحقيق : محمد الحبيب بن الخوجة ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٦م .
- منهج السالك إلى ألفية ابن مالك شرح الأشموني ، تحقيق : الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، المكتبة الأزهرية للتراث ، القاهرة .
- المنية والأمل للقاضي عبد الجبار ، جمعه : أحمد بن يحيى المرتضى ، تحقيق : الدكتور عصام الدين محمد علي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٥م .
- الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري للحسن بن بشر الآمدي ، الجزء الأول والثاني بتحقيق : السيد أحمد صقر ، دار المعارف بالقاهرة ، الطبعة الرابعة . والجزء الثالث

بتحقيق الدكتور عبد الله المحارب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ .

- مواهب الجليل لشرح مختصر خليل لأبي عبد الله المغربي المعروف بالحطاب ، دار الفكر، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٨هـ .
- المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم للآمدي ، ومعه معجم الشعراء للمرزباني ، تحقيق : الدكتور سالم الكرنكوي ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣هـ .
- موطأ الإمام مالك برواية يحيى الليثي ، إعداد : أحمد راتب عرموش ، دار النفائس ، بيروت ، الطبعة العاشرة ، ١٤٠٧هـ .
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، دار المعرفة ، بيروت .
- نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل للمرابط الدلائي ، تحقيق : الدكتور مصطفى الصادق العربي ، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر ، ١٩٧٩م .
- نثر الدرّ في المحاضرات لأبي سعد منصور الآبي ، تحقيق : خالد عبد الغني محفوظ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٤هـ .
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغري بردي ، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، دار الكتب ، القاهرة .
- النحو الوافي ، تأليف : عباس حسن ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثامنة
- النشر في القراءات العشر لابن الجزري ، تحقيق : علي محمد الضبّاع ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- نِشْوار المحاضرة وأخبار المذاكرة للقاضي أبي علي التنوخي ، تحقيق : عبّود الشالجي ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٥م .

- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب للسان الدين بن الخطيب ، تحقيق : الدكتور إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٧م .
- النقائض = شرح نقائض جرير والفرزدق .
- نقائض جرير والأخطل لأبي تمام ، تحقيق : الدكتور محمد نبيل طريفي ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٣هـ .
- نقد الشعر لقدامة بن جعفر ، تحقيق : الدكتور محمد عبد المنعم خفاجي ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- نَكْت الهِمْيان في نُكَت العُمْيان لصلاح الدين الصفدي ، إشراف : الأستاذ أحمد زكي بك ، المطبعة الجمالية بمصر ، ١٣٢٩هـ .
- النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري ، تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان ، معهد المخطوطات العربية ، الكويت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ .
- نهاية الأرب في فنون الأدب لشهاب الدين النويري ، دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٣هـ .
- نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز لفخر الدين الرازي ، تحقيق : الدكتور نصر الله حاجي مفتي ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٤هـ .
- نهاية السول في شرح منهاج الأصول لجمال الدين الآسنوي ، ومعه سلّم الوصول لشرح نهاية السول للشيخ محمد بخيت المطيعي ، عالم الكتب ، بيروت .
- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ، تحقيق : محمود الطناحي وطاهر الزاوي ، دار الباز ، مكة .
- نهج البلاغة بشرح ابن أبي الحديد ، تحقيق : محمد إبراهيم ، دار الكتاب العربي ، بغداد ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٨هـ .
- النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري ، تحقيق : الدكتور محمد عبد القادر أحمد ، دار

الشروق ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠١هـ .

- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل البغدادي ، مطبعة وكالة المعارف الجليلة ، استانبول ، ١٩٥١م .
- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين للبغدادي ، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية ، استانبول ، ١٩٥١م . وأعادت طبعه بالأوفست : دار إحياء التراث العربي ، يروت .
- همع الهوامع لشرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي ، تحقيق : عبدالسلام محمد هارون وعبدالعال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ببيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٧هـ
- الوافي بالوفيات لصلاح الدين الصفدي ، تحقيق : أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى ، دار إحياء التراث ، بيروت ، ١٤٢٠هـ .
- الوحشيّات (الحماسة الصغرى) لأبي تمام ، تحقيق : عبد العزيز الميمني ، وحاشية محمود شاكر ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثالثة .
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان ، تحقيق : الدكتور إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، ١٣٩٨هـ .
- الوفيات لتقي الدين بن رافع السلامي ، تحقيق : صالح مهدي عباس ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ .
- وقعة صفين لنصر بن مزاحم ، تحقيق : عبد السلام هارون ، دار الجيل ببيروت ، ١٤١٠هـ .
- يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر لأبي منصور الثعالبي ، تحقيق : الدكتور مفيد محمد قميحة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ .

فهرس الموضوعات

القسم الثاني : التحقيق

الفهارس العامة